كتاب الجمهورية

2011

عام الثورة

صالح

عثمان الدلنجاوي

كتاب الجمهورية
يناير ٢٠١٢

www.gombook.net.eg

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
خالد بكير

٢٠١١
عام الثورة

عثمان الدلنجاوى

دار الجمهورية للصحافة
١١١ ــ ١١٥ ش رمسيس
ت : ٢٥٧٨٣٣٣٣

أعضاء مجلس التحرير

محمـــــد فـــــودة
ناجـــى قمحـــــة
محمـــــد جبـــريل
عثمـــان الدلنجـــاوى
مصـــطفى القاضـــى
محمـــــد إســـماعيل

تصميم الغلاف الفنان : صالح صالح

سكرتير التحرير

سـيد عبد الحفيظ

أسعار البيع فى الخارج

سوريا	٣٠٠ ل.س
لبنان	١٢٠٠ ل.ل
الأردن	٤,٥ دينار
الكويت	٣ دنانير
السعودية	٣٠ ريالاً
البحرين	٣ دنانير
قطر	٣٠ ريالاً
الإمارات	٣٠ درهماً
سلطنة عُمان	٣ ريالات
تونس	٦ دنانير
المغرب	٩٠ درهماً
اليمن	٩٠٠ ريالاً
فلسطين	٦ دولارات
لندن	٦ جك
أمريكا	١٥ دولاراً
استراليا	١٥دولاراً استرالياً
سويسرا	١٥فرنكاً سويسرياً

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية
١٨٠ جنيهًا
الدول العربية ٩٠ دولاراً أمريكياً
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا
١١٥ دولارا أمريكيًا
أمريكا وكندا
١٣٥ دولارا أمريكيًا
باقى دول العالم
١٧٥ دولارا أمريكيًا

إذا وجدت أى مشكلة
فى الحصول على
«كتاب الجمهورية»
وإذا كان لديك أى مقترحات أو
ملاحظات
فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :
٢٥٧٨٣٣٣٣ ٢٥٧٨١٠١٠

http://www.eltahrir.net

حقوق النشر محفوظة لـ (كتاب الجمهورية)

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن سلسلة (كتاب الجمهورية)، بل هى مسئولية أصحابها.
ولا يجوز نهائياً نشر أو اقتباس أو اختزال أو نقل أى جزء من الكتاب دون الحصول على إذن من الناشر.

٢٠١١
عام الثورة

عثمان الدلنجاوى

مواقف

بقلم: أنيس منصور*

أصدرت صحيفة الجمهورية كتابًا بعنوان: «مصر ٢٠١٠: أحوال وطن»، فى ٩٠٠ صفحة للأستاذ عثمان الدلنجاوى.. وقد رصد أهم أحداث وقضايا مصر طوال هذه السنة، وكان رصده أمينًا.. ثم أضاف عددًا من الأحاديث مع المفكرين، ثم أعاد ونشر مقالات لكبار الكتاب.

واستوقفنى طويلاً ما جاء فى باب الحوادث والتظاهر والإضرابات والاعتصامات، من أول يناير من العام الماضى اعتراضًا على عدم تركيب الصرف الصحى.. ثم تجمهر فى مدينة الجيزة ستون مشرفًا مدرسيًا مطالبين بتطبيق الكادر.

وفى نهاية شهر يناير من العام الماضى تجمهر العشرات فى شمال سيناء للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى أصابتهم بسبب السيول.

وفى نهاية ديسمبر من العام الماضى قتل السائقون زميلاً لهم؛ لأنه لم ينضم إليهم فى إضرابهم!

ورصد الأستاذ الدلنجاوى نحو ٢٠٠ حادثة تظاهر وإضراب واعتصام، وكل ذلك فى العام الماضى.. ومن العجيب أن هذه الأحداث لم تلفت نظر أحد إلى أن شيئًا يجعلنا تحت الرماد.

ونحمد الله أن أحدًا لم يلتفت إلى أن شبابنا قد درس وحلل وقرر؛ وكان قراره على أساس علمى وفى شجاعة أنه لا بد من عمل شئ جديد، وكان الشئ الجديد ثورتهم القائمة على التفاهم بين شباب المثقفين، اتفقوا،

(*) نشر هذا المقال فى جريدة الأهرام ١٤ فبراير ٢٠١١ ورحل الكاتب الكبير أنيس منصور عن عالمنا فى ٢١ من أكتوبر ٢٠١١ .

والتقوا إلكترونيًا، وكانت ثورتهم التى هزت العرش ثم أسقطته، وبزوال العرش وصاحبه تحقق الهدف الأكبر من ثورتهم، ولكنهم خائفون ولا يحسنون الظن بالنظام فمن يدرى؟ ربما وربما.. ولكنهم إذا لم يجدوا ما وعدتهم الدولة فسوف يعودون إلى ميدان التحرير مرة أخرى، ولا أظنهم سيحتاجون إلى ميدان التحرير، وإنما الخطوة الثانية والثالثة قد أعدها الشبان وتواصوا أول الأمر على كتمانها، ولكنهم اليوم جاهروا بها جميعًا، ولا يبقى إلا تنفيذها، واليوم صار لنا حلم، وليس أوباما وحده الذى كان له حلم، ولما أفاق أوباما حشد حاملات الطائرات فى مواجهة الإسماعيلية ودمياط وازدادت ثورة شبابنا خطورة فى الداخل والخارج أيضًا!

تقديم بقلم: محمد فودة*

عِشْـــــت..وشُـــــفت

على شاكلة الأفلام العربية القديمة المغرقة فى الخيال، التى يعانى فيها البطل الفقر وشظف العيش، وفجأة تهبط عليه ثروة طائلة، لموت قريب له فى أمريكا أو المكسيك أو ربح ورقة يانصيب، كان وقع ثورة ٢٥ يناير علينا نحن المصريين..!!
كنا نعيش حالة يأس وبؤس وضيق، وأظلمت الدنيا فى وجوهنا، فلا نكاد نلتمس طريقاً للنجاة من حكم ديكتاتورى، جثم فوق صدورنا، وأشاع الفساد فى كل أرجاء حياتنا، وقسم المجتمع إلى قمة، تتمتع بكل سبل الحياة الرغدة، وقاعدة عريضة تعيش تحت وطأة الفقر والظلم والجهل والمرض، حتى ضاقت علينا الدنيا بما رحبت، وبلغت الروح الحلقوم.. ثم فجأة، وعلى غير توقع، انفتح لنا باب أمل وطاقة نور بثورة شعبية هادرة قادها شباب وفتية آمنوا بربهم وبوطنهم، فاقتلعت قمم الفساد من جذورها، وأطاحت بها إلى مستنقع التاريخ.
كتب الله لى ولأمثالى ممن هم فى مثل عمرى الذين جاوزوا مرحلة الشباب والكهولة وبلغوا مرحلة الشيخوخة، أن نعيش أيامًا اهتزت فيها مشاعرنا وفاضت فيها عيوننا بالدمع فرحًا بتلك الثورة الشعبية الشبابية التى اتخذت ميدان التحرير ساحة مليونية، تهدر فى صوت واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام»، فكان لهم ما أرادوا، وسقط النظام ورأسه وزبانيته، وتحقق فيهم ولهم قول أبى القاسم الشابى:

إذا الشعب يومًا أراد الحياة ... فلابد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلى ... ولابد للقيد أن ينكسر
ومن يتهيَّب صعود الجبال ... يَعِشْ أبد الدهر بين الحفر

كنت وأنا أقيم على بعد ما يقرب من ٥٠٠ أو ٦٠٠ متر من ميدان التحرير، (عرين الثورة)، أسمع هدير الثوار ينطلق بنداء موحد: «ارحل.. ارحل يا مبارك».. وأصارحكم القول أن صدى هذا النداء كان يصل إلى قلبى قبل سمعى، فينتفض طربًا ممزوجًا بحماس شديد، حتى خِلْتُ نفسى شاباً فى الثلاثين أو الأربعين

(*) رئيس التحرير الأسبق لجريدة المساء، ويكتب بها مقالاً يوميًا فى صفحتها الأخيرة بعنوان: «من الواقع»، ورئيس التحرير الأسبق لمجلة حريتى ويكتب بها مقالاً أسبوعيًا بعنوان «ظلال وأضواء».

من عمره، وكانت الأحداث تتطور بسرعة جعلتنى ألهث وأنا أتابعها لحظة بلحظة، حتى نجحت الثورة، وهوى المعبد فوق رءوس كهنته.
أعتقد أن ثورة مصر الشعبية ليس لها مثيل فى تاريخ الشعوب، حتى الثورة الفرنسية التى يتغنى بها الغرب.. فثورتنا، رغم عنفوانها، ثورة بيضاء، لم تتلبسها روح الانتقام الدموى ممن ظلموا الشعب وأهانوه، فتركتْ حق القصاص منهم لعدالة القانون وحُماته من رجال القضاء الذين يتمتعون بالنزاهة والمصداقية.
ورغم أن الثوار كانوا يرفعون دائماً شعار «سليمة.. سلمية»، فإن يد الغدر طالتهم، فأوقعت منهم أكثر من ألف شهيد، وعدة آلاف من الجرحى الذين أصيبوا فى أجسامهم وأطرافهم.. بل إن كثيراً منهم فقدوا أبصارهم على يد قناصة كانوا يترصدون عيونهم، وهى جريمة إن دلت على شئ فإنما تدل على أن قلوب مرتكبيها مغلفة بحقد أسود دفين، وعلى أنهم لا ينتمون إلى هذا الوطن وهذا الشعب العريق.
نحن الآن نحتفل بمرور عام على ثورتنا الرائعة وسط أجواء ضبابية، يتقاتل فيها سارقو الثورة ومختطفوها من أصحابها الأصليين، ليفوزوا بالغنيمة، ويقتطفوا ثماراً لم يبذروا بذورها، ولم يغرسوا زرعها، وإنما انقضوا عليها فى شراهة، كل منهم يريد أن يقتطع قطعة من لحمها.. بل من لحم مصر، واتخذوا من الإعلام وسيلة للقفز فوق المائدة، يستحلون ما لا يستحقون، ويغنمون ما لا يملكون.
مر عام كامل على قيام الثورة، جرت فيه مياه، بعضها سار فى مجراه الطبيعى، وبعضها انحرف يمينًا ويسارًا.. غابت فيه شعلة القيادة، وارتفع فيه الدخان الذى تخلف عنها.. وعلى الثوار أن يصححوا المسار إذا عادوا إلى الميدان، مؤكدين على شعار «سلمية سلمية»، نابذين من صفوفهم المندسين والمخربين والذين يريدون بهم وبمصر سوءاً.. عليهم أن يتمسكوا بتحقيق أهداف ثورتهم.. حرية من غير فوضى.. وديمقراطية من غير تجاوز.. وعدالة اجتماعية من غير ظلم.. وعيشة آدمية يستحقها هذا الشعب الذى صبر طويلاً على الظلم، حتى أراد الله له خيرًا بتلك الثورة التى اهتز لها العالم إعجابًا وانبهارًا.
وكان هذا دافعنا فى مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، أن نسجل بالكلمة والصورة وقائع ما جرى خلال هذا العام من أحداث فى هذا الكتاب من سلسلة «كتاب الجمهورية»، ليكون وثيقة تاريخية، يرجع إليها الباحثون والمؤرخون، آملين أن يجد هذا العمل الخلاق رد فعل مناسبًا لدى القارئ، ويحقق الهدف المأمول.
أعود وأقول علينا أن نتكاتف جميعًا، ونحمى الثورة من المرتدين، وممن هم أخطر منهم الذين يثيرون الفتنة، وهم يظنون أننا لا نعرف دخائلهم وخبايا صدورهم، فنقول فيهم ما قاله رب العزة فى أمثالهم وأشباههم: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(آل عمران: الآية ١٨٨).
علينا أن ننظر إلى المستقبل بيقين الصادقين المؤمنين بنصر الله.. ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم.

مقـــــدمة

استحق عام ٢٠١١ لقب «الربيع العربى» بامتياز، فقد أسقطت الثورات الشعبية فى تونس ومصر وليبيا واليمن أوهامًا روّجت لها الأنظمة الحاكمة، مفادها أن الإنسان العربى غير مهيأ لممارسة حقوقه وحرياته، وغير مستعد للنضال من أجل التمتع بممارسة الديمقراطية وحق الاختيار.

وأفصحت الشعوب العربية عن طاقة الغضب دفعة واحدة، فأسقطت أنظمة أدارت ماكينة القمع والفساد والاستبداد عقودًا طويلة؛ كانت سببًا رئيسيًا فى التخلف والتراجع والردة الحضارية.

هرب «بن على» فى تونس بعدما قال كلمته المشهورة «فهمتكم»، ونالت تونس من بعده استحقاقات الديمقراطية، وتوافقت على رئيس مدنى ودستور وخريطة طريق واضحة للتحول الديمقراطى.. وأطاحت ليبيا بالطاغية الذى لقى مصرعه بعد أن حاصره شباب الثوار فى لحظة شديدة المأساوية.. ولا يزال النظام فى اليمن يراوغ، ويراوح مكانه بين مماطلات وتسويفات وانقسامات.. فيما يتساقط عشرات الشهداء فى طقس شبه يومى يؤديه الثوار فى سوريا..!!

جاهد هذا الكتاب ليقدم توثيقًا متصلاً لأحداث ثورة ٢٥ يناير؛ أسبابها ويومياتها، ومساراتها بعد التنحى، بروايات تواترت أحيانًا، واختلفت أحيانًا أخرى، فلزم الأخذ بأكثر من واحدة لتكتمل جوانب المشهد، ونقترب من الواقع والحقيقة ما استطعنا.

حاول الكتاب الإجابة عن أسئلة عديدة: لماذا ثار المصريون بعد طول استكانة وخضوع لأنظمة الاستعباد والقهر، وكيف أن سدّ الأفق السياسى بتزوير الانتخابات البرلمانية (٢٠١٠)، وما تبعها من تزييف لإرادة الرأى العام بإعلام انحاز للنظام، وهاجم خصومه بقسوة خصمت من رصيده، وفاقمت حدة الاحتقان فى الشارع حتى انفجرت الثورة.

رصد الكتاب يوميات ثورة الغضب (١٨ يومًا متصلاً)، وأفرد لها مساحة كبيرة، تناولت الأحداث يومًا بيوم فى القاهرة (ميدان التحرير؛ الرمز والبؤرة)، وشتى ميادين مصر وشوارعها فى القرى والمدن.. وما صاحبها من انفلات أمنى وترويع ونهب وتخريب وهروب سجناء.. وكأن الأمر كان مساومة، إما أن يقبل الثائرون بنظام مبارك، أو الفوضى والانقلاب..!!

سقط رأس النظام ومن معه، ودخلوا السجن فرادى وزمرًا، وهم الآن فى ذمة القضاء باتهامات عديدة، أقصاها قتل المتظاهرين، وأدناها قضايا الفساد والتربح واستغلال النفوذ وتكوين الثروات الهائلة التى لا تتناسب ومصادر دخولهم.

مسارات الثورة بعد التنحى، أحد فصول الكتاب الذى تناول باستفاضة ما جرى فى مصر بعد إسقاط مبارك، وكيف عادت المليونيات إلى الشوارع من جديد، تطالب باستكمال مطالب الثورة، عادت الثورة من جديد إلى التحرير وميادين مصر المختلفة فى مشهد أعاد للأذهان ذكرى الأيام الأولى للثورة، وصاحب تلك العودة انحرافات عن المسار، وقع على إثرها شهداء وضحايا جدد فى ماسبيرو، ومحمد محمود، والتحرير، وأمام مجلس الوزراء واحترق المجمع العلمى.. فَمَنْ حاول الوقيعة الشعب وجيشه الذى ينبغى ألا ننسى أنه انحاز للثورة، ولم يفعل مثلما فعل نظيره فى سوريا.. وإلا تحولت مصر إلى حرب أهلية؟! وهو ما يقودنا لسؤال آخر: هل حققت الثورة أهدافها.. وهل هى حالة مستمرة أم انفصال مفاجئ عن الماضى واتصال قوى بالحاضر والمستقبل يتفرغ للبناء بعد هدم الفساد؟!

وكيف بدأت مصر متوحدة خلف هدف الإطاحة بمبارك، فلما سقط أخذ الخلاف يدب بين القوى والتيارات السياسية كافةً، بدأ الخلاف فور طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء والتى رآها البعض تتجه للحفاظ على الهيكل الدستورى والمؤسسى القديم الذى حاولت إصلاحه وليس هدمه وبناء هيكل جديد على أنقاضه، وبعد صدور الإعلان الدستورى.. صار السؤال: بأيهما نبدأ بالدستور أولاً أم بالانتخابات، ولما قُضى الأمرُ وتقرر البدء بالانتخابات أولاً أصبح السؤال: ما المبادئ الدستورية وفوق الدستورية الواجب تضمينها فى الدستور الجديد، وبلغ الخلاف ذروته حين طرح البعض مسألة الهوية فى الدستور، ثم تصاعد الانقسام حول مَنْ له الحق فى اختيار التأسيسية لوضع الدستور المرتقب.. وهنا أُعيد طرح السؤال الأزلى للعلاقة بين الدين والسياسية فى ساحة سياسية لا تزال تتفاعل بشكل ينطوى على كثير من عدم اليقين فى ظل غياب واضح للثقة بين الأطراف الرئيسية على تلك الساحة.. وهو ما طرح سؤالا آخر: من يصوغ الدساتير: هل تصوغها الحكومات والبرلمانات.. أم يصوغها حكماء الأمة ونخبها الراشدة ومجتمعها المدنى على أرضية التوافق الوطنى.. لتعبر عن أطياف المجتمع وفئاته كلها، وتصون الحريات العامة والحقوق والكرامة الإنسانية، وتحقق العدالة الاجتماعية، كما طالبت الثورة.

وتبقى الاحتجاجات الفئوية التى كانت بمثابة «ثورات صغرى» تناثرت على جنبات المشهد الثورى الرئيسى، واستنزفت - ورغم عدالة بعض مطالبها - الاقتصاد القومى المنهك، وأعاقت عجلة الإنتاج.. لكنها هدأت شيئا فشيئا مع نهاية العام.

وأخيراً يقدم الكتاب صورة مضيئة ولدت من رحم المعاناة والألم، تمثلت فى الإقبال الهائل على الانتخابات لدرجة اعتبرها البعض أكبر مليونية للتصويت على الاستقرار بصرف النظر عما شابها من مخالفات لا تطعن فى سلامتها.. وهى الانتخابات التى انتهت بصعود قوى سياسية ذات إسناد دينى وطبيعة أيديولوجية سوف توضع على المحك فى مواجهة تحديات المرحلة القادمة.. وما أكثرها..!!

عثمان الدلنجاوى

الفصل الأول

أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

● ثمة أسباب عديدة لثورة المصريين فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وقد أوجزتها المصرى اليوم (٢٣ يوليو ٢٠١١) فى: ارتفاع الأسعار والغلاء، وتزايد نسب الفقر، والظلم وغياب العدالة الاجتماعية، ومحاولة توريث الحكم، والتزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب التى جرت فى أواخر ٢٠١٠، وتجديد العمل بقانون الطوارئ، وتفشى المحسوبية والاحتكار.

ووفقا للتقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق بشأن أحداث ثورة ٢٥ يناير (الأهرام ٤/٢٠) فإن من أسباب قيام تلك الثورة: الفساد السياسى وغياب شبه كامل للحريات العامة والأساسية، ووضع ديمقراطية «ديكورية» لم يتعامل معها الشعب المصرى، وغيبة العدالة الاجتماعية، وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات وتخلى النظام السابق نهائيا عن مسئولياته السياسية والاجتماعية تجاه المواطنين، وانتشار الرشوة والمحسوبية حتى أصبحت لغة وثقافة متعارفاً عليها يوميا فى حياة المصريين، والقمع الأمنى الذى استخدمه النظام فى تمرير مشاريعه وإسكات الأفواه المعارضة له والتضليل الإعلامى، وتفريغ الحقائق من مضمونها.

●● ومن أسف أن هذه الأسباب أو معظمها، كان معلوماً لدى رموز النظام السابق، لكن جرى تجاهلها، ولم يُؤبه بها، ولا بما يمكن أن تفضى إليه من تداعيات خطيرة حتى وقع ما وقع؛ وبالرجوع إلى النص الكامل للتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة مع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى حول أحداث ٢٥ يناير، (**الأهرام** ٢٠١١/٣/٢٧) فإنه يقر صراحة بوجود تلك الأسباب، فحين سئل عن المعلومات والتقارير التى تلقاها من قطاع أمن الدولة بشأن الأحداث والفترة التى سبقتها..

أجاب بقوله: «بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأحداث زى ما قلت قبل كده، وردت تقارير من قطاع مباحث أمن الدولة يوم ٢٢ أو ٢٣ يناير تقريباً، وكان مفادها أن

هناك دعوة من الشباب للتظاهر فى جميع أنحاء الجمهورية للتعبير عن احتجاجهم لسوء الأوضاع بالبلاد، والمطالبة بتغيير الحكومة وإسقاط النظام، وإبراز السلبيات الداخلية من فساد وبطالة وفشل الانتخابات الأخيرة فى تحقيق التعبير الشعبى، وكانت هذه الدعوة من خلال الفيس بوك والتويتر، وأن يكون هذا التجمع صباح يوم ٢٠١١/١/٢٥، وأن العناصر المدعوة للتظاهر تنتمى إلى حركة ٦ أبريل وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير وما يسمى بالبرلمان الشعبى الموازى، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأن هذا التجمع والتظاهر سيكون سلمياً وبأعداد كبيرة.

أما ما يتعلق بالمعلومات والتقارير التى سبقت الأحداث بفترة، فقد بدأت المعلومات بحدوث احتجاجات ضد القطاع القائم بدءاً من عام ٢٠٠٥ ولكن بصورة صغيرة وبأعداد قليلة كانت تتصاعد تدريجياً مع كل حدث فى المجتمع، ويقوم به فئات تنتمى لبعض النقابات المهنية والتيارات السياسية الأخرى؛ بسبب سوء الأوضاع فى البلاد، والفساد، ومشروع التوريث، وتردى الوضع الاقتصادى إلى أن وصلت ذروتها بعد أحداث تونس، وأراد المتظاهرون تطبيقها كنموذج للثورة.

● **وسئل: هل تم إخطار رئيس الجمهورية السابق ورئيس الحكومة السابق وسائر الجهات المعنية بهذه المعلومات؟**

●● **فأجاب:** نعم كل هذه المعلومات تم إخطار هذه الجهات بها كتابة فى مجلس الوزراء فى جميع الاجتماعات منذ عدة سنوات بهذا الأمر، وهو مثبت فى مضابط اجتماعات مجلس الوزراء.

■ فماذا فعل مجلس الوزراء ورئيسه، بل ماذا فعل رئيس الجمهورية تجاه تصاعد الغضب فى الشارع المصرى؟!

●● تكررت للأسف أخطاء الأنظمة لكن بشخوص مختلفة، وكما حُذِّر السادات فى مطلع الثمانينيات من محاولات تجرى لاغتياله ولم يأبه بها.. فإن مبارك لم يدرك هو الآخر مدى رفض الشارع وسخطه على سوء الأوضاع، والتزوير «الفج» للانتخابات، حتى أنه سخر من تشكيل «برلمان شعبى موازٍ»، وقال: «خليهم يتسلوا..!!» (راجع: موقع **مصراوى** ٢٠١٠/١٢/١٩).

فماذا كانت نتيجة «التسلية».. كانت ثورة شعبية سلمية أطاحت به وبنظام حكمه!!

● **فى ١٢ مارس ٢٠١١:** أصدر مركز معلومات مجلس الوزراء تقريراً بعنوان «ثورة الشعب المصرى.. ملهمة شعوب العالم»... رصد فيه الأسباب التى فجرت ثورة الشباب، وعلى رأسها تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، من حيث ارتفاع مستويات الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة عدد الاعتصامات الفئوية، والتفاوت فى مستويات الأجور، والممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضد

المواطنين، وشيوع الفساد الإدارى والسياسى، من حيث انتشار الرشوة، وسوء استخدام موارد الدولة. واستغلال نفوذ بعض المسئولين، وتزوير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، واستمرار حالة الطوارئ لمدة ٣٠ عاماً.

ويمكن أن نضيف لما سبق، عدم تنفيذ الحكومة لأحكام القضاء والالتفاف عليها.

● وتحت عنوان «لهذه الأسباب قامت الثورة» كتب فاروق جويدة مقالة فى جريدة الشروق (٢٠١١/٤/٢٤) جاء فيها:

من أكبر الأخطاء التى يمكن أن يرتكبها النظام السياسى فى أى بلد من البلدان أن يستخف بإرادة شعبه ويتصور دائماً أنه الأقوى والأذكى فيختار الاستبداد طريقاً والبطش والطغيان أقرب الطرق ليحقق أهدافه.

إن الشعوب قد تصبر بعض الوقت ولكن لكل شئ نهاية.. هناك سؤال حائر يدور فى مصر الآن بل إنه يطرح نفسه فى كل الأقطار العربية: لماذا قامت الثورة فى مصر يوم ٢٥ يناير.. وهل خرجت فجأة وسط هذا الركام، وكل هذا الصمت الأبدى لتعلن ميلاد زمن جديد؟

من الخطأ أن نتصور أن ثورة الشباب المصرى جاءت من فراغ أو أنها كانت خارج سياق الأحداث فى مصر.. هناك ظواهر كثيرة سبقت الزلزال، ولو أن أحدا قرأها قراءة صحيحة لاكتشف أن الزلزال أرسل رسائل كثيرة لم يقرأها أحد، فلم يخرج المصريون إلى ميدان التحرير فجأة ولكنهم خرجوا قبل ذلك مئات المرات إلا أن النظام الحاكم لم يكن قادراً على أن يقرأ شواهد الزلزال.. خرج المصريون مع كفاية و٦ أبريل وخالد سعيد والبرادعى والمحلة والضريبة العقارية وضحايا الدويقة ومنشية ناصر والطريق الدولى.

كلنا كان يتابع ما حدث فى المظاهرات الفئوية التى شملت كل قطاعات المجتمع، ابتداءً بالقضاة وأساتذة الجامعات وانتهاءً بالضريبة العقارية وعشرات الآلاف الذين تجمعوا أمام مجلس الوزراء ومجلسى الشعب والشورى ولم يخرج لهم أحد.. كلنا يذكر ما حدث فى المحلة وهذه المعركة الضارية التى دارت بين المواطنين وقوات الأمن، كانت أحداث المحلة ثورة حقيقية لم تنجح لأن الأمن تعامل معها بمنتهى الوحشية.

وكلنا يذكر ثورات المواطنين فى المحافظات والصدام الدائم مع قوات الأمن والاعتماد على هذه القوات فى كل شئ ابتداءً بالمظاهرات الطلابية وانتهاء بمظاهرات الخبز والبوتاجاز.. كلنا يذكر كيف قطع المتظاهرون الطريق الدولى وخرجوا بالجرادل يبحثون عن مياه الشرب..

وكلنا يذكر ما حدث فى كنيسة العمرانية وكنيسة القديسين بالإسكندرية وكلها كانت بوادر انفلات خطير فى حياة المصريين.

كلنا يذكر خطب المسئولين، وكيف كان الخطاب السياسى بعيداً تماماً عن هموم المواطنين ابتداءً برأس الدولة وكلماته حول الزيادة السكانية والفقر والجوع والعشوائيات وقضايا المواطنين التى بقيت بلا حلول.

كلنا يذكر أحوال المصريين فى منتجعات الخنازير التى نقلها الإعلام المصرى وما حدث بعد ذلك فى الدويقة حينما سقطت كتل جبل المقطم على المواطنين الغلابة وتوارى الآلاف منهم تحت الأنقاض.. كلنا يذكر ما حدث لعبارة السلام و١٢٠٠ مواطن ماتوا غرقاً لأن قوات الإنقاذ تأخرت، ولأنه لا يوجد مسئول يستطيع إيقاظ رأس النظام ليعطى أوامره لحرس السواحل لإنقاذ الغرقى.

كلنا يذكر عشرات الاجتماعات التى لم تصل إلى شئ حقيقى يغير حياة المواطنين فلم تكن أكثر من صور على الشاشات بين المسئولين فى الدولة.. كلنا يذكر ما حدث حول قضية تصدير الغاز لإسرائيل والرفض الشعبى الذى لم يسمعه أحد.. وقضية مياه النيل وتوابعها من الإهمال والتعالى وغرور السلطة.. وبعد ذلك كلنا يعلم كيف تم تزييف إرادة الشعب فى انتخابات مزورة شهد عليها العالم كله، وحين وقف بعض المعارضين يرفضون النتائج المزورة كان الرد التاريخى «خليهم يتسلوا».. وكان عقلاء هذا الشعب يشاهدون ما يحدث، وأمامهم تبدو حركة الزلزال وهى تشتد مع مرور الوقت وتكدس الأخطاء.

علامات كثيرة ظهرت على سطح الأرض، تؤكد أن الزلزال قادم.. ولكن لم يكن هناك الصوت العاقل الذى ينبه ويكشف وينذر وسط هذا الانفلات الذى اجتاح الشارع المصرى.

إذا كانت هناك شواهد بأن الزلزال قادم فهناك أيضاً أسباب كثيرة أخرى مهدت لهذا الزلزال.. كانت قضية التوريث من أخطر القضايا التى أدت إلى زيادة الفجوة بين الشعب والنظام خاصة أن هذه القضية أصبحت الشغل الشاغل لكل مؤسسات الدولة فى مصر.. والغريب أن كل شئ كان يدور حولها ولا يستطيع أحد أن يضعها فى سياق من الحوار بين الشعب والنظام.. إنها تشبه الأشياء الخفية التى يتحث الجميع عنها ولكنها لا تظهر ولا أحد يراها.. كانت قضية التوريث واحدة من أخطر القضايا التى أدت إلى إهمال كل قضايا المواطنين ابتداءً بالخدمات وانتهاءً برغيف الخبز.. كان الصعود المفاجئ بلا مقدمات لجمال مبارك من أخطر التطورات التى شهدتها الساحة السياسية، وقد ترتبت عليه نتائج خطيرة.. كانت قضية التوريث سبباً رئيسياً فى صعود رجال الأعمال ووصولهم إلى سلطة القرار، حيث تجمعت فى أيديهم سلطة المال وسلطة القرار.. ومع دعوى تطوير الحزب الوطنى كان الاستيلاء على الحزب والحكومة، وهنا استطاع فريق التوريث أن يفرض قبضته الحديدية على كل مؤسسات الدولة بما فى ذلك المؤسسة الأمنية.

وحين اجتمعت سلطة الأمن وقوة المال فى يد جماعة التوريث تصور هؤلاء أن السطو على السلطة لم يعد شيئاً بعيداً، خاصة أنهم وضعوا أيديهم على الحزب والحكومة والمال والمؤسسة الأمنية.

وهنا يمكن أن يُقال إن النظام أصبح مجرد هياكل يديرها رجال الأعمال، حيث اتجهت إلى مجموعة أشخاص كل موارد الدولة من الأراضى والمشروعات بيعًا وشراء وتجارة، واختلط نشاط الوزراء برجال الأعمال، بالأسرة الحاكمة لتصبح مصر مجرد عزبة لعدد من الأشخاص.

وبجانب هذا زادت المسافة بين مؤسسات الدولة والمواطنين حتى وصلت إلى ما يشبه القطيعة الكاملة.. وقد ترتب أيضاً على مشروع التوريث حالة من الشعور بالاستخفاف تجاه الشعب، وقد تجسد ذلك فى نتائج الانتخابات التشريعية وما حدث فيها من أعمال التزوير والبلطجة وإهدار حق المواطنين.. كانت قضية التوريث واحدة من أخطر قضايا سقوط النظام، حيث تركز كل الاهتمام إلى هذه القضية مع إهمال شديد لكل قضايا المجتمع الأخرى.

لقد صغرت مصر فى كل شئ حتى أصبحت قضية التوريث هى قضيتها الأولى، وسبقت كل شئ بما فى ذلك إطعام الشعب وأمنه واستقراره ودوره ومسئولياته، لقد تم اختصار مصر الوطن فى أب يحكم وابن ينتظر دوره، وعصابة سرقت وطن.

كانت أحوال المعيشة وارتفاع نسبة الفقر بين المو اطنين وسوء الأحوال فى العشوائيات والتفاوت الطبقى الرهيب الذى عاد بنا إلى مجتمع الربع فى المائة وليس النصف.. مع عمليات السطو التى شهدتها موارد الدولة فى بيع القطاع العام فى برنامج الخصخصة وتوزيع الأراضى، والإهمال الشديد فى صحة المواطنين، وارتفاع أسعار السلع، وزيادة الفجوة بين المواطنين وأصحاب القرار، وللأسف الشديد فإن النظام بكل مؤسساته أغلق جميع الأبواب، وسيطرت عليه حالة من اللامبالاة والتعالى الشديد فى مخاطبة المواطنين، وتحولت مصر إلى «عزبة» يديرها عدد قليل من رجال الأعمال والمسئولين.. أمام اختلال منظومة العدالة الاجتماعية اختلت منظومة القيم، وأصبح السعى وراء المال حقا مشروعا، حلالا أم حراما، وأصبحت العلاقات العامة والرشاوى والعلاقة مع السلطة أقصر الطرق إلى الثراء وجمع المال..

زادت سطوة وطغيان مؤسسة الأمن حين أطلق النظام يدها فى كل شئ حتى أنها أصبحت تدير كل شئون الدولة وملفاتها ابتداءً بملف التوريث ونقل السلطة وانتهاءً بقضايا العمال والفلاحين والقضاة وأساتذة الجامعات ومؤسسات الدولة بكل ألوانها.. لقد تحولت مؤسسة الأمن إلى دولة مستقلة لا تخضع لأى سلطان آخر..

وزادت أعداد هذه الموسسة، وأطلقت يدها فى كل شئ ابتداءً بضرب المظاهرات، وانتهاء بالحرس الجامعى وتقارير أمن الدولة والاعتقالات والسجون.. تحولت الدولة المصرية إلى حاكم ومؤسسة بوليسية وغابت كل مقومات الدولة الأخرى.. وأمام طغيان الأمن وجبروته تصور النظام أن هذه القبضة الحديدية قادرة على إدارة شئون الدولة دون أى اعتبار لإرادة الشعب وحقوقه ومطالبه.. وحين انكسرت هذه القبضة الحديدية أمام شباب الثورة يوم ٢٥ يناير انهار النظام بكل مؤسساته، ولم يعد هناك غير القوات المسلحة مصدراً للأمن والحماية.

فى السنوات الأخيرة انتهى دور النخبة المصرية فى حظيرة الدولة التى جمعت أعداداً كبيرة من أصحاب المصالح من المثقفين وأهل الفكر، ومع تهجين وترويض الأحزاب السياسية تراجع دورها؛ وفقدت وجودها وتأثيرها فى الشارع المصرى.. وقد تصور النظام الحاكم أن كل شئ يمهد الطريق للتوريث، ابتداءً بقناعات النخبة التى تجمعت فى حظيرة السلطة، وانتهاء بالانتخابات المزورة التى وضعت تصوراً كاملاً لانتقال السلطة من خلال مجلس شورى مزور، ومجلس شعب لا يمثل الشعب الحقيقى ومؤسسات فقدت هويتها وشعب استسلم للطغيان.. وقد واكب ذلك تراجع للدور المصرى على كل المستويات لكى تتناسب مع دورها وحجمها الصغير مع الوريث القادم.. كان الدور الثقافى المصرى قد تراجع عربياً.. وكان الدور السياسى قد تقلص فى كل شئ ولم يعد يتجاوز العلاقات مع إسرائيل، وتلقى الأوامر من واشنطن.. واختفت مصر الدولة الرائدة من الساحة العربية أمام مطامع كثيرة تسعى لكى ترث الدور المصرى الغائب.

ومع اختفاء رموز النخبة من أهل الرأى والفكر والبصيرة تهمشت قضايا الحرية أمام التعسف الأمنى والإصرار على فرض كل شئ على الشعب، ابتداءً بسطوة رجال الأعمال وانتهاء بفرض ملف التوريث.. وهنا أيضاً اختفت منظومة أخرى هى العدالة وتكافؤ الفرص، فأصبحت مصر حقاً مستباحاً لعدد من الأشخاص نهبوا ثروتها، وباعوا تراثها واستباحوا مستقبلها، وأمام هذا الواقع القبيح فى كل أشكاله خرجت الثورة من ربيع هذا الوطن ليتصدر شبابها مسيرة الحرية، وتتهاوى أمام دماء الشهداء معاقل الفساد لتحمل معها كل ما صنع من الهياكل الأمنية التى سقطت فى لحظات وخلال أسبوعين كانت الثورة قد شيدت زماناً جديداً وعمراً جديداً لهذا الشعب الذى تصور البعض يوماً أنه قد استكان للقهر والاستبداد، وكانت مفاجأة الثورة إحدى معجزات هذا الشعب رغم أن زمان المعجزات قد مضى.. واهتزت الأرض وحدث الزلزال، ومازالت توابعه تطيح كل يوم برأس جديد من رءوس الفساد، وكان موقف جيش مصر العظيم وهو يحمى ثورة الشعب بكل طوائفه وأعماره تتويجا لهذا الحدث التاريخى الفريد، وتوحدت إرادة الشعب والجيش لتكتب صفحات مضيئة فى تاريخ مصر المعاصر.

إن الثورة لم تخرج فجأة من تراب هذا الوطن، ولكن هناك أحداثاً وأشخاصاً وأفكاراً مهدت لهذا الزلزال الذى اهتزت به أركان العالم كله، وحمل لمصر زماناً جديداً.

● ويمكن إجمالى الأسباب الرئيسية (المباشرة وغير المباشرة) لثورة يناير فى النقاط التالية:

أولاً: الأسباب غير المباشرة لثورة ٢٥ يناير

١- قانون الطوارئ:

جرى العمل بقانون الطوارئ (رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨) منذ سنة ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهراً فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى.

وقد أدى تواصل حالة الطوارئ الممتدة إلى تفشى جرائم التعذيب والاستخدام المفرط للقوة فى تعقب المشتبه بهم أو الخارجين على القانون وهو ما اقترن بسقوط مزيد من الضحايا داخل مراكز الاحتجاز، أو خلف تعقب بعض المشتبه بهم، فضلاً على استمرار المحاكمات الجائرة أمام محاكم الطوارئ واختفاء نشطاء سياسيين على أيدى أجهزة أمنية لا يفصح عن هويتها[1].

جدير بالذكر أن اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساعد وزير الدفاع للشئون القانونية صرح لجريدة **الشروق**،(٢٠١١/٩/٢٢)، بأن كل ما أثير حول عدم قانونية تفعيل العمل بقانون الطوارئ غير صحيح، وأوضح أن مصر تعيش فى حالة طوارئ حالياً بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠ والذى وافق عليه مجلس الشعب المنحل، وينتهى فى يونيه ٢٠١٢، وأضاف: إن العمل بهذا القانون يأتى فى إطار المادة ٦٢ من الإعلان الدستورى والتى تنص على: «كل ما قررته القوانين واللوائح والقرارات من أحكام قبل هذا الإعلان الدستورى يبقى صحيحاً ونافذاً».. وواصل: «وبالتالى فيه قرارات كثيرة البلد شغالة بيها، وأى قرارات جمهورية شغالة، كما أن الإعلان الدستورى ينص على ضرورة إعلان رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ ولا يوجد حالياً رئيس للجمهورية».. وكان المستشار طارق البشرى، الفقيه الدستورى رئيس اللجنة القضائية التى قامت بعمل الإعلان الدستورى، قد أكد أن تفعيل العمل بقانون الطوارئ غير قانونى).

٢- سطوة رجال الشرطة:

يمكن القول إن جهاز الشرطة فى مصر تحمل الأخطاء السياسية الفادحة للأنظمة السابقة، حين وكّلت إليه الأخيرة مهام سياسية فوق طاقته ليجد نفسه إزاء

(١) جذور الثورة: حقوق الإنسان فى العالم العربى (التقرير السنوى ٢٠١٠) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

مشكلات سياسية بالأساس مطلوب منه أن يقدم لها حلولا أمنية، ومن ثم قُدِّمت المعالجات الأمنية «الأكثر سهولة» على الحلول السياسية المبنية على الرؤية المُعَمَّقة والمعالجة الرصينة التى توائم بين ظروف الواقع وحاجات المجتمع وقدرة النظام على إشباع تلك الحاجات، وكانت النتيجة أنْ عجزت تلك الأنظمة عن تقديم حلول سياسية للمشكلات، حتى تفاقمت وتفجرت واستعصت على الحل فى نهاية المطاف، وقد عانى المواطن المصرى من انتهاك حقوقه وحرياته الأساسية، لا سيما ما يتعلق بطريقة القبض والاحتجاز والحبس، ودفعت مصر الثمن غالياً، إذ جرى إفسادها وإفقارها وإخراجها من سياق التقدم، وتوازنات القوى فى محيطها القومى والإقليمى والدولى.

ووفقًا لتقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٠ (المصرى اليوم ٥/٢٧) فإن استمرار العجز الديمقراطى، ووحشية جهاز الشرطة والإفلات من العقاب وانتشارالفساد وتدنى مستويات المعيشة كلها عوامل أدت إلى اندلاع المظاهرات الشعبية فى مصر يوم ٢٥ نيابر.

٣- رئاسة حسنى مبارك:

حكم الرئيس (السابق) محمد حسنى مبارك مصر منذ سنة ١٩٨١، وقد تعرضت حكومته لانتقادات فى وسائل الإعلام من جانب منظمات غير حكومية محلية، واشتهرت حكومته بحملاتها على التيار الإسلامى، وقد كان لحكمه الأثر الكبير فى التدهور الاقتصادى والاجتماعى على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ فى مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم فى البلاد ناهيك عن انتشار الأمراض، وبزوغ مشروع توريث الحكم لنجله جمال، وسيطرة رجال الأعمال على الحكم، ونهب أراضى الدولة، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء لصالح الطرف الأخير.

٤- الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

خلال حكم الرئيس السابق (مبارك) أصبح الفساد السمة العامة لعصره وامتد لكل مناحى الحياة، وشمل العاملين فى الحكومة والحزب وشتى أجهزة الدولة، وهو ما أدى إلى تضاعف المشكلات الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع واتساع حجم البطالة(٨,٥ مليون يمثلون ٢٧٪ من قوة العمل) وهو ما أدى إلى انحسار الطبقة المتوسطة وتآكلها وإلى تداعى الأسرة وتفككها[١].

وفى تقرير لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر الفساد لسنة ٢٠١٠ قيَّمت مصر بـ

(١) راجع صحيفة دار العلوم، العدد ٣٨، يوليو ٢٠١١

٣,١ استناداً إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال وموظفى الدولة، وقد احتلت مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلداً مدرجاً فى التقرير. (راجع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

يضاف لذلك زيادة عدد السكان صاحبها تدهور اقتصادى نتيجة فشل سياسات الدولة فى الاستفادة من الأيدى العاملة، وقد أدى ظهور جيل جديد من الشباب أكثرهم من حملة الشهادات الجامعية، لكنهم من غير وظائف مجزية، إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقرى لثورة يناير، فضلاً على معرفتهم الوثيقة بوسائل الاتصال الحديثة، واستخدامهم الفعال لها فى تنظيم الثورة، وإبقائها حيةً خلال قطع نظام حسنى مبارك الاتصالات فى البلاد من بدايات الثورة.

٦- تصدير الغاز لإسرائيل:

فى عام ٢٠٠٤ أبرمت أربعة عقود تقوم مصر بموجبها بتصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل، يمتد العمل بها حتى عام ٢٠٣٠، وتسببت هذه العقود فى أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين، خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا فى حالة وجود فائض، وهو ما لا يتوفر فى مصر.

واعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل، فضلاً عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول سامح فهمى بتكليفه مديرى شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم التى تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

٧- عدم تنفيذ أحكام القضاء

«إذا كان من حق المواطن الحصول على حكم قضائى، فمن حقى عدم تنفيذه».. شعار رفعته - كما تقول الوفد الأسبوعى ٢٠١١/١/٦ - حكومة الحزب الوطنى التى أهدرت وضيعت آلاف الأحكام القضائية، وضربت بكل شئ عرض الحائط لأنها «سيدة قرارها»، بالمخالفة للدستور وجميع الأعراف، وقد فات تلك الحكومة أن الاستمرار فى تجاهل تنفيذ الأحكام القضائية يحدث فوضى اجتماعية ويهدر هيبة الدولة، ويعيدنا إلى قانون الغاب، البقاء فيه للأقوى.

وثمة نماذج عديدة لعدم تنفيذ تلك الأحكام، فالحكومة بجبروتها لم تفلح فى تنفيذ ما أصدرته من قوانين؛ للحد من اعتداءات مستمرة تطال الأرض الزراعية بعد أن ضربت المحليات هذه القرارات والقوانين والأحكام فى مقتل، وتحايلت عليها بشتى الطرق، وكانت النتيجة ضياع ٧٠٠ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية.

ولم تنفذ الحكومة أحكاماً قضائية عديدة، مثل رفع الحد الأدنى للأجور لـ ١٢٠٠ جنيه شهرياً، وطرد الحارس الجامعى.

وقد أصدرت محاكم مجلس الدولة بمختلف درجاتها ما يزيد على ١٠ آلاف حكم خلال العام القضائى الماضى (٢٠١٠)، كان أبرزها حكم الإدارية العليا النهائى بأحقية القبطى المطلق فى الزواج الثانى، ووقف تصدير الغاز لإسرائيل، وبطلان عقد مدينتى.. هذا بالإضافة إلى صدور آلاف الأحكام لصالح المواطنين.. لكن الحكومة لا تحرك ساكناً، ولم تشغل تلك الأحكام بالها.. ومن هنا ولد عدم الاستقرار، وأُضْعِفَتْ هيبة الدولة فى أعين مواطنيها.. وهو ما أثر سلباً على صورة مصر، وأحدث خَللاً اجتماعياً، تسبب فى انهيار الإحساس بالأمن الاجتماعى، والعدالة الاجتماعية؛ ومن ثم أوجد أرضاً خصبة مهَّدت مع أسباب أخرى لقيام ثورة ٢٥ يناير.

ثانياً: الأسباب المباشرة

١- انتخابات البرلمان ٢٠١٠

فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠ أجريت انتخابات مجلس الشعب، أى قبل نحو شهرين من اندلاع الثورة، استحوذ الحزب الوطنى الحاكم على نحو ٩٧٪ من المقاعد، وقد وُصفت تلك الانتخابات بالمزورة؛ وشابتها خروقات واضحة.

وقد فجرت د. آمال عثمان، رئيس اللجنة التشريعية، مفاجأة من العيار الثقيل - حسبما ورد فى المصرى اليوم ٢٠١١/١/٢٣ وتحقيقات الوفد ١/٢٨ - حينما أعلنت أن عدد الطعون ضد أعضاء المجلس، بعد أقل من شهرين من الانتخابات يقدر بـ ١٥٢٧ طعناً ضد ٤٨٦ نائباً، وأحكام نهائية ببطلان انتخاب ١٩٦ عضواً.. وأن ٣٢ فقط عضويتهم صحيحة من بينهم الـ ١٠ المعينيين، من بين ٥١٨ نائباً هم عدد أعضاء المجلس، أى أن نصيب كل نائب نحو ٣ طعون.

ويعد هذا العدد من الطعون، الأكبر فى تاريخ البرلمان المصرى، وذلك دليل على مدى التزوير الذى شهدته الانتخابات الماضية، وظاهرة ملازمة للبرلمان المصرى طوال دوراته الماضية، ففى كل دورة تقدم الطعون ويحيلها المجلس إلى محكمة النقض وبعد عودتها من المحكمة إلى المجلس يلجأ الأخير لقاعدة «سيد قراره» ولا ينفذها، وفى كل منها كان عدد الطعون فى تزايد مستمر.

وقالت الوفد فى ٤ من يناير ٢٠١١ إن اللجنة الدستورية لمجلس الشورى كشفت عن أن البطلان يلحق عضوية أكثر من ٧٠٪ من المنتخبين فى انتخابات التجديد النصفى التى جرت فى يونيو ٢٠١٠؛ بسبب تقديم طعون ضدهم إلى محكمة

النقض، وأشارت اللجنة أن ٣٥ عضواً فقط من أصل ٨٨ عضواً فازوا في الانتخابات لم تقدم ضدهم طعون، وتم إرجاء إعلان صحة عضوية ٥٣ عضواً لحين وصول تقارير محكمة النقض عن سلامة انتخابهم أو بطلانها.

● **فى ١١ يناير ٢٠١١** نشرت المصرى اليوم أن المجلس القومى لحقوق الإنسان أكد (فى تقريره بشأن انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠) أن رفع إشكالات أمام القضاء المدنى لمنع تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء الإدارى بوقف وبطلان الانتخابات فى بعض الدوائر إجراء باطل، يتعين مواجهته بنص تشريعى، وأن هذه الأحكام واجبة التنفيذ، وليس لمجلس الشعب سوى التأكد من صدورها، وتنفيذها بشكل نهائى، لأن سلطته فى هذه الحالة مقيدة.

وانتقد التقرير أداء اللجنة العليا للانتخابات، وقال إنها لم تقم بالدور المنوط بها.

وقد جاءت نتائج الانتخابات غير معبرة عن إرادة الشارع المصرى، وخلا المجلس من أى معارضة حقيقية، فبالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصرى فى الإشراف على الانتخابات، فقد أطاح النظام بأحكام القضاء بعدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية، ومارس البلطجة أمام لجان الأنتخاب لصالح مرشحيه، وسدَّ المنافذ الشرعية أمام المعارضة فانتقلت المعارضة إلى ساحة الشارع، وظهر ما سُمّى بـ «البرلمان الشعبى الموازى» الذى انتهت اللجنة المكلفة بتشكيله من إعداد المسودة النهائية للبيان التأسيسى للبرلمان يوم ٢ من يناير ٢٠١١ بمقر حزب الجبهة.. وقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن مشاركتها رسميًا فى البرلمان الشعبى بـ ١٥ عضوا من نواب الكتلة البرلمانية السابقين (١٠ يناير ٢٠١١)، كما قررت الجمعية الوطنية للتغيير دعمه بشكل كامل فى جميع فعالياته.. وهو ما كان أحد الروافد التى غذت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢ ـ مقتل الشاب خالد سعيد

أثارت قضية مقتل الشاب خالد سعيد فى ٦ يونيو ٢٠١٠ بالإسكندرية جدلاً كبيرًا فى الأوساط السياسية والحقوقية والإعلامية، إذ تردد أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى قسم شرطة سيدى جابر بالإسكندرية، على غير الرواية الرسمية التى أشاعت بأنه قتل بعد ابتلاعه لفافة من البانجو(!!).

وقد لقى خالد سعيد ربه فى ٦ يونيو ٢٠١٠ بجمجمة مهشمة، وبدن ممزق بعد «علقة موت» كانت عقابا له على فيديو نشره عبر الإنترنت يكشف عن «إعادة تدوير» مضبوطات المخدرات بقسم سيدى جابر بالإسكندرية ثم انطلقت الدعوة للقصاص من «القتلة» على موقع الإنترنت.

ونشأت صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيس بوك، وضمت أعدادًا متزايدة حيث انضم إليها - بحسب ويكيبيديا - نحو ٤ آلاف مشترك بعد أقل من ساعة على تأسيسها، ثم تجاوز العدد ٨٤ ألفًا بعد عشرة أيام من إنشاء الصفحة، وبعد ٤ أشهر تقريبا تجاوز عدد المشتركين بالصفحة حاجز الـ ٣٠٠ ألف حتى صارت صفحة «كلنا خالد سعيد» منتدى سياسيًا، معظم أعضائه من الشباب.

وفى ٢٥ يونيو ٢٠١٠ قاد محمد البرادعى تجمعا حاشدًا فى الإسكندرية، منددًا بانتهاكات الشرطة، ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازى.

ثم جاءت ساعة الصفر فانطلقت الصيحة مدوية «مستنى إيه.. سيب الصفحة وانزل».. رددها مشرف - وربما مشرفو - صفحة «كلنا خالد سعيد» مع اللحظات الأولى لبدء ثورة الغضب فى ٢٥ يناير ٢٠١١.

وكانت ثورة الغضب حدثا استثنائيا ليس فقط لمن راقبها، بل لمن أطلقوها أيضًا، فعبر كلمات قصيرة على «Status» كانت صفحة «كلنا خالد تنقل كل شىء يخص التظاهر».

● **فى ٢٦ أكتوبر ٢٠١١** أصدرت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار موسى النحراوى حكمها فى قضية «خالد سعيد»، وقضت بالسجن المشدد ٧ سنوات ضد الشرطيين محمود صلاح، وعوض سليمان من قوة قسم سيدى جابر؛ لاتهامهما باستعمال القسوة والتعذيب أثناء القبض عليه، مما أدى إلى وفاته (المصرى اليوم ٢٠١١/١٠/٢٧).

٣ ـ تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية

بعد حلول السنة الميلادية الجديدة٢٠١١ بنحو ٢٠ دقيقة وقع انفجار أمام كنيسة القديسين فى منطقة سيدى بشر بالإسكندرية، راح ضحيته ٢٤ قتيلاً (بينهم مسلمون) كما أصيب ٩٧ شخصًا.

هذه العملية أحدثت صدمة فى مصر والعالم كله، واحتج كثير من المسيحيين فى الشوارع، وانضم إليهم بعض المسلمين للتنديد بما وقع، ووقعت اشتباكات بين المحتجين والشرطة فى الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك فى مصر، قد نسب وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى حادث التفجير إلى تنظيم جيش الإسلام الفلسطينى .

● **وفى ٧ من فبراير ٢٠١١** قال موقع اليوم السابع إن النائب العام أحال بلاغ ممدوح رمزى المحامى رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١١ إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق فى تورط حبيب العادلى فى تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.

٤- مقتل الشاب السلفى سيد بلال

وقع حادث كنيسة القديسين منتصف ليل ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وعلى إثره قام ضابط أمن دولة - بحسب الموقع الإلكترونى لجريدة الدستور الأصلى - باستدعاء الشاب السلفى سيد بلال (٣٢ سنة) للتحقيق معه مساء الثلاثاء (٢٠١١/١/٤)، ثم تلقت أسرته اتصالا من مستشفى بجوار أمن الدولة بالإسكندرية يطلب منهم الحضور لاستلام جثته، وذكر المستشفى أن مجهولين ألقيا جثته أمام المستشفى ولاذا بالفرار، وأن دقات قلبه بلغت ١٧٠ دقة فى الدقيقة، وبلغ ضغطه ٥٠/٣٠.

وقد توالت ردود الأفعال تجاه مقتل سيد بلال، حيث خرجت مظاهرة فى القاهرة تطالب بإقالة وزير الداخلية (الأسبق) حبيب العادلى، كما حملت حركة ٦ أبريل المسئولية عن مقتل سيد بلال للرئيس (السابق) حسنى مبارك ووزير داخليته حبيب العادلى.

وطالبت عدة منظمات حقوقية النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود بالإعلان عن نتائج التحقيقات فى وفاة سيد بلال، واتهمت أسرته - بحسب **المصرى اليوم** ١/١٠ - أفراد شرطة من جهاز مباحث أمن الدولة فى الإسكندرية بتعذيبه حتى الموت أثناء التحقيق معه على خلفية حادث كنيسة القديسين.

● **فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١١:** أمر المستشار إبراهيم الهلباوى المحامى العام الأول لنيابات غرب الكلية بالإسكندرية بإعادة استدعاء ٤ من الضباط بجهاز أمن الدولة المنحل بالقاهرة للتحقيق معهم مرة أخرى بتهمة مقتل سيد بلال.. ولاتزال القضية قيد التحقيق.

٥- ثورة تونس

اندلعت ثورة الشعب التونسى فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١٠، أى قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية، احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، وتضامناً مع محمد البوعزيزى الذى أضرم النار فى نفسه، وفى أقل من شهر واحد استطاعت هذه الثورة الإطاحة بأعتى النظم الديكتاتورية فى المنطقة، وعلى رأسه زين العابدين بن على الذى حكم البلاد نحو ٢٣ عاماً بقبضة حديدية فولاذية.

وقد ألهمت ثورة الياسمين فى تونس وألهبت مشاعر الجيران الأشقاء فى عدة دول عربية، فى مصر التى أنهت حكم حسنى مبارك، وليبيا التى أطاحت بقائدها معمر القذافى وأردته قتيلاً، واليمن، وسوريا اللتين لا تزالان تقدمان الشهداء يوماً بعد الآخر فى سبيل الإطاحة بالنظامين الحاكمين فيهما لتنتهى حقبة سياسية مظلمة فى العالم

العربى، وقد أثبت الجيش فى تونس ومصر أنه قوة مساندة للشعب، وليس أداة قمع فى يد النظام كما يحدث فى سوريا، كما أضاءت ثورات الربيع العربى مشاعل الأمل فى التغيير والتخلص من حالة «التيبس السياسى» والجمود الذى ران على حاضر كثير من الشعوب العربية، وأثبتت أن لدى الشعوب العربية قدرة هائلة على تغيير الأنظمة الجاثمة فوق الصدور، وتحقيق التطلعات المشروعة فى مستقبل أفضل.

ولعل بين الثورتين «التونسية والمصرية» أوجه شبه فى البدايات، لكنهما حتما اختلفتا فى المسارات والنهايات.. وكانت بداية التشابه باستنساخ ظاهرة «البوعزيزية» التونسية إن صح التعبير فى مصر.. وإن كانت بدرجة أكبر وأوسع نطاقاً.

٦- ظاهرة البوعزيزية فى مصر

من المفيد هنا أن نشير إلى أن محاولات الانتحار فى مصر كانت سابقة على حادثة البوعزيزى فى تونس، لكن الجديد هذه المرة هو محاولات الانتحار حرقا محاكاة لمحمد البوعزيزى الشاب التونسى كانت ظاهرة الانتحار حرقًا هى عدوى الثورة التى انتقلت من تونس إلى مصر.

● ويكشف لنا تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء (الأهرام ٢٠١١/١/٢٠) عن أن عدد محاولات الانتحار فى عام واحد بلغت ١٠٤ آلاف حالة بين الشباب والكبار من كل الأعمار، وأن ١١ ألفا منهم من السيدات اللاتى استخدمن السموم والمبيدات الحشرية، منهن ٨٥٠٠ سيدة وفتاة على مستوى القاهرة والمحافظات، بينما اختصت الإحصائية القاهرة والجيزة بنحو ٢٥٠٠ سيدة.

وأن عدد الوفيات منهم وصل إلى نحو «٦» آلاف و٥٠ حالة فى عام واحد.

إرهاصات ثورة ٢٥ يناير

● أما حالات الانتحار «حرقاً» التى أرهصت لثورة يناير فى مصر فيمكن تناولها على النحو التالى:

● **فى ١٧ يناير ٢٠١١** قام المواطن عبده عبد المنعم كمال، صاحب مطعم بمدينة القنطرة غرب بإشعال النيران فى جسده أمام مبنى مجلس الشعب؛ احتجاجاً على رفض رئيس المدينة زيادة حصته من الخبز ونقل على الفور إلى المستشفى.

وفى أول رد فعل للحكومة تجاه الحادث نقلت الوفد (١/١٨) عن وزير الصحة حاتم الجبلى أن الحادث بسيط، وعن صفوت الشريف قوله:«ليس هنا ما يستحق أن يناقشه مجلس الشورى» وعن مفيد شهاب قوله: لن نناقش مجرد كلام يقال هنا أو هناك..!!

● **فى ١٨ يناير ٢٠١١** وفى الإسكندرية لقى الشاب أحمد هاشم السيد ٢٥ عاماً مصرعه بعد أن قام بإحراق نفسه؛ لفشله فى العثور على عمل.
كما شهدت البوابة الرئيسية لمجلس الشعب ثانى محاولة انتحار خلال ٢٤ ساعة، حيث أقدم المحامى محمد فاروق ٥٠ عاماً على إشعال النار فى نفسه صباحاً بعد أن فشل فى العثور على ابنته المتغيبة منذ ٣ أشهر.
وفى محاولتين أخريين للانتحار تمكن حرس مجلس الشعب ونقابة الصحفيين من إنقاذ موظف بالمعاش يدعى سيد على سيد ٦٥ سنة، وآخر بمصر للطيران، كل ذلك دعا جريدة **الوفد** (١/١٩) أن تصف ما يجرى بأن المحترقين «يهزون عرش الحكومة»، وأن الانتحار «حرقاً» جريمة ضد الحكومة.
● **فى ٢١ من يناير ٢٠١١ قالت الشروق:** إن «هيستريا الانتحار» تواصل انتشارها، حيث انتحر شاب بالإسكندرية (١/١٩) يدعى محمد جمال جابر ٢٣ عاماً، وقد ألقى بنفسه من شرفة العقار بالطابق السادس إثر إصابته بحالة اكتئاب شديدة مما أدى لوفاته فى الحال.
وفى المنوفية أشعل أحمد مغاورى يوسف (٤١ عاما) موظف فى شركة إندوراما تكستيل (غزل شبين سابقاً) النار فى نفسه، احتجاجاً على قيام الإدارة الهندسية للشركة بـ «نقله» تعسفياً.
● **فى ٢١ يناير ٢٠١١** أوردت **المصرى اليوم** ٦ حالات انتحار (فى إشارة منها إلى تصاعد حالات الانتحار) حيث انتحر شاب يدعى مسعد سعيد عبد القادر ٢٥ عاما «سمكرى» بعد عجزه عن توفير ثمن الكشف الطبى على طفلته الوحيدة، وذلك بأن شنق نفسه فى حجرة نومه.
كما انتحر طالب جامعى بمعهد الحاسب الآلى بمدينة السلام بسبب حرمانه من الزواج بزميلته التى قطعت علاقتها به بعد رفض والده إتمام زواجهما، ومزق عامل يُدعى حمادة شعيب أمين (٢٥ عاماً) شريانه بعد فشله فى الانتحار من أعلى كوبرى «قصر النيل».. كما شهدت منطقة المرج حالة انتحار لسائق يدعى يونان فؤاد عبد السميع (٤٢ عاماً)، **كما**شهدت أربع محافظات ٤ محاولات جديدة للانتحار، الأولى لربة منزل فى البساتين تسكب الكيروسين وتشعل النار فى نفسها لتنهى حياتها فى دقائق، وتفحمت جثتها تماماً. وفى الجيزة أشعل شاب النار فى نفسه لمروره بضائقة مالية، وفى البحر الأحمر حاول عامل إشعال النار فى جسده أمام محكمة الغردقة بسبب رفض الوحدة المحلية تخصيص كشك له.
● **فى ٢٢ من يناير** انتحر ٤ مواطنين بطريقة واحدة، إذ ألقى ٣ منهم بأنفسهم من شرفات بيوتهم، بينما شنق الرابع نفسه فى منزله، فيما أنقذ مواطنون وأجهزة الأمن اثنين آخرين حاولا الانتحار.

فى ٢٣ من يناير ٢٠١١ ارتفعت حصيلة «المهددين بالانتحار»» احتجاجاً على أوضاع معيشية سيئة فى مصر خلال أيام (٢٢، ٢٣، ١/٢٤) إلى ٢٥١ حالة، فيما شهدت محافظات أسيوط وبنى سويف محاولتى انتحار، فقد ألقى رشاد كامل (٣٠ عاماً) من مركز صدفا «أسيوط» نفسه فى النيل، وفى بنى سويف حاول شاب الانتحار بسبب تراكم ديونه.

● كل تلك الحوادث وغيرها كانت إرهاصا وإيذانا بانفجار ثورة ٢٥ يناير.

٨- مواقع التواصل الاجتماعى

● ثورة يناير هى أول ثورة فى التاريخ بلا قائد، وأول ثورة يديرها الجمهور لحظياً من خلال وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، تويتر، ويويتوب وغيرها.

وقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات دوراً مهماً وكانت بمثابة كلمة السر فى الدعوة للثورة المصرية، وبخاصة الشبكة العنكبوتية، ويأتى دورها من خلال الموقع الاجتماعى «فيس بوك» الذى استثمره نشطاء سياسيون فى مصر للتواصل مع بعضهم البعض، وطرح ونشر أفكارهم، ومن ثم جاءت الدعوة إلى تظاهرة قوية فى يوم ٢٥ يناير الذى يوافق عيد الشرطة سابقاً، وكان لاختيار هذا اليوم أثر بالغ الدلالة والمعنى والرسالة، فقد كانت الرسالة موجهة خصيصاً لوزارة الداخلية، وأسلوبها القمعى الذى تتبعه.

فى البداية قام المواطن المصرى والناشط وائل غنيم، والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة على الفيس بوك بعنوان «كلنا خالد سعيد» الشاب السكندرى الذى مات إثر تعذيبه حتى الموت.

وقد دعا غنيم، ومنصور من خلال تلك الصفحة إلى مظاهرات يوم الغضب فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وكان له دور كبير فى التنسيق مع الشباب لتفجير تلك الثورة.

كما بدأ عدد من نشطاء الفيس بوك فى تدشين مجموعات تطالب بجعل ٢٥ يناير يوم الإرادة المصرية، وكان أبرزها: حملة بعنوان «٢٥ يناير يوم ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة».. وقد وصل عد المشاركين فيها لنحو ٣٥ ألف شخص.

وفى المقابل أطلقت حملة مضادة على الفيس بوك بعنوان «مبارك أمان لمصر» ولم يتعد أعضاؤها ١٣٥، دعوا لتأييد «مبارك»، واعتبار ٢٥ يناير يوماً للولاء وتأييد مبارك وحكومته.

وقدمت **صفحة «لغة العصر» بأهرام ٢٠١١/٣/٨** تحليلاً على حلقات، بقلم الزميل جمال محمد غيطاس الذى رصد تفصيليا وقائع الثورة عبر الإنترنت.. وهو تحليل

على جانب كبير من الأهمية، وننقل فيما يلى بعض فقراته لإلقاء الضوء على دور مواقع التواصل الاجتماعى فى ٢٥ ثورة يناير ٢٠١١.

«ربما تكون ثورة ٢٥ يناير المصرية هى أول ثورة تدار إدارة لحظية تشاركية من قبل جماهيرها الواسعة دون الحاجة إلى قيادة موحدة تديرها، ويعتبر موقع التواصل الاجتماعى بالرسائل القصيرة «تويتر» واحداً من المفاتيح الأساسية، وربما كان هو كلمة السر التى أضفت على الثورة هذه الصفة؛ لأن دور تويتر فى الثورة كان أقرب إلى دور «الجهاز العصبى» لدى الكائن الحى، فالجهاز العصبى يقوم بجمع والتقاط ونشر المعلومات بين خلايا الكائن الحى، حيث أتاح هذا الموقع للثوار نظاماً فورياً لجمع ونقل وتبادل المعلومات والإشارات ومعالجتها واستخدامها فى اتخاذ القرارات طوال الوقت، فجعلهم يتفاعلون بسرعة مع الخطر والاحتياجات والفرص، ويتواصلون بسهولة مع بعضهم البعض أثناء التدافع الحى للأحداث وتلاحقها، فمن خلال هذا الموقع وأدواته تداول عشرات الآلاف من الناس عشرات الملايين من الرسائل القصيرة المركزة الموجهة من شخص لمجموعة أو العكس، وكانت جميعها تتعلق بشئ «يحدث الآن» أو حدث منذ لحظة أو سيحدث بعد لحظة، وكانت هذه الرسائل الموجزة المركزة تنطلق من تليفون محمول إلى تويتر نفسه أو صفحة على فيس بوك أو موقع إخبارى، أو تنطلق من أى من هؤلاء لتجد طريقها إلى التليفونات المحمولة، ويكفيك أن تعلم **أنه خلال الفترة من ١٠ يناير إلى ١٠ فبراير جرى إنتاج وتدوير أكثر من ٩٣ مليون نسخة من رسائل تويتر العربية بين الجماهير فى مصر والعالم العربى والأجنبى،** وغطت هذه الرسائل أغراض شتى شملت الدعوة للتظاهر والمشاركة فى الثورة وحشد الناس لها، والمساهمة فى تنظيم أعمال الثورة وفعالياتها وتوضيح أسبابها وأفكارها ومتابعة أحداثها لحظيا وفضح وتوثيق الاعتداءات عليها سواء من قبل الأمن أو غيره.

لقد كشفت عمليات الرصد والتحليل التى أجريت على الرسائل الخاصة بالثورة التى تم تداولها عبر الموقع خلال الفترة من ١٠ يناير إلى ١٠ فبراير - أن الموقع سهل إنتاج وإرسال واستقبال وتداول ١٢ ألفا و٣٩ رسالة بمعدل يومى وصل فى المتوسط العام إلى ٣٦٤,٨٢ رسالة فى اليوم و١٥,٢ رسالة فى الساعة. ورسالة كل ثلاث دقائق وتسع ثوان.

وطبقا للتحليلات فقد اشترك فى إنتاج هذه الرسائل ٢٧٨٩ شخصاً أو جهة أو طرفاً من الأطراف، ثم قاموا بالدفع بها إلى الأعضاء المسجلين فى قائمة تابعيهم أو المهتمين بمتابعة رسائلهم عبر تويتر وتقول إحصاءات تويتر إن عدد النسخ التى أنتجت من هذه الرسائل وتم الدفع بها إلى أشخاص آخرين مشتركن فى الموقع وصل إلى ٩٣ مليونا و٩٦٣ ألفا و٢٢٩ نسخة بمتوسط عام ٢٨ مليونا و٤٧٣ ألفا

و٣٧٠ نسخة من الرسائل فى اليوم و١١٨ ألفا و٤٦٠ نسخة من الرسائل فى الساعة و١٩٧٧ نسخة من الرسائل كل دقيقة.

وبالنسبة لرسائل الثورة والثوار التى وصلت كما سبق القول إلى ١٢ ألفا و٣٩ رسالة فقد أعيد إرسالها ٧٢ ألفا و٧٤٦ مرة طوال فترة الرصد الممتدة من ١٠ يناير إلى ١٠ فبراير، وكان متوسط إعادة الإرسال ٢٢٠٤ مرات إعادة فى اليوم بمعدل ٩١ مرة إعادة فى الساعة، و١,٥ مرة إعادة فى الدقيقة.

وفى ضوء الأرقام السابقة عن رسائل الثورة على تويتر نستطيع القول إن أداء الثوار وجماهير الثورة بالموقع قد سار فى ثلاثة مسارات فيما يتعلق بالرسائل المنتجة: المسار الأول هو مسار إنتاج الرسائل وبثها لأول مرة، وقد كان إنتاجاً كثيفاً وغزيرا ويكشف عن نشاط وحيوية عالية لدى شباب الثورة والمشاركين فيها والمسار الثانى هو جذب وتجميع جماهير المتابعين لكل جهة إرسال أو طرف يقوم بإرسال رسائل الثورة، وهذا أيضا كشف عن شعبية كبيرة للقائمين على إنتاج وبث رسائل الثورة، مما جعل الرقم الإجمالى لجمهور المتلقين ضخما للغاية، والمسار الثالث هو مسار إعادة إرسال الرسائل مرات عديدة بعد استقبالها لأول مرة لتوسيع نطاق انتشارها، وهو مسار يكشف عن وعى وحماس شديدين لدى الجمهور العام بالثورة وفعالياتها، والدليل على ذلك هو المستوى المرتفع للغاية لعمليات إعادة إرسال الرسائل والتى تخطت أكثر مائة عملية إعادة فى العديد من الرسائل.

واللافت للنظر أن هذه المسارات الثلاثة قد اتخذت نمطا موحدا طوال فترة الثورة، فقد بدأت جميعا هادئة فى يوم ١٠ يناير سواء من حيث عدد الرسائل أو عمليات الإعادة أو جمهور المتابعين، فقد كانت الرسائل فى هذا اليوم فى حدود ٨٦ رسالة أعيد إرسالها ٢٤٤ مرة، وتلقاها ٤٨٣ ألفاً و٥٤٣ شخصاً، وظل الأمر ينمو نموا بطيئا هادئاً حتى يوم ٢٤ يناير حيث وصلت الرسائل إلى ١٦٠ وإعادة الإرسال إلى ٤٦٥ عملية إعادة والجمهور إلى ٨٦٤٥٤٤.

● **وفى يوم ٢٥ يناير** انقلب الوضع وقفزت المؤشرات الثلاثة إلى مستوى قياسى، حيث تضاعف عدد الرسائل إلى ٧٦٦ رسالة، وعمليات الإعادة إلى ٤ آلاف و١٤٠ مرة، والجمهور إلى ٥ ملايين و١٦٣ألفاً و٨٠٢ شخص، وفى اليوم التالى الأربعاء ٢٦ يناير يتواصل الارتفاع ليصل عدد الرسائل إلى ٨١٤ رسالة وعمليات الإعادة إلى ٤ آلاف و٣٨٤ مرة، لكن الجمهور ينخفض إلى ٤ ملايين و٣٣١ ألفا و٨٨٧ شخصاً وهنا يجب أن نتوقف لنشير إلى أن عمليات الإدارة اللحظية للثورة وفعالياتها قد بلغت الذروة على تويتر، الذى تحول فى هذين اليومين إلى جهاز عصبى رقمى بالفعل للثورة من خلال ما ينقله ويتم تدويره من بيانات لحظية، تخرج من تويتر إلى المحمول والعكس،

وفى الأيام التالية هبط الأداء بشكل ملحوظ بسبب قطع الخدمة ووصل إلى أدنى معدل له يوم ٣١ يناير، وإن كان لم يختف تماما، ويعود الفضل فى ذلك إلى عمليات التواصل من الخارج، ومع عودة الخدمة فى الأول من فبراير قفز الأداء مرة أخرى ليصل يوم ٢ فبراير إلى ذروة أعلى مما تم تسجيله يومى ٢٥و ٢٦ يناير، ففى ذلك اليوم وصل عدد الرسائل إلى ٨٧٧ رسالة أعيد إرسالها ٧ آلاف و٦٨١ مرة، وبلغ عدد من تلقوها ١٣ مليوناً و٥٠ ألفاً و١١٥ شخصاً، وهو اليوم الذى سجل المظاهرة المليونية الشهيرة فى ذلك الثلاثاء الكبير وما تلاه فى اليوم التالى من معركة البغال والحمير والمولوتوف، التى استمرت يوم الأربعاء وفجر الخميس، وفيما يبدو أن سخونة الأحداث خلال الأربعاء والخميس قد جعلت الفعل الميدانى طاغيا للغاية، فهدأ الأداء قليلا على تويتر لكنه ظل مرتفعا فى عمومه، حيث سجلت أرقام يوم ٣ فبراير ٧٩٨ رسالة أعيد إرسالها ٥ آلاف و٦٢٨ مرة ووصلت إلى ٦ ملايين و٥٢٩ ألف و٢٢٤ شخصا، والخميس كانت هناك ٨٢٨ رسالة أعيد إرسالها ٥ آلاف و٥٦٩ مرة ووصلت إلى ٧ ملايين و٣٥٠ ألفاً و٧٨٨ شخص بعد هذا اليومين بدأ الوضع يميل للانخفاض والهدوء نسبيا حتى انتهى فى يوم ١٠ فبراير بـ ٦٩١ رسالة أعيدت ٤ آلاف و٨٧٥ مرة ووصلت إلى ٥ ملايين و٧٥٤ ألفاً و٧٩٢ شخصا.

جهاز عصبى فعال

تؤكد الأرقام السابقة أن تويتر وفر للثوار والجمهور نظاما فعالا للاتصالات الفورية وربط بين الجالسين بالمنازل والسائرين فى الشوارع والمعتصمين بالميدان والداخلين فى عمليات كر وفر مع قوى البلطجة فى النظام البائد، الأمر الذى يجعله بالفعل مستحقا لوصف «الجهاز العصبى الرقمى للثورة»، وإحدى كلمات السر القوية التى جعلت منها ثورة تدار لحظيا بطريقة جماهيرية تشاركية واسعة النطاق.

٩- ردود أفعال النظام وحكومته

● **فى ٢٥ يناير ٢٠١١** كانت ردود أفعال النظام وما يدور فى فلكه من وسائل الإعلام سببا من أسباب تفاقم الثورة واشتعالها .. ففى أول رد فعل لرأس النظام تجاه ما يعتمل فى نفوس المصريين من سخط وغضب متصاعدين، حتى ازدحمت شواهدهما لتنبئ بأن أمراً خطيراً يقع على مرمى البصر، قال حسنى مبارك إن هناك سعياً محموماً لاختراق جبهتنا الداخلية، ومحاولات مستمرة للإرهاب لزعزعة الاستقرار آخرها ما حدث بالإسكندرية فى أول أيام العام الجديد، وأكد أن مصر تواجه تحدى تطرف الجماعات السلفية التى تريد العودة بنا إلى الوراء والأزمات والصراعات.

وفى رده على سؤال عن الثورة التونسية قال مبارك «أعلنا منذ اليوم الأول أن مصر تحترم إرادة الشعب التونسى وخياراته، وكل ما نتمناه هو أن تعبر تونس هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها فى أسرع وقت، وأن تستعيد الهدوء والاستقرار..».

● وفى رد فعل معاكس تجاه تزايد حوادث الانتحار فى مصر أعلن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء عدم نية حكومته توفير فرص عمل أو تعيينات فى القطاع الحكومى فى الوقت الحالى، وكرر نظيف أنه لا توجد - حاليا - فرص عمل أو تعيينات فى الحكومة، وإن الانتحار ليس حلا حقيقياً لمشكلة البطالة، وإن حوادث الانتحار الأخيرة ترجع إلى مشاكل شخصية للمنتحرين.

● **وفى ١٨ يناير ٢٠١١ قالت الوفد:** إن أحمد أبوالغيط وصف مخاوف امتداد ما يحدث فى تونس إلى مصر بأنه «كلام فارغ» وهو ما رفضه مساعد وزير الخارجية الأسبق إبراهيم يسرى، محذراً النظام من الاستهتار بما قام به الشعب التونسى.

وفى سياق متصل أرجع د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، حالات الانتحار الأخيرة إلى أمراض الاضطراب النفسى، التى تؤدى إلى حالات الاكتئاب الشديد، وتدفع أصحابها إلى الانتحار. (**المصرى اليوم** ١/٢٠).

بينما أعرب د. يوسف بطرس غالى وزير المالية عن أسفه الشديد من مقارنة البعض ما يحدث فى تونس بمصر، متهما من «يحاولون تقليد ما يجرى فى تونس، بأنهم واهمون، ويتخيلون أشياء لن تحدث، خاصة أن مصر مجتمع مفتوح جدا، وتختلف تماماً عن تونس.

إرهاصات الثورة

ردود الأفعال السابقة هى مجرد عينة لتعامل حكومة النظام السابق مع ما كان يمور تحت السطح فى مصر، ويتفاعل فى باطنها، وهو ما لم يلفت نظر أحد من هؤلاء ولا غيرهم فى الحزب الوطنى وحكوماته المتعاقبة، كما لم يلفت نظرهم ما أشار إليه استطلاع رأى مهم أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى ترأسه د. نجوى خليل ونشرت **المصرى اليوم** (١/١٨) مقتطفات منه، بخصوص أحلام المصريين فى ٢٠١١، وكان أقصى أمانيهم «العدالة» والاستقرار وتطوير التعليم والمياه النظيفة.

الاستطلاع أجرى على عينة من ٢٩٥٦ شخصا، وحمل عنوان «أحلام المصريين وآليات تحقيقها ومعوقاتها.. وهل يوجد حلم قومى؟».

وأشار الاستطلاع إلى أن ٧٧,٦٪ من أفراد العينة لا يحلمون بتقلد مناصب، والسبب فى رأى ٢١٪ منهم يعود إلى أنه لا يوجد أمل فى تغيير مصر، بسبب عدم

تغيير النظام السياسى طوال الأعوام السابقة، وتراجع الاقتصاد بصورة كبيرة، وارتفاع الأسعار، والفقر.

وكان أحد الأسئلة الموجهة للعينة هو «تحلم بإيه لمصر؟» وجاء حلم تحسن الاقتصاد فى المرتبة الأولى بنسبة ٤١,١٪، يليه حل مشكلة البطالة ٣٦,٨٪، ثم القضاء على ارتفاع الأسعار ٣٥,٣٪، وسجل حلم الاستقرار السياسى ٣٠٪، وسجل القضاء على الفتنة الطائفية ٠,٩٪.

فهل كان انعدام الأمل أو تضاؤله لدى المصريين، وإغراقهم فى اليأس مفجراً للثورة، وفاتحا لباب عظيم للأمل؟!

لم يلفت نظر الحكومة كذلك ما جاء فى تقرير «النضال من أجل حقوق العمال فى مصر» الذى أعده مركز التضامن العمالى الدولى والذى أكد أن الاحتجاجات العمالية فى مصر خلال أقل من ٥ سنوات (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩) وصلت لما يقرب ١٩٠٠ احتجاج وإضراب، شارك فيها ١,٧ مليون عامل، وأن ٦٠٪ من هذه الاحتجاجات قام بها عمال القطاع العام، بينما كان نصيب عمال القطاع الخاص ٤٠٪.

كما أشار التقرير إلى أن سياسات حكومة الدكتور أحمد نظيف التى تولت الحكم عام ٢٠٠٤ كانت سببا فى تصاعد هذه الاحتجاجات العمالية، نتيجة للسياسات التى تبنتها هذه الحكومة فى تسريع وتيرة سياسة الخصخصة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة من ٨٪ إبان فترة التسعينيات إلى ما يزيد على ١٢٪. (**الوفد** ١/٢٢).

كما أكد تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، أن العام الماضى وحده شهد نحو ٣٠٠ احتجاج وإضراب عمالى، منها ١٠٥ احتجاجات فى القطاع الخاص، و١٧ احتجاجاً للعاملين بالحكومة، و١١ احتجاجاً للعاملين بقطاع الأعمال العام، وتنوعت حالات الاحتجاج ما بين ٧٣ حالة تظاهر، و١٥ اعتصاماً، و٣٨ إضراباً، و٢٥ حالة تجمهر، كان أشهرها إضراب عمال طنطا، والذى استمر لنحو ٦ أشهر كاملة[1].

● **وفى ٢٥ يناير ٢٠١١** قالت المصرى اليوم: إن ما حدث يوم ٢٤ يناير هو «بروفة مبكرة» لـ «يوم الغضب»، حيث شهدت مصر يوم غضب مبكراً للعمال والمزارعين والطلاب وسائقى التاكسى نظموا خلاله ١٢ مظاهرة، كان أهمها فى القاهرة والجيزة للمطالبة بالتعيين والتثبيت والمكافآت ورفع الأجور، ومطالب أخرى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :الاحتجاجات فى : مصر ٢٠١٠ أحوال وطن، سلسلة كتاب الجمهورية ٢٠١١ ، عثمان الدلنجاوى.

حركات سياسية أطلقت شرارة الثورة

هناك مقدمات مهدت الأرض لهذه الثورة الكبيرة، ومن ضمن المقدمات الدعوة التى أطلقتها بعض الحركات الاحتجاجية للتغيير التى كانت حاضرة فى قلب ميدان التحرير كل أيام الثورة.

وقد رصدت **الأهرام** (٩فبراير) سيرة بعض الحركات التى شاركت فى انتفاضة التغيير تنقلها السطور التالية:

١- حركة شباب ٦ أبريل

هذه الحركة هى صاحبة شرارة الانطلاق فى مظاهرات ٢٥ يناير وكانت الحركة قد بدأت عام ٢٠٠٨ كجماعة على موقع فيس بوك لمناصرة اعتصام عمال المحلة الكبرى، واشتباكاتهم مع الشرطة بعد ذلك، ومن ثم دعوا إلى إضراب فى يوم ٦ أبريل ومن هنا جاء الاسم، ثم استمرت الحركة واستقطبت أكثر من ٧٠ ألف شاب وفتاة، وبدأت فى توسيع نشاطها بكشف الممارسات العنيفة لبعض رجال الشرطة ضد المتظاهرين، وإرسال الرسائل على موقع الفيس بوك وتويتر ودعوات الانضمام وإرسال الرسائل النصية عشوائيا والدعوة لتنظيم المظاهرات السلمية. دعوا للإضراب عام ٢٠٠٨ واستجاب لهم عدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية، ورفعوا شعار «خليك بالبيت» ولكن الأمن طارهم بعد ذلك. أبرز قياداتهم احمد ماهر المنسق العام للحركة وإنجى حمدى المسئولة الإعلامية وأسماء محفوظ ومحمد عادل مسئول الموقع الإلكترونى، وهيثم ربيع مسئول تنسيق العمل الشعبى. (**الأهرام** ٩ فبراير ٢٠١١).

٢- جروب كلنا خالد سعيد

هى صفحة ظهرت على الفيس بوك بعد مقتل الشاب السكندرى خالد سعيد على أيدى مخبرين من الشرطة صيف ٢٠١٠ ورفعت شعار «لا للاستبداد والقمع»، وهى كجماعة لم تتجاوز مرحلة العالم الافتراضى إلا بالدعوة إلى مظاهرات ٢٥ يناير، ولم تصنف نفسها إطلاقا على أنها جماعة، ولكنها احتفظت باسم «جروب»، وهى أداة للتواصل على موقع فيس بوك، الجروب تم إطلاقه قبل سبعة أشهر وانضم إليه خلال تلك الفترة ٤٠٠ ألف مشارك، ولم تكن تتضح أى معلومات عن مؤسس الصفحة حتى تم إلقاء القبض على مؤسسه وائل غنيم المدير التسويقى لجوجل الشرق الأوسط عقب عودته من دبى ليلة الخميس ٢٧ يناير (٢٠١١) ودعا الجروب إلى مسيرة سلمية، وحدد الشعارات التى لابد أن يلتزم بها المتظاهرون وأماكن التجمع.

وأوردت الصفحة نحو ٣٠ نقطة تجمع فى القاهرة الكبرى، كما تم الاتفاق على العديد من الهتافات الموحدة، منها «عيش. حرية. كرامة إنسانية»، و«يا حرية فينك فينك.. الطوارئ بينا وبينك»، و«شعب تونس يا حبيب شمس الثورة مش هتغيب» و«واحد اتنين إحنا المصريين» و«لما شعب تونس قام هرب اللص والمدام» و«يلا يا مصرى اصحى الروح الحرية باب مفتوح و«يلا يا شعب عدى الخوف خلى الدنيا تصحى تشوف» و«ارفع صوتك قول للناس إحنا كرهنا الظلم خلاص» و«حقى حد أدنى للأجور قبل الشعب ما يثور».

٣- الجمعية الوطنية للتغيير

تأسست أوائل عام ٢٠١٠ بعد عودة د.محمد البرادعى من فيينا، وانتهاء مدة رئاسته للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإطلاقه دعوة للتغيير فى مصر، وإعلانه عن رغبته أن يكون أداة للإصلاح فى مصر، وتضم الجمعية الوطنية ممثلين لأحزاب سياسية ليبرالية، مثل حزب الغد والجبهة الديمقراطية والإخوان المسلمين، ودعت الجمعية لجمع مليون توقيع شعبى لدعم حملة ترشح د.البرادعى لانتخابات الرئاسة القادمة، وكانت الجمعية أبرز المشاركين فى ثورة ٢٥ يناير، وأبرز المرابطين أيضا فى ميدان التحرير.

شاركت الجمعية عبر مسئولها الإعلامى مصطفى النجار فى الحوار مع نائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان، وهى تضم عددا كبيرا من الأسماء اللامعة، مثل د. أسامة الغزالى حرب ود. عمرو حمزاوى وحمدين صباحى والأديب علاء الأسوانى وأيمن نور وجورج إسحاق ويحيى الجمل وأبوالعز الحريرى وأمين إسكندر، وأغلب هذا الأسماء شاركت أعضاء فى لجنة الحكماء التى تشكلت فى الميدان للوساطة بين شباب ميدان التحرير وبين عمر سليمان، والتوصل إلى صيغة توافقية ترضى جميع الاطراف.

المنسق العام للجمعية هو عبد الجليل مصطفى وشعارها «معا لنغير».

٤- حركة كفاية

أسسها عدد من المثقفين عام ٢٠٠٤ تحت مسمى الحركة الوطنية من أجل التغيير «كفاية»، وضمت مختلف ألوان الطيف، تطالب بتغيير سياسى حقيقى فى مصر، والقضاء على الفقر والظلم الاقتصادى وضمت فى عضويتها عدد من كبار الكتاب أبرزهم المفكر الراحل عبدالوهاب المسيرى وجورج إسحاق وأمين إسكندر وأبوالعلا ماضى، وأكدت الحركة فى بدايتها أنها ليست حزبا سياسيا وليس لديها برنامج للإصلاح وإدارة الدولة أو تأسيس نظام جديد، وأنها ترى دورها منحصرا فى هز

الركود السياسى، وانتزاع الحريات المدنية التى طال قمعها، وإيصال صوت الأغلبية الصامتة التى رأت أنها رافضة للأوضاع التى آلت إليها الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر، وفضح رموز الفساد.

وركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس السابق حسنى مبارك لفترة رئاسة سادسة، ورفضها ما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية، هدفها التمهيد لتولى جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعارى: «لا للتمديد لا للتوريث»، نظمت عددا كبيرا من التظاهرات فى عدد من محافظات مصر، وكانت مميزة بالأوراق الصفراء المكتوب عليها «كفاية» والتى كانت بادية للعيان أيضا فى ميدان التحرير، وفى ثورة الشباب منذ يومها الأول فى ٢٥ يناير وكان انطلاقها بمثابة شرارة لحركات أخرى من أجل التغيير.

● ورصدت المصرى اليوم (٢٨ فبراير) عدداً آخر من تلك الحركات وهى:

٥- «شباب من أجل العدالة والحرية»

المنسق العام: محمد عواد

تاريخ نشأتها: أبريل ٢٠١٠

سبب ظهورها: موجة الاحتجاج الشعبى والسياسى بعد مقتل خالد سعيد

أهم مطالبها: إسقاط النظام بالكامل

عدد الأعضاء: المئات

موقفها من الثورة: من الحركات الدعاية لاحتجاجات ٢٥ يناير، ووجهت الدعوة فى أول يناير ٢٠١١ .

مطالبها بعد الثورة: الحرية والعدالة والدولة المدنية

الاتجاه السياسى: تتبنى الأفكار اليسارية المتشددة.

٦- «الجبهة الحرة للتغيير السلمى»

المنسق العام: عصام الشريف

تاريخ نشأتها: ١٠ سبتمبر ٢٠١٠

سبب ظهورها: الاحتقان السياسى والطائفى وتردى الأوضاع الاقتصادية.

أهم مطالبها: تداول السلطة وضرورة التغيير السلمى

عدد الأعضاء: ٥ آلاف عضو

موقفها من الثورة: أصدرت بياناً فى ٥ يناير بعنوان «التغيير أو الرحيل»
مطالبها بعد الثورة: إقالة حكومة شفيق.
الاتجاه السياسى: ليبرالى.

٧- «حملة دعم البرادعى»

المنسق العام: مصطفى النجار
تاريخ نشأتها: ١٨ فبراير ٢٠١٠
سبب ظهورها: عودة محمد البرادعى المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مصر، ودعم ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية.
أهم مطالبها: تغيير النظام وتطهير البلاد
عدد الأعضاء: ٢٧٨ ألفاً
موقفها من الثورة: أصدرت بياناً فى ١٣ يناير دعت فيه إلى الاحتجاج
مطالبها بعد الثورة: رحيل بقايا نظام الرئيس السابق، وإجراء انتخابات نزيهة.
الاتجاه السياسى: ليبرالى.

٨- «حملة دعم حمدين صباحى»

المنسق العام: حسام مؤنس
تاريخ نشأتها: منذ عام
سبب ظهورها: الدعوة لانتخاب حمدين صباحى رئيساً للجمهورية
أهم مطالبها: الكرامة والحرية والعدالة ومدنية الدولة
عدد الأعضاء: ١٠ آلاف
موقفها من الثورة: دعت إلى الاحتجاجات وشاركت فيها بقوة
مطالبها بعد الثورة: العدالة الاجتماعية واستعادة دور مصر القومى
الاتجاه السياسى: ناصرى.

٩- «شباب حزب الجبهة»

المنسق العام: شهاب عبدالمجيد
تاريخ نشأتها: منتصف عام ٢٠٠٦
سبب ظهورها: المطالبة بالحرية والعدالة ومدنية الدولة.

أهم مطالبها: حرية إنشاء الأحزاب وإطلاق الصحف.

موقفها من الثورة: شاركت بقوة من خلال غرفة عمليات بإشراف رئيس الحزب أسامة الغزالى حرب

مطالبها بعد الثورة: إقالة أحمد شفيق، ووزير الخارجية.

الاتجاه السياسى: ليبرالى.

● **فى ٢٢ من يناير ٢٠١١** وقبيل اندلاع ثورة يناير توحدت ٣ مجموعات سياسية حول التحرك يوم ٢٥ يناير واختلفت دوافعها حيث دعت حركة ٦ أبريل إلى الخروج للتظاهر يوم ٢٥ يناير، وكانت أول من رفع شعار «إيد واحدة» (الشروق ٤/٦) وناشد شباب الحركة فى ٢٢ يناير ٢٠١١ جميع القوى السياسية والأحزاب والحركات والمجموعات والأفراد المشاركين فى يوم «الانتفاضة المصرية» الابتعاد نهائيا عن رفع أى شعار أو لافتة لحركة أو حزب بعينه، ودعت الحركة آنذاك فى بيان عبر الـ«الفيس بوك» إلى ضرورة التزام الجميع برفع أعلام مصر فقط، ولافتات تعكس مطالب وتوجهات وتطلعات جموع الشعب المصرى على أن يتوحد الجميع تحت راية مصر، وأن يكون شعارهم «كلنا إيد واحدة».

وتنبأت الحركة بأن ٢٥ يناير سيكون بداية النهاية للنظام الذى أنهك مصر والمصريين.

وتحت شعار «يلا يا شعب قوم وفوق» حدت الحركة يوم ٢٢ يناير مطالبها من مظاهرة ٢٥ يناير، وتتمثل فى **رفع الحد الأدنى للأجور لـ١٢٠٠ جنيه عملاً بأحكام القضاء، وصرف إعانات للعاطلين، وإلغاء العمل بحالة الطوارىء، وإقالة وزير الداخلية، والإفراج عن جميع المعتقلين بدون أحكام قضائية، والمطالبة بحل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها، وتعديل الدستور لمنع ترشح أى رئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين.**

وقد وزعت ٦ أبريل فى اليوم نفسه ٢٠ ألف منشور فى المحافظات المختلفة تدعو المواطنين للمشاركة فى المظاهرة التى دعا إليها بعض القوى السياسية.

● من جانبها دعت مجموعة «كلنا خالد سعيد» المواطنين للمشاركة فى احتجاجات ٢٥ يناير، معتبرين أن هذا اليوم هو يوم «الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة» والمطالبة بعقاب قتلة «خالد سعيد وسيد بلال»، وقال القائمون على إدارة الجروب «لو خايف على مصر.. لو عايز حقك.. انضم لينا.. وشارك وكفاية سكوت لحد كده.. إحنا مش أقل من تونس.. اللى جابوا حقوقهم لدرجة إقالة رئيس الجمهورية وهروبه من البلد.. إحنا كمان عايزين حقوقنا».

وفى المقابل أعلنت حملة «مبارك أمان مصر لانتخاب الرئيس مبارك فى انتخابات

٢٠١١» على فيس بوك أن يوم ٢٥ يناير يوم لإعلان التأييد والولاء للرئيس من خلال تكثيف نشر الـ «بوسترات» المؤيدة للرئيس مبارك، وزيادة أعدادها فى الشوارع والميادين الكبرى.

● وفى سياق متصل، أكد الدكتور حسن نافعة أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، أن الثورة الشعبية التونسية يجب أن تكون ملهمة للشعب المصرى فى استجماع قواه وهيبته، وقال: إذا نجحنا فى حشد ١٠٠ ألف مصرى فى مظاهرات واحتجاجات متواصلة لمدة أسبوع فإننا سننجح فى إحداث التغيير الذى نأمله، مشدداً على أن الحرية لا يمنحها الحاكم للشعب، ولكنها تنتزع من أنيابه (**الوفد** ٢٣ يناير).

● **وفى ٢٢ من يناير ٢٠١١** أعلنت لجنة الحريات بنقابة المحامين والجمعية الوطنية للتغيير فى النقابة وجبهة الدفاع عن متظاهرى مصر المشاركة فى مظاهرات يوم الغضب المحدد لها الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١.

● **وفى ٢٣ يناير ٢٠١١** وضعت القوى السياسية المختلفة المشاركة فيما سمته «يوم الغضب» (٢٥ يناير) خطة للتحرك والوقفات الاحتجاجية بمختلف محافظات الجمهورية.

أوضحت حركة «شباب ٦ أبريل» فى بيان لها، أن التجمعات التى ستنطلق منها المظاهرات ستبدأ فى القاهرة الساعة الثانية ظهراً، وتنتهى فى الخامسة مساءً أمام مبنى وزارة الداخلية، مشيراً إلى أن هذه التجمعات ستكون فى شارع جامعة الدول العربية، ودوران شبرا، وميدان المطرية، وجامعة القاهرة.. وأضاف البيان أن «ألتراس» من الأهلى والزمالك سيشاركون فى المظاهرات.

ولفت البيان إلى أن المتظاهرين من الشرقية والقليوبية والمنوفية سينضمون إلى المتظاهرين فى القاهرة، بينما ينضم المتظاهرون من قنا وسوهاج والمنيا إلى المتظاهرين فى أسيوط.

● وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين على لسان عدد من قادتها المشاركة فى المظاهرة برموز الجماعة وشبابها، بالإضافة إلى عقد مؤتمر صحفى لـ«البرلمان الشعبى» يعلن فيه المشاركون مطالبهم قبل ما وصفوه بـ«الانفجار الشعبى»، بينما أكد شباب حزب الوفد موافقة السيد البدوى، رئيس الحزب، على مشاركتهم فى هذه المظاهرة بصفاتهم الشخصية. (**المصرى اليوم** ٢٠١١/١/٢٤) .

● **وفى ٢٤ من يناير ٢٠١١** وقبل ساعات قليلة من حلول الخامس والعشرين من يناير (عيد الشرطة)، أجرت القوى الداعية (وفقا للشروق ١/٢٥) إلى «مظاهرة الغضب» والقوى المناوئة لها «بروفة افتراضية» على المظاهرات الغاضبة والرد عليها، عبر عشرات المواقع الإلكترونية، فيما استعدت الأجهزة الأمنية بخطط وخرائط لإجهاض المظاهرات والوقفات التى أعلن عنها خلال الأيام الماضية.

الفصل الثاني

أيام الغضب واالثورة
(١٨ يومًا أسقطت رءوس النظام)

● لكل أمة أيام تصنع تاريخها وحاضرها ومستقبلها، بما تحمله من أحداث وخطوب ووقائع، تصوغ مصيرها وترسم صورها فى كتب التاريخ، وهكذا كانت أيام ما بعد ٢٥ يناير، عاصفة هادرة، صادقة جامحة متمردة، صنعتنا وصنعناها، صاغت روحًا جديدة فى نفوس كل المصريين، ألهمت العالم معنى جديدًا عن الحرية، حددت ترتيب المصريين فى صدارة برواز الشعوب، بعد أن ساقهم نظام فاسد إلى التميز فى كل ما هو سلبى، أيام كالسنين، وفقا لما تغير معها، أيام كثوان من فرط تسارعها، أيام مختلفة تعيد كتابة التاريخ وتؤكد فرًادة العنصر المصرى.

أيام مرت كالحلم، أيام فتية ندية، أيام كبيرة مخضبة بدماء الشهداء، أيام ميزت بين الخبيث والطيب، أيام أضاءت الأنوار بعد ظلام حالك، أيام أسقطت أوهام حسبناها من خصالنا، أيام أعادت إلينا أفضل ما فينا، أيام محت أسوأ ما فينا، أيام أعادت إلينا صك ملكية الوطن، أيام طردت كتيبة المماليك، أيام أنهت أساطير التزوير، أيام بدأنا فيها ملء بحر السياسة، أيام ذقنا فيها طعم الديمقراطية، أيام ننطلق منها للبناء، أيام ألقينا فى أرضها البذور لأجيال قادمة، أيام سنجعلها لنا وليست علينا. **(المصرى اليوم ٢/٢٨)**.

● كانت هذه الأيام هى أيام الغضب والتنحى، غضب الشعب المصرى، وتنحى الرئيس السابق (حسنى مبارك) والصفحات التالية تحكى قصة الثورة، ويومياتها فى ثمانية عشر يوماً هى أيام الغضب الأولى، ثم أتبعناها بأفراح التنحى فى اليوم التاسع عشر.

اليوم الأول (الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١)

● **اختلف تناول الصحف المصرية لوقائع الثورة ومساراتها قبل وبعد التنحى، فنحن إزاء خطاب إعلامى يتدفق عبر ثلاث منظومات؛ الأولى تمثلها الصحف القومية وتليفزيون الدولة وعلاقاتها بالسلطة، والمنظومة الثانية تمثلها الصحف الحزبية التى تنطلق فى مواقفها من منصة أفكار الحزب الذى تنتمى إليه وتعبر عنه، والمنظومة الثالثة هى الصحف والفضائيات الخاصة التى تعمل تبعًا لنمط ملكيتها وتوجهات ملاكها السياسية والاجتماعية، ومن ثم وجدنا اختلافًا بينا فى تغطية الأحداث لذلك راعينا الاعتماد عليها جميعًا لتعطى صورة متكاملة للحدث إذا تكررت رواياته بصورة مغايرة..**

● **فى ٢٦ من يناير ٢٠١١:** تجاهل مانشيت **الأهرام** الرئيسى (١/٢٦) أحداث ثورة ٢٥ يناير، وركز على ما جرى فى لبنان، وجاءت عناونيه كالتالى: **احتجاجات واضطرابات واسعة فى لبنان**.. بينما وصفت الصحيفة ما يجرى فى مصر فى خبر تحت المانشيت (يسار الصفحة الأولى) بعناوين **«مظاهرات حاشدة بالقاهرة والمحافظات»، «استشهاد مجند أمن مركزى بميدان التحرير.. والداخلية تدعو لإنهاء التجمعات».**

وجاء فى متن الخبر: «شارك عدة آلاف فى مظاهرات سلمية فى القاهرة وعدة محافظات ورددوا الشعارات، التى تطالب بتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة، والسيطرة على انفلات الأسعار، والمزيد من الحرية والديمقراطية وسط حراسة قوات الأمن.

وصرح مصدر أمنى بأن المجند أحمد عزيز من قوات الأمن المركزى استشهد متأثرا بإصابته فى الرأس نتيجة قذفه بالحجارة فى المنطقة المتاخمة لميدان التحرير وشارع قصر العينى،كما أصيب ٣٦ آخرون من أفراد الشرطة. وقد أصيب العشرات من المواطنين والضباط وأفراد الأمن فى مظاهرات السويس (٢٥ يناير)، ودعت وزارة الداخلية المتظاهرين إلى إنهاء التجمعات تفاديا لتداعياتها التى تخل بالأمن العام، وناشد بيان الوزارة المتجمعين بعدم الانسياق وراء شعارات زائفة. وذكر البيان أن الشرطة التزمت منذ بداية التحركات بتأمين الوقفات الاحتجاجية وعدم التعرض لها، إلا أن جماعة الإخوان المحظورة دفعت بأعداد كبيرة من عناصرها بعد الساعة الثالثة من مساء (٢٥ يناير) خاصة بميدان التحرير بالقاهرة، حيث تجاوز عدد المتجهمرين عشرة آلاف شخص، وأتلفوا بعض المنشآت وعرقلوا حركة المرور.

وكان عدة آلاف قد طافوا فى شوارع الجلاء ورمسيس و٢٦ يوليو وشبرا، وميدان التحرير، وألقى بعضهم الطوب على قوات الأمن، التى ردت بإطلاق خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم.

- وأفردت الصحيفة ذاتها صفحة ١٩ لتغطية تلك الأحداث.

● بينما جاءت عناوين الصفحة الأولى فى **جريدة الوفد** (٢٦ يناير) كالتالى: **«انتفاضة غضب فى مصر»، «عشرات الألوف من المواطنين فى أكبر مظاهرة منذ أحداث يناير ١٩٧٧»، «المتظاهرون عبروا عن غضبهم من ارتفاع الأسعار والبطالة وسط ترقب حكومى وتكثيف أمنى»**.. وقدمت الجريدة تغطية للأحداث على ثلاث صفحات داخلية (٢، ٣، ١٦) وركزت على المؤتمر الصحفى للدكتور السيد البدوى رئيس حزب الوفد، وتناولت الاحتجاجات بشكل أكثر توسعا.

- بينما جاء مانشيت **الشروق** بعناوين:

●● مجلس الشعب تحت حصار «الشعب الغضب»، «المعارضة تنجح فى تحويل عيد الشرطة إلى يوم للاحتجاج.. والداخلية تؤمن مبنى التليفزيون بقوات وخبراء مفرقعات»، «وقفات ومسيرات فى المطرية وشبرا وأسيوط والسويس.. ومصدر أمنى رفيع: دورنا حيادى ومهمتنا تأمين المظاهرات ومنع الشغب».

وتناولت الصحيفة ذاتها مظاهرات الغضب فى ثلاث صفحات داخلية (٣، ٤، ٥).

- وفى السياق ذاته جاء مانشيت **المصرى اليوم** بعنوان: **«إنذار.. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد.. ويطالبون برحيل الحكومة».**

وأفردت الصحيفة ٦ صفحات لتغطية أحداث الغضب والثورة.

وركزت جريدة **روز اليوسف** (٢٦ يناير) فى عنوانها الرئيسى على التعامل الأمنى مع المتظاهرين الذى وصفته بأنه اتسم بـ **«الهدوء والصرامة»** فى الوقت نفسه، وأبرزت خبر مقتل مجند بالأمن المركزى، وقالت إن المظاهرات كانت «مئوية وألفية»، وإن العساكر لم يحملوا الدروع والعصى حتى الساعة الثالثة والنصف، بعدها بدأت القوات فى التعامل الصارم مع الخروج عما سمته «حق التظاهر السلمى»، ونفت ما أشيع عن اعتقال بعض الفتيات، وقدرت أعداد المشاركين بنحو ٦ آلاف مواطن تفرقوا داخل أحياء القاهرة.

● وافتتحت صحيفة **«الأهرام المسائى»** (٢٦ يناير) صفحتها الأولى بمانشيت: **«مظاهرات فى حماية الشرطة»**، وألقت الصحيفة بالاتهام على جماعة الإخوان المسلمين الذين قالت إنهم حاولوا ركوب موجة مظاهرات الشباب السلمية والتصادم مع الشرطة، وأكدت حدوث أعمال تخريب ضد مبنى الحزب الوطنى،

ومـصـرع ٢ من الجنود و٣ مـتظاهـرين، وإصـابة ١٠٠ من قـوات الأمن، بينهم شخصيات قيادية و٤٠ مواطنا.

- واهتمت صحيفة **«الأهالى»** (٢٦ يناير) لسان حزب التجمع - بالحدث، ووصفت الأحداث بثورة العدالة والحرية، وأضافت الصحيفة إن القاهرة تحولت إلى ثكنة عسكرية، ونفت حدوث أى أعمال تخريب، وألقت بالاتهامات على الشرطة التى قالت إنها بدأت بالتحرش ومضايقة المتظاهرين.

● أما صحيفة **«الجمهورية»** (٢٦ يناير) فرصدت تعطل حركة المرور ونزول «الإخوان» إلى الشارع بين المتظاهرين الذين قدرتهم بـ ١٠ آلاف، وقالت الصحيفة: إن المتظاهرين عبروا عن رأيهم فى الشوارع والميادين، ورفضوا دعاوى التخريب، ومحاولة استدراجهم إلى دوامة العنف، وتركوا أصحاب الشعارات فى الشوارع وحدهم يرددون: «واحد.. اتنين.. الشعب المصرى فين». وقالت الصحيفة فى طبعتها الثالثة: إن قوات الأمن قامت فى ساعة متأخرة بتفريق المجموعات المتجمهرة بميدان التحرير، وصرفتهم فى هدوء فى ظل توجيهات واضحة وصريحة من وزير الداخلية بضبط النفس - على حد قولها.

● وفى صدر الصفحة الأولى لصحيفة **«الأخبار»** كان العنوان الرئيسى: **«دعاة التحريض فشلوا فى تحقيق أهدافهم والأمن تعامل بضبط النفس»**. وقالت الصحيفة إن «المحرضين دعاة الفوضى فشلوا فى التظاهر، وفى تحقيق أهدافهم من وراء دعوتهم إلى يوم الغضب».. وأضافت: «إن مسيرات ومظاهرات خرجت فى بعض المناطق فى عدد من المحافظات، بينما ساد الهدوء معظم أنحاء العاصمة والأقاليم، والتزم رجال الأمن بضبط النفس إلى أقصى مدى، رغم الاحتكاكات المتعمدة والمتكررة من مثيرى الشغب».

مشاهد من اليوم الأول

● انفجر بركان الغضب الشعبى فى شوارع وميادين القاهرة الكبرى وعدد من محافظات الجمهورية.

وقد وجه آلاف المواطنين - بحسب **المصرى اليوم** ١/٢٦- رسالة شديدة اللهجة للحكومة فى مظاهرات يوم الغضب.. التى شهدتها القاهرة ومعظم المحافظات.

كانت الدعوة لـ «يوم الغضب» قد بدأت بمبادرة من بعض الحركات الاحتجاجية والقوى السياسية المعارضة بعد ثورة تونس، واختار الداعون إليه يوم «٢٥ يناير» المواكب لاحتفالات عيد الشرطة؛ للتعبير عن غضبهم من سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى مصر، واستجاب للدعوة جماعة الإخوان، وحركات «كفاية» وشباب ٦ أبريل، و«الاشتركيون الثوريون» وعدد من الأحزاب.

بدأ المتظاهرون احتجاجاتهم قبل ظهر الثلاثاء (٢٥ يناير) فى عدة مناطق منها: التحرير وبولاق الدكرور وميت عقبة وأرض اللواء وإمبابة والمطرية وشبرا وميدان مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية وكورنيش النيل بالقاهرة.

- وخلافا لتوقعات كثيرين نجحت القوى الداعية للتظاهر فى عيد الشرطة فى تحريك الآلاف للمشاركة فيما أطلقوا عليه «يوم الغضب».

- اندلعت مظاهرات حاشدة - بحسب **الوفد** ٢٦ يناير - تضم عشرات الألوف من المواطنين وتعد الأكبر منذ أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧.. ندد المتظاهرون بالفساد، ودعوا إلى إسقاط رموز النظام والحكومة، وفشلت الحشود لأمنية الكثيفة فى إحباط المظاهرات والتصدى لها.. وفشلت الحشود الأمنية فى منع المواطنين الذين اخترقوا وحطموا الحواجز والسواتر الحديدية.. وتجاهلت الحكومة إصدار أى بيان بشأن هذه المظاهرات الغاضبة.

● **القاهرة:** انطلقت شرارة الغضب - **الوفد** ١/٢٦- من خمسة أماكن رئيسية بالقاهرة الكبرى، وبدأت أمام دار القضاء العالى ونقابة المحامين فى اتجاه ميدان التحرير، ومن جامعة الدول العربية إلى شارعى البطل أحمد عبدالعزيز والتحرير، ومن دوران شبرا إلى العتبة، لتلتحم مع مظاهرات دار القضاء العالى، بالإضافة إلى مظاهرات أخرى قادمة من مدينة نصر، وردد المتظاهرون الهتافات المعادية للنظام الحكومة، وطالبوا بتحسين أوضاعهم المعيشية والمزيد من الحرية والقضاء على البطالة والفساد.

وقام المتظاهرون -بحسب جريدة **الشروق** ١/٢٦- بمحاصرة مبنى مجلس الشعب وظلوا يهتفون «باطل.. باطل.. الحرامية هم» ورغم الكردون الأمنى المكثف على مجلس الشعب فإن المتظاهرين نجحوا فى اختراق الحواجز الأمنية للدخول لشارع مجلس الشعب بعد انضمام مظاهرة تتألف من ٣٠٠٠ متظاهر جاءوا من إمبابة.

وحدثت مشادات بين الأمن والمتظاهرين عندما حاولوا اختراق الحواجز الأمنية. ونجح الأمن فى محاصرتهم، وظلوا يهتفون «حرية.. عدالة اجتماعية».

وقالت **الأهرام** (١/٢٦): إن قوات الأمن استخدمت المياه والغاز المسيل للدموع لفض المتجمهرين بميدان التحرير بعد رفضهم الاستجابة للتحذيرات الأمنية، ومحاولتهم إشعال النيران فى سيارات الشرطة، وأحد المبانى بكورنيش النيل، وإتلافهم عدة سيارات، وأصيب فى المواجهات التى صاحبت فض المظاهرة ٨٥ شرطيًا، و١٨ ضابطًا، وتوفى فى وقت لاحق أحد المجندين متأثرا بإصابته.

وأضافت **الأهرام:** تظاهر الآلاف من أعضاء الأحزاب والقوى السياسية من بينها جماعة الإخوان المسلمين، وحركات «كفاية»، و«حشد» و«شباب ٦ أبريل»

و«الاشتراكيين الثوريين» والمواطنين فى عدد كبير من شوارع وميادين العاصمة، ورددوا عدة هتافات للمطالبة بالتغيير ورحيل الحكومة بالكامل، وهاجموا قيادات الحزب الوطنى، وانتقدوا اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، منددين بسياسات وزارته التى وصفوها بالقمعية، وطالبوا بتعديل الدستور والتغيير السياسى، وحل مجلس الشعب، وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحتجوا على الأوضاع الاقتصادية فى البلاد.

انطلقت المظاهرات أمام دار القضاء العالى، ونقابتى الصحفيين والمحامين، وانضم الجميع فى مسيرة واحدة تحركت باتجاه شارع الجلاء ومنه إلى ميدان التحرير ثم مبنى جامعة الدول العربية، وصولا إلى كوبرى قصر النيل، وحاولت قوات الأمن منعهم من عبور الكوبرى لكنها فشلت، وتم منع السيارات من السير على طريق كورنيش النيل فى اتجاهى ماسبيرو والمعادى.

وحاول المتظاهرون الوصول إلى جامعة القاهرة لكن قوات الأمن منعتهم، وأقامت حاجزا أمنيا أمام المتحف المصرى، إلا أن المتظاهرين اخترقوه، وقطعوا طريق شارع التحرير وأوقفوا حركة السير تماما، وهم فى طريقهم إلى مجمع التحرير.

وتابعت (**المصرى اليوم**، ١/٢٦): حاصر آلاف الجنود من قوات الأمن المركزى وقوات مكافحة الشغب والشرطة السرية الذين قدرت مصادر أمنية أعدادهم بـ٢٠ ـ ٣٠ ألف شرطى، المظاهرات، ومنعوا المتظاهرين من النزول إلى الشارع، وأصيب ٥ من المتظاهرين فى اشتباكات مع قوات الأمن، فضلا على عدد من حالات الإغماء خاصة بين السيدات والفتيات، وأدت الاشتباكات إلى تحرك المتظاهرين من أمام مجمع التحرير باتجاه شارع كورنيش النيل أمام مقر الحزب الوطنى، وأغلقوه وهتفوا: «ارحل.. ارحل»، «باطل.. باطل».

وتحركت مجموعة أخرى من أمام مقر «الوطنى» باتجاه مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون «ماسبيرو»، ثم كوبرى ١٥ مايو مرورا بوكالة البلح والإسعاف ثم دار القضاء العالى، وأكملوا مسيرتهم فى شارع ٢٦ يوليو وصولا لميدان العتبة، وانضم إليهم عدد من قيادات المعارضة، وأخذوا يحثون المواطنين الموجودين بالسيارات والمنازل على النزول معهم.

وتوجه عدد من المتظاهرين إلى مؤسسة الأهرام، وهم يهتفون «الصحافة فين الشعب المصرى أهه».. فيما توجه عدد آخر إلى نقابة المحامين بعد أن لاحظوا حصار عدد عن زملائهم بداخلها، واستطاعوا كسر الطوق الأمنى وتحريرهم، وتوجه عدد من أعضاء البرلمان الشعبى إلى دار القضاء العالى، فيما منعت قوات الأمن نحو ٢٠٠ شخص من اللحاق بهم.

وأغلقت قوات الأمن شارع محمد محمود الذى يقع فيه مقر وزارة الداخلية والشوارع المحيطة به تماما، ومنها مجلس الشعب ومنصور، وعدة شوارع فى باب اللوق، وتوقفت فيها حركة المرور تماما.

وانتشرت سيارات الأمن المركزى والسيارات المصفحة وعربات الإطفاء والإسعاف منذ الصباح الباكر (٢٥ يناير) فى عدد من الميادين، وامتنعت قوات الأمن عن استخدام القوة لتفريق المتظاهرين حتى الساعة الثالثة عصرا، ثم بدأت بعد ذلك استخدام خراطيم المياه وإلقاء القنابل المسيلة للدموع وإلقاء الطوب والحجارة على المتظاهرين أمام البرلمان لتفريقهم. (**المصرى اليوم** ١/٢٦).

وتقدم المتظاهرين قياداتٌ بالجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبى وحزب الوفد.

وتم منع «مترو الأنفاق» من التوقف فى محطات وسط البلد: (حسنى مبارك، وأحمد عرابى، وجمال عبدالناصر، وأنور السادات) بتعليمات من الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو..!!

– كما نظم الأطباء وقفات احتجاجية أمام مقر نقابتهم فى شارع قصر العينى.

– **وفى المطرية** كثفت قوات الأمن من وجودها تحسبا لاندلاع مظاهرات، وشهد ميدان المطرية اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن دون وقوع أى اصابات.

– **وفى شبرا الخيمة** نظم شباب الإخوان المسلمين وحركة «حشد» وأعضاء حزب الكرامة ـ تحت التأسيس ـ وأحزاب الجبهة الديمقراطية والغد والعمل وحركات الاشتراكيين الثوريين وتيار التجديد الاشتراكى، ومركز آفاق اشتراكية، وكفاية، وشباب من أجل العدالة والحرية، والجبهة الحرة للتغيير السلمى، بالإضافة للجمعية الوطنية للتغيير ومصريات مع التغيير، وحملة دعم حمدين صباحى، وحملة دعم البرادعى، ورابطة العرب الوحدويين الناصريين، وبعض النشطاء السياسيين، نظمت هذه القوى والحركات أربع مظاهرات ووقفات احتجاجية فى شارع شبرا، وقطع المتظاهرون شارع شبرا الرئيسى، وقاموا بمسيرة من دوران شبرا إلى مسجد البراء، مما أربك قوات الأمن الموجودة بالمئات، حاملين العصى مرتدين الخوذ لمواجهة المتظاهرين، والتى حاصرت شارع شبرا، ووجدت ٦ عربات أمن مركزى أمام محطة روض الفرج، و٨ سيارات أخرى أمام محطة مترو المسرة، وحمل المتظاهرون لافتات تطالب بمحاكمة المخربين، وتطالب بتوفير حد أدنى للأجور، واجتمعوا حول مطلب واحد وهو التغيير، حاملين علم مصر.

– **وفى روكسى** شارك عشرة نشطاء فى وقفة احتجاجية ضمن فعاليات يوم الغضب.

● **الجيزة:** حاصرت قوات الأمن المركزى ميادين محافظتى الجيزة و٦ أكتوبر،

وشددت إجراءاتها على محاور كوبرى الجامعة، وفى ميدان الكيت كات وإمبابة، ونشرت سيارات الأمن المركزى فى شوارع: جامعة الدول العربية (١٢ سيارة) و(١٨ سيارة) أمام جامعة القاهرة، وفى أكتوبر كان الأمر هادئا للغاية.

وقد نظم المئات مسيرة حاشدة بدأت من شارع ناهيا ببولا الدكرور، وانضم إليها عدد كبير من المواطنين، وعبرت كوبرى بولاق تجاه شارع جامعة الدول العربية.

وتظاهر العشرات أمام مسجد مصطفى محمود من شباب الحركات السياسية وألقت الأجهزة الأمنية القبض على نحو ١٨ شخصاً بينهم ١٢ فتاة.

وقام المتظاهرون بتنظيم مسيرة مرددين هتافات مثل: «ثورة ثورة حتى النصر.. ثورة فى كل شوارع مصر»، «حرية أهالينا.. عايزين نخلص من بلاوينا» و«كفاية ارحلوا عنا.. الحزب الوطنى خربها».

وأصيب ٥ متظاهرين فى اشتباكات مع قوات الأمن. (**المصرى اليوم** ٢٦ يناير).

- وتظاهر المئات فى إمبابة فى مسيرات بدأت من أمام كنيسة العذراء بشارع الوحدة حتى نهاية شارع الطيار فكرى، وهتفوا ضد الفساد والبطالة.

- ونظم نحو ١٥٠ مواطناً فى دار السلام مسيرة تطالب بالتغيير والرغيف، انطلقت من كوبرى دار السلام، وتوجهت لمحطة مترو الزهراء بمصر القديمة.

مظاهرات الغضب فى المحافظات

● وقد انطلقت مظاهرات «يوم الغضب» فى محافظات مصر، وخرج الآلاف للتعبير عن رفضهم الأوضاع السياسية، وارتفاع الأسعار. وقلة الأجور، ورفعوا لافتات تطالب برحيل الحكومة ووزير الداخلية.. ورصدت **المصرى اليوم** (٢٦ يناير) بعضا من تلك المشاهد ننقلها فيما يلى:

● **فى الدقهلية** تظاهر أكثر من ٢٠٠٠ مواطن ينتمون لحركة «٦ أبريل» والجمعية الوطنية للتغيير، والإخوان المسلمين، وحركة كفاية، وحزبى الناصرى والوفد، ورفعوا لافتات تحمل شعار «انتفاضة مصرية»، كما رفعوا صور اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية، وكتبوا عليها «حاسبوهم»، و«مصر عايزة الحرية» و«يا حكومتنا مش عايزنكو» و«يا حرية فينك فينك أمن الدولة بينا وبينك»، ورددوا هتافات: «باطل.. باطل» وانتقلت المظاهرة من ميدان مشعل إلى شارع بورسعيد بالمنصورة، وردد المتظاهرون نشيد بلادى بلادى.

وتحولت شوارع مدينة المنصورة إلى ثكنات عسكرية بعد أن انتشرت قوات وعربات الأمن المركزى للسيطرة على الاحتجاجات، وكثفت الشرطة وجودها أمام مديرية الأمن وبالقرب من فيلا المحافظ سمير سلام والاستاد الرياضى وميدان مشعل

وجامعة المنصورة وميدان المحطة، وانتشر ضباط المباحث فى المواقف التى تربط المدن لتفتيش السيارات، وصادر الضباط عدداً من بطاقات الشباب الموجودين فى السيارات ووعدوهم بتسليمها لهم آخر اليوم.

● **وفى الغربية** شارك نحو ٢٠٠٠ من حزبى الجبهة الديمقراطى والعمل المجمد وحركة ٦ أبريل وعدد من النشطاء فى مظاهرة حاشدة بمدينة المحلة الكبرى حاملين الأعلام، ونجحت مديرية الأمن فى محاصرتهم ومنع العمال وسكان المدينة من الانضمام إليهم، وأغلقت المباحث مئات المحال بميدان الشوان، ونظم عدد من الحركات السياسية وقفة احتجاجية أمام ديوان عام المحافظة بشارع البحر، شارك فيها نحو ٣٠٠ ينتمون لحزبى الجبهة والجيل وحركة، ٦ أبريل، وحركة كفاية، نددوا فيها بسياسة الحكومة وتزوير الانتخابات الأخيرة، وطالبوا بوضع حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، وإلغاء قانون الطوارئ، وحاصرت قوات الأمن مداخل ومخارج المدينة، حيث وُجدت ٣ سيارات أمن مركزى وسيارتا شرطة على كوبرى الرباط الذى يربط المدينة بالقرى التابعة، وحاصرت القوات محطة القطار بـ٤ سيارات وسيارتين مدرعتين.

● **وفى دمياط** تظاهر العشرات من القوى الوطنية والأحزاب السياسية والنشطاء وحركة دعم حمدين صباحى، وشباب ٦ أبريل أمام ميدان الساعة بمدينة دمياط وسط وجود أمنى مكثف، ورفع المتظاهرون لافتات كتبوا عليها: «إصحى يا مصر صح النوم.. تحيا إرادة الشعوب»، كما ردد المتظاهرون.. «غلوا السكر غلوا الزيت بكرة نبيع عفش البيت.. مش حنخاف مش حنطاطى احنا كرهنا الصوت الواطى».

● **وفى بلطيم بكفر الشيخ** أطلق ٥ آلاف متظاهر صيحات غضب فى أنحاء مدينة بلطيم، رافعين شعارات مناوئة للنظام، واشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن بالحجارة، وأصيب مواطن مقابل إصابات فى صفوف جنود الأمن المركزى، كما تحطمت سيارة إسعاف، فيما ألقت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وقامت الشرطة بسد الشوارع الرئيسية، بينما لجأ المتظاهرون للشوارع الجانبية، لتدور معارك الحجارة وقنابل الغاز بين الطرفين.

وتقدم النائب السابق حمدين صباحى، ممثلاً لحزب الكرامة، ورجب البنا، المتحدث الرسمى باسم الإخوان، المتظاهرين، إضافة إلى ممثلى أحزاب الوفد والتجمع والإخوان و«كفاية».

● **وفى أسوان** نظم العشرات من حركة كفاية وأحزاب المعارضة مظاهرة أمام ميدان محطة السكة الحديد، انضم إليها عدد كبير من المواطنين، طالبوا خلالها برحيل الحكومة ومنع التعذيب فى أقسام الشرطة، وإلغاء جهاز أمن الدولة، وإلغاء

نتائج انتخابات مجلس الشعب، ومنح الحرية للمواطنين، ورفعوا لافتات تندد بالتوريث والتعذيب، وأصدرت الأجهزة الأمنية تعليمات مشددة إلى أصحاب محال النت بمنع إرسال أى صور أو مقاطع فيديو، والتأكد من شخصية المترددين عليها، بأنهم ليسوا من أوساط الصحفيين أو الناشطين.

● **وفى البحر الأحمر** انتشرت سيارات الشرطة فى شوارع وميادين الغردقة، بينها سيارتان محملتان بقوات الأمن المركزى، وأعدت أمانة الحزب الوطنى غرفة عمليات ضمت عدداً من قيادات وكوادر الحزب من أمانات الإعلام والشباب والمرأة والمهنيين لمتابعة الاحتجاجات.

● **وفى القليوبية** نظم نحو ٤٠ شخصاً من حزب التجمع وقفة احتجاجية بميدان سعد زغلول فى بنها، رددوا خلالها شعارات تندد بارتفاع الأسعار وقلة الدخل وارتفاع الضرائب، وحاولوا المرور فى الشوارع، إلا أن قوات الأمن منعتهم، وحاصرت ميدان سعد زغلول وشهدت حركة البيع والشراء فى الشوارع حالة من الركود، خاصة فى منطقة المنشية المجاورة للميدان، خوفاً من وقوع مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين، كما شهد ميدان المؤسسة بشبرا الخيمة تعزيزات أمنية مكثفة.

● **وفى أسيوط** ألقت أجهزة الأمن القبض على ١٨ من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير، الذين بدأوا مظاهرة من مسجد «آل ضيف» فى حى الوليدية، وصادرت لافتات وأعلاماً كانت بحوزتهم، وهتف المتظاهرون «يا أسيوط يا أبية.. جينا نطالب بالحرية»، «علِّى سور السجن وعلى.. بكرة الشعب يقوم ما يخلى»، وحاصرت قوات الأمن المتظاهرين ومنعتهم من المرور فى الشوارع، وهددتهم بالاعتقال، واشتبكت مع ٣ منهم وصادرت هواتفهم المحمولة، وتكدست سيارات الأمن المركزى والمصفحات بميدان المجذوب وأم البطل وشارع كورنيش النيل وأمام حزب التجمع بمنطقة السادات وبوابات جامعتى أسيوط والأزهر - فرع أسيوط، ومسجدى ناصر وأبو الجود بميدان المنفذ، وسجن أسيوط العمومى لتأمين الوقفات والمظاهرات.

وفى المقابل نظم أعضاء الحزب الوطنى مسيرة شبابية تشيد بإنجازات حكومة الحزب، وتؤيد الرئيس مبارك.

● **وفى بنى سويف** احتجزت أجهزة الأمن ٤ من مؤسسى الجمعية الوطنية للتغيير بالمحافظة؛ بسبب توزيعهم بيانات تحث المواطنين على الخروج للتظاهر، وطلبت منهم قيادات الأمن العودة إلى منازلهم، وأصدرت الجمعية الوطنية للتأييد، بياناً مناهضاً لجمعية التغيير، بعنوان «تعالوا نحلها صح»، واتهمت الشباب الذين يسعون للتغيير باستغلال الحرية التى أعطتها الدولة لهم بطريقة مسيئة.

● **وفى المنيا** كثفت أجهزة الأمن وجودها بالشوارع بالمدن والمراكز، وتجمهر عشرات المواطنين بقرية الشرفا أمام منازلهم؛ لعدم إزالة منازلهم، كما تجمهر العشرات من أصحاب الورش بمدينة الحرفيين أمام ورشهم؛ احتجاجاً على غلق ١٢ محلاً؛ ونجحت أجهزة الأمن فى إجهاض مظاهرة لعشرات الشباب بمدينة سمالوط.

● **وفى الإسماعيلية** تظاهر المئات من نشطاء الأحزاب والقوى السياسية وحركة ٦ أبريل بميدان الفردوس بوسط المدينة؛ اعتراضاً على ما وصفوه بالظلم والتعذيب الذى تمارسه أجهزة الأمن.

● **وفى الشرقية** تظاهر عشرات المدرسين من أصحاب عقود الـ ١١٠ جنيهات، ومدرسى الحصة؛ احتجاجاً على سوء أحوالهم المعيشية، وعدم المساواة بزملائهم.

● **وفى المنوفية**، فرضت أجهزة الأمن حصاراً مشدداً على جميع مواقف المحافظة، ومداخل ومخارج مدينة شبين الكوم لإجهاض المظاهرات، ومنع النشطاء من السفر إلى القاهرة للمشاركة فى مظاهرات القوى الوطنية (**المصرى اليوم** ١/٢٦).

● **وفى الإسكندرية** نظم المئات من القوى السياسية والمواطنين مسيرتين بمنطقة العصافرة؛ استجابة للدعوة التى أطلقها عدد من النشطاء على الإنترنت .

بدأ المتظاهرون مسيرتهم من أمام مسجد الإمام عبدالحليم محمود، وشهدت المنطقة وجودًا أمنيا ضعيفا للانشغال بالمناطق المحددة سلفا، إلى جانب الميادين الرئيسية، وشارك فى المظاهرات العديد من الأهالى مع القوى السياسية مرددين هتافات: «يا أهلينا يا أهلينا انضموا لينا قبل الدور ما ييجى علينا» و«إنجازات وراء إنجازات خالد سعيد مات فى أيديهم»، و«عايزين حكومة جديدة بقينا على الحديدة.. عايزين حكومة نظيفة مش لاقيين وظيفة» و«ارفع صوتك قول للناس.. إحنا كرهنا الظلم خلاص» وتحركت المسيرة صوب منطقة المعهد الدينى بالعصافرة، حيث ازدادت الأعداد تدريجياً بسبب انضمام النشطاء والمواطنين الذين حاصرهم الأمن دون حدوث أى اشتباكات، وشهدت بعض المناطق المتفرقة مثل «سوق باكوس وشارع ٤٥ وشارع ٣٠ ومحطة مصر» بعض التجمعات التى لم يزد عددها على المئات، وشاركت مجموعات قليلة من طلاب جامعة الإسكندرية من النشطاء المنتمين للحركات السياسية فى الوقفة التى دعت لها القوى السياسية بعنوان: «يوم الغضب» (٢٥ يناير) كل بحسب انتمائه السياسى، وانضمت مجموعة من شباب الطلاب للمسيرة الحاشدة التى نظمتها الحملة الشعبية لدعم البرادعى، وعرض مطالب التغيير «لازم»، والتى بدأت من حى المنتزه، وبالتحديد من منطقة العصافرة، مطالبين بتنفيذ الشروط التى اتفقوا عليها، وقاموا بعرضها تحت مسمى يوم الغضب، كما شارك مجموعة من شباب الحركة الطلابية التى تضم عدداً من المنتمين للحركات السياسية «٦ أبريل» و«حقى» و«كفاية» فى المسيرات.

وفى ميدان محطة الرمل جابت مظاهرات شارك فيها نحو ألف مواطن يحملون أعلام مصر الشوارع فى حراسة الأمن المركزى والسيارات المصفحة.

وانطلقت ٣ مسيرات من مناطق متفرقة بالعصافرة، وتجمعت بشارع ٤٥، ووصل عددها لنحو ٥ آلاف مواطن، وأمام محكمة الحقانية بمنطقة المنشية تظاهر نحو ٣ آلاف من القوى السياسية والمواطنين، ولم تحدث اشتباكات مع الأمن.

– وقد ذكرت (**الوفد** ١/٢٦) أنه أصيب مقدم شرطة و٥ شباب بجروح وعدة كدمات، إثر تراشق بالحجارة فى المظاهرات التى نادى بها الشباب بمنطقة محطة الرمل.. بينما قالت **الأهرام** إنه أصيب ٢٨ ضابطا بينهم نائب مدير الأمن وعشرة مجندين.

● **وفى رفح** انطلقت مسيرة يوم الغضب من قرية المهدية جنوب مدينة رفح فى موكب يضم ما يزيد على ١٠٠ سيارة إلى قرية الجورة التابعة لمركز الشيخ زويد، وانضمت إليها مسيرة أخرى ضمت ٥٠ سيارة قادمة من قريتى وادى العمر وألبرت بوسط سيناء، وقام عدد من المحتجين بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء، وأشعلوا النيران فى إطارات السيارات على بعد كيلو متر واحد من مقر قيادة قوات حفظ السلام الدولية.. (**المصرى اليوم** ٢٦ يناير).

● **وفى العريش** استطاعت أجهزة الأمن منع الوقفة الاحتجاجية التى دعت إليها القوى السياسية، وشهدت المدينة وجوداً أمنياً كثيفاً أمام مبنى المحافظة، وأمام مجلس محلى ومجلس مدينة العريش ومقر الحزب الوطنى.

● **وفى السويس** قام اثنان من المواطنين بسكب البنزين على نفسيهما، وحاولا إشعال النيران فى جسديهما أثناء مظاهرة شارك فيها نحو ٥ آلاف مواطن، إلا أن أجهزة الأمن قامت بمنعهما، فيما كان المتظاهرون يصفقون ويهتفون «ولع ولع».

وكانت المظاهرة بدأت فى ميدان الإسعاف بحى الأربعين بعد ظهر الثلاثاء (١/٢٦) ضد البطالة وغلاء الأسعار، وتقييد الحريات، وقانون الطوارىء، وشهدت المظاهرة وجوداً أمنياً مكثفا، وخرجوا فى مسيرة تجوب شوارع المدينة (**المصرى اليوم** ١/٢٦).

● **وفى بورسعيد رصدت الشروق** (٢٦ يناير) وجود عناصر وأفراد من مباحث أمن الدولة ترصد وتراقب الحركة فى عدة مناطق من حى شرق، خاصة أمام مبنى المحكمة الابتدائية وميدان الشهداء وأمام مبنى ديوان المحافظة والمجلس الشعبى المحلى وخلف مسجد الشاطىء على الكورنيش، بينما قالت جريدة الوفد إن قيادات بالوطنى تستعين بالبلطجية لقمع المتظاهرين فى بورسعيد.

● **وفى الإسماعيلية** كثفت الأجهزة الأمنية من وجودها بميدان الفردوس وهو المكان المحدد لخروج مظاهرة «ضد الفقر والبطالة والتعذيب».

وطوقت الشرطة الميدان والمناطق المحيطة به بسيارات الأمن المركزى وقوات مكافحة الشغب، وصدرت توجيهات بوجود جميع القيادات الأمنية بالميدان منذ الصباح الباكر استعدادا للمظاهرة.

كما شهدت منافذ المحافظة وكوبرى السلام ومعديات شرق القناة حالة من الاستنفار الأمنى، وتفتيش جميع القادمين إلى المدينة، وفحص هويتهم، والقبض على عدد من المشتبه فيهم، كما وجدت قوات أمنية حول الكنائس الرئيسية بالمحافظة (**الشروق** ١/٢٦).

● **أما الأقصر والوادى الجديد ومطروح وجنوب سيناء** فكانت محافظات «خارج نطاق التظاهر».

«مصر بتناديك»

● وفى المقابل أصدرت حملة «مصر بتناديك» لدعم وتأييد ترشيح جمال مبارك لانتخابات الرئاسة بياناً نددت فيه بالدعوة للتظاهر، وطالبت المصريين بحفظ الجميل للرئيس مبارك.

وأقامت بعض الكنائس القبطية الأرثوذكسية قداسات صلاة من أجل الصلاة لمصر وحفظها فى ظل المظاهرات التى انطلقت، وطالب العديد من الكهنة الشباب القبطى بعدم الاشتراك فى المظاهرات التى وصفوها بالتخريبية. (**المصرى اليوم** ١/٢٦).

● كما تباينت مواقف أحزاب المعارضة تجاه ما يجرى فى شوارع مصر، ما بين مشارك بشكل رسمى فى مظاهرات الغضب، وآخر يدفع بأعضائه دون مشاركة رسمية، وأحزاب أخرى اكتفت بالتضامن مع المظاهرات، بينما أغلقت بعض الأحزاب مقارها؛ بحجة أن «يوم ٢٥ يناير» إجازة رسمية، حيث شارك حزبا «الوفد» و«الجبهة»، ورفض التجمع، وكان «الناصرى» مغلقاً فى هذا اليوم (**المصرى اليوم** ٢٠١١/١/٢٦).

سخرية المصريين

● وقد مارس المصريون السخرية - كعادتهم - من الأزمات واستقبلوا يوم الغضب (الثلاثاء ٢٥ يناير) بألوان مختلفة من النكات والأفيهات الساخرة من الأوضاع المؤسفة التى يعانى منها الشعب المصرى، فكتب أحد المصريين ساخراً: **«لو المصريين فازوا النهارده على الحكومة حيقابلوا تونس فى النهائى»**، وكتب آخر يقول على الفيس بوك: **«يا نعيش عيشة لوكس.. يا نركب كلنا البوكس»**، (**الوفد** ٢٠١١/١/٢٦)، (ولمزيد من ألوان الفكاهة والسخرية لدى المصريين راجع كتاب: **«ثورة التحرير تضحك»** للزميل سمير الجمل، الصادر عن سلسلة **(كتاب الجمهورية)** ٢٠١١، وكتاب **«زلزال ٢٥ يناير وتوابعه : صورة × كاريكاتير»** للزميل عبد الحليم طه.

●● حصيلة الخسائر فى اليوم الأول

وحول الخسائر التى خلفتها مظاهرات اليوم الأول (الثلاثاء ٢٠١١/١/٢٥) أكد مصدر أمنى **للأهرام** (١/٢٧) أن أعداد المصابين والضحايا من رجال الشرطة بلغ نحو ١٦٢ من الضباط والمجندين، تفصيلهم على النحو التالى: مديرية أمن القاهرة: أصيب ١٨ ضابطا، أحدهم فى حالة فقدان وعى، و٨٥ من الأفراد والمجندين، وتوفى أحدهم متأثرا بجروحه.

وبمديرية أمن الإسكندرية أصيب ٢٨ ضابطا من بينهم اللواء على السبكى نائب مدير الأمن، بينما أصيب ١٠ مجندين آخرين.

وفى السويس أصيب ٤ لواءات و١٧ مجندا، كما تسببت الأحداث فى مصرع ٣ بالسويس، وإصابة ١١٨ من المتظاهرين فى ٣ محافظات.

كما أسفرت الاحتجاجات عن تلفيات بالأماكن العامة والخاصة المتمثلة فى العديد من المحال التجارية وإحراق سيارة شرطة وإتلاف ٥ سيارات حماية مدنية وسيارة ترحيلات وسيارتى أمن مركزى ودوريات أمنية.

وتضاربت المعلومات حول أعداد المقبوض عليهم فى مظاهرات ٢٥ يناير، حيث تم اعتقال ٥٠٠ محتج فى القاهرة والمحافظات، وإصابة ١٠٣ شرطيين، بينهم ١٨ ضابطاً ووفاة مجند. (المصرى اليوم ٢٦ يناير).

● بينما قال المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إن الاعتقالات طالت ١٠٠٠ مواطن، توصل إلى حصر ١٧٩ منهم، وتعذر الوصول إلى أماكن احتجاز الباقين، كما ذكر المركز أن عدد المصابين فى السويس وحدها نحو ٣٥٠ (**المصرى اليوم** ١/٢٦).

اليوم الثانى: (الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١)

● فى اليوم الثانى للغضب فرضت الأحداث نفسها على مانشيت **الأهرام** (١/٢٧)، وجاءت عناوينه كالتالى: **«وفاة ٤ وإصابة ١٨٨ مواطنا و١٦٢ شرطياً والقبض على ١٠٠ بالقاهرة والمحافظات»، «تجدد الاشتباكات بوسط القاهرة بين المتظاهرين وقوات الأمن»، «توجيه تهم التجمهر ومقاومة السلطات وإتلاف الممتلكات لـ ٦٤ من مثيرى الشغب»، «الحكومة مستمرة فى الإصلاحات وملتزمة بحماية حرية التعبير دون تجاوزات»**.. وقامت الجريدة بتغطية الأحداث على صفحتى ٤، ٥.

● أما جريدة **الشروق** (١/٢٧) فكانت عناوين مانشيتها الرئيسى كالتالى: **«حصاد ثلاثاء الغضب: شهداء وجرحى ومعتقلون.. وآمال فى التغيير».. «مظاهرات محدودة رغم الحصار.. وميادين القاهرة تعود إلى قبضة الشرطة».. و«الداخلية» تتوعد متزعمى التحرك»، «الإخوان» تدرس إعلان الجمعة «يوم غضب جديدًا».. والبرلمان «الموازى» يدعو إلى حكومة ائتلافية»، «دولة «ميدان التحرير».. قصة ١٢ ساعة من الغضب فى أشهر ميادين مصر»**..

● وكانت عناوين المانشيت فى **الوفد** (١/٢٧): **«التغيير هو الحل»، و«المدرعات تحاصر العاصمة والمحافظات وتفريق التجمعات لأكثر من ٣ أفراد»، «٥ شهداء و٢٥٠ مصاباً.. و١٠٠٠ معتقل حصيلة ثورة الغضب** (لاحظ الرقم الأخير كان مائة فقط فى مانشيت **الأهرام**).. **«والنيابة توجه تهمة قلب نظام الحكم للمقبوض عليهم»**..

● وجاءت عناوين مانشيت **المصرى اليوم** (١/٢٧) كالتالى: **«المتظاهرون والأمن فى اليوم الثانى: لا تراجع.. ولا استسلام»، «تجدد المظاهرات والاشتباكات والاعتقالات.. ومراكز حقوقية: اعتقال ١٠٠٠** (لاحظ تطابق المصرى اليوم مع الوفد)، **و«الداخلية»: ٥٠٠ فقط، «اشتعال وسط القاهرة بالمواجهات.. و«الوطنى»: نفهم مطالب الشباب.. و«نظيف» نضمن حرية التعبير.**

مشاهد من اليوم الثانى:

– تباينت تغطية الصحف ووسائل الإعلام لأحداث ثانى أيام الغضب فى مصر، فبينما قالت **الأهرام** (١/٢٧) فى صدر صفحتها الأولى:

«أسفرت حصيلة المواجهات وأحداث العنف والشغب، التى اندلعت خلال الساعات الثمانى والأربعين الماضية (يومى ٢٥، ٢٦ يناير) بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة، وعدد من المحافظات عن وفاة ٤ بينهم جندى وإصابة ١٦٢ شرطياً، و١١٨ مواطناً، بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص (الأربعاء ١/٢٦)

حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، فى تحدٍ للقرار الذى أصدرته وزارة الداخلية بحظر أى مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات .

وقد استخدمت قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع فى تفريق مظاهرة احتجاجية، نظمها مجموعة من الشباب بمنطقة الإسعاف وشارع الجلاء، كما تم ضبط عدد من الذين تزعموا التظاهرة برغم تحذير قوات الشرطة ومطالبتها لهم بالانصراف.

مشاهد من القاهرة

● قالت **الأهرام** (١/٢٧): شهدت منطقة وسط القاهرة بعد ظهر الأربعاء (١/٢٦) تظاهرة حاشدة انطلقت من أمام نقابة المحامين، شارك فيها بعض شباب المحامين، وحركتا ٦ أبريل وكفاية، حيث ردد المتظاهرون الهتافات ضد الدولة، وطالبوا بزيادة مساحة الحرية وممارسة الديمقراطية، ومواجهة غلاء الأسعار، وحاولوا السير بشارع رمسيس و٢٦ يوليو، حيث تعطلت حركة المرور تماماً، وتصدت لهم قوات الشرطة؛ مما إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين والأمن أسفرت عن وقوع إصابات جديدة بين الطرفين.

وكانت الساعات الأولى من صباح الأربعاء (١/٢٦) قد شهدت أحداثاً مؤسفة بميدان التحرير والمناطق المجاورة له إثر قيام نحو ٥ آلاف شاب بإلقاء الحجارة على ضباط الشرطة والأماكن العامة والخاصة؛ رداً على محاولة قوات الشرطة تفريقهم بعد تمركزهم بميدان التحرير لأكثر من ٩ ساعات متواصلة، وإعلانهم الاستمرار فى الوقفة الاحتجاجية بالميدان والشوارع المؤدية له؛ مما يتسبب فى إعاقة الحركة المرورية وشل الحياة بوسط المدينة.

وبسبب إصرار المتجمهرين بميدان التحرير على الاستمرار فى تمركزهم وعدم الاستجابة للنصح والتحذير بضرورة الالتزام بالطرق القانونية، ومحاولة المتظاهرين تصعيد الموقف، واستدعاء مجموعات أخرى من المرتبطين بهم، وعلى نحو يتجاوز مظهر الاحتجاج بلغ إلى التمادى فى أعمال الشغب -بحسب مصدر أمنى للجريدة- ومحاولة إحداث شلل فى الحركة المرورية بالعاصمة بما يجرد التحرك من كونه تحركاً سلمياً، فقد تم فى الساعة الأولى من صباح الأربعاء، فض التجمهر بالتعامل بالمياه والغاز المسيل للدموع، وعاود مثيرو الشغب التعدى على القوات، وإحراق إحدى سيارات الشرطة بميدان عبدالمنعم رياض، كما حاول عدد من عناصر الشغب إشعال النيران بمبنى عام بكورنيش النيل وإحداث تلفيات فى عدة سيارات عامة وخاصة. (**الأهرام** ١/٢٧).

وقد عاد الهدوء إلى العاصمة بشكل عام وإلى ميدان التحرير بشكل خاص وذلك بعد أن قامت أجهزة الأمن بنشر أعداد كبيرة من الضباط وجنود الأمن المركزى والمخبرين السريين بالميدان؛ لمنع أى تجمعات أو تظاهرات خاصة بعد أن أعلنت وزارة الداخلية أنها لن تسمح بأى تحرك إثارى أو احتجاجى أو تنظيم مسيرات أو تظاهرات، إلا أن أعدادا قليلة توجهت إلى ميدان التحرير فى ساعة مبكرة من صباح الأربعاء (١/٢٦) وحاولت القيام بوقفة احتجاجية أمام مجمع التحرير إلا أن ضباط الشرطة نصحوهم بعدم القيام بأى وقفة احتجاجية أو مظاهرة طبقاً لتعليمات الوزارة، وإلا سوف يتم التعامل معهم والقبض عليهم واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم حفاظا على الأمن والنظام بالبلاد، وعلى الفور امتثل الشباب لنصح أجهزة الأمن، وقاموا بالانصراف فورا، لتعود الحياة إلى طبيعتها، ويباشر المواطنون أعمالهم، وقضاء مصالحهم خاصة فى مجمع التحرير والهيئات والمؤسسات المهمة التى تتمركز فى ميدان التحرير، وكذلك عادت حركة المرور إلى طبيعتها، وتنقل المواطنون بسياراتهم واستقلوا وسائل النقل العام بشكل طبيعى، إلا أن أجهزة الأمن ظلت موجودة على مدى يوم الأربعاء بالميادين المهمة والشوارع الرئيسية بالقاهرة لمنع حدوث أى تجمعات أو تظاهرات.

وقد «تجمع أكثر من ٥٠٠ شخص بشارع ٢٦ يوليو بمنطقة الإسعاف ورددوا الهتافات المعادية للحكومة، وحاولت قوات الأمن المركزى تفريقهم بالقنابل المسيلة للدموع؛ مما أسفر عن وقوع العديد من الإصابات باختناقات، وتم نقلهم على الفور داخل مستشفى الجلاء، لإجراء الإسعافات اللازمة لهم، وقام المتظاهرون بمبادلتهم القذف بالحجارة، وقد اضطرت قوات الأمن إلى التوقف عن إلقاء القنابل المسيلة للدموع باتجاه المواطنين، وقامت مجموعات بالتجمع من جديد بجوار مستشفى الجلاء، ورددوا الهتافات مرة أخرى، حيث قامت قوات الأمن المركزى فى هذه المرة بمحاصرتهم دون الاعتداء عليهم..

● وقالت **المصرى اليوم** (١/٢٧) إن الاشتباكات تجددت بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن، أمام دار القضاء العالى، وحاصر الأمن عشرات المتظاهرين داخل نقابة الصحفيين، والمئات فى نقابة المحامين، وخلال الحصار منع الأمن دخول يحيى قلاش عضو مجلس نقابة الصحفيين، النقابة، واقتياده فى سيارة، مما دفع العديد من الصحفيين الموجودين داخل مقر النقابة وبعض أعضاء المجلس ـ وفى مقدمتهم جمال فهمى ومحمد عبدالقدوس ـ إلى اقتحام شارع عبدالخالق ثروت، متوجهين نحو سيارات الأمن لتخليص يحيى قلاش من يده، وهو ما حدث بالفعل، واعتدت قوات الأمن على المتظاهرين، بعد أن منعوا عدداً من المواطنين من

الانضمام إلى المظاهرة، ونجح محمد عبدالقدوس، مقرر لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، فى الخروج من الحصار الأمنى، والاعتصام فى شارع عبدالخالق ثروت، مطالباً بفتح مداخل النقابة لجميع المواطنين، وألقى أحد المتظاهرين المياه على مجموعة من أفراد الأمن لفك الحصار، لكن أحد الضباط ثار وقال للجنود: «ارموا عليهم مية نار علشان يتأدبوا». وأثناء اشتباك الصحفيين وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين مع جنود الأمن بشارع عبدالخالق ثروت أمام باب نقابة المحامين، تظاهر العديد من المحامين، مرددين شعارات تطالب بالحرية والقضاء على «الفساد والاستبداد»، فيما فرضت قوات الأمن طوقاً كبيراً على النقابتين، ومنعت دخول وخروج أى شخص.

وفرضت أجهزة الأمن حالة من الاحتياطات الاحترازية المشددة فى مناطق وسط البلد، وتحديداً شوارع رمسيس والجلاء وميدان التحرير، لمواجهة تجدد المظاهرات والاحتجاجات والحيلولة دون تجمع الشباب، وشوهدت قيادات وزارة الداخلية بكبرى الميادين خاصة ميدان التحرير، واستعان الأمن بسيارات الأمن المركزى والمطافىء، والمدرعات، وتم إغلاق شارع الشيخ ريحان المؤدى إلى مبنى وزارة الداخلية لليوم الثانى على التوالى، ووُجدت عناصر أمنية كثيرة فى ميادين عبدالمنعم رياض، وطلعت حرب، وباب اللوق، ومنطقة ماسبيرو بكورنيش النيل، وشارع قصر العينى، والمنطقة المحيطة بمجلس الشعب، ووُجدت قوات الأمن بشكل مكثف فى ميدان الساعة بمدينة نصر، ووقفت ٥ عربات أمن مركزى، واصطف عساكر الأمن تحسباً لاشتعال أى مظاهرة، فى الوقت الذى تم فيه توقيف المارين وتفتيشهم، وتوافرت عناصر أمنية نسائية لتفتيش النساء وتحذيرهن من المشاركة. وفرقت قوات الأمن أكثر من ألف مواطن فى شارع رمسيس، واعتقلت عدداً منهم، فيما جرى العشرات فى شارع الجلاء، فى محاولة للوصول إلى ميدان التحرير، وأجهض الأمن تجمع حشود شعبية أمام مسجد الحصرى بمدينة ٦ أكتوبر.

● وأضافت جريدة **الشروق** (١/٢٧): «تحولت الميادين الرئيسية فى القاهرة (الأربعاء ١/٢٦)، إلى ما يشبه «ثكنة عسكرية» بعد ما أحكمت قوات الأمن قبضتها، بعد ليلة عاصفة، احتل خلالها عشرات الآلاف من المتظاهرين ميدان التحرير، بالتزامن مع مظاهرات حاشدة شهدتها غالبية المحافظات، (الثلاثاء ١/٢٥).

وأكدت مصادر طبية أن «العشرات من المصابين الذين توجهوا إلى مستشفى معهد ناصر تعرضوا للاعتقال لحظة وصولهم إلى المستشفى.

ميدان التحرير

وتابعت **الشروق** (١/٢٧) القول: «من الواحدة ظهراً حتى الواحدة صباحاً، ١٢ ساعة خرج فيها أشهر ميادين مصر وأكثرها أهمية من قبضة الأمن ليقع فى قبضة المواطنين الغاضبين الذين خرجوا ليطالبوا بـ «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية»، من منطلق أنه «فاض بهم الكيل، من البطالة وعدم المساواة الاجتماعية، واحتكار مجموعة من رجال الأعمال لثروات البلد من أراضٍ وممتلكات».

ميدان التحرير الذى بدا وكأنه «إقليم تمتع بالحكم الذاتى» شهد تأسيس لجنة إعاشة لتوفير الغطاء والطعام للمعتصمين، وإطلاق إذاعة داخلية لـ «دولة الميدان» من خلال ميكروفون تم تعليقه فى إشارة المرور التى تتوسط الميدان ليتم إذاعة البيانات الثورية والأغانى الوطنية والأبيات الشعرية التى تلهب حماسة المعتصمين، إضافة إلى إذاعة الأخبار، خاصة بعد أن قام الأمن بالتشويش على شبكات الاتصالات الثلاث؛ لمنع التواصل بين المتظاهرين، وفصلهم عن المنطقة المحيطة بهم.

المعتصمون الذين قرروا عدم الانصراف حتى يتم تنفيذ مطالبهم لم يكتفوا بذلك، بل قاموا بتنظيم مجموعات كبيرة تقف فى الخط الأمامى بمحاذاة قوات الأمن المركزى لتعطيل تقدمهم للميدان والوقوف فى وجههم فى حالة الهجوم.

ونصب المعتصمون خيمة صغيرة لتكون بمثابة مستشفى ميدانى، يتلقى فيه المعتصمون العلاج بسبب الاعتداءات الأمنية، «فات الكثير يا شباب ومش باقى إلا القليل كلها ٤ ساعات ويطلع الصبح ونبقى نجحنا».. قالها أحد المعتصمين وهو يشجع مجموعة من زملائه على الاستمرار والصمود.

كما تحولت الممرات والشوارع الجانبية ـ بحسب **المصرى اليوم** ١/٢٧ ـ المحيطة بميدانى التحرير وطلعت حرب والشوارع المؤدية إلى ميدان محمد فريد ومحطة مترو محمد نجيب إلى ساحات لعلاج المصابين.

وتحسباً لغضب الأقباط كثفت أجهزة الأمن من وجودها حول الكاتدرائية الكبرى بالعباسية، قبيل عظة البابا شنودة الأسبوعية، إذ تلقت الكاتدرائية عدة رسائل غاضبة من أقباط الإسكندرية والعمرانية ومغاغة والعدوة تعلقت بتصريحات عدد من الأساقفة والكهنة المقربين من الكاتدرائية، الرافضة لمشاركة الأقباط فى مظاهرات يوم الغضب ٢٥ يناير.

وامتنعت الإيبراشيات عن توفير حافلات لنقل الأقباط من المحافظات للكاتدرائية فى محاولة لتجنب ذلك الغضب.

كما تصاعدت انتقادات رجال دين ونشطاء أقباط لموقف الكنيسة القبطية الرافض للمشاركة، واعتبر القس الدكتور إكرام لمعى ذلك تراجعاً عن جوهر رسالة المسيحية.

● وتناولت **المصرى اليوم** (١/٢٧) أحداث اليوم الثانى (الأربعاء ١/٢٦) بشىء من التفصيل حيث قالت:

قبل أن يحل منتصف ليل الثلاثاء على ميدان التحرير وصلت المواجهة بين المشاركين فى مظاهرات ٢٥ يناير وقوات الأمن إلى ذروتها، فالمتظاهرون من جانبهم أعلنوا قرارهم بالاعتصام حتى الصباح، واستمرار التظاهر لحين تحقيق مطالبهم بالعدالة الاجتماعية، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإسقاط الحكومة وحل البرلمان. وفى المقابل، استنفرت قوات الأمن لتتذرهم بأنها ستبدأ عملية تفريق وإجلاء بالقوة.

استعانت أجهزة الأمن فى عملية التفريق والإخلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة، وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام، وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب، و١٠ آلاف جندى أمن مركزى، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء (١/٢٦).

بدأت الاستعدادات لعمليات الإخلاء بمطالبة المتظاهرين بالانصراف، وإطلاق نصائح وتحذيرات متكررة، لكن المتظاهرين أصروا على موقفهم، وبعد ٤٥ دقيقة من منتصف الليل، أطلقت السيارات المدرعة الموجودة بجوار مسجد عمر مكرم، ومدخل شارع قصر العينى، ٥٠ قنبلة مسيلة للدموع، وفر عدد من المتظاهرين خوفاً، فيما صمد آخرون وحاولوا الالتفاف على المدرعات، وطاردت السيارات المدرعة التى اقتحمت الميدان بسرعة جنونية المعتصمين الباقين على أرضه، وبدأ الميدان يخلو من المتظاهرين الذين فروا إلى شوارع جانبية.

عشرة مشاهد من الميدان

● وقدمت **المصرى اليوم** (١/٢٧) عشرة مشاهد سيطر فيها المواطنون على ميدان التحرير بدأت من الساعة ١٢ ظهراً على سلالم دار القضاء العالى، حيث رددت مجموعة متظاهرين يتصدرهم نواب سابقون هتافات «باطل.. باطل» وداخل نقابة المحامين كانت الهتافات «أحلف بسماها وبترابها.. الحزب الوطنى اللى خربها».. ومن شارع نادى القضاة جاءت مجموعة ثالثة أكبر لا يحملون أى لافتات ويرددون هتافاً واحداً بسيطاً «حرية.. حرية» تداخلت الهتافات وارتبكت قوات الأمن أمام المجموعات الثلاث فارتفع صوت المتظاهرين أكثر، وتوحد الهتاف «حرية.. حرية» وحاول ضباط الأمن حصار المجموعة الثالثة مع مجموعة دار القضاء العالى.. لكنهم أصروا على الخروج من الكردون الأمنى، وانطلقوا إلى شارع الجلاء هاتفين بقوة: «حرية.. حرية».

وفى الواحدة ظهراً انطلق المتظاهرون فى شارع الجلاء واتجهوا إلى ميدان عبدالمنعم رياض مهرولين، ومرددين هتاف: «حرية.. حرية» وبدأ بعض المواطنين العاديين فى الانضمام إلى صفوفهم، حتى زاد عددهم عندما وصلوا إلى ميدان عبدالمنعم رياض، واستطاعوا أن يخترقوا الكردون الأمنى المفروض على مدخل ميدان التحرير، وانطلقوا داخل الميدان مع زيادة عددهم باتجاه وزارة الداخلية، ولكن الحصار الأمنى الشديد المفروض على الوزارة دفعهم إلى الاتجاه إلى كوبرى قصر النيل، وفوق ذلك الكوبرى، تلاقت المظاهرة التى تعدى عدد أفرادها ٢٠٠٠ شخص، مع مجموعة أخرى، واتجهوا إلى مقر الحزب الوطنى على الكورنيش، ورددوا هتافات: «أحلف بسماها وبترابها الحزب الوطنى اللى خربها»، ثم توجهوا إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون، وذهبوا بعدها إلى وزارة الخارجية، ثم عادوا إلى شارع الجلاء ليتظاهروا أمام عدد من المؤسسات الصحفية الحكومية، ليهتفوا أمامها «الصحافة فين.. الشعب المصرى أهوه»، ثم واصلوا مسيرتهم حتى وصلوا إلى ميدان العتبة.

● **فى الثالثة عصراً** بعد فترة طويلة، وصلت المظاهرة التى زاد عددها بشكل كبير إلى ميدان التحرير، وبدأ يشارك فيها الآلاف من المواطنين العاديين، وبعد أن اخترقوا الحواجز الأمنية على مدخل الميدان بكل سهولة، اندفع المواطنون إلى قلب الميدان، مرددين شعارات وهتافات مختلفة أهمها وأكثرها تكراراً «خبز.. حرية.. عدالة اجتماعية»، ومع ارتفاع صوت أذان العصر صلى جزء من المتظاهرين، قبل أن يعاودوا الهتاف، وسط حصار أمنى، بدأ فى التحرش بالمتظاهرين، فحاول فى البداية إغراقهم بالمياه، لتبدأ الأحداث ودرجة التوتر ترتفع.

● **فى الرابعة عصراً** ومع الزيادة الكبيرة فى عدد المتظاهرين، وانتشارهم فى ميدان التحرير بالكامل، بدأ التراشق بالأحجار بين قوات الأمن والمتظاهرين، قبل أن ينهى الحرب المتظاهرون أنفسهم الذين صنع جزء منهم دروعاً بشرية أمام قوات الأمن، وهتفوا: «سلمية.. سلمية»، وحاولت إحدى الوحدات عبور ميدان التحرير، مما أثار غضب المتظاهرين الذين حاصروها فترة طويلة، ورفضوا أن تتحرك أمام سور الجامعة الأمريكية.

وبعد أن تراجعت قوات الأمن إلى داخل شارع قصر العينى، حاول متظاهرون اختراق الحصار الأمنى، للوصول إلى وزارة الداخلية ومجلس الشعب والتظاهر أمامهما، فسارعت قوات الأمن بإطلاق عدد من القنابل المسيلة للدموع، فتراجع المتظاهرون واكتفوا بالبقاء فى قلب الميدان.

● **فى الخامسة والنصف مساءً** مع غروب الشمس توافد عدد كبير من المتظاهرين قادمين من مناطق مختلفة مثل الجيزة وإمبابة، وهو ما قابله المتظاهرون فى

الميدان بالتصفيق الحاد والهتاف «أهم أهم أهم.. الشعب المصرى أهم»، ومع زيادة عدد المتظاهرين فى الميدان، الذى ضم شباباً ورجالاً وسيدات وأطفالاً، معظمهم نزل يتظاهر للمرة الأولى، قابل المحتجون فى ميدان التحرير إضاءة أعمدة الإنارة بالتصفيق، ووحدوا صفوفهم أمام الكردون الأمنى الأساسى فى مدخل قصر العينى، ورفض معظم المحتجين الاستماع إلى خطب عدد من الرموز السياسية والشخصيات العامة، وظلوا يرددون هتاف: «عيش.. حرية وعدالة اجتماعية».

● **فى الثامنة مساءً** مع مرور الوقت، بدأ حديث الاعتصام يتردد بين المتظاهرين، وبدأت هتافات متناثرة تنتشر فى أرجاء الميدان الكبير، تطالب بتوحد المحتجين حول مطالب واحدة، وأن يظلوا معتصمين بالميدان حتى تنفيذ هذه المطالب، اجتمع الشباب، وقرروا صياغة بيان يتضمن أفكار المعتصمين والمتظاهرين، وتشكيل لجان من شباب المعتصمين لخدمة كبار السن والسيدات والأسر.. وبعد قليل أخذ بيان اللجنة، ينتشر فى أيدى المتظاهرين.

● **فى التاسعة مساءً** بعد دقائق من توزيع بيان «عاش كفاح الشعب المصرى»، بدأت اللجان فى جمع تبرعات رمزية من المواطنين، وبعض الشخصيات العامة، وبدأوا فى شراء كميات كبيرة من الطعام والمياه والعصائر، وتوزيعها على المتظاهرين الذين قسموا أنفسهم إلى مجموعات، واحدة تتظاهر أمام الكردونات، ومجموعات أخرى استراحت على أسفلت الميدان، فى دوائر عشوائية بعضها يغنى، وبعضها فضل النوم. وبدأت كل دائرة تتلقى وجبات من اللجان لأكثر من مرة، وبدأ عدد من البطاطين فى الوصول إلى أرض الميدان، وهو ما قابله المتظاهرون بالتصفيق الحاد والتهليل.

● **فى العاشرة مساءً:** استطاع أحد المتظاهرين الصعود فوق أحد أعمدة إشارات المرور، الذى رفع عليه علم مصر، قبل أن يرفع ميكروفوناً صغيراً يلحقه بسماعة كبيرة، لتبدأ ما سماها المتحدث «إذاعة التغيير.. من ميدان التحرير» أولى فقراتها، بغناء بعض أغانى الشيخ إمام، وإلقاء بعض التعليمات بشكل عام على المعتصمين، ودعوتهم إلى التكاتف، والصمود حتى صباح اليوم التالى وقبل منتصف الليل، بدأ المعتصمون فى ترديد الأغانى الوطنية مع «إذاعة التغيير».

● **فى الثانية عشرة والنصف صباحاً:** بعد أن نظمت قوات الأمن صفوفها، وحشدت أعداداً كبيرة من مجندى الأمن المركزى، ومن جميع الاتجاهات والكردونات الأمنية التى أحاطت المتظاهرين والميدان، بدأت القوات فى إطلاق القنابل المسيلة للدموع باستخدام المدافع لتسقط وسط الميدان.. انطلق المتظاهرون وتفرقوا فى اتجاهات مختلفة وفى الشوارع الجانبية بوسط البلد، وحاول بعضهم حمل القنابل وقذفها على القوات مرة أخرى، إلا أنه أمام إطلاق أكثر من ١٠٠ قنبلة بوسط الميدان فشل الجميع

فى الصمود والاستمرار فى الاعتصام، بينما انطلقت أعداد منهم فى اتجاه الكردونات الأمنية، واشتبكوا مع مجندى الأمن المركزى.

● **فى الثانية صباحاً:** بعد الاشتباكات وإطلاق القنابل المسيلة للدموع استطاع الأمن إعادة السيطرة على ميدان التحرير، وعمل نقاط أمنية ضخمة بوسط الميدان، ومع استمرار وجود المحتجين وفرارهم إلى الشوارع الجانبية بوسط البلد وميدان عبدالمنعم رياض، ومطاردة الأمن لهم تجمع عدد كبير أمام مقر الحزب الوطنى على كورنيش النيل، وحطموا البوابة الرئيسية وبعض النوافذ، ليتعامل معهم الأمن. وتقف مجموعة أخرى أمام مبنى ماسبيرو وتقطع الطريق وتمنع مرور السيارات وتحطم عدداً من الأكشاك المرورية الخاصة بالشرطة والمرور، ويتضامن معهم سائقو الميكروباصات بميدان عبدالمنعم رياض، ويشعلون النيران فى الأكشاك. وأمام المتحف المصرى أوقف عدد منهم سيارة تابعة للشرطة وأشعلوا النيران بها، وأجبروها على الفرار، بينما انطلق عدد من المتظاهرين إلى شبرا للتضامن مع عدد من المتظاهرين، لينتهى اليوم فى الثانية فجر الأربعاء.

أحداث ثانى أيام الغضب بالمحافظات

استمرت الاحتجاجات لليوم الثانى على التوالى فى عدد من المحافظات، بعد انتهاء المظاهرات التى دعت إليها بعض القوى السياسية المعارضة، (الثلاثاء ١/٢٥)، للإعلان عن غضبهم من تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية.

● **فى الإسكندرية** كانت لعبة القط والفأر قد بدأت -بحسب **الشروق** ٢٧ يناير- بين المتظاهرين والأمن ففى الوقت الذى كانت حشود الأمن المركزى وقياداته قد حولت الميادين الرئيسية إلى ثكنة عسكرية، فاجأ المتظاهرون -بحسب **الشروق** ١/٢٧- الأجهزة الأمنية بمسيرات حاشدة بدأت بـ ٥٠ شاباً خرجوا من شوارع بمناطق شعبية مكتظة بالسكان، رافعين الأعلام، وهتافات تدعو كل من يشاهدهم من شرفات المنازل إلى المشاركة معهم، وهو ما حدث بالفعل.

وبانطلاق تلك المسيرات بدأ الأمن يتحرك نحو شرق الإسكندرية حيث المناطق الساخنة، خوفاً من أن يحدث ما لا يحمد عقباه، إلا أن تعليمات واضحة صدرت من اللواء محمد إبراهيم مدير أمن الإسكندرية بعدم الصدام معهم إلا أن المسيرات كانت تزداد وتتضخم، أخذ القلق يعترى الأجهزة الأمنية برمتها.

وأمام الجندى المجهول بمنطقة المنشية وقف خمسون شاباً فى انتظار إشارة ما وبالفعل تحركوا، وأمام محكمة الحقانية بميدان الشهداء كان المشهد مزدحماً للغاية سواء من السيارات أو من المواطنين الذين يمرون داخل هذا المكان الحيوى فى قلب المدينة.

وقف الخمسون شاباً ينادون بهتافات عالية تنادى بالحرية، ويتغنون كلما اقترب الأمن منهم بالنشيد الوطنى «بلادى بلادى».

المفاجأة التى لم يكن يتصورها البعض هو تجاوب الشارع السكندرى مع الخمسين شاباً حيث توقفت سيدات من مختلف الأعمار كن قد انتهين للتو من شراء احتياجاتهن اليومية من السوق المجاورة لمحكمة الحقانية، كما توقفت حركة السير تماما، وبدأ مواطنون كانوا يستقلون تلك السيارات ينزلون من أجل المشاركة فى تلك المسيرات.

مضت المسيرات من المنشية وبعد أن كانت بالمئات أصبحت بالآلاف بعد أن انضمت إليها مسيرة من شارع العطارين الذى يعتبر من أبرز المناطق الشعبية بالإسكندرية، وفجأة انعطف الجميع نحو شارع فؤاد الذى يوجد به جميع الهيئات الحكومية ومبنى ديوان محافظة الإسكندرية، وأغلقوا الشارع من كثرة أعدادهم.

تلقت الأجهزة الأمنية نبأ دخول المتظاهرين إلى شارع فؤاد كالفاجعة، لا سيما أن مبنى ديوان محافظة الإسكندرية خاو وبلا حراسة، كما أن جهاز أمن الدولة بالقرب منه والمتظاهرون بالآلاف، لذا هرول مُدير الأمن وجميع القيادات الأمنية إلى شارع فؤاد واقفين أمام المتظاهرين لحثهم على الخروج من هذا الشارع وفض تلك المسيرة.

وبعد مفاوضات أجبر المتظاهرون الأمن المركزى على التراجع ودخلوا إلى شارع جانبى أخرجهم إلى شارع سعد زغلول من جديد، وسار المتظاهرون الذين وصلوا لقرابة العشرة آلاف نحو تمثال سعد زغلول، وهناك قاموا بترديد هتافات: «فى فايدة فى فايدة ومش هنخاف مش هنطاطى إحنا كرهنا الصوت الواطى».

وفى مشهد دراماتيكى ذهب المتظاهرون إلى حيث توجد لافتات وصور دعائية قام بوضعها محبو ومؤيدو ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية فوق أعمدة الإنارة الرئيسية وفوق سنترال محطة الرمل.

وأزال عدد من الشباب جميع تلك الملصقات وسط تصفيق حاد من المتظاهرين الذين خرجوا بعدها إلى شارع بورسعيد ليتضامن معهم الآلاف أيضا هناك.

وداخل شارع بورسعيد جذبت المظاهرات كل أطياف الشعب السكندرى من نساء وبنات وأطفال وفلاحين وشيوخ وشباب وقضاة وأساتذة جامعة. وقامت النساء ممن لم يشاركن فى المسيرة ووقفن داخل شرفات منازلهن بقذف الطعام وزجاجات المياه للمتظاهرين الذين ضربوا نموذجاً رائعاً برفع الأعلام والغناء والنشيد الوطنى «بلادى. بلادى».

كانت الأجهزة الأمنية تنتظر المتظاهرين فى آخر شارع بورسعيد حيث يوجد مستشفى القوات المسلحة، وبدا واضحا أنه لن يسمح لهم بالعبور مطلقاً، وهو ما حدث بالفعل حيث تعاملت جنود الأمن المركزى مع المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع ولكن ليس بشكل مكثف.

كما فرضت الأجهزة الأمنية كردوناً أمنياً على جميع مداخل شوارع الإسكندرية بعد أن وصلت تعزيزات كبيرة من عربات الأمن المركزى.

وداخل منطقة سيدى جابر حيث توجد المظاهرة الحاشدة استطاعت حشود الأمن المركزى أن تفرق جموع المتظاهرين من الأطفال والسيدات.

وبالإضافة لذلك تدخل الأمن أيضا بقوة عبر تطويق جميع الميادين الرئيسية فى شارع فؤاد وميدان المنشية فى وسط المدينة أو شرق المدينة بمنطقة سيدى بشر والعصافرة وتعامل مع المتظاهرين بحزم، حيث هدد باعتقال كل من سيخرج عن الأمن العام، وإجبار المحلات على الإغلاق لإحكام السيطرة الأمنية وليمر يوم الغضب بسلام.

- وبحسب **الأهرام** (١/٢٧) فقد أنهت أجهزة الأمن فى الثانية فجر الأربعاء (١/٢٦) التظاهرات والمسيرات التى انطلقت فى شوارع الإسكندرية، وكانت أقواها تلك التى انطلقت فى وسط المدينة وتحديداً فى منطقة محطة الرمل بشارع النبى دانيال.

- وبحسب **الشروق** (١/٢٧) فإن الإصابات بين رجال الشرطة بلغت ٨ ضباط، و٥ مجندين، و٣ أفراد بجروح قطعية مختلفة وسحجات وكدمات نتيجة القذف بالحجارة، كما تعددت التلفيات العامة والخاصة بمناطق التجمهر.

وقد وجهت نيابة شرق الكلية لـ٦٤ متهما تهم التجمهر ومقاومة السلطات وإحداث تلفيات فى الممتلكات العامة والخاصة.. وإصابة ١٢ من أفراد وضباط الشرطة من خلال رشق قوات الأمن بالحجارة، كما بدأت نيابات العطارين وسيدى جابر وباب شرق التحقيق مع المتهمين بإتلاف ٦ سيارات، ٥ منها تابعة للشرطة بها تلفيات، وحرق سيارة مدنية فى شارع مصطفى كامل بمنطقة سيدى جابر.

وقد **رصدت المصرى اليوم** (٢٧ يناير) مشاهد فى بعض المحافظات .. فى السويس ارتفع عدد ضحايا أحداث الشغب فى المظاهرات إلى ٣ ضحايا بعد مصرع غريب عبدالعزيز عبداللطيف (٤٠ سنة) فران متأثرا بجراحه؛ نتيجة طلقات خرطوش، تسببت فى تهتك كبده، فيما ارتفع عدد المصابين إلى نحو ٣٥٠ مصابا من المواطنين والأجهزة الأمنية - بحسب **المصرى اليوم** ٢٧ يناير- واحتجزت قوات الأمن ٢٠ شابا، على خلفية المظاهرات وتم إحالتهم للنيابة، فيما شيعت جنازة ٢ من الضحايا وهما: سليمان صابرعلى محمدين صاحب مقهى (٤٠ سنة) ومصطفى رجب عبدالفتاح (٢٠ سنة).

وتظاهر أهالى الضحايا أمام مشرحة السويس العام بمشاركة العشرات من المواطنين والقيادات الحزبية المعارضة والقوى الشعبية بالسويس، بينهم قائد المقاومة الشعبية الشيخ حافظ سلامة.

وبلغت حصيلة الاشتباكات فى السويس ١٣٤ مصابا من الشرطة والمتظاهرين، بينهم أربعة لواءات ومدير مباحث السويس. (**الأهرام** ٢٧ يناير).

● **وفى شمال سيناء** تجمع لليوم الثانى على التوالى العشرات من المحتجين بقرية المهدية بجنوب مدينة رفح، وقطعوا طريق العريش الدولى وأشعلوا إطارات السيارات، ثم نظموا وقفة احتجاجية بمدينة الشيخ زويد، طالبوا خلالها بالإفراج عن المعتقلين من قرى مدينتى الشيخ زويد ورفح.

● **وفى الدقهلية** تجمهر العشرات من أسر المعتقلين بمشاركة ٣٠ محاميا، على خلفية المظاهرات أمام معسكر قوات الأمن بسندوب للمطالبة بالإفراج عن نحو ٥٠ من المتظاهرين.

● **وفى القليوبية** تصاعدت حدة الغضب لليوم الثانى على التوالى، وتظاهر نحو ٢٠٠ محام أمام محكمة طوخ، وتحركوا فى شوارع المدينة، مرددين هتافات تنادى بوقف تصدير الغاز لإسرائيل، وهتفوا ضد ارتفاع الأسعار وسط مراقبة أمنية مشددة.

● **وفى بنى سويف** تمكنت قوات الأمن من إجهاض المظاهرة التى نظمها العشرات أمام ميدان الزراعيين بالمدينة، ووقفت القوات على الرصيف الآخر من الميدان، وأغلقت شارعى البحر وعبدالسلام عارف، وتركت المتظاهرين يهتفون، ولكنها حالت دون وصولهم إلى ديوان عام المحافظة أو عبور كوبرى النيل إلى مديرية الأمن حتى تم تفريقهم.

● **وفى بورسعيد** أجرت نيابة بورسعيد تحقيقاتها مع ١٥ من المتظاهرين بتهم التجمهر وتعطيل حركة المرور وتوزيع منشورات دون حضور محامين، وتمت إعادتهم إلى محبسهم فى أقسام العرب والمناخ والزهور، دون صدور قرار نحوهم، فيما تجمع عدد من المحامين، أمام مكتب المحامى العام لنيابات بورسعيد للمطالبة بالإفراج عنهم، وتحولت شوارع بورسعيد، إلى ثكنة عسكرية، وانتشرت سيارات الأمن المركزى فى الميادين والشوارع الرئيسية وأمام ديوان عام المحافظة ونقابة المحامين، وعينت خدمات أمنية على مقار حزبى الغد والجبهة.

● **وفى الغربية** ألقت أجهزة الأمن القبض على ١١ من المشاركين فى المظاهرت، وتمت إحالتهم إلى النيابة الكلية بالمحلة واتهامهم بالتخريب والتظاهر وإتلاف المال العام ومقاومة السلطات والتعدى على أفراد من الأمن وإعاقة حركة المرور وإتلاف الممتلكات العامة.

وقد أُصيب ٣١ جنديا من قوات الأمن المركزى فى المظاهرات -بحسب مصدر أمنى. (**المصرى اليوم** ٢٧ يناير).

ومن جهتها وزعت لجنة التنسيق بين الأحزاب بالمحافظة منشورات على أهالى المحلة تطالبهم بالاستمرار فى التظاهر حتى تتم الاستجابة لمطالبهم الموقع عليها

من أحزاب الغد والجيل والوفد وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعى، واستعانت أجهزة الأمن بأعداد إضافية من جنود الأمن المركزى تخوفا من انضمام عمال شركة غزل المحلة للمتظاهرين، وانتشرت المدرعات وسيارات الأمن المركزى فى جميع شوارع المحلة.

وقد ألقى القبض على ٣١ شخصا حاولوا تنظيم وقفات احتجاجية من بينهم ١٢ بالمحلة و٩ أشخاص فى طنطا (الأهرام ١/٢٧).

● **وفى الشرقية** تمكنت قوات الأمن من إنهاء المظاهرات التى استمرت حتى صباح، الأربعاء (٢٦ يناير) بميدان التحرير أمام محطة السكة الحديد بمدينة الزقازيق، بعد أن تم قطع التيار الكهربى عنهم، واعتقال البعض منهم ـ على حد قول بعض المتظاهرين، والقبض على نحو ٣٧ شخصا من النشطاء وطلاب الجامعة، بعد كر وفر بين النشطاء والأمن فى الشوارع، لمنع أى تجمعات فى الوقت الذى طوقت فيه عربات الأمن المركزى والمصفحات الحرم الجامعى خاصة أمام بوابتى الجلاء وشارع الجمهورية خوفا من مشاركة الطلاب فى المظاهرات.

● **وفى سوهاج** فرضت أجهزة الأمن بسوهاج وجودًا أمنية مكثفا فى الشوارع العامة والميادين بمختلف مدن المحافظة ضمن سلسلة الإجراءات التى أعقبت مظاهرات الثلاثاء (١/٢٥)، كما وُجدت قوات الأمن بكثافة فى شارع جامعة سوهاج وفى ميدانى الثقافة وديوان المحافظة وتم إغلاق الطرق المؤدية إلى مبانى المحافظة ومديرية الأمن ومقر مباحث أمن الدولة ومبنى الحزب الوطنى ووضع الحواجز المرورية فى مداخل الشوارع المؤدية إليها.

ولم تشهد مدن المحافظة أى نوع من المظاهرات أو الاحتجاجات باستثناء تجمع ما يقرب من ٥٠ شابا بميدان الشهيد عبدالمنعم رياض للهتاف بمطالب سياسية واجتماعية لكنهم فروا -بحسب مصدر أمنى **للمصرى اليوم**- إلى الشوارع الجانبية عند رؤيتهم قوات الأمن.

● **وفى أسيوط** ألقت قوات الأمن القبض على نحو ٧٠ من المتظاهرين من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير وحركة ٦ أبريل والمواطنين المارين فى الشوارع، بينهم ١٥ سيدة أثناء مظاهرة شارك فيها نحو ٨٠ شخصا فى ميدان المجذوب بوسط مدينة أسيوط.

وقامت قوات الأمن المركزى بتفريق المتظاهرين بالعصى فى الشارع، وتعالت صرخات المتظاهرين من النساء والرجال، كما قامت بمحاولات لدفعهم فى سيارات الأمن المركزى؛ مما أصاب المتظاهرين بجروح وسحجات.

● **وفى دمياط** نشبت حرب شوارع بين عدد من النشطاء السياسيين وأجهزة الأمن التى طوقت الميادين منذ الصباح الباكر وقامت باعتقال العشرات، كما أعد الأمن

طوقًا لمنع أى تجمعات، وانتشر المخبرون بالملابس المدنية فى ميدان الساعة والشهابية وعلى امتداد كورنيش النيل.

● **وفى المنيا** وجه المحافظ أحمد ضياء الدين، الشكر والتقدير لأبناء المحافظة لعدم مشاركتهم فى مظاهرات (الثلاثاء ١/٢٥) خلال الجلسة العادية للمجلس الشعبى للمحافظة.

● **وفى شمال سيناء** استمرت لليوم الثانى الدعوات لاستمرار الاحتجاجات، وخصوصا فى مدينة الشيخ زويد التى سيطر المئات من أهلها على مدخل المدينة وأغلقوا الطريق الدولى والذى تمر عليه قوات حفظ السلام. ودعا ناشطون إلى الاستمرار فى الاحتجاج حتى تحقيق مطالب المتظاهرين، وعلى رأسها الإفراج عن المعتقلين، وإسقاط الأحكام الغيابية، وإقالة وزير الداخلية وإنهاء حالة الطوارئ واستقلال القضاء.

وجاب المحتجون شوارع قرية الجورة والمهدية جنوب مدينتى رفح والشيخ زويد وأضرموا النيران فى إطارات السياراته بالقرب من مطار قوات حفظ السلام الدولية وقرية المهدية، ثم انطلقوا فى مسيرة حتى مدخل الشيخ زويد. (**المصرى اليوم** ٢٧ يناير).

ومنع المحتجون السيارات المدنية من المرور على الطريق الدولى حيث تحطمت سيارة أحد المواطنين، وتم رشق سيارة شرطة بالحجارة حاولت الاقتراب من موقع المحتجين.

التداعيات

البورصة تتعرض لهبوط حاد وتخسر ٢٣ مليار جنيه يوم الأربعاء (**المصرى اليوم**، **الوفد** ١/٢٧)

ردود أفعال الحكومة

– **د.أحمد نظيف:** الحكومة حريصة على ضمان حرية التعبير. ونأسف لسقوط ضحايا من الشرطة والمواطنين.

– **صفوت الشريف:** الرئيس مبارك كان واضحا فى خطابه أمام مجلس الشعب والشورى فى انحيازه لمن هم أكثر احتياجا، وشدد على ضرورة الحوار مع الشباب لتلبية مطالبهم؛ حتى لا يتركوا نهبا لبعض ذوى الأجندات الخاصة الذين طالبهم بأن يرفعوا أيديهم عن الشباب.

– **حبيب العادلى:** لـ «مفيد فوزى: لم يرتعش مسئول مصرى مما حدث فى تونس.. وحرق النفس سذاجة.

- **جماعة الإخوان المسلمين:** اتهامات الداخلية للجماعة عجز وهروب من الحقيقة.

- **النائب محمد عبدالعليم داوود** يحذر فى بيان عاجل بمجلس الشعب من الانفجار الشعبى ويحمل الحكومة مسئوليته.

- **«اتحاد العمال»** يطالب رؤساء النقاباته بالتأهب لإجهاض أى مظاهرات عمالية.. ومجاور يشكل لجاناً لرصد أوضاع العمال ساعة بساعة لتجنب انضمامهم للمظاهرات (**المصرى اليوم** ١/٢٧). اتحاد الكتاب يعلن تضامنه مع المتظاهرين.

ردود أفعال دولية

● الإدارة الأمريكية تصدر بيانين دعت فيهما إلى مواصلة الحكومة المصرية للإصلاحاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحسين حياة المواطنين؛ مما يساعد على تحقيق الرخاء، وتطالب بضرورة احترام حقوق الإنسان وتؤكد أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع مصر لتحقيق هذه الأهداف.

● الاتحاد الأوروبى يطالب مبارك بالاستماع للمطالب الشعبية.. واحترام وحماية حق المواطنين فى التعبير عن الرأى سلمياً (**المصرى اليوم** ١/٢٧)

● الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قالت (بحسب **الشروق** ١/٢٧) إن الحكومة المصرية قامت بحجب العديد من المواقع التى كانت تغطى أحداث المظاهرات السلمية، وعلى رأسها موقع «تويتر للتدوين القصير» وموقع «بامبيورز للبث المباشر» وموقعا «الدستور الأصلى» وجريدة البديل الإلكترونية للتعتيم على أخبار المظاهرات.

● وقالت شركة تويتر للمدونات الصغيرة إن موقعها الذى يقدم خدمات التراسل والاتصال عبر شبكة الإنترنت قد حجب فى مصر.

اليوم الثالث: الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١

● تصدرت «السويس» المشهد الثورى، ومانشيتات الصحف، حيث جاء مانشيت المصرى اليوم كالتالى: **«السويس تشتعل: مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والأمن»، «اشتباكات وتحطيم ممتلكات وإصابة ١٥٠ مواطنا وشرطياً.. وسقوط أول ضحية فى شمال سيناء»، «احتجاجات متفرقة فى القاهرة والإسماعيلية والإسكندرية والشرقية.. والمحامون يواصلون اعتصامهم بالنقابة العامة».**

● أما **الأهرام** (١/٢٨) فكانت عناوين المانشيت: **«مبارك يتابع الأحداث ويتصل بمحافظ السويس للاطمئنان على المواطنين»، «مصرع شخص فى الشيخ زويد وإصابة ٨٦ وإحراق وحدة مطافئ فى السويس»، «الهدوء يعود إلى الإسكندرية والإسماعيلية.. وإخلاء سبيل ٨٠ من المحبوسين»، «الرئيس يطلب وضع البطالة والفقر والأسعار على رأس أولويات الحكومة»، «الشريف ينفى هروب بعض قيادات الحزب ولا تعديل وزارياً مرتقب»، «التوسع فى البطاقات التموينية ودعم البوتاجاز والبنزين والكهرباء».**

أما **الشروق** (١/٢٨) فقد أرهصت بجمعة الغضب، حيث اختطت ثلاثة عناوين فوق الترويسة هى: **«جمعة الشهداء» توحد صفوف الغاضبين فى مواجهة الأمن»، «الآلاف ينطلقون من المساجد.. وأنباء عن مشاركة قبطية.. والأمن يستعد بخطة تأمين»، «حرب شوارع فى السويس وبولاق.. والطب الشرعى: وفاة الشرطى طبيعية».**

بينما كان عنوان المانشيت الرئيسى للشروق: **«البرادعى يعود للانضمام إلى المظاهرات.. والأحزاب «غير الغاضبة» تستجيب لدعوات المشاركة**.

● وجاءت عناوين **الوفد** (١/٢٨) فى الصفحة الأولى كالتالى: **«انتفاضة الغضب.. مستمرة»، «خسائر الأسهم تصل إلى ٥٣ ملياراً فى جلستين وشركات السمسرة بدون عملاء لليوم الثانى».**

تفاصيل الأحداث

● فى يوم الخميس ٢٧ من يناير ٢٠١١ تصدرت السويس مشهد الغضب، فلم تكد فرق البلدية تنتهى (بحسب المصرى اليوم ١/٢٨) من رفع مخلفات أحداث الأربعاء الدامى الذى شهدته منطقة الأربعين وشارع الجيش فى مدينة السويس حتى اندلعت المظاهرات من جديد فى المدينة حيث تظاهر (الخميس ١/٢٧) مئات المواطنين وأهالى المعتقلين أمام قسم شرطة الأربعين للمطالبة بالإفراج عن

أهاليهم وهتف المتظاهرون الذين قطعوا شارع الجيش «كفاية حرام»، و«عايزين ولادنا» وخرج اللواء محمد عبدالهادى مدير الأمن لتهدئة الأهالى. ولم تتدخل قوات الأمن حتى تحركت المظاهرة باتجاه مقر المحافظة حيث تظاهر نحو ١٥٠ محامياً أمام مقر محافظة السويس احتجاجاً على أحداث العنف التى تمت ليلة (الأربعاء ١/٢٦) مطالبين بإقالة المحافظ ومدير الأمن، وإطلاق سراح المعتقلين من أبناء المحافظة، وردد المتظاهرون هتافات تطالب المحافظ بالرحيل، وفوضوا نقيب المحامين فى السويس محمد المصرى للحديث مع مدير الأمن وتوصيل طلبات المحامين إليه، وتمكينهم من حضور جلسات التحقيقات.

كانت مدينة «السويس» قد شهدت ليلة حفلت بالأحداث الساخنة، خاصة فى حى الأربعين حيث تم تحطيم محل كنتاكى ومخزن شركة الشرقية للدخان الذى تم نهبه بالكامل وطالت عمليات النهب (وفقا للمصرى اليوم) مستودعات غذائية رغم مطاردة المدرعات للأهالى ليلة «الخميس» التى شهدت أيضا إشعال النار فى مقر الحزب الوطنى بحى الأربعين، وشهدت الأحداث اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين الذين رشقوا الشرطة والعربات المصفحة التى جابت أنحاء حى الأربعين الذى شهد المظاهرات بالحجارة، وتمكن أحد المتظاهرين من اقتحام سور إدارة المرور بحى فيصل ببلدوزر وقام بتحطيم السور ونحو ١٠ سيارات، فيما ألقى الأمن القبض على ٥٤ من المتظاهرين، وتمت إحالتهم لنيابة السويس وتولى فريق من النيابة التحقيق فى الأحداث، وأصيب نحو ١١٠ أشخاص فى الأحداث، بينهم ٢٠ من جنود الأمن المركزى الذين أصيبوا بجروح شديدة و٣ قيادات أمنية، وتم نقل حالات الاختناق إلى مستشفى الصدر، فى الوقت نفسه ارتفع عدد المصابين بالسويس الذى أصيبوا منذ بداية المظاهرات يوم الثلاثاء (٢٥ يناير) وعلى مدار يومين إلى ٥٠٠ مصاب -بحسب **المصرى اليوم** - بينهم أطفال ونساء وبعض من تصادف مرورهم وقت وقوع الأحداث إلى جانب عدد كبير من المتظاهرين.

كانت الأحداث قد بدأت فى مدينة السويس يوم الثلاثاء الماضى (٢٥ يناير) لكنها تصاعدت بشدة يوم الأربعاء (١/٢٦) عقب دفن ضحايا المظاهرات الثلاثة، حيث حدثت صدامات دامية بين رجال الأمن والمتظاهرين وجرى إتلاف الممتلكات العامة وإحراق سيارات مدنية فى شارع الجيش، وقام المتظاهرون - وفقاً للمصرى اليوم ٢٨ يناير - بإلقاء كرات نارية على قسم شرطة الأربعين الذى شبت فيه النيران لكن سيارات الإطفاء سيطرت على الحريق، وتمكنت من إخماده، وحطم المتظاهرون عدداً من السيارات الملاكى وسيارات الشرطة والمصفحة، كما اقتحموا جمعية استهلاكية بالأربعين، وأشعلوا النيران فيها، كما أشعلوا النيران بوحدة الحزب الوطنى بالأربعين وأشعلوا النار ببعض أجزاء من وحدة شرطة المثلث، وتمت

السيطرة على الحريق وإخماده، كما أحرقوا فراشة حلويات ملك أحد المواطنين.

وقام الأمن مستخدما السيارات المصفحة بمطاردة المتظاهرين فى شوارع السويس بمختلف أحياء المحافظة، وألقوا القنابل المسيلة للدموع بشكل عشوائى، وتم وضع كردونات أمنية بشارع أحمد عرابى لمنع المرور به، وانتشرت الكردونات الأمنية بمداخل ومخارج الشوارع الرئيسية بوسط المدينة، كما تم وضع كردونات أمنية وسيارات أمن مركزى أمام جميع أقسام الشرطة.

وتحولت مدينة السويس إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، وظلت أصوات القنابل المسيلة للدموع والخراطيش تدوى بشارع الجيش بالأربعين حتى الساعات الأولى من صباح الخميس (١/٢٧).

● وقد عرضت **الأهرام** (٢٨ يناير) روايتها للأحداث من واقع تقرير محافظ السويس اللواء سيف جلال الذى قدمه للرئيس مبارك الذى أجرى به اتصالا هاتفيا فى إطار اطمئنانه على أحوال المواطنين، وعودة الهدوء إلى المحافظة، حيث أكد له المحافظ سيطرة الأجهزة التنفيذية والأمنية على أمن المدينة.

وكانت المظاهرات الحاشدة قد تجددت فى السويس الخميس (١/٢٨) ، حيث احتشد عدد كبير من المواطنين أمام قسم الشرطة الأربعين للمرة الثانية خلال ٢٤ ساعة، وقذفوا القسم بالطوب والحجارة وقد حالت قوات الشرطة دون اقتحامهم الحواجز حول مقار قسم الشرطة.

وقد اشتعلت النيران فى نقطة المطافئ الرئيسية وهو ما أدى إلى إحراقها بالكامل وتم تدمير خمس سيارات إطفاء، وإصابة نحو ٨٦ شخصاً وقدر المحافظ سيف جلال الخسائر وعمليات الإتلاف والحرق والنهب التى ترتبت على المظاهرات بنحو ١٠٠ مليون جنيه.

وتطورت الأحداث إلى استخدام المشاغبين والشباب الثائر -بحسب **الأهرام**- أعيرة نارية من سلاح خرطوش وإصابة ضباط وجنود الأمن بالسويس، حيث أصيب ٨٦ شخصاً، ٥٣ من الشرطة و٣٣ مدنياً.

وجرى اقتحام مقر الحزب الوطنى بقسم الأربعين وإتلاف وحرق نقطة شرطة المثلث وإشعال الحرائق فى المبانى الخلفية لقسم الأربعين وأسطح المبانى.

وأصدر المستشار أحمد محمود المحامى العام لنيابات السويس قراراً بحبس ٢٠ من مثيرى الشغب ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات؛ لمحاولة قلب نظام الحكم وإتلاف ممتلكات عامة وخاصة وحيازة مسدسين (خرطوش) ومفرقعات، مما أدى إلى تصاعد الأحداث وخروج المظاهرات عن المسيرة السلمية للتعبير عن الرأى .

وعقب انتهاء التحقيقات بمواقع الأحداث تم التصريح بدفن الجثث الثلاثة حيث كانت مراسم دفنهم أحد أسباب إشعال الأحداث من جديد عندما طلب الأهالى تشييع جثمانين الضحايا فى جنازة شعبية.

● بينما قالت **الشروق** (١/٢٨) إن السويس فى حالة حرب.. والسماء تمطر قنابل دخان.. وإن المواجهات دامية بين المتظاهرين والشرطة فى ميدان الإسعاف، و«كمائن» بقنابل المولوتوف للسيارات المصفحة فى حى الأربعين من قبل المتظاهرين الذين استغلوا حالة الإنهاك البدنى لرجال الشرطة الذين لم يعرفوا طعم النوم من ٤٨ ساعة، وعادوا مرة أخرى للميدان، وألقوا عشرات من الزجاجات الحارقة فى اتجاه سيارات مصفحة دمرت ٤ منها بشكل متتالٍ خاصة بعد حصارها فى شارع مظلوم.

● بينما اتهمت **«الوفد»** (١/٢٨) الحزب الوطنى بالاستعانة ببطلجية لضرب المتظاهرين، والشرطة باستخدام الرصاص الحى حتى سقط أكثر من ١٠٠٠ مصاب، وتحول ميدان الأربعين الذى تجمع فيه نحو ٢٠ ألف متظاهر إلى ساحة قتال، واعتقلت قوات الأمن أكثر من ٣٠٠ شاب من المتظاهرين.

● **القاهرة:** وقبل أن تخمد نيران المواجهات المشتعلة بين المتظاهرين وقوات الأمن منذ «يوم الغضب» الثلاثاء (١/٢٥) دخلت حملة «جمعة الشهداء» حيز التنفيذ، استجابة للدعوة التى أطلقها المئات من المجموعات على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، وصفحات موقع «توتير» على شبكة الإنترنت، وهى الدعوة التى استجابت لها أحزاب وقوى سياسية وحركات معارضة.

كما دعت نقابة المعلمين المستقلة ورابطة إدارىى التعليم إلى المشاركة فى مظاهرات «جمعة الغضب».

واجتمع عدد من رموز القوى السياسية من الأحزاب، والحركات الشبابية فى مقر حزب الجبهة (الأربعاء ١/٢٧) للاتفاق على طريقة التحرك خلال هذا اليوم.

ووافق الحضور بالإجماع على رغبة ممثلى الحركات الشبابية بإعلان الجمعة (٢٨ يناير) «جمعة الشهداء والمعتقلين»، وأن تخرج مظاهرات من جميع المساجد والكنائس فى مصر للتنديد بعمليات القمع والمطالبة بالتغيير السلمى بعد تأدية صلاة الغائب والقداسات الجنائزية على شهداء يوم الغضب من المتظاهرين والشرطة.

كما شهدت منطقتا وسط العاصمة وبولاق أبوالعلا أحداث شغب ومصادمات بين الأمن والمتظاهرين ورصدت المصرى اليوم (١/٢٨) وجوداً كثيفاً للسيارات المصفحة التابعة للأمن المركزى تطلق «سرينة الإنذار»، وكان يظهر بداخلها ضباط يحملون أسلحتهم استعداداً لإطلاق الرصاص المطاطى.

– كما بدأت النيابة العامة التحقيق مع ٣٠٠ من المقبوض عليهم فى مظاهرات ٢٥ يناير منهم ٢٢٧ فى القاهرة و٦٤ فى الإسكندرية، وإخلاء سبيل ٤٠ طالباً بالقاهرة و١٢ بالفيوم وحبس ٦٥ بالإسكندرية (**الوفد** ١/٢٨).

● وكشفت التحقيقات عن أن «وفاة المجند أحمد عبدالعزيز فى ميدان التحرير طبيعية وليس لها علاقة بالمظاهرات» مما ينفى ما تردد أن وفاته سببها سقوطه تحت أقدام المتظاهرين وأرجع التقرير سبب الوفاة إلى هبوط حاد مفاجئ فى الدورة التنفسية.

ونسبت محاضر الشرطة للمتظاهرين إتلاف ١٨ سيارة للشرطة وإتلاف أجهزة لاسلكى وإصابة ٩٠ من ضباط وأفراد الشرطة والتظاهر دون إذن، ومقاومة رجال الشرطة والاعتداء عليهم وإتلاف ممتلكات عامة (**الشروق** ١/٢٨).

وأنكر جميع المتظاهرين الاتهامات الموجهة إليهم وأكدوا أنهم خرجوا للتعبير عن رأيهم دون المساس بأحد أو الإضرار بالمصالح العامة.

مشاهد من محافظات مصر:

● ووفقاً **للمصرى اليوم** (٢٨ يناير) تصاعدت حدة الاحتجاجات لليوم الثالث على التوالى فى عدد من المحافظات.. ففى شمال سيناء فشلت جهود شيوخ القبائل فى إقناع المحتجين بإعطاء المحافظ اللواء إبراهيم موافى مهلة لمدة شهر لدراسة ملفات المعتقلين، ورفض المحتجون المهلة، معلنين استمرارهم فى الاحتجاج الذى شهد قطع طريق العريش الدولى، وإشعال ٣ سيارات ومنع دخول أو خروج أى سيارات من وإلى مدينة العريش حتى تتحقق مطالبهم.

واعتقلت أجهزة الأمن ١٠ من المحتجين بمدينة الشيخ زايد الأربعاء (١/٢٦) اتسمت عمليات الاعتقال بالعنف الشديد، وتم سحل المعتقلين، وتراجعت أعداد المحتجين فى الشارع وعلى الطريق الدولى للعريش بعد إطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم.

● **وفى الإسكندرية** اعتقلت قوات الأمن العشرات من المواطنين (وفقاً **للمصرى اليوم** ٢٨ يناير)، لإجهاض مظاهرة كان عدد من النشطاء ينوون تنظيمها بمنطقة أبوسليمان بشرق المحافظة، وتم اصطحابهم إلى مكان غير معلوم داخل ٣ سيارات ميكروباص، ونظم ما يقرب من ٢٠٠ محام وقفة احتجاجية أمام محكمة الحقانية بالمنشية.

● **وفى الدقهلية** تجمهرت أسر ٣٩ من المعتقلين على خلفية المظاهرات أمام مجمع محاكم المنصورة أثناء عرضهم على النيابة الكلية بالمنصورة، وحاصرت قوات الأمن المجمع، ومنعت دخول أحد منهم.

● **وفى بورسعيد** قررت النيابة إعادة المعتقلين إلى محبسهم بقسم ثان بورفؤاد دون

اتخاذ قرار حيالهم انتظاراً لقرار النائب العام.. وقد وجهت لهم النيابة تهم التظاهروتكدير السلم العام، وتعطيل حركة المرور.

● **وفى المنوفية** أمر المستشار أيمن العبد، المحامى العام لنيابات المنوفية، بإخلاء سبيل ١٤ من جماعة الإخوان المسلمين إثر قيامهم بتنظيم مظاهرة الأربعاء (٢٦ يناير) بالقرب من ميدان عمر أفندى بشبين الكوم، احتجاجاً على غلاء الأسعار والبطالة وتردى الخدمات بالمحافظة.

● **وفى الفيوم** قررت اللجنة التنسيقية للقوى السياسية وأحزاب المعارضة التقدم ببلاغ إلى المستشار عبدالحى فازورة المحامى العام الأول لنيابات الفيوم ضد الأجهزة الأمنية لقيامها بالقبض على ١٢ من القوى السياسية بالمحافظة أثناء تجمعهم بحى البارودية لتنظيم مظاهرة. وطالب ممثلو الأحزاب بضرورة الإفراج الفورى عن المقبوض عليهم خاصة أن غالبيتهم من الطلاب.

● **وفى الغربية** خيم الهدوء الحذر على مدينة المحلة الكبرى منذ صباح الخميس (٢٧ يناير)، بينما تحولت الشوارع والميادين وما حول المدينة العمالية إلى ثكنة عسكرية، وانتشرت سيارات الأمن المركزى والمدرعات تحسبا لتجدد المظاهرات، بينما حاصرت قوات الأمن المركزى شركة غزل المحلة وميدان الشون والبندر، بسبب وجود تجمعات كبيرة فى هذه المناطق.

● **وفى دمياط** قررت نيابة دمياط إخلاء سبيل اثنين من المعتقلين على خلفية المظاهرات، بينما قررت مواصلة التحقيقات مع خمسة آخرين.

● **وفى كفر الشيخ** عاد الهدوء الحذر لشوارع وأحياء مدينة بلطيم بعد المظاهرات الأخيرة التى حدثت بها وسط وجود أمنى كثيف، خصوصاً فى قرية سوق الثلاث التابعة للبرلس وانتشر المخبرون السريون داخل مدينة بلطيم، ووصل عدد المقبوض عليهم حتى الآن إلى ١٨ بخلاف المطلوبين.

● **وفى القليوبية** تجددت المظاهرات لليوم الثالث على التوالى بطوخ، وتظاهر ١٠٠ محام داخل محكمة طوخ، وحاصرت قوات الأمن المحكمة بالعربات المصفحة والجنود لمنعهم من الخروج للشارع.

● **وفى الشرقية** ألقت قوات الأمن القبض على ٤ من المواطنين الذين شاركوا فى مظاهرات يوم الغضب الثلاثاء (٢٥ يناير) بالقاهرة وتم إيداعهم فى أماكن متفرقة بمعسكرات الأمن المركزى، فيما ألقت قوات أمن الشرقية القبض على عضو بالجمعية الوطنية للتغيير أثناء توزيعه بياناً للمشاركة فى المظاهرة فى مدينة أبوكبير.

● **وفى أسيوط** قررت النيابة العامة حبس ٢٢ من مثيرى الشغب، والإفراج عن ٢٦ سيدة وفتاة من بينهن شقيقة زوجة المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وقد تم

القبض عليهم (الأربعاء ١/٢٦) فى مظاهرة بوسط مدينة أسيوط حيث وجهت لهم أجهزة الأمن تهمة التظاهر دون ترخيص وإثارة الشغب، والتحريض إلى سياسات معادية للنظام.

ردود أفعال الحكومة والنظام

- الرئيس مبارك يصدر تكليفاته للحكومة بوضع قضية التشغيل والبطالة والفقر وتخفيض الأسعار على رأس أولويات الحكومة.. ويجرى اتصالا بمحافظ السويس للاطمئنان على أحوال المواطنين.

- نظيف يقرر تشديد الحراسة على الممتلكات العامة والخاصة لحماية المواطنين.

- فتحى سرور: بيان لنظيف أمام مجلس الشعب الأحد (الأحد ٣٠ يناير).

- صفوت الشريف ينفى هروب بعض قيادات الحزب الوطنى.. ويعلن أن مسئولية الحزب والحكومة تتمثل فى تحقيق أكبر قدر من الاستثمارات للتصدى لهذه القضية المهمة (البطالة) بأسلوب غير معتاد.

ردود الأفعال المحلية

- الشيخ يوسف القرضاوى رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين يحيىّ ما وصفه بـ«الانتفاضة المباركة» للشعب المصرى.. راجياً أن يكون لها دور فى إحداث التغيير، وأن تتحقق مطالب الشعب فى الحصول على حقوقه من حرية وكرامة (**الشروق** ١/٢٨).

- علاء الأسوانى يدعو الناس للتظاهر وممارسة حقهم فى التعبير عن آرائهم.

- البرادعى يعلن استعداده لقيادة العملية الانتقالية فى مصر إذا طلب منه ذلك.

ردود الفعل الدولية

- البيت الأبيض يحث مصر على رفع حالة الطوارئ، والتجاوب مع الشعب. والمتحدث باسم البيت الأبيض يقول إن الولايات المتحدة تراقب الوضع فى مصر عن كثب، ويشدد على أن الولايات تؤيد حق المصريين فى التجمع والتعبير، وأن مصر تعتبر حليفاً وثيقاً، ومهماً.

- وزارة الخارجية الفرنسية تدعو مصر إلى احترام حرية التعبير.

- وزير الخارجية البريطانى ويليام هيج يطلب من السلطات المصرية أن تأخذ فى الاعتبار هواجس المتظاهرين وتحترم حرية الرأى والتعبير.

- الأمم المتحدة تدعو السلطات المصرية للاهتمام بالمشاكل المشروعة للشعب.
- منظمة العفو الدولية تطالب مصر بوقف «قمع» المظاهرات السلمية، والامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.
- صحيفة الإندبندنت البريطانية: مصر على عتبة التغيير.
- ليبراسيون الفرنسية: مصر متعطشة للحرية ولـ«قومية ناصر».

صدى الثورة

- البورصة تواصل نزيف الخسائر.. وتسجل أكبر هبوط منذ الأزمة المالية العالمية.
- الجنيه يواصل هبوطه.. والسبب خروج المستثمرين من سوق المال.
- المظاهرات تعدل مواعيد العاملين فى بنوك «وسط البلد» والاستعانة برجال أمن إضافيين.
- استمرار اضطرابات شبكة الإنترنت لليوم الثالث على التوالى، تعطيل تام للشبكة فى السويس.. والحكومة تنفى حجب «تويتر» و«فيس بوك».

اليوم الرابع: جمعة الغضب ٢٨ يناير

● **فى ٢٨ من يناير ٢٠١١** انطلقت «جمعة الغضب» وكانت بمثابة إشارة البدء لانطلاق حشود الثورة فى ميادين مصر وشوارعها، وعلى رأسها الميدان «الرمز»، ميدان التحرير الذى شهد منذ ذلك الحين «جمعاً» أو «مليونيات عديدة»، باعتباره «منصة إطلاق التظاهرات» حتى بعد تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد.

– وفور أداء صلاة الجمعة (١/٢٨) انطلق مئات الآلاف من المصريين فى مظاهرات ومسيرات غاضبة تطالب بالتغيير، فى معظم أحياء القاهرة والمحافظات، وسط اشتباكات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين فى عشرات المدن، استخدم خلالها الأمن ـ بحسب المصرى اليوم ١/٢٩ ـ القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، وأطلق الرصاص الحى فى الهواء، مما أسفر عن إصابة العشرات من الجانبين، ومقتل اثنين من المواطنين ـ بحسب الوفد ١/٢٩ ـ وهو ما أسفر عن فرض حظر التجول من السادسة مساءً وحتى السابعة صباحاً، وقطع الاتصالات.

● وقد جاءت مانشيتات الصحف دالة على سخونة الأحداث، إذ وجهت المصرى اليوم «**النداء الأخير: أنقذوا مصر**»، وقالت فى عناوين أخرى: «**فرض حظر التجول فى جميع المحافظات».. ونزول الجيش إلى الشوارع بعد فشل الأمن فى مواجهة «ثورة المتظاهرين»، «حرب شوارع فى القاهرة وإشعال النار فى أقسام شرطة بالعاصمة والمحافظات»**.

● كما تصدرت «ثورة الغضب» عناوين «**الوفد**»، وجاء فيها: «**مئات الألوف من المواطنين خرجوا إلى الشوارع رغم قطع اتصالات المحمول والإنترنت»، «مقتل ٢ وإصابة العشرات فى مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين فى القاهرة والمحافظات»**.

● وفى **الشروق** (٢٩ يناير): «**الشعب يريد التغيير»، «مئات الآلاف يطالبون بالخبز والحرية والكرامة الإنسانية.. والشرطة تفقد السيطرة»، «الغاضبون» يسيطرون على المبانى الحكومية ومقار الحزب الوطنى فى السويس ودمياط.. ويحتلون منزل محافظ بنى سويف ومقر «وطنى» المنصورة»**.

● أما **الأهرام** (٢٩ يناير) فقد أبرزت ردود فعل النظام ورئيسه: حيث جاءت عناوينها كالتالى: «**إقالة الحكومة».. «مبارك يحذر من مخطط لزعزعة الاستقرار والانقلاب على الشرعية**» ثم أفردت بيانه الذى ألقاه يوم الخميس (١/٢٨) على صدر صفحتها الأولى واستخلص منه بقية عناوين المانشيت.

●● مشاهد من جمعة الغضب (٢٨ يناير):

● **القاهرة:** خرج الآلاف يهتفون ضد النظام واشتبكت معهم قوات الأمن، وتحدث شهود عيان (للمصرى اليوم) عن مقتل متظاهر على الأقل، وتحولت الميادين الكبرى إلى ما يشبه حرب شوارع، وكان صوت الطلقات يسيطر على العاصمة، وارتفعت أعمدة دخان القنابل المسيلة للدموع فى كل مكان بدرجة أصابت السكان فى مساكنهم بالاختناق، ورد المتظاهرون بحرق سيارات الشرطة فى عدد من المناطق، ومنها شبرا، وحاول ما يقرب من ١٠ آلاف متظاهر انطلقوا من أمام مسجد رابعة العدوية فى مدينة نصر التوجه إلى القصر الجمهورى فى مصر الجديدة، لكن قوات الأمن اعترضتهم، كما منعت معظم المتظاهرين من الوصول إلى ميدان التحرير.

ووفقا **للأهرام** (٢٩ يناير) فقد استولى متظاهرون على أسلحة ١١ قسما منها الخليفة، والسيدة زينب، والمطرية، والأزبكية، وعين شمس، والبساتين، ومصر القديمة (بالقاهرة) والمنتزه والمنشية والرمل والعطارين (بالإسكندرية)، وأطلقوا سراح السجناء.. وقام المتظاهرون بقطع حركة السكك الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة بعد أن قاموا بإشعال الإطارات فوق القضبان التى نزع بعضها مما تسبب فى توقف الحركة من الإسكندرية إلى القاهرة.

كما وقعت أعمال نهب فى عدة مراكز تجارية بأنحاء القاهرة، منها أركاديا مول والمتاجر المنتشرة فى شارع جامعة الدول العربية، وتعرض مركز ماكرو التجارى فى مدينة السلام للنهب.

وقد انطلقت شرارة المظاهرات فى وسط المدينة فى الواحدة ظهراً عقب صلاة الجمعة، وبدأت بهتافات: «النظام باطل.. عز باطل»، وتحرك المئات باتجاه ميدان التحرير، وهتفوا «سلمية ـ سلمية» إلا أن قوات الأمن دفعت بعشرات من جنود الأمن المركزى تجاه المتظاهرين ودون مقدمات انهالوا عليهم بالعصى، وظهر عشرات من رجال الشرطة يرتدون الزى المدنى، ويحملون بأيديهم خراطيم بلاستيكية وعصيًا خشبية، وانهالوا بالضرب بها على المتظاهرين.

وضبطت أجهزة الأمن عشرات من المتظاهرين، وألقوا بهم داخل سيارات الترحيلات المنتشرة فى وسط المدينة، وكان الأمناء وضباط الشرطة يصرخون ـ بحسب **المصرى اليوم** ١١/٢٩ ـ أثناء القبض على المتظاهرين: «خدوا الكلاب دول» وهم يلقون بهم داخل سيارات الترحيلات.

تحركت المظاهرة، ووصل عددها قرابة ٤ آلاف متظاهر، فى اتجاه ميدان «طلعت

حرب»، فقابلتهم أجهزة الأمن بقنابل مسيلة للدموع، وهتف المتظاهرون «يسقط.. يسقط النظام» و«سلمية.. سلمية»، ورددوا فى صوت واحد: «بلادى.. بلادى.. لك حبى وفؤادى».. وتبعها هتاف واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام».. وتحركت المظاهرة من ميدان طلعت حرب فى اتجاه شارع ٢٦ يوليو، وفوجئ المتظاهرون بالقنابل المسيلة للدموع تسقط فوق رءوسهم، تنتشر فى مساحات مختلفة، لتصيبهم باختناقات ونوبات من الكحة والسعال والإغماءات، وتغلب المتظاهرون على القنابل بزجاجات المياه الغازية والخل والبصل، ولم تجبرهم تلك القنابل ولا عمليات القبض العشوائى على التراجع والاستسلام.

وقد تجددت الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين فى ميدان التحرير بالقرب من منازل ومطالع كوبرى ٦ أكتوبر، حيث كانت هناك مظاهرة أقبلت من ميدان الدقى فى الساعة الثانية ظهراً، إلا أن قوات الأمن تصدت لها، وغيرت مسارها بعد ضربها فى منزل كوبرى ٦ أكتوبر.

كما بدأت المظاهرات فى ميدان عبدالمنعم رياض بعد الانتهاء من صلاة الجمعة، وتجمع المتظاهرون فى أعداد صغيرة أعلى كوبرى ٦ أكتوبر، وعقب زيادة أعدادهم اشتبكت معهم قوات الشرطة وألقت عليهم قنابل مسيلة للدموع لتفريقهم.

وشوهدت عربات ميكروباص بها معتقلون فى ميدان عبدالمنعم رياض الذى شهد اشتعال سيارة شرطة، وعقب زيادة أعداد المتظاهرين اضطرت قوات الأمن لإخلاء ميدان التحرير، واعتلت أسطح العقارات المطلة على الميدان، وجرى إمطار المتظاهرين بقنابل غاز مسيلة للدموع فى محاولة لتفريقهم، وقدر شهود العيان ـ حسب المصرى اليوم ١/٢٩ ـ أعداد المتظاهرين فى الميدان عقب احتلاله بنحو ٣ آلاف متظاهر.

– وفى الثانية ظهراً اندفعت سيارة فورد يقودها شاب مصرى يحمل الجنسية الفرنسية على كوبرى ٦ أكتوبر آتية من اتجاه الدقى، وصدمت ٣ جنود عند نزولها مندفعة باتجاه ميدان التحرير.

وفى شارع رمسيس خرج المتظاهرون من مسجد الفتح المطل على شارع رمسيس وسط اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين، وانضم للمتظاهرين أعداد من منطقة بولاق أبو العلا الشعبية المطلة على شارع الجلاء الموازى لشارع رمسيس، وانطلقوا معاً فى مسيرة إلى ميدان عبدالمنعم رياض.. وعقب تجمع المسيرات بدأت الاشتباكات بين الأمن والمتظاهرين وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، وطارد المتظاهرون إحدى العربات المصفحة فى الميدان بالحجارة التى اقتلعوها من الرصيف.

– وفى شارع قصر العينى تظاهر أكثر من ٥ آلاف مواطن، مطالبين برحيل نظام الرئيس مبارك، مرددين: «مش حنطاطى مش حنطاطى.. إحنا كرهنا الصوت الواطى»، «ارحل ارحل يا مبارك»، «يا جمال قول لأبوك السعودية فى انتظارك».

وتوجه المتظاهرون من مسجد السيدة زينب فى امتداد شارع قصر العينى باتجاه ميدان التحرير للانضمام لمظاهرة أخرى وصلت لمنتصف الشارع أمام دار الشعب، وحاولت الشرطة تفريق المتظاهرين بإطلاق الغازات المسيلة للدموع، مما أدى لتدافع المتظاهرين إلى الشوارع الجانبية هرباً منها.

● وقد رصدت **الشروق** (٢٩ يناير) عشرات العربات الميكروباص، محملة بالمئات من البلطجية ومعهم زجاجات مياه فارغة، وحاصرت قوات الأمن عدداً من المعتصمين داخل نقابة المحامين، ومنعتهم من تأدية صلاة الجمعة؛ فصلوا على سلالم النقابة.

– وخرج المتظاهرون فى مسيرات ضخمة بمناطق حدائق القبة ومدينة نصر وصلاح سالم استقرت أمام القصر الرئاسى بحدائق القبة، متوجهين إلى شارع مصر والسودان للوصول للتحرير، لكن قوات الأمن أغلقت شوارع مصر والسودان وصلاح سالم وطريق النصر من الجهة المؤدية لكوبرى ٦ أكتوبر، ووقعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وجرى احتجاز عدد كبير من المتظاهرين فى سيارات الأمن.

وكانت مظاهرة خرجت من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر بعد صلاة الجمعة بدأت بنحو ٥٠٠ فرد، ووصلت لنحو ٣ آلاف متظاهر، وانضم إليها عدد كبير من شباب الحركات السياسية، منها «٦ أبريل» و«كفاية»، وحاول المتظاهرون الاتجاه نحو قصر العروبة الرئاسى إلا أن الأمن تصدى لهم، وبلغ عددهم ٦ آلاف متظاهر، فاتجهوا إلى شارع صلاح سالم مرورا بالعباسية، متجهين إلى ميدان التحرير عبر شارع رمسيس، وهذه المسيرة من أضخم المسيرات التى شهدتها القاهرة خاصة بعد مضاعفة أعدادها فى وقت قليل، وبدأت من شارع النصر بمدينة نصر مروراً بشارع يوسف عباس، متجهين من صلاح سالم إلى التحرير ليقطعوا مسافة ١٢ كيلو متراً.

– **وفى العباسية** انطلق مئات المصلين إلى خارج مسجد النور عقب صلاة الجمعة مطالبين بإسقاط النظام؛ مما أدى لاستنفار أمنى، وتم تفتيش المصلين قبل دخولهم المسجد للصلاة، وتم احتجازهم داخل المسجد لمدة ساعة، فوقفوا يرددون هتافات ضد النظام، ويطالبون برحيل الرئيس مبارك، وانضم إليهم مسيحيون تدافعوا – شباباً وفتيات – إلى ساحة المسجد، وخرج الجميع إلى الشوارع، ومنعوا

من الذهاب إلى ميدان التحرير عبر شارع رمسيس، وتمت محاصرتهم بـ ٢٥٠ مجنداً، وجلس المواطنون على الرصيف والأرض، وانضم إليهم الشباب المسيحيون، ثم انضم إليهم عدد من الأهالى خرجوا من منازلهم ثم توجهوا إلى شارع الجيش وطالبوا الأهالى بالنزول إلى الشوارع، ورددوا هتاف: «انزل يا مصرى.. طالب بحقوقك»، وظل الأهالى يتوافدون عليهم من ميدان العباسية، كما انضم إليهم الباعة الجائلون وجرى إغلاق جميع المحال بشارع بورسعيد، وحاولوا التوجه لميدان العتبة، منه إلى ميدان رمسيس، وعندما وصلوا إلى بداية شارع بورسعيد وصل عددهم إلى ألف متظاهر، ثم تابعوا السير فى الشارع، ثم انضم إليهم عدد آخر من الأطباء والصيادلة.

– وشهد ميدان طلعت حرب اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، إذ طلب المتظاهرون الوصول لميدان التحرير فرفضت قوات الأمن، وأطلقت عليهم الرصاص المطاطى والقنابل المسيلة للدموع، فأصيب العشرات منهم وهرب آخرون لمقرات حزبى التجمع والغد، ومنع المتظاهرون أحد الأجانب من الهتاف معهم، وهتفوا «مصرية.. مصرية»، وأثناء الاشتباكات أمسك المتظاهرون بلواء شرطة واشتبكوا معه بالأيدى قبل تدخل قوات الأمن المركزى التى أنقذته من بين أيديهم.

– وقد حاصرت قوات الأمن نقابة الصحفيين، وأغلقت جميع الطرق المؤدية إليها، وعقب صلاة الجمعة خرج المتظاهرون من شوارع طلعت حرب وصبرى أبو علم وميدان محمد نجيب، وألقت قوات الأمن أعداداً كبيرة من القنابل المسيلة للدموع، بينما ألقى سكان تلك المناطق الكمامات الواقية وعلب المناديل الورقية وزجاجات المياه والخل على المتظاهرين، وهو ما تكرر فى أماكن أخرى.

– كما شهد شارع الأزهر مسيرات حاشدة ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة، وخضع الجامع الأزهر لاحتياطات أمنية مشددة منذ الصباح الباكر لجمعة الغضب (٢٨ يناير)، حيث عسكرت قوات من الأمن المركزى فى شارع الأزهر محيطة بالجامع من جميع الاتجاهات، وقصرت الدخول على البوابة الرئيسية له، وانتشر عدد كبير من قيادات الشرطة بالخارج، واعتلى عدد من أفراد الشرطة سور المسجد، ومنعت قوات الأمن المصورين الصحفيين من التقاط الصور.

كان المصلون قد توافدوا على المسجد فى هدوء تام قبل بداية الخطبة، وفور انتهاء الصلاة ترددت الهتافات داخل المسجد قبل أن يهم المصلون بالخروج، وهم يهتفون بصوت واحد: «حسبنا الله ونعم الوكيل» لينضم إليهم مصلون من مساجد قريبة، ويسيروا معاً مرددين هتافات موحدة تندد بالفساد، ولم تعترض الشرطة طريقهم إلا عند وصولهم لنقطة التقاء شارع الأزهر مع شارع بورسعيد عند منطقة الموسكى

حيث اصطفت طوابير الأمن المركزى لتمنعهم من الالتحام بمتظاهرين آخرين جاءوا من الناحية الأخرى، ورغم ترديدهم عبارة «سلمية ـ سلمية» فلم تفتح لهم قوات الأمن الطريق، وعندما حاولوا العبور بالقوة اعتدى عليهم جنود الأمن المركزى بالهراوات، فما كان من متظاهرين آخرين يعتلون كوبرى الأزهر إلا أن رشقوا قوات الأمن بالحجارة، ولم يمض وقت طويل حتى تمكن جناح المظاهرة الأيمن من اختراق كردون الأمن المركزى لشارع بورسعيد، وقبل أن يلتفوا مرة أخرى ليطوقوا جنود الأمن الذين يطوقون زملاءهم كانت سيارة مدرعة تدور أسفل كوبرى الأزهر، وتطلق طلقات صوتية ظنها الأهالى فى البداية حقيقية فراحوا يجرون فى جميع الاتجاهات قبل أن يكتشفوا أنها «صوتية» ثم قاموا بتجميع أنفسهم مرة أخرى، ورشق عدد منهم قوات وسيارات الأمن بالحجارة، ولم تصبر عليهم قوات الأمن طويلاً، فسرعان ما أطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع ليسارع الجميع بالاختباء فى الشوارع الجانبية ما يقرب من نصف ساعة، ثم أعادوا تجميع أنفسهم وانطلقوا إلى منطقة الموسكى حيث واجههم عدد من المواطنين يحملون عصياً حديدية وخشبية وبلاستيكية قاموا بضربهم ليخرجوا من المنطقة إلى شارع بورسعيد حيث واصلوا مسيرتهم دون اعتراض من الشرطة حتى وصلوا إلى مديرية أمن القاهرة التى حاصرها جنود الأمن المركزى لمنع اقتراب المتظاهرين منها.. ومنعت قوات الأمن مرور السيارات بشارع الأزهر وأقامت المتاريس والحواجز الأمنية، ومنعت المارة من عبور الشارع، كما أغلقت أبواب محطات المترو بالمربع نفسه.

وفى السياق نفسه خرج ما يقرب من ١٠٠٠ مصلٍ من مسجد الشيخ على يوسف بالمنيرة بحى السيدة زينب، وبدأوا مسيرتهم بشارع المبتديان، ومروا من أحد الشوارع الجانبية إلى شارع قصر العينى، وأطلقت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع عليهم، لكن المتظاهرين أصروا على الوقوف أمام مجلس الشعب وأثناء ذلك ظهر عدد جديد من المتظاهرين قدموا من أمام مستشفى قصر العينى، وانضموا إلى بعضهم البعض مرددين هتافات «محدش يقف يتفرج.. كلنا الشعب».

كما تعرض نحو ١٠ فتيات لمضايقات من أفراد أمن وبلطجية شوارع بالقرب من مسجد السيدة زينب وسارعن بالاختباء فى بوابات البيوت.

وقد حاصرت أكثر من ٩ كردونات أمنية رئيسية الطرق المؤدية إلى مبنى وزارة الداخلية، وأغلقت الشوارع المؤدية إليه، وحشدت ـ حسب **المصرى اليوم** ١/٢٩ ـ عند كل كردون العشرات من مجندى الأمن المركزى فى أربعة صفوف متتالية وأمام كل كردون نحو ٥٠ من أفراد الشرطة بالملابس المدنية، وفى أيديهم هراوات وعصى خشبية وخراطيم.

وفى شبرا احتشد آلاف المتظاهرين أمام مسجد الخازندار فور انتهاء صلاة الجمعة، وقد طلب منهم إمام المسجد صلاة الجنازة على أحد المتوفين، وانضم إليهم المصلون من المساجد المجاورة، واحتشدت قوات الأمن المركزى، وطوقت المصلين الذين بدأوا بالهتاف: «الشعب يريد إسقاط النظام»، وأدى تعامل الأمن معهم بعنف باستخدام القنابل المسيلة للدموع إلى دفع المصلين للهتاف بشكل أكبر، وفشل أهالى المتوفى فى إخراجه من المسجد لدفنه، واستدعت قوات الأمن عدداً من البلطجية حاملى العصى الخشبية، وقام بعضهم بكسر واجهات بعض المحال والعمارات تحت الإنشاء لاستخدامها فى تفريق المتظاهرين، كما أطلقت قوات الأمن الرصاص المطاطى فهرول جموع المتجمهرين إلى الشوارع الجانبية المؤدية إلى شارع الترعة فى طريقهم إلى ميدان التحرير، مرددين هتافات «كفاية.. حرام.. عيشة حرام».

وأسفل كوبرى ١٥ مايو رفضت قوات الأمن السماح للمتظاهرين بالمرور إلى ميدان التحرير، وفاجأوهم بإلقاء القنابل المسيلة للدموع مرة أخرى ليشتبك معهم المتظاهرون الذين فر بعضهم إلى الشوارع الجانبية، وكونوا كردونا حول قوات الأمن لإتاحة خروج زملائهم من أهالى شبرا إلى ميدان التحرير.

وفى مسجد عمرو بن العاص، تحولت المنطقة إلى ما يشبه حرب العصابات بين المصلين والأهالى والأمن المركزى.. ولاحظت (الشروق ١/٢٩) خروج مسجلين خطراً من قسمى شرطة مصر القديمة ودار السلام تنظمهم قوات الأمن لمواجهة المتظاهرين.

وخرج مئات المصلين عقب أداء شعائر الجمعة من مسجد السيدة عائشة فى مظاهرة حاشدة مرددين هتافات تطالب برحيل النظام.

كما نظم الآلاف مظاهرة كبيرة أمام مسجد السلطان حسن بالقلعة، وانطلقوا فى مسيرة ضخمة فى شارع محمد على وانضم إليهم المتظاهرون مصلو مسجد قوصون ومسجديوسف أغا بميدان باب الخلق، وتعدت عليهم قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع.

وفى القاهرة الجديدة اندلعت مظاهرة حاشدة ضمت قرابة ٤ آلاف متظاهر (**الوفد** ١/٢٩) عقب انتهاء صلاة الجمعة من مسجد الحمد أكبرمساجد مدينة القاهرة الجديدة.

● **الجيزة :** وشهدت منطقة المهندسين المظاهرة الأكبر منذ اندلاع احتجاجات «يوم الغضب»، إذ شارك عشرات الآلاف فى مسيرة إلى ميدان التحرير يتصدرها العشرات من الفنانين والمثقفين (**الشروق** ١/٢٩)،كان أبرزهم حمدين صباحى،

ورامى لكح، وضياء رشوان، ومن الفنانين عمرو واكد وخالد الصاوى والمخرج خالد يوسف.

وفى صلاة الجمعة بمسجد الاستقامة بميدان الجيزة، والتى حضرها د. محمد البرادعى ود. مصطفى عبدالجليل، ود. أسامة الغزالى حرب، وإبراهيم عيسى، أحضر الأمن (وفقاً **للمصرى اليوم** ١/٢٩) خطيباً للمسجد غير خطيبه الأصلى، فطالب المصلين بألا يتسرعوا فى الحكم على الأمور، وأن يحترموا أدب الخلاف، وفور انتهاء الصلاة ثار المصلون الذين تجاوز عددهم ٨ آلاف، وأخذوا يرددون: «يسقط يسقط حسنى مبارك»، «الشعب يريد إسقاط النظام»، وطالبوا بمحاكمة الرئيس والحكومة على سرقة أموال الشعب.. وحدثت اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين، فقام الأمن برش مادة كبريتية على المتظاهرين فأصيب البرادعى بأزمة صحية، وأدخله أعوانه من باب خلفى للمسجد فاحتجزه الأمن برفقة عدد من قيادات الجمعية الوطنية للتغيير، وتجاوز عدد المتظاهرين ١٠ آلاف متظاهر وقام الأمن بإطلاق العشرات من القنابل المسيلة للدموع، وأصيب العشرات من المتظاهرين، كما تم حرق سيارتين للأهالى من جانب قوات الأمن أثناء إلقائها تلك القنابل.. وداهمت إحدى المدرعات حشود المتظاهرين أمام المسجد، وتصدى لها الطالب أحمد محمد فايز حسن بجسده فما كان من قائد المدرعة إلا مداهمته فقفز أحمد فوقها وسقط على الأرض فاقداً الوعى بعد ارتطام رأسه بالأرض.

وقد امتدت مسيرة المتظاهرين بطول شارع ربيع الجيزى باتجاه ميدان الجيزة وتزايدت أعداد المتظاهرين أسفل كوبرى الجيزة، وبدأت الشرطة فى استخدام خراطيم المياه، كما سمع دوى طلقات تحذيرية فى الهواء وفق صحيفة بوكالة فرانس برس (**المصرى اليوم** ١/٢٩).

ورد المتظاهرون بإلقاء الحجارة، واشتبك بعضهم بالأيدى مع بعض أفراد الشرطة، كما اشتبك بعض المحيطين بالبرادعى مع الشرطة، ووقعت اشتباكات أخرى بين قوات الأمن وآلاف المتظاهرين بميدان الجلاء بمنطقة الدقى أطلقت قوات الأمن خلالها القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، لكنها فشلت فى السيطرة على المتظاهرين المتجهين إلى ميدان التحرير، لتنتقل الاشتباكات أمام الأوبرا المصرية.

– وفى الدقى خرج آلاف المصلين من مسجد أسد بن الفرات ليجدوا كردونا أمنيا يحاصر المسجد، وأفلت عدد منهم من الكردون، ونظموا مظاهرة وصلت إلى كوبرى الدقى فحاصرهم الأمن، واتجهت المظاهرة إلى شارع جانبى يؤدى إلى شارع سليمان جوهر المؤدى إلى ميدان التحرير.

وتزايدت الأعداد وحاول الأمن منعهم من التظاهر فى شارع التحرير فسار

المتظاهرون فى شوارع جانبية فى جماعات صغيرة، زادت تدريجياً مع التحام المواطنين إلى أن عادوا للالتقاء مع المتظاهرين القادمين من مسجد مصطفى محمود الذين وصلوا إلى ١٠ آلاف متظاهر فى مطلع كوبرى الجلاء **(المصرى اليوم** ١/٢٩).

وتمكن متظاهرون من السيطرة على شارع التحرير أمام فندق شيراتون القاهرة والاستيلاء على ٤ عربات أمن مركزى، كما استولوا على سيارة مدرعة، وحث المتظاهرون «المواطنين الموجودين فى العمارات المجاورة» على النزول، مرددين: «أهالينا انضموا لينا.. وانزل انزل»، فرد المواطنون من الشبابيك برفع علامة النصر، وعندما يزداد حماس الشباب يردد الباقون «سلمية.. سلمية» لاحتواء الغضب.

كما خرج مئات المتظاهرين من مسجد نصر الدين بالجيزة عقب صلاة الجمعة هاتفين «يا إمام الجامع فين الأمن» رداً على خطيب الجمعة الذى حدثهم عن نعمة الأمن، وأن هذا التخريب ليس من الإسلام فى شىء.

وحاولت قوات الأمن المركزى المقدرة بالآلاف منعهم من النزول إلى نفق الجيزة بضربهم بالهراوات إلا أن العشرات منهم تمكنوا من اختراق الحاجز الأمنى لينضم إليهم المئات متجهين إلى ميدان الجيزة.

وفى منطقة مشعل بالهرم خرجت مظاهرات حاشدة من بعض المساجد رافعين لافتات «لا لقانون الطوارئ»، وجاب المتظاهرون شوارع الهرم وفيصل، منددين بالفساد، مطالبين بالتغيير (**الوفد** ١/٢٩).

ومن ناحية أخرى خرج المتظاهرون بأعداد كبيرة فى شارع الهرم وظلوا حتى ساعة متأخرة من مساء الجمعة (٢٨ يناير)، الأمر الذى أدى إلى إغلاق شارع الهرم.

● ووفقا **للأهرام** (١/٢٩).. تجمعت أعداد كبيرة من المواطنين بعدة مناطق بالمعادى وجابوا العديد من الشوارع، وانضمت إليهم مجموعات كبيرة من المواطنين وبدأوا بالتوجه من قلب المعادى بميدان الحرية إلى اتجاه كورنيش النيل، وكانت الأعداد تتزايد ووصلت لآلاف المواطنين، تجمعوا حول المحكمة الدستورية، ثم انطلقوا فى اتجاه التحرير سيرا على الأقدام مرددين الهتافات المطالبة بالإصلاحات، ولم يتوقفوا وأعلنوا أنهم لن يتراجعوا مهما يحدث، وانضم إليهم بعض أهالى منطقة دار السلام، كما انضم إلى المسيرة مجموعات من منطقة مصر القديمة، واشتبكوا مع الشرطة وأشعلوا النيران فى قسم شرطة مصر القديمة، واستولوا على الأسلحة، واستكملت المظاهرة طريقها إلى ميدان التحرير حيث تمركز المتظاهرن فى الميدان.

فى الوقت الذى شهد فيه شارع الجلاء تجمهر نحو ٥٠٠٠ متظاهر فى مجموعات منظمة، وتوجهوا إلى شارع طلعت حرب وقصر العينى محاولين الوصول إلى مبنى

مجلس الشعب، وتمكنت قوات الشرطة من تفريق المتظاهرين قبل وصولهم، كما نجحت القوات فى تفريق نحو ٥ آلاف متظاهر تجمهروا أمام مديرية أمن القاهرة فى منطقة باب الخلق.

•• خسائر جمعة الغضب

● قالت **الأهرام** (١/٢٩): وفى تطور سريع ومتلاحق أشعلت جماعة الإخوان المحظورة المظاهرات فى القاهرة بعد أن دفعت بنحو ٣٥ ألف متظاهر من عناصرها فى عدة مناطق بالعاصمة، وتحولت المسيرات السلمية إلى أحداث شغب، وإحراق الممتلكات العامة للدولة وأيضاً المملوكة للأفراد، وتخريب متعمد.. ففى جنوب القاهرة شهدت عدة مناطق أحداث عنف عارمة بقيام المتظاهرين بالهجوم على قسم شرطة البساتين وإحراقه، وتمكنوا من دخول القسم وغرف الحجز الموجودة داخله وتهريب جميع المحبوسين على ذمة القضايا، وفى منطقة شرق القاهرة قامت مجموعات كبيرة من المتظاهرين باقتحام نقطة شرق القاهرة للنجدة، وإحراق جميع سيارات النجدة الموجودة داخلها، كما أحرق المتظاهرون قسم شرطة عين شمس وتهريب المحبوسين من غرف الحجز، كما أحرقوا أقسام شرطة الأزبكية وعين شمس والمطرية والخليفة والسيدة زينب ومصر القديمة ومجمع شرطة الأحداث وعدد ٢٦ من سيارات الأمن المركزى. واستمرارا لأعمال العنف أحرق المتظاهرون كشك المرور الموجود بميدان عبدالمنعم رياض ونقطة شرطة رمسيس، وحاولت أجهزة الأمن تفريق المتظاهرين إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل مما اضطر قوات الأمن إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع فى مواجهة المتظاهرين وأحداث العنف التى اندلعت فى عدة مناطق، ولم يتوقف المتظاهرون عن أعمال الشغب، ورشقوا سيارات الإطفاء بالحجارة حتى تحطمت تماماً.

● وفى تعليقها على المظاهرات قالت **الأهرام**: تحولت مظاهرات الجمعة (١/٢٨) من مظاهرات سلمية إلى مظاهرات تعتمد على النهب والسرقة، حيث قام المتظاهرون بعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصرى بميدان التحرير وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار.. كما قاموا بالسيطرة على السيارات الخاصة بالدفاع المدنى وسرقة محتوياتها.

● **وفى الجيزة** تصاعدت الأحداث حيث احتشد نحو ٣ آلاف شخص بميدان الجيزة، وارتكبوا أعمال الشغب وإتلاف الممتلكات العامة حيث حطموا سيارة إطفاء، وسيارتى أمن مركزى، بالإضافة إلى تحطيم ثلاث سيارات تابعة لمحافظة الجيزة، كما قام المتظاهرون بتحطيم أكشاك الأمن ونقطة مرور بميدان الجيزة،

وأشعلوا النيران بها، وحطموا أكشاك الأمن التابعة للمدينة الجامعية بجامعة القاهرة.. كما قام عدد كبير من المتظاهرين بتحطيم المجمعات الاستهلاكية والمحال التجارية فى المناطق المهمة بمحافظة الجيزة كشارع شهاب، والهرم، وجامعة الدول العربية، وميدان الجيزة، واستولوا على البضائع التى بداخلها حيث انتشرت أعمال النهب والسرقة فى أنحاء عديدة من المحافظة.

كما شهدت بعض المحافظات أعمال شغب واسعة وتخريبا وإحراقا لبعض المنشآت العامة والخاصة كان أبرزها بالقاهرة التى شهدت إحراق بعض مقار الشرطة، ومنها قسم شرطة البساتين، وإطلاق سراح جميع المحبوسين داخله، وكذلك مقر شرطة النجدة بشرق القاهرة وعدد كبير من سيارات الشرطة.

● **كما شهدت الإسكندرية** (وفقاً **للأهرام** ٢٩ يناير) أعمال تخريب وإتلاف كبيرة للمنشآت والمتاجر والسيارات، كما قام المتظاهرون باقتحام وإحراق عدد من مقار الحزب الوطنى فى عدة محافظات وإتلاف محتوياتها.

•• جمعة الغضب فى محافظات مصر

شهدت جميع محافظات الجمهورية مظاهرات حاشدة فيما سمى بـ «جمعة الغضب» شارك فيها عشرات الآلاف من الشباب من الجماعة المحظورة والمعارضة والقوى السياسية، انطلقت من المساجد والميادين والشوارع الرئيسية بعواصم المحافظات، وبدأت بصورة سلمية وهتافات تطالب بالإصلاح والتغيير ثم ما لبثت أن تحولت إلى صدامات عنيفة مع قوات الأمن التى حاولت تفريق المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والرصاصات المطاطية؛ مما أوقع عددا من الضحايا ومئات المصابين من المتظاهرين ورجال الشرطة بعضهم إصابته خطيرة

● **الإسكندرية :** خرج عشرات الآلاف من مساجد المحافظة، خاصة مسجد القائد إبراهيم، واشتبكوا مع قوات الأمن، وحاصروها فى محيط المسجد، وأشعلوا (وفقاً **للشروق** ١/٢٩) النار فى صناديق القمامة، واضعين حواجز أمام السيارات المصفحة، لتسفر المواجهات عن سقوط عشرات المصابين.

ووفقاً **للأهرام** (٢٩ يناير) فقد شهدت مدينة الإسكندرية أعنف المصادمات التى سجلت نحو خمس وفيات على الأقل، وأصيب المئات فى الاشتباكات التى اندلعت فور انتهاء المصلين من أداء صلاة الجمعة، وأدت المظاهرات إلى إحداث حالة من الشلل التام للمرور، مما جعل العديد من مواطنى الإسكندرية يلتزمون منازلهم.

ووفقاً **للمصرى اليوم** (٢٩ يناير) فقد تظاهر عشرات الآلاف من المواطنين ونشطاء القوى السياسية، فى الإسكندرية، عقب صلاة الجمعة، ورددوا هتافات تطالب

بتغيير الأوضاع الحالية، فيما حاول المتظاهرون التجمع فى الميادين والشوارع من خلال إشارات «التصفير»، خاصة بعد قطع جميع وسائل الاتصال، التى كان يتم الاعتماد عليها فى الاتفاق على موعد ومكان الانطلاق.

استخدم الأمن العنف، لإرهاب وتفريق المتظاهرين، الذين كانوا يصرون على مواصلة الاحتجاجات، التى كانت تزداد حدة كلما استخدم الأمن العنف وتعددت الأماكن التى تظاهروا بها، بعد اكتسابهم تعاطف المواطنين، الذين انضموا للمظاهرات.

وشهدت الشوارع مواجهات دامية، أسفرت عن وقوع العشرات من المصابين من المتظاهرين والمارة، بإصابات مختلفة نتيجة استخدام الرصاص المطاطى والخرطوش والهراوات والقنابل المسيلة للدموع، كما لجأ الأمن إلى إطلاق الرصاص الحى فى الهواء، لبث الرعب فى قلوب المتظاهرين.

وشهد مسجد القائد إبراهيم، بمنطقة محطة الرمل، تصعيدا عنيفا فى المواجهات بين المتظاهرين، الذين تجاوز عددهم نحو ٢٥ ألفا، وبين وقوات الأمن، بعد أن فوجئ المصلون عقب انتهاء الصلاة مباشرة، بسيل من القنابل المسيلة للدموع وسط المصلين، الأمر الذى أدى لتفريقهم، ثم تجمعوا فى أكثر من شارع جانبى، مما اضطر الأمن إلى استخدام القوة والقنابل المسيلة للدموع لفض جموع المتظاهرين، الذين أصروا على استمرار ترديد هتافاتهم، خاصة بعد إصابة العشرات منهم فى اشتباكات مع الأمن، الذى رشقوه بالحجارة، ودارت بينهم مواجهات شوارع، فرت خلالها سيارات الشرطة، من محاولات اعتداء الأهالى عليها، بعد التجاوزات الأمنية فى التعامل مع المواطنين والإفراط فى استخدام القنابل المسيلة للدموع،التى غطى دخانها سماء المحافظة.

وخرجت مظاهرة تضم نحو ٣٠ ألف شخص، من جامع «ابن خلدون» بمنطقة المنشية وتوجهت بعد ذلك إلى محكمة الحقانية، ثم سلكت طريق الكورنيش، وصولا إلى محطة الرمل، حيث واجهتها قوات الأمن المركزى، وتعاملت معها بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى.

وفى ميدان الساعة بمنطقة الرمل، نظم أكثر من ١٠ آلاف شخص مظاهرة حاشدة عقب صلاة الجمعة، بدأت من الميدان، مرورا بشارع الجلاء، وأغلقت شارع «أبو قير».. وحاولت قوات الأمن منع المظاهرة من الاستمرار، وفرضت كردونا أمنيا فى طريق منطقة الجلاء، عند نقطة شرطة الحرية، إلا أن المتظاهرين نجحوا فى كسر الكردون الأمنى واستكمال المسيرة فى طريق أبو قير ورددوا هتافات «باطل» و«سلمية» و«ثورة شعب جعان» و«مش عايزين البرلمان».

وفى منطقة محرم بك، نظم نحو ١٢ ألف مواطن، مظاهرة بشارع الإسكندرانى عقب الصلاة، رددوا خلالها هتافات ضد عدد من رموز الحزب الوطنى، وطالبوا بحل مجلس الشعب.

وتحولت منطقة محطة مصر، إلى ثكنة عسكرية منذ الصباح الباكر من يوم الجمعة، وانتشرت مدرعات الأمن المركزى وأفراد الشرطة بالزى المدنى، وعقب الصلاة تجمع بالميدان العام نحو ١٣ ألف متظاهر، وفدوا من أماكن مختلفة، ولم تختلف شعاراتهم عن الشعار الموحد فى جميع المظاهرات «الشعب يريد إسقاط النظام».. وشهد شارع مرسى بدر فى منطقة العطارين اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والأمن، الذى أطلق العشرات من القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحى، واستعان بسيارات الإسعاف، فى محاولة للقبض على أكبر عدد ممكن من المتظاهرين.

ووقعت بعض أقسام الشرطة مثل العطارين والمنشية وباب شرق تحت حصار المتظاهرين، الذين حاول بعضهم الاعتداء عليها إلا أن باقى المتظاهرين منعوهم من ذلك، ورددوا هتافات تندد بالتعذيب داخل أقسام الشرطة، وفى شارع ٤٥ ومسجد سيدى بشر والمعهد الدينى، شرق المحافظة. بدأت عقب الصلاة مسيرة تضم الآلاف، وتتبعتها قوات الأمن التى أطلقت غازات مسيلة للدموع لتفريق الناس ووقعت بعض الاشتباكات العنيفة بين المتظاهرين والشرطة.

وفى منطقة سيدى جابر، وسط المدينة، تجمع نحو ١٠ آلاف عقب الصلاة، ولم يختلف المشهد كثيراً عن باقى المناطق التى شهدت مظاهرات فى المحافظة، حيث حاولت قوات الأمن تفريقهم باستخدام العنف، فعاود المتظاهرون التجمع من خلال الشوارع الجانبية، التى شهدت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة.

● وركزت **الأهرام** (٢٩ يناير) على ما شهدته المظاهرات فى الإسكندرية من أعمال إتلاف وتخريب وإحراق للمنشآت العامة، والفوضى، فقالت:

وعلى الجانب الآخر شهدت الشوارع حالة من الفوضى والارتباك وسير السيارات عكس الاتجاه، بالإضافة إلى آثار القنابل المسيلة للدموع التى أدت إلى انتشار سحابة كثيفة غطت شوارع وسط المدينة، ونتج عنها حدوث حالات اختناق وإغماء للمواطنين داخل الوحدات السكنية، خاصة مرضى الصدر.

كما ازداد الموقف اشتعالا فى الإسكندرية بعد انتهاء المتظاهرين من أداء صلاة العصر برغم الأطواق الأمنية المضروبة فى كل مكان بالمدينة، فقد تجمهر عدد كبير من الشباب بمنطقة وسط المدينة، وركبوا سيارات ميكروباص، وتوجهوا لمبنى المجلس المحلى وقاموا بتجميع قطع كبيرة من الأرصفة والبلاط وقذفوا بها المبنى المغلق وحطموا نوافذه الزجاجية، ثم انطلقوا فى صخب مع عدد كبير من الشباب

إلى ميدان محطة مصر حيث توجد محطة القطار الرئيسية، وقاموا بتجميع أنفسهم والصراخ بصوت عال: «سلمية.. سلمية» فى إشارة إلى رغبتهم فى التظاهر بسلام، ثم قاموا بأداء الصلاة.

وقام المتظاهرون برشق مبانى القنصليات الأجنبية الموجودة بمنطقتى محطة الرمل والمنشية بالحجارة، ومن بينها القنصلية الفرنسية والإيطالية، ومحاولة إشعال النيران فيها.

فى شارع شامبليون بمنطقة الأزاريطة، حيث يوجد بعض المبانى التابعة للأمن ازدادت حدة الاحتجاجات والمظاهرات، فقد تجمع المئات من المواطنين محتجين بينما قام الأمن بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وقنابل الدخان لتفريقهم.

● بينما قالت **الوفد** (١/٢٩) إن المتظاهرين اقتحموا مبنى محافظة الإسكندرية وأشعلوا النيران فيه، كما احتشد أكثر من ٢٥ ألف مصل بالقائد إبراهيم عقب صلاة الجمعة، وتحولت منطقة شرق الإسكندرية إلى ثكنة عسكرية من قوات الأمن المركزى وسيارات المطافئ لمنع تجمع المواطنين للتظاهر، وحدثت اشتباكات بين الأهالى ورجال الشرطة فى منطقة الساعة.

وقد أصيب المئات من مواطنى الإسكندرية بإصابات مختلفة ما بين حالات اختناق وجروح وإغماءات بعد أن أمطرت قوات الأمن أكثر من ٣٠ ألف مصل بمنطقة القائد إبراهيم بالقنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية».

● **وفى البحيرة** شارك نحو ٤٠ ألف متظاهر، منهم ٢٠ ألفاً فى دمنهور فى مظاهرة خرجت من مسجد ناصر وانضم إليها عدد كبير من المواطنين، وأطلقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وهم يهتفون (وفقاً **للمصرى اليوم** ٢٩ /١) هتافا واحدا «الشعب يريد إسقاط النظام»، ونجحوا فى الوصول إلى ميدان الساعة أكبر ميادين دمنهور، واضطر الأمن للانسحاب وترك المتظاهرين يجوبون الشوارع.

– **وفى حوش عيسى** تظاهر نحو ١٠ آلاف خرجوا من عدة مساجد، وهم يرددون هتافات تطالب بإسقاط النظام – وقام المتظاهرون برشق القوات بالحجارة، فيما ردت عليهم القوات بالقنابل المسيلة للدموع، وفضوا المظاهرة بالقوة.

وفى كفر الدوار تظاهر نحو ٢٠ ألفاً.. وفى أبو حمص نظم نحو ٣٠٠٠ شخص مظاهرة وحدوا فيها هتافاتهم بعبارة «الشعب يريد إسقاط النظام».

وفى أبو المطامير تظاهر نحو ٥ آلاف، وحاصروا قسم الشرطة، وقاموا بقذفه بالطوب، وفى إيتاى البارود تظاهر نحو ٥ آلاف آخرين، وفى الدلنجات وصل عدد المتظاهرين إلى ١٠٠٠ مواطن وهو الرقم نفسه فى مدينة شبراخيت.. (**المصرى اليوم** ١/٢٩).

● بينما قالت **الأهرام** (١/٢٩) إن المظاهرات السلمية اجتاحت معظم مدن وقرى محافظة البحيرة عقب صلاة الجمعة، والتقت جموعهم فى شارع البحر ثم توجهوا إلى الطريق الزراعى مصر ـ الإسكندرية، وأغلقوا الطريق أمام السيارات والمارة وأشعلوا النيران عليه؛ لمنع أى مرور، وقد اقتصر دور الأمن على حفظ النظام والأمن، وأنه اضطر لاستخدام القوة فى مدينة كفر الدوار للسيطرة على النيران التى أشعلها المتظاهرون.

● ووفقا **للوفد** (١/٢٩).. تحول ميدان الأتوبيس بمنطقة شبرا بدمنهور إلى ثكنة عسكرية، ووقعت مصادمات بين الأمن وأكثر من ٥٠٠٠ متظاهر فى أبو المطامير، خرج المتظاهرون من مسجد الشيخ عبدالحكم بشارع فؤاد عويس وقذف بعض المتظاهرين مركز الشرطة وردت قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع، وتوجه المتظاهرون إلى مقر الحزب الوطنى وقذفوه بالحجارة.

● **وفى الشرقية** شارك أكثر من ٣٠ ألفا فى مظاهرة بعد صلاة الجمعة بشارع الجلاء بمدينة الزقازيق.

وأطلقت قوات الأمن الغازات المسيلة للدموع التى أصابت العشرات باختناقات، وفرقت المتظاهرين الذين سرعان ما عادوا، ونظموا أنفسهم فى المظاهرة.. (**المصرى اليوم** ١/٢٩).

وتجمع أكثر من ١٠ آلاف مواطن بعد صلاة الجمعة فى شارع الجلاء بالزقازيق، حاصرتهم قوات الأمن أمام مجلس مدينة الزقازيق، وأطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع بكثافة مما أسفر عن إصابة ٢٥ مواطنا بالاختناقات وتم نقلهم لمستشفى جامعة الزقازيق، ووصلت القنابل إلى الشقق المجاورة للمجلس مما أدى لاستياء المواطنين.

وأعلن المتظاهرون الذين احتجوا نوما على الأسفلت اعتصامهم فى المكان نفسه إلى أن تتم الاستجابة لمطالبهم، وهى تغيير نظام الحكم وإلغاء قانون الطوارئ.

كما نظم أهالى مركزى بلبيس وأبو كبير مظاهرات احتجاجية وذلك أمام مقار مجالس المدن تضامنا مع المظاهرات التى عمت ربوع مصر احتجاجاً على تردى الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وتزوير انتخابات مجلس الشعب.. (**الوفد** ١/٢٩).

● **وفى بورسعيد** خرج نحو ٢٥ ألفا فى مظاهرتين من المسجد التوفيقى ومسجد مريم بحى العرب، وردد المشاركون هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتوقفوا أمام تقاطعات الشوارع التى توجد بها صور ولافتات للرئيس مبارك ومزقوها وسط الصيحات، وفشلت حشود الأمن المركزى فى التصدى لهم.

وقاطع المصلون خطيب الجمعة بالمسجد التوفيقى وأجبروه على إقامة الصلاة

حينما تحدث الإمام عن عدم الخروج على الحاكم ولو كان ظالما، وأن الشرع يقضى بقبول الحاكم الظالم ٦ سنوات بدلا من يوم واحد، وفشلت محاولات الحزب الوطنى فى إعداد مسيرة موالية للنظام.. (**المصرى اليوم** ١/٢٩).

● وقد أصاب الشلل أسواق بورسعيد (**الأهرام** ٢٩ يناير).

● **وفى السويس:** لليوم الرابع على التوالى، ظلت شوارع محافظة السويس مشتعلة، وتحولت إلى معارك شوارع، أسفرت عن سقوط مئات المصابين من المتظاهرين، والعشرات من أفراد الأمن، وأصيب (وفقاً **للشروق** ١/٢٩) عدد من الضباط بانهيار عصبى ونقلوا إلى مستشفى السويس العام.

ونجح المتظاهرون فى الدخول إلى مقر الحزب الوطنى ومبنى محافظة السويس وجميع المنشآت الحكومية، وسيطروا عليها، فى الوقت الذى توافد فيه الآلاف من الجنود والضباط لدعم القوات فى المحافظة.. فيما رفض تشكيل أمنى إطلاق القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين.

– بينما قالت **الأهرام** (١/٢٨): اندلعت مواجهات بالأسلحة النارية فى مدينة السويس بين قوات الأمن وعناصر مدنية استولت على أسلحة وذخائر من قسم شرطة الأربعين، وأسفر ذلك عن مقتل ١٣ شخصا، وأصيب ٧٥ آخرون بجراح.

– ووفقا **للوفد** (١/٢٩) فقد احتشد نحو نصف مليون فى أكبر مظاهرة بتاريخ السويس أمام قسم الأربعين، وطالبوا بالإفراج فورا عن جميع المعتقلين بالقسم، وعندما ماطلت الشرطة فى الاستجابة لمطالبهم قاموا باقتحام القسم والإفراج عن جميع المعتقلين، كما أطلقوا سراح نحو ١٢٠ مسجونا جنائيا، كما اقتحموا مخزن سلاح القسم واستولوا على ٢٠٠ سلاح آلى وطبنجة وكميات كبيرة من الذخيرة، وقاموا بإطلاق الرصاص ابتهاجا، واحتجزوا بعض ضباط وجنود القسم، واحتفظوا بهم كرهائن ثم غادروا القسم بعد إشعال النيران فيه.

كما قاموا بإشعال النيران فى نحو ٣٠ سيارة شرطة بعد إخلائها من الجنود والسماح لهم بالفرار أحياء، والاستيلاء على الأسلحة التى كانت معهم.. ثم اتجهوا بالضباط والجنود المحتجزين إلى قسم شرطة السويس الذى تحاصره قوات الشرطة للتفاوض للإفراج عن المعتقلين، وانتشرت الأسلحة الآلية على اكتاف عشرات المواطنين، ولوحظ تجمع قوات أمام مقر محافظة السويس ومديرية الأمن وباقى أقسام الشرطة، يحاصرهم المتظاهرون من كل جانب ويطالبونهم بالاستسلام.

وأطلق جنود الشرطة الرصاص الحى على المواطنين المتظاهرين مما أدى إلى مصرع مواطن، وحمل الآلاف جثمان القتيل، واتجهوا به إلى مقر المحافظة

فـأطلقت القـوات الرصـاص عليـهم، ونشـبت مـعركـة بين آلاف المتظاهرين وقـوات الشرطة. (**الوفد** ٢٩ يناير).

وأعلن ممثلو الأحـزاب فى السـويس رسـمياً نجـاح ثورة الشـعب السـويسى بخـروج جميع أبناء المحافظة من كل مكان إلى الشارع، فيما رفض ضباط الشرطة من أبناء السـويس التعـرض لأبناء محـافظتهم، ورفض بعضهم أوامـر ضرب المتظاهرين وقام المصلون عقب أداء الصلاة بتهنئة أبناء السويس وضباطها على موقفهم.

وقد سيطـر المتظاهرون على المقـر الرئيسى للحزب الوطنى وجميع المقـرات الفـرعية وأزالوا شعارات الحزب واستبدلوها بعلم مصر وسط التصفيق الحاد من المواطنين.

وحمل المتظاهـرون لافتـات مكتوبـا عليهـا «نطالب بحل المجلس المـزور» و«الإشـراف القضـائى الكامل حتمية ضـرورية» و«نريد الإصـلاح الاقتصـادى».. ورددوا النشـيد الوطنى فيما سيطرت هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام».

وقـد أسـفـرت المواجـهـات عن سـقـوط نحـو ٥٠٠ مـصـاب فـى صـفـوف المواطنين المتظاهرين، وارتفعت حصيلة الضحايا والمصابين من المواطنين خلال الأيام الثلاثة الأولى منذ اندلاع المظاهـرات الاحتجاجية يوم الثلاثاء الماضى (٢٥ يناير) إلى ١٥٠٠ مصـاب و٣ قتلى أصيب معظمهم بطلقات الرصـاص المطاطية ورصـاص الخـرطوش وأصيب بعضـهم بالرصـاص الحى، بالإضـافة إلى إصـابة آلاف آخرين من المواطنين بالاختناق بسبب اسـتخدام قوات الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع بإفراط شـديد، فى حين زعمت السجلات الحكومية (على حد تعبير الوفد) أن عدد المصابين خلال الأيام الثـلاثة الأولى من المظاهرات بلغ «٣» قـتلى و«١٠١» مـصـاب خـلال اليـوم الأول و«١١٠» مصابين خلال اليوم الثانى و«١٢٠» مصابا خلال اليوم الثالث.

وقد تم تدمـير مبنى المطافى الرئيسى الثانى الموجود فى ميدان الأربعين تدميـراً كلياً بمحتوياته.

وقد قـامت مجموعـة أخرى من المتظاهرين باقتحام قسم شرطة المرافق بالسـويس وإلقـاء قنابل المولوتوف على مـبنى قـسم الشـرطة، واشـتعلت النيـران حول المبنى، واسـتغاث رجـال الشـرطة الموجودون بداخل المبنى بالشـرطة لإنقـاذهم.. وحضـرت سـيارة مكافحـة شـغب أخذت فى إطلاق وابل كثيف من القنابل المسيلة للدموع فى كل مكان لتفـريق المتظاهرين، كمـا حضرت قـوات من الشرطة قامت بتطويق القسم لتـأمـينـه وأخـذت فـى إطلاق الرصـاص الحـى والرصـاص المطاطى والرصـاص الخرطوش بكثافة مفزعة على المتظاهرين، فى الوقت الذى قام فيه رجال الشرطة الموجودون داخل مبنى قسم شـرطة المطافئ بمكافحـة الحـرائق التى اندلعت حول مبنى قسم الشـرطة باسـتخدام طفـايات الحـرائق، وإخمـادها بمعـرفتهم ودون أى

مساعدة من مطافئ السويس نتيجة قيام أجهزة الأمن بإخلاء مبنى مقر مطافئ السويس الرئيسى الأول والموجود فى ميدان «المطافئ» بحى السويس بما فيه من سيارات ومعدات وأجهزة، ونقلها إلى مكان مجهول تحت حراسة مشددة خشية قيام المتظاهرين باقتحام المقر الرئيسى الأول لمطافئ السويس، وتدميره وإحراقه بسياراته ومعداته كما حدث من المتظاهرين عند المقر الرئيسى الثانى لمطافئ السويس الموجود حى الأربعين، وتم إلقاء الأحجار والزجاجات الحارقة المشتعلة على مبنى حى السويس ومبنى حى الأربعين ومبنى حى فيصل والعديد من المبانى العامة الحكومية.

كما قام المواطنون المتظاهرون بحرق وتدمير مركز شرطة المثلث تماما وتحويله إلى خرابة محترقة مهجورة، كما اقتحموا الإدارة العامة لمرور السويس وألقوا عليها قنابل المولوتوف وجرى حرق وتدمير عشر سيارات موجودة بداخل المبنى، كما قام المتظاهرون بالهجوم على معسكر قوات فرق الأمن المركزى، وإلقاء قنابل المولوتوف عليه، والتسبب فى إحداث العديد من التلفيات بالمعسكر، وإحداث حالة من الرعب والهلع بين صفوف القوات الاحتياطية لفرق الأمن المركزى الموجودة داخل المعسكر، كما أسفرت المواجهات بين الشرطة والمواطنين المتظاهرين عن تدمير العديد من السيارات وبعض المحال بالشوارع وإتلاف مبنى محطة الصرف الصحى بحى الأربعين، وعدد من المبانى الحكومية وإغلاق العديد من شوارع السويس الرئيسية بإطارات السيارات المشتعلة.. وتوقفت معظم حركة المواصلات العامة والخاصة.

● **وفى الدقهلية** خرج آلاف المتظاهرين فى المنصورة من مساجد القاضى بالجلاء والسلام بمدينة السلام، ومجمع السلام بشارع محمد فتحى، وشارك فى المظاهرات أعضاء من الإخوان المسلمين وشباب ٦ أبريل والأحزاب والدكتور محمد غنيم رائد زراعة الكلى فى الشرق الأوسط ومنسق الجمعية الوطنية للتغيير. وتجمعت المظاهرة أمام مبنى المحافظة، وتعامل الأمن مع المتظاهرين بعنف مستخدما القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى والهراوات، وبادلهم المتظاهرون بإلقاء الحجارة مما أدى إلى إصابة العشرات من الطرفين.

وهتف المتظاهرون «الشعب يريد إسقاط النظام» و«عايزينها تبقى حرة.. العيشة بقت مرة» و«سلمية.. سلمية». (**المصرى اليوم** ١/٢٩)

● **وفى الإسماعيلية** انطلقت مظاهرة من مسجد المطافى بمدينة الإسماعيلية (المصرى اليوم ٢٩ يناير) شارك فيها الآلاف عقب صلاة الجمعة، ورفعوا خلالها شعارات تطالب بإسقاط الحكومة، ووقعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بمنطقة قهوة المثلث عندما حاولت مدرعة تفريقهم، وعززت قوات الأمن من

حشودها حول المسجد والمناطق المجاورة، لكنها فشلت فى منع انطلاق المظاهرة التى جابت شوارع المدينة، وأصيب خلالها ١٥ مواطنا وتم نقلهم إلى المستشفيات.. (**المصرى اليوم** ١/٢٩).

كما اقتحم ١٥٠٠ متظاهر بالإسماعيلية مقر الحزب الوطنى المجاور لمديرية الأمن.

وردد المتظاهرون هتاف: «الشعب يريد إسقاط النظام»، واتجه المئات منهم إلى ميدان الفردوس وسط المدينة.

ودفعت أجهزة الأمن بتعزيزات مكثفة من قوات مكافحة الشغب، وأطلقت القنابل المسيلة للدموع، كما تم الدفع بتعزيزات كبيرة من قوات الأمن المركزى لمواجهة طوفان المتظاهرين.

ومزق المتظاهرون صورة الرئيس مبارك الموجودة بميدان عرابى. (**الوفد** ١/٢٩)

● **وفى الغربية** انطلقت المظاهرات من مساجد المحلة إلى ميدان الشون وسط حصار أمنى كثيف، وشارك فيها نحو ١٧ ألفاً.

فى طنطا انطلقت مظاهرتان إلى ميدان السيد البدوى، شارك فيهما نحو ٥ آلاف وسط حصار أمنى، وخرج نحو ٣ آلاف من مسجد الشيخة صباح، وحاصروا ديوان المحافظة وسط شعارات تطالب بإسقاط الحكومة.. وفى بسيون خرج نحو ٦ آلاف متظاهر من مسجد المحطة، وحاصروا مبنى المدينة، مرددين هتافات ضد النظام.. وفى كفر الزيات خرج نحو ٣ آلاف من أعضاء جماعة الإخوان فى مظاهرة إلى مجلس المدينة. (**المصرى اليوم** ١/٢٩)

● وفى السياق ذاته قالت **الأهرام**: اقتحم المتظاهرون فى طنطا مقر الحزب الوطنى بشارع البحر، وقاموا بتكسير البوابة الحديدية الموجودة بمدخل الحزب، وحطموا اللافتات والصور الرئيسية، ومنها اللافتة التى تحمل اسم الحزب، وصور الرئيس مبارك، كما قاموا بشكل همجى (بحسب تعبير الجريدة) بتكسير الأثاث والزجاج، وتحطيم ٣ سيارات، منها اثنتان ماركة مرسيدس مملوكتان للحزب، وأخرى ماركة ١٢٨ مملوكة لأحد الموظفين، فى الوقت نفسه لم تعتد الأجهزة الأمنية على أى من المتظاهرين، ولم تلق القبض على أى مشارك فى المظاهرات التى اتجهت بعد ذلك إلى ديوان عام محافظة الغربية، وظلوا يرددون الشعارات.

● **وفى كفر الشيخ** خرج أكثر من ٢٠٠٠ مواطن ـ وفقاً للمصرى اليوم (١/٢٩) ـ من مسجد القدس ببلطيم، وتحرك الأهالى من القرى المجاورة مثل سوق الثلاثاء والربع والكوم الأحمر والضوافرة إلى مدينة بلطيم للانضمام إليهم.

● بينما قالت **الأهرام** إن مدن كفر الشيخ شهدت العديد من المظاهرات الحاشدة،

شارك فيها أكثر من ٣٠ ألف مواطن بمدن كفر الشيخ والحامول وبلطيم ودسوق، حيث شارك فيها عناصر من الإخوان وكفاية و٦ أبريل.

وفى تطورات سريعة للأحداث بمدينة كفر الشيخ قامت قوات الأمن بمحاصرة أكثر من ٤ آلاف من المتظاهرين الشباب وأعضاء جماعة الإخوان المحظورة داخل ميدان الجمعية الشرعية بقرب مدينة كفر الشيخ، وقامت قوات الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، إلا أنهم قاموا برشق قوات الشرطة بالحجارة، والتى ردَّت برشق المتظاهرين بالحجارة أيضا، وإطلاق العديد من القنابل المسيلة للدموع من خلال إحدى العربات المصفحة.. وقد أدت هذه الأحداث المؤسفة إلى إصابة عدد من الأطفال والسيدات والشباب باختناق شديد.

وقد انتقلت المظاهرات للعديد من شوارع مدينة كفر الشيخ، وكذلك بدسوق حيث تعامل الأمن أيضا مع المتظاهرين الذين قاموا برشق قوات الشرطة بالحجارة، كما حدثت بعض المصادمات بين المتظاهرين ببلطيم والحامول، فقام المتظاهرون بإشعال النيران فى إطارات السيارات فى بعض الشوارع، ورشق قوات الشرطة بالحجارة، خاصة بعد تزايد عدد المتظاهرين بمدن المحافظة المختلفة عقب الانتهاء من صلاة عصر الجمعة (١/٢٨).

بينما قالت **المصرى اليوم**: إن الأمن أمطر سوق الثلاثاء فى كفر الشيخ بالقنابل المسيلة للدموع.

● **وفى القليوبية** تظاهر نحو ألفى مواطن بمدينة بنها عقب صلاة الجمعة مباشرة، (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير) وخرج المتظاهرون من مسجد المحطة وعدد من مساجد المدينة إلى ميدان سعد زغلول، ورددوا شعارات معادية للنظام، ومطالبة برحيل الرئيس مبارك، بينما طوقت أجهزة الأمن المتظاهرين خوفا من أى أحداث عنف، وفى السياق ذاته ألقت الشرطة القبض على ما يقرب من ٥٠ شخصا ينتمون لجماعة الإخوان بمدينة طوخ و٤٠ بالخانكة، كما شهدت مدينة شبرا الخيمة تجمعات ووقفات احتجاجية بميدان المؤسسة العمالية الذى شهد تعزيزات أمنية مكثفة؛ خوفا من قيام المحتجين بقطع الطريق الزراعى، ومنع السيارات من الدخول أو الخروج من القاهرة.

كما تجمع ما يقرب من ٢٠٠ محام بالخانكة أيضاً أمام المحكمة يطالبون بإسقاط النظام.

ووفقاً **للوفد** (٢٩ يناير) فقد تظاهر أكثر من ١٠ آلاف مواطن فى بنها، وشهدت المظاهرة مناوشات تدخل على إثرها اللواء فاروق لاشين مدير أمن القليوبية وأصدر أوامره إلى قوات الأمن لمنع الشغب.

شارك فى المظاهرات جماعة الإخوان المسلمين وممثلو القوى السياسية وحركتا كفاية و٦ أبريل.

● **وفى مطروح** شارك نحو ٢٠٠٠فى مظاهرة انطلقت من المسجد الكبير، وشارك فيها الأحزاب وممثلو القوى السياسية، ورددوا هتافات «عايزين حكومة.. حرة.. العيشة بقت مرة»، و«الشعب يريد إسقاط النظام». (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير).

● **وفى دمياط** خرج الآلاف فى مسيرة شعبية بدأت من مسجد السنترال، واتجهت إلى شارع الجلاء حتى كورنيش النيل مرددين هتافات «باطل باطل»، «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية» وطالبوا بحل مجلس الشعب وإسقاط الحكومة والتغيير.

وفى المقابل نظم العشرات من قيادات الحزب الوطنى وأعضائه، وعدد من أعضاء مجلس الشعب مظاهرة مضادة للمسيرة الشعبية.. لكن قيادات الحزب بالمحافظة سرعان ما انسحبوا أمام تزايد أعداد المتظاهرين وترك الأمن المظاهرة تجوب شوارع المدينة (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير).

● **وفى المنوفية** بدأت المظاهرات (وفقا **للمصرى اليوم** ١/٢٩) من مساجد مختلفة بجميع مراكزها العشرة، وخاصة مدينة شبين الكوم، وخرجت التجمعات من مساجد العباسى، وأبو بكر، والعزبة الغربية، والبر الشرقى، ومسجد اللامعى بتلا، والمسجد الكبير ببركة السبع، ومسجد محطة مصر بقويسنا، وسط حراسة أمنية مشددة، وتشكيلات من الأمن المركزى، ولجأت الشرطة إلى تفريق المتظاهرين بالقوة والقبض على بعضهم لإرهابهم، وقاموا بترديد هتافات «الرحيل الرحيل.. إحنا عاوزين تغيير».

وشددت قوات الأمن قبضتها حول ميدان عمر أفندى الذى تظاهر فيه ٢٠٠٠ شخص، وقامت بإطلاق قنابل مسيلة للدموع مما أصاب المتظاهرين بالاختناق.

● ووفقا **للوفد** (١/٢٩).. انطلقت مظاهرات عارمة فى قويسنا ومنوف بالمنوفية عقب صلاة الجمعة، وفشل الأمن فى التصدى لنحو ٢٠ ألف متظاهر، احتشدوا فى شارع الجيش بقويسنا.. ردد المتظاهرون هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام» وتكرر المشهد فى منوف، ورفع المتظاهرون لافتات تطالب برحيل النظام.

● **وفى الفيوم** انطلقت مظاهرة ضمت الآلاف (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير) معظمهم من جماعة الإخوان المسلمين من مسجد عبدالله وهبة بوسط مدينة الفيوم، وطافت شارع السنترال وحاصرتهم قوات الأمن فى ميدان فاروق بعدما وضعت متاريس حول المنافذ لمنع مرورها للشوارع الرئيسية، واستعانت بسيارات الدفاع المدنى لرش المياه على المتظاهرين، وقامت بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء لتفريق المتظاهرين، وأطلقت قنابل وردد المتظاهرون شعارات «كفاية حرام».

● **وفى أسيوط** انطلقت مظاهرة نظمتها جماعة الإخوان المسلمين بمدينة القوصية، وشارك فيها مئات المصلين، وطوقت تشكيلات الأمن المركزى مداخل شارع الجلاء، ومنعت خروج المصلين إلى الشوارع الجانبية، ونظمت الجماعة وفقتين احتجاجيتين فى مدينة أسيوط، وتحولت المدينة إلى ثكنة عسكرية بعد انتشار السيارات المدرعة وعربات الأمن المركزى، وألقت أجهزة الأمن القبض على ٤ من قيادات المكتب الإدارى لجماعة الإخوان المسلمين، وتم نقلهم وسط إجراءات أمنية مشددة إلى مباحث أمن الدولة (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير).

● **وفى المنيا** تظاهر الآلاف أمام جمعية الشبان المسلمين بمدينة المنيا أمام مقر الحزب الوطنى وهتفوا: «الفساد الفساد دمر كل البلاد»، و«يا مبارك إحنا يئسنا فصلوا ولادنا وسرقوا فلوسنا».

وطوقت أجهزة الأمن الشوارع والمنافذ، واستمرت المظاهرة فى طريقها إلى ميدان بلس، حيث حاصرت أجهزة الأمن مقر الحزب الوطنى، وامتدت المسيرة إلى شارع الحسينى وهم يرددون «باطل باطل».

وامتدت المظاهرات إلى ٣ مدن شملت العدوة وسمالوط وملوى، واحتشد مئات المواطنين بالشوارع الرئيسية مطالبين بالتغيير وإسقاط النظام.

وكثفت قوات الأمن من وجودها أمام أقسام الشرطة ومقار الحزب الوطنى ومديريات الخدمات (**المصرى اليوم** ٢٩ يناير).

● **وفى قنا** تجمع ٦٠٠ متظاهر فى ميدان الساعة عقب خروجهم من المساجد، وهتفوا بإسقاط النظام، مرددين «باطل.. باطل»، وكثفت قوات الأمن - بحسب **المصرى اليوم** ٢٩ يناير- من وجودها بالشوارع والميادين العامة بجميع مدن المحافظة، بينما تحرك المتظاهرون باتجاه مسجد ناصر ثم العودة مرة أخرى لميدان الساعة.

وبحسب **الأهرام** (٢٩ يناير) فقد أصيب مجندان من الأمن المركزى عقب انطلاق مظاهرة شارك فيها نحو ٥ آلاف مواطن بوسط مدينة قنا.

● **وفى بنى سويف** اندلعت مظاهرات حاشدة فى شوارع بنى سويف -بحسب **الأهرام** ٢٩ يناير- عقب صلاة الجمعة، وخرجت جموع الجماهير من المساجد، وجابت الشوارع حتى وصلت إلى استراحة المحافظ مرددين بعض الشعارات والهتافات، وفرضت الشرطة إجراءات أمنية مشددة حول المتظاهرين، وتمركزت فرق الأمن المركزى فى الشوارع الرئيسية، ومنعت قوات الأمن المركزى المتظاهرين من استكمال المسيرة من أمام الحزب الوطنى بعد أن قام المتظاهرون بتحطيم واجهات مقر الحزب، وألقوا بالزجاجات الحارقة على إحدى الشقق المجاورة له.

● ووفقاً **للمصرى اليوم** (٢٩ يناير) عززت أجهزة الأمن وجودها أمام مقر الحزب الوطنى بشارع عبدالسلام عارف وخصصت ٣ سيارات أمن مركزى لحراسة مقر الحزب وأغلقت الشوارع المؤدية إلى ديوان عام المحافظة، ووضعت المتاريس أمام ميدان الزراعيين فى محاولة لإجهاض مسيرات ومظاهرات المصلين.

واقتحم متظاهرون منزل محافظ بنى سويف، وفشلت الشرطة فى إجلائهم من المنزل الذى سيطروا عليه واعتصموا داخله، وخرجت المظاهرة من مسجد عمر بن عبدالعزيز بميدان المديرية - بحسب الشروق ٢٩ يناير- ورفع المتظاهرون أعلام مصر ولافتات تحمل شعار: «باطل باطل»، ورددوا شعار «تغيير حرية عدالة اجتماعية».. وتكرر المشهد نفسه فى مراكز بنى سويف السبعة، وفشلت قوات الأمن فى السيطرة عليها جميعها.

● **وفى أسوان** تظاهر نحو ٧ آلاف عقب صلاة الجمعة بعد أن أجهضت قوات الأمن الوقفة التى كان مقررا خروجها من مسجد بدر بن طابية بمدينة أسوان، وتوجهوا إلى مقر الحزب الوطنى وديوان عام المحافظة. وطافت المسيرات شارع الكورنيش والتزمت قوات الأمن بتأمين التظاهرات باستثناء بعض المناوشات، كما خرجت مسيرات من مدينة كوم أمبو، وقاموا بقطع الطريق السريع القاهرة ـ أسوان، وفرقت قوات الأمن المتظاهرين وتجمع عشرات المتظاهرين بمدينة إدفو، وحاولوا الاعتداء على مركز الشرطة بعدما تعاملت معهم بقوة **(المصرى اليوم** ٢٩يناير).

● وفى أسيوط فقد عم الهدوء، شوارع المحافظة (**الأهرام** ٢٩ يناير) عقب خروج المصلين من المساجد، حيث لم يستجب المواطنون لمبادرات أصحاب الأفكار الهدامة (بحسب تعبير الجريدة) للخروج عقب صلاة الجمعة للتنديد بالنظام وإسقاط الحكومة، وفضل أهالى ومواطنو أسيوط متابعة وترقب أحداث «جمعة الغضب» من منازلهم، وخلت الشوارع تماماً من المارة عدا رجال الشرطة وفرق الأمن المركزى.

● **وفى البحر الأحمر:** شهدت مدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر بعد صلاة الجمعة مظاهرة محدودة انطلقت من ميدان الدهار، وتوجهت إلى امتداد شارع النصر أكبر شوارع الغردقة، متوجهة إلى منطقة السقالة والميناء وشارع الشيراتون جنوباً، وردد المتظاهرون هتافات تطالب بالتغيير الجذرى، والتزمت أجهزة الأمن ضبط النفس تماماً، ولم تقع أى صدامات بين الشرطة والمتظاهرين ولكن اضطرت أجهزة الأمن إلى إغلاق الشارع الذى يبدأ من أمام المسجد القطرى. **الأهرام** (١/٢٩)

ردود أفعال النظام وحكومته

● وفى أول رد فعل للنظام تجاه ما جرى بجمعة الغضب **أصدر الرئيس حسنى مبارك بوصفه الحاكم العسكرى قراراً بحظر التجول فى محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً اعتباراً من يوم الخميس (١/٢٧)** وحتى إشعار آخر، كما أصدر الحاكم العسكرى قراراً بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع جهاز الشرطة بتنفيذ هذا القرار؛ للحفاظ على الأمن وتأمين المرافق العامة والممتلكات الخاصة.

تقرر استثناء سيارات رجال الإعلام والإسعاف والحماية المدنية من قرار حظر التجوال شرط أن يكونوا مكلفين بتنفيذ مهام عملهم.. كما أعلن الرئيس مبارك إقالة حكومة أحمد نظيف وتعهد بخطوات جادة على طريق الإصلاح (**الأهرام** ٢٩ يناير)

الخطاب الأول لمبارك

● وفى أول أول خطاب للرئيس مبارك بعد الثورة قال:

«**الإخوة المواطنون**.. أتحدث اليكم فى ظرف دقيق يفرض علينا جميعا وقفة جادة وصادقة مع النفس، تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن.. لقد تابعت أولاً بأول التظاهرات وما نادت به ودعت إليه.. كانت تعليماتى للحكومة تشدد على إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم.. ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها، وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة».

لقد التزمت الحكومة بهذه التعليمات وكان ذلك واضحا فى تعامل قوات الشرطة مع شبابنا، وقد بادرت إلى حمايتهم فى بدايتها احتراما لحقهم فى التظاهر السلمى طالما تم فى إطار القانون وقبل ان تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

إن خيطًا رفيعًا يفصل بين الحرية والفوضى، وإننى إذ انحاز كل الانحياز لحرية المواطنين فى ابداء آرائهم أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها.. بعد الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعى ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله.

ان مصر هى أكبر دولة فى منطقتها سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا، وهى دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون.

علينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.
أيها الإخوة المواطنون لقد جاءت هذه التظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة لمزيد من الإسراع لمحاصرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدى بكل حسم للفساد.
إننى أدعى هذه التطلعات المشروعة للشعب وأعلم جيدا قدر همومه ومعاناته.. لم أنفصل عنها يوما، وأعمل من أجلها كل يوم لكن ما نواجهه من مشكلات وما نسعى إليه من أهداف لن يحققه اللجوء إلى العنف، ولن تصنعه الفوضى وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطنى والعمل المخلص الجاد.
إن شباب مصر هو أغلى ما لديها وهى تتطلع إليهم كى يصنعوا مستقبلها وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه.
إن اقتناعى ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى من أجل مجتمع مصرى حر وديمقراطى يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم.
لقد انحزت وسوف أظل أنحاز للفقراء من أبناء الشعب على الدوام، مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم، وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادى كى لا تمضى بأسرع مما يحتمله أبناء الشعب أو ما يزيد من معاناتهم.
إن برنامجنا لمحاصرة البطالة، وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وآمنة.. وطنا لشعب متحضر وعريق.. لا يضع مكتسباته وآماله للمستقبل فى مهب الريح.
إن ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لخطط أبعد من ذلك لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية.
إننى أهيب بشبابنا وبكل مصرى ومصرية مراعاة صالح الوطن، وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم.. فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وأبنائها، وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل الأفضل بالوعى والحوار والاجتهاد من أجل الوطن.

أيها الإخوة المواطنون.

إنى لا أتحدث إليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب، وإنما كمصرى شاءت الأقدار أن يتحمل مسئولية هذا الوطن، وأمضى حياته من أجله حربا وسلاما.. لقد اجتزنا معا من قبل أوقاتاً صعبة تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدة وشعب واحد وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا وحددنا ما نسعى إليه من أهداف.
إن طريق الإصلاح الذى اخترناه لا رجوع عنه أو ارتداد إلى الوراء.. سنمضى عليه

بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقلال القضاء وأحكامه.. خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحرية للمواطنين.
خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودى الدخل.
إن خياراتنا وأهدافنا هى التى ستحدد مصائرنا ومستقبلنا، وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها سوى بالوعى والعمل والكفاح نحافظ على ما حققناه ونبنى عليه ونرعى فى عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن.
إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت فى قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها، والتحسب من الانجراف إلى مزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب، وإننى متحملا مسئوليتى الأولى فى الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين لن أسمح بذلك أبدا.. لن أسمح لهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا، ولهذا التحسب أن يلقى بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا.
● لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم، وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتبارًا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة، وأقول من جديد إننى لن أتهاون فى اتخاذ أى قرارات تحفظ لكل مصرى ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمانى شعبها فتلك هى المسئولية والأمانة التى أقسمت يمينا أمام الله والوطن بالمحافظة عليها.
حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تداعيات جمعة الغضب

● وفى سياق متصل، كشف مصدر أمنى لـ **«الشروق»** (٢٩ يناير) أن أجهزة الأمن ألقت القبض على ٣ آلاف شاب متظاهر فى جمعة الغضب فى القاهرة والجيزة، وتم إرسالهم إلى معسكرات الأمن المركزى بالجبل الأخضر وأكتوبر.
– والداخلية ترفض تنفيذ قرارات بالإفراج عن المعتقلين.
وفى حملة غير مسبوقة شنت أجهزة الأمن (١/٢٩) حملة اعتقالات فى صفوف جماعة الإخوان المسلمين، طالت نحو نصف أعضاء مكتب إرشادها والعشرات من نواب الجماعة السابقين فى مجلس الشعب.
و«**المصرى اليوم**» تقول إن الرقم ٥٠٠ عضو، بينهم ٧ من أعضاء مكتب الإرشاد.
● قطع شبكة الإنترنت فى جميع انحاء مصر (الخميس ١/٢٧) ووقف شبكات الهواتف المحمولة (منذ التاسعة صباح جمعة الغضب ١/٢٨).
● ١٠٠ مليار جنيه خسائر البورصة فى أزمة أيام الغضب، والمؤشر الرئيسى يفقد ١٥٠٠ نقطة.. والهبوط ١٦,٣ فى أسبوع.
● خسائر بالمليارات فى المصانع ومختلف القطاعات الإنتاجية. (**الوفد** ١/٢٩)

ردود أفعال محلية

● **فاروق الباز:** ما يحدث الآن «زلزال» و«الموجود فى الأعالى مش عارفين».

● **حزب الوفد** يطالب الرئيس بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى، وتشكيل حكومة انتقالية.

● **مصطفى الفقى** يطالب مبارك بإصدار قرارات جريئة، وحاسمة لمنع تدهور الأوضاع.

● وفى سياق متصل وقع أكثر من ١٥٠ فنانا على بيان يطالب بإسقاط النظام ومحاكمة «الفاسدين»، وإعادة أموال مصر «المنهوبة»، وأدانوا التعامل الأمنى مع المتظاهرين.

ردود فعل دولية

تنوعت ردود الفعل الدولية تجاوباً مع أحداث الغضب التى شهدتها مصر فى جمعة الغضب، وتراوحت تلك الردود بين التفاعل الشعبى والمواقف الرسمية، ففى مدينة اسطنبول كبرى المدن التركية نقل مراسل قناة الجزيرة أن المئات تظاهروا لدعم مطالب المصريين المطالبة بالحرية، كما تظاهر عدة مئات أمام القنصلية المصرية بمدينة جدة، ورددوا هتافات تشبه هتافات المتظاهرين داخل مصر.

وفى أول تعليق على أحداث الجمعة الساخنة، قالت الولايات المتحدة إن الاضطرابات السياسية التى تشهدها مصر «مقلقة للغاية»، داعية السلطات المصرية إلى احترام الحريات الأساسية وتجنب العنف، وأعرب البيت الأبيض عن «القلق الشديد» مما يجرى، ودعا الحكومة لاحترام حقوق شعبها وإعادة خدمات الإنترنت..

– وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أن الوضع فى مصر «مؤسف»، وأنه لا يمكن لبريطانيا أن تقترح أى حل.

– أما الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فقد أعلن أثناء فعاليات مؤتمر «دافوس» فى سويسرا أنه ينبغى «احترام» حرية التعبير فى مصر بشكل كامل.

– وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «برنار فاليرو»، فى مؤتمر صحفى أن أربعة صحفيين فرنسيين تم اعتقالهم بمصر أثناء المظاهرات ووزيرة الخارجية الفرنسية تطلب الإفراج الفورى عنهم.

– ودعا اتحاد الناشرين الدولى لمقاطعة معرض القاهرة الدولى للكتاب.

اليوم الخامس (السبت ٢٩ يناير ٢٠١١)

● ● وقبل أن نخوض فى تفاصيل مشاهد الغضب والفوضى والرعب التى سادت مصر منذ أحداث جمعة الغضب «٢٨ يناير» فإننا نتساءل: ماذا كانت ردود أفعال الشعب المصرى تجاه خطاب الرئيس مبارك الذى ألقاه يوم الجمعة (٢٨ يناير).. وما مدى تأثيره على المتظاهرين..؟!

● أجابت **الوفد** (١/٣٠) عن هذا السؤال وقالت: رفض المتظاهرون فى القاهرة والمحافظات خطاب الرئيس مبارك عن إقالة الحكومة، ووصفوه بأنه مخيب للآمال، وطالبوا بتغيير النظام بالكامل، وأكد المتظاهرون أن خطاب مبارك لا يحقق الحد الأدنى من مطالبهم المشروعة، وطالبوا بتنحى الرئيس مبارك نفسه عن الحكم، وعدم ترشيح نجله جمال للانتخابات الرئاسية، واستبعاد رموز الحزب الوطنى الفاسدة، وفصل الحزب الوطنى عن مؤسسات الدولة، وتشكيل جمعية وطنية من جميع القوى السياسية لوضع دستور جديد للبلاد يحقق العدل والمساواة بين أفراد الشعب.

رفض المتظاهرون فى بعض المحافظات العودة إلى منازلهم قبل تحقيق مطالبهم بالكامل، واشتبكوا مع قوات الأمن، وحاولوا اقتحام مقرات الحزب الوطنى. كما شهدت القاهرة والجيزة العديد من المظاهرات، وأكد المتظاهرون أن إقالة الحكومة غير كافٍ، ودعوا إلى ضرورة إسقاط النظام بالكامل.

التحمت الجماهير مع المتظاهرين فى ميدان التحرير، وخرجت مظاهرات من الهرم وجامعة الدول العربية، وحدثت اعتداءات على بعض الشركات بعد اندساس البلطجية بين المتظاهرين.

● وقالت **الشروق** (١/٣٠) لكن كل هذه التطورات المتسارعة رفضها ما يقرب من مائة ألف متظاهر فى ميدان التحرير، إضافة إلى مئات الآلاف فى باقى المحافظات، واصروا على شعارهم الرئيسى وهو «الشعب يريد إسقاط النظام»، وطوره بعضهم إلى «الشعب يريد إسقاط الرئيس».

وكان اليوم الخامس (السبت ١/٢٩) من أسوأ أيام مصر بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ وحريق القاهرة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، فالغياب المفاجىء للشرطة أحدث حالة من الفراغ الأمنى الذى تبعه «فلتان» وفوضى وتخريب وأعمال بلطجة ونهب وسلب وترويع للآمنين، وحرق لأقسام الشرطة، وهروب سجناء ومحتجزين.. وهو ما أحدث صدمة مفزعة توجع لها ضمير مصر .. كان غياب الأمن هو الحدث الأبرز والعنوان العريض لخامس أيام الغضب والثورة، كما عاشته مصر، وكما رصدته وسائل الإعلام وفى القلب منها الصحف.

- ففى جريدة **الوفد** (٣٠ يناير) كان عنوانها الرئيسى «فوق الترويسة» يقول: **«مصر تواجه المجهول.. اختفاء مريب للشرطة من الشوارع.. وتمديد حظر التجول إلى ١٦ ساعة يوميًا»، «المتظاهرون يهاجمون مقر وزارة الداخلية ويقتحون أربعة سجون»..** وكان عنوان المانشيت: **«ثورة الغضب مستمرة رغم استقالة الحكومة»**.

بينما أبرزت **الأهرام** فى صفحتها الأولى نبأ تعيين **«سليمان نائبًا.. وشفيق رئيسًا للوزراء»** وركزت فى تغطيتها على الفراغ الأمنى وأعمال العنف والتخريب والترويع التى جرت فى شوارع مصر، ونهب المنشآت الحكومية والتجارية بالإسكندرية.

فيما ذهبت **«المصرى اليوم»** إلى أبعد من ذلك حين اتهمت الأمن بالتسبب فى الفوضى والرعب اللذين أفزعا مصر منذ ليلة الجمعة (١/٢٨) وحمل المانشيت عنوانًا يقول: **«مؤامرة من «الأمن» لدعم سيناريو الفوضى».. و«المظاهرات تتواصل رغم الحظر»**.

● واهتمت **«الشروق»** بالحكومة المقالة، وجاء عنوانها الرئيسى فى الصفحة الأولى: **«الحكومة المقالة خرجت من الباب الخلفى للقرية الذكية.. إلا سامح فهمى»**.

كيف تفاعل النظام مع الأحداث؟!

أصدر الرئيس مبارك قرارًا جمهوريًا بتعيين السيد/عمر محمود سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية.. كما أصدر قرارًا بتكليف السيد أحمد شفيق برئاسة مجلس الوزراء مع استمرار الوزراء الحاليين فى تصريف الأعمال لحين الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة.

وقد أدى السيد عمر سليمان اليمين القانونية أمام الرئيس مبارك، وهو من مواليد ٢ يوليو ١٩٢٥ وحاصل على بكالوريوس فى العلوم العسكرية، وماجستير فى العلوم العسكرية، وماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وزمالة كلية الحرب العليا، كما حصل على دورة متقدمة من الاتحاد السوفيتى، وهذه هى أول مرة يعين فيها الرئيس مبارك نائبًا له منذ توليه السلطة فى أكتوبر ١٩٨١ (**الأهرام** ٣٠ يناير).

- أما الفريق أحمد شفيق فقد تولى وزارة الطيران عام ٢٠٠٢ لأول مرة وقام بتحويل مصر للطيران وشركة المطارات من هيئتين إلى شركتين قابضتين، وشركات تابعة لها، وكانت له إنجازات واضحة فى مجال الطيران المدنى وإنشاء عدد من المطارات الجديدة، مثل برج العرب وسوهاج ومبانٍ جديدة بمطارى الغردقة وشرم الشيخ.

وكان قائدا للقوات الجوية حتى ٢٠٠٢، ثم تولى بعدها وزارة الطيران المدنى،

ومعروف عنه أنه وزير غير سياسى وتكنوقراط، وهو من الشخصيات التى تحوز ثقة الرئاسة المصرية منذ أن تولى مبارك الحكم (**الشروق** ٣٠ يناير).

وتتابعت ردود أفعال النظام:

- وافق مجلس الوزراء «المقال» بالإجماع خلال آخر اجتماعاته بالقرية الذكية على استقالته تنفيذاً لخطاب الرئيس مبارك الذى ألقاه الجمعة (١/٢٨)، وغاب عن الاجتماع المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، وحبيب العادلى وزير الداخلية، وأحمد أبوالغيط وزير الخارجية، وأنس الفقى وزير الإعلام.

- قبول استقالة أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى من عضوية الأمانة العامة للحزب، لأنه- بحسب زعيم الأغلبية بمجلس الشورى محمد رجب- مسئول لحد كبير عما جرى فى انتخابات الشعب «٢٠١٠».

● النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود يمنح أعضاء النيابة العامة والمحامين العموميين إجازة، ويطالبهم بعدم الوجود فى أماكنهم، خشية وقوع أحداث شغب أو حرائق فى مقار النيابة الملحقة بمبانٍ تابعة للشرطة.

● الدكتور خالد سرى صيام رئيس البورصة يعلن تجميد التداول بالبورصة (يوم الأحد ١/٣٠) فى قرار هو الأول من نوعه فى تاريخها منذ إنشائها وتطويرها عام ١٩٩٢ فقط، بسبب مظاهرات الغضب فى مصر.. والبنك المركزى يعلن تعطيل العمل بالمصرف بالكامل فى المدة نفسها التى حددتها البورصة.

حضور القوات المسلحة بقوة فى المشهد العام الغاضب

● أصدرت القوات المسلحة بيانا ناشدت فيه شعب مصر العظيم الالتزام بقرار حظر التجول، ووضع مصر نصب عينيه وقال البيان:

«نظرا لقيام عدد من الأفراد الخارجين على القانون بأعمال التخريب للممتلكات العامة والخاصة وأعمال البلطجة لترويع المواطنين. نناشد الجميع الالتزام بعدم الوقوف فى تجمعات بالشوارع والميادين الرئيسية. والالتزام بقرار حظر التجوال الذى يبدأ فى الساعة الرابعة مساء حتى الثامنة صباح اليوم التالى. وحتى إشعار آخر. وأضاف البيان إن المخالفين سيتعرضون للإجراءات القانونية» (**الأهرام** ٣٠ يناير).

- رئيس الأركان الفريق سامى عنان يقطع زيارته لواشنطن عائدا للقاهرة بسبب أحداث الثورة.

- قوات الجيش تؤمن صالة سفر الطيران الخاص بعد تردد شائعات عن وجود طائرات «عز» ورجال أعمال.

- الجيش ينتشر بالإسكندرية والغربية والفيوم والأقصر.. والمتظاهرون يستقبلونه بالورد والزغاريد.

- وحدات من القوات المسلحة تنتشر بشوارع كفر الشيخ لحماية المنشآت المهمة والحيوية.. وتطالب المواطنين بالالتزام بحظر التجوال. وتؤكد أنه سيتم التعامل بكل قسوة مع الخارجين على القانون، كما دفعت بحافلات إلى جميع الأحياء، والمدن لمطاردتهم وحماية الممتلكات العامة والخاصة والأفراد.

مشاهد من اليوم الخامس

واصل الآلاف من المتظاهرين حشودهم فى الشوارع سواء فى القاهرة أو المحافظات رغم حظر التجول، معربين عن تصميمهم على البقاء مواصلة الاحتجاج حتى يسقط النظام .

وبينما تزايدت عمليات الهجوم على أقسام الشرطة والمقار الأمنية فى القاهرة والمحافظات تزايد وجود البلطجية فى الشوارع عبر فرض الإتاوات على المارة، واقتحام العقارات والمساكن فى عدد من المناطق (**الأهرام** ٣٠ يناير).

وقد أسفرت المظاهرات الدامية وأحداث الفوضى والعنف التى تشهدها مصر عن مصرع عشرات من المواطنين ورجال الشرطة، وإصابة أكثر من ٢٥٠٠ مواطن ورجل شرطة.

وشهدت المدن المصرية والعاصمة القاهرة أسوأ عمليات نهب وسرقة وتدمير مرت بها البلاد منذ أكثر من نصف قرن إبان حريق القاهرة، ودمر المخربون واللصوص المرافق الحكومية، وأقسام الشرطة ودواوين المحافظات والأسواق والمراكز التجارية، ونهبوا كل ما بداخلها ثم أشعلوا النيران فيها.

وتعرضت المحاكم والمؤسسات الحكومية إلى تدمير متعمد، وإلقاء الملفات الرسمية والأوراق والسجلات فى عرض الشارع، وإشعال النيران فيها، وسط حالة من الفوضى العارمة والغضب والغموض لا مثيل لها، وفى ظلب غياب أمنى كامل عن الوجود فى الشوارع، مما منح البلطجية الفرصة لتهديد وترويع السكان (**الأهرام** ٣٠ يناير).

● **القاهرة:** نظم المتظاهرون فى ميدان التحرير جنازة حاشدة لقتيل سقط فى ظل اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن أمام وزارة الداخلية، استخدمت فيها قوات الأمن- بحسب **المصرى اليوم** ١/٣٠- الرصاص الحى.

قالت **الأهرام** (١/٣٠): منذ العاشرة صباحا بدأت المسيرات فى اتجاه ميدان عبدالمنعم رياض وميدان التحرير، بدأت بمسيرة صغيرة نحو ٥٠٠ شخص، يقودها

الصحفى مصطفى بكرى ومعه محمد عبدالقدوس، وانضم إليها المئات من الشباب، ثم تحولت إلى مشادات كلامية بين الشباب الذين قاموا بمسيرات بداية من يوم ٢٥ يناير، والدخلاء على المظاهرات، حيث حاول الشباب إبعادهم وإثناءهم عن أعمال التخريب ولكن دون جدوى.

وقد احتشد الآلاف لمساندة الجيش والتحية لهم، ولم يحاولوا مطلقا الاحتكاك بهم حتى تحولت فى تمام الساعة الواحدة المسيرات إلى مبنى التليفزيون المصرى لنحو عشرة آلاف، وحاول رجال الأمن إعادتهم إلى ميدان عبدالمنعم رياض لتتقابل معهم مسيرة أخرى قادمة من ميدان الدقى فى اتجاه كوبرى قصر النيل ثم التحرير. لم تخل الشوارع من آثار التخريب دون استثناء فى مناطق وسط البلد والمحال القريبة من الجامعة الأمريكية.

كما استمرت الاشتباكات بين الأهالى والأمن فى منطقة القاهرة الفاطمية حتى الصباح، وحاصر الأهالى -بحسب **المصرى اليوم** ٣٠ يناير- قوات الأمن المركزى فى المنطقة ما بين ميدان جامع البنات، وميدان باب الخلق، وأمام مديرية أمن القاهرة، وأشعلوا النار فى مبنى المديرية من الخلف، واقتحم البلطجية المحال، واستولوا على ما فيها من بضاعة.

كما هاجم متظاهرون مقر وزارة الداخلية وتعرض سجن برج العرب والقطا وطرة وأبوزعبل للاقتحام، وترددت أنباء عن سقوط قتلى فى سجن أبو زعبل (**الوفد** ١/٣٠).

وقالت **المصرى اليوم** (١/٣٠): واصل آلاف المتظاهرين المحتشدين فى ميدان التحرير احتجاجاتهم ضد الحكومة والنظام والرئيس مبارك وسط المدرعات والدبابات التى أحاطت الهيئات والمؤسسات العامة لتأمينها.

وطالبوا بمحاكمة الرئيس مبارك ونجله جمال ووزير الداخلية حبيب العادلى؛ بسبب سقوط عدد من القتلى والضحايا، وإصابة العشرات من المتظاهرين فى الأيام الماضية، وأحمد عز بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب.

بدأ المتظاهرون فى ميدانى التحرير وعبدالمنعم رياض فى الساعات الأولى من الصباح احتجاجاتهم بتقسيم أنفسهم، حيث قرر بعضهم تنظيف الميدان، وقرر آخرون تنظيم حركة المرور فى شارع قصر العينى فى ظل غياب رجال المرور.. وبدأ آخرون فى ترديد عبارات معادية للحكومة النظام، وهتفوا «يسقط يسقط حسنى مبارك».

تعامل جنود القوات المسلحة مع المتظاهرين بهدوء، وطلبوا منهم التظاهر بشكل سلمى دون الدخول فى المنطقة المخصصة لوقوف الدبابات والعساكر.

وقال متظاهرون إنهم لن يتركوا الميدان، ويعودوا لمنازلهم حتى لا يلقوا حتفهم، وأنهم

لو تركوا مكانهم قبل أن يرحل النظام بأكمله لن يمر عليهم يوم آخر هم وأبناؤهم أحياء، وأن الحكومة ستقتلهم واحدا تلو الآخر، ويذبحون أطفالهم وزوجاتهم.

ونفى المتظاهرون أن يكون بينهم من يخرب أو يشعل النيران فى المبانى والهيئات الحكومية، وقالوا إن الشرطة دفعت ببعض المسجلين والمحبوسين بين المتظاهرين لإشعال النيران فى هذه الأماكن، ونسبها إلى المتظاهرين حتى يتم تشويه ثورتهم ضد النظام وهتفوا: «لا للتخريب.. واللى يحب مصر ما يخربش فى مصر» وأضاف المتظاهرون: إن رجال الشرطة ارتدوا ملابس مدنية وانتشروا وسط الناس لإشعال النيران فى الأماكن العامة وسرقتها حتى يفتعلوا فوضى فى البلد.

وشهد شارع قصر العينى بعض أحداث الشغب بعد نزول بعض المسجلين يحملون «سنجا ومطاوى وشوما»، وحطموا واجهة وزارة التربية والتعليم.

وجاب المتظاهرون الشوارع المؤدية إلى ميدانى عبدالمنعم رياض والتحرير مطالبين برحيل الرئيس مبارك، مرددين: «الشعب يريد محاكمة الرئيس»، فيما اتهم الشباب الحكومة بتعمد ترك مقر الحزب الوطنى يحترق حتى تضيع الملفات والأوراق المهمة الموجودة داخله والتى تثبت فساد معظم أعضائه (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير).

وأصدر عدد من متظاهرى التحرير يطلقون على أنفسهم «المتظاهرون الحقيقيون» بيانا أعلنوا فيه تبرؤهم من الأعمال التخريبية والسلب والنهب التى وقعت فى المنشآت الحكومية، وطالبوا بحماية الأموال العامة والخاصة.

كما اشتعلت المظاهرات أمام قصر القبة الرئاسى بحدائق القبة بعد أن بدأت بمسيرة طويلة لتشييع جثمان أحد شهداء يوم الغضب والذى مات مقتولاً بالرصاص الحى، وطافت سيارة نقل الموتى حول القصر الرئاسى وسط مسيرة المتظاهرين وشارع الشيخ غراب، وشارك معهم المصلون الخارجون من مسجد الشيخ غراب، وأعداد أخرى هائلة من المواطنين الذين كانوا يسيرون فى الشوارع، واندلعت مظاهرات حاشدة فى بقية الشوارع المجاورة لتمتد إلى روكسى ومصر الجديدة ومنشية الصدر ومدينة نصر.

الجيزة: وفى محافظة الجيزة تحولت السيارات المحترقة بميدان الجيزة إلى مزار بتجمع حوله الأهالى لالتقاط الصور التذكارية، فيما خلا الميدان من المتظاهرين وقوات الشرطة وبقيت مدرعات الجيش التى تقف فى صمت تام بعد أن توجهوا إلى قسم شرطة الجيزة، ووصل عددهم إلى ما يقرب من ١٠٠٠ متظاهر، قاموا بإلقاء ألسنة اللهب بشكل ضخم على قسم شرطة الجيزة، واقتحمه عدد من البلطجية لسرقة الأحراز، وفى مقدمتها السلاح والمخدرات. وحرروا جميع المحتجزين. (**المصرى اليوم** ١/٣٠)

وانتشرت عشرات الدبابات على جانبى الطريق من أول ميدان الجيزة حتى آخر شارع الهرم، وتحفظت القوات المسلحة على السيارات المحترقة التابعة لوزارة الداخلية كما تحفظت على قسم شرطة الطالبية بشارع الهرم ومطبعة البنك المركزى وشركات الصرافة، كما تم إعداد عدة أكمنة للسيطرة على الطريق. (**الشروق** ١/٣٠).

مشاهد الغضب من المحافظات

تواصلت مظاهرات الغضب فى المحافظات وخرج عشرات الآلاف إلى الشوارع والميادين الرئيسية فى المدن للمطالبة بإسقاط النظام والإصلاح السياسى والاقتصادى، وحاصر عدد من المتظاهرين مقار للهيئات الحكومية، وأشعلوا النار فى مقار الحزب الوطنى وأقسام الشرطة، فيما تواصلت أعمال السلب والنهب التى يرتكبها مجهولون، ورحب الأهالى بنزول الجيش إلى الشوارع فى عدة محافظات وقد رصدت **المصرى اليوم** مشاهد فى بعض المحافظات:

– **وفى المنوفية** خرج أكثر من ٤٥ ألفاً فى مظاهرات من مساجد المحافظة بدأت من مساجد العباسى والأنصار والبر الشرقى بشبين الكوم، وتجمعت أمام ميدان عمر أفندى وميدان شرف، وشدد الأمن الحراسة على أفرع البنوك وشركة عمر أفندى والمنشآت الحكومية والخاصة وسجن شبين الكوم العمومى، ورفع المتظاهرون أعلام مصر ولافتات تؤكد أن مسيرتهم سلمية.. ورددوا هتافات: «حكم مبارك باطل، والحزب الوطنى باطل وأحمد عز وجمال مبارك باطل، و«يا جمال قول لأبوك شعب مصر بيكرهوك».

– **وفى البحيرة** تظاهر نحو ٢٠ ألفاً أمام مبنى محكمة دمنهور، وأطلقت عليهم قوات مكافحة الشغب القنابل المسيلة للدموع وتظاهر ١٠ آلاف فى كفر الدوار.

وظهرت المدرعات والدبابات التابعة للقوات المسلحة حول مبنى محافظة البحيرة ومبنى مديرية الأمن فى دمنهور ومبنى مجلس المدينة المحترق فى كفر الدوار.

وتم إلقاء القبض على ١٧ شخصاً فى إيتاى البارود، ورغم حالة التعتيم الشديدة حول أعداد القتلى والمصابين فقد تأكدت وفاة كل من بهاء الدين زغلول أمين ٣٦ سنة بعد أن دهسته سيارة المطافىء فى ميدان الساعة بدمنهور، والطفل محمد إيهاب النجار ٩ سنوات الذى أصيب بشظايا من قنبلة سقطت داخل منزله بمنطقة العكريشة بكفر الدوار.

وأحرق متظاهرون مبنى مباحث أمن الدولة وأخرجوا ما به من دفاتر ووثائق فى الشارع وأحرقوها، كما أحرقوا مبنى الحزب الوطنى للمحافظة وقسم شرطة دمنهور ونقطة شرطة النصر التى نهب المتظاهرون الأسلحة الموجودة بها، وقام

بعض المتظاهرين بإرجاعها مرة أخرى وكانت هناك محاولة لإحراق جزء من مديرية الأمن.

وبحسب **الأهرام** (١/٣٠) فقد أشعل عدد من المتظاهرين النيران فى مبنى مجمع المحاكم بدمنهور وأتت النيران على جميع محتوياته.

– **وفى كفر الدوار** تم إحراق مجلس المدينة ومحكمة الأسرة ومبنى المرور وسيارتى شرطة وسيارة تابعة لمجلس المدينة وسيارة مطافىء، وقسمى الشرطة بالمدينة وكمين شرطة ونقطة إسعاف الأمراء ومبنى إدارة المرور بجوار معسكر الأمن المركزى بالحرمانية، كما قام المتظاهرون بنزع قضبان السكك الحديدية، وقطع طريق مصر – إسكندرية الزراعى (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير).

وفى أبوالمطامير تم إحراق مجلس المدينة والحزب الوطنى وجزء من مركز الشرطة. وفى إيتاى البارود تم إحراق مبنى الحزب الوطنى، وأصيب أحد المتظاهرين أثناء إحراق صورة الرئيس مبارك على مبنى الحزب.

– **وفى دمياط** تظاهر الآلاف عقب صلاة الظهر بميدان الساعة بدمياط، رافعين لافتات كتبوا عليها «حرية عدالة تنمية اجتماعية»، «أول مطلب للجماهير حل مجلس التزوير»، و«أحلف بسماها وترابها الحزب الوطنى اللى خربها» ورددوا هتافات تطالب بسقوط النظام «باطل باطل»، وأغلقوا شارع الكورنيش فى ميدان الساعة.

وأسفرت المصادمات التى شهدتها مدينة دمياط مساء الجمعة (٢٨ يناير) عن سقوط قتيل يدعى جلال أحمد جمعة ٢٤ عاما من بلقاس بالدقهلية، وتم نقله إلى مشرحة مستشفى دمياط العام، وأصيب العشرات من المواطنين ورجال الشرطة باختناق وكدمات.

– **وفى الدقهلية** خرج آلاف المتظاهرين للمطالبة بإسقاط النظام من مناطق الجلاء والدراسات والجامعة باتجاه مبنى المحافظة، طافوا خلالها العديد من الشوارع، مرددين هتافًا موحدًا «الشعب يريد إسقاط الرئيس»، واختفت قوات الأمن المركزى، واكتفت بتأميم مبنى المحافظة والمنشآت الأمنية التى حاول المتظاهرون اقتحامها.

وفى مدينة شربين خرج نحو ٥ آلاف متظاهر حاول بعضهم اقتحام مركز شرطة، إلا أن باقى المتظاهرين أحاطوا بالمبنى، مرددين هتافات: «نعم للتعمير لا للتدمير»، وقذف المتظاهرون مقر الحزب الوطنى بالمدينة بالحجارة؛ مما تسبب فى إتلاف واجهته. وفى مركز ميت غمر خرج نحو ١٠ آلاف متظاهر طافوا شوارع المدينة، وحاول عدد منهم اقتحام قسم شرطة إلا أن الضباط وأمناء الشرطة هددوا بإطلاق الرصاص الحى، وتصدى باقى المتظاهرين لمنع أعمال التخريب وتكرر المشهد نفسه فى بلقاس والمنزلة، ونظم عدد من المحامين مظاهرة سلمية أمام

مجمع المحاكم فى شارع البحر مطالبين بإسقاط النظام، وانضم إليهم عدد من المتظاهرين أمام مبنى المحافظة.

– وأضافت **الشروق** أن أنباءً ترددت من داخل مستشفى المنصورة الدولى (مساء ٢٨ يناير) عن استشهاد أربعة أشخاص، منهم سامح محمد ٢٢ سنة وثلاثة آخرون مجهولو الهوية، وإصابة ٢٨ فى مصادمات الشرطة والمتظاهرين.

– **وفى الفيوم** أسفرت المظاهرات عن مقتل مواطن يدعى ياسر كمال تمام موظف بالشباب والرياضة، وإصابة المئات باختناقات جراء إلقاء القنابل المسيلة للدموع، وأصيب ٢٢ مجنداً بحروق فى الوجه واليدين عقب إلقاء المتظاهرين عليهم زجاجات حارقة، كما أصيب العميد أحمد نصير، رئيس إدارة البحث الجنائى، والرائد مصطفى حسن، معاون مباحث بندر الفيوم، وأسفرت المظاهرات عن إشعال النيران فى مجموعة من المنشآت الحكومية، وإتلاف محتوياتها بعدما قام المتظاهرون باقتحام الطابق الرابع بمحكمة الفيوم الابتدائية، وأشعلوا النار فى ملفات القضايا، واستولوا على أجهزة الكمبيوتر، واقتحموا مكتب المحامى العام لنيابات الفيوم المستشار عبدالحى فازوره، واستولوا على محتوياته (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير).

وأشعل المتظاهرون النيران فى قاعة اجتماعات مجلس محلى محافظة الفيوم، ودمروها بالكامل وأجزاء من مبنى المركز الإعلامى الملاصق له واقتحم المتظاهرون مبنى إدارة مرور الفيوم، واستولوا على عدد من الدراجات البخارية المحتجزة بداخله، كما قاموا باقتحام الدور الأرضى لمبنى شركة مياه الشرب والصرف الصحى، واستولوا على فواتير تحصيل رسوم المياه ومزقوها، وألقوا بها فى الشوارع، وحطموا أجهزة الكمبيوتر، وأشعل المتظاهرون النيران فى ٣ سيارات ملاكى تصادف وجودها أمام قسم شرطة بندر الفيوم، وألقوا بالزجاجات الحارقة على قسم الشرطة، كما أحرقوا سيارة تابعة لمجلس محلى المحافظة، واقتحموا مبنى سنترال الفيوم، وحاولوا إتلاف محتوياته، كماحاولوا اقتحام مبنى مباحث أمن الدولة إلا أنهم عجزوا عن كسر بوابته الحديدية.

– **وفى الإسماعيلية** تظاهر المئات بالقرب من سنترال الإسماعيلية الرئيسى، وأشعلوا النيران فى إحدى سيارات الأمن المركزى، وخرج مئات المحامين فى مظاهرة من مبنى مجمع المحاكم، وجابت شوارع المدينة.

ووقعت اشتباكات بين قوات الشرطة والمئات من المتظاهرين من عمال المنطقة الحرة والمنطقة الصناعية بعدما رفض أصحاب المصانع دخولهم إلى العمل خوفا من قيامهم بأعمال تخريب بالمصانع، واحتشد العاملون بشارع الكيلو ٢، واشتبكوا مع قوات الأمن، وألقوا قنابل المولوتوف على جنود الأمن المركزى.

ولقى شاب يدعى محمود يحيى ٢٠ سنة مصرعه فى مصادمات (الخميس ٢٧ يناير)، بالقرب من قسم شرطة ثانى الإسماعيلية، واقتحم المتظاهرون مركز شرطة ثان، وأشعلوا النيران به، وكذلك قسم شرطة أول ومديرية القوى العاملة التى تعرضت للتدمير، وإدارة الكهرباء التابعة لحى ثان ومبنى مجلس محلى لمركز الإسماعيلية، وانتشرت أعمال السلب والنهب فى ساعات الليل، وقام مجهولون بسرقة أثاثات وأجهزة كمبيوتر من مديرية القوى العاملة ونقابة التطبيقيين، وانتشرت تشكيلات من الجيش بمدينة الإسماعيلية، وحاصرت المدرعات والدبابات مبنى المحافظة الجديد وقامت بتأمين المؤسسات الحكومية (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير).

– **وفى المنيا** خرجت المظاهرات إلى ديوان عام المحافظة يتزعمهم عدد من المحامين وساروا فى شارع الحسينى باتجاه مسجد القرشى، ورشق مئات المتظاهرين مبنى الحزب الوطنى بالحجارة، وأحرقوا مبنى السجل المدنى بمدينة المنيا وحطموا سيارتى إسعاف.

وفى مدينة سمالوط أشعل متظاهرون النار فى مقر الحزب الوطنى والمجلس المحلى للمركز، وهشموا زجاج واجهة مقر الوحدة المحلية والمستشفى العام والمدرسة الإعدادية بنات، وألقوا الحجارة على مقر مركز الشرطة ومجمع المحاكم، وشهدت المدينة مطاردات بين أفراد الأمن المركزى ومئات الصبية المتظاهرين بالشوارع؛ احتجاجا على القبض على ٧ فى أحداث الشغب بالمدينة، مما أدى إلى قيام أجهزة الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الصبية بمنطقة شرق الإبراهيمية أمام محطة السكة الحديد.

وأضافت «الشروق» إن محصلة جمعة الغضب أسفرت عن حرق ٣ مراكز شرطة وتدمير مقار الحزب الوطنى بالمراكز وإصابة واعتقال العشرات.

– **وفى القليوبية**، استمرت المظاهرات فى أنحاء المحافظة، وأشعل المتظاهرون والبلطجية النيران فى ١٠ سيارات تابعة للشرطة حول قسم ثان شبرا الخيمة، وتوجه المتظاهرون عقب فشلهم فى الدخول إلى مقر القسم إلى حى شرق شبرا، وأشعلوا النيران به، واستولوا على أجهزة حاسب آلى من داخل المكاتب.

وتوفى ٩ مواطنين أثناء المظاهرات بشبرا الخيمة و٤ مدن أخرى، واقتحم متظاهرون نقطة شرطة مصانع شبرا الخيمة، وأشعلوا النيران فيها، وأحرقوا عدداً من السيارات أمام قسم ثان شبرا الخيمة.

وفى مدينة بنها، ظل المتظاهرون يجوبون شوارع المدينة حاملين لافتات معارضة للحكومة والنظام وتطالب بإسقاط وزارة نظيف، ومحاكمة قيادات الحزب الوطنى.

وقطع عدد من البلطجية خط سكة حديد شبين القناطر – المرج، وتوقفت حركة

القطارات هناك بعد أن أشعلوا الحرائق على شريط السكة الحديد، كما اعتدوا بالضرب على سائقى القطارات، وأتلفوا أكشاك هيئة النقل العام بطريق شبين القناطر - طوخ.

وفى الخانكة، حطم الأهالى والبلطجية نقطة شرطة أبوزعبل ووحدة مرور الخانكة وكمين أبوزعبل الذى يربط بين القليوبية والشرقية.

وحطم عدد كبير من الأهالى جميع الأكمنة الثابتة التابعة للمرور على الطريقِ الدائرى، واعتدوا على عدد من قائدى السيارات والاستيلاء على أموالهم ليلاً «**المصرى اليوم ٣٠ يناير**».

- **وفى أسوان،** انطلقت مظاهرة ضمت ٥ آلاف مواطن من أمام مجمع المحاكم، وتوجهت إلى ديوان عام المحافظة، مروراً بكورنيش أسوان، وطالب المشاركون فيها برحيل الرئيس مبارك، وتقديم عدد من قيادات الحزب الوطنى للمحاكمة، رافعين لافتات تنادى بالحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والبطالة.

وأعلنوا رفضهم لما جاء بخطاب الرئيس مبارك، مؤكدين أنه لم يلب أيًا من مطالب الشعب التى نادى بها.

- **وفى بورسعيد،** لقى ٤ أشخاص مصرعهم بينهم ٣ بالطلقات المطاطية وعجوز بالسكتة قلبية أثناء قيامه بالحراسة على العمارات السكنية الجديدة التى اقتحمها مجموعة من سكان العشوائيات، وأشعل المتظاهرون النيران فى قسمى حى العرب والمناخ، وحطموا سيارة مطافى، وأحرقوا سيارتى شرطة، وتجمع قيادات الحزب الوطنى بالمحافظة - بحسب شهود عيان - فى مقر الأمانة العامة للحزب بحى الشرق واستعانوا بنحو ٢٠٠ بلطجى من بحر البقر، وهاجموا المتظاهرين بالسكاكين، مما أثار حفيظة المتظاهرين فهاجموا أقسام الشرطة وعدداً من المحال، ونظم العشرات من شباب المحامين مظاهرة أمام مشرحة مستشفى بورسعيد العام وهتفوا بسقوط النظام، وحاصر الأهالى مقر المشرحة، واستدعوا الطب الشرعى للتعرف على الجثث (**المصرى اليوم**٣٠ يناير).

وفى الغربية أسفرت المظاهرات فى طنطا ومدن الغربية أسفرت عن مصرع ٣ وإصابة ٤٦١ بينهم ضابط شرطة «الأهرام ٣٠ يناير»

ووفقاً **للمصرى اليوم** (٣٠ يناير) تجددت المظاهرات بمدن وقرى المحافظة، وخرج آلاف المتظاهرين فى مسيرات حاشدة بمدينة طنطا والمحلة، وحاصروا مبنى ديوان عام المحافظة. وشهدت مصادمات (الجمعة ١/٢٨) سقوط أول قتيل فى المصادمات ويدعى السيد أحمد مصطفى محمود (٥٥ سنة)، بطلق حى فى الصدر، وأصيب إيهاب محمدى عبدالله «٣٢ سنة»، بطلق نارى فى رأسه، ومحمد

عبدالمنعم رمضان «٢٥ سنة»، مجند شرطة فى إجازة مشارك فى مظاهرة طنطا أخذ «٤٠ رصاصة» فى جسده، ، وترددت أنباء عن سقوط ٣ ضحايا آخرين.

بينما قالت **الشروق** (٣٠ يناير) إن أحداث الغضب أدت إلى تحطيم بنك فيصل بالمحلة الكبرى والبنك الوطنى بطنطا ونيابة سمنود وإدارة مرور طنطا ونقطة شرطة قحافة ومركز كفر الزيات وأقسام أول وثانى طنطا والمحلة الكبرى ومجلس مدينة سمنود، ومجلس مدينة كفر الزيات الذى تحطم منه دوران بالكامل، وتم الاستيلاء على شيكات ومستخلصات وأثاثات وكمبيوترات وقاعة اجتماعات المجلس المحلى وساعة ميدان المحطة بكفر الزيات ومكتب أمن الدولة، كما تم تحطيم مقار الحزب الوطنى بطنطا والمحلة وسمنود وإشعال النيران فى السيارات الموجودة بها وحرق ٥ سيارات مملوكة لضباط بقسم أول المحلة، وإحراق عشرات السيارات لمواطنين وامتدت أعمال النهب إلى منطقة سوق الاثنين بطنطا والتى يتم احتجاز السيارات والدراجات التجارية المضبوطة فيها، حيث استولى عدد من المسجلين على الدراجات البخارية المحجوزة هناك وأصيب رئيس مدينة سمنود، كما أصيب ٣٠ مجندا ومواطنا بالمحلة الكبرى و٢٠ بمدينة طنطا و١٥ بكفر الزيات وسمنود ولقى ٣ مواطنين مصرعهم بطنطا والمحلة الكبرى وأشعل المتظاهرون النار فى ٣ لوادر شرطة بالمحلة وبلغ إجمالى عدد المصابين ١٦٤ مصابا بمراكز المحافظة.

– **وفى الشرقية،** تجددت المظاهرات فى شوارع مدينة الزقازيق، وشارك فيها أكثر من ٣٠ ألف مواطن واتجهوا إلى مديرية الأمن لمحاصرتها فى ظل وجود دبابات الجيش التى لم تتعرض للمتظاهرين، واختفى رجال الأمن نهائياً من شوارع المدينة، وتولى عدد من الشباب حركة تنظيم المرور، وردد المتظاهرون هتافات بإسقاط النظام.. كما أصيب مأمور قسم شرطة الحسينية العقيد محمد فتحى، وشهد قسم شرطة منيا القمح مصرع ٤ مواطنين حاولوا اقتحامه (المصرى اليوم ٣٠ يناير).

– **وفى قنا،** تجددت المظاهرات السلمية عقب أداء صلاة الظهر بالمساجد، حيث تجمهر العشرات من المتظاهرين، مرددين شعارات، منها: «ارحل.. ارحل» و«الحرية.. الحرية»، وقامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين وإغلاق الشوارع المؤدية لديوان المحافظة وفرضت حراسات مشددة حول استراحتى المحافظ ومدير الأمن ومجمع المحاكم.

– **وفى بنى سويف،** بدأت النيابة العامة تحقيقاتها فى أحداث الشغب والتخريب التى وقعت فى مدينة بنى سويف والواسطى، وبلغ عدد المتهمين ٧٥ متهماً جرى التحقيق معهم بتهم إثارة الشغب وتحطيم مركز شرطة الواسطى، وإتلاف ٣ سيارات شرطة و٢٠ توك توك وتحطيم مبنى الحزب الوطنى بالمحافظة وإشعال

النار به. ووصل عدد المصابين بين جنود الأمن المركزى إلى ٣٧ جندياً، بينهم جنديان فى حالة خطيرة و١١٠ مصابين من المتظاهرين.

● **فى شمال سيناء** بعد ليلة دامية عاشها أهالى مدينة الشيخ زايد فى شمال سيناء، خرج المواطنون مع الساعات الأولى من صباح السبت (١/٢٩) لحصر شهدائهم، ممن لقوا حتفهم فى «جمعة الشهداء».

وعثر الأهالى على جثث ٤ شهداء بهم آثار رصاص اثناء هجوم المتظاهرين على قسم شرطة الشيخ زويد.. وهى المحاولة التى استخدمت فيها الأسلحة المختلفة من الجانبين.

وفى مدينة رفح سيطر الأهالى على جميع المقار الأمنية وأحرقوها، فيما انسحبت قوات الشرطة إلى معسكر الأحراش بالقرب من رفح، وتعرضت جميع المصالح الحكومية ومستودعات الاغذية للنهب والحرق فى ساعات الليل ومن بينها ٤ بنوك.

وذكرت مصادر رسمية سقوط تسعة أفراد شرطة قتلى فى كمين الريسة بمدخل العريش الشرقى، وآخرين فى مدينة رفح.

● **وفى أسوان** تظاهر نحو ألفى شخص يقودهم محامون أمام مركز شرطة إدفو، وانتقلوا إلى ميدان إدفو؛ احتجاجا على خطاب الرئيس مبارك الذى وصفوه بالمسكنات.

– **وفى أسيوط** اندلعت مظاهرة حاشدة للمحامين من أمام مبنى المحافظة بشارع الجمهورية طالبوا فيها بإسقاط النظام، وألقت أجهزة الأمن القبض على ١٥٠ مواطناً بعدة أماكن متفرقة بمدينة القوصية.

● **وفى الإسكندرية** تجددت مسيرات الغضب فى معظم أرجاء المحافظة منذ الساعات الأولى من صباح السبت (١/٢٩) مطالبين الرئيس حسنى مبارك بالتنحى عن الحكم، فيما شكل المئات من الشباب والأهالى ما يشبه «اللجان الشعبية» لتنظيم المرور وحماية المنشآت العامة والبنوك فى العديد من المناطق بأحياء المحافظة.

وقد ارتفع عدد القتلى والمصابين فى الاشتباكات التى نشبت بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزى إلى ٢٣ قتيلاً ونحو ٢٠٠ مصاب – حسب وكيل وزارة الصحة بالإسكندرية – وتجمهر أهالى ضحايا المواجهات، التى جرت الجمعة (١/٢٨) أمام مكتب الصحة عقب فشلهم فى استخراج تصاريح دفن لذويهم.

ووقعت عمليات تبادل إطلاق النار فى المنطقة القريبة من سجن الغربانيات ببرج العرب (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير) وأسفرت عن وفاة اثنين من المتظاهرين وإصابة آخر فى محاولة البعض اقتحامه.

وفى منطقة المنشية، اندلعت مسيرات احتجاجية متفرقة فى التاسعة صباح الجمعة (٢٨ يناير) تجاوز عدد المشاركين فيها نحو ١٥ ألف متظاهر، رددوا

هتافات منددة بخطاب الرئيس مبارك، الذى ألقاه مساء الخميس (٢٧ يناير)، من بينها «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«مش عايزينك.. مش عايزينك»، و«كفاية.. حرام»، و«الشعب والجيش يد واحدة»، واتخذت المظاهرة طريقها إلى مسجد القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل، حيث انضمت إليها مسيرات أخرى شارك فيها العديد من الأسر، مطالبين الرئيس مبارك بالتنحى.

وتم إخلاء معظم الفنادق السياحية بجميع فئاتها من السائحين الأجانب، بينما تطوع المئات من الشباب والأهالى بتقديم خدمات عاجلة للمواطنين، وتنظيم حركة المرور بالشوارع الرئيسية الواقعة داخل المدينة من خلال اللجان الشعبية التى شكلوها عقب انسحاب الشرطة واختفائها من الشوارع، كما شكلوا دروعا بشرية أمام مكتبة الإسكندرية لحمايتها من عمليات التخريب، وشوهدت على مداخل المدينة تعزيزات أمنية فى طريقها للانتشار فى شوارع وميادين المحافظة.

فيما شهد العديد من المنشآت والمصالح الحكومية عمليات تخريب ونهب، حيث اشتعلت النيران فى مبنى ديوان عام المحافظة الذى احترق بالكامل، بالإضافة إلى أقسام شرطة العطارين وكرموز والعامرية والمنشية ومحرم بك والمنتزه ثان وباب شرق ووحدات مرور المنتزه والعجمى، فضلا على استراحات المحافظ ومدير الأمن ومقار الحزب الوطنى، ونحو ١١ مكتب بريد بالعديد من الأحياء، وسرقة نحو مليونى جنيه منها.

- بينما رصدت **الأهرام** (١/٣٠) أعمال نهب وسلب للمنشآت الحكومية والتجارية بالإسكندرية.. وخسائر بالملايين، حيث اقتحم عدد من المتظاهرين استراحة محافظ الإسكندرية وسرقوا محتوياتها بالكامل، وقد قامت قوات الجيش بوضع مدرعة وحراسة مشددة على قصر المجوهرات بمنطقة جليم والملاصق تماما لاستراحة المحافظ ومنعت التعدى على القصر ودخول أى أفراد حتى العاملين به، ومنع مرور السيارات أمامه من الاتجاهين، كما شهدت منطقة «الداون تاون» التجارية بمحرم بك بمدخل الإسكندرية الصحراوى وجود عدد كبير من الدبابات؛ نظرا لاحتوائها على عدد كبير من معارض السيارات ومحال الذهب وأفرع البنوك خاصة بعد اقتحام المتظاهرين كارفور وإحداث تخريب ونهب به.

وشهدت منطقة محرم بك أيضا خسائر فادحة عندما قام المتظاهرون وبعض اللصوص بإحراق الإدارة العامة للمرور بالإسكندرية بما فيها ملفات للسيارات وسرقة أجهزة الحاسب الآلى، وإشعال النيران فى شركة النصر لصناعة السيارات بعد سرقة ما بها من سيارات وممتلكات، وارتفعت ألسنة اللهب بالمنطقة خاصة حضانة السيارات والتى تقع على مساحة ٢٢ فدانا بمنطقة محرم بك، وقد أشعل

المتظاهرون النيران فيها بعد سرقة نحو ١٥ ألف سيارة متنوعة منها، كانت محتجزة على ذمة قضايا أو مخالفات مرورية..

وقد اختفى رجال الأمن وسيارات الشرطة من شوارع الإسكندرية وجرى اقتحام معظم أقسام الشرطة والنقاط بالأحياء الشعبية ومداخل المدينة من الطرق الزراعية والصحراوية والاستيلاء على البنادق الآلية والذخائر مما أدى إلى تخوف المواطنين لاستعمالها فى أغراض تؤدى إلى حدوث جرائم بالطرق العامة، حيث شهدت منطقة وسط الإسكندرية قيام بعض البلطجية والمسجلين خطر الهاربين من أقسام الشرطة باستيقاف المارة من المواطنين والسيارات ومحاولة سرقتهم تحت تهديد السلاح.

● **وفى السويس** لقى ٢٢ مواطنا مصرعهم برصاص الشرطة الحى من الأسلحة الآلية ورصاص قناصة الشرطة من فوق أسطح المبانى والعقارات بالسويس - بحسب الوفد ٣٠ يناير - وأصيب نحو ألفى مواطن آخرين خلال المظاهرات المطالبة بالإصلاح السياسى والاقتصادى، منهم ١٩ مواطنا قتيلا و٥٠٠ مواطن مصاب سقطوا خلال الجمعة (١/٢٨) وبلغت حصيلة الضحايا والشهداء من المواطنين بالسويس المطالبين بالإصلاح السياسى والاقتصادى خلال ٤ أيام فقط منذ يوم الثلاثاء الماضى (١/٢٥) حتى الجمعة (٢٨ يناير) ٢٢ شهيدا و٢٠٠٠ مصاب (**الوفد** ٣٠ يناير).

وتواصلت لليوم الخامس (السبت ٢٩ يناير) على التوالى مظاهرات واحتجاجات المواطنين العارمة بالسويس وهم يهتفون الشعب يريد إسقاط النظام، ورفض عشرات الآلاف من المتظاهرين فى تجمعهم بميدان الأربعين بالسويس خطاب الرئيس مبارك الذى أعلن فيه إقالة الحكومة، وأكدوا أنه لم يحقق حتى أدنى مطالبهم، وأشاروا إلى أن شعار ثورتهم الشعبية من أجل الإصلاح: «الشعب يريد إسقاط النظام»، بما فيه تنحى رئيس الجمهورية، وحل مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى من رموز المعارضة الوطنية كمرحلة انتقالية وإلغاء قانون الطوارىء وإقرار الحرية والديمقراطية وإقصاء المحافظين ومسئولى الأجهزة التنفيذية الفاسدين ومحاكمة ضباط ورجال الشرطة الذين قاموا بارتكاب مذابح دموية بالسويس وإزهاق أرواح المواطنين بالرصاص الحى، وضباط ورجال الشرطة المتهمين بتعذيب المواطنين وانتهاك حقوق الإنسان وأيضا محاكمة حبيب العادلى وزير الداخلة المقال وكبار مساعديه بوزارة الداخلية، وأكد المواطنون بالسويس استمرار مظاهراتهم السلمية بصورة يومية إلى أجل غير مسمى تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» إلى حين إقرار مطالبهم.

وتظاهر آلاف المواطنين أمام مشرحة السويس احتجاجا على استخدام الرصاص الحى فى قتل المواطنين.

الفراغ الأمنى يثير الرعب و(الحيرة) فى مصر

● وفى معرض تساؤلها عن الفراغ الأمنى قالت الأهرام: من يتحمل مسئولية الفراغ الأمنى الخطير فى مصر مساء يومى الجمعة والسبت (٢٨، ٢٩ يناير ٢٠١١) ولماذا انسحاب قوات الأمن المفاجىء والكامل من كل المناطق؟!

كان من المتوقع أن يكون هناك تنسيق بين الجيش والشرطة فى المناطق المختلفة بحيث تنسحب الشرطة من أماكن تجمعات المظاهرات لتتركها للجيش لتذهب هى إلى أماكن أخرى تحرسها وتحميها.

وإذا كانت **الأهرام** قد تساءلت وتركت قارئها بلا جواب شاف، فقد قدمت المصرى اليوم (١/٣٠) ما يمكن اعتباره إجابة، حيث قالت الصحيفة إن مسئولاً أمنياً رفيع المستوى أصدر أوامره لجميع قطاعات وزارة الداخلية بإخلاء مواقعهم، والانسحاب من الشوارع والمقار ونقاط التفتيش والمرور، وترك أقسام الشرطة فى الوقت الذى كشف فيه شهود عيان ـ بحسب الجريدة ـ عن قيام عناصر أمنية بإحراق عدد من أقسام الشرطة.

وقال مصدر أمنى بحسب الصحيفة إن هناك جهة أمنية تابعة لوزارة الداخلية فرضت كلمتها على خطة الوزارة، وقررت الانسحاب ودعم سيناريو الفوضى، وإطلاق سراح المساجين والبلطجية والمسجلين خطراً، والمساعدة فى أعمال التخريب والنهب عبر غض الطرف عنها.

وقال مواطنون إنهم حاولوا الاتصال بشرطة النجدة للإبلاغ عن عمليات نهب وسرقة، إلا أن أرقام الشرطة لا ترد إلا نادرا، وقال شاهد عيان (وفقا للمصرى اليوم) إنه اتصل بالنجدة، وجاءه الرد بأن التعليمات صدرت بعدم التعامل مع أى بلاغات للمواطنين.

واعتبر مصدر أمنى أن انسحاب شرطة المرور من الشارع جزء من سيناريو الفوضى الذى يتبناه عدد من قيادات الداخلية.

● وفى سياق متصل قالت **الشروق** (٣٠ يناير): انتشرت فى البلاد أعمال نهب وترويع نفذها مجموعات مسلحة منظمة من غير المتظاهرين، وأشارت شهادات (غير موثقة) إلى انتمائهم لجهاز الشرطة الذى انسحبت عناصره من خطوط المواجهة مع المتظاهرين قبل انتشار قوات الجيش؛ ما أتاح الفرصة لأعمال النهب والسرقة.

لقد عاشت مصر ليلة من الرعب، بعد انسحاب قوات الأمن بشكل مفاجىء وعشوائى، ومن معظم الميادين والشوارع الرئيسية بالقاهرة والمحافظات، وسيطر «بلطجية» وخارجون على القانون على عدة مناطق متفرقة فى القاهرة، وسادت حالة من الفوضى، أدت إلى تعرض عشرات المحال التجارية والبنوك ومحطات البنزين لعمليات نهب واسعة، من جانب اللصوص والبلطجية، الذين استخدموا السنج والهراوات لإرهاب المارة وأصحاب المحال، وإجبار الأهالى على دفع «إتاوات».

•• «ليلة رعب» عاشتها مصر

● خلال الساعات الصعبة لم يظهر رجل أمن فى شوارع القاهرة والجيزة والمحافظات؛ مما أدى إلى حدوث العديد من حوادث السلب والنهب والسرقات، وأول هذه البلاغات كان من أقسام الشرطة التى تعرضت لأعمال سرقة للأسلحة والسجلات والأحراز، وملفات القضايا التى استولى عليها بعض المتهمين والمتظاهرين.

وتلقت أقسام الشرطة بلاغات من أحد المولات الشهيرة بمنطقة أغاخان، الذى تحول إلى ساحة قتال حيث سارع الأهالى من منطقة بولاق وإمبابة وشبرا إلى محاولة الحصول على أى غنيمة أو سلعة من هذا المول - بحسب **المصرى اليوم** (٣٠ يناير) - وهو ما أدى إلى وقوع العديد من المشاجرات بين الأهالى الذين كانوا يحملون أسلحة بيضاء، وشومًا.

كما اقتحم بعض المتظاهرين وحدات سكنية كائنة أعلى المول؛ مما دفع أصحابها إلى الاستعانة برجال الأمن الذين لم يتحركوا بسبب انقطاع الاتصالات، وعدم استطاعة الوصول إلى الضباط فى الأقسام، فيما شهد شارع جامعة الدول العربية، ومنطقة المهندسين أعمال سلب ونهب لعدة محال، وقام الأهالى من منطقة بولاق أبوالعلا وإمبابة بالتشاجر حول أولوية الاستيلاء على محتويات هذه المحال، بسبب قربها من المنطقة السكنية التابعة لهم.

وشهدت بعض البنوك التجارية محاولات للاستيلاء على ما بداخلها من أموال بعد أن اقتحمها المتظاهرون واستولوا على بعض الأموال الموجودة فى ماكينات الصرف، وحاولوا الوصول إلى مقر المتحف المصرى إلا أن القوات المسلحة نجحت فى إحكام سيطرتها على المتحف، كما شهد شارع الهرم حرق وإتلاف معظم المولات التجارية والمحال والفنادق التى حرر أصحابها محاضر عن طريق الاتصالات الهاتفية عبر التليفون الأرضى، وأرقام النجدة، التى وجدوا صعوبة فى الوصول إليها.

وفى منطقة بشتيل البلد، أشعل بعض الأهالى النيران داخل نقطة الشرطة،

واستولوا على محتوياتها، والكمبيوتر الخاص بها، والكراسى، فى محاولة للوصول إلى مخبر سرى، قال شهود عيان إنهم أرادوا الفتك به، وقتله، لأنه قام بإيذاء الكثيرين منهم، وتلفيق العديد من القضايا لهم.

وشهد مول شهير فى المعادى أحداث نهب وسلب، من عدد كبير من المواطنين الذين اقتحموا المول فى الواحدة صباح السبت (٢٩ يناير)، وقاموا بسلب محتوياته على سيارات نصف نقل، وتسبب ذلك فى وقوع مشاجرات بين المقتحمين حول المسروقات، وقاموا بإشعال النيران فى كمين مرورى على الطريق الدائرى، ورفضت مصادر أمنية - بحسب المصرى اليوم ٣٠ يناير - الإفصاح عن سر انسحاب أو اختفاء ضباطها ورجالها من أقسام الشرطة والشوارع والميادين الرئيسية فى القاهرة والمحافظات، مؤكدين أنهم تركوا الأمر كله للقوات المسلحة.

وانتشر عدد كبير من المخربين ومثيرى الشغب فى شوارع منطقة شبرا وقاموا بتكسير واجهات المحال التجارية، خاصة محال الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وقاموا بالاستيلاء على محتويات أعداد كبيرة منها.

وقام عدد آخر من البلطجية باقتحام مخازن تابعة لمحال تجارية كبيرة، وسرقوا كل المخزون بها من السلع الغذائية، فيما انتشر عدد آخر من قاطعى الطرق فى الشوارع الجانبية، وقاموا بإجبار أصحاب السيارات المارة من الشوارع الجانبية على دفع مبالغ مالية مقابل المرور إذا لم يكونوا من سكان المنطقة.

ولم يمنع قرار حظر التجول، الأهالى من محاولة تأمين أنفسهم واللجوء إلى «ورش الحدادة» لتأمين مداخل العقارات السكانية، وانتشر الشباب فى الشوارع لمنع البلطجية والمخربين من محاولة السطو على المحال الصغيرة المنتشرة فى الشوارع الجانبية.

كما شهد شارع شبرا عند منطقة الخلفاوى تحرك الأهالى لحماية أفرع البنوك والمحال التجارية الكبرى الموجودة أسفل العقارات التى يقطنونها، وحمل عدد كبير منهم العصى واشتبكوا مع أعداد من البلطجية وأجبروهم على الهرب.

وعلى جانبى الطريق من مستشفى الفرنساوى فى شارع قصر العينى، والشوارع المحيطة به، تنتشر بقايا الزجاج المكسور وصناديق القمامة التى قام المتظاهرون بإلقائها فى الشارع لاستخدامها كمصدات ضد مدرعات الأمن.

وتعرض مقر الحزب الوطنى فى الشارع لإحراق وتكسير جميع أجهزته وسياراته بعد أن فر العاملون بالحزب خوفا من بطش المتظاهرين، أما مقر وزارة التضامن الاجتماعى فتم تحطيم ماكينة الصرف الآلى الموجودة أمامه نهائيا وتحطيم النوافذ الزجاجية.

وشهد الشارع تحطم أكثر من ٦ سيارات من بينها سيارتا إطفاء، وأخرى للأمن المركزى و٣ سيارات تابعة للمواطنين، وتم إشعال النيران بها بالكامل من قبل عدد

من «البلطجية» الذين ظهروا فى الساعات المتأخرة من مساء الجمعة (٢٨ يناير)، والذين مارسوا أعمال نهب وسرقة وتخريب.

وتعرضت محطة بنزين وأحد الأكشاك المجاورة لها للنهب والحرق، بعدما تم تكسير عدادت البنزين، وإضرام النيران بها إلا أن شابا لم يتجاوز العشرين عاما، قام بإطفائها باستخدام خرطوم ماء جلبه من داخل المحطة.

ولجأ عدد من أصحاب المحال إلى تغطية زجاج واجهات محلاتهم بـ «الكرتون» كوسيلة لحمايتها من السرقة، ومنع رؤية ما بداخل المحلات ليمر عليها المخربون مرور الكرام.

وفى هذا السياق قرر البنك المركزى، إيقاف العمل بالبنوك العاملة فى السوق يوم الأحد (٣١ يناير) تحسباً لوقوع أعمال سطو أو نهب لخزائنها وفروعها، وحفاظاً على مستندات العملاء والخزانة والأصول الموجودة فى البنوك (المصرى اليوم ٣٠ يناير).

وكان للعاصمة النصيب الأكبر فى الدمار، فالحصيلة النهائية للأحداث المؤسفة أسفرت عن إحراق ١٥ قسم شرطة، ومعظم المراكز المتفرقة فى عدة مناطق بالقاهرة والمصاب الأكبر فى الاستيلاء على الأسلحة الموجودة داخل أقسام الشرطة، بل وإطلاق سراح الآف من المحبوسين داخل غرف الحجز وهو ما هدد بوقوع جرائم جنائية، والاعتداء على الشرطة بتلك الأسلحة المسروقة، وهو ما أسفر عن وفاة ضابط و٨ من الأفراد والمجندين، وإصابة نحو ٢٥٠ ضابطا و٥٠ شرطيا.

● أضافت **الأهرام** (٣٠ يناير) أن مشرحة مستشفى المطرية استقبلت فى جمعة الغضب (١/٢٨) نحو ١٢ قتيلاً سقطوا فى مواجهات مع اللصوص.

بينما اقتحمت مجموعة كبيرة من المخربين مجمع محاكم الجلاء فى الساعة الرابعة فجر السبت (١/٢٩) واستولت على ملفات القضايا، وأشعل بعضهم النيران فى الطابق السادس بالمبنى، فأتت النيران على جميع ملفات القضايا ومركز الحفظ والأحراز وسرق بعض أصحاب السوابق بعض المكاتب والمراوح وأجهزة الكمبيوتر، وحطموا أجهزة التكييف بمكاتب النيابات.

ومن ناحية أخرى شب حريق بمقر النيابة الإدارية بالطابق الخامس بمجمع التحرير، وأتت النيران على بعض الملفات الخاصة بنيابة التعليم.

وشهدت منطقتا المطرية والزيتون (بحسب **الأهرام** ١/٣٠) أعمال تخريب واسعة للمرافق والممتلكات العامة طالت أقسام الشرطة ومقار الأحياء والمحليات، وتمت سرقة مهمات الكهرباء من مخازن شركة شمال القاهرة.

ولم تسلم منطقة المقطم (هضبة عليا، ووسطى) من هجمات البلطجية والمجرمين الفارين من الأقسام وهو ما أصاب سكان المنطقة بالذعر، فالقتلة يهاجمون المحلات والمنازل بلا هوادة ولا رحمة، وقامت مجموعة مسلحة بالهجوم على المنازل يحملون مسدسات وسنجًا وأسلحة بيضاء وشومًا، ويقومون بفسخ الأبواب رغم وجود أصحابها بها فهم لا يخشون أحدًا.

كما شهد بعض مناطق مدينة نصر عمليات نهب وسرقة وإحراق قسم شرطة الزهراء و٤ سيارات شرطة، كما اقتحمت مجموعة كبيرة من المخربين بعض المحال بشارع مصطفى النحاس، من بينها محلات التوحيد والنور وأولاد رجب، وقاموا بسرقة بضائع كثيرة منها، كما قام البعض منهم بسرقة السيارات الخاصة أسفل العقارات حيث اكتشف عدد كبير من السكان اختفاء سياراتهم بالكامل ، وأضرموا النار فى ٤ سيارات شرطة أمام قسم شرطة مدينة نصر أول فاحترقت بالكامل، كما شهد شارع مكرم عبيد أعمال شغب وتخريب كبيرة تحطمت خلالها واجهات محلات راديو شاك ومحلات الأثاث المنتشرة هناك وقاموا بسرقة الكثير من البضائع.

كما قام مثيرو الشغب بأعمال سلب ونهب لفندق السلام بشارع جسر السويس، واستولوا على جميع ما بداخله من أثاث وأجهزة كهربية وقدرت الخسائر بنحو ١٥٠ مليون جنيه.

كما تعرضت محال الصاغة فى منطقة الحسين للنهب من قبل عدد من البلطجية الذين هاجموا المنطقة فى غياب الأمن، وتعرضت شركات السياحة فى وسط القاهرة للنهب، وقام البلطجية بنهب محلات الأزهر والعتبة والموسكى واعتدوا على المتظاهرين.

وأحكم البلطجية قبضتهم على الطريق الدائرى بدءًا من مدخله فى الهرم وحتى نزلة طريق مصر - الإسكندرية الزراعى، وكثفوا وجودهم فى المناطق المطلة على العشوائيات خاصة فى الطالبية وكفر طهرمس وسلم حى الهرم والبراجيل والخصوص والمرج وعزبة النخل، وغاب الوجود الأمنى على امتداد الطريق الدائرى، مما مكن البلطجية من فرض الإتاوات على السيارات المارة على الطريق، واعتدوا على العشرات من السيارات، وأشعلوا النيران فى بؤر عديدة من الطريق لإجبار السيارات على التهدئة والوقوف.. وقام اللصوص والبلطجية بسرقة أقسام الشرطة والكباريهات فى شارع الهرم.

اقتحام أقسام الشرطة

بدأت ساعات الرعب فور انسحاب قوات الأمن المركزى من الشوارع، وانطلق عشرات المتظاهرين إلى أقسام الشرطة، وأفرجوا عن المتهمين داخل مقار الحجز،

وأشعلوا النيران فيها، وسادت هذه الظاهرة فى القاهرة والجيزة والمحافظات.. وأفاد شهود عيان من المتظاهرين بأنهم خرجوا للتعبير عن مطالب محددة وأنهم لم يقوموا بأى أعمال سرقة أو تخريب، وأن من قاموا بهذه الأعمال هم مجموعة من الخارجين على القانون الذين ساعدت قيادات أمنية فى خروجهم من الأقسام، للقيام بهذه الأعمال، حتى تسود الفوضى، ويظل الأمن متفرجاً دون تحرك رغم تلقيه العديد من البلاغات، على حد قولهم.(**المصرى اليوم** ٣٠ يناير)

حرق المقر الرئيسى للحزب الوطنى

شهدت شوارع الكورنيش وكوبرى قصر النيل عمليات إحراق سيارات الشرطة والأمن المركزى من قبل المتظاهرين الذين خرجوا إلى الشوارع عقب صلاة الجمعة (٢٨ يناير)، كما شهد المقر الرئيسى للحزب الوطنى حريقاً مروعاً بعد أن قامت مجموعة من المتظاهرين بإحراقه.

ورصدت المصرى اليوم (٣٠ يناير) بالصوت والصورة أحد الأشخاص الذين شاركوا فى إحراق الحزب ويدعى محمد إسماعيل الذى قال للصحيفة: شاركت فى حريق الحزب الوطنى، لأن كل الشعب مخنوق من قياداته الظالمة.. وأنا مش خايف وبتكلم معاك لأن مشاركتى فى حريق الحزب الوطنى شرف كبير، لأنه مقر الظالمين الفاسدين على رأسهم أحمد عز أمين التنظيم.

وقد قرر المتظاهرون بعد فرض سيطرتهم على الشارع، وهروب الأمن من أمامهم، أن يجمعوا ١٠ جراكن بنزين كبيرة ويفرغوها داخل مقر الحزب الوطنى، وبدأ إشعال المقر من مكتب أحد عز أمين التنظيم، لأنه هو الذى أفسد البلد. ونهبها وتركها لنا مدمرة.

وقام المتظاهرون أمام كورنيش النيل بكتابة بعض الكلمات الغاضبة على جدران مقر الحزب الوطنى منها: «يسقط النظام.. ولترحل الحكومة.. يسقط مجلس الشعب والشورى».

حرق أقسام الشرطة

ـ وقد تعرض ١٥ قسم شرطة فى القاهرة وحدها إلى عمليات نهب وتدمير وإشعال النيران، والاستيلاء على الأسلحة والذخيرة الحية، والاعتداء على رجال الشرطة، كما تم نهب أسواق كارفور وأركيديا.

قالت **الأهرام** (٣٠ يناير): استمرت أعمال الشغب والنهب والسرقة والحرق للمنشآت الحكومية والخاصة وأقسام الشرطة حتى الساعات الأولى من صباح السبت (١/٢٩)، حيث قام المتظاهرون بإشعال النيران فى عشرة أقسام للشرطة

بمحافظتى الجيزة و٦ أكتوبر، بالإضافة إلى إحراق مجموعة من المنشآت الحكومية، من بينها حى الوراق وسرقة مخازنه، وكذلك سجن القطا الذى أشعل بعض المساجين النيران بداخله، كما سُرق مبنى الأسواق الحرة بشارع جامعة الدول العربية، والعديد من محلات الملابس والسوبر ماركت، وحُطِّم العديد من البنوك الكبرى بالمهندسين والدقى.

وكانت الأحداث قد اشتعلت ـ بحسب الأهرام ٣٠ يناير ـ يوم جمعة الغضب (٢٨ يناير) عقب المظاهرات، إلا أنها ازدادت فى الساعات الأولى من صباح السبت، (٢٩ يناير) وتحولت مجموعة من الأشخاص عن المتظاهرين، وبدأوا فى إحراق أقسام الشرطة والمبانى الحكومية واستولوا على ما بداخلها من أسلحة، وحطموا سيارات الشرطة، وأشعلوا النيران فى بعضها، بالإضافة إلى بعض السيارات الخاصة الموجودة على ذمة القضايا أمام مقار هذه الأقسام.

ففى سجن القطا والذى يقع بالمنطقة الصحراوية شمال الجيزة، عندما علم المسجونون داخله بالأحداث الجارية أشعلوا النيران فى البطاطين لتقوم إدارة السجن بإخراجهم، خاصة أن الحريق بدأ فى وقت واحد داخل مجموعة من عنابر المساجين لترتفع ألسنة اللهب؛ ظناً منهم أن إدارة السجن سوف تقوم بإخراجهم أو أنهم سيحاولون الهرب، إلا أن إدارة السجن استطاعت السيطرة على الحريق دون إخراج المساجين منه ودون هرب أى منهم، وأصيب خلال الحريق أكثر من ٢٠ شخصاً، وتم علاجهم.

وقام المخربون الذين اندسوا بين المتظاهرين بإحراق مجموعة من أقسام الشرطة بمحافظتى الجيزة وأكتوبر، أثناء انشغال قوات الشرطة بتأمين البنوك والمنشآت الحكومية المهمة، ففى قسم كرداسة قام نحو ٥٠٠ شخص بإحراق سيارات الشرطة الواقفة أمامه وحرقوا ٧ سيارات، ثم قاموا بقذف القسم بالحجارة، وإشعال النيران فيه، وفى قسم شرطة الحوامدية تجمع نحو ٢٠٠ شخص، واقتحموا القسم وسرقوا أسلحة من داخله، ثم قاموا بعد ذلك بإشعال النيران به ثم توجهوا إلى مجلس المدينة المجاور للقسم وحطموه، وفى مركز شرطة البدرشين قام المتظاهرون بإشعال النيران به، وتوجهوا إلى الحجز لمحاولة تهريب المساجين، إلا أنهم فشلوا لعجزهم عن كسر الأقفال، مما دفعهم إلى إحراق مبنى القسم وسرقة السلاح من داخله وإحراق سيارات الشرطة.

– قام المتظاهرون بإشعال الحرائق بقسم الدرب الأحمر بعد قيام رجال المباحث بإطلاق الرصاص عليهم من فوق سطح القسم على مدار الساعة، كما سرق بعض المندسين ممتلكات القسم من أجهزة تكييف ومكاتب، فضلاً على تهريب المحتجزين من داخل القسم.

وفى قسم شرطة الوراق تجمع أكثر من ٦٠٠ شخص وقذفوه بالحجارة، وعندما فشلوا فى دخوله أشعلوا النيران فيه بالكامل، ثم توجهوا إلى حى الوراق المواجه للقسم وحطموا محتوياته، بالإضافة إلى سرقة مجموعة من المخازن التى يوجد بها العُهد.

أما فى قسم أول وثان أكتوبر، فقد قامت مجموعة من المخربين بتحطيم القسمين ورشقهما بالحجارة، وأشعلوا النيران فى قسم ثان، وأحرقوا السيارات الموجودة أمامه والخاصة بالشرطة.

والأمر لم يختلف كثيراً بأقسام شرطة بولاق والعمرانية والهرم، حيث تم إحراقها وهو ما أدى إلى إحراق أحراز القضايا والمحاضر الخاصة بالمواطنين.

أما فى قسم الطالبية، وهو قسم تحت الإنشاء فقد قام المتظاهرون بتحطيمه وإشعال النيران به.

وقد حاول المتظاهرون تحطيم قسم الدقى عقب منعهم من التوجه إلى ميدان التحرير، إلا أنه بعد التحدث معهم بعدم تخريب القسم استجابوا وانصرفوا من أمام القسم.

وقد أسفرت هذه الأحداث المؤسفة عن إصابة ٣٠ من رجال الشرطة، بينما أصيب ٤٠ من المواطنين نتيجة لوقوع العديد من الاشتباكات بين الطرفين.

● وفى السياق نفسه رصدت **الأهرام** (١/٣٠) ما جرى لأقسام شرطة أخرى فى الجيزة، حيث قامت مجموعة من اللصوص باقتحام مركز شرطة العياط وإحراقه والاستيلاء على الأسلحة من داخله واستطاع الأهالى مقاومتهم والحصول منهم على الأسلحة ووضعها بمسجد مجاور للمركز لحين حضور رجال الشرطة، إلا أن اللصوص عادوا مرة أخرى وهددوا بالحصول على الأسلحة، وبالفعل أشعلوا النيران فى المسجد، واستولوا على الأسلحة، وهربوا بها، ولم يتمكن الأهالى من مطاردتهم بعد أن هددوهم بإطلاق الرصاص عليهم.

كما قامت مجموعة من الأشخاص بإشعال النيران مرة أخرى بقسم شرطة الجيزة، مما أدى إلى احتراقه والاستيلاء على الأسلحة والذخيرة منه ومن أقسام الشرطة المختلفة، وروعوا المواطنين وجرى إغلاق شارع الهرم فى الاتجاهين، وإطلاق الرصاص بصورة عشوائية لإرهاب المواطنين، وقاموا بتحطيم مجموعة من السيارات، كما اقتحموا العمارات السكنية بمنطقتى الهرم والعمرانية، وهددوا أصحابها بالسلاح والاستيلاء على محتويات منازلهم من الأجهزة والأثاث والأموال، وظلوا يطلقون النيران بصورة عشوائية فى ظل الغياب الأمنى، كما قاموا باقتحام مجموعة من المحلات التجارية والملاهى الليلية بشارع الهرم، وتحطيمها والاستيلاء

على ما بداخلها، بالإضافة إلى اقتحام بعض العصابات مصنع السكر بالحوامدية وسرقة محتويات من داخله ومحاولة إشعال النيران به (**الأهرام** ٣٠ يناير).

- كما شهدت مدن الحمام والضبعة مواجهات بين قوات الشرطة وعدد من المتظاهرين، حيث قام المتظاهرون بإشعال النيران فى قسم شرطة الحمام وتكسير النوافذ بقسم شرطة الضبعة.

- وقام متظاهرون بإشعال النيران فى أقسام الشرطة بطنطا والمحلة وأحرقوا ٨ سيارات تابعة لقوات الأمن وأخلوا سبيل المتحجزين فيها.

كما أشعل المتظاهرون النيران فى أكشاك الأمن بمبنى ديوان المحافظة، ومزقوا لافتات وصور الرئيس مبارك، كما قذفوا مبانى مجالس المدن والبنوك بالطوب والحجارة.

كما قام المتظاهرون بالفيوم بإضرام النيران فى قسم شرطة الفيوم وعدد من السيارات التى تقف أمام القسم وقام الضباط والجنود بإطلاق النيران لتفريقهم، كما أشعل المتظاهرون النار فى مقر الحزب الوطنى، وقاعة الاجتماعات بالمجلس الشعبى المحلى للمحافظة، وارتفع عدد المجندين الذين أصيبوا بالحروق نتيجة إلقاء المتظاهرين كرات النار عليهم إلى ٢٢ مجنداً.

● **وفى الإسكندرية** لقى شابان مصرعهما، وأصيب ١٥ آخرون فى حريق أقسام الشرطة بالمحافظة، وكان حريق ضخم قد شب فى أقسام شرطة باب شرقى وقسم الرمل وقسم المنتزه أثناء قيام المتظاهرين بالمسيرة أمام أقسام الشرطة، بالمحافظة، حيث قام بعض البلطجية الذين اندسوا داخل المظاهرة بإشعال النيران بأقسام الشرطة للانتقام من ضباط الشرطة (**الوفد** ٣٠ يناير).

وتم تدمير ديوان عام المحافظة، وعدد من أقسام الشرطة، ونهب وسلب الأسواق والمحال التجارية، كما تم اقتحام مستودع السيارات بمنطقة محرم بك، وهى على مساحة ٢٢ فداناً، واستولى المقتحمون على نحو ١٥ ألف سيارة متنوعة كانت محتجزة على ذمة قضايا ومخالفات مرورية، وأدت الاشتباكات بالإسكندرية إلى مصرع ٢٢ وإصابة ٩٠٠ مصاب.

وكانت مدينة الإسكندرية تحولت إلى بركان من الحرائق والسرقات والنهب التى قام بها البلطجية منتهزين الفراغ الأمنى.

كما تم تهريب المساجين وسرقة أثاث القسم والدفاتر والأبواب الحديدية وخوازق العساكر، ثم قاموا بالتوجه إلى نقطة تفتيش أبيس وقاموا بسكب النبزين وإشعال النيران بها، كما حاول مخربون اقتحام البنوك واستراحة المحافظة، كما اقتحم عدد من البلطجية المجلس الشعبى المحلى بمحافظة الإسكندرية وسرقوا محتوياته من أجهزة كمبيوتر وأثاث وتليفونات والخزانة الخاصة بالمجلس.

وحـاول المتظاهـرون بمدينة الزقـازيق والذين وصل عـددهم لما يقـرب من ٥٠ ألف متظاهر أعـزل اقتـحـام مـقـر أمن الدولة ومـقـر الحـزب الوطنى، وخـلال محـاولة الاقـتـحـام احـتـرقت ثلاث سـيـارات أمن مـركـزى أمـام مـقـر أمن الدولة، وأطلقت الشرطة الرصاص الحى على المتظاهرين فأصيب بعضهم.

وفاة اللواء محمد البطران.. وهروب سجناء

● لقى اللواء محمد البطران رئيس مباحث سجن «ديمو» العمومى بالفيوم مصرعه إثر اعتداء مجموعة من البلطجية على رجال الأمن بالسجن، وتبادلوا إطلاق النيران مع القوات حتى نفدت ذخيرة رجال الأمن داخل السجن (**الأهرام** ٣٠ يناير).

كما أسفر الاعتداء عن هروب جميع المساجين الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من ١٥٠٠ سجين.

ويضم السجن سجناء من محافظات مختلفة، منهم محكوم عليهم بالإعدام والمؤبد، ويقع فى منطقة صحراوية تبعد نحو ١٢ كيلواً من مدينة الفيوم.

وأضافت الصحيفة: إن مجموعة من أهالى المساجين المحبوسين بسجن أبوزعبل قاموا بإطلاق الأعيرة النارية، واستخدام «لودر» لكسر بوابة السجن، وإطلاق الرصاص على القوات، وفتحوا البوابات الحديدية لتهريب جميع المساجين بمنطقة أبوزعبل، وتبادلت قوات الشرطة إطلاق النار معهم، مما أدى إلى إصابة أكثر من ١٥ شخصاً ومصرع ٨ مساجين.

لكن **جريدة الشروق** (٣٠ يناير) قالت: إن المساجين بداخل مبنى ليمان أبو زعبل ١ و٢ أشعلوا النيران فى الزنازين، فقامت قوات الشرطة بمحاصرة المبنين، وأسفرت المواجهات عن مقتل ٨ سجناء وإصابة ١٣٢ شخصًا، وهى رواية أكدتها المصرى اليوم (٣٠ يناير) الذى قالت إن الهاربين من السجناءء بلغ عددهم ٣٠٠ سجين.

● وفى سياق متصل - بحسب **الأهرام** - ارتفعت حصيلة المواجهات بين المتظاهرين والشرطة أثناء اقتحام مبنى مباحث أمن الدولة بالإسماعيلية إلى ٦ قتلى و١٥ مصاباً، تم نقلهم إلى المستشفى الجامعى والمستشفى العام، وتم الاستيلاء على ١٥ قطعة سلاح آلى من الشرطة.

كما ذكر شهود عيان أن مجموعة أخرى اقتحمت مركز التل الكبير ودارت مواجهات حامية أسفرت عن سقوط ١٥ مصاباً كحصيلة أولية من جانب رجال الشرطة.

- **وفى المنيا،** أشعل المتظاهرون النيران فى مبنى الحزب الوطنى بمركز سمالوط.

- فى محافظة شمال سيناء سقط عدد من القتلى فى المواجهات بين المواطنين وسلطات الأمن بعد أن هاجم عدد من المسلحين نقطة شرطة الريسة شمال مدينة العريش، وأطلقوا النار بشكل كثيف، مما أدى إلى مقتل أربعة من رجال الشرطة.

ردود أفعال محلية

- قرر المتظاهرون تنظيم مسيرة مليونية (الثلاثاء أول فبراير).

- الأزهر يناشد الشباب الحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة، جاء ذلك فى بيان أصدره شيخ الأزهر.

- الحزب الناصرى يعلن انحيازه الكامل لمطالب الأمة وانتفاضة الجماهير.

- حزب الوفد يطلب محاسبة المفسدين.. ويفتح مقاره فى المحافظات لحماية المواطنين.

- القيادات الكنسية والقبطية تؤيد مطالب المظاهرات، وتطالب النظام بإصلاحات جذرية ترضى الشعب المصرى، كما طالبت الكنيسة القبطية الشباب بالبعد عن التخريب، وعدم إعطاء فرصة للمخربين لإظهار المظاهرات بشكل سيىء.

- بينما اعتبر وحيد عبدالمجيد، مدير مركز الأهرام للنشر والترجمة، أن تعيين الرئيس مبارك لعمر سليمان نائباً له خطوة متأخرة للغاية لا تتناسب مع مطالب الشعب المصرى فى الوقت الحالى.

- من جهته قال د. محمد سليم العوا: إن تعيين عمر سليمان نائباً للرئيس لا قيمة له، لأن تعيينه جاء من نظام فاقد للشرعية.

- الإخوان المسلمون يصدرون بياناً يباركون فيه الانتفاضة السلمية.

ردود أفعال دولية

- أوباما يطالب مبارك بخطوات ملموسة لزيادة الديمقراطية.. ويدعو المتظاهرين إلى البقاء مسالمين.

- الاتحاد الأوروبى يدعو - على لسان كاثرين أشتون الممثلة العليا للاتحاد الأوروبى للشئون السياسية - السلطات المصرية إلى إطلاق سراح المتظاهرين والسماع لمطالبهم.

- الكويت تعرب عن أملها فى أن تستعيد مصر الأمن والاستقرار.. وإيران تطالب القيادة السياسية المصرية بالرضوخ لمطالب أبناء شعبها.

- إسرائيل تتحاشى التعليق على أحداث مصر، وتخشى انتقال التوتر إلى الأراضى الفلسطينية.

- العاهل السعودى يدين ما وصفه بالعبث بأمن واستقرار مصر من مندسين باسم حرية التعبير، وشدد - بحسب **الوفد** (٣٠ يناير) - على وقوف المملكة إلى جانب حكومة وشعب مصر.

- مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتمانى العالمية تخفّض تصنيفها للاقتصاد المصرى إلى «سلبى» بدلاً من مستقر على خلفية الاحتجاجات والتظاهرات الحادة التى تشهدها القاهرة وعدة محافظات (**المصرى اليوم** ٣٠ يناير).
- المفوضة العليا لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة تطالب برفع حالة الطوارئ المفروضة فى مصر منذ ثلاثين عاماً.
- وزيرة الخارجية الدانماركية تدين استخدام العنف ضد المتظاهرين، وتدعو الحكومة المصرية إلى بدء حوار مع المحتجين لتجنب استمرار العنف.
- الأمين العام للأمم المتحدة يدعو مصر إلى احترام حرية التعبير بشكل كامل.
- اتحاد الناشرين الدولى يدعو لمقاطعة معرض القاهرة الدولى للكتاب.

اليوم السادس: الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١

تزايدت حالة الرعب التى عاشتها مصر فى اليوم السادس من أيام ثورة الغضب، بسبب غياب الأمن وهروب السجناء والمعتقلين وزيادة حدة البلطجة فى الشوارع.

وجاءت عناوين الصحف الصادرة يوم الاثنين (٢٠١١/١/٣١) لتؤكد مدى الهلع الذى عاشته مصر ذلك اليوم، فـ **«الوفد»** تصدرتها العناوين التالية:

«مصر فى رعب»، «٤٠ ألف معتقل هربوا من السجون» و«المواطنون يحاولون السيطرة على الأمن بأنفسهم»، «مبارك يصر على البقاء.. ويتوجه لمركز عمليات القوات المسلحة لمتابعة إجراءات السيطرة على المتظاهرين».

بينما ركزت «الأهرام» على كيفية تعامل النظام مع الأزمة، وتصدرت الصفحة الأولى العناوين التالية: **«اجتماع للرئيس مبارك مع القيادات العسكرية»، «المتظاهرون بميدان التحرير يطالبون بالإصلاح ويرفضون الفوضى»، «العادلى يتفقد معسكرات الأمن.. وبدء حظر التجول من الثالثة عصر اليوم».**

وعرضت «الشروق» فى عناوين صفحتها الأولى «مقترحات عمر سليمان لاحتواء انتفاضة الغضب» وهى: **١ـ إلغاء التوريث ٢ ـ حكومة بلا رجال أعمال ٣ ـ تعديل الدستور ٤ ـ محاسبة المقصرين ٥ ـ تخلى مبارك عن رئاسة الوطنى.**

فيما تصدرت «المصرى اليوم» العناوين التالية:

«الشعب فى خدمة الوطن»، «الكتائب الشعبية تملأ الفراغ الأمنى فى الشوارع.. والمظاهرات تتواصل فى القاهرة والمحافظات»

مشاهد من سادس أيام الغضب

تواصلت المظاهرات الحاشدة فى القاهرة والمحافظات، وانضم إليها عدد من القضاة ورجال الأزهر فى ميدان التحرير فى وسط القاهرة، وأصر المتظاهرون على الاستمرار فى احتجاجاتهم حتى تتحقق مطالبهم كاملة.

● **القاهرة :** لليوم الثالث على التوالى تحدى عشرات الآلاف من المتظاهرين قرار حظر التجول، وخرجوا إلى ميدان التحرير من مستشفيات وسط القاهرة عقب تشييع جنازات «شهداء الحرية» (١٥٠ شهيداً) وفقاً للشروق (٣١ يناير)، التى نقلت عن مصدر طبى بمستشفى قصر العينى قوله «إن عدد القتلى الذين وصلوا إلى مشرحة المستشفى منذ بدء فعاليات الثورة (١/٢٥) نحو ٩٥ قتيلاً».

طالب المتظاهرون بمحاكمة الرئيس مبارك ورموز نظامه وحزبه، وقد انطلقت

المظاهرات مجدداً فى الواحدة من ظهر (الأحد ١/٣٠) فى قلب ميدان التحرير لليوم السادس على التوالى، وعلق المتظاهرون للمرة الأولى لافتة كبيرة فى قلب الميدان (٢ م × ٦ أمتار) وحددوا من خلالها مطالبهم، وهى ٦ مطالب رئيسية، أبرزها إنشاء جمعية لتغيير الدستور، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، وحل مجلسى الشعب والشورى.

وزاد عدد المتظاهرين بعد نحو ساعة ليصل إلى ٢٠ ألفاً، رددوا الأغانى الوطنية: «مدد مدد مدد مدد.. شدى حيلك يا بلد.. مين كان فى بلدك مات شهيد.. فى ألف غيره بيتولد»، «بره.. بره.. اطلع بره.. ارحل ارحل يا خسيس دم المصرى مش رخيص»، «يلا يا حسنى صح النوم.. النهارده آخر يوم».

شهدت المظاهرات مشاركة بعض الصحفيين، كما شهد ميدان التحرير انضمام عدد من الشخصيات العامة إلى المظاهرات الاحتجاجية المطالبة برحيل الرئيس مبارك عن منصبه، وأعلنوا رفضهم قرار تعيينه عمر سليمان نائباً له، ود. أحمد شفيق رئيساً للوزراء.

● من جانبها، نظمت قوات الجيش حركة مرور المواطنين المتجهين إلى ميدان التحرير، وخصصت مجندين لتنظيم دخول المواطنين إليه، وشاركهم المتظاهرون فى التنظيم والتحقيق والتفتيش والاطلاع على البطاقات الشخصية.

وشدد الجيش إجراءاته الأمنية حول ميدان التحرير دون أن يمنع المتظاهرين من الدخول، وكثف من وجوده فى القاهرة، ونصب الكمائن فى الشوارع الرئيسية.. وقد تفقد المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة القوات المنتشرة فى منطقة وسط القاهرة، وفى قلب ميدان التحرير.

وقد انتشر بين المتظاهرين عشرات البيانات منسوبة إلى مؤيدى د. البرادعى والشيوعيين المصريين، أجمعت كلها على عدم مغادرة ميدان التحرير، والتظاهر لإسقاط النظام وتشكيل لجان مقاومة شعبية لحماية الممتلكات.

وقد انضم د. محمد البرادعى المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية للمتظاهرين مساء الأحد (١/٣٠)، فيما قال فى وقت سابق إنه حصل على تفويض من قوى الاحتجاج لتشكيل حكومة موقتة، وأضاف إن هناك «مؤامرة كبرى» استهدفت إحداث فراغ أمنى، مشيراً إلى ان عناصر من الشرطة ارتكبت عمليات ترويع وسلب ونهب.

وعلى صوت أزيز الطائرات الحربية التى طارت فى سماء القاهرة على ارتفاعات منخفضة واصل المتظاهرون إصرارهم على مواقفهم، فيما تزايدت حشودهم مطالبين بمحاكمة النظام ورموزه (**المصرى اليوم** ٣١ يناير ٢٠١١).

مستشفى ميدانى لعلاج المتظاهرين

وعلى مسافة ١٠٠ متر من ميدان التحرير، وخلف أحد المطاعم الشهيرة أقام ١٠ أطباء مستشفى بالجهود الذاتية داخل مسجد صغير، يستقبل المصابين والمتوفين منذ مساء جمعة الغضب (١/٢٨).

وشهدت منطقة السيدة زينب حالة استنفار واعتراض من المواطنين، حيث تجمع أكثر من ٢٠٠ شاب وعجوز وسيدة أمام نقطة شرطة طولون، وجمعوا أسلحة تمت سرقتها من داخل قسم الشرطة والنقاط التابعة له، واتصلوا بمفتش المباحث وضابطين و٤ أمناء ومجندين بدرجة (صول) لتسلم الأسلحة والتى بلغ عددها - بحسب **المصرى اليوم** ٣١ يناير - نحو ١٢ بندقية آلى وطبنجة وكمية من الذخيرة الحية.

وفى سياق آخر، احترق مبنى النيابة الإدارية بشارع رمسيس بالجلاء.

.. وتتواصل المظاهرات فى محافظات مصر

● تواصلت المظاهرات الغاضبة فى المحافظات، (السبت ٣٠ يناير)، للمطالبة برحيل النظام والإصلاحين السياسى والاقتصادى، واختفت الشرطة من الشوارع، وقام مجهولون فى معظم المحافظات بأعمال تخريب وحرق للمنشآت الحكومية ومقار الحزب الوطنى بعد سلب محتوياتها، وسجلت سجون عدة محافظات - بحسب **المصرى اليوم** ٣٠ يناير - هروب مئات السجناء وانتشارهم فى القرى والمدن لسرقة المحال والمنازل، وأسفرت المواجهات بين الأهالى والبلطجية عن مصرع وإصابة العشرات، وانتشرت سيارات الجيش فى عدة محافظات لإقرار الأمن.

● **فى محافظة المنيا** لقى مواطنون مصرعهم أثناء هجوم عصابات على متحف البهنسا الذى يضم قطعاً أثرية نادرة، ونظم المئات مظاهرة حاصرت مبنى ديوان المحافظة، وشهدت الشوارع حرب عصابات فى مدنها عقب مفاجأة ظهور عصابات منظمة وبلطجية ومسجلين مستقلين سيارات ربع نقل وسيارات نقل، ووقعت اشتباكات بين مواطنين مسلحين بالشوم وبين مجرمين، واضطر الأهالى لحمل السواطير وتشكيل لجان شعبية بكل شارع وأمام المحال التجارية لحمايتها، وقد حُرق معظم المبانى والمصالح الحكومية بمركزى بنى مزار ومغاغة. كما شهدت مدينة المنيا مطاردات عنيفة بين سيارات الشرطة ومجهولين حاولوا تحطيم مقر الحزب الوطنى بالمحافظة.

● **وفى الدقهلية** ارتفع عدد ضحايا ثورة الغضب إلى ٩ قتلى و٣٠ مصاباً (**المصرى اليوم** ٣١ يناير).فى مواجهات متفرقة بين الأمن والمواطنين من جهة وبين المواطنين

والبلطجية من جهة أخرى. واختفت قوات الشرطة من الشوارع والميادين وانتشرت البلطجية والمسجلون فى العديد من المراكز.

● **وفى مدينة المنصورة** نشبت اشتباكات بين قوات الأمن وعدد من المواطنين، حاولوا اقتحام مبنى مديرية الأمن، وقتلت الشرطة ٣ منهم بينهم طفلة عمرها ١١ سنة وهم: محمد جمال محمد ٢٥ سنة، وأمل إسماعيل أحمد ١١ سنة، كما أصيب نحو ١٥ شخصاً برصاص خرطوش، بينهم ٧ بإصابات خطيرة، وانتشرت قوات الجيش فى الشوارع فى محاولة لضبط النظام ونظم الشباب بالتعاون مع الإخوان وشباب ٦ أبريل لجاناً شعبية لحماية المنشآت العامة ولجان للنظام والمرور، كما انتشرت دبابات الجيش وقواته أمام المنشآت الحيوية والبنوك ومبنى المحافظة.

واستولى عدد من المسلحين على سيارة إسعاف، وقاموا باقتحام بعض المنازل وعاثوا فيها سلبا ونهبا وتمكنت مجموعة من الشباب من لجنة الحماية من ضبطهم وتسليمهم للجيش.

وفى مدينة السنبلاوين حاول مسلحون سرقة إدارة الميكنة الزراعية وتصدى لهم عدد من الشباب أيضاً.

● **وفى الغربية** شهدت مدن وقرى المحافظة أعمال سلب ونهب، ففى مدينة طنطا اقتحم المئات من المسجلين والهاربين من السجون فى المدينة، وهاجمت عصابات مسلحة مدينة المحلة الكبرى، وسقط عدد من الضحايا أثناء التصدى لهم.

● **وفى بورسعيد** تعرضت مخازن الترانزيت بميناء بورسعيد لأعمال سلب ونهب، وتوقف العمل فى ميناء بوسعيد واقتصر على تفريغ السفن دون أى أعمال جمركية.

وتوجهت مجموعات من المسجلين خطراً إلى أقسام الشرطة، واستولت على خيول وحدة الخيالة بقسم شرطة العرب وأخرجوا - بحسب المصرى اليوم ٣١ يناير - الوثائق ودفاتر تسجيل المجرمين وأحرقوها.

وفى إدارة مرور بورسعيد استولت مجموعة من البلطجية على الدراجات النارية المحتجزة بالإدارة، وقاموا بإتلاف السجلات والمستندات، واقتحم آلاف من سكان العشش الوحدات السكنية الخالية وأقاموا فيها، وقامت مجموعات أخرى بسرقة الأبواب والشبابيك والأدوات الصحية، وأشعل مقتحمو المساكن الحريق فى إطارات سيارات حول المبانى المقتحمة.

● **وفى أسيوط** شهدت شوارع المدينة إطلاق أعيرة نارية من جانب مسجلين خطراً بحوزتهم المسدسات والبنادق، وأحرقوا دراجتين بخاريتين تابعتين لمرور أسيوط، وكسروا أجهزة اللاسلكى الخاصة بعدد من أفراد الشرطة، وحاولوا اقتحام مبنى

ديوان عام المحافظة بعد أن رشقوه بالحجارة، وتصدى لهم أفراد من الجيش؛ حفاظاً على الأسلحة بداخله، ولقوا مصرعهم خلال اشتباكات بينهم وبين عدد من أفراد الشرطة.

وأحرق مجهولون مدخل كلية الآداب، ونهبوا محتوياتها، وأطلق عدد من الضباط الرصاص أمام مبنى مباحث أمن الدولة وسجن أسيوط لمنع البلطجية الذين بادلوهم إطلاق الرصاص من الاقتراب، وتدخلت مجموعة من القوات المسلحة لتأمين المستشفيات والبنوك.

وتمكن الأهالى من إلقاء القبض على ٤٥ شخصاً من المسجلين أثناء اقتحامهم للمحال التجارية، وتبادلوا إطلاق النيران، وقاموا بتسليمهم للقوات المسلحة **(المصرى اليوم ٣١ يناير)..**

● **وفى القليوبية** عاش أهالى مدينة شبرا الخيمة، ليلة من الرعب بعد انتشار أخبار عن قيام البلطجية وقطاع الطرق باقتحام المنازل والمحال التجارية، وشكل الشباب فرق دفاع لحماية الممتلكات انتشرت فى مداخل المنازل، وحمل الشباب الهراوات والسكاكين وتم تنظيم نوبتجيات للحراسة ليلاً.

ودمر البلطجية إدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية، واستولوا على خاتم شعار الجمهورية وأجهزة الحاسب الآلى، كما تم الاستيلاء على ٦١ ألف جنيه رواتب واستمارات الثانوية العامة بمدرسة بهتيم الثانوية بنات، وتدمير مدرسة ملحقة المعلمين بشبرا الخيمة (**المصرى اليوم** ٣١ يناير).

● **وفى الإسماعيلية** كثفت القوات المسلحة وجودها فى الشوارع الجانبية بعد انتشار أعمال النهب والسرقة، وقامت لجان شعبية من الشباب بضبط ٦٣ من الخارجين على القانون وتسليمهم للقوات المسلحة، واستولى مجهولون على نقطة تحصيل الرسوم بطريق «الإسماعيلية ـ القاهرة» الصحراوى.

● **وفى البحيرة:** أحرق مجهولون مصنعى خليل حمادة وأبو غنيمة للكيماويات بمنطقة حوض ٩ فى كفر الدوار، توقف العمل بشركة أبى قير للأسمدة، وقام العمال والأهالى بعمل ورديات لحراستها، واستقبل مستشفى رشيد ٧ مصابين، وترك جنود الأمن المركزى بإدكو معسكرهم بعد رحيل الضباط،، وشكل الأهالى لجاناً فى كل المدن والقرى، للدفاع عن ممتلكاتهم، وتجمع نحو ١٠ آلاف شخص فى مدينة إدكو أمام مجلس المدينة، للدفاع عن منشآتها العامة والخاصة، وتكرر المشهد فى مدينة المحمودية وتعاون الأهالى مع الشرطة فى تأمين المدينة فى مشهد نادر بعد إحراق معظم أقسام الشرطة فى المحافظة، بينما تشكلت لجان لحفظ الأمن والنظام فى مركزى دمنهور ورشيد بعد أن تم تخريب المنشآت (**المصرى اليوم** ٣١ يناير)..

● **وفى البحر الأحمر:** أشعل بلطجية بمدينة سفاجا النيران بمقار الحزب الوطنى ومجلس المدينة ومجلس محلى المحافظة، بعد سرقة محتوياتها، وسيطرت القوات المسلحة على الأوضاع الأمنية بمدينتى سفاجا والغردقة وتمكنت ١٤ مركبة عسكرية من السيطرة على الأوضاع الأمنية فى مدينتى سفاجا والغردقة.

وألغت غرفة شركات السياحة بالغردقة رحلات التفويج السياحى اليومى لنحو ٣ آلاف سائح، وتوقفت الأنشطة السياحية.

● **وفى المنوفية** سادت حالة من الرعب بين المواطنين بمدينة شبين الكوم، وعدد من القرى المجاورة لها بعد تردد أنباء عن هروب آلاف السجناء من سجن شبين الكوم العمومى، وسهر المواطنون حتى الصباح لحراسة ممتلكاتهم، وشكلوا دوريات بالتناوب فيما بينهم لحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتنظيم المرور، وأقاموا أكمنة فى مداخل المدن والقرى، للتأكد من هوية الوافدين، ومنع البلطجية من الدخول.

وتمكنت لجان الدفاع الشعبى التى شكلها الأهالى من إلقاء القبض على عدد من السجناء الهاربين من سجن وادى النطرون، الذين تسللوا إلى مدينتى السادات وشبين الكوم، وقال مصدر أمنى انه تم القبض على ١٢ هارباً، بعد مطاردة الأهالى لهم، وتم القبض أيضاً على ١٥٠ سجيناً بمدينة الشهداء و٣ بمدخل مدينة السادات، وجرى تأمين سجن شبين الكوم بوحدتين من القوات المسلحة وفرض حظر تجول فى الشوارع المحيطة بالسجن عقب الاشتباكات التى قام بها السجناء، مساء السبت (٢٩ يناير)، مع قوات الشرطة (**المصرى اليوم** ٣١ يناير)..

● **وفى كفر الشيخ:** أحرق مجموعة من البلطجية مبنى محكمة دسوق بعد سلب ونهب محتوياته.

واستولى عدد من البلطجية على أكثر من ٥٠٠ وحدة من إسكان مبارك لمدينة دسوق، واشتعلت النيران بمبنى مجلس مدينة دسوق، ومباحث أمن الدولة أمام حراسة رجال الشرطة.

● **وفى الأقصر:** شهدت مدينة إسنا اشتباكات عنيفة بين أكثر من ٢٠٠٠ متظاهر، وقوات الأمن أمام مركز شرطة المدينة الذى حاول المتظاهرون اقتحامه، واشتبكوا مع قوات الأمن التى ردت باستخدام القنابل المسيلة للدموع، وإطلاق الرصاص الحى، مما أدى إلى إصابة ٤ متظاهرين، بينهم حالة حرجة، كما أصيب عدد من قوات الأمن.

– **كما شهدت مدينة الطور وشمال إسنا** مظاهرات، واقتحم أكثر من ١٠٠٠ متظاهر مجمع إدارات المدينة، وأشعلوا النيران فى مبنى المجلس المحلى للمدينة،

وتمكنت قوات الأمن من منع المتظاهرين من اقتحام نزل الشباب الدولى بالمدينة.

وشهدت منطقة العوامية بمدينة الأقصر محاولات من قبل بعض المجهولين لاقتحام المحال والشقق السكنية، والاستيلاء على مواشى الأهالى الذين قاموا بمطاردتهم بالعصى والأسلحة، ومنعهم من الاستيلاء على الممتلكات بالمنطقة.

وهاجم عشرات المتظاهرين بمدينة الزينية أكمنة الشرطة بالمدينة، وتبادلوا الرشق بالأحجار.

● **الإسكندرية:** تواصلت مسيرات الغضب الحاشدة فى الإسكندرية لليوم السادس على التوالى بمشاركة مئات الآلاف من مسجد القائد إبراهيم وسط المدينة وندد المتظاهرون بخطاب الرئيس مبارك وطالبوا برحيله وحل المجالس البرلمانية والنيابية.

وأصدرت الدعوة السلفية بالإسكندرية بياناً أكدت فيه أن ما حدث بمثابة تخريب تسببت فيه الحكومة بظلمها للشعب، محذرة من إحداث مخاطر جسيمة وحثت المسلمين على التدخل والتعاون لإنقاذ محافظة الإسكندرية.

ـ السويس: تواصلت لليوم السادس على التوالى مظاهرات المواطنين، بمشاركة مئات الآلاف (**الوفد** ٣١ يناير) للمطالبة بالإصلاح السياسى ورحيل مبارك، وكان أكثر المظاهرات حماسة هى التى تخرج تباعاً من أمام مستشفى السويس العام تحمل نعوش من سقطوا برصاص الشرطة، وبلغ عدد القتلى (٢٣ قتيلاً) وألفى مصاب.

● **وفى جنوب سيناء** تواصلت المظاهرات لليوم الثانى على التوالى، مطالبة بإسقاط النظام وحل مجلس الشعب، ومحاكمة أعضاء الحزب الوطنى ورموز الفساد.

●● ويتواصل الانفلات الأمنى

● تحولت أحياء العاصمة ومعظم مدن الجمهورية إلى ثكنات لفرق الحماية الشعبية بعد فرار الآلاف من نزلاء السجون، تراوحت أعدادهم ـ وفقا لـ (**المصرى اليوم**٣١يناير) بين ٢٠ و٣٠ ألفاً.

وقد تواصلت حالة «الانفلات الأمنى» والهجوم على المصالح الحكومية وأقسام الشرطة ونهب ما بها من أسلحة.

وحسب التقديرات الأولية بلغ عدد الفارين من سجن أبى زعبل شديد الحراسة بالقليوبية نحو ٤ آلاف، وسجن وادى النطرون ٧ آلاف، وسجن ديبو بالفيوم ٢٠٠٠، وسجن القطا ٧ آلاف، وطرة ٤ آلاف، ونحو ٥ آلاف من السجون المركزية ومزرعة طرة (**المصرى اليوم ٣١ يناير**).

اللجان الشعبية

غياب الأمن خلق الحاجة لوجود اللجان الشعبية التى حاولت تعويض هذا الغياب.

وشكل آلاف الشباب مجموعات ولجاناً شعبية لحماية الأهالى والممتلكات من عصابات النهب المسلحة التى جابت معظم المناطق الراقية والشعبية، وامتد نشاطها إلى القرى والنجوع فى عدة محافظات.

وزع المتظاهرون فى ميدانى التحرير وعبدالمنعم رياض بياناً، دعوا فيه إلى تشكيل لجان شعبية فى كل مناطق مصر لتحقيق أهداف حماية الثورة واستمرارها، على أن تكون مهام هذه اللجان حماية الأموال العامة والخاصة من كل سلب ونهب وتخريب، وتنظيم إدارة الخدمات، وتقديم المساعدات الطبية للمصابين، والبقاء فى الشارع رغم وجود الجيش وحظر التجوال، وعدم التنازل عن المطالب الأساسية وعلى رأسها إسقاط النظام الحالى ومحاكمة الرئيس وحاشيته ـ حسب البيان ..

● ورصدت (**المصرى اليوم**) (١/٣١) الأكمنة الشعبية المكونة من الرجال والشباب فى جميع ميادين القاهرة الكبرى والشوارع والأحياء والمدن والقرى لتأمين الشوارع والمحال والمنازل والمبانى الحكومية.

وبينما كانت تتوالى أنباء عن خروج آلاف المساجين من عدة سجون وسط أنباء متضاربة حول كيفية خروجهم، كان الأمن يوالى انسحابه من جميع النقاط والمواقع، وامتد الغياب الأمنى إلى الأماكن الحيوية والحساسة ومقار الشرطة المختلفة، التى تعرضت لعمليات إحراق واسعة، مما أدى لزيادة الرعب فى قلوب المواطنين.

وتدفق مئات البلطجية والمسجلين خطر على عدة شوارع فى أماكن راقية وشعبية، فيما سيطر قطاع طرق ولصوص على الطريق الدائرى، وفرضوا إتاوات على المارة للسماح لهم بالمرور فى سلام.

وأدى الانفلات الأمنى فى معظم المحافظات إلى لجوء الأهالى إلى حماية أنفسهم بأنفسهم، باستخدام كل ما تطاله أياديهم، وانتشرت «اللجان الشعبية» فى معظم المناطق دون أن تعبأ بالعصابات التى تحمل السنج والمطاوى والأنواع المختلفة من الأسلحة البيضاء والنارية فى بعض الأحيان.

المشهد العام فى القاهرة ـ كما قالت «**الشروق**» (١/٣١) يتلخص فى «حظر تجول.. وبلطجية وخارجين على القانون، يجوبون شوارع القاهرة على دراجات بخارية.. ومتاريس حديدية.. ولجان شعبية لحماية الممتلكات الخاصة والمنازل.

انفلات السجون.. وهروب جماعى للسجناء

● أحدث الفراغ الأمنى المفاجئ حالة «انفلات» واجهها المصريون بعبقرية ووطنية وشهامة صادقة حين شكلوا «لجاناً» شعبية فى كل شارع وحارة ومدينة وقرية على أرض مصر.. وكان هذا الانفلات سبباً مباشراً فى انفلات السجون وحرق أقسام الشرطة وهروب السجناء والمحتجزين وقد حمَّل آلاف المتظاهرين فى التحرير «الداخلية» مسئولية الفراغ الأمنى، إذ شهدت معظم السجون فى البلاد حالة من الانفلات وقع على إثرها أعمال شغب ومواجهات، مما أدى إلى مقتل ٥٠ سجيناً خلال المواجهات مع بعض قوات الأمن المخصصة لحراسة سجن أبى زعبل، الذى شهد -بحسب «**الأهرام**» (١/٣١) - هروب ١١ ألف سجين، من بينهم ٦٠٠ من القليوبية، وكذلك ٣٧٨ سجيناً محكوما عليهم بالإعدام، وثلاثة آلاف محكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وقد انتشر هؤلاء السجناء داخل منطقة أبى زعبل يحملون البنادق الآلية وكميات كبيرة من الذخيرة التى أحضرها لهم ملثمون من عرب سيناء فى سيارات نقل دون أرقام، بالإضافة إلى فرار ٥٠٠ سجين من مركزى شرطة شبرا الخيمة والقناطر الخيرية.

وفى تكرار للمشهد نفسه، استطاع أكثر من ألفى سجين الفرار من سجن دمو بالفيوم بعد أن قاموا بقتل مأمور السجن الذى كان بمفرده بعد انسحاب بقية قوات الأمن، حيث سارع هؤلاء السجناء بإشاعة جو من الإرهاب والبلطجة وسط شوارع الفيوم، وقاموا بممارسة أعمال سلب ونهب لبعض المتاجر وأحياء المدينة (**الأهرام ٣١ يناير**).

وفى المقابل سارعت قوات الجيش بملاحقة الآلاف من هؤلاء «السجناء والفارين من أكثر من مكان، حيث تمكنت من ضبط ٣١٣٣ من المسجونين وقامت بمطاردة مكثفة للبقية منهم.

بينما قالت **الوفد** (١/٣١) **أنه هرب ما يقرب من ٤٠ ألف سجين من مختلف السجون المصرية**.

وقد تم ضبط ١٣٠ سجيناً عقب هروبهم من سجنى وادى النطرون والفيوم، وطارد الأهالى مع القوات المسلحة السجناء الهاربين بالجيزة وأكتوبر، وتم القبض على عدد من الهاربين من سجن طرة بمنطقة المعادى الجديدة و٤٠ سجيناً من سجن قنا العمومى وغرق مسجونان فى النيل أثناء هروبهما.. بينما وقعت حرب شوارع فى الفيوم بعد هروب ألفى سجين من سجن دمو (**الأهرام** ١/٣١).

ورصدت (**المصرى اليوم ٣١ يناير**) اشتباكات بالأسلحة النارية وعمليات هروب جماعى فى ٨ سجون.. حيث سادت حالة من الفوضى داخل قطاع السجون، وشهد

أكثر من ٢٠ سجناً ، معظمها من السجون شديدة الحراسة حالة غضب، وأحداث عنف بين النزلاء والضباط، وصلت إلى اشتباكات بالأسلحة الحية فى بعض السجون، مما أدى إلى قتل العشرات من النزلاء فى سجن أبى زعبل وليمان طرة، كما شهدت ٤ سجون (أبوزعبل، سجن القطا، دمو، وادى النطرون) حالات هروب جماعى، بعد محاولات السيطرة على السجناء، وهو السيناريو نفسه الذى تكرر فى معظم السجون على مستوى الجمهورية، إلا أن بعض رجال الشرطة تمكنوا من السيطرة على النزلاء، فى الوقت الذى التزم فيه قطاع السجون الصمت ورفض الإفصاح عن أى تفاصيل عما حدث فى السجون.

كما شهد سجن القطا بشبين القناطر اشتباكات حادة بين أجهزة الأمن والنزلاء وبعض المتظاهرين بالخارج، وتبادل الطرفان إطلاق النيران، ووقعت أعمال شغب، أدت إلى هروب ما يقرب من ٧ آلاف سجين فى قضايا مختلفة، وأطلقت الأجهزة المسئولة النيران على النزلاء، وأسفرت المواجهات عن استشهاد اللواء محمد البطران، من سجن القطا، ومساعديه، وشهد السجن حالة من الفوضى، بعد محاولات إطلاق نيران استمرت أكثر من ٣ ساعات.

وشهدت المنطقة المركزية فى السجون بـ«المعادى» حالة من الفوضى والاشتباكات بين رجال الأمن والسجناء، والمعروف أن بها أكبر ٧ سجون فى القاهرة، وشهدت هذه السجون على مدى أيام اندلاعاً لأعمال شغب وتظاهرات وإضراباً عن الطعام، ومحاولات للاعتداء على رجال الشرطة، مما دفع أجهزة الأمن إلى التعامل مع بعض الحالات، وتوقيع عقوبات قاسية عليها بعزلها فى غرف انفرادية بالسجون، إلا أن السجناء الجنائيين حطموا أبواب العنابر الخاصة بهم، واعتدوا على رجال الشرطة، وأصابوهم بإصابات خطيرة، وتطور الوضع بشكل خطير فى سجن ليمان طرة الكائن على كورنيش المعادى، حيث شهد صداماً حاداً استمر حتى الساعات الأولى من فجر الأحد (١/٣٠) بين رجال الشرطة المسئولين عن متابعة وتأمين السجن والسجناء ، وفى هذه الاشتباكات استخدم الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحى، إلا أن تعليمات بإطلاق الرصاص فى منطقة القدمين وأعلى الرأس أدت إلى هروب أكثر من ٤ آلاف سجين (**المصرى اليوم** ٣١ يناير).

وألقت القوات المسلحة القبض على عشرات من الهاربين من سجن ليمان طرة فى أول شارع الهرم، اعترفوا بأن قيادات من السجن أجبرتهم على الخروج بعد أن فتحوا لهم الأبواب، وأطلقت عليهم النيران، إلا أنهم فوجئوا بإلقاء القبض عليهم مرة ثانية، كما شهد سجن المزرعة وسجون المنطقة المركزية اشتباكات عنيفة أسفرت عن هروب أعداد كبيرة منها تراوحت ما بين ٣ و٥ آلاف سجين، إلا أن القوات تمكنت من السيطرة على بعض محاولات الهروب عن طريق قوات الأمن المركزى الموجودة لتأمين السجن.

وفى سياق متصل، شهد سجن وادى النطرون فى البحيرة، المعروف بوجود عدد كبير من السجناء السياسيين والإسلاميين المحتجزين به منذ سنوات به، حالة تمرد واشتباكات عنيفة مع أجهزة الأمن أسفرت عن فرار آلاف السجناء منه، بعد رفضهم تنفيذ قرارات مأمور السجن، واندلعت أعمال التمرد عقب الإعلان عن مقتل ٨ من السجناء فى سجن أبى زعبل وحاول السجناء الانقلاب على قادة السجن ونجحت محاولاتهم فى هروب الآلاف منهم (**المصرى اليوم ٣١ يناير**).

● كما رصدت (**الشروق** ١/٣١) أشلاء بشرية على طريق مسطرد.. وقيام الأهالى بنقل ١٥ جثة إلى مسجد النور بأبى زعبل لتغسيلهم، ودفنهم فى مقابر الصدقة.

الاعتداء على أقسام الشرطة

وفى السويس توجهت مظاهرة (السبت ١/٢٩) إلى قسم شرطة فيصل وقامت باقتحامه وتخريبه وإطلاق سراح نحو ٨٠ مسجوناً، واستولوا على مخزن الأسلحة والذخيرة بأنفسهم، كما حطموا مخزن أحراز القضايا بالقسم، واستولوا على كميات من المخدرات ووزعوها مجاناً فى الشوارع وأشعلوا النار فى القسم (**الوفد** ١/٣١)

– كما اقتحمت مجموعة من البلطجية مركز شرطة «سيدى سالم» بمحافظة كفر الشيخ واعتدوا على الضباط والجنود، استولوا على جميع الأسلحة الموجودة بالقسم ولم يكتفوا بذلك بل أشعلوا النيران فى مقر الحزب الوطنى.

من جانب آخر، اقتحم سكان مدينة «تلا» القسم التابع للمدينة، وأشعلوا النيران بجدرانه ولم يجد الضباط مفراً إلا الهرب من القسم.

وأضرم الأهالى النيران فى مقر الحزب الوطنى بالمدينة ليتحول إلى كتلة خرسانية خاوية.

واقتحم مجهولون مركز شرطة طوخ بمحافظة القليوبية (السبت ١/٢٩) حاملين الأسلحة البيضاء والجنازير، وتعدوا بالضرب على أمن المركز، وأخرجوا بالقوة الجبرية المساجين؛ مما أثار الفوضى والهلع فى المنطقة، وتبادلت الشرطة والمجهولون إطلاق النار.. وفرَّ عدد من المساجين من داخل المركز بعد أن تصاعدت حدة إطلاق النار من أماكن بعيدة.

– **وفى دمياط** اقتحم بلطجية من عزبة حنطر بدمياط مركز قسم أول دمياط وألقوا زجاجات البنزين وأنابيب البوتاجاز التى انفجرت داخل القسم مما اضطر قوات الشرطة بالقسم إلى إلقاء القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص المطاطى، وحدث تبادل لإطلاق النار بين الشرطة والبلطجية، مما أدى إلى مقتل خمسة من المواطنين وقوات الشرطة، وقد تركت قوات الشرطة مقر المركز واقتحم البلطجية القسم، واستولوا على السلاح والذخيرة، وفككوا أجهزة التكييف والثلاجات وسرقوا المستندات والأحراز وقاموا بإشعال النار فى ٣ سيارات شرطة وعربة أمن مركزى وعربة إطفاء حريق.

وفى الشارع التجارى بدمياط اقتحم بعض البلطجية محلات الذهب واستولوا على كميات كبيرة من الذهب، كما اقتحم بعضهم مرور دمياط واستولى على الموتوسيكلات وأحرق عدداً من سيارات الشرطة وتم إشعال النار فى قسم مبنى جوازات دمياط. (**الوفد** ١/٣١).

– **وفى الفيوم:** اقتحم عدد من البلطجية (الأحد ١/٣٠) مقر مباحث أمن الدولة بمركز أبشواى بمحافظة الفيوم، وأضرموا النيران فى محتوياته، وأخرجوا المحتجزين داخله إلى الشارع، ثم توجهوا إلى مقر الوحدة البيطرية، ورشقوا نوافذها بالحجارة، ثم اقتحموا مركز شرطة أبشواى، وأطلقوا سراح السجناء المتجزين داخله.

وفى مركز أطسا اقتحم البلطجية المسلحون بالأسلحة النارية والبيضاء مركز الشرطة، وأصابوا نائب المأمور، واحتجزوا رئيس المباحث، واستولوا على الدراجات البخارية التى كانت موجودة داخل المركز، وأضرموا النيران فى سيارات الشرطة، وسمع الأهالى دوى إطلاق نار وسط مدينة الفيوم، وأطلق أفراد القوات المسلحة قنابل مسيلة للدموع على مطلقى النار فى محاولة لتفريقهم.

وفى مركز سنورس اقتحم البلطجية مركز الشرطة، وأطلقوا سراح المحتجزين داخله، ثم أضرموا فيه النيران، وحدث الأمر نفسه فى قسم شرطة الفيوم، وفى نقطة المرور التى أشعلوا فيها النيران بعد أن استولوا على دراجاتها البخارية.

وحاول الأهالى فى جميع الأحياء التصدى للبلطجية الذين بدأوا فى أعمال سلب ونهب. (**الشروق** ١/٣١)

● وقد تسبب اختفاء رجال الداخلية بحسب (**الأهرام** ١/٣١) فى سرقة ٢٠ ألف قطعة سلاح من أقسام الشرطة بالإسكندرية وحدها وتم إحراق جميع أقسام الشرطة وسرقة جميع المحاضر والمستندات.. ولم يبق لوزارة الداخلية إلا مقر مديرية الأمن بمنطقة سموحة وبعض وحدات الأمن المركزى على طريق المطار ومبنى جهاز مباحث أمن الدولة بمنطقة الفراعنة..

● **وفى بنى سويف** ووفقاً لـ«**الوفد**» (١/٣١) أفرطت قوات الشرطة فى استخدام الرصاص الحى والقنابل المسيلة للدموع ضد المتظاهرين، وبدأت فرق الأمن المركزى فى إطلاق الأعيرة النارية والقنابل المسيلة للدموع أثناء تجمعات المواطنين (نحو ١٠ آلاف متظاهر) من جميع أنحاء بنى سويف، وتحولت ساحة ميدان الزراعيين بمدينة بنى سويف إلى ساحة حرب ومطاردات بين الشرطة والمتظاهرين، أسفرت عن مقتل ما يقرب من «٢٠» مواطناً من بينهم عساكر بقسم شرطة ناصر ومركز ببا عقب اقتحام مركزى الشرطة وإحراقهما وإصابة أكثر من

«٥٠» جريحاً من المتظاهرين وأشعل الأهالى الحريق فى مبنى الحزب الوطنى ومجلس مدينة ناصر ومركز المعلومات وشركة الصرافة بمدينة بنى سويف.

وشهدت المحافظة انفلاتاً أمنياً غير مسبوق، وأصيب الأهالى بحالات من الذعر عقب سماع نبأ هروب المساجين من سجن الفيوم بعد مقتل رئيس مباحث السجن، ولجأ المواطنون إلى استخدام الشوم والعصى والسنج والسواطير لحماية منازلهم وممتلكاتهم فى غياب تام للشرطة.

– **وفى شمال سيناء** قامت مجموعة بلطجية بنهب مقر الحزب الوطنى بالعريش، وتوجهت مجموعة أخرى إلى قسم شرطة رابع العريش، وأشعلوا النيران فى ٤ سيارات شرطة، واستولوا على ما به من أسلحة، وتم إطلاق سراح المسجونين الموجودين فى حجز القسم.

– وفى إمبابة بمحافظة الجيزة أطلق ضباط قسم إمبابة ـ بحسب الوفد – ٣١ يناير – سراح المسجلين خطراً، الموجودين داخل الحجز (مساء السبت ١/٢٩) واستدعوا عدداً آخر من المسجلين خطراً والبلطجية المقيمين بمنطقة «الحكورة» لإثارة الرعب بين الأهالى بجميع الشوارع، ووقعت اشتباكات بين الطرفين لقى خلالها أحد الأفراد مصرعه بطلقة فى الرأس.. فخرج الأهالى يتظاهرون ضد القسم فأطلق عليهم أحد الجنود القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، وأصيب عدد من الأهالى بإصابات مختلفة ووقعت حالات اختناق، كما تم حرق قسم الجيزة.

– وتعرض مركز شرطة أوسيم بمحافظة الجيزة لاقتحام بعض المسجلين خطراً، واستولوا على ما فيه من أسلحة، وأطلقوا الأعيرة النارية بطريقة عشوائية على المواطنين الذين تصادف وجودهم أمام المركز، وهو ما أسفر عن وفاة سعيد شيحة (٥٥) سنة وشادى جابر (١٥ سنة).

ردود أفعال النظام والحكومة

– الرئيس مبارك يجتمع بالقيادات العسكرية، ويقوم بزيارة لمركز عمليات القوات المسلحة لمتابعة السيطرة على الموقف، ويقرر بدء حظر التجول من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الثامنة من صباح اليوم التالى.

– كما أصدر مبارك قراراً بتعيين اللواء مراد محمد أحمد موافى رئيساً للمخابرات العامة، وتعيين كل من اللواء جمال إمبابى محافظاً للوادى الجديد، والسيد عبدالوهاب إبراهيم مبروك محافظاً لشمال سيناء وقد أديا اليمين القانونية.

- طائرات حربية تحلق فى سماء القاهرة

- نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان والمشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع، وحبيب العادلى وزير الداخلية يبحثون خطة السيطرة الأمنية وإعادة الأمن للمواطنين.

- وزير الإعلام فى الحكومة المقالة أنس الفقى يقرر إغلاق مكتب الجزيرة ووقف بثها على القمر الصناعى المصرى نايل سات.

ردود أفعال محلية

- البرلمان الشعبى (الموازى) يحّمل النظام مسئولية الفوضى، ويدعو - خلال اجتماعه فى مقر حزب الغد - إلى تشكيل مجلس رئاسى، ويحذر من محاولات توريط الجيش فى مواجهة مع الشعب.

- سرور يخشى المتظاهرين.. ونواب بالوطنى يطالبون بمحاكمة أحمد عز وحبيب العادلى.

- شيخ الأزهر د. أحمد الطبيب، والأنبا شنودة بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية يؤكدان ثقتهما بقدرة الرئيس مبارك على أن يتجاوز بمصر وشعبها الظرف الراهن وتطلعهما لاستعادة الهدوء والأمن والاستقرار، وذلك فى اتصال تليفونى أجرياه به.. ومفتى الجمهورية د. على جمعة يدعو جميع المصريين للتماسك للخروج من الأزمة الراهنة.

- ائتلاف الأحزاب والقوى الوطنية المصرية يؤكد سقوط شرعية الرئيس ويطالبونه بترك منصبه.

- العالم المصرى د. أحمد زويل يؤكد ضرورة تعديل الدستور، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى لمصر.

- إغلاق البورصة المصرية والبنوك.

ردود أفعال دولية

- أمريكا تتراجع وتطالب مبارك بانتقال سلمى لـ«السلطة» والرئيس الأمريكى باراك أوباما يقول: إن على الرئيس مبارك إجراء إصلاحات حقيقية أبعد من مجرد تشكيل حكومة جديدة.

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون يدعو إلى عدم اللجوء للعنف، والاتحاد الأوروبى يدعو لإطلاق المتظاهرين المعتقلين.

فرنسا تعتبر «التغيير» يغلق الباب أمام المغامرات.. وبرلين تهدد بقطع مساعداتها الاقتصادية لمصر.

- الولايات المتحدة وتركيا والكويت والسعودية والعراق وبلجيكا واليونان تعلن بدء عمليات إجلاء رعاياها من مصر.

- احتجاجات فى مدن أمريكية وعالمية للمطالبة بالتغيير فى مصر.. والجالية المصرية بالنمسا تنظم مظاهرات احتجاجية تضامناً مع إخوانهم فى مصر.

اليوم السابع: الاثنين ٣١ يناير ٢٠١١

● هدأت عناوين مانشيتات الصحف فى سابع أيام انتفاضة الغضب، وتصدر مانشيت **الأهرام** (٢/١) العنوان التالى:

«حكومة جديدة بلا رجال أعمال». وبجوار المانشيت خبر عنوانه: «**مبارك يكلف سليمان ببدء حوار فورى مع القوى السياسية**».

أما **المصرى اليوم** (الثلاثاء ٢/١): « فقالت: **مظاهرة مليونية لمطالبة الرئيس بالتنحى»، «أكثر من ١٠٠ ألف فى ميدان التحرير.. ومظاهرات حاشدة فى المحافظات.. ونداءات لبدء العصيان المدنى الشامل».**

بينما اهتمت الشروق بحديث الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل وأبرزت عنوانا «فوق الترويسة» يقول: **«هيكل يتكلم عما يجرى الآن فى مصر».**

وجاءت عناوين المانشيت فى صفحتها الأولى كما يلى: **«قبل ساعات من المليونية»، «بيان من القوات المسلحة»: «لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر»، «ندرك المطالب المشروعة للمواطنين ونكفل لهم حرية التعبير طبقا للدستور».**

وأفردت الشروق صفحتها الخامسة لحديث الكاتب الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل الذى تحدث عن سقوط خرافة الاستقرار وحدد المشكلة فى تحالف عناصر مال وسلطة سلاحها القمع ولم تفهم شيئا ولم تستطع أن تلاحظ تغييرا فى مجتمع أصبح أقوى من أى قمع والنتيجة أن الانفجار وقع..

حكومة شفيق

قالت **المصرى اليوم** (٢/١) إن الحكومة الجديدة أدت اليمين الدستورية (الاثنين ١/٣١) أمام مبارك، وخلا التشكيل من رجال الأعمال تماما ومن حبيب العادلى، وفاروق حسنى، وحاتم الجبلى، وزهير جرانة، ورشيد محمد رشيد، وأحمد المغربى، وضم التشكيل ١٤ وزيرا جديدا هم: اللواء محمود وجدى وزيرا للداخلية، والمهندس إبراهيم مناع وزيرا للطيران المدنى، والدكتور أحمد سامح فريد وزيرا للصحة، والمستشار يحيى عبدالمجيد وزيرا لشئون الشورى والدكتور عبدالله الحسينى وزيرا للأوقاف والدكتور زاهى حواس وزير دولة لشئون الآثار، والدكتورة سميحة فوزى

وزيرة للتجارة والصناعة والاستثمار والدكتور حسين العطفى وزيرا للموارد المائية والرى، وسمير رضوان وزيرا للمالية، والدكتور جابر عصفور وزيرا للثقافة، والدكتور أيمن فريد أبو حديد وزيرا للزراعة، والدكتور فتحى البرادعى وزيرا للإسكان، واللواء محسن النعمانى وزيرا للتنمية المحلية، وعاطف عبدالحميد وزيرا للنقل.

فيما أدى الوزراء «من الحرس القديم» اليمين الدستورية: وهم مفيد شهاب، وسيد مشعل والمهندس سامح فهمى والدكتور حسن يونس ومشيرة خطاب وأحمد أبو الغيط وفايزة أبو النجا وماجد جورج وأنس الفقى وزيرا للإعلام وطارق كامل وزيراً للاتصالات والدكتور على المصيلحى وزيرا للتضامن الاجتماعى وعائشة عبدالهادى وزيرة للقوى العاملة، والدكتور هانى هلال وزيرا للتعليم العالى والدولة للبحث العلمى، والمستشار ممدوح مرعى وزيرا للعدل.

● كما أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتعيين ثلاثة محافظين جدد لمحافظات الشرقية ودمياط وسوهاج وهم الدكتور محمد محمود يوسف محافظا لدمياط، والمستشار الدكتور محمد حسنى على محافظا للشرقية، والسيد وضاح محمد الحمزاوى محافظا لسوهاج.

.. مشاهد من اليوم السابع:

● دعت قيادات المظاهرات المتواصلة (منذ الثلاثاء ٢٥ يناير) جميع فئات الشعب للانضمام إليهم يوم الثلاثاء (٢/١) فى «مظاهرة مليونية» بميدان التحرير لتجديد وتأكيد المطالبة بتنحى الرئيس مبارك عن السلطة، وتزامن الإعلان عن تلك المسيرة مع الإعلان عن تشكيل الحكومة وفقا **للمصرى اليوم** (٢/١).

● **القاهرة :** فى ميدان التحرير تضخم عدد المتظاهرين بصورة غير مسبوقة ليصل على أقل تقدير إلى ١٠٠ ألف - بحسب المصرى اليوم أول فبراير - ملأوا الميدان والشوارع المؤدية إليه، رافضين الاستجابة لمطالبة الأمن إياهم بالرحيل، وتنوع الحاضرون بين شباب ونساء وشيوخ أزهر وفنانين وأساتذة جامعات وأطفال.

وبدأ تجمع المتظاهرين فى ميدان التحرير صباح الاثنين (٣١ يناير) بأعداد قليلة حتى وصل فى الثالثة عصرا مع بدء تطبيق قرار حظر التجول إلى نحو ٥٠ ألف مواطن، تجمعوا فى ميدان التحرير والميادين المحيطة به وشارع قصر العينى والشوارع الجانبية.

اعمد المتظاهرون فى الدعوة للمظاهرة المليونية على ميكروفونات متنقلة والرسائل النصية عبر التليفون المحمول وتوزيع البيانات نظرا لانقطاع خدمة الإنترنت.

ورفض الشباب المتظاهرون الانصياع لطلبات الأمن بالرحيل عن الميدان، وأكدوا البقاء بأماكنهم لحين تنحى الرئيس مبارك عن الحكم.

.. هنا إذاعة الميدان

واستخدم عدد من المتظاهرين ما يطلق عليه اسم «إذاعة الميدان» المتنقلة فى ميدان التحرير لحشد الجماهير للخروج فى «الثورة المليونية» فى إشارة إلى خروج الملايين إلى الشوارع لإسقاط النظام:

وشهدت المظاهرات وجود عدد كبير من الشخصيات العامة، أمثال الفنان خالد أبو النجا، والداعية الشيخ صفوت حجازى وعدد من مشايخ الجامع الأزهر، الذين حرصوا على النزول بالملابس الرسمية للأزهر (الجبة والقفطان) فى حين انتقد المتظاهرون غياب نجوم الكرة المصرية عن المشاركة فى التظاهرات، والوقوف بجوار الشعب الذى طالما حملهم على الأكتاف.

وتوافد إلى الميدان عائلات وعدد كبير من الرجال والأطفال ووزع عدد من المتظاهرين بيانا قالوا إنه صادر عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول الأحداث الجارية فى مصر، أشادوا خلاله بالسلوك الحضارى للشباب المصرى الذى نزل إلى الشوارع للتعبير عن رأيه بشكل سلمى وحضارى؛ رغبة منه فى إسقاط سياسة التزوير والظلم والاستبداد، وأعلن البيان أن أساتذة الجامعات المصرية انضموا إلى شباب المتظاهرين، ويطالبون بتحقيق أهدافهم المتمثلة فى رحيل النظام الحالى، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، والحفاظ على مؤسسات الدولة لإعادة الأمن، وتنقية الدستور المصرى مما شابه من مواد تكرس الظلم والاستبداد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة (**المصرى اليوم** أول فبراير).

ودعت الجمعية الوطنية للتغيير، وحركة شباب «٦ أبريل» المواطنين للمشاركة فى المظاهرة المليونية يوم الثلاثاء (أول فبراير) بميدان التحرير فى الرابعة مساءً، لبدء مرحلة عصيان مدنى شامل وإضراب عام بالميدان للضغط على الرئيس مبارك للتنحى عن الحكم.

وانضم العديد من معتصمى «رصيف مجلس الشعب» الذين اعتادوا تنظيم اعتصامات فى وقت سابق من العام الماضى إلى متظاهرى التحرير، وأكدوا أنهم جاءوا ليقدموا خبراتهم ليفيدوا المعتصمين بالميدان.

كما انضم المئات من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة لمظاهرات ميدان التحرير كما تجمع عدد من الشباب المسلم والمسيحى أمام القمص يوحنا الذى تواجد فى الميدان وسط المتظاهرين.

بانوراما ميدان التحرير

لم تخل مظاهرات المصريين الغاضبين والمطالبين بتغيير النظام الحالى فى ميدان التحرير منذ (الأحد: ١/٣٠) من المواقف والمشاهد الخاصة التى لفتت الأنظار،

وقد رصدت **المصرى اليوم** (٢/١) بعضا من هذه المشاهد التى لم تقتصر على الطابع السياسى فقط حيث جلس وسط المتظاهرين رجل يرفع لافتة من ورق «الكرتون» عليها «أنا مصرى نفسى أحس بالأمان» وعلى بعد خطوات منه تجول رجل وزوجته المنتقبة يتوسطهما العلم المصرى رافعين لافتة تتهم الرئيس حسنى مبارك ووزير الداخلية حبيب العادلى بقتل الأطفال والشعب.

واكتفى شاب برفع لافتتين إحداهما كتب عليها out mobark والأخرى رسم عليها علم مصر له ذراعان، أحدهما يدفع الرئيس المصرى إلى الخارج، وافترش مجموعة من الشباب الأرض رافعين لافتات بإطلاق حملة للتبرع بالدم لضحايا يوم «جمعة الغضب».

ولم يكن الأطفال بعيدا عن المظاهرات، حيث وقف طفل أسمر الوجه لم يتجاوز عمره ١٢ عاما بوجه مرهق وملابس شبه ممزقة رافعاً لافتة «مبارك عدو المصريين».

كما رفع شاب يظهر على وجهه الإرهاق لافتة تعبر عن أحداث يوم الجمعة تقول «ارحل يا مبارك واحقن دماء الشعب» فيما جلست طفلتان بصحبة والدتهما وجدتهما على سور إحدى الحدائق بميدان التحرير ورفعت إحداهما لافتة كتبت عليها «لا للفوضى المدبرة» بينما رفعت الأخرى لافتة «نتظاهر نهارا ونحافظ على أمن البلد ليلا.. البلد بلدنا».

● وقدمت **الدستور** (٢/١) وصفا بانوراميا لميدان التحرير عشية المليونية المرتقبة الثلاثاء (٢٠١١/٢/٢) فقالت: «لم تكن برودة الشتاء ولا حظر التجوال مانعاً كافيا للحيلولة دون إصرار الشباب على المبيت بالميدان، بل إن بعض هؤلاء الشباب لم يغادر الميدان منذ ثلاثة أيام، ويرفض الذهاب إلى منزله حتى ينتهى الاعتصام، ويقضى الليل والنهار فى الميدان دون مغادرته لكن الأكثرية تغادر إلى المنازل وتعود مرة أخرى.

أغلب الشباب لم يكن لديه أغطية تقيه البرد، ولهذا فإنهم قاموا بإشعال النيران للتدفئة طوال الليل حتى تنشر الشمس أشعتها على سماء القاهرة الملبدة بالغيوم والدخان الذى لايزال يتصاعد من مبنى الحزب الوطنى ومبنى المجلس القومى للمرأة والمجلس الأعلى للصحافة.

وكانت أهم المشاهد الحضور المميز لشباب من طلاب المعاهد الأزهرية، وهم يرتدون زيهم الأزهرى المميز فيما أصر المتظاهرون على حملهم على الأعناق والطواف بهم فى محيط الميدان.

الحياة فى الميدان ليست سهلة من الناحية المعيشية، خاصة مع ندرة الطعام وإغلاق جميع المحال المحيطة بالميدان أبوابها التزاما بحظر التجول الذى يبدأ من الثالثة عصرا وحتى الثامنة صباحا؛ فثمن رغيف العيش «الفيتو» يصل إلى جنيه ونصف

الجنيه إن وجدته، ومن ثم يكون البسكويت وكوب الشاى هو الحل فى مثل هذه الظروف الصعبة.

ويتجاوز عدد الحضور فى الاعتصام الليلى عشرة آلاف شخص رغم محاولات الإعلام الحكومى التعتيم على العدد الحقيقى للمعتصمين، وهؤلاء لا يتوقفون عن الهتافات وتشكيل مجموعات تظل تدور حول الميدان طيلة الليل، وتردد هتافات متنوعة تندد بالنظام الحاكم وتطالب بالتغيير.

وعلى الرغم من محاصرة دبابات الجيش للميدان من مختلف الاتجاهات فإن المعتصمين يرفضون دخول الدبابات إلى ساحة الميدان؛ خوفا من تفريق صفهم والفصل بين المجموعات وبعضها البعض.. لكن العلاقة بين الجيش والمعتصمين رغم كل هذا لاتزال جيدة جداً.

كان الشعراء والزجالين وشعراء العامية النصيب الأكبر من سهرات الليل؛ لتسلية المعتصمين والترفيه عنهم، فكثير من هؤلاء الشعراء ظل يلقى قصائده السياسية والهجائية حتى ساعات متأخرة من الليل، وهى فرصة لا تتاح كثيرا لهؤلاء الشعراء بإلقاء قصائدهم وسط هذا الحضور الكثيف، وبجانب هؤلاء الشعراء حضر المغنون الذين حملوا أعوادهم، وشاركوا المعتصمين الليل، وأغلب أغنياتهم من أغانى الشيخ «إمام» والشاعر «أحمد فؤاد نجم».

وقد واصل لفيف من القضاة مشاركتهم فى المظاهرات الغاضبة داخل ميدان التحرير لليوم السابع للمطالبة برحيل النظام، وقد تسببت تصريحات المستشار أحمد الزند رئيس نادى القضاة التى أشار فيها إلى عدم مشاركة القضاة فى وجود غضب لدى بعض المشاركين منهم.

مشاهد من محافظات مصر..

تنوعت المشاهد فى محافظات مصر فى اليوم السابع من أيام الغضب (الاثنين ٣١ يناير) ما بين تظاهرات حاشدة ولجان شعبية تحمى الأرواح الممتلكات العامة والخاصة، وسجون وأقسام عمها الفلتان والفوضى، وبلطجية يسعون فى الأرض تخريبا وسلباً ونهباً وإفساداً.

وقد استمرت حالة الذعر والفتان الأمنى فى المحافظات مع انتشار مجموعات من البلطجية والخارجين على القانون وهروب آلاف المساجين، من السجون والذين يقومون بتهديد أمن وسلامة المواطنين، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وقد تمكنت فرق المقاومة الشعبية من التصدى لمحاولات اقتحام مقرات البنوك وسرقة مرتبات الموظفين فى عدد من المصالح الحكومية.

● **القـاهرة:** واصل البلطجيـة واللصـوص والخـارجـون على القـانون أعـمـال السلب والنهب على الممتلكات الخـاصـة والعـامـة وإشـاعـة الفـوضى بين المواطنين، وسـرقـة الأمـوال والمجـوهرات والمجـلات تحت تهـديد الأسلحـة النارية والبـيـضـاء فى جـمـيع مناطق القـاهرة الكبـرى حـتى وصل الأمـر فى بعض المناطق مثل التـجـمع الخـامس وأكتوبر إلى قيام بعض المسجلين خطراً بالسير بالتوك توك فى الشوارع والنداء على المواطنين عبـر ميكروفون بإخراج الأموال والمجوهرات وسـرعـة إلقائها فى شـرفات المنازل بدلا من اقتحام الشقق، واستولوا على المشغولات الذهبية (**الوفد أول فبراير**).

وشهدت مناطق عين شمس والمطرية والزيتون ومصر القديمة والبساتين ودار السلام وحـدائق المعـادى والنزهـة ومـصـر الجـديدة أعـمـالا تخـريبـيـة وسلب ونهب وإتلاف المنشآت العامة والخاصة عقب هروب عدد كبير من المتهمين والمسجلين خطراً.

وفى منـطقـة المنيل قـام الشـبـاب والمواطنون بعـمل كـردونات أمنيـة ووضع حـواجـز حـديدية على مـداخل الشـوارع لمنع دخول أى أشـخـاص إلى المنطقـة خـاصـة أنهـا مكتظة بالمحـلات، وخـرج الأهالى حاملين السيوف والعصى والسنج والجلوس أمـام الشـوارع والمنازل لحـمـايـة أسـرهـم وقـامت قـوات الجـيش بالاشـتـراك مع قـوات العمليات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية بالنزول إلى الشوارع والميادين والسير بين المواطنين واللجان الشعبية وتفقد الحالة الأمنية ووضع سيارات بالشوارع الرئيسية بكل منطقـة وشـهـدت شـوارع مـدينة نصـر والمعـادى وفـيـصل مطاردات مـثيـرة بين اللجان الشعبية والبلطجية الذين حاولوا إثارة الفوضى والقيام بأعمال سلب ونهب، كما قام بعض الخارجين على القـانون بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء لإثارة الفوضى والرعب بين المواطنين.

وفى منـطقـة مـصـر القـديمـة قـام البلطجـيـة بقـطع التـيـار الكهـربائى عن المنطقـة وإشـعـال النار فى المحـولات عـقب إطلاق وابل مـن الأعـيـرة النارية حـتى اشـتـعلت النيـران به وقامـوا بالسطو على المحـلات الموجودة بالمنطقة، وفى مـدينة نصـر شهـد شـارع الطيـران قيـام بعض مثيرى الشـغب باطلاق أعيـرة نارية فى الهـواء من داخل سـيـارات لإرهـاب المواطنين دون أن يجـدوا رادعـا أمنياً؛ مما أدى إلى قـيـام الأهالى بالخروج بسياراتهم ومطاردتهم بالشوارع لكنهم لاذوا بالفرار.

وفى مـصـر الجـديدة قـام بعض المتـهـمين والمسـجلين بمحـاولة الخـروج للسطو على مـحـلات الذهب وتمكنت اللجان الشعبية من الإمسـاك بعدد كبـير منهم وتسليمهم إلى القوات المسلحـة (**الوفد** ٢/١) وفى شـارع جـامـعـة الدول العـربيـة بالمهندسـين «محـافظة الجيزة» اعـتقلت القوات المسلحة ٤٠ سـجينا فـارين من السـجون، ووجـد معهم أسلحة وسكاكين ومطاوٍ أمام سور نادى الزمالك.

وفى ألماظة بالقاهرة قام رجال المقاومة الشعبية بإلقاء القبض على ١١ شخصا من العناصر الإجرامية الخطيرة الهاربين من سجن أبى زعبل.

● **فى القليوبية** أحرق عدد من المخربين مبنى مجلس مدينة الخانكة والمخازن الخاصة بالوحدة المحلية، كما أحرقوا قسم الشرطة، وأحرق عدد من البلطجية محكمة كفر شكر الجزئية.

وهاجمت مجموعة من البلطجية المسلحين سجن المرج - بحسب المصرى اليوم أول فبراير - وأطلقوا الرصاص على أفراد حراسة السجن، واستولوا على مخازن السلاح، وتمكنت اللجان الشعبية من مطاردة بعضهم، واستعادة ٢٥ قطعة سلاح آلى، وضبطت اللجان الشعبية بقرية الرملة مركز بنها ٢٤٠ قطعة سلاح داخل سيارة محملة بالدواجن، وألقت القبض على ٣ بلطجية كما تم ضبط ٢٠ سجينا داخل سيارة، وتبين أنهم فارون من سجن أبو زعبل.

وفى مدينة بنها أقام الأهالى واللجان الشعبية دروعا بشرية حول سجن بنها العمومى بمنطقة الكوبرى لحمايته من سطو البلطجية والمخربين لتهريب المساجين والاستيلاء على السلاح.

ونجحت اللجان الشعبية فى القبض على ١٢٠٠ من مثيرى الشغب وترويع المواطنين بينهم ٢٠٠ سجين، وقام عدد من الشباب المسلمين والمسيحيين بحماية كنائس بنها وشبرا الخيمة من محاولات التخريب.

وألقت مراكز اعتقال أهلية شكلت بموافقة محافظة القليوبية القبض على ١٧٠٠ من الخارجين على القانون وتسليمهم للشرطة العسكرية (**المصرى اليوم أول فبراير**).

- وتم تشكيل لجنة لتسجيل المقبوض عليهم وضبط الأسلحة المضبوطة بحوزتهم وتوصيفها وتسليمها للشرطة العسكرية.

- **وفى مدينة قليوب** جرى الاعتداء على سلسلة ماكرو التجارية وسلبها كما قتل رئيس مباحث التموين بالقليوبية (وفقا **للوفد** ٢/١) وتم إحراق قسم شرطة شبرا وتدمير مبنى مباحث أمن الدولة، واستراحة المحافظ ونهب محتوياتها، واستولى بلطجية على ماكينات الصرف الآلى تابعة لبنك فيصل الإسلامى.

● **وفى بورفؤاد** تصدت القوات المسلحة لمحاولة مسجلين خطراً لإحداث حالة فوضى ورعب بحى الضواحى من خلال قيامهم بإطلاق نار كثيف، وتم القبض على ٣٨ مسجلاً.

وواصل عشرات الشباب تأمين المنازل، وإقامة الحواجز من الحجارة والأخشاب

وتفتيش السيارات المشتبه فيها، وقامت مجموعة بتأمين مخازن الترانزيت شرق قناة السويس وتمكنت من مطاردة مجموعة لصوص، ومنعهم من السطو على المخازن، فيما استمر توقف العمل فى ميناء بورسعيد وترسانة بورسعيد البحرية وشركات هيئة قناة السويس وميناء شرق بورسعيد مع استمرارحركة السفن فى قناة السويس.

● **وفى الإسماعيلية** شهدت عدة مناطق إطلاق نار من جانب البلطجية والخارجين على القانون، وتمكن عدد من شباب اللجان الشعبية من القبض عليهم، وبحوزتهم أسلحة، وقاموا بتسليمهم إلى نقاط الشرطة العسكرية، فى منطقة «جاردن سيتى» والشيخ زايد بالقرب من مركز شرطة ثالث، وتم ضبط ٧ بلطجية بمنطقة الشهداء، كما ألقى القبض على ٤ بلطجية داخل سيارة إسعاف بمدينة المستقبل.

وقد اندلعت مظاهرة بالإسماعيلية شارك فيها نحو ألفى مواطن تطالب بإسقاط النظام.

وفى مدينة القنطرة شرق قام مئات المواطنين وأفراد من قبيلة المساعيد بتنظيم دوريات لتأمين المبانى الحكومية وتوفير المؤن الغذائية للتجمعات البدوية فى المناطق الجبلية وتأمين مخزن آثار القنطرة شرق.

● **وفى البحر الأحمر** شهد طريق «الزعفرانة ـ الغردقة» إطلاق أعيرة نارية من جانب عدد من البدو المقيمين بالمنطقة على عدد من السيارات المارة بالطريق؛ بهدف السرقة والنهب، وتم تشكيل ٦ لجان شعبية من شباب مدينة الغردقة فى عدة أحياء وشوارع لمنع أعمال التخريب والنهب وحماية المنشآت الخاصة والمحال التجارية.

● **وفى شمال سيناء** تولى بدو سيناء حماية المنشآت السياحية فى شرم الشيخ والطرق المؤدية إليها ومنع تسلل العناصر الإجرامية إليها رغم التراجع الكبير فى أعداد السائحين.

● **وفى المنوفية** تمكنت اللجان الشعبية بالتعاون مع جهاز الشرطة من إلقاء القبض على ٥٠٠ من الهاربين من سجن وادى النطرون، وتم تسليمهم إلى قوات الجيش.

وقد تزايدت معدلات السرقة والنهب حيث قام سجناء هاربون من سجن شبين الكوم العمومى بالسطو المسلح على قرى المحافظة مثل قريتى القلش وطوخ بمركز تلا وقبض الأهالى على ٤ أفراد من التنظيم العصابى بينما فر ٨ آخرون.

● وفى بنى سويف تصاعدت أعمال التخريب فى أعقاب قيام عدد من البلطجية بالاستيلاء على مركز شرطة سمسطا وإحداث حرائق داخله، واستولى عدد من مثيرى الشغب على مركز شرطة الواسطى وأحرقوا الملفات به وسرقوا عددا من الدراجات البخارية والتكاتك المتحفظ عليها، وتبادل الضباط ومثيرو الشغب النار مما أدى- بحسب المصرى اليوم أول فبراير - إلى مقتل مواطن وزوجته من قرية

صفط الشرقية بمركز الواسطى.. وانطلقت عدة مظاهرات فى مدينة بنى سويف من أمام مسجدى عمر بن عبدالعزيز وعلى بن أبى طالب، بسبب وفاة العديد من المتظاهرين خلال يومى الأحد والاثنين (٣٠ ، ٣١ يناير)، وانتشرت قوات الجيش فى مدن بنى سويف وناصر وببا أمام مراكز الشرطة والمحافظة والمنشآت الحيوية.

وفى أسيوط أمر المحافظ نبيل العزبى بتشكيل لجان شعبية بالتنسيق مع أجهزة الدفاع الشعبى لتأمين الممتلكات العامة والخاصة والمنشآت الحيوية بالمحافظة.

● **وفى محافظة الشرقية** التزمت غالبية السكان - بحسب الأهرام أول فبراير - بقرار حظر التجوال وساد هدوء حذر فى المدن والقرى، وعاد رجال الأمن إلى الشوارع، وشاركوا اللجان الشعبية فى تنظيم المرور، وتوفير الأمن للمواطنين.

وفى الدقهلية نظم نحو ٣٠٠٠ متظاهر من مختلف القوى السياسية والشباب مساء الأحد (٣٠ يناير) مظاهرة سلمية طافت شوارع مدينة المنصورة، وتجمعوا (**المصرى اليوم** ٢/١) أمام مبنى المحافظة حاملين نعشا رمزيا لضحايا الاشتباكات مع الشرطة يومى الجمعة والسبت (٢٨ و٢٩ يناير).

● **وفى الغربية** واصل شباب المحافظة تظاهرهم لليوم السابع على التوالى، حيث تجمع أكثر من ٥٠٠ شاب بطنطا، و١٥٠٠ شاب بالمحلة أمام ديوان المحافظة، ومجلس مدينة المحلة، وهتفوا بصوت واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام، كما نددوا فى لافتاتهم بالفساد والتزوير، كما اتهم الشباب وزارة الداخلية بقمع البلاد طوال سنين حكم مبارك، ثم الانسحاب من الأقسام وفتح السجون للقتلة وتجار المخدرات لاستكمال عمليات التخريب والنهب المنظم. (**الوفد** ٢/١)

● **وفى بورسعيد** اندلعت من المسجد التوفيقى مظاهرات الغضب وجابت الشوارع والميادين، طالب المتظاهرون بضرورة إسقاط النظام، وإجراء تعديلات دستورية، وحل مجلس الشعب بعد ثبوت تزويره. وقد استمرت حالة الفوضى بالشوارع نظرا لعدم وجود أجهزة الشرطة، وقد وصل عدد المقبوض عليهم عن طريق الأهالى والجيش إلى ١١٠ خارجين على القانون، بينما وصل عدد المصابين إلى ١٦٠ مصاباً، بينهم ٧ ضباط و٢٥ جنديا و١٢٨ من المواطنين، بينما وصل عدد القتلى إلى ١٤ قتيلا من المواطنين.

وقد شهدت الأسواق التجارية ركودا حادا بعد أن أغلق أصحابها أبوابها.

وقد تمكنت أجهزة الأمن من ضبط ٢٠٠ قطعة سلاح أبيض ونارى تم التحفظ عليها مع المقبوض عليهم.(**الوفد** ٢/١)

● **وفى الإسكندرية** استمرت مسيرات الغضب الحاشدة لليوم الرابع على التوالى بمشاركة عشرات الآلاف وظلت تطوف أرجاء المحافظة وصولا لميدان الشهداء

«محطة مصر»، للمطالبة بسقوط النظام وتنحى الرئيس مبارك عن مقاليد الحكم.

ردد المتظاهرون - بحسب **الشروق** ٢/١ - هتافات تقول «كفاية..كفاية.. لكل ظالم نهاية»، و«اعتصام.. اعتصام.. حتى يسقط النظام»، و«ياجمال قول لأبوك.. شعب مصر بيكرهوك»، و«يا حرية فينك فينك.. الرئيس بينا وبينك».

فيما ارتفع عدد القتلى إلى ٥٠ مواطنا - منهم ٣٠ شخصا - حسب إحصائيات مشرحة كوم الدكة - و١٥ آخرون - حسب المستشفى الميرى بالمحافظة - بالإضافة إلى مئات الإصابات التى تقع من جراء تبادل إطلاق النيران بين مسجلين خطرا وخارجين على القانون بشوارع الإسكندرية ليلاً، وبين الأهالى الذين يحاولون الدفاع عن ممتلكاتهم.

وشهدت شوارع المحافظة عودة تدريجية لبعض ضباط وعساكر وجنود وزارة الداخلية مرتدين الملابس المدنية للمساهمة فى حفظ النظام بالمدينة ولمساعدة قوات الجيش فى إلقاء القبض على الخارجين على القانون لمعرفتهم السابقة بالمسجلين وأرباب السجون.

ومن جانبهم استمر الأهالى فى تنظيم اللجان الشعبية بالمدينة التى شارك فيها قرابة نصف شباب الإسكندرية، حيث قاموا بعمل كمائن داخل مناطقهم وشبكة ربط بين جميع اللجان الشبابية بجميع أنحاء بالإسكندرية لضبط الخارجين على القانون، واستعان الشباب فى حراستهم على مدار الليل بالأسلحة البيضاء والشوم والعصى، وعكف الأهالى على إنشاء وحدات مرورية لا يفصلها عن بعضها سوى بعض أمتار للتحقق من شخصيات قائدى المركبات وهويتهم.

وقامت اللجان الشعبية (وفقا **للمصرى اليوم** ٢/١) بالقبض على ٣٠ مسلحا، ونظمت حملة لتنظيم الشوارع وأنشأت قوات الجيش نقاط تفتيش رئيسية منذ صباح الاثنين (١/٣١) بالقرب من مطار النزهة بطريق مصر الإسكندرية الزراعى والطريق الدولى «الساحلى» وأخرى فرعية أمام محطة قطار سيدى جابر للتحقق من هوية المسافرين أو القادمين من السفر.

وشهدت محطات السكة الحديد بالإسكندرية تكدساً شديداً من جراء رغبة بعض المواطنين فى السفر إلى مواطنهم الأصلية بالمحافظات الريفية المجاورة، وهو ما أسهم فى اختفاء التذاكر من نوافذ الحجز تماما.

وظلت قوات الجيش توجه أنظارها وتكثف بحثها داخل سيارات الإسعاف والشرطة التى استولى عليها البلطجية والخارجين على القانون بعد هروبهم من السجون ويستخدمونها فى حمل الأسلحة ومهاجمة المواطنين وممتلكاتهم بعد أن تم ضبط مخبرى شرطة بها يهربون أسلحة بداخلها، وواجهت المحافظة شبح قرب نفاد

الوقود فى بعض محطات البنزين. كما واجهت القلق من جراء نقص فى السلع الأساسية وشهدت زحاما وتكدسا شديدا على المخابز البلدية فى وقت تتضاعف فيها أسعار السلع..

وقد شهد معسكر الأمن المركزى بالدخيلة وسجن الحضرة محاولات يومية لاقتحامه لإطلاق سراح المساجين ونهب الأسلحة والذخيرة والمعدات (**المصرى اليوم** أول فبراير).

● **وفى السويس** تظاهر أكثر من ٣ آلاف مواطن مرددين هتافات تطالب بإسقاط النظام ورددوا هتافات «يا أهالينا انضموا لينا.. لأجل ولادنا يعودوا «إلينا»، و«دم الشهداء مش هيضيع»، و«يسقط يسقط النظام.. الشعب المصرى خلاص اختار»، ولم تتدخل قوات الجيش فيما وجهت - بحسب المصرى اليوم أول فبراير - تعميمات إلى تجار السويس وأصحاب الأفران بضرورة الالتزام بأسعار الخبز أو كمياته مع الالتزام بفتح الأفران، وردد المتظاهرون هتافات «ارحل ارحل يا مبارك».

واستطاعت قوات الجيش بالتعاون مع اللجان الشعبية السيطرة على حالة الانفلات الأمنى، وتم القبض على ٦٧ بلطجيا أثناء محاولتهم سرقة وتخريب ممتلكات عامة وخاصة واقتحام منازل.

وقامت القوات المسلحة بنشر دباباتها لفرض حراسة مشددة على شركات البترول ومعامل التكرير للحيلولة دون اقتحام المخربين لها حيث قام مساء (الأحد ١/٣٠) عشرات البلطجية، وبينهم تجار مخدرات باقتحام مديرية الزراعة وجهاز مكافحة المخدرات، وسرقة أطنان المخدرات من بانجو وهيروين وكوكايين وأقراص مخدرة فى سيارات نصف نقل ونقل كان تم ضبطها مؤخرا والتحفظ عليها فى قضايا سابقة بمعرفة النيابة، كما قاموا باقتحام إدارة مرور السويس وسرقة السيارات وعشرات الدراجات البخارية وتم الفرار بها وإشعال النيران بإدارة المرور لتحترق جميع سجلات المواطنين الخاصة بسياراتهم ودراجاتهم النارية، كما اقتحموا مدرسة أحمد عبده وسرقوا الأثاث والنوافذ. (**المصرى اليوم** ٢/١).

فى الوقت نفسه أعربت قوى المعارضة بالسويس عن رفضها الشديد للنظام المصرى وللإجراءات التى اتخذها الرئيس مبارك مؤخرا بتعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، وأحمد شفيق رئيسا للوزراء.

سجون وسجناء وأقسام شرطة وبلطجية

● تمكنت أجهزة الأمن والأهالى بمحافظة السادس من أكتوبر وعدد من المحافظات (**الأهرام** ٢/١) من ضبط ٢٠٩٦ هاربا من أربعة سجون، بينهم ١٥٥٠ هاربا من سجنى وادى النطرون والفيوم من خلال مجموعة من الأكمنة الثابتة والمتحركة على طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى، والمزارع القريبة من طريق القاهرة - الفيوم.

● كما تمكنت أجهزة الأمن بالجيزة من القبض على ٦٧ شخصا من مثيرى الشغب واللصوص الذين يقومون بترويع المواطنين للاستيلاء على أموالهم.

وفى سياق متصل، بدأت قوات الشرطة فى العودة تدريجيا إلى مواقعها فى محاولة لإعادة الأمن إلى الشوارع والميادين المهمة والرئيسية؛ كجامعة الدول العربية، والبطل أحمد عبدالعزيز والجامعة وميدان الجيزة وتسيير حركة المرور.

● **وفى محافظتى الجيزة والسادس من أكتوبر** عادت معظم أقسام الشرطة إلى العمل خاصة الأقسام التى لم تتعرض للحريق، حيث تعمل بكامل قوتها من الضباط والأمناء والجنود، فى حين عاد العمل بنسبة ٥٠٪ فى الأقسام التى تعرضت للتحطيم الجزئى، وكان نحو ٣٠٪ من أقسام الجيزة وأكتوبر قد دمرت تماما.

● **وفى القليوبية**، نجحت اللجان الشعبية المشكلة بالتنسيق مع القوات المسلحة فى القبض على ١٢٠٠ من مثيرى الشغب.

● وفى الفيوم تم توقيف أكثر من مائة من مثيرى الشغب، وضبط أكثر من ٥٠ بندقية آلية ومسدسات فضلا على مجموعة من المدى والسنج والمسروقات.

● وتمكنت اللجان الشعبية فى محافظة المنوفية بالتعاون مع رجال الشرطة من إلقاء القبض على ٥٠٠ من سجناء وادى النظرون الهاربين، وتم تسليمهم إلى الجيش.

وفى اليوم السابع لانتفاضة الغضب (١/٣١) وقعت الحوادث التالية:

– السطو المسلح على سجن المرج «فى قرية القلج بالخانكة»، وإطلاق الرصاص على أفراد السجن، والاستيلاء على مخازن السلاح والذخيرة الموجودة به، وتناثر عشرات الجثث والمصابين حول أبواب السجن وبداخله واستعادة ٢٥ قطعة سلاح آلى وسلمتها للقاعدة العسكرية الموجودة بالجبل بالأصفر الخانكة.

– إحباط محاولة هروب لنزلاء سجن بطنطا.

– كمين القطامية يضبط ٥ سجناء هاربين بمسروقات.

– مقتل ٦ سجناء وهروب ٨ آخرين من سجن قنا العمومى.

– القبض على ٧ هاربين من سجن أبى زعبل ووادى النطرون وإحباط حرق سجن المنصورة.

– هروب ٢٠ ألف سجين (السبت ٢٩ يناير) ومقتل ١٨ شخصاً بعد تبادل لإطلاق نار بين حراس سجن أبى زعبل ومسلحين من البدو (الشروق ٢/١)

– القبض على ٧٥ مسجونا هاربا و١٢٠ بلطجيا بطنطا والمحلة بمحافظة الغربية (الوفد ٢/١) بينما قالت **الأهرام** (٢/١): ضبط ١٥٨ سجينا هاربا بالغربية.

– القبض على ٥٠٠ سجين هارب من وادى النطرون منهم ١١ فى «أشمون»

و«سمادون» فى المنوفية.. وضبط مائة مسجون هارب بالإسماعيلية (**الشروق** ٢/١)

- أهالى البحيرة يضبطون ١٢٠ لصاً و٩٠٠ قطعة سلاح بعد فشل اقتحام سجن الأبعادية، وضبط ٣ هاربين من السجون بسوهاج.

- القبض على ٤٦٥٥ سجيناً وبلطجياً.. والقوات المسلحة تناشد الهاربين تسليم أنفسهم (**المصرى اليوم** ٢/١)

تداعيات :

- استمرار تعطيل البنوك المحلية خشية النهب والسلب والانفلات الأمنى.

- توقف حركة قطارات السكك الحديدية منذ الساعات الأولى من صباح الاثنين (١/٣١).

- استمرار إغلاق دار القضاء العالى، والنائب العام يباشر مهام عمله من خلال الهاتف.. ويصدر تعليماته إلى وكلاء النيابة بقصر العمل على الحالات الطارئة والعاجلة فقط.

- زيادات فى أسعار البنزين والخضراوات.. ومعارك فى طوابير الخبز يروح ضحيتها قتيلان فى إمبابة وشبرا.

- توقف مصانع الأغذية عن الإنتاج وفشل المنتجين فى توصيل اسلع للمواطنين (**الوفد** ٢/١).

- شركات سياحية «أوروبية وعالمية» تلغى رحلاتها إلى مصر.. ودول أجنبية تواصل إجلاء رعاياها بالآلاف عبر رحلات شارتر.

- تخفيض التصنيف الائتمانى لمصر إلى سلبى، وأسعار البورصات العالمية تتراجع تأثرا بالتطورات السلبية المتلاحقة فى مصر.. وأسعار البترول تقترب من١٠٠ دولار.

ردود أفعال محلية

- الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يدعو إلى توافق وطنى، ويؤكد أن مصر فى أزمة.

- شيخ الأزهر والبابا شنودة يشيدان بدور القوات المسلحة وشباب مصر.

- اتحاد النقابات المهنية يطالب مبارك بالتنحى.. وحمدى السيد يعترض.

- مفتى الجمهورية د.على جمعة: اللجان الشعبية «جهاد فى سبيل الله».

- المعارضة تجتمع على «حكومة ائتلاف وطنى»، وتختلف على تولى البرادعى رئاستها.

- الأمانة المركزية لحزب التجمع تصدر بيانا ترفض فيه خطاب مبارك وإجراءاته (**الشروق** ٢/١).

- أحزاب العدالة والجيل والتكافل وشباب مصر تدعم الشرعية السياسية للحكومة الجديدة (**الأهرام** ٢/١).

ردود أفعال دولية

- الرئيس الأمريكى أوباما يجدد دعوته للنظام المصرى عدم اللجوء للعنف وضبط النفس ودعم انتقال منظم للسلطة.. وزارة الخارجية الأمريكية تبدأ سحب دبلوماسييها غير الأساسيين من سفارتها وقنصلياتها فى مصر.. والوزيرة هيلارى كلينتون تطالب مبارك وسليمان وشفيق بفتح حوار مع المتظاهرين.

- بيان فرنسى ـ ألمانى بريطانى يؤكد شرعية مطالب الشعب المصرى ويدعو للاعتدال فى معالجة الأزمة.. وإسرائيل تطالب أمريكا وأوروبا ـ فى رسالة سرية ـ بضرورة مساندة نظام الرئيس حسنى مبارك.. و الاتحاد الأوروبى يدعو إلى انتقال سلس للسلطة فى مصر.

- الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أكمل الدين إحسان أوغلو يعرب عن ثقته فى قدرة مصر على تجاوز الأزمة.

اليوم الثامن: الثلاثاء الأول من فبراير ٢٠١١

كان ثامن أيام الغضب هو ذروة الأحداث الصاخبة الغاضبة، حيث شهد ميدان التحرير (رمز الثورة) فى قلب العاصمة المصرية أضخم مظاهرة مليونية تعرفها مصر فى تاريخها، تطالب برحيل النظام، وتنحى الرئيس مبارك عن السلطة.

وجاءت مانشيتات الصحف معبرة عن اشتعال الميدان فى القاهرة والمحافظات..

فالمصرى اليوم (٢/٢) قالت فى عناوين المانشيت بالصفحة الأولى: **«مليونية» حضارية فى حماية «الجيش»، «مئات الآلاف يحتشدون فى ميادين القاهرة والمحافظات للمطالبة برحيل النظام..»**.

بينما تصدرت الصفحة الأولى **للوفد** (٢/٢) العناوين التالية:

«الشعب فى التحرير»، «الملايين شاركوا فى ثورة الغضب للمطالبة بإسقاط النظام رغم قطع المواصلات»، «٤ مطالب يجددها الائتلاف الوطنى للتغيير قبل التفاوض مع نائب الرئيس».

وفى الشروق: «مليون متظاهر ضد النظام».. «شفيق: سننفذ كل المطالب اليوم قبل الغد.. وأنباء عن حل مجلس الشعب».

بينما أفردت **الأهرام** (٢/٢) صفحتها الأولى لعناوين استقتها من الخطاب الثانى لمبارك بعد الثورة، باستثناء عنوان وحيد عن «مظاهرة مليونية تطالب بالتغيير»..

وكانت العناوين الأبرز فى الصفحة الأولى للأهرام هى:

«مبارك يعلن إجراءات الانتقال السلمى للسلطة»، «لن أترشح لفترة رئاسية جديدة»، «أدعو البرلمان إلى مناقشة تعديل المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور»، «أطالب البرلمان بالالتزام بأحكام القضاء فى الطعون فى نتائج الانتخابات»، «أطالب السلطات الرقابية والقضائية بإجراءات فورية لملاحقة الفاسدين».

مشاهد من اليوم الثامن للغضب

ميدان التحرير

تصدر ميدان التحرير المشهد الثورى فى مصر بدرجة أدهشت العالم، نظراً للتنظيم الشديد، والامتزاج العبقرى بين جميع أطياف المجتمع وتياراته ورموزه.. وهو ما سرق الأضواء من جميع الميادين الأخرى فى مصر رغم أهمية ما قام به المتظاهرون فى كل ميدان وشارع فى مدن مصر وقراها لإنجاح الثورة وإسقاط «الفرعون».

● وقالت **الوفد** (٢/٢): نجحت الثورة المليونية التى دعا إليها المصريون للاحتشاد داخل ميدان التحرير الثلاثاء (أول فبراير ٢٠١١) فى إطار تصاعد الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام الحاكم ومحاكمته ورحيل الرئيس مبارك بعد أن قَدِم أكثر من مليون و٢٠٠ ألف للميدان.

وتوافد مئات الآلاف من المواطنين على الميدان منذ الصباح الباكر مع قدوم الآلاف من جميع محافظات مصر حاملين أمتعتهم لإعلان مبيتهم داخل الميدان إلى أن تتحقق مطالبهم.

وفرضت قوات الجيش كردونات أمن مشددة على مداخل الميدان، للتأكيد على عدم دخول حاملى السلاح، والقلة المندسة بين المواطنين، الأمر الذى بعث بحالة من الطمأنينة للمتظاهرين، وشجع الآخرين على الحضور والمشاركة وخاصة بعد إعلان القوات المسلحة عن حمايتها للمتظاهرين وعدم التعرض لهم.

وكان اللافت للنظر هو قيام القوات بعمل حارات لكل فئة من الرجال والنساء وكبار السن، وهو ما أوجد حالة تنظيم شديدة عن الأيام السابقة.

وشهد الميدان تجمعات كبيرة حاملة للسماعات الضخمة وإذاعة الأغانى الوطنية مثل «صورة صورة.. كلنا كده عايزين صورة»، و«مصر التى فى خاطرى وفى دمى»، و«النشيد الوطنى»، كما ردد المتظاهرون هتافات تطالب برحيل النظام والرئيس منها: «مش هنمشى.. هو يمشى»، و«لو ضربونى بالقناص.. مصر قالت لأ خلاص»، و«يا مبارك صحى النوم.. النهارده آخر يوم»، و«ارحل بقى يا عم خلى عندك دم»، و«قلب الشعب مولع نار.. والطيارة فى المطار» و«يا حكومة هز الوسط.. أكلتونا العيش بالقسط» و«ارحل.. ارحل».

وشارك فى المظاهرة المليونية ممثلو وقيادات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والحركات الاحتجاجية ورجال أزهر وقضاة وإعلاميون والمئات من أعضاء نقابة الصحفيين.. كما شارك الأطفال صغار السن والبنات والسيدات بصورة لافتة للنظر كذلك حضر بعض الفنانين.

ورفض جموع المتظاهرين تكليف أى قيادة جديدة تحت تكليف ووجود الرئيس نفسه، كذلك وصفوا تشكيل الحكومة الجديدة بالشىء المضحك والمثير للسخرية؛ لكونها شهدت تغييراً جزئياً للوزارات، وقالوا إنها حكومة على ما تفرج، وحمل المتظاهرون نعشاً رمزياً مكتوباً عليه «رحل الطيار إلى المنتقم الجبار» فى إشارة منهم إلى رحيل الرئيس وعدم شرعيته بل وصفوه بالرئيس المخلوع.

وأدى المحتجون صلاتى الظهر والعصر داخل الميدان، ولجأوا إلى التيمم لعدم وجود مياه، وتزاحم المصلون بكثرة فى المساجد المحيطة مثل مسجد عمر مكرم القريب من الميدان.

وقالت **المصرى اليوم** (٢/٢): للمرة الثانية منذ انطلاق شرارة المظاهرات صنع الشباب لافتة قماشية عملاقة عرضها ثلاثة أمتار وطولها نحو ١٥ متراً، كتبوا عليها شعار الانتفاضة «الشعب يريد إسقاط النظام» بالعربية والإنجليزية والفرنسية، وقاموا بتعليقها أمام مجمع التحرير لتخفى معالم المجمع تقريباً.

من ميدان الجيزة.. لميدان التحرير

يأتى هذا فى الوقت الذى نظم فيه متظاهرو ميدان الجيزة مسيرة كبيرة تخطى طولها ٥٠٠ متر من ميدان الجيزة وتوجهت سيراً على الأقدام إلى ميدان التحرير.

فيما نظم المئات - بحسب المصرى اليوم ٢ فبراير - من شباب ٦ أبريل وحركة «حشد» و«العدالة والحرية» مسيرتين من أمام مسجد النور فى العباسية ومسجد الخازاندار بشبرا مصر تجاه ميدان التحرير، وحاول بعض أهالى منطقة العباسية منع المسيرة المتجهة للتحرير، واتهموا الشباب بأنهم السبب فى شعورهم بعدم الأمان، بعد انسحاب الشرطة من الشوارع المصرية، فيما غاب الأمن تماماً عن المسيرتين وصولاً إلى التحرير.

مشاركة الأطباء

كما شارك مئات الأطباء فى المظاهرة المليونية، التى دعت لها القوى السياسية، وارتدى العشرات منهم البالطو الأبيض، وعلقوا سماعاتهم على أعناقهم فى مسيرة امتدت من نقابة الأطباء، ومرت بشارع قصر العينى حتى وصلت إلى ميدان التحرير.. وانضم للمسيرة عشرات المواطنين وهتفوا بسقوط النظام، وساعدت قوات الجيش فى تأمينهم، وخضع الجميع لتفتيش دقيق قبل دخولهم ميدان التحرير، وشاركهم عدد كبير من السيدات والأطفال.

.. ورجال الأزهر

وفى ميدان التحرير، حرص عدد كبير من رجال الأزهر على الحضور بكثافة فى الميدان، وشكلوا صفاً واحداً أمام السور الحديدى لـ«مجمع التحرير»، وهتف مشايخ الأزهر «التغيير للمصريين.. مسلمين ومسيحيين».

.. والأقباط

وشارك فى المظاهرات المئات من الأقباط، بينهم قساوسة، إلى جانب المئات من الأزهريين الذين حثوا المتظاهرين على عدم مغادرة مواقعهم حتى تتم الاستجابة لمطالبهم، مرددين: «الهلال مع الصليب»، و«يسقط حسنى مبارك».

الميدان يفيض بالمتظاهرين

وقد فاض ميدان التحرير بالمتظاهرين فاصطفوا فى الميادين المجاورة فى سيمون بوليفار بحى جاردن سيتى وباب اللوق وشارع قصر العينى وميدان عبدالمنعم رياض وكوبرى قصر النيل.. ومنعت سيارات مدرعة (وفقاً **للمصرى اليوم** ٢/٢) متظاهرين جاءوا إلى القاهرة من محافظات الدقهلية وبنى سويف والسويس للتظاهر فى ميدان التحرير.

وعلق أعضاء الجمعية العلمية فى مصر لافتة كبيرة كتبوا عليها: «العلميون فى مصر يطالبون بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق ومحاكمة المجرمين وإسقاط النظام.

وشارك فى المظاهرات عدد كبير من الشباب من مختلف الفئات، كما شار فيها أعضاء من الأحزاب والقوى السياسية والفنانون، وكان اللافت للنظر هو مشاركة بعض الأجانب من ممثلى منظمات حقوق الإنسان فى المظاهرة، والتزمت القوات المسلحة الحياد التام فى التعامل مع المتظاهرين. (**الوفد** ٢/٢)

ومر الآلاف الوافدون (**الشروق** ٢/٢) من أرجاء ومناطق القاهرة والمحافظات المختلفة على ٣ نقاط تفتيش من الجيش، إضافة إلى نحو ٨ نقاط تفتيش من المواطنين، علقوا على أجسادهم أشارات كتب عليها «أمن المواطن»، ولم يسمحوا بمرور أى شخص إلا بالبطاقة الشخصية، للتأكد من هويتهم، ومن عدم انتمائهم للشرطة، بعد أن انتشرت أحاديث عن وجود مخطط لإحداث الفوضى بالميدان، من جانب مندسين من الشرطة أو «جواسيس» سيضرمون النار بالميدان ليحدثوا فوضى أو بلبلة بين المتظاهرين، مما يؤدى إلى حدوث اشتباكات فيتدخل الجيش ويفض الميدان.

● على الجانب الآخر، نظم بعض الأفراد أمام مبنى ماسبيرو ووزارة الخارجية على كورنيش النيل مظاهرة لتأييد الرئيس مبارك، لم يتجاوز عدد المشاركين فيها ٣٠٠ متظاهر، وحاولوا التوجه إلى ميدان التحرير.

كما رصدت **«الشروق»** محاولات عناصر من الحزب الوطنى الحديث مع بعض المواطنين لإقناعهم بتحميل حبيب العادلى وزير الداخلية السابق وحده مسئولية ما حدث والإبقاء على مبارك، وأن الأخير «جيد لكن من حوله هم السيئون»، فقابل متظاهرون هذه المحاولات بهتافات «الشعب يريد إسقاط النظام».

وقام عشرات المواطنين بتجميع القمامة الموجودة بميدان التحرير فى أكياس سوداء، كما لوحظت نظافة الميدان نتيجة لكنس المواطنين للميدان طوال الليل.

وتحول الميدان إلى ساحة كبيرة لمختلف أشكال الاحتجاج، حيث تم تشغيل أغانٍ

وطنية من خلال مكبرات الصوت، وردد المتظاهرون كلمتها بصوت عال، كما ردد الآلاف هتافات وأناشيد فى استقبال القادمين إلى الميدان ومنها «أهلا أهلاً بالرجال والميدان بيقول كمان».

وكان متظاهرون قدرت أعدادهم بنحو ٣٠ ألف شخص (**الشروق** ٢/٢) قد قضوا ليلتهم إما بتناوب إلقاء الشعر والزجل، أو إشعال نيران من الخشب التفوا حولها للتدفئة والحديث عن آمالهم فى «استنشاق عبير الحرية»، وفضل قسم آخر الخلود للنوم والراحة «علشان بكرة يوم طويل»، وعلى مقربة انشغل آخرون بإعداد مسرح من الخشب ليتمكن قيادات ميدانية شبابية فى الميدان من مخاطبة الجماهير، وتجهيزه للفرق الموسيقية التى أنشدوا أغانى حماسية، ومن بينها وسط البلد وإسكندرية.

«اخترناك يوماً ما عبرت.. وطردناك يوم ما ظلمت»

وقد انطلقت مسيرة ألفية من أمام مسجد مصطفى محمود بقيادة الشيخ جمال قطب وثلاثة من رجال الأزهر حتى ميدان الدقى وانضم إلى المظاهرة عدد من الإخوان والسلفيين، وحمل المتظاهرون لافتات «اخترناك يوم ما عبرت وطردناك يوم ما ظلمت»، و«ثورة مليونية حتى نكسب القضية» وغيرهما.

ومن مسجد الاستقامة بميدان الجيزة انطلقت مسيرة حاشدة نظمها الآلاف من المتظاهرين باتجاه ميدان التحرير للمطالبة بإسقاط النظام.

الخطاب الثانى لمبارك

● وفيما يعد رد فعل ثانياً لما يحدث فى مصر توجه حسنى مبارك بخطابه الثانى لشعب مصر مساء الثلاثاء ونشرته **الأهرام** (٢/٢) فى صفحتها الثالثة، وفيما يلى نص الخطاب:

الإخوة المواطنون..

أتحدث إليكم فى أوقات صعبة.. تمتحن مصر وشعبها.. وتكاد أن تنجرف بها وبهم.. إلى المجهول. يتعرض الوطن لأحداث عصيبة.. واختبارات قاسية.. بدأت بشباب ومواطنين شرفاء.. مارسوا حقهم فى التظاهر السلمى.. تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم.. سرعان ما استغلهم من سعى لإشاعة الفوضى.. واللجوء إلى العنف والمواجهة.. وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها.. تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الرأى والتعبير.. إلى مواجهات مؤسفة.. تحركها وتهيمن عليها قوى سياسية.. سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار.. واستهدفت أمن الوطن واستقراره.. بأعمال إثارة وتحريض..

وسلب ونهب.. وإشعال للحرائق.. وقطع للطرقات.. واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة.. واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية على أرض مصر.

نعيش معاً أياماً مؤلمة، وأكثر ما يوجع قلوبنا.. هو الخوف الذى انتاب الأغلبية الكاسحة من المصريين.. وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس.. حول ما سيأتى به الغد.. لهم ولذويهم وعائلاتهم.. ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية.. تفرض علينا جميعاً.. شعباً وقيادة.. الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار.. وتطرح أمامنا ظروفاً جديدة.. وواقعاً مصرياً مغايراً.. يتعين أن يتعامل معه الشعب وقواته المسلحة.. بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

الإخوة المواطنون..

لقد بادرت لتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة.. تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم.. وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوى السياسية.. حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسى والديمقراطى.. وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية.. من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة.. واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار، لكن هناك من القوى السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار.. تمسكاً بأجنداتهم الخاصة.. ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها.

وبالنظر لهذا الرفض لدعوتى للحوار.. وهى دعوة لاتزال قائمة.. فإننى أتوجه بحديثى اليوم مباشرة لأبناء الشعب.. بفلاحيه وعماله.. ومسلميه وأقباطه.. شيوخه وشبابه.. ولكل مصرى ومصرية.. فى ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.

إننى لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه.. ويعلم الشعب الظروف العصيبة التى تحملت فيها المسئولية.. وما قدمته للوطن حرباً وسلاماً، كما أننى رجل من أبناء قواتنا المسلحة.. وليس من طبعى خيانة الأمانة.. أو التخلى عن الواجب والمسئولية..

إن مسئوليتى الأولى الآن.. هى استعادة أمن واستقرار الوطن.. لتحقيق الانتقال السلمى للسلطة.. فى أجواء تحمى مصر والمصريين.. وتتيح تسليم المسئولية لمن يختاره الشعب.. فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأقول بكل الصدق.. وبصرف النظر عن الظرف الراهن.. إننى لم أكن أنتوى الترشح لفترة رئاسية جديدة.. فقد قضيت ما يكفى من العمر فى خدمة مصر

وشعبها.. لكننى الآن حريص كل الحرص على أن أختتم عملى من أجل الوطن.. بما يضمن تسليم أمانته ورايته.. ومصر عزيزة آمنة مستقرة.. وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.. أقول بعبارات واضحة.. إننى سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتى الحالية.. كى يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمى للسلطة.. بموجب ما يخوله لى الدستور من صلاحيات.

إننى أدعو البرلمان بمجلسيه.. إلى مناقشة تعديل المادتين (٧٦) و(٧٧) من الدستور.. بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية.. ويعتمد فترات محددة للرئاسة.

ولكى يتمكن البرلمان الحالى بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية.. وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور.. وضماناً لمشاركة جميع القوى السياسية فى هذه المناقشات.. فإننى أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه.. فى الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة.. دون إبطاء.

سوف أوالى متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها.. على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب.. وأن يأتى أداؤها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفى ذات السياق.. فإننى أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره فى خدمة الشعب.. وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة.. وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم.

كما أننى أطالب السلطات الرقابية والقضائية.. بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات.. لمواصلة ملاحقة الفاسدين.. والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمنى.. ومن قاموا بأعمال السلب والنهب وإشعال النيران وترويع الآمنين.. ذلك هو عهدى للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتى الحالية.. أدعو الله أن يوفقنى فى الوفاء به.. كى أختتم عطائى لمصر وشعبها بما يرضى الله والوطن وأبناءه.

الإخوة المواطنون..

ستخرج مصر من الظروف الراهنة.. أقوى مما كانت عليه قبلها.. وأكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً.. سيخرج منها شعبنا.. وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه.. وأكثر حرصاً على عدم التفريط فى مصيره ومستقبله.

إن حسنى مبارك الذى يتحدث إليكم اليوم.. يعتز بما قضاه من سنين طويلة فى خدمة مصر وشعبها.. إن هذا الوطن العزيز هو وطنى.. مثلما هو وطن كل مصرى ومصرية.. فيه عشت.. وحاربت من أجله.. ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه.. وعلى أرضه أموت.. وسيحكم التاريخ علىّ وعلى غيرى.. بما لنا أو علينا.

إن الوطن باق والأشخاص زائلون.. ومصر العريقة هى الخالدة أبداً.. تنتقل رايتها وأمانتها بين سواعد أبنائها.. وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة.. جيلاً بعد جيل.

حفظ الله هذا الوطن وشعبه.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

★★★

● وفى إطار رصدها لردود الأفعال تجاه الخطاب قالت **الأهرام** (٢/٢): عقب إلقاء الرئيس مبارك كلمته تباينت ردود أفعال المتظاهرين بميدان «التحرير».. فقد انسحب المئات من المتجمهرين تاركين الميدان، قائلين إن البيان سيعيد الاستقرار الذى فقدته مصر فى الآونة الأخيرة ويتيح انتقالاً سلمياً للسلطة.

وعلى النقيض ارتفعت صيحات الفئة الغالبة من المتظاهرين رافضين للبيان، ومؤكدين إصرارهم على البقاء فى الميدان حتى تتحقق مطالبهم.

مشاهد من غضب المحافظات

● تظاهر مئات الآلاف فى المحافظات، استجابة لدعوة المسيرة المليونية التى دعا إليها المعتصمون فى ميدان التحرير، للمطالبة بإسقاط النظام، فيما ظهرت - بحسب (المصرى اليوم ٢ فبراير) أصوات فى بورسعيد تنادى بتنظيم مظاهرة مضادة لتأييد النظام، واستمرت اللجان الشعبية فى مطاردة البلطجية، وتمكنت من القبض على العشرات منهم، وأجهضت محاولة لاقتحام سجن المنيا العمومى.

● **وفى بنى سويف** نظم ما يقرب من ١٠ آلاف مواطن بمدينة بنى سويف مظاهرة ضد النظام، ورفعوا أعلام مصر، وهتفوا «لا تفاوض قبل الرحيل»، وشارك فى المظاهرة العديد من القوى السياسية، على رأسها جماعة الإخوان المسلمين فى المحافظة.

وألقت القوات المسلحة، بالتعاون مع اللجان الشعبية، القبض على ٥٠ من الخارجين على القانون، ممن حاولوا سلب ونهب مقار أقسام شرطة الواسطى وناصر وبنى سويف، وإلقاء كرات نار وزجاجات مولوتوف على محكمة مركز ببا الابتدائية، وإحراق مقر النيابة العامة، والسطو على منازل المواطنين، وتم إيداعهم السجن.

وضبطت اللجان الشعبية ٣٠٠ بندقية آلية مهربة من مركز الواسطى، وأحبطت محاولة سرقة مخزن آثار إهناسيا، (**المصرى اليوم** ٢/٢).

- **وفى الشرقية** شارك أكثر من ٣٠ ألف مواطن فى المظاهرة، التى تم تنظيمها بالمحافظة.

- وفى الغربية اندلعت مظاهرات حاشدة فى مدينتى طنطا والمحلة، ضمت جميع القوى السياسية والحزبية والإخوان المسلمين، طافت شوارع المدينتين، منددين بسياسة مبارك، وطالبوا بتنحيه.

- **وفى المنيا** تظاهر نحو ٥٠ ألفاً من المواطنين من جماعة الإخوان المسلمين، وانضم إليهم المواطنون فى الشوارع، وبدأت الأعمال التظاهرية من أمام مساجد «الشبان المسلمين» و«الرحمن» و«عمر»، وطافت شوارع المدينة تطالب بإسقاط النظام.

● **وفى سوهاج** تظاهر ما يقرب من ٤٠٠ شخص، فى ميدان الثقافة مطالبين برحيل النظام، وتحقيق المزيد من الإصلاحات، وتركت أجهزة الأمن المتظاهرين للتعبير عن رأيهم، وشددت من وجودها الأمنى فى مدخل كوبرى إخميم؛ منعاً لتحرك المتظاهرين إلى شرق المدينة (**المصرى اليوم** ٢/٢)، حيث مقار مبنى ديوان المحافظة ومديرية الأمن ومباحث أمن الدولة، وفى التوقيت نفسه تجمع المئات من الشباب والأشخاص بمدينتى جرجا والبلينا فى مسيرات سلمية تدعو لعدم الفوضى والتخريب، والحفاظ على استقرار الوطن.

● **وفى الفيوم** اندلعت مظاهرة حاشدة بميدان السواقى طافت بعدة شوارع، شارك فيها ممثلو القوى السياسية والإخوان والأحزاب والنساء، وتجاوز عدد المتظاهرين ٥ آلاف شخص، وقرروا استمرار الاحتجاجات حتى إسقاط النظام.

● **وفى قنا** خرج الآلاف من أبناء نجع حمادى يمثلون مختلف القوى الوطنية والمحامين والجمعيات الوطنية للتغيير فى مسيرة سلمية طافت الشوارع تطالب بإسقاط النظام، وتعلن تضامنها مع المظاهرة المليونية فى القاهرة، مطالبين بتشكيل حكومة وطنية من قضاة مصر.

● **وفى دمياط** تظاهر المئات من جماعة الإخوان وعدد من ممثلى قوى المعارضة فى ميدان الساعة وسط هتافات تطالب برحيل النظام، وأطلقوا هتافات ضد الحكومة الجديدة معلنين استمرار التظاهر لحين رحيل النظام بأكمله، ورفع المتظاهرون لافتات تقول «ارحل».

● وفى أسيوط: اندلعت مظاهرات كبيرة بوسط المدينة شارك فيها ما يقرب من ٣ آلاف متظاهر، حملوا مكبرات صوت، وطالبوا بإسقاط النظام وسط حشود أمنية.

● **وفى الأقصر** اندلعت ٤ مظاهرات حاشدة بمدن الكرنك وأرمنت وإسنا والعوامية، وطالبت المظاهرات برحيل النظام، وشارك فيها جميع القوى السياسية، وطافت الشوارع بالتزامن مع المظاهرة المليونية بالقاهرة.

وشهدت مدينة إسنا يوماً مرعباً فجر الثلاثاء (أول فبراير) عندما طافت شوارع المدينة وقراها ٣ سيارات نقل تقل مجهولين ملثمين يحملون أسلحة آلية أطلقوا أعيرة مكثفة فى الشوارع، لإرهاب المواطنين الذين تبادلوا معهم إطلاق النار فى عدد من المناطق لمنعهم من دخول قراهم.

● **وفى القليوبية** سادت حالة من الهدوء النسبى شوارع مدن وقرى المحافظة بعد عودة رجال الشرطة فى الشوارع الرئيسية فى بنها، مدعومين برجال الجيش لإعادة الأمن فى شوارع المحافظة.

وفى مدينة طوخ نظم عدد من المحامين والمواطنين وقفة احتجاجية فى ميدان السنترال وأمام المحكمة؛ تضامناً مع وقفة المليون مصرى بميدان التحرير، كما نظمت نقابة الأطباء وقفة احتجاجية بمدينة بنها تحت شعار «سلمية سلمية».

● **وفى البحيرة** ارتفع عدد المتظاهرين إلى ٥٠ ألفاً بالمدن الرئيسية فى المحافظة، كما شيع الآلاف فى دمنهور وكفر الدوار جنازة ثورية للشهداء.

● **وفى الإسماعيلية** تزايدت أعداد المتظاهرين بميدان الممر بوسط المدينة، فيما حدثت مناوشات ومشاحنات بين مظاهرة ضمت بعض أعضاء الحزب الوطنى المؤيدين للنظام وبين المتظاهرين المعارضين المتمركزين بميدان الممر، وكادت تتطور الأمور لولا تدخل قيادات من قوات الجيش.

وبلغ إجمالى المصابين من جراء المظاهرات بالإسماعيلية خلال السبعة أيام الماضية ١٥٩ مصاباً، العديد منهم فى حالة خطيرة، كما بلغ عدد المقبوض عليهم من البلطجية والخارجين على القانون الذين تم تسليمهم للجيش نحو ٨٠ بلطجياً (**المصرى** ٢/٢).

● **وفى الدقهلية** نظم أكثر من ١٥٠ ألف مواطن مسيرة سلمية، طافت شارعى الجمهورية والمشاية تندد بسياسة الرئيس مبارك، وتطالب بإسقاط ومحاكمة رموزه ورءوس الفساد، ورفعوا لافتات «ارحل ارحل»، ورددوا هتافات «شد حيلك يا بلد.. الحرية بتتولد» وذلك بالتزامن مع المظاهرة المليونية التى دعت لها القوى الوطنية فى محافظة الدقهلية.

– كما نظم نحو ١٥٠٠ من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة المنصورة، مسيرة سلمية خرجت من أمام مستشفى المنصورة الجامعى للمطالبة بإسقاط ومحاكمة النظام (**المصرى اليوم ٢ فبراير**).

● **وفى بورسعيد** قالت **الوفد** (٢/٢) إن أعداداً كبيرة من مواطنى بورسعيد «رجالاً وسيدات وأطفالاً» خرجوا من المسجد العباسى عقب صلاة الظهر تطالب برحيل الرئيس مبارك، رافعين لافتات ترفض التشكيل الوزارى الجديد.. وتطالب بتشكيل حكومة وطنية تحقق رغبات المواطنين.

● **وفى السويس** واصل عشرات الآلاف بالسويس مظاهراتهم لليوم الثامن على التوالى للمطالبة بالإصلاح السياسى والاقتصادى والحرية والديمقراطية (**الوفد** ٢/٢)، وأكد المواطنون بالسويس استمرار مظاهراتهم تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» إلى حين تنحى حسنى مبارك من منصبه، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى من رموز المعارضة كمرحلة انتقالية.. وأكدوا أن السويس التى سقط منها ٢٣ شهيداً وألف مصاب ستظل على درب الحرية تسير حتى تتحقق مطالب الشعب فى الديمقراطية والحرية. (**الوفد** ٢/٢)

● وبحسب **الشروق** (٢/٢) قسم آلاف المواطنين بالسويس أنفسهم فريقين، اتجه الفريق الأول إلى القاهرة للانضمام لمليونية التحرير، وبقى الفريق الآخر لتنظيم مظاهرات حاشدة فى الميادين الرئيسية.. وقدم عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى بالسويس استقالاتهم الجماعية لتبرئة أنفسهم مما يحدث، وأعلنوا انضمامهم لصفوف الشعب المصرى.

● **وفى الإسكندرية** اتجهت منذ الصباح الآلاف من جماهير الشباب والقوى الوطنية إلى ميادين الشهداء بمحطة مصر والقائد إبراهيم والمنشية للتجمع والانضمام إلى المظاهرة المليونية، وعرض مطالبهم على النظام الحاكم، وفى مقدمتها تعديل الدستور وإنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، ومحاكمة الفاسدين فى أجهزة الدولة، وإحالة المتسببين فى قتل وإصابة المصريين إلى المحاكمة، فضلاً على مطالبتهم بالرحيل الآمن لرئيس الجمهورية.. انضم للمتظاهرين الغاضبين الأطفال والنساء والرجال والشيوخ وأفراد من المحامين، وقامت قوات الجيش والشرطة العسكرية بالتعاون مع أفراد قوات الشرطة بحماية المتظاهرين وتنظيم التقاءاتهم فى الميادين والشوارع الرئيسية.

كما قامت فرق أخرى من الجيش بحماية المرافق والمنشآت الحيوية والمصالح الحكومية بأحياء المدينة (**الوفد ٢ فبراير**).

وكانت الإسكندرية قد شهدت طوال ليلة الاثنين (١/٣١) ساعات عاصفة ومواجهات دامية استخدمت فيها الأسلحة النارية بكثافة بين قوات الجيش وعناصر من الخارجين على القانون والبلطجية، وأصابوا كثيراً منهم، وألقوا القبض على أكثر من ٢٠٠ بلطجى.

وأكد مصدر أمنى - بحسب **الوفد** ٢/٢ - أنه تمت سرقة جميع محال ومخازن «الشيشينى» الخاصة بتصنيع الزى العسكرى.

● وأضافت **الشروق** (٢/٢) أن عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية والقضاة والطلاب والعمال وعدداً من الممرضات، إلى جانب السياسيين وممثلى القوى الشعبية انضموا للمسيرات التى جابت الإسكندرية، معتبرين تشكيل الحكومة الجديدة بمثابة تلاعب والتفاف حول مطالب الشعب.

ووزع الأهالى بياناً أعلنوا فيه اعتصامهم فى جميع شوارع وميادين المحافظة لحين الاستجابة لمطالب الشعب المصرى.

هاربون من السجون

- هرب نحو ٣٠٠ من معتقلى وسجناء الجماعات الإسلامية (حركة سلفية، جماعة إسلامية، جهاد، سلفية جهادية).. من سجون وادى النطرون الأول والثانى والفيوم ودمنهور والوادى الجديد وأبو زعبل..و هروب المتهمين بتعذيب خالد سعيد من سجن الإسكندرية.

- القوات المسلحة تعلن القبض على عناصر ترتدى الزى العسكرى بين المتظاهرين **(المصرى** ٢/٢)، وتتهمها بزرع الفتنة وبث الشائعات ومعهم الأسلحة النارية وتعلن القبض عليهم فى بيان أصدرته لهذا الغرض (٢/١)..و تلقى القبض على ١٥ بلطجياً بالمقطم.

- اللجان الشعبية فى عين شمس تقبض على ٧ من مساجين أبى زعبل.

التداعيات

- تواصل عمليات إجلاء سريعة لرعايا الأجانب من مصر.

- أزمات حادة بسبب نقص الغذاء والوقود وفقدان الأمن بالمحافظات واللجان الشعبية تراقب الأسواق (**الوفد** ٢/٢)

- ثورة الغضب تشعل أسعار البترول عالمياً.. وارتفاع أسعار العملات.

- سقوط قتيل جديد فى طوابير الخبز.

- إغلاق البورصة والبنوك لليوم الرابع على التوالى.. والبنك المركزى ينفى خروج بنوك أجنبية من السوق.. ووكالات التصنيف تخفض تقييمها لمصر.. الاضطرابات تصيب مصانع ٦ أكتوبر بالشلل.. والخسائر بالملايين.

- انقطاع آخر مزود لخدمة الإنترنت فى مصر. «مجموعة النور».

- ٢٥٠ مليون جنيه حجم الخسائر بالمبانى والمنشآت الحكومية فى القليوبية.

ردود أفعال محلية

- الإخوان المسلمون يرفضون التحاور مع نظام فقد شرعيته، ويطالبون بشرعية جديدة وتولى رئيس «الدستورية العليا» مهام الرئاسة.

- الائتلاف الوطنى للتغيير يؤكد ضرورة تنحى الرئيس مبارك وتشكيل حكومة وطنية ووضع دستور جديد، وحل المجالس المحلية.

- عمرو موسى: مصر فوق النظام وفوق الحكومة.. للشعب تطلعاته.. ورئيس الجمهورية بحكم منصبه يتحمل مسئولية الحفاظ على سلامة الوطن.. مستعد لتولى أى منصب إذا طُلب منى ذلك.

- عمر سليمان يبدأ الاتصالات.. والمعارضة تشترط تنحى مبارك أولاً.

- محمد البرادعى: قيادات سابقة بالجيش أبلغتنى بضرورة رحيل مبارك.. ومستعد لقيادة المرحلة المقبلة.. ومع خروج آمن لمبارك.

- السيد البدوى رئيس حزب الوفد: المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك.

- المئات يتظاهرون تأييداً لمبارك تحت شعار «لا للتخريب».

- د. أحمد زويل يعود لمصر.. وحملة توقيعات بميدان التحرير لتفويض «زويل» بالتفاوض مع عمر سليمان.

ردود أفعال دولية تجاه أحداث اليوم الثامن (الثلاثاء الأول من فبراير)

- السفير الأمريكى السابق موفداً إلى القاهرة يلتقى مبارك لبحث سبل نزع فتيل الأزمة.. البيت الأبيض يؤكد أن الشعب المصرى يحدد مصير الرئيس وليس واشنطن.. ويرفض دعوة مبارك للتنحى.

- رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان يدعو نظام الرئيس مبارك إلى تلبية مطالب الشعب «بدون تردد».

- إسرائيل تخشى تكرار السيناريو الإيرانى.. وإيران: الانتفاضة ستساعد فى إقامة شرق أوسط إسلامى.

- وقفة تضامنية فى فيينا لليوم الرابع على التوالى لمناصرة الشعب المصرى.

- والأمم المتحدة تقدر عدد قتلى الاحتجاجات بـ ٣٠٠ و اليونسكو تطالب بحماية «كنوز مصر».

اليوم التاسع: الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١

● شهد ميدان التحرير أحداثاً مؤسفة واعتداءً غاشماً على المتظاهرين، فيما عُرف بـ «موقعة الجمل»، وهو ما استحوذ على اهتمامات الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات والفضائيات والمحطات الأرضية.. وجاءت عناوين مانشيتات الصحف الصادرة يوم الخميس (٢/٣) على النحو التالى:

● **الوفد:** «حرب أهلية»، «مليشيات الوطنى تقتحم ميدان التحرير والمحافظات بالشوم والقنابل المسيلة للدموع.. وإصابة العشرات فى معارك الشوارع»، «ضباط وأمناء شرطة على ظهور الخيول والجمال.. والوزراء أصدروا تعليمات بنزول الموظفين والعمال إلى ميدان التحرير»..

● **الشروق:** «البلطجية يعلنون الحرب على التغيير»، «عشرات الجرحى.. والجيش يقبض على ٣٠ مسجلاً يحملون كارنيهات الشرطة»، «مظاهرات مدفوعة الأجر لتأييد مبارك تهاجم معارضيه بالخيول والجمال»، «أنباء عن اجتماع بين قيادات فى الوطنى وأجهزة أمنية لشق صف المحتجين».

● **المصرى اليوم:** «التحرير يتحول إلى ساحة حرب.. و«الوطن» يطالب بالتهدئة»، «اشتباكات عنيفة بين متظاهرين مؤيدين لمبارك والمحتجين».. «والجيش يطالبهم بالعودة لمنازلهم». و«ظهور بلطجية على أحصنة.. واتهامات لنواب بالوقوف وراءهم.. و«الداخلية» تنفى اندساس الشرطة.. وإصابة ٥٠٠ على الأقل».

أما الأهرام فكانت عناوين صفحتها الأولى:

«الملايين يخرجون لتأييد مبارك»، «مسيرات ومظاهرات بالقاهرة والمحافظات للترحيب بقرارات الرئيس»، «اشتباكات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين بميدان التحرير».

وفى إطار ردود أفعال النظام تجاه اشتعال الأحداث قرر الحاكم العسكرى بدء حظر التجوال من الساعة الخامسة مساء حتى السابعة من صباح اليوم التالى.

وفى تعليقها على الأحداث قالت المصرى اليوم (٢/٣): «دخلت الأزمة السياسية فى مصر نفقاً مظلماً جديداً بعد ساعات من حالة ارتياح جزئى عقب خطاب الرئيس مبارك (الثلاثاء ١/٣١) الذى أكد فيه عدم ترشحه للرئاسة مجدداً، وتنظيم انتقال سلمى للسلطة بعد أشهر، وتعديل مواد الترشح للرئاسة».

ردود أفعال حول خطاب مبارك

أشارت **المصرى اليوم** (٣ فبراير) إلى حدوث انقسام واضح بين المتظاهرين فى ميدان التحرير حول خطاب «مبارك»، حيث قامت أعداد غفيرة بفض اعتصامها ومغادرة الميدان تأييداً لما جاء فى الخطاب، وأنه يحقق طموحاتهم.. بينما رأى آخرون ضرورة إعلانه التنحى فوراً وأصروا على استكمال اعتصامهم داخل الميدان رافضين الخطاب الذى رأوه مجرد وعود سبق أن أطلقها الرئيس مبارك من قبل، ولم ينفذ منها شيئاً وكان على رأس هذا الفريق جماعة الإخوان المسلمين.

وأضافت «المصرى اليوم» إن كلمات البيان «الخطاب» المؤثرة كانت سبباً فى دموع كثير من المواطنين البسطاء الذى استقبلوه بمشاعرهم قبل عقولهم، ما دفعهم للتعاطف معه.

- وقد أعلن الائتلاف الوطنى الذى يضم أحزاب الوفد والتجمع والناصرى وعدداً من القوى السياسية والشخصيات العامة والإخوان قبول الحوار مع مؤسسات الحكم بعد خطاب مبارك. بينما رأت قوى سياسية خطاب مبارك التفافاً على مطالب الجماهير.

وقالت جماعة الإخوان المسلمين إنها تحمِّل النظام مسئولية ما حدث للشعب من قتل وإصابة الآلاف، وترفض التفاوض معه، معتبرة أنه يسعى إلى تيئيس الشعب من تحقيق أهدافه، حتى ينصرف عن انتفاضته «المباركة».

- وفى السياق نفسه، أعلن عدد من ممثلى أحزاب المعارضة، من بينها الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبى رفضهم ما جاء فى خطاب الرئيس مبارك، مشترطين الرحيل مقابل التفاوض.. **(المصرى اليوم ٢/٣)** وأكد البرادعى أن المطلب الشعبي الآن هو محاكمة مبارك وليس مغادرته فقط.. **(الشروق ٣ فبراير)** .

- وأيد قضاة الإسكندرية تعديل المادتين «٧٦» و«٧٧» من الدستور، وطالبوا بعودة الإشراف القضائى الكامل.

- لجنة حكماء تضم عدداً من مفكرى مصر ورجالاتها تطالب بحل مجلس الشعب وإنهاء حالة الطوارئ وحكومة مستقلة.

●● موقعة الجمل

شهد ميدان التحرير - بحسب **المصرى اليوم** ٣ فبراير - اشتباكات عنيفة بين عشرات الآلاف من مؤيدى الرئيس مبارك، وآلاف المحتجين الذين تمسكوا بالبقاء فى الميدان خلال الأيام الماضية للمطالبة بإسقاط الرئيس، ما أدى إلى سقوط مئات المصابين بين الجانبين، وتدخلت قوات الجيش للفصل بين الجانبين، وبينما

طالب المؤيدون بإعطاء الرئيس مبارك فرصة للإصلاح وتنفيذ الوعود التى أطلقها فى خطابه الذى ألقاه «الثلاثاء أول فبراير»، تمسك الرافضون بموقفهم وأصروا على رحيله، معلنين عزمهم تنظيم مظاهرة كبرى تنطلق إلى القصر الجمهورى الجمعة (٤ فبراير ٢٠١١).

دخل الآلاف من مؤيدى الرئيس مبارك ميدان التحرير، وهم يهتفون «مش هيمشى»، وحمل بعضهم شعارات مؤيدة للاستقرار، واستمرار مبارك، وقالوا إن الرئيس وعد بالرحيل ولا داعى لاستمرار الفوضى، وحدثت اشتباكات بين المؤيدين والمتظاهرين الموجودين فى ميدان التحرير، بالأسلحة البيضاء والعصى الكهربائية.

بدأت المجموعات المؤيدة للرئيس مبارك بالاندفاع نحو ميدان التحرير قادمة من الشوارع الرئيسية المحيطة، فيما حاول المتظاهرون بميدان التحرير إغلاق الطرق أمامهم، وتبادلوا القذف بالحجارة حتى استطاع المؤيدون اختراق الميدان، وهتفوا للرئيس، ورفعوا شعاراتهم المؤيدة له، وشهدت الشوارع الجانبية مطاردات بين الطرفين انتهت بنجاح المؤيدين فى إزاحة المعارضين.

وتجددت الاشتباكات (**المصرى اليوم** ٢/٣) عندما وصلت مجموعة من المؤيدين لمبارك يركبون الجمال والخيول من ناحية الهرم، قاطعين كوبرى قصر النيل، واقتحموا الميدان، واعتدوا على المعارضين بالكرابيج، والشوم والعصى، فيما ألقى عدد من المعارضين القبض عليهم، واصطحبوهم إلى رجال القوات المسلحة، وركب المعارضون الجمال، وقاموا بالسير فى الميدان بعد أن كتبوا على الجمال شعارات معادية للنظام، ثم سلموها إلى القوات المسلحة، وألقى القبض على أكثر من ١٠٠ شخص، وتبين أن المقبوض عليهم ممن يرتدون الزى العسكرى - بحسب المصرى اليوم - ليسوا من رجال القوات المسلحة.

وانقسم ميدان التحرير إلى ضفتين، تضم إحداهما آلاف المؤيدين للرئيس، فيما احتفظت الأخرى بالآلاف المتبقية من المتظاهرين المطالبين برحيل الرئيس مبارك رغم اعتزامه عدم الترشح للرئاسة الفترة المقبلة، بعدما انفض بعضهم مكتفين بما صرح به الرئيس.

وعلى الرغم من نجاح قوات الجيش فى فصل الفريقين عن بعضهما بتكثيف وجودها بينهما، فإن المتظاهرين المؤيدين للرئيس تجمعوا من الكورنيش، ورمسيس، وشوارع الجلاء متجهين إلى ميدان التحرير حيث يوجد المتظاهرون المطالبون مبارك بالرحيل، فى محاولة منهم لإقناعهم بالعودة لمنازلهم؛ مما أدى إلى حدوث اشتباكات بين الفريقين.

كان المتظاهرون المؤيدون للرئيس خرجوا صباح الأربعاء (٢/٢) من شوارع جامعة

الدول العربية، وكورنيش النيل، ورمسيس، وهم يرددون عدة شعارات تأييد واعتذار للرئيس، وفى مقابل الشعار الذى ردده قبل أيام «الشعب يريد إسقاط النظام» هتف المؤيدون «الشعب يريد مبارك رئيس»، بالإضافة إلى الهتافات الإنسانية التى يعلنون من خلالها اعتذارهم لمبارك مثل «اصحى فوق.. الريس مثل أبوك»، «يا جمال قول لأبوك.. الشعب المصرى بيحبوك»، و«يا مبارك يا طيار بنقدملك الاعتذار».. كما رددوا هتافات أخرى ضد الدكتور محمد البرادعى منها «يا برادعى يا عميل خدلك شنطة لإسرائيل».

وفى شارع كورنيش النيل تجمع الآلاف وهم يبكون ويرددون الشعارات نفسها، مؤكدين تأييدهم لمبارك ورفضهم مظاهرات التحرير.

وتطورت الأحداث فى الميدان بشكل سريع، وتحول إلى ساحة معارك، تبادل فيها المواطنون الاعتداء بالضرب والسب، وقذفوا المتظاهرين بالحجارة، بعد توافد الآلاف للمطالبة بتأييد الرئيس مبارك.

وكان مئات المواطنين حاولوا دخول الميدان بالقرب من المتحف المصرى لإقناع الشباب المتظاهرين بالرحيل، أو إخراجهم بالقوة على حد قولهم، ودار بين الطرفين نقاش حول رحيل الرئيس وبقائه، فبينما تمسك الشباب فى ميدان التحرير بالرحيل رفض الوافدون، وطالبوهم بالعودة إلى منازلهم حتى تعود الحياة إلى طبيعتها، وارتفعت أصواتهم إلى أن وصلت المناقشات إلى مشادات كلامية، تطورت إلى الاشتباك بالأيدى، والاعتداء على بعضهم بالضرب فى حين رفض رجال الجيش التدخل لفض الاشتباكات واكتفوا بتأمين المناطق.

وأخذ عدد المتظاهرين المطالبين برحيل الرئيس يتناقص حتى وصل إلى ما يقرب من ١٠ آلاف شخص فقط فى الساعة الثانية والنصف ظهر الأربعاء (٢ فبراير)، وبدأت الأجواء تتوتر عندما توافدت أعداد كبيرة من المؤيدين لبقاء مبارك بعد سماعهم خطابه الذى ألقاه الثلاثاء (الأول من فبراير).

واستخدم الطرفان الحجارة وبعض الأدوات الصلبة فى التراشق، وتم نقل المصابين للمستشفيات القريبة، وأعلن المتظاهرون المعارضون للرئيس عزمهم تنظيم مظاهرة الجمعة (٤ فبراير) على أن تتجه إلى قصر الرئاسة بمصر الجديدة، فيما قال المؤيدون للرئيس إنهم سينتظرونهم هناك لمنع وصول أى محتج للقصر، وألقى المحتجون القبض على عدد من المواطنين المؤيدين للرئيس، وذهبوا بهم للجيش، واتهموهم بحيازة أسلحة نارية يطلقون بها النار على المتظاهرين.

وتعاطف آلاف المواطنين مع الرئيس مبارك، وخرجوا فى تظاهرة ضخمة أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، وتوافدوا - وفقاً لـ(**المصرى اليوم ٣ فبراير**) من شوارع

رمسيس، وقصر العينى، وبعض الشوارع الجانبية فى التحرير، مطالبين ببقاء الرئيس وفض الاعتصام الذى ينظمه الشباب فى ميدان التحرير، خاصة بعد تلبية جميع مطالبهم ـ على حد قولهم ـ ووقعت مشادات واشتباكات بين الطرفين.

ووصف المتظاهرون المؤيدون لنظام مبارك، الرئيس بـ«الأب» الذى يجب تأييده، وعدم إذلاله، أو إهانته فى نهاية العمر، وقالوا إن الرئيس نفذ جميع المطالب، التى نادى بها المتظاهرون، ولا يجوز التعامل معه بهذه الطريقة، كما يجب إعطاؤه الفرصة لتنفيذ وعوده بتعديل الدستور، وانتخاب خليفة له بعد أن أكد عدم ترشحه لانتخابات الرئاسة المقبلة، وهتفوا بصوت واحد: «مش هيمشى.. مش هيمشى».

بدأ المواطنون يتوافدون من مناطق مختلفة فى أنحاء القاهرة، منهم من خرج من الشرابية، والعباسية، والخليفة، ومنهم من جاء من محافظات أسوان وأسيوط، معلنين تأييدهم للرئيس، والتنديد بالدكتور محمد البرادعى، وأيمن نور، اللذين وصفوهما بـ«الدخلاء» على الوطن، ويريدون تخريب مصر، وحمل المتظاهرون لافتات مكتوبا عليها: «هنحل مشاكلنا مع كبارنا من غير تدخل خارجى».

وقال المتظاهرون إن الرئيس لو كان خائناً كما وصفه معارضوه، لترك البلد، ورحل مثل الرئيس التونسى، وندد آلاف المواطنين بتغطية قناة الجزيرة قائلين: «الجزيرة فين.. المصريين أهم»، فيما شهد مطلع كوبرى أكتوبر وشارع كورنيش النيل أمام مبنى التليفزيون توافد آلاف المتظاهرين من المؤيدين لمبارك رافعين الأعلام المصرية».

وهتف المواطنون «بالروح بالدم نفديك يا مبارك»، وقال بعضهم إن المصريين سوف يموتون ـ على حد وصفهم ـ بعد الرئيس مبارك، معتبرين أنه «لا برادعى ولا غيره يستطيع أن يحمى هذا الشعب»، وأنهم نزلوا إلى الشوارع مطالبين بالاستقرار، بعد أن روعوا، وتوقف العمل، ولم يستطع أحد من بينهم كسب قوت يومه واتفق المؤيدون لمبارك على الخروج فى مسيرة حتى ميدان التحرير للتصدى للمتظاهرين من جماعة الإخوان وحرصوا على حمل صور الرئيس.

وشهد ميدان التحرير إجراءات مشددة، حيث قام المتظاهرون المعارضون بتفتيش كل من يحاول دخول الميدان، وحجزوا المارة وأطلعوا على بطاقاتهم الشخصية، منعاً لدخول أحد إليهم بحوزته أى أسلحة قد يستخدمها فى إيذاء المتظاهرين.

وخرج المئات من مناطق منشأة ناصر، والجمالية والسيدة زينب والسيدة عائشة، والمقطم وشارع الجلاء وميدان مصطفى محمود بالمهندسين متجهين إلى ميدان التحرير.

وفى مدينة التوفيق بمدينة نصر، كان هتاف المتظاهرين عقب خطاب الرئيس «الله أكبر، وتحيا مصر»، وخرج لفيف من الأهالى بقيادة عدد من الضباط المتقاعدين لدعوة اللجان الشعبية فى المنطقة إلى مسيرة مؤيدة للرئيس مبارك، وسرعان ما

تجمع الأهالى والشباب فى مسيرة يؤيدون فيها مبارك، ويدعون الشباب المحتجين فى ميدان التحرير للعودة إلى منازلهم (**المصرى اليوم ٣ فبراير**).

● وكان رواية جريدة **الوفد** (٢/٣) لما حدث فى القاهرة والمحافظات أكثر تحديداً فى توجيه الاتهام لمن يقف وراء أحداث الأربعاء الدامى حيث قالت: «فى محاولة أخيرة من الرئيس مبارك للبقاء فى السلطة، حشد الحزب الوطنى بضعة آلاف من بلطجية الحزب من مناطق وأحياء المطرية ودار السلام والدرب الأحمر ومصر الجديدة ونزلة السمان لإعلان تأييدهم لبقائه وترشيحه لفترة رئاسية مقبلة.

وفى سياق متصل حشد عدد كبير من الوزراء ورجال أعمال السلطة الموظفين والعمال للمشاركة فى الاعتداء على المتظاهرين.. وخصص المهندس سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى سيارات لنقل عمال المصانع الحربية إلى ميدان التحرير.. فيما حرضت عائشة عبدالهادى عدداً من العمال بالاتحاد العام للعمال على التظاهر لتأييد مبارك وضرب المعارضين.

وسخرت الحكومة أتوبيسات النقل العام لنقل بلطجية الحزب الوطنى إلى ميدان التحرير مقابل ٥٠ جنيهاً، ووجبة غداء.

كما قام بلطجية مبارك بالتجمع فى ميدان مصطفى محمود على طريقة انتفاضة ٢٥ يناير، ثم انضم إليهم بعض أعضاء الحزب الوطنى والمأجورين من محافظات المنوفية والشرقية والدقهلية، وتوجهوا إلى ميدان التحرير، حيث يعتصم المعارضون لنظام مبارك، وقاموا بالاعتداء عليهم بالضرب وقذفهم بالحجارة بوحشية.

وذكر شهود عيان (**الوفد** ٣ فبراير) أن عدداً كبيراً من رجال الأمن بالزى المدنى شاركوا فى الهجوم على المتظاهرين المعارضين فى ميدان التحرير، وأطلقوا عليهم قنابل مسيلة للدموع.. سقط عشرات المصابين.. كما اقتحم مؤيدون لمبارك ميدان التحرير بالخيول والجمال، كما تسلح الراجلون بالهراوات والشوم.. واستطاع المعتصمون بميدان التحرير الإمساك بأحد عشر شخصاً من قائدى الخيول والجمال، واكتشفوا أنهم ضباط وأمناء شرطة.

● بينما قالت **الأهرام** (٢/٣) فى رصدها للمشهد: «فى ردود فعل سريعة وقوية على خطاب الرئيس حسنى مبارك مساء الثلاثاء (الأول من فبراير)، شهدت القاهرة والمحافظات الأربعاء (٢/٢) مسيرات جماهيرية مليونية تأييداً للإصلاحات.

ووقعت صدامات واشتباكات بين المحتجين والمعتصمين بميدان التحرير والمؤيدين، الذين اقتحموا الميدان بالخيول والجمال، والعصى، والكرابيج، مما أدى إلى حالة فوضى وأسفر عن وقوع إصابات تقدر بنحو ٦٣٩ مصاباً، تم نقلهم إلى المستشفيات لعلاجهم.

ومن جهة أخرى لقى ٣ أشخاص من بينهم المجند أحمد حامد محمود من القوات المسلحة مصرعه بعد أن سقط من فوق كوبرى ٦ أكتوبر.

وامتدت مسيرات العاصمة إلى العديد من الميادين والشوارع، ومنها شارع الجلاء، وميدان حدائق القبة، ومدينة نصر، ومصر الجديدة، وميدان طلعت حرب، وكورنيش النيل أمام مبنى التليفزيون، ومناطق أخرى عديدة، وشارك فيها مثقفون وفنانون وبعض قوى المعارضة الوطنية.

أنصار مبارك.. يتظاهرون.. ويؤيدون

واهتمت **الأهرام** بإبراز المشهد القاهرى المؤيد للرئيس مبارك فقالت:

عقب خطاب الرئيس مبارك (الثلاثاء ٢/١) خرجت جموع من المواطنين من جميع الفئات والأعمار تحمل أعلام مصر وصور مبارك تحييه على هذه الخطوة، مطالبة بالاستقرار لهذا الوطن، واستمروا فى تجمعهم بالآلاف من جميع المناطق بالقاهرة والجيزة و٦ أكتوبر والمحافظات المختلفة، واحتشدوا فى تظاهرة كبرى منذ الساعات الأولى من صباح الأربعاء (٢/٢) بميدان مصطفى محمود بالمهندسين، معلنين تأييدهم الكامل لمبارك، مؤكدين أن بعضاً ممن حوله فى السنوات الأخيرة هم الذين أساءوا إليه، خرج الجميع من تلقاء أنفسهم، معربين عن حبهم وتأييدهم للرئيس مبارك ورفضهم للفوضى العارمة التى تعرضت لها البلاد، بسبب المندسين بين المتظاهرين فى ميدان التحرير.

وشهد ميدان مصطفى محمود مظاهرة حاشدة (**الأهرام** ٣ فبراير)، حيث توافدت أعداد كبيرة من جميع الشوارع المؤدية إلى الميدان، رافعين أعلام مصر وصور مبارك ولافتات تشير إلى الاستقرار، ولا للتخريب من مناطق الدقى والعجوزة والهرم وبولاق وإمبابة ومجموعات كانت قادمة من المحافظات المختلفة تضم جميع الفئات العمرية شيوخاً وشباباً وأطفالاً ونساءً الكل توافد من أجل استقرار مصر وعبورها هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد.

وقد شارك فى المظاهرة أعداد كبيرة من الفنانين، يقودهم نقيب السينمائيين أشرف زكى والمذيع ممدوح موسى وعدد كبير من الفنانين الشباب الذين أعلنوا تأييدهم للاستقرار وحبهم للرئيس مبارك، وخوفهم على مصر، مطالبين جموع الشباب المتظاهرين فى ميدان التحرير تركه حرصاً على مصر عقب التعهدات التى تعهد بها الرئيس مبارك فى خطابه.

كما شارك فى هذه المظاهرة مجموعة من رموز مصر الكروية، ولاعبو المنتخب القومى على رأسهم الكابتن حسن شحاتة المدير الفنى للمنتخب المصرى والكابتن شوقى غريب مدرب المنتخب.

كما شهد شارع الهرم مظاهرة كبرى حيث خرج جموع المواطنين وبلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف متظاهر يحملون اللافتات ويرددون العبارات المؤيدة للرئيس مبارك .

● كما تحركت مسيرة حاشدة من شرق القاهرة وتحديدا من أمام نادى المقاولون العرب بطريق الأوتوستراد وتعدادها أكثر من ١١ ألف شخص حتى دار الحرس الجمهورى بشارع صلاح سالم، ثم تقابلت مع مظاهرة أخرى بالقرب من دار الحرس الجمهورى، حيث كان ينتظر هناك أكثر من ٥ آلاف شخص وتجمعوا معاً، وبدأت المسيرة باتجاه شارع صلاح سالم ناحية التحرير، رددوا خلالها هتافات تأييد واعتزاز للرئيس مبارك.

● كما رصدت **«الأهرام»** تظاهرة تأييد أخرى لمبارك فى شارع الجلاء وعلى امتداده والتقائه بشارع رمسيس، وحتى تقاطعه مع كورنيش النيل، احتشد فيها الآلاف للتعبير عن الحب والوفاق للرئيس مبارك بحسب تعبير الصحيفة.

● بينمارصدت (**المصرى اليوم** ٢/٣) مظاهرات تأييد لمبارك فى المهندسين قادها التوأم حسام وإبراهيم حسن بميدان مصطفى محمود يوم الثلاثاء (الأول من فبراير).

مشاهد من المحافظات

●● المؤيدون للرئيس

خرج الآلاف فى المحافظات مساء «الثلاثاء الأول من فبراير» وصباح الأربعاء ٢ فبراير» - **بحسب المصرى اليوم ٣ فبراير** - فى مسيرات تأييد للرئيس مبارك بعد انتهاء بيانه للشعب، حيث تجمع عدد كبير منهم فى الميادين والشوارع الرئيسية للتعبير عن تمسكهم بالرئيس، لحين انتهاء ولايته الحالية، ورددوا الهتافات المؤيدة له، ورفعوا صور الرئيس ولافتات تدعو للالتفاف حوله لتنفيذ برنامجه الإصلاحى الذى أعلن عنه.

● **وفى بنى سويف** شارك نحو ٥ آلاف مواطن فى مظاهرات تأييد للرئيس، خرجت من أمام مديرية الإسكان ومسجد عمر بن عبدالعزيز ومسجد بنى سويف الجديدة، للمطالبة باستمرار الرئيس فى الحكم واشترك فى المظاهرات أعضاء بالحزب الوطنى وعدد من أساتذة جامعة بنى سويف وعناصر من الشرطة، ورفعوا خلالها الأعلام، ولافتات تطالب مبارك بالاستمرار.

● **وفى أسيوط** خرج الآلاف من مراكز وقرى المحافظة وقيادات وأعضاء الحزب الوطنى ونواب الشعب والشورى لتأييد الرئيس مبارك ومطالبته بالبقاء فى السلطة، وحملوا لافتات التأييد وجابوا شوارع وميادين المدينة، مرددين الأغانى الوطنية والهتافات المؤيدة للرئيس.

● **وفى الغربية** خرج نحو ٧ آلاف من عمال غزل المحلة فى مظاهرات تأييد لمبارك، وطالبوا ببقائه لحين انتهاء فترة ولايته.

– **وفى القليوبية**، توجه المئات من ميدان المؤسسة بشبرا الخيمة فى مسيرة إلى ميدان التحرير بالقاهرة للتعبير بصورة سلمية عن تأييدهم للرئيس مبارك، رافعين صوره، ولافتات تحمل شعارات تدعو لتصحيح الأوضاع بصورة سلمية.

– **وفى الإسماعيلية** انخرط المئات فى مظاهرة تأييد للرئيس مبارك بميدان الممر، وشارك فيها أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية وعدد من الأهالى وطالبوا خلالها ببقاء الرئيس مبارك، واعتدى عدد من المواطنين وأصحاب المحال بالميدان على المتظاهرين الرافضين لبقاء الرئيس بالعصى والشوم، وتدخل الجيش لفض الاشتباك.

– **وفى المنيا**، دفع عدد من نواب مجلسى الشعب والشورى بأنصارهم للمشاركة فى مظاهرة بكورنيش النيل بمدينة المنيا لدعم الرئيس مبارك وخصص النواب سيارات ميكروباص لنقل المواطنين من القرى إلى المدينة، وظهرت قيادات الحزب الوطنى بالمحافظة فى تجمعات شبابية لتأييد ومبايعة الرئيس.

– **وفى دمياط** وصل عدد المتظاهرين لتأييد الرئيس مبارك فى ميدان الساعة بمدينة دمياط إلى ٨ آلاف، ووقعت اشتباكات بين عدد منهم وآخرين يطالبون برحيل الرئيس وتدخل أفراد من الجيش لفض الاشتباكات.

– **وفى قنا،** خرج نحو ٨ آلاف متظاهر يحملون أعلام مصر وصور الرئيس مبارك وهم يهتفون «بنحب مصر وما تخربش مصر» و«معاً لاستكمال مدة ولايته»، ورددت المسيرة هتافات معادية للبرادعى، ووصفته بعميل الأمريكان، وشهدت المسيرة مشاركة نسائية كثيفة وغير مسبوقة.

– **وفى الدقهلية** خرج الآلاف فى مظاهرة تأييد للرئيس، طافت شوارع مدينة المنصورة، وردد المتظاهرون هتافات: «الشعب يريد مبارك والنظام»، و«بالروح والدم نفديك يا مبارك»، و«اللى يحب مصر ما يخربش مصر».

شارك فى المظاهرة شيوخ وقساوسة بملابسهم الدينية المميزة.. وأكد المتظاهرون أنهم يؤيدون بقاء الرئيس لدعم الاستقرار فى البلاد (**الأهرام** ٣ فبراير).

– **وفى كفر الشيخ** خرج أكثر من ٧ آلاف مواطن ومواطنة بقرية برج البرلس فى مظاهرة كبيرة تأييداً للرئيس مبارك، حاملين لافتات مكتوباً عليها «نعم لمبارك.. لا للمرتزقة» و«مبارك حبيب الملايين»، و«لا تتركنا يا مبارك»، و«مش حنسيبك»..

– **وفى سوهاج** شارك الآلاف فى مسيرات تأييد للرئيس مبارك، وللتعبير عن رفض طلب قوى المعارضة بتنحيه من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

- **وفى البحر الأحمر** شهدت ميادين وشوارع مدينة الغردقة خروج المئات من المواطنين المتظاهرين، وذلك لتأييد ما جاء فى خطاب الرئيس مبارك حول تعديل عدد من مواد الدستور، واحترام أحكام القضاء بالنسبة لمجلس الشعب، وعدم الترشح لفترة قادمة للرئاسة.

- **وفى المنوفية** انطلقت المظاهرات المؤيدة للرئيس مبارك الثلاثاء (الأول من فبراير)، وصباح الأربعاء (٢ فبراير) فى جميع مدن ومراكز المحافظة، وعلقوا لافتات فى الميادين مكتوباً عليها «لا للفوضى.. نعم للاستقرار».

- **وفى الأقصر** تظاهر أكثر من ١٠٠٠ مواطن تأييداً للرئيس مبارك فور الانتهاء من بيانه الأخير الذى ألقاه الثلاثاء (الأول من فبراير)، وجاب المتظاهرون شوارع الأقصر الرئيسية، وهتفوا عبر مكبرات الصوت بشعارات مؤيدة للرئيس مبارك.

- **وفى البحيرة** خرج نحو ٥٠ شخصاً من الاعتصام بميدان الساعة بدمنهور فور انتهاء خطاب الرئيس، وهم يهتفون «عايزين مبارك» كما طاف نحو ٧٠ شخصاً شوارع دمنهور، وهم يهتفون الهتافات نفسها **(المصرى اليوم ٣ فبراير)**.

- وتكرر المشهد نفسه فى الإسكندرية (**الوفد** ٢/٣)، حيث اشتبك بلطجية الحزب الوطنى مع المعارضين، وأسفرت الاشتباكات عن إصابة ١٢ معارضاً.. وفى السويس فوجئ الآلاف من المتظاهرين المعارضين باندفاع بلطجية مبارك نحوهم وضربهم بقسوة.. كما فوجئوا باختفاء عدد كبير من زملائهم.

رفع رجال مبارك شعارات «لا لانتفاضة التحرير»، و«الشعب يريد بقاء الرئيس».

- **وفى المنصورة** اعتدى بلطجية الوطنى على المتظاهرين، فى شارع الجيش، وتم إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المعارضين.

● ورصدت **الشروق** مظاهرات تأييد للرئيس مبارك فى نصر النوبة وأخرى لقبائل قنا.

..المعارضون للرئيس

كما شهدت المحافظات - بحسب الأهرام ٣ فبراير - مظاهرات احتجاج حاشدة ضد الرئيس.

وواصلت وقدمت **(المصرى اليوم** ٣ فبراير) تغطيتها للجانب المعارض للرئيس، حيث تواصلت مظاهرات الغضب فى المحافظات، وخرج الآلاف (قالت الأهرام إنهم مئات الآلاف) للمطالبة بإسقاط النظام ورحيل الرئيس مبارك وأعلنوا رفضهم لخطابه، الذى تعهد فيه بخطوات إصلاحية.

- **فى الدقهلية** احتشد الآلاف بميدان المحافظة وشارع قناة السويس والجيش والمختلط للمطالبة بإسقاط النظام، ونظم نحو ٣ آلاف من جماعة الإخوان

المسلمين مسيرة طالبت برحيل الرئيس مبارك، وسقوط النظام وطافت المظاهرة شارع الجيش والشيخ الشعراوى، ورفع المشاركون لافتات: «لا لمبارك ولا لسليمان.. لا لعملاء الأمريكان»، ورددوا «الشعب يريد محاكمة الرئيس».. و«الشعب يريد إسقاط النظام»، ودعا المتظاهرون إلى الاستمرار فى المظاهرات يومياً للضغط على الرئيس مبارك للتنحى عن السلطة.

- **وفى الوادى الجديد** نظم المئات مظاهرة سلمية من ميدان البساتين تدعو للمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ورددوا هتافات تطالب بإسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقالية، إلى جانب بعض المطالب الخاصة.

- **وفى المنيا** نظم مئات المواطنين مظاهرة أمام مبنى ديوان عام المحافظة؛ للمطالبة بإسقاط النظام، واستبعاد المحافظ أحمد ضياء الدين من موقعه، ورددوا هتافات «الرئيس مبارك.. باطل.. أحمد ضياء.. باطل.. الحزب الوطنى.. باطل» و«أحلف بسماها وبترابها.. الحزب الوطنى اللى خربها».

- **وفى بنى سويف** نظم عدد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين مظاهرة تحت شعار «لا تفاوض قبل الرحيل».

● **وفى الإسكندرية** استمرت المسيرات الغاضبة فى العديد من المناطق والأحياء، خاصة أمام مسجد القائد إبراهيم فى محطة الرمل، الذى شهد تدفق المئات من المواطنين من مناطق عدة، ووقعت مناوشات بين المؤيدين والمعارضين فى منطقة ميدان الشهداء بمحطة مصر أسفرت عن إصابة البعض (المصرى اليوم ٣ فبراير).

وأضافت **الشروق** (٢/٣) إنه عقب خطاب رئيس الجمهورية تجمع قرابة ١٠ آلاف متظاهر ظهر (الأربعاء ٢/٢) بساحة مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، معلنين رفضهم للخطاب والذى وصفوه بأنه لم يأت بجديد، بل كرر خطابه على مدار ٣٠ عاماً.

وتزامن مع ذلك انطلاق مسيرات أخرى من مناطق بالإسكندرية فى شرق المدينة، قاصدة ميدان محطة سيدى جابر للاعتصام، مروراً بشارع أبى قير، وشارك فى المسيرات عدد كبير من الشباب والقوى السياسية المطالبة بالتغيير، وفئات عديدة شملت جميع شرائح المجتمع السكندرى من شباب وفتيات وأطفال بالمحافظة.

ومن ناحية أخرى احتشد أكثر من مليون متظاهر بميدان محطة سيدى جابر بالإسكندرية للمشاركة فيما عرف بالتظاهرة المليونية، والتى دعا لها الشباب، ممن قدموا وأسرهم، فى مسيرات غضب تحركت من ساحة مسجد القائد إبراهيم، وسيدى بشر، والعصافرة والمنشية، ومحرم بك، والعجمى، للمطالبة بتنحى رئيس الجمهورية وإسقاط النظام.

وشارك فى التظاهرة المليونية «عمال السكك الحديدية بعد إعلان توقف حركة القطارات، وهيئة ميناء الإسكندرية، وعمال شركة النوبارية للميكنة الزراعية، والمحامون، وأزهريون وبعض القضاة والأطباء، وأعضاء هيئة تدريس بجامعة الإسكندرية، والاتحاد المستقل للعمال، وفئات أخرى، شملت جميع شرائح المجتمع السكندرى.

- **وفى الفيوم** خرج الآلاف من المواطنين إلى شوارع المدينة فى تظاهرة حاشدة للمطالبة برحيل الرئيس مبارك فى شارع البوستة وميدان الحواتم.

- **وفى السويس**: رفض الآلاف من المواطنين بالسويس الخطاب الذى خرج به الرئيس مبارك (الثلاثاء ٢/١) والذى تسبب فى إصابة المتظاهرين بميادين السويس بالغضب الشديد، وتعالت صيحات الغضب المطالبة برحيل مبارك الذى أكد المتظاهرون فى ميدان الإسعاف أنهم لم يناموا فى الشوارع ولم يستشهد أبناء السويس من أجل مجرد عروض سياسية، تلتف حول مطالب الشعب المصرى الذى لا يريد سوى تحقيق مطلب واحد فقط وهو «إسقاط الرئيس»، فى الوقت نفسه كشف مواطنون بالسويس عن قيام الحزب الوطنى بإرسال بلطجية للاعتداء على المتظاهرين. (**الشروق** ٣ فبراير).

وجاء المشهد بميدان الإسعاف بالسويس بعد خطاب «مبارك» مثل العاصفة، حيث تعالت الأصوات التى تتهم الرئيس بأنه يريد زرع الفتنة بين أبناء الشعب المصرى الذى يحاول أن يقسمه إلى نصفين عن طريق أساليب الاستعطاف والطرق القديمة.

وجاء رد فعل أحزاب المعارضة والقوى السياسية بالسويس رافضاً كل ما قام الرئيس بعرضه فى خطابه.

- ومن جانب آخر واستمراراً للعمليات المنظمة لتخويف شعب السويس، قامت مجموعة من الخارجين على القانون الذين تربطهم علاقات برجال الشرطة الهاربين بإطلاق الرصاص العشوائى بأطراف المدينة حتى يجبروا الأسر على قبول خطاب الرئيس تحت دعاوى الإلحاح فى عودة الأمن والأمان على حساب طلبات التغيير. وقد طالب الشيخ حافظ سلامة المصريين بمواصلة الانتفاضة لأن «مبارك استنفد كل ما عنده».

- **وفى شمال سيناء** تواصلت مظاهرات الاحتجاج فى مدن شمال سيناء، مطالبة بتنحى الرئيس مبارك.

• تداعيات الأحداث

● ١٥ مليون جنيه خسائر يومية لـ«النقل».. وتوقف التحويلات «وإغلاق البورصة والبنوك لليوم الخامس».. وطوابير طويلة أمام ماكينات الصرف الآلى بالبنوك

● قتيلان جديدان فى طوابير الخبز ببولاق أبو العلا.. ومشاجرة بالأسلحة البيضاء فى إمبابة بسبب الصراع على الدواجن واللحوم.

● اللجان الشعبية تفتح نقاط الشرطة، وتحتجز الخارجين على القانون، وتجبر التجار على الالتزام بالأسعار..

– تعليق صفقة استحواذ «إلكترولوكس» السويدية على أوليمبيك جروب بسبب المظاهرات.

– مندوب شرطة يلقى مصرعه فى قنا.. وضبط مسجونين هربا من أبى زعبل والبدو يحرسون كمائن جنوب سيناء.. والقبض على ٢٥ سجيناً هارباً و٦٥ بلطجياً بالدقهلية (**الشروق** ٢/٣)

ردود أفعال دولية

– اتصل أوباما بالرئيس مبارك هاتفياً فى حديث استغرق نصف ساعة، وقال أوباما بعدها «الأمر الواضح الذى أشرت إليه فى حديثى مع الرئيس مبارك هو اعتقادى أن الانتقال السلمى ينبغى أن يكون ملموساً ويبدأ «الآن» والشباب سيحدد مصيره.

– الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى يدعو إلى انتقال سريع للسلطة فى مصر.. ورئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون يؤكد ضرورة أن تكون المرحلة الانتقالية فى مصر سريعة وتتسم بالمصداقية.. وتبدأ الآن.

● رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان يحث الرئيس مبارك على بدء انتقال السلطة عاجلاً لا آجلا.

● عدة عواصم فى أرجاء العالم تشهد مسيرات احتجاجية مطالبة أيضاً برحيل مبارك، منها عمان وبيروت وبرلين ومدينة برشلونة الإسبانية.

اليوم العاشر: الخميس ٣ فبراير ٢٠١١

فى اليوم العاشر لانتفاضة الغضب تزايدت أعداد الشهداء والمصابين، وبدأت أركان النظام تتداعى وتتهاوى شيئاً فشيئاً، وصار كل يوم ينقضى يقرب النظام من نهايته المحتومة.

وجاءت مانشيتات الصحف الصادرة الجمعة (٢/٤) لترسم صورة لما آلت إليه الأحوال فى مصر - الثورة، وكان العنوان المكرر فى أغلب الصحف فى اليوم العاشر هو:

«منع العادلى وعز وجرانة والمغربى من السفر وتجميد حساباتهم..»

● المصرى اليوم: «كارثة دامية فى «التحرير». ٨ قتلى و١٢٠٠ جريح فى «اشتباكات الميدان».. والحكومة تعتذر عن «الأربعاء الدامى».

● الشروق: **«ميدان التحرير يعود لسيطرة المعتصمين.. والحكومة تبحث عن صفقة».**

«سليمان: **التقيت ممثلين للمعتصمين والأحزاب المعارضة والمستقلين.. «والإخوان» لا يزالون مترددين».**

● الوفد: **«تحيا مصر»، «منع العادلى وعز والمغربى وجرانة من السفر وتجميد حساباتهم»، «الهيئة العليا للوفد تقرر الذهاب لميدان التحرير دفاعًا عن شباب الوطن».**

● وتصدر مانشيت الأهرام العناوين التالية:

«المتظاهرون بميدان التحرير يواصلون اعتصامهم ويطالبون بتحقيق مطالبهم»، سليمان: مبارك وابنه لن يترشحا لانتخابات الرئاسة»، «شفيق يعتذر للشعب عن أحداث التحرير ولن يمنع أحد المظاهرات»، «الرئيس مبارك: أريد ترك منصبى الآن.. لكن خوفى من انتشار الفوضى يدفعنى للبقاء..»

● وهكذا تحدث الرئيس مبارك لأول مرة عن إمكانية ترك منصبه، وتحدث رموز النظام عن الحوار مع الثوار، والاعتذار للشعب.. وهو ما يعنى أن «صوت الثورة» وصل أخيراً لأسماعهم.. لكنه وصل متأخرًا بعد أن حلقت مطالب الثوار فى سماء لا نهائية.. وذهبت فى طريق اللاعودة.. وقد بدا ان أركان النظام تهتز وتقترب من حافة الهاوية والسقوط..

- وفى الوقت الذى واصل فيه آلاف المتظاهرين اعتصامهم داخل ميدان التحرير (وفقا لـ **الأهرام** ٢/٤) ورفضوا نداءات القوات المسلحة بالعودة إلى ديارهم حتى

تتحقق مطالبهم.. أكد الرئيس حسنى مبارك أنه بات لا يطيق البقاء فى السلطة، وأنه يود ترك منصبه الآن، لكن خوفه من أن تعم الفوضى فى البلاد هو دافعه للبقاء.

بينما أعلن عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية) أن مبارك ونجله جمال لن يترشحا لانتخابات الرئاسة المقبلة.

ومن جانبه قدم أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء اعتذاره للشعب المصرى عن الأحداث الدامية والمؤسفة التى وقعت فى الميدان يوم «الأربعاء ٢/٢»، وأسفرت عن خمسة قتلى، و٣٤٨ مصابا.. مؤكدا بدء تحقيق شامل للوقوف على أسباب هذه الأحداث المؤسفة، وفيمن تسبب بدخول هذه الفئة إلى الميدان.(للمزيد حول موقعة الجمل ومحاكمة المتورطين فيها راجع «موقعة الجمل» فى الفصل السابع من هذا الكتاب).

هذا فى الوقت الذى نفى فيه محتجون.. وفقا لوكالة الانباء الألمانية «د. ب. أ». المشاركة فى الحوار الذى أطلقه نائب الرئيس عمر سليمان مع أحزاب المعارضة والقوى السياسية.

كما أعلن حزب الوفد (**الأهرام** ٤ فبراير) على لسان محمد مصطفى شردى المتحدث باسم الحزب - تعليق الحوار مع عمر سليمان، وأكد شفيق أن الرئيس مبارك سوف يكمل الفترة الرئاسية، وذلك لحين الانتهاء من خطوات التعديل الدستورى، واستقرار الأمور، وقبول أحكام محكمة النقض، وأن من ينادون بخروج الرئيس لا يعرفون الطقوس.. وقال إنه لن يتم منع قيام مظاهرات حاشدة يوم الجمعة (٤ فبراير) مادامت سلمية، وتعبر عن رأى، ولا تتعرض بالإيذاء لأحد.. وأكد أنه مستعد للذهاب إلى ميدان التحرير والتحاور مع الشباب.

أعلن عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية) أنه تمت دعوة الإخوان المسلمين للحوار الوطنى، لكنهم مازالوا مترددين، وقال إن حركة ٢٥ يناير هى حركة وطنية، وقد استجاب لها الرئيس، ووضع خريطة طريق لذلك. وقال فى حوار مع التليفزيون المصرى أنه جرى تناول شكل وأسس التعديلات الدستورية فى الحوار مع بعض الأحزاب، وإن الرئيس سيوافق على تعديلات فى مواد أخرى، وشدد على أن الاشتباكات التى جرت فى ميدان التحرير هى مؤامرة يجب البحث عمَّن يقف وراءها ومحاسبته حسابا عسيرًا.

- كما أعلن النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود أنه فى ضوء الأحداث الجارية وملاحقة المتسببين فيما شهدته البلاد من أعمال التخريب والنهب والسرقة للممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق، والقتل، والانفلات الأمنى، والإضرار بالاقتصاد القومى، فقد تم إصدار عدة قرارات تضمنت منع كل من أحمد عبدالعزيز أحمد عز، ومحمد زهير محمد وحيد جرانة، وأحمد علاء الدين الغربى،

وحبيب إبراهيم العادلى، وعدد آخر من المسئولين فى بعض الهيئات والمؤسسات العامة من السفر خارج البلاد. وتجميد حساباتهم فى البنوك لحين عودة الاستقرار الأمنى، وقيام سلطات التحقيق والسلطات الرقابية بإجراءات التحرى والتحقيق لتحديد المسئوليات الجنائية والإدارية فى جميع تلك الوقائع.

مشاهد من اليوم العاشر

•• ميدان التحرير

استمرت حرب الشوارع الخميس (٢/٣) بين مؤيدى الرئيس مبارك ومعارضيه المتظاهرين فى ميدان التحرير، وتبادل الجانبان القذف بالحجارة. وسمعت أصوات طلقات نارية، ووصل عدد الضحايا إلى ٨ قتلى و١٢٠٠ مصاب فى المواجهات التى اندلعت منذ ظهر (الأربعاء ٢/٢).

وطالب المتظاهرون بمحاكمة النظام على الجرائم، التى ارتكبها بحق الشعب والمتظاهرين، ورددوا هتاف: «الشعب يريد محاكمة النظام»، مؤكدين أنهم يفكرون فى تنظيم مسيرة إلى قصر الرئاسة فى خطوة نهائية لإسقاط الرئيس مبارك (**المصرى اليوم** ٢/٤).

وفى سياق متصل قالت **الوفد** (٢/٤): مازال أكثر من خمسة آلاف متظاهر يطالبون بإسقاط النظام ورحيل مبارك صامدين فى ميدان التحرير تحت حصار مجموعة من المؤيدين «لمبارك».

يمارس المتظاهرون حياتهم اليومية بشكل طبيعى، حيث وقف العشرات يصلون الصلوات الخمس، وآخرون يحرسون مداخل ميدان التحرير ليصدوا الهجمات المستمرة عليهم لحين انتهاء زملائهم من أداء الفروض اليومية فى مواعيدها.

واستمر اعتصام الغضب لليوم التاسع على التوالى بميدان التحرير رغم الاشتباكات الدموية التى وقعت الأربعاء (٢/٢) بين المعارضين والمؤيدين للرئيس والتى أسفرت عن مصرع ٣٣ مواطنا، وأكثر من ٨٦٠ مصابا من جانب معتصمى التحرير.

وقسم المعتصمون أنفسهم لتأمين مداخل ومخارج الميدان لمنع تسلل البلطجية مرة أخرى إلى مقر اعتصامهم، وتوافد متظاهرون من السويس والإسماعيلية وبورسعيد للتضامن مع معتصمى التحرير، مصرين على بقائهم إلى يوم الجمعة لإسقاط مبارك.

وأقام المتظاهرون ٦ نقاط إسعاف لاستقبال المصابين وإجراء الإسعافات الأولية لهم، فيما تم نقل الحالات الحرجة التى بلغ عددها حتى الأربعاء (٢/٢) نحو ٨٧ مصابا إلى مستشفى قصر العينى وباقى الحالات إلى مستشفى المنيرة والهلال.

- وبلغ عدد المصابين فى المواجهات بين المعارضين والمؤيدين بميدان التحرير ٩٣٥ مصابًا، ولقى ١٠ مواطنين مصرعهم فى الأحداث من بينهم حالتان فقط الخميس (الثالث من فبراير وفقاً للأهرام «٢/٤»).

وقد روت **الوفد** (٤ فبراير) تفاصيل «معركة الجمل» فقالت:

«عاشت مصر أسوأ ليلة فى تاريخها على مدار ١٥ ساعة تحول خلالها ميدان التحرير إلى ساحة قتال دامية بين المصريين أبناء الوطن الواحد المؤيدين للرئيس مبارك وبين المتظاهرين المعتصمين بالميدان المطالبين برحيله، تبادل خلالها الطرفان الضرب بالطوب والأحجار وزجاجات المولوتوف وتحولت منطقة التحرير إلى حرب أهلية وحلبة صراع شوهت صورة مصر الحضارية أمام العالم أجمع. الحرب بدأ وطيسها فى الساعة الواحدة ظهرا ببعض الهتافات المؤيدة للرئيس مبارك وتجمع المواطنون من جميع المناطق بداية من ميدان مصطفى محمود بمنطقة المهندسين حتى ميدان التحرير، حاملين لافتات كتب عليها عبارات تأييد تطالب باستمرار الرئيس مبارك إلى حين انتهاء فترة ولايته. وبعد ساعات من المظاهرة قامت بعض العناصر الموجودة بالمظاهرة بالنداء للتوجه إلى ميدان التحرير، لإخلائه من المتظاهرين المعارضين للرئيس، واستجاب عدد كبير منهم للدعوة، وأثناء سيرهم أمام مبنى وزارة الخارجية بكورنيش النيل كان هناك أعداد غفيرة انضمت إلى المظاهرة.

احتشدوا بالشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير، وبعد ٣ ساعات من المظاهرة بدأت أعمال الشغب، وانقسم المتظاهرون المؤيدون للرئيس إلى فريقين بميدان عبدالمنعم رياض، فريق انتقل منه إلى ناحية المتحف، وآخر إلى كوبرى قصر النيل. وعندما حاول المؤيدون الدخول إلى الميدان بدأت الاشتباكات وكان المعارضون للرئيس قد جهزوا حوائط صد حديدية ولم يجد فريق المؤيدين، سوى رشقهم بالحجارة، كما قام بعض عناصر الأمن الذين ارتدوا الملابس المدنية والتابعون لقطاع الخيالة بركوب الخيل والجمال والدخول إلى ساحة الميدان وضرب المعتصمين بالكرابيج والعصى، وإجبارهم على مغادرة الميدان (الوفد ٤ فبراير). وقام المتظاهرون بالاشتباك معهم، وتبادلوا الدفاع عن أنفسهم برشقهم بالأحجار، ثم تطورت الأحداث حتى بدأ المتظاهرون المؤيدون للرئيس بالدخول إلى ساحة الميدان فى تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً، وبدأت الحرب الأهلية بين الشعب وتبادل الطرفان الرشق بالطوب لإجبار المتظاهرين على الخروج من ميدان التحرير وترك الساحة بعد خطاب مبارك.

عاشت مصر ساعات عصيبة عقب اشتباك الطرفين بميدان التحرير، أسفرت تلك

الاشتباكات عن مصرع ٥ أشخاص وإصابة ما يقرب ٨٣٦ آخرين من المتظاهرين، غطت دماؤهم ساحة ميدان التحرير، وارتفعت الهتافات ووطيس المعركة فى الساعة الخامسة والنصف، حيث تدافع بعدها البلطجية إلى الميدان، وقاموا بأخذ الطوب والأحجار الموجودة بالحدائق والأرصفة وإلقائها على المتظاهرين وتطوع بعض الأطباء بالتعاون مع بعض طلاب كلية الطب فى تشكيل فريق لعلاج المصابين بجوار أحد المساجد الكائنة بالتحرير ونقل بعض المصابين إلى المستشفيات لتلقى العلاج واستمرت الأحداث المؤسفة إلى الساعات الأولى من صباح الخميس (٣ فبراير).

واعتلى المؤيدون بعض العقارات المطلة على ميدان التحرير المواجهة للمتحف المصرى، ورشقوا المعارضين بالحجارة وزجاجات المولوتوف.. ورد المعارضون عليهم بالأحجار، وتم احتجاز المتظاهرين داخل ميدان التحرير، وفرض كردون من المتظاهرين المؤيدين، ومنعوا دخول أى شخص للميدان ومنعوا دخول المياه والأطعمة أثناء اشتعال المعركة التى أسفرت عن إصابة العديد، وخسارة تعاطف العالم مع شعب مصر بعد أن شاهدوا تلك المشاهد على شاشات القنوات الفضائية، وفى حالة خروج أى شخص من المتظاهرين يتم الفتك به.

اتهم البعض أعضاء الحزب الوطنى بتدبير تلك المهزلة التى عصفت بكل الأحلام والآمال التى تم الوصول إليها فى ظل الفوضى التى شهدها ميدان التحرير.

كما اتهم البعض الجمعيات الحقوقية وبعض الجهات الخارجية بإثارة الفتنة فى مصر، ومحاولة زعزعة استقرارها.

وقام المتظاهرون المعارضون للرئيس مبارك بالاستعانة بالمصدات الحديدية والاحتماء بالعمارات وأغلقت قوات الجيش مداخل ميدان التحرير وعبدالمنعم رياض لمنع دخول أى من الطرفين، والاكتفاء بالقلة الموجودة.

تحول ميدان التحرير فى الساعات الأخيرة إلى حرب شوارع ومصادمات رفضت القوات المسلحة التدخل (**الوفد** ٣ مارس) لوقف نزيف الدماء، وأصر المتظاهرون على عدم ترك الميدان ما جعل المؤيدين لمبارك يتهمونهم بالخيانة، وعدم الولاء للبلد وأنهم يريدون تعطيل المصلحة العامة. وترددت مقولات حول وجود عناصر أجنبية مندسة بداخلهم تحاول تخريب مصر. ووسط كل ذلك كان الجيش يقف موقفا محايدا ولم يتدخل بأى صورة لتفريق المتظاهرين، على الرغم من الدعوة الصريحة من قبلهم بالتدخل وفض تلك الاشتباكات الدامية.

– ووفقا للمصرى اليوم (٤ فبراير)، فقد أصدر شباب المتظاهرين فى ميدان التحرير بيانا يدعو المواطنين للاحتشاد والتظاهر الجمعة (٤ فبراير)، فى جميع الميادين، فيما سموه «جمعة الخلاص» لكى يثبتوا للنظام نجاح ثورة ٢٥ يناير.

ونفى المتظاهرون فى بيانهم، ما يشاع عن تفويضهم أشخاصا بأعينهم للتحدث باسمهم، وقالوا إنه لا يمثلهم سوى اللجنة التى شكلها البرلمان الشعبى والجمعية الوطنية للتغيير من رموز مصر و٥ من شباب المتظاهرين، كما استنكر البيان ما وصفه بالمحاولات غير الأخلاقية من جانب بعض التيارات السياسية وبعض النشطاء المحسوبين على الحركات الاحتجاجية للقفز على ثورة شباب مصر ونسبتها لأنفسهم.

واشتعلت حزب إلكترونية بين مؤيدى «جمعة الخلاص» ومؤيدى «عودة الاستقرار» على موقع «فيس بوك»، ففى الوقت الذى بث فيه المتظاهرون بيانهم على نطاق واسع، أطلق شباب آخرون حملات لمنع التظاهر يوم الجمعة (٤ فبراير)، والاكتفاء بما تحقق من مكاسب كبيرة أيام ٢٥ و٢٨ يناير والثلاثاء أول فبراير.

– ومن جانبهم نصَّبت مجموعة من الشباب المعتصمين فى ميدان التحرير «وائل غنيم» مؤسس صفحة كلنا خالد سعيد على «فيس بوك» بحسب تقارير إعلامية والذى «استمر اختفاؤه لليوم الثامن على التوالى» متحدثا رسميًا باسم المتظاهرين فى الميدان، وهى رسالة موجهة منهم إلى الدولة للكشف عن مكان احتجازه إذا كانت جادة فى الحوار مع المعتصمين.

– وفى سياق متصل رفض المتظاهرون المطالبون برحيل الرئيس مبارك عن الحكم إخلاء الميدان، وأصدروا بيانًا ناشدوا فيه الجيش المصرى مساندتهم والوقوف إلى جوارهم، ومزقوا منشورات تطالب أوباما بالتدخل فى شئون مصر.

المحافظات بين التأييد والرفض

أولا: مؤيدون لمبارك

● انطلقت مظاهرات جماهيرية شارك فيها – بحسب المصرى اليوم ٤ فبراير – مئات الآلاف من المواطنين، الذين أعلنوا قبولهم لما ورد فى خطاب الرئيس حسنى مبارك وموافقتهم على استمراره للشهور القليلة المتبقية فى فترة ولايته الحالية، حتى يعود الاستقرار المفقود فى الشارع المصرى، ومن أجل إتاحة الظروف الملائمة لتنفيذ مطالب الشعب التى أعلن الرئيس قبوله لها.

وأصدر مجلس إدارة نادى قضاة الإسكندرية بيانا، أشاد فيه بخطاب الرئيس مبارك، مؤكدا أنه عبر عن آمال وآلام الأمة، وصادق على جميع مطالب الشعب، «محققا استقرار الوطن والمواطن كما عهدناه دائما فى السلم والحرب».

– **وفى الإسماعيلية**، هاجم العديد من المواطنين المؤيدين للرئيس مبارك مظاهرة للمعارضة والإخوان لدى خروجها من مسجد المطافىء بوسط المدينة. بعد ظهر

الخميس (٣ فبراير)، وقذفوهم بالحجارة من شرفات المنازل. فيما اندلعت مظاهرة أخرى مؤيدة للرئيس مبارك ضمت العديد من أعضاء الحزب الوطنى ومؤيديه، ومنعت مظاهرة أخرى تضم المعارضة والإخوان من السير بشوارع مدينة الإسماعيلية.

- **وفى جنوب سيناء**، نظم البدو مسيرتين بالسيارات ومكبرات الصوت فى طور سيناء وشرم الشيخ لتأييد الرئيس مبارك، تقدمها أعضاء من المجلس المحلى للحزب الوطنى.

- **وفى كفر الشيخ** انتشرت صور الرئيس مبارك بكثافة فى أنحاء المحافظة، كما انتشرت منشورات التأييد والمؤازرة له ودعوة الجميع للخروج بالبلاد من الأزمة التى تعيشها.

وانتشرت مسيرات التأييد لمبارك بالقرى والمدن، وطالب المتظاهرون خلالها الجميع بإعطاء الفرصة للحكومة الجديدة حقنا للدماء.

- **وفى الدقهلية** تظاهر العشرات من المؤيدين للرئيس مبارك أمام مبنى جمعية الشبان المسلمين بالمنصورة على بعد خطوات من مظاهرة المعارضة، ورفع المتظاهرون لافتات «نعم لمبارك» و«نعم للاستقرار» (المصرى اليوم ٤ فبراير).

وتحولت ساحة الجندى المجهول بالمنصورة بعد منتصف ليل الخميس (٢/٣) إلى ساحة للقتال بين المؤيدين للنظام والمعارضين له، تبادل الطرفان الرشق بالحجارة والزجاجات المعبأة بالبنزين، مما أسفر عن إصابة ٢٠ مواطنا من الطرفين وألقت قوات الأمن القبض على ٩ أشخاص. (**الوفد** ٣/٤).

- **وفى المنوفية**، وقعت اشتباكات بالأيدى والعصى الغليظة، بين متظاهرين موالين للرئيس مبارك ومعارضين له أمام مسجد سيدى خميس بشبين الكوم، وضمت مظاهرة المعارضة نحو ٧٠ ألف مواطن - حسب شهود عيان للمصرى اليوم ٤ فبراير - بينما ضمت مظاهرة المؤيدين ٣ آلاف فقط، أغلبهم من أعضاء الحزب الوطنى وأفراد يحملون السيوف والسنج؛ مما أدى إلى إصابة أحد المتظاهرين المعارضين بإصابات بالغة نقل على إثرها إلى مستشفى شبين الكوم التعليمى.

- **وفى الغربية**، شهدت مدينة طنطا مظاهرات حاشدة لتأييد الرئيس مبارك، شارك فيها عدد من أعضاء الحزب الوطنى بالمحافظة، ورددوا شعارات «بالروح بالدم نفديك يا مبارك».

- **وفى محافظة القليوبية** شهدت مدينة بنها لليوم الثانى على التوالى مسيرة حاشدة تجمع فيها آلاف المواطنين، مطالبين بالاستقرار والحفاظ على الشرعية من أجل مصر.

- وحمل المتظاهرون لافتات تؤكد قبول ما جاء فى خطاب الرئيس مبارك إلى الشعب، وطالبوا الجميع بالهدوء حتى تعود الأمور إلى طبيعتها، ورفع المتظاهرون شعار «مصر فوق الجميع».

وطالب المتظاهرون المستشار عدلى حسين، محافظ القليوبية بالنزول لهم فى الشارع، فاستجاب المحافظ ونزل إليهم، والتف حوله المتظاهرون وهم يهتفون «مصر أولا».

ونجحت أجهزة الأمن ضبط ٦٩ سجينا هاربا من سجون مختلفة، و٢٨ بلطجيا حاولوا ترويع المواطنين.

- **وفى بورسعيد** دعا عدد من أئمة مساجد الأوقاف ببورسعيد المصلين خلال صلوات العصر والمغرب والعشاء، إلى التهدئة والقبول بما جاء بخطاب الرئيس مبارك، ودعا الأئمة الأهالى إلى حث أبنائهم الشباب على عدم التظاهر.

- **وفى بنى سويف**، انطلقت مظاهرة أمام مسجد عمر بن عبدالعزيز، رفع المتظاهرون خلالها لافتات تأييد لمبارك، وطالبوا المحتشدين فى ميدان التحرير بالعودة إلى منازلهم، انتظارا لتنفيذ ما قاله الرئيس مبارك فى خطابه.

- **وفى الوادى الجديد**، انطلقت مظاهرات حاشدة من مناطق عدة لتأييد الرئيس مبارك ودعم الاستقرار، وشجب أعمال العنف التى شهدتها بعض المدن المصرية بين المؤيدين والمعارضين للنظام.

وفى أسيوط، احتشد لليوم الثانى على التوالى عشرات الآلاف من مسيرات حاشدة عفوية، حيث تسابق المواطنون من مختلف مراكز وقرى محافظة أسيوط للخروج فى المسيرات للتعبير عن تأييدهم لبقاء الرئيس مبارك من أجل الاستقرار، مرددين الهتافات المؤيدة والأغانى الوطنية.

- **وفى سوهاج**، خرجت مسيرة سلمية بمدينة سوهاج لتأييد الرئيس مبارك، شارك فيها ما يقرب من ٤ آلاف شخص، انطلقت من ميدان الثقافة فى غرب مدينة سوهاج، وطافت جميع الشوارع والميادين بالمدينة، ردد خلالها المشاركون هتافات مؤيدة للرئيس وخطابه الأخير، مطالبين ببقائه لحين انتهاء فترة ولايته من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى الوطن.

- **وفى الأقصر** انطلق الآلاف فى عشرات المظاهرات- بحسب الأهرام ٤ فبراير - من ساحة معبد الأقصر لتأييد بقاء الرئيس مبارك فى الحكم حتى نهاية ولايته الرئاسية الحالية.. وفى المقابل أعلنت لجان أحزاب المعارضة (أحزاب الوفد، التجمع، الأحرار، العربى الناصرى) رفضها للعنف ودعمها للتظاهر السلمى.

ثانيا: محافظات تعارض نظام مبارك

● وفى مقابل المؤيدين لمبارك فى محافظات مصر خرج المعارضون فى عدة محافظات، حيث تظاهر الآلاف من قوى المعارضة -بحسب المصرى اليوم ٤ فبراير- فى محافظات الدقهلية والغربية وشمال سيناء والسويس، احتجاجا على الدماء التى سالت فى «ميدان التحرير» الأربعاء (٢/٢)، فى الوقت الذى ساد فيه الهدوء الحذر بالشوارع الرئيسية فى معظم المحافظات، خاصة فى المناطق التى شهدت نقاط ارتكاز للمتظاهرين منذ «جمعة الغضب» فى ٢٨ يناير، للمطالبة برحيل نظام الرئيس مبارك عن الحكم، فيما وصف بأنه مرحلة التقاط الأنفاس قبل المواجهة التى يطلق عليها البعض «جمعة الرحيل».

- **فى الدقهلية** تظاهر نحو ٥ آلاف من قوى المعارضة والإخوان أمام مبنى المحافظة، مطالبين برحيل النظام ورددوا هتافات «الشعب يريد إسقاط الرئيس»، و«الشعب يريد محاكمة النظام»، ورفعوا لافتات «مبارك كاذب لا تصدقوه» و«مذبحة التحرير خير دليل» و«مش هانرحل قبل ما يرحل»، كما أصيب ٢٠ شخصا وألقت القوات المسلحة القبض على ٩ بلطجية فى اشتباكات بين المؤيدين والمعارضين لمبارك بمدينة المنصورة.

من ناحيتهم أصدر شباب ٢٥ يناير بيانا رفضوا خلاله خطاب الرئيس مبارك الأخير، وحملوه مسئولية الفوضى التى حدثت، والدماء التى سالت فى ميدان التحرير.

- **وفى أسيوط**، نظم ممثلو القوى السياسية وجماعة الإخوان مظاهرة حاشدة تضم نحو ٤ آلاف متظاهر، شارك فيها نواب الجماعة السابقون، تطالب برحيل الرئيس، ومحاكمة وزير الداخلية السابق، ورددوا هتافات: «مجلس الشعب باطل» وطاف المتظاهرون شوارع المدينة وسط إجراءات أمنية مشددة.

- **وفى الغربية**، نظمت القوى السياسية بمدينة المحلة مظاهرة حاشدة بمشاركة نحو ٢٠٠٠ من أبناء المدينة، طالبوا خلالها بنتحى الرئيس مبارك عن الحكم، مرددين شعارات تندد بنظامه.

- **وفى المنيا**، قام عدد من النشطاء وقوى المعارضة وجماعة «الإخوان» بحشد الأنصار استعدادا للرحيل إلى ميدان التحرير للتضامن مع المتظاهرين.

- **وفى شمال سيناء** تظاهر عدة آلاف من المحتجين بميدان الرفاعى بالعريش بمشاركة ممثلين عن جميع القوى السياسية، مؤكدين على مطالب المتظاهرين فى ميدان التحرير، فيما حاول عدد من أنصار الحزب الوطنى لا يتجاوز عددهم

الـ١٠٠ شخص الاعتداء على المتظاهرين وقذفهم بالزجاجات الفارغة، وتصدت لهم قوات الجيش ونجحت فى صدهم ومنع الصدام (**المصرى اليوم** ٢/٤).

– **وفى دمياط** شدد رجال القوات المسلحة إجراءاتهم الأمنية، على مداخل المحافظة، فيما تمركزت الشرطة على المنشآت الحيوية، وقامت بإعداد غرفة عمليات فى مديرية الأمن لمتابعة التطورات المتلاحقة.. ونجحت القوات المسلحة فى ضبط ٢٦ بلطجيا مسلحا، وصادرت ١٨ دراجة بخارية تمت سرقتها من بعض الأقسام.

– **وفى القليوبية** التقت القوى السياسية والإخوان على مسيرة سلمية للتضامن مع ضحايا «ميدان التحرير»، وأصدرت «الإخوان» بيانا أكدت فيه أن ما حدث مؤخرا هو مسئولية النظام بأكمله.

– **وفى بورسعيد** تسببت مجازر ميدان التحرير فى إصابة المواطنين بحالة من الهلع والقلق.

– **وفى البحيرة** توفى إسلام محمد عيد رمضان، من مركز أبو حمص فى مستشفى دمنهور العام، لإصابته فى المظاهرات إصابة خطيرة أودت بحياته.

– **وفى السويس** انطلق نحو ٣ آلاف متظاهر من ممثلى أحزاب المعارضة والإخوان والحركات الاحتجاجية عقب أداء صلاة الظهر من مسجد الشهداء، ووصلوا حتى الميدان، مطالبين برحيل مبارك، ورددوا هتافات، منها «ياحمام طير طير قتلوا إخواننا فى التحرير»، وأمَّ الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية صلاة الغائب، وطالب مبارك بالرحيل قائلا: «يكفى ما حدث حتى الآن»، وأكد أنه شكل جبهة شعبية من الشباب لحماية المنشآت ونظافة الشوارع وإزالة ما خربه المخربون (**المصرى اليو**م ٤ فبراير).

– شهدت مدينة الإسماعيلية مظاهرات حاشدة (**الوفد** ٢/٣) فى العديد من المناطق، حيث اندلعت مظاهرة فى شارع المنصورة بحى السلام بالإسماعيلية فى اتجاهها نحو شارع العشرين، ولم تعلم قوات الأمن عن هذه المظاهرة شيئاً، وكانت قد اشتدت حدة المظاهرات بمحافظة الاسماعيلية بعد مرور ما يقرب من ثلاث ساعات على اندلاع المظاهرة الأولى بميدان الممر، كما اندلعت مظاهرتان أخريان أمام مبنى المحافظة الجديدة بالإسماعيلية، وكذلك أمام مدرسة السادات الثانوية بشارع المستشفى، وعجزت قوات الأمن عن السيطرة على هذه المظاهرات التى انتشرت بسرعة كبيرة فى أرجاء المحافظة.

وقد بلغت حصيلة قتلى أيام الغضب الماضية بالإسماعيلية نحو ١٤ قتيلا و٤١٥ جريحا، وكانت الاسماعيلية قد شهدت خلال الأيام الماضية تشييع جثامين القتلى

فى مظاهرات غاضبة شارك فيها الآلاف، مرددين عبارات تطالب بالقصاص العادل من أجهزة الأمن التى أطلقت الرصاص على المتظاهرين امام مبنى أمن الدولة بالإسماعيلية (**الوفد** ٤ فبراير).

– وفى الإسكندرية واصل بلطجية الحزب الوطنى المستأجرون من رجال الأعمال وأعضاء مجلسى الشعب والشورى فى الحزب التعدى على المتظاهرين ومطاردتهم بميدان الشهداء «محطة مصر» وعند ساحة جامع القائد إبراهيم.

وواصلت اللجان الشعبية لحماية الممتلكات نشاطها بشوارع أحياء الإسكندرية الشعبية والفقيرة بالتعاون مع الشرطة والقوات المسلحة.

ملاحقة سجناء هاربين

– ضبط ١٨٠ سجينا من وادى النطرون والفيوم و٥٧ من اللصوص بالجيزة..

– إعادة تشغيل أقسام الشرطة المحترقة تدريجيا.. وانتشار الشرطة فى الشوارع لبث الطمأنينة.. و القبض على ٥ سجناء و٦٥ بلطجيا.. وضبط ١٥ قطعة سلاح بالمنصورة.. والإفراج عن ٢٠٧ واحتجاز ٤٥ من متظاهرى يوم الغضب بالدقهلية.

– وإجمالا قالت مصادر فى وزارة الداخلية إن الأجهزة الأمنية ضبطت ٣١٣ سجينا هاربا و٤٤٧ قطعة سلاح متنوعة فى ١٨ محافظة.

وأعلنت قوات الشرطة فى ١٠ محافظات أنها ألقت القبض على ١٦٠ سجينا و١٩٥ بندقية آلية و١٢٩ بندقية خرطوش، و٢٣٩ طبنجة و١٣ بندقية آلى أنفيلد، و٦٤ فردا محليا و٤ بنادق نصف آلية، وبندقية فيدرال، و١٢٠ خزانة، و١٢١٨ طلقة مختلفة الأعيرة، و٣١ قنبلة غاز، و٦ أجهزة لاسلكى، و٣٨ طلقة غاز، و٥ قيود حديدية، و١٢ دنكا و٦ سكونكى (**المصرى اليوم** ٢/٤).

التداعيات

– مستشفى قصر العينى يستقبل ١٠٣٣ مصاباً فى أحداث التحرير منذ ٢٥ يناير و٣٨ حالة وفاة بإصابات متعددة.

– مقتل ٣ مواطنين فى طوابير البوتاجاز.

– استمرار الاضطراب فى حركة القطارات.. ورحلات ذهاب فقط للصعيد.. وتوقف خطوط الوجه البحرى.

– ٢٠٪ انخفاضاً فى إنتاجية المصانع.. و٨٠٪ تراجعاً فى إنتاجية القطاع الصناعى.

- اختفاء أسطوانات البوتاجاز.. وارتفاع حاد فى الأسعار ونقص جزئى فى رغيف الخبز بالقاهرة والجيزة (**الوفد** ٤ فبراير)
- البنك المركزى والرقابة المالية فى انعقاد دائم.
- خسائر جسيمة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون (الوفد ٤ فبراير)
- ٨٠٪ تراجعاً فى إيرادات السياحة.. ونسبة الإشغال فى الفنادق صفر
- عمال اليومية يفقدون مصدر رزقهم.. وطوابير الخبز والبنزين تمتد أمام المخابز ومحطات الوقود (المصرى ٤ فبراير)

ردود أفعال محلية

- حزب الوفد يقرر التقدم ببلاغ للنائب العام والمدعى العسكرى ضد الحزب الوطنى الذى شكل ميليشيات مسلحة من بلطجية الانتخابات لمحاكمة هؤلاء على جرائمهم ضد الشباب النقى الذى يتظاهر فى ميدان التحرير.
- وسامح عاشور ممثلاً عن الحزب الناصرى يكشف عن تعليق حزبه الحوار مع الحكومة.
- حقوقيون يطالبون بتدخل الصليب الأحمر وتشكيل محكمة للفساد
- الائتلاف الوطنى للتغيير يعلن تجميد الحوار مع النظام الحاكم.. و١٢ حزبا هامشيا مستمرة بالحوار (الشروق ٤ فبراير)
- علماء من الأزهر الشريف يصدرون بياناً جاء فيه: «نجرم من الناحية الشرعية الهجوم المدبر الواقع على المتظاهرين، ونقرر شرعية ووجوب الاحتجاج السلمى من أجل تحقيق المناداة بمطالب الشعب».
- الإخوان تجدد رفضها التفاوض مع النظام.
- موقعا جوجل والبى بى سى العربى يطلقان خدمة جديدة تعتمد على «تويتر» فى نقل الاحتجاجات المصرية للعالم.

ردود أفعال دولية

الإدارة الأمريكية تشدد حملتها الانتقادية المعارضة للرئيس مبارك.. وتعرب عن غضبها ورفضها القاطع لأعمال العنف ضد المتظاهرين.. الولايات المتحدة وفرنسا تنصحان رعاياهما بمغادرة مصر فوراً

وهيلارى كلينتون تدين «مجزرة» التحرير وتطالب بمحاكمة المسئولين.. وجون ماكين يدعو الرئيس المصرى للتنحى.. والاتحاد الأوروبى ينتقد بشدة العنف ضد المتظاهرين.

- الاتحاد الدولى لنقابات العمال يطالب بوقف فورى للعنف «المنظم»

-هيومان رايتس ووتش تحث أمريكا وأوروبا على قطع المساعدات العسكرية عن مصر فوراً.

● خمس دول أوروبية (فرنسا - ألمانيا - بريطانيا - إيطاليا - إسبانيا) تطالب بانتقال فورى للسلطة.

- رويترز: أعمال العنف جاءت بنتائج عكسية

- نتنياهو يدعو دول العالم للضغط على أى حكومة مصرية مقبلة لاحترام معاهدة السلام (كامب ديفيد).

اليوم الحادى عشر: جمعة الرحيل (٤ فبراير ٢٠١١)

تصاعدت الأحداث فى جمعة الرحيل، ولاحت بشائر الخلاص فى سماء «التحرير»، وارتفع سقف المطالب وتفاقمت الخسائر البشرية، ولم يعد «الثوار» يرضون بغير رحيل رأس النظام حسنى مبارك قبل أى تفاوض: وقد جاءت عناوين الصحف (السبت ٥ فبراير) لتصف احتشاد المتظاهرين فى ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر.. وتلك نماذج منها:

المصرى اليوم: **«رسالة مليونية» جديدة: الرحيل أولاً»، «حشود ضخمة فى «التحرير» والمحافظات.. وهتافات تؤيد ترشح «موسى» للرئاسة.. و«سليمان»: لن نقدم أكثر من تعهدات الرئيس»، «وزير الدفاع يدعو لإقناع «مرشد الإخوان» بقبول الحوار.. و«الصحة تعلن إصابة ٥ آلاف فى المواجهات»**

الوفد: **«صدور البيان الأول من ميدان التحرير»، «المتظاهرين: معتصمون حتى تشرق شمس الحرية»**

الشروق: **«مصر تغيرت»، «ملايين المصريين يصلُّون «جمعة الرحيل» ويبدأون «أسبوع الصمود»**

«الأقباط يحرسون المسلمين أثناء الصلاة»، «موسى و«الحكماء» يزورون الميدان لدعم الانتفاضة»

الأهرام: **«مئات الآلاف فى التحرير يطالبون بالتغيير»، و«المشير يتفقد تأمين المتظاهرين.. وشفيق يدعوهم لتأمين اعتصامهم»، و«المتظاهرون فى ميدان مصطفى محمود يهتفون «لا للتخريب.. نعم للاستقرار»، «عمر سليمان: لا يمكن للرئيس أن يغادر منصبه الآن حتى لا تعم الفوضى»**

شهدت «جمعة الرحيل» (٢/٤) احتشاد أكثر من مليون متظاهر فى ميدان التحرير بالقاهرة (قالت الوفد إنهم أكثر من مليونى شاب)، والمحافظات، اتفقوا جميعاً على مطلب واحد هو «رحيل الرئيس مبارك»، وفشلت محاولات البلطجة - وفقاً **للمصرى اليوم** ٢/٥ - فى منع المحتجين من الوصول إلى ميدان التحرير، ووقعت احتكاكات محدودة فى بعض المناطق.. وقد تدفق المواطنون على الميدان منذ الساعات الأولى من صباح الجمعة «٢/٤»، وهم يحملون الرايات، ويرددون هتافات عبر مكبر الصوت عن سقوط الرئيس، ورددوا أناشيد وطنية «قديمة منها:«مصر اليوم فى عيد».

ميدان التحرير

احتشد أكثر من مليون شخص فى ميدان التحرير (المصرى اليوم ٥ فبراير) تلبية للدعوة إلى تظاهرات مليونية لإسقاط الرئيس حسنى مبارك، فى جميع أنحاء مصر، وهو اليوم الذى أطلق عليه المحتجون «جمعة الرحيل».. فيما أيد كثيرون منهم تولى عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، السلطة لفترة انتقالية.

ومع بزوغ النهار كان المحتجون ينتشرون حول ميدان التحرير، وهم يحملون الرايات، ويحشدون عزيمة زملائهم بترديد هتافات من مكبرات الصوت عن سقوط مبارك.

•• المشير فى الميدان

وقام وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوى بزيارة قصيرة إلى ميدان التحرير لتفقد الأوضاع فى الساحة، وهتف المتظاهرون مرحبين به «يا مشير يا مشير إحنا ولادك فى التحرير».

وتبادل الوزير حديثا قصيرا مع المتظاهرين، ساعيا إلى تهدئتهم - بحسب المصرى اليوم ٥ فبراير - وخاطب بعضهم قائلا «يا جماعة الرجل - يقصد الرئيس مبارك - قال لكم إنه لن يرشح نفسه مرة أخرى» بعدما أعلن الرئيس فى كلمة ألقاها - الثلاثاء - أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة.

أضاف «طنطاوى» أمام هؤلاء المتظاهرين الذين طلب منهم الجنود الجلوس ليتمكن الوزير من التحدث إليهم:«قولوا للمرشد أن يقعد معهم» فى إشارة إلى أن يطلبوا من محمد بديع، مرشد جماعة الإخوان المسلمين، المشاركة فى الحوار مع الحكومة.

وصلى المتظاهرون الجمعة فى مجموعات بالميدان، حيث أم أكبر المجموعات الشيخ خالد المراكبى، وهو من أنصار السنة المحمدية، وهى جماعة دينية إصلاحية معتدلة ليست لها أى اتجاهات سياسية، وتدعو إلى نبذ البدع والخرافات.

وطالب المراكبى المحتجين فى خطبته بـ «الثبات حتى النصر» وقال: «الكل جاء مسلم ومسيحى ليعبر عن حقه المسلوب» و«ليس لنا أى حزب يعبر عنا وعن مطالبنا ومن يرد أن يفاوض فعليه أن يأتى إلى هنا ويتكلم إنها حركة مصرية».

كما أدى المتظاهرون صلاة الغائب على أرواح «شهداء الانتفاضة» التى أوقعت بحسب الأمم المتحدة قرابة ٣٠٠ قتيل.

وبكى الإمام ومعه جموع المتظاهرين أثناء أداء صلاة الغائب، ثم تعالى هتاف الجموع كالهدير «ارحل.. ارحل».

وركز باقى الخطباء على ضرورة محاربة الظلم والطغيان، وأن الثورة القائمة هى انتفاضة شعبية، لا تعبر عن فئة بعينها، وإنما هى ثورة شعبية، مشيرين إلى أن أخلاق الإسلام والمسيحية هى التى حمت مصر حتى الآن من الاستمرار فى الطغيان.

وأكد الخطباء مواصلة الشارع المصرى ثورته ضد الفساد فى البلاد، مشيرين إلى أن عدم استكمال المسيرة يؤدى إلى عودة الفساد بصورة أقوى مما كانت، وانتقدوا قانون الطوارئ.

● من جانبه، خطب الشيخ حافظ سلامة، أحد قادة المقاومة الشعبية، للاحتلال فى السويس خلال حرب الاستنزاف، فى المتظاهرين، وحيا الشباب المصرى «الذى وقف وقفة بطولية أمام الظلم والفساد»، مشددا على ضرورة استكمال المسيرة.

كما أدت مجموعات من المتظاهريين المسيحيين صلاتهم بالتوازى مع صلاة المسلمين، وأكدوا على وقوفهم جنبا إلى جنب الإخوة المسلمين فى ظل ما يتعرض له جميع المصريين.

وفور انتهاء الصلاة بدأ الجميع فى ترديد هتافات منددة بالنظام، ومطالبة بسقوطه، وردد المحتجون هتافهم الرئيسى منذ بدء الأزمة: «هو يمشى.. مش هنمشى»، وفى الوقت الذى كان فيه البعض يدعو لمسيرة لمجلس الشعب أو للقصر الجمهورى، فقد رفض غالبية المتظاهرين تلك المطالبات، وتمسكوا بالطابع السلمى للمظاهرة.

عمرو موسى فى الميدان

وفوجئ المحتجون بوجود عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، معهم فى ميدان التحرير، إلا أن غالبيتهم لم يتمكنوا - بحسب المصرى اليوم ٥ فبراير - من رؤيته نظرا للأعداد الضخمة الموجودة فى الميدان. وألقى موسى كلمة أمام المتظاهرين أكد فيها على حقهم فى التظاهر، مع ضرورة «التهدئة والحوار».

وثارت عاصفة من التأييد والهتافات لموسى، وأيد كثير من المتظاهرين أن يتولى الأمين العام للجامعة العربية، إدارة المرحلة الانتقالية المقبلة لحين تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة.

وقام مجموعة من المتظاهرين بعمل كردون، من كوبرى قصر النيل وحتى المنصة بمقابلة شارع الجامعة الأمريكية، من أجل توفير الحماية لعمرو موسى، أثناء إلقاء كلمته.

وكان المتظاهرون بدأوا فى التوافد منذ الثامنة صباحا إلى ميدان التحرير، حيث أقام

الجيش حواجز لتفتيش الداخلين إلى الساحة تفتيشا دقيقا. كما شكل المتظاهرون لجانا أقامت نحو ستة أو سبعة حواجز لمنع دخول أى «متسللين مسلحين»، وتمركز الجيش أيضا فى ميدان الجلاء الذى يبعد أكثر من كيلو متر عن ميدان التحرير، حيث أغلق الطريق أمام حركة سير السيارات، سامحا فقط بعبور المشاة.

واستطاعت لجان التفتيش - وصلت إلى أكثر من ١٠ لجان - إلقاء القبض على عدد من الأشخاص الذين كانوا يحملون أسلحة بيضاء.

وشهدت الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير حصارا أمنيا شديدا من قبل اللجان الشعبية وجنود القوات المسلحة، فى حين لم يلاحظ وجود قوى لرجال الشرطة فى العديد من تلك المناطق.

وقامت لجان التنظيم فى شارع محمد محمود بعمل أكثر من ٦ نقاط وقوف وتفتيش لكل المتجهين إلى الميدان، يتم خلالها تفتيش المارة ذاتيا، وأغلقت قوات الجيش شارع الفلكى تماما بداية من ضريح سعد زغلول.

وسيطرت اللجان الشعبية بميدان عابدين على مخارج محطة مترو أنفاق محمد نجيب، ومنعت خروج أى شخص لا يسكن فى ميدان عابدين، وقاموا بمصادرة كل الأغذية والإسعافات الأولية التى يحملها أى شخص.

ولوحظ انتشار عربات الشرطة بكثرة فى منطقة عابدين، لكنها لم تتوقف حيث كانت فقط تتحرك فى الشوارع تحديدا بالقرب من قصر عابدين.

ومنعت اللجان الشعبية فى منطقه السيدة زينب مرور أى شخص غير مصرى إلى الطرق المؤدية إلى ميدان التحرير، فى الوقت الذى قام فيه الأهالى بالتحفظ على أكثر من ٥ أشخاص أجانب، وقاموا بتسليمهم إلى القوات المسلحة (**المصرى اليوم** ٥ فبراير)

•• والشريعى وأبو المجد يدعمان المتظاهرين بالتحرير

كما رصدت **المصرى اليوم** (٥ فبراير) تجمهر أعداد كبيرة من الشباب، الكثير منهم ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين فى المداخل المؤدية إلى الميدان لتفتيش المتوجهين إلى المظاهرة ومنع دخول أنصار الرئيس مبارك أو أى فرد يحمل سلاحًا مهما يكن بسيطًا، كما وضعوا بجوارهم كميات كبيرة من الحجارة بشكل منظم تحسبًا لوقوع أى هجوم من البلطجية أو أنصار بقاء الرئيس مبارك...ورغم التشديدات الأمنية الكثيفة والإصرار على إظهار البطاقة الشخصية، نجح عدد كبير من الأجانب فى الدخول إلى الميدان سواء للتظاهر أو للقيام بمهام إعلامية، وحاول بعضهم التحايل على منعهم من الدخول بارتداء الحجاب ومحاولة التحدث باللهجة المصرية، كما شهدت التظاهرات وجود عدد كبير من المنتقبات..

وحرص عدد من الشخصيات العامة والحزبية على التوجه إلى الميدان لمساندة الشباب أبرزهم الموسيقار عمار الشريعى والمخرج خالد يوسف والفنانة شريهان والدكتور أحمد كمال أبوالمجد، كما تواجد عدد كبير من رجال الأزهر.. وأكد الشريعى الذى تم منحه الميكرفون ليتحدث إلى الشباب أنه فخور بكونه مصرياً، ويتمنى أن يكون وسط هذا الكم الهائل من الشباب وقال: «أهنئ مصر بشبابها الذين حققوا ما فشلنا نحن فى تحقيقه.فيما أكدت شريهان أنها تتمنى تحقيق مطالب هؤلاء الشباب بانتقال سلمى للسلطة وتنازل الرئيس عن مهامه لنائبه عمر سليمان لحين إجراء انتخابات حرة، وأنها لا تتمنى تكرار مشهد يوم الأربعاء (٢ فبراير) من ضرب أبناء الوطن لبعضهم البعض.

•• أغانى الميدان

وشهد الميدان تشغيل أغانٍ وطنية تفخر بخروج المصريين للشوارع لعبدالحليم حافظ ونجاة، أبرزها «صوِّرة صورة كلنا كده عاوزين صورة.وردد المتظاهرون هتافات مناوئة للوزارة الجديدة، وقال عدد من المنتقبات اللاتى قدن إحدى المظاهرات «عايزين وزارة زيرو»، فى إشارة منهم لرفضهم وجود أى وزير من الوزارة القديمة فى نظام الحكم الجديد.

وانضم عدد من فنانى الكاريكاتير للمتظاهرين بعد أن رفعوا صورة ضخمة لكاريكاتير مكتوب عليه «الجزيرة مباشر.. خبر عاجل أم مصرية تضحى بأبنائها مقابل إقالة الرئيس وإسقاط النظام.. ومبارك يضحى بالشعب مقابل كبريائه.

وشهدت المظاهرات فى ميدان التحرير تشكيل ما سموه «إذاعة الثورة» التى استخدمها بعض قيادات المتظاهرين فى توجيه كلماتهم إلى الجموع المحتشدة فى الميدان، وتبين أن المشرف على إذاعة الثورة - كما أطلق عليها المتظاهرون - هو رجل الأعمال نجيب ساويرس الذى وجد بين جموع المتظاهرين، وأكد أنه يتشرف بوجوده وسط التظاهرة وإشرافه على الإذاعة.

.. مشاهد أخرى من القاهرة

• ميدان رمسيس

ساد الهدوء ميدان رمسيس فى جمعة الرحيل على عكس ما حدث فى جمعة الغضب (٢٨ يناير)، فبينما كانت أصوات المتظاهرين ورصاص الأمن هما المسيطرين على الأجواء فى جمعة الغضب، لم ترتفع سوى تكبيرات الصلاة وصوت إمام مسجد الفتح الذى شق صمت الميدان (وفقا للمصرى اليوم ٢/٥) وكان

صاحب اليد العليا، فيما اختفت مدرعات الأمن المركزى، وجنوده من المشهد، وغاب المتظاهرون عن الحضور بصورة لافتة.

• ميدان طلعت حرب

فيما وصف بأنه حرب شوارع اشتبك عدد كبير من المتظاهرين والبلطجية فى المنطقة المحيطة بميدان التحرير، حيث اشتدت الاشتباكات فى ميدان طلعت حرب عندما قام عدد من البلطجية بفرض كردون على الميدان لمنع وصول المتظاهرين لميدان التحرير، وأظهروا الأسلحة البيضاء فى وجوههم، واستمرت معركة شديدة فى ميدان طلعت حرب أصيب خلالها ٧ مواطنين و٤ سيدات كانوا يريدون الدخول للميدان.

وفى الوقت نفسه تكرر مشهد ميدان طلعت حرب فى ميدان التحرير حيث تعالت أصوات الموجودين بالصراخ، وذلك للعنف الذى شهده الميدان بين مؤيدى مبارك ومعارضيه.

وفى المقابل تجمع ما يقرب من ٢٠ متظاهرًا من مؤيدى الرئيس أمام نقابة الصحفيين ورددوا هتافات «مش هيمشى.. مش هيمشى».

– وفى منطقة عابدين بجوار محافظة القاهرة والقصر الجمهورى تحركت مظاهرة بها ما يقرب من مائتى شخص يطالبون ببقاء الرئيس، وحاولوا الوصول لميدان التحرير لكن الشرطة العسكرية واللجان الشعبية الموجودين عند محطة مترو محمد نجيب منعوهم تمامًا ومنعوا حدوث الاشتباكات بين الجانبين.

ميدان مصطفى محمود

وفى ميدان مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية (الجيزة) تراوحت المشاعر بين بكاء وفرحة شارك نحو ١٠ آلاف من النساء والرجال والشباب والفتيات فى مظاهرات لتأييد الرئيس مبارك، عقب صلاة الجمعة (٢/٤)، مطالبين باستمرار مبارك فى منصبه رئيسا للجمهورية، حتى انتهاء مدة ولايته، ليقود ثورة الإصلاح والتغيير المطلوبة، فيما شهدت المظاهرة توافد آلاف من مؤيدى الرئيس من جميع محافظات مصر، رافضين التوجه إلى ميدان التحرير.

ورفع المتظاهرون أعلام مصر وصورًا للرئيس مبارك بالزى العسكرى، وأخرى مع حفيده محمد علاء مبارك، مكتوبًا أسفلها أمة واحدة ومستقبل واحد، ورفعوا لافتات بإنجازاته بداية من «الضربة الجوية» و«قائد السلام.. لم يبع الوطن ولم يهرب»و«كلنا معاك حتى النهاية».

- كما قامت حملة «مبارك أمان لمصر» بتعليق آلاف من ملصقات الحملة فى ميادين مدينة نصر ومصر الجديدة، مكتوباً عليها: «بنحبك يا ريس.. أوعى تمشى يا ريس.. متسبناش.. مترحلشى عشان شوية ناس.. مبتفهمشى».

وقامت الحملة بتخصيص ٥٠ أتوبيسًا تحمل المتظاهرين المؤيدين للرئيس مبارك من منازلهم إلى ميدان مصطفى محمود ومدينة نصر ومصر الجديدة وقصر القبة ورمسيس، وفى محافظات الإسكندرية والإسماعيلية والمنيا وأسيوط.

ووفقًا **للأهرام** (٢/٥) فقد خرجت جموع من المواطنين بمنطقة كوبرى القبة بعد صلاة الجمعة (٢/٤) فى مسيرات متفرقة تنادى بعودة الاستقرار من أجل الحفاظ على أمن مصر.

وتحت شعار «جمعة لم الشمل» نظم أهالى حلوان مظاهرة سلمية حاشدة (**الأهرام** ٥ فبراير) انطلقت من مسجد المراغى وطافت شوارع حلوان ابتداء من شارعى منصور ورايل حيث التف أكثر من مائة ألف بعد صلاة الجمعة بالمسجد، وتضرعوا إلى الله سبحانه وتعالى بالدعاء للخروج من الأزمة وعودة الهدوء والاستقرار، وقاد المظاهرة الشباب الواعى والشيوخ والنساء، والأئمة وجابوا الشوارع مطالبين بالهدوء ولم الشمل وفض الاعتصام فى ميدان التحرير، والمحافظة على أمن واستقرار الوطن، مطالبين بالاحتكام لصوت العقل والمنطق وعدم الانسياق وراء الشائعات المغرضة.

•• مشاهد من المحافظات.. معارضون ومؤيدون

- رصدت **المصرى اليوم** (٢/٥) مشاهد من المظاهرات فى محافظات مصر، حيث شارك عشرات الآلاف من المواطنين فى المظاهرات التى اجتاحت مختلف المحافظات (الجمعة ٢/٥)، فى إطار ما سمى بـ«جمعة الرحيل»، للمطالبة بتنحى الرئيس حسنى مبارك عن السلطة فوراً، فيما انطلقت مظاهرات مؤيدة لبقاء مبارك حتى انتهاء فترته الرئاسية الحالية، ضماناً للاستقرار وانتقال السلطة سلمياً.

- **فى شمال سيناء**، احتشد ما يزيد على ٤٠ ألفاً من أبناء المحافظة فى ميدان «الرفاعى» بالعريش، مطالبين بإسقاط النظام وأعلنوا تضامنهم الكامل مع المتظاهرين بميدان التحرير، وشارك فى المظاهرة أعداد كبيرة من أبناء مدينتى رفح والشيخ زويد وبئر العبد، كما شارك فيها أعداد كبيرة من السيدات وأسر المعتقلين، وطافت المظاهرة شوارع المدينة، وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس ومعاونيه وأقطاب الحزب الوطنى، فيما لم تظهر أى مظاهرة مؤيدة للنظام، وهاجم عدد من المسلحين مقر أمن الدولة بالعريش وأطلقوا ٣ قذائف «آر بى جى»

واشتعلت فيه النيران بالطابق الثالث من المبنى، سرعان ما تم إخمادها فيما طوقت قوات الجيش المبنى ولاذ المهاجمون بالفرار.

– **وفى السويس،** انطلقت مظاهرة حاشدة ضمت قرابة ٣٠ ألف متظاهر من مساجد المدينة خلال مسيرة بشارع الجيش، نظمتها جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية مطالبة برحيل الرئيس مبارك ورفعوا لافتات «يا سويسى قول الحق.. حسنى راحل ولا لأ».

– بينما قالت **الأهرام**: إن هدوءًا ساد السويس وإن السوايسة ضربوا مثلاً رائعًا فى عدم الانصياع لبعض رموز وقيادات المظاهرات للمشاركة فى المسيرة (الجمعة ٢/٥) وانحصرت المشاركة فى ألف متظاهر على أقصى تقدير، تجمعوا أمام مقر عمر أفندى، وخلا ميدان الإسعاف من أى متظاهرين.

وخرجت مظاهرة أخرى ضمت قرابة ٢٠٠٠ مواطن من مسجد الأربعين بالسويس تؤيد الرئيس نظمها أعضاء من الحزب الوطنى.

– **وفى الإسماعيلية**، تدخلت تشكيلات من القوات المسلحة للفصل بين مظاهرتين إحداهما مؤيدة للرئيس مبارك والأخرى معارضة له وذلك بميدان الممر بوسط المدينة، وكادت تحدث اشتباكات بين الجانبين.

– وقدرت **الأهرام** عدد المتظاهرين فى ميدان الممر بنحو ١٥٠٠ شخص طالبوا بالرحيل الفورى للرئيس مبارك.

– **وفى دمياط** وقام بعض المجهولين بإشهار الأسلحة البيضاء والسنج فى مواجهة المئات من جماعة الإخوان المسلمين وقوى المعارضة فى ميدان الشهابية؛ مما اضطر المتظاهرين بعدها إلى التفرق فى الشوارع الجانبية ولم تحدث أى إصابات.

وخرج الآلاف من المواطنين وأعضاء الحزب الوطنى عقب صلاة الجمعة (٢/٥) فى تظاهرة أمام ميدان الساعة بكورنيش النيل بدمياط يؤيدون بقاء مبارك، رافعين اللافتات المطالبة ببقاء مبارك واستقرار البلاد ورافعين أعلام مصر.

– **وفى بورسعيد**، انطلقت تظاهرة حاشدة من مسجد مريم فى حى المناخ عقب صلاة الجمعة، ضمت نحو ٢٥ ألف شخص، يمثلون أحزاب المعارضة ونقابة المحامين والحركات الاحتجاجية.

ورفع المتظاهرون لافتات خشبية حملوها على هيئة دروع تحسباً لأى هجوم مضاد وسارت المظاهرة بطول شارع سعد زغلول متوجهة إلى أحياء «العرب» و«الشروق» وسط انضمام الكثير من المارة، واختفت تماماً أى مظاهرة لوجود رجال أمن وهتف المتظاهرون بسلمية المظاهرة داعين لإسقاط الرئيس ورحيله.

- ونظم الحزب الوطنى مظاهرة أمام ديوان عام المحافظة، ضمت نحو ٢٥٠ من العاملين بديوان المحافظة وبعض التجار، وغاب عنها تماماً قيادات الحزب ببورسعيد وهيئة مكتبه، وهتف المتظاهرون «حسنى مبارك يا بلاش واحد غيره مايلزمناش».

- **وفى الدقهلية**، نظم الآلاف من الإخوان والقوى الوطنية مظاهرة حاشدة خرجت من مسجد النصر عقب صلاة الجمعة للمطالبة برحيل الرئيس مبارك ومحاكمته. ورفع المتظاهرون علم مصر كما رفعوا لافتات «صامدون حتى الموت».

ووزع المتظاهرون بياناً، أكدوا فيه نيتهم البقاء فى الميدان لحين إعلان الرئيس مبارك التنحى فوراً عن رئاسة الجمهورية.

- **وفى البحيرة**، تظاهر نحو ٢٠ ألف متظاهر بميدان «الساعة» بدمنهور، خرجوا من مسجدى «التوبة» و«الهداية» وهتفوا ضد نظام رئيس مبارك فى الوقت الذى تظاهر فيه مؤيدو الرئيس من الوطنى بميدان الساعة وعندما مرت أمامهم مظاهرة بمسجد الهداية قام أنصار ومؤيدو الرئيس برشقهم بالطوب وهاجموهم بالعصى؛ مما أدى لإصابة عدد من المتظاهرين المعارضين.

- **وفى الشرقية**، احتشد أكثر من ٧٠ ألف متظاهر بشارع الجلاء بمدينة الزقازيق عقب صلاة الجمعة ورفعوا لافتات، تطالب برحيل الرئيس فى الوقت الذى رفض فيه موالون للحزب الوطنى وأعضاء بالمجالس المحلية الركوب فى سيارات الميكروباص التى أعدها بعض أعضاء مجلس الشعب فى مظاهرة مؤيدة للرئيس.

- وأشارت **الوفد** (٢/٥) إلى أن المظاهرات المؤيدة لبقاء الرئيس مبارك فى الزقازيق يقودها أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطنى بالدائرة الأولى.

● **وفى القليوبية،** خرج ما يقرب من ٣ آلاف مواطن عقب صلاة الجمعة (**المصرى اليوم** ٥ فبراير) من مدن بنها والقناطر الخيرية وطوخ والخانكة وشبين القناطر فى مسيرات، تطالب بوقف العنف فى ميدان التحرير، ومطالبة المتظاهرين المعتصمين فى ميدان التحرير بالاستماع لصوت العقل وعدم الانصياع وراء دعوات التخريب، التى طالت كل أرجاء الجمهورية.

- **وفى الفيوم**، تظاهر الآلاف لتأييد استقرار وبقاء مبارك فى الحكم حتى نهاية المرحلة.

- **وشهدت محافظة المنيا**، ثلاثة تجمعات محدودة لمتظاهرين، بينهم تجمعان لجماعة الإخوان أمام مسجد جمعية الشبان المسلمين، ومسجد عمر بن الخطاب ضمت كل منها أكثر من ٥٠٠ متظاهر، أما المظاهرة الثالثة فكانت لأعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى أمام ديوان عام المحافظة تؤيد وتبارك وتبايع الرئيس مبارك (**المصرى اليوم** ٥ فبراير).

- **وفى أسيوط**، نظمت القوى السياسية بعد صلاة الجمعة، مظاهرة حاشدة تحدث خلالها المشاركون عبر مكبرات صوت عن مساوئ النظام فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وضمت المظاهرة عدداً من رموز المعارضة بالحزب الناصرى ونقابة المحامين وحزب الغد وأعضاء من الجمعية الوطنية للتغيير.

كما تظاهر الآلاف من جماعة الإخوان بمركزى القوصية والوليدية فى مظاهرتين حاشدتين رفع خلالها المتظاهرون لافتات تطالب برحيل الرئيس.

بينما تظاهر عدد كبير من أعضاء مجلسى الشعب والشورى وأعضاء فى الحزب الوطنى وشباب وعمال وموظفون أمام مسجد ناصر، مطالبين بالاستقرار فى مصر وبقاء الرئيس باعتباره الرئيس الشرعى لمصر، ورفعوا لافتات كتبوا عليها «نعم لبقاء الرئيس، نعم لمبارك».

- **وفى الأقصر**، اندلعت مظاهرات حاشدة فى أماكن عديدة عقب صلاة الجمعة بمشاركة الآلاف من المتظاهرين، للمطالبة بإسقاط الرئيس مبارك ونظامه، ومحاكمتهم، جابت شوارع الأقصر وإسنا وأرمنت.

واحتك المئات من المؤيدين للرئيس مبارك بأكثر من ٢٠٠٠ متظاهر من المطالبين برحيل النظام أمام مسجد صلاح الدين وسط مدينة الأقصر، ومنعوهم من مواصلة مظاهراتهم تجاه شارع محطة السكة الحديد، مما اضطرهم إلى تغيير مسار المظاهرة تجاه شارع التليفزيون.

بينما نظم عدد من القيادات التنفيذية، وأعضاء بمجلسى الشعب والشورى بالمحافظة، مظاهرة مؤيدة للرئيس فى ساحة مسجد أبوالحجاج وسط الأقصر، شارك فيها المئات من أنصارهم (المصرى اليوم ٥ فبراير).

- **وفى قنا** نظم ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص مظاهرة تأييد للرئيس مبارك بمدينتى قنا ونجع حمادى، وفى المقابل نظم ما يقرب من ٥٠٠ شخص مظاهرة ضد النظام وهتفوا برحيل مبارك والنظام **(المصرى اليوم ٢/٥)**.

- كما احتشد آلاف من قبائل الأشراف والحميدات والعرب بميدان الساعة وبنزايون بمدينة قنا وذلك رفضا لعملية «لى» ذراع النظام ومبارك وتأييدا للرئيس واستقرار مصر وبقاء نائبه الذى يفخرون بانتمائه إلى محافظتهم.

وفى السياق ذاته فشل الإخوان فى الخروج إلى الشوارع وكانت القبائل فى قنا قد حذرت من التعامل المسلح فى حالة تحول مظاهرات الرافضين إلى محاولة تخريب أو تدمير، وناشدت القبائل أبناءها عدم الخروج أو دعم أى مظاهرة رافضة للنظام.

وفى مدينة نجع حمادى خرج الآلاف لتأييد الرئيس مبارك وتقدمهم زعماء القبائل. (الأهرام ٢/٥).

– **وفى أسوان،** خرج نحو ٨ آلاف من المتظاهرين فى المدينة ومركز نصر النوبة وكوم أمبو عقب صلاة الجمعة، وتجمعوا فى ميدان محطة السكة الحديد مطالبين بإسقاط النظام، فيما تظاهر ١٠٠ من مؤيدى الرئيس مبارك على الجانب الآخر من المظاهرة وانصرفوا بعد ساعتين.

– **وفى الغربية،** شهدت مدن وقرى المحافظة مظاهرات حاشدة منها المؤيد للرئيس مبارك وأخرى معارضة له، وكان أبرزها مظاهرة حاشدة بمدينة المحلة الكبرى دعت إليها القوى السياسية بالمحلة، وشارك فيها أكثر من ٥ آلاف متظاهر من بينهم أعضاء من جماعة الإخوان تطالب بتنحى الرئيس مبارك عن الحكم.

– وفى مدينة طنطا، خرجت مظاهرة حاشدة من مسجدى الشيخة صباح والسيد البدوى شارك فيها أكثر من ١٠ آلاف متظاهر تؤيد بقاء الرئيس مبارك فى السلطة.

● وقدرت (**الوفد** ٥ فبراير) عدد المتظاهرين المطالبين برحيل الرئيس مبارك بنحو ٢٠ ألف متظاهر.. بينما كان عدد المؤيدين لمبارك نحو ٦٠٠ شخص.

– **وفى الفيوم** رصدت **الوفد** (٢/٥) مظاهرتين، إحداهما لتأييد بقاء الرئيس حسنى مبارك والأخرى تطالبه بالتنحى، واحتل بلطجية الحزب الوطنى ميدان السواقى، ورفعوا اللافتات التى تؤيد بقاء الرئيس حسنى مبارك، بينما قامت القوى السياسية والشعبية بمظاهرة جانبية فى عدد من الشوارع فى الفيوم تطالب بتنحى الرئيس حسنى مبارك عن الحكم.

● **وفى الإسكندرية** توافد منذ الصباح آلاف المتظاهرين من جميع أحياء الإسكندرية فى اتجاه ساحة مسجد القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل لأداء صلاة الجمعة والمشاركة فى مظاهرات «جمعة الرحيل» وسط خوف وترقب شديدين من هجمات بلطجية رجال أعمال الحزب الوطنى.

وقالت **الوفد** (٢/٥) إن أساطين الحزب الوطنى بالإسكندرية رصدت مبالغ كبيرة لدفع ميليشيات من المسجلين خطراً والبلطجية والمدمنين فى المناطق الفقيرة بغبريال وكرموز والعلواية للتعدى على المتظاهرين والسير فى المظاهرات المؤيدة للرئيس محمد حسنى مبارك.

● وأصدرت «حركة شباب ٢٥ يناير» التى قادت ثورة التغيير فى مصر، بيانا صباح (الجمعة ٢/٥) وجهت فيه تحية لكل من شارك فى ثورة الشباب، وأريقت دماؤهم لتغذى ثورتهم، أوضحت فيه أسباب استمرارهم فى التظاهر على مدار عشرة أيام،

بالرغم من تفهمها الشديد لما يعانيه المصريون من حصار اقتصادى وتجويع وإرهاب مسئول عنه النظام للضغط على الشعب كى يستسلم (الشروق ٥ فبراير).

- ووزع المعارضون لسياسة الرئيس بيانا على المواطنين، تحت عنوان «أيام الحصاد.. ماذا قدم الرئيس للشعب كى يستمر فى حكمه»، ليس سوى «٥ ملايين مريض سرطان، و٦ ملايين من سكان المقابر والعشوائيات، و١٧ مليون حالة بطالة، ١٢ مليون حالة عنوسة، و٣٠ ألف حالة طلاق سنويا، و٧٦٠ حالة تحرش جنسى، و١٢٣٦ غريق جراء الهجرة العشوائية، و٣٥ مليونا تحت خط الفقر» موضحا أن النتائج السالفة حسب إحصائيات أجنبية وليست مصرية، ونقلا عن صحيفة «الإندبندنت البريطانية».

ضبط هاربين من السجون

تمكنت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية (**الوفد** ٢/٥) من ضبط ١٣٥ سجينًا هاربًا من سجون مختلفة، و٢٦٢ قطعة سلاح متنوعة و٤٤ زجاجة حارقة «مولوتوف» بـ ٢٥ محافظة على مستوى الجمهورية، تجدر الإشارة إلى أن قوات الشرطة كانت قد أعلنت (٣ فبراير) تمكنها من إلقاء القبض على ٢٩٧ سجينًا بـ ١٨ محافظة و٤٣١ قطعة سلاح متنوعة، كما سبق وأعلنت عن أن إجمالى الأسلحة التى تم ضبطها بلغ ١٩٥ بندقية آلية، و١٢٩ بندقية خرطوش، و٢٣٩ طبنجة، و١٣ بندقية آلى أنفيلد، و٦٤ فردا محليا و٤ بنادق نصف آلية، وبندقية فيدرال، و١٢٠ خزينة، و١٢١٨ طلقة مختلفة الأعيرة، و٣١ قنبلة غاز، و٦ أجهزة لاسلكى، و٣٨ طلقة غاز، و٥ قيود حديدية، و١٢ دنك و٦ سونكى، من ناحية أخرى ألقت قوات الجيش الثانى الميدانى فى محافظة الإسماعيلية القبض على عدد كبير من الفارين من بعض السجون والمحكوم عليهم بأحكام تتراوح بين الإعدام والمؤبد. كما ألقت قوات الجيش الثالث الميدانى فى محافظة السويس القبض على عدد من الفارين من سجون أبى زعبل وتتراوح الأحكام التى كانوا ينفذونها ما بين السجن المشدد والمؤبد.

تداعيات اليوم الحادى عشر

- الاعتداء على مديرية الأمن وأمن الدولة بشمال سيناء
- السياحة تلقت ضربة مؤلمة.. والخسائر تتخطى مليار دولار..و ٩٠ مليون دولار خسائر توقف شبكة الإنترنت و ارتفاع معدلات التعدى على الأراضى الزراعية
- ٥ مليارات جنيه تعويضات للمضارين من الاضطرابات

- أزمة الخبز مستمرة فى المحافظات.. وارتفاع أسعار كروت شحن المحمول
- المظاهرات ترفع أسعار البترول عالمياً.. وتوقف خدمات تموين السفن فى قناة السويس «جزئياً»
- منظمات حقوقية تعلن اختفاء نشطاء مصريين وأمريكيين وجزائريين (**المصرى اليوم** ٢/٥)
- القبض على ٧ من العاملين بموقع «إخوان أون لاين»
- ٢٥ بلاغاً ضد «العادلى» بتهمة التعذيب وقتل المتظاهرين

ردود أفعال النظام

● الرئيس مبارك يؤكد لشبكة «إيه بى سى» أنه يود مغادرة السلطة لكنه يخشى الفوضى.. ويقرر بصفته الحاكم العسكرى خفض ساعات حظر التجوال، لتبدأ فى تمام الساعة السابعة مساءً وحتى السادسة من صباح اليوم التالى، اعتبار من السبت ٢/٥ .

وفيما يعد رد فعل من قبل نائب رئيس الجمهورية تجاه ما يجرى.. قال عمر سليمان فى لقاء أجرته معه شبكة «إيه بى سى» الأمريكية (وفقاً **للأهرام** ٢/٥): إن الرئيس مبارك لا يمكنه مغادرة منصبة الآن، حتى لا تعم الفوضى، وقال: إن المتظاهرين جزء من نسيج المجتمع المصرى وليسوا أجانب، إلا أنه لم يستبعد أن يكون بعضهم مدعوماً من جهات أجنبية.

وأضافت **المصرى اليوم** (٢/٥)، على لسان عمر سليمان: إن الرئيس مبارك لا يسعى لإعادة الترشح مرة أخرى للانتخابات الرئاسية المقبلة، هناك عدد قليل من الأشخاص يطالبون برحيل الرئيس مبارك على الفور، وهذا أمر ضد ثقافتنا، نحن نحترم رئيسنا ونحترم أبانا، ونحترم الشخص الذى يعمل لصالح مصر.

- كما استبعد رئيس الوزراء الدكتور أحمد شفيق قبول مقترح تفويض المهام الرئاسية لنائب الرئيس عمر سليمان، لحين إجراء انتخابات رئاسية بالبلاد فى سبتمبر المقبل.. وقال شفيق فى مقابلة مع محطة «العربية» الإخبارية التليفزيونية (٤ فبراير): إن الحكومة الجديدة تجرى نقاشاً مع قوى مختلفة من المعتصمين فى «ميدان التحرير» وسط القاهرة، مشيراً إلى أن الحوار يحتاج من الطرفين بعض التنازلات والمرونة، مستبعداً أن يستغرق ذلك الحوار وقتاً طويلاً.

أضاف: إن هؤلاء الشباب حققوا جزءاً كبيراً من مطالبهم، ولم يبق إلا القليل الخاضع للتفاهم والتفاوض مع السلطات.

- النائب السكندرى عن دائرة المنتزه على سيف يتقدم باستقالته من الحزب الوطنى ومن مجلس الشعب.. ويفتح النار على أحمد عز.

ردود أفعال محلية

تباينت ردود فعل الأحزاب والقوى السياسية حول الحوار الوطنى الذى اقترحه اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، معهم، حيث أعلنت أحزاب الوفد والتجمع والناصرى مشاركتها فى الحوار مع نائب رئيس الجمهورية.

- و قالت **المصرى اليوم** (٢/٥): إن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أعلن استعداده لخلافة الرئيس حسنى مبارك، أو خدمة بلاده فى أى منصب كان.

.. والإخوان يعلنون قبولهم الحوار.. بشروط

● وفى سياق متصل، قالت الأهرام: بعد ساعات من إعلان المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع رفضه للحوار مع النظام، عادت الجماعة لتعلن قبولها، فى بيان رسمى منتصف ليل الجمعة (٢/٤) حواراً جاداً منتجاً مخلصاً يبتغى المصلحة العليا للوطن.. شريطة أن يتم فى مناخ طبيعى ولا يحمل لغة التهديد والوعيد، بغية التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التى أوصلتنا إليها سياسات استمرت عقوداً من الزمان ويبحث جميع الاجتهادات المطروحة للخروج من المأزق، وذكر البيان: للأسف الشديد فقد بدأت مظاهر جديدة تدل على عدم جدية الرغبة فى الحوار، وتتمثل فى اعتقال بعض الناشطين من الشباب، إضافة لأعداد كبيرة من أفراد الإخوان المسلمين، وسوف نرى النوايا الحقيقة غداً وما يليه من أيام.

وأفاد البيان: أن موقفها الجديد من الحوار يأتى انطلاقاً من حرص الجماعة على المصالح العليا للوطن ولتحقيق آمال المصريين جميعاً فى مستقبل أكثر إشراقاً.

● والجدير بالذكر أن **الشروق** قالت فى اليوم نفسه (٢/٥) وفى وقت سابق على **الأهرام**: على الصعيد ذاته طالب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع الشعب بإعلان «رحيل مبارك»، مشيراً إلى أن «جمعة الرحيل» سيكون يوماً مشهوداً فى تاريخ الشعب المصرى، الذى سيسترد حريته الآن.

وأوضح بديع فى اتصال تليفونى مع قناة الجزيرة: أن الجماعة ستشارك فى أى حوار فى إطار القوى الوطنية، ولكن بعد رحيل هذا النظام، مشدداً على أن الجماعة وعناصرها، لا يسعون مطلقاً للمناصب وليسوا سعاة لكراسى حكم.

.. والبرادعى يحذر

● وفى سياق ردود الأفعال الداخلية قال الدكتور محمد البرادعى رئيس الجمعية الوطنية للتغيير، إنه إذا رحل مبارك الآن، فسيكون رحيلاً آمناً وبكرامة، محذراً من احتمال حدوث عنف فى حالة رفضه الانتقال الفورى للسلطة.

– قوى المعارضة تحمِّل مبارك مسئولية الفوضى.

– تحالف «شباب الثورة» يصر على رحيل مبارك قبل التفاوض.

– متظاهرو التحرير يؤكدون تورط «الداخلية» فى أحداث «الأربعاء الدامى».. ويسلمون الأدلة إلى الجيش.

ردود أفعال دولية

● الأمم المتحدة وأمريكا وأوروبا يدينون الاعتداء على الصحفيين فى مصر..

وأمريكا تبحث استقالة مبارك.. ونقل السلطة إلى حكومة انتقالية.. ونائب الرئيس الأمريكى جو بايدن يحث عمر سليمان على مفاوضات شاملة لضمان حكم ديمقراطى فى مصر.

والأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون يصف قمع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فى مصر بأنه معيب، والاتحاد الدولى للصحفيين يحتج على مهاجمة المراسلين فى مصر.

– الصليب الأحمر يأسف لمنع طاقمه من الوصول لجرحى التظاهرات فى مصر.

– فريدوم هاوس تطالب أوباما بـ «حث» مبارك على التنحى فوراً.

– نقل موظفى الأمم المتحدة فى مصر إلى قبرص

– المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (إيران) يعتبر الثورة فى مصر وتونس بوادر يقظة إسلامية فى العالم

● سلفيو برلسكونى: مبارك رجل عاقل وبقاؤه ضرورى فى المرحلة الانتقالية

● قادة أوروبا يطالبون ببدء حوار.. ويحذرون من العنف ضد المتظاهرين

● مظاهرات فى الأردن ولبنان وتونس والمغرب دعماً لـ «احتجاجات مصر».

اليوم الثانى عشر:السبت ٥ فبراير ٢٠١٠

«أعمدة انظام تتهاوى»،، هذا هو عنوان المشهد السياسى لمصر فى اليوم الثانى عشر من انتفاضة الغضب.. وقد جاءت عناوين الصحف كاشفة عما أصاب الحزب الوطنى (الذراع السياسية لنظام مبارك) من تصدعات.. وهذه نماذج من عناوين مانشيتات بعض الصحف فى ذلك اليوم:

الأهرام: **«استقالة الشريف وجمال مبارك وعزمى و عز وشهاب وهلال من أمانة الوطنى»، «حسام بدراوى أميناً عامًا جديدًا ورجب للتنظيم وعبداللاه للإعلام وهيبة للشباب وكمال للتثقيف»، «منع الوزراء السابقين من السفر والتحفظ على أموالهم لوجود تحقيقات جارية» بناءً «على بلاغات»، و«نائب الرئيس يجرى حوارًا إيجابيًا مع القوى السياسية.. ونفى أنباء تعرضه لمحاولة اغتيال»..**

المصرى اليوم: **«شباب ٢٥ يناير يطيح بـ«جمال مبارك»، «تأسيس حزب لشباب الثورة.. والمعتصمون يتفقون: لا تفاوض قبل رحيل الرئيس».**

الشروق: **«مبارك يجتمع بالمجموعة الاقتصادية.. وسليمان يفاوض المعارضة»، «الإخوان يقبلون بالحوار قبل تنحى الرئيس بشرط أن يحقق إرادة الجماهير»، «الفقى ينفى استقالة مبارك من رئاسة الوطنى».**

الوفد: **«اشتباكات بين المعارضين والمؤيدين على مداخل ميدان التحرير»، «تشكيل لجان إعاشة ودروع بشرية للحفاظ على المتظاهرين».**

• المشهد فى ميدان التحرير:

استمر الآلاف فى اعتصامهم داخل ميدان التحرير، متمسكين بسقوط النظام الحاكم، وضرورة تنحى الرئيس مبارك عن رئاسة الجمهورية.

وشهدت مداخل الميدان (وفقا لجريدة **الوفد** ٢/٦) تضييقات مشددة للغاية من قبل قوات الجيش؛ الأمر الذى تسبب فى وجود حالة من السخط والغضب لدى القادمين إلى الميدان.

ومنعت قوات الجيش الدخول للميدان من المداخل الأخرى باستثناء مدخل كوبرى قصر النيل، وتم احتجاز الصحفيين ومنعهم من الدخول لفترات زمنية، فيما كان الخروج من الميدان أمرًا سهلاً للغاية.

وقعت مشادات بين المتظاهرين وبعض رجال الجيش ـ بحسب الوفد ـ بعد منع البعض من الدخول؛ الأمر الذى تطور إلى ركل أحدهم من قبل القوات لمسافة طويلة وأصيب بحالة إغماء، وتعرضت ملابسه للتمزيق الحاد.

وقامت قوات الجيش بضبط بعض العناصر الحاملة لقنابل المولوتوف اليدوية على مدخل قصر النيل، الأمر الذى قام على أساسه منع المواد الغذائية من الدخول ليصبح الميدان فى الحصار المشدد.

وتجددت الاشتباكات بين المعارضين فى الميدان والمؤيدين للرئيس مبارك على مدخلى شارع شامبليون وميدان عبدالمنعم رياض، وتم إلقاء القبض على سبعة من البلطجية أثناء الاشتباكات.

واعتبر المتظاهرون منع الوزراء من السفر وتجميد حساباتهم انتصارا لهم، وكان آخرهم قيام النائب العام بمنع رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق من السفر وتجميد حساباته فى المصارف.

وأعلن المتظاهرون استمرارهم فى الاعتصام حتى يتم التحقيق مع العناصر الفاسدة التى استولت على أراضى الدولة بأسعار بخسة للغاية خاصة الأراضى الموجودة بطريق مصر- إسكندرية الصحراوى.

وظل المقيمون فى الميدان يهتفون «ارحل- ارحل» و«يا إعلامنا ياجبان.. انزل صور فى الميدان» فى إشارة منهم إلى عدم بث الحقائق والأعداد بالميدان بموضوعية على شاشات التليفزيون المصرى وبعض الفضائيات الخاصة.

وقام المتظاهرون بكتابة كلمة «ارحل» على أرض الميدان بالعناصر البشرية مثل العرض العسكرى فى احتفالاته.

واستمرت الإذاعة الداخلية فى الميدان فى حث المعارضين على تأمين المداخل من الخارج، وليس الداخل فقط تحسبا من حصارهم داخل الميدان.

وشكل المتظاهرون لجانا داخل ميدان التحرير، منها لجنة نظام مكونة من الشباب الموجودين تقوم بتفتيش المواطنين الوافدين للميدان بالداخل، ولجنة الدفاع تقوم بالدفاع عن المتظاهرين المؤيدين فى حالة أى هجوم عليهم، ومهمتها عمل دروع بشرية واقية، وتكسير الأحجار والأرصفة.. ولجنة الصحة مكونة من أطباء وطلاب ومتطوعين لعلاج المصابين من جراء الاشتباكات التى نشبت بين المؤيدين.. ولجنة النظافة تقوم بأعمال جمع القمامة من الميدان ووضعها فى أكياس، ولجنة الإعاشة ويقتصر دورها على توفير الطعام والشراب والبطاطين للمتظاهرين وكل تلك اللجان تطوعية.

رفض المتظاهرون مغادرة ساحة ميدان التحرير لليوم الثانى عشر على التوالى بعد تشكيل لجنة من الحكماء مطالبين برحيل الرئيس مبارك من البلاد.

- وتحول ميدان التحرير إلى رمز التف حوله المتظاهرون ورفضوا الخروج منه،

يتحول فى المساء إلى أمسيات غنائية، يقوم فيها الشباب بالغناء، ويقوم فريق آخر بإلقاء الخطب على المتظاهرين يبث فيهم روح الجهاد وعدم الخروج من المعركة، وطوال الليل يقوم أحد الشباب بالإمساك بالميكروفون ويصيح: «ياشباب الحمد لله سيطرنا على كوبرى أكتوبر متخافوش».. وتنتهى تلك السهرات مع بزوغ الساعات الأولى لليوم التالى.

وعلى الرغم من الأمطار والطقس السيىء واصل المعتصمون فى الميدان مظاهراتهم فى اليوم الثانى عشر. مع تنفيذ ما سموه «أسبوع الصمود»، داعين إلى تصعيد الاحتجاجات، ردا على اعتقال بعض زملائهم.

- وفقا **للشروق** (٢/٦) فقد أجرت مجموعة من قيادات الجيش المسئولة عن تأمين ميدان التحرير مفاوضات مع النائب الإخوانى السابق محمد البلتاجى لفتح الحركة فى الميدان وإزالة المتاريس التى وضعها المعتصمون لحمايتهم من البلطجية أمام المتحف المصرى، وهو ما رد عليه البلتاجى بأنه «سيتشاور مع باقى القيادات السياسية الموجودة فى الميدان»، طالبا من قيادت الجيش زيادة القوات لتأمين وحماية المعتصمين خاصة بعد مقتل ٨ منهم، وإصابة الآلاف منذ يوم الأربعاء (٢/٢).

هذا فى الوقت الذى تجمع فيه العشرات فى مظاهرة تأييد للرئيس مبارك بميدان عبدالمنعم رياض وهو السبب الذى دفع البلتاجى لمطالبة قيادات الجيش بتأمين مدخل عبدالمنعم رياض خوفا من تكرار أحداث الأربعاء الدامى.

يأتى هذا فى الوقت الذى تكدس فيه الآلاف الذين يريدون الدخول للميدان للمشاركة فى الاعتصام عند مدخل كوبرى قصر النيل، بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التى يتبعها الجيش ورجال الأمن التابعون للمعتصمين.

وقد عاش المعتصمون ليلة مرعبة بعد ضبط أكثر من ٤٠ فردا داخل الميدان تابعين لأمن الدولة بزى مدنى.

ومن جهة أخرى حدثت مناوشات بسيطة على بعض الشوارع الفرعية للميدان بين أفراد من البلطجية ومنها عند شارع شامبليون (**الشروق** ٦ فبراير).

- .. وفقا **للمصرى اليوم** (٢/٦) فقد دخل شباب حركة ٢٥ يناير مرحلة جديدة فى طريق التعبير، بإعلانهم تشكيل حزب لشباب الثورة فى الوقت الذى بدأ فيه المتظاهرون فى ميدان التحرير «أسبوع الصمود» وسط إصرار على مطالبهم الأساسية جميعها، وعلى رأسها رحيل الرئيس حسنى مبارك.

وأطلق مجموعة من شباب ٢٥ يناير مبادرة لإنشاء حزب سياسى جديد للإصلاح ينطلق من هدف الحفاظ على المكاسب التى حققتها الثورة الشعبية، والتمسك

بالمطالب الأساسية للمرحلة الانتقالية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإنهاء العمل بقانون الطوارىء، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، ووقف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى، ووقف بيع ثروات البلاد تحت زعم الخصخصة، وشكل شباب الحركات السياسية بميدان التحرير تحالف «ائتلاف شباب الثورة المصرية» معلنين من جديد أنه لا تفاوض مع الدولة إلا بعد رحيل الرئيس مبارك وتفويض نائبه وتعيين حكومة وحدة وطنية.

وأضافت **المصرى اليوم** (٦ فبراير): أن شاب حركات ٦ أبريل والعدالة والحرية، والجبهة الحرة للتغيير السلمى، وحشد.. وحملة دعم البرادعى أعلنوا تشكيل ائتلاف باسم شباب الثورة المصرية، وقاموا بتفويض أحمد ماهر. منسق حركة شباب ٦ أبريل، وخالد السيد وعبدالرحمن فارس متحدثين باسم الائتلاف، وتفويضهم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالحوار مع لجان الحكماء أو أى تيار سياسى ينقل مطالب المحتجين بميدان التحرير إلى المسئولين عن صناعة واتخاذ القرار فى مصر.

واندمجت الحركات السياسية مع بعضها - بحسب المتحدث باسم حركة العدالة والحرية خالد السيد - للتأكيد على مبدأ لا تفاوض مع عمر سليمان نائب الرئيس أو أحمد شفيق رئيس الوزراء، إلا بعد رحيل الرئيس مبارك. إذ لن تبدأ عملية الإصلاح الديمقراطى والاقتصادى والسياسى إلا بعد رحيل الرئيس مبارك، وتفويض نائبه سليمان لتسيير نظام الحكم، وتعيين حكومة تضم جميع الأطياف السياسية.

وأصدر الائتلاف بيانا حدد فيه مطالبه الرئيسية التى لن يتنازل عنها، متمثلة فى رحيل نظام مبارك، ومحاسبة المسئولين عن قتل الشهداء، وإبعاد الجيش عن السياسة. وإنهاء العمل بحالة الطوارىء، وحل المجالس النيابية.

وشدد البيان على ضرورة حل مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية المزورة، وإنهاء حالة الطوارىء وإطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات فورا، ومحاسبة المسئولين عن سقوط مئات الشهداء أثناء الثورة إلى جانب الإفراج عن المعتقلين، وإلغاء أى قيود على حرية الرأى والتعبير والإعلام فورا.

•• مستشفى التحرير الميدانى

وعلى بعد أمتار قليلة من المركز الرئيسى لبث إذاعة الثورة وخلف لوحة بيضاء ضخمة جرى العمل على قدم وساق لإجراء الإسعافات الأولية والجراحات العاجلة لجرحى ليلة الأربعاء الماضى (٢/٢) التى أسفرت عن سقوط ٧ شهداء وجرح ١٥٠٠ آخرين جراء المواجهات مع منظمى مسيرات مؤيدة لمبارك.

اتخذ الأطباء العاملون بإحدى الوحدات الطبية الرئيسية بالميدان من طاولة ضخمة، كانت مخصصة لبيع الصحف قبل بدء الاعتصام فى ٢٨ يناير الماضى، حاملا لعينات الأدوية المجانية والمستلزمات الطبية الذى تبرع بها الأطباء وشركات الأدوية والمخازن.

•• «يلا ننظف مصر»

وفى سياق متصل دشن عشرات من الشباب حملة لنظافة القاهرة من مخلفات المظاهرات والطوب والحجارة فى ميدان التحرير؛ لمنع استخدامها فى ضرب المتظاهرين.

الحملة بدأتها جيهان حجازى على «فيس بوك» أطلقت عليها «يلا ننظف مصر»، وطالبت من خلالها جميع الشباب بالبدء، فورا فى تنظيف أحياء القاهرة وشوارعها.

وقد بدأ الشباب منذ اليوم الثانى عشر للانتفاضة تشكيل مجموعات عمل مهمتها القيام بأعمال النظافة بشوارع المنطقة المحيطة بميدان التحرير.

وفى سياق متصل انضم الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية بالسويس وشيخ المقاومين فى مصر إلى مقر الاعتصام فى ميدان التحرير، بعد مشاركته فى إشعال الثورة بمدينة السويس.

ردود أفعال النظام

– وفى محاولة منه لامتصاص الغضب قرر الرئيس حسنى مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطنى تعيين د.حسام بدراوى أمينا عاما للحزب وأمينا للسياسات على أن تضم هيئة المكتب كلا من د.محمد رجب أمينا مساعدا وأمينا للتطوير ود.محمد عبداللاه أمينا مساعدا وأمينا للإعلام وماجد الشربينى أمينا للعضوية ود..محمد كمال أمينا للتثقيف والتدريب، ومحمد هيبة أمينا للشباب. وذلك بعد أن قدمت هيئة مكتب الحزب الوطنى استقالتها. وهم: صفوت الشريف وزكريا عزمى وجمال مبارك ومفيد شهاب وعلى الدين هلال، بالإضافة إلى أحمد عز الذى قدم استقالته من قبل.

وفى سياق متصل ناقش نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان (وفقا **للشروق** ٢/٦) مع قادة وممثلى أحزاب الوفد والتجمع والناصرى تصورات الانتقال السلمى للسلطة والتعديلات الدستورية والموقف من مجلس الشعب، وقد تجاوب مع كثير من طلبات الوفد والتجمع فى الوقت الذى أصر فيه الناصرى على تنحى الرئيس أولاً.

وشفيق: الوضع مطمئن للغاية.. والأحوال تتحسن

– وفى اليوم نفسه عقد أحمد شفيق مؤتمرًا صحفيًا أكد فيه أن الوضع فى مصر مطمئن للغاية، فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية والوقود، وأن الأوضاع الأمنية تتحسن بشكل يومى ومستمر.

وأكد شفيق أن الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية المختلفة مستمر من أجل تحقيق التوافق المنشود، وقال إن الحكومة من جانبها، على استعداد تام للتحدث مع الجميع، مشيرا إلى أن هناك دلائل على أن موقف الأطراف المتحاورة يتجه نحو مزيد من التوافق.

جدير بالذكر أن د.شفيق التقى (الجمعة ٢/٤) كلاً من الدكتور محمد أبو الغار القيادى بالجمعية الوطنية للتغيير، وعبدالرحمن يوسف المنسق السابق للحملة الشعبية المستقلة لدعم البرادعى لمناقشة الأوضاع الراهنة، وأعرب أبو الغار أنه يثق فى كلام شفيق.

– وفى سياق متصل وبحسب **الشروق** (٢/٦) فقد حسم أنس الفقى وزير الإعلام ما تردد حول استقالة مبارك من رئاسة الحزب الوطنى، وقال إن أى أقاويل حول هذه الاستقالة هى أقاويل مغلوطة وبيانات غير صحيحة.

وقد غاب قيادات وأعضاء الحزب الوطنى عن الساحة الشعبية والتنفيذية بالإسكندرية.

وفيما له صلة بالأحداث بدأت النيابة العامة التحقيق مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلى، حيث وجهت له عدة تهم، منها القتل والشروع فى القتل بأن أصدر أوامره لضباطه بإطلاق الرصاص المطاطى على المتظاهرين المطالبين بالتغيير فى مصر، مما تسبب فى قتل عدد منهم، كما أمر العادلى ضباطه بالانسحاب من المظاهرات، بما تسبب فى حدوث «فراغ أمنى» أدى إلى حدوث أعمال شغب وسلب ونهب (للمزيد: راجع «محاكمات رموز النظام الفصل السابع).

– كما أفرجت السلطات المصرية عن سبعة من قيادات حركات الاحتجاج الشبابية التى أطلقت الانتفاضة المصرية والشبان السبعة هم: شادى الغزالى حرب وعمرو صلاح وعمرو عز وأحمد دومة وعمرو عرفات ومصطفى وشوقى ناصر عبدالحميد، وهم ينتمون إلى حركات عدة هى حركة ٦ أبريل، ومجموعة «كلنا خالد سعيد»، والحملة الوطنية لدعم البرادعى.

وقد أطلقت السلطات سراح عدد من النشطاء (بحسب منظمات حقوقية نقلت عنهم **الشروق** ٢/٦) الذين اعتقلتهم فى مركز هشام مبارك للقانون والمركز المصرى

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن المفرج عنهم مدير مركز هشام مبارك للقانون أحمد سيف الإسلام، والمحامى بالمركز محسن بشير، والباحثة بمنظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية الدولية دانييل وليامز، والباحث بمنظمة العفو الدولية سعيد حداد، والناشطة بالمركز المصرى للحقوق الاقتصادية نادين أبو شادى.

وفى سياق متصل تفقد وزير الداخلية عددًا من أقسام الشرطة بالقاهرة.. وجرى ضبط ١١٥ سجينا هاربا من سجن وادى النطرون والفيوم.. ومحاولات أمنية لفض اعتصام التحرير.

– ضبط ١١٥ سجيناً هارباً من سجن وادى النطرون والفيوم.. وضبط ٥٣٩ سجيناً هارباً فى المحافظات.

ردود أفعال .. وتداعيات

وفى إطار ردود الأفعال والتداعيات المحلية أعلنت حركة كفاية عن «أسبوع الصمود لإسقاط مبارك..

د.محمد سليم العوا يقول إنه لم يدع إلى فض الاعتصام فى أى وقت، ولا تفريق أعداده، وإنما دعا إلى بقاء الحال فى الميدان كما هو، مع جعل يومى الثلاثاء والجمعة يومين حاشدين من كل أسبوع.

– وفى سياق متصل (وفقا **للشروق** ٢/٦) تدفقت بيانات وتصريحات التأييد من داخل الكنائس المصرية والأقباط من الداخل والخارج والمثقفين المسيحيين والمسلمين للتشديد على تضامنهم مع مطالب ثورة ٢٥ يناير، ومواصلة نضالها. فيما حذر أساقفة اقباط من صعود روح من التمرد ضد الأنبا شنودة، الذى أصر على إعلان تأييده لمبارك وإرغامه لعدد من الكهنة على التأييد، وتشديده على بث حالة القلق ومعاداة الثورة داخل الكنائس.

– كما اتفق المستشار عادل فرغلى رئيس محاكم القضاء الإدارى السابق مع القاضى أحمد مكى نائب رئيس محكمة النقض على ضرورة إسقاط الدستور الحالى (دستور ١٩٧١) وإعداد دستور جديد، يضمن تداول السلطة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

كما دعت قيادات دينية مصرية إلى الحوار مع الشباب المتظاهر للحفاظ على أمن واستقرار البلاد.

وعلى غرار توجيه دعوة شيخ الأزهر أحمد الطيب للمتظاهرين بانتخاب من يمثلهم ومقابلته فى مشيخة الأزهر لإجراء حوار معه، وجه مفتى الجمهورية د.على جمعة

دعوة أخرى للحوار مع الشباب، ودعا وزير الأوقاف عبدالله الحسينى الشباب إلى الحفاظ على الهدوء وعدم الانسياق وراء من يحاول إثارتهم.

- السكك الحديدية تعود إليها الحياة بعد توقف دام ٥ أيام، والمحاكم والبنك تستأنف العمل على مستوى الجمهورية.. وإغلاق البورصة مستمر.

- الحياة تعود لطبيعتها فى المحافظات، وتفاوت فى الأسعار والسلع الغذائية.

- متظاهرون يحرقون مقر الحزب الوطنى بمدينة سمسطا فى بنى سويف بالكامل، ويقتحمون المقر الرئيس للمحافظة.

ردود أفعال دولية

- أمريكا ترفض ما قاله مبارك عن الفوضى.. وأوباما يجدد دعوته للانتقال السلمى للسلطة «الآن» ويدعو مبارك إلى اتخاذ القرار الصائب.

- القادة الأوروبيون يطلبون بدء الانتقال الديمقراطى فى مصر على الفور.

- نيكولا سازكوزى يتخوف من «تسلق» الإخوان.. وإنجيلا ميركل: اضطرابات مصر ذكرتنا بسقوط الشيوعية.

- مظاهرات فى مدن أوروبية وعالمية للتضامن مع متظاهرى التحرير.

- الصحف الأمريكية: تزايد عزلة نظام مبارك.. ومخاوف من تدهور الاقتصاد العالمى.

• التداعيات:

- خبراء ببنك «كريديه أجريكول»: الاقتصاد المصرى تكبد ٣١٠ ملايين دولار يوميا بسبب الأحداث.

- وزير الصحة (سامح فريد): الوفيات ١١ حالة.. و١١٣٤ مصابا تلقوا علاجا بالمستشفيات منذ أحداث الأربعاء (٢ فبراير) وإجمالى الإصابات منذ بداية ثورة ٢٥ يناير وحتى ٥ فبراير نحو ٥٥٠٠ إصابة.

اليوم الثالث عشر: الأحد ٦ فبراير ٢٠١١

النظام يبدأ حواراً مع أحزاب المعارضة والثوار.. والميدان يصر على الاعتصام هذا هو ملخص المشهد فى اليوم الثالث عشر لانتفاضة الغضب (الأحد ٦ فبراير) وهذه عينة من عناوين بعض الصحف الصادرة الاثنين (٢/٧) والتى تلخص الأوضاع فى مصر.

الأهرام: **«شباب الميدان يحاور سليمان.. والاعتصام مستمر».. «واشنطن تغير موقفها وتؤكد صعوبة رحيل مبارك قبل إجراء الانتخابات»، «الإخوان ينضمون للحوار..».**

الشروق: **«الدين لله.. والميدان للجميع»، «صلاة الغائب وقداس الأحد على أرواح الشهداء فى ميدان التحرير.. والإسكندرية تطلق أسماءهم على شوارعها»، «٧ بنود و٦ إجراءات فى حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان».**

المصرى اليوم: **«مصر تصلى على شهداء الحرية»، «المتظاهرون يواصلون الاحتشاد والدعوة لـ «مليونيات جديدة» فى «أسبوع الصمود».. وسليمان يتمسك برفض «التنحى أو التفويض».**

الوفد: **«وحدة وطنية ضد النظام»، «المظاهرات مستمرة فى القاهرة والمحافظات رغم عودة الحياة لطبيعتها»، «سليمان يتفق مع الأحزاب على تشكيل لجنة وطنية للإشراف على تعهدات الإصلاح».**

الأخبار: **«الكل اختار مصلحة مصر».**

مشاهد من اليوم الثالث عشر

فى الوقت الذى واصل فيه المتظاهرون احتشادهم فى القاهرة والمحافظات، فى «أسبوع الصمود» عبر مظاهرة مليونية جديدة فى ميدان التحرير، ومئات الآلاف فى عدة محافظات، تسارعت الإجراءات السياسية للحوار بين نائبٍ رئيس الجمهورية والقوى السياسية وممثلين عن شباب ثورة ٢٥ يناير، وكان لافتاً حضور ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين الحوار بعد سنوات من وصم الجماعة بـ «المحظورة» (**المصرى اليوم** ٧ فبراير).

ميدان التحرير

احتشد مئات الآلاف من المتظاهرين الأحد (٢/٦)، لليوم الثالث عشر على التوالى فى ميدان التحرير تلبية لدعوة المعتصمين بالميدان بجعل هذا اليوم «أحد الشهداء»

بعد عودة الحياة الطبيعية إلى الشارع ومعظم المصالح الحكومية، وأدى المتظاهرون – **بحسب المصرى** اليوم ٧ فبراير– صلاة الغائب على أرواح الشهداء، كما أقامت ٣ مجموعات مسيحية قداس الأحد على أرواح شهداء الثورة.

وألقى المتظاهرون بيانًا قبل أداء الصلاة جاء فيه «باسم كل مصرى مسيحى ومسلم، انتفض من أجل كرامته وحريته نبدأ صلاتنا من أجل الحرية والعدالة والسلام».

وجدد الشباب مطالبتهم برحيل النظام، ودعوا إلى خروج المظاهرات المليونية يومى الثلاثاء والجمعة، فيما سموه «أسبوع الصمود»، وفيما وقف آلاف المتظاهرين يؤدون صلاة الغائب على أرواح الشهداء، الذين سقطوا فى المظاهرات، شاركت الطوائف القبطية الثلاث فى ٣ صلوات مجتمعة، وأدى الصلاة المئات من الشباب، بجانب قيادات قبطية بارزة.

وأصدر المثقفون الأقباط والمصريون بيانًا مشتركًا، أكدوا فيه أن ثورة الشباب المصرى بثت روحًا جديدة فى نفوس المصريين، وتجلى فيها نموذج رائع للوحدة الوطنية حافظ على مصر عندما تفكك جهاز وزارة الداخلية، وتلاشى رجال الشرطة، وأقر الحماية والأمان عندما أراد من بيدهم السلطة ترويع المواطنين، (**المصرى اليوم** ٧ فبراير) وأشاروا إلى أن ذلك نبع من نفوس المصريين، ولم يأت من قيادات دينية، وأكدوا أن دور العبادة ليست فى حاجة لحراسة مسلحة، لكونها غالية على قلوب كل المصريين.

كما وجه المعتصمون بميدان التحرير رسالة إلى عمال وأهالى منطقة وسط البلد، طالبوهم فيها بالانضمام إليهم فى الميدان ليشاركوهم همومهم وللبحث عن حلول لمعادلة استمرار الاعتصام بدعم منهم، ودون التسبب فى وقف أعمالهم، على أن يضاف إلى مطالب المعتصمين تعويض الأهالى عن خسائر انسحاب الشرطة وحظر التجول.

وفى سياق متصل شهد الميدان إبداعات جديدة للتعبير عن عدم التفريط فى دماء الشهداء كان آخرها وضع عشرات الأطفال على الأسفلت، وتكفينهم بعلم مصر، فيما وقف مئات المتظاهرين ينثرون حولهم الورد.

وانضم مئات المحامين إلى المتظاهرين، اعتراضا على بيان حمدى خليفة، نقيب المحامين، واتهموه بخيانة النقابة.

وطاف أحد المتظاهرين ميدان التحرير بملابس الإحرام، مما أثار المتظاهرين بين معجب بفعله ومعترض.

وضربت الميدان موجة من الأمطار والطقس السيىء، واجهها المعتصمون بنصب المزيد من الخيام.

وشارك فى المظاهرة الدكتور محمد سليم العوا، ورامى لكح والمستشار زكريا عبدالعزيز وجورج إسحاق وأبوالعلا ماضى، وطالبوا المتظاهرين بعدم مغادرة الميدان حتى سقوط النظام.

وانتقد عدد من الشباب المتظاهرين تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئى ضد مصر.

•• زواج فى الميدان

وفى سياق آخر ووسط الهتافات المطالبة برحيل الرئيس، فوجىء المعتصمون فى ميدان التحرير الميكروفون الرئيسى للميدان، يعلن عن حفل زواج لاثنين من المعتصمين، وتحرك المتظاهرون بحثا عن العروسين لتهنئتهما، لكن العثور عليهما كان صعبا لعدم ارتدائهما ملابس الزفاف المعتادة من بدلة وفستان أبيض.

وأعلنت الميكروفونات عن اسمى العروسين وهما الدكتور أحمد ذعفان وعلا محمد، وتلا أحد الشيوخ أدعية الزواج بصوت عال ورددها الجمهور الغفير خلفه فى صوت تردد صداه فى ميدان التحرير.. وبعدً عقد القران تعالت أصوات المتظاهرين بالزغاريد والتصفيق، وهتفوا «الشعب يريد إسقاط النظام»، وزاد حماس المتظاهرين فرددوا هتافهم الشهير «مش هنمشى هو يمشى» و«عاوزين فلوسنا»، واعتبر كثيرون أن زواجهما «بشرى خير» على الثورة المصرية.

مؤتمر ائتلاف شباب الثورة

أعلن نشطاء «ائتلاف شباب ثورة الغضب» أحد التشكيلات الرئيسية المحركة لثورة ٢٥ يناير فى مؤتمر صحفى عقد الأحد (٢/٦) اعتزامهم تشكيل جبهة إنقاذ وطنى يمثل الشباب فيها ثلث أعضائها، تتولى طرح مطالب المعتصمين بميدان التحرير، وفى مقدمتها إسقاط الرئيس حسنى مبارك.

•• حوار سليمان مع القوى السياسية والإخوان

● وفى سياق متصل عقد اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية اجتماعا مع ممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية وشباب ٢٥ يناير (**الشروق** ٧ فبراير)، اتفقوا خلاله على ضرورة التعامل الجاد والعاجل والأمين مع الأزمة الراهنة، ومع المطالب المشروعة لشباب ٢٥ يناير والقوى السياسية فى المجتمع.

وتوافق ممثلو القوى السياسية مع سليمان على عدم ترشح مبارك لفترة رئاسية جديدة وتحقيق الانتقال السلمى للسلطة وفقا لأحكام الدستور، وإجراء تعديلات

دستورية تشمل المادتين «٧٦ و٧٧» وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى، تتطلبها عملية الانتقال السلمى للسلطة، وإجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية المترتبة على تعديلات الدستور، وتنفيذ قرارات محكمة النقض فى الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب وملاحقة الفاسدين، بالإضافة للتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمنى الذى أعقب انتفاضة الشباب طبقا لأحكام القانون، واستعادة أمن واستقرار الوطن، وتكليف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره فى خدمة الشعب وحماية المواطنين.

وأكد البيان الصادر عن المجتمعين أنه لتنفيذ هذه التعهدات يتم اتخاذ عدة إجراءات، وهى تشكيل لجنة تضم أعضاء السلطة القضائية وبعضا من الشخصيات السياسية تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية، وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور فى ميعاد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس (٢٠١١).

وأضاف البيان: «تعلن الحكومة عن فتح مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلى الرأى من كل الانتماءات، والإفراج عنهم فورا، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم فى ممارسة نشاطهم السياسى»، فضلا على تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أى قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون.

كما تم الاتفاق على تكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسئولين عما شهدته البلاد من انفلات أمنى خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم، وإنهاء حالة الطوارئ طبقا للظروف الأمنية وحالة إنهاء التهديد الأمنى للمجتمع.

وأخيرا توافق المجتمعون على تشكيل «لجنة وطنية للمتابعة» تضم شخصيات عامة ومستقلة من الخبراء والمتخصصين وممثلين عن الحركات الشبابية، وتكون مهمتها تولى متابعة التنفيذ الأمين لكل ما تم التوافق عليه مع رفع تقاريرها وتوصياتها لنائب الرئيس.

وأكد البيان على ثقة المجتمعين فى الدور الوطنى المخلص للقوات المسلحة، وعلى تطلعهم لمواصلة هذا الدور فى استعادة الهدوء والأمن والاستقرار، وفى ضمان تنفيذ ما أسفرت عنه اجتماعات الحوار الوطنى من توافق وتفاهمات.

ضم الوفد الذى التقى سليمان ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب الوفد، والتجمع، والوطنى، والجمعية الوطنية للتغيير، وحزب الغد ـ جبهة موسى، وحملة دعم البرادعى، ودواليا على متولى وياسر الهوارى عن شباب الميدان، ونجيب ساويرس، ويحيى الجمل، ومنصور حسن من الشخصيات العامة.

وعلق مجلس الشعب الجلسات إلى أجل غير مسمى.. لحين تنفيذ قرارات النقض

كما أحالت الحكومة إلى مجلس الشعب مشروع قانون بصرف علاوة خاصة للعاملين بالدولة بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى لشهر مارس (٢٠١١) على أن يتم صرفها مع مرتب أبريل ٢٠١١.

وفى سياق آخر عقدت هيئة مكتب أمانة الحزب الوطنى أول اجتماعاتها بتشكيلها الجديد برئاسة حسام بدراوى، والأمين العام المساعد أمين التنظيم محمد رجب والأمين العام المساعد وأمين الإعلام د. محمد عبداللاه، وأمين العضوية المستشار ماجد الشربينى، وأمين الشباب محمد هيبة، وأمين التدريب والتثقيف السياسى د. محمد كمال، وطالبت بالإفراج عن المعتقلين وإلغاء حالة الطوارىء.

مشاهد من المحافظات فى اليوم الثالث عشر

رصدت **المصرى اليوم** (٢/٧) تظاهر آلاف المواطنين من مختلف الأطياف السياسية والحزبية فى عدد من المحافظات، استجابة للدعوات التى أطلقها المعتصمون فى ميدان التحرير، بشأن جعل الأسبوع الجارى أسبوعاً للصمود والوفاء لشهداء ما سموهم بـ «ثورة الشباب».

- فى الإسكندرية، واصل المعتصمون يومهم الثانى على التوالى وتظاهر نحو ١٠ آلاف مواطن، بينهم منتمون لجماعة الإخوان المسلمين فى الثانية من ظهر الأحد (٢/٦)، أمام مسجد القائد إبراهيم فى محطة الرمل، وتحركت جموع المتظاهرين عقب أداء صلاة العصر، وانضم بعض المسيرات الأخرى لهم من شرق وغرب المحافظة فى طريقهم اليومى إلى نقطة النهاية فى ميدان محطة سيدى جابر. وردد المشاركون فى التظاهرة، هتافات تطالب بضرورة عدم تخلى الشعب عن مطالبه، بالإضافة إلى عدم الوثوق فى وعود النظام، لأنه لو تمكن مرة أخرى سيطيح بأحلام الثورة- حسب زعمهم.

وسادت حالة من الهدوء فى شوارع المحافظة، وبدأ المواطنون العودة تدريجياً لممارسة مهام عملهم، وانتظمت حركة المواصلات العامة فى الكثير من المناطق والشوارع، كما سادت حالة من الارتياح بين اللجان الشعبية فى عدد من الأحياء نظراً لاختفاء تهديدات البلطجية لهم طوال الليل، بخلاف ما اعتادوا عليه خلال الأيام الماضية، حيث اقتصرت تلك التهديدات على مناوشات متفرقة دون وقوع مصادمات فى عدد من المناطق الشعبية القريبة من التجمعات العشوائية.

وعادت حركة العمل بموانئ المحافظة بشكل جزئى بدءاً من (السبت ٢/٥) بعد توقف شبه كامل منذ أحداث جمعة الغضب (**المصرى اليوم** ٧ فبراير).

وأدت القوى الوطنية فى المحافظة صلاة جنازة وقداس فى حديقة الخالدين ومسجد القائد إبراهيم، على أرواح شهداء الإسكندرية الذين زاد عددهم إلى ٣٣ شهيداً.

– **وفى الدقهلية** تظاهر الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى المعارضة بالمنصورة، أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بسقوط الرئيس مبارك والنظام الحاكم، ورددوا هتافات «مش هنمشى.. هو يمشى»، و«الشعب يريد إسقاط الرئيس»، ووزع المتظاهرون، بياناً طالبوا فيه بضرورة التنحى الفورى للرئيس مبارك، وحل مجلسى الشعب والشورى وتعديل الدستور.

– **وفى البحيرة** نظم نحو ٣ آلاف وقفة احتجاجية أمام مسجد التوبة بدمنهور، للمطالبة برحيل الرئيس مبارك، ودعوا خلال الوقفة بالرحمة للشهداء الذين سقطوا فى المظاهرات المناوئة للرئيس، وقرأوا الفاتحة على أرواحهم.

– **وفى دمياط** تحول مسجد السلام الذى شيعت منه جنازة ياسر التابعى (٢٦ سنة) الذى توفى بطلق نارى فى صدره بميدان التحرير إلى مظاهرة هتف فيها المشيعون ضد الظالمين والدعاء عليهم، فيما تواصلت الاحتجاجات المناهضة للرئيس والمطالبة برحيله.

– **وفى الشرقية،** ألقت اللجان الشعبية فى قرية «كفر النجار» بمركز أبوكبير، القبض على ٧ مساجين فارين، من سجن الفيوم العام وتم تسليمهم إلى مركز شرطة أبوكبير.

– **وفى المحلة الكبرى،** نظمت القوى السياسية بمدينة المحلة بالغربية، مظاهرة حاشدة، شارك فيها نحو ٦ آلاف مواطن ومن المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة، مساء (الأحد ٦ فبراير)، للمطالبة بضرورة تنحى الرئيس مبارك عن الحكم. ورددوا هتافات «الشعب يريد إسقاط الرئيس»، «ارحل ارحل مش عايزين». وطافوا شوارع المدينة، مهددين بمواصلة التظاهر حتى يوم الجمعة المقبل، إلى أن تتحقق مطالبهم.

– **وفى القليوبية،** استغل أحد المساجين الهاربين من سجن أبوزعبل بالخانكة، انشغال أجهزة الأمن بالمظاهرات، وذبح بمساعدة مجموعة من زملائه المساجين، عليوة الدحدح «٤٩ سنة» مزارع بقرية كفرشبين القناطر، لتسببه فى دخوله السجن.

– **وفى المنيا** جرى القبض على ٢٨ من المساجين الهاربين من سجون الجمهورية، وذلك على مدار الأيام الماضية.

– **وفى قنا** تمكنت الأجهزة الأمنية من القبض على أحمد خان إبراهيم سجين هارب من سجن السويس أثناء وجوده بمدينة نجع حمادى.

– **وفى بورسعيد** انطلقت بعد عصر الأحد (٢/٦) مظاهرة شارك فيها نحو ثلاثة آلاف مواطن، رافعين علم مصر ومطالبين بتغيير النظام وتنحى الرئيس مبارك عن الحكم.

واعترض عدد من أنصار الحزب الوطنى طريق المتظاهرين فى شارع النصر، أمام قصر ثقافة بورسعيد، ورشقوهم بالحجارة، وحدثت اشتباكات بين الطرفين، تعرض فيها العشرات لإصابات مختلفة، بينما شوهدت طائرات هليكوبتر تحلق فوق الحشود لرصد الأوضاع.

واستمر الشباب بالمسيرة إلى ميدان تنجراد بحى المناخ، ثم توجهوا نحو شوارع وسط المدينة، حتى ميدان المنشية، وهناك تعرضوا لإطلاق نار من قبل ٤ أشخاص تابعين لعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى.

وطالب المتظاهرون باستقلال القضاء، وحل لجنة شئون الأحزاب، وإلغاء اللجنة العليا للانتخابات، وتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص ومحاكمة قتلة المتظاهرين. ومحاسبة رموز الفساد (**الشروق** ٧ فبراير).

– **وفى المنوفية،** أحبطت القوات المسلحة، بالتعاون مع الشرطة، محاولة هروب ٢٠٠ سجين من سجن بندر شبين الكوم، أثناء قيامهم بأعمال شغب داخل السجن، أدت إلى وفاة أحد المساجين أثناء هروبه (**المصرى اليوم** ٧ فبراير).

– **وفى كفرالشيخ** خرج بعد صلاة الظهر ٤٠ ألف متظاهر بمدينة كفرالشيخ وبمدينتى بلطيم ومطوبس طالبوا بإسقاط مبارك ونظامه، حيث بدأ تجمع المتظاهرين أمام ميدان سيدى طلحة مرورا بميدان المزلقان وتجمعوا أمام ميدان المحافظة الرئيسى، ورددوا «الشعب يريد إسقاط النظام.. الشعب يريد إسقاط الرئيس» وضمت المظاهرة لفيفاً من الجمعيات والحركات والأحزاب السياسية، منها أعضاء أحزاب الوفد والناصرى والكرامة وجماعة الإخوان المسلمين وحركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية وأعضاء الجمعية الوطنية للتغيير.

وقد أصيب ٢٥ متظاهرًا بإصابات خطيرة جراء تعرضهم للاعتداءات من قبل مجموعة من البلطجية (**الوفد** ٧ فبراير).

تداعيات

– تسريح ٢١١ ألف عامل فى السياحة بمحافظات جنوب وشمال سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان بحسب تقرير غرفة عمليات وزارة السياحة.

– استمرار تعليق التداول بالبورصة.. واستقرار أسعار السلع، وتدفق طوابير الخبز.. ونقص فى المواد الغذائية بجنوب سيناء وكساد فى أسواق الوادى الجديد..

وتراجع الإنتاج فى مصانع الغزل والنسيج بنسبة ٥٪ بسبب حظر التجول، وتراجع الاستثمارات الأجنبية فى مجال الاتصالات.

- أزمة حادة فى الأدوية.. ومرضى السكر والضغط والقلب يصرخون.

- البلاغ رقم ١٣٩٠ للنائب العام ضد نظيف ورشيد.

- ١٥٢٧ طعنًا موزعة على ١٩٥ دائرة انتخابية أمام دوائر محكمة النقض لسرعة البت.

- القبض على ٢٥ سجينًا بسوهاج.. و٧١ فى بنى سويف وعودة العمل فى أقسام الشرطة بالقاهرة الكبرى.. ومحافظة الجيزة ترفع ٢٧٠ سيارة محترقة.

- مدير قصر العينى: استقبلنا ٣٠ قتيلاً و٣٤٠٠ مصاب منذ ٢٥ يناير.. والصحة ١٢٠٠ مصاب حصيلة ٣ أيام من المظاهرات.

- نهب أراضى الدولة بالبحيرة.. والبلطجية يقطعون طريق مصر ـ الإسماعيلية الصحراوى ويستولون على أموال قائدى السيارات.. ومحافظ الإسكندرية ينجو من اعتداء محقق.

ردود أفعال محلية

- الحكومة تطلب أحكام بطلان انتخابات البرلمان من مجلس الدولة لتنفيذها

القضاء الإدارى أبطل ٩٤ دائرة انخابية بواقع ١٨٨ نائبا يمثلون ٣٧٪ من أعضاء مجلس الشعب (**الشروق** ٧ فبراير)

- د. أحمد زويل يدعو للإفراج عن المعتقلين السياسيين وتغيير منظومة الإعلام، ويعلن ٦ مطالب أبرزها: تعديل الدستور وإلغاء الطوارىء.

- اتحاد الناشرين المصريين يؤكد دعمه للثورة الشعبية.. ومثقفون (٨٠ كاتبا وفنانا ومثقفا) يطالبون بتنحى مبارك وشباب ٦ أبريل يرفضون التفاوض حول مطالبهم قبل رحيل النظام.

- المجلس القومى لحقوق الإنسان يطلب تعديل ٥ قوانين (قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب السياسية، والتأمين الصحى والإدارة المحلية) مع مواد الدستور.

- حزب الجبهة يطالب بـ ٧ إجراءات لبناء الثقة، وفى مقدمتها إسقاط الرئيس وإسقاط النظام.

- دار الخدمات النقابية تطالب بتجميد أرصدة حسين مجاور ومنعه من السفر.

ردود أفعال دولية

- قادة الغرب يطالبون بـ «انتقال منظم» إلى الديمقراطية فى مصر لتجنب «الفراغ والفوضى».

- انقسام داخل الإدارة الأمريكية حول مصير «مبارك»، والرئيس الأمريكى (أوباما) يبحث «المرحلة الانتقالية» فى مصر مع عدد من قادة العالم.. وواشنطن ترحب باستقالات قيادات «الوطنى»، وتعتبرها خطوة إيجابية نحو التغيير.

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون: مصر أعطت درسًا جيدًا للأنظمة الديكتاتورية.

- بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل يطالب بالتعجيل فى بناء السياج الأمنى على حدود مصر.. والرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز قلق من التغيير فى مصر، ويخشى صعود الإخوان إلى السلطة.

- الكاتب البريطانى روبرت فيسك: «مبارك» أوشك على مغادرة الحكم نهائيًا.. ورحيله سيكشف حقائق «رهيبة».

- تواصل مظاهرات التأييد للمتظاهرين فى «التحرير» فى عدد من دول العالم (كندا، النمسا، أمريكا...).

اليوم الرابع عشر: الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١

اكتنف الهدوء هذا اليوم، انتظاراً لمليونية مرتقبة دُعى إليها فى اليوم التالى «الثلاثاء» ٨ فبراير.. واهتمت الصحف بإحالة العادلى لنيابة أمن الدولة وجاءت عناوين المانشيتات فى بعض الصحف على النحو التالى:

المصرى اليوم: «ثوار التحرير يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة»، «مليونية جديدة اليوم «الثلاثاء».. وحبيب العادلى أمام الادعاء العسكرى ويواجه اتهامات بالتسبب فى انهيار النظام».

الوفد: «اليوم «الثلاثاء».. مظاهرة المليون الثانية فى أسبوع الصمود»

الشروق: «النيابة تتهم حبيب العادلى بقتل المتظاهرين عمداً..، «التحرير ينتظر مليونية جديدة اليوم»

الأهرام:«محاولات لتشكيل ائتلاف لثورة ٢٥ يناير»، «الإفراج عن وائل غنيم.. والمتظاهرون يطالبون بمحاكمة الفساد»

• مشاهد من اليوم الرابع عشر

دخلت ثورة الشباب يومها الخامس عشر، وسط إصرار من المتظاهرين المعتصمين فى ميدان التحرير، على تنحى الرئيس مبارك، ألهبه أهالى الشهداء الذين انضموا بكثافة إلى التظاهرات، داعين - بحسب المصرى اليوم ٨ فبراير - إلى عدم إهدار دماء أبنائهم دون تحقيق مطالب الرحيل، وتفاعل المتظاهرون مع أخبار التحقيق مع عدد كبير من رموز النظام بتهم الفساد والتربح والاعتداء على المال العام، بالربط بين المطالبة برحيل مبارك واستعادة المال المنهوب.

ورفع المتظاهرون شعارات: «الرحيل أولاً»، و«لا تفاوض قبل التنحى»، و«عايزين فلوسنا»، ودعا المعتصمون إلى مظاهرة مليونية جديدة الثلاثاء (٨ فبراير)، وسط إقبال كبير على الانضمام من المحافظات، وترانيم وصلوات فى قلب الميدان سواء من المسلمين أو المسيحيين.

ميدان التحرير

استعد المتظاهرون لنصب عشرات الخيام داخل الحدائق التى تتوسط الميدان، كما وفروا مئات البطاطين، ودعوا إلى مسيرة مليونية جديدة يوم الثلاثاء (٢/٨).

وتمثل الحدث الأبرز (كما وصفته **الشروق** ٨ فبراير) فى صباح الاثنين (٢/٧) فى احتشاد الآلاف من المحتجين بالقرب من مسجد عمر مكرم للحيلولة دون وصول

الموظفين والعاملين إلى حيث مقر عملهم بميدان التحرير؛ وذلك للضغط على النظام حتى يستجيب لمطالب مئات الآلاف برحيله الفورى، فالمجمع هو عصب الحياة فى مصر.

وردد الآلاف «ارحل.. ارحل»، ووقف المئات من الموظفين على الجانب الآخر فى محاولة للدخول للمجمع والتى باءت بالفشل.

من جهة أخرى أعلنت إذاعة داخل ميدان التحرير أن يوم الاثنين (٧ فبراير) هو يوم الوفاء للشهيد، وأعلنت إقامة نصب تذكارى لشهداء معركة الحرية، كما أعلنت عن إقامة معرض لصور الشهداء بالقرب من شارع عمر مكرم، يشتمل على روايات كاملة لظروف وأماكن استشهاد هؤلاء، وبالقرب من الإذاعة نثر أهالى الشهداء مئات من الورد على المحتشدين.

أول شهداء صاحبة الجلالة

وفى مشهد مهيب شيعت جنازة «رمزية» للشهيد أحمد محمد محمود الصحفى، فى صحيفة التعاون المندمجة بمؤسسة الأهرام، الذى يعد أول شهداء «صاحبة الجلالة» فى «ثورة الغضب».

وحمل المتظاهرون نعشا خاليا مغطى بعلم مصر، بعدما تم دفن الصحفى، وهتف مشيعو محمود: «الشعب يريد محاكمة السفاح»، و«يسقط يسقط حسنى مبارك». ولم تستثن الجنازة التى انطلقت من مقر النقابة حتى ميدان التحرير من التفتيش من قبل اللجان الشعبية الموجودة على مداخل الميدان.

وحمل المشيعون لافتات كتب عليها «الصحفيون المصريون يؤيدون مطالب الشعب ويطالبون برحيل النظام ورموزه»، و«دماء الشهداء لن تجف إلا بمحاكمة القتلة والمجرمين وأنصار النظام»، كما حملوا صور الشهيد وهم يهتفون «بالروح بالدم.. نفديك يا شهيد»، وعلى أنغام عبدالحليم حافظ، استقبل متظاهرو التحرير جنازة الصحفى وحيت الإذاعة الداخلية المشيعين قائلة «هذه الثورة بدأت بذورها منذ سنوات على سلم نقابة الصحفيين والآن احتلت كل الميادين واختلطت دماء الصحفيين بدماء شهداء الثورة».. وشن المتظاهرون هجوما حادا على الإعلام الحكومى المرئى والمكتوب وطالبوا العاملين فيه بالنزول لأرض الميدان لتصوير الحقائق.

• وجوه من التحرير

– وفى سياق متصل وبعد طول غياب عن الساحة السياسية والأحداث العامة، ظهر يوم الاثنين (٧ فبراير) الدكتور أسامة الباز، المستشار السياسى لرئيس الجمهورية،

وكانت المفاجأة أن هذا الظهور كان فى ميدان التحرير حيث يرابط المتظاهرون المناهضون للرئيس مبارك. ووسط كردون أمنى أحاط بالرجل، الذى كان فى وقت سابق بمثابة الظل لرئيس الدولة، قال «الباز»: «أنا طول عمرى موجود وسط الناس»، دون أن يدلى برأيه صراحة فى مطالب المتظاهرين، وأولها إسقاط نظام الحكم ورأس السلطة - بحسب **المصرى اليوم** (٨ فبراير).

والتف المعتصمون بالميدان حول الباز - الذى رافقته ابنته وحفيده «١٠ سنوات» - وراحوا يلتقطون الصور معه، وهم يهتفون: «يسقط مبارك.. يسقط النظام.. و«اطلع بره».

ورفض المعتصمون جميع الاتصالات التى تجرى باسمهم، مشيرين إلى أن من يشاهدونهم فى وسائل الإعلام «غرباء عنهم» لا يعرفونهم، مشيرين إلى تصميمهم على عدم مغادرة الميدان إلا بعد الاستجابة لمطالبهم، خاصة أن المغادرة تعنى «الانتحار».

- كما انضم إلى المحتجين بالميدان «وائل غنيم» مؤسس صفحة «خالد سعيد» بعد الإفراج عنه.

مشاهد من محافظات مصر

استمرت المظاهرات المطالبة بتنحى الرئيس مبارك فى العديد من المحافظات المصرية (المصرى اليوم ٨ فبراير)، ففى الإسكندرية تظاهر نحو ٧ آلاف شخص من مختلف الأطياف والحركات السياسية أغلبهم من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين فى الساعة الرابعة عصر الاثنين (٢/٧) أمام مسجد القائد إبراهيم فى محطة الرمل، فى استجابة للدعوات التى انطلقت من قبل المتظاهرين بشأن جعل الأسبوع الجارى أسبوعا للصمود.

وردد المشاركون فى التظاهرة هتافات تطالب بضرورة عدم تخلى الشعب عن مطالبه، بالإضافة إلى عدم الوثوق فى وعود النظام، حيث تمت الاستعانة بمكبرات الصوت فى ترديد الأغانى الوطنية ونشيد «بلادى».

- **وفى مدينة أكتوبر،** تظاهر العشرات فى ميدان ليلة القدر، ورددوا هتافات تطالب برحيل النظام.

- **وفى السويس،** تظاهر نحو ٢٠٠ شخص عقب صلاة عصر الاثنين (٧ فبراير)، بميدان الإسعاف بالأربعين، مطالبين بتنحى الرئيس ورحيل النظام.

- **وفى الدقهلية** أعلنت جماعة الإخوان المسلمين وحركة ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير، عن تنظيم مظاهرة كبرى الثلاثاء (٨ فبراير)، استجابة للدعوة التى أطلقها

المعتصمون فى ميدان التحرير بشأن جعل الأسبوع الجارى «أسبوع الصمود» للمطالبة برحيل الرئيس مبارك ونظامه.

وأصدروا بيانا تم توزيعه على المصلين والمواطنين بمدينة المنصورة، للحث على الاحتجاج حتى تتحقق مطالبهم التى حصروها فى استقالة رئيس الجمهورية، والإعلان الفورى عن إلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق جميع الحريات والتوقف فورا عن إهانة المواطنين وتعذيبهم فى أقسام الشرطة، وحل مجلسى الشعب والشورى، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تتفق عليها القوى الوطنية.

– **وكانت مدينة المنصورة** قد شهدت، حالة من الهدوء النسبى (الاثنين ٧ فبراير) وبدأت إدارة المرور العمل بكامل طاقتها بعد توقفها منذ أحداث الجمعة (٢٨ يناير) وتواجد الضباط فى بعض الشوارع التى شهدت تحويلاً لحركة السير بها نتيجة غلق الجيش بعض الشوارع.

– **وفى أسوان،** تمكنت اللجان الشعبية بمدينة أسوان من ضبط ٦ أفراد بمنطقة الخطارة، وبحوزتهم ٥٠ كيلو بانجو، قبل ترويجها على عملائهم بالمدينة، وتم تسليمهم إلى قسم الشرطة، كما تمكنت اللجان الشعبية من القبض على مسجونين هاربين من سجن أبى زعبل، بمنطقتى الصداقة والسيل.

– **وفى بورسعيد،** سلمت اللجان الشعبية، للأجهزة الأمنية، نحو ٦٠ قطعة سلاح تم ضبطها الاثنين (٧ فبراير).

– **وفى شمال سيناء،** أصدرت لجنة حماية الثورة بيانا طالبت فيه بحل الحزب الوطنى وإيقاف عضوية نواب مجلسى الشعب والشورى، وعدم الاعتداد بهم وحل المجالس المحلية بمختلف مستوياتها.

ردود أفعال النظام

● وفى مقابل الإصرار على تنحى الرئيس، بدا أن الرئيس مبارك لديه إصرار على إثبات أنه هو الذى يدير شئون البلاد، خاصة بعد أن ترددت شائعات حول منح نائب رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء تفويضاً شفهياً بإدارة الأمور.

وعقد مبارك اجتماعين، الأول ضم نائبه عمر سليمان ورئيس مجلس الشعب ورئيس محكمة النقض، والثانى ضم إلى جانب هؤلاء رئيس مجلس الشورى ووزيرى الدفاع والخارجية.

وقالت (**الأخبار** ٢/٨) فى معرض عرضها لنشاط الرئيس.. وكيف أدار هذه الأزمة:

استعرض الرئيس حسنى مبارك تطورات الموقف الراهن خلال اجتماع عقده

الاثنين (٧ فبراير)، بقيادات العمل التشريعى والتنفيذى، وما توصلت إليه اجتماعات الحوار الوطنى، بما فى ذلك التوافق على تشكيل «لجنة دستورية» تتولى دراسة التعديلات المطلوبة فى الدستور، و«لجنة للمتابعة» تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطنى.

وأصدر الرئيس تعليماته بأن تبدأ كلتا اللجنتين أعمالهما اعتبارا من يوم الثلاثاء (٨ فبراير)، كما وجه إلى إنشاء لجنة ثالثة لتقصى الحقائق.. نزيهة ومستقلة ومحايدة.. من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية..لتتولى تقصى الحقائق حول أحداث الأربعاء (٢/٢) والتجاوزات المشينة والمرفوضة فى حق المتظاهرين.. وما أوقعته من ضحايا أبرياء بين أبناء الوطن.

كما عقد الرئيس مبارك اجتماعين منفصلين بمقر رئاسة الجمهورية، لمتابعة التطورات الجارية على الساحة الداخلية، الأول حضره كل من عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية، ود. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، والمستشار سرى صيام رئيس محكمة النقض، ثم الثانى حضره عمر سليمان، ود. أحمد شفيق رئيس الوزراء ود. سرور، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى، والمشير حسين طنطاوى وزير الدفاع والإنتاج الحربى، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية، واللواء محمود وجدى وزير الداخلية، واللواء مراد موافى مدير المخابرات العامة، ود. زكريا عزمى رئيس ديوان الجمهورية.

وأكد أحمد شفيق ضرورة بقاء الرئيس مبارك فى منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية ، وقال شفيق، لشبكة سى إن إن الاخبارية الأمريكية إننا فى مصر نصر على أن يستكمل الرئيس مبارك فترة ولايته الرئاسية حتى نهاية شهر سبتمبر القادم»؛ لأن هناك كثيرا من النقاط يتعين معالجتها قبل أن يترك منصبه، لأن ذلك سيجعل من السهل علينا تنفيذ المهمة التى نتطلع إلى إنجازها.

كما قرر الحاكم العسكرى خفض حظر التجول ليصبح من الثامنة مساء حتى السادسة صباحا اعتبار من الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١.

تداعيات

- هجوم بالقذائف على معسكر للأمن المركزى.. وإصابة ضابط ومواطن فى الحادث.
- لواء سابق ينتحر حزناً على انهيار جهاز الشرطة.
- ٤٠ مليون جنيه خسائر الأسواق الحرة بالدقى.. و٨ ملايين جنيه حجم الخسائر المبدئية فى كارفور المعادى.

- انفلات أمنى بالمنيا ومعركة بالأسلحة فى مستشفاها العام.. و٤شهداء و٧٢ مصاباً (٣٠ مدنيا و٢٤ شرطيا) فى مظاهرات الحرية بالمنيا .

- التحقيقات: تلف ٣٠٠ ألف قضية فى مجمع محاكم الجلاء.

- استمرار الزحام أمام البنوك ومكاتب البريد.. والجنيه يسجل أدنى مستوى له فى ٦ سنوات.. والدولار يرتفع إلى ٥,٩٥ جنيه.. وتحويلات المصريين بالخارج فى الحدود الطبيعية.. وتعليق العمل بالبورصة.

- ضبط ٧٦ قطعة سلاح نارى متنوعة و٤٨ هاربا من سجون مختلفة، كما سلم ٦ هاربين أنفسهم.

وكانت الأجهزة الأمنية ضبطت، (الأحد ٢/٦) ٢١٠ هاربين، فيما سلم سجينان نفسيهما وتمت إعادة ٢٦٠ قطعة سلاح متنوعة.

- بلاغات جديدة للنائب العام ضد أحمد عز وزهير جرانة.. وبلاغ للنائب العام ضد وزير الزراعة السابق بتهمة تدمير القطن المصرى وإهدار المال العام لصالح حفنة من المنتفعين.

النائب العامر يأمر بالتحقيق فى بلاغ يتهم «حبيب» بالضلوع فى تفجير كنيسة «القديسين» (**الدستور** ٢/٨).

ردود أفعال محلية

- القوات المسلحة تقيم مستشفى عسكرياً ميدانياً بـ «التحرير» لعلاج المتظاهرين وأفراد قواتها.

- الإخوان المسلمون فى مؤتمر صحفى: ليس لدينا مرشح للرئاسة.. ونرفض التدخلات الأجنبية.. وسريان «كامب ديفيد» وفقاً لرؤية البرلمان (**الأخبار** ٢/٨)

- قضاة بمجلس الدولة يؤيدون ثورة الشباب.. ويقترحون «خارطة طريق» للخروج من الأزمة.

- الحزب العربى الناصرى يعلق مشاركته فى الحوار الوطنى.. ويتمسك برحيل مبارك.. وحزب الوفد يتقدم ببلاغ للنائب العام لمحاكمة المعتدين على المتظاهرين

- ٤ آلاف سائق ميكروباص ينضمون لثورة التحرير من دمنهور (البحيرة).

- البرادعى يطالب مبارك بالرحيل عن السلطة والبقاء فى مصر.

- خمسة عشر مفكراً يحذرون من مؤامرات لتخريب الثورة فى بيان أصدروه لهذا الغرض، وفى صدارة الموقعين عليه: المستشار طارق البشرى، المفكر الإسلامى محمد سليم العوا، وجورج إسحاق.. ومثقفون فى الإسكندرية يطالبون بمحاكمة

شعبية لرموز الفساد.. ولجنة التنسيق بين النقابات المهنية تطالب بحكومة إنقاذ.

- فاروق الباز لـ «ثوار التحرير»: لا تقبلوا الوصاية.. ولا تتراجعوا حتى يتنحى الرئيس.

- تواصل المظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية فى المحافظات.. وموظفو «الجامعة العمالية» يحاصرون نائب رئيس الاتحاد، ويطالبون بتنحى مسئوليها.

ردود أفعال دولية

- الرئيس الأمريكى باراك أوباما يتمسك بالتغيير «الآن».. ويقلل من شأن تخوفات البعض من الإخوان.. ويقول: مصر لم تعد كما كانت.. وواشنطن تحذر من هروب الأموال من مصر.

- تواصل مظاهرات التأييد للمتظاهرين المصريين فى عدة عواصم عالمية.. والمتظاهرون يرتدون «علم مصر» فى كولومبيا.. وطالبوا برحيل النظام فى «النرويج».. ونظموا وقفة فى لندن.

اليوم الخامس عشر: الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١

– عادت المليونية إلى ميدان التحرير من جديد، وتزامن معها حشود غاضبة فى محافظات مصر..

وجاءت عناوين الصحف فى هذا اليوم دالة على أن (الثلاثاء) كان علامة فارقة فى مسيرة الغضب التى واصلت صمودها لليوم الرابع عشر على التوالى:

الشروق: **«عمر سليمان: مصر تغيرت.. والجيش ضامن لكل تعهدات النظام»، «المليونية الرابعة تحول مصر إلى «ميدان تحرير».**

الأهرام: **«سليمان: مصر بين خيارين.. الحوار أو الانقلاب، «المظاهرات تتجاوز ميدان التحرير وتلتف حول مجلس الوزراء والشعب والداخلية»**

المصرى اليوم: **«التحرير يفيض بالمتظاهرين.. والحشود تحاصر البرلمان».**

الوفد: **«الثورة تحاصر مجالس الشعب والشورى والوزراء»، «المتظاهرون فى ميدان التحرير يدعون لمسيرات إلى قصر العروبة».**

ميدان التحرير

– قالت **الشروق** (٢/٩): «تحول ميدان التحرير إلى كتلة بشرية، قوامها ما يقرب من مليون متظاهر، زحفوا إلى الميدان منذ الساعات الأولى من الصباح، ليشاركوا فى المسيرة المليونية (الرابعة) المطالبة برحيل مبارك، ومن بينهم عشرات الآلاف من محافظات الشرقية وسوهاج والمنيا وبورسعيد.

وفى الوقت الذى امتلأ فيه الميدان والشوارع المؤدية إليه بالمتظاهرين، انطلقت فى المحافظات المختلفة، مسيرات ومظاهرات (مليونية) موازية، طالب أصحابها بتنحية مبارك وأعلنوا تضامنهم مع المعتصمين فى التحرير منذ ١٥ يوماً، علاوة على ما أعلنه عمال وموظفون فى قطاعات عديدة من إضرابات عن العمل لأسباب عدة منها ما هو سياسى، وما هو مطلبى.

وأصدر العلماء المشاركون فى ثورة ٢٥ يناير بياناً جديداً، شددوا خلاله على أن الأحاديث النبوية التى وردت فى شأن منع الخروج على الحاكم، لا تنطبق على الرئيس مبارك، لأنها تتحدث عن الحاكم العادل الذى يؤمِّن الناسَ فى أوطانهم، ويصون أعراضهم، ويحارب أعداءهم.. واصفين فى بيانهم «من يقف ضد نظام مبارك الفاسد بالمجاهد فى سبيل الله».

وبحسب **الوفد** (٢/٩)، فقد شهدت ثورة الغضب تطوراً مهماً وخطيراً، بتوسيع نطاق الاحتجاج والتظاهر إلى خارج ميدان التحرير، حيث حاصر عشرات الآلاف

من المتظاهرين مـجلسى الشـعب والشـورى ومـجلس الوزراء، بعـد أن خـرجـوا من ميدان التحرير واقتحموا الحواجز العسكرية ودخلوا شارع قصر العينى، وطالب المتظاهرون برحيل حكومة الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء، ورددوا هتافات أمام مكتبـه تطالب برحـيل حكومـتـه ورحـيل الرئيس مـبـارك وحل مـجلسى الشـعب والشورى، ولم تتدخل قوات الجيش، وقامت بحماية المتظاهرين الذين اتجهوا إلى وسط القاهرة ومنطقة عابدين، حيث القصر الجمهورى.

والتحم بالمتظاهرين المئات من مـوظفى وزارة الصحـة من المسـعـفـين والسـائقين والعمال المؤقتين المطالبين بزيادة الأجور والتعيين ووقف الواسطة والمحسوبية فى وزارة الصحة، رفض وزير الصحة الجديد الخروج من مكتبه لمقابلة المتظاهرين من موظفى الوزارة.

وأمـام الزحف المليـونى والإقبـال المتناهى على المشـاركة، اضطرت القوات المؤمنة للمـيدان إلى فتح الحـواجـز وإتاحة الفـرصـة للمتظاهرين للامـتداد فى الشـوارع المحيطة ليمتد وجودهم إلى ما بعد المتحف المصرى.

وبينما نجحت مسيرة أعضاء هيئة تدريس فى الوصول إلى الميدان عبر شارع قصر العينى، عجز عشرات الآلاف عن الانضمام بسبب الزحام الشديد.

وحالت الأعداد الغفيرة التى شاركت فى المسيرة، (وفقاً **للشروق** ٢/٩): دون وصول الفريق أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء إلى مقر المجلس فى موعده، وهو ما ترتب عليه تأجيل أجندته التى كان على رأسها استقبال السفيرة الأمريكية مارجريت سكوبى.

وقرر أعضاء نقابات المهندسين والصحفيين والمهن التمثيلية والأطباء، المشاركة فى المسيرة التى دعا لها محامون، للتوجه إلى قصر العروبة لمطالبة مبارك بالرحيل.

وتظاهر صحفيون من مؤسسة الأهرام فى مقر جريدتهم، احتجاجاً منهم على عدم تعيينهم، كما تظاهر المئات من عمال مطابع مؤسسة «روز اليوسف» مطالبين بإقالة رئيس مجلس إدارتها.

كما شهد مقر وزارة الطيران المدنى إضراب العاملين بقطاع الأمن فى شركة مصر للطيران.

وسياسياً، تمسكت جماعة الإخوان المسلمين بضرورة رحيل مبارك عن الحكم استناداً إلى أن الثورة الشعبية أسقطت النظام، ومن ثم فلابد أن يرحل، بحسب بيان صدر عن الجماعة.

وأضافت **الوفد** (٢/٩): إن الآلاف من المتظاهرين أدوا صلاة الغائب على أرواح

شهداء ثورة الغضب، والذين انتشرت صورهم فى أنحاء الميدان، وطالب المتظاهرون بسرعة إجراء التحقيقات مع من مُنعوا من السفر، وجمدت حساباتهم إلى جانب مطالبة المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام بملاحقة الفاسدين، خاصة الذين استولوا على أراضى الدولة بالأسعار البخسة.

وكذلك الملفت للنظر هو وجود العنصر النسائى بكثرة عن الأيام السابقة، كذلك دخول كميات كبيرة من البطاطين والمأكولات والمشروبات للميدان لمواصلة التظاهرات.

وقام أكثر من ألف طفل بمسيرة انطلقت من أمام مسجد عمر مكرم، وجابت الميدان مطالبة بالإصلاح الاقتصادى والتغيير السياسى عبر هتافات: «يا سوزان قولى للبيه كيلو اللحمة بـ ١٠٠ جنيه»، و«يا جمال قول للبيه كيلو العدس بـ ١٠ جنيه».

وكان الجديد داخل الميدان هو قيام المتظاهرين بتعليق لافتة كبيرة للواء محمود البطران الذى قتل - بحسب الوفد ٩ فبراير - بعد رفضه فتح سجون الفيوم وخروج المساجين منه، وكتبوا على صورته «لن ننساك يا شهيد الواجب».

وتوافد على الميدان بعد الثانية ظهراً عدد كبير من نجوم الفنانين والإعلاميين لمساندة الشباب فى ثورتهم وتحقيق مطالبهم.

واختلفت الإجراءات داخل الميدان عن اليومين السابقين، حيث حدد المتظاهرون المداخل للباعة الجائلين بعد أن ظهرت صورهم على الفضائيات بطريقة رفضها المواطنون، وشهدت ساحات الميدان عمليات نظافة فى كل المناطق المحيطة به.

زويل فى الميدان

استقبل المتظاهرون - مساء الثلاثاء (٢/٨)، بميدان التحرير العالم المصرى الدكتور أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل وسط هتافات ولافتات تعبر عن فرحتهم بزيارته لهم فى أرض الميدان.

وألقى زويل خطبة قصيرة على المنصة الموجودة بالميدان، عبر فيها عن سعادته بالثورة والنتائج الإيجابية التى حققتها، وما وصل إليه شباب مصر، ووصفهم بالأبطال وعبر لهم عن تقديره لرقيهم ووعيهم السياسى وقدرتهم على الصمود من أجل تحقيق مطالب الشعب المشروعة.

وبينما تطورت التظاهرات نوعياً (وفقاً **للمصرى اليوم** ٢/٩)، حيث وصلت إلى مقرى مجلس الشعب والشورى، واقتربت من مجلس الوزراء، ووصلت إلى قرب وزارة الداخلية، إلى جانب عدة تظاهرات نوعية تحمل مطالب فئوية لعمال

ومهنيين فى القاهرة والمحافظات.. شارك العديد من القوى السياسية فى المظاهرات، وانضم ما يقرب من ألف أستاذ جامعى إلى ميدان التحرير، حيث تحركوا من مقر نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة بالمنيل، مروراً بشارع قصر العينى، حتى التحموا بالمتظاهرين فى الميدان.

وهتف أساتذة الجامعات: «الشعب خلاص أسقط النظام»، كما هتفوا ضد هانى هلال، وزير التعليم العالى، داعين إلى مظاهرة حاشدة أمام جامعة القاهرة الجمعة (١١ فبراير) بالتوازى مع مظاهرة التحرير فى حال عدم استجابة النظام لمطالب الرحيل، كما انضم المهندس عصام شرف، وزير النقل الأسبق، للمتظاهرين إلى جانب عدد من الفنانين والإعلاميين.

- وفى سياق متصل، أصدر معتصمو التحرير بياناً يدعون فيه عمال مصر للإعلان إضراب عام الأسبوع المقبل.

كما نظم بضعة آلاف مهندس مسيرة من أمام مقر نقابة المهندسين بشارع رمسيس حتى ميدان التحرير للمطالبة بإسقاط النظام ورحيل الرئيس مبارك.

وخلال مرور المسيرة على سنترال رمسيس، حيث نظم الآلاف من العاملين بالمصرية للاتصالات اعتصاما للمطالبة بإعادة هيكلة أجورهم، وهتف الجميع «إيد واحدة.. إيد واحدة» ولاقت المسيرة تجاوباً كبيراً من المارة الذين التحموا بها حتى ميدان التحرير.

- كما تظاهر أكثر من ٣٠٠٠ عامل بالهيئة العامة للنظافة بالجيزة بمقرها بالدقى، ورفعوا شعار «عايزين حقوقنا».

وشهد مقر وزارة الطيران المدنى إضراب العاملين بقطاع الأمن فى شركة مصر للطيران، وبدأ التجمهر بـ ٢٠٠ فرد من موظفى القطاع الأمن، ثم تزايدت حدته، حيث اندفع سائر الموظفين لمشاركة زملائهم أمام وزارة الطيران.

كما دخل مئات العاملين فى وزارة الصحة إضراباً ورفعوا شعار: «الشعب يريد إسقاط الفساد»، أمام مكتب وزير الصحة **(للمزيد راجع الفصل الثامن)**.

•• مشاهد من محافظات مصر

- عادت المسيرات السلمية إلى عواصم المحافظات (الثلاثاء ٢/٨)، فيما سمى بأسبوع الصمود للمطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

وجاءت المسيرات -بحسب **الأهرام** ٩ فبراير- دون إخلال بالأمن من أى نوع أو حالات صدام مع آخرين أو عمليات تخريب وذلك بالتزامن مع سير طبيعى لحركة العمل إدارياً وتجارياً، فى الوقت الذى انتظمت فيه الحركة المرورية فى معظم الأنحاء مع عودة رجال الأمن والمرور إلى مقارهم.

وبالتزامن مع هذه الأحداث شهدت بعض المواقع العمالية اضطرابات مختلفة للمطالبة بالأجور التى لم يتم صرفها حتى الآن أو فى بعض منها للمطالبة برفع الأجور والحوافز والامتيازات الأخرى.

– **وفى البحيرة:** انتقلت عدوى الاحتجاج والاضطرابات إلى العديد من مدن البحيرة، ففى الوقت الذى تظاهر فيه أكثر من ألفى شخص بميدان الأوبرا بدمنهور من حزبى الناصرى والغد والجمعية الوطنية للتغيير وكفاية وجماعة الإخوان وحركة ٦ أبريل للمطالبة بالإصلاح السياسى والاجتماعى وتغيير النظام ومحاربة البطالة والفساد والغلاء وحل مجلسى الشعب والشورى ، دخل١٤٠٠ عامل بشركة الغزل والنسيج بكفر الدوار فى إضراب مفتوح عن العمل، وقاموا بغلق البوابات الرئيسية للمصنع لمنع دخول أو خروج أى سيارة، وقاموا برفع لافتات تطالب بزيادة الحوافز إلى ١٠٠٪، وتسريح مستشارين يعملون كرؤساء قطاعات، ويتحصلون على مبالغ طائلة.

كما أضرب ٤٠٠ عامل بمصنع البوليستر والألياف الصناعية للمطالبة بزيادة أجورهم، وشاركهم ٤٤٠ عاملاً بشركة مصر صباغى البيضا الاحتجاج، حيث وقفوا أمام مبنى الإدارة، وأعلنوا عن إضرابهم عن العمل لحين تنفيذ مطالبهم.

وفى كوم حمادة تجمع ٢٠٠ من أهالى قرية خنيزة أمام محطة توليد كهرباء غرب النوبارية لمطالبة المسئولين بالمحطة بتوفير فرص عمل لأبنائهم، فيما قام بعض الأهالى بقذف الأحجار على مبنى المحطة، مما أصاب ٦ من العاملين بجروح وسحجات وكسر نوافذ مكتب الأمن الخاص بالمحطة.

وامتدت الاحتجاجات لتشمل قائدى التاكسيات بدمنهور بميدان الساعة، كما أضرب سائقو سيارات الأجرة بمجمع المواقف وامتنعوا عن تحميل الركاب للمطالبة بإلغاء الرسوم المقررة.

– **وفى الفيوم** تظاهر المئات من الأهالى بالفيوم أمام ديوان عام المحافظة احتجاجاً على رفع ضريبة الأطيان إلى ١٢٠٠ جنيه للفدان، كما تظاهر أكثر ٥٠٠ من الأهالى العاملين فى مشروع توزيع البوتاجاز .

كما تظاهر عدد من الأهالى فى ميدان السواقى مطالبين بسرعة إجراء إصلاحات دستورية واقتصادية.

– **وفى سوهاج:** نظم المحامون بسوهاج مظاهرة سلمية شارك فيها مئات المواطنين وأحزاب المعارضة والإخوان المسلمون رفعت بعض الشعارات التى تدعو إلى مطاردة الفساد ومحاكمته، وتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة وعدم التخريب.

– **وفى المنصورة** تجددت المظاهرات السلمية المعارضة لنظام الرئيس مبارك، حيث

تجمع أكثر من ١٥ ألف مواطن من مختلف فئات المجتمع، معظمهم من الشباب والإخوان المسلمين مرددين الهتافات التى تدعو إلى إسقاط النظام، ومجددين مطالبهم برحيل الرئيس مبارك، وسرعة حل مجلس الشعب، وتعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ.

● **وفى المنوفية:** قامت قيادات الأحزاب المعارضة وممثلى القوى السياسية بالمنوفية بإرسال شبابها إلى القاهرة؛ للمشاركة فى المظاهرة المليونية عبر وسائل المواصلات المختلفة من سيارات وأتوبيسات.

– **وفى محافظة جنوب سيناء** تظاهر المئات من أبناء مدينة أبورديس أمام بوابة شركة بترول بلاعيم، وقطعوا الطريق الدولى بين شرم الشيخ والنفق، ومنعوا مرور سيارات الشركة، وانحصرت مطالبهم فى تنفيذ وعود سابقة من المسئولين بتعيين أبنائهم بالشركة.

– **وفى العريش** تواصلت المظاهرات المطالبة برحيل الرئيس مبارك وتجمع الآلاف بميدان الحرية تضامنا مع المطالب التى رفعها ثوار التحرير.

– **وفى الإسماعيلية** نظم عمال شركة التمساح لبناء السفن بالإسماعيلية، إحدى شركات هيئة قناة السويس، مظاهرة أمام مقر الشركة للمطالبة بمساواتهم بالعاملين بهيئة قناة السويس ورفض الزيادة المقرر صرفها خلال أبريل المقبل والمقدرة بنحو ١٥٪.

● **وشهدت مدينة الإسكندرية** مظاهرة مليونية جديدة فى إطار أسبوع الصمود، خرج مئات الآلاف من أبناء المدينة منذ الصباح الباكر فى مسيرات حاشدة تجمعت – بحسب **الوفد** ٩ فبراير– عند مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل ومحطة سيدى جابر، وتم حشد جميع الطوائف المجتمع السكندرى الراغبين فى تغيير النظام، وعدد من رموز العمل الوطنى، وأعضاء النقابات المهنية وبعض رموز القضاء، مؤكدين إصرارهم على الصمود حتى يرحل الحكم الديكتاتورى الممثل فى جميع أجهزة المؤسسات الفاسدة، بدأت مظاهرات الشباب من ميدان القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل، حاملين لافتات بإسقاط النظام، متجهين إلى ميدان سيدى جابر.

– **فى كفر الشيخ** خرج أكثر من ٧٠ ألف متظاهر من النادى الرياضى بمحافظة كفر الشيخ وبعض المدن ببلطيم ودسوق مطالبين بإسقاط النظام ومحاكمته، رفع المتظاهرون شعارا يندد بجرائم حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، كما طالب المتظاهرون بمحاكمة كل رموز الفساد وإقصائهم عن السلطة فى جميع المواقع بالمحافظات المصرية بالكامل، ضمت المظاهرات أحزاب الوفد والتجمع والناصرى وشباب ٦ أبريل والإخوان المسلمين ولفيفاً من كل فئات الشعب.

- **وفى الغربية** استمرت عصر الثلاثاء (٢/٨) مظاهرات الغضب بطنطا والمحلة، نظم الشباب مسيرات طافت شوارع المدينتين للمطالبة بالحريات والعدالة الاجتماعية ورحيل النظام، ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بمحاكمة وزراء التعذيب والفساد ونهب الأراضى وتزوير إرادة الأمة، ونظم مجموعة رمزية من الشباب اعتصاماً فى ساحة شارع البحر أمام مبنى المحافظة على غرار الاعتصام بميدان التحرير، وتمكن الشباب الذى يزيد عددهم على ٥٠ شاباً من توفير مستلزمات الإقامة سواء من القماش والبطاطين والستائر مكتوب عليها شعارات الثورة، ولوحظ تنظيم الشباب لمجموعات تتناوب فى الاعتصام بشارع البحر باعتباره نقطة تمركز تجتمع عندها المسيرات، وتتفرق فى خطوط طويلة وعريضة بشوارع المدينة لترسيخ مفهوم استمرار التظاهر حتى رحيل النظام (**الوفد** ٩ فبراير).

ردود أفعال النظام

● وفيما يعد تجاوباً مع الأحداث عقد الرئيس مبارك اجتماعاً مع قيادات العمل التشريعى والتنفيذى لبحث تطورات الموقف الراهن، وما توصلت إليه اجتماعات الحوار الوطنى مع جميع القوى السياسية، بما فى ذلك التوافق على تشكيل (لجنة دستورية) تتولى دراسة التعديلات المطلوبة فى الدستور، و(لجنة للمتابعة) تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطنى.

حوار سليمان مع رؤساء تحرير الصحف

- وفى سياق متصل، أدار نائب الرئيس عمر سليمان حواراً مع رؤساء تحرير الصحف القومية أكد خلاله أن نظام الحكم فى مصر «لم ولن ينهار»، وجدد رفضه تنحى الرئيس مبارك، معتبراً أن الحديث عن رحيله «ضد أخلاق الشعب المصرى»، وحذر من زيادة الفوضى وخروج ما سماها «خفافيش الليل» لترويع المجتمع، إذا استمرت الأوضاع الراهنة.

وقال سليمان، تعليقاً على مطلب «الرحيل» الذى رفعه شباب ثورة ٢٥ يناير (وفقا **للمصرى اليوم** ٩ فبراير) المصريون يحترمون كبيرهم ورئيسهم وكلمة الرحيل ليست مهينة فقط للرئيس، وإنما للشعب المصرى أيضاً، كما أن الرئيس مبارك أحد أبطال حرب أكتوبر، والمؤسسة العسكرية حريصة على هؤلاء الأبطال ولا يصح أن ننسى تاريخها.

ورداً على إعلان الائتلاف الحاكم فى ألمانيا، الذى ترأسه المستشارة أنجيلا ميركل، استعداد برلين لاستضافة الرئيس مبارك لتلقى العلاج فى حال طلبه الرحيل من مصر، قال سليمان: نشكر ميركل على هذه الدعوة، والرئيس لا يحتاج إلى علاج،

وهذا تدخل سافر فى شأننا الداخلى، مشدداً على أن الريس لن يترك البلد، وسيبقى لإدارة خارطة الطريق والإصلاحات المقبلة.

وأكد سليمان أن الرئيس مبارك ليست لديه مشكلة فى تنفيذ مطالب الشعب، لكن إدخال جميع التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة مرة واحدة ليس ممكناً بسبب ضيق الوقت، مشيراً إلى أن الرئيس المقبل لابد أن يحلف اليمين يوم ١٤ أكتوبر المقبل، ونفى نائب الرئيس الجمهورية عقد صفقة مع الإخوان المسلمين، معتبراً أن مشاركتهم فى الحوار بين النظام والمعارضة مكسب كبير لهم، لأنهم يبحثون عن الشرعية منذ ٨٠ عاماً، وأشار إلى أن أهدافهم لم تتفق أبداً مع أهداف أى نظام، ولهم أجندة خاصة جداً.

ولفت سليمان إلى أهمية مشاركة الإخوان فى حل الأزمة الحالية، ورفض تحديد حصولهم على المزيد أو السماح لهم بتأسيس حزب سياسى مستقبلاً، موضحاً أن هذا يتوقف على من سيكون رئيساً لمصر فى نهاية هذا العام، وقال سليمان إن الدولة توقعت منذ عام تقريباً حدوث ثورة من الشباب على موقع «فيس بوك»، وقدرت عدد من سيشاركون فيها بـ ١٠٠ ألف، مؤكداً أن مصر ما زالت دولة، ولديها مؤسسات وقادرة على استعادة مكانتها وحماية مجتمعها، مشيراً فى الوقت نفسه إلى أن البلاد لن تستطيع تحمل استمرار حالة «الشلل» ولابد من إنهاء الأزمة سريعاً، وتعهد سليمان بوقف عمليات التمويل من الخارج لما وصفها بـ «العناصر المندسة»، وأكد أن الدولة لن تسمح لأحد بالتدخل فى شئونها الداخلية.. مشيراً إلى أن مظاهر التدخل الأجنبى تتخذ شكلاً سياسياً، أو عن طريق دفع أموال لبعض العناصر، وإدخال أسلحة لتهديد الأمن القومى، خاصة فى سيناء.

تداعيات

أزمة فى ورق الصحف

- شهدت المؤسسات الصحفية فى مصر أزمة شديدة فى ورق الصحف نتيجة لتداعيات ثورة الغضب، وخفّض العديد منها أعداد صفحاتها وحجزت كميات كمخزون احتياطى، بسبب تراجع نقل شحنات الورق القادمة من الخارج وعدم تمكن العديد من البواخر بالموانئ من تفريغ ونقل شحناتها للمؤسسات الصحفية، كما تسبب توقف المصانع المحلية، ومن بينها مصانع شركة «راكتا» عن إنتاج وتوريد ورق الصحف فى زيادة الأزمة.

- تمكنت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية من ضبط ٢٢٣ قطعة سلاح نارى و٢١٣

مسجوناً من الهاربين، وسلّم ١٤ سجيناً هارباً من سجون مختلفة أنفسهم لقطاع مصلحة السجون ومديريات الأمن (**الأهرام** ٩ فبراير).

● تثبيت أسعار الحديد لشهر فبراير لغياب المحتكرين.

ردود أفعال محلية

● الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل يدعو إلى حكومة انتقالية تحت إشراف الجيش.

● جماعة الإخوان المسلمين ترفض المشاركة فى أى حكومة انتقالية أو مستديمة، وتعلن أنه لن يكون لها مرشح فى الانتخابات الرئاسية المقبلة وأنها لم توافق على بيان سليمان، ولم توقع عليه (**الشروق** ٩ فبراير).

● وائل غنيم: كفاية اللى ماتوا يا ريس.. كفايه عليك كده.

● د. علاء الأسوانى للشروق: مبارك فى أسوأ حالاته.

● لجنة الحكماء تطالب بتفويض سليمان بالإشراف على الإصلاح فى بيانها الرابع الذى دعا إلى حل مجلسى الشعب والشورى وتشكيل حكومة طوارئ.

ردود أفعال دولية

– واشنطن تنتقد سليمان، وتطالبه بإلغاء الطوارئ فوراً، وأوباما يتراجع عن «الآن» ويقول: التغيير يستغرق بعض الوقت.

– إسرائيل تلح على أمريكا بنقل السلطة داخل النظام تفادياً لظهور «أردوغان» مصرى (الشروق ٢/٩)

– نواب فى الكونجرس: النظام الحالى فقد مصداقيته.. ونتنياهو: الإسلاميون سيستولون على الحكم.

اليوم السادس عشر :(الأربعاء ٩ فبراير ٢٠١١)

- ساد الشارع المصرى حالة من الغليان بعد تصريحات عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية لرؤساء تحرير الصحف، وقد شهد اليوم السادس عشر لانتفاضة الغضب مظاهرات حاشدة فى ميدان التحرير وفى عدد من المحافظات، وأصر المتظاهرون على «رحيل الرئيس مبارك»، ودعوا إلى تنظيم مسيرة يوم الجمعة «١١ فبراير» بمشاركة ١٠ ملايين مواطن فى التحرير، وعدد من الميادين فى جميع المحافظات، وقرر ممثلون عن المتظاهرين إطلاق اسم «مليونية الشهيد» عليها، ودعوا جميع أسر الشهداء والقوى السياسية للمشاركة فيها.. وكانت السمة البارزة فى هذا اليوم اشتعال الاحتجاجات الفئوية فى شتى أنحاء مصر.

وهذه عينة من عناوين بعض الصحف التى غطت أحداث ذلك اليوم:

الأهرام: **«المتظاهرون يجبرون الحكومة على نقل نشاطها إلى مصر الجديدة»، «الاتفاق على تعديل ٦ مواد بالدستور.. قابلة لزيادة»، «امتداد الإضرابات إلى عشرات الشركات والنقابات والمصالح الحكومية بالقاهرة والمحافظات».**

المصرى اليوم: **«فرحك يا مصر فى ميدان التحرير»، «الثوار يحتفلون بزفاف «عبدالله وسونيا» و«يدعون لـ«مليونية الشهداء» غدا».**

الشروق: **«جمعة تصعيد» جديدة على مشارف قصر عابدين»، «العمال يرفعون «راية العصيان» فى كل المحافظات.. و«الثوار يلوحون بتشكيل «حكومة ائتلافية».**

- الجمهورية: **«المظاهرات تتخطى المليون.. مد إجازة نصف العام.. الاتفاق على ٦ تعديلات دستورية».**

.. ميدان التحرير

تجاوزت «ثورة شباب ٢٥ يناير، حدود ميدان التحرير ووصلت إلى مشارف قصر عابدين، بعدما أحاط المعتصمون، منذ مساء الثلاثاء (٢/٨) بمبنى مجلس الشعب ومقر رئاسة الوزراء.

وعلى وقع دقات الطبول والهتافات الحماسية المطالبة برحيل مبارك ورموز النظام ضرب المتظاهرون - بحسب الشروق ١٠ فبراير - الخيام على جانبى شارع المجلس مسيطرين بشكل كامل على المنطقة حيث مجلس الوزراء ووزارة الصحة وعلى بعد أمتار قليلة من وزارة الداخلية.

وأجبر المتظاهرون الحكومة على تعليق اجتماعاتها فى مقرها بشارع قصر العينى،

قبل أن يصدر رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق تعليماته للوزراء بإدارة وزاراتهم من مواقع بديلة لمقار الوزارات الموجودة فى وسط القاهرة، فيما انتقل هو للعمل من مقر وزارة الطيران المدنى، وغادر موظفو مجلسى الشعب والشورى مكاتبهم خوفا من الاحتكاك بالمتظاهرين.

وأعلن عدد من «شباب ٢٥ يناير» أنهم سيعلنون «خلال ٤٨ ساعة تشكيل حكومة إنقاذ وطنى داخل ميدان التحرير، ما لم يستجب النظام لمطالبهم، وهو ما علق عليه المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادى القضاة الأسبق بأنه «أمر وارد جدا» مضيفا: «هناك إمكانية لإعلان دستور جديد من فقهاء القانون والدستور من داخل الميدان».

يأتى هذا فى الوقت الذى بحث فيه نشطاء ائتلاف «شباب ثورة الغضب» فعاليات المسيرة المليونية التى دعوا لها الجمعة (٢/١١) التى أطلقوا عليها «جمعة الصمود»- وتشمل: «الدعوة لأداء صلاة الجمعة فى عدد من الميادين العامة، ثم انضمام المصلين للمعتصمين بميدان التحرير، ومسيرات جنائزية رمزية لأكثر من ٣٠٠ شهيد، سقطوا منذ اندلاع الانتفاضة فى ٢٥ يناير الماضى، ومحاكمة شعبية للمتورطين فى الهجوم على المعتصمين بميدان التحرير الأربعاء (٢/٢).

وأضافت **المصرى اليوم** (٢/١٠) إن المتظاهرين اتفقوا على تأسيس نصب تذكارى للشهداء وسط ميدان التحرير، وأعلن المعتصمون داخل الميدان الذين وصلت أعدادهم إلى مئات الآلاف أن أى تفاوض يتم خارج الميدان باسمهم لن يكون مقبولا.. وحول المتظاهرون أوبريت الليلة الكبيرة إلى «الخيبة الكبيرة».

ورددوا العديد من الهتافات منها: «قالوا علينا شباب كنتاكى.. واحنا يا مصر بنحمى حماكى»، وفى سياق متصل، وضعت جمعية «روح الشباب» عدداً من صناديق القمامة، وعددا من سيارات نقل القمامة خارج الميدان لتنظيفه، فى حين لم تظهر أى معدات تابعة لمحافظة القاهرة.

وكان هناك محمد عبدالقدوس رئيس لجنة الحريات بمجلس نقابة الصحفيين بميكروفونه الشهير لتحفيظ الشباب العديد من الهتافات، وتجمع العديد من أمهات الشهداء على المنصة لسرد قصص استشهاد أبنائهن وسط دموع المتظاهرين الذين هتفوا «حضرات السادة الضباط.. بإيدكم كام واحد مات».

وطالبت أمهات الشهداء بإعدام وزير الداخلية السابق «حبيب العادلى» وسط ميدان التحرير ومحاكمة الرئيس مبارك الذى عينه وزيرا للداخلية، وفى ساعة متأخرة من ليل (الثلاثاء ٨ فبراير) طرد المتظاهرون المطرب تامر حسنى من الميدان، وقامت مجموعة أخرى بالتعدى عليه، وتدخل بعض المتظاهرين لإنقاذه، وكان تامر حسنى أيد الرئيس مبارك وطالب بفترة رئاسية جديدة له.

البرلمان تحت الحصار

على جانب آخر، شهد مجلس الشعب والشورى حصارا مكثفا من أفراد القوات المسلحة الذين دخلوا المجلس للمرة الأولى منذ اندفاع ثورة ٢٥ يناير لحماية المبنيين من أى اقتحام من قبل المتظاهرين الذين توافدوا على الشوارع المحيطة، وأقاموا المتاريس والكمائن لتفتيش كل من يريد السير فى الشارع ومنع المتظاهرون النواب وموظفى المجلس من دخوله، وهو ما تسبب فى تأجيل اجتماع لجنة القوى العاملة التى كان مقررا لها أن تعقد الأربعاء (٩ فبراير) لمناقشة مشروع قانون منح العاملين بالدولة علاوة تقدر بـ١٥٪.

وشهدت جميع الشوارع المؤدية إلى مقار مجالس الشعب والشورى والوزراء ووزارة الداخلية وأمن الدولة ووزارتى العدل والمالية حصارا شديدا من مدرعات الجيش لحمايتها، والتى تركت للمتظاهرين حرية التحرك، وافترش المتظاهرون شارع مجلس الشعب، ونصبوا الخيام، وأعلنوا الاعتصام حتى يستجيب النظام لمطالبهم.

كما نظم الشباب القبطى المعتصم بميدان التحرير صلاة قداس رمزية لضحايا حادث القديسين، خاصة بعد ظهور أدلة تفيد (وفقا **للمصرى اليوم** ٢/١٠) بتورط الداخلية فى المذبحة، وتقدم عدد من الأقباط ببلاغ للنائب العام يتهم فيه اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية المقال بالتورط فى تفجير كنيسة القديسين.

.. هنا إذاعة الميدان

المنافسة الإعلامية لا تقتصر (وفقا **للأخبار** ٢/١٠) على الفضائيات فقط، ولا على الصحف أو مواقع الإنترنت، لأنها امتدت ودخلت ميدان التحرير حيث التنافس القوى بين إذاعتى «صوت الثورة» و«شباب ٢٥ يناير»؛ لكن كل واحدة منهما اتخذت خطًا إعلاميا واضحا.

«صوت الثورة».. اختارت موقعها أمام «هارديز»، و«صوت شباب ٢٥ يناير» تنطلق من أمام مجمع التحرير.

الاثنتان تشتركان فى استضافة أصحاب المظالم والهتيفة والشعراء ونجوم المعارضة والسياسة والفن والمجتمع والفرق الموسيقية.

الأولى: لا توجه سياسيا محددا لها، وتعمل بشكل خدمى، الثانية.. تعبر عن الائتلاف وتعمل بشكل سياسى.

بطل الأولى، عمرو الجارحى (٢٧ سنة) هو المذيع المعتمد رسميا، والجارحى.. خريج هندسة اتصالات دفعة ٢٠١٠ وناشط سياسى.

وكما يقول الجارحى «إذاعة «صوت الثورة» بدأت عملها يوم ٢٨ يناير فى ميدان التحرير، هدفها..خلق منبر واحد تلتقى فيه كل التيارات، شرط عدم استخدام الإذاعة فى الإعلان عن أى قرارات سياسية بخلاف ما تم إعلانه من قبل عن «رحيل النظام».

يمارس الجارحى «دور الرقيب على ما يتم إذاعته، حيث ينصح ضيوفه، دائما بعدم الإساءة مهما تكن الأسباب إلى الجيش.. وإذاعة «صوت الثورة» بدأت عملها برأسمال ١٠ آلاف جنيه جمعه الشباب من أموالهم الخاصة، ولـ«صوت الثورة» فقرات محددة تحرص على تقديمها يوميا تبدأ العاشرة صباحا بتقديم النشرة الصباحية، وفيها يقرأ الجارحى الصحف المختلفة.

مساءً، تتحول «صوت الثورة» من صوت فقط إلى صوت وصورة من خلال شاشة عرض، تعرض عليها النشرات الإخبارية التى تذيعها قنوات الجزيرة والعربية وB.B.C عربى، مع استبعاد التليفزيون المصرى.

الأمر مختلف مع «صوت شباب الثورة»، فهى أقديم بيومين.. حيث بدأت عملها من يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، فمساء هذا اليوم تم تجميع ثمن الأجهزة، وتم شراؤها بالفعل وإعدادها فى الميدان لكنها فقدت الأجهزة قبل الإعلان عن الإذاعة بدقائق فور نجاح الداخلية فى الدخول للميدان، وإزاحة المتظاهرين بالعنف، ليجمع المتظاهرون «فلوس» مرة أخرى فى اليوم الثانى لشراء المعدات.

والإذاعة لم تكن وليدة اللحظة؛ حيث كان مخططا لها مسبقا من قبل شباب الائتلاف لا مذيع محددًا لـ«صوت شباب ٢٥ يناير» هناك فقط ٤ منظمين.. مهمتهم تنظيم صفوف من يريد الحديث، سامى عادل وناجى كامل ومحمد عواد وأحمد دومة.. وهنا لا رقابة، الميكروفون متاح لمن يريده حتى لو أراد أن يقول «نعم لمبارك».

من مهمة الإذاعة الرئيسية الإعلان عن نتائج الاجتماعات التى يجريها الشباب لمشاركة الجمهور فيها، كما تستخدم لعمل استفتاءات سريعة عن بعض القرارات التى يتخذها الائتلاف.

تهتم إذاعة صوت «شباب ٢٥ يناير» برفع أهم فقراتها على مواقع الفيس بوك وتويتر ويوتيوب.

مشاهد من محافظات مصر

امتدت المظاهرات والاعتصامات والإضرابات إلى عدد من المحافظات والشركات والقطاعات الاقتصادية والخدمية وشملت هذه الحركة من العصيان المدنى – بحسب **الأهرام** ٢/١٠ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وشركة جنوب

القاهرة لتوزيع الكهرباء، وشركة النيل للصناعات الغذائية وهيئة النقل العام، وبعض موظفى وزارة الخارجية، وعددا كبيرا من العاملين بهيئة السكك الحديدية وشركة إنبى للبترول وشركة فحم الكوك والحديد والصلب بحلوان، والإدارة التعليمية بالساحل والمحامين بمناطق شبرا، والزاوية الحمراء، والشرابية، بالإضافة إلى أعضاء هيئات التدريس بجامعتى القاهرة وعين شمس ونقابة المهن الموسيقية والعاملين بعدد من الشركات الخاصة والأعمال الحرفية الذين أعلنوا اعتصاما مفتوحا، حتى تتحقق جميع المطالب التى نادت بها الثورة وفى مقدمتها رحيل الرئيس حسنى مبارك، ومحاسبة الفاسدين.

ووصف المحتجون التصريحات الأخيرة لنائب رئيس الجمهورية السيد عمر سليمان بأنها لن تخمد الثورة بل ستزيدها تأججا واشتعالا.

يأتى ذلك فى الوقت الذى انضم لمتظاهرى ميدان التحرير عشرات الآلاف من المواطنين بأسرهم فى إصرار على مواصلة الاحتجاجات والمظاهرات، حتى تتم تلبية جميع مطالب المحتجين.

وفيما يلى بعض من أحداث الغضب فى بعض المحافظات:

- تواصلت المظاهرات المطالبة برحيل الرئيس مبارك فى عدد من المحافظات لليوم السادس عشر على التوالى، ونشبت - وفقا للمصرى اليوم ٢/١٠ - مصادمات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين للنظام أثناء اشتباكاتهم فى مظاهرات اندلعت من الجانبين مساء الثلاثاء (٢/٨).

- **فى السويس** تظاهر ١٥٠٠ يمثلون القوى السياسية للمطالبة برحيل الرئيس.

- **وفى سوهاج** تظاهر المئات من المعارضة والقوى السياسية بمدينة سوهاج لتأييد المعتصمين بميدان التحرير بالقاهرة والمطالبة بتنحى الرئيس مبارك عن الحكم وتحقيق المزيد من الإصلاحيات الدستورية والاقتصادية، وتجمع المتظاهرون فى ميدان الثقافة بمدينة سوهاج، ورددوا الهتافات المطالبة بتنحى الرئيس «ورفعوا» لافتات مكتوبًا عليها «امشى وسيبنا فى حالنا.. الناس خلاص زهقت».. و«مصر أكبر من مبارك ومن الجميع».

- **وفى دمياط** نشبت مصادمات عنيفة مساء الثلاثاء «٢/٨» بين الآلاف من المعارضين والمؤيدين للرئيس مبارك عقب صلاة العشاء خلال مسيرتهم الحاشدة من أمام مسجد البحر، بمدينة دمياط، للمعارضين، ومسيرات المؤيدين التى انطلقت من ميدان باب الحرس، وسقط عشرات المصابين الذين تم نقلهم بسياراتهم إلى مستشفى دمياط العام والتخصصى.

- **وفى الدقهلية** نظم نحو ٥٠ ألفا من المواطنين والمنتمين لجماعة الإخوان

المسلمين والقوى الوطنية مساء «الثلاثاء (٢/٨) مسيرة طافت شوارع مدينة المنصورة للمطالبة بتنحى الرئيس مبارك، ورفعوا لافتات، نعم للحرية و«ثورة حتى النصر» و«ارحل يا عميل» و«ومش هانروح قبل ما ترحل»، ورددوا هتافات «حسنى مبارك باطل.. والحزب الوطنى باطل»، و«يا مبارك يا طيار جبت منين ٧٠ مليار»، و«حلو يا حلو.. مبارك شعبه حله»، و«صرخة أم شهيد بتنادى عايزة حقى وحق أولادى»، و«الكذب حصرى على التليفزيون المصرى».

– **وفى الفيوم،** تظاهر المئات من أبناء الفيوم، بميدان قارون، مطالبين برحيل المحافظ الدكتور جلال مصطفى سعيد، وقاد المظاهرة أعضاء من الحزب الوطنى، يتقدمهم أحمد فؤاد عضو مجلس محلى المحافظة.. كما تظاهر العشرات من المحامين أمام مجمع المحاكم، مطالبين برحيل مبارك، وردد المتظاهرين هتافات: «يوم رحيلك يا سعيد هايكون عندنا يوم عيد».

– **وفى الشرقية** تجمهر عشرات المواطنين أمام مجلس مدينة الحسينية، للمطالبة برحيل رئيس المدينة إبراهيم لبن، والإدارة الهندسية بأكملها، بتهمة إهدار المال العام والتفريط فى أراضى الدولة وتأجيرها بأبخس الأسعار.

– **وفى بورسعيد،** أحرق نحو ٣ آلاف مواطن من سكان عشش وعشوائيات «زرزارة» فى بورسعيد سيارة المحافظ اللواء مصطفى عبداللطيف، إثر عثورهم على الطلبات التى قدموها للحصول على شقق ملقاة فى برميل قمامة أمام ديوان المحافظة.

كان المواطنون الغاضبون قد توجهوا إلى مبنى ديوان المحافظة صباح (الأربعاء ٢/٩) للتظاهر، والمطالبة بحقهم فى السكن، وعند مبنى المحافظة وجدوا أوراق طلبات الإسكان والشكاوى التى قدموها فى مظاهرة (الثلاثاء ٢/٨)، ملقاة فى برميل قمامة أمام المحافظة، وعلى الفور قاموا بقذف واجهة مبنى المحافظة، وهو من الزجاج بعرض نحو ٥٠ متراً وارتفاع ١٥ متراً.

وقام المواطنون بإخراج ما سموه «صالونات حسنى مبارك» إلى الشارع، ووضعوا معها موتوسيكلين يخصان شرطة المرافق وسيارة المحافظ المرسيدس وأشعلوا فيها النيران، وأصيب موظفو ديوان عام المحافظة، ومجمع الخدمات ومديرية الأمن بالهلع واندفعوا خارج المبانى، بينما احتل المتظاهرون واجهة المبنى وأقام بعضهم عششاً من الأخشاب والبلاستيك فى عرض شارع ٢٣ يوليو المواجه للمحافظة، وآخرون أقاموا فى حديقة ميدان الشهداء، فى الوقت الذى اختفى فيه المحافظ داخل استراحته وأعلن المتظاهرون اعتصامهم وإقامتهم فى الأماكن التى وصفوها بـ «الخمس نجوم»، مقارنة بـ«زرزارة» ومستنقعاتها وحشراتها وقوارضها (**المصرى اليوم** ١٠ فبراير).

- **وفى الإسكندرية** استمر المشهد اليومى لتجمع التظاهرات المطالبة بالتغيير صباح الأربعاء (٢/٩) وعقب صلاة الظهر أمام مسجد القائد إبراهيم بوسط المدينة، وإن كان عدد المتظاهرين أقل بكثير من يوم الثلاثاء (٨ فبراير) الذى شهد تظاهرات لعشرات الآلاف والتى تقوم على الدعوة لتظاهرات مليونية أيام الأحد والثلاثاء والجمعة.

وشهدت الإسكندرية حالة من الهدوء الحذر؛ استعداداً لتظاهرات حاشدة الجمعة (٢/١١) فى المقابل بدأت مجموعة من المتظاهرين التوجه إلى القاهرة للاشتراك فى التظاهرات والاعتصام القائم فى ميدان التحرير وكان خطاب الشيخ المحلاوى أحد المرجعيات الدينية المهمة لجماعة الإخوان قد قام بإلقاء خطبة فى المتظاهرين عقب صلاة العصر (الثلاثاء ٢/٨) وسط حشود من المتظاهرين ألقاها عبر ميكروفونات مسجد القائد إبراهيم، وصف فيها الحكومة المصرية بـ«الوحش الجريح» وأن الحوار والمفاوضات التى أطلقتها تهدف لإكسابها الوقت والقدرة على السيطرة.. ورفض المحلاوى خلال كلمته إجراء أى مفاوضات أو حوار مع الحكومة، لأنها فقدت شرعيتها وأن النظام شهد على فساده من خلال إقالة رموزه وقيامه بالتحقيق مع وزرائه الذين استولوا على أموال الشعب.

ووصف المحلاوى التظاهرات بأنها سلمية وأن الحرائق التى شهدتها أقسام الشرطة تمت بأيدى وزير الداخلية.. كما اصطحبت التظاهرات بشكل يومى سيارات تحمل شعار اتحاد الأطباء العرب كوحدة إغاثة وطوارئ. (**الأهرام** ٢/١٠)

وأصدر شباب ثورة ٢٥ يناير بالإسكندرية بياناً عبر شبكة الإنترنت، وجهوا فيه دعوة إلى أبناء مصر الشرفاء لإعمال العقل والتفكير فى مصلحة الوطن، وعلى من يرغب فى تحقيق مصلحة بلاده مساندتهم فى ثورتهم «العفوية» لشباب مصريين وطنيين، يؤيدون مطالبها فى «الحرية، والمساواة، والديمقراطية».

- **وقد شهدت محافظة الوادى الجديد** أحداث شغب، أسفرت عن مقتل ٥ أشخاص، كما احترقت ٧ مبان شرطية فى مدينة الخارجة، حيث قام متظاهرون فى مجموعات بإحراق مبانى نيابة المرور والحزب الوطنى وإدارة مرور الخارجة وقسم شرطة الخارجة والحماية المدنية ومحكمة الخارجة ومبنى سكن أمناء الشرطة بالسبط (**الأخبار** ٢/١٠).

- **وفى أسيوط** قام أكثر من خمسمائة من أهالى قرية بنى شقير (بحسب الأخبار ٢/١٠) بقطع الطريق الزراعى مصر ـ أسيوط عند مدخل القرية؛ احتجاجا على عدم قيام المخابز البلدية بتوزيع الخبز المدعم على الأهالى وبيع الدقيق المدعم فى السوق السوداء؛ مما خلق أزمة خبز بالقرية.. توقف الطريق أكثر من ٤ ساعات حتى تم تحويله إلى طريق فرعى لتسيير حركة المرور.

كما توقفت حركة السكة الحديد على خط الصعيد تماما إثر قيام المتظاهرين فى أسيوط بقطع طريق السكة الحديد، حيث تم وضع كميات من الأحجار والأخشاب والأسفلت على مزلقان السكة الحديد الملاصق لقرية بنى شفير مركز منفلوط.

وقد شهدت محطة أسيوط تكدسا كبيرا من المواطنين بعد توقف حركة القطارات فى الرابعة من عصر الأربعاء (٩ فبراير).

لجنة تعديل الدستور

– وفى إطار تهدئة الشارع الغاضب عقدت اللجنة المكلفة من رئيس الجمهورية بتعديل الدستور أول اجتماع لها بمقر محكمة النقض برئاسة المستشار سرى صيام رئيس المحكمة وبحضور أعضاء اللجنة العشرة وهم المستشارون كمال نافع وأحمد مكى ومحمد عطية وكمال اللمعى ومحمد المنشاوى وماهر سامى، والفقهاء الدستوريون أحمد كمال أبو المجد ويحيى الجمل، وإبراهيم درويش وحسين عبدالعال.

وأصدرت اللجنة بيانا صحفيا جاء فيه: أنه تم الاتفاق بصورة مبدئية على تعديل ٦ مواد فى الدستور هى المواد ٧٦ الخاصة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، و٧٧ الخاصة بتحديد فترة الولاية الرئاسية، و٨٨ الخاصة بالإشراف القضائى على الانتخابات ومهام اللجنة العليا واللجان العامة، و٩٣ الخاصة بأن يكون مجلس الشعب هو المختص بالفصل فى صحة عضويته، و١٧٩ والتى تعطى السلطة حق التنصت على التليفونات الخاصة والعامة بدعوى مكافحة الإرهاب و١٨٩ التى تنص على: «لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل».

وأضاف البيان أنه من الوارد تعديل أى مواد أخرى يتفق أعضاء اللجنة على ضرورة تعديلها (**الشروق** ١٠فبراير).

– وفى سياق متصل أعلن مستشارو هيئة النيابة الإدارية اعتراضهم على القرار الخاص بتشكيل اللجنة الدستورية المنوط بها نظر اقتراحات تعديل أحكام الدستور، وذلك لعدم اختيار ممثل لها باللجنة أسوة بالمحكمة الدستورية، ومجلس الدولة، والقضاء، ومن جهة أخرى قرر أعضاء نادى النيابة الإدارية الدخول فى اعتصام مفتوح، وذلك احتجاجا على تصريحات بعض أعضاء اللجنة المشكلة لتعديل الدستور بشأن المادة ٨٨ التى ستعدل لتقضى بالإشراف القضائى على انتخابات مجلسى الشعب والشورى، وأوضحت تلك التصريحات نية استبعاد أعضاء هيئة النيابة الإدارية من الإشراف على الانتخابات وقصرها على القضاء الجالس.

تداعيات الغضب

- مجلس الوزراء مغلق حتى إشعار آخر.. ووزير الثقافة جابر عصفور يقدم استقالته بعد ١٠ أيام من توليه المسئولية لأسباب صحية.

- استمرار الاعتداء على أراضى الدولة فى ٥ محافظات فى ظل غياب المحليات والأجهزة التنفيذية.

- مليار دولار خسائر السياحة منذ بدء المظاهرات (وفقاً لأحمد أحمد النحاس رئيس اتحاد الغرف السياحية (**المصرى اليوم** ١٠ فبراير).. و٧٠٪ انخفاضا فى حركة الطيران (**الشروق** ٢/١٠).. و١,٦٪ تراجعا فى إيرادات قناة السويس فى يناير.

- الإذاعة الإسرائيلية: ثورة ٢٥ يناير تنعش السياحة الإسرائيلية.

- تصاعد احتجاجات العاملين بـ «المصرية للاتصالات» فى المحافظات.. و٣٦ مظاهرة واعتصاما فى ١٤ محافظة تطالب بزيادة الرواتب وتثبيت المؤقتين ودعوة المفصولين.

- الإفراج عن ١١٥١ سجينا.. واستخراج ٧٢٥٤ صحيفة حالة جنائية و٦ آلاف رخصة.

- تراجع جماعى لشهادات الإيداع المصرية فى لندن.

- تأجيل بدء الدراسة بالجامعات والمدارس أسبوعاً آخر (لتبدأ ١٩ فبراير).

- إحراق استراحة محافظ بورسعيد.. وقطع طريق الصعيد وتوقف قطارات قبلى.

- النيابة تطلب رفع الحصانة عن عز وبلاغات للنائب العام ضد عاطف عبيد .. ورفع الحصانة عن أحمد عز .. وبلاغات جديدة ضد نظيف والعادلى ويوسف بطرس غالى وسمير فرج، ومحكمة الجنايات تؤجل البت فى قرارات من السفر.

- ٢ مليار جنيه خسائر كارفور المعادى (**الأخبار** ٢/١٠)

- ٣٩٣ حكماً للقضاء الإدارى بوقف الانتخابات فى ١٢٧ دائرة، ١٥٢١ حكماً بإلغاء قرارات اللجان المشرفة على الانتخابات.

خسائر المنشآت الشرطية

- وفى سياق تداعيات الأحداث، كشف فريق التحقيق فى حصر الخسائر فى المنشآت الشرطية، عن أن ٩٩ من أقسام الشرطة فى عدة محافظات تم تدميرها وإحراقها، عقب التظاهرات الحاشدة التى وقعت فى «جمعة الغضب».

ورغم مرور ١٣ يوما على «جمعة الغضب»، فإن الأجهزة الأمنية لم تتمكن من تحديد عدد العناصر الجنائية الهاربة (مصدر أمنى مسئول ـ **الأهرام** ١٠ فبراير).

كما لم تتوصل الاجهزة إلى أعداد القتلى من الضباط والجنود من قوات الشرطة سواء بالسجون أو غيرها، وذلك بسبب احتراق وتفحم أعداد كبيرة من الجثث.

والسجون التى تم استهدافها كانت ٦ سجون فقط، هى: الفيوم والقطا، ووادى النطرون، والمرج، وأبو زعبل ١ و٢ وجميعها من السجون المعروف أنها تحوى المسجونين السياسيين.

وتم ضبط أكثر من ٨٤٠٠ سجين هارب من المحكوم عليهم فى قضايا جنائية، وليس بينهم الهاربين مسجون سياسى.

ردود أفعال محلية

- متظاهرو التحرير يؤكدون أن أى تفاوض سيكون داخل الميدان، وأى شىء آخر يتم خارجه لن يكون مقبولا (**المصرى اليوم** ٢/١٠).

- «جماعة الإخوان» تجدد المطالبة برحيل «مبارك» من أجل انتقال سلمى للسلطة وتصف اللجنة القانونية المشكلة للتعديلات الدستورية بـ«غير شرعية» وتقول إن حوارنا مع «سليمان» لم يبدأ بعد.. وسنشارك فى الجولة الثانية، وأن الجماعة مازالت تقيم الجولة الأولى للحوار لكى تحدد بعدها ما الذى يمكنها أن تفعله.

- استقالة مسئولين بارزين من «الحزب الوطنى» (المهندس ممدوح حسنى نائب الحزب الوطنى عن دائرة غربال بالإسكندرية، ووكيل لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب).

- وقفة احتجاجية لاتحاد الكتاب تضامنا مع المتظاهرين بالتحرير.

- أسر الشهداء يطالبون بالقصاص العادل من حبيب العادلى.

- وائل غنيم: مصر أكبر من أى مسئول متمسك بمكانه، وتمثيل الإخوان فى الميدان لا يتعدى ٢٥٪.. و«ائتلاف شباب ثورة الغضب» يصف وعود سليمان بـ«الشكلية».

- حركة ٦ أبريل تعلن رفضها لما وصفته بـ«الطريقة غير المقبولة» فى حديث عمر سليمان عن المحتجين ومطالبهم، مؤكدة أن الشعب الذى خرج من أجل التغيير لا يعترف بخارطة طريق عمر سليمان، ويطلب رحيلا فوريا للسلطة.

ردود أفعال دولية

- واشنطن تطالب السلطات المصرية بـ ٤ خطوات لإنهاء الأزمة.. ووزير الدفاع

الأمريكى يشيد بـ«مثالية» الجيش المصرى.. وجون بايدين نائب الرئيس الأمريكى يطلب إنهاء قانون الطوارئ وإطلاق المعتقلين وتوسيع المشاركة فى الحوار الوطنى.

- الأمين العام للأمم المتحدة يجدد دعوته للحكومة والشعب المصرى لانتقال منظم وسلمى للسلطة.. وروسيا تقترح على مجلس الأمن إرسال بعثة لتقصى الحقائق فى مصر.

- وكالة ناسا القضائية تكرم الشهيدة «سالى زهران» وتضع اسمها على مركبة متجهة إلى المريخ.

- وزير خارجية ألمانيا جيدرو فيستر فيله: تدخل الغرب فى الشأن المصرى يضعف حركة الديمقراطية الجديدة.

- نيويورك تايمز: وعود النظام «فارغة» والحكومة المصرية تستخدم كل قوتها لـ«التشبث» بالسلطة..

- تواصل المظاهرات المؤيدة للثورة المصرية فى عدة عواصم عالمية: «العشرات يحتشدون أمام سفارة مصر فى مانهاتن، وتجمع ٥٠٠ متظاهر أمام سفارة مصر فى عمان».

- «اللجنة العربية لحقوق الإنسان تشكل لجنة لتقصى الحقائق حول أحداث العنف التى صاحبت ثورة ٢٥ يناير، وزارت اللجنة القاهرة لجمع المعلومات والبيانات لتحريك دعاوى دولية ضد المتهمين فيها.

- أسعار البترول تتجاوز حاجز الـ١٠٠ دولار.

اليوم السابع عشر: الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١

النظام يقترب من حافة النهاية و«الجيش» يتبوأ صدارة المشهد المصرى.. هذا هو عنوان اليوم السابع عشر من أيام الغضب والثورة.. وجاءت صحف (الجمعة الحادى عشر من فبراير) دالة بوضوح على أن ميدان التحرير بات على عتبة الإطاحة برأس النظام الذى قبل أخيرا بتفويض نائبه باختصاصاته فى خطابه الأخير قبل أن يغادر عرش مصر.

الأهرام (١١فبراير): **«مبارك يفوض نائبه فى اختصاصات رئيس الجمهورية»، سليمان: ملتزم بإجراء كل ما يلزم لتحقيق انتقال سلمى للسلطة».**

الشروق: **«مبارك يرفض التنحى ويفوض سلطاته لسليمان و«التحرير» يرفض»، «غضب عارم من الخطاب والآلاف يحاصرون مبنى التليفزيون».**

الوفد: **«القوات المسلحة استجابت للثورة»، «المجلس الأعلى فى حالة انعقاد دائم بدون الرئيس مبارك لوضع تدابيرحماية الوطن»، «حالة عصيان عارمة فى مصر.. ومظاهرات واعتصامات فى دواوين الوزارات».**

المصرى اليوم: **«الجيش لـ«المتظاهرين»: ستتم الاستجابة لجميع مطالبتكم.. ورئيس الوزراء: مبارك قد يتنحى»، «مليونية جديدة فى «التحرير» تطالب برحيل مبارك.. وبدراوى: الرئيس سيستجيب لمطالب المتظاهرين ويغادر السلطة».**

الأخبار: **«الجيش يؤيد مطالب الشعب»، «مبارك يفوض صلاحياته لنائب الرئيس».**

الدستور: **«اليوم جمعة الحسم فى كل ميادين مصر».**

● كان الرئيس مبارك قد ألقى خطابا مساء الخميس (١٠ فبراير) أعلن فيه تفويض نائب الرئيس فى اختصاصات رئيس الجمهورية وفقا للدستور، وفيما يلى نص الخطاب..

الإخوة المواطنون:

الأبناء شباب مصر وشاباتها..

أتوجه بحديثى اليوم لشباب مصر.. بميدان التحرير.. وعلى اتساع أرضها أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب.. حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إننى أعتز بكم رمزا لجيل مصرى جديد..يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به.. ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شىء.. إن دماء شهدائكم وجرحاكم.. لن تضيع هدراً.. وأؤكد أننى لن أتهاون فى معاقبة المتسببين عنها.. بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين

أجرموا فى حق شبابنا، بأقسى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.. وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء.. إننى تألمت كل الألم من أجلهم.. مثلما تألمتم.. وأوجع قلبى ما حدث لهم.. كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم.. إن استجابتى لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم.. هو التزام لا رجعة فيه.. وإننى عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به.. بكل الجدية والصدق.. وحريص كل الحرص على تنفيذه.. دون ارتداد أو عودة إلى الوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد.. بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم.. وبأن مطالبكم هى مطالب عادلة ومشروعة.. فالأخطاء واردة فى أى نظام سياسى.. وفى أى دولة.. لكن المهم هو الاعتراف بها.. وتصحيحها فى أسرع وقت.. ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إننى كرئيس للجمهورية.. لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا.. فى الاستماع لشباب بلادى والتجاوب معه.. لكن الحرج كل الحرج.. والعيب كل العيب.. وما لم ولن أقبله أبدا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتى من الخارج.. أيا كان مصدرها.. وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

الأبناء شباب مصر .. الإخوة المواطنون

لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحى للانتخابات الرئاسية المقبلة.. مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن.. لأكثر من ستين عاماً.. فى سنوات الحرب والسلام.

أعلنت تمسكى بذلك.. وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر.. بالمضى فى النهوض بمسئوليتى.. فى حماية الدستور ومصالح الشعب.. حتى يتم تسليم السلطة والمسئولية.. لمن يختاره الناخبون شهر سبتمبر المقبل.. فى انتخابات حرة ونزيهة.. نوفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. فذلك هو القسم الذى أقسمته أمام الله والوطن.. وسوف أحافظ عليه.. حتى نبلغ بمصر وشعبها.. بر الأمان.

لقد طرحت رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة.. ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون.. بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها.. وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه.. ويطرح فى ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمى للسلطة.. من خلال حوار مسئول بين جميع قوى المجتمع.. وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحت هذه الرؤية.. ملتزماً بمسئوليتى فى الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة وأتابع المضى فى تحقيقها أولا بأول.. بل ساعة بساعة.. متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها.. كى ننجح فى تحويلها لواقع ملموس..

وفق توافق وطنى عريض ومتسع القاعدة.. تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناءً.. يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير.. وجميع القوى السياسية.. ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئى فى الآراء والمواقف.. يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة.. ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمنى محدد.. تمضى يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمى للسلطة.. من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطنى قد تلاقى حول تشكيل «لجنة دستورية».. تتولى دراسة التعديلات المطلوبة فى الدستور.. وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل «لجنة للمتابعة».. تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدت به أمام الشعب.. ولقد حرصت على أن يأتى تشكيل كلتا اللجنتين.. من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد.. ومن فقهاء القانون الدستورى ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإننى.. إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر.. فى أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن.. أصدرت تعليماتى بسرعة الانتهاء من التحقيقات.. حول أحداث الأسبوع الماضى.. وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام.. ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت بالأمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية.. المقترحة من اللجنة التى شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون.. لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة، وإننى تجاوبا ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات وبمقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفق المادة «١٨٩» من الدستور.. فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هى المواد «٧٦» و«٧٧» و«٨٨» و«٩٣» و«١٨٩» فضلا عن إلغاء المادة «١٧٩» من الدستور.. مع تأكيد الاستعداد للتقدم فى وقت لاحق.. بطلب تعديل المواد التى تنتهى إليها هذه اللجنة الدستورية.. وفق ما تراه من الدواعى والمبررات.

تستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية.. تيسير شروط الترشح لرئاسة الجمهورية.. واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة؛ تحقيقا لتداول السلطة.. وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها.. كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل فى صحة عضوية أعضاء البرلمان.. وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة «١٧٩» من الدستور.. فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب.. بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب.. وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين.. بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ. فور استعادة الهدوء والاستقرار.. وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون

إن الأولوية الآن.. هى استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض.. والثقة فى اقتصادنا وسمعتنا الدولية.. والثقة فى أن التغيير والتحول الذى بدأناه.. لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة.. لا يصح لا أن نسمح باستمرارها.. فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر. يوما بعد يوم.. وينتهى بمصر الأمر لأوضاع.. يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح.. أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصى.. ليست متعلقة بحسنى مبارك.. وإنما بات الأمر متعلقا بمصر.. فى حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعا فى خندق واحد الآن.. وعلينا أن نواصل الحوار الوطنى الذى بدأناه.. بروح الفريق وليس الفرقاء.. وبعيدا عن الخلاف والتناحر.. كى نتجاوز بمصر أزمتها الراهنة.. ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه ولمواطنينا الاطمئنان والأمان.. وللشارع المصرى حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شاباً مثل شباب مصر الآن.. عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية.. والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمرا دفاعا عن أرضه وسيادته.. شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها.. عشت أيام الانكسار والاحتلال.. وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتى يوم رفعت علم مصر فوق سيناء.. واجهت الموت مرات عديدة طيارا.. وفى «أديس أبابا».. وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات.. حافظت على السلام.. عملت من أجل أمن مصر واستقرارها.. اجتهدت من أجل نهضتها ومن أجل بنائها.. لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب.. يعرفون من هو حسنى مبارك.. ويحز فى نفسى ما ألاقيه اليوم من بعض بنى وطنى.

وعلى أية حال.. فإننى إذ أعى تماما خطورة المفترق الصعب الحالى، واقتناعاً من جانبى بأن مصر تجتاز لحظة فارقة فى تاريخها.. تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن.. وأن نضع مصر أولا.. فوق أى اعتبار وكل اعتبار آخر.. فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية.. فى اختصاصات رئيس الجمهورية.. على النحو الذى يحدده الدستور.

إننى أعلم علم اليقين أن مصر سوف تتجاوز أزمتها.. لن تنكسر إرادة شعبها.. ستقف على أقدامها من جديد.. بصدق وإخلاص أبنائها.. كل أبنائها.. وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين.. قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب.. بالحوار المتحضر والواعى.. سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد.. ولا نأخذ تعليمات من أحد.. وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا.. سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين.. وبوحدة وتماسك هذا الشعب.. وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة فهى أساس وجودنا وجوهره.. لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها.. ستعيش فى كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا.. ستبقى فى قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا.. مسلميهم وأقباطهم.. وفى عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد إننى عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسئوليته وأمانته.. وستظل مصر هى الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع، ستبقى حتى أسلم أمانتها ورايتها.. هى الهدف والغاية.. والمسئولية والواجب.. بداية العمر ومشواره ومنتهاه.. وأرض المحيا والممات.. ستظل بلدا عزيزا لا يفارقنى أو أفارقه.. حتى يوارينى ترابه وثراه.. وستظل شعبا كريما.. يبقى أبد الدهر مرفوع الرأس والراية.. موفور العزة والكرامة.

حفظ الله مصر بلدًا آمنًا.. ورعى شعبها وسدد على الطريق خطاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (الأهرام ١١ فبراير).

.. بيان نائب الرئيس

وفى سياق متصل امتدح نائب الرئيس الخطاب، وأشاد بحسه الوطن، وانحيازه لمطالب الشعب، وألقى كلمة إلى الشعب فى اليوم نفسه هذا نصها:

هذه ساعة فاصلة فى تاريخ الوطن تتطلب من كل الشرفاء الحريصين على أمن واستقرار مصر أن يتحدوا ويحكموا العقل وينظروا إلى المستقبل.

إن حركة شباب ٢٥ يناير نجحت فى إحداث تغيير هام فى مسار الديمقراطية، ولقد بدأ التغيير واتخذت القرارات الدستورية وشكلت اللجان لتنفيذ ما اتخذه الرئيس من قرارات فى خطابه فى الأول من فبراير.

إن ما أعلنه السيد الرئيس اليوم يؤكد من جديد حسه الوطنى الرفيع وانحيازه

للمطالب المشروعة للشعب، والتزامه بما تعهد به من تعهدات.. كما يبرهن على إدراكه لخطورة المرحلة الدقيقة التى تمر بها مصر فى الوقت الراهن.. لقد وضع السيد الرئيس المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

وبعد أن فوضنى السيد الرئيس بتحمل مسئولية العمل الوطنى للحفاظ على أمن واستقرار مصر والحفاظ على مكتسباتها ودورها ودرء المخاطر عن أبنائها، وإعادة الطمأنينة إلى جموع المصريين، وإعادة الحياة إلى طبيعتها فأنا أطلب من الجميع المساهمة فى الوصول إلى هذا الهدف، وليس لدى شك أن الشعب قادر على حماية مصالحه.

لقد فتحنا باب الحوار، وتوصلنا إلى تفاهمات، ووضعت خريطة طريق لتنفيذ معظم المطالب طبقا للزمن المتاح ولازال الباب مفتوحا لمزيد من الحوار.

وفى هذا الإطار أؤكد على الآتى:

أ- إننى ملتزم بإجراء كل ما يلزم لتحقيق الانتقال السلمى للسلطة وفقا لأحكام الدستور. ب- أعلن تمسكى بتنفيذ كل ما تعهدت به من إجراءات فى الحوار الوطنى، وما يتم الاتفاق عليه لاحقا. ج- الحفاظ على ثورة الشباب ومكتسباتها. د- العمل على استعادة الثقة بيننا مع احترام للدستور والقانون. هـ- أن أحقق مطالب الشعب بالحوار الواعى المتحضر.

ومن هذا المنطلق فأنا أطالب كل المواطنين أن ينظروا إلى المستقبل وبأيدينا نجعل هذا المستقبل مشرقا، وزاخرا بالحرية والديمقراطية.. إن هذا الشعب البطل لن ينجرف إلى مخاطر الفوضى، ولن يسمح لأصحاب أجندات التخريب والترويع أن يكون لهم وجود بيننا.

دعونا نسير معا على طريق جديد يحقق أمل الشباب وكل الأجيال لحياة آمنة مستقرة يسودها حب الوطن الذى يستحق منا أن نحفظه، وأن نضحى من أجله بالغالى والنفيس.

يا شباب مصر وأبطالها عودوا إلى دياركم وأعمالكم، فالوطن يحتاج إلى سواعدكم لنبنى وننمى ونبدع.. لا تنصتوا إلى الإذاعات والفضائيات المغرضة التى لا هدف لها إلا إشعال الفتن، والعمل على إضعاف مصر وتشويه صورتها.. استمعوا فقط إلى ما يمليه عليكم ضمائركم وحسن تقديركم ووعيكم للمخاطر المحيطة بها.

لقد بدأنا العمل معتمدين على الله وعلى مؤسساتنا وعلى رأسها القوات المسلحة الباسلة التى حمت ثورة الشباب، ودافعت عن الوطن وشرعيته الدستورية، وحافظت على أمن المواطن وممتلكاته.

لقد دقت ساعة العمل.. ولنسير على بركة الله مؤمنين بصلابة هذا الشعب وقدرته على تجاوز المحن ومواجهة التحديات.. سنعمل بروح الفريق الواحد وبعزيمة المصريين التى لا تلين.

لقد عاهدت الله وأعاهدكم أن أعمل من أجل هذا لوطن بكل ما أملكه من قدرة للحفاظ على أمنه ورخاء شعبه (**الأهرام** ١١ فبراير).

☆☆☆

● وفى إطار ردود أفعال النظام لتهدئة غضب الشارع أصدر الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة تحقيق وتقصى حقائق بشأن الانتفاضة الشبابية يوم ٢٥ يناير، وتضم المستشار عادل قورة والمستشار محمد أمين المهدى والمستشار إسكندر غطاس والدكتور محمد بدران والدكتورة نجوى خليل،كما أعطيت للجنة صلاحية أن تستعين بأى من الخبراء والمتخصصين والمتعاونين فى أداء مهمتها القومية، وتختص اللجنة بتقصى الحقائق، واتخاذ ما ترى اتخاذه من إجراءات بشأن الأحداث التى شهدتها الساحة المصرية، وواكبت الانتفاضة السلمية للشباب منذ ٢٥ يناير حتى الآن على الأخص، فى وضع إطار ونظام عمل لتنفيذ مهمتها وتقصى الحقائق بشأن الممارسات غيرالمشروعة التى خرجت عن الوجه الحضارى للمظاهرات السلمية للشباب.

كما قررت اللجنة الوزارية المشكلة لمتابعة الأداء الاقتصادى تثبيت العمالة المؤقتة التى مر على عملها ٣ سنوات فى جميع أجهزة الحكومة بنظام المكافأة الشاملة.

.. البيان الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة..

.. استجابت القوات المسلحة المصرية لمطالب الثورة، وانعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوى، القائد العام للقوات المسلحة فى غياب الرئيس حسنى مبارك بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وعمر سليمان نائب الرئيس.

وأصدر المجلس بيانه الأول الذى ألقاه اللواء أركان حرب محسن الفنجرى، مساعد وزير الدفاع، وجاء فيه: «انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بمصالح الشعب وحمايته وتوفير أمنه، وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه، وقرر المجلس الاستمرار فى الانعقاد، لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم. (**الشروق** ١١ فبراير)

شارك فى الاجتماع الفريق سامى عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية والفريق عبدالعزيز سيف الدين، قائد قوات الدفاع الجوى واللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية العسكرية واللواء أركان حرب إسماعيل عتمان، مدير إدارة الشئون المعنوية، بالإضافة إلى قادة الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة.

ويعتبر المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الأعلى سلطة فى الجيش ويضم - بحسب الشروق ١١ فبراير - قادة المناطق والجيوش والأسلحة المشتركة ومختلف القوات كحرس الحدود والجوية والبحرية.

ويعد هذا الاجتماع للمجلس (الثالث من نوعه فى تاريخ مصر).. وكان الاجتماع الأول عام ١٩٦٧، والثانى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث لا يعقد بشكل دائم سوى فى حالة الحرب.

المشهد فى الشارع المصرى

● وفى سياق آخر شهدت الشوارع المحيطة والمؤدية إلى قصر الرئاسة بمصر الجديدة ومنزل الرئيس «مبارك»، تكثيفا للإجراءات الأمنية من قبل القوات المسلحة، فيما أكد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية، فى حديثه لقناة «العربية»، أن الجيش قد يتدخل لحماية الأمن القومى «إذا ما حاول المغامرون انتزاع السلطة».

ونشرت وحدات القوات المسلحة المرابطة فى مداخل ومخارج الشوارع الرئيسية فى مصر الجديدة، قوات إضافية صباح الخميس (١٠ فبراير) كإجراء احترازى، تحسبا للتظاهرات المقرر انطلاقها يوم الجمعة (١١ فبراير) فيما يطلق عليها «جمعة التحدى»، وأغلقت قوات الجيش جميع الشوارع المحيطة بالقصرالجمهورى سواء من ناحية الشارع الرئيس «الميرغنى» أو الشوارع الخلفية وذلك من خلال تكثيف أعداد الدبابات والمجنزرات.

ووضع الجنود مزيدا من الأسلاك الشائكة وسدودا من أكياس الرمل من كل الجوانب وهو ما أعاق حركة المرور فى المنطقة جزئيا، بالإضافة إلى تحويل اتجاهات بعض الشوارع لتسيير خطوط المواصلات والسيارات الخاصة، وتسبب تعزيز الوجود الأمنى فى شارع الميرغنى إلى وقف خط المترو.

وشهد العديد من شوارع القاهرة، خاصة منطقة مصر الجديدة حيث مقر القصر الرئاسى وحى مدينة نصر، إعادة انتشار لقوات الجيش المصرى، بهدف حماية ٣ مواقع حساسة، هى القصر الرئاسى، والمخابرات العامة، ومبنى التليفزيون، فيما أكدت مصادر عسكرية - بحسب المصرى اليوم ١١ فبراير - أنه لا نية لدى الجيش

إخراج المعتصمين بميدان التحرير بالعنف، موضحا أنه لن يجرى منع أى شخص من الدخول إلى ميدان التحرير.

● وشهد ظهر الخميس (١٠ فبراير) انطلاق مسيرة حاشدة، شارك فيها الآلاف من أعضاء نقابة المحامين، توجهوا إلى قصر عابدين، وظل المحامون أمام بوابات القصر لدقائق، قبل أن يتوجهوا فى مسيرة كبيرة إلى ميدان التحرير.

وتزامناً مع تشييع جنازة الشهيد أحمد عصام (١٤ عاما، الذى توفى إثر إطلاق الرصاص عليه فى «معركة الجمل») انطلقت مسيرة لآلاف من طلاب كليات الطب والصيدلة والعلاج الطبيعى وطب الأسنان من أمام مستشفى القصر العينى.

وأخذت حركة إضرابات عمالية ومهنية بالاتساع، حملت فى كثير منها مطالب مهنية محددة، كرفع الأجور، وتغيير إدارات المصانع، وتثبيت العمالة المؤقتة، وانتشرت فى شركات ومصالح حكومية، حيث أضرب عمال شركة غزل طنطا وطنطا للزيوت والصابون وغزل المحلة، والعاملون بشركة كهرباء جنوب الدلتا، وفرع الثقافة بالغربية، والعاملون المؤقتون بمجالس المدن والمستشفيات الحكومية والمستشفى الجامعى (فى طنطا) وامتداد الإضراب لعمال النقل العام، بينما واصل عمال وموظفو المصرية للاتصالات مطالبهم بزيادة الأجور وتحسين الرعاية الصحية.

كان نشطاء ائتلاف شباب ثورة الغضب قد وجهوا دعوة إلى المواطنين لأداء صلاة الجمعة اليوم فى ٦ مساجد بالقاهرة هى مصطفى محمود بالمهندسين، والخازندار بشبرا، والنور بالعباسية، والاستقامة بالجيزة، وعمرو بن العاص بمصر القديمة، وخالد بن الوليد بالكيت كات، ليعتصم المصلون بعد الصلاة ساعة، ثم يتوجهوا للانضمام إلى معتصمى ميدان التحرير (**المصرى اليوم** ١١ فبراير)

تصاعد ردود أفعال الشارع تجاه الخطاب

– وفى أول رد فعل من الشارع تجاه خطاب الرئيس تصاعدت حالة العصيان المدنى فى مختلف أنحاء الجمهورية قبل ساعات من يوم جمعة الحسم التى أعلنها الثوار الشباب فى ميدان التحرير، حيث شهدت العديد من المصالح والشركات حالة واسعة من الإضراب والاعتصام والتظاهر بالتزامن مع الدعوة للعديد من المظاهرات المليونية فى القاهرة ومدن الجمهورية، وتدفق مئات الآلاف المواطنين على ميدا التحرير للمبيت استعدادا لمظاهرات الجمعة (١١ فبراير).

وهدد المتظاهرون – بحسب الوفد ١١ فبراير – فى شارع مجلس الشعب بتوسيع نطاق حصارهم للمصالح الحكومية بمنطقة قصر العينى، وقامت قوات الجيش

بإعادة الانتشار حول محيط منطقة مجالس الشعب والشورى والوزراء لتشمل دواوين ٧ وزارات مهمة مجاورة لمجلس الوزراء وانتشرت الآليات العسكرية حول دواوين وزارة العدل والإنتاج الحربى والتربية والتعليم والإسكان والتضامن الاجتماعى والبحث العلمى والصحة، وشهدت دواوين ٨ وزارات إضرابات الموظفين لتحسين دخولهم، وعمت الاضرابات والمظاهرات فى وزارات الاتصالات والنقل والبيئة والكهرباء والآثار والزراعة والتضامن والصحة والإسكان والتنمية الإدارية وجهاز الإحصاء والمجلس القومى للشباب والرياضة وارتفعت معدلات غياب الموظفين بصورة ملحوظة وانضم إلى المتظاهرين أمس أكثر من ألفى سينمائى تظاهروا أمام مقر نقابة السينمائيين فى وسط القاهرة أعلن السينمائيون تضامنهم مع ثورة الشعب.

ووفقا **للشروق** (٢/١١) ظل المتظاهرون صامتين يستمعون لخطاب مبارك حتى وصل إلى جملة «كنت شاباً من شباب هذا الوطن» حتى خرجوا عن صمتهم وهتفوا فى صوت واحد دوى فى الميدان.. «ارحل ارحل.. يسقط يسقط حسنى مبارك.. ارحل يعنى امشى ياللى مبتفهمشى.. بكره بكره مليونية».. ولم يستمعوا إلى بقية الخطاب.

ويعد انتهاء الخطاب اتجهت مجموعات نحو القصر الجمهورى بعابدين لمحاصرته فيما خرج الآلاف من شباب الإسكندرية يجوبون الشوارع، مرددين هتافات تطالب الرئيس مبارك بالرحيل، وحاصر الآلاف مبنى الإذاعة والتليفزيون وافترشوا الأرض حول المبنى، وسمح الجيش بدوره للمتظاهرين بعبور الحواجز، إلا أنه وضع الأسلاك الشائكة حول مبنى الإذاعة والتليفزيون نفسه، وأغلق البوابة الرئيسية بالدبابات.. وبعد خطاب مبارك دعا النائب سليمان فى كلمة تليفزيونية المتظاهرين للعودة إلى أعمالهم وديارهم «فالوطن ينتظركم».

ميدان التحرير

توجه آلاف المواطنين والمحامين والكتاب والمثقفين وطلبة الطب، إلى ميدان التحرير لمشاركة المعتصمين فى الميدان يومهم السابع عشر، استعداداً للمشاركة فى المسيرات المليونية التى أعلن متظاهرو التحرير عن تنظيمها الجمعة (١١ فبراير)، ودعوا لأن تضم نحو ١٠ ملايين مواطن.

أعلن عدد من المتظاهرين بميدان التحرير رفضهم لماسموه «ترقيع مواد الدستور» بعد قرار اللجنة المكلفة بتعديل الدستور، وتعديل بعض المواد الخاصة بانتخابات الرئاسة، وردد المتظاهرون -بحسب **المصرى اليوم** ١١ فبراير- هتافات تؤكد أن تظاهرهم كان من أجل التغيير وليس التعديل.

استعد المتظاهرون لمسيرة الجمعة بتوزيع بيان فيه خطة المسيرة التى تحددت فى ٥ نقاط -بحسب **المصرى اليوم** ١١ فبراير-،كما قرروا كنس جميع الشوارع المحيطة بالميدان، وأن تدور خطبة الجمعة حول فساد النظام، والوقوف دقيقة حداداً على أرواح الشهداء وكتابة لافتات جديدة تحمل شعار: «إسقاط النظام ورحيل مبارك»، ودعوة المتظاهرين لتنظيم مسيرات تضم ١٠ ملايين فرد يومى الأحد والثلاثاء، فضلا على مسيرة الجمعة.

واستمر تدفق المواطنين إلى ميدان التحرير رغم سقوط الأمطار، واعتلى المشايخ مسارح المتظاهرين وأمسكوا بالميكروفونات، ورددوا الأدعية وسط فرحة بعض المتظاهرين وبكاء بعضهم، وتنوعت الأدعية ما بين دعاء بنجاح الثورة وأخرى للشهداء والدعاء للصبر على التظاهر.

وقام المستشفى الميدانى بتوزيع نشرة صحية على المتظاهرين، وتعليقها على الجدران، وتضمنت تعليمات لمنع انتشار أى وباء أو مرض فضلا على تعليمات لمرضى السكرى والضغط وضيق التنفس.

وأعلن عدد من المعتصمين بميدان التحرير عدم تفويضهم أو اختيارهم قيادة موحدة تعبر عنهم، كما نشر فى بعض الصحف، مؤكدين خلال بيان أصدروه، رفضهم قيام بعض الأحزاب والنشطاء السياسيين وبعض الحركات بفرض أنفسهم كقادة للميدان رغم أن أعدادهم لا تتجاوز العشرات، رافضين أى ائتلاف أو مجلس أو إطار يدعى أنه تم تفويضه للتحدث باسم المعتصمين.

وجدد شباب المعتصمين بميدان التحرير مطالبهم، وفى مقدمتها استقالة رئيس الجمهورية، خاصة أنه أمر لا يتعارض مع الانتقال السلمى للسلطة، ولا مع الشرعية الدستورية؛ لأن الدستور الحالى يسمح به وينظمه.

كما أصدر مدونون مصريون يشاركون فى اعتصام ميدان التحرير بيانا (الخميس ٢/١٠) يعرضون فيه مطالب الثورة المصرية الفورية، وخلال المرحلة الانتقالية، وتصدر تنحى الرئيس مبارك قائمة المطالب الفورية التى ضمت ١١ مطلبا آخر.

وانطلقت عدة مسيرات من أماكن متفرقة تضم كتابا ومثقفين ومحامين وطلبة كليات الطب متجهة إلى ميدان التحرير، وتجمع المئات من المثقفين وموظفى وإدارى المجلس الأعلى للثقافة لحين إسقاط النظام، وطالبوا برحيل الرئيس حسنى مبارك فى الوقت الذى نظم فيه اتحاد الكتاب مسيرة للتضامن مع مطالب المعتصمين فى التحرير لتلتقى المسيرتان أمام دار الأوبرا، وتنطلقا باتجاه ميدان التحرير.

ونظم الآلاف من المحامين مسيرة حاشدة انطلقت من أمام مقر النقابة العامة

بشارع رمسيس، مرورا بشارع عبدالخالق ثروت، فشارع شريف وصولا إلى قصر عابدين الذى كان يقف أمامه عدد من ضباط وجنود الأمن المركزى، فغادروا الميدان سريعا بعد أن كاد المحتجون يفتكون بهم، وفور وصول المحتجين إلى قصر عابدين تحدث إليهم لواء بالقوات المسلحة، وأخبرهم بأن «رسالتهم وصلت»، وينبغى عليهم التوجه إلى ميدان التحرير، وأن يدركوا حساسية الموقف؛ خاصة أن الجيش هو من يتولى حماية القصر.

وخرج الآلاف من طلاب كليات الطب والتمريض بالجامعات فى مسيرة حاشدة من مستشفى قصر العينى بالمنيل، متجهين إليميدان التحرير لتأييد المطالب الشعبية، ودعم المعتصمين بالميدان منذ يوم ٢٨ يناير الماضى، والمطالبة برحيل النظام ومحاكمة رجاله.

● وقالت **الأخبار** (٢/١١) فى تعليقها على ردود الأفعال فى الشارع المصرى وميدان التحرير تجاه الخطاب:

«١٧ دقيقة من الصمت حبس الشعب المصرى فيها أنفاسه، وهو يستمع إلى الخطاب التاريخى للرئيس مبارك.. تسمر أكثر من ٨٠ مليون مصرى والملايين بالدول العربية والأجنبية أمام شاشات التليفزيون ينتظرون خطاب الرئيس.

وفور انتهاء الرئيس مبارك من خطابه انفجر مئات الآلاف من المتظاهرين رافضين ما ذكره الرئيس.

فرق كبير بين ميدان التحرير قبل إلقاء الرئيس مبارك خطابه وبعده.. قبل الخطاب مباشرة كانت الأغانى الوطنية هى البطل المشترك لدى الجميع، قليلة الهتافات.. فشباب الميدان كله كان فى انتظار تلك الأخبار السارة التى أعلن عنها فى الفضائيات.

صحيح أن حالة الفرحة التى عمت الميدان قبل إلقاء الخطاب مباشرة، والتى كانت دافعا لامتلائه عن آخره حيث نزل الميدان مئات الآلاف للمشاركة فى فرحة نصر الثورة المتوقعة.. صحيح أن هذه الحالة كانت ممزوجة بالقلق لدى لجان التنظيم التى دفعتهم لعمل ٥ لجان تفتيشية على المنافذ المختلفة، تحسبا لتكرار موقعة «الجمل» المشهورة التى جاءت مباشرة بعد إلقاء الرئيس مبارك لخطابه الثانى.

كان الجميع يستعد للاحتفال باكتمال نجاح الثورة.. صوت شادية كان ينطلق من إذاعات مختلفة «يا بلادى.. يا أحلى البلاد يا بلادى»، الأعلام ترفرف فى كل مكان، الهتافات التى كانت بطل الأيام السابقة قليلة.. رامى عصام.. مطرب شاب.. كان يغنى «اضحكى يا ثورة» تلك التى جهزها خصيصا احتفالا بنشوة النصر.

وكان من المفترض ـ كما أعلن التليفزيون المصرى ـ أن يذاع البيان العاشرة مساء،

لكن الجماهير عاشت ٤٦ دقيقة بالضبط من التوتر والقلق، ٤٦ دقيقة هى مدة تأخير الخطاب عن ميعاده المعلن المسبق.

بدا الخطاب ـ لدى معظم المتظاهرين ـ محبطاً، ربما هذا ما يفسر بكاء البعض، ودخول آخرين فى هتافات متواصلة تطالب باستمرار التظاهر والاعتصام.

ثلاثة اتجاهات، طفت على السطح:

الأول: وهو الأغلبية تطالب بالبقاء وعدم ترك الميدان تخوفا من تفريغه وسيطرة الأمن عليه.

الثانى: كان يدعو للذهاب عصر (الجمعة) إلى قصر القبة، فى مواجهة غير محسوب عواقبها.

الثالث، وهو قليل جدا، رأى فى احترام الشرعية الدستورية ضرورة لهذه المرحلة.

وكانت مجموعة الائتلاف قد عقدت اجتماعا لمناقشة ما جاء فى الخطاب وكيفية التعامل مع النظام الأيام المقبلة.

وكانت الساعات التى سبقت خطاب الرئيس مبارك قد شهدت حالة من الترقب الشديد الممزوج بسيل من الشائعات المتباينة التى تراوحت ما بين قرار الرئيس بالتنحى عن الحكم، أو قراره بتفويض صلاحياته لنائبه، وأخرى تشير إلى تولى الجيش زمام الأمور فى البلاد، وكانت كل شائعات ممزوجة بعاصفة من الردود والانفعالات الشديدة خاصة مع توالى العديد من الشخصيات العامة بإلقاء كلمات خطابية شديدة الحماسة على الحضور من خلال الإذاعات الداخلية التى انتشرت على جوانب عديدة من الميدان.

وقد ألقى عدد من رموز المعارضة كلمات عبر الإذاعة الداخلية، أكدوا خلالها أن الثورة الشعبية هى ملك لشباب مصر دون غيرهم، ولن يتم السماح لأحد باختطافها، مؤكدين أن الهدف واضح سواء للشباب أو للمعارضة وهو رحيل النظام ومحاسبة رموزه وحل مجلسى الشعب والشورى.

وقد تقدم شباب ثورة ٢٥ يناير ببيان ناشدوا من خلاله الجيش الوقوف بجانبهم ومساندتهم، خاصة أن موقفه مشرف منذ بداية انطلاق الثورة وتأييده لمطالبهم وحمايته لهم، وهو ليس بغريب عن أشرف جيش لأشرف وطن.

وفور انتشار شائعات حول تولى الجيش لمقاليد السلطة فى مصر، تعالت هتافات الحضور، وأعلنوا رفضهم وجود حكومة عسكرية تفرض الأحكام العرفية، مؤكدين أن ثورتهم السلمية هدفها فى المقام الأول والأخير إقامة حكومة مدنية، تحترم الحريات العامة، رافضين تكرار سيناريو ثورة ١٩٥٢ التى تعهدت بإقامة دولة مدنية

إلا أن الواقع لم يشهد ذلك، وتولى حكم مصر رؤساء ينتمون إلى المؤسسة العسكرية.

وتحول ليل ميدان التحرير إلى نهار، وللمرة الأولى يفوق الحشد الجماهيرى للمتظاهرين خلال ساعات الليل الحضور خلال النهار بمراحل، وقد حرص عدد كبير من الجماهير على رفع أعلام مصر والتفاعل مع الأغانى الوطنية التى تم بثها من خلال الإذاعات الداخلية، كما وُجد عدد من الفرق الغنائية قامت بغناء عدد من أشهر الأغانى.. ولوحظ وجود عدد كبير من الأقاليم الذين حضروا من جميع المحافظات، ونصبوا خيامهم التى تحمل لافتات محافظاتهم، كذلك انتشرت صور الشهداء الذين سقطوا ضحايا الثورة الشعبية فى ٢٥ يناير حيث طالب أهالى الشهداء من الحضور بالثأر لهم، وعدم مغادرة الميدان حتى تتحقق مطالبهم.

وفور انتهاء الرئيس مبارك من إلقاء البيان تدافعت حشود كبيرة من الجماهير الموجودة بميدان التحرير، غاضبة مما قيل بالبيان، واعتبروه غير مُرض وغير ملائم لما يطلبه شباب الثورة، فخرج الجميع مهرولين غاضبين يرددون عبًارات وهتافات تطالب الرئيس مبارك بالتنحى نهائيا عن الحكم، وأكد بعضهم أن ما قاله الرئيس مبارك فى خطابه يمثل نوعا من العناد غير المحمود عواقبه، فبعد أن انتظر ملايين المواطنين أن يخرج عليهم الرئيس بأنه سيتنحى عن منصبه مثولا لرغبة الشعب، ولكن ما حدث خيب آمالهم وفجر الثورة بداخلهم، فقامت مجموعة من الشباب حاملين أعلاما مرددين هتافات معادية ومطالبة برحيل النظام بأكمله، فاندفعت مجموعة منهم متجهين إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون فى محاولة منهم لاقتحام المبنى، وقامت مجموعات أخرى بإطلاق هتافات تدعو إلى الذهاب لقصر العروبة بمصر الجديدة.

مشاهد من المحافظات

– **وفى بورسعيد** أحرق المتظاهرون المتضررون من عدم حصولهم على وحدات سكنية ببورسعيد مبنى مديرية الأمن، واشتعلت النيران فى الدورين الأرضى والأول، كما احترق جزء كبير من مبنى الصندوق الاجتماعى للتنمية، ونحو ٢٩ سيارة شرطة ومدنية كانت بجوار مبنى المحافظة، وقد تظاهر أكثر من سبعة آلاف مواطن من متضررى منطقة زرزارة العشوائية، وبعض المستحقين لوحدات سكنية بالمناطق العشوائية، والشباب ومشروعات الإسكان بالمحافظة، كما حطم المتظاهرون واجهات مبانى المحكمة الاقتصادية والغرفة التجارية المصرية، ومكتب البريد والتليفون والتلغراف ومديرية التموين والتجارة الداخلية وهيئة قضايا الدولة والنيابة ومديرية الضرائب العقارية ومديرية أوقاف بورسعيد، وقد أطلقت القوات المسلحة عددا من

الطلقات النارية فى الهواء لتفريق المتظاهرين فى محاولة لمنعهم من إحراق المزيد من المبانى بعد تمكنهم من اقتحم مبنى المحافظة، وتحطيم مجمع الاستثمار وحجرات المستندات وقاعات الاجتماعات وتمكنت من القبض على خمسة من مثيرى الاحتجاجات وقائدى المتظاهرات (بحسب **الوفد** ١١ فبراير).

كانت الاحتجاجات قد تطورت صباح الخميس (٢/١٠) بعد إصدار اللواء مصطفى عبداللطيف محافظ بورسعيد قرارا بتسكين ٧٢٠ حالة من سكان زرزارة من خلال ٢٦ عمارة سكنية بمنطقة الناصرة؛ مما أثار حفيظة باقى سكان المنطقة، ووعد الباقين بسرعة تسكينهم إلا أنهم رفضوا الاقتراح، وقاموا بتكسير مبنى المحافظة، وإحراق الممتلكات والمنشآت التى تقدر تكلفتها بأكثر من ٣٠ مليون جنيه، كما أصدر قرارا بإخلاء مبانى الخدمات والمرافق وديوان عام المحافظة من الموظفين خوفا من سقوط ضحايا فى المظاهرات.

ندد المتظاهرون بسياسة الحزب الوطنى وقيادات المحافظة الذين تركوهم طوال السنوات الماضية دون أن يقدموا لهم شيئا، وهو ما صعد الأمور، وخلق نوعا من الاختناقات بين المواطنين.

– **وفى الإسكندرية** تواصلت المظاهرات اليومية فى ساحة مسجد القائد إبراهيم بمنطقة وسط المدينة، ويبدو أن الإسكندرية أصبحت جاذبة لمحافظات مجاورة، حيث يتوافد على المحافظة للمشاركة فى التظاهرة المليونية المزمعة عقب صلاة الجمعة وافدون من محافظتى البحيرة وكفر الشيخ؛ كما تحولت الإسكندرية إلى محافظة لتوجيه متظاهرين أيضا بدأوا فى التوجه إلى القاهرة للمشاركة فى التظاهرة بميدان التحرير.

– وتقدم مركز شهاب لحقوق الإنسان ببلاغ إلى المحامى العام الأول لنيابة الاستئناف ضد كل من اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، واللواء محمد إبراهيم مدير الأمن ومدير قطاع الأمن المركزى، وكل من هيثم صبحى ووائل الكومى وأحمد المجبر رؤساء مباحث الجمرك والرمل ثانى ومينا البصل باعتبارهم قاموا بالقتل العمد لعدد ١٣ شهيدا من أبناء الإسكندرية فى أحداث ٢٨ يناير الماضى.

تداعيات

– د.أحمد شفيق رئيس الوزراء يشكل لجنة تقصى حقائق حول قتل المتظاهرين وأعمال الشغب والنهب والتخريب.

– الجنايات توافق على تجميد أرصدة رموز من النظام: «عز»، و«العادلى» و«المغربى» و«جرانة».

- الحكومة تقرر تثبيت «العمالة المؤقتة» فى أجهزة الدولة.. وإعانة بطالة لـ«الموسمية».
- معدل التضخم يرتفع إلى ١١٪ بسبب زيادة الأسعار.
- «الرقابة المالية» و«البورصة» تؤجلان اتخاذ القرار النهائى باستئناف التداول.
- موجة احتجاجات عمالية تجتاح القاهرة والمحافظات.
- سكان زرزارة يحرقون مديرية الأمن ببورسعيد.
- ١١٠ من أقسام ومنشآت الشرطة تحولت إلى بيوت للأشباح.
- القبض على خمسة مسجلين خطراً أحرقوا قسم أول مدينة نصر.
- السياحة المتضرر الأكبر من ثورة الغضب (٦٥٠ مليون دولار حجم خسارة القطاع منذ ٢٥ يناير) (**الشروق** ٢/١١).

ردود أفعال محلية

- حزبا التجمع والعربى الناصرى يعلنان انسحابهما من الحوار الوطنى.. وثوار التحرير يعلنون تنظيم مسيرات حاشدة (الجمعة ١١ فبراير) للمطالبة بإسقاط الرئيس.
- الطائفة الإنجيلية تؤيد رسميا مظاهرات الغضب.
- مجلس نقابة الصحفيين يؤيد بالإجماع ثورة ٢٥ يناير الشعبية.
- نقابة السينمائيين تعلن تأييد شباب ٢٥ يناير.. واستقالة النقيب أشرف زكى، وسكرتير النقابة هشام سليم، ورئيس لجنة الشكاوى رياض الخولى، ونجوى مصطفى عضو مجلس النقابة دون إبداء أسباب.
- «الإخوان» ترفض إقامة دولة دينية.. وتؤكد ثقتها فى أن الجيش لن ينقلب على الشعب.
- د.أحمد زويل فى تصريحات لرويترز: على الرئيس مبارك أن يتنحى، ولابد من تشكيل حكومة انتقالية.
- الشيخ حافظ سلامة للشباب الثوار: حانت ساعة الخلاص.
- نقابة المحامين تطالب بالتحقيق فى مذبحة المتظاهرين.

ردود أفعال دولية

- واشنطن تؤكد التزامها الكامل بحماية أمن إسرائيل.. البيت الأبيض: خطوات

الحكومة المصرية لم تحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب.

– وزارة الخارجية الأمريكية تحث الجيش المصرى على الاستمرار فى إظهار ضبط النفس مع المتظاهرين.

● نيكولا ساركوزى يحذرمن ثورة على النمط الإيرانى فى مصر.

– مظاهرات فى لندن وفيينا للتضامن مع «ثورة يناير».. وضغوط أوروبية على كاثرين آشتون لزيارة مصر فى الأيام القليلة المقبلة ورئيسة المفوضية الأوروبية أكدت أن وقت التغيير فى مصر قد حان.

التايمز البريطانية: العاهل السعودى أكد لأوباما أهمية بقاء مبارك للإشراف على عملية الانتقال للديمقراطية.

الجارديان: أجهزة أمنية مصرية تشن حملة ترويع منظمة ضد المتظاهرين.

– وزير الخارجية البريطانى وليم هيج شدد على أن مصر بحاجة لانتقال فورى للسلطة.. ووزير الخارجية الألمانى جويد وفيستر فيله يؤكد أن خطاب مبارك ليس الخطوة المنتظرة للتقدم إلى الأمام ويؤكد تنامى القلق الدولى بعد الخطاب عما قبله.

قطع من البحرية الأمريكية أمام الإسماعيلية

– وفى سياق متصل قالت **المصرى اليوم** (١١ فبراير)، إن مصادر أكدت ما ذكره موقع «دبكا» العبرى المتصل بالاستخبارات الإسرائيلية من أن قطعا من البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس الأمريكى تحركت، الأربعاء (٩ فبراير)، فى اتجاه قناة السويس، وهو ما وصفه الموقع بأنه يعبر عن مخاوف الولايات المتحدة من انفجار الموقف فى مصر وخروجه عن السيطرة والخوف من حدوث أى تهديد لحركة الملاحة فى قناة السويس.

وقالت المعلومات إن تلك القوة يوجد على متنها نحو ٨٥٠ فرد «مارينز»، وإنها اتخذت وضعاً استراتيجياً بالقرب من الإسماعيلية فى المنطقة الواقعة بين الضفة الغربية لقناة السويس والضفة الشرقية فى سيناء.

وذكر الموقع أن تحريك القوة الأمريكية جاء تحسبا لتدهور الأوضاع فى مصر، خاصة مع تصريحات عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية بأن مصر تواجه الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما، إما الحوار أو الانقلاب.

كانت جريدة **«يديعوت أحرونوت»** الإسرائيلية قد نشرت تصريحات لبعض قادة الجيش الإسرائيلى، طالبوا فيها إسرائيل بإعادة احتلال محور فلادلفيا بين مصر

وقطاع غزة بعد انتهاء نظام الرئيس المصرى حسنى مبارك، منعا لتعاظم حركة «حماس» القتالية، وقال إفرايم سنيه نائب وزير الدفاع الإسرائيلى السابق: إن مصر لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل بعد نجاح الثورة الشعبية فيها، وأضاف إن هناك عددا من الخطوات التى يجب على إسرائيل القيام بها تلك الأيام، وهى الإسراع فى بناء الجدار عند حدودها مع مصر، وزيادة الاعتماد على استخراج الغاز الطبيعى من داخل الأراضى الإسرائيلية مع توقع إلغاء اتفاقيات تصدير الغاز مع مصر، مع تعزيز دور محور الاعتدال فى الشرق الأوسط لحماية أمن إسرائيل.

اليوم الثامن عشر: الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١

أخيراً أطاح الشعب برأس النظام بعد ثمانية عشر يوماً من الغضب والثورة والتضحيات، ومئات الشهداء وآلاف المصابين.. هذا هو يوم الحصاد.. يوم التنحى.

وقد جاءت عناوين مانشيتات الصحف فى هذا اليوم معبرة عن بهجة المصريين بزوال رأس النظام.

الأهرام (١٢ فبراير): **«الشعب أسقط النظام»، «القوات المسلحة تدير شئون الدولة»، «شباب مصر أجبر مبارك على الرحيل»، «المصريون يحتفلون حتى الصباح بانتصار أول ثورة شعبية فى تاريخهم».**

الشروق: **«وانتصر الشعب»، «الثورة تسقط مبارك.. والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى الحكم»، «أول هتاف بعد نجاح الثورة: «الشعب يريد بناء نظام جديد».**

- المصرى اليوم: **«الشعب أراد وأسقط النظام»**
- الوفد: **«النهاية»، «انتصرت إرادة الشعب وسقط «مبارك»، «الاحتفالات تعم جميع شوارع وميادين الجمهورية ابتهاجاً بنجاح الثورة»**

فرحة المصريين بتنحى مبارك

قالت **الشروق** (٢/١٢): فى مشهد تاريخى سيذكره العالم، انتصرت إرادة المصريين، وأجبرت الرئيس مبارك على التنحى فى واحدة من أروع الملاحم الثورية فى التاريخ المعاصر، فى لحظة، أريقت فى الطريق إليها دماء ثلاثمائة شهيد من خيرة شباب البلد، وأصيب المئات تحت وطأة نظام قاهر مستبد، لم يصغ لآلام الناس، وتعامل بتكبر وتعالٍ مع مطالبها العادلة.

بيان عمر سليمان

أيها المواطنون

«فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد».

واستقبلت الملايين فى أنحاء مصر خبر التنحى بالهتاف والزغاريد، وانطلقت الجموع التى احتشدت فى ميدان التحرير وميادين مصر الكبرى، تعبر عن فرحتها بالانتصار، بعد أن رفعت على مدى أكثر من ثلاثة أسابيع، منذ انطلاق ثورتها فى

٢٥ يناير شعاراً لم تتنازل عنه وهو: «الشعب يريد إسقاط النظام»، ورفضت الجماهير فى ربوع مصر جميع الحيل والألاعيب التى حاول من خلالها النظام امتصاص الغضب الجماهيرى العارم، والالتفاف على مطالب الشعب بالإعلان عن استجابات جزئية من نوع تغيير بعض الوجوه فى الحكومة، أو الإعلان عن تغيير بعض المواد الدستورية، أو الوعد بالإفراج عن معتقلين سياسيين، وإلغاء قانون الطوارئ.

بعد ثمانية عشر يوماً من اندلاع ثورة ٢٥ يناير التى فجرها شباب مصر الشرفاء، تخلى الرئيس حسنى مبارك عن منصب رئيس الجمهورية.

وانعكست صورة الفرحة على المعتصمين فى ميدان التحرير (الأهرام ١٢ فبراير) والشوارع المؤدية إليه، حيث انضم مئات الآلاف إلى المعتصمين فى الميدان، للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية، حاملين أعلام مصر، مرددين شعارات «الانتصار» وسط الميدان الذى أصبح رمزاً لثورة الشباب التى نجحت فى إسقاط النظام والانتصار لإرادة الشعب.

ولم ينس المعتصمون وسط مشاعر البهجة والفرحة أن يكرموا شهداء الثورة من شباب وفتيات جادوا بأرواحهم فى سبيل الحرية والكرامة، فطافوا الميدان حاملين صورهم، مؤكدين أنهم كتبوا بدمائهم شهادة ميلاد جديدة لمصر.

– وقد رحب جموع المصريين بتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد (الأهرام ١٢ فبراير).

البيان الثانى للقوات المسلحة.. يتعهد بإنهاء حالة الطوارئ

وقبيل صلاة الجمعة (١٢ فبراير) أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان الثانى له، وجاء نصه كالتالى:

– نظراً للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتى يتحدد فيها مصير البلاد، وفى إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية، وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات، وإيماناً من مسئولياتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته.

قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

أولاً: إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.. الفصل فى الطعون الانتخابية وما يلى بشأنها من إجراءات.

إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فى ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ثانياً: تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة، والسعى لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات فى التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى يتم الانتقال السلمى للسلطة وصولاً للمجتمع الديمقراطى الحر الذى يتطلع إليه أبناء الشعب.

ثالثاً: تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد، وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين.

كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظاً على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

حمى الله الوطن والمواطنين (الأهرام ١٢ فبراير).

● ثم أعقبه البيان الثالث وهذا نصه:

أيها المواطنون: فى هذه اللحظة الفارقة فى تاريخ مصر، وبصدور قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بالتخلى عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، ونحن نعلم جميعاً مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم فى كل مكان لإحداث تغييرات جذرية، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتدارس هذا الأمر مستعيناً بالله ـ سبحانه وتعالى ـ للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم.

وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقاً بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التى ستتبع، مؤكداً فى الوقت نفسه أنه ليس بديلاً عن الشرعية التى يرتضيها الشعب.

ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك على ما قدم فى مسيرة العمل الوطنى حرباً وسلماً، وعلى موقفه الوطنى فى تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفى هذا الصدد، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء (تحية عسكرية).. الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلادهم.. ولكل أفراد شعبنا العظيم.. والله الموفق والمستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (الأهرام ١٢ فبراير)

مشاهد من اليوم الثامن عشر

● وفى رد فعل سريع عقب إلقاء الرئيس حسنى مبارك خطابه الثالث الذى أعلن فيه تفويض سلطاته إلى رئيس الجمهورية بالإنابة السيد عمر سليمان انفجر

بركان الغضب فى ميدان التحرير الذى يمثل ـ وفقاً للأهرام ٢/١٢ ـ رمزاً لثورة ٢٥ يناير، وخرج المتظاهرون فى تظاهر حاشدة بعدة مناطق حيوية فى القاهرة عقب صلاة الجمعة، حيث توجه مئات الآلاف إلى قلب الميدان منذ الساعات الأولى لصباح الجمعة (٢/١١) فى تدفق لم يتوقف قبل ولا بعد صلاة الجمعة.

وقام المتظاهرون الذين فاق عددهم المليونين بأداء صلاة الجمعة على أرض الميدان وحثهم الخطيب «الشيخ رجب زكى» على الصمود والبقاء فى اعتصامهم حتى يتحقق مطلبهم الرئيسى فى رحيل مبارك والنظام بالكامل، والذى ألهب مشاعر آلاف المتظاهرين هو سقوط خطيب الجمعة إثر حالة إعياء أصابته من شدة حماسته.

وقال فى خطبته - بحسب **الشروق** (٢/١٢) - موجها حديثه لمبارك: **«اخرج إنى لك من الناصحين، أنت رقم واحد فى فراعين مصر تلقى شتائم ويكرهه كل شعبه.. انزل إلى الشارع مرة وستكون آخر مرة».**

وأكمل الخطبة مكانه الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم.. وأمَّ الصلاة الشيخ محمد جبريل.. وبعدها ردد المعتصمون الهتافات التى تطالب بتنحى الرئيس مبارك والنظام القائم.. وصلى المتظاهرون جمعتين فى ميدان التحرير، الأولى أمَّها الشيخ محمد جبريل، الذى دعا - بحسب **الشروق** (٢/١٢) - لمدة نصف ساعة على المستبدين والظالمين والجبارين والفاسدين، وترحم على شهداء الثورة، والجمعة الثانية كانت بجوار المتحف المصرى خطبها د. صلاح سلطان ودعا فيها المتظاهرين للتوجه إلى قصر العروبة لمحاصرته.

● ولم ينجح البيان الثانى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى تمت إذاعته قبل صلاة الجمعة مباشرة فى تهدئة الجموع الغاضبة فى الميدان رغم التأكيد على ضمان القوات المسلحة المصرية لإلغاء قانون الطوارئ فور انتهاء الأزمة، وتحقيق خطوات الإصلاح التى أعلن عنها الرئيس.

وقد اكتظت الشوارع والطرق المؤدية إلى ميدان التحرير بالوافدين إليه من شتى أنحاء الجمهورية، وظهرت طوابير من المتظاهرين أمام لجان النظام المسئولة عن تفتيش الراغبين فى الانضمام إلى المعتصمين داخل الميدان، كما شهد ميدان طلعت حرب تظاهرة كبيرة لتنضم لحشد القادمين إلى التحرير، وحثهم على التوجه إلى قصر العروبة فى مصر الجديدة للالتحام بباقى الجموع التى احتشدت أمام القصر منذ مساء الخميس (٢/١٠).. وعقب إلقاء الرئيس خطابه مباشرة.

وظهر خلال تظاهرة ميدان طلعت حرب منشور يوزع على جموع المتظاهرين تحت مسمى بيان رقم (٩) وكان يحثهم على التوجه إلى قصر الرئاسة فى مصر الجديدة

لإسقاط مبارك والاعتصام حول القصر حتى تتحقق مطالب الثورة بتنحى الرئيس، وإسقاط نظامه القائم، وبالفعل توجهت أعداد كبيرة من المحتجين إلى قصر الرئاسة، وتمركزت على بعد نحو مائة متر منه؛ للحيلولة دون حدوث اشتباكات بين قوات الحرس الجمهورى والمتظاهرين حول القصر، فى الوقت الذى تظاهر فيه نحو ٣ آلاف متظاهر أمام السفارة الإسرائيلية فى أثناء مسيرتهم من ميدان الجيزة إلى ميدان التحرير للتضامن مع المعتصمين؛ مما أدى إلى إغلاق كوبرى الجامعة وطريق الكورنيش المؤدى إلى ميدان التحرير، وردد المتظاهرون نفس الهتافات التى تطالب بتنحى الرئيس وسقوط النظام.

ثورة بلا قائد

وقد بدا من مشهد الميدان عدم وجود تيار سياسى بعينه يسيطر على الموجودين، وإنما هى ثورة شعبية ضمت كل أطياف الشعب المصرى، وهو ما أكده بعض المتظاهرين من خلال الإذاعة الداخلية لميدان التحرير، وأن الشباب أثبتوا أنهم قادرون على إقامة دولة داخل الدولة، مبنية على العلاقات الإنسانية والتكافل الاجتماعى والترابط والتعاون، ولابد من الحفاظ على ما حققته الثورة خلال الأيام الماضية.. وفى السياق نفسه احتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، وقاموا بإحاطته من جميع الاتجاهات، وظلوا يرددون الهتافات المنددة بالنظام، والمطالبة برحيل نظام مبارك بالكامل.. وقالوا: ثورة ثورة حتى النصر.. ثورة فى كل شوارع مصر.

وتخطى المتظاهرون الحواجز التى كانت القوات المسلحة قد أعدتها حول مبنى الإذاعة والتليفزيون، وفرضوا سيطرتهم على المنطقة المحيطة به، وقاموا بتشكيل لجان لتنظيم الدخول والخروج.

- وقالت **الشروق** (٢/١٢): لقد وضعت مسيرة مليونية هى الأكبر من نوعها منذ بدء ثورة ٢٥ يناير نهاية رائعة لأعظم ثورة فى التاريخ المعاصر، حيث احتشد ما يزيد على مليونى مصرى فى قلب ميدان التحرير، والمناطق المحيطة به، بعدما عجزت مساحته عن استيعاب المتظاهرين، يؤازرهم ملايين المصلين الذين تظاهروا فى المحافظات المختلفة، تحركهم «موجة غضب» اجتاحت المصريين عقب إذاعة الكلمة التى ألقاها مبارك مساء الخميس (١١ فبراير)، والتى لم يعلن خلالها «تنحيه عن السلطة».

ونظم العاملون فى القناة الخامسة (الإسكندرية) وقفة احتجاجية، رفعوا خلالها لافتات تندد بـ«التغطية الإعلامية للتليفزيون المصرى» متهمينه بـ«تغييب الشعب».

فى غضون ذلك توجه أكثر من نصف مليون من المتظاهرين الغاضبين إلى القصر الرئاسى بالعروبة؛ لمحاصرته مطالبين برحيل الرئيس حسنى مبارك، مرددين هتافات تؤكد أنها الليلة الأخيرة له.

وأكد المتظاهرون أنهم لن يلجأوا للعنف أو اقتحام القصر الجمهورى، وإنما محاصرته بالكامل لإجبار الرئيس على الرحيل، مهددين فى الوقت ذاته بالتصعيد فى حال استمر فى استفزاز مشاعرهم ببقائه على رأس السلطة على الرغم من رفضهم لذلك.

ودارت غالبية خطب الجمعة على الأحداث التى تشهدها مصر، وإن كان أبرزها الخطبة التى ألقاها رئيس الاتحاد العالمى للعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوى، التى خصصها للحديث عن الثورة المصرية واصفاً إياها بـ«المباركة» وأنها «أصبحت معلماً من معالم التاريخ».

وشن القرضاوى الذى أمّ المصلين فى مسجد عمر بن الخطاب بالعاصمة القطرية الدوحة، هجوماً حاداً على الرئيس مبارك، وقال إن «نظامه أعمى لا يبصر، وأصم لا يسمع، وجامد لا يحس»، مضيفاً: «ألا يكفيه ما فعل بمصر.. ٤٠٪ من شعبها تحت خط الفقر، وتسلم الدولة وكانت تدين بـ١٢ ملياراً.. والآن ديون الدولة وصلت لـ٨٨٠ ملياراً».

على العكس من ذلك أفتى شيخ الأزهر أحمد الطيب (الشروق ١٢ فبراير) بـ«حرمانية الاستمرار فى الثورة»، معتبراً ذلك «خروجاً على الحاكم»، وقال فى مداخلة هاتفية على التليفزيون المصرى (الجمعة): «الشباب حققوا مكاسب كبيرة منذ انطلاق الثورة يوم ٢٥ يناير، والأزهر الشريف منذ انطلاق الثورة معهم».. مستدركاً: «لكننى أحذر من إضاعة هذه المكاسب بالاستمرار فى التظاهر، لأنه سيؤدى إلى الفوضى».

وقالت **المصرى اليوم** «٢/١٢»: لم تقتصر المظاهرات الرافضة للرئيس مبارك على ميدان التحرير، وإنما امتدت لتشمل كورنيش النيل أمام مبنى التليفزيون وقصر العروبة وأمام قصر عابدين، وحى الأزهر وميدان مصطفى محمود وميادين وسط القاهرة المجاورة لميدان التحرير، مثل طلعت حرب وباب اللوق وعابدين وميدان العباسية، كما توافدت على الميدان حشود تقدر بالآلاف من عدد محافظات مصر كالبحيرة والغربية والشرقية والإسماعيلية والقليوبية.. وخرج الصيادلة والمحامون وأساتذة الجامعات فى مسيرات بأزيائهم الرسمية إلى ميدان التحرير، الذى شهد توافد عدد من رموز المجتمع، على رأسهم المستشار هشام البسطويسى أحد رموز القضاة الذى توجه من المطار إلى الميدان وسط حفاوة

المتظاهرين.. وبعد أن ضاق الميدان بمتظاهريه اعتلى الآلاف أسطح العمارات المطلة على الميدان، ما بين صحفيين ومصورين ومتظاهرين عاديين لم يجدوا موطئ قدم فى التحرير.

وعقب إقامة صلاة الشهداء وصلاة العصر فى الميدان صرخ جميع المصلين فى صوت واحد **«ارحل.. ارحل» و«يا سليمان يا سليمان.. مش عايزينك أنت كمان»**.. وشهدت الشوارع المحيطة بمجلس الشعب حصاراً شديداً من الجيش، ورغم ذلك تزايدات الأعداد بشكل كبير أمام مجلسى الشعب والشورى و مجلس الوزراء.

وفى الجامع الأزهر، تجمع عدد من المصلين أمام المسجد فى مسيرات إلى منطقة العتبة ووسط القاهرة ورددوا هتافات **«الشعب يريد إسقاط النظام»**.. وانضم المئات من المصلين من مساجد منطقتى الحسين والغورية إلى المسيرة مرددين هتافات معادية للنظام منها: «قول لمبارك خلاص فاضل له زقة»، و«مش خايفين».

محاصرة قصر الرئيس

وما إن انتهت صلاة الجمعة حتى انطلق عشرات الآلاف من المتظاهرين من مسجد الاستقامة بميدان الجيزة، متجهين لميدان التحرير ثم قصر الرئاسة تحت هتاف موحد «النهارده العصر هنهد عليه القصر».

واتفقت الحشود على هتاف موحد «الشعب يريد محاكمة الرئيس»، مرددين «باطل باطل.. مبارك قاتل قاتل».

وهتف المتظاهرون «اللى عايز التغيير يطلع معانا على التحرير»، «يا اللى رايح الميدان شعب مصر مش جبان»، وانضم المئات من المواطنين وأصحاب المحال التجارية مع المسيرة أثناء مرورها بشارع مراد، بعد أن هتف المتظاهرون «انزل يا مصرى».

«٧٠ مليار يا جدعان.. يعنى كل واحد مننا له ١٠٠٠ دولار، والناس بتموت على رغيف بشلن»، قالها أحد المتظاهرين رافعاً إحدى صفحات الجرائد التى نشرت معلومات عن ثروة حسنى مبارك، والتى قدرتها بـ٧٠ مليار دولار.

واعترض المتظاهرون على خطاب مبارك الذى ألقاه الخميس (٢/١٠) مرددين «يا للى ستفت الدستور.. إزاى هتغيره»، واعترضوا على تسليمه السلطات لنائبه، مؤكدين أنها إجراءات شكلية.

وانضم أهالى بعض الشهداء الذين توفوا فى أحداث جمعة الغضب فى منطقة الجيزة، رافعين لافتات عليها صور أبنائهم، داعين الناس للنزول معهم للأخذ بثأر ذويهم.

وأثناء مرورهم على كنيسة مارى جرجس بشارع مراد، رددوا «مسلم.. مسيحى كلنا إيد واحدة»، كما حيا المتظاهرون قوات الجيش التى تحمى سفارة فرنسا، مرددين «الجيش والشعب إيد واحدة»، فيما أبدى ضباط الجيش تأييدهم للمظاهرة من خلال بعض إشارات التحية للمتظاهرين.

وخلال مرور المسيرة أمام السفارة الإسرائيلية انضم إليها مئات من أعضاء هيئة التدريس، رافعين لافتة تؤيد ثورة شباب مصر، وتطوع المئات من المتظاهرين لتشكيل دروع بشرية لحماية المسيرة من أى دخلاء، وتنظيم المرور.

– وفى منطقة مصر القديمة وقعت اشتباكات بين المواطنين المعارضين والمؤيدين لمبارك أمام مسجد عمرو بن العاص عقب صلاة الجمعة، وطالب المتظاهرون برحيل مبارك.

– وقد انضم الصحفيون إلى ممثلى النقابات الأخرى فى ميدان التحرير، فى حين دعا بعضهم للمشاركة فى الجمعية العمومية الطارئة المقرر عقدها الاثنين (٢/١٤).

– كما نظم الآلاف من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية المختلفة والباحثون بالمراكز البحثية والطلاب مسيرة سلمية انطلقت من أمام الباب الرئيسى لجامعة القاهرة نحو ميدان التحرير.. رفع المتظاهرون لافتة كبيرة تحمل عبارة «أساتذة الجامعات المصرية يؤيدون مطالب الثورة الشعبية».

– فى اليوم الثالث من إضراب سائقى النقل العام ظهرت مطالب سياسية إلى جانب مطالبهم الفئوية، وشارك عشرات الآلاف منهم فى جمعة الصمود.

– كما تظاهر نحو ألف باحث وموظف بمدينة مبارك للبحث العلمى والتطبيقات التكنولوجية بمدينة برج العرب للمطالبة بتغيير اسم المدينة العلمية التى تحمل اسم «مبارك».

– وفى سياق متصل أصدرت مجموعة من «شباب ٢٥ يناير» بياناً «(الجمعة ٢/١١) ـ وفقاً **للمصرى اليوم** ٢/١٢ ـ قالت فيه إن المجموعة لا تمثل إلا نفسها، ولا تتحدث باسم الجميع، وحددت ١١ مطلباً لحل الأزمة الحالية.. وتضمن البيان، الذى وقع عليه النشطاء وائل غنيم وعمرو سلامة ومصطفى النجار ومحمد دياب وعبدالرحمن يوسف، ثقة المجموعة فى الجيش، وسعادتها ببيان القوات المسلحة الأخير، الذى تعهد بإتمام التحول الديمقراطى وقبول كل ما فيه، وهذا نصه: **لقد تعهد الجيش المصرى بحماية منجزات الثورة الشعبية التى أطلق شرارتها الشباب، وأكد الجيش على ضمانه للانتقال السلمى للسلطة، وحمايته لحق المعتصمين والمتظاهرين سلمياً فى التعبير عن آرائهم دون المساس بهم، وهذا يؤكد الرغبة الأكيدة فى ترسيخ مبدأ مدنية**

الدولة، ونظراً لحساسية الفترة التاريخية التى يمر بها الوطن، ونظراً لثقتنا فى حيادية جيشنا المصرى ودوره الوطنى، فإننا نطالبه - كمؤسسة وطنية - بأن يكون الضامن للمطالب الشعبية، مع وضوح فى الرؤية وتفاصيل واضحة وجداول زمنية محددة؛ نظراً لانعدام الثقة بين الشعب والنظام الحالى:

- ضمان جدية التنحى الشرفى للرئيس مبارك، وعدم عودته لسدة الحكم.
- إلغاء حالة الطوارئ بأسرع وقت، وإعادة الانتخابات فى كل الدوائر التى صدرت بحقها أحكام قضائية ببطلان الانتخابات فيها.
- تمكين القضاء المصرى من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.
- السماح بالإشراف على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدنى المحلى والدولى.
- تمكين المصريين فى الخارج من ممارسة حقهم فى التصويت.
- كفالة حق الترشح فى الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.
- الانتخاب عن طريق الرقم القومى.
- إطلاق حرية تكوين الأحزاب فوراً، وأن تكون بمجرد الإخطار.
- إطلاق حرية الإعلام وفتح باب التعبير عن الرأى بكل صوره، وكفالة حق تكوين الصحف، وإطلاق القنوات القضائية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين، وملاحقة ومحاكمة كل القتلة المسئولين عن الجرائم فى حق شباب مصر، وملاحقة وإيقاف رموز الفساد، ومصادرة أموالهم التى سرقوها من قوت الشعب، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية على أسس شفافة تمنع التغول والتعذيب وترهيب المواطنين.
- تشكيل حكومة تكنوقراط، تتولى إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية حتى شهر سبتمبر، وتهيئ البلاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ وكل المواد الأخرى التى تضمن الانتقال السلمى للسلطة.

مشاهد من المحافظات

● فور انتهاء صلاة الجمعة (٢/١١) خرجت مظاهرات ثورية فى عواصم المحافظات (**الأهرام** ٢/١٢) خاصة بمنطقة الدلتا، ضمت أطيافاً من فصائل المجتمع كافة، تهتف بسقوط النظام ومحاكمة الفاسدين فى إصرار واضح على الاستمرار فى التظاهر حتى تتحقق المطالب المعلنة.

وفى الوقت الذى تحدث فيه بعض خطباء الجمعة عن الاستقرار وأهميته فى النهوض بالمجتمع، والخروج من هذه الأزمة الحرجة كان هناك آخرون يحثون المصلين على الاستمرار فى التظاهر ورفض أى إجراءات يتم الإعلان عنها لحين تحقيق المطلب الرئيسى وهو رحيل النظام.

ومن محافظات الإسكندرية والبحيرة ومروراً بالغربية وكفر الشيخ وحتى محافظات الدقهلية والشرقية ودمياط ومدن القناة الثلاث؛ بورسعيد والإسماعيلية والسويس شهدت عواصم المحافظات احتشاد الآلاف فى مواقع متفرقة، وعشرات الآلاف فى بعض الأحياء بالميكروفونات، مرددين الهتافات والأناشيد والأغانى الوطنية دون أن يتخلل ذلك أى إخلال واضح بالأمن.

وقد بدا واضحاً منذ الصباح اختفاء العناصر الشرطية من الشوارع والميادين، بينما راقبت قوات الجيش الموجودة فى كل المحافظات تقريباً الموقف دون أن تتدخل، حيث واصلت الدبابات والمدرعات حماية المنشآت العامة بصفة خاصة، كما بدا واضحاً المشاركة المكثفة للتيار الإسلامى، وتحديداً الإخوان المسلمين فى التظاهرات - رجالاً ونساء وصبية وأطفالاً.

وبينما كان هذا هو الوضع فى محافظات الدلتا والقناة، كان الوضع مختلفاً أو متفاوتاً فى محافظات الصعيد؛ حيث شهدت محافظات أسوان والأقصر وقنا وسوهاج والمنيا وبنى سويف والفيوم مسيرات سلمية أقل صوتاً وعدداً من محافظات الدلتا.

كما ساد الهدوء محافظات جنوب وشمال سيناء والوادى الجديد ومرسى مطروح فى الوقت الذى تباينت فيه آراء المواطنين هناك بين مؤيد ومعارض لقرارات الإصلاح الأخيرة، إلا أنهم آثروا التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية.. وعلى الرغم من الانقسام السائد فى الشارع المصرى بعد الخطاب الأخير وقبل الأخير للرئيس مبارك إلا أن أى مظاهرات تأييد لم تخرج فى أى من المحافظات، حيث التزم المؤيدون الصمت والمتابعة من الشرفات.

وكانت جميع محافظات مصر قد شهدت على مدار الأسبوع الماضى توتراً كبيراً بعد أن سادات الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات معظم القطاعات؛ بسبب مطالب فئوية على هامش الأحداث التى تمر بها البلاد، وتراوحت هذه المطالب بين أحقية العمالة المؤقتة فى التثبيت والعمالة المثبتة فى مزيد من الحوافز والأجور، بجانب مطالب سكان المناطق العشوائية بوحدات سكنية، وهو الأمر الذى أسهم بدوره فى تأجيج الاضطرابات التى تخللتها أحداث شغب وتخريب استهدفت المنشآت العامة فى غياب تام للأمن.

وعلى الرغم من تجاوب الجهات المحلية المسئولة مع نسب كبيرة من المطالب بتنفيذها فوراً أو الوعد بتنفيذها فإن الاهتراء الذى ساد الإدارة المحلية على مدى عدة عقود قد كشف عن حالة من السوء لا تجدى معها الإصلاحات السريعة، وهو ما جعل المفاوضات بين الجهات المسئولة والمواطنين تصل إلى طريق مسدود فى معظم الأحوال.

ومن الواضح أن حالة الفوضى سوف تستمر - بحسب **الأهرام** ١٢ فبراير - إلى أجل غير مسمى في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فى الشارع أيضاً إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً.

الوجه البحرى.. عشرات الآلاف فى الثورة

● **الإسكندرية :** تظاهر مئات الآلاف من مواطنى الإسكندرية - بحسب المصرى اليوم ٢/١٢ - عقب صلاة الجمعة أمام مسجد القائد إبراهيم، بمنطقة محطة الرمل، وتوجهوا إلى قصر الرئاسة فى رأس التين، استجابة لدعوة تنظيم مظاهرة مليونية باسم «جمعة الحسم»، للمطالبة بتنحى الرئيس مبارك، ورفض منح سلطاته إلى نائبه اللواء عمر سليمان، مؤكدين رفضهم لكل ما تضمنه خطاب الرئيس، الذى ألقاه الخميس (١٠ فبراير).

وقد شهدت مدينة الإسكندرية أضخم مظاهرة على الإطلاق منذ بدء التظاهرات (وفقاً **للأهرام** ٢/١٢) حيث اكتظ ميدان القائد إبراهيم وطريق الكورنيش بمنطقة الرمل بالمتظاهرين بداية من أمام مكتبة الإسكندرية بالشاطبى وصولاً إلى منطقة المنشية بطول يتجاوز ٣ كيلو مترات، رافعين أعلام مصر، ورددوا هتافات تؤكد على نفس المطالب التى انطلقت من أول أيام الثورة والتى تؤكد على ضرورة إسقاط النظام ومحاكمة رموزه.

وقد ردد المتظاهرون هتافات ترفض خطاب الرئيس ونائبه، مطالبين بالاستمرار فى التظاهر حتى يرحل الرئيس، كما شارك عدد من الأطباء بالبالطو الأبيض، وعدد من عمال البترول يرتدون خوذاتهم، كما أقامت نقابة الأطباء مستشفى ميدانياً متنقلاً فى التظاهرة.

وعقب صلاة الجمعة التى أمها الشيخ أحمد المحلاوى القطب الإخوانى الذى أكد على رفض المساومات أو أى حوار مع النظام لأنه فاقد للشرعية انطلق جمع المتظاهرين بطول الكورنيش باتجاه قصر الرئاسة بمنطقة رأس التين، كما انطلقت عدة مظاهرات بمحطة مصر وسيدى بشر وسيدى جابر وحول مبنى القناة الخامسة بباكوس بشرق المدينة.

– وشددت قوات الجيش (وفقاً **للشروق** ٢/١٢) من قبضتها على الشوارع المؤدية إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون بمنطقة باكوس فى الإسكندرية، واستمرت فى إغلاق الشوارع المؤدية إليه على مدار يوم الجمعة (٢/١١)، وهو الحال ذاته الذى شهدته الشوارع المؤدية إلى مقار جهاز مباحث أمن الدولة بالفراعنة، ومجلس الوزراء وقصر رأس التين.

وواصل المعتصمون يومهم السابع على التوالى بميدان محطة سيدى جابر، مؤكدين عدم ترك الميدان حتى تتم الاستجابة لمطالبهم برحيل النظام، وعلى رأسه الرئيس مبارك، خاصة بعد خطابه الأخير الذى لم يلق قبولاً من قبل المعتصمين.

وخرجت جموع كبيرة تجاه المنطقة الشمالية العسكرية، مؤكدين فى هتافاتهم «أن الجيش والشعب يد واحدة»، ومطالبين برحيل النظام بعناصره.

كما نظم عشرات من أمناء الشرطة تظاهرة أمام مقر مديرية الأمن بالإسكندرية ظهر الجمعة (٢/١١)، اعتراضاً منهم على تردى أوضاعهم المعيشية، مشيرين إلى أن وقت الأزمات يكونون فى وجه المدفع فى الوقت الذى تحصل فيه القيادات على مبالغ طائلة وصلاحيات لا حصر لها.

وأعلنت أمانة حزب التجمع بالإسكندرية عن رفضها القاطع لخطاب الرئيس حسنى مبارك عن استمرار وجوده فى الحكم، ومحاولات عمر سليمان التمسك به رئيساً حتى سبتمبر القادم.

وقال بيان أصدرته إن مبارك لم يعد رئيساً شرعياً لمصر بعد أن أسقطته الجماهير وجموع الشعب المصرى.

كما أدى أعضاء نادى هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية صلاة الجمعة بمقر النادى بالشاطبى، وأعقبت الصلاة مسيرة سلمية حاشدة من مقر النادى، حيث مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل، تأييداً لانتفاضة شباب ثورة ٢٥ يناير بجميع مطالبها المتمركزة حول الحرية والتغيير وإسقاط النظام.

● **وفى السويس** خرج آلاف المواطنين بالسويس فى مظاهرات حاشدة بعد صلاة الجمعة بالعديد من مساجد السويس، يتقدمهم أمهات الشهداء وآباؤهم، مرددين هتافات تطالب بإسقاط مبارك ومحاكمته رافعين صور الشهداء.

وأكد المتظاهرون عدم تراجعهم عن مطلبهم خلال «احتلالهم» ميادين الإسعاف والشهداء والخضر، محاصرين مبنى محافظة السويس ومديرية الأمن وأحياء الأربعين وعتاقة وفيصل، مشددين على عدم مغادرتهم حتى يرحل حسنى مبارك، وهو الأمر الذى دفع محافظ السويس ومدير الأمن للهروب من المحافظة داخل سيارات إسعاف تحت حماية جهات أمنية (**الشروق** ١٢ فبراير).

كما قام آلاف العمال بالسويس بالانضمام إلى المظاهرات، معلنين العصيان المدنى داخل العشرات من المصانع بشمال غرب خليج السويس، وانضمامهم لصفوف المطالبين برحيل مبارك، مؤكدين أنه السبب وراء المعاناة التى لقوها طوال السنوات الماضية، فيما واصل آلاف العمال الآخرين بمصانع النسيج والصلب والزيوت اعتصامهم داخل المصانع.

وفى طريق السويس ـ العين السخنة عبر عدد كبير من الشباب الغاضب المطالبين برحيل مبارك عن غضبهم بطريقتهم عن طريق قطع الطريق لعدة ساعات، ورفض مرور أى سيارة خاصة التى يمتلكها رجال أعمال الحزب الوطنى مالكو عشرات القرى السياحية بطريق السخنة والبحر الأحمر. (**الشروق** ٢/١٢)

– **وفى كفر الشيخ** نظمت جماعة الإخوان المسلمين وبعض أحزاب المعارضة وحركة ٦ أبريل وكفاية والتيارات الأخرى من الشباب بكفر الشيخ مظاهرة حاشدة بعدد من شوارع المدينة، شارك فيها أكثر من ٣٠ ألف شاب وسيدة وطفل، وبدأت من أمام مسجد الاستاد الرياضى شارع الاستاد بمدينة كفر الشيخ، وشارك فيها قيادات الإخوان وبعض رموز المعارضة والقيادات الدينية من مختلف مدن وقرى المحافظة، وذلك للمطالبة بتنحى الرئيس مبارك ورحيله عن الحكم والتضامن مع شباب التحرير، ورددوا الهتافات المعتادة برحيل النظام، وحل مجلس الشعب الباطل، وتغيير الدستور، ومحاسبة ومحاكمة الوزراء السابقين. (**الأهرام** ٢/١٢)

– **وفى الإسماعيلية** تظاهر الآلاف عقب صلاة الجمعة مطالبين بإسقاط النظام، ورافضين للخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك.

وكان الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وحركة الشباب ومجموعات من أحزاب المعارضة قد خرجت من مسجد المطافئ عقب الصلاة، وانضمت إليهم أعداد كبيرة من المواطنين من مختلف المساجد، وساروا إلى ميدان الممر، ومنه إلى شارع رضا ثم توجهت الحشود الضخمة إلى الاستاد، ومنه إلى شارع شبين الكوم، ثم توجهت إلى مبنى ديوان عام محافظة الإسماعيلية وسط هتافات ومطالبات بإسقاط ومحاكمة النظام.

وتعد المظاهرة من كبرى المظاهرات التى انطلقت فى الإسماعيلية منذ انطلاق ثورة ٢٥ يناير حيث تجاوزت الحشود أكثر من ٧ آلاف مواطن، توحدت كلمتهم فى المطالب التى أعلنوا عنها من قبل، رافضين التراجع حتى تتحقق هذه المطالب. (**الأهرام** ٢/١٢)

– وفى الدقهلية: تواصلت المظاهرات اليومية التى يشهدها ميدان المحافظة بالدقهلية وسط مدينة المنصورة، وتوافدت أعداد غفيرة عقب صلاة الجمعة من جميع المساجد للمشاركة فى التظاهرة المليونية المقررة.

وكان المتظاهرون قد قاموا بأداء صلاة الغائب على أرواح الشهداء، وقام آباء

الشهداء بإلقاء كلمات لرثاء أبنائهم، وكذلك نشد بعض الموجودين الشعر والأغانى الفلكلورية التى أشعلت حماس المتظاهرين الذين وصل عددهم عقب صلاة الجمعة إلى الثلاثين ألف متظاهر.

– **وفى الغربية** وسط ثورة عارمة وهتافات مدوية، خرجت المظاهرات الحاشدة عقب صلاة الجمعة من المساجد الرئيسية بمدينتى طنطا والمحلة الكبرى، مطالبة بضرورة تنحى الرئيس مبارك.

وردد المتظاهرون الدين ينتمون إلى مختلف الأحزاب والقوى السياسية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين والحركات الشبابية، الشعارات المطالبة بإسقاط النظام كله، وإبعاد نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان ورئيس الوزراء الدكتور أحمد شفيق.

فى الوقت نفسه انطلقت الأغانى الوطنية وأناشيد الثورة التى ألهبت مشاعر الشباب، حيث مضت المسيرة التى انطلقت من مسجدى السيد البدوى والشيخة صباح بطنطا وعدد من المساجد الأخرى فى طريقها إلى شارع البحر الرئيسى بالمدينة، مقدمين التحية لرجال القوات المسلحة، مرددين شعار «الشعب والجيش إيد واحدة»، ثم استقر المتظاهرون طويلاً أمام ديوان عام محافظة الغربية. (**الأهرام** ٢/١٢)

– **وفى البحيرة** تظاهر أكثر من ١٥ ألف شخص ـ وفقاً **للأهرام** ٢/١٢ ـ فى مدينة دمنهور عقب صلاة الجمعة للمطالبة برحيل النظام ومحاكمة الفاسدين، والقضاء على البطالة وحل مجلس الشعب، وإلغاء قانون الطوارئ، وتحقيق العدالة فى توزيع الثورة.

بدأت المظاهرة الحاشدة من مسجد التوبة، وطافت شارع ٢٣ يوليو، ثم انضم إليهم جموع المصلين من مساجد الطودى والأتوبيس والهداية، حيث التقوا جميعاً فى ميدان الساعة، رافعين أعلام مصر، ومرددين هتافات «ثورة.. ثورة حتى النصر» «مش هنخاف مش هنخاف، الحرية مش ببلاش».

كما قام المتظاهرون بتوزيع بيان تحت عنوان «لن نتراجع» يدعو شعب مصر إلى الصبر حتى تتحقق أهداف الثورة بالقضاء على الظلم والاستبداد وإهدار الكرامة.

– **وفى الشرقية** احتشد عشرات الآلاف من أبناء محافظة الشرقية فى مظاهرات حاشدة (الأهرام ٢/١٢) بموقع النصب التذكارى للجندى المجهول بمدينة الزقازيق وبعض المدن، جددوا خلالها مطالبهم برحيل النظام، كما قام المتظاهرون بالطواف فى بعض الشوارع المحيطة بمنطقة التظاهر فى محاولة لجذب وجمع أكبر عدد من المواطنين للانضمام لمسيرتهم؛ للتأكيد على رغبة الشعب فى تنحية الرئيس.

كما أعلنوا خلالها رفضهم لكل ما هو حكومى وعدم اعترافهم بشرعية النظام الحالى وشارك فى المظاهرة عدد كبير من أعضاء النقابات المهنية والعاملين بالأزهر الشريف ورجال الدين المسيحى.

– **وفى بورسعيد** طافت أعداد غفيرة من مواطنى بورسعيد بعد صلاة الجمعة شوارع وميادين المدينة، رافضين خطاب الرئيس مبارك، ومطالبين بتنحيه فوراً من أجل إعادة الاستقرار وإنهاء حالة الفوضى التى تعيشها البلاد، ولم تخرج مظاهرات تأييد فى بورسعيد، فى الوقت التى خرج فيها مظاهرة أخرى من سكان منطقة القابوطى مطالبة بإغلاق أحد مصانع الكيماويات، وأغلقوا الطرق المؤدية إليه؛ لخطورته على البيئة وتلويث بحيرة المنزلة، وحاصرت قوات الجيش المصنع منعا لاقتحامه، ونظم العاملون بشركة الإسكندرية للخدمات البترولية اعتصاماً مفتوحاً فى فرعها ببورسعيد، وباقى المحافظات مطالبين بتثبيت العمالة المؤقتة، وقد واصلت إدارة التسكين بالمحافظة عمليات تسليم الشقق لسكان منطقة عشش زرزارة التى فجرت مظاهرات الغضب التى احترقت فيها مبانى المحافظة ومديرية الأمن.. وتقدر الخسائر بـ٢٠٠ مليون جنيه، وفى ظل غياب الأمن تجددت حوادث ومعارك الثأر بين بعض الأسر المتشاحنة، واستخدم فيها إطلاق النار، وأسفرت عن مصرع شابين، وإصابة ١١ ليرتفع إجمالى حوادث الثأر التى تفجرت فى بورسعيد منذ ١٠ أيام إلى ٧ قتلى و٢٥ جريحاً. (**الأهرام** ٢/١٢)

–**وفى الوادى الجديد** عاد الهدوء مرة أخرى لشوارع المحافظة، وامتلأت الطرقات والأسواق بالمواطنين لقضاء مصالحهم بعد غياب دام خمسة أيام؛ نتيجة الأحداث المؤسفة وأعمال الشغب والمواجهات التى كانت بين الشرطة وأبناء مدينة الخارجة للمطالبة برحيل ضابط المباحث.

من جانب آخر دوت ردود أفعال متباينة فى الشارع الواحاتى بعد خطاب الرئيس الذى ألقاه فى أوقات متأخرة، وانتاب البعض الخوف من المجهول القادم فى ظل هذه التجمعات الكبيرة الموجودة فى عدد من المدن المصرية.

– **وفى دمياط** تظاهر الآلاف من أحزاب المعارضة والإخوان وحركة كفاية وشباب ٦ أبريل من أمام مسجد البحر بمحافظة دمياط عقب صلاة الجمعة، بعد أن أدوا صلاة الغائب على أرواح شهداء ثورة الشباب الذين فقدوا أرواحهم خلال الأحداث الأخيرة بميدان التحرير.

وجابت المظاهرة (وفقاً **للأهرام** ٢/١٢) أنحاء مدينة دمياط رافعين لافتات تطالب بمحاكمة الفاسدين، وتغيير النظام، ورفعوا أيضاً صور الشهداء، وأطلقوا هتافات تقول: «الشعب يريد تغيير النظام»، و«باطل باطل.. وارحل ارحل» و«حاكموا ناهبى ثروات المصريين».

- ووفقاً **للشروق** (٢/١٢) اجتاح طوفان بشرى شوارع العريش فى الموجة الثالثة من موجات الثورة المصرية المستمرة من جمعة التحدى حتى رحيل النظام، وفور انتهاء صلاة الجمعة انطلق المواطنون من المساجد نحو ميدان الحرية، وجابوا الشوارع الرئيسية باتجاه المقرات الحكومية والشعبية، معلنين عبر الهتافات ضرورة إسقاط النظام ومحاكمة رموزه وجلاديه.. شارك فى مسيرة جمعة التحدى نحو ٣٠ ألف مواطن، وذلك بعدما خيمت حالة من السخط فى عموم شمال سيناء بعد خطاب الرئيس حسنى مبارك الخميس (١٠ فبراير)، وتعالت أصوات المعتصمين فى ميدان «الحرية» بالعريش رفضاً للخطاب، واستمراراً لمطالبته بالرحيل.

وكانت اللحظات التى سبقت خطاب الرئيس قد شهدت صمتاً مطبقاً بانتظار ما سينتج عن الخطاب، إلا أن ميدان الحرية بالعريش غص بالمواطنين الغاضبين لعدم تحقيق طموحاتهم فى هذا الخطاب، وأعلنوا استمرار التظاهرات المنددة بالنظام.

الوجه القبلى.. مئات المتظاهرين فى الثورة

-فى قنا تظاهر المئات من أبناء قنا ونجع حمادى لإسقاط النظام مرددين هتافات برحيل الرئيس مبارك، وكانت بداية التظاهرات قد خرجت من مساجد الوحدة العربية والسيد عبدالرحيم والتحرير، وتجمع المتظاهرون بميدان بنزايون، وكادت تحدث اشتباكات بين مؤيدى الاستقرار من الشباب الذى كان قد نظم حملة استكتاب، وجمع توقيعات بين المتظاهرين.

وقاد المظاهرات قيادات أحزاب الناصرى والوفد والتجمع والكرامة والتيار الدينى، كما شارك فى المظاهرات عدد من أبناء قبيلة الأشراف، رافعين لافتات باسم شهيد ميدان التحرير أحمد شريف ضاحى.

وفى نجع حمادى تجمع المئات بشارع بورسعيد، وتوجهوا عقب الصلاة إلى مبنى قسم الشرطة.

- وفى أسوان وبعد صلاة الجمعة خرجت من بعض المساجد فى مدينة أسوان مظاهرات تقودها مجموعات، تنتمى للإخوان المسلمين، وتهتف برحيل الرئيس مبارك، وترفض ما جاء بالخطاب الأخير للرئيس وتطالبه بالتنحى، وتفرقت وانقسمت إلى مظاهرات صغيرة تطوف فى الشوارع تبحث عن مؤيدين لتعود مرة ثانية إلى ميدان المحطة.

وقد تضرر قطاع السياحة بشدة جراء الأحداث الأخيرة وأصبحت فنادق أسوان بلا نزلاء، وتوقفت حركة البواخر السياحية (٣٠٠ فندق عائم) تعمل بين الأقصر وأسوان.

– **وفى سوهاج** احتشد المئات من المواطنين من مختلف الفئات والأعمار بميدان محمد عبدالحميد رضوان (الثقافة سابقاً) بمدينة سوهاج بعد صلاة الجمعة للمشاركة فى المظاهرة السلمية التى نظمها الإخوان المسلمون والأحزاب المعارضة، وظهرت فيها الفتاة والمرأة السوهاجية لأول مرة يحملن علم مصر وإذاعة الأغانى الوطنية وإلقاء الأشعار وإعلان رفضهم للبيان الذى ألقاه الرئيس مبارك مساء الخميس (٢/١٠) وتجديد المطالبة بالتغيير والإصلاح، وطاف المحتجون شوارع وميادين مدينة سوهاج يرددون الهتافات المطالبة برحيل النظام وتوزيع منشور بهذا المضمون على المواطنين.

كما خرج المئات من المواطنين فى مظاهرة مماثلة، طافت شوارع مدينة طما تطالب بالإصلاح والتغيير، وأغلق الكثير من أصحاب المحال التجارية تحسباً لأى ظروف طارئة.

– **وفى الفيوم** عادت مرة أخرى مظاهرات الشباب فى أكبر شوارع المدينة، وهو شارع الحرية، وقد تجمع الآلاف فى ميدان السواقى وهو من أكبر الميادين فى المحافظة، مطالبين بإسقاط النظام وعدم التخريب، والوحدة من أجل الحفاظ على حرية الوطن.

وخرج عشرات الآلاف من المصلين، وتجمعوا عند مسجد عبدالله وهبة بوسط مدينة الفيوم، ثم تحركوا إلى ميدان السواقى، وطالبوا أبناء ميدان التحرير بالتمسك بموقفهم لحين الحصول على متطلباتهم.

– **وفى المنيا** شارك أكثر من ١٠ آلاف من جماعة الإخوان المسلمين بالمنيا فى مظاهرات ميدان التحرير بعد أن نظمت الجماعة أتوبيسات لنقل الراغبين، فى السفر مقابل ١٠ جنيهات شاملة الانتقالات والإعاشة ليوم واحد.

وقد شهدت مدينتا المنيا وملوى عدة مظاهرات لجماعة الإخوان المسلمين، تطالب برحيل الرئيس مبارك.. بدأت المظاهرة من أمام مسجد العرفانى بملوى ومسجد عمر بن الخطاب جنوب مدينة المنيا وطافت عددًا من الشوارع، ولم تقع أى مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين (**الأهرام** ١٢ فبراير).

– وقالت **الشروق** «٢/١٢» تظاهر ما يقرب من ٤٠ ألفاً من أهالى المنيا بمراكز ملوى ومدينة المنيا وسمالوط ومطاى، وقد سار ما يقرب من ٨ آلاف من أهالى ملوى من مسجد العرفانى مرددين هتافات غاضبة ومطالبة بتنحى ومحاكمة مبارك، ورحيل سليمان مرددين: «يا جمال قول لأبوك مصر مش عزبة أبوك»، و«ارحل ارحل يا سليمان».

– **وفى أسيوط** احتشد نحو ٢٠ ألفاً بمحافظة أسيوط من تيارات سياسية متعددة،

إلى جانب أعضاء بهيئة التدريس، وعدد من العاملين بجامعة أسيوط، والمصرية للاتصالات والتأمين الصحى والكهرباء، فى مظاهرة غاضبة للتنديد بخطاب الرئيس والتأكيد على رفضهم المطلق مبدأ تفويض الصلاحيات لعمر سليمان.

انطلقت المظاهرات من مسجدى الهلال وخشبة، عقب صلاة الجمعة، وتجولت بشوارع الجمهورية وميدانى الحرب والسلام والمجذوب، مشددين على «سلمية المظاهرات» وتواصلها تضامنا مع «ثوار التحرير»، فضلاً على ضرورة الإسراع فى محاسبة الفاسدين والمخربين من أعضاء الحزب الوطنى - بحسب وصفهم - وفى المقابل انتشرت أعداد مكثفة من قوات الأمن فى محيط المظاهرات، خشية وقوع مصادمات واشتباكات (**الشروق** ١٢ فبراير).

تداعيات اليوم الثامن عشر.

- هجوم مسلح جديد على سجن المرج.. وضبط ١٢٦ سجيناً هارباً و١١٢ قطعة سلاح متنوعة.. وإصابة شرطى أثناء محاولته القبض على ٥ مجهولين بالإسكندرية. (**الوفد** ٢/١٢)

ردود أفعال دولية

- ارتفاع مؤشرات البورصة العالمية وتراجع أسعار البترول.

- أوباما: الشعب المصرى قال كلمته.. ومصر تغيرت إلى الأبد.. ورئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون: انتصار الثورة وتغيير النظام يوم استثنائى بالنسبة للمصريين.

● التايمز تنتقد خطاب مبارك وتقول: «بعد ٣٠ عاماً فى السلطة صار واضحاً أن مبارك غير قادر على تركها.. يستغرب المرء من قيامه بإلقاء خطاب لا يقول شيئاً فى هذا الموقف الحاسم».

● اليونيسكو تدين جريمة قتل الصحفى المصرى أحمد محمود.

- الاتحاد الأوروبى يرحب بقرار تنحى الرئيس مبارك.

- إسرائيل تتحسر على رحيل مبارك.

- تركيا تحث المجتمع الدولى على مساعدة الاقتصاد المصرى.. وإنجيلا ميركل: نتمنى مجتمعاً جديداً بدون فساد واعتقالات وتعذيب.

محطات رئيسية فى عمر الثورة

وتحت عنوان ثورة «الفيس بوك» تطيح بمبارك ورموز النظام.. تناولت الأهرام (٢/١٢) التسلسل الزمنى وأهم محطات ثورة ٢٥ يناير كالتالى:

بدأت ثورة يناير بدعوة من شباب يشعر بالامتعاض على «الفيس بوك» إلى مظاهرات سلمية يوم ٢٥ يناير، وهو الموافق لعيد الشرطة.

الثلاثاء ٢٥ يناير

- خرج آلاف المتظاهرين إلى ميدان التحرير للمطالبة بنهاية لحكم مبارك المستمر منذ ٣٠ عاما، واشتبكوا مع الشرطة «يوم الغضب»، ونظمت مظاهرات فى الإسماعيلية والسويس وفى مدن أخرى، ووقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين؛ مما أسفر عن مقتل ٤ مواطنين بالسويس، بينما قتل مجند بالقاهرة، ولكن الشرطة تمكنت من تفريق المتظاهرين فجر الأربعاء (٢٦ يناير) بالقنابل المسيلة للدموع.

الأربعاء ٢٦ يناير

- تحدى المتظاهرون قرار الشرطة بحظر التظاهر، ووقعت اشتباكات، واعتقل نحو ٥٠٠ متظاهر على مدى اليومين.. وفرضت السلطات قيودا على الإنترنت وحجبت مواقع للتواصل الاجتماعى.

الجمعة ٢٨ يناير

- السلطات تستبق انطلاق مظاهرات «جمعة الغضب» بقطع خدمة الإنترنت والرسائل النصية القصيرة.

عقب صلاة الجمعة مباشرة أطلقت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع لترهيب المتظاهرين، ولكن المظاهرات خرجت من جميع المساجد ووقعت اشتباكات أسفرت عن مقتل العشرات، وإصابة المئات.

فرض مبارك بصفته الحاكم العسكرى حظرا للتجول فى القاهرة والإسكندرية والسويس.

الشرطة المصرية انسحبت تماما من شوارع ومدن القاهرة، وهاجم بعض المتظاهرين معظم أقسام الشرطة، وتم إحراق مقر الحزب الوطنى.

عمليات سلب ونهب للمتحف المصرى، ومركز أركاديا ومعظم شوارع القاهرة.

أقال مبارك الحكومة لكنه رفض التنحى.

السبت ٢٩ يناير

- عين مبارك عمر سليمان نائبا له، وأحمد شفيق رئيسا للوزراء.

تواصل الاحتياجات الغاضبة فى القاهرة وعدة مدن بعد خطاب مبارك مطالبين إياه بالتنحى.

تشكيل لجان شعبية، بعد أن انتشرت عمليات السلب والنهب.

فرار ٤٠ ألف سجين، والاستيلاء على ٣٠ ألف قطعة سلاح.

الأحد ٣٠ يناير

- تواصل إجلاء الرعايا الأجانب من مصر، بسبب الانفلات الأمنى.

- مبارك عقد اجتماعا مشتركا مع سليمان والمشير طنطاوى، وسامى عنان، وكبار قادة القوات المسلحة.

الاثنين ٣١ يناير

- مبارك يكلف نائبه عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية.

- تعيين حكومة جديدة بدون رجال أعمال، وتغيير١٥ وزيرا بينهم الداخلية والمالية.

الثلاثاء أول فبراير

- تجمع أكثر من مليون شخص فى التحرير، مطالبين باستقالة مبارك وحكومته الجديدة.

فى خطاب عاطفى، أعلن مبارك أنه لن يترشح فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

الأربعاء ٢ فبراير

- مظاهرات فى عدة مناطق تخرج مؤيدة لمبارك بعد خطابه العاطفى، ولكن المظاهرات المؤيدة لمبارك تحركت نحو المظاهرات المناهضة له فى ميدان التحرير واقتحموا الميدان بالأحصنة والجمال، وقذف مؤيدو مبارك، المتظاهرين بالتحرير بقنابل المولوتوف، مما أسفر عن مقتل العشرات.

الخميس ٣ فبراير

- النائب العام، يعلن منع كل من : أحمد عز وجرانة والمغربى وحبيب العادلى ووزير الداخلية السابق وعدد آخر من المسئولين فى بعض الهيئات والمؤسسات العامة من السفر خارج البلاد، وتجميد حساباتهم فى البنوك.

عمر سليمان يعلن أن مبارك ونجله جمال لن يترشحا لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة فى سبتمبر.

الجمعة ٤ فبراير

- ٢ مليون مصرى يتظاهرون فى ميدان التحرير فى «جمعة الرحيل» للمطالبة برحيل مبارك.

السبت ٥ فبراير

- استقالة هيئة مكتب الحزب الوطنى، بينهم جمال مبارك وصفوت الشريف.

صحيفة الجارديان البريطانية قالت إن ثروة مبارك وعائلته تتراوح بين ٤٠و ٧٠ مليار دولار فى بنوك بريطانيا وسويسرا.

الأحد ٦ فبراير

- قوى المعارضة توافق على الحوار الوطنى مع سليمان بينهم «الإخوان المسلمون» وذلك للمرة الأولى فى تاريخ مصر.

الاثنين ٧ فبراير

- الإفراج عن وائل غنيم المدير الإقليمى لجوجل الذى اعتقل خلال المظاهرات لدوره فى تنظيمها.

الأربعاء ٩ فراير

- تقدم ٣٧ شخصية عامة ببلاغ إلى النائب العام ضد كل من الرئيس مبارك ونجليه جمال وعلاء وسوزان منير ثابت، للتحقيق فى ثروة مبارك.

الخميس ١٠ فبراير

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يجتمع دون رئاسة مبارك، ويصدر بيانه الأول ويقول إنه فى حالة انعقاد مستمر، ويتعهد بحماية طموحات الشعب.

فى ثالث خطاب له منذ اندلاع الأزمة، مبارك يفوض سلطاته إلى نائبه عمر سليمان.

الجمعة ١١ فبراير

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر بيانه الثانى، ويقرر ضمان تنفيذ تعهدات الرئيس.

الملايين يخرجون إلى الشوارع بالقاهرة والمنصورة والإسكندرية قضلا على ميدان التحرير، والآلاف يحيطون بقصرى العروبة بالقاهرة، ورأس التين فى الإسكندرية.

أنباء عن مغادرة الرئيس مبارك وعائلته القاهرة.

سليمان يعلن أن الرئيس مبارك تنحى عن الحكم، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.

اليوم التاسع عشر: السبت ١٢ فبراير ٢٠١١ (أفراح التنحى)

ساعات قليلة حولت ميدان التحرير (وفقًا **للمصرى اليوم** ٢/١٤) من تجمع للثوار إلى ساحة للاحتفال بالانتصار، وحولت الشعارات من إسقاط النظام، والاحتفال بالنجاح الباهر، إلى البدء فى إعادة البناء. وكما أطلق شباب الثورة شرارة التغيير، بدأوا فى إطلاق شرارة التعمير. وتحت شعار «يلا نبنى مصر» بدأ المتظاهرون فى تنظيف ميدان التحرير، ورفع المخلفات وإزالة الشعارات المكتوبة على الحوائط والأعمدة. وفى الإسكندرية نظم شباب الثورة حملات لإعادة «إسكندرية جميلة نظيفة»، وتقدموا لرفع القمامة والمخلفات، وقام طلاب كلية الفنون الجميلة بإعادة طلاء الحوائط.

وبينما بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها فى القاهرة والمحافظات، وأعادت المحال فتح أبوابها مع انتظام العمل وخطوط المواصلات العامة، بدأت قوات الجيش فى إزالة الحواجز لفتح الشوارع المحيطة بميدان التحرير، لتسيير السيارات وإعادة حركة المرور إلى طبيعتها فى وسط القاهرة.

• البيان الرابع للمجلس العسكرى

وأعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الرابع، الذى أكد فيه التزام الجيش بجميع تعهداته السابقة، وقطع باحترام الديمقراطية، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. وأكد البيان تكليف الحكومة الحالية بـ«تسيير الأعمال» مؤقتاً، إلى جانب التزام المجلس بجميع المعاهدات الدولية والإقليمية التى التزمت بها مصر، وهو ما اعتبره خبراء رسالة تطمين رفيعة المستوى من القوات المسلحة المصرية للداخل بأن الحكم سيبقى مدنياً ديمقراطياً، وللخارج بذكر المعاهدات الدولية والإقليمية.

•• إنهاء الاعتصام بميدان التحرير

• وعقب صدور البيان الرابع للقوات المسلحة، أعلن شباب ائتلاف قوى الثورة، ويضم «شباب ٦ أبريل وشباب العدالة والحرية، وشباب الإخوان، وشباب حزب الجبهة، وشباب جروب خالد سعيد» إنهاء اعتصامهم فى ميدان التحرير، ودعا الائتلاف فى مؤتمر صحفى إلى إخلاء الميدان بدءاً من صباح الاثنين (١٤ فبراير)، على أن تعاود القوى تجمعها يوم الجمعة (١٨ فبراير) لإحياء ما سموه «جمعة النصر» وتنظيم عزاء فى الميدان لتكريم شهداء الثورة.

•• أفراح المصريين بالتنحى

● تواصلت الأفراح فى شوارع القاهرة والمحافظات بتنحى الرئيس مبارك عن الحكم، وجابت مسيرات المواطنين الشوارع، وظهرت الأعلام المصرية بكثافة فى أيدى المواطنين وفى الشرفات والنوافذ.

•• البيان الخامس للمجلس العسكرى يعطل العمل بالدستور

● وقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة - بحسب الأهرام ١٤ فبراير - بيانه الخامس المهم، ممهورًا بتوقيع المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس لأول مرة.

وجاء فى البيان أن المجلس قرر تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسى الشعب والشورى، وتكليف لجنة من فقهاء القانون بتعديل بعض مواد الدستور، مع تحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب،

وقد حمل البيان رقم ٥ عنوان «إعلان دستورى» وفيما يلى نصه:

«إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعيًا منه بمتطلبات هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن، ووفاءً بمسئولياته التاريخية والدستورية فى حماية البلاد والحفاظ على سلامة أراضيها وكفالة أمنها، واضطلاعًا بتكليفه بإدارة شئون البلاد يدرك إدراكًا واضحًا أن التحدى الحقيقى الذى يواجه وطننا الغالى مصر يكمن فى تحقيق التقدم عبر إطلاق جميع الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطال المشروعة التى عبر عنها شعبنا خلال الأيام الماضية بل تتجاوزها لآفاق أكثر رحابة، بما يليق بمكانة مصر التى سطر شعبها العظيم أول سطور الحضارة الإنسانية على صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن إيمانًا راسخًا بأن حرية الإنسان وسيادة القانون، وتعميم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، واجتثات جذور الفساد السياسى هى أسس المشروعية لأى نظام حكم يقود البلاد فى الفترة المقبلة.

كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الإيمان بأن كرامة الوطن ما هى إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفراده، فالمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية فى بناء الوطن القوى.

وانطلاقًا مما سبق وبالبناء عليه ورغبة فى تحقيق نهضة شعبنا فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

١ ـ تعطيل العمل بأحكام الدستور.

٢ ـ يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسى الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.

٣ ـ يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام جميع الجهات فى الداخل والخارج.

٤ ـ حل مجلسى الشعب والشورى.

٥ ـ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.

٦ ـ تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد بالدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب.

٧ ـ تكليف وزارة الدكتور أحمد محمد شفيق بالاستمرار فى أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.

٨ ـ تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التى هى طرف فيها.

المشير/ حسن طنطاوى

القائد العام للقوات المسلحة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

☆☆☆

ردود أفعال ميدان التحرير

● وفقًا للمصرى اليوم (٢/١٤) وعلى صعيد الوضع فى «التحرير» انقسم المتظاهرون بين الاستمرار فى الاعتصام أو العودة إلى منازلهم. وقال الرافضون لفض الاعتصام إن الذى تحقق جزء من مطالبهم فقط، وهناك مطالب أخرى يجب الاستجابة لها، مثل إلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين، وإسقاط حكومة أحمد شفيق، وفتح معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية والطبية إلى الفلسطينيين فى غزة.

● **وفى ١٤ فبراير ٢٠١١** شهد ميدان التحرير (وفقًا للمصرى اليوم ٢/١٥) هدوءاً نسبياً عن الأيام الماضية، حيث تم تسيير السيارات فى الميدان بشكل اعتيادى، والذى شهد لأول مرة عدداً من المظاهرات الفئوية.

وبدأت أعمال النظافة فى الميدان وتجميل الحدائق وإعادة زراعتها ودهان الأرصفة وعلامات المرور على الأسفلت.

وعلى صعيد الاحتجاجات تظاهر الآلاف من ضباط ومندوبى وأفراد الشرطة فى

القاهرة والمحافظات احتجاجاً على سوء معاملة المواطنين لهم بعد الثورة ودخل مئات من رجال الشرطة المصرية بزيهم الرسمى وبملابس مدنية ميدان التحرير فى وسط القاهرة لإبداء تضامنهم مع المحتجين الذين أطاحوا بالرئيس حسنى مبارك.

ومروريا، انتشر أفراد الشرطة بشكل مكثف، فى محاولة لإعادة السيولة المرورية إلى طبيعتها.

● حركة ٦ أبريل تطالب القوات المسلحة بضمان مدنية الدولة وتوفير أجواء الحرية والاختلاف والتنوع، مؤكدة استمرارها فى معركتها السلمية التى دخلت مرحلة جديدة منذ ١١ فبراير من أجل تأسيس الديمقراطية والحرية.

● حزب الوفد يطالب بمجلس رئاسى وحل البرلمان وتعديلات دستورية.

ردود أفعال دولية إزاء التنحى

● من لندن إلى بروكسل عبر أستراليا إلى الولايات المتحدة وحتى الدول العربية نزل متظاهرون إلى الشوارع فى جميع أنحاء العالم، احتفالا بسقوط نظام حسنى مبارك وتعبيرا عن دعمهم للحركات المطالبة بالديمقراطية فى العالم العربى.

وجاءت التظاهرات فى أغلبها، استجابة لليوم العالمى لدعم الثورة فى مصر الذى أطلقته منظمة العفو الدولية. وكان هذا اليوم مخصصا لدعم الاحتجاجات فى مصر ولكن تنحى مبارك قبل انطلاقها حول المظاهرات إلى احتفالات فى نحو ٣٠ بلدا حسب منظمة العفو.

وفى واشنطن انطلق المصريون فى واشنطن فى تظاهرة عفوية أمام سفارتهم، فغنوا ورقصوا على وقع الموسيقى العربية التى بثتها مكبرات الصوت وهتفوا بالشعارات التى انطلقت من ميدان التحرير، وتجمع العشرات أمام البيت الأبيض، مرددين شعارات محورها حقوق الإنسان.

– وفى نيويورك احتفل نحو ٢٠٠ مصرى فى حديقة قريبة من مقر الأمم المتحدة بسقوط مبارك.

كما نظمت تظاهرات أخرى فى شيكاغو وهيوستن وسان فرانسيسكو.

– وفى لندن، تجمع الآلاف فى ساحة الطرف الأغر الشهيرة حول شاشة عملاقة تصلهم بالمتظاهرين فى ساحة التحرير، مركز الثورة الشعبية فى القاهرة.

– وفى العاصمة التشيكية «براغ»، تظاهر العشرات، استجابة لدعوة منظمة العفو الدولية أمام مقر السفارة المصرية.

- وفى أستراليا، رقص المئات وغنوا بعد سقوط مبارك. والتقى أعضاء الجالية المصرية فى سيدنى وملبورن وبريزبن.

- وفى إسبانيا، تجمع عشرات الناشطين فى وسط مدريد، وكذلك فى بروكسل تجمع نحو ١٠٠ مصرى بعد الظهر أمام سفارتهم. وفى باريس سار نحو ألف شخص إلى ساحة «لا ريبوبليك» فى تجمعين منفصلين أحدهما لدعم الديمقراطية فى الجزائر والآخر احتفالا بإسقاط حسنى مبارك.

● وعربيا، تجمع أكثر من ٥٠٠ شخص فى الأردن أمام مجمع النقابات المهنية للاحتفال بسقوط نظام مبارك. وتظاهر ألف من عرب ١٩٤٨ فى مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية فى إسرائيل، احتفالا بتنحى مبارك. وفى قطاع غزة، واصل الفلسطينيون تظاهراتهم.

● وفى سياق متصل رحب الرئيس الأمريكى باراك أوباما بتعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقيام بعملية انتقال ديمقراطية للسلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، واحترام التعهدات الدولية لمصر، مشددًا على دعم بلاده لمصر، بما فى ذلك الدعم المالى،

● فيما اعتبرت صحيفة «تايمز» البريطانية أن سر قوة ثورة مصر أنها ثورة بلا قائد لأن الإنترنت بطبيعته بلا قائد.

مضيفة إن مشكلة نظام مبارك أنه كان لايزال يعيش فى عصر الآلة الكاتبة.

•• قالوا عن الثورة

● أثارت ثورة ٢٥ يناير إعجاب دول العالم وزعماءها وفجرت من خلالها إشادات وأقوالاً من قادة الدول العالمية لتظل محفورة فى تاريخ الثورة.

● الرئيس الأمريكى باراك أوباما: **«يجب أن نربى أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر».. الشباب المصرى ألهمنا وسوف يلهم العالم.**

● وقال سيلفيو برلسكونى رئيس وزراء إيطاليا: **«لا جديد فى مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة» بينما أكد ستولنبرج رئيس وزراء النرويج سعادته بنجاح الثورة قائلاً: «اليوم كلنا مصريون».**

● كما وصف «هاينز فيشر» رئيس النمسا الشعب المصرى بأنه أعظم شعوب الأرض، ويستحق جائزة نوبل للسلام؛ بينما قال وزير الخارجية الألمانى «فستر فيله»: «أتطلع الى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة».

وكانت لوسائل الإعلام العالمية ردود أفعال أبرزها ما ذكرته شبكة «CNN الإخبارية»: «لأول مرة نرى شعباً يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها».

«الجارديان» البريطانية: «مهما يحدث بعد الآن فإن الثورة أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربى والشعب المصرى فى الصميم الأخلاقى لهذا العالم».

وقالت «ديلى تليغراف» البريطانية: «قوة الشعب تصنع التاريخ فى مصر».

وفى صحيفة «الإندبندنت» قال الكاتب البريطانى المشهور «روبرت فيسك» فى مقال بعنوان «رحيل الطاغية ونشوة الشعب»: «هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذى يحبه الغرب ويعتبره زعيماً معتدلاً.. نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحديها».

ووصف بن كاسبيت المعلق الإسرائيلى البارز فى صحيفة «معاريف» مصر قائلاً: «الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، شجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف فى وجه الرئيس مبارك، وأضاف: «الشعب المصرى من أعظم الأبطال فقد وقفوا فى وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرهاً فى التاريخ الحديث لمصر». (**الوفد** ٢٠١١/٢/٢٥)

الفصل الثالث

شهداء الثورة

شهداء ثورة ٢٥ يناير

● سيذكر التاريخ بكل فخر وعظمة شباب مصر الذين خرجوا فى المظاهرات التى اندلعت شرارتها منذ ٢٥ يناير (٢٠١١)، ومازالت قائمة إلى الآن باستمرار، وضحوا بدمائهم من أجل أن يرى وطنهم النور ويستنشق نسيم الحرية.. هؤلاء الشباب الذين سطروا بدمائهم تاريخًا جديدًا مجيدًا لوطنهم، وأعادوا الثقة المفقودة لشبابه الذين أغرقهم النظام الحاكم فى بحار اليأس والقهر على مدى ثلاثين عامًا، وسيبقى التاريخ شاهدًا على وطنية هؤلاء الشباب وصدق غايتهم بعد أن سالت دماؤهم وضحوا بأرواحهم التى ستبقى نبراسًا يضىء الطريق أمام الأجيال القادمة من شباب مصر الأبية، شباب جادوا بحياتهم ثمنًا لكرامة وحرية الشعب المصرى فى ثورته ضد القهر والظلم.

لقد خرج هؤلاء الشهداء فى المظاهرات باحثين عن حياة كريمة وغد أفضل لبلادهم عامر بالحرية والعدالة الاجتماعية، خرجوا وكلهم حماسة ورغبة فى محو ظلام الخوف والقهر مقدمين نحو غايتهم، لا يخشون بطش النظام وجبروته، وتحدوا طلقات الرصاص وقنابل المولوتوف فاستشهدوا وصعدت أرواحهم الطاهرة إلى بارئها تاركين مئات الآلاتف من زملائهم يكملون المشوار فى أرض الميدان «ميدان الحرية» ميدان الشهداء «ميدان التحرير».. (**الوفد** ٢/١٠).

● وقد اهتمت الصحف بالشهدء وأفردت لهم صفحاتها للتعريف بهم وبظروف استشهادهم.

وقد تعددت قوائم أسماء الشهداء التى نشرتها الصحف عقب أحداث ثورة ٢٥

يناير، **فالجمهورية الأسبوعى** (٢٠١١/٢/١٠) نشرت إحصائية مبدئية حصرت ١٥٥ شهيدًا فقط، كما نشرت أسماء ٦ من شهداء الشرطة الذين لقوا ربهم فى أيام الثورة (٢٨- ٣١ يناير)، ورصدرت أسماء عدد آخر من المصابين.

● **وفى ١٢ فبراير ٢٠١١** نشرت **الأهرام** قائمة أخرى بأسماء ١٨٨ شهيدًا و١٠٠ مصاب و٧٤ مفقودًا فى ثورة الشباب، منهم ٦ شهداء مجهولى الهوية.

القائمة مصدرها جبهة الدفاع عن المتظاهرين التى أصدرت القائمة، موزعة فى القاهرة الإسكندرية ودمياط والسويس وسيناء والدقهلية وبورسعيد.

وضمت قائمة المصابين ١٠٠ مصاب من ٥٥٠٠ مصاب كانوا محتجزين - وقتها - فى المستشفيات.

● **فى ٢٥ من فبراير ٢٠١١** أعلن وزير الصحة د.أشرف حاتم الحصر الثانى للوزارة ويشمل ٣٨٤ متوفى و٦ آلاف و٤٦٧ مصابا خلال ثورة يناير. (**الوفد** ٢/٢٦).

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١** عقدت جبهة الدفاع عن المتظاهرى مؤتمرًا صحفيًا فى نقابة الصحفيين وأعلن خلاله أحمد سيف الإسلام مدير مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان أن الجبهة رصدت من يوم ٢٥ يناير وحتى يوم ٧ مارس استشهاد ٦٨٤ شخصا لافتا إلى أن يومى ٢٨ و٢٩ يناير سجلا أعلى معدلات لحالات الاستشهاد وبلغ عدد الحالات ٣٤٠ حالة خلال اليومين.

● **وفى ٢٠ من أبريل ٢٠١١** نشرت **الأهرام** فحوى التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق بشأن أحداث ثورة ٢٥ يناير والذى أدان رجال الشرطة لإطلاقهم «أعيرة وخرطوشاً وذخيرة حية» فى مواجهة المتظاهرين.

- وفيما يخص الشهداء فقد ذكر التقرير أن **عددهم نحو ٨٤٦ شهيدًا** سقطوا فى الأحداث، وأن عمليات دهس بالسيارات جرت أمام الجميع، وقد قدمت النيابة العامة وزير الداخلية الأسبق وكبار مساعديه وعددًا من ضباط الشرطة إلى المحاكمة الجنائية.

وفيما يخص «واقعة الجمل» (يوم الأربعاء الدامى ٢/٢)، فإن مؤيدى النظام تجمعوا فى ميدان مصطفى محمود بناء على توجيهات قادة الحزب الوطنى، وهجم على ميدان التحرير راكبو الجياد والجمال، وانهالوا ضربًا فى جموع المتظاهرين مما أدى إلى وفاة البعض وإصابة آخرين.

تقرير تقصى الحقائق مهم لأنه يحدد مسئولية رجال النظام السابق فى قتل المتظاهرين، ولذلك ننقله فى السطور التالية:.

ألقى التقرير النهائى للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بشأن الأحداث التى واكبت

ثورة٢٥ يناير بالمسئولية الكاملة على النظام السابق وأعوانه فى الأحداث الدامية التى شهدتها مصر، وأدت إلى استشهاد المئات، وإصابة آلاف المواطنين خلال مظاهرة سلمية فى ميدان التحرير وفى غيره من أماكن مشابهة فى مدن أخرى.

وقال التقرير: إن المظاهرات اتسمت بالسلمية وتواصلت عبر الأيام من يوم٢٥ يناير٢٠١١ إلى أن حققت هدفها يوم١١ فبراير بتخلى رئيس النظام عن الحكم، وأن الطريق لم يكن سهلا وميسورا ولكنه كان مفروشا بالدماء والجروح والتضحيات، وتم التعامل بالعنف مع المظاهرات من جانب الشرطة.

وتوقف التقرير أمام يوم الجمعة ٢٨ يناير واعتبره يوما فارقا فى تاريخ مصر بعد أن احتشد المتظاهرون فى إصرار على تغيير النظام قابله عنف غير مسبوق من الشرطة، فسقط المئات من الشهداء، وأصيب الآلاف فى جميع الأنحاء، وانسحبت الشرطة عصر ذلك اليوم أمام الإصرار الشعبى، ونزلت القوات المسلحة إلى الشارع، وفرضت حظر التجول بعد أن تمت عملية حرق ونهب وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.

وأشار التقرير إلى أنه فى الأول من فبراير ظهرت دعوات لتأييد الرئيس مقابل المظاهرات التى تطالب برحيله.

وشهد يوم الأربعاء٢ فبراير إعتداء مناصرى الرئيس على معارضيه باستخدام الجمال والجياد وبعض الأسلحة البيضاء.

وسجل التقرير الممارسات غير المشروعة للنظام بقتل وإصابة المتظاهرين وغيرهم من المواطنين ودهس البعض بالسيارات، واقتحام ميدان التحرير لفض اعتصام المتظاهرين بالقوة وانسحاب الشرطة والانفلات الأمنى.

وذكر التقرير قيام رجال الشرطة بإطلاق أعيرة مطاطية وخرطوش وذخيرة حية فى مواجهة المتظاهرين أو بالقنص من على أسطح المبانى المطلة أعلى التحرير خاصة مبنى وزارة الداخلية، وقيام سيارات مصفحة للشرطة بصدم المتظاهرين عمدا.

وكشف التقرير عن وقائع موقعة الجمل والمحرضين عليها من مؤيدى النظام السابق.. وجاء التقرير النهائى فى ٣٠٠ صفحة.

إطلاق النار والدهس بالسيارات

تبين للجنة أن رجال الشرطة أطلقوا أعيرة مطاطية وخرطوش وذخيرة حية، فى مواجهة المتظاهرين أو بالقنص من أسطح المبانى المطلة على ميدان التحرير، خاصة من مبنى وزارة الداخلية ومن فوق فندق النيل هيلتون ومن فوق مبنى الجامعة الأمريكية, وقد دل على ذلك أقوال من سئلوا فى اللجنة ومن مطالعة التقارير الطبية التى أفادت أن الوفاة جاءت غالبا من أعيرة نارية وطلقات

خرطوش، فى الرأس والرقبة والصدر، علما أن إطلاق الأعيرة النارية لا يكون إلا بموجب إذن صادر من لجنة برئاسة وزير الداخلية، وكبار ضباط وزارة الداخلية، يسلسل- بالتدرج الرئاسى إلى رجال الشرطة الذين يقومون بتنفيذه.

وقد بدأ إطلاق الأعيرة النارية يوم ٢٠١١/١/٢٥ فى مدينة السويس، ثم تواصل إطلاق الأعيرة النارية والخرطوش فى سائر محافظات القطر، سيما فى القاهرة والجيزة والإسكندرية والإسماعيلية والدقهلية والقليوبية والغربية والشرقية والفيوم وبنى سويف وأسيوط وأسوان وشمال سيناء.

كما تبين للجنة كذلك- أن سيارات مصفحة للشرطة كانت تصدم المتظاهرين عمدا، فتقتل وتصيب أعدادا منهم، فقد شوهدت فى وسائل الإعلام المرئية وسجلت على شبكة التواصل الاجتماعى إحدى هذه السيارات تنحرف نحو احد المتظاهرين وتطرحه أرضا وأخرى تسير للخلف لتصدم متظاهرا آخر، وترديه قتيلا.

كما شوهدت أيضا سيارة حراسة مصفحة بيضاء عليها لوحة أرقام دبلوماسية، متجهة من شارع قصر العينى نحو ميدان التحرير، تسير بسرعة فائقة وسط حشود المتظاهرين، فصدمت من صادفته منهم وقتلت وأصابت العديد، وقد عثرت اللجنة على سيارتين من هذه السيارات وجدت إحداها خلف نقطة شرطة فم الخليج والأخرى عند نقطة شرطة ساحل الغلال حيث جرى تفكيكهما، وقد تمكنت اللجنة من رفع بصمة الشاسيه، وبالاستعلام من المرور ومن الجمارك لم يستدل على مالكهما، غير أن ضابط نوبتجى نقطة شرطة فم الخليج أفاد أن مندوب السفارة الأمريكية حضر إلى النقطة وذكر له أن هذه السيارة إحدى السيارات التى أبلغت السفارة المشار إليها عن سرقتها، وجرى تحقيق الواقعة بمعرفة النيابة العامة- التى طلبت ندب قاضٍ للتحقيق فيها.

شهداء ومصابون

أرسل رئيس قطاع الطب العلاجى بوزارة الصحة بيانا بأعداد الوفيات والإصابات المؤرخ ٢٠١١/٢/٢٠ ثابت به أن عدد الوفيات٣٨٤ حالة، وعدد الإصابات٦٤٦٧ حالة، بينما قدم أحد مسئولى وزارة الصحة ما يفيد أن عدد حالات الوفيات ٨٤٦ حالة حتى ٢٠١١/٢/١٦ وفقا لما ورد من إحصائيات من المحافظات المختلفة والموقع عليها من رئيس القطاع المذكور بما يعنى أن العدد المقدم من رئيس قطاع الطب العلاجى غير صحيح رغم وجود البيان الحقيقى أمامه، وأما عدد حالات الإصابات فهو صحيح وفق الثابت فى ذات البيان وقد اطلعت اللجنة على صور الكشوف التى قدمها الشاهد والصادرة من مديريات الصحة فى المحافظات، ومن ثم ترى اللجنة أن الرقم الصحيح لحالات القتل حتى ٢٠١١/٢/١٦ هو٨٤٦ حالة على الأقل.

وردت مذكرة وزير الداخلية بشأن شهداء هيئة الشرطة ثابت بها استشهاد عدد٢٦ ضابط ومجند شرطة خلال الفترة من٢٠١١/١/١٥ وحتى ٢٠١١/٢/٩ .

وقد أوضح كتاب مصلحة السجون المؤرخ ٢٠١١/٤/٣ أن عدد الوفيات من المساجين١٨٩ سجينا وعدد الإصابات٢٦٣ سجينا وعدد الوفيات بالقوات٤ حالات والإصابات٣٠ حالة.

استخلاص اللجنة

ويثار فى شأن استعمال الشرطة القوة فى مواجهة المتظاهرين ثلاثة أسئلة:

الأول: هل كان استعمال الشرطة للقوة لازما فى مواجهه المتظاهرين؟

والثانى: هل استعملت الشرطة القوة المفرطة فى تفريق المتظاهرين؟

والثالث: هل صدر أمر من سلطة عليا باستعمال الأسلحة النارية لتفريق المتظاهرين؟

ونتناول فيما يلى الإجابة عن هذه الأسئلة:

أولا: هل كان استعمال الشرطة للقوة لازما فى مواجهه المتظاهرين؟

يتعين بادىء الأمر أن نقرر أن حق التجمع السلمى يعتبر من الحريات الأساسية المعترف بها عالميا، حيث نصت المادة الخامسة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤٤/٥٣بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٨ الخاص بحماية الحريات الأساسية المعترف بها عالميا على مايلى:-

لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكون لكل شخص الحق، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره على الصعيدين الوطنى والدولى فى:

أ- الالتقاء أو التجمع سلميا

ب- تشكيل منظمات غير حكومية أو رابطات أو جماعات أو الانضمام إليها والاشتراك فيها.

جـ- الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية

و قد أرست المادة٢١ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية و السياسية حق التجمع السلمى وضماناته، والتزام الدول بالاعتراف به و بمراعاته. حيث نصت على أن يكون الحق فى التجمع السلمى معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى تفرض طبقا للقانون، و تشكل تدابير ضرورية، فى مجتمع ديمقراطى لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم

و كانت المادة ٥٤ من دستور سنة ١٩٧١ تؤكد ذلك إذ نصت على أن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون وهو ذات ما نص علية الإعلان الدستورى الصادر- حاليا- من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويوفر حق التجمع السلمى الحق فى التعبير والحق فى مواجهه الإفراط فى استعمال القوة المسلحة لإجهاض التجمع السلمى، على نحو يضمن التزام الإطار الشرعى المقرر لممارسة هذا الحق، و يكفل فى الآن ذاته عدم استعمال القوه فى مواجهته بما يهدد حياة المتظاهرين وسلامتهم.

وقد نصت المادة١٠٢ من القانون رقم١٠٩ لسنة١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة على أن لرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لأداء واجبه إذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لأداء هذا الواجب وواضح من العرض السابق أن المظاهرات كانت سلمية فى أنحاء متفرقة من القطر و كان المتظاهرون يبدون ذلك فى هتافاتهم، خاصة بميدان التحرير فى أيام٢٥ حتى يوم٢٨ يناير، إلا أن الشرطة بادرتهم بإطلاق خراطيم المياه، ولما لم تفلح فى تفريقهم أطلقت عليهم وابلا من الأعيرة المطاطية و الخرطوشة و الذخيرة الحية، فأصابت وقتلت الكثيرين، بدءا من محافظة السويس فى٢٥ يناير ثم فى سائر المحافظات.

إفراط الشرطة فى استعمال القوة

تحتوى المنظومة التشريعية و اللائحية على عدة نصوص تتناول قواعد و أحكام حالات استعمال الشرطة القوة فى تفريق المظاهرات وفض الشغب، خاصة قواعد استعمال الأسلحة النارية فقد وردت فى القانون١٠٩ لسنة١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة قرار وزير الداخلية رقم١٣٩ لسنة١٩٥٥ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة و المظاهرات فى الطرق و قرار وزير الداخلية رقم١٥٦ لسنة١٩٦٤ فى شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية و ترسم المادة١٠٢ من القانون رقم١٠٩ لسنة١٩٧١ استعمال القوة بمعرفة رجال الشرطة وتنص على أن لرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لإجراء واجبه إذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لأداء هذا الواجب. وتذكر الفقرة ثالثا حالة فض التجمهر أو التظاهر الذى يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمن العام للخطر وذلك بعد إنذار المتجمهرين بالتفرق ويصدر أمر استعمال السلاح فى هذه الحالة من رئيس تجب طاعته.

وعلية فإن المادة المشار إليها تشترط أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السالفة ويبدأ رجل الشرطة بالإنذار بأنه سيطلق النار ثم يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار. ويحدد وزير الداخلية بقرار منه الإجراءات التى تتبع فى جميع الحالات وكيفية توجيه الإنذار وإطلاق النار.

وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم٢٨٦ لسنة١٩٧٢ بسريان قرار وزير الداخلية رقم٦٥١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية الذى يوجب أن يكون استعمال الأسلحة النارية بالقدر اللازم لتفريق المتجمهرين وأن يكون هو الوسيلة الوحيدة. لذلك وبعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى كالنصح واستخدام العصى أو الغازات المسيلة للدموع وأنه ينبغى عند إطلاق النار فى الفضاء مراعاة الحيطة التامة حتى لا يصاب أحد الأبرياء ويجب أن يكون التصويب عند إطلاق النار على الساقين.

● أما **الوفد** (٢٠١١/٢/٢٥) فقد نشرت قائمة أخرى قالت إنها «قائمة الشهداء الكاملة وتضم ٥٠٣ أسماء» وهى التى ننقلها فى السطور التالية، لكونها الأكثر عددًا مما تيسر لنا الحصول عليه مما نشر بالصحف والمواقع الإلكترونية المختلفة:

١- أبانوب صابر نعم، قسم الزاوية الحمراء، ٢ - إبراهيم رضا محمد، المطرية، ٣ - إبراهيم صبح عبدالصمد، الإسكندرية، ٤- إبراهيم عبدالستار، الإسكندرية، ٥ - إبراهيم على صالح، قسم الدرب الأحمر، ٦ - إبراهيم مصطفى إبراهيم، الإسكندرية، ٧ - أحمد إبراهيم، الإسكندرية، ٨ - أحمد الفكهانى، عرب المعادى، ٩ - أحمد اللاوندى، دمياط، ١٠ - أحمد أمير محمود، الإسكندرية، ١١ - أحمد أنور سالم، بنى سويف، ١٢ - أحمد أنور سالم أحمد، بنى سويف، ١٣ - أحمد إهاب محمد فؤاد عباس، ميدان التحرر، ١٤ - أحمد بسيونى، التحرير، ١٥ - أحمد حسن أحمد هريدى، ببا - بنى سويف، ١٦ - أحمد حسن على مستشفى السلام،١٧ - أحمد حسن أحمد، الزاوية الحمراء، ١٨- أحمد خليفة أحمد، الزاوية الحمراء، ١٨ - أحمد خليفة أحمد، الخليفة، ١٩ - أحمد سعد مصطفى على، ببا، ٢٠- أحمد سعد مصطفى على سائق، ببا - بنى سويف، ٢١ - أحمد سعد إبراهيم حماد، ٢٢ - أحمد سمير إبراهيم حامد، الإسكندرية، ٢٣ - أحمد سمير السيد، القاهرة، ٢٤ - أحمد سمير السيد، قسم دار السلام، ٢٥- أحمد سمير شحاتة، الإسكندرية، ٢٦- أحمد شبورة، ٢٧ ـ أحمد شريف محمد، الجيزة من المأمون، ٢٨ ـ أحمد شوقى فراج، الإسكندرية، ٢٩ ـ أحمد صابر أحمد، حدائق القبة، ٣٠ ـ أحمد صبرى إبراهيم عبدالسلام، ٣١ ـ أحمد عادل أحمد، ٣٢ ـ أحمد عامر محمد مصطفى، ٣٣ ـ أحمد عبدالحميد إمام عبدالحميد، ميدان التحرير، ٣٤ ـ أحمد عبدالرحمن ـ المطرية، ٣٥ ـ أحمد عبدالقادر حسب الله، ٣٦ ـ أحمد عبداللطيف أحمد، الإسكندرية، ٣٧ ـ أحمد عزيز فرج عبدالله، مركز الفشن، ٣٨ ـ أحمد على أحمد، ٣٩ ـ أحمد على أحمد، قسم السويس، ٤٠ ـ أحمد على محمود محمد، الإسكندرية، ٤١ ـ أحمد فتحى فرج عبدالجواد، الزاوية الحمراء، ٤٢ ـ أحمد كمال، طنطا، ٤٣ ـ أحمد مجدى حسين محمد، ٤٤ ـ أحمد مجدى موسى، سجن القطا،

٤٥ ـ أحمد محمد أحمد إبراهيم، أثناء السير فى الشارع، ٤٦ ـ أحمد محمد بسيونى إبراهيم، ميدان التحرير، ٤٧ ـ أحمد محمد سيد محمد، ٤٨ ـ أحمد محمد صالح، قسم الزاوية الحمراء، ٤٩ ـ أحمد محمد محمد، الزيتون، ٥٠ ـ أحمد محمد محمود، القاهرة ـ قصر العينى، ٥١ ـ أحمد محمود أحمد، ببا ـ بنى سويف، ٥٢ ـ أحمد محمود أحمد، ببا ـ بنى سويف، ٥٣ ـ أحمد محمود عبدالحكيم، قسم المعادى، ٤٥ ـ أحمد مدحت السيد، أمام قسم طنطا، ٥٥ـ أحمد مرعى ـ الإسماعيلية، ٥٦ـ أحمد هاشم السيد ، ٥٧ـ أحمد هاشم السيد ـ الإسكندرية، ٥٨ـ أحمد هلال عبدالحفيظ ـ شارع أحمد زكى، ٥٩ـ أسامة أحمد محمد ـ ش المدينة المنورة ـ العمرانية، ٦٠ـ أسامة سعيد ـ ميت عقبة، ٦١ـ أسامة أحمد محمد ـ ميدان الجيزة، ٦٢ـ إسلام إبراهيم السيد ـ ميدان سوارس بالمعادى، ٦٣ـ إسلام أحمد عبدو ـ ميدان التحرير، ٦٤ـ إسلام بكير ـ التحرير ٦٥ـ إسلام راشد ـ الإسكندرية ـ هانوفيل، ٦٦ـ إسلام رأفت زينهم حسين ـ القاهرة أمام وزارة الداخلية، ٦٧ـ إسلام رشاد أحمد حسن ـ الإسكندرية، ٦٨ـ إسلام رفعت ـ وزارة الداخلية ـ لاظوغلى، ٦٩ـ إسلام سليمان ـ السيوف، ٧٠ـ إسلام صالح محمد ـ قسم امبابة، ٧١ـ إسلام على عبدالوهاب، ٧٢ـ إسلام متولى محمد متولى ـ السويس، ٧٣ـ إسلام محمد السيد عبدالسلام ـ الإسكندرية، ٧٤ـ إسلام محمد بكير، ٧٥ـ إسلام محمد عيد السمديسى ـ أبو حمص ـ البحيرة، ٧٦ـ إسلام محمد محمد يوسف، ٧٧ـ أشرف سالم على منصور ـ ببا ـ بنى سويف، ٨٤ـ اشرف عبد الله حسن، ٨٥ـ أشرف فريد ياسين عبد السميع، عزبة قطب – بنى سويف، ٨٦ـ أشرف فريد يسن عبد السميع، بنى سويف، ٨٧ـ أشرف نزار الدين محمد عبد الرزاق، ٨٨ـ اشرف نور الدين، التحرير، ٨٩ـ اشرف نور الدين محمد، السويس، ٩٠ـ اشرف نور الدين محمد عبد الرازق، السويس، ٩١ـ السيد محمد السيد عبد الحى، عزبة أبو حشيش حدائق القبة، ٩٢ـ السيد محمد عبد الله، أمام مبنى امن الدولة بالاسماعيلية، ٩٣ـ السيد محمد عبد الحكيم، الإسكندرية، ٩٤ـ أمير مجدى عبده الاحول، ميدان التحرير، ٩٥ـ اميرة سمير حداد، شرفة منزلها، ٩٦ـ أميرة صبرى السيد شحاتة، الإسكندرية، ٩٧ـ أميرة محمد إسماعيل، ٩٨ـ أنور فتحى، ميدان التحرير، ٩٩ـ انور فتحى، ميدان التحرير، ١٠٠ـ ايمن عادل حسين، الإسكندرية – قسم رمل ثانى، ١٠١ـ ايمن على، السويس، ١٠٢ـ ايمن على أحمد، الاسماعيلية، ١٠٣ـ ايهاب حسين سليم، الزاوية الحمراء، ١٠٤ـ أحمد سالم عبد الشهيد، ١٠٥ـ أحمد صابر مصطفى، حدائق القبة، ١٠٦ـ أحمد عبد العاطى سيد، قسم بولاق، ١٠٧ـ أحمد محمد انور، قسم الزاوية الحمراء، ١٠٨ـ أحمد منشاوى عبد الظاهر، قسم الزاوية الحمراء، ١٠٩ـ باسم خميس عبد الباسط، محطة الرمل – الإسكندرية، ١١٠ـ بدر شعبان سيد، الدرب الأحمر، ١١١ـ بكر أبو بكر عيد، البساتين. ١١٢ ـ بلال سليم، القاهرة، ١١٣ ـ بهاء

الجروانى، القاهرة، بهاء الدين زغلول الجروانى، ١١٥ ـ تامر السيد حنفى، السيدة زينب، ١١٦ ـ جابر أحمد عبدالباقى، بنى سويف، ١١٧ ـ جرجس صابر، ١١٨ ـ جرجس لمعى موسى، القاهرة، ١١٩ ـ جلال محمد يونس، قسم المرج، ١٢٠ ـ جلال عبدالونيس عبدالباسط، ١٢١ ـ حاتم سعيد حسين، ببا ـ بنى سويف، ١٢٢ ـ حسام سيد، قسم الزاوية الحمراء، ١٢٣ ـ حسام فتحى، الإسكندرية، ١٢٤ ـ حسام فتحى محمد إبراهيم، الإسكندرية، ١٢٥ ـ حسام محمد، الإسكندرية، ١٢٦ ـ حسن حمدان حسن، ميدان التحرير، ١٢٧ ـ حسن كمال حسن، ١٢٨ ـ حسن محمد سالم، قرية خصوص ـ القليوبية، ١٢٩ ـ حسن محمود أحمد محمود، الإسكندرية، ١٣٠ ـ حسن نجم، ١٣١ ـ حسنين إبراهيم حسنين، الإسكندرية، ١٣٢ ـ حسنين خلف الله حسان، ١٣٣ ـ حسين جمعة، المطرية، ١٣٤ ـ حسين جمعة حسين، ميدان المطرية، ١٣٥ ـ حسين طه، القائد إبراهيم ـ الإسكندرية، ١٣٦ ـ حسين طه، ١٣٧ ـ حمادة لبيب، السويس، ١٣٨ ـ حمدى عادل عبدالمجيد قاسم، الإسكندرية، ١٣٩ ـ خالد جمال عبدالناصر حسن، ١٤٠ ـ خالد عطية شحاتة، المعادى، ١٤١ ـ خالد عطية زيد، قسم دار السلام، ١٢٤ ـ خالد على أحمد يوسف، دمياط، ١٤٣ ـ خالد محمد أحمد، ١٤٤ ـ خالد محمد عبدالقادر، الإسكندرية، ١٤٥ ـ خالد محمد فتحى، ش فيصل بولاق الدكرور، ١٤٦ ـ خالد محمد محمد السيد، قسم المرج، ١٤٧ ـ رامى جمال أبو زيد، الإسكندرية، ١٤٨ـ رامى جمال، ميدان التحرير، ١٤٩ـ رامى جمال، ١٥٠ – رامى حمزة منصور، بنى سويف، ١٥١ رامى سيد حمزة، ببا – بنى سويف، ١٥٢ – رائد فتحى محمد عبد الفتاح ، ١٥٣ـ ربيع رمضان قاسم، قسم الهرم، ١٥٤ـ ربيع محمد مصيلحى، الاسماعيلية، ١٥٥ـ رجب جابر سعيد، الناصرية الفيوم، ١٥٦ـ رجب جابر سعيد، ١٥٧ـ رحمة محسن أحمد، قسم شبرا، ١٥٨ـ رشا أحمد جنيدى، عمرانية – الجيزة، ١٥٩ـ زكية عبد القاصد محمد، المنشية، ١٦٠ـ زوجة السيد بسيونى، مدينة نصر، ١٦١ـ سالم أحمد على، ١٦٢ـ سالى مجدى زهران، ميدان التحرير، ١٦٣ـ سامح على جمال، طرة – المعادى، ١٦٤ـ سامح فوزى، ١٦٥ـ سامى صالح، القاهرة – أركاديا مول، ١٦٦ـ سامية، ١٦٧ـ سعد الشاطر محمد عبد الرحمن، ١٦٨ـ سعيد أحمد الطوخى، الزيتون، ١٦٩ـ سعيد عبد العال، ميدان التحرير، ١٧٠ـ سعيد فوزى السيد، الزاوية الحمراء، ١٧١ـ سعيد محمد أحمد، أوسيم الجيزة، ١٧٢ـ سعيد محمد السيد عبد الحى، غمره، ١٧٣ـ سعيد محمد الشيمى، ١٧٤ـ سليمان صابر على، السويس، ١٧٥ـ سمير عبد الله عبد الوهاب، السويس، ١٧٦ـ سمير محمد محمود خليل، قسم وراق الحضر، ١٧٧ـ سمير نبيل هلال، كوبرى قصر النيل، ١٧٨ـ سيد أحمد مصطفى، جامعة طنطا، ١٧٩ـ سيد زكى محمد خليل، السويس، ١٨٠ـ سيد عويس عبد العليم، قسم البساتين، ١٨١ـ سيد فوزى السيد موسى، قسم الزاوية الحمراء، ١٨٢ـ سيف الله مصطفى موسى، أمام قسم

شرطة مدينة نصر، ١٨٣- شادى رمضان محمد، الدرب الأحمر، ١٨٤- شريف السيد رضوان، السويس، ١٨٥- شريف حسام الدين محمد، لجنة شعبية، ١٨٦- شريف حماد، ميدان التحرير، ١٨٧- شريف رضوان، السويس، ١٨٨- شريف شحات سيد محمد، قسم الزاوية الحمراء، ١٨٩- شريف صابر محمد، ١٩٠- شريف يحيى عتريس سليمان، ١٩١- شعبان على على عبد العال، الزاوية الحمراء، ١٩٢- شهاب الدين السيد محمود، العجمى - الإسكندرية، ١٩٣ شهاب حسن شهاب، ميدان التحرير، ١٩٤- شهاب حسن عبده، ميدان التحرير، ١٩٥ شهاب حسنى عبده، عابدين كفرالشيخ، ١٩٦- صابر فهمى أبو المعاطى، الإسكندرية، ١٩٧- صبحى بدوى السيد، وزارة الداخلية، ١٩٨- صلاح مصطفى قطب، الوادى الجديد، ١٩٩- طارق اسامة نور، القاهرة - شبرا الخيمة، ٢٠٠ - طه مجدى على محمود ، القاهرة - التحرير، ٢٠١- طه محمد كامل، التحرير، ٢٠٢- عادل صالح، الزاوية الحمراء ٢٠٣- عادل عبد الحكيم أحمد، السويس، ٢٠٤- عادل يوسف حسين، الإسكندرية، ٢٠٥- عامر عبد السميع، الإسكندرية، ٢٠٦- عبد الحميد محمد عبد الحميد، ٢٠٧- عبد الرحمن صبحى عبد الغنى، ٢٠٨- عبد الستار عبد السميع عبد الستار، الإسكندرية، ٢٠٩- عبد الستار عبد الفتاح عبد السميع، الإسكندرية - محرم بك، ٢١٠- عبد العزيز ماهر فكرى، السويس، ٢١١ - عبد العزيز محمد، السويس، ٢١٢- عبد العزيز فتحى عبد العظيم، فندق السلام، ٢١٣- عبد العليم حسين عبد العليم، قسم الزاوية الحمراء، ٢١٤- عبد الفتاح أحمد عبد الفتاح، الأميرية، ٢١٥- عبد الفتاح أحمد على الجندى، الجامعة الامريكية، ٢١٦- عبد الكريم أحمد رجب، ميدان التحرير - من الشرقية، ٢١٧ عبد الله عبيد، ٢١٨- عبد المنعم جعفر، القاهرة - القناطر، ٢١٩- عبد العزيز ماهر محمد فكرى، السويس، ٢٢٠- عبد الله إبراهيم عبيد إبراهيم، الشرابية، ٢٢١- عبده سعيد محمد الشوبلى، ٢٢٢- عبده صالح، التحرير، ٢٢٣- عرفة أحمد محمد أحمد، دار السلام، ٢٢٤- عصام محمد محمود محمد خليفة، الإسكندرية، ٢٢٥- عطية السيد مصطفى، امام مبنى امن الدولة الاسماعيلية، ٢٢٦- عطية سيد مصطفى، مباحث الاسماعيلية، ٢٢٧- علاء عاطف عثمان، القنطرة، ٢٢٨- علاء عبد المحسن سعد عبده، السويس، ٢٢٩- علاء ياسين محسن، الزاوية الحمراء، ٢٣٠- على النبوى، الاسماعيلية، ٢٣١- على جودة حسن، ٢٣٢- على حسن على مهران، ميدان التحرير، ٢٣٣- على فرغلى أبو الغيط، امام جامع الخازندار، ٢٣٤- على نبيل عيد عبد السميع، دار السلام، ٢٣٥- على جودة على حسن، ميدان التحرير، ٢٣٦- على جودة حسن على، ميدان التحرير، ٢٣٧- على حسن على زهران، ميدان التحرير، ٢٣٨- على حسن على محروس، ميدان التحرير، ٢٣٩- على هاشم سالم، ميدان الرماية، ٢٤٠- عماد الصعيدى، ميدان المطرية، ٢٤١- عماد عبد الظاهر محمد،

الزاوية الحمراء، ٢٤٢- عماد على محمد على، ببا - بنى سويف، ٢٤٣- عماد على الحداد، ببا، ٢٤٤- عمر العيسوى عباس العيسوى، عزبة أبو حشيش، ٢٤٥- عمر فتحى، دار السلام، ٢٤٦- عمر فتحى نور البربرى، ميدان سوارس بالمعادى، ٢٤٧- عمر محمد بغدادى، كوم امبو، ٢٤٨- عمر محمد على حماد، التحرير، ٢٤٩- عمرو العسوى، عزبة أبو حشيش حدائق القبة، ٢٥٠- عمرو حامد، ميدان التحرير، ٢٥١- عمرو سيد على محمد، الإسكندرية، ٢٥٢- عمرو غريب، ميدان التحرير، ٢٥٣- عمرو فتحى الفيومى، امام قسم الشرابية، ٢٥٤- عمرو محمد حسن أحمد، قرية خصوص القليوبية، ٢٥٥- غريب السيد، السويس، ٢٥٦- غريب عبد العزيز عبد اللطيف، السويس، ٢٥٧- فايز فهيم السيد زقزوق، السويس، ٢٥٨- فتحى عبد الغنى محمد، البساتين، ٢٥٩- فرج عبد الفتاح عوض، السويس، ٢٦٠- فهمى فوزى أحمد، ٢٦١- فيصل سعد أحمد سيد أحمد، السلام - امام قسم شرطة السلام، ٢٦٢- قطب عطية غانم السيد، ٢٦٣- كتان عبد الرحيم خضر، الوادى الجديد، ٢٦٤- كريستين، ٢٦٥- كريم أحمد رجب، ميدان التحرير، ٢٦٦- كريم عبد السلام بنونة، التحرير، ٢٦٧- كريم محمد على البنا، الإسكندرية، ٢٦٨- كريم محمد محمد الفقى، مستشفى الأميرى، ٢٦٩- كريم مدحت تونسى، ميدان التحرير، ٢٧٠- كريم مدحت محمد وهبة، أمام وزارة الداخلية، ٢٧١- كمال سيد بركات، القهوة بجانب القسم، ٢٧٢- لبيب إبراهيم عبد الحميد، مصلحة السجون، ٢٧٣- لطفى عزام لطفى، قسم امبابة، ٢٧٤- لطفى عزام لطفى عبد اللطيف، امام قسم امبابة الوفاة فى مستشفى امبابة العام،٢٧٥- ليزا محمد حسن، ميدان التحرير، ٢٧٦- ماهر محمد عطية عليوة، شارع جامعة الدول العربية، ٢٧٧- ماهر محمد عطية عليوة، ٢٧٨- مايكل وصفى، ٢٧٩- مايكل وصفى ملطى، الزاوية الحمراء، ٢٨٠- مبروك أحمد عبد الفتاح بحر ، قسم الجمالية، ٢٨١- مبروك عبد الوهاب عبد النبى، قسم الزاوية الحمراء، ٢٨٢- مبروكة عبد العال محمد، قسم الزاوية الحمراء، ٢٨٣- مجدى محمد حسن، بولاق الدكرور، ٢٨٤- مجهول، ٢٨٥- مجهول، ٢٨٦- مجهول، وزارة الداخلية، ٢٨٧- مجهول، ٢٨٨- مجهول، ٢٨٩- مجهول، ٢٩٠- مجهول، ٢٩١- مجهول، ٢٩٢- مجهول،٢٩٣- مجهول، السويس، ٢٩٤- مجهول، ٢٩٥- مجهول، القاهرة، ٢٩٦- مجهول، الإسكندرية، ٢٩٧- محسن صابر، السويس، ٢٩٨- محمد إبراهيم، الإسكندرية ٢٩٩- محمد إبراهيم السيد، أمام مبنى أمن الدولة - الاسماعيلية، ٣٠٠- محمد إبراهيم درويش إبراهيم، ٣٠١- محمد إبراهيم محمد خليل، ٣٠٢- محمد أبو غنيمة محمد، دار السلام، ٣٠٣- محمد أحمد محمد يوسف، السويس، ٣٠٤- محمد أحمد محمود حامد، التحرير،. ٣٠٥- محمد إبراهيم محمد خليل، ٣٠٦- محمد البدرى زكى، ميدان التحرير، ٣٠٧- محمد السعيد ياسين، أمام وزارة الداخلية، ٣٠٨- محمد السيد على عوض، ميدان المطرية،

٣٠٩. محمد السيد لبيب محمد، السويس، ٣١٠. محمد السيد محمد، الإسكندرية. ٣١١ - محمد السيد محمد السقا ، الإسكندرية ٣١٢ - محمد ايهاب النجار ٣١٣ - محمد إيهاب النجار ، كفر الدوار ٣١٤ - محمد أبو بكر ، ميدان التحرير ٣١٥ - محمد أحمد جمال الدين ، ميدان التحرير ٣١٦ - محمد أمين يوسف الباز، المنصورة ٣١٧ - محمد أنور سالم، بنى سويف ٣١٨ - محمد تميمى ٣١٩ - محمد حسام الدين، ميدان التحرير ٣٢٠ - محمد حسن ذكرى، الفيوم ٣١٢ - محمد حسنين أنور محمد، الإسكندرية ٣٢٢ - محمد حسنين ريحان، الإسكندرية ٣٢٣ - محمد حسين ، الزاوية الحمراء ٣٢٤ - محمد حسين مرزوق الوادى الجديد ٣٢٥ - محمد خميس ٣٢٦ - محمد راشد، بورسعيد ٣٢٧ - محمد رفعت سعيد، قسم الزاوية الحمراء ٣٢٨- محمد زكى، ميدان التحرير ٣٢٩- محمد سعيد إبراهيم إبراهيم، قسم الزاوية الحمراء ٣٣٠- محمد سليمان توفيق، قسم المرج ٣٣١ - محمد سيد ربيع، القاهرة - إمبابة إبراهيم٣٣٢ - محمد سيد عبدالله مبروك، الحوامدية ٣٣٣ - محمد شحات عبدالعال اسماعيل ، الحوامدية ٣٣٤- محمد شعبان بشير اسماعيل، السويس ٣٣٥- محمد شعبان رياض عسكر، مستشفى قصر العينى ٣٣٦ - محمد شعبان عبدالسلام، الزاوية الحمراء ٣٣٧- محمد شعبان محمد عبدالمجيد، امبابة ٣٣٨- محمد شعلان محمد، غير معروف ٣٣٩- محمد شعلان محمد، ميدان التحرير ٣٤٠ - محمد صابر السيد حمادة، الإسكندرية ٣٤١- محمد صادق معوض، فى شرفة بيته ٣٤٢- محمد صلاح صادق، امبابة، مستشفى امبابة المركزى ٣٤٣- محمد صلاح صادق، قسم امبابة ٣٤٤- محمد عادل شوقى، الإسكندرية ٣٤٥- محمد عادل عبدالقادر، محطة الرمل - الإسكندرية ٣٤٦- محمد عاشور سرور، القاهرة ٣٤٧- محمد عاطف، سيناء - الشيخ زويد ٣٤٨- محمد عبدالتواب صالح، ميدان التحرير ٣٤٩- محمد عبدالحميد عبدالهادى، قسم الزاوية الحمراء ٣٥٠- محمد عبدالرحيم ابراهيم، الإسكندرية ٣٥١- محمد عبدالعليم فاروق، الزاوية الحمراء ٣٥٢- محمد عبدالفتاح، الإسكندرية ٣٥٣- محمد عبدالفتاح عمر، شرطة كرموز ٣٥٤- محمد عبداللطيف، الإسكندرية ٣٥٥- محمد عبدالمحسن محمد، شرطة كرموز ٣٥٦- محمد عبدالمحسن محمد الرفاعى، بجوار قسم حدائق القبة ٣٥٧- محمد عبدالمنعم كمال، أمام قسم الحدائق ٣٥٨- محمد عبدالمنعم محمد، الإسكندرية ٣٥٩- محمد عبدالمنعم محمد حسنين ٣٦٠- محمد عبدالوهاب عباس، امام قسم الحدائق ٣٦١- محمد عبدالعال أحمد عبدالرحمن ٣٦٢- محمد عثمان، العجمى - الإسكندرية ٣٦٣- محمد عطية شاكر عبدالجواد، كمين الفيوم ٣٦٤- محمد على عيد عبدالمجيد،

القاهرة بالقرب من ميدان التحرير ٣٦٥- محمد على حسين حماد، قسم الزاوية الحمراء ٣٦٦- محمد على زكريا، الإسماعيلية ٣٦٧- محمد على محمود محمد، الإسكندرية ٣٦٨- محمد عماد، السويس ٣٦٩- محمد فاروق حجازى ٣٧٠- محمد فاروق حسن، القاهرة ٣٧١- محمد فرج، السويس ٣٧٢- محمد فريد محمد أنور، التحرير ٣٧٣- محمد كمال يوسف، القاهرة ٣٧٤- محمد متولى عوض، بولاق الدكرور ٣٧٥- محمد متولى محمد، ميدان التحرير ٣٧٦- محمد متولى عوض، ميدان التحرير ٣٧٧- محمد مجدى ماهر، قسم شبرا ٣٧٨- محمد مجدى محمد إمام، المريوطية ٣٧٩- محمد محروس، الخليفة ٣٨٠- محمد محروس أنور محمد، السويس ٣٨١- محمد محسن منصور أبو طالب ٣٨٢- محمد محمود ٣٨٣- محمد محمود التميمى، بورسعيد ٣٨٤- محمد محمود صادق هيكل، السلام ٣٨٥- محمد محيى، عزبة الوسايمة ٣٨٦- محمد مصطفى عبده على السيد ، الإسكندرية ٣٨٧- محمد مصطفى عبده على سليمان، الإسكندرية ٣٨٨- محمد مصطفى محمد مرسى، أمام قسم المرج - من المنيا ٣٨٩- محمد مصطفى محمد مرسى، قسم المرج ٣٩٠- محمد ممدوح سيد منصور، الجيزة ٣٩١- محمد موسى كامل ابراهيم، قسم كفر شكر ٣٩٢- محمد نيازى شعبان، الكوم الأحمر - اوسيم ٣٩٣- محمد هاشم على، الإسكندرية ٣٩٤- محمد يس، التحرير ٣٩٥- محمد يوسف السيد ٣٩٦- محمد يوسف فاروق ٣٩٧- محمود إبراهيم، ميدان التحرير ٣٩٨- محمود أحمد محمود ٣٩٩- محمود أحمد محمود، السويس ٤٠٠- محمود أمين، المنصورة ٤٠١- محمود إسماعيل عبدالكريم، الإسكندرية ٤٠٢- محمود أحمد حسن ٤٠٣- محمود جمال سليم ٤٠٤- محمود حلمى محمود، المنشية ٤٠٥- محمود خفاجة، دار السلام ٤٠٦- محمود رمضان محمد، الإسكندرية ٤٠٧- محمود سعيد هديه، قسم شرطة شبرا مصر ٤٠٨- محمود شعبان خضر، السويس ٤٠٩- محمود شعبان عبدالسلام، قسم الزاوية الحمراء ٤١٠- محمود شوقى، الإسكندرية ٤١١- محمود عبدالعزيز مدبولى، قسم النهضة ٤١٢- محمود عصام ٤١٣- محمود فتح الله إبراهيم، الزاوية الحمراء ٤١٤- محمود فتحى محمود الخصوص ٤١٥- محمود فتحى محمود عبدالله، قرية خصوص القليوبية ٤١٦ - محمود ماهر، ميدان التحرير ٤١٧- محمود محمد حسام الدين ٤١٨- محمود محمد محمد عبدالكريم، الإسكندرية ٤١٩- محمود محمد محمود، ميدان التحرير ٤٢٠- محمود ناصر محمد أحمد، الإسكندرية ٤٢١- محمود يحيى صابر الإسماعيلية ٤٢٢- مدحت طاهر، القاهرة ٤٢٣- مدحت طاهر محمد، قسم الحدائق ٤٢٤- مدحت مختار أحمد، ش بورسعيد ٤٢٥- مدحت مختار محمد أحمد، قرية الرويدات ساحل سليم أسيوط،

أمام مركز شرطة ساحل سليم ٤٢٦- مرسى إبراهيم سيد ، كوبرى القرش ٤٢٧- مريم مكرم نظير، قسم شرطة الزاوية، من شرفة منزلها ٤٢٨- مصطفى كمال إبراهيم، الزاوية الحمراء ٤٢٩- مصطفى إبراهيم مصطفى، الإسكندرية ٤٣٠- مصطفى أبو زيد، البدرشين ٤٣١- مصطفى الصاوى، القاهرة - كوبرى قصر العينى ٤٣٢- مصطفى الوردانى، السويس ٤٣٣- مصطفى جمال عبداللاه ٤٣٤- مصطفى جمال عبدالله مهران ٤٣٥- مصطفى جمال وردانى رمضان، السويس ٤٣٦- مصطفى رجب عبدالفتاح، السويس ٤٣٧- مصطفى رجب محمود، السويس ٤٣٨- مصطفى سعيد بلال، الوادى الجديد ٤٣٩- مصطفى سعيد عبدالعظيم، السويس ٤٤٠- مصطفى سمير الصاوى ٤٤١- مصطفى سيد أحمد، أمام قسم شرطة السيدة زينب ٤٤٢- مصطفى سيد محمد على، ببا - بنى سويف ٤٤٣- مصطفى عبدالرحمن حسن ٤٤٤- مصطفى عبدالله عبدالوهاب، السويس ٤٤٥- مصطفى عمر عبدالله، الإسكندرية ٤٤٦- مصطفى عمرو محمد، الإسكندرية ٤٤٧- مصطفى لطفى، الإسكندرية ٤٤٨- مصطفى محمود، السويس ٤٤٩- مصطفى محمود إسماعيل، الإسكندرية ٤٥٠- مصطفى يوسف، حدائق القبة ٤٥١- مصطفى يوسف طه، بجوار قسم حدائق القبة ٤٥٢- مصطفى الصاوى ٤٥٣- مصطفى زينهم إبراهيم، قصر العينى ٤٥٤- مصطفى سعيد بلال ، الوادى الجديد ٤٥٥- مصطفى سعيد عبد العظيم، حى الأربعين ٤٥٦- مصطفى سعيد محمد، النهضة ٤٥٧- مصطفى شاكر عبدالفتاح ، مساكن دمنهور شبرا الخيمة ٤٥٨- مصطفى فهمى زايد، مركز كرداسة ٤٥٩- مصطفى كمال إبراهيم، قسم الزاوية الحمراء ٤٦٠- مصطفى يوسف طه، مساكن دمنهور شبرا الخيمة ٤٦١- ممدوح صابر عبدالصديق، الإسكندرية ٤٦٢- ممدوح عمر عبدربه، قسم مدينة نصر٤٦٣- منصور حامد محمد، سجن برج العرب ٤٦٤- منصور عبداللطيف محمد، ميدان التحرير ٤٦٥- منصور فتحى حميد، عزبة نافع- أحمد زكى ٤٦٦- منة الله محمد ٤٦٧- مهاب على حسن ، قسم شبرا ٤٦٨- مهير خليل زكى خليل، بولاق ٤٦٩- موسى صبرى قطب، الحوامدية ٤٧٠- موسى محمد موسى، الزاوية الحمراء ٤٧١- مؤمن على محمود محمد، الإسكندرية ٤٧٢- مؤمن عيد حسانين عبدالمعطى، امام قسم الحدائق ٤٧٣- مينا اسطفانوس نصر الله، ببا - بنى سويف ٤٧٤- مينا لمعى بباوى، اللجان الشعبية. ٤٧٥ - مينا نبيل هلال، ٤٧٦ - نادى جمال محمد، الفيوم، ٤٧٧ - ناصر عويس، ٤٧٨ - ناصر فيصل على، ترعة السواح امبابة، ٤٧٩ - نصر الدين سيد عويس، المطرية، ٤٨٠ - نصر محروس، المطرية أصيب فى ميدان التحرير، ٤٨١ - نور على نور الدين، الإسكندرية، ٤٨٢ - هانى محمد إمام أحمد، قسم الزاوية الحمراء، ٤٨٣ - هبة حسين محمد أمين، فى

بلكونة المنزل، ٤٨٤ - هبة حسين، بجوار قسم حدائق القبة، ٤٨٥ - هدير عادل، عزبة نافع - أحمد زكى، ٤٨٦ - هيثم حميدة، ميدان الألف مسكن، ٤٨٧ - وائل جمعة، ٤٨٨ - وائل سعد، ٤٨٩ - وحيد أحمد حسن، ٤٩٠ - رامى سيد حمزة منصور، ببا - بنى سويف، ٤٩١ - ولاء الدين حسنى محمد، قسم عين شمس، ٤٩٢ - وليد عبد المنعم عبد العزيز، ميدان المطرية، ٤٩٣ - وليد مصطفى منسى، الإسماعيلية، ٤٩٤ - ياسر أحمد فتح الباب، قسم ثانى شبرا الخيمة، ٤٩٥ - ياسر التابعى شعيب، ميدان التحرير، ٤٩٦ - ياسر أحمد فتح الباب، قسم شبرا الخيمة، ٤٩٧ - ياسر رهينة، حدائق القبة، ٤٩٨ - ياسر سعيد، قسم حدائق القبة، ٤٩٩ - ياسر سعيد محمد مصطفى، أمام قسم الحدائق، ٥٠٠ - ياسر فتوح العيسوى، غير معروف، ٥٠١ - يحيى زكريا الجزار، التحرير، ٥٠٢ - يس سيد خليل، الإسكندرية، ٥٠٣ - يوسف فايز ارمانيوس، قسم السلام.

● **وفى ٢٥ إبريل ٢٠١١** نشرت **الشروق** (فى يوم متتاليين ٢٥، ٤/٢٦) أسماء الشهداء والمصابين فى قضية السبعة الكبار بوزارة الداخلية، والقائمة هى حصر تحقيق نيابة استئناف القاهرة (الجناية رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل المقيدة برقم ٧ لسنة ٢٠١١).. يبلغ عدد الشهداء ١٤٦ شهيدًا والمصابين ٨١٨ أثناء الثورة.

شهداء ومصابو الثورة.. فى ميزان الحكومة..

● ماذا قدمت الدولة لشهداء ومصابى ثورة ٢٥ يناير وما بعدها.. وكيف تعاملت مع أسرهم وذويهم؟!.

السطور التالية تجيب عن هذا السؤال، وترصد أهم المشاهد فى ملف الشهداء والمصابين.

● **فى ١٤ فبراير ٢٠١١** أطلق شباب مصر مبادرة الوفاء لشهداء ومصابى ثورة ٢٥ يناير.. وتم تشكيل فريق عمل من المتطوعين وتخصيص خط ساخن (١٤٩٢) لتلقى بلاغات عن أسماء شهداء ومصابى الثورة.

● **فى ١٦ فبراير** قرر المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة نقل كل مصابى ثورة ٢٥ يناير من أبناء السويس للعلاج بمستشفيات القوات المسلحة.

● **فى ١٥ فبراير ٢٠١١** د.أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء يصدر القرار رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١ بمنح معاش استثنائى بقيمة ١٥٠٠ جنيه شهريًا لأسر كل الشهداء.. وقررت اللجنة العليا للمعاشات الاستثنائية منح ١٥٠٠ جنيه شهريا لأسرة كل شهيد فى الأحداث الأخيرة.

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** أعلن مصدر مسئول بإدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة أن ٧٠٤ مصابين خلال ثورة يناير استقبلتهم مستشفيات القوات المسلحة.

● **فى ١٨ فبراير ٢٠١١:** اللجنة القومية لتقصى الحقائق تبدأ التحقيقات فى «جمعة الغضب» و«الأربعاء الأسود».

● **فى ٢١ فبراير ٢٠١١** جامعتا القاهرة وعين شمس تقرران تقديم منح دراسية كاملة بالتعليم المفتوح لأسر شهداء ٢٥ يناير.

● **فى ١٦ من مارس:** وقفة احتجاجية لأسر الشهداء أمام مكتب النائب العام للمطالبة بالقصاص من العادلى.

● **١٩ مارس ٢٠١١** النائب العام يصدر عددا من الضوابط لاستخراج شهادات وفاة شهداء ٢٥ يناير، تمهيدًا لبدء إجراءات صرف المعاش الاستثنائى المقرر لأسر الشهدا بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** أسر الشهداء بالقاهرة والإسكندرية يقطعون الكورنيش بالإسكندرية احتجاجا على إخلاء سبيل الضباط الثلاثة المتهمين بقتل المتظاهرين فى الإسكندرية (المقدم وائل الكومى، والرائد محمد سعفان والنقيب معتز العسقلانى) ويتظاهرون أربع ساعات للمطالبة بمحاكمة حبيب العادلى والضباط المتهمين بقتل أبنائهم.. كما نظم العشرات فى القاهرة وقفة احتجاجية أمام النائب العام للمطالبة بالقصاص من المتسببين فى قتل أبنائهم.

● **فى ٢٩ من مارس ٢٠١١** سلم وزير المالية د.سمير رضوان ١٠ أسر من أهالى شهداء ثورة ٢٥ يناير الشيكات الخاصة بمستحقاتهم التأمينية.

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١** طالب تقرير لجنة تقصى الحقائق المشتركة بين مجلسى حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أحداث «ثورة ٢٥ يناير» بإصدار قائمة بأسماء الشهداء ونشرها فى الجريدة الرسمية، لكى تعتمد كدليل رسمى ومعترف به من الدولة لتكريم الشهداء الذين دفعوا أرواحهم من أجل الحرية والديمقراطية للشعب المصرى، والمساهمة فى الإسراع بالإجراءات القانونية والقضائية واستخراج شهادات الوفاة لهم.

● **فى ٢٤ أبريل ٢٠١١** تلقت الإدارة العامة للمعاشات الاستثنائية بوزارة المالية ٤٦٢ طلبا من أسر الشهداء للحصول على معاش شهداء الثورة، بقيمة ١٥٠٠ جنيه شهريًا.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** أعلن وزير المالية د.سمير رضوان أن عدد الشهداء الذين يصرف لذويهم معاش شهرى ١٥٠٠ جنيه وصل حتى الآن إلى ثلاثمائة شهيد، ويجرى بحث باقى الحالات.

● **فى ٢٤ من مـايو ٢٠١١** وجـه د. عـصـام شـرف رئيس مـجلس الوزراء بإنشـاء صندوق تابع لوزارة المالية لعلاج مصابى الثورة، وتقديم التعويض المالى لأسرهم بعد عمل الحصر الشامل لهم.

● **فى أول يونيو ٢٠١١** قرر د.عصام شرف رئيس الوزراء علاج الحالات الحرجة بالخارج.. والتقى لجنة أسر الشهداء ومصابى الثورة.

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** لجنة مصابى وجرحى ثورة ٢٥ يناير توافق على صرف خمسة آلاف جنيه لكل مصاب خلال الثورة.

● **فى ٢٤ من يونيو ٢٠١١** أسر الشهداء يعلنون اعتصاما مفتوحا احتجاجا على بطء محاكمات المتورطين فى «قتل المتظاهرين» ويطالبون بضم «مبارك» إلى العادلى ومعاونيه فى القضية.

● **فى ٣٠ يونيو ٢٠١١** أصدر المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بإنشاء صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لشهداء ٢٥ يناير وأسرهم بحيث يتبع رئيس مجلس الوزراء، وتكون القاهرة مقره.. ومنح القرار رئيس مجلس الوزراء الحق فى تعيين رئيس مجلس إدارة الصندوق الذى يتكون من عشرة أشخاص ممثلين لوزارات الصحة والتضامن والمالية والقوى العاملة والهجرة والداخلية والشخصيات العامة التى يختارها مجلس الوزراء.

● **فى ٢ من يوليو ٢٠١١** بدأ صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير استقبال أسر الشهداء والمصابين لتقديم جميع أوجه الرعاية الاجتماعية والصحة للمستفيدين.

● **فى ٥ من يوليو ٢٠١١** أهالى الشهداء يواصلون الاعتصام لليوم الثانى فى السويس احتجاجًا على إخلاء سبيل المتهمين بقتل المتظاهرين وتأجيل النطق بالحكم حتى ١٤ سبتمبر ٢٠١١.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا الثورة يقرر اعتبار كل وفيات الأحداث من ٢٥ يناير وحتى ٢٤ مارس شهداء دون تفرقة أو تصنيف، ومنح معاش لأقارب الدرجة الأولى (١٥٠٠ جنيه) وعلاج المصابين بالخارج على نفقة الدولة.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١** وزارة المالية تعلن منح أسرة كل شهيد معاشا استثنائيا قيمته ١٥٠٠ جنيه، يوزع بالتساوى دون المساس بأى معاش آخر.

● **فى ١٥ من يوليو ٢٠١١** وزارة المالية تنتهى من صرف مستحقات أسر ٥٠٩

شهداء من شهداء ثورة ٢٥ يناير الذين تقرر لهم معاشات استثنائية بقيمة ١٥٠٠ جنيه بتكلفة ١٣ مليون جنيه، وبلغ عدد الطلبات التى تلقتها الوزارة بالفعل من أسر الشهداء ٦٢٤ طلبا حتى تاريخه.

● **فى ٢٢ من يوليو ٢٠١١** تم تخصيص مستشفى متكامل لعلاج مصابى الثورة فقط.

● **فى ٢٤ من يوليو ٢٠١١** تدشين هيئة من محامى مصر للدفاع عن أسر شهداء ومصابى ثورة يناير.

● **فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١** أعلن المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء السفير د.محمد حجازى صرف ٥٠٠٠ جنيه دعمًا مبدئيًا لأكثر من ٥٠٠ من أسر شهداء الثورة.. وتم تسجيل أكثر من ١٢٠٠ مصاب بصندوق رعاية ضحايا ومصابى الثورة، وعمل القومسيون الطبى لهم.

● **فى ٣٠ من يوليو ٢٠١١** قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة رفع قيمة التعويض لشهداء الثورة إلى ٣٠ ألف جنيه للشهيد بدلا من خمسة آلاف جنيه.

● انتهاء أعمال اللجنة الطبية العسكرية من فحص مصابى ثورة ٢٥ يناير (١٦٨٩ مصابا).

● **فى ٣١ من يوليو ٢٠١١** بدء صرف ٣٠ ألف جنيه لأسر شهداء ٢٥ يناير بالمحافظات.. و١٥ ألف جنيه للمصابين بأى نسبة إعاقة و٥ آلاف للباقين.

● **فى ٢ من أغسطس ٢٠١١** صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية يؤكد أن ٥٥٠ من أسر الشهداء تسلمت الدعم المادى المقرر من الصندوق، وقدره ٣٠ ألف جنيه لكل أسرة.

● **٦ من أغسطس ٢٠١١** أصدر د.على السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة خاصة لتقديم المساندة القانونية لأسر الشهداء والمصابين.

● **٩ أغسطس ٢٠١١ :** بدء صرف أول دفعة من شيكات مصابى الثورة (٤٤٤ مصابا) (**الأهرام** ٨/٩).

● **فى ١٢ من أغسطس** ٢٠١١ قرر القضاء الإدارى تحديد جلسة ٣ أكتوبر المقبل لنظر أولى جلسات الدعوى المقامة ضد رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يطالبهما بصدور بيان بأسماء الشهداء دون الخلط بأسماء البلطجية الذين لقوا مصرعهم أثناء الثورة.

● **١٢ أغسطس ٢٠١١:** أسر الشهداء ومصابى الثورة بالإسكندرية يبدأون صرف تعويضات ٧٥ شهيدًا و٢٥٠ مصابًا.

● **١٣ أغسطس ٢٠١١:** تسليم ٢٩٩ شيكا لمصابى الثورة فى القاهرة والجيزة.

● **١٦ أغسطس :** د.عصام شرف رئيس مجلس الوزراء يقرر اعتبار أصحاب العجز الكلى من المصابين فى ثورة ٢٥ يناير من الشهداء، وصرف معاش شهيد لكل مصاب بعجز كلى مستدام وقدره ١٧٢٥ جنيها، وتوفير فرص عمل وسكن للحالات المستحقة.

● **٢٨ أغسطس:** احتجاج مصابى الثورة فى السويس على تأخر صرف التعويضات.

● **١٩ سبتمبر:** أسر الشهداء يتظاهرون أمام مقر مجلس الوزراء لصرف مستحقاتهم. (**الأهرام** ٩/٢٠).

● **٢٤ سبتمبر:** اللواء محسن الفنجرى يحسم الجدل حول تعريف «الشهيد» ويقول إن كل من قتل فى المظاهرات بالميادين العامة أو أمام الأقسام والسجون فهو «شهيد» (**المصرى اليوم** ٩/٢٥).

● **٢٧ سبتمبر:** مصابو الثورة يعلقون اعتصامهم بعد يوم واحد أمام مجلس الوزراء للمشاركة فى جمعة استرداد الثورة.

● **٢٩ سبتمبر:** المشير حسين طنطاوى يقرر تشكيل لجنة لمتابعة علاج مصابى الثورة.

● **٢٥ أكتوبر:** المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدق على سفر ٣٥ فردًا من أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير لأداء فريضة الحج على نفقة القوات المسلحة.

● **فى ١٦ من نوفمبر ٢٠١١:** مصابو الثورة يطالبون بالعلاج والمعاش ووسام الجمهورية.

● **فى ٤ من ديسمبر ٢٠١١** التقى د.كمال الجنزورى المكلف بتشكيل حكومة الإنقاذ الوطنى اللواء محسن الفنجرى عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة نائب رئيس صندوق رعاية المصابين وشهداء الثورة للتشاور حول مصير الصندوق المقرر تحويله إلى مجلس أعلى لمصابى وشهداء الثورة، تابعا لمجلس الوزراء، وترشيح هالة عبدالخالق لتولى مسئوليته.

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١** أكدت «بيانسيه» عصمت المدير التنفيذى لصندوق شهداء الثورة وأسر المصابين أن الدكتور كمال الجنزورى وعد بتلبية ١٢ مطلبا لأسر الشهداء والمصابين، كما أكدت أن حجم الإعانات المقدمة للصندوق بلغت ٢,٥ مليون جنيه، وأن عدد المستفيدين بلغ ٦٦٤ من أسر الشهداء و٣٢٥ من المصابين.

● **فى ١٢ من ديسمبر ٢٠١١** أعلنت مجموعة من أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير بالسويس أنها «ستقوم بتنفيذ القصاص لأبنائها الشهداء من قتلتهم فى ذكرى اندلاع الثورة (٢٥ يناير ٢٠١٢) حسبما جاء فى بيان بعنوان «البيان رقم رقم ٤» (**الشروق** ١٣ ديسمبر).

وحسبما قال البيان فإن هذا اليوم سيكون الموعد النهائى للقصاص من قتلة الشهداء، حيث سيمر عام كامل على استشهاد شباب السويس، وبالرغم من ذلك لم يصدر حكم واحد بالقصاص على الذين قتلوا شهداء الثورة طوال هذه الفترة.

كما تابع بيان أسر الشهداء السويس: «إننا نتساءل فقط قبل قيامنا بتنفيذ القصاص. أين حق شهداء ثورة يناير؟ وأين حق شهداء شارع محمد محمود؟ فالحرية التى يعيشها الجميع الآن من جميع التيارات تحققت بفضل دماء الشهداء.

● **فى ١٣ من ديسمبر ٢٠١١** أصدر الدكتور كمال الجنزورى، رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطنى، قرارا بتشكيل المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء مباشرة.

أكد الدكتور الجنزورى فى مؤتمر صحفى عقب اجتماع لجنة المصابين وأسر الشهداء أنه استعرض عدد الشهداء بالتفصيل، مشيرا إلى أن الحصر لم يشمل أحداث ماسبيرو، وشارع محمد محمود (٤٦ شهيدا، و٤٧١ مصابا).

● **فى ١٥ من ديسمبر ٢٠١١** نظم مجموعة من المصابين وأهالى شهداء الثورة مسيرة بدأت من مسجد عمر مكرم وانطلقت إلى معهد التخطيط القومى بمدينة نصر لمطالبة د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء. بسرعة إعادة هيكلة صندوق رعاية مصابى الثورة، وإقالة المديرة التنفيذية للصندوق بنسيه عصمت وإلزام إدارة الصندوق بتقديم كشوف عن التبرعات التى حصل عليها الصندوق. (**الأهرام** ١٦ ديسمبر).

● **فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١** بدأ صندوق أسر الشهداء ومصابى الثورة فى تسجيل المصابين وأسر شهداء محمد محمود وماسبيرو.

● **فى ٢٨ من ديسمبر ٢٠١١** أصدر د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل المجلس القومى لرعاية أسر ومصابى الثورة برئاسته وتضمن القرار تكليف د. عمرو جاد مدير مستشفى قصر العينى الفرنساوى أمينا عاما للمجلس ود.محسن ضرغام مدير الشئون العلاجية بقصر العينى عضوا بمجلس الإدارة.

وتكليف د. عمرو جاد بإعداد قاعدة بيانات صحيحة لجميع أسماء وبيانات الشهداء والمصابين منذ بداية الثورة وحتى تاريخه بما فى ذلك ضحايا الأحداث الأخيرة فى شارعى قصر العينى ومجلس الشعب.

● **وفى ٢٩ من ديسمبر ٢٠١١** شهد سجن طرة تظاهرة ضخمة نظمها أهالى السيدة زينب وأسر شهداء ومصابى الثورة، اعتراضا على الحكم الصادر ببراءة ٤ ضباط شرطة من تهمة قتل المتظاهرين، ومنددين بما حدث لذويهم الذين استشهدوا يوم جمعة الغضب دون أن يصل القصاص إلى رقاب الجناة.

وطالب المتظاهرون وأسر الشهداء بالقصاص من حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق وإعدامه رميا بالرصاص، مثلما قتل ضباط الداخلية شهداء الثورة.(**الشروق** ٣١ ديسمبر)

● **فى ٣١ من ديسمبر ٢٠١١** نظم العشرات من أهالى شهداء ومصابى ثورة ٢٥ يناير وقفة ا حتجاجية، أمام مكتب النائب العام، احتجاجا على الحكم ببراءة الضباط المتهمين بقتل ثوار السيدة زينب، وللمطالبة بتطهير الداخلية، واستقلال القضاء والإعلام، وتشكيل لجنة تقصى حصائق مستقلة لإعادة محاكمة المتهمين بقتل الثوار. (**المصرى اليوم** أول يناير ٢٠١٢).

الفصل الرابع

التعديلات الدستورية .. الإعلان الدستورى وقوانين ما بعد الثورة

أولاً: التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها

● فى ١٢ فبراير ٢٠١١ علقت لجنة تعديل أحكام الدستور أعمالها لحين تلقيها تكليفا جديدا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستئناف أعمالها، وذلك لسقوط وإلغاء القرار الجمهورى الخاص بتشكيلها وتنظيم عملها بعد تنحى رئيس الجمهورية.

كانت اللجنة برئاسة المستشار سرى محمود صيام رئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى قد عقدت أولى اجتماعاتها لتحديد المواد التى تحتاج إلى تعديل من أحكام الدستور، وذلك بحضور أعضاء اللجنة العشرة من شيوخ القضاء وفقهاء الدستور، وقد استعرضت اللجنة فى أولى اجتماعاتها عددا من أحكام الدستور، وناقشت ما يحتاج منها إلى تعديل بما يتناسب مع المرحلة الجديدة التى تمر بها البلاد.

وانتهت إلى اتفاق أعضائها على تعديل ٦ مواد من أحكام الدستور بصورة مبدئية إلى حين استعراض ومناقشة باقى الأحكام ذات الصلة بالمواد الستة المشار إليها وهى المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٧٩ و١٨٩.

● **فى ١٣ من فبراير ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً بتعطيل العمل بأحكام الدستور، وحل مجلسى الشعب والشورى، وقرر المجلس أن يتولى إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو لحين انتهاء انتخابات مجلسى الشعب والشورى والرئاسة، ويتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام جميع الجهات داخلياً وخارجياً، ويقوم المجلس بتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد قواعد الاستفتاء عليها، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وكلف المجلس حكومة الدكتور أحمد شفيق بالاستمرار لحين تشكيل

حكومة جديدة، وأكد المجلس التزامه بجميع المواثيق والعهود الدولية التى تعد مصر طرفاً فيها، ويحق للمجلس أن يصدر قوانين بمراسيم خلال الفترة الانتقالية.

● **فى ١٥ من فبراير ٢٠١١** أصدر المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً بتشكيل لجنة تعديل الدستور برئاسة طارق البشرى، ويقضى القرار بأن تنتهى اللجنة من عملها خلال عشرة أيام، وفى عضويتها كل من الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة، والدكتور محمد باهى يونس أستاذ القانون الدستورى بجامعة الإسكندرية، وصبحى صالح المحامى بالنقض، والمستشار ماهر سامى نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار الدكتور حسن البدراوى نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا.

ويكون المستشار حاتم بجاتو مقرراً للجنة، وتختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور وتعديل المواد ٨٨، ٧٧، ٧٦، ٨٩، ٩٣ وجميع ما يتصل بها من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهةانتخابات رئيس الجمهورية ومجلسى الشعب والشورى.

كما تختص اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل.

المادة الثانية: على اللجنة الانتهاء من عملها فى مدة لا تتجاوز ١٠ أيام من تاريخ هذا القرار.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره (**الأهرام** ١٧ فبراير ٢٠١١).

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** أبدى نادى قضاة مصر تحفظه على تشكيل اللجنة المكلفة من المجلس العسكرى لتعديل بعض من أحكام الدستور (الأهرام ٢/١٨).

● **فى ٢٦ من فبراير ٢٠١١** أعلنت لجنة تعديل الدستور برئاسة المستشار طارق البشرى مقترحاتها لتعديل عشر مواد وإلغاء المادة ١٧٩.

وتضمنت المقترحات تعديل المواد: ٧٥، و٧٦، و٧٧، و٨٨، و٩٣، و١٣٩، و١٤٨، و١٨٩، و١٨٩ مكرر، و١٨٩ مكرر «١»، وذلك على النحو التالى:

- مادة ٧٥

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أى من والديه

جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجا من غير مصرية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

- مادة ٧٦

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد مالا يقل عن ثلاثين ألف مواطن، ممن لهم حق الانتخاب فى خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين فى أى من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التى حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى أى من مجلسى الشعب والشورى فى آخر انتخابات، أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

وتتولى لجنة قضائية عليا تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية، بدءا من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء كما تفصل اللجنة فى اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين فى المادة ٨٨.

ويعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للجميع ولجميع سلطات الدولة، وينشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

- مادة ٧٧

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

- مادة ٨٨

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائى كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءا من القيد بجداول الانتخاب، وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا. ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

- مادة ٩٣

تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب.

وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لاتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوما من تاريخ وروده إليها.

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

- مادة ١٣٩

يعين رئيس الجمهورية، خلال ستين يوما على الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره.

وتسرى الشروط الواجب توافرها فى رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

- مادة ١٤٨

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة الأيام التالية ليقرر مايراه بشأنه.

فإذا تم الإعلان فى غير دورة الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فورا للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة.

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له.

ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ.

وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لاتجاوز ستة أشهر ولايجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

- مادة ١٧٩ تلغى

- مادة ١٨٩ فقرة أخيرة مضافة

ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسى الشعب والشورى طلب إصدار دستور جديد، وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين فى اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمس عشرة يوما من إعداده، على الشعب لاستفتائه فى شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء.

- المادة ١٨٩ مكررًا

يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩.

- المادة ١٨٩ مكررًا ١

يمارس أول مجلس شورى، بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، بأعضائه المنتخبين اختصاصاته.

ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** أعلن المستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية، الانتهاء بصورة نهائية من التعديلات المقترحة فى أربعة قوانين تتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مشيرا إلى أن تلك التعديلات التى طالت

قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب، وقانون مجلس الشورى، وقانون انتخابات رئيس الجمهورية، جاءت استكمالا للتعديلات الدستورية التى اقترحتها اللجنة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقال البشرى إن الهدف من تعديلات القوانين المذكورة هو ضمان نزاهة الانتخابات وحرية إدلاء المواطنين بأصواتهم، موضحا أن اللجنة استندت إلى إقرار مبدأين مهمين بهذا الصدد وهما: أن تكون الانتخابات بالرقم القومى، وأن تكون العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضائى كامل للجنة العليا للانتخابات. وأشار إلى أنه عقب الانتهاء من انتخاب مجلسى الشعب والشورى، سوف تقوم لجنة تأسيسية بإعداد دستور جديد للبلاد خلال فترة ستة أشهر على أن يطرح للاستفتاء خلال ١٥ يوما عقب الانتهاء من إعداده. (**الأهرام** ٢/٢٨)

● **فى ٢٨ من فبراير ٢٠١١** قالت **الأهرام**: اشترطت التعديلات الدستورية أن يكون رئيس الجمهورية مصريًا، ومن أبوين مصريين، وعدم حصول أى منهم على جنسية أخرى، بخلاف الجنسية المصرية، فى أى وقت وألا يكون المرشح متزوجًا من أجنبية، وهذا الشرط تحديدًا لاقى معارضة من البعض، وكأنه يستبعد أشخاصًا بعينهم من حق الترشح للرئاسة، مثل الدكتور أحمد زويل.

ثانيا: الاستفتاء على التعديلات الدستورية

● **فى ٤ من مارس ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قراراً يقضى بإجراء الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور المصرى، يوم السبت ١٩ مارس.

وجاء فى القرار، الصادر عن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير حسين طنطاوى، أن عملية الاستفتاء ستبدأ فى الثامنة من صباح ذلك اليوم، على أن تنتهى فى السابعة من مساء اليوم نفسه.

وأضاف القرار: إن الاستفتاء يجرى على تعديل المواد أرقام ٧٥، و٧٦، و٧٧، و٨٨، و٩٣، و١٣٩، و١٤٨ من الدستور، بالإضافة إلى إلغاء المادة ١٧٩، وكذلك إضافة فقرة أخيرة للمادة ١٨٩، ومادتين جديدتين برقمى ١٨٩ مكرر، و١٨٩ مكرر «١» إلى الدستور. (**الوفد** ٣/٥)

● **فى ٥ من مارس ٢٠١١** قالت **الأهرام** لا تزال التعديلات الدستورية الأخيرة محل جدل وخلاف كبيرين، حيث لم تحظ هذه التعديلات بالقبول لدى قطاعات عريضة من فقهاء القانون الدستورى والنخبة السياسية والمثقفين والرأى العام لاسيما وأن الجميع اعترفوا بشرعية ثورة ٢٥ يناير وسلميتها، وكذلك شرعية مطالب الثوار وبما يعنى أن الشرعية الثورية أسقطت الدستور بالكامل، وبالتالى لم يعد لهذه

التعديلات محل من الإعراب، وبموجب الشرعية الثورية كان ينبغى الشروع فى وضع دستور جديد يتلاءم مع الثورة ومطالبها وشرعيتها.

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** اجتمعت لأول مرة اللجنة القضائية العليا المشرفة على استفتاء التعديلات الدستورية برئاسة المستشار محمد أحمد عطية النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، حيث استعرضت المهام الموكلة إليها وأعلنت أنها فى حالة انعقاد دائم لحين إجراء الاستفتاء وإعلان النتيجة.

واصدر المستشار عطية القرار الأول كرئيس للجنة بتشكيلها لتضم كلا من المستشارين حسام الغريانى و محمد ممتاز متولى نائبى رئيس محكمة النقض، والمستشارين السيد الطحان ورمزى أبوالخير نائبى رئيس مجلس الدولة والمستشارين أحمد البرديسى وعبدالمعز إبراهيم رئيسى محكمة الاستئناف بالمنصورة والإسماعيلية. (**الشروق**٣/٧)

● **فى ٧ من مارس ٢٠١١** صدرت القواعد المنظمة للاستفتاء على التعديلات الدستورية التى ستجرى يوم١٩ مارس الحالى، وأوضحت **أن كل من بلغ ١٨ عاما فى الأول من مارس الحالى، له الحق فى أن يدلى برأيه فى الاستفتاء، وذلك بموجب الرقم القومى، دون غيره، ووفقا لمحل الإقامة الثابت فى بطاقته. وشددت القواعد - التى تضمنها المرسوم الذى أرسله رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمستشار عبدالعزيز عمر رئيس محكمة استئناف القاهرة رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات - على معاقبة كل من أدلى برأيه فى الاستفتاء بالمخالفة لأحكام المرسوم بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين، ولا تتجاوز خمس سنوات، وغرامة تتراوح بين خمسة وعشرة آلاف جنيه.**

وتشمل العقوبات كل من يدلى برأيه وهو أقل من ١٨ سنة، وكل من أبدى رأيه برغم إعفائه من مباشرة حقوقه السياسية، أو حرمانه منها أو وقفها، وكذا كل من أبدى رأيه منتحلا اسم غيره، أو أدلى برأيه فى الاستفتاء أكثر من مرة.

● **فى ٨ مارس ٢٠١١** وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على تعديل المرسوم بقانون بدعوة المواطنين للمشاركة فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية ليسمح للمواطنين بالتصويت فى أى لجنة انتخابية بغض النظر عن محل إقامتهم المدون ببطاقة الرقم القومى.

وبحسب تقرير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية فإن عدد المواطنين المسموح لهم بالتصويت ٤٧ مليونًا بعد استبعاد ٦ ملايين موزعين بين الشباب من ١٦ – ١٨ سنة، ورجال الجيش والقضاء والشرطة. (**الشروق** ٣/٩)

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١** أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير رفضها للتعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء العام يوم ١٩ مارس، مؤكدة تمسكها بإصدار إعلان دستورى مؤقت، وتشكيل مجلس رئاسى وحكومة انتقالية تمهد الطريق لوضع دستور جديد، ووصفت هذه الإجراءات بأنها الطريق الصحيح الذى يحافظ على مكاسب وإنجازات الثورة، ويحميها من المؤامرات المضادة، ويضمن استمرارها حتى تحقق أهدافها.

● **فى ١٣ من مارس** حزب التجمع يرفض التعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء يوم ١٩ مارس.. والتيار الإسلامى يرحب بشدة بإعلان المجلس العسكرى عن تأسيس الأحزاب بالإخطار بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** عقد المستشار الدكتور محمد أحمد عطية رئيس اللجنة القضائية العليا للإشراف على الاستفتاء النائب الأول لرئيس مجلس الدولة مؤتمرًا صحفيا أعلن فيه أن القوات المسلحة سوف تشارك قوات الشرطة فى تأمين عملية الاستفتاء ابتداء وانتهاء بإعلان النتيجة بقوات تقدر بـ ٢٨ ألف جندى وضابط صف بقيادة ٨ آلاف ضابط، مشيرا إلى أن المغتربين المصريين خارج البلاد سوف لا يتمكنون من الإدلاء بأصواتهم.

وناشد المشرع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسرعة تعديل هذه المادة لما تشوبها من شبهة عدم الدستورية لحرمان طائفة معينة من المواطنين من الإدلاء باصواتهم.

● فى اليوم نفسه رفضت معظم القوى السياسية، وأحزاب المعارضة، التعديلات الدستورية المقرر إجراء الاستفتاء عليها السبت (١٩ مارس)، وقرروا حشد المواطنين للمشاركة فى الاستفتاء والتصويت بالرفض، ودعت المواطنين للمشاركة فى مظاهرات الجمعة (١٨ مارس)، لإعلان رفضهم هذه التعديلات، والمطالبة بدستور جديد، باعتبار أن الدستور الحالى سقط بسقوط النظام، فيما أعلن الحزب الوطنى عند دعوة أعضائه للتصويت بالموافقة على التعديلات.

● **فى اليوم نفسه أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً عن رؤيته للتعديلات الدستورية، وقد أهاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأبناء مصر الشرفاء التوجه إلى لجان الاستفتاء يوم السبت (١٩ مارس) لإثراء هذه التجربة الديموقراطية التى يسجلها التاريخ بكل فخر لهذا الشعب العظيم، بغض النظر عن قبول التعديلات أو رفضها.**

وأشار المجلس فى بيان صادر عنه على صفحته الرئيسية بموقع التواصل الاجتماعى

(فيس بوك) إلى أنه فى ضوء ما أعلنه السيد نائب رئيس الجمهورية السابق فى ١١ فبراير الماضى عن تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، فقد قامت القوات المسلحة بأداء المهام المكلفة بها بالحفاظ على أمن وسلامة البلاد، وعلى مكاسب ثورة ٢٥ يناير والتى أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنها خير من يؤتمن على الحفاظ على مطالب الشعب، وأكد المجلس الأعلى فى بيانه أنه وفى سبيل إعلاء مصلحة مصر وشعبها على المصالح الشخصية المشروعة لدى الاتجاهات السياسية المختلفة فى تقلد منصبى الرئيس، فقد قامت القوات المسلحة فى ١٣ فبراير ٢٠١١ بإصدار الإعلان الدستورى متضمنا المقومات الأساسية للإعلان والتى تشمل الحفاظ على سلامة أراضى الوطن وأمنه، وتهيئة مناخ الحرية، وتيسير سبل الديموقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التى عبر عنها الشعب خلال الأيام الماضية، والإيمان بحرية الإنسان وسيادة القانون. (**الوفد** ١٥ مارس ٢٠١١)

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** تصاعد الخلاف بين الأحزاب والقوى السياسية حول الموقف من التعديلات الدستورية، والاستفتاء عليها، المقرر إجراؤه السبت (١٩ مارس)، ففى حين أكدت أحزاب الوفد والتجمع والجبهة والناصرى والغد ومعها الدكتور محمد البرادعى، مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير، رفض التعديلات، ودعت أعضاءها للمشاركة بـ«لا»، وطالب البرداعى بإلغاء الاستفتاء، أعلن الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين تأييد التعديلات، ودعا المفكر الإسلامى الدكتور محمد سليم العوا المواطنين إلى المشاركة فى الاستفتاء والتصويت بـ«نعم».

● **فى ١٥ من مارس ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما بقانون ينص على أنه يجوز لمن يوجد فى وقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى غير محل إقامته الثابتة بالرقم القومى أن يبدى رأيه فى الاستفتاء فى أقرب لجنة استفتاء بالمكان الذى يوجد فيه. (**الأهرم** ١٦ مارس)

● وفى اليوم نفسه أعلن اتحاد شباب الثورة رفضه الكامل للتعديلات الدستورية وإجراء الاستفتاء عليها يوم السبت (١٩ مارس).

وأكد الاتحاد ـ فى بيان له أن الدستور القديم قد سقط بالفعل بعد ثورة ٢٥ يناير وما يجرى عليه من تعديلات فهو باطل. ودعا الاتحاد إلى التظاهر السلمى تحت اسم «جمعة الرفض» لإعلان الرفض الشعبى والاحتجاج على التعديلات الدستورية.

وأشار البيان إلى أن العمل بالدستور القديم سقط لعدة أسباب، منها انعقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة القائد العام للقوات المسلحة وليس بقيادة

القائد الأعلى له مما يعد مخالفا للدستور الذى يقر بأن رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ ومن ثم يعد انقلابا عسكريا على السلطة الدستورية لرئيس الجمهورية، وبالتالى فالدستور سقط قانونا منذ يوم ١٠ فبراير ٢٠١١، وسقط نهائيا استنادا للشرعية الثورية، فالشعب هو مصدر السلطات. وأكد اتحاد شباب الثورة - الذى يضم عددا كبيرا من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية أنه بصدد إعداد «خارطة طريق» وإعلانها وإرسالها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حول كيفية وطبيعة المرحلة الانتقالية.

كما اجتمع مجلس أمناء الثورة لمناقشة الموقف من التعديلات الدستورية، حيث صوت ٩ من الأعضاء بـ «نعم» و٤ بـ «لا» وامتنع ١٣ عن التصويت.

ومن ناحية أخرى أعلن أحمد الفضالى رئيس حزب السلام الديمقراطى موافقة الحزب على التعديلات الدستورية للوصول للهدف الذى قامت الثورة من أجله. (**الأهرام** ٣/١٦)

● فى اليوم نفسه أعلنت عدة قوى سياسية على رأسها حزبا الجبهة الديمقراطية والجمعية الوطنية للتغيير، وائتلاف شباب الثورة وحملة دعم البرادعى وتحالف المصريين الأمريكيين والحزب الشيوعى المصرى وحزب التجمع عن عزمهم التصويت ضد التعديلات الدستورية فى الاستفتاء الذى دعا له المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم السبت (١٩ مارس).

وقالت القوى السياسية فى بيان أصدرته عقب مؤتمر لها فى حزب الجبهة الديمقراطية، إن أسباب رفضها للتعديلات يستند إلى أن دستور ٧١ سقط بالفعل عقب ثورة ٢٥ يناير وأن سريان التعديلات المقترحة سيعيد الاعتبار لستور ٧١ الذى أفسد الحياة السياسية.

وفى السياق نفسه أكد حزب الكرامة على رفضه التعديلات، ودعا إلى صياغة دستور جديد للبلاد. (**الشروق** ٣/١٦)

● **فى ١٦ من مارس ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خريطة لتوضيح مراكز التصويت على التعديلات الدستورية فى الاستفتاء المقرر على مستوى الجمهورية (١٩مارس).

● فى اليوم نفسه جدد محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعوته للشعب المصرى للتصويت بـ «لا» على التعديلات؛ «حتى نسير على الطريق السليم»، لافتا إلى أن التصويت بـ «نعم» يعنى وجود برلمان لا يمثل الشعب بشكل حقيقى.

أعلن عمرو موسى المرشح المحتمل للرئاسة رفضه التعديلات الدستورية الجديدة، التى طرحتها لجنة تعديل ويتم الاستفتاء عليها السبت (١٩ مارس).

وبالرغم من رفضه للتعديلات، فإنه سيشارك فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ولن يصوت لصالح هذه التعديلات - على حد قوله - وأشار إلى أنه يؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، لإتاحة الوقت الكافى أمام الأحزاب الجديدة والقديمة لتستعد للانتخابات البرلمانية. (**الشروق** ١٧ مارس).

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** أيدت المحكمة الإدارية العليا إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى موعده المقرر السبت (١٩ مارس)، ورفضت المحكمة، برئاسة المستشار مجدى العجاتى، نائب رئيس مجلس الدولة، الطعون المقامة ضد الحكم القضائى الصادر برفض الطعون ضد قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المتضمن دعوة المواطنين للاستفتاء على عدد من مواد الدستور على أساس أن قرارات المجلس الأعلى هى من أعمال السيادة التى لا يجوز الطعن عليها.

● كما أعلن المستشار أحمد الزند رئيس نادى قضاة مصر أن جموع القضاة وعددهم ١١ ألفًا و٥٢٧ قاضيًا سوف يشاركون فى عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية التى ستجرى (١٩ مارس).

● **وفى ١٨ من مارس ٢٠١١** دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة المواطنين إلى التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم بحرية كاملة فى التعديلات الدستورية. **(أ ش.أ)**.

جاء فى بيان للمجلس أن الهدف الراهن هو توفير الظرف المناسب لإجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى، وكذلك انتخابات رئاسة الجمهورية على نحو شفاف ونزيه، مشيرًا إلى أن الأهم هو الإدلاء بالصوت بغض النظر عن التصويت بنعم أو لا، وذلك لإثراء التجربة الديمقراطية لأبناء هذا الشعب العظيم.

● وقد نشرت **الأهرام** (١٩ مارس) أهم دساتير مصر وتعديلاتها منذ عهد محمد على حتى الآن، ننقلها فى السطور التالية.

اسم الدستور أو التعديل	فترة حكم	تاريخ الصدور
قانون ترتيبات المجلس العالى	محمد على	١٢ يوليو ١٨٣٣
قانون السياستنامة	محمد على	يوليو ١٨٣٧
لائحة مجلس شورى النواب	الخديوى إسماعيل	٢٢ أكتوبر ١٨٦٦
القانون الأسلسى أو اللائحة الأساسية	الخديوى توفيق	٧ فبراير عام ١٨٨٢
القانون النظامى المصرى	الخديوى توفيق	أول مايو ١٨٨٣
القانون النظامى	عباس حلمى الثانى	أول يوليو ١٩١٣
دستور المملكة المصرية عام ١٩٢٣	الملك فؤاد الأول	١٩ أبريل ١٩٢٣
دستور عام ١٩٣٠	الملك فؤاد الأول	٢٢ أكتوبر ١٩٣٠
عودة دستور عام ١٩٢٣	الملك فؤاد الأول	٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤
الإعلان الدستورى الأول لثورة يوليو	مجلس قيادة الثورة	١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢
الإعلان الدستورى الثانى للثورة	اللواء محمد نجيب	١٠ فبراير عام ١٩٥٣
دستور عام ١٩٥٦	جمال عبد الناصر	١٦ يناير عام ١٩٥٦
دستور الجمهورية العربية المتحدة	جمال عبدالناصر	٥ مارس عام ١٩٥٨
الإعلان الدستورى عام ١٩٦٢	جمال عبدالناصر	٢٧ سبتمبر عام ١٩٦٢
الدستور المؤقت عام ١٩٦٤	جمال عبدالناصر	٢٤ مارس عام ١٩٦٤
الإعلان الدستورى الصادر عام ١٩٦٩	جمال عبدالناصر	٧ يناير عام ١٩٦٩
الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١	محمد أنور السادات	١١ سبتمبر عام ١٩٧١
التعديل الأول لدستور ١٩٧١	محمد أنور السادات	٢٢ مايو عام ١٩٨٠
التعديل الثانى لدستور ١٩٧١	حسنى مبارك	٢٥ مايو عام ٢٠٠٥
التعديل الثالث لدستور ١٩٧١	حسنى مبارك	٢٦ مارس عام ٢٠٠٧
الإعلان الدستورى الصادر فى فبراير ٢٠١١	المجلس الأعلى للقوات المسلحة	١٣ فبراير عام ٢٠١١
التعديل الذى جرى الاستفتاء عليه (١٩ مارس ٢٠١١)	المجلس الأعلى للقوات المسلحة	١٩ مارس عام ٢٠١١

●● الاستفتاء على التعديلات الدستورية

● **فى ١٩ من مارس ٢٠١١** تدفق ملايين المصريين بفخر شديد إلى مراكز الاقتراع بجميع أنحاء الجمهورية منذ الساعات المبكرة من الصباح للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

وتعد هذه أكثر الانتخابات حرية ونزاهة منذ يوليو ١٩٥٢، وقد سبقها جدل سياسى حاد، ولكنه سلمى، بين الذين يؤيدون التصويت بـ «نعم» لهذه التعديلات، والذين يريدون التصويت بـ «لا».

وفى الوقت الذى تميزت فيه عملية الإدلاء بالأصوات بالكثافة العالية بما لا يقارن مع أى انتخابات من قبل.

وأمام الإقبال غير المسبوق، فإن بعض القضاة المشرفين على الاستفتاء طلبوا المزيد من صناديق الاقتراع، وذلك نظرا لامتلاء الصناديق الموجودة بمقارهم عن آخرها لإقبال المواطنين بصورة كبيرة، وقد امتدت صفوف انتظار المواطنين أمام بعض اللجان إلى نحو ٤٠٠ متر، كما تم طبع ٢,٥ مليون بطاقة استفتاء جديدة.

وشهدت عملية التصويت، وما سبقها، محاولات مكثفة من جانب الإخوان المسلمين، وبقايا الحزب الوطنى، والجماعات السلفية، لحشد المواطنين لقول نعم لهذه التعديلات، وفى المقابل، فإن القوى الجديدة لثورة ٢٥ يناير والأقباط، والأحزاب الأخرى حشدت أنصارها للمشاركة، ورفض هذه التعديلات، وسجل المراقبون تعاونا غير مسبوق وغير معلن ما بين الوطنى والإخوان فى الشرقية، كما وقعت اشتباكات بين المؤيدين والرافضين.

فى حين كان هناك تنافس ما بين الأقباط والإخوان المسلمين فى محافظات الصعيد، كما أحبط شباب أسيوط أول محاولة للتزوير عندما عثروا على كميات كبيرة من الأوراق المزورة للاستفتاء، وعليها توقيعات «نعم» بأحد الشوارع القريبة من ديوان عام المحافظة.

وفى الوقت نفسه، أحيل موظف بلجنة مدرسة عمر بن عبدالعزيز فى منطقة كرموز بالإسكندرية إلى النيابة العامة بعد ضبطه وهو يسلم مواطنا ١٤ استمارة تصويت.

وشهدت محافظة سوهاج ظاهرة جديدة تتعلق بمشاركة البنات والسيدات فى الإدلاء بأصواتهن، على الرغم من بعد مقار اللجان عن بعض القرى.

● **فى ٢٠ من مارس ٢٠١١** أعلن المستشار الدكتور محمد أحمد عطية رئيس اللجنة القضائية العليا المشرفية على الاستفتاء أن ٧٧,٢٪ ممن شاركوا فى الاستفتاء وافقوا على التعديلات الدستورية التى جرى التصويت عليها، وأضاف إن ٢٢,٨٪ لم يوافقوا عليها.

وقال المستشار محمد عطية إن جملة من أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء ١٨ مليون مواطن، منهم ١٤ مليونا وافقوا على التعديلات، فى مقابل قرابة ٤ ملايين صوتوا برفض هذه التعديلات بنسبة ٢٢,٨٪.

وأضاف أن إجمالى من لهم حق الاستفتاء بلغ ٤٥ مليون شخص، بنيما كانت نسبة الحضور منهم ١٨ مليونا و٥٣٧ ألفا و٩٥٤ شخصا بنسبة حضور ٤١,١٩٪ وقال المستشار محمد عطية إن عدد الأصوات الصحيحة بلغ ١٨ مليونا و٣٦٦ ألفا و٧٦٤ صوتا.. لافتا إلى أن عدد الأصوات الباطلة ١٧١ ألفا و١٩٠ صوتا.

وأكد سلامة عملية الاستفتاء برمتها التى جرت تحت إشراف قضائى كامل دون أى محاولات للتزييف أو التزوير، ومن جانبه، أكد المستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية أن انتخابات مجلس الشعب ستتم أولا تليها انتخابات مجلس الشورى، وبعدها سيتم تشكيل لجنة تمثل خبراء المجلسين يكون عددها ١٠٠ خبير لوضع دستور جديد.

وقال المستشار البشرى: إن موضوع انتخابات مجلس الشعب أولا أم الرئاسة أولا حسمته نتيجة الاستفتاء، موضحا أنه سيتم تشكيل جمعية تأسيسية من مجلسى الشعب والشورى تمثل الخبرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية عددها ١٠٠ خبير تقوم بإعداد دستور جديد وأضاف أن اختيار الجمعية التأسيسية مدته ٦ أشهر، وإعداد الدستور ٦ أشهر أخرى، والاستفتاء عليه خلال ١٥ يوما، ويكون إجمالى المدة عاما كاملا.

وفى سابقة جديدة على مصر، أقرت عدة منظمات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية بنزاهة الاستفتاء، وأكدت توافقه مع القواعد المتعارف عليها عالميا فيما يتعلق بالنزاهة والحرية والمصداقية، وفى المقابل، رصدت منظمات أهلية أخرى تجاوزات محدودة وغير مؤثرة على النتيجة النهائية للاستفتاء، وشملت هذه السلبيات منها: نقص عدد القضاة المشرفين على اللجان فى مدن المحلة الكبرى، وطنطا، ودمنهور، ونجع حمادى، وأسيوط، والأقصر، وجناكليس بالإسكندرية (**الأهرام** ٢١ مارس).

● **فى ٢٠ من مارس ٢٠١١** أشادت الصحف الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية بالحالة الديمقراطية غير المسبوقة التى شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير والتى تجسدت فى المشاركة الشعبية الهائلة للمصريين فى الاستفتاء على تعديل الدستور، ووصفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية المشاركة الضخمة للمصريين فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية بأنها لثورة مصر من ميدان التحرير إلى لجان التصويت. (**الوفد** ٢١ مارس)

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** رحبت التيارات والقوى السياسية و«الدينية» بنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وإن أبدى بعضها اندهاشه من الفارق الكبير بين «نعم» و«لا» قائلين إن الأجواء قبل التصويت كانت تشير إلى أن القطاع الرافض كبير.

● **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١** قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار «إعلان دستورى» لتنظيم السلطات فى المرحلة الانتقالية المقبلة، يتضمن أحكام المواد الدستورية التى وافق عليها الشعب، للعمل بمقتضاها، وذلك لحين الانتهاء من انتخاب السلطة التشريعية، وانتخاب رئيس الجمهورية.

يأتى ذلك فى ضوء من أسفرت عنه نتيجة الاستفتاء من موافقة ٧٧٪ من المواطنين على التعديلات الدستورية المطروحة مقابل رفض ٢٣٪ لها، وأكد المجلس فى بيان أصدره حرصه على تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاد وتهيئة مناخ الاستقرار الذى يتيح استنفار جميع الهمم والطاقات البناءة لشعب مصر العظيم، بما يكفل تقدم البلاد، ويمهد لإقامة نظام حكم جديد، يقوم على دعائم من الحرية والديمقراطية والمساواة، وتداول السلطة على أساس ديمقراطى سليم، ويكفل حماية الحقوق والحريات للمواطنين على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون (**الأهرام** ٢٤ مارس).

ثانيًا: الإعلان الدستورى الذى أصدره المجلس العسكرى فى ٣٠ مارس ٢٠١١

فى ٣٠ مارس ٢٠١١ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا لإدارة شئون البلاد خلال المرحلة المقبلة، ويتضمن الإعلان الدستورى ٦٣ مادة من بينها مادة الإصدار.

أعلن ذلك عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء ممدوح شاهين فى مؤتمر صحفى عُقد الأربعاء (٣٠ مارس ٢٠١١).

وقال - بحسب **الأهرام** ٣١ مارس - إن الإعلان يتناول فى المواد الأربع الأولى كل مايتعلق بالدولة، حيث يؤكد أن جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطى يقوم على المواطنة، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية، والإسلام هو دين الدولة، ومبادئ الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع واللغة العربية هى اللغة الرسمية، والسيادة للشعب باعتباره مصدر السلطات مع عدم تكوين الأحزاب على أسس دينية.

وتطرق الإعلان الدستورى إلى المقومات الأساسية للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وأكد أن الملكية الخاصة مصونة ولايجوز فرض الحراسة عليها إلا وفق القانون والأحكام القضائية، والمواطنون أمام القانون سواء، والحرية الأساسية

مصونة لكل مواطن، ولا يجوز اعتقاله أو احتجازه إلا طبقا للقانون، وأن انتخابات مجلسى الشعب والشورى ستتم خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان الاستفتاء، وبالنسبة لرئيس الجمهورية فسوف يتولى رئيس الجمهورية فور انتخابه السلطات والصلاحيات الممنوحة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الموضحة فى الإعلان.

وتحدث الإعلان عن السلطة القضائية والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وباقى الهيئات القضائية.

كما تحدث الإعلان الدستورى عن الباب الخاص بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى وهيئةالشرطة، حيث نصت المادة (٥٦) على اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأوضح أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيستمر فى مباشرة اختصاصاته الواردة فى هذا الإعلان إلى أن يتم انتخاب مجلسى الشعب والشورى، على أن تنقل الاختصاصات المتعلقة بالتشريع ومراقبة الميزانية إلى مجلسى الشعب والشورى أوتوماتيكيا بعد انتخابهما، على أن يمارس رئيس الجمهورية بعد انتخابه الاختصاصات الأخرى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأضاف أن الإعلان أكد أن كل القوانين واللوائح فى الدولة تعتبر سارية.

وفيما يلى نص الإعلان الدستورى

مادة (١) جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة.

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

مادة (٢) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

ماده (٣) السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية.

مادة (٤) للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب، وذلك على الوجه المبين فى القانون.

ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى.

ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

مادة (٥) يقوم الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ على حقوق العمال.

مادة (٦) للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون.

والملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون. وحق الإرث فيها مكفول.

مادة (٧) المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة (٨) الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى.

مادة (٩) كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم أو التهديد بشىء منه يهدر ولا يعول عليه.

مادة (١٠) للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون.

مادة (١١) لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون.

مادة (١٢) تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وحرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

مادة (١٣) حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف

والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقا للقانون.

مادة (١٤) لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة، ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة (١٥) لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة (١٦) للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء، غير حاملين سلاحا، ودون حاجة إلى إخطار سابق. ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة. والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

مادة (١٧) كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء.

مادة (١٨) إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون. ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مادة (١٩) العقوبة شخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة (٢٠) المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة (٢١) التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا.

ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء.

مادة (٢٢) حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول، ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

مادة (٢٣) يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتما.

مادة (٢٤) تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون. وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

مادة (٢٥) رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون.

ويباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين ١ و٢ منها.

مادة (٢٦) يشترط فيمن يُنتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أى من والديه جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجاً من غير مصرى، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مادة (٢٧) ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين فى أى من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التى حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى أى من مجلسى الشعب والشورى فى آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

مادة (٢٨) تتولى لجنة قضائية عليا تسمى «لجنة الانتخابات الرئاسية» الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية، بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق

وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة فى اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة.

وتُشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين فى المادة ٣٩.

ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتُصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة، ويُنشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

مادة (٢٩) مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

مادة (٣٠) يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية:

» أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

مادة (٣١) يعين رئيس الجمهورية، خلال ستين يوماً على الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائباً له أو أكثر ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره.

وتسرى الشروط الواجب توافرها فى رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

مادة (٣٢) يُشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام.

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح، ويحدد الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مادة (٣٣) يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

مادة (٣٤) مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

مادة (٣٥) يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن مائة واثنين وثلاثين عضواً، وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى.

ويحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى.

مادة (٣٦) مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات.

مادة (٣٧) يتولى مجلس الشورى فور انتخابه دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، ويجب أخذ رأى المجلس فيما يلى:

١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

مادة (٣٨) ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقا لأى نظام انتخابى يحدده. ويجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين.

مادة (٣٩) يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلسى الشعب والشورى، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائى كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءاً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون. ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

مادة (٤٠) تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلسى الشعب والشورى.

وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها. وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ المجلسين بقرار المحكمة.

مادة (٤١) تبدأ إجراءات انتخاب مجلسى الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان.

ويمارس مجلس الشورى اختصاصاته بأعضائه المنتخبين.

ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

مـــادة (٤٢) يقسم كل عضو من أعضاء مجلسى الشعب والشورى أمام مجلسه قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون».

مـادة (٤٣) لا يجوز لكل عضو من أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولاً.

مـادة (٤٤) لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلسى الشعب والشورى إلا إذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

مـــادة (٤٥) لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أى إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلسى الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه.

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء.

مادة (٤٦) السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مادة (٤٧) القضاة مستقلون، وغير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً، ولا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة.

مادة (٤٨) مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

مـــادة (٤٩) المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

مـادة (٥٠) يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، وينظم طريقة تشكيلها، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

مـادة (٥١) ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الدستورية.

مـادة (٥٢) جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب

وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

مـادة (٥٣) القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأى هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون .

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة.

مـادة (٥٤) ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطنى» ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

مادة (٥٥) الشرطة هيئة مدنية نظامية، تؤدى واجبها فى خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وفقاً للقانون.

مـادة (٥٦) يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وله فى سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية:

(١) التشريع. (٢) إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها . (٣) تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشعب. (٤) دعوة مجلسى الشعب والشورى لانعقاد دورته العادية وفضها والدعوة لاجتماع غير عادى وفضه. (٥)حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها. (٦) تمثيل الدولة فى الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعتبر جزءاً من النظام القانونى فى الدولة (٧) تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم. (٨) تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، وعزلهم على الوجه المبين فى القانون، واعتماد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين. (٩) العفو عن العقوبة أو تخفيفها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون. (١٠) السلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح.

وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه فى أى من اختصاصاته.

مـادة (٥٧) يتولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كل فيما يخصه، وللمجلس على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية:

(١) الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى وضع السياسة العامة للدولة،

والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية. (٢) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة. (٣) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها. (٤) إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات. (٥) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة. (٦) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة. (٧) عقد القروض ومنحها وفقا للمبادئ الدستورية. (٨) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مادة (٥٨) لا يجوز للوزير فى أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعياً أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة (٥٩) يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

فإذا تم الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فوراً للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة.

وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له.

ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ.

وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ستة أشهر، ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك .

مادة (٦٠) يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى فى اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده، على الشعب لاستفتائه فى شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء.

مادة (٦١) يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مباشرة الاختصاصات المحددة فى هذا الإعلان، وذلك لحين تولى كل من مجلسى الشعب والشورى لاختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كلٌ فى حينه.

مادة (٦٢) كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستورى يبقى صحيحا ونافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الإعلان.

مـادة (٦٣) ينشـر هذا الإعـلان فى الجـريدة الرسـمـية ويعـمل به من اليوم التـالى لتاريخ نشره.

ردود أفعال

● **فى ٣١ من مارس ٢٠١١** انقسمت الأحزاب والقوى السياسية وجماعة الإخوان المسلمين حول الإعـلان الدسـتورى الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ففيما قال البعض إن الإعلان تم وضعه برؤية سياسية وطنية ويعبر عن المرحلة الانتقالية، وصفه البعض الآخر بـ«غش وكارثة»، وقالوا إنه سيؤدى إلى عواقب وخيمة، وطالبوا بوضع دستور جديد يتفق وطموحات الشعب.

● **فى الأول من أبريل ٢٠١١** قال اللواء ممدوح شاهين ـ مساعد وزير الدفاع عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ إن دستور ٧١ لم يعد له وجود على الإطلاق بعد إصدار الاعـلان الدستورى الأخير، وأن ما تضمنه الإعلان الدستورى من مواد تعتبر «دستورا مؤقتا» خلال الفترة الانتقالية الحالية (**الشروق** ٢ أبريل).

● **فى ٢٩ من سبتمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم: فجَّر الإعلان الدستورى الجديد، الذى أصدره المجلس العسكرى يوم ٢٥ سبتمبر (٢٠١١)، والمتعلق بتنظيم حق الترشح لمجلسى الشعب والشورى، حالة من الغليان بين معظم القوى السياسية التى أعلنت رفضها له، لأنه ضد إرادة الشعب، وهددت بالرد عليه فى مليونية «استرداد الثورة» بميدان التحرير.**

وصف السياسيون إخفاء الإعلان الدستورى ونشره فى الجريدة الرسمية فقط بأنه «يعبر عن تخبط داخل المجلس العسكرى». وهددت التيارات الإسلامية، ممثلة فى أحزاب: الحرية والعدالة، والأصالة، والنهضة، والتيار المصرى، والجماعة الإسلامية، بحشد أنصارها فى المحافظات، للمشاركة فى مليونية استرداد الثورة للرد على هذا الإعلان.

قوانين ما بعد الثورة

● **فى ١١ من مارس ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم الإفراج عن المعتقلين السياسيين.. وفيما يلى نصه:

بعد الإطلاع على قانون العقوبات وعلى قانون الإجراءات الجنائية وعلى المرسوم بقانون رقم (١) لسنة٢٠١١

وبعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

قرر

المادة الأولى: يعفى عن باقى العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على المسجونين الذين أمضوا نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليهم، والبالغ عددهم ٦٠ محكوما عليه أولهم فايز عبدالله أحمد المطرى وآخرهم حسين جمال الدين أحمد جودة، والواردة أسماؤهم وبياناتهم القضائية بالكشف المرفق وذلك وفقا لما يلى:

أولا: المحكومة عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة(السجن المؤبد إذا كانت المدة المنفذة حتى ٢٠١١/٣/٨ خمسة عشرة سنة ميلادية.

ويوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون العقوبات.

ثانيا: المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية قبل ٢٠١١/٣/٨ متى كان المحكوم عليه قد نفذ حتى هذا التاريخ مدتها ميلاديا، وبشرط ألاتقل مدة التنفيذ عن ستة أشهر، ولا يوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مقررة بقوة القانون أو كان محكوما بها عليه، وبشرط ألا يزيد مدتها على خمس سنوات أو على المدة التى يشملها العفو بمقتضى هذا القرار أيهما أقل.

المادة الثانية: على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره. (لمزيد من التفاصيل حول أسماء المعتقلين المفرَج عنهم راجع **الأهرام** ١١ مارس ٢٠١١ صفحة ١١)

مشروع قرار تجريم حالات الاعتصامات

● **فى ٢٥ من مارس ٢٠١١** نشرت **«الأهرام»** النص الكامل لمشروع قرار تجريم حالات الاعتصامات حيث:

وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون تجريم بعض حالات الاحتجاج والاعتصام والتجمهر وتم إحالته إلى رئيس المجلس العسكرى للدراسة والاعتماد.

وهذا نص المشروع الكامل بعد اعتماده من مجلس الوزراء:

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ وحيث إن المجلس العسكرى تفهم كافة المطالب الفئوية لجميع فئات المجتمع، وسعى إلى العمل الجاد على تنفيذها دونما إخلال بدولاب العمل ودونما تأثير على استقرار العمل فى قطاعات الدولة وكافة المؤسسات العامة أو الخاصة.

وفى ظل ما تمر به البلاد من مرحلة حرجة من تاريخها تتطلب حماية أمنها واقتصادها من التلاعب بهما بهدف تخطى أزمتها الحالية، والاستجابة لما ظهر من مطالب مشروعة لكافة فئات المجتمع وتلبيتها.

فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاود التأكيد على رغبته الصادقة فى تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاذ، ويعلن بمقتضى الصلاحيات المخولة له بمقتضى الإعلان الدستورى.

قرر

(المادة الأولى) يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بوقفة احتجاجية أو اعتصام أو تجمهر أو شارك فى ذلك بحيث ترتب على تلك الوقفة أو الاعتصام أو التجمهر منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا استخدم الجانى القوة أو العنف أثناء الواقعة أو الاعتصام أو التجمهر، أو إذا ترتب على الجريمة تخريب إحدى وسائل الإنتاج أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو الإخلال بالنظام العام أو إلحاق الضرر بالأموال أو المبانى أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها.

ويعاقب بالحبس والغرامة التى لاتقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حرض أو دعا أو روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى من طرق العلانية لأى من الأفعال السابقة.

(المادة الثانية) ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

قانون الأحزاب السياسية الجديد

● **فى ٢٩ من مارس** نشرت **الأهرام** نص المرسوم بقانون الأحزاب الجديد

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٤ و٦ بند (١) و٧ و٨ و٩ و١١ و١٧ من القانون رقم٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية المواد التالية:

مادة ٤

يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى:

أولا: أن يكون للحزب اسم لايماثل أو يشابه اسم حزب قائم.

ثانيا: عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى

ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور، أو مقتضيات حماية الأمن القومى المصرى، أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الديمقراطى.

ثالثا: عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو فى اختيار قياداته وأعضائه على أساس دينى أو طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

رابعا : عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أى نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية.

خامسا: عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسى أجنبى.

سادسا: علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله.

مادة ٦ بند ١: ١ - أن يكون مصريا، فإذا كان مجنسا وجب أن يكون قد مضى على تجنيسه خمس سنوات على الأقل ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أن يتولى منصبا قياديا فيه أن يكون من أب مصرى.

مادة ٧: يقدم الإخطار بتأسيس الحزب كتابة للجنة الأحزاب المنصوص عليها فى المادة «٨» من هذا القانون مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين مصدقا رسميا على توقيعاتهم.

يرفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب ، وبصفة خاصة نظامه الأساسى ولائحته الداخلية وأسماء أعضائه المؤسسين، وبيان الأموال التى تم تدبيرها لتأسيس الحزب ومصادرها واسم من ينوب عن الأعضاء فى إجراءات تأسيس الحزب.

ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب والمستندات المرفقة به على اللجنة المشار إليها فى الفقرة الأولى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار.

مادة ٨: تشكل لجنة الأحزاب السياسية من النائب الأول لرئيس محكمة النقض رئيسا ، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ، ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص.

وتكون محكمة النقض مقرًا للجنة.. وتختص اللجنة بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكام هذا القانون، ولايكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أربعة أصوات على الأقل.. وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات والإيضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن فى المواعيد التى تحددها لذلك، ولها أن تطلب أى مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أى

جهة وأن تجرى ماتراه من بحوث بنفسها أو بلجنة فرعية منها، وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية أو العامة بإجراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها.

ويتولى مؤسسو الحزب أو من ينوب عنهم فى إجراءات تأسيسه نشر أسماء مؤسسيه الذين تضمنهم إخطار التأسيس على نفقتهم فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار، وذلك على النموذج الذى تعده لهذا الغرض لجنة شئون الأحزاب، مع إبلاغ اللجنة بحصول الإعلان.

ويعد الحزب مقبولا بمرور ثلاثين يوما على تقديم إخطار التأسيس دون اعتراض اللجنة.

وفى حالة اعتراض اللجنة على تأسيس الحزب، تصدر قرارها بذلك ، على أن تقوم بعرض هذا الاعتراض خلال ثمانية أيام على الأكثر على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا لتأييده أو إلغائه.. ويعتبر القرار كأن لم يكن بعدم عرضه على هذه المحكمة خلال الأجل المحدد.

وتنشر القرارات التى تصدرها اللجنة بعدم الاعتراض على تأسيس الحزب أو الحكم القضائى برفض الاعتراض على تأسيسه فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار أو الحكم.

مادة ٩ : يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسى اعتبارا من اليوم التالى لمرور ثلاثين يوما على إخطار لجنة شئون الأحزاب دون اعتراضها أو لتاريخ إصدار اللجنة موافقتها على تأسيس الحزب أو لتاريخ صدور حكم الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار اعتراض لجنة شئون الأحزاب على تأسيس الحزب أو لمضى مدة الثمانية أيام اللازمة لعرض اعتراض اللجنة على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا.

مادة:١١ تتكون موارد الحزب من اشتراكات أعضائه وتبرعات الأشخاص الطبيعيين المصريين وكذلك من حصيلة استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى.

ولا يعتبر من الأوجه التجارية فى حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب فى إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسى خدمة أغراض الحزب.

ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتبارى ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية.

ويلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزى للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين وذلك فى نهاية كل عام.

ولاتخصم قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء أى ضريبة.

مادة ١٧ : يجوز لرئيس لجنة الأحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا الحكم بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تئول إليها، وذلك إذا ثبت من تقرير النائب العام بعد تحقيق يجريه ، تخلف أو زوال أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون.

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال الثمانية أيام التالية لإعلانه إلى رئيس الحزب بمقره الرئيسى ، وتفصل المحكمة فى الطلب خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الجلسة المذكورة.

(المادة الثانية) تلغى المادة ١٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

(المادة الثالثة) ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

مرسوم بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

● **فى ٢ من أبريل نشرت «الوفد»** مرسوم المجلس العسكرى بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات:

وفيما يلى نص المرسوم:

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة..

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٣-٢-٢٠١١ وعلى قانون العقوبات وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

(المادة الأولى) يستبدل بنصوص المواد أرقام ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٦٩ مكرر، ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ـ ٣٠٦ مكرر «أ» من قانون العقوبات النصوص الآتية:

مادة (٢٦٧) من واقع أنثى بغير رضاها، يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد، ويعاقب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجنى عليها لم تبلغ سنها ١٨ سنة ميلادية كاملة أو كان الفاعل من أصول المجنى عليها، أو من المتولين تربيتها، أو ملاحظتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجر عندها، أو عند من تقدم ذكرهم، أو تعدد الفاعلون للجريمة.

مادة (٢٦٨) كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك، يعاقب بالسجن المشدد، وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ١٨ سنة ميلادية كاملة، أو كان مرتكبها، أو أحد مرتكبيها ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة (٢٦٩) تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن ٧ سنوات، وإذا اجتمع هذان الطرفان معاً، يحكم بالسجن المؤبد.

مادة (٢٦٩) كل من هتك عرض صبى أو صبية لم تبلغ سن كل منهما ١٨ سنة ميلادية كاملة بغير قوة أو تهديد، يعاقب بالسجن، وإذا كانت سنه لم تتجاوز١٢ سنة ميلادية كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧)، تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن ٧ سنوات.

مادة (٢٦٩ مكرر): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر كل من وجد فى طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال.

فإذا عاد الجانى إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً فى الجريمة الأولى، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٣ آلاف جنيه، ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة.

مادة (٢٨٨): كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلاً ذكراً لم يبلغ ١٨ سنة ميلادية كاملة بنفسه أو بواسطة غيره، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن ٥ سنوات.

مادة (٢٨٩): كل من خطف بنفسه أو بواسطة غيره من غير تحيل ولا إكراه طفلاً لم تبلغ سنه ١٢ سنة ميلادية كاملة، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن ٥ سنوات.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات إذا كان الطفل المخطوف قد تجاوزت سنه ١٢ سنة ميلادية كاملة ولم يبلغ ١٨ سنة ميلادية كاملة.

فإذا كان المخطوف أنثى، تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن ١٠ سنوات.

ومع ذلك يحكم على فاعل جناية الخطف بالإعدام أو السجن المؤبد إذا اقترنت بها جريمة مواقعة المخطوف أو هتك عرضه.

مادة ٢٠٦ مكرر: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لشخص بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يخدش حياءه فى طريق عام أو مكان مطروق.

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كان خدش الحياء قد وقع عن طريق التليفون أو أى وسيلة من وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.

فإذا عاد الجانى إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين خلال سنة من تاريخ الحكم، يحكم عليه نهائياً فى الجريمة الأولى، فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠ جنيه.

المادة الثانية ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

صدر بالقاهرة فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ الموافق ٢٢ مارس سنة ٢٠١١.

تعديل قانون العقوبات بشأن البلطجة

المشير حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

كما قرر المرسوم فى مادته الأولى إضافة باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات بتكوين مادتين برقمى ٣٧٥ مكرراً و٣٧٥ مكرراً (أ)، على النحو الآتى: الباب السادس عشر

الترويع والتخويف والمساس بالطمأنينة (البلطجة)

مادة ٣٧٥ مكرر مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد واردة فى نص آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بنفسه أو بواسطة الغير باستعراض القوة أو التلويح بالعنف أو التهديد بأيهما أو استخدامه ضد المجنى عليه أو مع زوجه أو أحد أصوله أو فروعه، وذلك بقصد ترويعه أو التخويف بإلحاق أى أذى مادى أو معنوى به أو الإضرار بممتلكاته أو سلب ماله أو الحصول على منفعة منه أو التأثير فى إرادته لفرض السطوة عليه أو إرغامه على القيام بعمل أو حمله على الامتناع عنه أو لتعطيل تنفيذ القوانين أو التشريعات أو مقاومة السلطات أو منع تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية واجبة التنفيذ أو تكدير الأمن أو السكينة العامة، متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب فى نفس المجنى عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشىء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو اعتباره.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات إذا وقع الفعل من شخصين فأكثر أو باصطحاب حيوان يثير الذعر أو بحمل أية أسلحة أو عصى أو آلات أو مواد حارقة أو كاوية أو غازية أو مخدرات أو منومة أو أية مواد أخرى ضارة أو إذا وقع الفعل على أنثى، أو على من لم يبلغ ١٨ سنة ميلادية كاملة.

ويقضى فى جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها.

مادة ٣٧٥ مكرر (أ) يضاعف كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة اخرى تقع بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة، ويرفع الحد الأقصى لعقوبتى السجن والسجن المشدد إلى ٢٠ سنة لأية جناية اخرى تقع بناء على ارتكابها.

وتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن إذا ارتكبت جناية الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضية إلى الموت المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة، فإذا كانت مسبوقة بإصرار أو ترصد تكون العقوبة السجن المؤبد أو المشدد.

وتكون العقوبة الإعدام إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ مكررا واقترنت أو ارتبطت بها أو تلتها جناية القتل العمد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

ويقضى فى جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكومة بها عليه، بحيث لا تقل عن سنة ولا تجاوز ٥ سنين.

المادة الثانية ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

صدر بالقاهرة فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هجرية، الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ .

قانون مباشرة الحقوق السياسية

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس المرسوم بقانون مباشرة الحقوق السياسية والخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

وفيما يلى نص المرسوم بقانون رقم٤٦لسنة٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر ١٢-٢-٢٠١١وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١١وعلى القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وبعد موافقة مجلس الوزراء

المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه (المادة الأولى) تستبدل بالمواد أرقام ٣ مكرر، مكررًا (١) ومكررًا (ب) ومكررًا (ج) ومكررًا (د) ومكررًا (ه) ومكررًا (و) ومكررًا (ز) ومكررًا (ح) ومكررًا (ط) والمادة (٥) والمادة (٧) والمادة (١٠) والمادة (١١) والمادة (١٥) والمادة (٢٠) والمادة (٢٢) والمادة (٢٤) والمادة (٢٦) والمادة (٣١) والمادة (٣٢) والمادة (٣٦) والمادة (٣٧) من القانون رقم٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المواد الآتية: مادة ٢ مكررًا تجرى انتخابات كل من مجلسى الشعب والشورى والاستفتاء تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليها فى المادة (٣) من الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠-٣-٢٠١١ مادة ٢ مكررًا (أ) تشكل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة رئيس محكمة إستئناف القاهرة وعضوية السادة: أقدم نائبين من نواب رئيس محكمة النقض، أقدم نائبين لرئيس مجلس الدولة، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف تاليين لرئيس محكمة استئناف القاهرة.

ويراعى عدم الجمع بين عضوية هذه اللجنة وعضوية أى لجنة أخرى تشرف على أعمال الانتخابات أوالاستفتاءات العامة.

وتختار المجالس العليا الهيئات القضائية المشار إليها عضوًا احتياطيا بمراعاة الاقدمية وتكون اللجنة العليا للانتخابات شخصية اعتبارية عامة وأمانة فنية دائمة يصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ويكون مقرها القاهرة الكبرى ويمثلها رئيسها.

مادة ٣ مكرر(ب) يخطر رؤساء الهيئات القضائية وزير العدل بأسماء أقدم النواب المختارين من بين كل جهة ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل.

مادة ٣ مكرر(ج) إذا قام مانع لدى رئيس اللجنة يحل محله أقدم رؤساء محاكم الاستئناف، وإذا وجد مانع لدى أحد أعضاء اللجنة حل محله العضو الاحتياطى الذى رشحه المجلس الأعلى للجهة التى يعمل بها، وفى جميع الاحوال يكون الحلول طوال مدة قيام المانع، وفى هذه الحالة يختار المجلس الاعلى للهيئة القضائية للعضو عضوًا احتياطيًا آخر.

مادة ٣ مكرر(د) تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولايكون اجتماعها صحيحا إلا بحضور رئيسها و٤ من أعضائها على الأقل، وتكون مداولاتها سرية، وتصدر قراراتها بأغلبية٤ من تشكيلها على الأقل.

وتنشر القرارات التنظيمة للجنة فى الوقائع المصرية، كما ينشر ملخص واف لها فى جريدتين صباحيتين واسعتى الانتشار.

مادة ٣ (هـ) تشكل اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية بكل محافظة برئاسة رئيس محاكم الاستئناف وعضوية مستشار بمجلس الدولة ورئيس بالمحكمة

الإبتدائية وأحد نواب رئيس هيئة قضايا الدولة وأحد نواب رئيس هيئة النيابة الادارية تختارهم المجالس العليا للجهات المشار إليها، وتختار كل من تلك المجالس العليا عضوًا احتياطيا محل العضو الاصلى عند قيام مانع لديه.

كما يأتى فى نص المرسوم الصادر عن المجلس الاعلى للقوات المسلحة:

مادة ٣ مكرر(و) تختص اللجنة العليا للانتخابات فضلا عما هو مقرر لها بهذا القانون بما يأتى:

أولاً: تشكيل اللجان العامة للانتخابات ولجان الاقتراع والفرز المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون وتعيين أمين لكل لجنة.

ثانيًا: الإشراف على إعداد جداول الانتخابات من واقع بيانات الرقم القومى ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها والإشراف على القيد بها وتصحيحها.

ثالثًا: وضع وتطبيق نظام للرموز الانتخابية بالنسبة لمرشحى الأحزاب السياسية والمستقلين.

رابعًا: تلقى البلاغات والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية والتحقق من صحتها وإزالة أسبابها.

خامسًا: وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى المصرية والدولية فى متابعة كافة العمليات الانتخابية.

سادسًا: وضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية بمراعاة أحكام المادة (٤) من الإعلان الدستورى والمادة الحادية عشرة من القانون رقم٣٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، على أن تتضمن هذه القواعد حظر استخدام شعارات أو رموز أو القيام بأنشطة للدعاية الانتخابية ذات الطابع الدينى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

سابعًا:وضع قواعد توزيع الوقت المتاح خاصة فى أوقات الذروة للبث التلفزيونى والإذاعى بغرض الدعاية الانتخابية فى أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة على أساس المساواة التامة.

ثامنًا: إعلان النتيجة العامة للانتخابات والإستفتاء.

تاسعًا: تحديد مواعيد الانتخابات التكميلية.

عاشرًا: إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالانتخابات.

ويتضمن نص المرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضا:

مادة ٣ مكررًا (ز) على المرشح أن يلتزم بالقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية على الوجه المبين بالدستور والقانون.

مادة ٣ مكررًا (ح) مع عدم الإخلال بأحكام المادة الحادية عشرة من القانون رقم٣٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب يترتب على مخالفة الدعاية الانتخابية للحظر المنصوص عليه فى البند(سادسا) من المادة (٣) مكررًا (و) من هذا القانون، شطب اسم المرشح من قائمة المرشحين فى الدائرة ويتولى رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى ماقبل انتهاء عملية الاقتراع طلب شطب اسم المرشح فى تلك الحالة من المحكمة الادارية العليا.

وتفصل المحكمة الإدارية العليا فى الطلب على وجه السرعة دون عرضه على هيئة مفوضى الدولة وذلك بحكم لاتجوز المنازعة فى تنفيذه إلا أمام المحكمة التى أصدرت الحكم، فإذا قضت المحكمة بشطب اسم المرشح إلى ماقبل بدء عملية الاقتراع تستكمل إجراءاته بعد استبعاد من تم شطب اسمه، أما إذا بدأت عملية الاقتراع قبل أن تفصل المحكمة فى الطلب فتستمر إجراءات الاقتراع على أن توقف اللجنة العليا للانتخابات إعلان النتيجة فى الانتخابات التى يشارك فيها المرشح المطلوب شطبه إذا كان حاصلا على عدد من الأصوات يسمح بإعلان فوزه أو بإعادة الانتخاب من مرشح آخر، فإذا قضت المحكمة بشطبه تعاد الانتخابات بين باقى المرشحين.

وعلى جميع الأحوال يتم تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان مادة ٣ مكررًا (ط) يشكل رئيس اللجنة العامة أمانة عامة لها برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من فى درجته وعضوية عدد كاف من القضاة يختارهم مجلس القضاء الأعلى وممثل لوزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون.

وتحدد اللجنة اختصاصات الأمانة العامة ونظام العمل بها.

ولرئيس اللجنة أن يطلب ندب من يرى الاستعانة به فى أى شأن من شئون الأمانة العامة من بين العاملين فى الدولة والخبراء المتخصصين.

وفى جميع الاحوال تتحمل الجهة المنتدب منها إلى الأمانة العامة كامل المستحقات المالية لمن يتم ندبه كما لو كان قائما بالعمل لديها، وذلك طوال مدة الندب.

ويشمل نص المرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضا:

(مادة ٥) تنشأ قاعدة بيانات للناخبين تقيد فيها تلقائيا من واقع بيانات الرقم القومى الثابتة بقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية اسماء من تتوافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم أى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية على مدار العام وذلك فى المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية.

(مادة ٧) تقوم النيابة العامة بإبلاغ اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الداخلية

بالأحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها.

وفى حالة فصل العاملين فى الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف تقوم الجهة التى كان يتبعها العامل بهذا الإبلاغ.

ويجب أن يتم الابلاغ فى جميع الحالات خلال ١٥ يومًا من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم أو القرار نهائيًا.

(مادة ١٠) لايجوز إدخال أى تعديل على قاعدة بيانات الناخبين بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء.

(مادة ١١) الموطن الانتخابى هو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومى.

(مادة ١٥) لكل من أهمل قيد اسمه فى قاعدة بيانات الناخبين بغير حق أو حدث خطأ فى البيانات الخاصة بقيده أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير قاعدة البيانات أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه فى قاعدة بيانات الناخبين أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من قيد من غير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

وتقدم هذه الطلبات كتابة على مدى العام الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة /١٦من هذا القانون وتقيد بحسب ورودها فى سجل خاص وتعطى ايصالات لمقدميها.

(مادة ٢٠) على قلم كتاب المحكمة إخطار مدير الأمن ولجنة الانتخابات بالمحافظة ولجان القيد بالأحكام الصادرة بتعديل الجداول وذلك خلال الخمسة الأيام التالية لصدورها ويراعى فى كل ما سبق ماورد بالمادة (١٠).

(مادة ٢٢) يعين ميعاد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية والتكميلية بقرار من رئيس اللجنة العليا للانتخابات، ويكون إصدار القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بثلاثين يوما على الأقل.

أما فى أحوال الاستفتاء فيجب أن يتضمن القرار المواعيد المنصوص عليها فى حالة الاستفتاء المقررة فى الدستور.

(مادة ٢٤) تحدد اللجنة العليا للانتخابات عدد اللجان الفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب وتعين مقارها، كما تعين مقار اللجان العامة، وذلك كله بعد أخذ رأى وزير الداخلية.

وتتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيل اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من عدد كافٍ من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين لكل لجنة وعضو احتياطى لكل منهما.

وتقوم اللجنة العامة بالفصل فيما تتلقاه من بلاغات وشكاوى ومتابعة سير أعمال لجان الاقتراع فى الدوائر.

كما تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيل اللجان الفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، على أن تشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين وعضو وآخر احتياطى لأى منهما لكل لجنة، وذلك من بين العاملين المدنيين فى الدولة ويجوز أن يرأس عضو الهيئة القضائية أكثر من لجنة فرعية، وبما لايجاوز ثلاث لجان على أن يضمها جميعا ودون فواصل مقر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلى عليها جميعا.

ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة من يحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل، على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية.

(المادة ٢٥) فى حالة الانتخاب لعضوية مجلسى الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يندب عضوًا من بين الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة- وعضوًا من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة قبل بدء الانتخابات، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء فى عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة أسماؤهم فى نطاق اللجنة على الوجه السابق- فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعذر اتفاق المرشحين عليهم، عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين.

وفى جميع الأحوال تبدأ عملية الانتخاب أوالاستفتاء إذا مضت ساعة على الميعاد المحدد لها، دون أن يتقدم المرشحون بمندوبين عنهم أو إذا لم يتمكن رئيس اللجنة من استكمال من يحل محلهم.

وكذلك يكون لكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين فى ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية ويكون لهذا الوكيل حق الدخول فى جمعية الانتخابات أثناء مباشرة عملية الانتخابات وأن يطلب إلى رئيس اللجنة إثبات مايعن له من ملاحظات بمحضر الجلسة ولايجوز له دخول قاعة الانتخابات فى غير هذه الحالة، ويكفى أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة أو اللجنة الانتخابية بالمحافظة، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات، ولايجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخًا ولو كان موقوفًا.

(مادة ٢٦) حفظ النظام فى جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله فى ذلك طلب

معاونة رجال السلطة العامة عند الضرورة على أنه لايجوز أن يدخل أحد من هؤلاء قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة على أن يثبت ذلك بمحضر الإجراءات.

وجمعية الانتخاب هى المبنى الذى توجد به قاعة الانتخابات والفضاء الذى حولها، ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا الفضاء قبل بدء العملية.

(مادة ٣١) لايقبل فى إثبات شخصية الناخب سوى بطاقة الرقم القومى.

(مادة ٣٢) على أمين اللجنة أن يوقع فى كشف الناخبين أمام أسم الناخب الذى أبدى رأيه بما يفيد ذلك.

وفى حالات الاستثناء يجوز للناخب أن يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التى يوجد فيها، وفى هذه الحالة يثبت أمين اللجنة البيانات الواردة بالرقم القومى، وذلك فى كشف مستقل يحرر من نسختين يوقع عليهما رئيس اللجنة أوأعضاؤها أو سكرتيرها.

(مادة ٣٦) يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الانتخابات أوالاستفتاء وفقا للنظام الانتخابى المتبع، ويوقع هو وأمين اللجنة العامة فى الجلسة على ثلاث نسخ من محضرها، ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء إلى اللجنة العليا للانتخابات مباشرة، والثانية إلى وزير الداخلية، وتحفظ النسخة الثالثة بلجنة الانتخابات بالمحافظة.

(مادة ٣٧) يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار منه خلال الأيام الثلاثة التالية لإعلان رؤساء اللجنة العامة نتائج الانتخاب أو الاستفتاء فى الدوائر الانتخابية، أو عقب إنتهاء المرحلة الأخيرة من الانتخابات فى حالة إجرائها على عدة مراحل، ووفقا للنظام الانتخابى المتبع، وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية خلال يومين من تاريخ صدوره.

***

المشير يعدل قانون القضاء العسكرى

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** قرر المشير محمد حسين طنطاوى، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إضافة مادة جديدة إلى قانون القضاء العسكرى، تنص على اختصاصه بالفصل فى جرائم الكسب غير المشروع المنسوبة لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق فيها بعد تقاعدهم.

نصت المادة رقم (٨ مكرر أ)، التى أضيفت إلى قانون القضاء العسكرى، الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، وتم نشرها فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ مايو الماضى على أن القضاء العسكرى «يختص دون غيره بالفصل فى الجرائم

المنصوص عليها فى الأبواب (الأول والثانى والثالث والرابع) من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع، التى تقع من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لأحكام هذا القانون، ولو لم يبدأ التحقيق فيها إلا بعد تقاعدهم». ووفقاً لنص المادة «يكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لهيئات الفحص والتحقيق المنصوص عليها فى قانون الكسب غير المشروع»، كما «تختص النيابة العسكرية فى جميع الأحوال دون غيرها، ابتداءً بالتحقيق والفحص، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية، أحالتها إلى جهة الاختصاص. (المصرى اليوم» ٦/١٩)

٣ مراسيم بتعديل قوانين مجلسى الشعب والشورى ومباشرة الحقوق السياسية

● **فى ٢٠ من يوليو ٢٠١١ نشرت «الأهرام»:** نص المراسيم الثلاثة كما يلى:

أولاً نص التعديلات على قانون مجلس الشعب

صادق المجلس الاعلى للقوات المسلحة ٢١ مايو ٢٠١١ على مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب.

وفيما يلى نص المرسوم:-

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ١٣ فبراير٢٠١١، وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ٣٠ مارس٢٠١١.. وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات، وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه.

المادة الأولى يستبدل بنصوص المواد أرقام الأولى فقرة أولى والثالثة، والخامسة بندى٢ و٣ والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة، والثالثة عشرة، والخامسة عشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين من القانون رقم ٣٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلسى الشعب النصوص الأتية:

المادة الأولى فقرة أولى: يتألف مجلس الشعب من ٥٠٤ أعضاء يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة الثالثة: يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشعب، بنظام الانتخاب الفردى والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة، ويجب أن يتساوى عدد الأعضاء

الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مع عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردى.

وقسم جمهورية مصر العربية إلى ١٢٦ دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردى، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تقسم الجمهورية إلى ٥٨ دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

ويصدر قانون لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردى والدوائر المخصصة للقوائم.

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساويا لعدد المقاعد المخصصة لدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحا من غير هؤلاء، وفى جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة، مرشحا من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحى حزب واحد وأكثر ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التى تم انتخابهم على أساسها، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

ومع مراعاة حكم المادة ٣ مكررا «و» من قانون مباشرة الحقوق السياسية يخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب ذات الصلة وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة الخامسة بندى «٢»، «٣»: ٢- أن يكون اسمه مدرجا بقاعدة بيانات الناخبين بأى من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك.

٣- أن يكون بالغا من العمر خمسة وعشرين عاما ميلادية على الأقل يوم الانتخاب.

المادة السادسة: يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب، فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى،من طالبى الترشيح كتابة إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة التى يرغب المرشح فى الترشيح فى إحدى دوائرها الانتخابية،وذلك خلال المدة التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها على ألا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح.

ويكون طلب الترشيح مصحوبا بإتصال إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة

الابتدائية المختصة، وبالمستندات التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التى يتطلبها القانون للترشيح، وتثبت صفة العامل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك من مستندات.

وتعتبر الأوراق والمستندات التى يقدمها المرشح أوراقا رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات.

وتسرى الأحكام المنصوص عليها فى الفقرات الثلاثة السابقة على مرشحى القوائم الحزبية المغلقة، على أن تتولى الهيئة المختصة فى الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذى تعده اللجنة العليا للانتخابات، يجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها فى الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحى القائمة.

المادة السابعة: تقيد طلبات الترشيح حسب تواريخ ورودها فى سجلين، يخصص أحدهما للمرشحين بالنظام الفردى، ويخصص الثانى لمرشحى القوائم، وتعطى عنها إيصالات ويتبع فى شأن تقديمها الإجراءات التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها.

المادة الثامنة: تتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح،من واقع المستندات التى يقدمها طبقا لحكم المادة السادسة من هذا القانون وإعداد كشوف المرشحين، لجنة أو أكثر فى كل محافظة برئاسة قاض بدرجة رئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة (أ) وعضوية قاضيين بالمحاكم الابتدائية بختارهم مجلس القضاء الأعلى، ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وأماناتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة التاسعة: مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المادة السادسة عشرة، يعرض فى اليوم التالى لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التى تعينها اللجنة العليا للانتخابات، كشفان يخصص أولهما لمرشحى القوائم، ويخصص الثانى لمرشحى الانتخاب الفردى، ويتضمن الكشفان أسماء المرشحين والصفة التى ثبتت لكل منهم، كما تحدد فى الكشف الأول القائمة الحزبية التى ينتمى إليها المرشح، ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أى من المرشحن أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين فى الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور.

ولكل حزب تقدم بقائمة فى الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر فى الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه فى أى من الكشفين المذكورين.

المادة١٠ إذا لم يرشح فى دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردى سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين أجرى الانتخاب فى موعده وأعلن انتخاب من يحصل منهما على ٢٪ من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يرشح فى الدائرة سوى شخص واحد أعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة فى الفقرة السابقة، ويجرى انتخاب تكميلى لاختيار العضو الثانى، وذلك دون إخلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين، إذا كان من أعلن فوزه من غيرهم.

وإذا رشح فى الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين أعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأجرى الانتخاب لاختيار العضو الثانى من بين الباقين ويعلن انتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تقدم فى الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة يعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة المقدمة شريطة استيفاء النسبة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة (١٢)، فإذا لم تستوف هذه النسبة يجرى انتخاب تكميلى لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة ١١ لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل، ويثبت التنازل أمام اسمه فى كشف المرشحين فى الدائرة إذا كان قد قيد فى هذا الكشف.

ويجوز التعديل فى مرشحى القوائم أو التنازل عن الترشيح فيها بطلب يقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردى أو التعديل والتنازل فى القوائم، وذلك فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف. ويعلن التنازل عن الترشيح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان النوعية.

المادة السابعة عشرة: إذا لم يرشح فى دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردى سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين أجرى الانتخاب فى موعده وأعلن انتخاب من يحصل منهما على٢ فى المائة من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يرشح فى الدائرة سوى شخص واحد أعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة فى الفقرة السابقة، ويجرى انتخاب تكميلى لاختيار العضو الثانى وذلك

دون إخلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين، إذا كان من أعلن فوزه من غيرهم.

وإذا رشح فى الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين، أعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأجرى الانتخاب لاختيار العضو الثانى من بين الباقين، ويعلن انتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تقدم فى الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة يعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة شريطة استيفاء النسبة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة، فإذا لم تستوف هذه النسبة يجرى انتخاب تكميلى لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة الثامنة عشرة-: إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب تكميلى بذات الطريقة التى تم بها انتخاب العضو الذى خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخبا بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء، وكان قد تبقى مرشحا أو أكثر بذات القائمة الحزبية لم يعلن انتخابه، حل محل من خلا مكانه المرشح الذى يليه فى قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين.

ويتعين مراعاة نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حده، وإذا كان من خلا مكانه من المعينين عين من يحل محله، وفى جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة التاسعة عشرة-: بعد إعلان نتيجة الانتخاب يرد إلى طلب الترشيح المبلغ الذى أودعه خزانه المحكمة الابتدائية بعد خصم ما قد يكون مستحقا عليه وفق المواد التاسعة والتاسعة مكرر(١) والحادية عشرة والثالثة عشرة من هذا القانون.

المادة العشرون-: تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب وتقدم الطعون، مصحوبة ببيان أدلتها، إلى المحكمة خلال مدة لاتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوما من تاريخ وروده إليها.

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

المادة الثانية-: يضاف إلى القانون رقم٢٨ لسنة١٩٧٢ المشار إليه مواد جديدة بأرقام الخامسة مكررا، والتاسعة مكررا، والتاسعة مكررا، (أ) التاسعة مكررا(ب) والسادسة عشرة نصوصها الآتية.

المادة الخامسة مكررا على الناخب، فى الدوائر المخصصة للقوائم، أن يبدى رأيه

باختيار إحدى القوائم بأكملها، دون إجراء أى تعديل فيها، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة، أو تكون معلقة على شرط، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة أو وقع عليها أو وضع أية إشارة أو علامة تدل عليه.

ويجرى التصويت فى الدوائر المخصصة للنظام الفردى فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه التصويت على القوائم، وذلك فى بطاقة مستقلة. وتبطل الأصوات المعلقة على شرط أو التى تنتخب أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة أو وقع عليها أية إشارة وعلامة تدل عليه.

المادة التاسعة مكررا: تفصل فى الاعتراضات المشار إليها فى المادة التاسعة لجنة أو أكثر تشكل بقرار من اللجنة العليا للانتخابات بكل محافظة برئاسة قاض بمحاكم الاستئناف، وعضوية قاضيين بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى، وذلك خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ إقفال باب الترشيح ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

المادة التاسعة مكررا(أ): تعد لجنة الانتخابات فى المحافظة، بعد انتهاء لجنة الفصل فى الاعتراضات المشار إليها فى المادة السابقة، من عملها، كشفين نهائيين يتضمن أحدهما أسماء المرشحين بالنظام الفردى ويتضمن الآخر أسماء مرشحى القوائم، على أن يتضمن كل كشف الصفة التى ثبت لكل مرشح والحزب الذى ينتمى إليه، إن وجد والرمز الانتخابى المخصص لكل مرشح أو قائمة.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات أسماء المرشحين كل فى دائرته الانتخابية وفى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار.

المادة التاسعة مكررا(ب): يكون الطعن على القرار الصادر من لجنة الفصل فى الاعتراضات المشار إليها فى المادة التاسعة مكررا أمام محكمة القضاء الإدارى خلال الأيام السبعة التالية لإعلان كشوف المرشحين، وتفصل المحكمة فى الطعن، دون عرضه على هيئة مفوضى الدولة خلال سبعة أيام على الأكثر.

ولا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى، ولو تم الاستشكال فى تنفيذه أمام أية جهة إلا إذا قررت المحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ عند الطعن على الحكم.

المادة السابعة عشرة إذا خلا مكان أحد المرشحين فى قائمة حزبية قبل تاريخ بدء الانتخاب بخمسة عشر يوما، على الأقل بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة المنصوص عليها فى المادة التاسعة مكررا الاعتراض على ترشيحه، التزم الحزب

بترشيح آخر من ذات صفة من خلال مكانه ليكمل العدد المقرر، وللحزب إعادة ترتيب مرشحى القائمة مع مراعاة حكم المادة الثالثة من هذا القانون.

ويعرض اسم المرشح الجديد خلال يومين من تاريخ ترشيحه، وتتبع فى شأن الاعتراض عليه القواعد المنصوص عليها فى المادتين التاسعة والتاسعة مكررا، على أن تفصل اللجنة فى الاعتراض فى مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ ترشيحه.

وإذا خلال مكان فى القائمة بعد الموعد المذكور فى الفقرة الأولى بسبب من الأسباب المذكورة فيها، تجرى الانتخابات فى موعدها رغم نقص عدد المرشحين فى القائمة المذكورة عن العدد المقرر، بعد إعادة الحزب ترتيب مرشحى قائمته وفقا لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون، فإذا أسفرت الانتخابات عن فوز القائمة الناقصة بعدد من المقاعد يجاوز العدد الباقى بها، استكمل العدد المطلوب بانتخابات تكميلية عن طريق القوائم الحزبية على أن يكون المرشح بذات صفة من خلال مكانه فى القائمة.

المادة الثالثة ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

ثانيًا: نص التعديلات على قانون مجلس الشورى

صادق المجلس الاعلى للقوات المسلحة على مرسوم بقانون رقم١٠٩ لسنة٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم١٢٠ لسنة١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى.

وفيما يلى نص المرسوم

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الاعلان الدستورى الصادر بتاريخ٢٠١١/٣/٣

وعلى القانون رقم١٢٠ لسنة١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى

وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات

وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

المادة الأولى: يستبدل بنصوص المواد أرقام١ :(فقرة أولى وثانية) و٢ و٤ و٦ بند ٢ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و٢٢ و٢٤ من القانون رقم١٢٠ لسنة١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى النصوص الآتية:

المادة١(فقرة أولى وثانية): يتألف مجلس الشورى من٣٩٠ عضوا.

وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بطريق الانتخاب المباشر السرى العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة ٢: يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى المنتخبين بنظام الانتخاب الفردى والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة، ويجب أن يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم مع عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردى.

وتقسم جمهورية مصر العربية إلى(٦٥) دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردى، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تقسم الجمهورية إلى(٢٨) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

ويصدر قانون لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردى ودوائر القوائم والمكونات الإدارية لكل دائرة وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم.

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساويا لعدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويراعى أن تبدأ القائمة بمرشح عن العمال والفلاحين وألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحا من غير هؤلاء، وفى جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحى حزب واحد أو أكثر.

ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشورى من العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التى تم انتخابهم على أساسها، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

ومع مراعاة حكم المادة٣ مكررا(و) من قانون مباشرة الحقوق السياسية، يخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب ذات الصلة وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة ٤: إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب تكميلى بذات الطريقة التى تم بها انتخاب العضو الذى خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخبا بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء وكان قد تبقى مرشحا أو أكثر بذات القائمة الحزبية لم يعلن انتخابه حل محل من خلا مكانه المرشح الذى يليه فى قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين.

ويتعين مراعاة نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة.

وإذا كان من خلا مكانه من المعينين عين من يحل محله.

وفى جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة ٦ بند (٢): أن يكونأاسمه مدرجا بقاعدة بيانات الناخبين بأى من محافظات الجمهورية وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك.

المادة ٨: يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى كتابة إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة التى يرغب المرشح فى الترشيح فى إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها على ألا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح.

ويكون طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة الابتدائية المختصة وبالمستندات التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التى يتطلبها هذا القانون للترشيح، وتثبت صفة العامل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك من مستندات.

وتعتبر الأوراق والمستندات التى يقدمها المرشح أوراقا رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات.

وتسرى الأحكام المنصوص عليها فى الفقرات الثلاث السابقة على مرشحى القوائم الحزبية المغلقة، على أن تتولى الهيئة المختصة فى الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذى تعده اللجنة العليا للانتخابات، ويجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها فى الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحى القائمة.

المادة ٩: مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب يعرض فى اليوم التالى لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التى تعينها اللجنة العليا للانتخابات كشفان يخصص أولهما لمرشحى القوائم، ويخصص الثانى لمرشحى الانتخاب الفردى، ويتضمن الكشفان أسماء المرشحين والصفة التى ثبتت لكل منهم، كما تحدد فى الكشف الأول القائمة الحزبية التى ينتمى إليها المرشح ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يدرج اسمه فى الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى المادة التاسعة مكرر من قانون مجلس الشعب إدراج اسمه، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذى يليها.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يرد اسمه فى الكشف المعد لذلك أن يطلب من لجنة الفصل فى الاعتراضات المنصوص عليها فى المادة التاسعة مكررا، إدراج اسمه، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذى يليها.

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أى من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام أسمه أو اسم غيره من المرشحين فى الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض هذا الكشف.

ولكل حزب تقدم بقائمة فى الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر فى الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه فى أى من الكشفين المذكورين.

المادة العاشرة:

يكون لكل مرشح أو حزب له مرشحون بالدائرة الانتخابية الحصول على بيان بأسماء الناخبين فى هذه الدائرة، وذلك على قرص مدمج، مقابل أداء رسم مقدره مائتان جنيه، ويسلم القرص المدمج إلى الطالب خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ سداد الرسم.

المادة الثالثة عشرة-:

لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل، ويثبت التنازل أمام اسمه فى كشف المرشحين فى الدائرة إذا كان قد قيد فى هذا الكشف.

ويجوز التعديل فى مرشحى القوائم أو التنازل عن الترشيح فيها بطلب يقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخابات بخمسة عشر يوما على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردى أو التعديل والتنازل فى القوائم، وذلك فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كافٍ ويعلن التنازل عن الترشيح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان الفرعية.

المادة الخامسة عشرة-: فى الانتخاب بالنظام الفردى، يعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب فى الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب فى الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين

حصلا على أكبر عدد من الأصوات، وفى هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد أعلن انتخابه، وأعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان من أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرهما.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى لأى من المرشحين فى الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفى هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

وينتخب ممثلو كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب، التى يحق لها أن تمثل وفقا للفقرة التالية، مع التزام الترتيب الوارد بكل قائمة، وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعا لتوالى أعلى الأصوات الباقية لكل قائمة.

ولا يمثل بالمجلس أو الائتلاف الحزبى، الذى لا تحصل قوائمه على نصف فى المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة١٢: فى الانتخاب بالنظام الفردى يعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب فى الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، وفى هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد أعلن انتخابه، وأعيد الانتخاب، بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان من أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرهما.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى لأى من المرشحين فى الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفى هذه الحالة يعلن انتخاب

الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

وينتخب ممثل كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب، التى يحق لها أن تمثل وفقا للفقرة التالية، مع التزام الترتيب الوارد بكل قائمة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعا لتوالى أعلى الأصوات الباقية.

ولا يمثل بالمجلس الحزب أو الائتلاف الحزبى الذى لا تحصل قوائمه على نصف المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة:٢٢ تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشورى وتقدم الطعون مصحوبة ببيان أدلتها إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوما من تاريخ وروده إليها.

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشورى بقرار المحكمة.

المادة٢٤ مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون تسرى فى شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة فى القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والأحكام المقررة بالمواد الثانية والخامسة مكررا والسابعة والثامنة والتاسعة مكررا والتاسعة مكررا أ والتاسعة مكررا ب والعاشرة والحادية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والتاسعة عشرة والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من القانون رقم٣٨ لسنة١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم الثانى لتاريخ نشره.

ثالثًا: نص التعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية

صادق المجلس الاعلى للقوات المسلحة على مرسوم بقانون رقم١١٠ لسنة٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

وفيما يلى نص المرسوم-:

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم١١٠ لسنة٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣
وعلى الاعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠
وعلى القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات
وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر

المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه

(المادة الاولى) يستبدل بنصوص المواد أرقام٣ مكرر أ فقرة رابعة و٣ مكرر ط فقرة أولى و١٦ و٢٤ الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة و٢٩ فقرة ثالثة و٣٣ فقرة ثانية و٣٤ فقرة أخيرة/ ٥٧ من القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية النصوص الاتية:

المادة٣ مكرر أ فقرة رابعة:

المادة٣ مكرر ط فقرة أولى: يشكل رئيس اللجنة العليا للانتخابات أمانة عامة دائمة برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من فى درجتهم وعضوية عدد كاف من القضاة أو من فى درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية بعد موافقة المجالس العليا لهذه الهيئات وممثل لوزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون.

المادة ١٦: تفصل فى الطلبات المشار إليها فى المادة السابقة لجنة برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية للمحافظة رئيسا وعضوية قاضيين بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الاعلى ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها الى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها.

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وأمانتها من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة٢٤/ الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة: كما تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيل اللجان الفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب على أن تشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين وعضو وأخر احتياطى لكل منهما لكل لجنة وذلك من بين العاملين المدنيين فى الدولة وعلى أنه بالنسبة الى انتخابات مجلسى الشعب والشورى التى يجرى فيها الانتخاب بطريقى

الانتخاب الفردى والقوائم الحزبية المغلقة تشكل اللجنة الفرعية من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية وعدد من الاعضاء لايقل عن اثنين مع تعيين أمينين لكل لجنة وتعيين عضو وأمين احتياطى لهم ويختص أحد الامينين بإجراءات الاقتراع بالنظام الفردى ويختص الثانى بهذه الاجراءات للقوائم الحزبية المغلقة وفى جميع الاحوال يجوز أن يرأس عضو الهيئة القضائية أكثر من لجنة فرعية وبما لايجاوز ثلاث لجان على أن يضمها جميعا ودون فواصل مقر واحد يتيح لرئيسها الاشراف الفعلى عليها جميعا.

ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة من يحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذريمنعه من العمل على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية.

وفى حالة الانتخاب لعضوية مجلسى الشعب والشورى يكون لكل مرشح و لكل ممثل قائمة حزبية أن يندب عضوا من بين الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة وعدد من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى قاعدة بيانات الناخبين باللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية أو فى المقر وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة قبل بدء الانتخابات فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء فى عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة أسماؤهم فى نطاق اللجنة على الوجه السابق فإذا زاد عدد المندوبين على ثمانية وتعذر اتفاق المرشحين عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين ويعتبر المقر الانتخابى المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة بمثابة لجنة فرعية فى شأن تطبيق الفقرة الخامسة.

المادة ٢٩/ فقرة ثالثة وضمانا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح أو قائمة حزبية أو كل موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذى يحدد بقرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة ٣٣/ فقرة ثانية ولايترتب على بطلان أو فساد أى إجراء من إجراءات الاقتراع بالنسبة الى أحد الصندوقين المنصوص عليهما فى المادة٢٩ مكررا من هذا القانون أى أثر بالنسبة الى الاقتراع فى الصندوق الاخر. كما لايترتب على تلف أو بطلان بطاقات الانتخاب فى أحد الصندوقين أى أثر بالنسبة إلى بطاقات الصندوق الآخر.

المادة٣٤ فقرة أخيرة: ويتم فرز صناديق مقاعد القوائم الحزبية المغلقة فى اللجنة العامة الخاصة بالدائرة الانتخابية وفى جميع الأحوال يتم فصل إجراءات فرز الصناديق التى تضم بطاقات الانتخاب لمقاعد القوائم وإعداد محاضر إجراءات الفرز ولاتعلن اللجنة العامة نتيجة فرز مقاعد القوائم وترسل أوراق الانتخابات

ومحاضر الفرز إلى اللجنة العامة المشرفة على الانتخابات التى تجرى على مقاعد القوائم بالمحافظة لمراجعتها وتحرير محضر فرز مجمع وإعلان عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل قائمة ويتبع فى فرز تلك الصناديق وإعلان عدد الاصوات الصحيحة ذات الإجراءات والقواعد المقررة فى هذا القانون.

المادة:٥٧ على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وللجنة العليا للانتخابات إصدار اللائحة التنفيذية له.

المادة الثانية: يضاف إلى القانون رقم١٣ لسنة١٩٥٦ المشار اليه مادتان جديدتان برقمى٥ مكررا و٢٩ مكررا وفقرة ثانية للمادة٢٦ نصوصها الاتية:

المادة٥ مكررا: استثناء من أحكام المادة٥ من هذا القانون يوقف القيد فى قاعدة بيانات الناخبين لعام٢٠١١ وتعرض قاعدة بيانات الناخبين فى الفترة من العشرين من أغسطس٢٠١١ وتعرض قاعد بيانات الناخبين فى الفترة من العشرين من أغسطس وحتى الحادى والثلاثين من ذات الشهر وذلك فى المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتقدم الطلبات المنصوص عليها فى المادة١٥ من هذا القانون اعتبارا من تاريخ بدء عرض قاعدة بيانات الناخبين حتى الخامس عشر من سبتمبر.

المادة٢٩ مكررا: فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى التى تجرى بطريقى الانتخاب الفردى والقوائم الحزبية المغلقة يسلم رئيس اللجنة لكل ناخب بطاقة مفتوحة تدرج فيها أسماء المرشحين فى دوائر الانتخاب بالنظام الفردى وبطاقة أخرى بلون مختلف تدرج فيها أسماء الأحزاب أو الائتلافات الحزبية فى دوائر الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة على أن يمسك كل من أمينى السر كشفا مطابقا بأسماء جميع ناخبى اللجنة ويخصص صندوقان توضع فى الأول بطاقات الانتخاب بالنظام الفردى وتوضع فى الثانى بطاقات الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة.

المادة٣٦ فقرة ثانية: وفى حالة الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة يعلن رئيس اللجنة العامة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل قائمة وترسل أوراق الانتخاب ونسخ المحاضر الثلاث إلى اللجنة العليا للانتخاب، وتتولى هذه اللجنة عقب ورود أوراق الانتخاب والمحاضر من جميع الدوائر على مستوى الجمهورية حساب النسبة المئوية التى حصلت عليها قوائم كل حزب أو ائتلاف حزبى وعدد المقاعد التى حازتها كل قائمة فى كل دائرة، وأسماء الأعضاء المنتخبين عن كل دائرة من دوائر القوائم الحزبية المغلقة وذلك كله بمراعاة أحكام المادتين الخامسة عشرة والسابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة١٩٧٣ فى شأن

مجلس الشعب والمادتين١٠ و١٢ من القانون رقم١٢٠ لسنة١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى وترسل اللجنة العليا للانتخابات عقب ذلك نسخة من المحاضر الى وزير الداخلية وأخرى إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة لحفظها.

المادة الثالثة. تلغى الفقرة الثانية من المادة٣ مكررا أ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه.

المادة الرابعة. ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

● **فى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار ١٩٣ لسنة ٢٠١١ الخاص بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠، وهذا نصه: تطبق الأحكام المترتبة خلال مدة سريانها على حالات حدوث اضطرابات فى الداخل وجميع أخطار الإرهاب والإخلال بالأمن القومى والنظام العام بالبلاد أو تمويل ذلك كله وحيازة الأسلحة والذخائر والإتجار فيها وجلب المواد المخدرة والإتجار فيها، وكذا مواجهة أعمال البلطجة والاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت وتعطيل المواصلات وقطع الطرق وبث وإذاعة بيانات أو إشاعات كاذبة عمدًا.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما بتعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى، تقضى التعديلات بأن تتم الانتخابات بنظام الثلثين للقوائم والثلث الفردى، على أن تقسم دوائر مجلس الشعب إلى ٤٦ للقائمة و٨٣ للفردى، وتكون انتخابات الشورى فى ٣٠ دائرة للقائمة و٣٠ للفردى.

كما تقضى التعديلات بأن يتألف مجلس الشعب من ٤٩٨ عضوا وذلك بعد تخفيض العدد ١٢ نائبا عن القانون القديم، ويكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين.

ويتألف مجلس الشورى من ٢٧٠ عضوا وذلك بانخفاض ١٢٠ عضوا عن القانون القديم.

وينص تعديل قانون مجلسى الشعب والشورى على:

«المادة الأولى» يستبدل بنصوص المواد الأولى (فقرة أولى) والثالثة (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة) والتاسعة (فقرة أخيرة) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب النصوص الآتية:

المادة الأولى «فقرة أولى» يتألف مجلس الشعب من «٤٩٨» عضوا يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة الثالثة: الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة.

«فقرة أولى» يكون انتخاب ثلثى أعضاء مجلس الشعب بنظام القوائم الحزبية المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردى، ويجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساويا لثلثى عدد المقاعد المخصصة للمحافظة، وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردى مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة فيها.

«فقرة ثانية» تقسم جمهورية مصر العربية إلى «٤٦» دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

«فقرة ثالثة» كما تقسم الجمهورية إلى «٨٣» دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردى وينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

«فقرة خامسة» ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساويا لثلثى عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصف على الأقل من العمال والفلاحين، ويراعى ألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحا من غير هؤلاء «وفى جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل.

المادة التاسعة فقرة أخيرة ولكل حزب تقدم بقائمة فى الدوائر الانتخابية أن يمارس الحق المقرر فى الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه فى الكشف المخصص لمرشحى القوائم.

«المادة الثانية» يضاف إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مادة جديد رقمها الخامسة عشرة مكررا نصها الآتى.

المادة الخامسة عشرة «مكرر» إذا أسفر توزيع المقاعد بناء على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين فى أى دائرة من دوائر القوائم تستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقل معامل انتخابى بالدائرة وبالترتيب الوارد فى تلك القائمة.

ويحسب المعامل الانتخابى بقسمة عدد الأصوات التى حصلت عليها كل قائمة فى الدوائر على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

«المادة الثالثة» يستبدل بنصوص المواد ١/ فقرة أولى/ و٢/ الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة/ و٩/ فقرة أخيرة/ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى النصوص الآتية.

المادة ١ «فقرة أولى» يتألف مجلس الشورى من «٢٧٠» عضوًا.

المادة ٢ الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة (فقرة أولى): يكون انتخاب ثلثى أعضاء مجلس الشورى المنتخبين بنظام القوائم الحزبية المغلقة والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردى، ويجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساويا لثلثى عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردى مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها.

«فقرة ثانية» تقسم جمهورية مصر العربية إلى «٣٠» دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

«فقرة ثالثة» كما تقسم الجمهورية إلى «٣٠» دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردى ينتخب فى كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

«فقرة خامسة» ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساويا لثلثى عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويراعى ألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحا من غير هؤلاء، وفى جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل.

«المادة ٩ «فقرة أخيرة» ولكل حزب تقدم بقائمة فى الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر فى الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه فى الكشف المخصص لمرشح القوائم.

المادة الرابعة يضاف إلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه مادة جديدة رقمها (١٢) مكرر نصها الآتى.

المادة ١٢ «مكرر» إذا أسفر توزيع المقاعد بناء على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين فى أى دائرة من دوائر القوائم تستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقل معامل انتخابى بالدائرة وبالترتيب الوارد بتلك القائمة.

ويُحسب المعامل الانتخابى بقسمة عدد الأصوات التى حصلت عليها كل قائمة فى الدائرة على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

«المادة الخامسة»* : يشترط فيمن يتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردى ألا يكون منتميا لأى حزب سياسى، ويشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتم لأى حزب سياسى، فإذا فقد هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

جرى تعديل هذه المادة بحيث يُسمح للمرشحين المنتمين لأحزاب بالترشيح بنظام الانتخاب الفردى.

«المادة السادسة»

بنشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون يعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

توزيع دوائر ومقاعد القائمة والفردى لمجلس الشعب

المحافظة	عدد الدوائر «قوائم»				إجمالى عدد الاعضاء	عدد الدوائر	عدد الأعضاء
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة		فردى	فردى
القاهرة	١٠	٨	٨	١٠	٣٦	٩	١٨
الاسكندرية	٦	١٠			١٦	٤	٨
بورسعيد	٤				٤	١	٢
الاسماعيلية	٤				٤	١	٢
السويس	٤				٤	١	٢
القليوبية	٤	٨			١٢	٣	٦
الشرقية	١٠	١٠			٢٠	٥	١٠
الدقهلية	٨	٨	٨		٢٤	٦	١٢
دمياط	٨				٨	٢	٤
كفر الشيخ	٨	٤			١٢	٣	٦
الغربية	١٠	١٠			٢٠	٥	١٠
المنوفية	٨	٨			١٦	٤	٨
البحيرة	١٢	٨			٢٠	٥	١٠
الجيزة	١٠	١٠			٢٠	٥	١٠
الفيوم	٨	٤			١٢	٣	٦
بنى سويف	٨	٤			١٢	٣	٦
المنيا	٨	٨			١٦	٤	٨
اسيوط	٨	٨			١٦	٤	٨
سوهاج	١٢	٨			٢٠	٥	١٠
قنا	٤	٨			١٢	٣	٦
الاقصر	٤				٤	١	٢
اسوان	٤				٤	١	٢
مطروح	٤				٤	١	٢
الوادى الجديد	٤				٤	١	٢
البحر الاحمر	٤				٤	١	٢
شمال سيناء	٤				٤	١	٢
جنوب سيناء	٤				٤	١	٢
المجموع					٣٣٢	٨٣	١٦٦

توزيع دوائر ومقاعد القائمة والفردى للشورى

المحافظة	قوائم		فردى	
	عدد الدوائر	عدد الأعضاء	عدد الدوائر	عدد الأعضاء
القاهرة	٢	٨	٢	٤
الاسكندرية	١	٤	١	٢
بورسعيد	١	٤	١	٢
الاسماعيلية	١	٤	١	٢
السويس	١	٤	١	٢
القليوبية	١	٤	١	٢
الشرقية	١	٤	١	٢
الدقهلية	٢	٨	٢	٤
دمياط	١	٤	١	٢
كفر الشيخ	١	٤	١	٢
الغربية	١	٤	١	٢
المنوفية	١	٤	١	٢
البحيرة	١	٤	١	٢
الجيزة	٢	٨	٢	٤
الفيوم	١	٤	١	٢
بنى سويف	١	٤	١	٢
المنيا	١	٤	١	٢
اسيوط	١	٤	١	٢
سوهاج	١	٤	١	٢
قنا	١	٤	١	٢
الاقصر	١	٤	١	٢
اسوان	١	٤	١	٢
مطروح	١	٤	١	٢
الوادى الجديد	١	٤	١	٢
البحر الاحمر	١	٤	١	٢
شمال سيناء	١	٤	١	٢
جنوب سيناء	١	٤	١	٢
المجموع	٣٠	١٢٠	٣٠	٦٠

تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة

● **فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١١** وافق مجلس الوزراء على تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة وذلك بناء على المقترح الذى تقدمت به وزارة الصناعة والتجارة.

وتتضمن التعديلات استبدال نص المادة «٢٦» بالقانون. والخاصة بعقوبة أول المبادرين بالإبلاغ عن الجريمة وأضاف أن التعديلات اشتملت على نص المادة «٢٢» من القانون الخاصة بقيمة الغرامة المقررة والممارسات الاحتكارية لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه ودون حد أقصى وتم تعديل المادة «١٠» من القانون والخاصة بإمكان أن تقوم الحكومة بتحديد سعر منتج أساسى أو أكثر لفترة زمنيه محددة.

مرسوم بقانون لمكافحة التمييز

● **فى ١٥ من أكتوبر** أصدر المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون يتضمن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات والذى يقضى بمكافحة التمييز.

وتتراوح العقوبة بموجب المرسوم بين الحبس فترة لا تقل عن ٣ أشهر والغرامة ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه وفيما يلى نص المرسوم:

المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. مرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧.

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

عد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٣٧ وبعد موافقة مجلس الوزراء قرر المرسوم بالقانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

المادة الأولى: يستبدل بعنوان الباب الحادى عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات العنوان التالى «الباب الحادى عشر، الجنح المتعلقة بالأديان ومكافحة التمييز».

تضاف مادة جديدة إلى الباب الحادى عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات برقم ١٦١ مكرر وذلك على النحو الآتى:

مادة ١٦١ مكرر «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٣٠ ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس

بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وترتب على هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير للسلم العام.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة من موظف عام أو مستخدم عمومى أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية.

«المادة الثانية» ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

مرسوم بتعديل قانون البنوك

● **فى ١٦ من أكتوبر ٢٠١١** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمس مرسوماً بقانون برقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر برقم ٨٨ فى عام ٢٠٠٣ وذلك بعد أن تمت مناقشته وإقراره من مجلس الوزراء تضمن التعديل وضع ضوابط لمنع تعارض مصالح أعضاء مجلس الإدارة للبنك المركزى بما يضمن الحيدة واستقلاليتهم وفقا لأفضل المعاييروالأعراف العالمية.

نص التعديل على عدم جواز أن يكون لأى عضو من أعضاء المجلس أية مصالح تتعارض مع واجباتهم أو مقتضيات الحيدة والاستقلال أو الحفاظ على سرية المعلومات التى يتصلون بها بحكم عضويتهم بمجلس إدارة البنك المركزى كما نص على ألا يكونوا من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارات البنوك أو شركات التمويل أو العاملين بها أو ممن يقدمون لها خدمات مهنية أو استشارية وتضمن التعديل تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة بالمركزى من ١٥ عضواً إلى ٩ أعضاء وهم المحافظ ونائبه ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وممثل وزير المالية وأربعة أعضاء من ذوى الخبرة تتوفر فيهم شروط عدم تعارض المصالح.

مرسوم بقانون تصويت المصريين فى الخارج

● **فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١** صدق المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ بالموافقة على تصويت المصريين المقيمين بالخارج فى الانتخابات العامة والاستفتاء يتضمن ثمانى مواد هى كالتالى:

(المادة الأولى): تكفل الدولة للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حقى الاقتراع فى الانتخابات العامة وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا للقواعد والإجراءات

المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون. وتشرف لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها فى المادة (٢٨) من الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس٢٠١١ على كيفية ممارسة المصريين فى الخارج لحق انتخاب رئيس الجمهورية، كما تشرف اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من ذات الإعلان المشار إليه على كيفية ممارسة المصريين المقيمين فى الخارج لحق الاقتراع وإبداء الرأى فى الانتخابات التشريعية والاستفتاء.

(المادة الثانية): على من يرغب من المصريين خارج البلاد المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين ممارسة حق الاقتراع وإبداء الرأى خارج البلاد إبداء رغبتهم بطلب يقدم لقنصلية جمهورية مصر العربية فى الدولة التى يقيم بها. وينشأ بكل قنصلية سجل لقيد تلك الطلبات، وتصدر لجنة الانتخابات الرئاسية أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال قرارا بمواعيد التسجيل وإجراءاته وكيفية إعداد كشوف الناخبين وطريقة عرضها ومواعيد ومكان العرض. ويحق للناخبين المشار إليهم فى هذه المادة، دون غيرهم، الاقتراع وإبداء الرأى فى اللجان الفرعية المخصصة لذلك خارج جمهورية مصر العربية.

(المادة الثالثة): الموطن الانتخابى للمصرى المقيم فى الخارج هو محل إقامته داخل مصر الثابت ببطاقة الرقم القومى.

(المادة الرابعة): لا يقبل فى إثبات شخصية الناخبين المصريين المقيمين فى الخارج سوى الرقم القومى أو جواز السفر المصرى سارى الصلاحية لمن سبق له استخراج بطاقة رقم قومى.

(المادة الخامسة): تنشأ مقار انتخابية فى دوائر اختصاص البعثات الدبلوماسية والقنصلية خارج البلاد وفقا للقواعد التى تقررها اللجنة العليا للانتخابات. وتحدد لجنة الانتخابات الرئاسية، أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال عدد اللجان الفرعية خارج البلاد التى يجرى فيها الاقتراع فى الانتخابات الرئاسية أو العامة وإبداء الرأى فى الاستفتاء وتعيين مقارها، كما تعين مقار اللجان العامة وذلك كله بالتنسيق مع وزير الخارجية.

(المادة السادسة): تشكل اللجان العامة المشرفة على الانتخابات والاستفتاء خارج البلاد من عدد من أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى، ويعين أمين لكل لجنة من العاملين بوزارة الخارجية. وتشكل اللجان الفرعية من رئيس وآخر احتياطى من أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى وأمين سر وعضو من العاملين بوزارة الخارجية أو العاملين المدنيين بالدولة، ويجوز أن يرأس عضو السلك الدبلوماسى أو القنصلى أكثر من لجنة فرعية على أن يضمها جميعا، ودون فواصل، مقر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلى عليها جميعا. ويكون تشكيل اللجان العامة والفرعية

بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال بناء على ترشيح من وزير الخارجية.

(المادة السابعة): يطبق فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا المرسوم بقانون نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته.

(المادة الثامنة): ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لنشره.

قانون إفساد الحياة السياسية

● **فى ٢٢ من نوفمبر ٢٠١١** نشرت **الأخبار** نص قانون إفساد الحياة السياسية

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠١١ والخاص بإفساد الحياة السياسية.

وفيما يلى نص القانون.

«المادة الأولى» يستبدل بكلمة «الغدر» أينما وردت فى المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ عبارة «إفساد الحياة السياسية».

«المادة الثانية» يستبدل بنصوص المواد «١/١» «٢» «٣» «٤» من المرسوم بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها النصوص الآتية:

مادة «١/١»: عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الإضرار بمصلحة البلاد أو التهاون فيها.

مادة «٢»: مع عدم الإخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية يجازى على الجرائم المنصوص عليها فى المادة «١» من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ بالجزاءات الآتية أو بأحدها:

«أ» العزل من الوظائف العامة القيادية.

«ب» سقوط العضوية من مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية.

«ج» الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأى مجلس من المجالس المنصوص عليها فى الفقرة «ب» من هذه المادة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

«د» الحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

«و» الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

ويحكم بالجزاءات ذاتها أو بإحداها على كل من اشترك بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة فى ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة «١» من

المرسوم بقانون رقم «٣٤٤» لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم «١٧٣» لسنة ١٩٥٣ ولو لم يكن من الأشخاص المذكورين بتلك المادة.

ويجوز الحكم برد ما أفاده الجانى من فعله وشركائه وتقدر المحكمة مقدار ما يرد كما يجوز للمحكمة أن تحكم على الجانى وشركائه بتعويضه ما حدث من ضرر لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة.

مادة «٣»: تختص محكمة الجنايات بالنظر فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة «١» من المرسوم بقانون رقم «٣٤٤» لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم «١٧٣» لسنة ١٩٥٣ أو الفصل فيها.

ويحدد رئيس محكمة الاستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة دائرة أو أكثر للاختصاص بنظر تلك الجرائم ويتم إعلان المتهم بالجلسة المحددة وباتباع إجراءات المحاكمة وفقا للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية.

مادة «٤»: يتم تحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة «١» من المرسوم بقانون رقم «٣٤٤» لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم «١٧٣» لسنة ١٩٥٣ بمعرفة النيابة العامة وذلك من تلقاء ذاتها أو بناء على بلاغ يقدم إليها متى توافرت بشأن المتهم أدلة جدية على ارتكابه لأى من هذه الجرائم وذلك بعد تحقيق قضائى تجريه النيابة العامة فى هذا الشأن.

وتكون لها كافة الصلاحيات المقررة قانونًا بشأن سلطات التحقيق والاتهام ومباشرة الدعوى أمام المحكمة.

المادة الثالثة تلغى البنود «ب»، «ج»، «د»، «هـ» من المادة «١» كما يلغى نص المادة «٦» من المرسوم بقانون رقم «٣٤٤» لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم «١٧٣» لسنة ١٩٥٣.

المادة الرابعة يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون

المادة الخامسة ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

الفصل الخامس

مسارات الثورة بعد التنحى

لم تنقطع المظاهرات والاحتجاجات الثورية والفئوية بعد تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك، بل امتدت على مدار عام كامل، واتخذت «الثورة» مسارات عديدة نرصدها فى هذا الفصل.

- فى ١٤ فبراير ٢٠١١ قرر ائتلاف شباب الثورة والذى يتألف من خمس مجموعات أساسية هى: ٦ أبريل والعدالة والحرية، وحملة دعم البرادعى وشباب الإخوان المسلمين، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى شباب الجمعية الوطنية للتغيير، وبعض المدونين والمستقلين الاستمرار فى عمله خلال المرحلة الانتقالية، وتوسيع قاعدته بضم أعداد جديدة من المجموعات السياسية والأفراد المستقلين «لمتابعة تحقيق مطالب الثورة وانتقال السلطة سلمياً» لأيادٍ أمينة، التزاماً منا بحماية إنجازات تطلعنا إليها طويلاً وتحققت بدماء الشهداء.

وأكد الائتلاف فى بيان أصدره - بحسب جريدة **الشروق** ٢/١٥ - أنه مازال يطالب بتحقيق عدد من المطالب، وهى: إلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة، وحق تشكيل التنظيمات السياسية والنقابية المستقلة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى من التكنوقراط، وإصدار إعلان دستورى مؤقت للمرحلة الانتقالية، وإلغاء دستور ١٩٧١، ووضع دستور جديد للبلاد يمهد لأن تكون مصر جمهورية برلمانية.

وأضاف البيان إن عدداً من المطالب «تحقق بدماء أكثر من ثلاثمائة شهيد، وثلاثة آلاف وخمسمائة مصاب» وهى: رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك، ووقف العمل بالدستور، وحل مجلسى الشعب والشورى.

- فى ١٦ فبراير ٢٠١١ أعلن آلاف الشباب من أعضاء لجان إدارة ميدان التحرير عن تشكيل مجلس أمناء لثورة ٢٥ يناير، يضم العديد من الشخصيات العامة، وثلاثة من الشباب، ويضم مجلس الحكماء الدكتور حسن نافعة، والسفير

عبدالله الأشعل والمستشار زكريا عبدالعزيز، والدكتور خالد عبدالقادر عودة، والدكتور صفوت حجازى، والإعلامى محمود سعد، والإعلامية بثينة كامل، والكابتن نادر السيد، والدكتورة منى مكرم عبيد، والأديب علاء الأسوانى، والعميد صفوت الزيات، والدكتور سيف صبح، والكاتب بلال فضل، ويضم مجلس الأمناء ثلاثة من الشباب هم أحمد نجيب، وسيد أبو العلا وحمزة أبو عيشة، ممثلين عن ٢٠ شاباً من مسئولى لجان إدارة الميدان يشكلون المكتب التنفيذى لمجلس الأمناء.

ودعت «اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة، الشعب المصرى إلى الخروج فى مسيرات مليونية فى الميادين الكبرى بالمحافظات وميدان التحرير بالقاهرة الجمعة (١٨ فبراير) للاحتفال بالنصر- (**الأهرام** ١٧ فبراير ٢٠١١)

- **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** حددت «جبهة دعم مطالب الثورة» التى تضم الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبى وائتلاف شباب الثورة وشخصيات عامة، عدة مطالب قالت إنها مطالب الشعب المصرى من الثورة، تمهيداً لإرسالها فى خطاب يوم السبت ٢/١٩ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد (٢/١٧) فى مقر حزب الجبهة الديمقراطية وتم اختيار ٣ شخصيات ممثلة للجمعية لتقديم الخطاب للمجلس العسكرى، ويتضمن أسماء مقترحة للمجلس الرئاسى مع عرض شامل لجميع المطالب الشعبية (**المصرى اليوم** ١٩ فبراير).

- وفى سياق متصل، طالبت الجمعية الوطنية للتغيير بإعداد دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، وتشكيل مجلس رئاسى لفترة انتقالية يتكون من مدنيين وعسكرى وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

- **وفى اليوم نفسه** طالب ائتلاف شباب الثورة الذى يضم شباب القوى والحركات السياسية وشباب من ثورة «٢٥ يناير» بالارتكاز على شرعية الثورة فى تنظيم شئون البلاد، خاصة خلال الفترة الانتقالية، وقال الائتلاف فى بيان أصدره، إن استمرار الحكومة الحالية لا يتناسب مع طبيعة تلك المرحلة، وطالبوا بتشكيل حكومة تكنوقراطية تتولى إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، ويكون على رأسها شخصية وطنية مدنية لها ثقة ومصداقية لدى الجمهور، واستبعاد كل من تلوثت سمعته من النظام القديم، ولفت البيان إلى أنهم ليس لديهم موقف من كل العناصر التى عملت فى أركان النظام السابق (**الأهرام** ١٨ فبراير).

جمعة النصر (الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١)

- جاءت جمعة النصر احتفالاً بإسقاط رأس النظام وتنحيه، وحملت شعار «الشعب يريد تطهير البلاد».

وقد شهدت عدة محافظات - بحسب (**الأهرام**) ١٩ فبراير - مظاهرات مليونية طوال اليوم.. كان أبرزها مظاهرة ميدان التحرير بالعاصمة، وكذلك بالإسكندرية، والسويس، والمنصورة، وسائر المدن الكبرى والصغرى، وردد الملايين فى إصرار كبير: «الشعب يريد تطهير البلاد»، وأكدوا خلال احتفالاتهم بانتصار ثورة الخامس والعشرين من يناير، إصرارهم على تحقيق جميع مطالب الثورة.

كما تشمل المطالب إطلاق حرية تكوين الأحزاب على أسس مدنية دون قيد أو شرط وبمجرد الإخطار، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وإجراء الانتخابات تحت مسئولية هيئة مستقلة بعيداً عن وزارة الداخلية وتحت إشراف قضائى كامل، وإطلاق حرية الإعلام وتداول المعلومات وحرية التنظيم النقابى، وتكوين منظمات المجتمع المدنى، وإلغاء جميع المحاكمات الاستثنائية والمحاكمات العسكرية للمدنيين، وإلغاء كل الأحكام التى صدرت بحق مدنيين من خلالها.

الشيخ القرضاوى فى التحرير بعد غياب ٣٠ عاماً

أدى الملايين صلاة الجمعة (١٨ فبراير) بميدان التحرير خلف الشيخ يوسف القرضاوى رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين، وذلك فى إطار احتفالات انتصار الثورة، كما أدى الإخوة المسيحيون الصلاة ابتهاجاً بهذه المناسبة، وشارك الجميع فى تكريم شهداء الثورة.

وحرص الشيخ القرضاوى فى مستهل خطبة الجمعة على مخاطبة المسلمين والمسيحيين معاً، مؤكداً أن جميع فئات المجتمع المصرى شاركت فى الثورة وحققت انتصارها.

وقال: إن اليوم هو يوم أبناء مصر جميعاً، مسلمين وأقباطاً، داعياً الشعب المصرى إلى التمسك بوحدته، ومحذراً من محاولات المنافقين الذين يلبسون كل يوم وجهاً جديداً ولباساً جديداً سرقة الثورة.

وخاطب القرضاوى الشباب قائلاً: «حافظوا على الثورة، واحذروا المنافقين.. كونوا على يقظة، واستمروا فى الحفاظ على وحدتكم.. إياكم أن يدخل بينكم من يفسد الصلة الطيبة التى جمعت بينكم فى الميدان».

وحرص الشيخ القرضاوى على تلاوة آيات القرآن الكريم التى تندد بفساد فرعون

وحاشيته خلال فترة حكمه مصر، وذلك فى أثناء أداء الصلاة، وعقب الصلاة أدى الملايين صلاة الغائب على أرواح الشهداء، وفور انتهاء الصلاة دوت الهتافات فى ميدان التحرير: «الله أكبر تحيا مصر».. «الشعب يريد تطهير البلاد».. «ولا حسنى ولا نظامه.. ولا حزبه ولا أعوانه».. «حسنى مبارك ساب القصر وأعوانه لن يحكموا مصر».. «ارفع رأسك فوق.. أنت مصرى».

وكسا العديد من الفنانين التشكيليين أرض ميدان التحرير بالعديد من الرسومات التى تظهر قوة الشعب المصرى، ورسموا العديد من الصور التى جسدت آمالهم فى تحقيق أهداف الثورة.

وأنهت اللجنة التنسيقية المنظمة لفعاليات «جمعة النصر» برنامج الحفل فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، حرصاً على حياة المتظاهرين بعد إصابة عدد كبير بحالات إغماء بسبب الزحام الشديد، وذلك عقب تقديم بعض فقرات من الحفل.

وتضم اللجنة ٦ تحالفات هى: «ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير»، و«مجلس أمناء الثورة»، و«تحالف ثوار مصر»، و«حركة شباب ٢٥ يناير»، و«مصر الحرة»، و«أكاديميون مستقلون».

وأعلنت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة بياناً ألقته عبر الإذاعة الداخلية للميدان طالبت فيه بإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج الفورى عن المعتقلين ومحاكمة المسئولين عن قتل المتظاهرين، وحل حكومة شفيق ومنع عمر سليمان من تولى أى دور سياسى أو سيادى، وتشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية لا يحق لمن يشارك فيها الترشح فى الانتخابات المقبلة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية الإعلام وإلغاء المحاكمات العسكرية والإفراج عن كل المعتقلين من المحاكم العسكرية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

من جهة أخرى، شكلت الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبى وجبهة دعم الثورة، لجنة من الدكتور حسام عيسى، وشاهندة مقلد، والدكتور محمد البلتاجى لتسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطاباً يتضمن مطالب الثورة.

- ووفقا **للشروق** (٢/١٩) انتشر فى الميدان مجموعة من الشباب يحملون بيانات قالوا إنها «استمارات عضوية حزب شباب ٢٥ يناير»، وقال أحدهم إنه جمع حتى الآن ١٦ ألف استمارة عضوية، مضيفاً إنه «جاء ليعبر عن الشباب الحقيقى بالثورة الذين تواجدوا بالميدان والذين لم تستطع الائتلافات التى ظهرت أن تعبر عنهم».

فى حين وزع الاشتراكيون الثوريون بياناً دعوا فيه إلى الاستمرار فى الاعتصام والإضراب فى كل المواقع، وجاء فى البيان أن ذلك هو «الضمان لإسقاط النظام فى

جميع صوره ونسخه المتعددة، وتحرير المواقع الصغيرة من كل فاسد»، وأوضح البيان أن الهجوم على الإضرابات العمالية يعد «هجوماً على الثورة».

كما وزع مجموعة من الموجودين بالميدان بياناً تحت عنوان «مشروع خريطة طريق نحو دولة الحق والقانون»، صادراً عن ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة فى مصر، وتضمن مجموعة من المطالب العامة جاء فى مقدمتها أن يتولى منصب وزارة الداخلية شخصية مدنية «لإحداث نوع من التوازن فى إدارة الوزارة، كما دعا لحل الاتحاد العام للعمال، والاتحاد العام للجمعيات الأهلية».

بالتزامن مع ذلك انطلقت عشرات المظاهرات فى شتى محافظات مصر للتأكيد على أهداف الثورة، كان أبرزها ما شهدته محافظة **الإسكندرية** من تظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم، شارك فيها نحو مليون مواطن.

وخلال خطبة الجمعة فى المسجد قال الشيخ المحلاوى **«إن فرعون موسى ترك مصر بخيراتها، أما مبارك فقد نهب البلاد وتركها خراباً»، مضيفاً: «لكن لكل ظالم نهاية، وشعب مصر انتصر وأطاح برأس النظام والبقية تأتى».**

– **على الجانب الآخر،** جمع ميدان مصطفى محمود بين مشهدين متناقضين، الأول داخل الجامع حيث أقيمت صلاة الجمعة ودارت خطبتها حول تأييد الثورة ومطالبها وتحية شهدائها، والمشهد الثانى هو تجمع نحو ألفى من أنصار الرئيس مبارك خارج المسجد معلنين استمرار تأييدهم له رغم تنحيه، ورفضهم محاولات إهانته، ووصفوه بأنه «رمز مصر».

– ووفقاً **للمصرى اليوم** (٢/١٩) وفى الجامع الأزهر، تظاهر المئات من المصلين داخل الجامع، مشيدين بثورة ٢٥ يناير، ومرددين هتافات: «الله أكبر فوق كل ظالم»، ثم توجهوا إلى ميدان التحرير، كما توافد المئات من المصلين بمسجد النور بالعباسية على الميدان عقب انتهاء الصلاة.

وفور انتهاء الصلاة بمسجد الاستقامة بالجيزة خرج العشرات من المصلين مرددين هتافات تطالب بحل جهاز أمن الدولة، والإفراج عن جميع المعتقلين، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وردد المتظاهرون «باطل.. باطل»، فيما تحرك المتظاهرون من ميدان الجيزة حتى شارع شارل ديجول وصولاً إلى المنيل والاتجاه إلى شارع قصر العينى للوصول إلى ميدان التحرير والانضمام إلى المتظاهرين فى التحرير.

وفى المساجد المصرية ألقى خطباء الأوقاف أول خطبة بعد التنحى، داعين المواطنين إلى «الاعتبار» من مصير الرئيس السابق، فيما دعا بعضهم إلى التسامح.

– وفى سياق متصل، طالب عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية الذين حضروا

«جمعة النصر» فى ميدان التحرير بالإفراج الفورى عن جميع المحكوم عليهم فى ظل حالة الطوارئ.

وفى سياق آخر، حذر المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الاستيلاء على الأراضى، وأكد بحث المطالب المشروعة لبعض الفئات.. وقرر حظر الاعتصام وطالب المواطنين بالعودة إلى العمل.

- وفى ٢٣ فبراير ٢٠١١ قالت «الأهرام»: دعت اللجنة التنسيقية لجماهير ثورة ٢٥ يناير، جماهير الثورة وأبناء الشعب إلى الخروج فى مسيرات مليونية يوم الجمعة المقبل (٢٥ فبراير) لتكون «جمعة الخلاص» من حكومة «النظام السابق حكومة أحمد شفيق»، ووضع حد لإقامة الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى شرم الشيخ وما وصفته بتحركاته المشبوهة، وأعلنت اللجنة أنها رصدت خلال الأيام الماضية تحركات من جانب رموز النظام المخلوع، ولقاءات سياسية وإعلامية مع عدد كبير من رموز النظام الفاسد، فى مسعى للنيل من الثورة، والترويج للحكومة الحالية التى وصفوها بغير الشرعية.

وفى هذا الصدد، طالبت اللجنة فى مؤتمر صحفى عقدته (الثلاثاء ٢/٢٢) باستمرار الثورة السلمية حتى الاستجابة الكاملة لمطالب الشعب الحارس والضامن لهذه الثورة.

ورأت أن حكومة أحمد شفيق حتى بعد تعديلها هى حكومة النظام السابق ورئيسه المخلوع وأن الثورة قد أسقطت شرعيتها كما أسقطت شرعيته، وأن بقاء هذه الحكومة هو أكبر معوق للاستقرار فى البلاد، وأحد أكبر التحديات التى تواجه الثورة.

وأكدت سرعة تطهير كل مؤسسات الدولة من رموز الفساد فى النظام السابق وعلى رأسهم الوزراء الحاليون والسابقون والمحافظون ورؤساء المؤسسات الصحفية والإعلامية والمالية والرقابية وغيرها، وتحويل الفاسدين منهم للتحقيق والمحاكمة لدورهم فى إفساد الحياة العامة وتضليل الشعب ونهب ثروات البلاد.

وطالبت بإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، لأنه جزء رئيسى من النظام المخلوع، حيث رفض طوال السنوات الماضية فتح التحقيق فى جميع البلاغات التى قدمت له ضد رموز النظام الفاسد، مما أدى إلى تردى أوضاع البلاد ونهب ثرواتها واستحلال دماء أبنائها، وهو ما ينال من مصداقية وجدية التحقيقات التى يقوم بها الآن مع بعض رموز الفساد، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة من محققين مشهود لهم بالاستقلالية والأمانة، وتقديم الفاسدين لمحاكمة عاجلة تتمتع بالحياد والاستقلال، على أن تعرض نتائجها أولاً بأول على الشعب صاحب السلطة والسيادة.

- فى ٢٤ فبراير ٢٠١١ أصدر مجلس أمناء الثورة بياناً أول دعا فيه جموع المصريين للمشاركة فى المظاهرة المليونية المقرر لها يوم (الجمعة ٢/٢٥) بميدان التحرير لإسقاط الوجوه الوزارية القديمة فى الحكومة الحالية وهم وزراء الداخلية والخارجية والإنتاج الحربى والعدل (**الوفد** ٢٥ فبراير).

وفى اليوم نفسه، وفى سياق آخر قام وزير خارجية ألمانيا جيدو فيستر فيلله بجولة ميدانية بميدان التحرير، التقى خلالها عدداً من شباب الثورة، وأكد لهم مساندة بلاده التامة للثورة المصرية، وحرصها على مساعدة مصر فى تعويض الخسائر المادية التى تكبدتها خلال فترة الثورة.

- وفى الإسكندرية دعت اللجنة التنسيقية للقوى الشبابية بالإسكندرية إلى تظاهرة مليونية تنطلق من مسجد القائد إبراهيم لتتجه إلى ميدان سيدى جابر تحت شعار «حتى يسقط فلول النظام»، والتنديد باختفاء مسئولين فى النظام السابق دون حساب «مثل صفوت الشريف، وفتحى سرور، وزكريا عزمى».

جمعة التطهير ٢٥ فبراير ٢٠١١

- فى يوم الجمعة ٢٥ فبراير ٢٠١١ شهدت القاهرة والإسكندرية مظاهرات حاشدة تطالب بتطهير موسسات الدولة من بقايا النظام السابق، ومحاكمة ومحاسبة كل رموزه، وفى مقدمتهم الرئيس السابق حسنى مبارك، وإقالة حكومة أحمد شفيق.

وقد أدى المتظاهرون فى ميدان التحرير صلاتى الجمعة والعصر معاً، وصلاة الغائب على أرواح شهداء ليبيا، وشهداء الثورة المصرية من المفقودين الذين وافتهم المنية تأثراً بجراحهم، وعقب الصلاة دوَّت - بحسب **الأهرام** ٢٦ فبراير - هتافات المتظاهرين «الشعب يريد محاكمة حسنى مبارك» و«الشعب يريد محاكمة الحكومة»، ودعت الجمعية الوطنية للتغيير و«البرلمان الشعبى» و«جبهة دعم الثورة» جميع المصريين إلى التمسك بأعلى درجات اليقظة والوعى لإفشال ما وصفته بالانحرافات الخبيثة عن مطالب الثورة الشعبية، والتمسك بوحدة الجيش والشعب لإنجاز باقى المطالب.

وطالب مجلس أمناء الثورة بإقالة وإصلاح هيئات التحقيق الحالية؛ لأنها جزء من النظام المخلوع، ورفضت طوال السنوات الماضية فتح التحقيق فى جميع البلاغات المقدمة لها ضد رموز النظام السابق، مما أدى إلى تردى أوضاع البلاد ونهب ثرواتها، وطالب بيان المجلس بتشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة من محققين مشهود لهم بالاستقلالية والأمانة، وتقديم الفاسدين لمحاكمة عاجلة، تتمتع بالحياد والاستقلالية، على أن تعرض نتائجها على الشعب أولاً بأول بوصفه صاحب السلطة والسيادة.

وأكد مجلس أمناء الثورة استمرار الثورة السلمية حتى الاستجابة الكاملة لمطالب الشعب الحارس والضامن لهذه الثورة، مجدداً مطالبه بوضع حد لإقامة الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى شرم الشيخ، ورفع المتظاهرون لافتات تعبر عن التضامن مع الشعب الليبى.

– **وفى سياق متصل،** قام عدد من المتظاهرين بتوزيع قائمة سوداء بعدد من أسماء من أطلقوا عليهم «ناهبى ثروات مصر» وكان على رأس هذه القائمة عائلة الرئيس السابق، وتضم القائمة ٣٣ اسماً من رجال الأعمال والسياسة، على رأسهم أحمد عز والعادلى والمغربى وجرانة وعاطف عبيد وأحمد نظيف وزكريا عزمى وصفوت الشريف وعمرو النشرتى وسليمان عامر.

– وقد شهدت عدة محافظات مسيرات حاشدة وفقا لـ«المصرى اليوم» ٢/٢٦ تطالب بإقالة حكومة د– أحمد شفيق، ومحاسبة عدد من رموز النظام السابق، وإلغاء مباحث أمن الدولة، وأعلن المشاركون فيها تأييدهم للشعب الليبى فى مطلبه بإسقاط النظام.

– **فى الإسكندرية** تجمع عشرات الآلاف فى مشهد احتفالى بساحة مسجد القائد إبراهيم بوسط المدينة ضم أغلب أطياف المجتمع وممثلين عن النقابات المهنية وأسراً وأطفالاً وشبابًا وشيوخًا لأداء صلاة الجمعة التى أمَّها، وألقى خطبتها الشيخ أحمد المحلاوى الذى ركز على عدة نقاط، منها ضرورة استمرار الثورة لتأكيد المطالب بضرورة إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والسعى لإقامة حياة ديمقراطية من خلال انتخابات نزيهة معبرة عن إرادة الشعب.

– **وفى الدقهلية** تظاهر نحو ١٠ آلاف مواطن فى ميدان الشهداء أمام مبنى المحافظة للإعلان عن استمرار الثورة.

– **وفى الغربية** شارك أكثر من ١٠ آلاف مواطن فى مدينة طنطا فى مسيرة من أمام مسجد الشيخة صباح، وطافوا فى شارع البحر، وحاصروا مبنى المحافظة للمطالبة بإقالة الحكومة.

– **فى كفر الشيخ** خرج نحو ٢٠٠ مواطن فى مظاهرة من أمام مسجد إبراهيم الدسوقى للمطالبة بإقالة الحكومة.

– **وفى الأقصر** نظم العشرات من أعضاء ائتلاف ثورة ٢٥ يناير مظاهرة بساحة مسجد أبو الحجاج تضامناً مع شباب ميدان التحرير.

– **وفى أسوان** تظاهر المئات فى ميدان المحطة للمطالبة بمحاكمة الرئيس وإقالة الحكومة ورحيل جميع رموز النظام.

– **وفى بورسعيد** خرجت مظاهرة من مسجد مريح بحى المناخ نظمها شباب المحامين وأعضاء أحزاب المعارضة للمطالبة بإقالة الحكومة.

– **وفى السويس** نظم نحو ١٥٠٠ من شباب الجامعات مظاهرة لتكريم الشهداء فى ميدان الإسعاف.

– **فى ٢٦ من فبراير ٢٠١١** تجمع ـ وفقاً **للأهرام** ٢٧ فبراير ـ ما يقرب من ثلاثة آلاف متظاهر بميدان التحرير عناصر رافعين شعارات الاعتصام، ومجددين مطالبهم بضرورة رحيل أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء، ورددوا هتافات «معتصمون.. معتصمون» حتى رحيل حكومة شفيق وباقى عناصر النظام الفاسد.. وطالبوا بضرورة الإفراج الفورى عن المعتقلين، مرددين شعارات «يا أمن الدولة فين الأمن»، كما رددوا هتافات تعكس الوحدة الوطنية قائلين: «باسم الوحدة الوطنية ثورتنا ثورة شعبية».

كما قامت مجموعة من الاشتراكيين بتوزيع منشورات بعنوان «صوت الثورة».. أكدوا فيها أنه منذ اليوم الأول لثورة الشعب والنظام يتبع سياسة الفصال، ولولا صمود الجماهير الحرة لما أحرزنا أى انتصار يذكر.

وأوضح المنشور أنه بما أن الفصال من خصال التجار، فالنظام لا يكف عن المتاجرة بأحلام الملايين فى التغيير. (**الأهرام** ٢٧ فبراير)

– ووفقاً لـ«**المصرى اليوم**» (٢/٢٧) فقد دعت حركة «٦ أبريل» والعديد من الحركات الشبابية المصريين إلى العودة مجدداً إلى ميدان التحرير بعد المشاحنات التى وقعت بين أعضائها وقوات من الشرطة العسكرية، مساء الجمعة (٢٥ فبراير) فى محاولة لفض الاعتصام بالقوة واعتقال عدد من المتظاهرين.

وكانت بعض المشادات والاشتباكات قد وقعت بين المتظاهرين وأفراد الشرطة العسكرية مساء الجمعة (٢٥ فبراير) انتهت بإلقاء القبض على بعض المتظاهرين، فيما نظم المئات من أفراد الشرطة وأمناء الشرطة المفصولين بوزارة الداخلية وقفة احتجاجية بالميدان، احتجاجاً على ما وصفوه بـ«الفصل التعسفى» من مسئول شئون الأفراد بوزارة الداخلية.

– من جانبه، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ٣ بيانات متتالية خلال ٦٠ دقيقة (السبت ٢٦ فبراير)، اعتذر خلالها عن فض اعتصام التحرير بالقوة، وأعلن خلالها الإفراج عن المعتقلين، وحذر الشباب من المندسين على الثورة.

وقال المجلس: «ما حدث خلال مظاهرات الجمعة (٢٥ فبراير) نتيجة غير مقصودة بين الشرطة العسكرية وأبناء الثورة، وإنه لم ولن تصدر أوامر بالتعدى على أبناء هذا الشعب، وأنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات التى من شأنها أن تراعى عدم تكرار ذلك مستقبلاً.

ولفت إلى أن هناك تخوفاً من قيام بعض العناصر المدسوسة بإفساد الثورة لاثنائها عن أهدافها، وإحداث الوقيعة بينها وبين القوات المسلحة، ممثلا فى قيام هذه العناصر بالتعدى على أفراد القوات المسلحة بالحجارة والزجاجات، ونحن على يقين بأن هذا ليس سلوك شباب الثورة، وتابع: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدعو شباب الثورة للعمل معاً على إفشال مخطط المندسين على الثورة» (**المصرى اليوم** ٢٧ فبراير).

– **وفى اليوم نفسه** طالبت اللجنة التنسيقية لجماهير ثورة ٢٥ يناير بإقالة النائب العام وأن تكون مناصب كل من شيخ الأهر وبطريرك الكرازة المرقسية بالانتخاب، وتشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة لتقديم الفاسدين للمحاكمة **الشروق** (٢/٢٧).

– **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** استمر المتظاهرون فى اعتصامهم بميدان التحرير منذ الجمعة (٢/٢٥) فى حين زادت الأعداد نسبياً عن السبت (٢٦ فبراير)، والتى كانت تقدر بنحو ٣ آلاف متظاهر، وذلك داخل الحديقة الدائرية بميدان التحرير.

ونصب المعتصمون خيامهم، وانضم إليهم أعداد وافدة من المحافظات، وخاصة محافظة الإسكندرية.. وقد وجهوا دعوة من الميدان لمظاهرة مليونية الجمعة (٤ مارس)، وذلك لتحقيق المطلب الأساسى، وهو رحيل شفيق لكونه عنصراً من عناصر النظام السابق.

وردد المتظاهرون الهتافات نفسها الرافضة لاستمرار شفيق، وأى عنصر من عناصر النظام السابق، وطالبوا برحيل وزراء: الداخلية والعدل، والخارجية، وتجميد الحزب الوطنى ومحاسبة رءوس الفساد وعلى رأسهم صفوت الشريف وزكريا عزمى وفتحى سرور.

وقد تنوعت العناصر المشاركة بين شباب وعمال وفئات مختلفة مع وجود لبعض التيارات الاشتراكية واليسارية» (**الأهرام** ٢/٢٨).

ووفقاً لـ «**الوفد**» (٢/٢٨) وفى سياق متصل، نفى مجلس أمناء ثورة ٢٥ يناير مسئوليته عن الاعتصام القائم بميدان التحرير منذ مساء الجمعة (٢٥ فبراير)..

وأعرب المجلس فى بيان له عن قبوله «اعتذار» القوات المسلحة عن أحداث الجمعة (٢٥ فبراير)، لما للقوات المسلحة من رصيد لدى جماهير الشعب المصرى، وطالب فى بيانه بالاستجابة لمطالب الشعب التى سبق أن تعهد بتنفيذها، ومن أهمها إقالة حكومة أحمد شفيق، وتشكيل حكومة جديدة من المستقلين والمتخصصين، وإلغاء جهاز أمن الدولة وإقالة جميع المحافظين.

ودعا ائتلاف ٢٥ يناير جميع المصريين إلى تظاهرات حاشدة الجمعة (٤ مارس)

فى كل المحافظات؛ للتأكيد على مكتسبات الثورة والحفاظ عليها، ووصف الائتلاف تحقيق هذه المطالب من جانب القوات المسلحة بأنه «تعضيد» للثقة بين الشعب والجيش، وقطع للطريق أمام محاولات مثيرى الفتن من بقايا النظام السابق.

– **وفى ٢٨ فبراير ٢٠١١** استمر اعتصام المتظاهرين بميدان التحرير لليوم الثالث على التوالى وقد حاول الجيش وفقاً **للأهرام** (٣/١) فض هذا الاعتصام (مساء ٢٥ فبراير) إلا أن المعتصمين هتفوا «الجيش والشعب إيد واحدة»، وتم الاتفاق على الالتزام بحدود الحديقة الدائرية بوسط الميدان.

ودعا المعتصمون لمليونية الجمعة (٤ مارس) للإسراع فى تنفيذ جميع المطالب، وعدم الالتفاف حولها، وردد المتظاهرون هتافاً جديداً «الإعدام.. الإعدام لكل ذيول النظام» وأعلنوا التزامهم بفكرة الاعتصام وعدم الرحيل عن الميدان حتى يتم تنفيذ كل المطالب.

قبول استقالة أحمد شفيق

● **فى ٢ من مارس ٢٠١١** قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبول استقالة رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق، وتكليف د. عصام شرف بتشكيل الوزارة الجديدة، ، وبحسب **الأهرام** (٣ مارس) عمت حالة من الفرح والارتياح أوساط المحتشدين بميدان التحرير.

● و**فى اليوم نفسه** واصل مئات المتظاهرين اعتصامهم فى ميدان التحرير للمطالبة بإقالة حكومة الدكتور أحمد شفيق، وتشكيل حكومة وطنية والإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، معلنين أن يوم الجمعة (٤ مارس) سيشهد «مليونية» تحمل اسم «جمعة الاعتصام والقضاء على فلول النظام».

وشهد الميدان اشتباكات بالأيدى بين عدد من الشباب المعتصمين وبعض المواطنين المعترضين على اعتصام الشباب للمطالبة بإقالة حكومة «شفيق».

فيما استمر توافد العشرات من المحافظات إلى الميدان استعدادًا للمسيرة المليونية المنتظرة الجمعة (٤ مارس)، وقاموا بنصب الخيام فى قلب الميدان وكتبوا عليها مطالبهم ووضعوا عليها صورة الشهداء من المحافظات التى يتبعونها.

وفى سياق متصل، طالب عدد من المثقفين والكتاب والشخصيات العامة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضرورة حل الحكومة الحالية، وتشكيل مجلس رئاسى من شخصيتين مدنيتين وثالث عسكرى لإدارة شئون البلاد لفترة لا تقل عن تسعة أشهر، ولا تزيد على عام واحد.

وأكدوا - فى بيان موقع من ٦١ شخصية عامة، ألقاه الدكتور محمد أبو الغار، أحد مؤسسى حركة «٩ مارس» لاستقلال الجامعات، فى مؤتمر صحفى عقده بنقابة الصحفيين - أهمية تطهير مؤسسات الدولة ممن وصفوهم بـ«فلول النظام السابق»، إضافة إلى ضرورة حل جهاز مباحث أمن الدولة، والعمل على استعادة الأمن إلى البلاد من خلال إعادة بناء جهاز الشرطة على أسس جديدة تحترم القانون وحقوق الإنسان وكرامته (**المصرى اليوم** ٣/٣).

شرف فى الميدان

الجمعة ٤ مارس ٢٠١١

- قالت **المصرى اليوم** (٣/٥): إن شرعية التحرير تحكم مصر فى إشارة إلى مجئ عصام شرف رئيس وزراء مصر الجديد من ميدان التحرير.

وقد احتفل مئات الآلاف من ثوار ٢٥ يناير فى ميدان التحرير برحيل حكومة الدكتور أحمد شفيق بحضور الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء المكلف.

وصل «شرف» إلى الميدان قبل صلاة الجمعة بنصف ساعة فى حراسة الشرطة العسكرية، واعتذر للمتظاهرين عن عدم تمكنه من أداء الصلاة معهم، وصعد إلى المنصة وبجواره المستشار زكريا عبدالعزيز، رئيس نادى القضاة السابق، والدكتور محمد البلتاجى، القيادى بجماعة الإخوان المسلمين».

وتحدث «شرف» قائلاً: «أنا هنا لأننى أستمد شرعيتى منكم، أنتم أصحاب الشرعية، لقد تم تكليفى من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى رعى الثورة بمهمة تحتاج صبراً وإرادة وعزماً وهو أكثر مكان أستمد منه الإرادة والعزم، وسأبذل كل جهدى لتنفيذ مطالب الثورة»، وتعهد بأن يكون بين المتظاهرين إذا لم يتمكن من تحقيق ذلك.

وقاطع المتظاهرون رئيس الوزراء، مطالبين بحل جهاز أمن الدولة، وهتفوا «الشعب يريد إسقاط أمن الدولة»، وعلق «شرف» قائلاً: «أدعو الله أن أرى مصر بلداً حراً، الرأى فيه خارج الزنازين، وان تكون أجهزة الأمن خادمة للمواطن»، بعدها غادر الميدان محمولاً على الأعناق.

وشهدت محافظتا الإسكندرية والدقهلية مسيرات احتفالية برحيل حكومة شفيق، وطالب الآلاف بحل جهاز أمن الدولة.

- بينما قالت **الشروق** (٥ مارس): إن ميدان التحرير شهد عصر الجمعة (٣/٤) تضارب الآراء بين الذين يريدون الاستمرار فى الاعتصام وكثيرين يشددون على ضرورة إنهائه، فى حين توافد فى فترة المساء أعداد كبيرة للاحتفال بسقوط وزارة شفيق.

وكان ميدان التحرير قد استقبل مئات الآلاف من المواطنين الذين استجابوا لدعوة شباب الثورة للمشاركة فى «مليونية الاحتفال» وأمَّ صلاة الجمعة د- مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم الذى دعا إلى تعليق الاعتصام فى الميدان إلى أجل غير مسمى مع بقاء روح الثورة كما هى.

- وفى المقابل نظم نحو ٥٠٠ فرد مظاهرة، أمام مسجد مصطفى محمود بالمهندسين عقب صلاة الجمعة أعلنوان خلالها رفضهم تكليف الدكتور عصام شرف بتشكيل وزارة جديدة، وطالبوا باستمرار وزارة الدكتور أحمد شفيق.

- وفى الإسكندرية تواصلت المظاهرات الأسبوعية بمشاركة الآلاف من ائتلاف ثورة ٢٥ يناير بالإسكندرية والتى تضم شبابا وقوى سياسية متعددة، منها الجمعية الوطنية للتغيير وجماعة الإخوان المسلمين لتأكيد مطالب الثورة، حيث شارك عشرات الآلاف عقب صلاة الجمعة (٣/٤) فى مشهد متكرر للاحتفال بتنفيذ مطالب الثورة حيث سادت حالة من الارتياح بين جموع المتظاهرين عقب استقالة حكومة شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة فى تعبير عن تنفيذ مطلب الجمعة الماضية للثوار.

كما أكد المتظاهرون ضرورة إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة ومحاكمة المسئولين عن حالة الفراغ الأمنى والترويع الذى يعيشه المصريون، والتأكيد على القصاص العادل من الضباط المسئولين عن قتل الشهداء فى أحداث الثورة.

- ومن جانب آخر، نظم عشرات من الشباب وقفة احتجاجية بكوبرى ستانلى بمنطقة رشدى بالإسكندرية لتأكيد رغبتهم فى استمرار أحمد شفيق كرئيس للوزراء، مؤكدين اقتناعهم به، ورافضين ما وصفوه بديكتاتورية ميدان التحرير (**الأهرام** ٥ مارس).

- وفى ٥ مارس ٢٠١١ قرر اتحاد شباب الثورة تعليق الاعتصام فى ميدان التحرير «بناء على رغبة نحو ٧٨٪ من بين ١٥ ألف مواطن أدلوا بأصواتهم فى صناديق الاقتراع، التى وضعت فى ميدان التحرير (الجمعة ٣/٤) حول بقاء الاعتصام أو تجميده.

- فى ٧ من مارس ٢٠١١ قرر ائتلاف شباب الثورة تعليق فعالياتهم الاحتجاجية، التى اعتادوا تنظيمها بميدان التحرير أيام الجمعة لإعطاء الفرصة لحكومة تسيير الأعمال الجديدة، التى يرأسها الدكتور عصام شرف لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية فى البلاد. (**الشروق** ٨ مارس)

- فى ٩ من مارس ٢٠١١ شهد ميدان التحرير اشتباكات عنيفة بين المؤيدين لاستمرار الاعتصام فى الميدان، والمطالبين بإخلائه، وتبادل الطرفان الضرب

بالشوم والحجارة والسيوف وأطلقت مجموعة منهم النار فى الهواء، لتفريق المعتصمين وسط حالة من الكر والفر بين المجموعتين وتسببت الاشتباكات - بحسب المصرى اليوم ١٠ مارس - فى توقف حركة المرور بالميدان لمدة ساعة، قبل أن تتدخل القوات المسلحة للفصل بينهما، وتلقى القبض على عدد من المسلحين.

وذكر شهود عيان **للمصرى اليوم** (١٠ مارس) أن قوات من الجيش تدخلت لفض الاعتصام فى ميدان التحرير وإزالة خيام المعتصمين.

وأضاف الشهود أن قوات الجيش استخدمت العصى لتفريق المعتصمين فى ميدان التحرير، وأزالت الخيام التى كان يقيم بها المعتصمون، وفرضت طوقاً أمنياً على الموقع الذى كان يضم خيامهم.

ذكر بعض المعتصمين أنهم شاهدوا بطاقة هوية لأحد المعارضين للاعتصام، وقالوا إنه يعمل فى مباحث أمن الدولة، ورهن المعتمصون رحيلهم عن الميدان بحل الجهاز، لا إعادة هيكلته أو تأهيل أفراده، وطالبوا القوى الوطنية بالنزول مرة أخرى إلى الميدان لحين تحقيق مطالبهم، وإسقاط رموز النظام السابق، وإلغاء قانون الطوارئ، ومحاكمة الرئيس السابق، ودعوا رئيس الوزراء للنزول إلى الميدان للتحاور معهم بشأن وضع برنامج زمنى لتنفيذ مطالبهم.

- وقالت **الشروق** (٣/١٠) إن الجيش تدخل فى الخامسة من مساء (الأربعاء ٩ مارس) وأخلى ميدان التحرير من المعتصمين بالقوة، وألقى القبض على عدد من البلطجية والباعة الجائلين الذين كانوا يرفضون المغادرة ويحاولون الهجوم على المعتصمين.

- فى ١٠ من مارس ٢٠١١ ولأول مرة بعد خمسة وأربعين يوماً تعود الحياة إلى طبيعتها بميدان التحرير بدون أى اعتصامات.

- وفى سياق متصل، دعا ائتلاف ٢٥ يناير وأحزاب وقوى سياسية (خلال ندوة أقيمت بنقابة الصحفيين) إلى مظاهرة مليونية يوم الجمعة (١١ مارس) للمطالبة بدستور جديد، ورفض التعديلات الدستورية التى أبقت على الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية.

جمعة الوحدة الوطنية.. (١١ مارس ٢٠١١)

- فى ١١ من مارس ٢٠١١ احتشد آلاف المصريين بميدان التحرير - وفقا للشروق ١٢ مارس - فى مظاهرة ضمت مسلمين ومسيحيين تلبية لدعوة «جمعة الوحدة الوطنية» تحت شعار: «لا للفتنة الطائفية».

وردد المتظاهرون هتافات: «كلنا إيد واحدة»، و«الشعب يريد وحدة وطنية» و«يا محمد قول لحنا، مصر بكره هتبقى جنة»، و«الشعب بيقولوها علنية لا للفتنة الطائفية»، و«مصر بلدنا وطنية» و«مسلم مسيحى إيد واحدة» و«عاش الهلال مع الصليب».

واتهم المتظاهرون بقايا رجال الحزب الوطنى وأمن الدولة، بالتسبب فى هدم كنيسة الشهيدين بقرية صول بمدينة أطفيح، وهتفوا «أمن الدولة هى الفتنة.. الحزب الوطنى هو الفتنة».

وصعد اللواء حسن الروينى ـ رئيس المنطقة المركزية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ إلى المنصة الرئيسية بميدان التحرير حاملاً مصحفاً وصليباً فى يد واحدة، وقال: «أبناء مصر العظماء إن مصر ستظل مصر بهلالها وصليبها»، محذراً من التدخلات الخارجية (**الشروق** ١٢ مارس).

ونقل الروينى تحيات المجلس العسكرى للمتظاهرين وتحية المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس، وأكد للمتظاهرين أن مطالبهم جميعاً سيتم تحقيقها طالما أنها فى إطار الشرعية، كما طمأنهم على أمن البلاد وأن الشرطة بدأت تتواجد فى الشارع المصرى، أنه لا يوجد مشاكل دينية أو طائفية فى أطفيح أو مصر كلها. (راجع اعتصام ماسبيرو)

فيما رفع بعض النشطاء السياسيين لافتات تعبر عن رفضهم للتعديلات الدستورية، وطالبوا المصريين برفضها.

كلينتون فى «التحرير»

– فى ١٦ من مارس ٢٠١١ حرصت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لمصر فى الصباح الباكر أن تنزل بنفسها إلى ميدان التحرير، وتلتقى بالناس من كل الأعمار والفئات ويدور بينها وبينهم حوارات.. وعندما شاهدها الناس قالوا: مرحباً بك فى ميدان التحرير لترد عليهم قائلة: يسعدنى رؤيتكم.

وتابعت حديثها إلى الناس قائلة: إن مشاهدة موقع الثورة التى كان لها تأثير عظيم على العالم بأسره أمر رائع بالنسبة لى، وأنه يجسد تطلعات العالم إلى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

– وفى ١٨ من مارس ٢٠١١ تظاهر آلاف المواطنين عقب صلاة الجمعة معبرين عن رفضهم للتعديلات الدستورية، ودعوا الشعب إلى رفضها فى الاستفتاء الذى سيجرى يوم السبت (١٩ مارس).

وكانت قوات الجيش الموجودة فى الميدان قد حاولت ـ وفقا للشروق» ٣/١٩ ـ منع المظاهرة قبل صلاة الجمعة، إلا أن المتظاهرين أصروا على مواصلة الاحتجاج،

مـرددين هتـافـات «الشـعب يريد إعـلان دسـتـور جـديـد» و«لا لا للتـرقـيع.. لا لا للدستور.. خلو بلدنا تشوف النور»، فشكل أفراد من الشرطة العسكرية صفاً لفتح الطريق أمام حركة المرور، وهتف المتظاهرون «الشعب والجيش إيد واحدة».

رفع المتظاهرون لافتات كبيرة كتب عليها «تعديل دستور مبارك الفاسد، استمرار لنظامه الفاسد.. ٨٣ مليون مواطن يقولون لا»، فيما غاب أى مشهد للمؤيدين للتعديلات الدستورية.

– ووزع المتظاهرون منشورات تحث المواطنين على رفض التعديلات الدستورية، كتبوا فيها أسباب الرفض، أهمها «عاوزين عيش وحرية وعدالة اجتماعية، ومش عاوزين مبارك المستبد وتعديلات دستور مبارك».

وهتف المتظاهرون للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة ضد جماعة الإخوان المسلمين التى أعلنت عن قبولها التعديلات الدستورية سابقا، وقالوا: «يا إخوان يا مسلمين.. بعتوا بلدكم بكام مليم».

– وفى سياق متصل، قالت **المصرى اليوم** (٣/١٩) إن الموقع الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين اتهم رافضى التعديلات الدستورية بـ«التدليس»، وتلقى «تمويل أمريكى» ونشر الموقع على صفحته الرئيسية خبرا بعنوان «حملة مشبوهة للترويج لرفض التعديلات» وجاء فيه: «تورط عدد من الرافضين للتعديلات الدستورية فى اللعب برأس المال فى حملتهم، حيث دشنوا حملات إعلانية مدفوعة الأجر للترويج لرفض التعديلات الدستورية فى عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، أضافت «المصرى اليوم» وبعد ٢٤ ساعة من نشر الخبر أعلن د- محمد بديع المرشد العام للجماعة اعتذاره عن «التصرف غير المقبول» لموقع الإخوان.

وفى سياق متصل، شهد ميدان مصطفى محمود بالمهندسين مظاهرة أعلن خلالها الآلاف تأييدهم للتعديلات الدستورية، ووصفوها بأنها تضمن حياة دستورية سليمة، وتحقق الاستقرار.

– **وفى الإسكندرية** جرى تنظيم مسيرات ومظاهرات للقوى السياسية الرافضة والمؤيدة للتعديلات الدستورية.

– وشهدت الساعات القليلة السابقة على الاستفتاء أكبر عملية حشد للقوى السياسية المختلفة وأنصارها فى مظاهرات عديدة بالقاهرة والمحافظات، تباينت فيها المواقف بين تأييد التعديلات ورفضها. (الأهرام ١٩ مارس)

– **وفى ٢٠ من مارس ٢٠١١** زار رئيس البرلمان الاوروبى جيرزى فوزيك ميدان التحرير وتناول البطاطا وصافح «ماسح الأحذية».

– **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** أعلن «ائتلاف شباب الثورة»، موافقته على نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذى جرى السبت (١٩ مارس)، على الرغم مما شاب هذا الاستفتاء من قصور، لجهة استغلال التيار الدينى للدين فى تحريض الناخبين على التصويت بنعم، وإقصاء الإعلام الحكومى لأعضاء الائتلاف الرافضين للتعديلات قبل أسبوع على الأقل من عملية التصويت لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين، ودعا الائتلاف إلى احترام إرادة الشعب، واختياره من خلال العملية الديمقراطية التى جرت يوم ١٩ مارس، واصفا هذه العملية بأنها تاريخية فى الحياة السياسية المصرية، وقال الائتلاف فى بيان: ستخسر الثورة كثيرا إذا زعمنا أن «نعم» للتعديلات الدستورية تعنى أن الشعب غير مؤهل للديمقراطية، أو إذا زعمنا أن «نعم» للتعديلات الدستورية تعنى أن التيارات الإسلامية هزمت الأحزاب والكنيسة، أو اذا زعمنا أن «نعم» للتعديلات الدستورية تعنى أن الحزب الوطنى مازال مؤثراً فى الحياة السياسية.

– **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١** طالب أعضاء بائتلاف شباب الثورة، فى لقاء دام نحو ساعتين مع قيادات المجلس العسكرى، بناء على رغبة الطرف الأخير – وفقا لـ«الشروق» ٣/٢٤ – بضرورة الالتزام بالشفافية فى الإجراءآت التى تمكن الحقوقيين من الرقابة على الانتخابات المقبلة، فيما أكد المجلس رفضه التام لخلط الدين بالسياسة فى الاستفتاء الأخير، مؤكدا أن كل التجاوزات التى صدرت من بعض التيارات سيتم التغلب عليها.

– **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١** دعا «ائتلاف شباب الثورة» إلى التظاهر (الجمعة ٣/٢٥) فيما سماه «جمعة التطهير» أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو، لدعم مطالب العاملين به، لتطهير وتحرير التليفزيون من فاسديه، وإقالة رؤساء تحرير الصحف القومية، وللتضامن مع طلاب الجامعة ضد الاعتداءات التى طالتهم، وللوقوف مع العمال أمام محاولات ترهيبهم بقوانين قمعية كان من الأولى أن تطول الفاسدين الحقيقيين، وأبدى الائتلاف استياءه من مشروع القانون الذى قدمته الحكومة لـ«تجريم الاعتصامات»، معتبراً هذا المشروع مؤشراً آخر على توجه سياسى يقف حائلاً ضد أى ديمقراطية حقيقية من حق هذا الشعب أن ينالها ويمارسها، وتراجعا غير مقبول وغير مبرر عن مكتسبات الثورة (**الأهرام** ٢٥ مارس).

جمعة ٢٥ مارس

– **فى ٢٥ من مارس** وفى مظاهرة تضم نحو خمسة آلاف من شباب ثورة ٢٥ يناير، وممثلى وأعضاء التيارات السياسية المختلفة، عبر المشاركون فيها عن تكاتفهم ووقوفهم يدا واحدة ضد الثورة المضادة التى تحاول النيل من استقرار البلاد، وزرع

الفتن، وطالبوا بمنع الوزراء ورجال الأعمال المحبوسين من الاتصال بأسرهم من داخل السجون للتحريض ضدهم، ورفع الشباب - بحسب **الأهرام** ٢٦ مارس - لافتات تطالب بمصادرة مقار الحزب الوطنى وإعادتها إلى الدولة، ومحاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته، وصفوت الشريف، وفتحى سرور، وزكريا عزمى، كما طالبوا بمحاكمة رموز الإعلام المصرى بتهمة الفساد والتضليل.

كما واصل فيه المئات من العاملين بالتليفزيون اعتصامهم حتى تطهير مبنى ماسبيرو من الفساد، والقيادات الفاسدة، وشهدت المنطقة الأثرية بالهرم مسيرة سلمية نظمها المئات من طلاب المدارس، لتوصيل رسالة إلى العالم بأن مصر بلد الأمن والأمان، ونظم الأهالى مسيرة أخرى بمنطقة العمرانية تطالب بعودة الشرطة.

وفى سياق آخر جرى ضبط ١٤ ألف سجين هارب، بعضهم سلم نفسه نفسه طواعية، بينما لا يزال هناك ٩ آلاف سجين هارب (من تصريح لوزير الداخلية منصور العيسوى **للأهرام** ٢٦ مارس).

وقد طالب المتظاهرون بعزل القيادات الإعلامية الفاسدة وحل الحزب الوطنى وإعادة مقاره للدولة وعدم السماح لاعضائه بممارسة الحياة السياسية نهائياً ومصادرة جميع أراضى الدولة المسلوبة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الغلاء.

كما دعا ائتلاف الشباب إلى مظاهرة مليونية بميدان التحرير يوم الجمعة (الأول من أبريل) بعنوان «جمعة إنقاذ الثورة» تحت شعار «عايزين حقنا.. فلوسنا ودمنا».

- فى ٢٧ من مارس ٢٠١١ جدد شباب ٦ أبريل الدعوة لمظاهرة مليونية يوم ٦ أبريل فى ميدان التحرير لتحقيق باقى مطالب الثورة ومحاكمة الفاسدين من رموز النظام السابق، جاءت الدعوة تحت شعار «الشعب يريد محاكمة الفساد».

وأكدت الحركة فى بيان أصدرته أن الثورة مازالت مستمرة وأنه لن يتم السماح لبقايا النظام وأمن الدولة والمنتفعين من رجال الأعمال بسرقة الثورة وتضييع أحلام الشعب المصرى.

حدد شباب ٦ أبريل عدداً من المطالب فى مقدمتها: محاكمة مبارك وأسرته، واسترجاع أموال الشعب المنهوبة لاستخدامها فى تدعيم الاقتصاد وتطهير جميع مؤسسات الدولة من أتباع النظام السابق، وعلى رأسها المؤسسات الإعلامية (**الوفد** ٢٨ مارس).

- فى ٣٠ مارس ٢٠١١ دعا عدد من القوى السياسية المصريين إلى المشاركة فى المظاهرة السلمية المقرر تنظيمها تحت شعار «إنقاذ ثورة ٢٥ يناير».. ووجهت الجمعية الوطنية للتغيير الدعوة لأعضائها للمشاركة فى المظاهرة، وقالت فى بيان

أصدرته إن هذه المظاهرة ضد «التباطؤ فى القصاص من قتلة الثوار، وللمطالبة باسترداد أموال الشعب التى تم نهبها فى عهد النظام السابق.

– وفى ٣١ من مارس ٢٠١١ تضاعفت الدعوات لمليونية إنقاذ الثورة عبر المواقع الإلكترونية (فيس بوك وتويتر) خاصة صفحة «البرادعى رئيساً.

جمعة إنقاذ الثورة: الأول من أبريل ٢٠١١

– فى الأول من أبريل ٢٠١١ عادت ذاكرة المليونيات إلى ميدان التحرير، فى مليونية إنقاذ الثورة باحتشاد مئات الآلاف رغم الحر الشديد فى الميدان، يرفعون قائمة بمطالبهم: محاكمة الرئيس السابق مبارك وعائلته، ورموز نظامه وحل الحزب الوطنى وإقالة المحافظين.

ووفقا **للشروق** (٢ أبريل) فإن مَنْ تدفقوا إلى الميدان هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير، قبل أن ينضم إليهم الإخوان والأحزاب والقافزون على الثورة.

وبخلاف الأعلام، رفع الثوار لافتات كتب عليها «الإقامة الجبرية واللومان لحسنى مبارك وسوزان»، و«حاكموا رموز الفساد» ووجهوا انتقادات حادة للدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء، بسبب دعوته عدداً من قيادات النظام البائد فى جلسات الحوار الوطنى. ورفعوا لافتات مكتوباً عليها «خيبة الأمل راكبة جمل»، و«نعم للحوار العلمى لا للحوار الجملى» و«شباب ثورة الأمل يرفضون يحيى الجمل».

وهتف الثوار بإكمال مسيرة الثورة وإنقاذها من «المتآمرين» و«المتواطئين» و«المتباطئين» على حد وصفهم، وللمرة الأولى تظهر لافتة تطالب بـ«تطهير الصحف الخاصة من بقايا أمن الدولة».

وطالب الدكتور مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم، والذى ألقى خطبة الجمعة فى الميدان المجلس العسكرى ومجلس الوزراء بسرعة محاكمة رموز الفساد والبدء بمبارك وعائلته، وقال: «نشعر أن هناك تباطؤا فى محاكمة رموز الفساد» ووجه حديثه للمجلس العسكرى قائلاً: «الفاسدون تعرفون تاريخهم وأسماءهم فلماذا كل هذا التباطؤ، ولماذا لا تتم إقالة رموز وقيادات الإعلام الفاسد والمحافظين فى عهد مبارك الذين سرقوا الأراضى وزوروا الانتخابات؟».

وانتقد شاهين أن تكون المصالحة مع رموز النظام السابق بندا أساسيا فى الحوار الوطنى، قائلاً: «كيف نتصالح مع الذين قتلوا أولادنا، وهتكوا أعراضنا، وسلبوا آمالنا»، وأضاف: «نحن الشعب ونحن الثورة ونرفض المصالحة».

وانضم المستشار هشام البسطويسى، المرشح لرئاسة الجمهورية، إلى المتظاهرين فى الميدان، وقال إن الثورة لا تصنعها القوانين، ولكن يصنعها الناس وهم من يحافظون عليها، مضيفا «يعملوا قوانين زى ما يعملوا، الثورة مستمرة» رداً على قانون تجريم المظاهرات.

– **وشهدت المحافظات** مسيرات شارك فيها عشرات الآلاف، تركزت أهدافها فى إقالة المحافظين ورؤساء الجامعات وحل المجالس المحلية، بالإضافة إلى المطالب العامة للثورة: محاكمة رموز النظام السابق وقتلة الشهداء ورد الأموال المنهوبة.

وعقب صلاة الجمعة تحركت مسيرات فى المحافظات من المساجد، تهتف ضد تأخر محاكمة مبارك وعائلته، وتندد ببقاء المحافظين فى مناصبهم «رغم أنهم جزء من النظام السابق، وكانوا يقودون عمليات نهب الأموال وتزوير الانتخابات»، (**الشروق** ٢ أبريل).

– وفى سياق متصل، نظمت الجبهة الحرة للتغيير السلمى محاكمة شعبية لمبارك وعزمى وسرور والشريف برئاسة المستشار محمود الخضيرى رئيس نادى قضاة الإسكندرية الأسبق، استمرت نحو ساعة ونصف الساعة بميدان التحرير، ووجهت إليهم عدة تهم، منها الخيانة العظمى وقتل المتظاهرين والفساد وسرقة أموال الشعب والاعتداء على الدستور وتزوير الانتخابات، وطالب منظموها بالحكم بإعدامهم لكن الخضيرى قرر تأجيل النطق بالحكم إلى الجمعة المقبل (٨ أبريل).

ورفع المتظاهرون – بحسب **المصرى اليوم** ٤/٢ – لافتات تحمل ١٠ مطالب قالوا: إن الثورة قامت من أجلها ولم تتحقق، منها تشكيل مجلس رئاسى لإدارة البلاد، ومحاكمة رموز الفساد، وإقالة قيادات الإعلام، وحل الحزب الوطنى، ومصادرة أمواله ومقاره، وحل المجالس المحلية وإقالة رؤساء الجامعات وإقالة المحافظين الذين قالوا إنهم تابعون للنظام السابق، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف التعذيب ورفض الحوار الوطنى الذى دعا إليه مجلس الوزراء، وسرعة محاكمة ضباط الشرطة المتورطين فى قتل الشهداء، ورددوا عدة هتافات غاضبة منها «الحكومة طالق وعصام شرف طالق».

وانضم إلى المظاهرة التى شهدت وجود رجال الشرطة وغيابا تاما للقوات المسلحة مسيرات من مناطق شبرا، والمطرية وجسر السويس والجيزة ومئات من العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون المعتصمين فى مبناهم منذ عدة أسابيع معلنين رفع سقف مطالبهم ويريدون تخصيص محطة إذاعية، وقناة تليفزيونية باسم الثورة، وقُدِّر عدد المشاركين فى مظاهرة التحرير على مدار اليوم بنحو ٢٠٠ ألف متظاهر.

واعتبر المستشار زكريا عبدالعزيز، رئيس نادى القضاة السابق أن الثورة لم تحقق أهدافها حتى الآن، وطالب المتظاهرين بالاعتصام فى الميدان الجمعة (٨ أبريل)، إذا لم يتم تحقيقها.

مشاهد من بعض المحافظات

- تحولت أنظار الثائرين فى الأقاليم إلى المحافظين، وخلال مظاهرات (جمعة الإنقاذ الأول من أبريل) ضمن فعاليات مليونية إنقاذ الثورة، تصاعدت - بحسب الشروق ٢ أبريل - أصوات عشرات الآلاف تطالب بإقالة المحافظين ورؤساء الجامعات وحل المجالس المحلية، بالإضافة إلى المطالب العامة للثورة: محاكمة رموز النظام السابق وقتلة الشهداء ورد الأموال المنهوبة.

- **شهدت محافظة المنيا** استنفارا كبيرا من ائتلافات الشباب لحث المواطنين على الخروج فى مليونية إنقاذ الثورة، واستأجر عدد منهم مكبرات صوت، طافوا بها الميادين والقرى يدعون المواطنين للخروج.

ووزع شباب منشورات تحذر من الثورة المضادة، وتطالب بمحاكمة عسكرية لرموز الفساد، وإلغاء قانون تجريم الاعتصامات والتظاهرات.

وأصدر ائتلاف الثورة فى المنيا بيانا طالب باتخاذ إجراءات عاجلة لاسترداد المليارات المنهوبة لتدعيم الاقتصاد المصرى، وتحرير المحافظات والمجالس المحلية والجامعات من بقايا الحزب الوطنى وعملاء أمن الدولة.

ووزع عدد من المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدنى بيانا يطالب المواطنين بالمشاركة فى المليونية، ويطالب برحيل أحمد ضياء الدين، محافظ المنيا، ومحاكمته بتهمة إهدار المال العام.

- **وفيما** احتشد المئات **فى البحيرة** منذ الصباح استعدادا للمليونية تواجدت أعداد غفيرة من السلفيين أمام المساجد يدعون الناس إلى «عدم الانسياق وراء الشائعات الزائفة التى تنال من اقتصاد مصر، وتحطم ما تبقى على أرض الوطن»، وتطالبهم بالتفرغ للصلاة وأن يدعوا الله عز وجل لإزاحة الغمة وإدارة عجلة الإنتاج.

- **وفى أسيوط** حشدت أجهزة الأمن والجيش قوات كبيرة أمام مساجد الجمعية الشرعية والرحمة وأبو الجود وناصر وخشبة ومكة والهلالى بمدينة أسيوط لتأمين المظاهرات وتحاشى أحداث تخريب أو اشتباكات، وتم تعيين أفراد من المباحث الجنائية والمجندين كخدمات أمنية أمام جميع مساجد القرى والمدن بالمحافظة.

- **وفى القليوبية** عززت الشرطة العسكرية وأجهزة الأمن من وجودها بالميادين العامة وأماكن تجمعات القوى السياسية، بالتزامن مع مليونية إنقاذ الثورة.

وتجمع حشد كبير من أعضاء الحركات والقوى السياسية فى بنها وشبرا الخيمة، صباح الجمعة، وتحركوا فى جماعات إلى ميدان التحرير للمشاركة فى المليونية، فيما شهدت الشوارع مسيرات شارك فيها المئات عقب الصلاة، طالبوا خلالها بإلغاء قانون منع التظاهر، وإعادة النظر فى بعض بنود الإعلان الدستورى، وحل المجالس المحلية، واستبعاد الوجوه القديمة خاصة القيادات.

– **فى سوهاج** وخرج آلاف المصلين بعد الصلاة، متضامنين مع شباب ثورة ٢٥ يناير، وتقدم المسيرات شيوخ وكبار سن، وتوجهت المظاهرات التى خرجت من المساجد كلها إلى ميدان الثقافة، أكبر ميادين سوهاج، وتجمعت هناك.

– **وفى أسوان** شارك مئات المواطنين فى وقفة احتجاجية فى ميدان الشهداء بمدينة أسوان، بالتوازى مع مليونية إنقاذ الثورة فى ميدان التحرير.

– **وفى قنا،** نظم شباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير والقوى الوطنية وأحزاب المعارضة مسيرتين، خرجت أولاهما من مسجد الوحدة حتى ميدان بنزايون بمدينة قنا، والثانية من مسجد النجدة بمدينة نجع حمادى وهتف المتظاهرون لثورة يناير، وطالبوا بإقالة محافظ قنا الذى أهدر ملايين الجنيهات ـ حسب قولهم (**الشروق** ٤/٢)

– **وفى الإسكندرية** شارك آلاف المتظاهرين فى مظاهرة، انطلقت من أمام مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل بالإسكندرية، عقب انتهاء صلاة الجمعة (الأول من أبريل) استجابة لدعوات «جمعة إنقاذ الثورة».

واتجهت المظاهرة عقب انتهاء الصلاة إلى قيادة المنطقة الشمالية العسكرية بسيدى جابر، وشارك فيها الائتلاف المدنى الديمقراطى، الذى يتشكل من ٢١ حزبا وحركة سياسية هى الوفد، والتجمع، والغد، والجبهة، والخضر، والكرامة، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب التحالف الشعبى، وأسر الشهداء، وحملة دعم البرادعى، وحركة كفاية، و٦ أبريل، واتحاد الشباب الاشتراكى المصرى، وائتلاف المثقفين والفنانين، وائتلاف شباب الثورة، ولجنة نهضة مصر، وعدد من منظمات المجتمع المدنى منها «جمعية تحوتى، ومركز مبادرة لدعم قيم التسامح الديمقراطى، وتكتل بلدنا والمركز العربى للدراسات التنموية، وجمعية من قلب مصر، وجمعية أنصار حقوق الإنسان».

ورفع المتظاهرون لافتات «ائتلاف أنا مصرى لحماية الثورة والتنمية»، ورددوا: «الشعب يريد إسقاط باقى النظام»، و«لا لقانون تجريم الاعتصام»، و«نطالب بتسليم السلطة لمجلس رئاسى مدنى»، و«لو عايزنى أغمض عينى.. حاكم مبارك قدام عينى»، و«شرم الشيخ يا مصرية ليه بتأوى الحرامية»، و«يا أبو الهول قوم واتكلم.. ساكت ليه على الظلم يا معلم».

وطالب المتظاهرون بضرورة الإسراع فى محاكمة كبار رموز النظام السابق، وعلى رأسهم الرئيس السابق مبارك، والثلاثى زكريا عزمى، رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق والأمين العام الأسبق للحزب الوطنى، وفتحى سرور، رئيس مجلس الشعب السابق، والإسراع فى مصادرة أموال وتجميد أرصدة كل من تحوم حوله شبهات فساد وتطهير الكيان الإدارى للدولة، وحل الحزب الوطنى ومصادرة ممتلكاته، ورد مقاره للدولة وحل المجالس المحلية.

- وغاب الشيخ أحمد المحلاوى عن خطبة الجمعة فى مسجد القائد إبراهيم للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة، كما غابت جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين والتيارات الإسلامية الأخرى.

- فى سياق متصل أسس نحو ١٩ حزباً وحركة سياسية فى الإسكندرية (الخميس ٣١ مارس) الائتلاف المدنى الديمقراطى، بهدف تجميع كل القوى المدنية فى الشارع السكندرى، ومواجهة ما سموه «تزايد مظاهر المد الدينى وخلطه بالسياسة».

وطالب البيان التأسيسى للائتلاف، الذى اجتمع أعضاؤه فى مقر حزب الوفد بالمحافظة، بإقامة دولة القانون والمؤسسات، ووضع دستور جديد لدولة مدنية، تقوم على مبادئ المواطنة والديمقراطية.

ووقع على البيان كل من أحزاب: الوفد والغد «جبهة أيمن نور» و«التجمع والجبهة الديمقراطية والكرامة والخضر والشيوعى المصرى»، بالإضافة إلى عدد من الحركات منها: ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير وممثلو ائتلاف الفنانين والمثقفين، وحملة دعم البرادعى ومركز القيادة تكتل بلدنا وائتلاف ثورة ٢٥ يناير، واتحاد الشباب الاشتراكى وحركة كفاية، وجماعة تحوتى.(**المصرى اليوم** ٤/٢)

المجلس العسكرى يوجِّه بسرعة تطبيق العدالة

● **فى ٢ من أبريل ٢٠١١** وفيما يمكن اعتباره- على حد قول **الأهرام** ٣ أبريل - استجابة مهمة لنبض الشعب، ورعاية لمطالب الثورة أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة (فى رسالته رقم ٣١) توجيهات إلى مجلس الوزراء والجهات المختصة بالدولة لسرعة الانتهاء من تطبيق العدالة على من ارتكب الجرائم ضد شعبنا العظيم، أو تلوثت يداه بالدماء الزكية للشهداء والمصابين، وعدم التأخير فى ملاحقة الفساد والمفسدين، واتخاذ ما يلزم للقضاء عليه بجميع أشكاله والمحافظة على ثروات البلاد، واستعادتها من كل من استولى عليها بطرق غير مشروعة.

- وفى سياق متصل قرر د.عصام شرف رئيس مجلس الوزراء نقل عملية إدارة الحوار إلى خارج الحكومة، وأن يرأس د.عبدالعزيز حجازى لجنة الحوار الوطنى التى تضم- بحسب حجازى- شباب ثورة ٢٥ يناير.

● **وفى ٣ من أبريل ٢٠١١ قالت الشروق**- على لسان المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض السابق - إن «مليونية إنقاذ الثورة» كانت ناجحة، وأثبتت أن الشعب المصرى بخير، وأن الإخوان الذين غابوا عن الميدان ليسوا وحدهم من قاموا بالثورة.

لقاء شرف بشباب ثورة ٢٥ يناير

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** التقى الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء بشباب ٢٥ يناير لإجراء حوار موسع، يتناول مختلف جوانب العمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة، والتعرف على وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا المهمة التى تواجه مصر فى المرحلتين الحالية والمستقبلية.. وتعهد د.عصام شرف بإلقاء بيان أسبوعى يوجه مباشرة من خلال وسائل الإعلام يستعرض فيه ما قامت به الحكومة خلال أسبوع وأهم القرارات والمستجدات.

وطالب د. شرف الشباب أن يديروا الحوار الوطنى بأنفسهم، وناشدهم ضرورة التعاون مع الخبرات وكبار السن، وطالب الشباب بضرورة الإفراج عن معتقلى ٢٥ يناير (١٥٠ معتقلا) الذين قبض عليهم فى اعتصامات التحرير وماسبيرو، وتعرضوا لاتهامات بالبلطجة.

وأكدوا ضرورة استرداد أموال مصر المنهوبة فى الداخل والخارج، وخفض سن الترشح لعضوية مجلس الشعب من ٣٠ إلى ٢٥ عامًا، وأن يُختار المحافظون ورؤساء المجالس المحلية بالانتخاب، والمشاركة الفعالة فى الحوار الوطنى ووضع آلية للتواصل مع الحكومة.

● **وفى ٧ أبريل ٢٠١١** دعت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة المصرية لمليونية جديدة الجمعة (٨ أبريل) فى ميدان التحرير باسم «جمعة المحاكمة والتطهير»، وتواصلت الدعوة أيضًا لمظاهرة مليونية بساحة مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، وحددت اللجنة التنسيقية ٩ مطالب أبرزها: إلغاء حالة الطوارىء، وسرعة القبض على الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته وأعوانه الفاسدين، خاصة فتحى سرور، وصفوت الشريف وزكريا عزمى وأحمد نظيف، والتحقيق معهم ومحاكمتهم على كل ما اقترفوه بحق الشعب المصرى.

جمعة المحاكمة والتطهير (٨ أبريل ٢٠١١)

● **فى ٨ أبريل ٢٠١١** عادت لميدان التحرير «مليونياته» وفاض الميدان والشوارع المتفرعة منه بالمتظاهرين (المصرى اليوم ٤/٩) فى مظاهرة حاشدة وصفت بـ«جمعة المحاكمة والتطهير»، وتصدرت محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته وكبار رموز حكمه، مطالب المتظاهرين الذين شددوا على ضرورة محاكمتهم فى قضايا موقعة الجمل، وقتل المتظاهرين وفتح السجون والانفلات الأمنى لترويع الشعب. وطالب المتظاهرون المجلس الأعلى للقوات المسلحة والنائب العام بعدم اقتصار المحاكمات على الفساد المالى فقط، ولكن أيضا الإفساد السياسى وجرائم قتل المتظاهرين.

– ووفقًا **للأهرام** (٤/٩) فقد قررت محكمة الشعب التى عقدت أولى جلساتها عصر الجمعة (٤/٨) بميدان التحرير تأجيل الحكم على الرئيس مبارك للأسبوع المقبل بسبب غياب الدفاع، وللاطلاع على المستندات الخاصة بحسابات مبارك وتصدير الغاز لإسرائيل وإهدار عائدات البترول التى تقدر بـ٢٨١ مليار دولار، وهى المستندات التى تقدم بها بعض الثوار.

وكان الادعاء الشعبى قد طالب فى وقت سابق بإعدام الرئيس السابق وصفوت الشريف وزكريا عزمى وجمال مبارك.

– وكانت «جمعة المحاكمة والتطهير» قد تميزت بأجواء أعادت إلى الأذهان ذكريات الأيام الأولى لثورة ٢٥ يناير، حيث احتشد الملايين فى ميدان التحرير بالقاهرة، وكذلك الميادين الرئيسية لعدد من المحافظات للمطالبة بمحاكمة عاجلة للرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته ورموز نظامه على ما ارتكبوه من فساد مالى وسياسى خلال العقود الثلاثة الماضية.

وقد بدأت الفعاليات فى الميدان صباحا بإذاعة الأغانى الوطنية، تبعها ترانيم قبطية أداها شاب وفتاة لمدة ١٠ دقائق، ثم مشاركات من أقارب الشهداء قبل أن تبدأ شعائر صلاة الجمعة.

وفى خطبة الجمعة حذر الدكتور صفوت حجازى الداعية الاسلامى قائلا: «سنذهب بالملايين الى شرم الشيخ»، وطالب بضرورة إقالة النائب العام الذى وصفه بصديق و«حبيب» مبارك وأنه يتقاعس عن محاكمته (الأهرام ٩ أبريل).

وقد شهد الميدان مشادات قبل صلاة الجمعة بين شباب ينتمى لجماعات سياسية مختلفة وعناصر من الإخوان؛ بسبب محاولة الإخوان فرض سيطرتهم على المنصة الرئيسية بالميدان بدأ بعدها بعض الناشطين توزيع منشور تحت عنوان «منصة

واحدة كلمة واحدة يد واحدة» فى محاولة لتوحيد الصفوف ونبذ الفرقة. وأشاد المتظاهرون بالقوات المسلحة التى قامت بدور كبير فى حماية الوطن، إلا أنهم طالبوا المجلس العسكرى بإجراءات أكثر سرعة وحزما للحفاظ على الثورة، مؤكدين أنهم على استعداد للذهاب إلى شرم الشيخ ومحاصرة مبارك واحضاره للمحاكمة.

- شارك فى المظاهرة (وفقا **للمصرى اليوم** ٤/٩) جميع الحركات الاحتجاجية والأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين وشباب الثورة والأحزاب تحت التأسيس، وأصدرت القوى المشاركة فى المظاهرة بياناً هددت فيه بنقل الثورة إلى شرم الشيخ.

وتراوحت اللافتات التى رفعها المواطنون بين «اللى يتكسف من مبارك ما يجيبش منه فلوس» و«الشعب يريد محاكمة الرئيس» و«التطهير يبدأ برءوس الفساد»، بينما احتشد مئات المواطنين من أمام المتحف المصرى مطالبين برحيل زاهى حواس من وزارة الآثار.

- ومن أبرز مشاهد تلك الجمعة كان اعتلاء الفنان على الحجار المنصة ليغنى «اللى بنى مصر كان فى الأصل حلوانى»، وهو ما تفاعل معه المواطنون بشكل كبير، مرددين معه كلمات الأغنية.

- وأعلن المئات من أسر الشهداء، دخولهم فى اعتصام مفتوح بميدان التحرير، وطالبوا بسرعة القصاص العادل من الرئيس السابق، حسنى مبارك، ووزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلى، وضباط الداخلية المتورطين فى مقتل أبنائهم، مؤكدين أنهم لن يقبلوا سوى بإعدامهم.

•• وفى المحافظات

شارك آلاف المواطنين فى المحافظات (وفقًا للمصرى اليوم ٤/٩) فى مظاهرات جمعة التطهير، للمطالبة بمحاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته ورموز الفساد، وإقالة المحافظين، وحل المجالس المحلية، ودعا عدد من خطباء المساجد إلى سرعة محاكمة الفاسدين.

- **ففى الإسكندرية،** احتشد نحو ٢٠ ألف مواطن فى ساحة مسجد القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل، وطالب الشيخ أحمد المحلاوى فى الخطبة التى ألقاها أثناء المظاهرة، باستغلال استراحات الرؤساء السابقين فى أى أغراض نافعة للمواطنين، وطالب بإلغاء مجلس الشورى ونسبة العمال والفلاحين بمجلس الشعب، وشهدت المظاهرات توزيع منشورات تطالب بحل الحزب الوطنى ومحاكمة المسئولين عن

الفساد، وإلغاء الطوارئ، وسرعة استرداد الأموال المنهوبة، وإلغاء قانون تجريم الاحتجاجات.

– **وفى الدقهلية،** نظم المئات من طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة مسيرة حاشدة بالأتوبيسات خرجت من قلب الجامعة متجهة للقاهرة للمشاركة فى مليونية التطهير بميدان التحرير لتطهير الجامعة من القيادات الموالية للنظام السابق، كما نظمت قوى وأحزاب سياسية وإخوان وقفة احتجاجية بميدان الشهداء بالمنصورة للمطالبة بتحقيق جميع مطالب الثورة، وطالب عدد من الخطباء بمساجد المحافظة بسرعة محاكمة الفاسدين.

– **وفى القليوبية،** نظمت القوى السياسية مظاهرة بمدينة بنها تحت شعار مقاومة فساد النظام السابق وإسقاطه والتأكيد على أن الثورة مازالت مستمرة، ودعا المتظاهرون إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة ووقف الثورة المضادة، وإلغاء قانون منع التظاهر وإعادة النظر فى بعض بنود الإعلان الدستورى وحل المجالس المحلية.

– **وفى ٦ أكتوبر،** شارك المئات من ممثلى القوى السياسية وجماعة الإخوان المسلمين فى المظاهرة المليونية بميدان التحرير، وطالبوا بسرعة محاكمة الرئيس السابق، وإصدار أمر باعتقاله، كما طالب خطباء المساجد بسرعة البت فى قضايا الفساد.

– **وفى السويس،** تظاهر نحو ٤ آلاف مواطن عقب صلاة الجمعة، ونظموا مسيرة خرجت من مسجد الأربعين، وانضم لها عشرات المواطنين، وشارك فيها رموز القوى السياسية، وأحزاب المعارضة وشارك فيها الإخوان المسلمون، وأهالى الشهداء وطالبوا خلالها بمحاكمة مبارك وأسرته والقصاص من الفاسدين، وردد المتظاهرون هتافات منها «مطالبنا دى وطنية حبس صفوت مع زكريا» و«علشان بلادنا تشوف النور لازم نحبس فتحى سرور»، وسافر نحو ٣٠٠ شاب من الحركات الجديدة المشكلة عقب الثورة بالسويس للمشاركة فى مظاهرات ميدان التحرير.

– **وفى الإسماعيلية،** تظاهر المئات بميدان الممر بوسط مدينة الإسماعيلية بعد صلاة الجمعة، وتجمع المئات من مسجدى المطافى والعباسى، ورددوا هتافات تطالب بإقالة المحافظ عبدالجليل الفخرانى ومحاكمة رموز النظام السابق.

– **وفى بورسعيد،** انطلقت مظاهرة من مسجد مريم بحى المناخ، عقب صلاة الجمعة، شارك فيها شباب حركة ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية، وغاب عن المشاركة فيها جماعة الإخوان والسلفيون، وهتف المتظاهرون «يا مشير يا مشير لسه فيه حرامية كتير»، «هاتوا فلوسنا من الحرامية وابنوا لينا مساكن

شعبية»، وسارت المظاهرة بشارع سعد زغلول، وانضم إليها العشرات من المارة وانطلقت لميدان شهداء بورسعيد، وأعلن المتظاهرون اعتصامهم فى الميدان تضامناً مع مطالب ثوار التحرير (**المصرى اليوم** ٩ أبريل).

– **وفى المنيا** خرج الآلاف فى ٤ مظاهرات مطالبين بالقضاء على فلول الحزب الوطنى، ومحاكمة الفاسدين وإسقاط المحافظ الدكتور أحمد ضياء الدين، وحل المجالس المحلية.

– **وفى سوهاج** انطلقت مسيرة من أمام كلية الدراسات الإسلامية بمدينة سوهاج شارك فيها المئات من أجل دعم مطالب المتظاهرين بميدان التحرير.

– **وفى بنى سويف،** طالب خطباء المساجد بمحاسبة فلول النظام السابق، وانتقدوا البطء فى إجراءات المحاكمة.

– **وفى قنا** تضامن الآلاف ـ وفقًا **للوفد** ٩ أبريل ـ مع جمعة التطهير بميدان التحرير، وخرج المصلون من مسجدى التحرير والوحدة بمدينة قنا بمسيرات فى الشوارع، والتقوا بميدان الساعة وسط المدينة، وانضم إليهم عدد كبير من الأهالى. هتف المظاهرون «يامشير.. يامشير خد أوامرك من التحرير»، و«انتو تملكوا الدبابات وإحنا نملك الهتافات»، كما هتفوا ضد رموز الحزب الوطنى وقيادات ونوابه والمحافظ اللواء مجدى أيوب «ارحل.. ارحل يا أيوب الرحيل هو المطلوب»، مطالبين بمحاكمة الرئيس مبارك ورموز النظام السابق، وأعلن المتظاهرون أنهم مستمرون فى تظاهراتهم حتى تتم الاستجابة لمطالبهم.

اشترك فى التظاهرة ائتلاف ٢٥ يناير والحرية وأحزاب الكرامة والتجمع والوفد وجماعة الإخوان المسلمين، وحملة دعم حمدين صباحى.

أحداث التحرير مساء الجمعة (٨ أبريل ٢٠١١)

– فى الثالثة من فجر السبت (٩ أبريل) وقعت اشتباكات– حسب المصرى اليوم ١٠ أبريل– لدى محاولة الشرطة العسكرية القبض على أشخاص كانوا يرتدون الزى العسكرى، ورفض المعتصمون تسليم هؤلاء، فبدأت اشتباكات ومطاردات انتقلت – وفق شهود عيان – إلى الشوارع والميادين المجاورة، واستعاد ميدان التحرير، ظهر (السبت ٤/٩) أجواء ما قبل تنحى مبارك، فيما تظاهر مواطنون يطالبون بفض الاعتصام، وهتفوا «مش عايزنها ليبيا.. كفاية يوم الجمعة».

كان مئات المتظاهرين، والعشرات من أسر الشهداء قد عادوا إلى الاعتصام بميدان التحرير، منذ الساعات الأولى لصباح السبت (٤/٩) بعد ساعات من إخلائه بواسطة الشرطة العسكرية والأمن المركزى، ونصب المعتصمون خياما ووضعوا

أسلاكا شائكة فى بعض مداخل الميدان، وطالبوا بسرعة محاكمة «الرئيس السابق» وعائلته ورموز نظامه.

وعقب مظاهرة ناجحة، تحول المشهد فى ميدان التحرير فجر السبت (٤/٩) إلى ما يشبه المعركة، حيث أدى فض اعتصام عدد من المتظاهرين فى الميدان إلى سقوط قتيل وإصابة ٧١ آخرين (**الشروق** ١٠ أبريل).

كان عدد من ضباط الجيش شاركوا - بحسب **الشروق** - فى مظاهرة «المحاكمة والتطهير» والذين وجهوا عبر منصات القوى السياسية المختلفة المشاركة، انتقادات حادة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقرروا المشاركة فى اعتصام دعا له مشاركون فى المظاهرة «حتى تتحقق باقى أهداف الثورة».

ومع حلول الساعة التاسعة مساء تغيرت الصورة وخيم التوتر والقلق على الميدان، حيث رفض عدد كبير من المتظاهرين «مشاركة ضباط من الجيش فى المظاهرات والاعتصام بملابسهم العسكرية»، مدافعين عن وجهة نظرهم من خلال حلقات النقاش والهتافات التى أكدت على معنى «نريد أن يظل الجيش والشعب يدًا واحدة، ولا نريد انشقاقا فى المؤسسة العسكرية لأن هذا الأمر يهدد كيان الدولة المصرية».

بينما تعاطف عدد قليل من المعتصمين مع ضباط الجيش وقرروا حمايتهم ومنعوا الشرطة العسكرية مع الاقتراب منهم، وبمرور الوقت، وقعت اشتباكات بين المعتصمين بعد أن انقسموا على أنفسهم ما بين مؤيد ومعارض لإعادة الخيام مرة أخرى إلى قلب الميدان، وبعد منتصف الليل بدأت قوات كبيرة من الأمن المركزى تتوافد على ميدان التحرير، وحاولت قيادات الجيش عدة مرات إخراج الضباط المعتصيمن بـ «طرق ودية».

أحد لواءات الجيش توجه لخيمة الضباط المعتصمين، ليردوا على محاولته مناقشتهم بالهتاف: «بره، بره»، وقيل إن عددا منهم حاول التعدى عليه.

وبدأ اقتحام الميدان فى الساعة الثالثة فجرا من ناحية شارع قصر العينى بفرق غير مسلحة حاولت تطويق المعتصمين فى «الصينية» التى تقع فى منتصف الميدان.

وقال شهود عيان - بحسب الشروق ١٠ أبريل - من الميدان: انهمر الرصاص الحى والمطاطى من كل اتجاه على المعتصمين لتحذيرهم من البقاء فى الميدان، ليفر عدد كبير من المعتصمين فى الشوارع الجانبية ولاحقتهم القوات المهاجمة بقنابل الغاز والرصاص المطاطى، وسادت حالة من الهلع فى قلب الميدان وتدافع الآلاف للفرار، ليسقط عدد منهم تحت الأقدام.

● وفى سياق متصل قالت **الأهرام** (٤/١٠): «فى ردود فعل قوية ومواجهة حاسمة

لمحاولات الوقيعة وإحداث الفتنة بين الشعب والجيش، حذرت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة من استمرار محاولات فلول الحزب الوطنى والنظام البائد لإجهاض الثورة.

وشددت اللجنة - التى تضم ثمانى قوى وتحالفات ثورية - على أن الثورة تعرضت فى جمعة المحاكمة والتطهير (٤/٨) لمؤامرة ومحاولة إجهاض وتشويه من قبل عناصر الثورة المضادة التابعين لبعض رموز الحزب الوطنى، وقياداته الفاسدة التى لاتزال تعبث بمصر وشعبها.

وأوضحت اللجنة أن بعض تلك العناصر افتعل الشجار والصدام بميدان التحرير، وحاول منع ترديد هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة»، كما أخذت تلك العناصر فى ترديد هتافات ضد الجيش لإثارة الفتنة والشقاق، بعد أن انضم إليهم بعض الأشخاص الذين ارتدوا ملابس عسكرية، وأعلنت أن جميع القوى السياسية التى تنضوى تحت لوائها لم تطلب من أنصارها الاعتصام فى ميدان التحرير عقب انتهاء فعاليات جمعة التطهير والمحاكمة.

وقد نفى اللواء أركان حرب إسماعيل عتمان عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إطلاق أفراد من القوات المسلحة النار على المعتصمين بميدان التحرير. وأوضح أنه قد تم إلقاء القبض على٤٢ من المتظاهرين، الذين وجدوا خلال ساعات حظر التجوال، واتضح أنهم تابعون لإحدى الشخصيات المعروفة.

وكانت بوادر الأزمة فى الميدان قد اندلعت عندما طلب بعض الذين يرتدون الملابس العسكرية من شباب الثورة الاعتصام معهم فى الميدان حتى الصباح.

وفى الحادية عشرة مساء الجمعة جاء أحد ضباط الجيش الكبار، وحاول أخذ الأفراد الذين يدعون أنهم ضباط فى الجيش، فاعترض بعض المعتصمين، وقالوا إنهم فى حمايتهم، ولاينبغى أخذهم.

وفى الساعة الثانية والنصف صباحا، بعد سريان قرار حظر التجوال بنصف ساعة، بدأت قوات من الشرطة العسكرية الدخول إلى ميدان التحرير، والتفت حول المعتصمين والأفراد الذين كانوا يدعون أنهم من ضباط الجيش، فشكل المعتصمون دائرة ثانية، لمنع الجيش من القبض على لابسى الزى العسكرى، وفى الساعة الثانية و٥٠ دقيقة، بدأت قوات الشرطة العسكرية فى إطلاق طلقات صوتية فى الهواء لمدة ٤٠ دقيقة.

وعلى جانب آخر، أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضبط وإحضار رجل الأعمال إبراهيم كامل أحد فلول الحزب الوطنى، الذى وردت معلومات بتورطه فى القيام بأعمال تحريض وبلطجة لبعض أتباعه، وإثارة الجماهير فى ميدان التحرير

الجمعة (٤/٨)، وأمر المجلس العسكرى بضبط وائل أبو الليل، مدير مكتب إبراهيم كامل، وكل من خالد محمد إسماعيل وطارق سليمان من أتباع كامل بعدما وردت معلومات للجيش تؤكد وجودهما بميدان التحرير يوم الجمعة (٤/٨) وقت حظر التجوال وقيامهم بأعمال ترويع للمواطنين.

- وفى السياق ذاته قالت **الوفد** (٤/١٠): وقعت فجر السبت (٤/٩) أحداث مؤسفة فى ميدان التحرير بالقاهرة حيث واجهت القوات المسلحة عناصر مندسة زج بها رجل الأعمال إبراهيم كامل، وخلا ميدان التحرير صباح السبت (٤/٩) من أى وجود أمنى سواء من رجال القوات المسلحة أو الشرطة، وبقى فقط آثار ما حدث فجر السبت من سيارتين وأتوبيس محروق تابع للقوات المسلحة، وبعض الدماء وبعض الشباب الذين أصروا على الاعتصام داخل الميدان.

وأكدت روايات لشهود العيان الذين وُجدوا بميدان التحرير ومنهم الدكتور سيد القاضى أنه بعد أن تمت المحاكمة الشعبية وأكد المستشار محمود الخضيرى إعلان الحكم يوم الجمعة القادم صعد على منصة الإذاعة ٨ أشخاص يرتدون الزى العسكرى ويدعون أنهم من الجيش، وأخذ هؤلاء الاشخاص الذين يزعمون انتماءهم للجيش ينتقلون من منصة إلى أخرى للترويج لمزاعمهم. وأمام هذه الحالة التى حاولت خلط الأوراق ونشر مزاعم غير صحيحة بشأن القوات المسلحة قامت الشرطة العسكرية وأخرى من الجيش بالإحاطة بميدان التحرير بصحبة عدد من المدرعات، ومن خلفها ١٠ سيارات أمن مركزى تابعة لوزارة الداخلية.

وحاولت القوات التابعة للجيش القبض على الأفراد الذين يزعمون انتماءهم للجيش والذين استغلوا التجمعات الشعبية بالميدان لحمايتهم، وهو ما انطلى على بعض المواطنين الذين عملوا على توفير الحماية لهم. وأمام هذا الوضع تحلت قوات الجيش بالصبر، ثم عاودت الكرة مرة أخرى فى الساعة الثانية و٤٥ دقيقة فجر السبت، حيث تمت الاستعانة بمدرعات من شارع قصر العينى وإقامة كردون أمنى ومحاصرة الميدان، حيث تم القبض على بعض الذين يزعمون انتماءهم للجيش، وتمكن اثنان من الهرب، بينما قتل مدنيان وأحد الأفراد فى زى عسكرى.

وأطلقت قوات الجيش الرصاص فى الهواء لتفريق المواطنين حسب روايات بعض الشهود، (الوفد ٩ أبريل) وتوقفت حركة المرور تماما فى الميدان، وكذلك الطرق المؤدية إليه والتى تتحكم فى السير بمنطقة وسط البلد خاصة من جهة كوبرى قصر النيل.

● ووفقًا **للمصرى اليوم** (٤/١٠): فقد طالبت القوى السياسية وجماعة الإخوان المسلمين بضرورة العمل على إجهاض محاولات الوقيعة بين الشعب والجيش،

وحذرت مما سمته «مساعى إجهاض الثورة»، وطالبت القوات المسلحة بضبط النفس تجاه المتغيرات.

قال بيان أصدرته القوى السياسية، عقب مؤتمر صحفى عقدته السبت (٤/٩) بنقابة الصحفيين: إن محاولات إجهاض الثورة تتصاعد حالياً، بعد الاقتراب من محاسبة الدائرة المحيطة بالرئيس السابق حسنى مبارك.

– بينما قالت **الشروق** (٤/١٠) إن قوى سياسية متعددة طالبت بفتح تحقيق «فورى» فى الأحداث التى شهدها ميدان التحرير، فى أعقاب «مليونية المحاكمة والتطهير»، ودعت حركة «العدالة والحرية» إلى تجميد الاتصال بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وطالبته بالاعتذار عن هذه الأحداث.

– وقال يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء إن الجيش المصرى وطنى وراغب فى حماية الثورة والشرعية الشعبية، وإنه ليس بديلاً عن شرعية الشعب.

– بينما علق المستشار هشام البسطويسى الذى أعلن ترشحه للرئاسة بالقول: إن الوضع فيه غموض، ولا أفهم كيف سال دماء شهداء جدد. وطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن يكون أكثر حسمًا فى مواجهة القوى المضادة للثورة.

– وقال د.محمد البرادعى الذى أعلن نيته الترشح للرئاسة: إن الثقة بين الجيش والشعب «خط أحمر» لابد من الحفاظ عليها من أجل حماية الوطن.

– كما أدان حزب الوسط ما حدث من اعتداءات ضد الجيش المصرى، وما حدث من إتلاف وتخريب وحرق لسياراته.. بينما حذر ائتلاف القوى الوطنية من الوقيعة بين الجيش والشعب.

● **وفى ١٠ أبريل ٢٠١١** أعلن ائتلاف شباب الثورة عن تعليق حواره مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والوقوف فى اعتصام مفتوح بدءًا من الجمعة (١٥ أبريل) لحين إجراء تحقيق فى أحداث جمعة «المحاكمة والتطهير» ومحاسبة المسئولين عنها، والإفراج عن المعتقلين فيها، وتقديم رءوس الفساد للتحقيق خاصة فى الدائرة الرئيسية للرئيس السابق وأسرته.

● **فى ١١ أبريل ٢٠١١** سيطرت أجواء من الترقب والحذر على المعتصمين فى ميدان التحرير خوفًا من هجوم البلطجية الذين يحرضهم فلول الحزب الوطنى للاعتداء عليهم.

أحاط المعتصمون (وفقًا **للوفد** ٤/١٢) الميدان بالأسلاك الشائكة لمنع اندساس البلطجية بينهم، ونشبت مشاجرات حامية بين المواطنين العابرين للميدان واللجان الشعبية بسبب التفتيش على إثبات الشخصية.

وتناثر بعض الخيام أمام مجمع التحرير وجامع عمر مكرم بسبب إصرار المتعصمين على عدم مغادرة الميدان حتى تتم محاكمة مبارك وأسرته وتشكيل مجلس رئاسى مدنى، يتولى قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية القادمة، وخلا الميدان من رجال وزارة الداخلية أو الشرطة العسكرية، واقتصر التأمين على لجان التفتيش من بعض الشباب؛ الأمر الذى أدى إلى وقوع العديد من المشادات الكلامية.

- ووفقًا **للشروق** (٤/١٢) تحول ميدان التحرير إلى ساحة معركة بين المؤيدين للاعتصام بالميدان وبعض شباب القوى السياسية الذين حاولوا إقناعهم بإخلاله.

اشتبك الطرفان وتراشقا بالحجارة وهو ما أسفر عن إصابة البعض، ولم يتدخل الأمن لفض الاشتباك.

● أما **الأهرام** (٤/١٣) فقالت إنه فى تطور خطير ومفاجىء للوضع بميدان التحرير، عثرت قوات الشرطة العسكرية على٤٢ قنبلة مولوتوف جاهزة للاشتعال، ومخبأة داخل بالوعة بعقار بشارع طلعت حرب والمطل على ميدان التحرير.

وقد تلقت الشرطة بلاغا من سكان العقار عن قيام بعض الأشخاص بوضع أشياء مجهولة، وتعاون شباب الثورة مع الشرطة العسكرية خلال قيامها بعملية الضبط، حيث تبين أنها قنابل مولوتوف، وفى هذه الأثناء حاول بعض البلطجية إعاقة قيام الشرطة بواجبها والوصول إلى القنابل المخبأة.

وشهد ميدان التحرير احتكاكات وتراشقا بالحجارة بين بعض المعتصمين، وبعض العاملين بالمحال المحيطة بالميدان؛ بسبب محاولة بعض العاملين بتلك المحال إزالة الحواجز المعدنية والأسلاك الشائكة الموضوعة فى مداخل الميدان، وأصر المعتصمون على عدم إزالة الحواجز المعدنية والأسلاك الشائكة، وأشاروا إلى أنها موضوعة لتأمين عدم دخولهم فى أى مواجهات مع المواطنين، أو قوات الجيش.

وفى المقابل، أصر العاملون على رغبتهم فى إزالة الحواجز تمهيدا لعودة الحياة إلى طبيعتها فى المنطقة، لافتين إلى أن إغلاق الميدان أدى إلى ركود تجارتهم.

وفى سياق متصل ووفقًا **للمصرى اليوم** (١٢ أبريل): طالبت ١٠ منظمات حقوقية بإطلاق سراح ٢٤ متظاهراً، كانت الشرطة العسكرية قبضت عليهم بميدان التحرير - خلال جمعة المحاكمة والتطهير - وعرضوا فى اليوم نفسه على النيابة العسكرية التى وجهت لهم تهمتى خرق حظر التجول، ومخالفة أمر الحاكم العسكرى بمنع التجمعات.

وأدانت فى تقرير لها إقدام الجيش على إطلاق النار على المواطنين المصريين الموجودين فى ميدان التحرير وحوله فى الساعات الأولى من صباح يوم ٩ أبريل (٢٠١١)، لافتة إلى أن هذه الاعتداءات أسفرت عن حالات قتل وإصابات

عديدة تشكل سابقة خطيرة، يجب ألا تمر دون تحقيق فورى ومحاسبة للمسئولين عن إصدار وتنفيذ قرار استعمال الأسلحة النارية والقوة المفرطة ضد المتظاهرين.

● **فى ١٢ أبريل ٢٠١١** تحت شعار «الشعب والجيش إيد واحدة»، قام رجال القوات المسلحة بالتعاون مع عدد كبير من المواطنين، بإخلاء ميدان التحرير من سيطرة البلطجية، كما تمت إزالة الأسلاك الشائكة، والحواجز، والسيارات المحروقة، كما تم القبض على عدد من مثيرى الشغب الذين كانوا يعتدون على السيارات والمارة، والمواطنين داخل الميدان، حيث تجمعوا - بحسب **الأهرام** ١٣ أبريل - أمام المتحف المصرى، وقاموا برشق السيارات بالحجارة، مما أدى إلى حدوث مشاجرة مع المواطنين الراغبين فى فض الاعتصام وإخلاء الميدان.

وتحت شعار «الشعب والجيش إيد واحدة» قامت مجموعة من شباب الثورة ورجال القوات المسلحة بزراعة الزهور والأشجار فى ميدان التحرير، بعد إخلائه الثلاثاء (٤/١٢) وإزالة الأسلاك الشائكة والحواجز والسيارات المحترقة.

● وفى سياق متصل أصدر الدكتور عصام شرف قراراً بتشكيل لجنة قضائية مستقلة لتقصى الحقائق فى أحداث ميدان التحرير يوم الجمعة وليلة السبت (٤/٩) وذلك برئاسة المستشار ماهر بيبرس.

● وقالت **المصرى اليوم** (٤/١٤): قررت مجموعة من الحركات والقوى السياسية وشباب الثورة تعليق مظاهرات الجمعة (١٥ أبريل) فى ميدان التحرير، عقب الإعلان رسمياً عن حبس حسنى مبارك، الرئيس السابق، ونجليه علاء وجمال ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، كما أعلن المستشار محمود الخضيرى وقف اجراءات المحاكمة الشعبية لمبارك التى انعقدت جلستها الأولى الجمعة (٨ أبريل).

وفى سياق متصل أصدر ممثلو الجمعية الوطنية للتغيير واللجنة التنسيقية للثورة وجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الشيوعى والعمل والجبهة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والشعب المصرى، ومجلس أمناء الثورة، ولجنة حماية الثورة، بياناً أكدوا فيه ضرورة تعليق فعاليات ميدان التحرير الجمعة (١٥ أبريل) لإعطاء الفرصة لمتابعة إنجاز مطالب الثورة ومحاكمة القتلة والفاسدين.

وأصدر «ائتلافات شباب الثورة» بياناً بتعليق مشاركته فى مظاهرات الجمعة، بعد الإعلان عن حبس مبارك ونجليه وبقية رموز النظام.

على النقيض من ذلك، انقسم أعضاء «اتحاد شباب الثورة» بشأن مظاهرات الجمعة (١٥ أبريل)، إذ أصدر الأعضاء بياناً يجدد الدعوة للتظاهر تحت شعار «جمعة الاستمرار فى الحساب والتطهير» للمطالبة بتشكيل مجلس رئاسى

ومحاكمة رموز النظام علناً وحل الحزب الوطنى والمجالس المحلية وإلغاء الطوارىء والإفراج عن المعتقلين وإقالة المحافظين ورؤساء المدن والجامعات.

● **فى ١٥ من أبريل ٢٠١١** عاد ميدان التحرير إلى حالته الطبيعية الأولى (**الأهرام** ١٦ أبريل)، بعد أن انتظمت فيه حركة المرور بفضل الوجود المكثف لرجال الشرطة، الذين طلبوا من الباعة الجائلين الخروج من الميدان لتسيير الحركة أمام المشاة والسيارات.

ولم تمنع مظاهرة محدودة شهدها الميدان، وشارك فيها نحو ٣٠٠ شخص، من انتظام حركة السير، حيث نجح رجال القوات المسلحة فى إقناع المتظاهرين بالصعود أعلى الرصيف لعدم عرقلة حركة المرور داخل الميدان وخلال المظاهرات طالب المتظاهرون مجددا، بسرعة محاكمة الرئيس السابق، وعائلته، وكل رموز نظامه.

ولا ينتمى المتظاهرون لأى تيار سياسى وأعلن بعض المتظاهرين أنهم جاءوا إلى الميدان لإعلان تضامنهم مع القوات المسلحة.

وفى مدينة نصر تظاهر ما يقرب من ٥٠٠ شخص أمام المنصة والنصب التذكارى للجندى المجهول؛ دعما وتأييدا للمؤسسة العسكرية ودورها فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ مصر.

ورفع المتظاهرون شعارات: الجيش خط أحمر واللى مش عاجبه يرحل، ولا لتعيين مجلس رئاسى، مؤكدين كامل ثقتهم فى إدارة الجيش للبلاد (الأهرام ٤/١٦).

● **فى ٢٢ من أبريل ٢٠١١** نظم «تحالف ثوار مصر»، بالاشتراك مع «ائتلاف مصر الحرة»، مسيرة عقب صلاة الجمعة بمدينة نصر، أمام المنصة والنصب التذكارى للجندى المجهول، تحت غنوان «رد الجميل للقوات المسلحة، والشكر والعرفان لجهودها فى ثورة ٢٥ يناير».

شارك فى المسيرة عدة آلاف من المواطنين، أعربوا فيها عن تقديرهم واعتزازهم بالقوات المسلحة المصرية فى الحفاظ على استقرار وأمن وأمان المواطنين، وما يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة من تلبية وتنفيذ مطالب جماهير الثورة المصرية. (**الأهرام** ٤/٢٣).

● وفى المقابل ووفقاً **للمصرى اليوم** (٤/٢٣) شارك نحو ٥٠٠ مواطن فى صلاة الجمعة بميدان التحرير (٤/٢٢) وطالبوا بأن تكون محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك علنية، وبسرعة تقديم رموز النظام للمحاكمة، وأعلنوا عن تشكيل لجان شعبية فى عدد من المناطق للدفاع عن الثورة، وتتولى دورات تثقيفية قبل الانتخابات البرلمانية، ومراقبة جميع الأجهزة الحكومية سواء الشرطة أو المحليات أو المخابز.

وعقد اتحاد اللجان الشعبية مؤتمره التأسيسى فى الميدان بمشاركة لجان ١٢ محافظة والعشرات من لجان القاهرة؛ بهدف تأسيس تنظيم موحد للرقابة الشعبية تحت شعار: «عدالة اجتماعية ـ حرية ـ محاكمة قتلة شهداء الثورة» بحضور الشاعر سيد حجاب والفنان عمرو واكد.

وطالب المؤتمر بإطلاق حملة لانتخاب المحافظين ورؤساء الأحياء وتأسيس اتحاد للعاطلين يعمل على توفير فرص عمل للشباب، أو منحهم إعانة بطالة.

● **فى ٢٥ من أبريل ٢٠١١** تظاهر المئات فى ميدان التحرير، وأمام مبنى الإذاعة والتليفزيون ـ بحسب **المصرى اليوم** ٤/٢٦ ـ للمطالبة بمحاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك، ومن سموهم رموز الفساد فى نظامه، وحل الحزب الوطنى، ومصادرة جميع الأراضى المسلوبة، وإلغاء قانون تجريم الاعتصامات، وتطهير الإعلام.

● **فى ٢٩ من أبريل ٢٠١١** شهد ميدان التحرير بالقاهرة مظاهرة، للمطالبة بإيداع الرئيس المخلوع حسنى مبارك السجن، وأدى المتظاهرون صلاة الجمعة داخل الميدان مطالبين بالإفراج الفورى عن المسجونين الذين قضوا فترة العقوبة والمعتقلين السياسيين، داعين إلى وأد الفتنة بين أطياف الشعب المصرى، حاملين لافتات مكتوبًا عليها «دم المسلم على المسلم حرام.. ودم المصرى على المصرى دمار».

وطالب الموجودون فى الميدان بسرعة إجراء المحاكمات لرموز النظام وعدم تركهم على ذمة الحبس الاحتياطى، كذلك سرعة إيداع الرئيس المخلوع من شرم الشيخ إلى سجن طرة (**الوفد** ٤/٣٠).

● **فى ٦ من مايو ٢٠١١ فى ميدان التحرير**، نظم المئات مظاهرة تطالب بإعدام مبارك ورموز النظام السابق، وحل المجالس المحلية، وإلغاء الأحكام العسكرية والإفراج عن المعتقلين.

وخلت منطقة ماسبيرو من أنصار مبارك، بالرغم من توجيه دعوة على مواقع الإنترنت لحشد أنصار المخلوع فى «جمعة إخلاء السبيل».

وفى العباسية، احتشد مئات السلفيين وشباب التيارات الإسلامية بمسجد النور فى صلاة الجمعة (٦ مايو)، مقابل آلاف فى الكاتدرائية، ضمن دعوة جمعة الشهادة، تحسبا لاقتحام السلفيين.

وانتشرت قوات خاصة من الجيش داخل المسجد، وفصلت بين المصلين والصفوف الأولى التى حضر فيها وزير الأوقاف عبدالله الحسينى، وخطيب المسجد الشيخ أحمد ترك – بحسب **الشروق** (٧ مايو).

وصلى المئات صلاة الغائب على روح بن لادن، وخرجوا بعدها فى مسيرة اتجهت إلى السفارة الأمريكية، رافعين لافتات «عشت بطلاً مجاهدًا ومت شهيدًا»، و«وداعا أمير الجهاد»، مرددين هتافات «يا أوباما يا وضيع.. دم أسامة مش هيضيع».

– **وفى الكاتدرائية،** احتشد نحو ٣ آلاف قبطى، متحسبين لاقتحام السلفيين، وظهرت أجواء الشحن الطائفى مع انتشار الشائعات حول مهاجمة السلفيين للكاتدرائية من الباب الغربى، مرة والباب الشرقى عدة مرات.

نظم عشرات الآلاف من المواطنين ٥ مظاهرات فى محافظات الإسكندرية والمنوفية وجنوب سيناء والدقهلية، وطالبت مظاهرات الإسكندرية أمام مسجد القائد إبراهيم بإقالة النائب العام، ومحاكمة علنية لرموز الفساد، وتشكيل مجلس رئاسى مشترك لتولى شئون البلاد وحل المجالس المحلية واختيار المحافظ بالانتخاب، وإقالة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وصرف إعانة بطالة، ونظمت الثانية لجنة الإسكندرية التحضيرية لانتفاضة الأقصى.

– **وفى جنوب سيناء** تظاهر عشرات من سائقى التاكسى بمدينة شرم الشيخ أمام مستشفى شرم الشيخ الدولى للمطالبة برحيل الرئيس حسنى مبارك من المدينة بدعوى تأثير وجوده بالسلب على حركة السياحة.

– **وفى الدقهلية** نظم العشرات من شباب الأحزاب والقوى السياسية وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة للمطالبة بإقالة اللواء محسن حفظى محافظ الدقهلية.

– **وفى المنوفية** احتفل الآلاف من أبناء المحافظة بمرور مائة يوم على الثورة بمشاركة رموز القوى الوطنية من الأحزاب والإخوان والسلفيين والقوى السياسية.

جمعة «الوحدة الوطنية» و«دعم فلسطين» (١٣ من مايو ٢٠١١)

● **فى ١٣ من مايو ٢٠١١** احتشد عشرات الآلاف فى ميدان التحرير بالقاهرة والعديد من المحافظات فى «جمعة الوحدة الوطنية وأمن المواطن» ودعم الانتفاضة الفلسطينية، داعين إلى نبذ الفتنة الطائفية، والتصدى لمحاولات إجهاض الثورة (الأهرام ٤ مايو ٢٠١١).

– منذ اللحظات الأولى لتجمع الآلاف فى ميدان التحرير استجابة لدعوة «مليونية الوحدة الوطنية» بدا واضحا أن الحشود تجاوزت ملف الفتنة الطائفية، وتوجهت أنظارهم إلى الأراضى العربية المحتلة، ليتحول المشهد إلى سيمفونية فى حب فلسطين.

مئات الآلاف، الذين بدأوا فى التجمع منذ فجر الجمعة، رددوا هتافات مناهضة

للصهيونية - بحسب **الشروق** ١٤ مايو - وداعية لتحرير المسجد الأقصى: «ع القدس رايحين.. شهداء بالملايين»، و«خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد بدأ يعود»، وبكوا خلف الشيخ محمد جبريل خلال دعائه فى صلاة الجمعة للوحدة الوطنية.

وتوافد مئات السلفيين والإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مظاهرات دعم الانتفاضة الفلسطينية.. كما شارك آلاف الأقباط- بحسب المصرى اليوم ٥/١٤- فى مظاهرات ميدان التحرير.

ولم تغب الترانيم المسيحية عن المشهد، رددها المسلمون والمسيحيون معا خلف الفرقة الموسيقية التى جلست على أضخم منصة شهدها ميدان التحرير منذ بدء الثورة (**الشروق** ١٤ مايو).

وفى خطبة الجمعة، هاجم الإمام مظهر شاهين، رئيس الوزراء د. عصام شرف، بسبب تعيينه عشرة محافظين من الحزب الوطنى، ووجه إليه حديثه متهكما: «تحريت عنهم فوجدتهم مخلصين ومن أولياء الله الصالحين».

كما أقام متظاهرون فى ميدان التحرير معارض لصور المذابح الإسرائيلية بصبرا وشاتيلا وحرب غزة ودير ياسين، ورددوا هتافات ساخنة ضد الإجرام الصهيونى، وعلقوا لافتات كتبوا عليها «بالهلال والصليب هاندمر تل أبيب».

وصعد أحد القساوسة فوق المنصة الرئيسية، وطالب بمحاكمة الشيوخ والقساوسة الذين يحرضون على الفتنة الطائفية وقال: «المستفيد من أحداث إمبابة وغيرها هو الرئيس الظالم الفاسد مبارك، والدولة التى كانت تسانده».

وبعد الصلاة صعد المنصة الداعية صفوت حجازى، وحدد رسائل المليونية: «الأولى لإسرائيل وأمريكا كفوا أيديكم عنا وإلا سنقطع أيديكم ورقابكم، أما الثانية فللمجلس العسكرى والمشير طنطاوى والدكتور عصام شرف، ونقول لهم «أنتم أخذتم شرعيتكم من هنا والثورة تأمر ولا تطلب»، ولابد من إقالة يحيى الجمل ووزراء ورؤساء جامعات الحزب الوطنى» (**الشروق** ١٤ مايو).

وفى المحافظات، خرج عشرات الآلاف فى مسيرات، تؤكد على وحدة النسيج المصرى، وتتضامن مع الشعب الفلسطينى.

- **وفى الإسكندرية** شارك عشرات الآلاف فى مسيرات تدعو للوحدة الوطنية، وتتضامن مع الدعوة إلى الزحف لفلسطين، وحمل خطيب مسجد القائد إبراهيم، أحمد المحلاوى، سياسة الإعلام الذى وصفه بـ«المعادى للسلفية» إلى يحيى الجمل الذى قال إنه يريد ضرب الوحدة الوطنية فى مقتل.

وشارك نحو ٧٦ طريقة صوفية بالإسكندرية فى المسيرات، ووجه جابر قاسم، وكيل

المشيخة الصوفية، رسالة اعتذار من أبناء الصوفية إلى الإخوة المسيحيين عما حدث فى إمبابة.

- كما شهدت محافظات الدقهلية والبحر الأحمر والسويس والقليوبية ودمياط والإسماعيلية وبنى سويف والمنيا مظاهرات حاشدة شارك فيها المسلمون والأقباط يرتدون «تى شيرتات»، كتبوا عليها «وطن واحد»، «شعب واحد»، «كلنا مصر»، ورددوا هتافات «مسلم مسيحى إيد احدة».

- كما انطلقت مظاهرات حاشدة عقب صلاة الجمعة، فى **العريش بشمال سيناء**، ووجه المتظاهرون الدعوة لجميع الدول العربية للمشاركة فى يوم الزحف لتحرير القدس، وشل قدرة إسرائيل على التدخل فى الشئون العربية.

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١** أعلن اتحاد شباب الثورة وأحزاب الوفد، التجمع، والناصرى، عن مشاركتهم فى المظاهرة المليونية التى دعا لها عدد من النشطاء على موقع «فيس بوك» تحت عنوان «مليونية إنقاذ الثورة من المتواطئين» بميدان التحرير (الجمعة ٥/٢٠)، للمطالبة باستكمال المحاكمات العادلة لرموز النظام السابق، فيما تضمنت الدعوة تنظيم مسيرة بملابس الحداد ضد ممارسات الشرطة العسكرية ووزارة الداخلية (المصرى اليوم ٢٠ مايو)، مطالبين بالتحقيق العاجل فيها ومحاسبة المسئولين عنها على أن تكون المسيرة من الميدان إلى كوبرى قصر النيل، وهو المكان الذى شهد أكبر مظاهرة للثوار فى جمعة الغضب (٢٨ يناير) التى سقط فيها عدد كبير من شهداء الثورة.

● **فى ٢٠ من مايو ٢٠١١:** تظاهر آلاف المواطنين فى ميدان التحرير بالقاهرة و٥ محافظات أخرى، مطالبين بالقصاص من الرئيس السابق حسنى مبارك ورموز نظامه، وتقديمه إلى محاكمة عسكرية سريعة، رافضين العفو أو التصالح معه مقابل استرداد الأموال المتهم بالحصول عليها خلال فترة حكمه، كما طالبوا بالإفراج عن الذين تم القبض عليهم بسبب تظاهرهم أمام السفارة الإسرائيلية.

بدأت المظاهرات فى ميدان التحرير بتجمع مئات المواطنين قبل صلاة الجمعة، ثم انضم إليهم الآلاف بعد انتهاء الصلاة (**المصرى اليوم** ٥/٢١) وشهد الميدان تدفق أعداد كبيرة من المواطنين، حاملين لافتات، تطالب بمحاكمة سريعة لرموز النظام السابق، وعلى رأسهم مبارك وزوجته، وأغلقت قوات الأمن مداخل الميدان أمام السيارات بعد تزايد أعداد المتظاهرين.

ورفع المتظاهرون (بحسب **الشروق** ٥/٢١) لافتات: «مش هنقبل الاعتذار لازم نعدم الطيار»، «ثورة جديدة من جديد»، و«لا تفاوض ولا صلح».

وقال الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم فى خطبة الجمعة: إننا نتعرض

لمؤامرة كبرى بعض أطرافها معروف، والبعض الآخر غير معروف، مضيفا: «من مصلحة الكثيرين ألا ينهض هذا البلد شعبا وحكومة، كما أن هناك أطرافا داخلية تريد إشاعة الفوضى وخلخلة هذا الشعب».

- ووفقًا **للأهرام** (٥/٢١) فقد أكد خطيب الجمعة بالميدان سامح المشد رفض التصالح مع رموز النظام السابق، وأيضا عدم التصالح مع مثيرى الفتنة الطائفية من فلول النظام السابق، والحزب الوطنى المنحل، وأمن الدولة السابق.

كما أشار المتظاهرون إلى أن هناك مظاهرة وثورة ثانية لتصحيح المسار الجمعة (٥/٢٧) مؤكدين أنهم يشعرون بأن مكتسبات الثورة قد تذهب هباء، ودعوا المجلس العسكرى إلى الحفاظ عليها.

وفى إمبابة، نظم المئات من الأهالى مظاهرة عقب صلاة الجمعة للتضامن بين عنصرى الأمة، جابت شوارع إمبابة، مؤكدين شعار: «مسلم ومسيحى. إيد واحدة»، و«ارفع رأسك فوق أنت مصرى»، و«الشعب يريد إسقاط الفتنة».

- من ناحية أخرى، تظاهر العشرات من **مؤيدى الرئيس المخلوع بميدان مصطفى محمود،** للمطالبة بوقف محاكمة مبارك، رافعين لافتات كتب عليها «لا لمساءلة ومحاكمة مبارك»، و«تحية لشهداء الشرطة والجيش»، و«تحية من شعب مصر الأصيل إلى السعودية لمساندتنا فى الحفاظ على رمزنا وعدم إهانته».

- كما نظم عدد من المواطنين وقفة تأييد للجيش أمام المنصة، مدعمين شرعية المجلس العسكرى وقيادته للمرحلة الانتقالية، ورفعوا عددا من اللافتات تعكس التأييد لدور المجلس العسكرى، من بينها أن كل الشرفاء يساندون المجلس العسكرى، ويدعمون شرعيته، بالإضافة إلى رفضهم المخربين الذين يتآمرون على شرعية المجلس.

ورفض المتظاهرون المساس بدور الجيش الذى حمى ثورة ٢٥ يناير، ونددوا بمن يحاولون زرع الفتنة بين أبناء الشعب المصرى (**الأهرام** ٢١ مايو).

- فى الإسكندرية نظمت القوى السياسية وائتلافات شباب الثورة والحركة التنظيمية وقفة لرفض التصالح، وإنقاذ الثورة وصدرت عدة بيانات تطالب بعدم العفو عن الرئيس المخلوع وزوجته وأولاده ومحاكمتهم مع رموز الفساد محاكمات عادلة.

ودعا الشيخ أحمد المحلاوى إمام مسجد القائد إبرهيم فى خطبة الجمعة إلى التخلى عن الاعتصامات والتظاهرات قائلا: كفانا مظاهرات حفاظا على اقتصاد البلاد من الانهيار، محذرا من وجود من يسعون إلى تفريغ الثورة من نجاحاتها وتحقيق أهدافها لإصلاح البلاد.

كما شهدت التظاهرات مطالب بإقالة الدكتور يحيى الجمل، ود.عصام سالم محافظ الإسكندرية، كما دعت القوى الوطنية إلى وقفة احتجاجية الثلاثاء (٢٤ مايو) بطول كورنيش الإسكندرية مع رفع لافتات لتأكيد مطالب الثورة، وضرورة استمرارها، والقضاء على أى محاولات للالتفاف على الثورة التى دعت إلى الحرية والعدالة.

– **وفى كفر الشيخ** تظاهر أكثر من ٥ آلاف شخص للمطالبة بمحاكمة مبارك ورموز نظامه الفاسدين، وعدم التصالح معهم أو الإفراج عنهم.

– **وفى السويس** خرج المئات من المتظاهرين، عقب صلاة الجمعة من مسجدى الأربعين وميدان الإسعاف، مرددين هتافات تطالب بسرعة محاكمة الرئيس المخلوع حسنى مبارك، وأكدت القوى السياسية المشاركة بالمظاهرة أنه بالفعل «توجد خطة للإفراج عن مبارك وسنتظاهر لحين محاكمته».

وردد المتظاهرون هتافات:«المحاكمة المحاكمة.. العصابة لسه حاكمة و«النهاردة سوزان.. بكرة جمال وعلاء»، و«الثوار فى الميدان» (**الشروق** ٢٨ مايو).

– **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** قالت الشروق: «أنا ماحسيتش بالتغيير ونازل تانى التحرير.. ٢٧ مايو ثورة الغضب المصرية الثانية». كان هذا عنوان إحدى المجموعات الإلكترونية التى تم تدشينها مؤخرا على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، تدعو لتنظيم مظاهرات مليونية الجمعة (٢٧ مايو) لمطالبة المجلس العسكرى بالمحاكمة الجادة والعاجلة لرموز «الفساد» بالنظام السابق.

وتجاوز عدد المشاركين فيها ٣٣ ألف عضو وكان أهم مطالبها: «تولى مجلس رئاسى مدنى معين من قبل الثوار، ليس للمجلس العسكرى أى دور فى اختياره، لإدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية».

ورفضت جماعة الإخوان المسلمين مصطلح «الثورة الجديدة»، حتي لا يفقد الناس – بحسب متحدثها الرسمي د. عصام العريان. الإحساس بالمسئولية الوطنية، وتتحول هذه المسئولية إلى منافسة سياسية.

– **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** قالت **الأهرام**: قرر ١٢ ائتلافا وحركة سياسية عدم المشاركة فى التظاهر يوم الجمعة (٢٧ مايو) تحت شعار جمعة الغضب الثانية، وطالبت جميع المصريين بعدم المشاركة فيها؛ لما تنطوى عليه من خطورة بالغة على ثورة ٢٥ يناير، وعلى مستقبل مصر.

وقالت هذه الجهات فى بيانها: إنها لن تكون جمعة غضب، ولكنها ستكون جمعة الخطر على مصر.

وتضم هذه الائتلافات والحركات جماعة الإخوان المسلمين، ويمثلها فى اللجنة التنسيقية عادل عفيفى، وائتلاف ثورة مصر ويمثله محمد عبد الجابر، وائتلاف الوعى المصرى بقيادة جهاد سيف الإسلام، ولجنة الإغاثة الميدانية برئاسة د. سامية الشافعى، والجماعة الإسلامية ويمثلها الشيخ عصام دربالة، وحزب شباب التحرير، واللجنة التنسيقية للثورة وتحدث عنها عصام النظامى، وجمعية محبى مصر السلام برئاسة هانى عزيز، ومجلس أمناء الثورة ويمثله د. هانى حنا المسمى «واعظ الثورة»، وائتلاف العاملين بالدولة بقيادة سيد أبوبيه، والدكتور مظهر شاهين «خطيب الثورة».

وقال بيان الائتلافات والحركات إنه وفى مواجهة ذلك، دعا ائتلاف شباب الثورة فى مؤتمر صحفى إلى المشاركة فى مظاهرات ميدان التحرير، والميادين الأخرى يوم الجمعة (٢٥ مايو).

ويضم الائتلاف شباب حركتى ٦ أبريل، والعدالة والحرية، وأحزاب الجبهة والوفد والتجمع والغد والكرامة، بالإضافة إلى شباب الإخوان، واستنكر الائتلاف محاولة تصدير صورة قاتمة عن الوضع الاقتصادى، تروج لها بعض وسائل الإعلام، وطالبوا بتسريع وتيرة محاكمة رموز النظام السابق والفاسدين بطريقة أكثر فعالية.

- كما دعت الجمعية الوطنية للتغيير التى تضم ١٩ حزبا وتحالفا إلى جمعة «لا لسرقة الثورة» للمطالبة بوضع دستور جديد قبل إجراء انتخابات عامة، وجدية وسرعة تطهير البلاد ومحاكمة الفاسدين.

ومن جانبها، أعلنت «حركة شباب ٦ أبريل - جبهة أحمد ماهر»، أن الدعوة لجمعة «إنقاذ الثورة» التى أطلقتها مستمرة فى حال عدم تلبية كل مطالبها، وأهمها حل المجالس المحلية، والإفراج عن الشباب المحكوم عليهم عسكريا.

- قالت **الأهرام** (٥/٢٦) فى سباق محموم وانقسام واضح بين التيارات والأحزاب السياسية المختلفة بشأن التنظيم والمشاركة فيما يسمى «جمعة الغضب الثانية» أعلن نحو ٤٠ حزبا وائتلافا وتيارا سياسيا المشاركة فى مظاهرات الجمعة، فى حين قررت ١٢ حركة، وتيارا أبرزها جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين عدم المشاركة، مطالبين المصريين بعدم الاستجابة لدعوة المشاركة لخطورتها على ثورة ٢٥ يناير.

وأعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة حرصه على استمرار التواصل مع الشعب المصرى وشباب الثورة، مؤكدا موقفه الثابت الداعم لثورة٢٥ يناير.

وأضاف المجلس - فى رسالته الـ٥٨ - أن حق التظاهر السلمى مكفول لأبناء الشعب

المصرى العظيم، الذى أعاد كتابة تاريخ مصر، مشيرا إلى أن القوات المسلحة هى من الشعب المصرى وله، وأن حمايتها الثورة منذ انطلاقها كانت مبدأ أساسيا من ثوابتها.

وأوضح المجلس الأعلى أن القوات المسلحة لم ولن تستخدم العنف ضد الشعب المصرى. وأهاب بكل المصريين مراعاة الحيطة والحذر، خاصة مع ما يتردد من احتمالات قيام عناصر مشبوهة بمحاولة تنفيذ أعمال تهدف إلى الوقيعة بين الشعب وقواته المسلحة.

وفى الوقت الذى برر فيه ائتلاف الوعى المصرى ـ العربى مشاركته فى جمعة الغضب بدافع الحرص على عدم ترك الساحة للأصوات المتطرفة، ولمنع الفتنة بين الجيش والشعب، حددت أحزاب الوسط، والسلام، والنيل، وجمعيات الشبان المسلمين، والهيئة العامة للشباب المسيحية موقفها برفض المشاركة، بينما أعلن الحزب الناصرى المشاركة وتأييدها.

كانت جبهة ائتلاف شباب المحافظات قد دعت جموع الشعب إلى الخروج فى جمعة الغضب لاستكمال ثورته، والمطالبة بتشكيل مجلس رئاسى مدنى، وعدم إجراء الانتخابات قبل وضع دستور جديد. وأعلن تحالف القوى الثورية أن هناك محاولات جادة لاحتواء الثورة، ولهذا يدعو التحالف إلى الخروج للمشاركة فى المظاهرة، ويضم٥٢ تحالفا وتكتلا، من بينها حركة٦ أبريل، وشباب الجمعية الوطنية للتغيير، ومجلس أمناء الثورة بالإسكندرية، وحركة الائتلاف المصرى.

جمعة الغضب الثانية (٢٧ مايو٢٠١١).

نجحت حركات شباب الثورة والقوى السياسية الليبرالية، فى حشد مظاهرة مليونية فى ميدان التحرير وفى المحافظات، رغم غياب التيارات الدينية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتركزت مظاهرات «تصحيح مسار الثورة» أو «جمعة الغضب الثانية» ـ بحسب **المصرى اليوم** ٢٨ مايو ـ فى ميدان التحرير بالقاهرة وميدان القائد بالإسكندرية، إضافة إلى ميادين فى محافظات الدقهلية ودمياط والغربية وكفر الشيخ والسويس وبورسعيد والإسماعيلية وجنوب وشمال سيناء ومطروح والفيوم والوادى الجديد وأسيوط والمنيا وقنا وأسوان.

ورفع متظاهرو جمعة الغضب لافتات ورددوا هتافات، تطالب بمحاكمة عاجلة لحسنى مبارك ورموز النظام السابق، وتشكيل مجلس رئاسى مدنى، وتطهير الحكومة والمجالس المحلية، وإعداد دستور جديد وتأجيل الانتخابات البرلمانية.

فى المقابل، نظمت جماعة الإخوان المسلمين ١١ وقفة فى الإسكندرية بمشاركة

الآلاف، ووزعت خلالها بياناً يتهم المشاركين فى جمعة الغضب بأنهم «علمانيون وفاشلون وعابثون بمصالح الشعب لأغراض خاصة وحسابات ضيقة».

ونظم العشرات مظاهرات مؤيدة للمجلس العسكرى فى ميدانى الحسين والرماية بالقاهرة والجيزة، ومنطقة المنصة فى مدينة نصر شارك فيها ممثلون عن اتحاد عمال مصر، وهددوا خلالها بإضراب عام للعمال حال تشكيل مجلس رئاسى مدنى لإدارة شئون البلاد.

وكان شباب الثورة قد تكفلوا - بحسب **الشروق** ٢٨ مايو - بحماية الميدان وأقاموا نقاط تفتيش بجميع مداخله، وكونوا دروعا بشرية أمام المتحف المصري لحمايته بعد غياب قوات الجيش والشرطة من الميدان والمنشآت المحيطة به، ونظم الشباب حركة المرور.

وألقي الشباب القبض علي بعض البلطجية وقيدوهم في الميدان، وانطلق مئات الشباب من مسجدي مصطفي محمود بالمهندسين في مسيرة إلي الميدان التحرير، هاتفين: «كلام الشعب يمشي.. الشعب ما بيهزرشي»، «عدوا شهر وعدوا ثلاثة.. والمحاكمة تاتة تاتة»، و«ما تعبناش ما تعبناش.. ثورة كاملة يا إما بلاش»، كما خرج المئات من المتظاهرين من مسجد الفتح برمسيس مرددين هتافات: «الشعب يريد إعدام المخلوع» و«اللي فاكر نفسه كبير لسة الثورة في التحرير».

وقال خطيب مسجد الفتح في أثناء الخطبة: إذا فصلنا الدين عن الدولة، كما يطالب العلمانيون، فربما نصلح الدنيا وإن كان هذا مستبعدا، لأن الدنيا لن تصلح إلا بتطبيق شرع الله، لكننا سنخسر آخرتنا. (**الشروق** ٢٨ مايو).

•• ميدان التحرير:

مرت تظاهرات جمعة الغضب الثانية فى مصر بسلام (**الأهرام** ٢٨ مايو). أكدت التظاهرات على اختلاف حجمها ومنظميها خروج الشعب والجيش معا منتصرين، ومؤكدين مبدأ الثورة «الشعب والجيش يد واحدة»، وفيما قاطع الإخوان المسلمون والسلفيون وطيف واسع من التيارات السياسية التظاهرات فإن أكثر من ٤٠ ائتلافا لشباب الثورة شاركوا فيها وبفعالية، وركزت المطالبات على الدستور والعدالة للجميع، وشددت على سرعة محاكمة الرئيس السابق ورموز نظامه وعلى العلنية والشفافية فى هذه المحاكمات.

كانت التظاهرة الأوسع فى ميدان التحرير مؤشر الثورة وبوصلتها المشرعة، وفى منطقة الأزهر وأمام المنصة بصلاح سالم حيث أكد المتظاهرون تأييد الجيش وسياسات المجلس العسكرى.

شارك عشرات الآلاف من المصريين بميدان التحرير فى جمعة «ثورة الغضب الثانية»، وتصحيح المسار، والفساد السياسى، وإحياء الثورة.

ولم يمنع الحر القائظ والتحذيرات من استغلال هذه المظاهرات للقيام بأعمال تخريبية، عشرات الآلاف من المشاركة فى هذه المظاهرات التى جرت وقائعها فى غياب الأمن والشرطة العسكرية.

وقام شباب المتظاهرين بإقامة حواجز حديدية على مداخل الميدان والتحقق من شخصية الوافدين لمنع تسلل أى عناصر تخريبية.

٥ إذاعات و٣ صلوات للجمعة

وغاب التنسيق بين القوى والتحالفات الشبابية المشاركة فى المظاهرات عن تنظيم فعالية الجمعة بالميدان، وهو ما ظهر فى نصب ٥ إذاعات وإقامة ٣ صلوات للجمعة فى آن واحد، أبرزها التى رفع أذانها وأمها الشيخ محمد جبريل وأدى خطبتها الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم والملقب بخطيب الثورة.

وشدد المتظاهرون على وحدة الجيش والشعب، وطالبوا بإعادة النظر فى الجدول الزمنى المقترح من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بوضع دستور جديد قبل إجراء أى انتخابات عامة، وتأجيل الانتخابات حتى تتحسن الظروف، وتستفيد جميع مؤسسات الدولة من قدراتها الكاملة، وعدم انفراد المجلس الأعلى بإصدار القوانين، وإجراء حوار واسع وجاد حول جميع القرارات والتشريعات المحورية خاصة قانون الانتخابات الجديد، وادارة حوار قومى حول المبادئ الدستورية التى تضمن مدنية الدولة وديمقراطية بنائها ومساواتها بين كل المواطنين، وعدم اختزال الديمقراطية فى صندوق انتخابات، وعدم محاكمة المواطنين أمام القضاء العسكرى، وإعادة إجراءات التقاضى العسكرية التى تمت بحق مدنيين أمام القاضى الطبيعى، والإفراج عن كل النشطاء والمتظاهرين.

ورفض المتظاهرون التصالح أو العفو عن الفاسدين والقتلة، وطالبوا بتسريع وتيرة محاكمة رموز النظام السابق، وإنشاء هيئة قضائية مستقلة لحماية الثورة ومحاكمة الفاسدين، وجدية وسرعة تطهير البلاد من مخلفات النظام البائد من أعضاء المجالس المحلية والمحافظين، وميراث جهاز أمن الدولة المنحل، وتطهير القضاء والإعلام وإقالة رؤساء الجامعات والبنوك وشركات القطاع العام.

ورفع المتظاهرون لافتات كتبوا عليها «دستور قبل الانتخابات وعدالة لكل التيارات» و«الشعب يريد دستور جديد مع الحفاظ على المادة الثانية» و«لا للانفراد بإصدار

القوانين» و«الشعب يريد محاكمة جودت الملط» و«ثوار التحرير يطالبون برحيل ومحاكمة الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس».

– ولأول مرة منذ اندلاع أحداث ثورة ٢٥ يناير، خرج أهالى المهندسين فى مسيرة عقب انتهاء صلاة الجمعة بمسجد مصطفى محمود إلى التحرير؛ للمطالبة بسرعة محاكمة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ورموز نظامه بتهمة الفساد السياسى والخيانة العظمى، وتكوين مجلس رئاسى لإدارة شئون البلاد، وحكومة ثورة بها كوادر شبابية، ووضع دستور جديد، وتطهير الشرطة من كل اللواءات والضباط وأمناء الشرطة الذين اشتركوا فى قمع المتظاهرين وإعادة الأموال المسروقة.

بدأت المسيرة من أمام مسجد مصطفى محمود عقب صلاة الجمعة، إلى ميدان التحرير، مرورا بشارع جامعة الدول العربية، والبطل أحمد عبدالعزيز وشارع الدقى وكوبرى قصر النيل وأخذوا يهتفون للأهالى «انزلوا من بيوتكم عايزين نجيب حقوقكم»، واستقبلهم شباب التحرير بالتهليل (**المصرى اليوم** ٢٨ مايو)..

– وفى الجيزة خرج مئات المتظاهرين فى مسيرة سلمية انطلقت بعد صلاة الجمعة من مسجد الاستقامة فى اتجاه ميدان التحرير، ضمن فعاليات جمعة الغضب الثانية.

طالب المتظاهرون بسرعة محاكمات رموز الفساد السابق وهم الرئيس المخلوع حسنى مبارك وأسرته وجميع المتورطين فى قضايا الفساد السياسى والمالى، فضلا على حل المجالس المحلية، وإقالة رؤساء الجامعات، وتطهير جميع الوزارات، وفى مقدمتها وزارة الداخلية (**الشروق** ٥/٢٨).

– وشكل شباب الثورة مجموعات لحراسة وتأمين المظاهرات فى مختلف ميادين مصر الرئيسة.

مشاهد من محافظات مصر

– وفى الإسكندرية، تجمع أكثر من ٥ آلاف مواطن من مختلف الأطياف السياسية بساحة مسجد القائد إبراهيم، وتظاهروا ـ بحسب **الأهرام** ٢٨ مايو ـ مطالبين بمحاكمات علنية وعاجلة لمبارك ورموز نظامه، ودعوا إلى حوار مجتمعى حول القوانين التى تصدر، وأكدوا ضرورة وضع دستور جديد، كما طالبوا بحل المجالس المحلية، وإقالة يحيى الجمل وعدد من المحافظين.

– **وفى السويس** احتشدت جموع القوى السياسية بميدان الشهداء في مظاهرة سلمية، ضمت نحو ٥ آلاف شخص عقب صلاة الجمعة فى إطار التضامن مع دعوة «جمعة الغضب الثانية»، مطالبين بسرعة محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك

ومنددين بالإفراج عن زوجته سوزان ثابت، رافعين اللافتات «الإفراج عن سوزان باطل»، وقد حذر قادة المظاهرة البلطجية من الانسداس وسطهم (الأهرام ٢٨ مايو).

– **وفى دمياط** نظم عدد – بحسب **الأهرام** ٢٨ مايو – من ممثلى حركة ٦ أبريل والحزب العربى الناصرى وحزب التحالف الاشتراكى وحزب الكرامة، وقفة احتجاجية عقب صلاة الجمعة بميدان الساعة بمدينة دمياط تحت شعار «جمعة الغضب الثانية.. تصحيح مسار الثورة»، وألقى ممثلو هذه القوى كلمات، طالبوا فيها بالإسراع فى محاكمة رموز النظام السابق، وتطهير الإعلام من رجال الحزب الوطنى المنحل، وأكدوا أن الثورة مستمرة حتى تتحقق جميع مطالبها.

– **وفى البحيرة** نظم ائتلاف شباب الثورة ويضم حركة ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير وشباب حركة كفاية وأعضاء من حزب الغد وقفة فى ميدان الساعة بدمنهور تضامنا مع جمعة الغضب الثانية بميدان التحرير، للمطالبة بتصحيح مسار الثورة سياسيًا.

شارك فى الوقفة نحو ٢٥٠ شخصا، قاموا برفع لافتات تقول: «معا نهدم الفساد لنبنى الأمجاد»، كما رددوا هتافات تقول «عار وعار البلطجى يضرب الثوار»، كما قام المشاركون فى الوقفة بتوزيع بيان بمطالبهم التى تضمنت حل المجالس المحلية ومنع أعضاء الحزب الوطنى من المشاركة فى الحياة السياسية (**الأهرام** ٢٨ مايو).

– **وفى الإسماعيلية** تظاهر المئات من شباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير وحركة شباب ٦ أبريل وغيرهما من التيارات والقوى السياسية عقب صلاة الجمعة، رافعين شعار: «الشعب يحمى ثورته»، معلنين رفضهم لتجاهل مطالبهم فى المشاركة فى صياغة قوانين الأحزاب والحياة السياسية، وأكدوا أن وقفتهم جاءت لاسترداد الثورة، وإنقاذها من محاولات الاستيلاء عليها.

كما طالبوا بمشاركة ممثلين عن جميع القوى السياسية للمطالبة بمندوبين عنهم فى صياغة القوانين والتشريعات المحددة للنظام السياسى، كما طالبوا بتأجيل الانتخابات البرلمانية.

– **وفى جنوب سيناء** تجمع مئات العاملين بقطاع السياحة بمدينة شرم الشيخ، عقب صلاة الجمعة أمام المستشفى الذى مازال يعالج فيه الرئيس السابق لليوم ٤٤ على التوالى، ويرددون هتاف، «ارحل.. ارحل»، «المحاكمة واللومان لمبارك وسوزان»، وقد تصادف فى أثناء التظاهرات وصول خديجة الجمال وبرفقتها ابنتها فريدة جمال مبارك، ووالدها محمود الجمال لزيارة مبارك فى الغرفة ٣٠٩، وكانت صحة مبارك غير مستقرة بعد ظهر ذلك اليوم، كما كانت حالته النفسية سيئة حتى تدخل الفريق الطبى المرافق له.(الأهرام ٢٨ مايو).

كما تحركت مظاهرة أخري من أصحاب المحال التجارية بشرم الشيخ للمطالبة بتخفيض إيجاراتها.

– **وفى قنا** رفضت قبائل قنا وقواها السياسية والدينية المشاركة فى «جمعة الغضب» ولم يجد ميدان الساعة أشهر ميادين قنا سوى ٣٠ متظاهرا فقط شاركوا فى التظاهرة بعد صلاة الجمعة «مباشرة».

– **وفى كفر الشيخ** خلت المحافظة من أى مظاهرات فى «جمعة الغضب الثانية» علي غير عادة.

وكان السبب الرئيسى – بحسب الأهرام ٢٨ مايو – هو رفض جماعة الإخوان المسلمين الخروج وعدم المشاركة فى هذه المظاهرات، رغم إعلان شباب ائتلاف الثورة و٦ أبريل وكفاية والشباب من المراكز المختلفة المشاركة فى المظاهرات وتنظيم مظاهرة حاشدة أمام الديوان العام للمحافظة.

– **وفى سوهاج** وفى حماية الأشجار هربا من شدة الحرارة شارك عشرات الشباب فى الوقفة التى دعا إليها شباب اللجنة الشعبية لحماية الثورة، وائتلاف شباب سوهاج، وجروب سوهاج النهاردة، وشباب بيحب بلده، وقوى وطنية، وأحزاب التجمع والجبهة والكرامة والمصرى، وغيرها بميدان الثقافة، أكبر ميادين المحافظة، تضامنا مع جمعة «الغضب الثانية» بميدان التحرير.

رفع المتظاهرون علم مصر، ولافتات: «لا للفتنة الطائفية.. لا للثورة المضادة.. لا للتخريب»، ورددوا الهتافات المطالبة بحل المجالس المحلية، وتشكيل مجلس رئاسى مدنى، وتطهير جهاز الشرطة، وتطهير هيئة القضاء.

– وفي الدقهلية نظم أكثر من ١٥٠٠ من أعضاء مجلس أمناء الثورة وحركة كفاية و٦ أبريل وحزب الجبهة وحزب الكرامة وحملة دعم البرادعى وعدد من المستقلين مسيرة بعد صلاة الجمعة من أمام مسجد النصر بالمنصورة، وانتهت بالوقوف أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بالعدالة والحرية والوفاء لدم الشهداء، وحماية الوطن، ومحاكمة الرئيس السابق وأسرته، والمتسببين فى قتل المتظاهرين وغاب عن المظاهرة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيون.(**المصرى اليوم** ٢٨ مايو).

– **وفى بورسعيد،** شارك المئات فى مظاهرة خرجت من المسجد التوفيقى بحى العرب ببورسعيد، دعت إليها حركات شباب الثورة، وانطلقت بطول شارع سعد زغلول، وتم توزيع بيان بعنوان مطالبنا فى جمعة الغضب الثانية، دعا إلى انتخاب لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد، وإعادة النظر فى قانون الأحزاب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وتقديم مبارك للمحاكمة؛ بتهمة الخيانة العظمى وحل المحليات وتطهير الإعلام وانتخاب المحافظين.

– **وفى مطروح،** تظاهر عدد من شباب ائتلاف الثورة بعد صلاة الجمعة فى شارع الإسكندرية، الذى يقع به المسجد الكبير، الذى أدى الرئيس السابق مبارك صلاة عيد الفطر الماضى به، وطالبوا بسرعة تنفيذ مطالب الثورة.

– **وفى الفيوم،** تظاهر المئات من أعضاء حركة كفاية أمام مسجد عبدالله وهبى بمدينة الفيوم، مطالبين بسرعة القصاص من قتلة شهداء الثورة، وسرعة محاكمة المتهمين فى قضايا الفساد من مسئولى النظام السابق.

– **وفى الوادى الجديد،** تسبب فلول الحزب الوطنى المنحل فى انسحاب عدد كبير من المتظاهرين بميدان البساتين بالخارجة، وقادت «أمل منصور» التى كانت تشغل منصب أمينة المرأة بالحزب الوطنى المنحل بمركز الداخلة، مظاهرة شارك فيها المئات للمطالبة بمحاكمة رموز النظام السابق، وملاحقة الفاسدين بالمحافظة، فى ظل الغياب الأمنى وكثفت قوات الشرطة من وجودها حول أقسام الشرطة ومديرية الأمن والمواقع الحيوية بمدينة الخارجة، واكتفى عدد من عناصر الدعوة السلفية بمراقبة الموقف عن بعد (**المصرى اليوم** ٢٨ مايو).

– **وفى بنى سويف** نظم العشرات مظاهرات أمام عدة مساجد للمطالبة بتعجيل محاكمة الرئيس السابق، وإقالة النائب العام، وتوجه المئات من شباب المحافظة إلى ميدان التحرير بالقاهرة للمشاركة فى المظاهرات.

– **وفى أسيوط** تظاهر المئات من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير و٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة وشباب الإخوان والحزب الشيوعى أمام مسجد عمر مكرم، وطالبوا بمحاكمات عاجلة لرموز النظام السابق (**المصرى اليوم** ٢٨ مايو).

– **وفى المنيا،** نظم المئات مظاهرة من أمام مسجد الشبان المسلمين بمدينة المنيا، مطالبين بسرعة الانتهاء من محاكمة رموز النظام السابق، وحل المجالس المحلية، والقضاء على فلول الحزب الوطنى المنحل، ونظم ائتلاف شباب الثورة بمدينة ملوى مسيرة صامتة أمام مسجد العرفانى، وجابت شوارع المدينة.

– **وفى الأقصر،** تظاهر المئات فى ساحة مسجد أبو الحجاج الأقصرى؛ للمطالبة بسرعة إنجاز مطالب الثورة، وتطهير جميع مؤسسات الدولة من رءوس الفساد، واسترداد الأموال المنهوبة وحل المجالس المحلية.

– وفى أسوان، تظاهر العشرات من ممثلى القوى السياسية بالمحافظة بميدان محطة السكة الحديد، وشارك وفد يضم نحو ١٠٠ من شباب ثورة ٢٥ يناير، والتحالف الديمقراطى والمجلس الوطنى بأسوان فى مظاهرات ميدان التحرير بالقاهرة.

– **وفى شمال سيناء،** تظاهر المئات من أهالى مدينة العريش، وخرج المتظاهرون فى

مسيرات من مسجد الرفاعى، عقب صلاة الجمعة، الذى يقع فى ميدان الحرية وسط العريش، ولم تتدخل أجهزة الأمن فى المظاهرات نهائياً (**المصرى اليوم** ٢٨ مايو).

ردود أفعال جمعة الغضب الثانية

- فى ٢٨ من مايو ٢٠١١ شدد أعضاء بالمجلس العسكرى على أن الجدول الزمنى لإجراءات انتقال السلطة «لن يتغير بصرف النظر عن وجود قوى سياسية غير مستعدة، أو ترغب فى مزيد من الوقت للاستعداد»، مجددين التأكيد على أن انتخابات مجلسى الشعب والشورى ستجرى خلال سبتمبر المقبل.

قال اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشئون القانونية، عضو المجلس العسكرى إن المجلس الأعلى يقف على مسافة واحدة من جميع التيارات، ولا يعقد صفقات مع أحد، نافياً وجود أى تفاهمات أو حوارات مع قوى سياسية دون الأخرى، مطالباً وسائل الإعلام بـ«مراعاة مصلحة البلد والدقة فى نقل الأحداث» (**المصرى اليوم** ٢٩ مايو)..

- وفى سياق متصل، بدأ «ائتلاف شباب الثورة فى صياغة ما سموه «خارطة طريق» بعد مناقشات سرية مع عدد من القوى السياسية ومرشحى الرئاسة، وتحتوى «خارطة الطريق» على خطة واضحة للفترة الانتقالية، تنقسم إلى شقين: الأول سياسى، والثانى اقتصادى، وتشدد «الخارطة» على «أهمية صياغة دستور جديد أولاً، ثم انتخابات رئاسية، تتبعها انتخابات برلمانية»، كما تتضمن إعطاء سلطات أكبر لوزارة «شرف» لإدارة البلاد تحت إشراف المجلس العسكرى. (**المصرى اليوم** ٢٩ مايو).

- وفيما له صلة بذلك أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم وجود ممثلين لها فى «ائتلاف شباب الثورة، وقال د. محمود حسين، أمين عام الجماعة، تعلن الإخوان أن من يمثلها فى اللجنة التنسيقية لحماية الثورة هما عادل عفيفى والدكتور أسامة ياسين.(**المصرى اليوم** ٢٩ مايو).

- وقد وجه الدكتور محمد البرادعى، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رسالة تحية وتقدير للشباب المصرى الذى خرج فى مظاهرات ميدان التحرير (الجمعة ٥/٢٧) للمطالبة بتصحيح مسار الثورة واستكمال تحقيق مطالبها، وقال البرادعى فى رسالة للشباب، كتبها على صفحته الخاصة بموقع «تويتر»: «صوتكم اليوم واضح وقوى، وشعلة الثورة مازالت مضيئة وأنتم الأمل» (**المصرى اليوم** ٢٩ مايو)..

– ومن جانبهم، أعلن العشرات من الناشطين اعتصامهم فى ميدان التحرير بعد جمعة الغضب الثانية، للمطالبة بتشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، وتأجيل الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها فى شهر سبتمبر المقبل، وأقام المحتجون خيمتين فى منتصف حديقة الميدان، ورفعوا لافتات كتبوا عليها: «الدستور أولاً»، و«لا لاستفتاء مزور»، وهو الأمر الذى أثار حفيظة المارة الذين حاولوا أكثر من مرة إقناعهم بضرورة مغادرة الميدان، كما حاول العشرات من المواطنين فض الاعتصام بالقوة أكثر من مرة، دون جدوى.

وتصدى عمال النظافة لإعادة الميدان إلى طبيعته، وعاد رجال الشرطة لتسيير حركة المرور فيه، بعد غيابهم فى جمعة الغضب الثانية، وتم منع الباعة الجائلين من الوجود فى الميدان» (**المصرى اليوم** ٢٩ مايو).

حوار المجلس العسكرى مع شباب الثورة

● **فى الأول من يونيو ٢٠١١** قالت «**الأهرام**»: رحب معظم ائتلافات شباب الثورة بالمشاركة فى الحوار، الذى دعا إليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأربعاء (أول يونيو) خاصة شباب الجمعية الوطنية للتغيير، والائتلافات المنضوية فى إطارها، ومجلس أمناء الثورة، وجبهة الثوار الأحرار، وتحالف ثوار مصر، وائتلاف ثورة مصر الحرة.

بينما تحفظت حركة «شباب ٦ أبريل» (جبهة أحمد ماهر) على الحوار، وقرر ائتلاف شباب واتحاد شباب الثورة (جناح حمادة الكاشف)، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، واتحاد الشباب الديمقراطى (شبيبة الحزب الشيوعى المصرى) عدم المشاركة.

● **فى ٢ من يونيو ٢٠١١** قالت «**المصرى اليوم**»: أعلن «٢٣ ائتلافاً» لشباب الثورة رفضها الحوار مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى بدأ فى السابعة مساء الأربعاء (أول يونيو)؛ احتجاجاً على المحاكمات العسكرية للثوار والإعلاميين والمدونين، مؤكدة عدم المشاركة فى الحوار فى ظل قوانين «تجرم التظاهر والإضراب والاعتصام السلمى»، إضافة إلى «تجريم الحديث عن المجلس العسكرى فى وسائل الإعلام».

وأبدت الائتلافات اعتراضها على ضيق الوقت بين الدعوة للحوار وبدء فعالياته، وهى الفترة التى قالوا إنها لم تتجاوز «٤٨ ساعة»، فيما أعلن المجلس العسكرى - عبر صفحته الرسمية على موقع «فيس بوك» - أنه تم إغلاق أجهزة الفاكس التى تستقبل طلبات المشاركين بعد اكتمال العدد المطلوب.

وفى رسالة للقوات المسلحة، أبدت قرابة «٧٠» حركة سياسية وائتلافاً، مجموعة من الملاحظات على دعوة الحوار متفقة فى بعضها مع ملاحظات ائتلافات شباب الثورة، وأضافت إليها ملاحظات أخرى، من بينها «عدم تحديد أسس للحوار أو آليات لتنفيذ ما يتوصل إليه من نتائج».

وأعلنت الحركات السياسية رفضها الدعوة العامة التى وصفوها بأنها «نوع من الفوضى والدعاية الإعلامية»، مشددة على رفضها.

– **وفى الإسكندرية،** أصدرت قوى سياسية فى المحافظة بياناً مشتركاً أعلنت فيه رفضها الحوار، واعتبرته إجراءً شكلياً لعدم وضع آليات تضمن تنفيذ ما يخرج به من توصيات.

كان المشير حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، طلب عقد أكثر من لقاء مع شباب الثورة، نظراً للإقبال الشديد على المشاركة، حسبما ذكر المجلس الأعلى على صفحته على موقع «فيس بوك» (**المصرى اليوم** ٢ يونيو).

● **فى ٣ من يونيو ٢٠١١** قالت «الوفد»: رفض المجلس العسكرى إعداد دستور جديد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وأكد تمسكه بالإعلان الدستورى والاستفتاء الشعبى بإجراء الانتخابات فى نهاية سبتمبر المقبل، وقبل إعداد الدستور. وشدد اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس العسكرى خلال الحوار مع ائتلافات شباب الثورة الذى انطلقت أولى جلساته مساء الأربعاء (٦/١) بمسرح الجلاء بالقوات المسلحة، على التزام الجيش بتسليم السلطة فى نهاية الفترة الانتقالية لأول رئيس مدنى منتخب فى تاريخ مصر، وأكد أن الفترة المقبلة سوف تشهد إصدار قانون يحدد اختصاصات جهاز الأمن الوطنى، ويخضعه لرقابة شعبية، وأوضح أن المجلس لم يتدخل فى شئون القضاء، ولن يتستر على الفساد، وأكد التزام القوات المسلحة بعودة حقوق الشعب من رموز النظام السابق، وإعلاء القانون، وقال إن أحداً ليس فوق القانون وإن المجلس العسكرى نفسه تحت مظلة القانون وليس فوقه، وأوضح أن الدستور الجديد سوف يشمل مادة تتعلق بمدنية الدولة.

ونشبت مناوشات بين ممثلى ١٥٣ ائتلافا للشباب شاركوا فى الحوار وكادت تتحول إلى اشتباكات، وهدد اللواء محمد العصار بإنهاء الحوار وانعكست أجواء التوتر داخل القاعة على المنصة، واحتد اللواء محمود حجازى، عضو المجلس العسكرى على أحد الحاضرين، وانقسمت الجلسة -بحسب **الوفد** ٣ يونيو- إلى فريقين أحدهما يطالب بإعداد دستور جديد قبل الانتخابات البرلمانية، رافعاً لافتات وشعارات «الدستور أولاً»، بينما طالب الفريق الآخر بالالتزام بالاستفتاء والإعلان الدستورى والذى تضمن إجراء الانتخابات فى موعدها، و«هتف» الشعب يريد تفعيل الاستفتاء».

- بينما قالت **«الشروق»** فى السياق ذاته (٦/٣) لم يستمر لقاء ائتلافات الثورة بأعضاء المجلس العسكرى فيما عرف بـ«حوار الشباب»، الأربعاء (أول يونيو) أكثر من ساعة و٤٠ دقيقة، دارت أغلبها - بحسب مشاركين - عن إنجازات الجيش خلال الثورة، ورفضه القاطع إطلاق النار على المتظاهرين، فيما غابت القضايا الملحة الخاصة بتفاصيل المرحلة الانتقالية، وكيفية إدارة شئون البلاد فى المرحلة المقبلة، وتفجر عدد من الانتقادات، أبرزها «سوء التنظيم ومشاركة شباب من الحزب الوطنى، وعدم وجود أجندة واضحة»، وانتهى اللقاء بإعلان معظم الائتلافات مقاطعتها لأى حوارات مستقبلية، بل وصلت إلى حد أن قال أحدهم: «ميدان التحرير بات أملنا الوحيد».

الحاضرون كانوا نحو ١٥٣ ائتلافاً من مختلف المحافظات، فى مواجهة ٤ أعضاء بالمجلس العسكرى وهم اللواء ممدوح شاهين واللواء إسماعيل عتمان واللواء محمد العصار واللواء محمود حجازى.

وفى سياق متصل دعا عدد من النشطاء السياسيين ونشطاء الفيس بوك جميع أطياف وفئات المصريين إلى المشاركة فى «مليونية العمل» الجمعة (٣ يونيو) فى التحرير من أجل تعويض الخسائر الاقتصادية التى تكبدتها البلاد على خلفية الاضطرابات والاعتصامات المستمرة، قال الشباب فى دعواهم «لقد خسرت مصر ٢٢٪ من احتياطاتها فى ٤ أشهر، بينما استطاعت اليابان تعويض خسائر قدرت بـ«٥٠» مليار دولار فى خمسين يوماً بساعتى عمل زيادة لكل مواطن.. أضافوا: «جمعة العمل.. ليست مجرد جمعة واحدة.. أو يوم واحد.. ولكنها بداية العمل بضمير فى جميع ميادين الحياة (**الوفد** ٦/٣).

«جمعة العمل» ٣ يونيو ٢٠١١

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١** قالت **الأهرام**: فشلت «جمعة العمل» حيث لم يخرج إلى ميدان التحرير سوى نحو ٧٠٠ شخص؛ تلبية للدعوة التى أطلقت منذ يومين على الفيس بوك.

ونشبت خلافات ومشاجرات عندما أعلن أحد المشاركين من أعلى المنصة الموجودة فى الميدان أننا نريد دولة مدنية علمانية وليس دولة إسلامية؛ الأمر الذى أدى إلى محاولة إنزاله بالقوة ومنعه من الحديث.

فيما لم يقم المتظاهرون برفع لافتات تعكس الرغبة فى عودة العمل، ورفعوا الشعارات المعتادة مثل «الدستور أولا ثم الانتخابات»، و«الجيش والشعب يد واحدة»، والشعارات المعتادة المطالبة بسرعة محاكمة رءوس الفساد، فضلا

على شعار جديد بعنوان الحد الأدنى للأجور ٧٠٠ جنيه.. تمخض الجبل فقرا!

ونصب المتظاهرون منصة ثانية فى الميدان، طالبوا من خلالها باستمرار الثورة وعدم نسيان دم الشهداء حتى تتحقق جميع المطالب، ورفعوا لافتة كبيرة تدعو لاجتماع فصائل الثورة، وانتخاب مجلس قيادة لها والدعوة لتشكيل هيئة تأسيسية لإعداد دستور جديد يوم ٢٤ يونيو الحالى.

وكان ائتلاف شباب الثورة قد أعلن الخميس (٢ يونيو) عدم مشاركته فى جمعة العمل، حيث أكد أن العمل لم ينقطع منذ بداية الثورة حتى تتم الدعوة إلى عودته بمظاهرة.

- **وفى منطقة الحسين** بالقاهرة تظاهر المئات من أهالى أحياء الجمالية والدرب الأحمر والدراسة بميدان المسجد الحسينى، مطالبين بعودة الشرطة إلى الشارع، وفى ميدان التحرير وقعت مناوشات كلامية بين متظاهرين سلفيين من جبهة الرقابة الثورية وعدد آخر من شباب الثورة حول أسبقية الحديث على المنصة عقب صلاة الجمعة، وبدأت مجموعة من السلفيين مظاهرة صغيرة لم تتجاوز ٣٠٠ شخص، تندد بوجود السائحين فى الميدان قائلين «السياح كفار» وتجاوب معهم عدد من الحضور بالقول: «إسلامية إسلامية».

- بينما رصدت **الوفد** (٦/٤) حوادث بلطجة بالميدان، حيث اعتدى مجموعة من البلطجية فى الميدان على ضابط شرطة برتبة ملازم أول بقسم شرطة قصر النيل أثناء محاولته إنقاذ مذيعة من الاعتداء عليها، أثناء تسجيلها بعض المشاهد فى الميدان اعتقد البلطجية أن المذيعة المجنى عليها أجنبية مما جعلهم يعتدون عليها بالضرب، وأصيبت بحالة إغماء وسقطت على الأرض من شدة الضرب، واستولى البلطجية على الطبنجة وجهاز اللاسلكى من الضابط الذى أصيب بعدة جروح وكدمات متفرقة بالجسم عقب الاعتداء عليه، وتم نقله إلى مستشفى المنيل لإجراء الإسعافات الأولية له.

- **وفى الإسكندرية** قام شباب ائتلاف الثورة بالمحافظة (شباب بيحب مصر) بالمشاركة وتفعيل دعوة جمعة العمل، حيث قاموا بالتنسيق مع إدارة شرطة المرور ومديرية الأمن لتدعيم الأقسام والمديرية بأجهزة الحاسب الآلى من خلال التبرعات التى قاموا بجمعها فى إطار شعار «الشعب والشرطة يد واحدة».

وقد شهد مسجد القائد إبراهيم بالاسكندرية حالة من الهدوء النسبى لغياب معظم الائتلافات والحركات الثورية الفعلية عن الميدان والتى دعت لمليونية الحرية فى حين طالب المتظاهرون الذين لم يزيدوا على ٥٠٠ متظاهر بسرعة محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك، وتشكيل لجنة تأسيسية لوضع الدستور قبل الانتخابات.

– **و**نظم نحو ١٥٠ من ائتلاف شباب الثورة وحركة كفاية وشباب ٦ أبريل وقفة فى منطقة محطة الرمل احتجاجا على تأخير محاكمة الرئيس السابق إلى شهر أغسطس المقبل.

– ووفقًا **للمصرى اليوم** (٦/٤) شهدت الجمعة ٤ مظاهرات صغيرة تفرقت بين شرم الشيخ والإسكندرية والقاهرة، وخصص المتظاهرون منها وقفتين مناهضتين للرئيس السابق حسنى مبارك، فيما طالبت الثالثة بإعادة الشرطة إلى أوضاع ما قبل ٢٥ يناير، وهتفت الأخيرة ضد السائحين الأجانب فى ميدان التحرير، معتبرين أنهم «كفار» حسب وصفهم.

وفى مقر إقامة الرئيس السابق تظاهر مئات المصلين بمدينة شرم الشيخ عقب أداء الصلاة بمسجد المصطفى أمام مستشفى شرم الشيخ؛ للمطالبة برحيله عن المدينة، ونشرت أجهزة الأمن أكثر من ألفى جندى من قوات الأمن للحيلولة دون اقتحام المتظاهرين للمستشفى.

● **وفى ٥ من يونيو ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم** «طالب شباب الثورة بتحرير ميدان التحرير من البلطجية وبقايا النظام السابق والمندسين بين الثوار والتجمعات والتظاهرات الفئوية، متهمين جماعات مجهولة الهوية بالإساءة إلى هيبة الميدان، جاء ذلك عقب واقعة الاعتداء على مذيعة قناة «سى. تى. فى» القبطية أثناء تغطيتها تظاهرات الجمعة (٣ يونيو).

● **فى ٦ يونيو ٢٠١١** قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة (وفقا للأهرام ٦/٧) إنهاء حالة حظر التجوال التى كانت مفروضة من الساعة الثانية وحتى الخامسة صباحا اعتبارا من يوم ١٥ يونيو الحالى.

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** عقدت جبهة اتحاد القوى الوطنية والتى تضم ٢٥ حركة وجبهة وائتلافا مؤتمرا على مستوى الممثلين، بعيدا عن أى كوادر حزبية تحت شعار «نحن نراقب ولا نحكم» فى مقر حزب التجمع.

وأعلن المؤتمر عن تشكيل مجلس شعبى لقيادة الثورة بمشاركة واسعة النطاق لعديد من ممثلى الجبهات الثورية والقوى السياسية؛ وذلك لاكتساب الشرعية السياسية، إلى جانب الشرعية الثورية، وبناء قاعدة شعبية تمثل الجبهات الثورية على مستوى معظم محافظات الجمهورية، وتشكيل كيان ثورى يوحد بين الثوار، ويقف حائط صد ضد قوى الثورة المضادة، وفرض كلمتهم على جميع المستويات مع تحديد سلطات للمجلس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القوى السياسية وعلى رأسها المجلس العسكرى.

ومن ضمن الجبهات الثورية التى شاركت بالمؤتمر «مبادرة الجبهة الوطنية الشعبية

للثورة» وحركات: «فداكى يا مصر»، و«٦ أبريل» وشباب ٢٥ يناير والحرية والعدالة والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية (**الأهرام** ٩ يونيو)

● **وفى ١٠ يونيو ٢٠١١** قالت الشروق: دعت ائتلافات ممثلة لجماهير ثورة ٢٥ يناير الشعب المصرى إلى البدء فيما وصفوه بـ«شهر العمل والبناء» من أجل زيادة الإنتاج مع اعتزام بعض القوى الشبابية زيارة مصانع بالقاهرة للحديث مع العمال بشكل مباشر، فى وقت أعلنت فيه هذه الائتلافات عدم المشاركة فى مليونية العمل (الجمعة ٦/١٠) والتى دعت لها بعض القوى السياسية.

وقد شهدت بعض المحافظات عدداً من مظاهر البلطجة، فقد حاول ٤٠ سجينا الهروب من قسم طنطا بمساعدة ذويهم، وحاول ٤ بلطجية اختطاف فتاة فى محطة قطار كوم حمادة بالبحيرة (**الأهرام** ٦/١١).

● **وفى ١١ من يونيو ٢٠١١** قالت الشروق: غاب المتظاهرون عن «جمعة العمل والانتاج» التى دعا لها عدد من ائتلافات الثورة، وخلا ميدان التحرير من رواده باستثناء الباعة الجائلين الذين أصيبوا بخيبة أمل؛ بسبب حالة الركود التى شهدها الميدان.

وخطب الجمعة بالميدان فى الصلاة التى حضرها نحو ٣٠ مواطنا عميد معهد الدراسات العربية بالإسكندرية الشيخ جميل علام، وقال فى خطبته: «لابد من تحرير كل مكان فى مصر من كل فاسد وطاغية وديكتاتور»، داعيا لتضامن الشعب المصرى مع الدول العربية فى تحريرها من الحكام الطغاة والفاسدين.

جمعة القصاص (٢٤ يونيو ٢٠١١)

● **فى ٢٤ من يونيو ٢٠١١** رفع المتظاهرون فى «جمعة القصاص» كارتاً أصفر لحكومة شرف من فوق المنصة الرئيسية بميدان التحرير؛ اعتراضا على سوء أدائها، وبطء محاكمة مبارك ورموز نظامه، وعدم حل المجالس المحلية، واستمرار إحالة المدنيين لمحاكمات عسكرية حسب قول عدد منهم (**الشروق** ٢٥ يونيو).

وطالب المتظاهرون حكومة شرف والمجلس العسكرى بتقديم الدعم والتعويضات لأسر الشهداء وضحايا الثورة.

– **وقالت المصرى اليوم** (٦/٢٥) إن عدداً من الحركات الشبابية والقوى السياسية أعلنوا تمسكهم بالدعوة إلى مليونية «الدستور أولاً» يوم الجمعة (٨ يوليو) فيما دعت بعض القوى إلى تغيير شعار المليونية وجعله «التطهير والأمن الآن».

ودعت الهيئة العليا لائتلاف شباب الثورة إلى مليونية «الدستور أولاً»، نافية ما تردد

عن تراجعها عن هذا المطلب، وقالت فى بيان أصدرته، إن شعار وهدف مليونية ٨ يوليو الدعوة لإعداد دستور جديد قبل إجراء الانتخابات».. متهمة من يحاولون تغيير هذا الهدف بالخروج عن التحالف الوطنى الثورى، وعن أهداف الثورة، ولا يرون إلا مصلحتهم الخاصة.

فيما دعت صفحة «ثورة الغضب الثانية» على موقع «فيس بوك» جميع القوى السياسية المتصارعة على مبدأ «الدستور أم الانتخابات أولاً» إلى نبذ خلافاتهم والاتحاد لإنقاذ الثورة.

وأعلن نحو ٦٠٠ من أهالى شهداء الثورة عن دخولهم فى اعتصام مفتوح أمام مبنى ماسبيرو؛ مطالبين بضم الرئيس السابق حسنى مبارك إلى حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق ومعاونيه فى قضية جنائية واحدة بتهمة قتل المتظاهرين.

– **وفى الإسكندرية** تظاهر العشرات من أهالى شهداء الثورة على الكورنيش بمنطقة محطة الرمل أمام مسجد القائد إبراهيم لليوم الثالث على التوالى احتجاجاً على قرار محكمة الجنايات بإخلاء سبيل الضباط المتهمين بقتل الثوار.

وعلى الجانب الآخر تجمع العشرات من مؤيدى الرئيس السابق حسنى مبارك فى ميدان مصطفى محمود لمطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالعفو عن مبارك، وحولوا أشهر الهتافات التى أطلقها الثوار فى ميدان التحرير ضده إلى هتافات تأييد له، وكان أبرزها فى ميدان التحرير **«ثورة الغضب الثانية»** حولها المؤيدون لحسنى مبارك إلى **«ثورة غضب أبناء مبارك»**، وشهد الميدان اشتباكات بالأيدى وملاسنات بين المؤيدين من جهة والمارة المعارضين للرئيس السابق من جهة أخرى نتج عنها اعتداءات على سيارات المارة وتوقف حركة المرور فى الميدان؛ الأمر الذى دعا قوات الجيش والشرطة التى وُجدت بكثافة لفض الاشتباكات.

● **فى ٢٦ يونيو ٢٠١١** نفت الهيئة العليا لشباب الثورة التى تضم ٣٦ من القوى والحركات والائتلافات الشبابية – وفقا للأهرام ٦/٢٧ – تراجعها عن الدعوة لمليونية واعتصام يوم الجمعة ٨ يوليو «جمعة تحديد المصير»، مشيرة إلى أنها ستكون تحت شعار «الدستور أولاً» وأكدت استمرارها فى حملة جمع ١٥ مليون توقيع.

وحددت الهيئة ١١ مطلبا، منها وضع دستور جديد للبلاد قبل إجراء الانتخابات، وانتخاب جمعية تأسيسية تشمل أطياف المجتمع لوضعه، ومحاكمة رموز النظام السابق بشكل علنى وعاجل، وحل المجالس المحلية، وإلغاء المحاكمات العسكرية ضد المدنيين.

● **فى ٢٧ من يونيو ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم**: اختار شباب ثورة الغضب الثانية اسم «جمعة شهداء وفقراء مصر» للمظاهرة التى دعوا إلى تنظيمها ٨ يوليو،

وأعلنوا فى بيان أن الهدف الأساسى إنقاذ الثورة أولاً، وجمع مطالبها بشكل موحد فى ظل التراجع الواضح عن تحقيق هذه المطالب على أن يكون الاعتصام المفتوح بالميدان البديل الأخير حال عدم الاستجابة لهذه المطالب.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** دعا عدد من شباب الثورة إلى تنظيم مسيرة من مسجد النور إلى المجلس العسكرى يوم ٥ يوليو المقبل؛ لتقديم عدد من المطالب قبل مظاهرات ٨ يوليو بميدان التحرير لإنقاذ الثورة المصرية، فيما أعلنت الجماعة الإسلامية والجهاد رفضهما المشاركة فى مظاهرات الجمعة، ووصفاها بأنها دعوة للانقلاب على الديمقراطية، وأعلن عدد من مشايخ جبهة الإصلاح الصوفى تنظيم مليونية لدعم حملة «الدستور أولاً» عصر الثلاثاء (٦/٢٨) فى الليلة الختامية لمولد السيدة زينب.

وفى سياق متصل وتحت شعار «جمعة الإصرار على تحقيق المطالب» دعت حركة شباب ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة للمشاركة فى المظاهرة المليونية المقرر تنظيمها بميدان التحرير والميادين الكبرى فى المحافظات فى ٨ يوليو المقبل.

– وجددت صفحة «ثورة الغضب الثانية» على موقع «فيس بوك» دعوتها للاحتجاج (٨ يوليو) تحت شعار «جمعة الحساب والاعتصام المفتوح»؛ وحرص مدشنو الصفحة على إقصاء مطلب «صياغة الدستور» قبل إجراء الانتخابات من قائمة مطالبهم التى تضمنها بيانهم الـ١٢ الذى جاء فيه: «آثرنا استبعاد مطالب الخلاف، ونؤكد على المطالب التى تحظى بالإجماع، ومنها ضبط الأسعار، وأن يكون الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه» واتفقت الصفحة مع المطالب المنادية بوقف المحاكم العسكرية للمدنيين، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، وتطهير وزارة الداخلية وحل جهاز الأمن الوطنى الذى اعتبرته الصفحة بديلا عن جهاز أمن الدولة (**الشروق** ٢٩ يونيو).

أحداث البالون والتحرير وماسبيرو

● بدأت أحداث البالون المؤسفة فى الساعة السابعة من مساء الثلاثاء (٢٨ يونيو) عندما كان مسرح البالون بالعجوزة يستضيف حفلا أعدته جمعية الوعد الأمين لتكريم أسر١٠ شهداء من شهداء ثورة ٢٥ يناير (**الأهرام** ٣٠ يونيو) وأثناء الاحتفال فوجئ مسئولو المسرح بأعداد غفيرة تحاول الدخول واقتحام المسرح للمشاركة فى الاحتفال وعندما أخبرهم مسئولو المسرح بأنهم لن يستطيعوا الدخول إلا من خلال الدعوات المعدة سلفا لذلك، وخلال ذلك أيضا حضرت مجموعات أخرى ترفض هذا الاحتفال وتؤكد ضرورة القصاص من الرئيس السابق أولاً، وسرعة إنهاء المحاكمات لرموز النظام السابق ثم نحتفل بالشهداء بعد ذلك.

وهنا حدثت الاشتباكات بين الأطراف الثلاثة، ورشقوا أمن المسرح بالحجارة، وسارع مدير عام المسرح (محمد هاشم راشد) بإبلاغ الشرطة، فانتقل رجالها فى محاولة للسيطرة على تلك الأحداث، إلا أن الأحداث والاشتباكات ازدادت بصورة كبيرة؛ الأمر الذى أدى إلى الدفع بقوات من الأمن المركزى والاستعانة بالقوات المسلحة، وتم إلقاء القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، إلا أنهم استمروا فى رشق المسرح بالحجارة، مما أدى إلى تهشم واجهة قاعة صلاح جاهين وتكسير الزجاج الموجود عليها، واقتحم مجموعة من المواطنين المسرح، واعتدوا بالضرب على أفراد الأمن الخاص به.

وخلال هذه الاحداث سرقت مجموعة من الآلات الموسيقية، وجرى الدفع بقوات إضافية فى محاولة للسيطرة على الموقف وضبط المخربين، وتمكنت أجهزة الأمن من القبض على١٨ شخصا من المواطنين فى تلك الاحداث وهم: محمد مختار عبد السلام إسماعيل٢٧ سنة ـ مبيض محارة ـ وفريد عبد العاطى على٢٣ سنة ـ مندوب إعلانات ـ وفرج محمد عبد الحافظ٢٤ سنة ـ مندوب مبيعات ـ وأحمد السيد حنفى محمود ٢٨ سنة ـ عامل ـ ومحمد فؤاد محمد زغلول٣٠ سنة ـ لاعب بالسيرك القومى ـ وشروق أحمد على٢١ سنة ـ طالبة بكلية الآداب ـ ومحمد زين العابدين سليمان٢٢ سنة ـ بدون عمل ـ وآمال سالم محمد سليمان٤٥ سنة ـ ربة منزل ـ ومحمود أشرف عبد الحليم ١٨ سنة ـ طالب ـ وعبد الله إبراهيم أحمد١٥ سنة ـ ميكانيكى ـ وباهر محمد صلاح الدين ١٧ سنة ـ طالب ـ وحلمى مجدى حلمى١٩ سنة ـ حداد ـ ومحمد فوزى إبراهيم١٦ سنة ـ عامل ـ وعماد حمدى السيد١٦ سنة ـ طالب ـ وأحمد عادل أحمد السيد١٦ سنة ـ عامل ـ وأحمد ناجى محمد ١٨ سنة ـ طالب ـ وأحمد محمد محمد١٧ سنة ـ سباك ـ وسيد حسب الله عبد الغنى٢٦ سنة ـ طالب.

وتبين خلال التحقيقات الأولية عدم تورط٣ فتيات من المقبوض عليهن فى الأحداث، وتم صرفهن من القسم، حيث إنهن جئن للمشاركة فى الحفل، وليس لهن أى دخل فى الأحداث.

● قالت **الوفد** (٦/٣٠) عن أحداث البالون: ثمة روايات متعددة لتجدد الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين وهذه الروايات وصلت إلى ١٠٠ رواية على لسان أصحابها.. ولعل أبرز تلك الروايات هى أن مسرح البالون الذى يقع فى منطقة العجوزة التابع لوزارة الثقافة قد استضاف إحدى الجمعيات الخيرية التى نظمت احتفالا لتكريم أسر شهداء ضباط الشرطة الذين قتلوا فى مواجهات مع المتظاهرين أيام ٢٥ و٢٨ يناير (٢٠١١).

وحسب الرواية التى انتشرت لتملأ أرجاء الميدان - فقد علم بعض أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير بواقعة حفل تكريم الشهداء من الضباط فما كان منهم إلا أن ذهبوا إلى مسرح البالون، وحاولوا الدخول فيما يشبه الاقتحام، ولكن بعض ضباط الشرطة الحاضرين مع ذويهم قاموا بالاحتكاك بأهالى شهداء الثورة.

بل وصل الأمر - حسب الرواية - إلى ضرب أحد الضباط لسيدة من أمهات الشهداء لتشتعل الأزمة، ويثور الشباب على الضباط، واشتبكوا مع أفراد الأمن، وتم تحطيم قاعة صلاح جاهين بمسرح البالون وسرقة بعض الآلات الموسيقية من داخله.

ثم بعد ذلك استطاع شباب الثورة الغاضبون التوجه إلى مبنى ماسبيرو لحشد المؤيدين بعد أن طار الخبر إليهم بوجود احتكاكات من قبل الشرطة بأسر الشهداء.

ومن ماسبيرو إلى ميدان التحرير تجمعت الفئات المختلفة، وتوحدت ضد الشرطة، واتفقوا جميعا على الزحف نحو مبنى وزارة الداخلية فى لاظوغلى، وطالبوا الوزارة بفك أسر ٧ من المقبوض عليهم من قبل وزارة الداخلية.

- وفى سياق متصل أمر المستشار محمد ذكرى المحامى العام الأول لنيابات شمال الجيزة بإحالة المتهمين بأحداث الشغب فى اقتحام مسرح البالون إلى المحكمة العسكرية.

أحداث التحرير

كانت أحداث الشغب التى شهدها مسرح البالون (الثلاثاء ٦/٢٨) بمثابة الشرارة الأولى للأحداث المؤسفة التى شهدها مقر وزارة الداخلية وماسبيرو وميدان التحرير وأسفرت عن إصابة المئات من المواطنين ومن الشرطة.

وقد شهد ميدان التحرير مساء الثلاثاء (٦/٢٨) وصباح الأربعاء (٦/٢٩) مواجهات دامية جديدة بين قوات الشرطة ومئات المتظاهرين - بحسب **المصرى اليوم** ٣٠ يونيو - أسفرت عن إصابة العشرات من الجانبين، واعتقال العشرات وحملت قوى سياسية فلول الحزب الوطنى مسئولية إشعال الأحداث، وقالوا إنها جاءت رداً على حكم القضاء الإدارى بحل المجالس المحلية.

كانت الأحداث قد بدأت مساء الثلاثاء (٢٨ يونيو) أمام مسرح البالون بالعجوزة فى الجيزة عندما توجهت أعداد من أهالى شهداء ثورة ٢٥ يناير لحضور حفل لتكريم أسر الشهداء وتسبب منع أمن المسرح دخولهم فى نشوب مشاجرة بين الطرفين، استخدم خلالها الأهالى الحجارة، وأحدثوا تلفيات بالمسرح، ثم توجهوا بعدها إلى ميدان التحرير، وانضم إليهم معتصمو ماسبيرو، وبدأت الاشتباكات التى استخدمت خلالها الشرطة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، فيما استخدم المتظاهرون الحجارة؛ مما أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من المصابين فى

البالون والتحرير تضاربت التقديرات الرسمية حولهم، إذ قدرتهم وزارة الصحة بـ١٢٠ مصابا، فيما قال الدكتور عادل عدوى مساعد الوزير لشئون الطب العلاجى أنهم ٧٥ فقط، وقدرهم مجلس الوزراء بـ٦٥ حالة.

وأسفرت المواجهات عن القبض على عدد من المتظاهرين، قال مصدر أمنى إنهم ٤٤ متهماً، بينهم بريطانى وأمريكى - أحيلوا إلى النيابة العسكرية للتحقيق.

- وأضافت **الشروق** (٦/٣٠) إن الآلاف توافدوا إلى ميدان التحرير بعد أن نقلت مواقع التواصل الاجتماعى أنباء عما حدث، وتسابق النشطاء لدعوة زملائهم للنزول، ولم يتوقف تدفق الشباب إلى موقع المظاهرات.

وفى محاولة لتهدئة الأوضاع قرر اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية سحب رجال الشرطة من التحرير، وصدرت لهم أوامر بحماية مبنى الوزارة.. لكن المتظاهرين طاردوهم بالحجارة فردت الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع - المصرى اليوم ٣٠ يونيو - بعدها أحكم المتظاهرون قبضتهم على الميدان، وطالبوا النائب العام ووزير العدل بسرعة محاكمة قتلة شهداء الثورة أسوة بما حدث مع أمين الشرطة محمد السنى الذى تم الحكم عليه بالإعدام غيابياً بتهمة قتل المتظاهرين، أمام قسم شرطة الزاوية الحمراء أثناء الثورة.

وفى سياق متصل التقى العيسوى - بحسب الشروق ٣٠ يونيو - بعدد من شباب القوى الثورية، وقد أكد إصداره تعليمات بانسحاب قوات الشرطة من محيط الميدان والاكتفاء بتأمين مبنى الوزارة.

وقال - بحسب **المصرى اليوم** ٣٠ يونيو - إنه لا يوجد مجند أو ضابط فى الميدان، وإن القوات الموجودة بالقرب من الوزارة لديها تعليمات صارمة باحترام حقوق الإنسان.. لكن التعليمات صدرت بالتعامل الحقيقى والفعال والتصدى لأى محاولات هجوم على مبنى الوزارة.

● فى السياق نفسه طالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة الشعب المصرى وشباب الثورة بعدم الانسياق وراء الدعوات المغرضة والعمل على مقاومتها وإجهاضها؛ حفاظا على أمن وسلامة مصر فى تلك الظروف العصيبة.

وقال المجلس فى رسالته رقم ٦٥ على صفحته بموقع «فيس بوك» إن الأحداث المؤسفة فى ميدان التحرير لا مبرر لها إلا زعزعة أمن واستقرار مصر وفق خطة مدروسة ومنظمة يتم فيها استغلال دم شهداء الثورة؛ بغرض إحداث الوقيعة بين الثوار والمؤسسة الأمنية فى مصر لتحقيق هذه الأهداف (**المصرى اليوم** ٣٠ يونيو).

وفى سياق متصل عبر مجلس المحافظين فى اجتماعه الأول برئاسة د. عصام شرف عن قلقه من استمرار القوى المعادية للثورة فى محاولاتها للإضرار

بمكتسباتها، وشدد المجلس فى بيان له على أن تلك القوى لاتزال متربصة بالوطن، وتسعى للانقضاض على الثورة كلما سنحت الفرصة.

- وأضافت **المصرى اليوم** (٦/٣٠) إن الاشتباكات التى شهدها ميدان التحرير مساء (٢٨ يونيو) تجددت مرة أخرى صباح الأربعاء (٢٩ يونيو) بين الشرطة والمتظاهرين، إذ رفض المتظاهرون تراجع الشرطة وانسحابها من الميدان وبقاءها فى الشوارع المؤدية إلى مبنى وزارة الداخلية، مطالبين بضرورة انسحابها بشكل كلى بعد أحداث العنف التى وقعت أمام مسرح البالون ووزارة الداخلية وميدان التحرير، وأسفرت عن إصابة ١٦٣٠ شخصاً - حسب وزارة الصحة - تم تحويل ٧٥ مصاباً إلى ٩ مستشفيات، وتم إسعاف الباقى فى مكان الحادث، وتراوحت الإصابات بين الاختناقات والجروح والكدمات، نتيجة التراشق بالحجارة، ولا توجد بينها إصابات خطيرة سوى حالتين فى المشاجرة التى وقعت بالقرب من مسرح البالون، وأن معظم الإصابات كانت بين مجندى الأمن المركزى.

- وقد رصدت **المصرى اليوم** (٦/٣٠) تفاصيل المشاهد الخمسة من البالون إلى التحرير ننقلها فى السطور التالية:

المشهد الأول:

كانت الساعة تقترب من السادسة مساء الثلاثاء (٦/٢٨) «.. نظمت إحدى الجمعيات الخيرية حفلاً لتكريم ١٠ من أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير، وبدأ الحفل داخل قاعة صلاح جاهين، وبعد قرابة نصف ساعة من الحفل. فوجئ الحضور بقرابة ١٠٠ شخص يقتحمون القاعة، ويصرخون ويقولون إنهم أسر الشهداء، ولابد من الاحتفال بهم وتكريمهم؛ لكن إدارة الحفل رفضت طلبهم متعللة بأنها تتشكك فى كونهم من أسر الشهداء.

وبين شد وجذب وقعت مشاجرات بين الطرفين، وحطم أسر الشهداء القادمين فى أتوبيسات واجهة القاعة، واستولوا على أجهزة كمبيوتر ومعدات موسيقى كانت موجودة على المسرح، بعد إصابة ١٩ شخصاً من الطرفين، وتم نقلهم إلى مستشفى المنيرة، وانتقلت أجهزة الأمن والقوات المسلحة إلى مسرح البالون، وفرضت كردوناً أمنياً على المكان، وألقت القبض على ٨ أشخاص ممن اعتدوا على مسرح البالون.

وقال عدد ممن قالوا إنهم من أسر الشهداء إنهم كانوا موجودين أمام ماسبيرو وعلموا هناك بأن مسرح البالون يحتفل بأسر الشهداء. وقالوا «من هم الذين يتم الاحتفال بهم فى مسرح البالون.. نحن أسر الشهداء والمصابين.. حق أبنائنا الذين

ضحوا بحياتهم من أجل البلد راح هدراً.. المتهمون فى قضايا القتل تم تأجيل محاكمتهم لأكثر من شهر.. وأولادنا بعضهم ملقى فى المستشفيات».

وأضاف على سليمان، أحد المصابين فى أحداث الثورة: «ركبنا فى أتوبيسات من أمام ماسبيرو وتوجهنا إلى المسرح، ووجدنا الاحتفال بالفعل.. ولا نعرف أحداً ممن كانت إدارة المسرح تحتفل بهم، وطالبناهم بتكريم أبنائنا إلا أننا فوجئنا بهم يعتدون علينا».

أكثر من ١٠ سيارات أمن مركزى وقوات الجيش حاصرت المسرح، وأخلت القاعة ممن كانوا فيها، وتحرر محضر بالواقعة، وأخطرت النيابة التى تولت التحقيقات.

المشهد الثانى:

أمام مبنى ماسبيرو تكررت الأحداث والاشتباكات.. المتظاهرون انتقلوا إلى هناك. أغلقوا الطريق وحطموا سيارة شرطة كانت متوقفة أمام التليفزيون. بعد أن سرت شائعة بأن المقبوض عليهم، منهم من تم نقله إلى وزارة الداخلية، ويجرى إصدار قرار باعتقاله، كما أن شائعة أخرى ترددت بأن المصابين تم نقلهم أيضاً إلى وزارة الداخلية، ورفضت الداخلية نقلهم إلى المستشفيات.

أطلقت الشرطة قنابل فى الهواء لتفريق المتظاهرين الذين تزايدت أعدادهم أمام ماسبيرو، إلا أن المتظاهرين ردوا عليهم بالحجارة، فسقط عدد من المصابين فى تلك الأحداث أيضاً، وأخذ بعض المتظاهرين يجوب الشوارع القريبة من وسط القاهرة؛ ويردد بأن الشرطة اعتدت على أسر الشهداء، وأطلقت عليهم الرصاص، وأسقطت العشرات من المصابين.

المشهد الثالث:

المسافة من مبنى ماسبيرو حتى مبنى وزارة الداخلية تبلغ قرابة ٥ كيلومترات، جابها المتظاهرون مشياً على الأقدام. وهم يرددون شعارات تتضمن «هم معاهم ضرب النار واحنا معانا الجبار».. «من أسوان لإسكندرية هنحاكم كل الداخلية».. «سلمية.. سلمية».. «عايزين حق إخوتنا الشهداء»، «اضربونا بالرصاص احنا عاوزين القصاص»، وانضم إليهم عدد كبير من المتضامنين معهم. حتى وصل عددهم قرابة ٣ آلاف شخص. وصلوا إلى مبنى وزارة الداخلية التى كانت تستعد لهم بمئات من مجندى الأمن المركزى والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى.

تحدث عدد من الضباط مع عدد من المتظاهرين، وطالبهم الضباط بضبط النفس، وعدم الاعتداء على الضباط، ووعدوهم بعدم إطلاق طلقة واحدة على المتظاهرين حتى لا تتكرر نفس أحداث التحرير الماضية.

كانت شوارع وسط البلد قد امتلأت بسيارات الأمن المركزى، عدد قليل فقط من المتظاهرين توجهوا إلى البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية، وألقوا الحجارة على الضباط، فردت الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى فى الهواء، سادت حالة من الظلام بعد إطفاء الأنوار فى المنطقة.

المشهد الرابع:

الساعة تقترب من العاشرة مساء، أكثر من ١٥٠ شخصاً يتجمعون أمام البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية، فى شارع الشيخ ريحان، مطالبين بالإفراج عن المصابين، وقاموا برشق الوزارة بالحجارة، فأصيب فى هذه الواقعة ضابط و٦ مجندين، وانصرف المتظاهرون بعد إخبارهم بأن المصابين فى مستشفى المنيرة، وكان من بين المتظاهرين أمام «الداخلية» أسر آخر شهداء الثورة الذى توفى الثلاثاء (٢٨ يونيو).

بعدها توجه المتظاهرون أمام وزارة الداخلية، وانضم إليهم متظاهرو ماسبيرو وانتشروا فى الساعة الحادية عشرة فى كل الشوارع المؤدية إلى وزارة الداخلية، الكل يطالب بالاقتحام، وسرت حالة من الفوضى بشكل كبير، وعندما حاولت الأجهزة الأمنية فضهم بالقوة، تدخل عدد من المتظاهرين برشقهم بالحجارة، لتتحول بعدها إلى اشتباكات بينهم وبين الأجهزة الأمنية التى استخدمت القنابل المسيلة للدموع.

المشهد الخامس:

كانت هناك حالة من الفوضى فى وسط القاهرة.. عدد من المواطنين يرشقون المتظاهرين بالحجارة.. البعض يقول إنهم أصحاب المحال يحافظون على محالهم، وآخرون يقولون إنهم بلطجية يحالون الاعتداء على المتظاهرين.

بعد منتصف ليل القاهرة يلتقى منصور عيسوى، وزير الداخلية، جميع قيادات الوزارة لبحث تداعيات الموقف فى التحرير، كما يلتقى وفداً من شباب الثورة، ويرسل الداعية صفوت حجازى للحديث مع الموجودين فى ميدان التحرير، إلا أن هذه اللقاءات والاجتماعات لم تؤت ثمارها، واستمرت قوات الأمن المركزى فى أماكنها، وتجددت الاشتباكات بين المتظاهرين والأمن، وترددت شائعات عن سقوط قتلى، إلا أن مصادر طبية لم تؤكد هذه الأنباء، وبعدها عززت وزارة الداخلية من قواتها بعد توافد عدد من المواطنين إلى ميدان التحرير لمساندة المتظاهرين والذى وصل عددهم ١٠ آلاف شخص، بقوات أمن إضافية، وإدخال ٦١ مدرعة إلى ميدان التحرير لتفريق المتظاهرين، وتكثيف إطلاق القنابل المسيلة للدموع، الأمر الذى أدى إلى إصابة ٢٠١ شخص من المعتصمين بحالات إغماء وجروح، وهو ما دفعهم

إلى إقامة عيادة طبية بميدان التحرير والاستعانة ببعض الأطباء المشاركين فى الاعتصام.

ومع تزايد الاشتباكات وتصاعد أدخنة الغاز فى سماء القاهرة استعان المعتصمون بالحجارة وقنابل المولوتوف، مما ترتب عليه تقهقر الأجهزة الأمنية إلى الخلف، متجهين إلى وزارة الداخلية عبر شارع محمد محمود والشيخ ريحان، وقام عدد منهم بفرض كردون أمنى على الوزارة.

المشهد السادس:

مع قرب موعد صلاة الفجر تولى أمام مسجد عمر مكرم الشيخ مظهر شاهين والداعية الإسلامى صفوت حجازى تهدئة الوضع بالميدان ومطالبة المحتجين بالتوقف عن الاشتباك مع قوات الشرطة، حيث إن هناك اتفاقا تم بين وزير الداخلية منصور عيسوى وعدد من شباب الائتلاف بأن الشرطة ستنسحب من الميدان فور توقف المتظاهرين عن قذف الحجارة تجاه القوات وعدم الاقتراب من الوزارة، إلا أن الجميع رفض كلام الاثنين، ورددوا هتافات عدائية تجاه شباب الائتلاف ووزارة الداخلية والتليفزيون المصرى الذى أكد من خلال تغطية الأحداث أن بلطجية هم من كانوا يتولون الاشتباك مع قوات الشرطة.

ومع ازدياد الأعداد اندلعت الاشتباكات بشارعى باب اللوق وطلعت حرب لتضطر قوات الأمن إلى الانسحاب من المكان، والاكتفاء بتأمين وزارة الداخلية، وهو الأمر الذى تكرر فى شارع الجامعة الأمريكية ليحل الهدوء بالمنطقة مع اقتراب عقارب الساعة من الـ٧ صباحاً وتزايد أعداد المعتصمين للمطالبة بتحقيق مطالب أسر الشهداء.

وفى سياق متصل أصدرت لجنة السلطان العامة بمؤتمر «الوفاق القومى» بيانا أعربت فيه عن استيائها من أحداث ميدان التحرير، وأكدت براءة شباب الثورة منها، وطالبت بسرعة ضبط المتسببين فيها؛ لمنع تكرارها مستقبلا فيما وصف المشاركون فى المؤتمر ما حدث بأنه «موقعة جمل جديدة» ردا على حل المحليات، واتهموا فلول الحزب الوطنى بتدبيرها بالاستعانة بالبلطجية.

وأضافت **المصرى اليوم** (٦/٣٠) إن عدداً كبيراً من قيادات الأحزاب والحركات الإسلامية والقوى السياسية أدانوا ما وصفوه بـ«العنف المفرط» من الشرطة تجاه المتظاهرين فى أحداث التحرير التى اندلعت مساء الثلاثاء (٢٨ يونيو) مطالبين بإجراء «تحقيق فورى» لكشف ملابسات الأحداث ومحاسبة المتورطين الحقيقيين.

– وفى بيان مشترك وقعت عليه عشرة ائتلافات تبرأت من أحداث ميدان التحرير،

وطالبت بتحقيق مطالب الثورة، وتطهير وزارة الداخلية والمجموعات العشر هى: ائتلاف ثورة مصر الحرة، وائتلاف الوعى المصرى، وائتلاف ثوار مصر، والاتحاد العام للثورة، وحركة الثورة المصرية، ومجلس شباب الثورة، وحزب السلام الديمقراطى، وجمعيات الشبان المسلمين، وحزب الحرية والتنمية (تحت التأسيس) والمنظمة الدولية لرصد الانتهاكات وحقوق الإنسان (**الأهرام** ٦/٣٠).

كما أدانت الجماعة الإسلامية والحركة السلفية والطرق الصوفية ما سموه العنف المفرط للشرطة فى أحداث التحرير، وطالبوا بتحقيق فورى ومحاسبة المتورطين الحقيقيين، والكشف عن ملابسات الأحداث.. كما رفض حزب الوفد أحداث ميدان التحرير وطالب الحكومة والمجلس العسكرى بتحمل مسئولياتهما فى حفظ الأمن.

احتجاجات المحافظات على أحداث التحرير

شهدت المحافظات الأربعاء (٢٩ يونيو)، عدة مظاهرات شارك فيها الآلاف، احتجاجاً على أحداث ميدان التحرير.

فى الإسكندرية، تظاهر نشطاء أمام مسجد القائد إبراهيم - بحسب المصرى اليوم ٣٠ يونيو - ونظم آخرون وقفة احتجاجية أمام مديرية الأمن، ودعت حركة ٦ أبريل للاعتصام حتى ٨ يوليو، واتهم المتظاهرون والسياسيون فلول الحزب الوطنى بالتورط فى الأحداث.

وفى بورسعيد، اعتصم العشرات أمام مديرية الأمن، وطالبوا باستكمال تحقيق مطالب الثورة، وإقالة الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء، ومنصور عيسوى وزير الداخلية، وقرر عدد من المعتصمين الانتقال إلى مسجد مريم بحى المناخ والخروج بمسيرة للدعوة لنفس المطالب.

ونظم العشرات من أعضاء حركة ٦ أبريل وأحزاب الغد والتجمع والوفد وائتلاف شباب الثورة والمحامين مظاهرة، هتفوا فيها ضد شرف وعيسوى، واستمرت المظاهرة حتى الصباح، ثم توجهوا لأداء صلاة الظهر بمسجد مريم بحى المناخ، وبعد الصلاة خرجوا بمسيرة مرت بشارع سعد زغلول، واستقرت فى ميدان الشهداء

- **وفى السويس،** تظاهر العشرات من أهالى الشهداء والمصابين وحركة ٦ أبريل بميدان الأربعين، تضامنا مع متظاهرى التحرير، مطالبين بسرعة محاكمة مبارك والمتسببين فى إطلاق النار على الثوار.

- **وفى الدقهلية،** تظاهر نحو ١٠٠ من شباب ٦ أبريل، وائتلاف دعم البرادعى أمام مبنى المحافظة تضامنا مع مصابى ميدان التحرير، وانضم إليهم عدد من شباب

الحزب الوطنى المنحل والناصرى والتجمع، ورفعوا لافتات «محاكمة عادلة لقتلة الشهداء وخالد سعيد»، ورددوا هتافات «الدستور أولا وقبل كل شىء».

– **وفى القليوبية،** أصدر المجلس الوطنى بالمحافظة– الذى شكله المحافظ ويضم عددا من النشطاء– بيانا وصف فيه الأحداث بأنها جزء من مؤامرة تحاك ضد الشعب المصرى والثورة؛ بهدف نشر الفوضى والتشويش على عجلة الإنتاج.

● **فى ٣٠ يونيو ٢٠١١** أمرت النيابة العسكرية بحبس ٤٥ متهما من المتورطين فى أحداث مسرح البالون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ووجهت لهم تهم الإتلاف العمدى لممتلكات الدولة، والاعتداء على موظفين عموميين فى أثناء تأديتهم عملهم، وترويع المواطنين.

● **وفى الأول من يوليو ٢٠١١** أمرت النيابة العسكرية بحبس ١٨ متهما من المتورطين فى أحداث مسرح البالون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ووجهت لهم تهم الإتلاف العمدى لممتلكات الدولة المتمثلة فى تحطيم مسرح البالون، بالإضافة إلى تحطيم عدد من الأجهزة الموسيقية. كما وجهت لهم النيابة أيضا تهم الاعتداء على موظفين عموميين فى أثناء تأدية عملهم، وترويع المواطنين من خلال استخدام زجاجات حارقة، ورشق المنشآت بالحجارة.

تقرير مجلس حقوق الإنسان

– كما أكد تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة للمجلس القومى لحقوق الإنسان أن أحداث يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو أمام مسرح البالون كانت مدبرة، ولها ترتيب مسبق، كما أن اللجنة تأكدت من استخدام الشرطة القوة المفرطة، وتمثل ذلك فى إطلاق عدد كبير من القنابل المسيلة للدموع بشكل لا يتناسب مع إجمالى عدد المتظاهرين.

واستخلص فريق تقصى الحقائق ـ من خلال معاينة موقع الأحداث وروايات شهود العيان – عدة نقاط، من بينها استخدام سيارات لا تحمل لوحات معدنية لنقل الحجارة إلى موقع الأحداث، وافتعال أزمة غير مبررة فى احتفالية تكريم بعض أسر الشهداء فى المسرح، بالإضافة إلى محاولة جذب المعتصمين من أمام مبنى التليفزيون فى ماسبيرو إلى منطقة البالون لتحقيق أكبر قدر من التخريب.. ورصدت اللجنة ظهور جماعات منظمة بين المتظاهرين قادت أعمال العنف، وكانت مزودة بأسلحة بيضاء وزجاجات مولوتوف، وارتدوا زيًا موحدًا، ونشروا شائعة بين المتظاهرين بمصرع أحد المحتجزين من جراء التعذيب، مما أدى إلى اشتعال الموقف.

وقال التقرير: إن أحد الضباط وجه ألفاظا نابية للمتظاهرين عن طريق مكبر صوت، بينما قام أحد أفراد الأمن المركزى بالرقص بالسيف أمام مرءوسيه.

وأوصت اللجنة بضرورة التعجيل بإجراء المحاكمات المتعلقة بالمتهمين والمشتبه فيهم فى جرائم قتل وإصابة المتظاهرين خلال الثورة على نحو عاجل وعلنى وفق معايير المحاكمة العادلة التى يكفلها القانون (**الأهرام** ٦ يوليو).

● **فى ٣٠ من يونيو ٢٠١١** دعت عشرات الائتلافات وقوى الثورة إلى التظاهر (يوم الجمعة الأول من يوليو فى ميدان التحرير والميادين الرئيسية بالمحافظات، فيما سمته «جمعة القصاص للشهداء وتطهير الداخلية»، أعلن حزب الإخوان «الحرية والعدالة» والسلفيون عدم المشاركة، وانضم إليهم عدد من الائتلافات الشبابية، أبرزها ائتلاف الوعى المصرى، وائتلاف ثورة مصر الحرة.

وأكد ائتلاف شباب الثورة - بحسب الأهرام أول يوليو - رفضه التام لما تشهده مصر هذه الأيام من انفلات أمنى، واضطراب اقتصادى، وغيرهما من المظاهر التى تبدو وكأنها تراجع ونكوص عن الثورة.

وطالب بيان الائتلاف بضرورة الإقالة الفورية لجميع القيادات المتورطة فى الفساد والقمع بوزارة الداخلية، والإيقاف الفورى للضباط المتورطين فى أحداث إصابة وقتل المتظاهرين، الذين يتم التحقيق معهم حاليا بواسطة النيابة العامة لحين الفصل فى شأنهم، وقد أصر المئات على الاستمرار فى اعتصامهم، والبقاء فى ميدان التحرير، وقاموا بنصب خمس خيام تمثل خمس حركات سياسية (**الأهرام** ٧/١).

- وفى المقابل رفض شباب الحزبين «الناصرى» و«العربى» المشاركة واعتبروا المظاهرات محاولة للوقيعة بين الشعب والشرطة.

فى السياق نفسه تم إغلاق جميع الشوارع المؤدية لوزارة الداخلية بالمدرعات العسكرية وتولت القوات المسلحة والشرطة العسكرية تأمين مقر الوزارة وهى الإجراءات التى تزامنت مع مواجهات الأربعاء (٢٩ يونيو) بين الشرطة والمتظاهرين.

جمعة القصاص (الأول من يوليو ٢٠١١)

● **فى الأول من يوليو ٢٠١١** احتشد الآلاف من شباب الثورة وأسر الشهداء فى مظاهرات (وفقاً للمصرى اليوم ٧/٢) بالقاهرة وعدد من المحافظات تحت شعار «جمعة القصاص» ورددوا هتافات تطالب بالإسراع فى محاكمة قتلة الثوار، وضم حسنى مبارك الرئيس السابق إلى القضية، وإيقاف الضباط المتهمين عن العمل، وإقالة منصور عيسوى وزير الداخلية.

فى ميدان التحرير وفى غياب تام للأمن والشرطة العسكرية أدى الآلاف صلاة الجمعة وأطلق الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم فى خطبته تحذيراً

بقوله: «إما محاكمة قتلة الشهداء جميعا علناً، أو سنلحق كلنا بالشهداء فى الجنة، ولا تضطرونا لمحاكمة القتلة ونصب المشانق لهم بأنفسنا».

ودعا إمام «عمر مكرم» إلى تحويل ميدان التحرير إلى منطقة خضراء، يحظر تواجد أفراد الشرطة فيها بالأسلحة على أن تكون حدودهم تقاطع شارع محمد محمود مع شارع منصور فى محيط وزارتهم.

وهتف الحاضرون بعد انتهاء الصلاة «آه آه.. الشهيد بيصرخ.. المحاكمة للطغاة» و«محاكمات محاكمات.. مش عايزين تأجيل جلسات»، وأحرقوا صورة للرئيس السابق، وأكد عدد كبير منهم عزمهم الاعتصام والمبيت فى الميدان حتى تحقيق مطالبهم، وطردوا مندوبى عدد من وسائل الإعلام الحكومية، متهمين إياهم بالتحامل على أسر الشهداء.

فيما نظم المئات مسيرة إلى مجلس الوزراء، وحاولوا التوجه إلى مبنى وزارة الداخلية للمطالبة بسرعة محاكمة قتلة المتظاهرين، لكن قوات الجيش منعتهم من التقدم فاكتفوا برشق المبنى بالطوب.

● وقالت **الأهرام** (٧/٢): «ضعف المشاركة الجماهيرية كان السمة الأبرز لجمعة القصاص، إذ تراوح عدد المشاركين بين ٤ و٥ آلاف فى ميدان التحرير، بينما لم تتجاوز أعدادهم بضع مئات فى عواصم عدة محافظات عدا الإسكندرية التى قارب عدد المشاركين فيها عدد متظاهرى التحرير.

وما إن قارب نهار الجمعة (أول يوليو) على الانتهاء حتى وقعت محاولة جديدة للوقيعة بين الجيش والمتظاهرين حيث توجه نحو ٨٠٠ شخص عصر الجمعة إلى مبنى وزارة الداخلية الذى تتولى حراسته عناصر من القوات المسلحة، وقاموا برشقه بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وردد هؤلاء الأشخاص الذين لا تعرف انتماءاتهم هتافات معادية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والشرطة، وحرصت عناصر القوات المسلحة على عدم التصدى للمهاجمين، حتى لا يسقط ضحايا أو مصابون وفور أن خرجت عناصر من الجيش، وألقت القبض على صبيين تراجع المتظاهرون، وعادوا أدراجهم إلى ميدان التحرير.

وقد ارتفع عدد الخيام المنصوبة بميدان التحرير إلى ١٧ خيمة مع تأكيد مئات النشطاء المبيت بالميدان حتى تتحقق مطالبهم.

– وفى سياق متصل نظمت ١٤ قوى سياسية وحركات شبابية مسيرة سلمية توجهت من مسجد عمر مكرم إلى مقر مجلس الوزراء، تطالب بالتحقيق الفورى فى أحداث التحرير الأخيرة وضرورة سرعة محاكمة المتسببين فى أحداثها.

كما تطالب المسيرة بوقف كل المتورطين من أجهزة الأمن عن العمل والمتسببين فى

تلك الأحداث، بالإضافة إلى الإفراج الفورى عن المعتقلين وعلاج المصابين والجرحى على نفقة الدولة.

وتتمثل القوى السياسية فى التحالف الشعبى الاشتراكى، والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، وائتلاف شباب الثورة وحزب العمل الديمقراطى، ومجموعة لا للمحاكمات العسكرية، ومؤسسة المرأة الجديدة، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، ومركز هشام مبارك، وحزب الوعى الحر، وائتلاف شباب الثورة فى الأقصر، وحركة المصرى الحر، والاشتراكيين الثوريين، وائتلاف ثورة اللوتس، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير وحركة مشاركة، وتيار التحرك الإيجابى، وحركة بداية وشباب ثورة فجر.

كما انضم إلى صفوف المسيرة عدد كبير من المواطنين المصريين، رافعين اللافتات المعبرة عن مطالبهم.(**المصرى اليوم** ٢ يوليو)

المحافظات

● **فى الإسكندرية** نظم أهالى الشهداء اعتصاما مفتوحا بجوار مسجد القائد إبراهيم، بينما انطلقت مظاهرات عصر الجمعة (أول يوليو) إلى طريق الكورنيش بمنطقة محطة الرمل؛ مما أدى إلى قطع الطريق وإحداث حالة اختناق فى المرور.

وكان الشيخ أحمد المحلاوى قد ألقى خطبة الجمعة بمسجد القائد إبراهيم، داعيا إلى العمل وعدم الانشغال بالتفاهات ـ حسب قوله ـ وقال: إن مصر لن تستفيد من المظاهرات والمليونيات، ودعا المحلاوى المصريين إلى اليقظة، والالتفات إلى مصلحة الوطن، وألا يجعلوا ميدان التحرير «لعبة».(**الأهرام** ٧/٢)

● ووفقاً **للمصرى اليوم** (٧/٢) فقد شاركت ائتلافات شباب الثورة و«أنا مصرى» و«بلدنا اليوم» وحركة ٦ أبريل والحملة الشعبية لدعم البرادعى بالإسكندرية، وحركة حشد والاشتراكيين الثوريين، وحزبى الوفد والكرامة، وحملة دعم حمدين صباحى وأهالى بعض الشهداء والمصابين فى الوقفة التى أعقبت صلاة الجمعة، وانطلقوا فى مسيرة على الكورنيش باتجاه مكتبة الإسكندرية.

وقطع عدد كبير من المحتجين طريق الكورنيش لأكثر من ساعة، دون أى تدخل من الأمن والجيش، وحدثت مشاحنات ومشاجرات بين قادة التيارات والمشاركين فى الوقفة، بسبب مطالبة البعض بإعادة المرور، بينما أصر المحتجون على الغلق، الأمر الذى أدى إلى تحويل الطريق من منطقة محطة الرمل، وتغيير مسار السيارات إلى الترام بدلا من الكورنيش.

– **وفى الدقهلية** تظاهر نحو ١٥٠ شابا من المنتمين لـ «حركة ٦ أبريل» وائتلاف «دعم البرادعى» و«كفاية» وشباب الحزب الناصرى والتجمع، بميدان الشهداء أمام مبنى المحافظة، وانتشر أفراد القوات المسلحة وعدد من المدرعات أمام المبنى ومبنى مديرية الأمن تحسبا لحدوث أى اشتباكات.

– **وفى دمياط،** نظم العشرات من حركة شباب ٦ أبريل وقفة احتجاجية أمام مديرية الأمن، فيما شهدت السويس تظاهر نحو ٥٠٠ شاب خلال اعتصام بميدان الأربعين عقب صلاة الجمعة، نظمه تكتل شباب السويس، الذى يضم حركة ٦ أبريل وشباب اللجان الشعبية وآخرين مستقلين.(المصري اليوم ٢ يوليو)

– **وفى البحيرة،** نظم العشرات من ائتلاف شباب الثورة والحركات السياسية وقفة صامتة فى ميدان الساعة بدمنهور.

– **وفى قنا** نظم ٣٠٠ مواطن من ائتلاف الثورة، وحزب الجبهة الديمقراطى مظاهرات، خرجت من أمام مسجد ناصر إلى ميدان الساعة، مطالبين بإقالة وزير الداخلية.

– **وفى البحيرة** نظم نحو ١٠٠ من ائتلاف شباب الثورة وقفة احتجاجية فى ميدان الساعة بدمنهور عقب صلاة الجمعة؛ للتعبير عن رفضهم لما وصفوه بالتباطؤ الشديد، وغير المبرر فى محاكمة قتلة الشهداء، ورفع الشباب لافتات تقول: «القصاص من قتلة الشهداء».

– **وفى الإسماعيلية،** نظم العشرات من ائتلاف ثورة ٢٥ يناير فى ظل غياب كامل لجماعة الإخوان المسلمين مظاهرة احتجاجية بميدان الممر عقب صلاة الجمعة منددين فيها بأحداث ميدان التحرير الأخيرة، ومطالبين بمحاسبة المسئولين عن هذه الأحداث، وسرعة محاكمة قتلة شهداء الثورة ورموز الفساد فى النظام السابق.(الأهرام ٢ يوليو)

● **فى ٢ يوليو ٢٠١١** اعتصم العشرات فى ١٠ خيام بميدان التحرير مطالبين بسرعة محاكمة رموز النظام السابق، والتحقيق فى أحداث الثلاثاء (٢٨ يونيو)، فيما انسحبت ٤ حركات سياسية، من بينها حركة ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة، بعد أن نصبت خياما فى الميدان مساء الجمعة (٧/١) وبررت انسحابها بقلة الأعداد، وأن الميدان غير آمن، وقابل للاقتحام من قبل الشرطة أو البلطجية، وتجمع المعتصمون فى الحديقة الدائرية بالميدان، واعترض بعض المعتصمين على دخول وسائل الإعلام، بدعوى أنهم يصفون المعتصمين بالبلطجية (**المصرى اليوم** ٣ يوليو).

● **فى ٥ من يوليو ٢٠١١:** «سجلت الدعوات للتظاهر يوم الجمعة (٨ يوليو) تحت شعارات متباينة تراوحت – بحسب الأهرام ٦ يوليو – بين «القصاص والتطهير»

و«الثورة أولا» و«الإصرار.. والفقراء أولا» و«الدستور أولا» ارتفاعا ملحوظا الثلاثاء (٥ يوليو) بانضمام ٩ أحزاب جديدة، أبرزها «الوفد» و«العدل» والمصرى الاجتماعى الديمقراطى» و«المصريين الأحرار» «والتحالف الشعبى الاشتراكى» و«التيار المصرى» و«الجبهة» و«الكرامة»، و١٤ حركة سياسية من بينها «التحرك الايجابى» و«المصرى الحر» و«مواطن مصريون».

وتراجع عدد من القوى الرئيسية مثل «ائتلاف شباب الثورة» وحركة «٦ أبريل» و«الجمعية الوطنية للتغيير» عن شعار «الدستور أولا».

وفى اليوم نفسه تعرض الشباب المعتصمون فى ميدان الأربعين بالسويس (**الشروق** ٨ يوليو) لهجوم بقنابل الغاز المسيل للدموع، بعد منتصف ليل الأربعاء (٧/٦) ما أدى لوقوع عدة حالات اختناق.

واتهم المعتصمون رجل الأعمال إبراهيم فرج، والملقب بـ «سفاح الشهداء» وأبناءه (متهمين بقتل ١٨ شهيدا خلال الثورة) بالوقوف وراء الهجوم، وقالوا إنه وضباط الشرطة يحاولون إنهاء الاعتصام بأى ثمن، وأن منفذى الهجوم من العاملين لديه.

وواصل السوايسة اعتصامهم لليوم الرابع فى ميدان الأربعين فى ظل توافد المؤيدين لهم من المحافظات المجاورة، خصوصا الإسماعيلية، ومجموعات من الناشطين الشباب الذين انضموا للمعتصمين، وفى إطار المظاهرات الغاضبة، قام آلاف الشباب، منذ صباح الأربعاء (٧/٦) بتنظيم مظاهرات داخل أحياء عديدة بالمحافظة، ووصلوا إلى مناطق عشوائية ثم إلى ميدان الخضر بالسويس وحى الغريب، ومنه انضموا للمعتصمين فى ميدان الأربعين.. كما شهدت السويس خروج مجموعات من داخل خمسة مواقع عمالية للانضمام إلى الشباب فى الميدان، من بينهم عمال ترسانة السويس البحرية، وتراست للصناعات النسيجية ومشروع المحاجر والتأمين الصحى الجديد.

● **وفى ٧ من يوليو ٢٠١١** وحدت جمعة «الثورة أولا» مواقف جميع القوى السياسية والأحزاب التى أجمعت على المشاركة فى مظاهرات ٨ يوليو.

وفى مفاجأة غير متوقعة (وفقا **للأهرام** ٧/٧) قررت جماعة الإخوان المسلمين، والدعوة السلفية التراجع عن موقفهما السابق بمقاطعة المظاهرات، والانضمام إلى كل القوى السياسية المشاركة فى جمعة «الثورة أولا».

وأصدر مكتب إرشاد الإخوان بيانا أوضح أسباب تراجع الجماعة عن موقفها، وهى التخلى عن مطالب «الدستور أولا»، واقتناع أغلب القوى السياسية بإجراء الانتخابات أولا، بالإضافة إلى المظالم التى يعانيها أهالى الشهداء، والتباطؤ الشديد فى محاكمة «القتلة» و«المفسدين» - وفقا لتعبيرات البيان - إلى الحد الذى يصل إلى تدليل الرئيس المخلوع وأسرته.

ودعت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء إلى تطهير الحكومة من وزراء وعناصر النظام السابق، وإبعاد المحافظين وقيادات وزارة الداخلية الذين يقودون الثورة المضادة، وطالبت المجلس العسكرى بأن يكون شريكا فى الثورة وحاميا لها، كما كان فى البداية.. كما طالبته صفحة «ثورة الغضب الثانية على «فيسبوك» بتأمين سجن طرة أثناء الميلونية.. بينما تتولى هى حماية ميدان التحرير.

كما يشارك ائتلاف ثورة مصر الحرة، وائتلاف الوعى المصرى والعربى فى المظاهرات. وقرر حزب الحرية والعدالة - المنبثق عن الإخوان - وكذلك حزب النورالسلفى المشاركة فى المظاهرات لتأكيد مطالب الثورة.

- وأعلنت حركة «شباب ٦ أبريل» عن حالة الطوارئ فى صفوف أعضائها منذ فجر الأربعاء (٦ يوليو) استعدادا لجمعة «المصير.. الفقراء أولا» كما أطلقوا عليها.

جمعة الثورة أولاً (٨ يوليو ٢٠١١)

● فى ٨ يوليو ٢٠١١ استعادت ميادين مصر - وفقا للشروق ٧/٩ - فى القاهرة والمحافظات شباب ثورتها، بمليونية تجمعت فيها القوى السياسية على اختلاف توجهاتها تحت راية واحدة «الثورة أولا» لتبعث برسالة واضحة بأن الثورة مازالت حية..

بينما قالت **الأهرام** (٧/٩) فى متن المانشيت: شهد ميدان التحرير ومحافظات الإسكندرية والسويس والبحيرة وسوهاج وكفر الشيخ وأسوان ودمياط، مظاهرات حاشدة (قدرتها المصرى اليوم - ٩ يوليو - بمئات الآلاف، وفى التحرير بنحو ٢٠٠ ألف) رفعت العديد من الشعارات المتباينة كان أهمها لافتات تقول: «لا أحزاب ولا إخوان.. الشعب المصرى فى الميدان»، لكن كل اللافتات أجمعت على «التطهير والقصاص»، حيث تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين فى جمعة «الثورة أولا» بميدان التحرير، للمطالبة بتطهير البلاد، والقصاص من قتلة المتظاهرين، ورموز النظام السابق، وسرعة محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك.

فى حين نظمت معظم محافظات الجمهورية مسيرات ضخمة، وشكك متظاهرو شرم الشيخ فى وجود الرئيس السابق بالمدينة.

وفي ميدان التحرير تعالت الهتافات مطالبة بحق الشهداء، وعاد شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» مرة أخرى، و«الشعب يريد حق الشهيد وتطهير البلاد»، و«الشعب المصرى يد واحدة» و«حياة حقك يا شهيد.. ها لبس أسود يوم العيد». وعلق المتظاهرون لافتات عديدة تندد باستمرار النظام السابق، وبوزير العدل، منها

لافتة كبيرة لحراس الثورة، رفعت شعارات منها «احترس الثورة ترجع إلى الخلف» و«السفاح مازال يحكم»، و«فين حق الشهداء يا ناس» وهتف المتظاهرون بشعارات لتوحيد القوى السياسية، وتطهير القضاء والداخلية، والإعلام، ومحاكمة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

واحتشدت أعداد كبيرة من جماعة الإخوان والسلفيين، وقامت الأخوات بتوزيع الأغذية والمشروبات على المتظاهرين منذ الصباح الباكر، وشهد الميدان واقعة لمنع الإخوان من نصب منصتهم من جانب بعض الأحزاب، لمقاطعتهم المظاهرات الماضية، إلا أن البعض تدخل وطالب بعدم إقصاء أى فصيل من الميدان، وشهدت منصة الإخوان فى الميدان إقامة قداس لعدد من الأقباط.

وشارك عدد من أهالى السويس بلافتات ضخمة فى الميدان تطالب بسرعة القصاص من قتلة المتظاهرين، وخلا ميدان التحرير من عناصر الشرطة والجيش، وقام الشباب بتأمين مداخل ومخارج الميدان الذى تم إغلاقه كاملا منذ الصباح، وقام بعض المتظاهرين برفع لافتات ضد سياسات الحكومة.

أربع منصات رئيسية

- ووفقا **للأهرام** (٩ يوليو) انقسم الميدان بين ٤ منصات رئيسية، رفعت شعارات متشابهة، تعكس مطالب العدالة والتطهير، هى منصات الإخوان عند مجمع التحرير، وحزب الوفد أمام «كنتاكى» والجبهة الديمقراطية بجوار المتحف المصرى، ومنصة حركة الحرية والعدالة أمام «هارديز».. بينما انقسم المصلون فى ظهر الجمعة بميدان التحرير، بين الشيخ مظهر شاهين، الذى خطب من فوق منصة «جماعة الإخوان» ساخراً من محاكمة قتلة الثوار قائلا: «نحتاج إلى المفتش «كرومبو» لحل هذا اللغز».. بينما اعتلى الشيخ حمد جبريل، الذى يظهر لأول مرة، منصة حركة العدالة والحرية، مطالبا بتطبيق حد الحرابة على الرئيس السابق حسنى مبارك بقطع يده ورجله من خلاف، لأنه ـ حسب قوله ـ السبب فى فشل الزراعة، والصحة، والإعلام.

وقد شهد الميدان (وفقاً **للمصرى اليوم** ٧/٩) انقسامًا بين القوى السياسية المدنية من جهة، والتيارات الدينية والإخوان المسلمين من جهة أخرى، وغاب عن المنصة الرئيسية لأول مرة قيادات جماعة الإخوان المسلمين رغم مشاركتهم فى مليونية الجمعة (٧/٩).. ونصبت الجمعية الوطنية للتغيير والمجلس الوطنى المنصة الرئيسية للقوى السياسية، فيما نصبت جماعة الإخوان المسلمين منصة أخرى على الجانب الآخر بالقرب من مجمع التحرير.

– وأعلنت القوى السياسية ١٠ مطالب على المنصة الرئيسية وهى: المحاكمة العلنية لرموز النظام السابق، وعزل ومحاكمة الضباط المتورطين فى قتل المتظاهرين، وإعفاء وزير الداخلية، وتعيين وزير مدنى بخلفية حقوقية، ووقف المحاكمات العسكرية، والإفراج عن المعتقلين، وعزل النائب العام وتعيين آخر من خلال مجلس القضاء الأعلى، وإسقاط وزير العدل وإعفاء رؤساء الجامعات وجميع العمداء المنتمين للنظام السابق، وتطهير وسائل الإعلام المملوكة للدولة وتطهير القضاء.

● ووفقاً **للمصرى اليوم** (٧/٩) فقد شارك نشطاء حقوقيون فى مجال المرأة ممثلون لنحو ٢٠ منظمة نسائية وحقوقية ضمن ائتلاف «نساء الثورة»، فى جمعة «الثورة أولاً» فى ميدان التحرير، مطالبين المجلس العسكرى بإعلان خطة زمنية لتسليم الحكم، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة على أن يتولى وزارة الداخلية مدنى لم يتورط فى قضايا تعذيب أو ملفات فساد.. وأقام الائتلاف «خيمة» كبيرة فى الميدان تحمل اسم «ائتلاف نساء الثورة»، وندد بكشف العذرية الذى تم بحق الفتيات المعتقلات يوم ٩ مارس الماضى، وطالب بمحاكمة المتسببين فيه، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإيقافها فوراً والإفراج عن المعتقلين.

ورفعت عضوات الائتلاف لافتات منها «تطهير بجد، محاكمات بجد، حكومة بجد»، مشددات على منع أعضاء الحزب الوطنى من ممارسة الحياة السياسية لخمس سنوات على الأقل؛ لتورطهم فى وقائع فساد، وتخاذلهم فى تحقيق الصالح العام لسنوات طويلة، وإقرار حدين «أدنى وأقصى» للأجور فى مصر.

– وفى ميدان مصطفى محمود خرج المئات من مسجد مصطفى محمود فى مسيرات إلى ميدان التحرير للانضمام إلى المتظاهرين فى جمعة التطهير والثورة أولا، وانضم إليهم – بحسب الأهرام ٩ يوليو – الآلاف من المواطنين من شارعى جامعة الدول العربية، والبطل أحمد عبدالعزيز؛ ليتجهوا فى مسيرات حاشدة إلى ميدان التحرير للمطالبة بمحاكمة رءوس النظام السابق، وسرعة إنهاء المحاكمات مع محاكمة علنية للرئيس السابق حسنى مبارك، وكذلك سرعة القصاص من قتلة الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل نجاح ثورة ٢٥ يناير، وحمل المتظاهرون اللافتات التى تؤكد وحدة الشعب المصرى، وتطالب بسرعة المحاكمات، وعدم التفريط فى دم الشهداء، مؤكدين أنهم سيظلون فى الميدان حتى تطهير البلاد من فلول النظام السابق، مشددين على حماية الثورة، رافعين شعار «لا أحزاب ولا إخوان.. الشعب المصرى فى الميدان».

أما **المصرى اليوم** (٧/٩) فقالت إن عدداً من شباب الثورة أجبروا مؤيدى الرئيس السابق حسنى مبارك على الرحيل من ميدان مصطفى محمود، الذى شغلوه منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، ونظم العشرات من شباب الثورة وقفة احتجاجية لمدة نصف

ساعة فى الميدان، ارتدوا خلالها زياً موحداً مرسوماً عليه علم مصر، ورددوا عدة هتافات تطالب بسرعة محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين واستمرار الثورة.

ووقعت اشتباكات محدودة بالأيدى بين شباب الثورة وبعض مؤيدى مبارك، بسبب مطالبة الفريق الأول بسرعة محاكمة مبارك والقصاص للشهداء، فيما اعتبر المؤيدون أن الثورة فشلت، وأنها أدت إلى انتشار الفوضى فى المجتمع، وعدم تحقيق أى إنجاز يذكر.

واستمرت الاشتباكات بين الجانبين أكثر من ساعة، ولم تنته إلا بعد ترك شباب الثورة الميدان، والتوجه إلى ميدان التحرير فى مسيرة بشارع جامعة الدول العربية، ثم شارع البطل أحمد عبدالعزيز، طالبوا خلالها المارة بالانضمام إليهم حتى ميدان التحرير، لاستكمال مكاسب الثورة.

– من جانبهم، أكد مؤيدو مبارك تمسكهم بحقهم فى التظاهر بالميدان يوم الجمعة المقبل، مؤكدين أن انصرافهم من الميدان جاء منعاً للاحتكاك والاشتباك مع شباب الثورة.

● أضافت **الشروق** (٧/٩) إن الآلاف من أساتذة الجامعات خرجوا فى مسيرة إلى ميدان التحرير، تهتف: «القيادات برة.. برة والجامعة حرة حرة».. وخلال المليونية مرر نشطاء ورقة استطلاع ضمت ٣ أسئلة حول أداء المجلس العسكرى منذ بداية الثورة وأسباب النزول للميدان، وأخيرا تقييم جمعة الثورة أولاً.

وفى سياق متصل اختفى ضباط الشرطة تماماً ـ وفقاً **للشروق** ٧/٩ ـ من شوارع القاهرة والجيزة وأكتوبر ومن الميادين الكبرى التى شهدت مظاهرات فى جمعة الإصرار.. وأعلنت «الداخلية» حالة الطوارئ القصوى لتأمين الأقسام والسجون، ووضعت عشرات الكاميرات التليفزيونية على الشوارع المؤدية للوزارة على مدار ٢٤ ساعة لرصد تحركات البلطجية المندسين بين المتظاهرين.

– وقد أكد حزب الوسط مشاركته فى الاعتصام بميدان التحرير تضامناً مع أسر شهداء الثورة حتى تتحقق مطالبهم.

– كما طالب محمد سليم العوا المرشح المحتمل لمنصب رئيس الجمهورية – من على منصة الإخوان المسلمين – المجلس العسكرى بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة، وسرعة المحاكمات دون تباطؤ.

كما قام عمرو موسى المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية بزيارة ميدان التحرير قبل صلاة الجمعة بمسجد عمر مكرم، والتقى بعدد من الشباب وممثلى التيارات المختلفة الذين اعربوا له عن غضبهم الشديد لما يحدث من التباطؤ فى محاكمة قتل الشهداء.

– كما انضم الشيخ حافظ سلامة إلى الثوار بميدان التحرير فى جمعة «الثورة أولاً»

ائتلاف ضباط الشرطة يدعو لضبط النفس

– وفى سياق متصل دعا الائتلاف العام لضباط الشرطة جميع الضباط والأفراد والمجندين إلى ضبط النفس لأقصى درجة ممكنة خلال مليونية «الثورة أولاً» ٨ يوليو والالتزام بحماية المنشآت العامة ومرافق الدولة قبل أن تمتد إليها أيدى المخربين والمندسين (**الوفد** ٩ يوليو).

وقالت **الشروق** (٩ يوليو): إن العشرات من شباب اتحاد ماسبيرو، نظموا مسيرة احتجاجية من أمام دار القضاء العالى بشارع رمسيس، وانتهت بميدان التحرير، وطاف شباب الاتحاد الميدان، وعبروا عن رفضهم وتذمرهم من بطء محاكمات رموز النظام السابق، وإخلاء سبيل الضباط المتهمين بقتل الثوار، وعدم وجود تغيير حقيقى ملموس بعد الثورة.

وفى سياق آخر قام عشرات المتظاهرين (الأهرام ٧/٩) بطرد قناة «سى. بى. سى» الفضائية من داخل الميدان، ومنعها من تغطية مليونية «الثورة أولاً»؛ بدعوى أنها من فلول النظام السابق.

مشاهد من محافظات مصر

– **فى السويس** استعادت مدينة السويس روح ثورة ٢٥ يناير (وفقا للمصرى اليوم ٧/٩) وخرج أكثر من عشرة آلاف متظاهر فى ميدان الأربعين، فى أكبر مظاهرة تشهدها المحافظة منذ ٢٥ يناير الماضى، رافعين شعارات تطالب بسرعة محاكمة حسنى مبارك، الرئيس السابق، ونجليه، والوزراء السابقين، وقتلة الشهداء، وتطهير القضاء من الفاسدين، وأدى الآلاف صلاة الجمعة فى الميدان مطالبين بالقصاص بعد قرار المحكمة إخلاء سبيل ضباط الشرطة المتهمين بقتل الثوار.

وحمل المتظاهرون لافتة كبيرة عليها صور لـ «مبارك» ونجله «جمال»، بالإضافة إلى صور للرئيس السورى بشار الأسد، والعقيد الليبى معمر القذافى، والرئيسى اليمنى على عبدالله صالح، وكتبوا أسفلها «مطلوب إحالة أوراقهم للمفتى»، وتعالت الأصوات المطالبة بالقصاص من رموز النظام السابق وإجراء محاكمات علنية للرئيس المخلوع ونجليه.

وشارك فى المظاهرة عشرات الحركات والأحزاب السياسية، ونظمت جماعة الإخوان المسلمين والسلفيون، مسيرة حاشدة بدأت من شارع الجيش، واتجهت إلى الميدان، ورفع المتظاهرون لافتات كتبوا عليها: «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب»، و«لا إله إلا الله.. الشعب يريد حكم الله»، وامتلأ الميدان باللافتات الرافضة لعودة الشرطة إلى المدينة، وأبرزها «مش عايزينك يا داخلية.. إحنا معانا لجان شعبية»، و«الشعب يريد تطهير البلاد من الفلول والبلطجية والداخلية».

ووزع تكتل شباب السويس بيانا أكدوا فيه استمرارهم فى الاعتصام لحين القبض على جميع قتلة الشهداء ومحاكمتهم وتوقيع أشد العقوبات عليهم، وفتح التحقيق مع كل رموز الفساد وقيادات الحزب الوطنى المنحل.

- **وفى الإسكندرية** تظاهر عشرات الآلاف من «السكندرية» فى جمعة الإصرار (**المصرى اليوم** ٧/٩) عقب صلاة الجمعة فى مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل، بمشاركة جميع القوى والحركات السياسية، عدا الجماعة الإسلامية التى أعلنت رفضها المشاركة.

شهدت المظاهرة عدة انقسامات بين المشاركين؛ بسبب الخلاف حول وجهة المسيرة، وانقسم المتظاهرون إلى ٣ كتل: الأولى تضم ٣ آلاف مواطن، ويقودها حمدين صباحى المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، وتوجهوا إلى المنشية، والثانية بقيادة جماعة الإخوان المسلمين وتضم ٤ آلاف مواطن وتوجهوا إلى المنطقة الشمالية، والثالثة قررت الاعتصام فى الميدان لأجل غير مسمى، وقطعوا طريق الكورنيش، ومنعوا المرور، وتضم ٦ أبريل وحركة حشد والاشتراكيين الثوريين وحملة دعم البرادعى، وجماعة أطلقت على نفسها «جبهة علماء الأزهر المستقلة».

طالبت القوى والأحزاب السياسية بالحفاظ على أهداف الثورة والقصاص لدماء الشهداء، وتطهير وزارة الداخلية من «الضباط الفاسدين»، وتوقيع أقصى العقوبة على المتورطين فى قتل المتظاهرين، وتطبيق حد أدنى وأعلى للأجور، وزيادة المعاشات بما يتناسب مع مستويات الأسعار.

وغاب الوجود الأمنى وسيارات الإسعاف عن ميدان القائد إبراهيم باستثناء سيارة إسعاف واحدة.

فيما شارك العشرات من شباب الدعوة السلفية، ووزعت الدعوة بياناً شددت فيه على عدم التعرض للمنشآت العامة أو الخاصة والحفاظ على النظام العام.

ونظم العشرات من أساتذة جامعات الإسكندرية مسيرة سلمية من أمام مقر نادى أعضاء هيئة التدريس بالشاطبى، إلى مسجد القائد إبراهيم للمشاركة فى جمعة الإصرار فيما طالب اتحاد شباب أعضاء تدريس الجامعة المصرية، فى بيان له، المجلس العسكرى بتجديد انتمائه للثورة واستكمال مهمته.

ووفقاء **للأهرام** (٩ يوليو) فقد واصل عشرات من أسر الشهداء اعتصامهم المستمر منذ أسبوع فى ساحة القائد إبراهيم، بينما لم توجد قوات الشرطة أو القوات المسلحة داخل ساحات التظاهر منعاً لأى احتكاكات.

● **فى شرم الشيخ،** تحركت مسيرة كبيرة من مسجد المصطفى للتظاهر أمام مستشفى شرم الشيخ الدولى للمطالبة برحيل الرئيس السابق حسنى مبارك من

المدينة، وفى العريش تظاهر الآلاف بميدان الحرية تضامنا مع متظاهرى التحرير..

وفى دمياط تظاهر المئات من مختلف القوى السياسية عقب صلاة الجمعة فى ميدان الساعة، مطالبين بالقصاص من قتلة الشهداء وتطهير وزارة الداخلية وسرعة تقديم رموز النظام السابق للمحاكمة.

وفى بورسعيد، انطلقت مظاهرة تضم نحو ١٠ آلاف مواطن من المسجد التوفيقى بحى العرب، واتجهت إلى ميدان المنشية بحى الشرق، وأعلن المنظمون الاعتصام فى الميدان حتى تحقيق مطالبهم.

وفى الإسماعيلية، تظاهر مئات المواطنين بميدان «الشهداء»، مطالبين بالقصاص من قتلة شهداء الثورة، ونصبوا ٣ خيام، وأعلن عدد من الشباب الاعتصام فيها.

وفى الغربية، شهد ميدان السيد البدوى بطنطا مظاهرة شارك فيها أكثر من ٧ آلاف مواطن، وانطلقت مظاهرة أخرى فى مدينة المحلة، خرجت من ميدان الشون، شارك فيها أكثر من ٦ آلاف مواطن.

وفى المنوفية، خلت الميادين من المتظاهرين، وسادت حالة من الهدوء، حيث توجه ممثلو القوى السياسية إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مليونية جمعة التطهير.

وفى الدقهلية، خرج المئات من الشباب من مسجد النصر بمدينة المنصورة باتجاه مبنى المحافظة، ثم ساروا باتجاه مديرية الأمن، وخصصت جماعة الإخوان أتوبيسات لنقل المتظاهرين من أعضاء الجماعة منذ الصباح الباكر إلى ميدان التحرير بالقاهرة.. ونشبت مشاجرة بين عدد من المتظاهرين عندما حاول بعضهم ترديد هتافات «الدستور أولاً»، وشهدت المظاهرات توزيع بيانات تطالب بتطهير وزارة الداخلية وإقالة حكومة شرف.

وفى البحيرة، نظم ٥ آلاف مواطن مظاهرة بميدان الساعة، تحت شعار «الثورة أولاً»، وطالبوا بمحاكمة قتلة الشهداء، وسرعة محاكمة الرئيس السابق ونظامه (المصري اليوم ٩ يوليو).

وفى القليوبية، خلت مدن ومراكز المحافظة من أى مظاهرات، بينما قالت الشروق (٩ يوليو) تزامنا مع ذهاب الثوار للتحرير انطلقت مسيرة كبرى من مدينة شبرا الخيمة ضمت وفوداً من جميع القوى السياسية إلى ميدان التحرير، وشهدت ميادين المحافظة عدة وقفات احتجاجية.

وفى البحر الأحمر، تظاهر المئات من أهالى الغردقة بالميادين الرئيسية، للمطالبة بإنقاذ الثورة وتطهير الأجهزة الحكومية وجهاز الشرطة من الفاسدين.

وفى الشرقية، نظم نحو ٣ آلاف من المواطنين مسيرة من أمام مسجد الفتح.

وفى كفر الشيخ، شهدت مدينة دسوق مظاهرة تضم ٥٠٠ مواطن، أمام مسجد إبراهيم الدسوقى، طافوا شوارع المدينة، وشارك نحو ١٠٠ مواطن فى مظاهرة بدأت من شارع النبوى المهندس.

وفى الوادى الجديد، نظم العشرات من شباب الإخوان وقفات بالميادين الرئيسية بمدينة الخارجة، لتذكير المواطنين بالمبادئ الأساسية للحفاظ على الثورة.

وفى أسيوط، أعلنت القوى السياسية اعتصاماً مفتوحاً بساحة مسجد عمر مكرم، ولأول مرة فى أسيوط نُصب عدد من الخيام، وانضمت إلى الاعتصام عدد من النساء.

وفى بنى سويف، خرج المئات فى مسيرات من أمام مسجد عمر بن عبدالعزيز، مروراً بشارع أحمد عرابى وميدان الزراعيين وشارعى متولى الشعراوى وعبدالسلام عارف.

وفى قنا، خرج أكثر من ٥٠٠ مواطن فى مسيرة من مسجد التحرير إلى ميدان الساعة، وأنشأوا خيمة كبيرة للوقاية من الحرارة الشديدة، مع انتشار الباعة الجائلين.

وفى الأقصر، انطلقت مظاهرة حاشدة من ميدان ساحة أبو الحجاج الأقصرى، ضمت أكثر من ١٥٠٠ مواطن من مختلف التيارات، تضامناً مع مليونية «الثورة أولاً» بميدان التحرير.

وفى أسوان، تظاهر نحو ألفى شخص بميدان المحطة، وانصرف المواطنون خلال وقت قصير بسبب ارتفاع درجة الحرارة (المصري اليوم ٩ يوليو).

وفى سوهاج، انطلقت مسيرة فى سوهاج عقب صلاة الجمعة شارك فيها المئات من شباب الائتلاف والقوى السياسية والأحزاب من ميدان الشبان المسلمين فى جمعة «الثورة أولاً» وجمعة الإصرار والتطهير. (**الأهرام** ٧/٩).

وفى المنيا، شهدت المحافظة حالة شديدة من الاستنفار من مختلف التيارات السياسية، فتم توزيع أكثر من ١٠٠ ألف بيان بجميع مدن ومراكز المحافظة لمطالبة الأهالى بالخروج لجمعة الثورة أولاً، والحفاظ على مكتسباتها، وقام عدد من ائتلاف شباب الثورة بارتداء زى رجال المرور وتنظيم الشوارع والميادين. (**الشروق** ٩ يوليو)

وغادر **محافظة الفيوم** عشرات النشطاء السياسيين بمحافظة الفيوم للمشاركة فى «جمعة الثورة أولاً» بميدان التحرير، من بينهم ممثلو أحزاب الغد والتجمع وشباب الوفد وحركة كفاية وبعض أعضاء اللجان الشعبية ورابطة أبناء الفيوم.

● **فى ٩ من يوليو ٢٠١١** بلغ عدد المصابين خلال جمعة «الثورة أولاً» نحو ٢٤٦ مصاباً بجميع محافظات مصر، (**الشروق** ١٠ يوليو).

ردود أفعال الحكومة بعد جمعة «الثورة أولاً»

● **وفى ٩ يوليو ٢٠١١** وفيما يعد استجابة لبعض المطالب التى نادت بها «جمعة الثورة أولاً»، وبعد متابعة لما جرى فى شتى ميادين ومحافظات مصر من مظاهرات حاشدة فى جمعة «الثورة أولا» أصدر الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء (وفقا للأهرم ٧/١٠) تعليماته لوزير الداخلية بإنهاء خدمة كل القيادات والضباط المتهمين فى قضايا قتل الثوار، كما قرر بالتنسيق مع رئيس محكمة استئناف القاهرة تفريغ الدوائر التى تنظر قضايا قتل المتظاهرين ، ومحاكمة الفاسدين لنظر تلك القضايا دون غيرها بما يكفل سرعة إنجاز هذه القضايا ودون التقيد بالإجازة القضائية بالنسبة لهذه النوعية من القضايا، وأضاف شرف فى كلمته إلى شعب مصر مساء السبت (٧/٩) إنه اتفق مع النائب العام على اختيار فريق من أفضل وأكفأ رجال النيابة العامة للانتهاء من التحقيق فى قضايا المتظاهرين، مشيرا إلى أنه تم بالفعل إحالة جميع المتهمين إلى المحاكمات الجنائية، كما قرر النائب العام الطعن على جميع الأحكام التى صدرت بالبراءة فى قضايا قتل المتظاهرين ورموز الفساد، كما قرر تأسيس آلية مستدامة للحوار مع القوى الوطنية، وشباب الثورة لبحث كل ما تتطلع إليه تلك القوى، وما يمكن تحقيقه على المديين القريب والبعيد.

وأكد شرف أنه أصدر تعليماته الصارمة بصرف حقوق شهداء ومصابى الثورة دون تأخير أو تباطؤ أو تعقيدات إدارية؛ باعتبارها حقوقا وليست منحة أو هبة من الدولة.

ردود أفعال المعتصمين إزاء قرارات شرف

وفى أول رد فعل على كلمة وقرارات شرف أكد المعتصمون فى ميدان التحرير وعدد من ممثلى الائتلافات الشبابية أن هذه القرارات لا تشكل استجابة كافية لمطالبهم، فضلا على أنها جاءت متأخرة.

وقد أحكم المعتصمون فى ميدان التحرير سيطرتهم على الميدان (٩ يوليو) وأغلقوا المداخل السبعة المؤدية إليه لمنع مرور المركبات بأنواعها، بينما تركزت مجموعات من لجان التأمين عند المداخل لضمان عدم تسلل المشبوهين واللصوص والبلطجية.

وعادت أجواء الميدان إلى الأيام الأولى للثورة وسط إصرار واضح من غالبية الحركات السياسية التى ولدت من رحم الميدان، على ضرورة الاعتصام إلى حين تحقيق أهداف الثورة كاملة.

وفى تصعيد واضح لمواقفهم، قرر ١٥ ائتلافا وحركة سياسية البدء فى إضراب

مفتوح عن الطعام فى ميدان التحرير، اعتبارا من الأحد (١٠ يوليو)، بينما دخل ثلاثة شبان فى الإسكندرية فى إضراب مماثل.

وقدر عدد المعتصمين فى الميدان حتى الساعة الخامسة من مساء السبت (٧/٩) بنحو خمسة آلاف شخص(**الأهرام** ١٠ يوليو).

وتباينت مواقف الحركات الموجودة فى التحرير حيث صرح ممثلون لعدة ائتلافات شبابية منها اتحاد شباب الثورة، وحركة ٦ إبريل، بأنهم مستمرون فى الاعتصام بالميدان التزاما بموقفهم قبل «جمعة التطهير»، وانتقدوا موقف الإخوان والسلفيين، وقالوا إنهم يعملون من أجل مصالحهم فقط.

وفى المقابل، أكد محمد البلتاجى أمين حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان، أن الجماعة لن تعتصم بالميدان، كما أكد يسرى حماد المتحدث باسم حزب «النور» السلفى مقاطعة الحزب ورفضه لفكرة الاعتصام لتجنب الفوضى، وعكست تصريحات بقية الحركات الإسلامية موقفا مماثلا باستثناء «شباب الإخوان».(**الأهرام** ١٠ يوليو).

– وفى إطار رصدها لردود الأفعال الجماهيرية فى ميدان التحرير والميادين والساحات الأخرى فى مصر قالت المصرى اليوم فى عنوان المانشيت (٧/١٠) «إن **«مصر فى حالة انعقاد دائم»، «ثورة الغضب تمهل المجلس العسكرى حتى مساء اليوم لتنفيذ المطالب وتهدد بعصيان مدنى».**

● وقالت **الشروق** (٧/١٠) فى عناوين المانشيت: **«من الثوار إلى المجلس العسكرى: فى انتظار الرد»، «معتصمو ميادين التحرير» يرفعون سقف المطالب ويهددون بالتصعيد.. ويطالبون بـ «مجلس رئاسى مدنى»، «إخوان الإسكندرية يخالفون قرارات الجماعة.. والبلتاجى يهدد بالعودة إلى الميدان»**.

● وأضافت **المصرى اليوم** (٧/١٠) إن أجواء الثورة التى تعيشها مصر حاليًا استمرت حيث واصل آلاف الشباب اعتصامهم فى عدد من الميادين للمطالبة بتحقيق مطالبهم، وأمهلت «ثورة الغضب الثانية» المجلس العسكرى حتى مساء (الأحد ١٠ يوليو) للإعلان عن محاكمات عاجلة وعلنية لرموز النظام السابق والمتهمين بقتل المتظاهرين، وإلا سيتم اتخاذ اجراءات تصعيدية، منها الانضمام إلى أهالى الشهداء فى السويس، والدعوة للدخول فى عصيان مدنى.

– بينما قالت **الشروق** (٧/١٠) أعلن ائتلاف شباب الثورة واتحاد شباب الثورة وحركتا «كفاية» و«شباب ٦ أبريل» والجمعية الوطنية للتغيير مواصلتهم الاعتصام فى ميدان التحرير، الذى بدأ عقب مليونية «الثورة أولا» لحين الاستجابة لمطالبهم، فى حين رفض حزب الوفد المشاركة فى الاعتصام المفتوح.

– وفى التحرير قضى المعتصمون ليلتهم (وفقا **للمصرى اليوم** ٧/١٠) داخل نحو ٣٠ خيمة، وسط أجواء تشبه الاحتفالية، مرددين الأغانى الوطنية، واستغلوا المنصات فى إلقاء الشعر حتى الصباح. واستمرت اللجان الشعبية فى إغلاق جميع مداخل الميدان ومخارجه، وألقت القبض على ٧ من البلطجية حاولوا الدخول وهم يحملون العديد من الأسلحة البيضاء.

وطالبت ثورة الغضب الثانية، عبر صفحتها على «فيس بوك»، المسئولين عن إدارة البلاد بأن يدركوا أن ما حدث فى مصر ثورة تطالب بالتغيير الشامل، ولا يجب التعامل معها بأسلوب التخدير وأنصاف الحلول أو الحل المؤقت.

ووجّه اتحاد شباب الثورة رسالة للمجلس العسكرى يطالبه فيها بتحقيق مطالب الثورة، ودعا الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، إلى العودة لميدان التحرير وتشكيل حكومة ثورة. وحذرت الجبهة الحرة للتغيير السلمى المجلس العسكرى من الاستمرار فى المرحلة الانتقالية من طرف واحد، موضحة فى بيان لها، أن هذا هو السبب فى استمرار الاعتصام فى القاهرة والإسكندرية والسويس.

وطالبت بإسقاط الإعلان الدستورى وتشكيل مجلس رئاسى مدنى يقود البلاد حالياً.

– من جانبها، **طالبت الأمم المتحدة مصر بتعجيل محاكمات قتلة الثوار**، وتنظيم انتخابات شفافة، لكن محمد العرابى، وزير الخارجية، أكد أن القضاء المصرى مستقل، وأن الحكومة لا تتدخل فى قراراته.

● تواصلت مظاهرات «أسبوع الصمود فى المحافظات.. (**المصرى اليوم** ١٠ يوليو) حيث استمرت الاحتجاجات فى عدة محافظات تضامناً مع المعتصمين فى ميدان التحرير، وخرج الآلاف فى محافظات الإسماعيلية وبورسعيد والدقهلية والأقصر وأسيوط والإسكندرية للمطالبة بالقصاص للشهداء والمحاكمة العلنية لرموز النظام السابق والضباط المتهمين بقتل الشهداء.

● **وفى الإسكندرية** واصلت القوى السياسية اعتصامها المفتوح بحديقة ميدان سعد زغلول بمنطقة محطة الرمل، وانضم إليهم عدد من أهالى الشهداء من ساحة مسجد القائد إبراهيم.

– وفى مفاجأة غير متوقعة لم يلتزم المكتب الإدارى لإخوان الإسكندرية بقرار الجماعة رفض فكرة الاعتصام، وقال مسئول الإخوان بالمحافظة مدحت الحداد (**الشروق** ١٠ يوليو) إنهم أعطوا الحرية لأعضاء الجماعة بالاعتصام من عدمه.

وأقام المعتصمون ٨ خيام، منها ٣ لحزب المصريين الأحرار مجهزة بخدمة إنترنت و٣ لجماعة الإخوان المسلمين التى فضت اعتصامها عقب صلاة الجمعة (٨ يوليو)،

لكنها عادت فى المساء (المصرى اليوم ١٠ يوليو) لتقيم خياماً وتعتصم مع القوى السياسية، بالإضافة إلى عدة خيام خاصة بحركة ٦ أبريل وأحزاب الوفد، والغد، جبهة أيمن نور.

ونصب المعتصمون منصة ألقوا من فوقها الكلمات والأغانى والأشعار واختتمت بحلقة نقاشية تباحثوا فيها جدوى الاعتصام وإمكانية تصعيده بقطع الطريق مثلما حدث يوم الجمعة الماضى وانفصل شباب ٦ أبريل وقرروا الدخول فى إضراب عن الطعام.

● **وفى السويس** واصل العشرات من شباب الثورة وممثلى الأحزاب اعتصامهم أمام ديوان عام محافظة السويس، للمطالبة بتنفيذ جميع مطالب الثورة ورددوا شعارات منها «لا لمساومة أهالى الشهداء»، و«إزاى يخلى سبيله ودم ابنى مازال على إيده»، و«من السويس الحرة أول شهيد فى الثورة».

وواصل نحو ٥٠ مواطناً إضرابهم عن الطعام لليوم الثانى على التوالى متضامنين مع إضراب ١٠ أشخاص من أسرة أحد الضحايا عن الطعام للضغط على المجلس العسكرى حسبما ذكروا (**المصرى اليوم** ١٠ يوليو) لتنفيذ مطالبهم.

وواصل عشرات المعتصمين من تكتل شباب السويس والقوى الوطنية والإخوان المسلمين والسلفيين اعتصامهم بميدان الأربعين مرددين: «السويس بتقول يا قاتل يا مقتول»، «بالروح بالدم نفديك يا سويس»، رافعين لافتات مكتوباً عليها «خبر عاجل: توفى إلى رحمة الله تعالى القضاء المصرى والعزاء لأسر الشهداء».

وفى سياق آخر قرر اللواء منصور عيسوى، وزير الداخلية، نقل اللواء أسامة الطويل، مدير أمن السويس، إلى الإدارة العامة لحماية الآداب، وتعيين اللواء عادل رفعت عبدالحليم، الذى كان يشغل منصب مدير مستشفى الشرطة بالإسكندرية، بدلاً منه، بعد الأحداث التى شهدتها المحافظة فى الفترة الأخيرة.

وفى الدقهلية، واصل نحو ٢٠٠ من شباب ٦ أبريل وكفاية وجمعية دعم البرادعى وعدد من القوى السياسية، يقودهم الدكتور محمد غنيم، رائد زراعة الكلى، اعتصامهم داخل ميدان الشهداء أمام مبنى المحافظة، استمراراً لما سموه «أسبوع الصمود والثورة أولاً»، ونصبوا خياماً للمبيت داخل الميدان، ومنعوا دخول أحد إليهم، وقام أفراد من الشباب بتناوب التأمين.

وفى دمياط، قال عدد من المتظاهرين إن مجهولين ألقوا قنابل المولوتوف على المتظاهرين فى ميدان البوستة مساء الجمعة (٨ يوليو) وفروا هاربين فى سيارة مجهولة، بعد أن غادرت المكان مسرعة بعد أن حاول مواطنون ملاحقتهم.

وفى الإسماعيلية، واصل العشرات من الأهالى وشباب ائتلاف الثورة و٦ أبريل والقوى السياسية بالمحافظة اعتصامهم بميدان الشهداء، ورفعوا لافتات تطالب بالقصاص منها: «القصاص.. القصاص» وتطهير البلاد من رموز النظام السابق وسرعة محاكمتهم ومحاكمة الضباط المتورطين بقتل المتظاهرين، ونصب عدد من الشباب الخيام بالميدان، معلنين عن استمرار اعتصامهم بالميدان لحين تحقيق أهداف الثورة.

وفى أسيوط، اخترقت عناصر مجهولة موقع الاعتصام، وواصل ائتلاف شباب الثورة وشباب الإخوان وحزب الجبهة الديمقراطية وشباب ٦ أبريل والحزب العربى الناصرى وحزب الغد وأعضاء الجمعية الوطنية للتغيير والحركة الديمقراطية والشعبية اعتصامهم، وطالبوا بالمحاكمات العلنية للمتهمين من رموز النظام السابق، وإقالة وزير الداخلية.

وفى بورسعيد، تحول ميدان المنشية بحى الشرق إلى بؤرة ثورية، وازدحم الميدان بعشرات الثوار، وشكلت لجان لتسيير المرور فى الميدان وحفظ النظام ومنع البلطجية من الاقتراب، وغادرت السيدات والفتيات الميدان فى المساء، واستمر الشباب حتى الصباح.

وفى الجيزة، رحبت جميع القوى السياسية وائتلاف شباب الثورة والوطنية للتغيير وحركة كفاية و٦ أبريل فى أكتوبر وجميع الأحزاب التى شاركت فى جمعة التطهير بنجاح بميدان التحرير والمحافظات الأخرى، حيث أعادت الاجتماعات الكرة مرة أخرى فى ملعب الثوار، ووضعت جميع القوى فى حجمها الطبيعى، وطالب المشاركون المجلس العسكرى بتشكيل لجان لكل مطلب من مطالب الثورة، وإعداد تقرير عن مدى تحقيق هذه المطالب (**المصري اليوم** ١٠ يوليو).

● ووفقا **للشروق** (١٠ يوليو) شهدت مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء موجة جديدة من الاحتجاجات، واستمر ممثلو سيناء فى الحركة الثورية الاشتراكية فى اعتصامهم مع جموع المواطنين فى ميدان التحرير بالقاهرة.

● **فى محافظة المنيا** قرر شباب ٦ أبريل وشباب ائتلاف الثورة والذى يضم ١٤ تيارًا سياسيًا الاستمرار فى الاعتصام والالتزام بما يقرره ميدان التحرير فيما قررت جماعة الإخوان والسلفيون والجماعة الإسلامية فض الاعتصام.

● **وفى الأقصر** انتشرت خيام الاعتصام التى أقامها شباب ٦ أبريل وائتلاف الثورة أمام معبد الأقصر لأول مرة منذ بدء الثورة.

تداعيات خطاب شرف

● **فى ١١ من يوليو ٢٠١١** قالت الشروق: هدد معتصمون فى ميدان التحرير بإغلاق محطة مترو السادات، ومبنى مجلس الوزراء وماسبيرو، احتجاجا على تأخر الاستجابة لمطالب الثورة، فيما أعلن عدد من رموز القوى السياسية والثورية، بميدان التحرير (١٠ يوليو) الاستمرار فى الاعتصام حتى تحقيقها جميعا.

● وقالت **المصرى اليوم** (٧/١١) توحدت الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة فى مصر، على رفض بيان الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، الذى ألقاه مساء السبت (٧/٩)، رداً على «مليونية القصاص والتطهير»، وقالوا إن البيان جاء مخيباً للآمال، وطالبوه بالاستقالة هو وحكومته والعودة إلى ميدان التحرير.

وأعلن ١٣٠ فصيلاً وحركة وحزباً سياسياً استمرار اعتصامهم فى الميادين لحين تحقيق مطالب الثورة، مؤكدين رفضهم بيان شرف، وهددوا بالتصعيد من خلال الإضراب العام، والعصيان المدنى، وتشكيل حكومة وطنية للضغط على الحكومة والمجلس العسكرى لتحقيق مطالب الثورة.

وأصدرت ٧ حركات سياسية تمثل شباب الثورة بياناً بعد انتهاء كلمة شرف، مساء السبت (٧/٩)، أعلنت فيه رفضها ما جاء فى البيان، وقالت إن ثوار التحرير هم الذين اختاروه لكنه الآن يخسرهم.

من جانبها، أعلنت صفحة «ثورة الغضب الثانية» على «فيس بوك» عن دعوة لمليونية جديدة الثلاثاء (١٢) يوليو) تحت شعار «الإرادة والتصعيد». وذكر المشاركون فى الصفحة أنهم بدأوا التنسيق مع القوى السياسية المعتصمة بالميدان لتنفيذ الخطوات التصعيدية، ومنها التظاهر فى غير يوم الجمعة، وحددوا تنظيم المسيرة المليونية عصر الثلاثاء (٧/١٢) من ميدان التحرير إلى مجلس الوزراء، للتأكيد على تحقيق أهداف الثورة.

وواصل آلاف الشباب اعتصامهم لليوم الثالث الأحد فى الميدان (**المصرى اليوم** ١١ يوليو) مؤكدين رفضهم قرارات رئيس الوزراء. واستمرت اللجان الشعبية فى إغلاق جميع مداخل ومخارج «التحرير»، وهتفوا ضد عصام شرف وأغلقوا المجمع، ومنعوا الموظفين من دخوله، وعلقوا عليه لافتة «ممنوع الدخول.. مغلق للتطهير» كإجراء تصعيدى فى مواجهة عدم تنفيذ مطالبهم. وهددوا بمنع العمل فى مجالس الوزراء والشعب والشورى، وقطع خطوط السكك الحديدية والمترو، كبداية للعصيان المدنى.

وجاء فى البيان، الذى أعلنته ٧ حركات فى الميدان: «نطالب بتطهير حكومة الثورة من رموز الفساد، وعلى رأسهم الوزراء: سيد مشعل وزاهى حواس وحسن صقر

وصفى الدين خربوش ومحسن النعمانى ومحمد العرابى وفايزة أبوالنجا، ومنع رموز الحزب الوطنى المنحل من ممارسة العمل السياسى، وتنفيذ الحكم الصادر بحل المجالس المحلية وتحديد موعد لانتخاباتها المقبلة، ورفض تشكيلها مؤقتا بالتعيين، وتطهير الإعلام بشكل مؤسسى، وتطهير القضاء من خلال قيام المجلس الأعلى للقضاء بدعوة الجمعيات العمومية لجميع المحاكم لإجراء انتخابات وتشكيل دوائر جديدة».

وطالب البيان - بحسب المصري اليوم ١١ يوليو - المجلس العسكرى بعدم التزام الصمت فى مواجهة أصوات الشعب المصرى التى تطالب بحقها كاملاً، وذلك بأن يظهر أحد أعضائه للتحدث إلى الشعب المصرى ويحدد موقفه من المطالب المعنى بتحقيقها، وهى - حسب البيان - إيداع الرئيس المخلوع حسنى مبارك أحد المستشفيات العامة أو مستشفى طرة كغيره من المحبوسين المرضى، على أن يتعهد الثوار بحماية المستشفى الذى يقيم به لحين إصدار حكم عادل بشأنه، وعلنية محاكمات رموز النظام السابق من خلال السماح لتليفزيون الدولة بتصوير دقائق من المحاكمات مع ظهور المتهمين خلف القضبان والسماح بمراقبة كاملة لمنظمات حقوق الإنسان، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين وإلغاء الأحكام الصادرة بحق كل المدنيين وإعادة محاكمتهم مدنياً وإقالة النائب العام.

وهاجم المعتصمون خطاب رئيس الوزراء، مؤكدين أنه جاء متأخرا عن موعده بعد أحداث مسرح البالون (الثلاثاء ٢٨ يونيو)، مطالبين بإلغاء كلمة «سوف» من خطابات شرف أو رسائل المجلس العسكرى، وأن يحل محلها كلمة «تم بالفعل».

● وأضافت **الأهرام** (٧/١١) إن المعتصمين فى ميدان التحرير أعلنوا عن تنظيم مظاهرات حاشدة بدءا من الساعة الخامسة مساء (الثلاثاء ١٢ يوليو) تحت عنوان «ثلاثاء الإرادة والتصعيد» كخطوة أولى على طريق تفعيل التظاهر فى غير يوم الجمعة.. واتفقت القوى السياسية - التى تضم أحزابا وائتلافات خلال اجتماع عقد فجر الأحد ١٠ يوليو - على تعديل خطة التصعيد لمواجهة موقف الحكومة، بحيث تشمل الإضراب عن الطعام.

ولوح المعتصمون فى السويس، والإسكندرية، والقاهرة، والإسماعيلية بالدخول فى عصيان مدنى.

● **وفى سياق متصل رفض مرشحو الرئاسة المحتملون لجوء شرف للمسكنات** فى قراراته، ووجهوا انتقادات عنيفة لبطء استجابة المسئولين عن إدارة البلاد لمطالب الثورة.

● ووفقاً **للأهرام** (٧/١١) وفى خطوة تصعيدية أعلن ١٥ ائتلافا من الحركات

السياسية المشاركة فى اعتصام ميدان التحرير عن بدء إضرابهم عن الطعام (الاثنين ١١ يوليو) وحتى تتحقق جميع المطالب الثورية، والحركات السياسية التى قررت الاضراب هى حركة ٦ أبريل جناحى أحمد ماهر ووليد راشد، وحزب الجبهة الديمقراطية وأعضاء من الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، وحركة لا للمحاكمات العسكرية واتحاد شباب ماسبيرو القبطى والمجلس الوطنى وحركة بداية التى تضم ٧ ائتلافات بينما لم يحدد ائتلاف شباب الثورة موقفه، كما طالب شباب الإخوان (شباب العدالة والحرية) وباقى الائتلافات باتخاذ إجراءات أقل حدة، وأكدوا أنهم سوف يعقدون اجتماعاً لاتخاذ قرارهم النهائى فى هذا الشأن.

● كما أكد **١٣٠ كيانًا سياسيًا ونقابيًا ظهر الأحد** (٧/١٠) حق الشعب المصرى فى استخدام كل الوسائل المشروعة من أجل تحقيق مطالبه، مشددين على حق الشعب فى الإضراب العام والعصيان المدنى، وصولا إلى تشكيل حكومة وطنية تستمد شرعيتها من شرعية الثورة المباركة.

● ومن داخل ميدان التحرير أدان شباب الميدان وممثلو القوى السياسية التصريحات اللاذعة لوزير الداخلية لصحيفة خاصة ووكالة أنباء وأكد فيها أن قراراته تأتى من داخل الوزارة ولا تأثير لأحد عليها، مشيرًا بطريقة ضمنية إلى مطالبة الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء له بضرورة إنهاء خدمة الضباط المتهمين.

وفى سباق مع الزمن لتجاوز أخطر أزمة سياسية تواجهها مصر بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير فى الإطاحة بالرئيس السابق حسنى مبارك، وفى مواجهة حالة غضب متزايدة لدى شباب الثورة من عدم استكمال تنفيذ مطالب الثورة.. تعهد الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء (وفقا للأهرام ٧/١١) لشباب الثورة بإجراء تعديل شامل على حكومته قبل يوم ١٧ يوليو الحالى، وإجراء حركة تغيير شاملة للمحافظين قبل يوم ٢٥ من الشهر نفسه، كما ألزم الدكتور شرف نفسه بالاستقالة من منصبه إذا لم يتمكن من تنفيذ هذه الالتزامات.

جاءت هذه التعهدات من جانب رئيس الحكومة، بالإضافة إلى تعهدات أخرى ردا على المطالب العشرة، التى تقدم بها الشباب فى جلسة حوار مطولة (الأحد ٧/١٠) معه، وأدارها الدكتور محمد فؤاد ممثل اللجنة التنسيقية للثورة، وتضمنت مطالب الشباب **تكليف وزير الداخلية بإعلان حركة تطهير شاملة فى وزارته**، تشمل القيادات المتورطة فى قتل الثوار، واستخدام العنف ضد المتظاهرين، **وتطبيق مبدأ علانية المحاكمات**، خاصة بالنسبة للرئيس السابق، وأسرته، وجميع رموز الفساد، كما تضمنت المطالب **إصدار التعديلات الخاصة باستقلال السلطة القضائية، وتطهير الصحف القومية**، والمؤسسات الإعلامية من الرموز الموالية للنظام السابق،

وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، **وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للصحافة** فى موعد أقصاه٣١ يوليو الحالى، بالإضافة إلى **تشكيل مجموعة اقتصادية وزارية للنهوض بالأداء الاقتصادى**، وتشكيل لجنة عليا لضبط الأسعار والأسواق.

● وفى سياق آخر قالت **الأهرام** (٧/١١) بدأت الأحد (٧/١٠) إجراءات تفرغ ١٢ دائرة قضائية بالقاهرة والمحافظات للنظر فى قضايا قتل المتظاهرين.

● وقد شهدت مناطق عدة فى أنحاء الجمهورية الأحد (٧/١٠) تصعيدا جديدا على الشارع المصرى، حيث أغلق المعتصمون مبنى مجمع التحرير الشهير بوسط العاصمة، ومنعوا العاملين به من الدخول، كما قطع المعتصمون طريق السويس ـ العين السخنة، بينما توالت الاعتصامات والاحتجاجات فى أكثر من محافظة، جميعها ترفع شعارات غاضبة، وترفض بيان رئيس مجلس الوزراء الذى ألقاه السبت (٧/٩)، وردد المعتصمون الهتافات الصارخة ضد الحكومة، والتى طالت المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولوح المعتصمون بتنفيذ إجراءات جديدة تدخل البلاد فى حالة شلل تام، ما لم تستجب الحكومة، والمجلس الأعلى بشكل سريع للمطالب المعلنة التى تضمن الوفاء بمقررات الثورة، وحقوق الشهداء، وتطهير الحكومة والإدارات بالدولة من الأسماء المحسوبة على النظام السابق. (**الأهرام** ٧/١١).

● **فى الإسكندرية** أرجأ المعتصمون تهديدهم إلى الثلاثاء (١٢ يوليو)، حيث دعت ائتلافات الثورة إلى العصيان المدنى بداية من صباح الثلاثاء للضغط على المسئولين لتنفيذ مطالب الثورة.

واصل نحو ألف مواطن اعتصامهم فى حديقة سعد زغلول بميدان محطة الرمل فى وسط الإسكندرية، مطالبين بإقالة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، ووصفوا خطابه بأنه تمثيلية، مؤكدين أنهم لن ينهوا اعتصامهم ما لم تتحقق باقى مطالب الثورة، على رأسها محاكمة عادلة للمتهمين بقتل المتظاهرين.

وأعلن ٨ شباب من حركة ٦ أبريل وحملة دعم البرادعى وكفاية، وناشطون سياسيون، دخولهم فى إضراب مفتوح عن الطعام لحين تحقيق باقى مطالبهم.

وأصدر حزب «المصريين الأحرار» بالإسكندرية بياناً أدان فيه خطاب رئيس الوزراء، معتبراً إياه أنه «لا يعبر عن أدنى المطالب التى خرج بها الشعب المصرى»، مؤكداً «استمرار الاعتصام حتى تعود الثورة إلى مسارها الصحيح، وتتطهر البلاد من الفساد».

وشهد ميدان سعد زغلول انقساما بين عدد من المعتصمين والقوى السياسية وصل إلى الاشتباك بالأيدى، بسبب رغبة عدد منهم فى قطع طريق الكورنيش، لكن آخرين منعوهم من ذلك، وأقنعوهم بعدم قطع الطريق والحفاظ على سلمية الاعتصام.

فى المقابل، عقد ممثلو ٤٤ حزباً وحركة سياسية ـ يمثلون كلاً من الائتلاف المدنى الديمقراطى (٣٩ حركة وحزباً)، بالإضافة إلى ٧ حركات مستقلة ـ اجتماعاً طارئاً، لبحث خطوات التصعيد.

وأعلن الائتلاف الديمقراطى عن تدشين ٨ لجان لإدارة الاعتصام، الذى شهد إقبالاً، رفع عدد الخيام إلى ١٧ خيمة.

– **وفى السويس** واصل مئات المتظاهرين فى السويس اعتصامهم، الذى بدأوه فى ساعة متأخرة من مساء السبت (٧/٩)، بميدان الأربعين، وأمام مبنى المحافظة، وفض عدد من المضربين عن الطعام إضرابهم، وأمهلوا المجلس العسكرى ٢٤ ساعة لتنفيذ مطالبهم، فيما استمر نحو ١٥ منهم فى إضرابهم، وأصيب ٨ من المضربين بحالة إعياء شديدة، وهبوط فى الدورة الدموية، فتولى أطباء من القوات المسلحة إسعافهم. (**المصرى اليوم ١١ يوليو**).

وخرج مئات المتظاهرين من تكتل شباب السويس، وأعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، والقوى السياسية، فى مسيرة عقب الخطاب الذى ألقاه الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، طافت شارعى الجيش، وبورتوفيق، قطعوا خلالها الطريق وهم يرتدون الأكفان، ويحملون المصاحف ورددوا عدة هتافات، منها «على القناة رايحين.. السويس يا قاتل يا مقتول»، و«يا نجيب حقهم.. يا نموت زيهم»، و«أنا مش حاسس بالتغيير»، و«شالوا الوطنى وجابوا الوطنى.. مش عايزين الأمن الوطنى»، ورفعوا لافتات كتبوا عليها «يا سويس بدم الشهيد نقش التاريخ اسمك».

وقطع المئات بينهم عدد من أهالى الشهداء والمصابين، طريق «الأدبية – السخنة»، بعد ما انضم لهم العديد من العمال فى شركات «سيراميكا كليوباترا»، وهيئة القناة، وترسانة السويس البحرية، و«تراست»، والمصرية للأسمدة، والسويس للأسمدة، وميناء السخنة، وجلس المحتجون على الطريق، وهم يرددون «يا نعيش عيشة حرة.. يا نموت زيهم»، و«قتلوا الطفل وقتلوا الشيخ.. ليه سايبينه فى شرم الشيخ»، واعتصم بعضهم أمام مبنى التوكيلات الملاحية، وفرع هيئة القناة فى بورتوفيق، كما قطعوا طريق بورتوفيق أمام باب ٥ المؤدى إلى الميناء، وهيئة موانئ البحر الأحمر، إلى جانب الطريق الوحيد المؤدى إلى موانئ الأتكة للصيد، والأدبية، والعين السخنة للبضائع والحاويات، وجميع القرى السياحية الموجودة فى العين السخنة، وشركات شمال غرب خليج السويس، ومنع العديد من المتظاهرين، الموظفين بميناء السخنة من الدخول، معتبرين أن «الضرورة الملحة» هى التى دفعتهم إلى قطع الطرق، متهمين الحكومة بالتقاعس عن تنفيذ مطالبهم، رافضين فتح الطرق إلا بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء (**المصرى اليوم ١١ يوليو**).

وتكدست عشرات السيارات على الطريق الدولى «العين السخنة - البحر الأحمر»، وتسببت فى أزمة مرورية، وعاد معظم الأتوبيسات التى تنقل العمال إلى الشركات والمصانع، إلى المدينة مرة أخرى بعد فشلها فى الوصول إلى مواقع العمل.

وتوقفت حركة الإنتاج بمنطقة شمال غرب خليج السويس، كما توقفت حركة نقل البضائع، بعد تكدس سيارات النقل الثقيل على الطريق.

وقد وأدى ذلك - بحسب روز اليوسف (١١ يوليو) إلى توقيف عمل ٨٠٪ من موانئ منطقة شمال غرب خليج السويس وأجبرت باقى الموانئ العمال على العمل مع تعويضهم ماديا رغم تخوفهم من تصعيد الاعتصامات بالمحافظات، فى حين أعطت إدارة ميناء العين السخنة اجازات مفتوحة لجميع العمال لحين استقرار الاوضاع.

كما قام المتظاهرون بقطع طريق القاهرة ـ السويس والإسماعيلية ـ السويس عند مزلقان الاسماعيلية فى منطقة المثلث، وقضى المعتصمون ببورتوفيق ليلتهم على شاطئ القناة وحدثت اشتباكات ومحاولات اختراق مبنى الإرشاد الملاحى، بعد نزع الأسلاك الشائكة المحيطة واستمر إغلاق محكمة السويس بالكامل.

وعلى جانب متصل قرر الثوار اخلاء ميدان الأربعين بعد هدم المسرح الذى تم عمله داخل الميدان لإلقاء الخطب من خلاله والانتشار داخل محافظة السويس حيث اتجه نحو ٥٠٠ معتصم نحو مبنى الإرشاد الملاحى لقناة السويس، وهددوا بوقف حركة الملاحة داخل قناة السويس إلا أن قوات الجيش تدخلت وفضت التظاهرة.

اعتصامات فى ٤ محافظات أخرى

- واصل العشرات من المواطنين اعتصامهم فى ٤ محافظات (١٠ يوليو)، فيما فشلت حركة ٦ أبريل فى تنظيم اعتصام مفتوح فى سوهاج (المصري اليوم ١١ يوليو).

● **فى بورسعيد،** أعلن ٣٤ معتصماً إضرابهم عن الطعام، فيما حاول مجهولون استفزاز مجموعة «ألتراس جرين إيجل»، لكن لجنة النظام بالميدان سيطرت على الموقف.

● **وفى الإسماعيلية،** واصل العشرات اعتصامهم بميدان «الشهداء»، ونصبوا ٣ خيام، وأعلنوا رفضهم كلمة رئيس الوزراء لأنها «لم تخرج عن نطاق الوعود وتجاهلت المطالب الجوهرية للثورة» - على حد تعبيرهم.

● **وفى الدقهلية،** واصل نحو ١٠٠ اعتصامهم بميدان الشهداء بالمنصورة.

● **وفى أسيوط،** نظم عشرات المعتصمين أمسية ثقافية وسياسية بساحة مسجد عمر مكرم، تضمنت إلقاء الشعر والقصائد السياسية، استخدم المعتصمون شاشات عرض كبيرة لعرض أفلام خاصة بالثورة ووثائق تابعة لأجهزة أمن الدولة، استعرضتها إحدى الوكالات الأجنبية فى فيلم وثائقى، بالإضافة إلى الاستماع عبر مكبرات الصوت إلى أغانى الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم والشيخ أمين الديب.

● **وفى سوهاج،** فشلت حركة ٦ أبريل فى تنظيم اعتصام مفتوح بميدان الثقافة، بعد ما تحدد اجتماع على أحد المقاهى لترتيب الاعتصام، لكن لم يحضر سوى ٨ شباب فقط.

من ناحية أخرى، نظم أهالى قرية تزة الهيش بمركز جهينة وقفة احتجاجية أمام ديوان عام المحافظة، احتجاجاً على عدم توفير رغيف الخبز.

– فى ١١ يوليو ٢٠١١ دخلت أخطر أزمة سياسية فى مصر منذ اندلاع ثورة ٢٥يناير منعطفا جديدا.. بتهديدات بالتصعيد والمسيرات الاحتجاجية والاعتصام المفتوح ما لم تتم الاستجابة لمطالب الثوار.

وقالت **الأهرام** (١٢ يوليو) إن المجلس العسكرى استدعى بشكل مفاجىء الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء للتشاور حول إجراء تعديل وزارى شامل، وتأتى هذه التطورات، فى الوقت الذى أعلنت فيه القوى السياسية عزمها تنظيم سلسلة من المسيرات الاحتجاجية على مدى ثلاثة أيام متتالية للضغط من أجل تحقيق مطالب الشعب كاملة.

وشددت القوى المعتصمة فى ميدان التحرير (٣٦حركة وحزبا وائتلافا) على أن تعترف السلطة الحالية بأنه لا شرعية إلا الشرعية الثورية، وهددت القوى الموقعة على البيان بالتصعيد إلى ما بعد إغلاق الميدان حتى تحقيق المطالب، وقد استمر الشباب فى إغلاق مجمع التحرير لليوم الثانى على التوالى، كما اتفقوا على عدم تعطيل مترو الأنفاق، وقد رفض المستقلون من الشباب الذين لا ينتمون إلى الحركات والائتلافات، نتائج اجتماعات شرف مع ٢٠شابا من الائتلافات التى تشكلت عقب الثورة.

وفى المقابل، أطلق «ائتلاف شباب الثورة » مبادرة من خمس نقاط لتوحيد مطالب المعتصمين بميدان التحرير وميادين مصر المختلفة. وحدد الائتلاف المطالب الخمسة فى **تغيير وزارى شامل، مع إقالة يحيى الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء، وتحديد اختصاصات المجلس العسكرى، ورفع يده عن الحكومة، وإيقاف ومحاكمة كل ضباط الشرطة والقناصة المتورطين فى قتل الثوار، ومحاكمة رموز النظام السابق سياسيا وجنائيا بصورة علنية، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإطلاق سراح الثوار.** وفى

بيان آخر لائتلاف شباب الثورة، نفى الشباب وجود ما يسمى «كتائب شهداء الثورة للقصاص» .

وفى المقابل، فإن جماعة الإخوان المسلمين هددت بإجراءات تصعيدية أخرى إذا لم تلب مطالب الشعب المشروعة وطالبت بالتطهير الشامل، وأكدت الإخوان أنها لن تشارك فى إحداث فوضى بالبلاد، ولكن دون أن تتخلى عن مطالب الشعب.

- بينما أعلن مجلس شورى الجماعة الإسلامية دعم الجماعة لبيان المجلس العسكرى.

● - ووفقاً للمصرى اليوم «٧/١٢) فقد أصدر عدد من شباب الثورة والحركات السياسية المعتصمين بميدان التحرير، لليوم الرابع، بيانهم الأول، الاثنين (٧/١١)، بعنوان «الشعب يريد إسقاط النظام»، أعربوا فيه عن رفضهم التام ما سموه «التواطؤ والتباطؤ» فى تنفيذ مطالب الثوار، مؤكدين أن الاعتصام مستمر حتى اعتراف السلطة الحالية بأنه «لا شرعية إلا الشرعية الثورية»، وإجراء تعديلات وزارية واسعة النطاق تحول الحكومة إلى «حكومة ثورية»، وتعبر عن إرادة الشعب والشرعية الثورية.

وطالب المعتصمون بمحاكمة رموز الفساد محاكمات عاجلة وعلنية، وتنفيذحكم القضاء، الذى حدد الحد أدنى للأجور بـ ١٢٠٠ جنيه، وتعيين حد أقصى يعادل ١٦ مثل الحد الأدنى، وإيقاف العمل فوراً بقانون الطوارئ، وإلغاء قانون حظر الاعتصامات والتظاهر، و«جميع القوانين المشبوهة المقيدة للحريات»، وإلغاء جميع الأحكام العسكرية الصادرة ضد الثوار المدنيين، وإعادة محاكمتهم أمام قاضيهم الطبيعى، ومنع أعضاء الحزب الوطنى، المنحل، من ممارسة العمل السياسى لمدة دورتين انتخابيتين مقبلتين، ومنع أعضاء المكتب السياسى للحزب من ممارسة العمل السياسى مدى الحياة، نظرا لإفسادهم الحياة السياسية فى مصر على مدى ٣ عقود.

وانقسم شباب الميدان حول الدعوة إلى بدء عصيان مدنى ابتداءً من الثلاثاء (١٢ يوليو)، وهى الدعوة التى أطلقتها صفحة «ثورة الغضب الثانية» .

ونظم عشرات المعتصمين مسيرة من الميدان إلى مجلس الوزراء لمطالبة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، وحكومته بتلبية مطالب الثورة أو الاستقالة.

وارتفع عدد الخيام المنصوبة فى «التحرير» إلى ٣٥ خيمة، ورفع المتظاهرون لافتات: «حاكموه محاكمة علنية.. نعتقد هذه هى الشفافية»، و«ثورجية مش بلطجية»، و«قفص وكلابش ظريف يجمع العادلى ومبارك ونظيف»، كما رددوا هتافات تطالب بالقصاص من قتلة الثوار، ومحاكمة الرئيس المخلوع ورموز نظامه.

مشاهد من المحافظات

واصل الآلاف اعتصامهم فى المحافظات، للمطالبة بتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير والإسراع بمحاكمة المتهمين بقتل الثوار، وهددوا **- بحسب المصرى اليوم ١٢ يوليو -** باتخاذ خطوات تصعيدية حال تجاهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبهم.

- فى السويس، واصل المعتصمون تجمهرهم لليوم الثامن على التوالى فى ميدان الأربعين، وأمام الطريق الملاحى للقناة، بجوار مبنى الإرشاد التابع لهيئة قناة السويس. ودعا تكتل «شباب السويس» إلى مظاهرة مليونية سلمية، الثلاثاء (١٢ يوليو)، أمام الطريق الملاحى، لنصرة الثورة، فيما هدد المعتصمون بإغلاق «نفق سيناء» وإعادة قطع طريق «السخنة».

- وفى الإسماعيلية، وقعت اشتباكات بالأيدى والحجارة، بين العشرات الذين واصلوا اعتصامهم ومجهولين، أثناء تنظيم المتظاهرين مسيرة أمام مديرية أمن الإسماعيلية، استمرت نحو نصف ساعة.

- وفيما انضم ممثلون عن ائتلاف تجار بورسعيد إلى المعتصمين فى ميدان المنشية، واصل عشرات الشباب فى الشرقية اعتصامهم، أمام ديوان عام المحافظة. وواصل العشرات من شباب حركتى «٦ أبريل» و«كفاية» وعدد من القوى السياسية اعتصامهم لليوم الرابع على التوالى.

- وفى الإسكندرية، واصل المئات اعتصامهم لليوم الرابع على التوالى، للمطالبة بتحقيق جميع مطالب الثورة، والإسراع فى محاكمات قتلة المتظاهرين، وقطع العشرات من أهالى الشهداء طريق الكورنيش لمدة نحو ١٢ ساعة. وأعلن «الائتلاف المدنى الديمقراطى» عن وجود اتصالات لتشكيل لجنة تنسيقية باسم الثوار فى ميادين التحرير بالقاهرة وسعد زغلول فى الإسكندرية، والأربعين فى السويس، واختيار لجنة من الميادين الثلاثة لتوحيد مطالب المتظاهرين.. وقرر أكثر من ١٥ حزباً وائتلافاً تحويل العصيان المدنى إلى اعتصام مفتوح بميدان سعد زغلول.

- وفى أسيوط تظاهر المئات من شباب المحافظة لليوم الثالث على التوالى وحولوا وسط المدينة إلى ميدان تحرير جديد.

- وفى قنا وصل ١٢ من شبابها إضراباً عن الطعام حتى تتحقق مطالب الثورة.. وقد شهدت أربع محافظات ٢٥ حالة إضراب عن الطعام شملت، إلى جانب قنا، الإسكندرية وأسيوط والقاهرة.

● **وفى ١٢ من يوليو ٢٠١١** شهدت الساحة السياسية المصرية تطورات سريعة ومتلاحقة ففى الوقت الذى واصل فيه الآلاف من المحتجين والمعتصمين المظاهرات

فى ميادين وساحات عديدة فى القاهرة والمحافظات (الثلاثاء ٧/١٢) من أجل تحقيق مطالب ثورة ٢٥ يناير حذر اللواء محسن الفنجرى مساعد وزير الدفاع عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى بيان باسم المجلس من محاولات البعض القفز على السلطة، وأعلن عن إعداد وثيقة مبادئ حاكمة لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد وإصدارها فى إعلان دستورى بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليها..

وشدد الفنجرى - بحسب الأهرام ١٣ يوليو - على أن القوات المسلحة لن تسمح بالقفز على السلطة أو تجاوز الشرعية، مشيراً إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة التهديدات التى تحيط بالوطن وتؤثر على المواطنين والأمن القومى من أى عبث يراد بها وذلك فى إطار الشرعية الدستورية والقانونية.

وأكد الفنجرى الاستمرار فى سياسة الحوار مع كل القوى السياسية وشباب الثورة لتلبية المطالب المشروعة للشعب، وأكد استمرار دعم رئيس مجلس الوزراء للقيام بكل الصلاحيات المنصوص عليها بالإعلان الدستورى، وكل القوانين والأخرى، مشيراً إلى أن حرية الرأى مكفولة للجميع وأن لكل مواطن الحق فى التعبير عن رأيه فى حدود القانون.. وأكد إعمال أحكام القانون عند إحالة الجرائم للقضاء المختص.

وحذر من أن انجراف البعض بالتظاهرات عن النهج السلمى يؤدى إلى الإضرار بمصالح المواطنين وتعطيل مرافق الدولة، وينبئ بأضرار جسيمة بمصالح البلاد العليا، مطالباً بتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الخاصة المحدودة، ودعا المواطنين الشرفاء للوقوف ضد كل التظاهرات التى تعوق عودة الحياة الطبيعية والتصدى للشائعات المضللة.

● وفى سياق أخر قَبل د. عصام شرف رئيس مجلس الوزراء استقالة د. يحيى الجمل نائب رئيس مجَلس الوزراء.

وأضافت **الأهرام** (١٣ يوليو) أن ١٩ حزباً وحركة وائتلافاً وافقت على مبادرة الجمعية الوطنية للتغيير والمجلس الوطنى المصرى، للحفاظ على سلمية الثورة، وإجهاض مخططات أتباع الثورة المضادة لدفع المواطنين إلى كراهية الثورة والثوار.

وشددت القوى الـ ١٩ فى بيان مشترك، على أن وصول الثورة إلى بر الأمان بات رهناً باستمرار روحها السلمية، لضمان تحقيق أهدافها كاملة غير منقوصة، وطالبت الثوار بقطع الطريق على محاولات أعداء الثورة، الضغط على أعصاب بعض الثوار أو زرع عناصر بينهم تزين طريق العنف أو تدفعهم إلى الإضرار بمصالح الشعب، مثل قطع الطرق، وتعطيل وسائل النقل والمواصلات، أو إتلاف

بعض المرافق العامة، وغير ذلك من أعمال التخريب التى تضر بالشعب حتى ينفض الناس عن الثورة.

ووقع على البيان إلى جانب الجمعية والمجلس، ١٧ حزباً وحركة وائتلافاً هى: الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، وحزب الجبهة الديمقراطية، وحزب التحالف الشعبى الاشتراكى، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب الغد ـ أيمن نور، والحزب الاشتراكى المصرى، وحزب التحرير المصرى، وائتلاف شباب الثورة، وشباب من أجل العدالة والحرية، وحركة شباب ٦ أبريل، وشباب حزب النهضة، وتحالف فنانى الثورة، والحملة الشعبية لدعم البرادعى، وجبهة شباب دعم الثورة فى المحافظات، والمشروع المصرى (اتحاد شباب مصر الحر ـ التحالف المصرى ـ ليبراليين ٢٥ يناير ـ حزب مصر الأم)، وحزب العدل.

– وفى إطار رصدها رد فعل للمتظاهرين بميدان التحرير قالت **الوفد** (٧/١٣): أثار بيان المجلس العسكرى ظهر الثلاثاء (١٢ يوليو) استياء المتظاهرين فى ميدان التحرير، ورأوا أنه يحمل تهديدات شديدة اللهجة لفض الاعتصام، وعلى إثر ذلك نظم العشرات مسيرة جابت أرجاء الميدان منددة بالبيان، وهتف المتظاهرون «متعبناش متعبناش.. الحرية مش ببلاش» و«يا مجلس اصحى وقوم.. الحال ده مش هيدوم».. اختلف المعتصمون حول دعوة العصيان المدنى، إلا أن بيان المجلس العسكرى أدى إلى دعم فكرة العصيان وإغلاق المرافق الحيوية، وأهمها مترو الأنفاق ومبنى رئاسة الوزراء.. وهدد بعض الثوار بالمبيت على قضبان المترو، مؤكدين أن عصيانهم هو آخر الكروت التى سيستخدمونها للضغط على المجلس العسكرى.

وانتشر هلع بين الموجودين فى الميدان بسبب اقتحام عدد من البلطجية ميدان التحرير من ناحية طلعت حرب، ورشقهم المتظاهرين بالحجارة، مما أسفر عن إصابة ثمانية من المعتصمين، عولجوا فى المستشفى الميدانى بالتحرير، وألقت اللجان الشعبية القبض على اثنين من البلطجية، وبسؤال البلطجية عمن دفعهم لاقتحام الميدان أصروا على عدم الكشف عن هوية مرسلهم.

وتم قطع الكهرباء عن منصة الإذاعة الرئيسية لإيقاف البث لفترة زادت على أربع ساعات، بينما ظلت منصة حركة العدالة والحرية هى الوحيدة التى تبث مرددة هتافات تنتقد حكومة شرف.

● بينما قالت **الأخبار** (١٣ يوليو): واصل آلاف المتظاهرين فى ميدان التحرير اعتصامهم المفتوح لليوم الخامس على التوالى احتجاجا على تجاهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطالبهم التى أعلنوا عنها يوم الجمعة (مليونية الثورة أولاً).

وقررت اللجنة التنسيقية لثوار الميدان فتح مجمع التحرير الذى تم إغلاقه لممارسة الضغوط على المجلس العسكرى ومجلس الوزراء وأعلن الشباب أن فتح المجمع سيكون ابتداء من الأربعاء حتى الخميس (٧/١٤) على أن يتم إغلاقه من الأسبوع المقبل؛ حرصا على إنهاء مصالح المواطنين داخل المجمع.. وعلى جانب آخر ارتفع عدد المتظاهرين الذين اضربوا عن الطعام إلى ١٨ شابا ينتمون إلى قوى وحركات سياسية مختلفة، وأعلنوا عن إضرابهم عن الطعام لحين تنفيذ مطالب الثوار.

ووفقاً **للشروق** (٧/١٣) فإن البلطجية «ألقوا الحجارة على المتظاهرين، ما أسفر عن إصابة ١٠ من المعتصمين بالميدان»، تنوعت الإصابات بين جروح قطعية بفروة الرأس، وسحجات بالساقين والوجه.

مشاهد من المحافظات

- واصل العشرات اعتصامهم فى عدد من المحافظات (**المصرى اليوم ١٣ يوليو**)، فيما أعلن شباب من محافظتى الجيزة والإسماعيلية مشاركتهم فى «مليونية السويس»، يوم الجمعة (١٥ يوليو)، التى دعت إليها بعض القوى السياسية، بينما أعلن معتصمو الدقهلية استمرار اعتصامهم حتى تنفيذ وعود شرف على أرض الواقع.

- **فى الإسماعيلية،** تظاهر العشرات من شباب الثورة وأهالى الشهداء ومختلف القوى السياسية أمام مقر مجمع المحاكم، للتأكيد على المطالبة بسرعة تحقيق أهداف الثورة.

وأعلن العديد من شباب ائتلاف الثورة بالإسماعيلية عن سفرهم إلى السويس للانضمام إلى المتظاهرين هناك.

- **وفى الشرقية** واصل عشرات المواطنين اعتصامهم المفتوح أمام ديوان عام المحافظة، احتجاجاً على بقاء الرئيس السابق بمستشفى شرم الشيخ، وبطء إجراءات محاكمته.

- **وفى الدقهلية،** واصل عشرات الشباب اعتصامهم بميدان الشهداء فى المنصورة، مؤكدين استمرارهم لحين تحقيق ما جاء فى كلمة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، على أرض الواقع.

- **وفى المنيا،** نجح ١٢ من أعضاء القوى السياسية فى حشد عشرات المواطنين أمام ميدان الشهداء (بالاس سابقاً) لتنظيم مسيرة سلمية بشارع الحسينى، مروراً بشارع الكورنيش، وصولاً إلى مقر مديرية الأمن.

- **فى سوهاج،** نظم بعض شباب الائتلافات عدداً من المسيرات السلمية فى توقيت

واحد، أدت إلى قطع طريق كوبرى أخميم - سوهاج، وتوقف حركة المرور بالكامل بين شطرى سوهاج شرق وغرب النيل (**المصرى اليوم** ١٣ يوليو).

- **وفى الفيوم،** طاف مئات المتظاهرين من شباب ائتلاف الثورة وأعضاء القوى الوطنية ميدان السواقى بالفيوم ظهر الثلاثاء (١٢ يوليو) اعتراضاً على عدم تحقيق مطالب الثورة، كما طالب المتظاهرون بسرعة محاكمة قاتلى الشاب محمد فاروق بأحد أكمنة الشرطة بمدينة أبشواى (**الوفد ١٣ يوليو**).

- **وفى الشرقية،** واصل ثوار محافظة الشرقية من شباب حركة ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير اعتصامهم لليوم الثالث على التوالى أمام مبنى ديوان عام المحافظة، حيث باتوا ليلتهم الثانية وسط سخط كبير بعد خطاب الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء، معتبرين أن ما جاء بالخطاب هو ما سمح له من قبل المجلس العسكرى.. مؤكدين أن على الحكومة الحالية تنفيذ مطالب الثوار التى هى فى صالح البلاد.

- **وفى الإسكندرية،** حاصر المئات من المتظاهرين مبنى بورصة الأوراق المالية بمنطقة محطة الرمل فى الإسكندرية، جاء ذلك فى بداية تنفيذ العصيان المدنى الذى هددت به القوى السياسية المشاركة فى اعتصام ثوار الإسكندرية الذى دخل يومه السادس.. ورفع المتظاهرون لافتات تقول «مغلق لحين تحقيق مطالب الثوا»، ورددوا هتافات تطالب بسقوط حكومة الدكتور عصام شرف.

وفى سياق متصل سجلت الأسهم فى بورصة الأوراق المالية تراجعاً بلغت نسبة ٣٪ نتيجة الأحداث الجارية. (الوفد ٧/١٣)

- **وفى ١٣ من يوليو،** فتح المعتصمون بميدان التحرير، مبنى مجمع التحرير أمام المواطنين والموظفين لتعود الحياة إلى طبيعتها بالمجمع بعد إغلاقه ٣ أيام متتالية؛ بسبب اعتصام عدد من المتظاهرين أمام المجمع، ومنع دخول الموظفين والمواطنين للضغط من أجل سرعة تحقيق مطالب الثورة.(المصرى اليوم ١٤ يوليو)

ورفع المتظاهرون وثيقة أطلقوا عليها «ميثاق التحرير» على نصب تذكارى كبير بحديقة مجمع التحرير، يدعو لاستعادة روح الميدان «التى أشاد بها العالم»، وكتب عليه المتظاهرون: «نتعهد بالالتزام بهذا الميثاق الذى يضم ٦ التزامات، هى: الحرص على استعادة أخلاق روح الميدان من وحدة وترابط وتغليب للمصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والشخصية، وعدم رفع أى لافتات حزبية أو ائتلافية أو أى جماعات أو مؤسسات، والتركيز على المطالب التى تم التوافق عليها من الجميع، وعدم رفع أى مطالب خلافية، وعدم تخوين أى فصيل أو رموز أو هيئات، وضبط النفس وعدم الانسياق لأى استفزاز، والحفاظ على سلمية الثورة».

وعلى الجانب الآخر من النصب التذكارى رفع المتظاهرون لافتة مطالب «الثورة أولاً» وتضم ٥ مطالب، هى: «تشكيل حكومة إنقاذ وطنى، وتحديد اختصاصات المجلس العسكرى ورفع يده عن الحكومة، وإيقاف ومحاكمة ضباط الشرطة والقناصة المتورطين فى قتل الثوار، ومحاكمة النظام السابق سياسياً وجنائياً بصورة علنية وعاجلة، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين وإطلاق سراح الثوار».

وقد عاد الباعة الجائلون إلى الميدان بعد طردهم، وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط، إن اشتباكات وقعت بين المعتصمين والباعة فجر الأربعاء (٧/١٣) بعد أن اكتشفت اللجان الشعبية عدة أسلحة بيضاء ومواد مخدرة داخل إحدى الخيام الخاصة بالباعة، وطرد المتظاهرون الباعة، وأخلوا الميدان منهم تماماً، إلا أنهم سمحوا لهم بدخول الميدان بعد تشديد إجراءات التفتيش عليهم.

ووزعت الجمعية الوطنية للتغيير والمجلس الوطنى ٢٥ نسخة من بيان «حافظوا على سلمية الثورة» لدعوة المتظاهرين لاستخدام وسائل الاحتجاج السلمى وعدم الانسياق وراء دعاوى ارتكاب أعمال وصفها البيان بـ«غير المسئولة» مثل قطع الطرق وتعطيل وسائل النقل والمواصلات أو إتلاف المرافق العامة، مما يدفع المواطنين إلى كراهية الثورة والثوار.

وشهد الميدان انخفاضاً ملحوظاً فى أعداد المعتصمين، فيما نظم عدد من المعتصمين مسيرات مرددين بعض الهتافات التى تدعو إلى الاستمرار فى الاعتصام مثل «معتصمين والحق معانا.. دى الحكومة بتتحدانا»، «إحنا مش هنمشى.. الحكومة هى اللى تمشى».

- وقد دعا اتحاد شباب الثورة إلى تنظيم مظاهرات مليونية يوم الجمعة (٧/١٥) بالقاهرة والمحافظات تحت شعار «جمعة الإنذار الأخير».

- وفى سياق متصل قالت **الأهرام** (٧/١٤) أكد مصدر عسكرى مسئول أنه تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر المقبلين على أن يسبق ذلك بدء إجراءات الانتخابات خلال شهر سبتمبر المقبل وفقاً للإعلان الدستورى.

- وقد توافقت ـ بحسب **الأهرام** - ائتلافات شباب الثورة على منح د. عصام شرف فرصة جديدة حتى نهاية الشهر الحالى لإعلان التشكيل الحكومى الجديد بحلول الأحد ١٧ من يوليو.. وفى إطار التهدئة أعيد فتح مجمع التحرير بعد ثلاثة أيام من إغلاق المعتصمين له.

- كما تصدر مانشيت **الأهرام** (٧/١٤) عنوان: **إنهاء خدمة ٥٠٥ لواءات شرطة و١٦٤ عميداً وعقيداً بينهم ٢٧ متهماً بقتل الثوار.**

- وفى سياق متصل، ناشد حزب الوسط جميع القوى الوطنية والأحزاب والهيئات

والائتلافات والشخصيات العامة مراعاة مصلحة الوطن والعمل معاً على تحقيق مبادئ وأهداف الثورة، بعيداً عن التدخل الأجنبى المتحالف مع البلطجة المأجورة.

وأعلن الحزب فى بيان رفضه ما يحدث فى ميدان التحرير من تغيير لوجهة الثورة، وأنه قرر النزول إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مليونية الجمعة (٨ يوليو) للتأكيد على مطالب الثورة المجمع عليها وطنيا. (**المصرى اليوم** ١٤ يوليو).

مشاهد من المحافظات

- واصل آلاف المواطنين مظاهراتهم المويدة لمعتصمى ميدان التحرير والسويس والإسكندرية فى عدد من الميادين الرئيسية فى عدة محافظات، للمطالبة بتحقيق جميع مطالب الثورة، وأعلن ممثلو عدد من ائتلافات الثورة والحركات السياسية رفضهم بيان المجلس العسكرى الأخير، وأكدوا استمرار اعتصامهم لحين تحقيق مطالب الثورة.

- **ففى دمياط،** واصل شباب حركة ٦ أبريل وعدد من القوى السياسية اعتصامهم لليوم الثانى بميدان الساعة بمدينة دمياط، وأقام المعتصمون خياماً فى حديقة الميدان، معلنين إصرارهم على مواصلة الاعتصام حتى تلبية مطالبهم.

- **وفى بورسعيد،** شارك المئات فى مسيرة خرجت من المسجد التوفيقى بحى العرب وطافت الشوارع الرئيسية، وهتفوا خلالها بمطالب محاكمة الفساد.

- **وفى الإسماعيلية،** واصل العشرات من شباب ائتلاف الثورة و٦ أبريل والقوى السياسية اعتصامهم لليوم الخامس على التوالى بميدان الشهداء، معلنين استمرار اعتصامهم بالميدان لحين تحقيق أهداف الثورة.

- **وفى كفر الشيخ،** اعتصم المئات من شباب ائتلاف الثورة والقوى السياسية بالميدان الإبراهيمى بمدينة دسوق للمطالبة بالمحاكمة العلنية لقتلة الشهداء ورموز الفساد.

- **وفى الدقهلية،** واصل العشرات من شباب حركتى ٦ أبريل وكفاية وحزب العمل الديمقراطى اعتصامهم لليوم السادس على التوالى داخل الخيام بميدان الشهداء بالمنصورة، ودعوا إلى مظاهرة يوم الجمعة (٢٥ يوليو)، أملاً فى استكمال باقى مطالب الثورة، ورفض شباب الثورة قطع بعض المتحمسين طريق الجيش من أمام ميدان الشهداء كوسيلة ضغط على الحكومة لتنفيذ مطالب الثورة.

- **وفى الجيزة،** واصل شباب ائتلاف الثورة الاعتصام بميدان التحرير وانضم العديد من عمال المصانع بأكتوبر وأبورواش للمطالبة بحل اتحاد العمال والاحتاج ضد قانون العمل المجحف، مطالبين بتعديل العديد من بنوده، وبحل مجالس إدارات جمعيات المستثمرين التى تقف بجانب المستثمرين على حساب العمال.

– **وفى المنيا،** بدأ أكثر من ٣٠٠ مواطن اعتصاماً محدوداً لمدة ٦ ساعات أمام ديوان عام المحافظة، ونظم المئات مسيرة انطلقت من ميدان الشهداء (بالاس سابقاً) بمدينة المنيا وانضم لهم شباب أحزاب العدل والمصريين الأحرار والجبهة والجمعية الوطنية للتغيير.

– **وفى السويس،** واصل العشرات من أسر الشهداء والمصابين وعدد من المنتمين للقوى الوطنية فى السويس، اعتصامهم بميدان الأربعين وأمام ديوان المحافظة.

وأصدر تكتل شباب الثورة بياناً قالوا فيه: إن اعتصامهم استمر لمدة ثلاثة أيام، أمام مكتب الإرشاد فى بور توفيق على المجرى الملاحى، للتأكيد على مشروعية مطالبهم، والسعى لتحقيقها بالطرق السلمية، دون تعطيل المصالح العامة، فى الوقت الذى علق فيه بعض أعضاء التكتل اعتصامهم أمام مكتب الإرشاد، وأعلنوا عودتهم إلى الاعتصام المفتوح فى ميدان الأربعين والتصعيد السلمى حال عدم الاستجابة لمطالبهم، وأهمها تصحيح مسار الثورة.

– **وفى الإسكندرية،** واصل المئات من المعتصمين فى ميدان سعد زغلول بالإسكندرية، اعتصامهم لليوم السادس على التوالى، وتزايدت اعداد الخيام بشكل كبير، حتى وصلت إلى ما يقرب من ٣٥ خيمة، فيما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين انسحابها من الاعتصام، فور صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

– **فى ١٤ من يوليو ٢٠١١،** تجدد الانقسام بين القوى والحركات السياسية حول المشاركة فى المظاهرات المقررة الجمعة (١٥ يوليو) فى ميدان التحرير، كما اختلفوا (**المصرى اليوم** ١٥ يوليو) حول شعارها ما بين «جمعة الإنذار الأخير» أو «مليونية الشرعية فى الميدان».

وأعلن كل من ائتلاف شباب الثورة واتحاد شباب الثورة، و٦ أبريل، والجبهة الحرة للتغيير السلمى، وصفحة ثورة الغضب الثانية، والطرق الصوفية، والجبهة السلفية، وأحزاب التيار المصرى، والنهضة والريادة، والوفد، والتجمع، والوسط، والغد، والناصرى، والجبهة المشاركة فى المظاهرات.

فى المقابل أعلنت أحزاب العربى – تحت التأسيس – والنور، والأصالة، والجماعة الإسلامية مقاطعة المظاهرات.

كان «التحرير» شهد حالة من الهدوء الحذر، ونظم المعتصمون به مسيرات حول الميدان، مرددين هتافات «مسلمين ومسيحيين برضه هنفضل مصريين»، وواصل ١٣ ناشطاً إضرابهم عن الطعام لليوم الخامس على التوالى، مؤكدين أنهم لم يشعروا بإيجابيات فى تنفيذ مطالبهم.. ووقعت عدة اشتباكات عند مداخل الميدان

بين موظفى مجمع التحرير والمواطنين من جهة واللجان الشعبية من جهة أخرى بسبب عمليات التفتيش التى كان المواطنون والموظفون يرفضونها.

- قد دعا معتصمو التحرير جميع الأحزاب والقوى السياسية للمشاركة فى مليونية الجمعة (١٥ يوليو) لتحقيق جميع المطالب (**الوفد** ١٥ يوليو).

- وفى سياق متصل أعلن ٥ من المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة، (عمرو موسي، وهشام البسطويسي وأيمن نور، ومحمد البرادعي وحمدين الصباحي) وممثلون عن ٢٠ حزباً وحركة سياسية تأييدهم الكامل لاستمرار الاعتصام فى ميدان التحرير، وميادين مصر الأخرى لحين تحقيق مطالب الثورة.(الشروق ١٥ يوليو).

- كما دعت ٩ منظمات حقوقية، الثوار المعتصمين فى ميدان التحرير إلى «احترام كرامة وإنسانية البلطجية الذين يعتقلونهم خلال محاولتهم دخول الميدان» (**المصرى اليوم** ١٥ يوليو).

وفى السياق نفسه، أصدر عدد من الأحزاب، والقوى السياسية، بياناً مشتركاً - بحسب الوفد ١٥ يوليو - جاء فيه: «لقد صنع الشعب المصرى العظيم أنصع ثورة مدنية سلمية فى تاريخ البشرية، وحافظ على هذه الروح، التى أذهلت العالم بأسره طيلة الموجة الأولى للثورة، التى بدأت فى ٢٥ يناير، وانتهت بإجبار الديكتاتور مبارك على الرحيل عن السلطة»، وشدد البيان على سلمية المظاهرات وحتمية عدم تعرضها لصالح المواطنين.

وعلى الصعيد ذاته طرح ائتلاف شباب الثورة، مبادرة لتوحيد المطالب، وترتيب الأولويات لضمان تحقيقها، ومنها ضرورة إجراء تغيير وزارى شامل، وتحديد اختصاصات المجلس العسكرى، ورفع يده عن الحكومة، بإيقاف ومحاكمة كل ضباط الشرطة والقناصة المتورطين فى قتل الثوار، وإجراء محاكمات علنية وعاجلة لرموز النظام السابق سياسياً وجنائياً، وإلغاء المحاكمات العسكرية، وإطلاق سراح الثوار، ولفتت المبادرة إلى أن هذه المطالب ليست كل مطالب الثورة، لكنها تعد أهم المطالب العاجلة للمعتصمين فى ميدان التحرير.

- وفى سياق آخر فقد أصدر البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية تعليمات مشددة لكنائس الإسكندرية بمنع أى قسيس أو كاهن من المشاركة فى المظاهرات، وشدد على ضرورة فصل السياسة عن الدين، وأن المسيحيين مصريون ومشاركتهم فى أى مظاهرات من منطلق مصريتهم ووطنيتهم (**الوفد** ١٥ يوليو).

اعتصام الإسكندرية يدخل يومه السابع

دخل اعتصام عدد من القوى السياسية وأهالى الشهداء والمصابين يومه السابع فى ميدان سعد زغلول بالإسكندرية، وسط إجراءات تصعيدية، للتأكيد على رفض حركة تنقلات وترقيات الشرطة، التى أعلنتها وزارة الداخلية الأربعاء (٧/١٣).

وانضم للمعتصمين كل من المستشار محمود الخضيرى، نائب رئيس محكمة النقض الأسبق، للمرة الثانية، وطالب باستمرار الاعتصام أو الخروج فى مسيرات يومية، وطالب بالاكتفاء بمليونية واحدة يوم الجمعة المقبل؛ بهدف الحفاظ على الصالح العام وحتى لا تفقد الثورة أنصارها.. كما انضم الروائى علاء الأسوانى إلى الاعتصام الذى وصل إلى الميدان فى ساعة متأخرة من مساء الأربعاء (٧/١٣) وألقى خطبة عبر منصة الميدان.

جمعة الإنذار الأخير (١٥ يوليو ٢٠١١)

● **وفى ١٥ من يوليو ٢٠١١** شارك الآلاف فى مظاهرات جمعة «الإنذار الأخير» بالقاهرة والمحافظات للمطالبة بتحقيق مطالب الثورة، ومن بينها المحاكمة العلنية لقتلة الشهداء وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين.(المصري اليوم ١٦ يوليو).

فى ميدان التحرير بالقاهرة أدى المتظاهرون صلاة الجمعة، وقال الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم فى الخطبة: «مضى على الثورة أكثر من ١٦٠ يوما والآن تحققت نصف المطالب، وبقى النصف الآخر، ونحن لن نغادر الميدان إلا بعد تحقيق مطالبنا كاملة».

وأضاف: «نظام مبارك يحكمنا فرؤساء البنوك والمحافظون والجامعات من النظام القديم» وتساءل: «كيف يحاكم أبناؤنا أمام القضاء العسكرى» ويحاكم الذين اغتصبوا مصر أمام القضاء العادى؟».

وعقب الصلاة هتف المتظاهرون: «الشعب يريد دم الشهيد» و«الشعب يريد إسقاط النظام»، معلنين استمرار اعتصامهم حتى تتحقق باقى المطالب.

وأصدرت القوى السياسية «وثيقة التحرير» التى وقع عليها ٣٣ حزباً وحركة سياسية (قالت **الأهرام** إنهم ٣٤ قوة وحركة وائتلافًا وحزبًا) وتحمل عنوان «وثيقة التحرير للتطهير والقصاص من قتلة الثوار»، وتتضمن ٥ مطالب أساسية هى: القصاص العلنى والعاجل من قتلة الثوار بتشكيل دائرة جنائية واحدة لمحاكمتهم جميعاً، وتشكيل حكومة ثورية سياسية ومنحها صلاحيات كاملة فى إدارة البلاد، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، ووقف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى،

وتشكيل محكمة غدر مدنية من قضاة مستقلين لمحاكمة رموز الحزب الوطنى المنحل ومنعهم من العمل السياسى لمدة دورتين تشريعيتين.(**المصري اليوم** ١٦ يوليو).

وشددت الوثيقة على ضرورة إلغاء مرسوم تجريم التظاهر والاعتصام الذى هو حق أصيل من حقوق الإنسان (**الأهرام** ١٦ يوليو).

وقد شارك فى إصدار الوثيقة الجمعية الوطنية للتغيير والمجلس الوطنى المصرى وائتلاف شباب الثورة واتحاد شباب الثورة وحركة ٦ أبريل وأحزاب الغد والنور والعدل والتحالف الشعبى.

كان أبرز ما شهده الميدان فى جمعة الإنذار الأخير تكرار غياب جماعة الإخوان المسلمين عن المشاركة (**الشروق** ١٦ يوليو)، وشهد الميدان كذلك انسحاب أعضاء حركة ٦ أبريل بعد أنباء مؤكدة عن لقاءٍ جمع قيادتها بأحد مستشارى رئيس الوزراء عصام شرف، وهو اللقاء الذى دار حول ترشيحات التعديل الوزارى المرتقب.

وقد منعت اللجان الشعبية المكلفة بحراسة الميدان طواقم تصوير تابعة لقنوات التليفزيون المصرى من تغطية المظاهرة، وأعلن أعضاء الائتلاف الإسلامى الحر انضمامهم للمعتصمين فى ميدان التحرير حتى تتحقق مطالب الثورة.

وقد خرج المئات من مسجد مصطفى محمود عقب صلاة الجمعة (**الأهرام** ١٦ يوليو) فى مسيرات توجهت للانضمام إلى المتظاهرين بميدان التحرير فى جمعة الإنذار الأخير، وقد انضم إليهم المئات من مناطق إمبابة وبولاق الدكرور وشارعى نادى الصيد والبطل أحمد عبدالعزيز وشهاب ليتجمعوا فى مسيرات حاشدة إلى ميدان التحرير، لمطالبة عصام شرف رئيس مجلس الوزراء بالمشاركة فى التظاهر بالميدان، وكذلك نقل الرئيس السابق حسنى مبارك من شرم الشيخ إلى سجن طرة، استعداداً لتقديمه إلى محاكمة علنية، وكذلك وقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وعدم التفريط فى دم الشهداء.

كما قام عدد كبير آخر بالذهاب إلى ميدان التحرير فى مسيرة من ميدان الجيزة وأكتوبر وجنوب الجيزة وعدد كبير من محافظات الوجه القبلى الذين نظموا مسيرات من ميدان المنيب إلى التحرير، وذلك عن طريق كوبرى الجامعة وقصر النيل، وقد رددوا هتافات تطالب بإعادة ثروات مبارك ورموز النظام السابق من الخارج، ومحاكمة جميع الفاسدين من نظام الرئيس المخلوع.

كما انطلقت بعد صلاة الجمعة مسيرة من روكسى إلى مقر وزارة الدفاع للإشادة بقرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة التى تهدف إلى حماية الثورة.

واعتبر المشاركون بيان المجلس الذى صدر أخيرا خطوة إيجابية نحو تنفيذ مطالب الثورة خاصة آنه اشتمل على جدول زمنى محدد لنقل السلطة.

وفى سياق آخر أرجع قائد المنطقة العسكرية المركزية اللواء حسن الروينى اللهجة التى صدر بها بيان المجلس العسكرى الذى تلاه اللواء محسن الفنجرى يوم الثلاثاء (١٢ يوليو) إلى انزعاج المجلس مما حدث من تهديدات متزامنة بغلق البورصة وطرق ومنشآت حيوية خاصة قناة السويس.(**الأهرام** ١٦ يوليو)

وقال الروينى - بحسب **الأهرام** ١٦ يوليو - إن ما جرى فى ذلك اليوم أزعج الجيش؛ لأنه ارتبط فى مخيلتنا بما جرى فى ١٩٥٦ قبل التدخل الأجنبى لاحتلال قناة السويس عندما تم الدفع بإسرائيل لمناوشة مصر، ومطالبة بريطانيا وفرنسا لمصر بأن تترك لهما حماية وتأمين قناة السويس.

وفى السياق ذاته توجه د. عصام شرف رئيس مجلس الوزراء إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة واجتمع مع أعضائه لعدة ساعات ليعود بعدها إلى مجلس الوزراء ويجتمع بمستشاريه، وقد تسارعت جهوده (**المصرى اليوم** ١٦ يوليو) لإجراء تعديل وزارى واسع النطاق خلال ساعات.

ومن جانبه رفض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر المشاركة فى جمعة الإنذار الأخير مبررا قراره بأن التظاهر فى هذه المرحلة يعد إهدارا للإنتاج وعرقلة لسير العمل، فيما شارك اتحاد العمال المستقل ودار الخدمات النقابية فى المظاهرات، متهمين الاتحاد الرسمى بالعمل ضد الثورة.

وعلى الجانب الآخر نظم ٦ مواطنين ما أطلقوا عليه «مظاهرة لتأييد الرئيس «المخلوع» حسنى مبارك» أمام مسجد مصطفى محمود (**الشروق** ١٦ يوليو) فيما شارك المئات من المعترضين على اعتصامات التحرير فى مظاهرة بميدان روكسى للمطالبة بالكف عن التظاهر والاعتصام وتحقيق الاستقرار فى البلاد وعدم التشكيك فى مؤسسات الدولة كالمؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء.

مشاهد من المحافظات

شارك الآلاف فى مظاهرات «جمعة الإنذار الأخير» فى عدد من المحافظات عقب صلاة الجمعة (المصرى اليوم ١٦ يوليو) للمطالبة بمحاكمة علنية لحسنى مبارك الرئيس السابق وسرعة القصاص من قتلة شهداء الثورة، ورحيل الحكومة، وإقالة النائب العام، ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

● **فى جنوب سيناء** نظم العشرات من شباب ائتلاف الثورة مسيرات خرجت من مساجد مدينة شرم الشيخ حتى وصلت إلى المستشفى الذى يوجد فيه حسنى مبارك الرئيس السابق حسنى مبارك للمطالبة بإعدامه ورحيله من المدينة.

– **فى أكتوبر** تظاهر المئات من شباب ائتلاف الثورة والمواطنين فى ميدان الحصرى للمطالبة برحيل حكومة الدكتور عصام شرف، مشددين على ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ وطنى، تضم فى عضويتها العديد من شباب الثورة.

– **وفى أسيوط** نظم المئات من ائتلاف شباب الثورة والقوى السياسية والحزب الشيوعى مسيرة جابت شوارع المحافظة الرئيسية ورفعوا علم مصر.

– **وفى الإسماعيلية** تظاهر العشرات من الأهالى وشباب ائتلاف الثورة و٦ أبريل فى ميدان «الشهداء»، مطالبين بسرعة محاكمة قتلة شهداء الثورة، ورموز النظام السابق والمحاكمة العلنية لحسنى مبارك الرئيس السابق وعائلته، وتطهير البلاد من فلول الحزب الوطنى، وعدم مشاركتهم فى أى عمل سياسى أو توليهم مناصب.

– **وفى الدقهلية** تظاهر المئات من حركتى شباب ٦ أبريل وكفاية والأحزاب وعدد من القوى السياسية للمطالبة بتشكيل حكومة ثورة، وعدم تدخل المجلس العسكرى فى اختيار أى من الوزراء، وإقالة المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام والمستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات لـ«تستره على ملفات فساد رجال مبارك» على حد تعبيرهم، وتطهير مؤسسات القضاء والإعلام والصحة والتعليم، وإلغاء قانون منع التظاهر والإضراب، وعدم إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية.

– **وفى دمياط** نظم المئات من القوى السياسية والمواطنين مسيرة فى شارع الجلاء حتى ميدان الساعة؛ للمطالبة بالقصاص وإسقاط النظام.

– **وفى الفيوم** تظاهر المئات من القوى السياسية عقب صلاة الجمعة (١٥ يوليو) تضامناً مع ثوار التحرير، مطالبين بتغيير الحكومة، وسرعة إجراء المحاكمات لرموز النظام الفاسد.

– **وفى أسوان** واصل العشرات من الأحزاب والقوى السياسية وائتلاف شباب الثورة اعتصامهم فى ميدان المحطة لحين تحقيق جميع المطالب.

– **وفى البحيرة** شارك نحو ١٠٠٠ مواطن فى عدة مظاهرات خرجت من مساجد دمنهور حتى ميدان الساعة؛ للمطالبة لتنفيذ باقى مطالب الثورة.

– **وفى شمال سيناء** شارك أسر الشهداء من الشيخ زويد ورفح والعريش فى المظاهرات بمدينة العريش، ورفعوا صور الشهداء مطالبين بمحاكمة القتلة، وهددوا بمظاهرات يومية أمام شركة جاسكو فى العريش لتحقيق مطلبهم.(المصري اليوم ١٦ يوليو)

– **وفى سوهاج** انطلقت مسيرات من مسجدى العارف بالله والشهيد عبدالمنعم

رياض، شارك فيها مئات المواطنين حتى ميدان الثقافة، مرددين هتافات برحيل المحافظ ورؤساء المدن والأحياء وحل جهاز الأمن الوطنى.

– **وفى الأقصر** قرر ائتلاف ثورة ٢٥ يناير والقوى السياسية والشعبية عدم المشاركة فى «جمعة الإنذار الأخير»؛ احتراما لمشاعر أبناء المحافظة الذين يحتفلون فى الوقت نفسه بمولد الشيخ أبو الحجاج الأقصرى.

– **وفى الشرقية** خرج المئات بعد صلاة الجمعة من مسجد الفتح بالزقازيق بمسيرة طافت شوارع مدينة الزقازيق، تضامنا مع المعتصمين بميدان التحرير بالقاهرة.. فى جمعة الإنذار الأخير(المصري اليوم ١٦ يوليو).

– **وفى كفر الشيخ** ولليوم الخامس على التوالى واصل شباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير بمحافظة كفر الشيخ، خاصة بمدينتى كفرالشيخ ودسوق مظاهراتهم الحاشدة أمام ديوان عام المحافظة وميدان المسجد الإبراهيمى بدسوق بالتنسيق مع حركة ٦ أبريل والقوى الوطنية وأبناء المحافظة لتأكيد مطالب الثورة وثوار التحرير، والتضامن مع المضربين عن الطعام بالتحرير. (**الأهرام** ١٦ يوليو).

– **وفى السويس** قررت الأحزاب السياسية تكوين لجنة تنسيقية بين الإخوان وشباب السويس، فيما يخص تنظيم المظاهرات وسط غياب جماعة الإخوان المسلمين والجماعة السلفية، واللتين امتنعتا عن حضور الاجتماع، ورفضتا المشاركة فى مظاهرات الجمعة (٧/١٥).

وخرج المواطنون (وفقًا **للشروق** ٧/١٦) بالسويس من ميدان الأربعين فى مسيرة من مسجد الشهداء بحى السويس للمطالبة بتحقيق مطالب الثورة والقصاص لدم الشهداء، وجاءت أسر شهداء السويس فى مقدمة المتظاهرين، وقامت اللجان الشعبية بتأمين المظاهرات، وتسهيل حركة المرور داخل ميدان الأربعين.

وشهد ميدان الشهداء بالسويس تظاهرة ائتلافات الشباب والثورة وكتلة شباب السويس.

وأصدر تكتل شباب السويس بيانا يدين الوقفة الاحتجاجية لأحزاب العدالة والحرية والوسط وحراس الثورة وبيانهم الذى أصدروه دون مشاركة منهم رغم اتفاقهم على المضمون الذى تضمنه والذى يدين التخريب وإيقاف المصالح العامة للوطن وأن تظل الاعتصامات حتى آخر يوم سلمية (**الأهرام ١٦** يوليو).

– **وفى الإسكندرية** انطلق عدة آلاف يمثلون ٤٤ حزباً وحركة فى مسيرة بـ(الأكفان) من أمام مسجد القائد إبراهيم إلى مديرية الأمن، نددوا خلالها بحركة تنقلات الشرطة الأخيرة. ووقف المتظاهرون أمام المديرية لمدة ساعة أنزلوا خلالها علم وزارة الداخلية من فوق المبنى، ومزقوه قبل أن يعودوا إلى مقر الاعتصام فى ميدان سعد زغلول (**المصري اليوم** ١٦ يوليو).

– كما انطلق الآلاف فى مسيرة احتجاجية قاطعها الإخوان والسلفيون، عقب جمعة (٧/١٥)، من أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، مرورًا بشارعى بورسعيد وأبوقير، وصولا لمقر مديرية الأمن بسموحة، للتنديد بتعيين اللواء خالد غرابة، مديرا للأمن، وبقاء العميد خالد شلبى، رئيسا لمباحث الثغر.

وأكد أسر الشهداء والمحتجون من «٦ أبريل العدالة والحرية، حملة دعم البرادعى، الاشتراكيين الثوريين، أحزاب العدل، والمصريين الأحرار، والتجمع، والشيوعى المصرى، والوفد»، مواصلة الاعتصام لحين تحقيق جميع المطالب، مؤكدين أنهم لن يسمحوا لأى تباين فى الرؤى حول مستقبل مصر بشق الصفوف والخروج على إرادة الجماهير (**الشروق** ١٦ يوليو).

وأصدرت الحملة الشعبية لدعم البرادعى بيانا، جددت فيه استمرارها فى الاعتصام لحين تنفيذ مطالب وتعيين حكومة «تكنوقراط» من الكفاءات الوطنية المستقلة، تتمتع بصلاحيات تنفيذية، وتضع رؤية للنهوض بمصر اقتصاديًا واجتماعيًآ وتسرع باسترداد أموال مصر المنهوبة.

– **وفى محافظة القليوبية،** بدأت مليونية الإنذار الأخير مبكرا، حيث نظمت الحركات والائتلافات السياسية وقفة احتجاجية أمام مسجد إبراهيم مرسى ببنها، وقامت أتوبيسات بنقل متظاهرين للمشاركة بميدان التحرير، مطالبين د.عصام شرف رئيس مجلس الوزراء، بتغيير د.عادل زايد محافظ القليوبية.(الشروق ١٦ يوليو)

● **فى ١٦ من يوليو ٢٠١١** واصل عدد من الأحزاب والقوى السياسية، والحركات الاحتجاجية، وشباب الثورة، اعتصامهم فى ميدان التحرير بالقاهرة وعدد من الميادين بالمحافظات، لحين تنفيذ المطالب السبعة، وعلى رأسها تشكيل الحكومة الجديدة، وعدم تدخل المجلس العسكرى فى اختيار الوزراء، وإقالة النائب العام ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ووضع حد أدنى للأجور، وتطهير القضاء والإعلام والصحة والتعليم من رجال النظام السابق، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية (**المصري اليوم** ١٧ يوليو).

●● ميدان التحرير:

– شهد ميدان التحرير، أحداثاً ساخنة، حينما زار اللواء طارق المهدى، المشرف على اتحاد الإذاعة والتليفزيون، الميدان للاطمئنان على الحالة الصحية للمضربين عن الطعام، ووقعت مناوشات بين الشباب الرافضين والمؤيدين دخوله، وانتهى الأمر إلى اشتباكات بالأيدى، غادر على إثرها الميدان. وأعلن اتحاد وائتلاف شباب الثورة، والجبهة الحرة للتغيير، استمرارهم فى الاعتصام لحين تحقيق المطالب

السبعة، فيما أعلنت حركات أخرى تعليق الاعتصام، انتظاراً لتنفيذ المجلس العسكرى والدكتور عصام شرف القرارات التى أعلن عنها، معتبرين أن حركة تطهير الداخلية أثبتت عزم الحكومة تلبية مطالب الثورة.

– وأضافت **الأهرام** (١٧ يوليو) أنه فى الوقت الذى تسارعت فيه الجهود لتحقيق تهدئة بين المعتصمين، أسهمت بعض المواقف فى استمرار أزمة ميدان التحرير.

ففى حين قرر أحد عشر شابا وفتاة من المضربين عن الطعام منذ ستة أيام تعليق الإضراب لمدة يوم واحد، بعد لقاء ممثلين عن المجلس العسكرى، أصر عدد كبير من المعتصمين على مقاطعة اللواء طارق المهدى عضو مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون خلال محاولاته إلقاء كلمة بميدان التحرير، حيث هتفوا ضده، واضطروه إلى مغادرة المنصة.

وكان عضوان ممثلان عن المجلس العسكرى قد اجتمعا بمجموعة من المعتصمين المضربين عن الطعام بميدان التحرير، لإثنائهم عن قرارهم فى مواصلة الإضراب.

وجاء اللقاء بعد اتصال هاتفى مع اللواء أركان حرب محمد العصار عضو المجلس العسكرى، الذى التقى الناشط الحقوقى محمد فوزى، وأبدى أعضاء المجلس العسكرى إعجابهم خلال اللقاء بالقرار الذى أخذه المضربون بعدم السماح بالتدخل الأجنبى، وذلك عقب تلقى اتصال من مسئول بالبيت الأبيض بالمضربين، وعرض التدخل بالضغط على المجلس العسكرى.

وأكد فوزى أنهم نقلوا مطالب الميدان، وأن أعضاء المجلس العسكرى أكدوا أنهم بصدد إصدار بيان بشأن المحاكمات العسكرية.

وبعد حوار طويل، قرر ١١ شابا وفتاة من المضربين عن الطعام تعليق الإضراب لمدة يوم واحد، لحين الجلوس مرة أخرى مع المجلس لمتابعة مطالب الميدان.(**الأهرام** ١٧ يوليو)

ومن ناحية أخرى أصدرت الائتلافات والقوى السياسية المشاركة فى الاعتصام بميدان التحرير، بيانا توافقيا شارك فى صياغته ٧٣ ائتلافا وحركة سياسية ومستقلون، تضمن ١٠ بنود تمثل مطالب الثوار، ومنها **نقل الرئيس السابق مبارك إلى سجن طرة، وتخصيص هيئة محكمة بكامل دوائرها لمحاكمة قتلة الثوار، على أن يكون الرئيس المخلوع أول الماثلين أمامها، وإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، ووزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندى، ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات المستشار جودت الملط.**

● ووفقًا **للمصرى اليوم** (٧/١٧) شهد ميدان التحرير بعض المظاهرات والوقفات الاحتجاجية الفئوية لبعض العاملين فى مؤسسات الدولة.

•• والمحافظات

– فى السويس واصل العشرات من أهالى السويس اعتصامهم بميدان الأربعين وديوان عام المحافظة، مؤكدين عدم تراجعهم إلى أن تتحقق باقى المطالب التى ينادون بها.

وأعلن المضربون عن الطعام أمام ديوان عام المحافظة تعليق إضرابهم مؤقتا مع الاستمرار فى الاعتصام لحين الاستجابة لمطالبهم. (**المصري اليوم** ١٧ يوليو)

● أما **الأهرام** (٧/١٧) فقالت: واصل المضربون عن الطعام أمام محافظة السويس وعددهم ٢٨ إضرابهم ورفضوا التحقيقات بالطرق الروتينية فى واقعة تعدى بعض أمناء الشرطة على ٣ منهم، وطالبوا بأن تكون التحقيقات من خلال لجنة تضم قضاة وممثلى منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان.

– **وفى الإسكندرية** واصل مئات المتظاهرين فى ميدان سعد زغلول، بالإسكندرية، اعتصامهم لليوم التاسع على التوالى، للمطالبة بتحقيق أهداف ومطالب الثورة، والإسراع فى محاكمات المتهمين بقتل المتظاهرين والقصاص لأسر الشهداء.

وبدأ ائتلاف شباب الثورة فى وضع ملصقات مكتوب عليها «لا لفلول الحزب الوطنى.. لا لعملاء أمن الدولة.. لا لمن يشترون أصوات الفقراء بالمال»، وتضمنت الملصقات التى تم وضعها بمختلف شوارع المحافظة، أسماء بعض القيادات السابقة بالحزب الوطنى «المنحل».(**المصري اليوم** ١٧ يوليو)

– **وفى الغربية** فضت قوات من الجيش- بحسب المصرى ١٧ يوليو – بالقوة اعتصامًا نظمته قوى سياسية أمام ديوان المحافظة، وأزالت القوات الخيام، وأبعدت المعتصمين الذين كانوا يعتزمون المبيت.

– **وفى الأقصر**، دخل ائتلاف شباب الثورة اعتصامًآ مفتوحًآ بساحة ميدان أبو الحجاج الأقصرى، تضامنًا مع معتصمي التحرير.

● **وفى ١٧ يوليو ٢٠١١** استأنف الشباب المضربون عن الطعام فى ميدان التحرير إضرابهم عن الطعام بعد فشل المفاوضات مع أعضاء من المجلس العسكرى استمرت على مدى اليومين الماضيين علق خلالهما عدد منهم إضرابهم لحين بحث مطالبهم.

وكان عدد من المضربين تلقوا- بحسب **الشروق** (١٨ يوليو) دعوة من المجلس العسكرى لبحث مطالبهم؛ ما دعاهم إلى تعليق إضرابهم عن الطعام «كبادرة فى طريق المفاوضات حول مطالب الثورة».

– وأضافت **الأهرام** (٧/١٨) إنه لليوم العاشر على التوالى، واصل المعتصمون

بميدان التحرير اعتصامهم وسط أجواء مشحونة، لاسيما بعد ما تردد عن فض اعتصام مدينة طنطا بالقوة من جانب القوات المسلحة، وما تردد عن اعتزام المجلس العسكرى فض اعتصام التحرير بنفس الطريقة، الأمر الذى أدى لرفع حالة الاستنفار فى جميع أرجاء الميدان، منذ الساعات الأولى من الصباح وسط إنذارات متكررة بوقوع هجوم وشيك، تبين مع الوقت أنها محاولات لاختراق الميدان من قبل بعض البلطجية.

وخلال الاجتماع الثانى بين المجلس العسكرى والشباب المضربين عن الطعام من معتصمى التحرير، تقدم المضربون للمجلس بوثيقة تتضمن ٦ مطالب للتنفيذ الفورى.

وأكد المضربون (وفقًا **للأهرام** ١٨ يوليو) أن المجلس لم يعط إجابات شافية على تلك المطالب، والتى تمثلت فى تشكيل حكومة ثورة، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة، وإيقاف الضباط المتورطين فى قتل المتظاهرين، وإقالة النائب العام، وكذلك رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، إضافة لرفض الاستثناءات الثلاثة الخاصة بالمحاكمات العسكرية، وأخيرا نقل الرئيس المخلوع حسنى مبارك إلى سجن طرة أسوة بباقى الخاضعين للمحاكمات. وكان ١١ من المضربين عن الطعام قد التقوا بممثلين عن المجلس العسكرى (١٦ يوليو) بأحد الفنادق التابعة للقوات المسلحة بمصر الجديدة، وتوصلوا للاتفاق على تعليق الإضراب عن الطعام لمدة يوم لحين الاتفاق على تنفيذ مطالب المعتصمين، تمهيدا للقاء الذى عقد (١٧ يوليو) بنفس المكان لعرض المطالب وبحثها.

كما عبر المضربون - خلال لقائهم مع أعضاء المجلس - عن رفض المعتصمين لفض اعتصام طنطا بالقوة، وكذلك زيارة اللواء طارق المهدى للميدان والتى وصف خلالها المعارضين لسياسات المجلس العسكرى بالبلطجية والخونة «على حد قولهم» الأمر الذى زاد من حدة رفض الميدان لسياسات المجلس.

وفيما يتعلق برد المجلس العسكرى على مطالب المضربين بشأن بقاء عصام شرف رئيسا للوزراء، أوضح أحمد عبدربه عضو مجلس ائتلاف الثورة - أن رد المجلس كان الانتظار لحين الإعلان عن التشكيل الجديد للوزارة، خاصة وأن عددا كبيرا ممن يتم ترشيحهم للمنصب يعتذرون عن عدم تولى المسئولية خلال تلك المرحلة.

وحول هيكله جهاز الشرطة، أوضح المجلس أن وزارة الداخلية شهدت بالفعل أكبر حركة تقاعد لأول مرة فى تاريخها، كما أكد ممثلو المجلس أن جهاز الشرطة فى حالة ترد وأن معظم مرافق وأقسام الشرطة فى حالة انهيار.

فيما يتعلق بإقالة النائب العام ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أوضح المجلس

أن هذين القرارين ليسا من ضمن سلطاته، وإنما يخضعان لسلطة رئيس الجمهورية، ولن يتم إصدار قرارات استثنائية بهذا الصدد، حفاظا على سيادة القانون.

وتعليقا على المطلب الخامس بإعادة النظر فى المحاكمات العسكرية أمام محاكم مدنية، جاء رفض المجلس العسكرى قاطعا بعدم اعتزامه إعادة النظر فيها.

وأوضح المجلس كذلك - فيما يتعلق بمطلب المضربين بنقل الرئيس المخلوع إلى طرة - أن هذا الأمر من اختصاص القضاء.

وبناء على عدم الاتفاق حول هذه المطالب وآلية تنفيذها، شرع المضربون فى إضراب جديد عن الطعام بدءا من الثامنة صباح الأحد (٧/١٧).

- بينما قالت **الشروق** (٧/١٨) على الرغم من دعوة كل المضربين عن الطعام المسجلين فى بلاغ النائب العام (١٢ شابا وفتاة) فإن هناك مجموعة من المضربين عن الطعام لم يحضروا هذا الاجتماع، ورفضوا تعليق إضرابهم بدعوي أن المجلس لم يعطهم فرصة حتى يتفاوضوا مع القوى السياسية والمعتصمين بالميدان للاتفاق على آليات تنفيذ تلك المطالب، مؤكدا استمراره فى الإضراب عن الطعام حتى تحقيق مطالب الثورة والمعتصمين بالميدان.

- وفى سياق آخر اتفق محمد البرادعى المرشح المحتمل للرئاسة مع حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين) على وضع خارطة طريق للمرحلة الانتقالية المقبلة والتوافق من أجل إنجاز مرحلة التحول الديمقراطى «التى قد لا تتعدى ٥ أعوام».

- وفى السويس ووفقًا **للأهرام** (٧/١٨) أعلنت كتلة شباب السويس التى تمثل ائتلافات شباب الثورة فض الاعتصامات والمظاهرات من ميدان الشهداء بالأربعين بالسويس، اعتبارا من الأحد (١٧ يوليو) واعتبرت أن أى وجود بالميدان أو مظاهرات تمثل اتجاهات شخصية لاتعبر عنهم، مؤكدين أن قرارهم جاء بالتوافق مع الأحزاب والقوى السياسية والأحزاب الدينية رغم اختلاف أسلوب الإعلان والمواقف.

● **فى ١٨ من يوليو ٢٠١١** شهد اعتصام ميدان التحرير تطورا نوعيا بعد أن تبنت كتلة المستقلين- غير المنتمين لأحزاب أو كيانات سياسية - والتى تشكل أكثر من٧٠ فى المائة من عدد المعتصمين توجها عاما يقضى بتوحيد جميع القوى السياسية تحت راية الثورة، والترفع عن الانتماء الحزبى لأى كيان أو فصيل سياسى؛ نظرا لدقة المرحلة التى تمر بها الثورة، وضرورة تبنى مواقف موحدة وواضحة إزاء الوضع السياسى الحالى ومستجداته المتلاحقة. (**الأهرام** ١٩ وليو)

وقام شباب المعتصمين المستقلين بالطواف حول الميدان بمكبرات الصوت، رددوا هتاف «الشعب يريد توحيد الميدان» وقام شباب المعتصمين بالمرور عبر خيام الكيانات والقوى السياسية لإقناعهم بنزع اللافتات والشعارات الخاصة بهم.

وحظيت دعوة شباب المستقلين بقبول واسع فى الميدان، حيث بادرت مجموعة من الائتلافات والأحزاب بنزع اللافتات عنها، وقامت بتغطية رموزها وشعاراتها لتتوحد غالبية خيام المعتصمين حول المطالب الجماعية للثوار، كما حاول عدد من الشباب فى السابعة من صباح (الاثنين ٧/١٨) تفكيك المنصات الموجودة فى الميدان بهدف الإبقاء على منصة واحدة تمثل جميع المعتصمين.

وكان من بين هذه الائتلافات التى وافقت على المبادرة التى قامت بها الكتلة المستقلة: المجلس التنفيذى للدفاع عن شرعية الثورة، واتحاد المستقلين من أجل مصر، ومبادرة الجبهة الوطنية الشعبية للثوار، واتحاد القوى الوطنية، وحزب المحافظين، وائتلاف نساء الثورة والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية وحزب الغد- جبهة أيمن نور- وجبهة ثوار التحرير وحركة بداية وحركة ثورة الغضب المصرية الثانية وحركة شباب التغيير بقليوب وائتلاف التصحيح والتغيير، وحركة شباب صوت الميدان، وحركة صمود واتحاد شباب الثورة، فيما انتظر عدد من الكيانات السياسية أبرزها حركة ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة توافق جميع الجهات المشاركة فى الاعتصام على هذا التحرك كشرط لنزع شعارها.

فيما توافق أغلبية المستقلين على اعتبار تمسك أى كيان سياسى بشعاره الحزبى خروجا على الإجماع، وشقا لصفوف الثوار واستغلالا للاعتصام كورقة ضغط لتحقيق مكاسب خاصة.

- من ناحية أخرى استقبل المعتصمون بميدان التحرير التعديل الوزارى الجديد بالدهشة الشديدة حيث أجمعوا على أنه لم يكن ضمن مطالبهم بالأساس ترقيع الحكومة، وأنهم طالبوا منذ البداية بتشكيل مجلس رئاسى مدنى، يقود المرحلة الانتقالية، ويكون هو المنوط بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى- وليس تعديلا وزاريا - تكون لها جميع الصلاحيات والاختصاصات التى من شأنها تغيير النظام الإدارى الفاسد الذى رسخه النظام السابق.

وبادرت المنصات الموجودة داخل الميدان فى الساعات الأولى من صباح الاثنين (١٨ يوليو) بالدعوة لمليونية، أطلقوا عليها الوحدة بالتحرير يوم الجمعة (٢٢ يوليو) اعتراضا على عدم تجاوب المجلس العسكرى والحكومة مع مطالب الشعب المشروعة التى تم التوافق عليها، منذ اليوم الأول من بدء الاعتصام وللتأكيد على رفض الانقسام وتماسك الثوار (**الأهرام** ١٩ يوليو).

على جانب آخر عقد ممثلون من جميع الكيانات الموجودة بالميدان بما فيهم المستقلون اجتماعا فجر الاثنين (٧/١٨) لبحث تنظيم الميدان وتوافقوا فيه على اقتراح بتشكيل أربع لجان أساسية للأمن والإعاشة والنظافة ولجنة طبية، ويتم إناطة مهام محددة لكل لجنة على أن يتم جمع تبرعات من الخيام لتأمين المؤن والأغذية لتوزيعها على المعتصمين لتضييق الخناق على الباعة الجائلين، وانتخاب برلمان للميدان مكون من١٢٠ شخصية عن طريق إجراء اقتراع علنى لاختيارهم، بالإضافة إلى تعيين شخصين للتحدث مع الإعلاميين بشأن الترتيبات والبيانات المحددة التى تصدر عن المعتصمين.

– وقد أكدت الجماعة الإسلامية مشاركتها فى ميلونية الاستقرار والمقرر تنظيمها الجمعة (٧/٢٢)، بينما أعلن حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين – عن عدم مشاركته فيها (**الأهرام** ١٩ يوليو).

– كما دعت الجبهة الحرة للتغيير السلمى، جموع الشعب المصرى إلى النزول فى كل ميادين مصر الجمعة (٢٢ يوليو) تحت شعار «جمعة عزل الحكومة».

– وفى سياق آخر أعلنت «الجمعية الوطنية للتغيير» انسحابها من اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة، احتجاجا على استغلال بعض أعضاء اللجنة اسم الأخيرة فى إطلاق التصريحات الصحفية والتليفزيونية التى تدعو إلى التحريض ضدالثوار وشيطنة التظاهر والاعتصام السلمى.

– وبعد إعلان انسحاب الجمعية الوطنية للتغيير من اللجنة التنسيقية أعلن طارق زيدان مؤسس أئتلاف مصر الحرة أن اللجنة التنسيقية للثورة ليست كيانا موحدا، وإنما هى لجنة للتنسيق بين الكيانات والقوي الثورية التى تأسست فى ميدان التحرير قبل التنحى، وهى «ائتلاف شباب الثورة» و«ائتلاف مصر الحرة» و«مجلس أمناء الثورة» و«تحالف ثوار مصر»، وشباب ٢٥ يناير و«الأكاديميون المستقلون». وجماع الإخوان المسلمين، وأكد زيدان أن أعضاء اللجنة من رموز الثورة والذين اشتركوا فيها منذ اللحظة الأولى منذ اندلاعها، ولهم دور كبير أثناء الثورة وقبل التنحى وقت البطولات والتضحية الحقيقية. (**الأهرام** ١٩ يوليو)

ائتلافات إسلامية

– وفى سياق آخر تم الإعلان عن عدد كبير من الائتلافات الشبابية الجديدة من كل التيارات الإسلامية من أجل توحيد كلمة الشباب المسلم، مثل ائتلاف شباب مصر الإسلامى، ورابطة شباب الدعوة السلفية، وائتلاف الجبهة السلفية بمصر، ورابطة النهضة والاصلاح، وائتلاف دعم المسلمين الجدد. وائتلاف الشباب

السلفى، واحنا سلفيى التحرير، وشباب الاصلاح، واحنا مسلمين، وائتلاف الشباب الإسلامى، ورابطة الإسلام علم وعمل، وغير ذلك من الائتلافات، ويعد ائتلاف شباب مصر الإسلامى من أبرز هذه الائتلافات حيث يضم أكثر من ٣٥ ألفا من الشباب الإسلامى من جميع محافظات مصر، من كل التيارات والاتجاهات الإسلامية (الأزهر، والاخوان، والسلفيين، والتبليغ والدعوة، وغيرها)، ومقره الرئيسى بالاسكندرية.

أما ائتلاف شباب الدعوة السلفية فهو يضم أكثر من٢٢ ألف شاب والهدف منه تكوين جبهة إعلامية سياسية، فى حين يضم ائتلاف دعم المسلمين الجدد أكثر من٤٠ ألف شاب، أما ائتلاف احنا سلفيى التحرير فيضم أكثر من ثلاثة آلاف شاب.

أما رابطة النهضة والإصلاح فهى جبهة تجمع شباب الباحثين والنشطاء السياسيين وطلاب العلم من كل الاتجاهات الإسلامية.(**الأهرام** ١٩ يوليو).

انقسام المليونيات

● **وفى ١٩ من يوليو ٢٠١١** قالت **الأهرام** إن ثلاث مليونيات تتصارع على الوجود يوم الجمعة المقبل (٧/٢٢) فى ميدان التحرير، ومواقع التظاهرات المختلفة بالمحافظات، فقد **دعا الشباب المعتصم بميدان التحرير إلى مليونية الوحدة** يوم الجمعة، لتأكيد رفض الانقسام بين القوى والجماعات الموجودة فى الميدان، واحتجاجا على عدم تجاوب الحكومة والمجلس العسكرى مع المطالب المقدمة منهم، وعلى رأسها تشكيل مجلس رئاسى مدنى وحكومة إنقاذ وطنى.

- **بينما دعت بعض القوى الإسلامية إلى مليونية أخرى** يوم الجمعة أيضا تحت شعار الهوية والاستقرار»، يقودها بعض مشايخ التيار السلفى بمشاركة ٥ ملايين مواطن فى ميدان التحرير وجميع المحافظات.

وأكدت الجماعة الإسلامية مشاركتها فى هذه المليونية لتأكيد أنه ليس من حق الأقلية فرض رأيها على الأغلبية، والرفض القاطع لما يسمى وثيقة المبادئ الحاكمة أو فوق الدستورية، بينما أعلن حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الأخوان المسلمين عدم المشاركة.

فى الوقت نفسه، دعت القوى الناصرية إلى مليونية تحت شعار العدالة الاجتماعية احتفالا بذكرى ثورة٢٣ يوليو. وذكرت هذه القوى فى دعوتها أن المليونية ستبدأ بصلاة الجمعة فى مسجد عبدالناصر بكوبرى القبة.. تم الانطلاق إلى ميدان التحرير لإقامة احتفالية كبرى تحت شعار «ثورة يوليو.. ثورة يناير.. أهداف واحدة».

● وقالت **الشروق** (٧/١٩) إن ثمة شرخًا فى ميدان التحرير، وانقسامات بين المعتصمين حول الحكومة الجديدة، حيث تباينت مواقفهم إزاء التشكيل الوزارى الذى أعلن عنه مساء الأحد (٧/١٧).

تباينت مواقف المعتصمين فى ميدان التحرير من التشكيل الوزارى الذى أعلن عنه فى وقت متأخر من مساء الأحد، فبينما انتقد فريق الإبقاء على منصور العيسوى وزير الداخلية، وفايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى التى وصفوها بأنها صديقة لسوزان مبارك زوجة الرئيس المخلوع وجزء من النظام السابق، ذهب فريق آخر إلى أن التعديل الوزارى، جذرى ويحظى بقبول معظم القوى الثورية والسياسية.

ودارت نقاشات حادة بين المعتصمين بالميدان حول التشكيل، كشفت عن انقسامات حادة. لتتجدد محاولات توحيد الرأى فى الميدان من خلال اجتماع، نظمه عدد من المعتصمين المنتمين لحركات وتيارات سياسية أو من المستقلين، وإن كانت انتهت إلى «لا شىء؛ بسبب كثرة المشادات والاختلافات في الآراء»، حسب مشاركين فى الاجتماع.

وأعلنت حركة «شباب ٦ أبريل» مواصلتها الاعتصام فى الميدان، مؤكدة أن التشكيل الوزارى غير كاف؛ لأنه حمل بعض أخطاء الماضى حيث الإبقاء على وزراء البيئة والكهرباء والتعاون الدولي.

– اتفق ائتلاف ١١فبراير مع الجماعة الإسلامية وحزب الحرية والعدالة وحزب النور واللجنة التنسيقية للثورة، على تنظيم مليونية الاستقرار والعمل، الجمعة المقبلة.

● **في ١٨ يوليو ٢٠١١** قرر ائتلاف القوى الإسلامية (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح – أكبر تجمع لعلماء الأزهر والسلفيين والإخوان ـ والدعوة السلفية، والإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، وجبهة الإرادة الشعبية– وهى تضم ٢٥ ائتلافا من الائتلافات الشبابية يبلغ عددهم أكثر من ٤٥٠ ألف شاب فى اجتماع عقد بمقر الهيئة الاثنين (٧/١٨) بمقر الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح تأجيل الدعوة إلى مليونية، «الدفاع عن الشرعية والهوية، ومكتسبات الثورة المصرية» من جمعة (٧/٢٢) إلى الجمعة (٢٩ يوليو). وأكد ائتلاف القوى الإسلامية رفضه وضع وثيقة مبادئ حاكمة وفوق دستورية (الأهرام ٢٠ يوليو)، وذلك لما تتضمنه من فرض إرادة ووصاية على إرادة الشعب المصرى. واستنكروا ما أعلن عنه من حركة المحافظين والتشكيل الوزارى القادم، وضم الحكومة لليبراليين واليساريين وفلول الحزب الوطنى واستبعاد غيرهم من فئات الشعب المصرى.

ودعا ائتلاف القوى الإسلامية الدولة والمجلس العسكرى الحاكم إلى تعديل

الأوضاع المعكوسة، وتقدير الاتجاهات الإسلامية والوطنية كافة بما يتناسب مع حجمها ودورها فى الشارع المصرى.

● **وفى ١٩ من يوليو ٢٠١١** وبعد اثنى عشر يوما من الاعتصام بالميدان دون توحيد لكلمة المعتصمين بدأ الميدان (وفقًا **للأهرام** ٧/٣٠) فى تنظيم نفسه، وذلك من خلال البدء فى إجراء انتخاب مجلس قيادة يتحدث باسم المعتصمين فقط، من خلال مبادرة (دمقرطة التحرير) التى صدرت عن إحدى مجموعات المستقلين من معتصمى الميدان وتعتمد فكرة المبادرة على انتخاب مجلس قيادة للتحرير للتحدث باسم المعتصمين بالميدان.

على جانب آخر شيد ائتلاف الثوار المستقلين خيمة بجانب مجمع التحرير لتكون مركزا إعلاميا يرصد كل الأحداث داخل الميدان، أو ما يتعلق بالاعتصام فى الخارج وتذاع الأخبار من خلال ٣ نشرات إذاعية يومية تبث من المنصة الرئيسية بمكبرات الصوت على أن يكون المركز هو الجهة الإعلامية التى تتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة من وكالات أنباء وصحف وغيرها، ولن يتم اعتماد أي أخبار بالميدان إلا عن طريق المركز الإعلامى الجديد وذلك لتفويت الفرصة على مروجى الشائعات.

كان الميدان شهد اجتماعا موسعا فى ساعة متأخرة من مساء الاثنين «٧/١٨» تحت مسمى «المؤتمر التوافقى لمعتصمى التحرير»، بمشاركة المستقلين و٤٣ ممثلا من الحركات والائتلافات وبضعة أحزاب من الموجودين بالتحرير، هم: «الحركة الشعبية لاستقلال الأزهر» و«إحنا الوطن» و«مستقبل مصر» و«اتحاد شباب ماسبيرو» و«اتحاد شباب الثورة» و«لجنة اعتصام ٨ يوليو» و«ثوار مصر» و«لجنة الإعلام بالميدان» و«المؤتمر الشعبى الناصرى» و«ائتلاف الإسلام الحر» و«لجنة الحريات بنقابة المحامين» و«ثوار مصر الأحرار» و«تراث المحروسة» و«ائتلاف الوعى المصرى» و«الجبهة الحرة للتغيير السلمى» و«الجبهة القومية للعدالة والديموقراطية» و«اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات» و«جبهة ثوار التحرير» و«حركة شباب ٦ أبريل (أحمد رفعت) و«تحالف القوى الثورية» و«قهوة السياسة» و«حركة كفاية» و«الجبهة الشعبية الديمقراطية لحماية الثورة والوحدة الوطنية» و«حركة صمود» و«حركة أطباء التحرير» و«جمعية كنتاكى الثورة» و«جمعية شباب الدرب الأحمر» و«ائتلاف شباب الإعلاميين» و«جبهة أحزاب الثورة» و«حركة صمود» و«مستقلو مصر الثورة» و«المحافظين» و«العمال الديمقراطى» و«الائتلاف المصرى» و«التيار المصرى» و«العربى الديمقراطى الناصرى» و«الجبهة الديمقراطى» و«الاشتراكى المصرى» و«الكرامة» و«الشعب المصرى» و«أمجاد الاشتراكى الإسلامى».

وتناول المشاركون خلال الاجتماع عدة نقاط رئيسية لا تختلف كثيرًا فى مضمونها عما أبداه غالبية المستقلين الذين عبروا عن آرائهم قبلهم بنحو ٢٤ ساعة بعد الانتهاء من التشكيل الوزارى، وقد أكدوا عدم توافقهم مع التعديلات الوزارية الأخيرة لأنها لم تكن ضمن مطالبهم التى كان على رأسها تغيير وزيرى الداخلية والعدل.

ومن أبرز النقاط الجديدة التى أثاروها المطالبة بإلغاء وزارة الإعلام وتحرير الوسائل الإعلامية من التبعية الحكومية، وإنشاء هيئة مستقلة للإعلاميين يقوم بإدارتها العاملون الفاعلون بالإعلام عن طريق الانتخاب.

فى حين تركزت مطالبهم الأساسية على عدة نقاط رهنوا فض الإعتصام على تنفيذها، وهى القصاص العادل، وتحقيق سيادة دولة القانون، وإعادة هيكلة وتطهير وزارة الداخلية، بالإضافة إلى سرعة نقل الرئيس المخلوع إلى سجن طرة، وتخصيص محكمة بكامل دوائرها بعد مراجعة بيانات الهيئة القضائية لمحاكمة قتلة الثوار، بجوار مطالبتهم بإقالة كل من النائب العام ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، مع إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإلغاء قانون منع التظاهر السلمى.

– وفى اليوم نفسه نظم نحو ٥٠٠ من المعتصمين بالتحرير مظاهرة أمام مبنى وزارة الداخلية؛ للمطالبة بالقصاص العادل من الضباط المتورطين فى قضايا قتل الثوار خلال ثورة ٢٥ يناير.

فيما حاول بعض المتظاهرين اقتحام مبنى الوزارة (المصرى اليوم ٢١ يوليو) فى الوقت الذى التزمت فيه قوات الشرطة بضبط النفس وعدم الدخول فى أى مواجهات مع المتظاهرين. تأتى المظاهرات بعد قرار اللواء منصور عيسوى، وزير الداخلية، نقل جميع الضباط المحالين للمحاكمات الجنائية فى اتهامات بقتل متظاهرين من أماكن عملهم التى يعملون بها حالياً، وهى «شرطة النقل والمواصلات والكهرباء والتهرب الضريبى»، أو التى نقلوا إليها. إلى ديوان عام الوزارة اعتباراً من (٢٠١١/٧/١٩)

– وفى سياق متصل، أعلن عدد من شباب ائتلافات الثورة والقوى السياسية، المعتصمين فى ميدان التحرير، عن تشكيل مجلس «حماية الثورة»؛ بهدف الملاحقة القانونية لقتلة الثوار، وفتح ملفات الفساد لمن عبث بمقدرات الشعب، مطالبين المجلس العسكرى بإقالة الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء لانتمائه لأمانة سياسات الحزب الوطنى المنحل.

– وفى سياق متصل أصيب أكثر من ١٥ شابا من المعتصمين بميدان التحرير

إصابات بالغة عندما هاجمهم ٤ أشخاص من بينهم سيدة من الباعة الجائلين بالماء الساخن والأسلحة البيضاء؛ احتجاجاً على منعهم من دخول الميدان عبر مدخل عبدالمنعم رياض (الأهرام ٢٠ يوليو).

● **فى السويس** قررت القوى السياسية وتكتل شباب السويس والتكتلات الشبابية الثورية بالسويس تأسيس ائتلاف يضمها تحت اسم «ائتلاف ثوار السويس»، ليمثل الحركات السياسية للثوار بمشاركة الأحزاب والحركات السياسية بالسويس، وجاء الإعلان عن تأسيس الائتلاف فى اجتماع جرى بمقر حزب الوفد بالسويس، تم خلاله تشكيل هيئة مؤسسين بواقع عضو من كل ائتلاف و٤ أعضاء من تكتل شباب السويس، باعتباره يضم مجموعة من الائتلافات الشبابية دون مشاركة من الأحزاب الدينية والسلفية.

● **فى ٢٠ من يوليو ٢٠١١** انقسمت التيارات الإسلامية بين مؤيد ورافض للمشاركة فيما يسمى «جمعة الاستقرار» (٧/٢٢) إذ أكدت جماعة الإخوان المسلمين والطرق الصوفية - بحسب «المصرى اليوم» ٢١ يوليو - أنها لن تشارك على عكس الجماعة الإسلامية والسلفيين الذين أكدوا مشاركتهم، فيما دعا اتحاد شباب الثورة إلى مظاهرات سماها «جمعة الحسم» فى «التحرير» وجميع الميادين الكبرى فى المحافظات.

- وقالت **الأهرام** (٧/٢١) إن ميدان التحرير بدا فى أسوأ حالاته منذ بدء الاعتصام، حيث انخفضت أعداد المعتصمين والمترددين إلى حد ملحوظ، وفى الوقت الذى صرح فيه عدد من المعتصمين اعتزامهم الاستمرار فى اعتصامهم، تكررت الاجتماعات غير المعلنة سواء داخل الميدان أو خارجه؛ بهدف التوصل إلى صيغة توافقية، تهدف إلى إقناع الميدان بتعليق الاعتصام، وأن تتركز مطالبهم فى إلزام المجلس العسكرى بإعلان جدول زمنى واضح ومفصل لتنفيذ سائر المطالب.

كما تكررت المشاجرات بين المعتصمين والباعة الجائلين على نحو لافت، ولم تدخل الدعوات لتوحيد الميدان ونزع لافتات الأحزاب والكيانات السياسية حيز التنفيذ على نطاق واسع، وتفرقت مسارات وانشطة الاعتصام بين الجماعات المشاركة فيه، رغم انخفاض عدد المنصات من ٦ إلى منصتين فقط، إضافة إلى منصة حزب الوفد، وتراجع الحماس لدى غالبية المعتصمين رغم تمسكهم باستمرار الاعتصام، وتواترت الشكاوى من اختلاف الرأى وعدم وحدة التوجه والتحرك فى ظل انغلاق القوى الحزبية المنظمة على أنفسها، وعدم قدرتها على تقديم تنازلات تتيح فرصة للتوافق بين جميع الأطراف على قيادة مشتركة وموحدة.. وبدت الاجتماعات بين القوى السياسية على كثرتها مجرد محاولات حثيثة للبحث عن كلمة سواء بلا نتائج فعلية مؤثرة.

● كماتراجع «ائتلاف شباب الثورة»، عن موقفه المتمسك بإقالة الدكتور عصام شرف، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، مقرراً منح الأخير الفرصة لإجراء التعديل الوزارى الجارى، شريطة أن يشمل التعديل عملية تطهير كاملة داخل كل الوزارات، والإعلان عن برنامج واضح بجدول زمنى يكفل اتخاذ إجراءات التطهير.

وأكد تمسكه - **الأهرام** ٢٨ يوليو - بضرورة توضيح شرف لاختصاصات الحكومة الجديدة والحد الذى تتوقف عنده صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بالنظر إلى أن عدم وضوح اختصاصات الجهتين خلال الأشهر السابقة، تسبب فى حالة ارتباك شديدة، أثرت سلباً على عملية التحول الديمقراطى، وعكست ملامح ارتباك وتباطؤ فى أداء حكومة اختارها الشعب، وكان يتحتم عليها الإسراع بتحقيق مطالبه كافة، الأمر الذى دفع الجماهير إلى العودة مجدداً إلى ميدان التحرير، بعدما رأت أن السلطة التى تدير البلاد أصبحت تكتفى باتخاذ خطوات إصلاحية بطيئة بعيدة كل البعد عن الحالة الثورية التى صنعها الشعب المصرى العظيم بثورته المجيدة.

ودعا «اتحاد شباب الثورة»، الشعب المصرى بجميع طوائفه للتظاهر الجمعة (٢٢ يوليو) بدءاً من الساعة الخامسة عصراً فى ميدان التحرير، وجميع الميادين بالمحافظات فيما أسماه «جمعة الحسم»، بالتوازى مع استمرار الاعتصام للحفاظ على مطالب الثورة وأهدافها.

اعتصام السويس يدخل يومه السابع عشر

● وفى سياق متصل، واصل عدد من القوى السياسية والأحزاب وتكتل شباب الثورة بالسويس، اعتصامهم، فى ميدان الأربعين لليوم السابع عشر على التوالى، وسط مطالب بإقالة النائب العام والمحامى العام لنيابات السويس، ووقف الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين فى الإسكندرية، وإطلاق صلاحيات مجلس الوزراء، وتطهير المؤسسات، ومراجعة القوانين، وتحديد صلاحيات المجلس العسكرى، ووقف المحاكمات العسكرية، وأصدرت اللجنة الوطنية لمعتصمى ميادين مصر المنعقدة فى السويس بياناً بهذه المطالب.

كما أصدر تكتل شباب السويس، بياناً أعلنوا فيه رفضهم التعديل الوزارى الجديد، لأنه لا يلبى رغباتهم، مطالبين بإقالة وزير الداخلية؛ بسبب ممارسات الشرطة ووزير العدل؛ بسبب المحاكمات الهزلية للمتهمين بقتل المتظاهرين.

وزار الفنان عمرو واكد، المعتصمين فى ميدان الأربعين على رأس وفد من ميدان التحرير للتضامن مع ثوار السويس.

● **فى ٢١ يوليو ٢٠١١** دعت قوى وحركات سياسية عدة لتنظيم مليونيات حاشدة بعد صلاة الجمعة (٧/٢٢) فى القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى (**الأهرام** ٢٢ يوليو)، فيما اختلفت العناوين بين جمعة «الحسم» و«تصحيح المسار».

أطلق شباب الثورة المعتصمون بالميدان ٣ دعوات بأسماء مختلفة للتظاهر الجمعة فى ميدان التحرير والميادين الرئيسية بالمحافظات، بالتوازى مع استمرار الاعتصام، هى «جمعة تغيير النظام» التى أطلقها «تحالف ثوار مصر» وجمعتى «عزل الحكومة» و«ا لحسم» التى أطلقتهما الأسبوع الحالى «جبهة التغيير السلمى»، و«اتحاد شباب الثورة» على الترتيب.

وحدد «اتحاد شباب الثورة» مطالبه لجمعة «حسم مصير الثورة والقضايا المعلقة»، حول تشكيل حكومة ثورة حقيقية مستقلة كاملة الصلاحيات، لإنقاذ الثورة، وإجراء محاكمة سريعة وعلنية يشاهدها الشعب لمبارك والعادلى وقتلة الشهداء، والتطهير الكامل للقضاء واستقلاله، وإنشاء محكمة ثورة لتطهير جميع مؤسسات الدولة من أعضاء الحزب الوطنى الفاسد، والتى مازالت تتولى مناصب قيادية وتتسبب فى وقف الإنتاج، وتطهير جهاز الشرطة، وإعادة هيكلته بشكل يتوافق مع جهاز الأمن الذى طالبت به الثورة ليكون جهازاً فى خدمة الشعب يحمى أمنه ويطبق القانون على الجميع بالتساوى.

استنكرت «الجبهة الحرة للتغيير السلمى» - فى معرض دعوتها لجمعة «عزل الحكومة» - ما وصفته بالمحاولة البائسة لتضييع الوقت مع حكومة مجهولة لن تستمر إلا أياماً، وتبرأت من أى تأييد سياسى لهذه الحكومة، مشددة على رفضها للترقيعات الوزارية التى صدرت من د. عصام شرف الذى وصفته بأنه فقد شرعيته ورصيده السياسى لدى ثوار مصر؛ بعد أن أثبت فشله الذريع فى إدارته الفترة الانتقالية، وأنه غير مؤهل لهذا المنصب.

- وفى الإسكندرية عقدت القوى السياسية والشعبية وائتلافات الثورة بالإسكندرية اجتماعاً بميدان سعد زغلول مقر المعتصمين؛ للوقوف على تحركات مسيرة جمعة الحسم، واحتجت بعض الأحزاب والائتلافات على تحرك المسيرة نحو المنطقة الشمالية العسكرية بتقديم مطالب الثوار..

جمعة الحسم (٢٢ يوليو ٢٠١٠)

● تراوحت «جمعة الحسم» (٢٢ يوليو) بين ثلاثة مشاهد، الأول فى ميدان التحرير، حيث أصر المعتصمون على رفض حكومة شرف، والثانى فى روكسى، حيث دعا المتظاهرون هناك إلى إنقاذ مصر، بينما صعدت الجماعة الإسلامية لهجتها ضد الليبراليين والعلمانيين فى المشهد الثالث.

وقد تظاهر الآلاف فى القاهرة والمحافظات، فيما عرف بـ«جمعة الحسم» للمطالبة باستكمال مطالب الثورة، وتطهير مؤسسات الدولة من فلول النظام السابق، فيما نظمت الجماعة الإسلامية والتيار السلفى وقفة احتجاجية أمام مسجد الفتح، عقب صلاة الجمعة، هاجموا خلالها المتظاهرين فى ميدان التحرير، ووصفهم بـ«البلطجية» (**المصرى اليوم ٢٣ يوليو**)

•• ميدان التحرير

فى ميدان التحرير تظاهر نحو ٣ آلاف عقب الصلاة فى غياب أغلب القوى السياسية والحركات الشبابية، الذين أعلنوا فى وقت سابق المشاركة بدءاً من الساعة الخامسة مساءً، وهتف المتظاهرون «اعتصام.. اعتصام.. هاتوا حسنى للإعلام».. و«الشعب يريد إسقاط النظام»، وطالبوا بإقالة المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، كما طالبوا مرشحى الرئاسة المحتملين بالنزول إلى ميدان التحرير، والمشاركة فى الاعتصام، حتى تحقق الثورة مطالبها كاملة قبل إجراء أى انتخابات.(**المصرى اليوم**)

– وقد طالب متظاهرو ميدان التحرير بتشكيل مجلس رئاسى مدنى يقتصر دوره على تنفيذ مطالب الثورة، والإشراف على الحكومة لمدة ٦ أشهر فقط (**الشروق** ٢٣ يوليو).

وقد ظل المعتصمون والمضربون عن الطعام فى خيامهم، تاركين ساحة الميدان ومنصة واحدة للمتظاهرين.

– ووجه الشيخ مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم ٥ رسائل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، والتيار السلفى، والسفيرة الأمريكية السابقة، ورموز النظام السابق (**المصرى اليوم** ٢٣ يوليو).

ناشد «شاهين» المجلس العسكرى اتخاذ قرارات ثورية لمحاكمة المتورطين فى الفساد وقتل الثوار، مؤكداً أن هناك من يريدون التفريق بين الشعب والجيش، وقال فى رسالته لرئيس الوزراء: «أستحلفك بالله ألا تستدعى وزيراً لحكومتك، يكون تابعاً لنظام مبارك، وانزل وفتش فى الجامعات ستجد كثيراً ممن يصلحون وزراء ومحافظين ورؤساء جامعات وبنوك».

وحذر «شاهين» التيار السلفى مما سماه «جمعة الوقيعة» الأسبوع المقبل، فى إشارة إلى اعتزام جماعات سلفية القدوم إلى ميدان التحرير، والتظاهر تحت شعار «الشرعية والهوية الإسلامية»، مؤكداً أن التحرير «لا يعرف الدعاية السياسية أو الدينية أو الحزبية»، وقال: «مصر فوقكم جميعاً».

وفى رسالته إلى السفيرة الأمريكية السابقة فى القاهرة، مارجريت سكوبى، استنكر خطيب التحرير ما تردد عن تقديم تمويل أمريكى لثورة ٢٥ يناير، وتساءل: «أى تبرعات خارجية تتحدثين عنها، وفين الـ٢٠٠ ألف دولار أو حتى الـ٢٠٠ دولار» ثم خلع عمامته ووجه حديثه للمصلين قائلاً: «فتشونى وطلعوا دولار واحد»، وكان العاملون بوزارة الكهرباء من عدة محافظات قد شاركوا فى جمعة الحسم، مطالبين بإقالة الوزير الدكتور حسن يونس، والعديد من قيادات الوزارة التى لم يشملها التغيير منذ ثورة ٢٥ يناير، رفع المتظاهرون لافتات «يسقط يسقط حسن يونس» و«لا لفلول الحزب الوطنى»، كما نظم نحو ١٠٠ من عائلة وأصدقاء الشيخ عمر عبدالرحمن مسيرة بميدان التحرير، رفعوا خلالها لافتات تطالب الحكومة، والمجلس العسكرى بالتدخل للإفراج عنه.(**المصري اليوم** ٢٣ يوليو)

● ورفض آلاف المتظاهرين فى ميدان التحرير قانون مجلس الشعب الجديد الذى أعلنه المجلس العسكرى خلال الأيام الماضية، ووصفوه بالمخيب للآمال، وأنه امتداد لنفس سياسات النظام السابق، وجددوا مطالبهم بإجراء المحاكمة العلانية للرئيس المخلوع حسنى مبارك ورموز نظامه البائد وضرورة القصاص من قتلة الثوار أثناء مظاهرات ثورة ٢٥ يناير.(**الوفد** ٢٣ يوليو)

ميدان رمسيس

– وفى ميدان رمسيس، وبالتحديد أمام مسجد الفتح، نظمت الجماعة الإسلامية وقفة احتجاجية تحت شعار «مصر فى خطر»، تحدث خلالها الشيخ عاصم عبدالماجد، المتحدث الرسمى باسم الجماعة قائلاً: «إن مصر تتعرض لمخطط لتمزيقها، وهناك من يريد سرقة الثورة المصرية من المسلمين، وهم العلمانيون الذين يريدون الوقيعة بين الجيش والشعب، وأضاف أن البورصة خسرت ٤٠ مليار جنيه بسبب من وصفهم بـ«البلطجية الموجودين فى التحرير»، الذى يريدون إحراق الوطن وتمزيقه وخرابه من أجل مصالح أمريكية وغربية، ولن نسمح لهم بالاستمرار أكثر من ذلك، فهؤلاء البلطجية اعتدوا على الداعية صفوت حجازى، وسنقف جميعاً ضد الفتنة التى ينادون بها، وستنزل جميع التيارات الإسلامية إلى التحرير يوم الجمعة (٢٩ يوليو) تحت اسم «جمعة الشرفاء» لنقول لا لتأجيل الانتخابات ولا للمبادئ فوق الدستورية.

وقال الدكتور خالد سعيد، المتحدث باسم السلفية: «سنرد على هؤلاء بمليونية حقيقية يوم الجمعة (٢٩ يوليو) ليعرفوا قدرهم وقدرنا». (**المصرى اليوم** ٢٣ يوليو)

ميدان روكسى

● وفى ميدان روكسى نظم المئات وقفة لـ«إنقاذ مصر» (**الأهرام** ٢٣ يوليو)، دعوا خلالها إلى فض اعتصام ميدان التحرير، والحفاظ على مكاسب الثورة وتأييد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير شئون البلاد فى المرحلة الانتقالية وذلك لعودة عجلة الإنتاج والعمل حفاظاً على أمن مصر وسلامة أراضيها.. وشارك فى الوقفة «ائتلاف ٢٥ يناير» و«صوت الأغلبية الصامتة» و«جمعية مصر بلدنا» و«مصر النيل» و«ائتلاف ١٩ مارس».

وأكد المشاركون ضرورة احترام نتيجة استفتاء ١٩ مارس، ومحاكمة المتهمين بالفساد محاكمة عادلة دون التدخل بالضغط أو الإرهاب من أى جهة على القضاء المصرى الذى يثق فيه الجميع وتحديد أسماء وأماكن شهداء الثورة حتى يتم تكريمهم التكريم اللائق.

ميدان مصطفى محمود

– وعلى الجانب الآخر احتفل المئات من أنصار الرئيس المخلوع، حسنى مبارك، أمام مسجد مصطفى محمود، بقرار محكمة القاهرة مستأنف الأمور المستعجلة، بإلغاء القرار السابق الصادر عن أول درجة من المحكمة نفسها، برفع اسم وصورة الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان مبارك عن جميع المنشآت العامة بجميع أنحاء الجمهورية وذكرى ثورة ٢٣ يوليو.

.. وفى المحافظات

وكما انقسم مشهد التظاهر فى القاهرة بين ميادينها المختلفة، شهدت المحافظات انقسامات واضحة أيضا فى الفعاليات السياسية يوم الجمعة (٧/٢٢)، حيث تحركت قوى سياسية للتظاهر دعما لمظاهرة ميدان التحرير بالقاهرة التى حملت عنوان «جمعة الحسم»، فيما حركت قوى سياسية أخرى أغلبها محسوبة على التيار الإسلامى مظاهرات دعما لمظاهرة مسجد النور فى العباسية التى حملت شعار «الاستقرار والشرعية».

– **وفى الإسكندرية** شارك نحو ٣ آلاف مواطن فى مظاهرات «جمعة الحسم»، يمثلون جميع القوى السياسية المكونة من ٤٤ حزبا وتحالفا وائتلافا وحركة سياسية، وبمشاركة جورج إسحاق المنسق العام الأسبق لحركة «كفاية».

انطلق المتظاهرون فى مسيرة عقب صلاة الجمعة من مسجد القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل، توجهت إلى قيادة المنطقة الشمالية بمنطقة سيدى جابر،

للمطالبة بمجلس رئاسى لتنفيذ مطالب الثوار، وإقالة وزير العدل، والإسراع فى محاكمات الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين، وعادت المسيرة إلى مقر الاعتصام، وحمل بعض المشاركين فى المسيرة لافتات تندد بالأوضاع داخل الجامعات مطالبين بإقالة رؤسائها وعمداء الكليات (**المصرى اليوم** ٢٣ يوليو).

– **وفى السويس** تظاهر ما يقرب من ألف مواطن عقب أداء صلاة الجمعة بميدان الأربعين بالسويس بمشاركة القوى السياسية وأهالى عدد من شهداء الثورة.

وعلق العاملون بالهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لافتات، أعلنوا فيها تضامنهم مع أهالى الشهداء والمصابين وتحقيق أهداف الثورة، داعين المجلس العسكرى والحكومة إلى التصدى للفاسدين والبلطجية وتطهير الهيئات الحكومية ممن وصفوهم بلصوص المال العام.

كما وزعت الدعوة السلفية والجماعة الإسلامية بيانًا طالبوا فيه بعدم تأجيل الانتخابات، واحترام إرادة الشعب فى الاستفتاء على الدستور، وعدم إشاعة الفوضى فى البلاد أو تعطيل العمل فى قناة السويس، أو تعطيل المترو وتخريب الاقتصاد. (**المصرى اليوم** ٢٣ يوليو).

– **وفي المنيا** خرج العديد من المسيرات فى الجمعة (٢٢ يوليو) التى تنوعت ما بين شباب حركة ٦ أبريل وبين شباب ائتلاف الثورة، وبين الجماعة الإسلامية والتى حشدت معظم أفرادها والذين زاد عددهم على ٣ آلاف شخص، وخرجوا فى شكل مسيرة، بدأت من أمام مسجد الرحمن معقل الجماعة الإسلامية وسط مدينة المنيا،ورفعوا عدة لافتات: «شرعية.. شرعية.. دستورية.. دستورية». وقد تقدم المسيرة عدد من أعضاء مكتب شورى الجماعة، وزعوا بيانات تحض وتطالب الأهالى بالحفاظ على مكتسبات الثورة وعدم العودة للوراء واحترام الشرعية الدستورية، وعدم الموافقة على تشكيل مجلس لصياغة دستور جديد، وتجاهل استفتاء مارس (٢٠١١) والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين سواء مَنْ اعتقلوا قبل الثورة أو بعدها (**الشروق** ٢٣ يوليو).

– **وفى الأقصر**.. نظم شباب الثوار المعتصمون منذ ٨ يوليو فى ميدان سيدى أبو الحجاج الأقصرى جمعة الحسم بعد صلاة الجمعة، ودعوا إليها كل طوائف الشعب؛ لحسم مطالب الثورة، وطالب شباب ٦ أبريل جموع الأقصريين للتظاهر؛ لتحقيق مطالب الثورة ومحاكمة الفاسدين، وحل الحكومة الحالية.

– **وفى مدينة العريش** شاركت قوى سياسية وائتلافات شبابية فى مظاهرة جمعة الحسم أمام مسجد الرفاعى بميدان الحرية للإعراب عن تضامنهم مع مطالب الثوار فى عموم ميادين مصر التى تجرى فيها فعاليات الاحتجاجات؛ لاستكمال أهداف الثورة وعلى رأسها محاكمة قتلة الثوار ورموز الفساد.

- **وفى الإسماعيلية،** ووسط غياب كامل للإخوان المسلمين والسلفيين نظم العشرات من ائتلاف شباب الثورة والقوى السياسية المختلفة، وحركة شباب ٦ أبريل اعتصاما بميدان الممر بمحافظة الإسماعيلية عقب صلاة الجمعة (٢٢ يوليو)، وذلك للمطالبة بحسم المطالب المشروعة للثورة،واستقالة الحكومة بالكامل، وتشكيل حكومة ثورة.

من جانب آخر قام العشرات من الصيادين بعزبتى الحلوس والبهتينى بقطع طريق البلاجات عقب صلاة الجمعة؛ وذلك احتجاجا على القبض على ١٤ صيادا، ومصادرة قواربهم وشبك الصيد الخاصة بهم.

● **وفى دمنهور** أدى نحو ١٠٠ من أبناء المدينة صلاة الجمعة فى الجزيرة الوسطى لميدان الساعة، والتى اتخذها الناشطون السياسيون مقرا لاعتصامهم، وألقى حلمى حمدون عميد شرطة سابق خطبة الجمعة (**الأهرام** ٢٣ يوليو).

بداية أحداث العباسية (موقعة العباسية)

- وفى مساء الجمعة (٢٢ يوليو) وتحديدا فى الساعة التاسعة توجه آلاف المتظاهرين فى مسيرة حاشدة (وفقا للشروق ٧/٢٤) إلى وزارة الدفاع؛ احتجاجا على ما وصفوه بـ«العنف» غير المبرر من قبل الشرطة العسكرية ضد المعتصمين والمتظاهرين فى بعض المحافظات، وتأكيدا على تمسكهم بتحقيق مطالب الثورة، وانطلقت المسيرة من ميدان التحرير، وانضم إليها المئات من المارة، إلا أن قوات الشرطة العسكرية وفرقا مسلحة من الجيش مدعمة بمدرعات عسكرية وسيارات إطفاء قطعت طريق المسيرة أمام مسجد النور بالعباسية لمنع تقدم المتظاهرين إلى مقر وزارة الدفاع.

ونجحت قوات الجيش فى تفريق المتظاهرين الذين احتشدوا أمام مسجد النور بأعداد كبيرة بعد إطلاق أعيرة نارية فى الهواء، وقرر عدد كبير منهم العودة لميدان التحرير؛ خوفا من وقوع مصادمات مع الجيش أو اشتباكات مع أهالى العباسية، إلا أن أعدادا أخرى ظلوا أمام مسجد النور، وانصرفوا قبيل أذان الفجر.

واحتشد عدد من أهالى منطقة العباسية أمام مسجد الثور؛ لمساعدة الجيش فى تفريق المتظاهرين، وهو ما أدى إلى وقوع مشاجرات جادة بين الطرفين دون تدخل من الجيش.

وردد المتظاهرون خلال المسيرة هتافات معادية للمجلس العسكرى، من بينها «يسقط يسقط حكم العسكر»، وحملوا لافتات مكتوبًا عليها «القصاص القصاص من اللى ضربونا بالرصاص».

وكانت قوات الجيش قد أغلقت كل الطرق المؤدية لوزارة الدفاع سواء للمتجهين إليها من رمسيس أو من مصر الجديدة ومدينة نصر، ولم تعد حركة المرور إلا بعد انسحاب قوات الجيش وفتح الطريق قبيل الفجر.

وقالت **المصري اليوم** (٢٤ يوليو): إن الشرطة العسكرية منعت مئات المتظاهرين من الوصول إلي مقر وزارة الدفاع بالعباسية، ونفت مصادر عسكرية ما أشيع عن استخدام العنف ضد هؤلاء المتظاهرين.

- وفى سياق متصل قالت **روز اليوسف** (٧/٢٤): «أجمع المعتصمون بميدان التحرير يوم السبت (٧/٢٣) على رفض الإساءة والتشكيك فى وطنية المجلس العسكرى.. بعد أن تبرأوا من قيامهم بالسير ليلا نحو المجلس العسكرى متهمين قوى مجهولة بارتكاب هذه الحماقة.

- ووفقا **للأهرام** (٧/٢٤) فقد دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة صباح السبت (٢٣ يوليو)، الشعب المصرى إلى اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر لإحباط جميع محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب، التى تم رصدها على عدد من المواقع الإلكترونية، وتقدم المجلس فى بيانه الذى حمل رقم ٧٠ بالشكر والتقدير للمواطنين الشرفاء، الذين أقاموا درعا بين المتظاهرين والقوات المسلحة، مما أدى لوأد الفتنة، وعدم إظهار القوات المسلحة فى صورة من يعتدى على أبناء الوطن.

وقال اللواء حسن الرويني قائد المنطقة العسكرية المركزية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إن شائعة كاذبة انتشرت فى ميدان التحرير مساء الجمعة (٢٢ يوليو) تزعم قتل الجيش لبعض الثوار فى السويس، والعباسية كانت وراء تحرك مجموعات من الشباب فى مسيرة إلى مقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ونفى اللواء الرويني ما تردد حول استخدام الشرطة العسكرية العنف ضد المتظاهرين فى العباسية، مؤكدا أن «الجيش لن يتعامل بالعنف مع الشعب أبدا»، وأشار إلى أن البعض يسعون للوقيعة بين الجيش والشعب، وأنهم «يريدون الخراب لمصر».

- من جانبها أعلنت حركة ٦ أبريل عن رفضها لما جاء فى بيان سابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة - بحسب **الأهرام** ٢٤ يوليو - حول اتهامها بالوقيعة بين الجيش والشعب.. واستنكرت الحركة محاولة تخوينها فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه استجابة المجلس العسكرى لمطالب الثورة وتحقيقها بشكل عاجل.

وقد نظمت ٢٣ حركة ثورية من بينها شباب ٦ أبريل مسيرة سلمية من ميدان التحرير إلى المجلس العسكرى مرورا بشارع رمسيس شارك فيها عدة آلاف، رافعين اللافتات والأعلام المنادية بالحرية والقصاص للشهداء، وتحديد جدول

زمنى واضح لنقل السلطة للمدنيين، والوقف الفورى للمحاكمات العسكرية للمدنيين، وإعادة محاكمة من أدينوا أمامها، وإقالة النائب العام.

.. ووفقا لجريدة **الحياة** (٧/٢٤) صعد المعتصمون فى ميدان التحرير فى القاهرة من احتجاجهم ضد الجيش، وتظاهروا للمرة الأولى أمام مقر وزارة الدفاع فى ضاحية كوبرى القبة بعدما نجحت مجموعات منهم فى الوصول إلى مقر الوزارة بعد محاولات عدة بدأت ليل الجمعة (٧/٢٢) وتصدى لها الجيش عبر إطلاق أعيرة نارية فى الهواء لتفريقهم.

وأفادت وكالة رويترز - بحسب **الحياة** - أن ١٢ شخصا على الأقل أصيبوا خلال مسيرة شارك فيها آلاف المتظاهرين قرب مقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأطلقت الشرطة العسكرية عيارات نارية فى الهواء، بينما تعرض النشطاء للرشق بالحجارة.

ونقلت الوكالة عن شاهد عيان إن مجهولين رشقوا المتظاهرين بالحجارة، بينما منعتهم قوات الجيش من التقدم إلى مقر المجلس، وأضاف الشاهد: «أرى الدماء تسيل من جباههم، وزملاءهم يحاولون إسعافهم.. المحتجون يهتفون: «بلطجية بلطجية» فى إشارة إلى مهاجميهم.

وقال الشاهد إن سيارة إسعاف نقلت مصابين تبدو حالاتهم خطيرة، بينهم امرأتان.

وكان المشاركون فى المسيرة التى قطعت عدة كيلو مترات هتفوا: «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية، وهنفكه (سنفكه)» هنحله.. حنشيل المجلس كله»، فى إشارة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما هتفوا «يسقط يسقط حكم العسكر.. إحنا الشعب الخط الأحمر» و«طامة واحدة وغيرها مفيش السياسة مش للجيش، ويسقط يسقط المشير»، فى إشارة إلى المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و«يجيب حقهم يا نموت زيهم» فى إشارة إلى أكثر من ٨٤٠ متظاهرا قتلوا خلال الانتفاضة الشعبية التى أسقطت الرئيس السابق حسنى مبارك فى شباط (فبراير) ٢٠١١.

وكان طنطاوى وجه رسائل إلى مختلف القوى السياسية تعهد فيها ببناء «دولة مدنية ديموقراطية» فى محاولة واضحة لطمأنة القوى المتخوفة من تحول البلاد إلى دولة دينية على خلفية الصعود اللافت للإسلاميين.

وشدد طنطاوى فى كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى «ثورة ٢٣ يوليو» على ضرورة تماسك الجبهة الداخلية للبلاد، وذلك بعد انشقاقات وخلافات بين الثوار أنفسهم من جهة وبين قطاع منهم والجيش من جهة أخرى، وأطرى طنطاوى كثيرا على شباب «ثورة ٢٥ يناير» التى أطاحت نظام مبارك، مشدداً على مساندة الجيش لها،

وقال إن تماسك الجبهة الداخلية وصلابتها «ضرورة وطنية» مشددا على الالتفاف حول هدف واحد وهو أن «مصر أولا» فى رد منه على الخلاف بين قوى الثورة على «لدستور أولا»، أم «الانتخابات أولا»، وأكد العزم فى المضى قدما فى بناء مصر «دولة مدنية حديثة» (**الحياة** ٢٤ يوليو).

● **في ٢٣ من يوليو** طالبت «اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة التى تضم ممثلين من جماعة الإخوان المسلمين وحركة شباب ائتلاف ثورة مصر وعددا من الحركات الشبابية بإعطاء فرصة جديدة لحكومة «شرف»، رغم عدم رضائها عن التشكيل الوزارى الجديد.

وأعلنت اللجنة رفضها المبادئ فوق الدستورية، واعتبرتها اعتداء على سيادة الشعب، وإعلان الوصاية عليه، وقالت إنه فى حال التباطؤ فى تنفيذ مطالبها ستدعو «للخروج يوم الجمعة (٢٩ يوليو) المعروفة باسم «مليونية الشريعة الإسلامية» إلى ميدان التحرير وميادين مصر الكبرى».

فيما تواصلت الاعتصامات فى ميدان التحرير (٢٣ يوليو)، وأكد مئات المعتصمين استمرارهم فى الميدان لحين تحقيق مطالبهم.

فيما رفض كثير من المعتصمين بالميدان - بحسب المصري اليوم ٢٤ يوليو - تصريحات الجماعة الإسلامية وبعض التيارات الدينية بشأن اتهام معتصمى التحرير بالبلطجة والدعوة لـ«جمعة الشرفاء» الجمعة (٢٩ يوليو).

فى سياق متصل أعلن عدد من شباب التحرير أن حركة ٦ أبريل تعرضت للانقسام وأصبحت أكثر من تجمع داخل الميدان، بخلاف ما كان يحدث قبل ذلك وتجمع أعضائها فى مكان محدد (**المصرى اليوم** ٢٤ يوليو).

فى سياق متصل نظم عدد من شيوخ وأئمة الأزهر مسيرة من جامع الفتح إلى ميدان التحرير للمطالبة باستقلال الأزهر نحو ١٠٠ إمام وشيخ من الأزهر) للمطالبة باستقلال الأزهر، ورفعوا لافتات مكتوبا عليها «نعم لوحدة المؤسسة الإسلامية»، وأخرى عليها مطالبهم ومن بينها «عودة هيئة كبار العلماء»، وإجراء انتخابات شيخ الأزهر عن طريق هذه الهيئة وضم الأوقاف ودار الإفتاء للأزهر».

على صعيد آخر ظهرت فى الميدان لافتة كبيرة للجبهة الحرة للتغيير السلمى، مكتوب عليها «لن نترك الميدان حتى تتحقق مطالبنا» وحددت الجبهة ٥ مطالب يجب تنفيذها فورا من بينها سرعة المحاكمات والحدان الأدنى والأقصى للأجور، وصرف تعويضات مناسبة لأهالى الشهداء والمصابين، وإلغاء قانون انتخابات مجلسى الشعب والشورى الذى أقره المجلس العسكرى.

● وفى اليوم نفسه أعلن ممثلو ٢٥ حزبا وحركة سياسية من المعتصمين بميدان

التحرير رفضهم الاتهامات التى وجهها المجلس العسكرى إلى حركة «٦ أبريل» بمحاولة الوقيعة بين الجيش والشعب من خلال مخطط لتقويض استقرار مصر.

– **وفى الإسكندرية** تحولت منطقة سيدى جابر أمام المنطقة الشمالية العسكرية إلى ساحة قتال بين المتظاهرين وبعض البلطجية والتيارات السياسية المختلفة، وأصيب العشرات من المواطنين فى تراشق بالحجارة بين الطرفين، (وفقا للوفد ٧/٢٤/) وتصدى رجال القوات المسلحة لأعمال الشغب والبلطجة، وقامت اللجان الشعبية وشباب سيدى جابر بالقوف أمام منازلهم لحمايتهما، من أعمال الشغب والبلطجة.

استنكرت القوى السياسية بالإسكندرية أحداث الشغب التى وقعت أمام المنطقة الشمالية العسكرية وإغلاق الطرق من جانب متظاهرين مجهولين، وافتعال المشاجرات مع قاطنى منطقة سيدى جابر، والاشتباك مع الشرطة العسكرية وإلقاء الحجارة على المنطقة العسكرية، وأكدت القوى السياسية رفضها لاستخدام العنف من جانب جميع الأطراف، ودعت القوى السياسية والوطنية إلى التوحد وتوحيد الجهود من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة وتحقيق باقى مطالبها. ونفت القوى السياسية المعتصمة فى ميدان سعد زغلول علاقتها بأحداث المنطقة الشمالية، وأكدت أن المجموعة التى قامت بأحداث الشغب لا تمثل أيًا من التيارات السياسية المعتصمة، وأشاروا إلى أن مجموعات كانت تحاول افتعال أعمال البلطجة، وطالبوا باقتحام المنطقة الشمالية.

● **فى ٢٣ من يوليو ٢٠١١** ووسط مؤشرات على دخول الأوضاع موجة جديدة من الفوضى تنحرف بالثورة عن طريقها (**الوفد** ٢٤ يوليو) شهد ميدان العباسية مساء السبت (٧/٢٣) مواجهات دامية بين مسيرة سلمية لثوار التحرير لدى توجهها إلى المجلس العسكرى ومجموعات من البلطجية تضم أشخاصاً مجهولين ترصدت لها لدى وصولها إلى منطقة مسجد النور بالميدان.

وأسفرت الاشتباكات عن إصابة ٣٠٩ أشخاص، تراوحت إصاباتهم بين جروح بالرأس وكدمات واشتباه ما بعد الارتجاج. وبدأت النيابة العسكرية التحقيق فى الأحداث.

وألقت المواجهات التى وصفها ائتلاف شباب الثورة بأنها ترتقى لتصبح موقعة «جمل» ثانية بظلالها على أجواء الاحتفالات بذكرى ثورة ٢٣ يوليو التى تتواكب هذا العام مع أحداث ثورة ٢٥ يناير.

وكانت مسيرة قوامها أكثر من عشرة آلاف متظاهر قد تحركت من التحرير متوجهة إلى المجلس العسكرى لتقديم مجموعة من المطالب، على رأسها استعجال

محاكمات رموز النظام السابق ومحاكمة قتلة الشهداء، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعزل بعض رموز النظام السابق من الحكومة. ولدى توقف المسيرة بميدان العباسية لوجود كردون أمنى من قوات الأمن المركزى تصطف خلفه مدرعات الجيش خرجت مجموعات من البلطجية من الشوارع الجانبية تحمل السنج والمطاوى والسيوف وزجاجات المولوتوف، حيث بدأت معركة بين الطرفين، حاول المتظاهرون خلالها صد الهجوم بكل ما لديهم من قوة حتى بدأ تساقط المصابين بالعشرات، وزاد من سوء الموقف وانتشار شائعة بين أهالى العباسية بأن الموجودين فى الميدان جميعا من البلطجية قدموا لمهاجمة منازلهم وممتلكاتهم فبدأ الأهالى بالصعود أعلى العقارات، ورشقوا الجميع بالزجاجات الفارغة والحجارة دون تمييز فى معركة استمرت أكثر من ثلاث ساعات مما زاد من عدد المصابين.

● وقد سادت - بحسب **المصرى اليوم** ٢٥ يوليو - حالة من الهدوء ميدان التحرير بعد المواجهات العنيفة التى حدثت بين المتظاهرين وعدد من البلطجية والأهالى بمنطقة العباسية.

وواصل المعتصمون اعتصامهم بالميدان، وبينهم عشرات من المصابين من مواجهات العباسية، رفضوا العودة إلى منازلهم، وقرروا البقاء بالميدان وتلقى العلاج أثناء اعتصامهم، فيما غابت الهتافات والمسيرات الداخلية بالميدان، وتوقفت جميع المنصات الرئيسية، فى حالة سكون لم يشهدها الميدان طوال أيام الاعتصام.

كما شددت اللجان الشعبية الموجودة بالميدان من إجراءات دخول وخروج المعتصمين فى الميدان وذلك على خلفية أحداث العباسية.

واتفق معظم المتظاهرين والمعتصمين من القوى السياسية والحركات الاحتجاجية والائتلاف الشبابية والمستقلين بميدان التحرير (**الشروق** ٧/٢٥) على وقف تنظيم مسيرات خارج ميدان التحرير، مؤكدين ضرورة الحفاظ على سلمية المظاهرات والثورة وعدم الدخول فى أى مصادمات مع أحد خاصة المجلس العسكرى.

وسادت حالة من التباين والاختلاف فى وجهات النظر بين المتظاهرين والمعتصمين بميدان التحرير حول الاشتباكات والمصادامات الدامية التى وقعت مساء السبت (٢٣ يوليو) بالعباسية، حيث أرجعها البعض إلى تحريض بعض قيادات الجماعات الإسلامية، وأرجعها البعض إلى تآمر فلول الحزب الوطنى ورموز النظام السابق الذين يريدون الوقيعة بين الشعب والجيش وبين معظم أطياف المجتمع، وحمل آخرون المسئولية إلى ضباط بالداخلية.

- وقد دعت مجموعة من الحركات الشبابية والاحتجاجية وشباب الثورة إلى تظاهر مليونية بميدان التحرير ومحافظات الإسكندرية والسويس، وبورسعيد، يوم

الجمعة (٧/٢٩)، بمسميات متعددة (**المصري اليوم** ٢٥ يوليو)، فبينما أطلقت عدة تجمعات ثورية، منها الحرة للتغيير الدعوة لما سمته «الشرعية الثورية والعدالة الاجتماعية»، وطالبت الحركات المواطنين بالخروج والمشاركة فى مليونية «موقعة العباسية»، وأعلنت ٧ حركات احتجاجية أخرى مشاركتها فى دعوة الجماعة السلفية لمليونية «الاستقرار».

وأكدت حركة الثوار الأحرار أن دعوتها لجمعة موقعة العباسية؛ اعتراضا على الأحداث الدامية التى وقعت السبت (٢٣ يوليو) مشيرة إلى أن أعمال العنف التى تعرضت لها المسيرة كانت مرتبة مسبقا من قبل الجماعة السلفية وبعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يتوافق مع التهديدات التى تعرض لها المعتصمون يوم الجمعة (٢٢ يوليو) فى ميدان التحرير، بعد أن قامت الجماعة السلفية بتنظيم مظاهرة أمام مسجد الفتح وإرسالها لتهديدات مباشرة لمعتصمى التحرير، وهو ما يتوافق أيضا مع التهديدات الأخيرة بما يسمونها جمعة الدفاع عن الدين.

وطالبت الحركة المجلس العسكرى بالتعامل بحسم قاطع مع مطالب الثوار المشروعة فى محاكمة رموز الفساد، وتطبيق قانون الغدر والإسراع فى إقرار دستور جديد للبلاد، يكون ملزما لكل القوى السياسية، الدينية منها والليبرالية واليسارية.

وأعلنت ٧ حركات سياسية مشاركتها فى مليونية جمعة الاستقرار التى دعت إليها التيارات الدينية فى ميدان التحرير، وعدد من المحافظات وهى «جبهة الأغلبية الصامتة، وائتلاف ١٩ مارس، وحركة أنا المصرى واتحاد محبى مصر، ومصر بلدنا، ووقفة لإنقاذ مصر وحركة مصر النيل»، للمطالبة بتجديد التأييد الشعبى للمجلس العسكرى، والتصدى لبعض الجهات التى تريد النيل من شرعيته وللمهددين للأمن القومى، والقضاء على حالة الانفلات الأمنى.

وفى تطور آخر أعلن ائتلاف فنانى الثورة رفضه الكامل للغة التحريض والتخوين التى تضمنها بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم «٦٩» والذى اتهم فيه حركة ٦ أبريل بالسعى للوقيعة بين الشعب والجيش (**الوفد** ٢٥ يوليو).

روايات لشهود العيان

● وفقا **للشروق** (٧/٢٥) فإن عددا من أهالى العباسية أكدوا أن من هاجموا المتظاهرين (السبت ٧/٢٣) هم مجموعة من البلطجية ومسجلين خطراً من منطقة العباسية والمناطق المجاورة مثل الوايلى، والدويقة استقدمهم ضباط قسم الوايلى للتحرش بالمتظاهرين، وأوردت الجريدة رواية لعدد ممن شهدوا هذه الأحداث.

ردود أفعال إزاء أحداث العباسية

● أحداث العباسية وما استدعته من ذكريات «موقعة الجمل»، وما أثارته من مخاوف من خطر اندلاع صدامات بين الشعب وقواته المسلحة، دعت ميدان التحرير أن يتراجع أمام الغضب الشعبي ويبحث وقف المسيرات - بحسب **الأهرام** ٢٥ يوليو - وقد دعت القوى السياسية والمرشحون للرئاسة والعديد من الائتلافات إلى فتح تحقيق فورى فى الأحداث المؤسفة التى أسفرت عن إصابة عدد كبير من المتظاهرين، فضلا علي المطالبة بعدم تنظيم مسيرات جديدة، وضرورة الكشف عن أدلة الاتهام ضد حركة ٦ أبريل، وألا تبقى الادعاءات ضدها مجرد أقوال مرسلة. وحذرت القوى السياسية على اختلاف توجهاتها، من وقوع الفتنة بين أفراد الشعب، أو الوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة.

وأسفرت الأحداث المؤسفة عن حالة احتقان بين عدد من القوى والكيانات السياسية من ناحية وحركة ٦ أبريل بشأن المسيرات، وتسود قناعة لدى القوى السياسية وبعض ائتلافات الميدان بأن هذه المسيرات من شأنها تعقيد الموقف، وتأجيج الغضب لدى المواطنين، بما يفرغ الاعتصام من مضمونه، ويصرف الشعب عن مطالبه المشروعة، وذلك فيما وصف بتراجع ميدان التحرير أمام الغضب الشعبى.

وفي سياق ردود الأفعال تجاه الخروج باتجاه المجلس العسكري استنكرت قوى سياسية - بحسب الشروق ٢٥ يوليو - انتقال المتظاهرين من مقرهم بميدان التحرير فى مسيرة سلمية إلى وزارة الدفاع، ودعا ممثلون عن تلك القوى إلى العمل المشترك فى الفترة المقبلة لتوحيد صف جميع القوى الوطنية، على أن تبدأ التظاهر يوم الجمعة المقبل تحت شعار «توحيد الصف» واختلف معهم حزب العمل حيث طالب بعدم التظاهر الجمعة المقبلة وأن تكون بمثابة هدنة لجميع القوى.

كما اتفق ٥٥ كيانا سياسيا (**الأهرام** ٢٥ يوليو) تحت مسمى «المؤتمر التوافقى لمعتصمى التحرير» على عدم الخروج فى مسيرات جديدة، والعمل على التصدى لمحاولات الوقيعة والتخوين، سواء بين المعتصمين، ومن يخالفهم الرؤى من الشعب أو بين المعتصمين بعضهم بعضاً، وأكدوا أن تعليق الاعتصام مسألة غير مطروحة.

وقد طالب ١٨ حزبا وحركة وائتلافا، المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة بتحمل «كامل المسئولية» إزاء أحداث العباسية، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة فورا، وأدانت بكل قوة الاعتداءات التى تعرضت لها المسيرة السلمية التى كانت متجهة إلى مقر وزارة الدفاع لتقديم بعض المطالب إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووصفت هذه الاعتداءات بـ «موقعة الجمل الثانية».

ورفض رؤساء الأحزاب المشاركون فى اجتماع جبهة التحالف الديمقراطى، أى

اتهامات بالتخوين بدون أدلة، وطالبوا بتقديم ما يفيد صحة الاتهامات الموجهة ضد حركتى ٦ أبريل وكفاية.

- بينما دعا حزب العدل إلى جمعة الهدنة، وطالب بالتوقف عن التخوين.

● ووفقا **للأخبار** (٧/٢٥) طالب ائتلاف شباب الثورة و١٨ من الحركات والأحزاب المختلفة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحكومة د. عصام شرف أن تتحمل كامل مسئوليتها تجاه ما وصفوه فى بيان لهم (٧/٢٤) بموقعة الجمل الثانية، وقالوا إن هذه الاعتداءات وقعت تحت سمع وبصر جميع أجهزة الأمن الموجودة مما يثير شبهات قوية حول مدى وحدود تورط هذه الأجهزة فى هذه الاعتداءات التى أعادت إلى الأذهان ذكرى معركة الجمل المشئومة التى تورط فيها عدد من قيادات الحزب الوطنى المنحل وكبار مسئولى العهد البائد.

ومن الموقعين علي البيان الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، وحزب التحالف الشعبى ائتلاف ثورة اللوتس، ورابطة الشباب التقدمى وحزب الوعى الحر وحزب التيار المصرى، حركة المصرى الحر، وحركة الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، وحزب الجبهة الديمقراطية، وحزب التجمع، حزب الكرامة واللجنة الشعبية لأهالى بولاق أبوالعلا، حركة صحوة تحالف القوى الثورية وتحالف ثوار مصر.

وفى المقابل أصدر ائتلاف الحركات المنظمة لمظاهرات روكسى بيانا آخر ناشدوا فيه الشعب المصرى بكل أطيافه واتجاهاته السياسية التوحد ورفض دعوات التصعيد، والتشكيك فى المجلس العسكرى.

مواقف مرشحى الرئاسة

طالب **عمرو موسى** المرشح المحتمل للرئاسة بفتح تحقيق فورى فى أحداث العباسية، وأكد أن حماية المواطن فى أثناء التظاهر السلمى جزء من مكاسب الثورة يجب عدم المساس به.

كما أعلن **د. محمد البرادعى** المرشح المحتمل للرئاسة أن التشرذم والتخبط يتزايدان والأمن يتراجع، وقال إننا نسمع عن وجود مخططات من دولة أدلة.

وأكد **د. محمد سليم العوا**، المرشح المحتمل للرئاسة، أن ما جرى فى العباسية هو «عين الفتنة»، وقال إنه لا يجوز للجانى أو المجنى عليه استخدام أى سلاح. وكشف العوا عن أن هناك استفزازا يوميا للمجلس العسكرى لدفعه لاستخدام، «رصاصة واحدة» ضد مواطن واحد، حتى تنقلب البلاد إلى حكم عسكرى.

بينما حذر **الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح** المرشح المحتمل للرئاسة من تكرار موقعة الجمل، ودعا إلى جمعة التوافق الوطنى.

كما طالب **حمدين صباحى** المرشح المحتمل للرئاسة المجلس العسكرى بسرعة الاستجابة لمطالب القوى الوطنية، رافضا استخدام لغة التخوين.

مواقف بعض التيارات الإسلامية

● وفى سياق متصل أكدت الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح (أكبر تحالف بين علماء الأزهر والسلفيين والإخوان) أن ما يجرى فى مصر من أحداث مؤسفة هو حلقة فى مسلسل مؤامرة مدبرة لضرب الاستقرار فيها، حيث يحاول هؤلاء المتظاهرون أن يسقطوا آخر قلاع القوة والصلابة المصرية، ألا وهى القوات المسلحة المصرية وأكد الأمين العام للهيئة د. محمد يسرى - بحسب **الأهرام** ٧/٢٥ - أن ما تقوم به حركة ٦ أبريل هو أمر جرى تطبيقه وتنفيذه بحذافيره فى دول غير إسلامية أخرى، بما يؤكد صلة هؤلاء بحركات ماسونية وتوجهات صليبية، تفضى إلى تفكيك الدولة المصرية، وذلك لحساب أعدائها الذين يعملون على تحويل مصر إلى صومال أو لبنان أخرى.

وقد أدانت الجماعة الإسلامية ما يقوم به بعض المتظاهرين فى ميدان العباسية من السعى لاختلاق الصدام بينهم وبين الجيش، ونفت سعيها لفض اعتصام التحرير بالقوة.

وفى الإسكندرية شرعت النيابة العسكرية فى التحقيق مع اثنى عشر متهما بالتعدى بشكل مباشر على قيادة المنطقة الشمالية العسكرية بالإسكندرية.

- **وفى السويس** أعلنت اللجنة التنظيمية لتكتل شباب السويس الممثلة لائتلافات الثورة فض الاعتصام من ميدان الأربعين بالسويس لأول مرة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير.

موقف المجلس العسكرى والحكومة

- وفى سياق متصل قال المجلس الأعلى للقوات المسلحة - وفقاً **للمصرى اليوم** ٢٥ يوليو- إن الشرطة العسكرية تعاملت مع أحداث العباسية مساء السبت (٢٣ يوليو) بأقصى درجات ضبط النفس، مؤكداً أنها لم تطلق رصاصة واحدة على المتظاهرين.

فيما أطلق معتصمو التحرير على الاشتباكات الدامية اسم «موقعة الجمل الثانية»، مطالبين المجلس العسكرى والحكومة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق، وانتقدوا ما سموه «الحياد السلبى» للقوات التى لم تتدخل لوقف الاعتداء على المتظاهرين، واعتبروه «مشاركة فى الاعتداء».

- وفى سياق متصل لم تقع أى وفاة بين مصابى أحداث العباسية، أو من خارجهم،

وقد بلغ عدد المصابين ٣٠٨ من بينهم ٢٠٨ تم إسعافهم فى الموقع، وغادر ٨٢ منهم المستشفيات، وبقى ١٨ يتلقون العلاج - بحسب مساعد وزير الصحة د. عادل عدوى - بينما ذكر بيان المركز الإعلامى لميدان التحرير أن عدد المصابين تجاوز سبعمائة وأن الشاب محمد محمد محمود من البدرشين استشهد خلال هذه الأحداث. (**الأهرام** ٢٥ يوليو)

بعثة تقصى الحقائق

● بدأت بعثة لتقصى الحقائق تابعة للمجلس القومى لحقوق الإنسان لقاء الأهالى بمنطقة العباسية (**الأهرام** ٢٥ يوليو).

وقد أكد المجلس القومى لحقوق الإنسان أن عدداً كبيراً من الأفراد الخارجين على القانون والبلطجية المنظمين كانوا وراء أحداث العباسية التى ارتفع عدد المصابين فيها إلى ٣٠٩ مصابين، وأنهم وراء المشهد الدموى فى المظاهرات التى تحدث بعد ثورة ٢٥ يناير، ولم يستطع المسئولون السيطرة عليهم (**الوفد** ٢٦ يوليو)، وأشار المجلس إلى أن هذا ما كشفت عنه المؤشرات الأولية للجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس.

موقف حركة ٦ أبريل

● وفى السياق نفسه وفى بيان لها، أكدت حركة ٦ أبريل - بحسب **الشروق** ٢٥ يوليو - أن المسيرة لم تكن لمحاصرة وزارة الدفاع، بل لعرض المطالب على المجلس العسكرى، الذى طالبته بالاعتذار عن اتهامات التخوين، كما طالبت عضو المجلس اللواء حسن الرويني، بالكشف عن مستندات قال إنها تكشف عن تلقى قيادات فى الحركة تمويلات أجنبية.

اهتمام الصحف الأجنبية

● ووفقاً **للوفد** (٧/٢٦) فقد اهتمت الصحافة العالمية بأحداث العباسية حيث وصفت صحيفة الجارديان البريطانية الأحداث بأنها حالة من العنف التى اندلعت فى مصر، وأدت إلى سقوط عدد كبير من المصابين بين المتظاهرين.

وأشارت الجادريان إلى أن هناك حائطا من عدم الثقة يرتفع يوما بعد يوم فى مصر، حيث يشكو ناشطون من أن عناصر خدعت نضالهم من أجل الحرية والديمقرطية عن طريق حماية أعضاء من النظام السابق، ووصفت صحيفة واشنطن بوست أحداث العباسية بأنها الأسوأ منذ الإطاحة بالرئيس المصرى السابق حسنى مبارك ونظامه، كما أنها تسهم فى توسيع الهوة ما بين الفصائل والطوائف المصرية التى اتحدت أثناء الثورة من قبل.. أما الصحافة الإسرائيلية

فقد اهتمت فقط بنقل الاشتباكات التى دارت فى العباسية، حيث نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت تقريرا بعنوان «المتظاهرون يصطدمون برجال مسلحين»، وأكدت الصحيفة أن تلك الأحداث من شأنها أن تهز الثقة التى كانت موجودة ما بين أفراد الشعب المصرى بعد الثورة..

– **فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١** شهد ميدان التحرير اشتباكات حادة بين الثوار والباعة الجائلين، إذ حاول الثوار طرد الباعة من الميدان لتأمينه، وأكدوا احتواء عربات البضائع على أسلحة بيضاء واعتبارهم مندسين من قبل جهاز الشرطة (**الوفد** ٢٦ يوليو ٢٠١١).

وقد تصاعدت حدة المخاوف من وقوع صدامات بين الثوار المعتصمين بميدان التحرير والتيارات الإسلامية خلال مليونية الجمعة (٢٩ يوليو) التى دعا إليها الطرفان – بحسب المصرى اليوم ٢٦ يوليو – وفيما واصلت قوى إسلامية (جماعة الإخوان والسلفيون والجماعة الإسلامية – الحشد لمليونية «الشرعية»، (**الشروق** ٢٦ يوليو)، بينما اقترح حزب الوسط تأجيل المليونية فى مبادرة للوساطة بين الإسلاميين وبقية القوى السياسية، وأعلن حزب الحرية والعدالة سعيه لمليونية تحت شعار «توافق وطنى».

– وشهد ميدان التحرير اجتماعا انتهى مطلع فجر الاثنين (٧/٢٥) بين شباب الثورة والإخوان والسلفيين، للاتفاق على تجنب نقاط الخلاف، ووضع خطة لتأمين الميدان.

ووفقا **للوفد** (٢٦ يوليو) نظم معتصمو التحرير عدة مسيرات داخل ساحة الميدان، تنديدا بقرار تأجيل محاكمة حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق ومساعديه فى قضية قتل المتظاهرين.

– ووفقاً **للأخبار** (٢٦ يوليو) فقد أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير تعليق اعتصامها فى ميدان التحرير بعد الاستجابة لأغلب مطالب الثورة.

وقد أدانت ٢١ حركة وحزباً وائتلافاً سياسياً، الاعتداء على المتظاهرين، وطالبت– بحسب المصرى اليوم ٢٦ يوليو – فى بيان عقب مؤتمر صحفى بحزب التيار المصرى، بتشكيل لجنة للتحقيق فى الأحداث، وإجراء تحقيق فورى مع الإعلام الرسمى بتهمة التحريض ضد المتظاهرين، وقالت إنه لا يمكن تحميل أهالى العباسية مسئولية الأحداث، رغم انسياق بعضهم وراء البلطجية.. وقع على البيان كل من ائتلاف شباب الثورة، والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، واللجان الشعبية، وحركة كفاية، وحزبى التيار المصرى والمصرى الاجتماعى.

وأصدرت ١٧ حركة سياسية بياناً آخر أدانت فيه الاعتداءات، وطالبت المجلس العسكرى والحكومة بتشكيل لجنة تقصى حقائق فى الواقعة، واتهمت الأجهزة

الأمنية بالضلوع فى الاعتداءات التى وقعت تحت سمعها وبصرها، مما يثير ـ حسب البيان ـ شبهات قوية حول مدى وحدود تورطها فى الواقعة.

وقع على البيان أحزاب «المصرى الديمقراطى الاجتماعى»، و«التحالف الشعبى، و«الوعى الحر»، و«التيار المصرى»، و«الجبهة الديمقراطية»، و«التجمع» و«الكرامة» و«ائتلاف شباب الثورة» ،«ثورة اللوتس»، و«ورابطة الشباب التقدمى»، و«حركات المصرى الحر»، و«الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية»، و«صحوة»، و«تحالف القوى الثورة»، و«ثوار مصر، و«اللجنة الشعبية لأهالى بولاق أبو العلا»، و«اتحاد شباب ماسبيرو.(المصري اليوم ٢٦ يوليو)

● وفى سياق متصل استنكر شيخ الأزهر د. أحمد الطيب أحداث العباسية وطالب ـ بحسب **الوفد** ٢٦ يوليو ـ العقلاء بالتدخل لحماية الوطن.

.. ومحافظات تتضامن مع «التحرير» و«٦ أبريل»

وقد رصدت **المصرى اليوم** (٢٦ يوليو) مظاهرات التضامن مع معتصمى التحرير التى تواصلت فى المحافظات، كما رصدت ردود فعل القوى والحركات السياسية الرافضة لاتهام حركة «٦ أبريل» بالعمالة والتمويل من الخارج.

وفى البحيرة نظمت القوى السياسية بالمحافظة وقفة احتجاجية بميدان الساعة بدمنهور، تضامنا مع حركة «٦ أبريل» وكذلك ضد الاعتداءات التى تعرض لها المتظاهرون بميدان العباسية.

وفى الدقهلية، علق العشرات من حزب العمال الديمقراطى والشباب المستقلين ونشطاء سياسيون اعتصامهم بميدان الشهداء بالمنصورة وأدانوا أعمال البلطجة بميدان العباسية بالقاهرة ورفضوا الاتهامات الموجهة لحركة «٦ أبريل».

وفى بورسعيد علق المعتصمون بميدان المنشية اعتصامهم مساء الأحد (٢٤ يوليو)، وقرروا التوجه إلى ميدان التحرير بالقاهرة.

وفى الجيزة طلب شباب الائتلاف فى أكتوبر من شباب الثورة فى التحرير وجميع القوى الوطنية والسياسية، الإسراع بتشكيل مجلس لقيادة الثورة من الميدان، تتاح له جميع الصلاحيات لمخاطبة المجلس العسكرى، ومجلس الوزراء، من خلال أجندة محددة واضحة، لتحقيق مطالب الثورة.

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** شهدت الساحة السياسية مشاورات مكثفة بين مختلف القوى السياسية وسط مناخ تصالحى وتعهدات بنبذالعنف (**الأهرام** ٢٧ يوليو) استعداداً لمليونية الجمعة (٢٩ يوليو)، دون الاتفاق على شعار محدد تتضوى تحته لوائه، وإن كان لم الشمل هو المعنى التوافقى الذى تبنته كل الأطراف.

من جانب آخر، اتفق نحو ١١٠ كيانات سياسية من المعتصمين بميادين مصر المختلفة على عقد اجتماع الأربعاء (٢٧ يوليو) بميدان التحرير لتوحيد الصفوف، كما اتفق ٢٧٠ شخصاً من المضربين عن الطعام على تعليق إضرابهم خلال شهر رمضان المبارك.

– فى سياق متصل دعت «الجمعة الوطنية للتغيير» إلى تعليق اعتصام التحرير، بعد القرارات التى أصدرتها الحكومة ضد الضباط المتهمين بابتزاز أهالى الشهداء، وتفريغ دوائر خاصة لنظر قضايا قتلة الثوار.(**المصرى اليوم** ٢٧ يوليو)

فى سياق آخر، بدأت نيابة حوادث غرب القاهرة تحقيقاتها فى أحداث موقعة العباسية، وأفادت التحقيقات بأن أهالى العباسية تصدوا لمسيرة المظاهرة، بعد أن وصلتهم معلومات تقول إن المشاركين فيها يريدون إشعال النار فى مقر وزارة الدفاع.

وطالب المجلس القومى لحقوق الإنسان، فى تقرير لجنة تقصى الحقائق، بتحقيق قضائى سريع لتحديد المسئولين عن موقعة العباسية، مشددا على رفضه خطاب التحريض والتخوين بحق فصائل وحركات وطنية دون أدلة واضحة.

وأوضح التقرير أن المسيرة كانت سلمية، لكنها قوبلت باعتداءات من عناصر اعتلت أسطح العمارات، ثم اندفع مدنيون لمهاجمتها بصورة منسقة بالسيوف والأسلحة البيضاء والمولوتوف، وذكر التقرير أن الاعتداءات تمت على مرأى ومسمع من قوات الجيش والشرطة التى لم تتحرك؛ بدعوى «الحياد» (**المصرى اليوم** ٢٧ يوليو).

وحذر المجلس القومى – وفقاً **للوفد** ٢٧ يوليو – من تنامى بذور الانقسام فى المجتمع المصرى.. وأضافت لجنة تقصى الحقائق إن المتظاهرين حوصروا بين قوات الجيش والأمن من ناحية، والمعتدين من ناحية أخرى، ووجه إمام مسجد النور نداءات إلى القوات الأمنية بفتح ممر آمن لانسحاب المتظاهرين، وأكد وقوع الاعتداء على المتظاهرين سلمياً على مرأى ومسمع قوات الشرطة والجيش، ولم يتحرك أى منهما للتدخل لمنع الاعتداءات.

واندهش المجلس القومى لحقوق الإنسان من البيان رقم ٦٩ الذى وجهه المجلس العسكرى، وحمل اتهامات مرسلة لبعض الحركات السياسية ذات الأجندات الخاصة، على حد قول البيان، والاتهام الصريح لحركة شباب ٦ أبريل بالتحريض على زرع الوقيعة بين الشعب والجيش، والسعى لتقويض استقرار البلاد، مشيراً إلى أنه لأول مرة يضع المجلس العسكرى نفسه منذ توليه المسئولية فى مواجهة فصيل من فصائل الثورة.

وأوصت اللجنة بفتح تحقيق قضائى فورى وعلنى لمعرفة المسئول عن أحداث

العنف بالعباسية، وقبلها فى القاهرة والإسكندرية والسويس، وتحديد هوية المتورطين، وضرورة التزام السلطات المصرية بضمان حق المواطنين فى التظاهر والاعتصام(**الوفد** ٢٧ يوليو).

– **وفى الإسكندرية** شهد ميدان سعد زغلول حالة من الاستنفار، بعد ضبط قنابل مولوتوف وسيوف فى إحدى الخيام، فيما أعاد المعتصمون توزيع خيامهم لملء الفراغ الناشئ عن انسحاب أحزاب وبعض القوى السياسية وهى: المصريين الأحرار، والعدل، والوفد، والشيوعي المصري، والغد، والمصري الديمقراطى (**المصرى اليوم** ٢٧ يوليو)

ونظم نحو ٥٠ معتصما، ينتمى أغلبهم إلى حركة ٦ أبريل، مسيرة دارت حول الميدان عصراً، احتجاجاً على حبس ١٢ من المقبوض عليهم على خلفية أحداث رشق المنطقة الشمالية العسكرية بالحجارة، الجمعة (٢٢ يوليو) فيما نظم ممثلو بعض القوى السياسية، بمشاركة أهالى المحبوسين، وقفة احتجاجية أمام الميدان من ناحية الكورنيش، استمرت لمدة نصف ساعة.

وشهدت بوابات دخول الميدان تشديداً أمنياً فى إطار حالة الاستنفار التى يشهدها الميدان، بعد ضبط سيوف وبعض قنابل المولوتوف داخل إحدى الخيام مع بعض المندسين بالميدان، وبعد الاشتباه فى بعض المعتصمين تم تفتيش خيامهم، فعثر على عدد من زجاجات المولوتوف والأسلحة البيضاء.

● **وفى السويس** أعلنت مديرية أمن السويس عن تمكنها من إلقاء القبض على رجل الأعمال إبراهيم فرج (**الأهرام** ٧/٢٧) وبرفقته أحد أبنائه المتهمين فى قضية قتل ٨ من المتظاهرين من أصل ١٧ شهيداً بمحافظة السويس.

● **فى ٢٧ من يوليو ٢٠١١** أصدر المركز الإعلامى لثوار التحرير بيانا جديدا، أكد فيه المعتصمون عدم وجود نية لفض أو تعليق الاعتصام.. واتفقت الائتلافات والأحزاب والحركات المشاركة فى اعتصام ميدان التحرير على ذلك حتى تحقيق أهداف ومبادئ ثورة ٢٥ يناير، خاصة بعد قرار لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس القومى لحقوق الإنسان الذى أشار فيه لتقاعس قوات الأمن والشرطة العسكرية عن حماية المتظاهرين أمام وابل الحجارة وقنابل المولوتوف والأسلحة البيضاء التى استخدمها البلطجية فى ميدان العباسية (**الأهرام** ٢٨ يوليو).

وعلى صعيد آخر أعلن معتصمو ميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية إخلاء الميدان وانضمامهم إلى معتصمى ميدان التحرير اعتباراً من الأربعاء (٢٧ يوليو)، وبدأوا بالفعل التوافد على ميدان التحرير (**الأهرام** ٢٨ يوليو).

– وفى سياق متصل عاد ميدان التحرير لصورته الموحدة وسط توافق بين جميع

القوى الوطنية على أن تخلو جمعة (٢٩ يوليو) من أى نزاع بين التيارات السياسية والدينية المشاركة فى المليونية المقبلة تحت عنوان «الإرادة الشعبية».

ووسط استعدادات مكثفة بالميدان لاستقبال المليونية، عقدت القوى السياسية ليلة الأربعاء (٢٧ يوليو) اجتماعا ضم ممثلى القوى السياسية الموجودة بالميدان مع ممثلى التيارات الإسلامية، أكدت فيه أن الجمعة (٢٩ يوليو) سيكون يوم وحدة الصف الوطنى، وتحقيق الإرادة الشعبية الهادفة إلى إنهاء حالة الصراع والانقسام بين القوى السياسية حول مصالح سياسية أو حزبية ضيقة، مشددين على حق الجميع فى التظاهر السلمى.

وانتهى الاجتماع بإصدار بيان ضم المطالب التى سترفعها مختلف القوى فى الجمعة (٢٩ يوليو) والتى شملت المطالبة بوقف المحاكمات العسكرية للمدنيين وإعادة محاكمة من تمت إدانتهم أمام المحاكم المدنية، والمطالبة بتفريغ الدوائر القضائية للإسراع بمحاكمة قتلة الثوار والقصاص للشهداء وضمان حقوق أسرهم وتكريمهم بالشكل اللائق. (الأهرام ٢٨ يوليو)

– **وفى الإسكندرية** بدت الصورة مختلفة، حيث سادت حالة من الانقسام بين القوى والتيارات السياسية والحركات الدينية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، حيث قررت التيارات السياسية أداء صلاة الجمعة فى ميدان سعد زغلول مقر معتصمى الثورة ودون مسيرات، فى حين قررت الحركات الإسلامية أداء صلاة الجمعة بساحة القائد إبراهيم تحت مسمى جمعة «الإرادة الشعبية»، وأعلنت ٥ أحزاب تعليق الاعتصام على إثر استبعاد قيادات النظام السابق والحزب الوطنى من المناصب القيادية بأجهزة الدولة.

● **فى ٢٨ من يوليو ٢٠١١** أكد اتحاد شباب الثورة بحسب **الشروق** ٢٩ يوليو – والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية استمرارهما فى الاعتصام لحين تحقيق مطالب الثورة.

●● جمعة الإرادة الشعبية وتوحيد الصف (٢٩ يوليو ٢٠١١)

بدأ ميدان التحرير فى جمعة الإرادة الشعبية متحداً.. وانتهى منقسماً بحسب تعبير **الأهرام** (٣٠ يوليو).. إثر انسحاب ٣٣ حزباً وحركة احتجاجاً على رفع شعارات ولافتات بالمطالب الدينية.. وكانت جمعة «تفريق الشمل» – بحسب تعبير **المصرى اليوم** «٧/٣٠».

وجاءت البداية حين زحفت جموع غفيرة قدرت بالملايين، فى «جمعة الإرادة الشعبية وتوحيد الصف»، إلى ميدان التحرير منذ ساعات الفجر الأولى، وإلى كل الميادين الكبرى بالمحافظات.

وكان التطور البارز - بحسب **الأهرام** ٣٠ يوليو - هو حدوث انقسام حاد بين القوى المدنية والشبابية، وبين التيارات الدينية على خلفية الشعارات الإسلامية التى رفعها السلفيون والإخوان، واعتبرتها القوى مخالفة لما تم الاتفاق عليه، وقررت ٣٣ حركة وتيارا وائتلافا سياسيا الانسحاب من المليونية، مع تأكيدها استمرار الاعتصام السلمى بالميدان، أبرزها ائتلاف شباب الثورة، والجبهة القومية للعدالة، وحركة ٦ أبريل، وحزب الجبهة الديمقراطى، وحركة كفاية، وحزب المصريين الأحرار، والجمعية الوطنية للتغيير.

وأصدرت القوى السياسية المنسحبة بيانا؛ احتجاجا على ما وصفته بانتهاك عدد من القوى الإسلامية الصارخ جميع الاتفاقات مع القوى السياسية المدنية، والمجموعات الثورية، والائتلافات الشبابية، بالبعد عن النقاط الخلافية الجوهرية، وتأكيد النقاط التوافقية، ووحدة الصف الثورى.

وأرجع البيان قرار الانسحاب إلى حرص هذه الكيانات المعتصمة بالميدان على مبدأ السلمية الذى لا حياد عنه، وحفاظا على أن يظل ميدان التحرير رمزاً مبهراً لعيون الثوار.

وردت جماعة الإخوان على لسان الدكتور أحمد أبو بركة أن الجماعة لم ترفع شعارات خاصة على المنصات الرئيسية، وما حدث تم خارج المنصات، وهو ما لا يمكن التحكم فيه وسط الحشود، وكانت الهتافات الإسلامية قد غلبت على الميدان مثل «لا إله إلا الله»، و«إسلامية.. إسلامية.. مصر هاتفضل إسلامية»، و«مهما تلف ومهما تدور القرآن هو الدستور».

وأكد المهندس ممدوح حمزة الناشط السياسى، أن الشعارات التى رفعها الإسلاميون ليست هى التى تم الاتفاق عليها، وهذا أمر نرفضه.

●● طوفان سلفى.. والثوار يرفضون فض الاعتصام

- وقد قدمت **الأهرام** (٣٠ يوليو) وصفًا ضافيًا لما جرى بميدان التحرير فى جمعة ٢٩ يوليو ننقله فى السطور التالية:

فيما يمكن وصفه باستعراض القوى توافد إلى ميدان التحرير مئات الآلاف من عناصر التيارات الإسلامية المختلفة التى كان أبرزها الجماعات السلفية التى دفعت بقوة إلى الحشد فى الميدان، حيث بدأ توافدهم منذ أكثر من ثلاثة أيام، وازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ فى منتصف ليلة الأربعاء (٢٧ يوليو) حيث توافدوا على متن عدد كبير من الحافلات لإعداد المنصة الخاصة بهم، وإحضار اللافتات التى تطالب بإسلامية الدولة.

ومع الساعات الأولى من صباح الجمعة (٢٩ يوليو) تحول الميدان إلى ساحة لحرب الشعارات والهتافات بين السلفيين والمعتصمين الأصليين بالميدان وبدأت تلك الحرب بعد وصول أحد الأفواج السلفية من محافظة الشرقية، انضم إليهم عدد من الإخوان المسلمين، ومع دخولهم الميدان طافوا مرددين «ألف تحية للمشير من ميدان التحرير»، فردد المعتصمون بالميدان فى المقابل «يسقط يسقط حكم العسكر»، كما بدأت أزمة تلوح فى الأفق عندما طاف عدد من الشباب المعتصم بالميدان، مرددين «مدنية.. مدنية» فاندفعت أعداد غفيرة من السلفيين تجاههم مرددين: «إسلامية.. إسلامية والله أكبر.. الله أكبر وبالروح بالدم نفديك يا إسلام والله أكبر.. الإسلام قادم»، كما رددوا شعارات كان من المتفق عدم ترديدها مثل «الشعب يريد تطهير الميدان»؛ مما أثار غضب المعتصمين والإخوان الذين ردوا عليهم قائلين «الشعب يريد توحيد الميدان»، مما دفع أحد الشباب المعتصم إلى ترديد هتاف «يلا يا مسلم يلا يا قبطى نفس مصيبتك هيا مصيبتى». وعندما شعر بعدم حماس الجماهير فى ترديد شعاره قال لهم «بصمتكم وخوفكم أنتم متواطئون فيما يحدث».

ورغم حرارة الطقس القائظ احتشد ما يقرب من مليون شخص من الجماعات الإسلامية توجهوا إلى الميدان من جميع محافظات مصر، رافعين الأعلام السوداء والصفراء التى كانت ترفع أيام الفتوحات، مكتوبًا عليها: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، و«نرفض المبادئ الحاكمة للدستور»، و«القرآن هو الدستور».

وقد انتشرت ٢٥ فرقة لتأمين الميدان على مداخل الميدان من جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية؛ مرتدين السترات الفسفورية المدون عليها اسم التيار الذى ينتمى إليه الشخص المكلف بالحراسة، وقد تسبب عدم تفتيشهم للملتحين أثناء دخولهم إلى الميدان فى إثارة حفيظة اللجان الشعبية التى كانت تحرس المداخل على مدار الـ٢٠يوما الماضية، وحدثت بينهم بعض المناوشات، اتفقوا بعدها على تفتيش الجميع.

واتفقت القوى السياسية فى اجتماعها صباح الجمعة (٢٩ يوليو) على بيان توافقى، قاموا بالتوقيع عليه بغرض الحفاظ على وحدة الصف وعدم الانسياق وراء أى استفزازات، إلا أن حزب النور السلفى وجمعية الدعوة السلفية لم توقع على البيان بخلاف القوى الإسلامية الأخرى، مثل الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلمية الذين وصفوا ما يفعله السلفيون بأنه «استعراض للقوة»؛ وهو الأمر الذى دفع الجماعة الإسلامية إلى محاولة الانسحاب من الميدان لولا تدخل قيادات من جماعة الإخوان لإثنائهم عن تلك الخطوة.

وقد أصدر المركز الإعلامى للميدان بيانه الخامس وجاء فيه أنه تم التوافق بين القوى الوطنية المختلفة حول أولويات المرحلة، على أن يكون يوم الجمعة هو اليوم الذى يجتمع عليه الشعب المصرى حول مطالب الثورة المشروعة، حتى تستعيد الثورة زخمها، كما حدث فى الاعتصام الأول فى ٢٨ يناير.

من ناحية أخرى وقع ٣٩ كيانا سياسيا على بيان أكدوا فيه أن الميدان ليس حكرا على حزب أو حركة أو ائتلاف أو فكر أو دين، بل هو ملك لجميع المصريين، ورحبوا فيه بجميع المصريين الذين انضموا إلى الثوار المعتصمين، وأن التيارات الموجودة بالميدان على اختلاف توجهاتها هى جزء لا يتجزأ من الثورة بما فيهم الجماعات الإسلامية.

وطالبوا فى بيانهم بعدم رفع الشعارات أو اللافتات الخلافية واحترام الإرادة الشعبية.. وأنه فى حال عدم الالتزام بعدم رفع تلك الشعارات الخلافية فلابد أن يحترم الجميع رغبة الآخر فى حق التعبير عن الرأى والمطالب بطريقة سلمية حضارية.. فأى هدف يفرق فهو شر ولو كان خيرا.. وطالبوا بوجود إمام واحد لخطبة الجمعة.

وقع على البيان الائتلاف الإسلامى الحر وشباب الإخوان وائتلاف النهوض بالأزهر و جبهة ثوار التحرير، وحركة كفاية و حزب الجبهة الديمقراطية، وتكتل شباب السويس، وجبهة الإنقاذ الوطنى، ورابطة النهضة والإصلاح وائتلاف فنانى الثورة، وائتلاف مصر الحرة، وحركة شباب صوت الميدان، وجبهة حماة الميدان، وائتلاف نساء الثورة، وائتلاف أبناء الصعيد، والدعوة السلفية، والجماعة الإسلامية، وحركة شباب ٦ أبريل، و اتحاد شباب ماسبيرو، والاتحاد المستقل من أجل مصر، واتحاد ثورة مصر، ومجموعة من الثوار المستقلين، وائتلاف فنانى الثورة وحزب أبناء مصر، و«حرة إحنا الشعب المصرى» وحركة شباب مصر للتوعية وائتلاف اللوتس.

● وهنا أكدت مصر القدرة على التوحد مهما تتعدد اتجاهات المصريين، وقد ظهر هذا واضحا فى سلوكيات جميع من أتى إلى الميدان، فيما أكدوا رفض الثوار ما تم الإعلان عنه بشأن فض الاعتصام.

•• أقباط فى الميدان

● نفت إيفون مسعد المتحدثة الإعلامية لاتحاد شباب أقباط ماسبيرو أن يكونوا قد تعرضوا لأى تهديد من قبل الحشود الضخمة التى توافدت من الجماعات الإسلامية بمختلف توجهاتها، حسبما تردد من شائعات داخل الميدان فى ساعات الصباح الأولى، وقالت إن الأقباط مع ذلك ضد ما نادت به الجماعات الإسلامية المختلفة من شعارات «إسلامية.. إسلامية» معتبرة أنهم بتلك الشعارات والهتافات

خرجوا عن السياق الرئيسى لمطالب الثورة، وأكدت أن الأقباط موجودون منذ بدء اعتصام ٨ يوليو، ولم يسمعوا ولو مرة واحدة أن أحد الموجودين يطلق شعارات أو هتافات بمطالب دينية سوى مليونية الجمعة (٢٩ يوليو)، بما يجعل الأمور غير مبشرة بالخير من وجهة نظرها.

● وقد تحولت المظاهرات المليونية بميدان التحرير (٢٩ يوليو) من شعار «وحدة الصف» إلى «إسلامية إسلامية»، بعد أن نجحت جماعة الإخوان، والجماعة الإسلامية والتيارات السلفية - بحسب **المصرى اليوم** (٣٠ يوليو) فى حشد أنصارهم من أنحاء الجمهورية لملء الميدان والشوارع المؤدية إليه، فيما انسحبت ٣١ من قوى وائتلافات الثورة والأحزاب والطرق الصوفية من المظاهرات، احتجاجا على ما سموه «إخلال التيارات الإسلامية بالاتفاق على توحيد الصف والمطالب».

ورصد تقرير أصدرته نقابة المحامين سيطرة المتظاهرين الإسلاميين على الميدان، قائلاً: إنهم كانوا يمثلون ٩٥٪ من المشاركين، البالغ عددهم مليونى متظاهر، كما رصد هيمنة اللافتات والشعارات والهتافات الإسلامية على الميدان، واضطر أغلب شباب الثورة والمعتصمين إلى البقاء فى خيامهم رافضين المشاركة، واتهموا الإسلاميين بانتهاك الاتفاق.

•• منصات الميدان

● وقد بلغ عدد المنصات الرئيسية بميدان التحرير - وفقا **للمصرى اليوم** ٣٠ يوليو - ٥ منصات مع صلاة الجمعة، وجاءت منصة الإخوان المسلمين على رأس قائمة المنصات الأكبر فى الميدان، من حيث المساحة والارتفاع، قياسا إلى عدد المنصات الموجودة فى التحرير، والتى شهدت تجهيزات جرت تحت إشراف عدد من المتخصصين.

المنصة الثانية للتيار السلفى تقع ناحية مجمع التحرير، وتعد أصغر نوعًا ما من الأولى، ولم يزد ارتفاعها على طابقين رغم أن التيار السلفى شكل النسبة الأكبر فى عدد الحضور، وتظهر على واجهة المنصة صورة حازم أبو إسماعيل، المرشح الرئاسى المحتمل، الذى أعلنت شخصيات داخل التيار تأييدها له فى الانتخابات المقبلة، وأبرزت مطالبها فى الوقوف ضد أعوان نظام مبارك السابق ومحاكمته.

المنصة الثالثة وهى خاصة بشباب ائتلاف الثورة وتقع وسط الميدان، وتم تزويدها بأكبر عدد من مكبرات الصوت، ووضعت على ارتفاع لا يزيد على طابقين سكنيين، وتعلو المنصة مطالب الائتلاف الذى يدعو إلى المحاكمة الفورية لقتلة شهداء الثورة وتحديد شهر رمضان موعدا للمحاكمة.

كما شهد الميدان منصات أخرى تابعة لقنوات تعبر عن التيارات السياسية المشاركة فى الجمعة، وتتضمن التعريف بهويتها مع دعوة الموجودين للمشاركة بها.

•• منصتا «٦ أبريل» و«كفاية»

● شهدت المنصة الوحيدة لشباب الثورة - وفقا **للمصرى اليوم** ٣٠ يوليو - هجومًا عنيفًا من جانب المشاركين بمظاهرات جمعة «وحدة الصف ولم الشمل» بميدان التحرير عقب صلاة الجمعة، حيث خصصت حركة شباب ٦ أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية منصة أمام مجمع التحرير، رفعت لافتات «إحنا اللى خربنا البلد» و«لن نفرط فى دماء شهداء الثورة» وبمجرد الانتهاء من صلاة الجمعة قام الشباب على المنصة بإذاعة أغانى «با بيوت السويس»، وسرعان ما هتف المتظاهرون رافضين الأغنية وهتفوا «الله أكبر» و«إسلامية.. إسلامية»، و«انزل انزل»، ورفعوا لافتة كبيرة أمام المنصة لتغطى الموجودين عليها، كُتب عليها «الوثيقة الحاكمة للدستور ضد إرادة الشعب»، ورفض الشباب على المنصة ما حدث، وهتفوا «الشعب المصرى.. إيد واحدة»، ورفعوا لافتة «سياسة التخوين هى هى.. اتهموا الثوار وسابوا الحرامية».

وتوالت الهتافات الرافضة لمنصة شباب ٦ أبريل، واتهمهم البعض بأنهم أكلوا «تورته الثورة»، وسيطر أحد السلفيين على المنصة، وهتف «إسلامية إسلامية رغم أنف الليبرالية»، ورفع لافتة «لا إله إلا الله.. القرآن دستورنا»، وسخر بعض المشاركين من الشباب على المنصة، واتهموهم بالعلمانية، وقالوا: «عايزين تفجرونا اعملوها وهنبقى شهدا وانتوا الكفار».

● كما نشبت خلافات حادة بين أعضاء حركة كفاية وعدد كبير من الإسلاميين المتظاهرين فى «التحرير» أمام منصة الحركة، ولم يمنح الإسلاميون الفرصة لأعضاء كفاية للتحدث عبر منصتهم، وهجم عدد كبير منهم على منصتها، ورددوا هتافات: «الشعب يريد تطبيق شرع الله»، مما دفع أعضاء الحركة إلى التراجع للخلف، ومعهم المعتصمون فى «التحرير»، وخرج عدد كبير منهم من الميدان، ولم يبق أمام منصتهم سوى ٣٠٠ عضو من «كفاية»، ورددوا هتافات «مدنية.. مدنية» ردًا على هتافات الإسلاميين.

- وفى سياق متصل احتفظ أئمة السلفيين بإمامة معظم المساجد حول ميدان التحرير، حيث انتشرت أعداد كبيرة من السلفيين فى الشوارع المتفرعة من الميدان، وشهد ميدان التحرير سيطرة من أتباع التيارات السلفية والجماعة الإسلامية منذ الساعات الأولى من صباح الجمعة (٧/٢٩) وتواجدت الأحزاب

السلفية بشكل مكثف من خلال ظهور حزب «الأصالة» السلفى»، ووزعت الجبهة السلفية بيانها رقم ٨ الذى حمل عنوان «الشرعية أساس التوافق الوطنى».. كما قام السلفيون بجمع توقيعات للإفراج عن الداعية وجدى غنيم.

- وفى سياق متصل احتشد عشرات الآلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة». (**المصرى اليوم** ٣٠ يوليو) أمام المنصة الرئيسية التى أنشأتها الجماعة، بالتعاون مع اللجنة التنسيقية للثورة، أمام مطعم «هارديز» مرددين «الله أكبر والشرعية للتحرير»، و«الشعب يريد تطهير البلاد»، و«الجيش والشعب إيد واحدة»، ورفع بعضهم لافتات «نعم للإرادة الشعبية» و«لا للمواد فوق الدستورية».

- كما أقامت الجماعة الإسلامية منصة خاصة بها شارك فيها جميع التيارات الإسلامية، ودعت الجماعة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وقامت بجمع توقيعات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وطالبت السفارة الأمريكية بالإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن، فى أمريكا، وأعلنت تأييدها للمجلس العسكرى.

•• والصوفية ينسحبون

وقد انسحبت الطرق الصوفية المشاركة فى مليونية «جمعة الاستقرار» من ميدان التحرير؛ بسبب الوجود المكثف من السلفيين، وسيطرتهم على منصات ومداخل ميدان التحرير، وتعرض ائتلاف عام الطرق الصوفية لمضايقات من اللجان النظامية التابعة لحزب النور السلفى، بسبب منعهم من إدخال اللافتات التى تحمل اسم ائتلاف عام الطرق الصوفية، متهمين أعضاء الائتلاف بالشرك.(المصري اليوم ٣٠ يوليو)

تظاهرات روكسى

- وفى سياق آخر تظاهر عشرات المواطنين (قالت **الأهرام** ٣٠ يوليو إنهم مئات) فى ميدان روكسى بمصر الجديدة، للجمعة الثالثة على التوالى، تحت شعار «جمعة الاستقرار»؛ احتجاجا على ما اعتبروه انصياعًا من المجلس العسكرى، والحكومة لمطالب القوى السياسية فى ميدان التحرير، وطالبوا المجلس بعدم الانسياق وراء هذه المطالب التى قالوا إنها تخالف الإرادة الشعبية، ومواجهة ما سموه محاولات العبث بأمن واستقرار البلد.

شارك فى المظاهرة عدد من الحركات والائتلافات منها ائتلافا «مصر فوق الجميع» و«الأغلبية الصامتة»، وحركتا «أنا المصرى»، و«شباب من أجل الاستقرار».(**المصري اليوم** ٣٠ يوليو)

كلمة القرضاوى للمتظاهرين

● وجه الشيخ يوسف القرضاوى كلمة للمتظاهرين فى التحرير من المنصة الرئيسية للجنة التنسيقية للثورة، وطالب القرضاوى فى كلمة ألقاها الشيخ عصام خليل الشعب بأن يؤدى دوره على الوجه الأكمل، والمجلس العسكرى أن يحترم إرادة هذا الشعب، وأن يحافظ على الثورة ويحميها.

وفى المطلب الثالث أكد ضرورة أن يظهر الميدان بالمظهر اللائق، وأن تنفذ المحاكمات العاجلة، وخاطب علماء المسلمين والأزهر وعلماء الأمة بأن يقفوا بجانب الثورات العربية السورية واليمنية، وطالب بصرف مستحقات أسر الشهداء والابتعاد عن التخوين، وأكد أن الدين والوطن للجميع وليس حكرا لأحد.

وطالب كل القوى السياسية بكل أطيافها أن يستحضروا أمامهم المصالح الوطنية، وأن تظل تلك المصلحة حاضرة.

وأكد منهج الوسطية والاعتدال، وأنه لا مجال للفرقة.. فأهدافنا واحدة ولا نريد أن نشمت بنا أعداءنا ولنكن صفا واحدا. (**الأهرام** ٣٠ يوليو)

مشاهد من المحافظات

● **فى الإسكندرية** شارك نحو ١٠ آلاف مواطن فى مليونية «وحدة الصف» أو «لم الشمل» أو «الاستقرار والهوية»، بتنظيم مظاهرتين، الأولى أمام مسجد القائد إبراهيم، وضمت نحو ١٠ آلاف، بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين والدعوة السلفية والجماعة الإسلامية، بينما كانت الثانية تضم نحو ١٥٠ شخصاً فقط، يمثلون القوى السياسية التى شاركت فى اعتصام سعد زغلول، ومنها شباب٦ أبريل وحملة دعم البرادعى والاشتراكيون الثوريون، وعدد من أهالى الشهداء ونشطاء مستقلون وعدد من المواطنين المتضامنين مع مطالب ميدان سعد زغلول الممثلة فى وضع الدستور أولاً وتأجيل الانتخابات.

وشارك السلفيون فى المليونية تحت عنوان «لا للمبادئ فوق الدستورية»، مع الحرص على عدم الصدام مع أى من القوى السياسية المشاركة فى المليونية، نافين كل ما أشيع عن تربص السلفيين بالقوى السياسية الأخرى، معتبرة إياها تأتى فى إطار حملة لتشويه السلفيين.

وشارك الإخوان فى مليونية «توحيد الصف» بحشد غير مسبوق منذ بداية ثورة يناير، ووزعوا بيانات تؤكد المطالب التى رفعت خلال المظاهرة، وفى مقدمتها عدم الالتفاف على إرادة الأمة، واحترام نتائج الاستفتاء، وسرعة القصاص من قتلة الثوار، ولا للمبادئ فوق الدستورية.(**المصري اليوم ٣٠ يوليو**).

- فى المقابل، شاركت القوى السياسية فى الاعتصام بميدان سعد زغلول، الذى أدى الصلاة فيه ما يقرب من ١٥٠ مواطناً، فيما غابت القوى السياسية التى أعلنت من قبل تعليقها الاعتصام وعددها ١١ حزباً، أبرزها الوفد والغد والعدل والمصريين الأحرار والشيوعى المصرى واقتصر الوجود على بعض المستقلين وعدد من الحركات السياسية.

ورفض المعتصمون بسعد زغلول مقترحاً بالخروج فى مسيرة خارج الميدان، وتمسكوا بالمظاهرة فى الميدان فقط.

ووزع المتظاهرون بسعد زغلول بياناً دعوا فيه الشعب المصرى إلى لم الشمل، ووحدة الصف فى حب مصر، بعيداً عن التيارات والاتجاهات والأهداف الخاصة تحت شعار «نعم لمصر أولاً». (**المصرى اليوم** ٣٠ يوليو).

•• ومحافظات أخرى

شهدت عدة محافظات، مظاهرات حاشدة - بحسب المصرى اليوم ٣٠ يوليو - فى عدد من الميادين الرئيسية فى المدن، تضامنا مع المتظاهرين بميدان التحرير، فيما غادرت عشرات الأتوبيسات والسيارات المحملة بآلاف المواطنين، معظمهم من السلفيين والإخوان المسلمين، إلى القاهرة للمشاركة فى مظاهرات ميدن التحرير.

- **فى الشرقية**، نظم أكثر من ١٠ آلاف، أغلبهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين مظاهرة سلمية بشوارع مدينة الزقازيق عقب صلاة الجمعة، تضامنا مع المعتصمين بميدان التحرير، وتعالت هتافاتهم لحث المواطنين على النزول للشارع والمشاركة معهم.

- **وفى الغربية**، خرج المئات المنتمون لجماعة الإخوان والجماعة السلفية وعدد من القوى السياسية الأخرى، فى مسيرات من مدينتى طنطا والمحلة، ورددوا هتافات «إسلامية إسلامية.. الشعب يريدها إسلامية».

وفى الدقهلية، تظاهر المئات من السلفيين و٦ أبريل وشباب الأحزاب والقوى الوطنية فى ميدن الشهداء، أمام مبنى المحافظة، وردد المتظاهرون هتافات: «إسلامية إسلامية» و«لا للمواد فوق الدستورية».

وفى كفر الشيخ شارك عشرات من حركة ٦ أبريل فى وقفة احتجاجية أمام مبنى مدينة دسوق، وانتقل فجر الجمعة المئات من الشباب من خلال أتوبيسات للمشاركة فى مليونية التحرير.

وفى الإسماعيلية،نظم العشرات من الأهالى وشباب ائتلاف الثورة و٦ أبريل والقوى السياسية مظاهرة بميدان «الشهداء» بمدينة الإسماعيلية بعد صلاة الجمعة،

مطالبين بنبذ الخلافات ووحدة الصف، وتحقيق مطالب الثورة، وتوجه المئات من الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين والسلفيين لميدان التحرير.

وفى شمال سيناء نظم نحو ألف سلفى مظاهرة فى مسجد الرفاعى بالعريش وانتقلت قيادات الإخوان المسلمين إلى القاهرة للمشاركة بمليونية ميدان التحرير.

وفى سوهاج خرج الآلاف من المنتمين للتيارات الإسلامية والقوى السياسية فى مسيرة حاشدة، طافت شوارع مدينة سوهاج. وأكد المشاركون ضرورة توحيد الصف والهوية، ورفض المبادئ فوق الدستورية.

وفى قنا خرج المئات من التيارات الدينية من السلفيين والإخوان المسلمين وممثلى حزبى النور السلفى والعدالة والحرية، فى مسيرات عقب صلاة الجمعة بمسجد التحرير، وطافت المسيرات جميع شوارع مدينة قنا.

فى أسيوط، شارك الآلاف من أعضاء الجماعة الإسلامية والسلفيين وجماعة الإخوان فى مظاهرات، طالبوا خلالها بتطبيق الشريعة الإسلامة واحترام المجلس العسكرى.

وفى السويس تظاهر نحو ٦آلاف من المنتمين للجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين والسلفيين، وخرجوا فى مسيرات من أمام عدد من المساجد، مرورا بشوارع السويس وأحمد عرابى والأربعين. وأقام عدد من القوى الإسلامية سرادقين بميدانى الأربعين والشهداء، لإقامة صلاة الجمعة التى شهدت إقبالا شديدا من السيدات المنتميات لجماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية والسلفيين. (**المصري اليوم** ٣٠ يوليو)

وفى مطروح شهد ميدان شارع الإسكندرية بمطروح تظاهرة سلمية كبرى شارك فيها أكثر من ٥ آلاف من معظم فصائل التيار الإسلامى وشباب محافظة مطروح استجابة للدعوة السلفية لجمعة الإرادة الشعبية، وتوحيد الصف، للتأكيد على الهوية الإسلامية. (**الأهرام** ٧/٣٠).

وفى كفر الشيخ شهد العديد من شوارع مدينتى كفر الشيخ ودسوق مسيرات حاشدة عقب صلاة الجمعة فى جمعة لم الشمل ووحدة الصف،حيث تجمع العديد من الإخوان والسلفيين أمام المساجد عقب انتهاء الصلاة، وقاموا بمسيرة فى بعض الشوارع.

كما شهدت **مدينة دسوق** عقب صلاة الجمعة مظاهرات ومسيرات حاشدة أمام مساجد سيدى إبراهيم الدسوقى شارك فيها عدد كبير من ائتلاف شباب الثورة وحركة ٦ أبريل والقوى الوطنية، وأعلنوا تمسكهم بالمطالب العشرة للمتظاهرين بالتحرير، والتضامن معهم فى المطالب وتوحيد الصف وعدم الفرقة (**الأهرام** ٧/٣٠).

ـ وفى البحر الأحمر شهدت مدينة الغردقة عقب صلاة الجمعة، تظاهرتين حاشدتين، ضمتا لأول مرة عدة آلاف من السلفيين والإخوان المسلمين وائتلاف شباب الثورة، وبعض النشطاء السياسيين، التظاهرة الأولى نظمت أمام مسجد الشهيد عبدالمنعم رياض بحى الدهار، وحضرها نحو ألفى شخص، والتظاهرة الثانية أقيمت بميدان المسجد الجديد بحى الميناء وشهدت عددا كبيرا، وكان من أبرز الشعارات التى أكدتها التظاهرتان ضرورة وصول التغيير إلى محافظة البحر الأحمر ومحاربة الفاسدين وتطهير المؤسسات الحكومية والإعلامية الفاسدة، ونقل السلطة إلى إدارة منتخبة وسرعة محكمة المتهمين بقتل المتظاهرين، وضرورة تحسين الأجور، ورفعت التظاهرتان شعار «سلمية» بعد أن قررت عدم التحرك بشوارع المدينة والاكتفاء بالبقاء فى مكان التظاهر. (**الأهرام** ٧/٣٠)

ـ وفى أسوان توجهت مسيرات من شباب ائتلاف الثورة وحركة كفاية و٦ أبريل إلى ميدان المحطة، وطالبت بتوحيد الصفوف والاتفاق على المبادئ الأساسية للثورة.

وفى البحيرة شارك عمال شركات الغزل والنسيج والحرير الصناعى بكفرالدوار وأبناء دمنهور فى مسيرات حاشدة، واتجهوا إلى ميدان الساعة أكبر ميادين المحافظة، وأكدوا ضرورة القصاص من قتلة الثوار.

وفى الفيوم شارك عدة آلاف فى جمعة «لم الشمل» ونظموا مسيرات بميدان السواقى شاركت فيها المرأة، وتوجه المئات من أبناء المحافظة للمشاركة فى مليونية التحرير.

– وشهدت ساحة تحرير المنصورة بميدان ساحة ديوان المحافظة تجمع عدة آلاف من المواطنين وطالبوا بالقصاص من قتلة الثوار.(**الوفد ٣٠ يوليو**)

● **فى ٣٠ من يوليو ٢٠١١** انخفضت أعداد المعتصمين فى ميدا التحرير بشكل ملحوظ وسادت ـ بحسب الأهرام ٣١ يوليو ـ حالة من الهدوء الشديد، وأعلنت خمس حركات شبابية تعليق اعتصامها، بينما توافقت باقى القوى المعتصمة على تأجيل قرار فض الاعتصام إلى مساء الثلاثاء (٢ أغسطس) للتأكد من جدية محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه، وهل ستكون علنية وتحقق مطالب المعتصمين.

من جانبه طالب عمرو موسى المرشح المحتمل للرئاسة المجلس العسكرى بطرح جدول زمنى محدد بشأن مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وموعد الانتهاء من صياغة الدستور لقطع الشك باليقين، وأبدى انزعاجه من انتهاء «جمعة توحيد الصف» إلى انقسام الصف، متسائلا: هل ما يجرى هو فى مصلحة الثورة أو مصلحة مصر؟ وقال: إذا كان بالميادين ما يزيد على المليونين، فإن هناك أيضا

عشرات الملايين فى باقى أنحاء مصر يجب احترام حقوقهم، وأن تؤخذ إرادتهم ومواقفهم ومصالحهم فى الاعتبار.

● وقالت **المصرى اليوم** (٣١ يوليو) إن الحركات الثورية أعلنت أنها تدرس مقاطعة وإيقاف الحوار والمفاوضات مع التيارات الدينية عقب ما اعتبروه نقضا للاتفاقات المبرمة قبل مظاهرات الجمعة (٢٩ يوليو).. فيما دافعت التيارات الإسلامية عن مواقفها إلى حد وصف قيادى سلفى المنسحبين من التحرير بأنهم «جرابيع» (وفقا **للمصرى اليوم**) وقالت حركة ٦ أبريل إن التيارات الإسلامية تعاملت بمنطق «الحرب خدعة»، وإن ما حدث يغلق باب الحوار معهم، فيما دعا ائتلاف شباب الثورة إلى وضع قائمة موحدة للقوى المدنية.

واعتبرت «الجبهة الحرة للتغيير السلمى» أن رفع علم السعودية فى ميدان التحرير يثبت أن المملكة تمول عملية إجهاض الثورة، وطالبت الجمعية الوطنية للتغيير الشعب بالتنبه إلى من خانوا الاتفاقات، وضربوا الثورة فى مقتل، ولحسوا عهودهم إعلاء لمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة مصر.

وأضافت **المصرى اليوم** (٧/٣١) إن القوى السياسية والحركات الشبابية وأهالى الشهداء علقوا اعتصامهم بميدان التحرير، وبدأ المعتصمون مشاورات لاتخاذ موقف موحد بشأن تعليق الاعتصام خلال شهر رمضان أو الاستمرار فيه. فيما تمسكت حركة شباب ٦ أبريل بالاستمرار.

● **وفى ٣٠ من يوليو ٢٠١١** تواصل الحوار بين ممثلى شباب الثورة وممثلى الحكومة - بحسب الأهرام ٣١ يوليو - حيث التقى الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء والدكتور عمرو حلمى وزير الصحة والسكان مع مندوبى الاتحاد العام للثورة، كما التقيا مع ممثلين عن المعتصمين والمضربين عن الطعام. الذين أكدوا أنهم على استعداد لفض إضرابهم عن الطعام إذا حضر ممثل عن الحكومة إلى ميدان التحرير، واستمع إلى مطالبهم ووعد بتنفيذها.

● **وفى الإسكندرية** أعلن ائتلاف شباب الثورة بالإسكندرية فى بيان له مناشدته جميع المواطنين بجميع اتجاهاتهم إلى ضرورة الوحدة، ولم الشمل والعمل من أجل بناء مصر الجديدة المليئة بالعدل والحرية والديمقراطية.

وناشد ائتلاف شباب الثورة جميع الأطياف السياسية بتعليق اعتصامها خلال شهر رمضان

● **فى ٣١ من يوليو ٢٠١١** جرت تحركات واستعدادات مكثفة من جانب المعتصمين بميدان التحرير - بحسب المصرى اليوم أول أغسطس - استعداداً لاشتباكات محتملة مع أصحاب المتاجر وبعض المواطنين الذين يريدون إخلاء الميدان، قبل بدء

شهر رمضان، وكان من بين المشاهد اللافتة، معتمصون يجهزون زجاجات مولوتوف، وآخرون يتجولون بعصى خشبية وسنج، وذلك بعد مواجهات واشتباكات وقعت بين بعض المعتصمين وأصحاب المحال الذين حاولوا إخلاء الميدان بالقوة.

كان أصحاب المحال طالبوا المجلس العسكرى بالتدخل لفض الاعتصام بالقوة، وهددوا بإغلاق ميدان طلعت حرب حال عدم الاستجابة لهم، وعمد بعضهم إلى النوم فى عرض شارع طلعت حرب لمنع مرور السيارات، وتدخلت الشرطة لإقناعهم بفتحه.

– وقرر ٢٦ حزباً وحركة سياسية تعليق الاعتصام فى ميدان التحرير طوال شهر رمضان، وبدأت بالفعل فى تفكيك بعض الخيام، فيما تمسك معظم أسر الشهداء بالاستمرار لحين القصاص من قتلة الثوار، وانضم إليهم أعضاء «ثورة الغضب الثانية»، وأكد عدد من قادة التيارات الدينية عزمهم إقامة الصلوات طوال الشهر الكريم فى ميدان التحرير.

وأصدرت القوى السياسية والثورية بياناً قالت فيه: إنها ستعتمد خلال الشهر الكريم على فعاليات جديدة؛ بهدف الضغط لتحقيق أهداف الثورة، من بينها خيمة رمضانية يومية، إضافة إلى تظاهرات أمام أقسام الشرطة أو الأحياء التى يوجد بها ضباط متهمون بقتل المتظاهرين». وذكر عدد من نشطاء «اللجنة الشعبية لأهالى الشهداء» و«ائتلاف أهالى الشهداء» أنهم لن يغادروا الميدان قبل تحقيق القصاص.

– وفى سياق متصل، قالت **الأهرام** (أول أغسطس) فى تطور جديد يعكس عودة حالة التوافق الوطنى بين غالبية الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية من المعتصمين فى ميدان التحرير.. قررت حركة ٦ أبريل و٢٦ حزباً وائتلافاً سياسياً بشكل مفاجئ تعليق اعتصامهم فى ميدان التحرير، بدءاً من الأول من أغسطس وحتى نهاية شهر رمضان على أن يعودوا إلى اعتصامهم السلمى عقب عيد الفطر المبارك بعد إعطاء الفرصة الكافية لحكومة د. عصام شرف والمجلس العسكرى ليتعامل بإيجابية مع بقية مطالب الثوار، والاكتفاء بتجمع رمزى فى رمضان.

● **فى الأول من أغسطس ٢٠١١** قامت قوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزى المدعومة بالسيارات المصفحة بفض اعتصام ميدان التحرير بالقوة (المصرى اليوم (٢ أغسطس) وقامت تشكيلات القوات بإزالة جميع خيام الاعتصام، ورفع جميع اللافتات والمنصات الموجودة بالميدان، وإثر قيام الجيش بفض الاعتصام عادت حركة المرور فوراً بعد توقفها داخله مدة ٢٤ يوماً متصلة. ونقل شهود عيان أن عملية الاقتحام حظيت بتأييد واسع من الأهالى وأصحاب المحال المجاورة، الذين هتفوا «الشعب يريد إخلاء الميدان».

- كان المعتمصون قد أدوا صلاتى العشاء والتراويح فى الميدان مساء الأحد (٣١ يوليو) وتناولوا أول سحور بمشاركة أهالى الشهداء، ونقل عدد كبير من المعتصمين الخيام من حديقة الميدان إلى ساحة مبنى مجمع التحرير، وارتفع صوت أذان العشاء من مسجد عمر مكرم فأسرع أمن الميدان إلى إخلاء المنطقة المحيطة بالحديقة الدائرية من الباعة الجائلين، وتنظيفها ثم حضر إمام مسجد عمر مكرم يتبعه مئات المصلين، وأدوا صلاتى العشاء والتراويح.

- وأعلنت صفحة «ثورة الغضب الثانية» على موقع «فيس بوك» عن دعوتها إلى تنظيم مظاهرة يوم الجمعة ٥ أغسطس، تحت عنوان «جمعة مطالب الإجماع الوطنى»، وتناول الإفطار فى الميدان. (**المصرى اليوم** ٢ أغسطس)

● وقال مصدر عسكرى إن القوات المسلحة اتخذت قراراً بعد التنسيق مع عدد من القوى السياسية بفض الاعتصام بالقوة فى الميدان بعد تزايد أعمال الشغب والبلطجة (**الشروق** ٢ أغسطس).

● **فى ٤ من أغسطس ٢٠١١** أعلنت ثلاث حركات سياسية (الأهرام ٨/٥) التزامها بتعليق مختلف صور التظاهر والاعتصام، تعبيراً عن ارتياحها لمحاكمة الرئيس السابق، وبث جلسات المحاكمة تليفزيونيا.

وأكدت مجموعة «ثورة الغضب المصرية الثانية» احتفاظها بحق العودة إلى الحشد مع القوى السياسية الأخرى إذا ما استشعرت نوعاً من التقاعس.

وأعلنت حركة شباب ٦ أبريل «الجبهة الديمقراطية» التزامها بقرار تعليق الاعتصام.

كما أعلن حزب «مصر الحرية» أن بدء محاكمة الرئيس السابق ونجليه ووزير الداخلية ومساعديه يمثل يوماً عظيماً فى تاريخ الشعب المصرى.

● **وفى ٥ من أغسطس ٢٠١١** واصل شباب «٦ أبريل» وحركة حشد والحزب الاشتراكى وعدد من ائتلافات الثورة، وأسر الشهداء اعتصامهم داخل حديقة ميدان سعد زغلول بمنطقة محطة الرمل بالإسكندرية (الوفد ٨/٦).

● **وفى اليوم ذاته،** قررت ثمانى طرق صوفية، وعشرة أحزاب وحركات سياسية ليبرالية ويسارية، تنظيم مظاهرة مليونية يوم الجمعة (١٢ أغسطس) فى ميدان التحرير، بهدف إظهار هوية مصر الجامعة؛ كدولة إسلامية مدنية، تحتضن أبناءها المسلمين والأقباط المنتمين إلى مختلف التيارات السياسية والمدنية، دون تمييز، أو إقصاء لأحد.

وكانت الحركات السياسية وائتلافات شباب الثورة، قد أبدت استياءها الشديد إزاء

استئثار الجماعات السلفية بالمشهد السياسى خلال جمعة «الوحدة والإرادة الشعبية» (٢٩ يوليو)، والتى شارك فيها نحو ٣,٥ مليون مصرى من مختلف المحافظات. (**الأهرام** ٦ أغسطس).

● وفى اليوم نفسه (٥ أغسطس) أغلقت قوات الشرطة العسكرية والأمن المركزى ميدان التحرير، أمام المتظاهرين، للمرة الأولى منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير - بحسب **المصرى اليوم** ١٦ أغسطس - وأدى نحو ٢٠٠ مواطن صلاة الغائب على روح محمد محسن، شهيد العباسية، عقب صلاة الجمعة بمسجد عمر مكرم، ونظموا جنازة رمزية له أمام المسجد، ثم تحركوا فى اتجاه الميدان لاستكمال المظاهرة، لكن قوات الشرطة العسكرية والأمن المركزى حاصرت المتظاهرين ومنعتهم من دخول الميدان، فردد المتظاهرون هتافات منها: «القصاص القصاص.. ضربوا إخوتنا بالرصاص»، و«يسقط يسقط حكم العسكر.. إحنا الشعب الخط الأحمر»، و«يا مشير يا مشير.. الشرعية فى التحرير». وفشل المتظاهرون فى المرور من الميدان الذى شهد تعزيزات أمنية مشددة، كما شهدت المظاهرة مشادات محدودة بين المشاركين فيها؛ بسبب الاختلاف حول استمرار الوجود أمام المسجد من عدمه، وانتهت بقول أحد أصدقاء الشهيد: «شكر الله سعيكم والعزاء مساءً بمسجد أسد ابن الفرات بالدقى»، مطالباً باقى المتظاهرين بالانصراف، وأشار إلى وجود مندسين وسط المتظاهرين يتعمدون القيام بتصرفات استفزازية.

● **وفى ٧ من أغسطس ٢٠١١** قالت «**المصرى اليوم**»: أعلنت ائتلافات وحركات شباب الثورة رفضها ما وصفته بـ«مصادرة ميدان التحرير من الثوار»، وأكدت عزمها تنظيم مظاهرة يوم الجمعة (١٢ أغسطس) تحت شعار «فى حب مصر».

● **فى ٨ من أغسطس ٢٠١١** قرر ٣٤ حزباً وحركة وقوة سياسية وطريقة صوفية إلغاء المليونية التى كان مقرراً عقدها يوم الجمعة ١٢ أغسطس مع تنظيم إفطار وطنى تحضره جميع القوى فى اليوم نفسه.

- وقالت **المصرى اليوم** (٩ أغسطس) إن الدكتور على السلمى، نائب رئيس مجلس الوزراء فشل فى إقناع ممثلى ٥٧ من القوى السياسية بالتراجع عن تنظيم مظاهرات الجمعة (١٢ أغسطس) بميدان التحرير تحت شعار «فى حب مصر»، فيما أعلن كل من جماعة الإخوان المسلمين، و«ائتلاف الثورة» وحزب التيار المصرى، والجماعة الإسلامية، رفضها المشاركة فى المظاهرات.

- **وفى الإسكندرية** انسحب المعتصمون من ميدان سعد زغلول، وفضوا الخيام التى نصبوها من الثامن من يوليو لينتهى الاعتصام بعد إعلان العديد من القوى والتيارات السياسية والمستقلين تعليقهم للمشاركة فيه تدريجيًا، وكانت جماعة

الإخوان المسلمين هى أولى القوى التى أعلنت انسحابها من الاعتصام، وأعقب انسحاب الإخوان إعلان ١١ حزباً وحركة سياسية تعليقهم المشاركة فى الاعتصام فى الخامس والعشرين من يوليو للسماح للمجلس العسكرى باستكمال تنفيذ مطالب الثورة والمعتصمين (**الأهرام ٩ أغسطس**).

● **فى ١٠ من أغسطس ٢٠١١** تصاعدت حدة الخلافات بين القوى والأحزاب والحركات السياسية الداعية إلى مليونية الإفطار الجماعى المقرر إقامتها الجمعة (٨/١٢) حول تأجيل المليونية، فقد اتفقت ٢٦ حركة وحزباً على التأجيل ليوم الجمعة، فى حين تمسك حزب التحرير المصرى «الصوفى» بإقامة المليونية فى موعدها (١٢ أغسطس)، وأعلنت حركة ٦ أبريل عدم المشاركة.

من جانبها، أعلنت عدة طرق صوفية مشاركتها فى المليونية ٨/١٢ كما وجهت الدعوة للمجلس العسكرى ورئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة للمشاركة فى الإفطار الجماعى بميدان التحرير والإسكندرية، فى حين أجرى أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية اتصالات بأتباع الطرق الصوفية فى الإسكندرية والمحافظات لمنعهم من المشاركة، كما منعوا الشيخ جابر قاسم وكيل المشيخة العامة للطرق الصوفية بالإسكندرية، من حشد مريديه لمليونية ١٢ أغسطس.

من جانبه، اتهم الشيخ علاء أبو العزايم شيخ الطريقة العزمية، مشايخ الطرق الصوفية، والمجلس الأعلى للطرق الصوفية بأنهم فلول الحزب الوطنى، وواصل فى الوقت نفسه حشد أتباعه من مختلف المحافظات، حيث غادر القاهرة إلى كفر الشيخ، والبرلس، والبحيرة لحشد أتباعه للمشاركة فى تلك المليونية (**الأهرام** ١١ أغسطس).

● **وفى ١٢ من أغسطس ٢٠١١** تحول ميدان التحرير إلى ثكنة عسكرية (**المصرى اليوم ١٣ أغسطس**) فى «جمعة حب مصر» التى دعا إليها بعض الطرق الصوفية وعدد من القوى السياسية، واصطف عسكر الأمن المركزى والشرطة العسكرية حول حدائق الميدان لمنع المواطنين من الوجود داخلها، وزار المشير حسين طنطاوى الميدان لمدة ٥ دقائق عقب صلاة الجمعة للاطمئنان على قوات الشرطة العسكرية.

وقال مصدر عسكرى - بحسب الصحيفة - إن المشير طنطاوى توقف فى التحرير لمدة ٥ دقائق وصافح عدداً من المواطنين وأوصى الجنود بحسن معاملة المتظاهرين ثم غادر.

وعلى صعيد الاحتفالية توافد العشرات على الميدان، وتزايدت أعداد الوافدين عقب صلاة العصر، حيث انسحبت عناصر الشرطة العسكرية من الميدان، واقتصر التأمين على جنود الأمن المركزى الذين تواجدوا بكثافة.

وقد استعاد ميدان التحرير (الجمعة ١٢ أغسطس) أجواء اختفت منذ فض

الاعتصام بالميدان باحتفالية «جمعة حب مصر»، التى دعت إليها بعض الطرق الصوفية والقوى السياسية والوطنية والأقباط.

ورغم الحضور الضعيف نسبيا، مقارنة بمليونيات أخرى، فإن أجواء الاحتفال اتسمت بمظاهر صوفية، جذبت المارة والمواطنين لسماع التواشيح والأناشيد الدينية، فيما وصفت الجماعة الإسلامية وحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، والجهبة السلفية، فعاليات «فى حب مصر» بأنها فاشلة. (**المصرى اليوم** ٨/١٤).

● **فى ١٧ من أغسطس ٢٠١١** بدأت محافظة القاهرة وهيئة تجميل القاهرة فى إعادة تشجير وتجميل ميدان التحرير، ووضع الزراعات والأشجار فى المناطق التى أتلفت، وسيطرت أجهزة الأمن على ميدان التحرير وقامت بالوقوف بجميع منافذه، كما جابت دوريات أمنية ميدان التحرير وأزالت كل المخالفات الأمنية والباعة الجائلين الذين اختفوا تماماً من الميدان، حيث قامت أجهزة الأمن بإزالة باعة الشاى الذين كانوا يقيمون بالميدان وكادوا يحولونه إلى منتزه عمومى. (**الأهرام** ١٩ أغسطس)

ودعا شباب «ثورة الغضب الثانية» إلى التظاهر يوم ٩ سبتمبر المقبل بميدان التحرير احتجاجاً على ما سموه «تراجع الثورة وإلهاء الشعب عن مستقبل بلاده وتكريس الحكم العسكرى» (**المصرى اليوم** ١٩ أغسطس).

● **فى ٢١ من أغسطس ٢٠١١** تحولت المظاهرة التى شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين والجبهة السلفية و٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة وائتلاف شباب الأحزاب إلى معركة بين شباب «الإخوان» من جانب وشباب الأحزاب و٦ أبريل من جانب آخر بعد رفض «الإخوان» صعود إحدى عضوات حزب التجمع على المنصة التى أقامتها الجماعة؛ لإلقاء كلمة، مما أثار غضب شباب الأحزاب الذين اتهموا الجماعة بالسطو على الثورة وعلى المظاهرة.

وتبادل الطرفان – بحسب المصرى ٢٣ أغسطس – الاعتداءات بالحجارة والعصى، واستخدم أحد الشباب الصاعق الكهربائى، وتم إلقاء القبض عليه وتسليمه للجيش.

● **فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١١** كشف تحالف القوى الثورية، وشباب ثورة الغضب الثانية، من دعوتهما إلى المشاركة فى المظاهرات المقرر تنظيمها ٩ سبتمبر المقبل، تحت شعار «جمعة تصحيح المسار» بجميع ميادين مصر ضد الحكم العسكرى، وللمطالبة بتسليم البلاد إلى سلطة مدنية، وعودة الجيش إلى ثكناته تحت شعار «المدنية اللى هتحمينا.. وأنت يا جيشنا مكانك سينا».

وطالب التحالف، وثورة الغضب الثانية فى بيان أصدره بالمشاركة فى المظاهرات من المساجد والكنائس لرفض الظلم والفساد، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، ورفض المحاكمات العسكرية» (**المصرى اليوم** ٣٠ أغسطس).

أول أعياد الثورة

● **فى ٣٠ من أغسطس ٢٠١١** أدى عشرات الآلاف من المصريين صلاة أول عيد بعد ثورة ٢٥ يناير فى ميدان التحرير وسط إجراءات أمنية مشددة، وانتشار واضح لقوات الشرطة فى قلب الميدان، اختلطت تكبيرات عيد الفطر مع هتافات «ارفع رأسك فوق أنت مصرى»، و«إيد واحدة»، تعبيراً عن وحدة المصريين، وحرص عدد كبير من الأقباط على الوجود فى ميدان التحرير للمشاركة فى الاحتفال بأول عيد بعد الثورة، وأقام الحاضرون صلاة الغائب على أرواح شهداء مصر والعرب الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل حرية مصر والعالم العربى، وارتفعت الأعلام المصرية فى أيدى الحاضرين وزينت ميدان التحرير وسط الحشود فى مشهد أعاد إلى الأذهان أيام الثورة. (**الوفد** ٣١ أغسطس)

● **فى الأول من سبتمبر ٢٠١١** طالبت صفحة «ثورة الغضب المصرية الثانية» على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» رئيس الوزراء عصام شرف بتقديم استقالته الفورية والعودة إلى الميدان، مرجعة ذلك إلى «فشله التام فى تحقيق التغيير الجذرى الذى تعنيه كلمة ثورة». ورأت فى الوقت ذاته - وفقا لـ«الشروق» ٩/٢ - أنه أصبح «أهم أدوات هدم الثورة بصمته المطبق على كل ما يحدث؛ مما يعد خيانة للثورة ودماء الشهداء».

ودعته «ثورة الغضب الثانية» فى بيانها الذى يحمل رقم ٢٦ إلى «الوفاء بوعده، والعودة إلى الميدان، إذا ما فشل فى تحقيق طموحات الثورة والثوار»، وأوضح البيان أن «التاريخ لن ينسى له أبدا مشاركته فى قتل الثورة وخيانتها وضياع أهدافها، وجموع الثوار وشهداؤهم لن يسامحوه أبدا على ضياع ثورتهم وانحرافها عن أهدافها وابتعادها عن مسارها».

وكان ما يقرب من ٣٠ متظاهرا تسللوا إلى الصينية، وظلوا يرددون «يا مشير قول لعنان، ٩/٩ فى الميدان» فى إشارة إلى المظاهرة المليونية التى دعت إليها «ثورة الغضب الثانية»، وائتلافات وقوى سياسية متعددة.

وحاولت قيادات فى وزارة الداخلية إقناع المتظاهرين بالخروج من الصينية، قبل أن يتم استدعاء قوات الشرطة العسكرية التى طاردت المتظاهرين إلى خارج الصينية.

وأسفرت عملية إخلاء الصينية عن اشتباكات وتطورت إلى حد التراشق بالحجارة وزجاجات المياه.

وتبادل عدد من المواطنين الموجودين بالميدان التراشق بالحجارة مع المتظاهرين، وشكلوا دروعا بشرية أمام قوات الجيش دفعت المتظاهرين إلى ميدان عبدالمنعم رياض، ورددوا هتافات: «الجيش والشعب إيد واحدة» (**الشروق** ٢ سبتمبر).

● **فى ٦ من سبتمبر ٢٠١١** طالب اتحاد شباب الثورة بانسحاب أفراد الأمن المركزى والشرطة العسكرية من ميدان التحرير، وإخلائه قبل مظاهرات «مليونية تصحيح المسار» التى دعا إليها شباب الحركات السياسية والاحتجاجية والقوى السياسية. (**المصرى اليوم** ٩/٧).

● **فى ٧ من سبتمبر ٢٠١١** احتدم الصراع بين القوى السياسية الداعلية إلى تنظيم مليونية «تصحيح المسار» والقوى المطالبة بعدم المشاركة، فقد كثفت الحركة والائتلافات الليبرالية واليسارية من دعوتها للمشاركة فى التظاهر، فى حين دعت القوى الإسلامية ومنها الإخوان والسلفيون إلى عدم المشاركة فى هذه التظاهرات.(**الأهرام** ٩/٨).

● **فى ٩ سبتمبر ٢٠١١** عادت أجواء مظاهرات ٢٥ يناير إلى ميدان التحرير – وفقا للمصرى اليوم ١٠ سبتمبر – واحتشد عشرات الآلاف فى الميدان، فيما عرف بـ«جمعة تصحيح مسار الثورة» لمطالبة المجلس العسكرى بتحديد جدول زمنى لتسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، ووقف إحالة المدنيين للقضاء العسكرى، وإلغاء قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وضمان استقلال القضاء، وتطهير أجهزة الشرطة والإعلام، وإلغاء قانون تجريم الاعتصام.

بدأ توافد المتظاهرين على الميدان منذ الصباح الباكر قادمين فى عدة مسيرات طافت مناطق الزمالك ورمسيس والجيزة والدقى والمهندسين وشبرا والعباسية وعابدين، وانضم إليهم المئات من أعضاد الألتراس، وأهالى الشهداء، والناشطين السياسيين وأعضاء الحركات السياسية والأحزاب، بينما غابت جماعة الإخوان المسلمين والسلفيون والأحزاب الإسلامية.

ووجه المتظاهرون – بحسب المصري اليوم – انتقادات حادة للمجلس العسكرى ووزارة الداخلية مؤكدين أنهما يريدان سرقة الثورة من الشعب من خلال شق الصف بين القوى السياسية والشعبية التى قامت بالثورة لإسقاط النظام السابق، ورفعوا لافتات نددوا فيها بالمحاكمات العسكرية للمدنيين مطالبين بمحاكمة رموز النظام السابق فى الصحافة والسياسة والاقتصاد، وهدم السور الذى أقيم أمام السفارة الإسرائيلية، لأنه يشبه الجدار العازل الذى يفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

– ووفقا **للأهرام** ١٠ سبتمبر ٢٠١١ فإنه وسط غياب كبير لأنصار التيارات الإسلامية، وحضور مفاجئ لمشجعى الأهلى والزمالك «الألتراس» احتشد نحو ٢٠ ألفا من المتظاهرين فى ميدان التحرير فى جمعة «تصحيح المسار»، مطالبين بإقالة وزير الداخلية، واستقلال القضاء، ومتسائلين «الثورة رايحة فين».

وجابت الجماهير ساحة التحرير، يتقدمها ممثلو حركة ٦ أبريل، وحزب مصر الحرية، وحزب الحرية والعدالة، كما توافدت على التحرير عقب صلاة الجمعة مسيرات عديدة جاءت من ميادين مختلفة من بينها مسيرة قادها الناشط السياسى وائل غنيم خرجت من ميدان مصطفى محمود.

وكان للقوى اليسارية النصيب الأكبر من المنشورات التى جرى توزيعها، حيث وزع حزب التجمع منشورا انتقد فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وطالب بضرورة إعلان المجلس تمسكه بأهداف الثورة.. وشهد الميدان غيابا كاملا للشرطة والجيش، وقام المتظاهرون بإغلاق مداخل ومخارج الميدان أمام حركة سير السيارات قبيل صلاة الجمعة، وانتشرت اللجان الشعبية على المداخل لتأمين المظاهرات من أى عناصر يمكن أن تتسبب فى إحداث فوضى.

وفى ميدان رمسيس، نظم ما يقرب من ٥ آلاف متظاهر مسيرة حاشدة عقب صلاة الجمعة بمسجد الفتح، ورددوا هتافات منها: «الشعب يريد إسقاط المشير»، والشعب يريد إسقاط النظام»، و«يا مشير قول لعنان الثوار فى الميدان» و«عسكر عسكر عسكر ليه إحنا فى سجن ولا إيه» و«لا لا يقولها قوية للمحاكمة العسكرية و«يسقط يسقط حكم العسكر». (المصرى اليوم ١٠ سبتمبر)

وفى منطقة شبرا خرج مئات الأقباط فى مسيرة ضمت مجموعة من القوى السياسية وحركة ٦ أبريل، وحركة النهضة القومية وائتلاف شباب الثورة، وانضم إليهم التراس الزمالك.

وفى الجيزة، نظم المئات من المواطنين مسيرة من مسجد الاستقامة بميدان الجيش لميدان التحرير، ومرت بشارع جامعة القاهرة، وشارع نهضة مصر وميدان النهضة أمام السفارة الإسرائيلية، ثم إلى شارع مراد، وكوبرى قصر النيل وصولا لميدان التحرير.

ومن جهة أخرى خرج المئات فى مسيرات من مساجد خالد بن الوليد بالكيت كات، ومصطفى محمود بالمهندسين والاستقامة بميدان الجيزة متجهين إلى ميدان التحرير للمشاركة فى جمعة تصحيح المسار، وهم يحملون اللافتات التى تطالب باتحاد المصريين بجميع طوائفهم حول تحقيق أهداف الثورة (الأهرام ٩ سبتمبر).

- ووفقا **للمصرى اليوم** (١٠ سبتمبر) فقد تظاهر الآلاف من شباب روابط الألتراس، الأهلى والزمالك والإسماعيلى أمام وزارة الداخلية قادمين فى مسيرة من ميدان التحرير، مرددين الهتافات المعادية لضباط الشرطة وأفراد الوزارة، ومطالبين بالإفراج عن زملائهم المقبوض عليهم على خلفية أحداث مباراة الأهلى، وفريق كيما أسوان، ولصقوا شعار «ثورة ٢٥ يناير» على البوابة الرئيسية للوزارة،

وبدأ توافد أعضاء الروابط الكروية عقب صلاة الجمعة، قادمين من أمام بوابة النادى الأهلى فى حى الزمالك بوسط القاهرة عبر كوبرى قصر النيل، وأشعلوا الشماريخ فور دخولهم ميدان التحرير قبل أن يتوجهوا إلى وزارة الداخلية.

واختفت قوات الأمن من شارع لاظوغلى حيث مقر وزارة الداخلية أثناء تنظيم المسيرة والمظاهرة حتى إن البوابات الرئيسية للوزارة خلت من أى فرد أمن لحمايتها أو حتى دبابة أو سيارة تابعة للجيش أو وزارة الداخلية حتى إن بعض الأفراد نظروا من شرفات الوزارة وبعد دقائق اختفوا منها، بعد أن تعالت هتافات المتظاهرين ضدهم.

ومنعت قيادات الألتراس أعضاء الروابط من المتظاهرين من إلقاء الحجارة على مقر الوزارة أو اقتحامها، ووقفوا أمام البوابات الرئيسية لحمايتها، وقاموا بالتعاون مع اللجان الشعبية التى تنظم وتحمى جمعة تصحيح المسار بإنهاء المظاهرة التى استمرت قرابة نصف الساعة أمام مقر الوزارة بطريقة سلمية، وعقب عودتهم لميدان التحرير للمشاركة فى مظاهرة تصحيح المسار التى ترفع مطالب سياسية، رددوا هتافات وأغنيات الالتراس وحضر عدد من أعضاء روابط ألتراس أهلاوى إلى الميدان فى الصباح الباكر وعلقوا لافتات كتبوا عليها «حررنا بلادنا من الحرامية» و«الألتراس» يدفع ثمن الحرية» وانضم إليهم بعض الأفراد من ألتراس نادى الزمالك معلنين تضامنهم معهم (**المصرى اليوم** ١٠ سبتمبر).

– **وفى السويس** أصيب عدد من ضباط وجنود القوات المسلحة فى السويس بإصابات طفيفة نتيجة رشقهم بالحجارة من قبل بعض من سماهم المشاركون فى مظاهرة «تصحيح المسار» بلطجية، اندسوا بينهم أثناء خروجهم فى مسيرة إلى مبنى ديوان عام المحافظة، وهتفوا ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس ما دفع المتظاهرين إلى الهتاف «سلمية سلمية» و«الجيش والشعب إيد واحدة».

وتجددت عمليات رشق أفراد الجيش بالحجارة من قبل بعض المتظاهرين أنفسهم، احتجاجا على تدخل الجيش لإنقاذ أمينى شرطة من أيدى المتظاهرين الذين اعتدوا عليهما بالضرب.

وألقت القوات المسلحة القبض على ٤ من أعضاء تكتل شباب المحافظة، على خلفية أحداث الشغب، وقذف الجيش بالحجارة، لكنها سرعان ما أفرجت عنهم.

– وتظاهر نحو ٢٠٠٠ شخص **فى بورسعيد** وسط اتهامات لجماعة الإخوان المسلمين بالخيانة بسبب عدم المشاركة.

ولم تزد أعداد المتظاهرين فى **دمياط، والشرقية والدقهلية والبحيرة والفيوم وبنى**

سـويف، والمنيـا، وأسـيـوط، على ٢٠٠ شـخص فـيـمـا خلت كـفـر الشـيخ من المظاهرات(المصرى اليوم ١٠ سبتمبر).

– **وفى الإسكندرية** وللمـرة الثـانيـة لم يستطع ائتلاف الأحـزاب واتئـلافات الثورة والحـركات الثورية بـالإسكندرية تحـقيق الحشد لمليونية تصحيح المسار بعد اتفاق الشيخ أحد المحلاوى مع قيادات التيارات الدينية وعلى رأسهم الإخوان المسلمون والسلفيون وشباب الجماعات الإسلامية بعدم المشاركة سواء فى وقفات احتجاجية أو مسيرات (وفقا **للأهرام** ٩/١٠) من منطلق إعطاء الفرصة للمجلس العسكرى والحكومة لتنفيذ الوعود ومطالب الثورة.

وعقب صلاة الجمعة انطلق الآلاف من المتظاهرين فى مسيرة حاشدة رفع خلالها المتظاهرون أعلام مصر واخترقت المسيرة شارع بورسعيد فى اتجاه المنطقة الشمالية العسكرية لتقديم مطالب الثورة، وشارك فى التظاهرة الائتلاف المدنى الديمقراطى وحزب الأحرار المصريين وائتلاف شباب الثروة وحركة ٦ أبريل.

وظهر «الألتراس» من جماهير الكرة لأندية الأهلى والزمالك والاتحاد وبدعوة من عدد من الائتلافات لزيادة عدد المتظاهرين، وتسخين الهتافات، وهو الظهور الأول لهم منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، ولقد رددوا هتافات مضادة للداخلية ووزيرها وقيادات الشرطة بصفة عامة، واستخدموا بعض الألفاظ الخارجة.(الأهرام ١٠ سبتمبر)

● **وفى البحيرة** (وفقا **للحياة** ٩/١٠) طالب المتظاهرون بإعادة المحاكمة مدنيا لمن سبق محاكمتهم عسكريا، ورفع الحد الأدنى للأجور، أما **فى المنيا**، فقد طالبت حركة «شباب ٦ أبريل» باستقلال القضاء وفى الأقصر، وضع ائتلاف الثورة رؤية كاملة للعمل فى المرحلة القادمة فى وثيقة تم توزيعها تحت عنوان «الشعب يريد تحقيق مكاسب الثورة».

وفى أسوان، أدى النوبيون صلاة الجمعة فى حديقة درة النيل مقر اعتصامهم، وأكدوا على استمرار اعتصامهم لحين تحقيق مطالبهم بالعودة إلى أراضيهم القديمة حول ضفاف بحيرة ناصر.

حادث السفارة الإسرائيلية

– قالت **الحياة** (١٠ سبتمبر) تظاهر الجمعة (٩/٩) آلاف من المصريين أمام السفارة الإسرائيلية التى تقع فى ميدان نهضة مصر بمحافظة الجيزة، مرددين هتافات تدعو إلى غلق السفارة، وطرد السفير، ردا على مقتل ٥ جنود مصريين فى شهر أغسطس فى تعد إسرائيلى على الحدود المصرية، وحدث تراشق بين قوات الأمن والمتظاهرين مما أدى إلى وقوع إصابات وأعلنت وزارة الصحة المصرية أن

المظاهرات أسفرت عن ٢٣ مصابا تم نقل ١٠ منهم إلى المستشفى فى حين تم إسعاف باقى المصابين.

- ووفقا **للمصرى اليوم** (٩/١٠) هدم مئات المتظاهرين أمام السفارة الإسرائيلية جزءا من الجدار الخرسانى - الذى أنشئ قبل أيام لحماية السفارة - بـ«الشواكيش»، ورددوا هتاف «الشعب يريد إسقاط الجدار».

وانطلق الآلاف فى مظاهرة من ميدان التحرير باتجاه السفارة الإسرائيلية استجابة للدعوة التى كان عشرات النشطاء أطلقوها عبر موقع «فيس بوك» لهدم الجدار بـ«الشواكيش».

ووقعت مناوشات محدودة بين المتظاهرين وقوات الشرطة العسكرية التى لم تستطع منعهم من محاولة هدم الجدار، حيث نجحوا فى إسقاط جزء منه.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد كلف إحدى شركات المقاولات بعمل جدار خرسانى أمام مقر السفارة الإسرائيلية أعلى كوبرى الجامعة بعد انتهاء اعتصام المئات أمام السفارة عقب استشهاد ضابط و٤ جنود مصريين على الحدود مع إسرائيل.

إنزال علم إسرائيل من فوق سفارتها

- ووفقا **للحياة** (٩/١٠) تمكن المتظاهرون المصريون الموجودون أمام السفارة الإسرائيلية فى القاهرة، من إنزال العلم الإسرائيلى من فوق شرفة السفارة للمرة الثانية، ورفعوا العلم المصرى بدلا منه، كما لوحوا بالعلم الفلسطينى من داخل شرفة السفارة، وسط سعادة بالغة للمتظاهرين الذين هتفوا: «ارفع راسك فوق.. أنت مصرى»، مطالبين بطرد السفير الإسرائيلى.

ونجح ٤ شبان فى تسلق المبنى الذى تقع فيه السفارة الإسرائيلية والذى يبلغ ٢٢ طابقا، بهدف نزع العلم الإسرائيلى وتمزيقه، ووضع العلم المصرى بدلا منه، كما تمكنوا من دخول الشقق التى تقع بجوار السفارة واحتفلوا فيها، وذلك بعدما تمكن المتظاهرون من هدم السور الخرسانى الذى بنته السلطات المصرية منذ عدة أيام لحماية السفارة من المتظاهرين.

ويمكن تتبع أهم محطات حادث السفارة باعتباره أحد المسارات التى سلكها بعض الثوار والمتظاهرين فى السطور التالية:

● **فى ٩ من سبتمبر ٢٠١١** تجمع أكثر من ألفى شخص أمام السفارة الإسرائيلية، منددين بما حدث للجنود المصريين على الحدود المصرية، ومطالبين بطرد السفير الإسرائيلى، وإغلاق السفارة، كما طلب المتظاهرون بهدم ما أطلقوا عليه الجدار

العازل الذى أنشىء بجوار كوبرى الجامعة، وارتفع لأكثر من ثلاثة أمتار، وتم إغلاق الجهة الغربية من الشارع المؤدى إلى السفارة، وقد حمل المتظاهرون الآلات الحادة والشواكيش لهدم الجدار إلا أن أجهزة الأمن منعتهم مؤكدين أن التظاهر مشروع إلا أن الهدم والتخريب مجرم خاصة أن هذا الجدار أقيم بعيدا عن السفارة الإسرائيلية، وهو ملاصق لكوبرى الجامعة، وقد انتقلت قوات من الأمن المركزى والشرطة، وتم وضع كردونات أمنية لمنع المتظاهرين من الاقتراب من العمارة التى تقع فيها السفارة حتى لا تحدث أى أعمال تخريب أو اشتباكات، وذلك من خلال فريق من ضباط الشرطة، ظلت الأعداد تتدفق حول مقر السفارة من ميادين التحرير ومصطفى محمود والجيزة عقب صلاة الجمعة إلى مقر السفارة.

وبدأ المتظاهرون فى هدم أجزاء من الجدار العازل فى الساعة الخامسة (الجمعة ٩ سبتمبر) وقد حاولت أجهزة الأمن منعهم إلا أنهم ظلوا مصرين على موقفهم وصعدوا أعلى الجدار وأسقطوا أجزاء كبيرة منه. (**الأهرام** ٩/١٠)

⁂

انحراف عن مسار الثورة

● **وفى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** قالت **«الشروق»** إن جمعة «تصحيح المسار» انحرفت عن مسارها الذى حددته القوى والحركات الداعية لها، حيث استعادت القاهرة مساء الجمعة (٩ سبتمبر) أجواء ومشاهد جمعة الغضب (٢٨ يناير) وتصاعدت الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين الذين اقتحموا السفارة الإسرائيلية، واستخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطى، وردد المتظاهرون بالحجارة والزجاجات الحارقة.

– وبحسب وزارة الصحة فقد بلغ عدد ضحايا الأحداث حتى صباح السبت (١٠ سبتمبر) ٣ قتلى، و١٠٥٢ مصابا، فيما تجددت الاشتباكات بين قوات الجيش، ومتظاهرين أمام السفارة الإسرائيلية بعد أن توقفت لعدة ساعات، وطاردت قوات الجيش المئات منهم أعلى كوبرى الجامعة باتجاه المنيل.

– وقالت **الأهرام** (١١ سبتمبر) بعد ساعات عصيبة وأحداث عنف دام عاشتها مصر فجر السبت (١٠ سبتمبر) بعد أن جنح المتظاهرون إلى العنفً وإتلاف الأملاك العامة والخاصة وإشعال النيران فى سيارات الشرطة على خلفية اقتحام مبنى السفارة الإسرائيلية، ومحاولة دخول مبنى مديرية أمن الجيزة أصدر الاجتماع المشترك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ولجنة إدارة الأزمات بمجلس الوزراء عددا من القرارات الحاسمة لمواجهة الانفلات الأمنى وضبط الشارع.

– حيث تقررت إحالة جميع المقبوض عليهم فى أحداث السفارة أو من يثبت

تورطهم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ **وتطبيق جميع النصوص القانونية المتاحة بقانون الطوارئ الذى كان مستهدفا وقفه حلال الفترة المقبلة**، وتأكيد مصر التزامها بقواعد القوانين الدولية خاصة فى الحفاظ على السفارات والبعثات الدبلوماسية ومناشدة كل القوى الوطنية والإعلام تحمل المسئولية لمواجهة الانفلات الأمنى، وقيام أجهزة الأمن باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدى لأعمال البلطجة، وتأمين المنشآت، وتفعيل حقها فى استخدام الإجراءات اللازمة لذلك بما فى ذلك حق الدفاع عن النفس.

وفى سياق متصل توالت ردود الفعل الغاضبة على ما حدث من كل القوى والأحزاب والتيارات سواء فى داخل مصر أو خارجها حيث أجمعت الأحزاب والتيارات السياسية على إدانتها لكل ما جرى من أعمال تخرج عن سلمية التظاهر، وتعرض مصالح الوطن للخطر والضرر.

– وفى سياق متصل أخلت تل أبيب مبنى سفارتها بالقاهرة على إثر الهجوم الذى تعرضت له وأعادت سفيرها إسحاق ليفانون، ومعه ٨٠ من أعضاء السلك الدبلوماسى وستة من حراس أمن السفارة. (**الأهرام** ٩/١١).

ووصف بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى حادث اقتحام السفارة بأنه مسألة خطيرة، وأشاد بالأمن المصرى، وشكر أوباما على مساعدته فى إدارة الأزمة.

وقد بدأت نيابة جنوب الجيزة الاستماع إلى أقوال ٥٠ مصابا فى أحداث العنف، وأكدوا أنهم تظاهروا لهدم الجدار العازل وإنزال علم إسرائيل، والمطالبة بطرد السفير، وأنهم أصيبوا إثر تحطيم الجدار والاصطدام بالحواجز والسقوط أرضا.

وقد استجوبت النيابة ٢٠ متهما من بين المقبوط عليهم الـ٣٨ المتهمين بالتورط فى أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة وإحراق سيارات الشرطة وقد اتهمتهم النيابة بإثارة الشغب والإتلاف.

واستمعت النيابة أيضا لأقوال الشابين اللذين أنزلا علم إسرائيل، ورفعا علم مصر فوق السفارة، وقد أصيب أحدهما بكسر فى الجمجمة، والثانى بكسر فى القدم.

وقد تبين أن من بين المصابين ٧٠ مجندا و٤ ضباط وأمينى شرطة، وأكدت التحقيقات عدم وجود أى إصابات نتيجة إطلاق الرصاص.

وأسفرت الأحداث أيضا عن احتراق ٧ سيارات تابعة للشرطة وتحطيم ٢٥ سيارة شرطة وتلفيات بمبنى المديرية.

وفى سياق متصل رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاستقالة التى تقدم بها د.عصام شرف رئيس مجلس الوزراء. (**الأهرام** ١١ سبتمبر)

ردود أفعال إزاء حادث السفارة

أكد علماء الدين الإسلامى رفضهم للاعتداء على مقر السفارة الإسرائيلية، وما أسفر عنه من وقوع ضحايا من الشعب والشرطة، مؤكدين أن هذا العمل مخالف للشريعة الإسلامية وللقوانين الدولية، ويسىء إلى سمعة مصر دوليا وإلى ثورتها الناجحة، مناشدين الجميع الالتفاف حول قواتهم المسلحة والتعاون مع رجال الأمن لعودة الهدوء والاستقرار.

كما أعربت مختلف الأحزاب والقوى والتيارات السياسية عن استيائها وقلقها الشديد للأحداث التى شهدتها مصر من اعتداءات وإضرار بالمنشآت والمبانى الحيوية والاستراتيجية بالبلاد.

كما أدانت القوى الإسلامية أحداث الاعتداء على السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة، ووصفتها بأنها مخطط من أجل إثارة الفوضى، وإلغاء الانتخابات البرلمانية (**الأهرام** ١١ سبتمبر).

● **فى ١٢ من سبتمبر ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: إن مصلحة الطب الشرعى انتهت إلى أن وفاة ضحايا أحداث السفارة الإسرائيلية الثلاثة كانت بسبب إصابة كل ضحية من المجنى عليهم بطلق نارى واحد، بالإضافة إلى استقرار رصاصة داخل أحد الحالات، ودخول وخروج رصاصة فى جسدين آخرين.

كما ألقت الشرطة العسكرية، بالتعاون مع قوات الشرطة المدنية، القبض على ٩٢ متهماً ليصل إجمالى المقبوض عليهم فى الأحداث إلى ١٣٠ متهماً.

وارتفع عد المتوفين إلى أربعة أشخاص، وقررت النيابة العسكرية حبس ٣٨ متهماً، واستكمال التحقيق مع الباقين، بتهم الشغب وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، وتكدير السلم والأمن العام، وتعريض حياة الآخرين للخطر.

● **فى ١٢ سبتمبر ٢٠١١** قررت النيابة العسكرية حبس ٧٠ متهماً جديداً فى أحداث السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، كما قررت أيضاً تحويل ٢٢ متهماً إلى نيابة الأحداث للتحقيق معهم، وذلك لصغر سنهم، كما قررت النيابة أيضاً تسليم ٤ من المتهمين إلى أولياء أمورهم لصغر سنهم مع أخذ التعهد عليهم بحسن رعايتهم.

تقرير تقصى الحقائق

● **فى ١٤ من سبتمبر ٢٠١١** أعربت لجنة تقصى الحقائق فى أحداث الاعتداء على السفارة الإسرائيلية ومبنى وزارة الداخلية ومديرية أمن الجيزة التى شكلها المجلس

القومى لحقوق الإنسان عن قلقها الشديد من قيام بعض الأطراف بتحويل مسار الاحتجاجات من الاتجاه السلمى إلى استخدام العنف، وتدين كل أعمال العنف التى تتعرض لها مرافق الدولة، كما تعبر عن قلقها من ارتفاع أعداد المصابين، وسقوط قتلى برصاص حى فى أثناء المواجهات، وتطالب بإجراء تحقيق من جانب النيابة العامة وإعلانه للرأى العام.

وأكدت تقديرها للحاجة لضبط الانفلات الأمنى لكن إعادة تفعيل جميع مواد قانون الطوارئ رسمياً بل توسيع نطاقها يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، ويختزل معالجة أزمة سياسية واجتماعية شاملة فى مجرد الحل الأمنى، كما أنه يشكل رجوعاً عن أهداف الثورة التى يمثل إنهاء حالة الطوارئ أحد أهدافها الرئيسية، ولا يزال المجلس عند تقديره بإمكان مواجهة الأحداث المشابهة من خلال مواد قانون العقوبات.

وترى أن إحالة المدنيين إلى محاكم أمن الدولة العليا طوارئ بدلاً من المحاكمات العسكرية تظل مشوبة بافتقاد شروط العدالة، وعدم توافر ضمانات المحاكمة العادلة.

وأكدت الحاجة الماسة للتعجيل بعودة الشرطة للقيام بواجباتها المهنية فى الحفاظ على الأمن والنظام العام فى إطار احترام حقوق الإنسان، فى بيئة اجتماعية قابلة لوجود شرطى منضبط ومشجع له، وضرورة تقديم الدعم المادى والمعنوى لجهاز الشرطة للقيام بدوره المهنى، وتعزيز العلاقة مع المجتمع من خلال توفير الأمن للمواطنين فى أثناء جهوده لإنفاذ القانون.

كما أكدت موقفها الثابت الداعم لحرية الرأى والتعبير، وأعربت عن قلقها الشديد من بدء إجراءات تقييد الحريات الإعلامية التى اتخذتها السلطات المعنية عقب أحداث يوم الجمعة، ودعت الحكومة إلى إصدار قوانين منظمة للعمل الإعلامى بعد التشاور مع الجهات الإعلامية المهنية، بشرط أن تكون هذه القوانين شفافة ومهنية، وتراعى المعايير الدولية.

ولاحظت اللجنة تعجل بعض التصريحات الرسمية فى توجيه اتهامات خطيرة عن مسعى جهات داخلية وخارجية لإسقاط الدولة المصرية دون انتظار تلك التصريحات لنتائج التحقيقات أو تقديم الأدلة على صحة هذه الاتهامات، ويضاعف من قلق المجلس صدور هذه التصريحات فى سياق حملة إعلامية تستهدف تشويه المسار السلمى للثورة المصرية والانتقاص من وطنية الثوار (**الأهرام** ١٥ سبتمبر).

● وفى اليوم نفسه، أعلن ٢١ حركة ثورية وتياراً سياسياً مسئوليتها عن اقتحام السفارة الإسرائيلية يوم الجمعة (٩ سبتمبر)، مؤكدة فى بيان تم توزيعه خلال

الوقفة الاحتجاجية والمؤتمر الصحفى الذى نظمته، بنقابة الصحفيين أن «الشعب المصرى والحركات السياسية قرروا استرداد جزء من هيبة الدولة وكرامة المواطن باقتحام السفارة الإسرائيلية وطرد السفير والبعثة الدبلوماسية والإعلان أن زمن الهزيمة والانكسار قد ولى، ورفض المتظاهرون اتهامهم بمحاولات التخريب، مؤكدين أنهم وغيرهم من المحتجين أكدوا سلمية المظاهرة منذ انطلاقها صباح الجمعة (٩ سبتمبر)، لافتين إلى احتمالية اندساس عدد من العناصر التخريبية وسط المتظاهرين لافتعال الصراع مع قوات الشرطة.(**المصرى اليوم** ١٥ سبتمبر)

● **فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١١** كشفت التحقيقات واعترافات المتهمين فى حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية، عن تورط شخصية ثرية فى تحريض أعداد كبيرة من الشباب مقابل مبالغ مالية تراوحت بين ٥ و١١ ألف جنيه لكل شخص، لمهاجمة السفارة وإثارة الفوضى.

● **فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١١** أمر المستشار هشام بدوى بتجديد حبس ١١ متهماً من المتهمين فى أحداث السفارة الإسرائيلية، حيث تسلمت نيابة أمن الدولة العليا ملف تحقيقات النيابة العسكرية فى تلك الأحداث.

● **فى ١٦ من أكتوبر ٢٠١١** تمكنت أجهزة الأمن فى الجيزة من القبض على ٦ متهمين جدد فى أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة.

● **فى ٣١ من أكتوبر ٢٠١١** قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة ٣٧ متهماً بالحبس لمدة ستة أشهر مع الإيقاف فى أحداث الاعتداء على عناصر الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة، وذلك فى اليوم التالى (السبت ١٠ سبتمبر) من واقعة اقتحام السفارة الإسرائيلية والاعتداء على السفارة السعودية وبراءة اثنين.(**أ. ش. أ**)

– بينما قالت **الشروق** (أول نوفمبر) عاقبت المحكمة العسكرية العليا، ٧٦ متهماً فى أحداث السفارة الإسرائيلية بالحبس لمدة عام مع إيقاف التنفيذ.

★★★

● **فى ١٢ سبتمبر ٢٠١١** وسط حالة من الانقسام بين القوى السياسية المختلفة حول جدوى المظاهرات، دعت بعض الائتلافات والقوى إلى عدد من المليونيات خلال الشهر الحالى، بينما أعلنت قوى أخرى رفضها هذه الدعوة.

● **فى ١٤ سبتمبر ٢٠١١** تباينت مواقف القوى والتحالفات السياسية والشعبية بشأن المشاركة فى مليونية جمعة «لا للطوارئ» والاعتصامات، وأجمعت فى الوقت نفسه على خطورة الوضع الذى تمر به مصر حالياً.

مواقف مرشحى الرئاسة تجاه «الطوارئ»

وفى هذا السياق بحث سبعة من مرشحى الرئاسة سبل مواجهة التحديات التى يمر بها المجتمع حالياً، بمشاركة الدكتور محمد البرادعى، وعمرو موسى، والدكتور محمد سليم العوا، وحازم أبو إسماعيل، والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحى، والمستشار هشام البسطويسى، الذى شارك فى الاجتماع هاتفياً، نظراً لوجوده بالخارج.

أبدى المشاركون رفضهم قانون الطوارئ، وطالبوا بتحديد الفترة الانتقالية، وضرورة تعديل قانون الدوائر الانتخابية (**الأهرام** ١٥ سبتمبر).

– بينما تزايدت حدة الانقسام بين الأحزاب والتيارات والقوى السياسية حول المشاركة فى مظاهرات جمعة «الصمت الرهيب» (١٦ سبتمبر)، لرفض تفعيل قانون الطوارئ، التى دعا إليها اتحاد شباب الثورة ونشاطء «فيس بوك» (**المصرى اليوم** ١٦ سبتمبر).

جمعة «لا للطوارىء»

● **فى ١٦ من سبتمبر ٢٠١١** شارك عدة آلاف فى «جمعة لا للطوارئ» فى القاهرة والإسكندرية والسويس، التى دعت إليها ٣٠ حركة وائتلافا وحزبا سياسيا، بينما غاب عنها – بحسب **الأهرام** ١٧ سبتمبر – قوى سياسية ودينية بارزة، ففى القاهرة توافدت أعداد قليلة على ميدان التحرير للمشاركة فى المليونية، غير أنها زادت بشكل ملحوظ عقب صلاة الجمعة، ولأول مرة منذ فترة طويلة لم يشهد الميدان بمختلف أرجائه تعليق اللافتات سواء الصغيرة أو الكبيرة، حيث لم تعلق سوى لافتة واحدة فى مواجهة المنصة الرئيسية للمطالبة بتطوير الإعلام، وترددت شعارات تندد بقانون الطوارئ، فى حين اختفت قوات الأمن تماماً عن المشهد، وقد فرض شباب الثورة من المتظاهرين كردونا بشريا لمنع متظاهرين من التوجه إلى وزارة الداخلية للحيلولة دون تكرار سيناريو الجمعة (٣١ أغسطس) عقب محاولة بعض مثيرى الشغب تحفيز المتظاهرين للزحف صوب الوزارة، وهو ما لم يستجب له المتظاهرون.

– **وفى الإسكندرية** شهدت ساحة مسجد القائد ابراهيم انقساما بين القوى السياسية والتيارات الإسلامية التى لبت دعوة الشيخ أحمد المحلاوى بعدم المشاركة فى مليونية (١٦ سبتمبر)، ونظمت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة مؤتمراً حاشداً تحت عنوان ««ضد الثورة المضادة» شارك فيه عدة آلاف عقب صلاة الجمعة، ووقعت اشتباكات بين متظاهرين وعناصر من الإخوان المسلمين، بسبب اختلافات على هتافات رددها بعض المستقلين.

وفى السويس شارك العشرات فى مظاهرة مؤيدة لإلغاء الطوارئ، وزعت خلالها منشورات للترشح للانتخابات المقبلة واعتصام المعلمين (الأهرام ١٧ سبتمبر).

● **فى ٢٢ من سبتمبر ٢٠١١** تبنت القوى الوطنية والفصائل السياسية مبادرة للتوافق الشعبى اعتبرتها مصيرية لإنجاح ثورة ٢٥ يناير، وطالب ٤٥ حزبا وحركة سياسية – فى اجتماعهم ظهر الخميس ٢٢ سبتمبر بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ـ بعدد من المطالب التوافقية فى مقدمتها وقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء المحاكمات العسكرية، وتعديل قوانين الغدر، وانتخابات مجلسى الشعب والشورى، وتسليم الحكم بالكامل لرئيس وبرلمان منتخبين قبل ٣٠ أبريل ٢٠١٢.

وشارك فى التوقيع – بحسب **الأهرام** ٢٣ سبتمبر – على بيان المبادرة أحزاب: الوسط، والنور السلفى، والعدل، والكرامة، والغد الجديد، والنهضة، والسلامة والتنمية، والإصلاح، والحضارة، وحركة ٦ أبريل، والجمعية الوطنية للتغيير، وائتلاف شباب الثورة، والجماعة الإسلامية، بينما غاب عن الاجتماع والتوقيع على البيان حزبا الوفد و«الحرية والعدالة».

● **فى ٢٣ من سبتمبر ٢٠١١** فى جمعة سيطر عليها الهدوء ولم تحمل عنواناً محدداً – وفقاً للأهرام ٢٤ سبتمبر – شهد ميدان التحرير عدة مسيرات اختلفت فى مطالبها، لكنها تشابهت فى قلة عدد المشاركين فيها، وكانت المسيرة الأكثر عدداً من نصيب «ائتلاف دعم المسلمين الجدد» السلفى وشارك فيها بضعة آلاف عقب صلاة الجمعة، وطالبت بالإفراج عن «أبويحيى» الشاهد الوحيد فى قضية كاميليا شحاتة والمحبوس على ذمة قضية أحداث إمبابة فى مايو ٢٠١١، ومسيرة ثانية لدعم الثورات العربية فى سوريا واليمن ومساندة القضية الفلسطينية وإعلان الدولة، ووقفة داخل الميدان رددت هتافات ضد عصام شرف والحكومة، من بينها «يا عصام يا كذاب فين مساكن الشباب»(الأهرام ٩/٢٤).

● **فى ٢٧ من سبتمبر** تواصلت الدعوة بين القوى السياسية المختلفة للمشاركة فى جمعة «مليونية استرداد الثورة» (٣٠ سبتمبر) بينما تصاعدت لهجة رفض القوانين المنظمة للانتخابات بين الأحزاب.

● وقالت **المصرى اليوم** (٢٩ سبتمبر) استمرت القوى السياسية فى الحشد لمليونية استرداد الثورة الجمعة وأعلن اتحاد شباب الثورة، الذى يضم ١٨ حزباً وحركة سياسية، مشاركته فى المليونية التى تنطلق بميدان التحرير والميادين الرئيسية بالإسكندرية والسويس وبورسعيد، وذكر الاتحاد، فى بيان أصدره أنه يدرس إعلان الاعتصام فى الميادين الرئيسية حتى يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن جدول زمنى لتسليم السلطة للمدنيين، ووقف العمل بقانون الطوارئ، الذى انتهى

طبقاً للإعلان الدستورى، ويلغى قانون تجريم الاعتصام، ويوقف إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية.

● **وفى ٢٩ من سبتمبر ٢٠١١** تسلم المجلس العسكرى البيان الموحد الذى وقع عليه - بحسب المصرى اليوم ٣٠ سبتمبر - ممثلو ٦٠ حزباً خلال اجتماع عقد بين التحالف الديمقراطى والقوى السياسية، ويتضمن اعتراضهم على المادة الخامسة من قانون الانتخابات الحالى، الخاصة بحظر ترشيح أعضاء الأحزاب على المقاعد الفردية، وضرورة تطبيق قانون العزل السياسى لكوادر الحزب الوطنى المنحل لمدة ١٠ سنوات.

- وفى سياق آخر وفى الوقت الذى أعلن فيه العديد من القوى السياسية مشاركتها فى مظاهرات مما عرف بـ«جمعة استرداد الثورة وإنهاء الطوارئ»، حذر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى رسالته رقم ٧٥ على موقعه الإلكترونى من أن أى مساس بالقوات المسلحة والمنشآت سيتم مواجهته بكل شدة. وقد أكد د. محمد مرسى رئيس حزب «الحرية والعدالة». الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، عدم مشاركة الحزب فى المليونية (**الأهرام** ٣٠ سبتمبر).

●● جمعة استرداد الثورة (٣٠ من سبتمبر)

- فى ٣٠ من سبتمبر ٢٠١١ استردت الثورة ثوارها كما قالت الشروق (أول أكتوبر) فى عنوان مانشيتها بالصفحة الأولى.. وقالت المصرى اليوم أول أكتوبر): احتشد الآلاف فى ميدان التحرير بالقاهرة، وعدد من الميادين بالمحافظات فى جمعة «استرداد الثورة»، مطالبين المجلس العسكرى بتنفيذ وعوده بتسليم الحكم لسلطة مدنية، وإلغاء قانون الطوارئ، وتعديل قوانين الانتخابات.

وشهد ميدان التحرير وجوداً مكثفاً لأعضاء أحزاب الوفد والكرامة والوسط والجبهة الديمقراطية وعدد من السلفيين، وخلال خطبة الجمعة وجه الداعية مظهر شاهين، خطيب عمر مكرم والميدان، ٥ رسائل حذر خلالها الوزراء من أنه سيتم تحطيم كراسيهم إذا ظلوا سلبيين، منتقدا الأداء السيىء للحكومة، وحذر فى الثانية المجلس العسكرى من تطبيق القوانين الاستثنائية، وانتقد فى الثالثة غياب التيارات الإسلامية، ووجه الرابعة للسفيرة الأمريكية وحذرها من الاستمرار فى العمل على إشعال الفوضى، مؤكداً أنها لن تستطيع التفريق بين المصريين، أما الخامسة فكانت ضد فلول الوطنى.

● وقد أدى المتظاهرون صلاة الجمعة، بالميدان وسط أجواء حماسية تخللتها، تكبيرات وتهليلات المصلين فى أثناء الخطبة، التى ألقاها الشيخ مظهر شاهين، وطالب فيها بتفعيل قانون العزل السياسى، وإنهاء العمل بالطوارئ، وعودة الشركات المنهوبة.

وأقام المشاركون عدة منصات تداخلت فيما بينها، حيث كانت تتردد الهتافات عبر مكبرات الصوت بجميع المنصات فى توقيت واحد.

ومن بين هذه المنصات الرئيسية، منصة لحزب الوسط وأخرى لحزب الوفد، وثالثة للمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية حازم صلاح أبو اسماعيل، ورابعة لشباب من أجل الحرية والعدالة، ومنصات أخرى.

ووفقا للشروق (١٠/١) فقد حدد المتظاهرون ٩ مطالب فى جمعة «استرداد الثورة» على رأسها إجراء الانتخابات البرلمانية بالقائمة النسبية على كل مقاعد «الشعب والشورى» وإلغاء قانون الطوارئ، وإعلان خريطة طريق واضحة بجدول زمنى لتسليم السلطة للمدنيين وتطبيق قانون الغدر.

ودعا المرشح الرئاسى محمد سليم العوا من على منصة القوى السياسية إلى العودة إلى الميدان كل جمعة لحين تحقيق كل مطالب الثورة، معلنا عن تعليق حملته الرئاسية حتى تتحقق مطالب الثوار.

وفى مشهد يحدث لأول مرة فى الميدان أدى المتظاهرون قسم «الولاء للثورة»، وطالب مظهر شاهين خطيب الميدان خلال خطبة الجمعة المتظاهرين بأن يشبكوا أيديهم ويرددوا خلفه: «نقسم بالله العظيم أن نحافظ على ثورتنا وأهداف ثورتنا ومطالب ثورتنا وأن نعيش من أجلها ونموت من أجلها.. والله أكبر وحسبنا الله ونعم الوكيل».

كان المواطنون قد نظموا - بحسب المصرى اليوم أول أكتوبر - عقب صلاة الجمعة مسيرات من أمام عدد من المساجد بالقاهرة والجيزة، ومنها مسجد مصطفى محمود بالمهندسين والخازندار بشبرا والفتح برمسيس والاستقامة بالجيزة والسيدة زينب، واتجهوا إلى ميدان التحرير، وهم يرددون شعار الثورة الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام»، ويطالبون بتحقيق مطالب الثورة من الحرية والديمقراطية وإنهاء حكم العسكر.

وفيما يعد رد فعل للأحداث من جانب الحكومة قال وزير الإعلام - بحسب **الأهرام** أول أكتوبر - فيما يتعلق بقانون الطوارئ هناك اتفاق عام فى المجلس العسكرى والحكومة معا على ضرورة إنهاء حالة الطوارئ، ولكن توسيع نطاق هذه الحالة أخيرا كان ضرورة فرضتها الظروف التى نتجت عن أحداث ٩ سبتمبر.

وتابع من المفترض أن تنتهى هذه الحالة فى أقرب وقت ممكن فور استقرار الأمور والأوضاع الأمنية، وهو ما يتطلب تعاون جميع القوى السياسية وجميع أفراد الشعب المصرى.

مشاهد من المحافظات

ـ احتشد آلاف المواطنين فى محافظات مصر المختلفة؛ استجابة لدعوات مظاهرة جمعة «استرداد الثورة» والتأكيد على مطالبها.. واتفقت فيها جموع المتظاهرين بميدان التحرير، وفى عدة محافظات على المطالبة بإلغاء المادة ٥ من قانون الانتخابات، وتفعيل قانون الغدر، لتشريع العزل السياسى لفلول النظام السابق (**الأهرام** ١٠/١).

وقد نظمت القوى السياسية ـ بحسب المصرى اليوم ١٠/١ ـ فى محافظات: المنوفية وبورسعيد والدقهلية وكفر الشيخ والإسماعيلية والسويس ومطروح والمنيا وأسيوط وبنى سويف ـ مظاهرات ومسيرات، هتفوا خلالها ضد قانون الطوارئ، وطالبوا بحدين أدنى وأقصى للأجور.

ـ **فى الإسكندرية** انطلقت ـ بحسب الأهرام أول أكتوبر ـ ثمانى مسيرات للقوى السياسية من مختلف المناطق الشعبية، وذلك للتجمع أمام قيادة المنطقة الشمالية العسكرية بسيدى جابر.. شارك فيها ـ وفقا **للمصرى اليوم** ١٠/١ ـ عدة آلاف يمثلون عددا من الأحزاب والحركات السياسية فى جمعة «استرداد الثورة».

وكان من تلك المسيرات مسيرة الجبهة السلفية التى انطلقت من مسجد الفارسى بمنطقة بحرى التى انشقت عن الجماعة السلفية وحزب النور، وقد اتفقت المسيرات على مطالب «جمعة استرداد الثورة» بتعديل قانون الانتخابات، بحيث يكون بالقائمة النسبية المطلقة، وإلغاء المادة الخامسة والمحاكمات العسكرية للمدنيين، والبدء فى تطبيق قانون الغدر والعزل السياسى لكوادر الوطنى المنحل، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، ووضع جدول زمنى لانتقال السلطة من المجلس العسكرى لسلطة مدنية بعد إجراء انتخابات الرئاسة فى مدة أقصاها ٣٠ يوليو المقبل.

ـ كما وحد هتاف «عيش.. حرية.. كرامة إنسانية» ما يزيد على ٢٥ حزبا وحركة وائتلافا سياسيا ـ بحسب الشروق أول أكتوبر ـ غاب عنها التيار الإسلامى، وقال الشيخ المحلاوى فى خطبة الجمعة بمسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية: «ليس أمام المجلس سوى الاستجابة لمطالب الشعب المصرى».

ـ **وفى السويس** ورغم حادث الاشتباك مع أحد العناصر المشتبه فى انتمائها لجهات أمنية، خرج المتظاهرون بالسويس فى مليونية استرداد الثورة حيث شارك تكتل شباب السويس بألف متظاهر فى ميدان الشهداء بالأربعين، وأطلق المتظاهرون هتافات معبرة عن التكتل، وتنتقد إدارة المجلس العسكرى للبلاد. (الأهرام ١٠/١).

وقد رصدت جريدة **الشروق** (١٠/١) بعض مشاهد التظاهر في بعض المحافظات.

ـ ففى كفر الشيخ احتشد مئات من شباب ٦ أبريل وائتلاف الثورة، ورموز القوى الوطنية وأحزاب التجمع والوفد والناصرى ومصر القومى والوسط والجبهة الديمقراطية فى مظاهرة حاشدة بميدان إبراهيم الدسوقى، بدسوق للمطالبة بعدم تطبيق قانون الطوارئ، والعمل على تحقيق مطالب الثورة، وتنقية الحياة الحزبية من ممارسات فلول الحزب الوطنى المنحل.

ـ **وفى بنى سويف** خرجت مظاهرات عقب انتهاء صلاة الجمعة فى مسجد عمر بن عبدالعزيز بميدان المديرية، وردد المشاركون هتافات بالمطالب ذاتها.

ـ وانتظم عشرات من شباب حركة ٦ أبريل، وعدد من شباب ائتلاف الثورة ببنى سويف، مرددين هتافات: «يسقط يسقط حكم العسكر» «لا للمحاكمات العسكرية» «لا لقانون الطوارئ».

ـ **وفى المنيا** خرج المئات من المصلين للانضمام لمن صلى فى الميادين للإعلان عن المشاركة فى جمعة استرداد الثورة، وهتف الجميع ضد قانون الطوارئ والمحاكمات العسكرية.

ـ **وفى أسيوط** خرج مئات من شباب ائتلاف الثورة والجمعية الوطنية للتغيير وحركتى كفاية و٦ أبريل وعدد من شباب الإخوان فى مظاهرات من مسجد الهلالى بمدينة أسيوط للمطالبة باسترداد الثورة.

ـ **وفى قنا** تجمع عشرات من حركة «إرادة قنا» وعدد من السلفيين والأقباط مع شباب ائتلاف الثورة بميدان الساعة وسط مدينة قنا، للمشاركة فى مظاهرات الجمعة مطالبين بإلغاء المحاكمات العسكرية وقانون الطوارئ.

– **وفى سيناء** أغلق الطريق الدولى بالشيخ زويد بإطارات مشتعلة على الطريق، فى حين توحدت مطالب المشاركين فى الشيخ زويد ورفح حول إلغاء قانون الطوارئ وتفعيل قانون الغدر السياسى، وتعديل قانون الدوائر الانتخابية، ومحاكمة قتلة الشهداء فى شمال سيناء وإسقاط الأحكام الغيابية، ومنع محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية (**الشروق** ١٠/١).

● ورصدت **للمصرى اليوم** (١٠/١) تظاهرات فى محافظات أخري فى مليونية استرداد الثورة.

ـ **فى بورسعيد** انطلقت ٤ مسيرات بعد صلاة الجمعة من مساجد الصالح بحى الضواحى، ومريم بحى المناخ والتوفيقى بحى العرب، ومسجد علوان بحى العرب وانضمت فى مظاهرة ضمت نحو ألفى مشارك، مضت بطول شارع سعد زغلول فى اتجاه ميدان المنشية، ورفع المشاركون لافتات تطالب بسقوط حالة الطوارئ.

ـ وفى الدقهلية نظم أكثر من ٣٠ من اتحاد شباب الثورة وحزب الوفد والتجمع والناصرى و٦ أبريل وكفاية مظاهرة بميدان الشهداء بالمنصورة للمطالبة بتنفيذ مطالب الثورة.

● **وفى الاسماعيلية** تظاهر العشرات من نشطاء وائتلاف الثورة وممثلين عن بعض الأحزاب والحركات السياسية وتكتل ثوار الإسماعيلية الذى يضم ٢٥ حركة وائتلافا بالمحافظة، بميدان الممر بمدينة الاسماعيلية، وطالبوا المجلس العسكرى بتحديد جدول زمنى لتسليم السلطة.

● **فى الأول من أكتوبر ٢٠١١**: أخلت شرطة مكافحة الشغب المصرية السبت «أول أكتوبر» ميدان التحرير بوسط القاهرة من المحتجين الذين كانوا يريدون تنظيم اعتصام فى أعقاب مظاهرة، تطالب بإنهاء حالة الطوارئ، وسرعة تسليم السلطة إلى الحكم المدنى.

وكان نحو مائة محتج ـ بحسب الأهرام ـ ظلوا فى ميدان التحرير بعد المظاهرة التى نظمت بالميدان الجمعة (٣٠ سبتمبر).

وذكرت وكالة **أنباء الشرق الأوسط** ـ وفقًا **للأهرام** ـ أن شرطة مكافحة الشغب ألقت القبض على عشرة أشخاص عندما رشقها محتجون بالحجارة، إلا أن نشطاء فى الميدان أبلغوا رويترز أن الأشخاص الذين ألقوا الحجارة ليسوا جزءا منهم.

● **فى ٢ من أكتوبر ٢٠١١** قالت **الأهرام** وقعت صباح «السبت الأول من أكتوبر» اشتباكات بين عدد من المعتصمين فى ميدان التحرير والباعة الجائلين من جهة وقوات الأمن المركزى من جهة أخرى، عندما طالبتهم القيادات الأمنية برفع الخيمة التى قاموا بنصبها، ورحيل الباعة الجائلين الذين عادوا إلى الميدان، إلا أن مجموعة من الباعة ومثيرى الشغب اعترضوا، وقاموا برشق قوات الأمن المركزى بالحجارة؛ مما أدى إلى إصابة مجند بجروح سطحية إثر إصابته بحجر، وتمت مطاردتهم عندما فروا فى الشوارع الجانبية بميدان التحرير، وقد تمكنت أجهزة الأمن من القبض على عدة أشخاص ممن أثاروا الشغب، بينما بقيت مجموعة قليلة من الشباب تعاملوا بشكل لائق وتم التفاهم على بقائهم بالميدان دون إعاقة لحركة المرور.

● وفى سياق متصل قالت **المصرى اليوم** (١٠/٢): رفض عدد من قادة الأحزاب، وممثلى ائتلافات شباب الثورة أسلوب فض اعتصام بعض المتظاهرين فى ميدان التحرير السبت (أول أكتوبر) بالقوة، معتبرين أن استخدام القوة إعادة إنتاج لممارسات النظام السابق فى انتهاك الحق فى التظاهر السلمى، رغم أنهم لم يكونوا مؤيدين للاعتصام الذى دعا إليه البعض بعد انتهاء جمعة «استرداد الثورة» (٣٠ سبتمبر)، ولم يحدث عليه توافق بين القوى السياسية.

وكانت اشتباكات طفيفة وقعت بين المعتصمين وقوات الأمن أسفرت عن إصابة ٢ من جنود الأمن المركزى، بعد مطاردات مع المعتصمين الذين رشقوهم بالحجارة فى شارع طلعت حرب، ومدخل «عبدالمنعم رياض»، واستعانت قوات الأمن بنحو ٢٥ سيارة أمن مركزى وتمركز مئات الجنود فى عدة مناطق بالميدان؛ للحيلولة دون عودة المتظاهرين.

وفى سياق متصل عقد الفريق سامى عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعا مع ممثلى ١٥ حزبا لمناقشة مطالب القوى السياسية التى أرسلتها إلى المجلس؛ اعتراضا على قانون الأحزاب خاصة المادة ٥ التى تحظر على أعضاء الأحزاب الترشح فى الانتخابات على المقاعد المخصصة للفردى، وقد توافق الحضور على تعديل المادة ٥ من قانون مجلس الشعب بحيث يسمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على المقاعد الفردية، كما اتفقوا على خريطة انتقال السلطة.

وقرر المجلس العسكرى دراسة حرمان عدد من قيادات الحزب الوطنى من العمل السياسى وإيقاف محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإيقاف العمل بالطوارئ.(**المصرى اليوم** ٢ أكتوبر)

● **فى ٣ من أكتوبر ٢٠١١** رصدت المصرى اليوم انقساما بين القوى السياسية حول نتائج لقاء الفريق سامى عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة ورؤساء الأحزاب، ففيما اعتبرها البعض إيجابية، قال البعض الآخر إنها مجرد فتات لن يرضى به أحد.

● **فى ٤ من أكتوبر ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم** إن الحركات الثورية والشبابية دعت إلى تنظيم مظاهرة مليونية الجمعة (٧ أكتوبر) فى ميدان التحرير والميادين الرئيسية بمحافظات الإسكندرية والسويس وبورسعيد تحت شعار «شكرا» عودوا إلى ثكناتكم».

جمعة سيادة الشعب (٧ أكتوبر ٢٠١١)

● **فى ٧ من أكتوبر ٢٠١١** غاب أغلب الأحزاب والقوى السياسية عن مليونية رفض بيان المجلس العسكرى التى دعت إليها الجمعية الوطنية للتغيير، وحضر نحو ٣ آلاف مواطن مظاهرات ميدان التحرير يتقدمهم جورج إسحاق وأحمد دراج وجمال زهران فيما جاءت المظاهرات محدودة فى بعض المحافظات. (**المصري اليوم** ٨ أكتوبر)

بينما قالت الشروق (١٠/٨): توافد الآلاف من المتظاهرين إلى ميدان التحرير للمشاركة فى «جمعة سيادة الشعب ورفض البيان العسكرى» التى دعت إليها بعض القوى السياسية والحركات الاحتجاجية، وعدد من ائتلافات شباب الثورة، للمطالبة بسرعة تسليم المجلس العسكرى للسلطة لحكومة مدنية وإلغاء حالة

الطوارئ، والمحاكمات العسكرية للمدنيين وتفعيل قانون الغدر على رموز النظام السابق.

وشهد الميدان فى جمعة «سيادة الشعب» ٣ منصات، واحدة منها لأنصار حازم صلاح أبوإسماعيل المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، وحمل المتظاهرون لافتات عديدة موجهة للمجلس العسكرى، مكتوبًا عليها «الشعب يريد رئيسا للجمهورية من ثوار ٢٥ يناير الذين أزالوا النظام البائد، وشكر الله سعيكم وعودوا إلى ثكناتكم».

كما ارتفعت لافتات تطالب بالإفراج عن المعتقلين فى أحداث السفارة الإسرائيلية، وأخرى تبرز دور الفريق سعد الدين الشاذلى وتشيد بأدائه فى حرب أكتوبر ٧٣، كما رفع عدد من أنصار أمير الجماعة الإسلامية، عمر عبدالرحمن، لافتات تطالب السلطات المصرية بالتدخل للإفراج عن الشيخ من السجون الأمريكية.

مشاهد من المحافظات

ـ فى الإسكندرية نظم نحو ٤٠٠ من النشطاء، وألتراس نادى الأهلى والزمالك ـ بحسب المصرى اليوم ٨ أكتوبر ـ مظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم انطلقت فى مسيرة عقب صلاة الجمعة إلى مقر قيادة المنطقة الشمالية فى سيدى جابر صاحبها نحو ٣٠ من مطالبى الشقق فى إسكان المحافظة، فيما غابت حركة ٦ أبريل.

ـ وقد رصدت **الشروق** (٨ أكتوبر) مشاهد من بعض المحافظات ننقلها فى السطور التالية:

– فى السويس نظم تكتل شباب السويس مظاهرة بميدان الأربعين، مطالبين بإلغاء قانون الطوارئ وتفعيل قانون الغدر، ورفعوا لافتات تحمل صورا لمعتقلين، ساروا بها حتى مبنى ديوان عام المحافظة.

ـ وفى الشرقية خرج المئات من شباب ائتلاف الثورة فى مدينة الزقازيق للمطالبة بتحقيق باقى مطالب الثورة ورحيل المجلس العسكرى، وتشكيل مجلس رئاسى مدنى، وإلغاء قانون الطوارئ.. وطافت المسيرة شوارع الزقازيق، وتزايدات أعداد المتضامنين معها.

ـ وفى القليوبية خرج العشرات من أعضاء حزب الوسط وممثلى القوى السياسية فى زيارة إلى النصب التذكارى للجندى المجهول بمدينة بنها احتفالا بشهداء مصر الأبرار فى عيد النصر ٦ أكتوبر.

وأمام النصب التذكارى أعلن ممثلو الحزب بيانهم الذى جاء فيه أن الحزب لا يطمئن لما يدور من سياسات، وما يصدر من مراسيم وقرارات عن المجلس

العسكرى تتناقض مع آمال وطموحات وأحلام الشعب الذى أسقط نظاما فاسدا، كما أسقط خط بارليف قبل ٣٨ عاما.

- **وفى البحر الأحمر،** خرج عشرات الشباب من حركة اتحاد شباب الثورة بالبحر الأحمر فى مظاهرة فى ميدان السنترال بمدينة الغردقة، رفعت لافتات تطالب بسرعة تسليم السلطة، وتكريم الشهداء وإلغاء قانون الطوارئ.

- **وفى كفر الشيخ** شهد الميدان الإبراهيمى وقفة احتجاجية، شاركت فيها أحزاب «المصريين الأحرار» والوفد والتجمع والكرامة والناصرى ومصر القومى وحركة ٦ أبريل والجبهة الديمقراطية وثوار كفر الشيخ، لرفض الوثيقة التى وقع عليها الأحزاب والمجلس العسكرى.

● **وفى الدقهلية** نظم العشرات من شباب الميدان وحزب التجمع وحركة كفاية والناصرى مظاهرة عقب صلاة الجمعة خرجت من أمام مكتبة مصر «مبارك السابقة» وحتى ديوان عام المحافظة.

وردد المتظاهرون هتافات: «يا محاكمنا العسكرية، لما طلعنا نقول حرية، لفقتوا لنا كام قضية»، و«مش هنسلم مش هنبيع، دم الشهداء مش هيضيع»، مطالبين بوضع جدول زمنى لنقل السلطة، وإنهاء حالة الطوارئ. (الشروق ١٠/٨)

- وفى المنصورة تظاهر - ووقفا للمصرى اليوم ١٠/٨ - العشرات من أعضاء ائتلاف شباب الميدان وحزبى الناصرى والغد أمام مبنى محافظة الدقهلية.. فيما قاطعت المظاهرات جماعة الإخوان المسلمين والجبهة السلفية وحزب النور وحركة ٦ أبريل.

- **وفى البحيرة** نظم حزب الغد «جبهة أيمن نور» وحركة ٦ أبريل وقفة صامتة فى ميدان الساعة بدمنهور شارك فيها العشرات.

- **وفى قنا** أصدرت القوى الوطنية بيانا تدين فيه وتستنكر عقد مؤتمر لفلول الحزب الوطنى الذى نظمه حزب الحرية، دعا إلى تنظيم مظاهرة بميدان الساعة عقب صلاة العشاء (٧ أكتوبر) بعنوان (نعم لقانون الغدر لا للطوارئ)

● **فى ١٤ من أكتوبر ٢٠١١** مرت الجمعة دون دعوات لمظاهرات مليونية أو احتجاجات حاشدة على الرغم من تفجر أحداث الأحد الدامى أمام ماسبيرو - وفقا للمصرى اليوم ١٥ أكتوبر - التى راح ضحيتها ٣٥ متظاهرا، أغلبهم من الأقباط.

- بينما قالت **الأهرام** (١٠/١٥) إن الميدان شهد عقب الصلاة وقفات احتجاجية محدودة، شارك فيها عدة مئات ممن لا ينتمون لأى تيارات أو قوى سياسية.

واتفقت القوى السياسية والحركات الشبابية على أن التظاهر بميدان التحرير لم يعد أسلوب الضغط الوحيد، وأنه يجب البحث عن آليات أخرى للضغط بجانب التظاهر، مرجعين خلو الميدان من المظاهرات فى جمعة (١٤ أكتوبر) إلى انشغال القوى والأحزاب السياسية بالانتخابات البرلمانية وأحداث ماسبيرو الأخيرة.

ـ وفى سياق آخر أعلنت الجماعة الإسلامية انسحابها رسميا من «التحالف الديمقراطى من أجل مصر.

● **فى ٢٤ من أكتوبر ٢٠١١** دعت ١٤ حركة سياسية إلى تنظيم مظاهرة الجمعة (٢٨ أكتوبر) بميدان التحرير لمطالبة المجلس العسكرى بالإعلان عن جدول زمنى واضح لنقل السلطة إلى رئيس وبرلمان مدنيين منتخبين، بحيث يتم فتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية فى موعد أقصاه ٥ أبريل المقبل على أن تجرى الانتخابات فى ٥ مايو من العام نفسه.

وقالت القوى الداعية للمظاهرة فى بيان أصدرته (وفقا **للشروق** ١٠/٢٦) حمل توقيع المرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية حازم صلاح أبوإسماعيل، «إن طول المرحلة الانتقالية، التى تكون بطبيعتها فترة قلقة، يتسبب فى تفاقم المخاطر الأمنية والطائفية والصعوبات المعيشية».

وحمل البيان توقيع عدد من الحركات، أبرزها حركة «شباب ٦ أبريل الديمقراطية، وثورة الغضب المصرية الثانية، وحملة الشيخ وجدى غنيم، وسلفيو كوستا، وائتلاف الشباب السلفى السياسى».

● وفى السياق ذاته، أعلن اتحاد شباب ماسبيرو القبطى مشاركته فى المليونية تحت مطالب مختلفة، منها محاربة ونبذ الفتنة الطائفية.

جمعة المطلب الواحد (٢٨ أكتوبر ٢٠١١)

● **فى ٢٨ من أكتوبر ٢٠١١** شارك عدة آلاف من المتظاهرين ـ بحسب المصرى اليوم ١٠/٢٩ ـ فى فعاليات ما أطلق عليه «جمعة المطلب الواحد» بميدان التحرير، التى دعا إليها عدد من الائتلافات والحركات السياسية، وحملة دعم حازم أبوإسماعيل رئيسا للجمهورية، وسط غياب تام للأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين.

● بينما قالت **الأهرام** (٢٩ أكتوبر) إنها جمعة غاب عنها معظم القوى السياسية وشهدت مشاركة محدودة.

وقد طالب المتظاهرون بالتحرير بعزل الفلول، وتسليم السلطة، وإسقاط حكومة شرف، وتطهير مؤسسات الدولة، ووقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وشارك فى التظاهرة أكثر من ١٨ ائتلافًا وحركة سياسية، من بينها حركة شباب ٦ أبريل (الجبهة الديمقراطية) وحملة حازم صلاح أبوإسماعيل المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، وثورة الغضب المصرية الثانية والجبهة السلفية والدعوة السلفية بالعبور، واتحاد الثورة المصرية، وحركة بداية، وفدائى، وائتلاف الشباب السلفى السياسى، والجبهة الحرة للتغيير.

وقد شهد ميدان التحرير إقامة منصتين: الرئيسية بوسط الميدان، والأخرى تتبع الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل.

وعقب أداء صلاة الجمعة انطلقت الهتافات التى من بينها «الشعب يريد تسليم السلطة» و«تسليم السلطة فين» و«الثوار فى السجن الحربى والإعلام دايما بيخبى» و«الانتخابات كلها فلول حد يقول مين المسئول».

كما هتفوا: «الحزب الوطنى فى الانتخابات مش هنصوت فى الانتخابات»، و«اللى فات عدا ومات ميش راضيين عن الانتخابات».

ورددوا هتافات ضد عصام شرف قائلين (يا عصام ارحل).. وكذلك العيسوى وزير الداخلية ووزير الإعلام أسامة هيكل.

ومن جانبه قام حازم صلاح أبوإسماعيل بمسيرة داخل الميدان بعد أداء صلاة الجمعة حيث كان يؤديها داخل المسجد ثم خرج ومعه أنصاره يطوفون الميدان ويرددون هتافات تنادى بتسليم السلطة، ورفض حكم العسكر، وكان الشعار الرئيسى الذى كتبته المنصة التابعة له (مطلبنا الرئيسى رفع حالة الغموض عن انتخابات رئاسة الجمهورية).

وقد أعلنت المنصة الرئيسية عن قدوم عدة مسيرات من بعض مساجد القاهرة إلا أن الحضور من تلك المسيرات لم يكن بالعدد الكبير، حيث خرجت مسيرة صغيرة من مسجد الفتح برمسيس، وكذلك من مسجد الاستقامة بالجيزة وقد أعلنت المنصة الرئيسية أيضا عن نية بعض المتظاهرين (الاستمرار) فى الاعتصام، وخاصة الذين أتوا من السويس والإسكندرية وذلك لتنفيذ مطلب تسليم السلطة.

وحمل بعض المتظاهرين نعشا كتب عليه «الأحزاب باعت الثورة» وجابوا بالنعش أنحاء الميدان. (الأهرام ٢٩ أكتوبر)

● ووفقا **للمصرى اليوم** (٢٩ أكتوبر) فقد شن المتظاهرون هجوما على حملة ترشيح المشير محمد حسين طنطاوى رئيسا لمصر، وهتفوا «حملة ترشيح المشير.. عسكر تانى فين التغيير».

- وفى سياق متصل رفض د. عبدالمنعم أبوالفتوح وحمدين صباحى، وعبدالله

الاشعل المرشحون المحتملون للرئاسة ترشح شخصيات عسكرية فى الانتخابات المقبلة.

وقال تحالف «الثورة مستمرة» إن ترشيح المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو أى من أعضاء المجلس لمنصب رئيس الجمهورية بمثابة محاولة لإجهاض الثورة، وإعادة إنتاج النظام السابق.(المصري اليوم ٢٩ أكتوبر).

● ووفقا **للأهرام** (١٠/٢٩) فقد تزايدت أعداد المتظاهرين عقب صلاة المغرب فى الميدان، وذلك بمجرد مرور مسيرة لتشييع جثمان «عصام عطا» - من مسجد عمر مكرم - الذى توفى فى سجن طرة، وذلك فى جنازة كبيرة طافت أرجاء الميدان فى مشهد جنائزى مهيب، بكى بسببه المتظاهرون، واشتعل حماسهم من خلال هتافاتهم أثناء تأدية الجنازة، حيث رددوا هتافات «الداخلية بلطجية»، و«يا شهيد نام وارتاح إحنا هنواصل الكفاح» وذلك وسط بكاء ونحيب.

من ناحية أخرى أصدرت وزارة الداخلية بيانا قالت فيه إن السجين أصيب بتسمم وهو فى السجن توفى على إثره.

وكانت قد خرجت مسيرة من أمام نقابة الصحفيين، تضم العديد من رموز الإعلام والقوى السياسية، شارك فيها الدكتور محمد أبوالغار، وعبدالجليل مصطفى، والإعلامى حسين عبدالغنى؛ وذلك للمطالبة بتحرير الإعلام من القيود التى فرضها المجلس العسكرى، كما طالبت المسيرة بإقالة وزير الإعلام أسامة هيكل ثم اتجهت المسيرة إلى ميدان التحرير.

● **فى ٥ من نوفمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم**: أعلنت أحزاب التحالف الديمقراطى ويضم ١١ حزبا يتزعمها الحرية والعدالة، بالإضافة لأحزاب الوسط والعدل والبناء والتنمية والأصالة والجماعة الإسلامية رفضها التعديلات التى أجراها د. على السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، وأكدت مشاركتها فى المظاهرة المليونية المقرر تنظيمها ١٨ فبراير.

● **وفى ٨ من نوفمبر قالت المصرى اليوم:** «كثفت التيارات والأحزاب الإسلامية استعداداتها للمشاركة فى المظاهرة المليونية المقررة الجمعة ١٨ نوفمبر، احتجاجا على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، التى أعدها الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء.

- كما أعلنت أغلبية نسبة من جمهور صفحة «كلنا خالد سعيد» (وفقا للشروق ١١/٨) تأييدها لاعتصام ١٨ نوفمبر الذى يطالب المجلس العسكرى بتسليم السلطة فى موعد غايته أبريل ٢٠١٢.

● **فى ١١ من نوفمبر ٢٠١١** شهد ميدان التحرير (وفقا **للأهرام** ١٢ نوفمبر) هدوءا

حذرا وتظاهرة من أجل تسليم السلطة، وشائعات بقدوم بلطجية، وضبط لصين حاولا سرقة الموجودين ودعوات محدودة للاعتصام.

وحذر مظهر شاهين خطيب مسجد عمر مكر من اندلاع ثورة ثانية قد تكون ثورة أخرى مختلفة عن الثورة الماضية وقد تأخذ شكل ثورة الجياع، وتسيل فيها الدماء؛ بسبب حالة الارتباك والفتنة والنزاع بين مختلف القوى السياسية.(**الأهرام** ١٢ نوفمبر)

ونصب عدد من المتظاهرين خيمتين بوسط الميدان، معلنين بدء الاعتصام حتى تحديد جدول زمنى لتسليم المجلس العسكرى السلطة لمجلس رئاسى مدنى، وإجراء الانتخابات الرئاسية فى موعد أقصاه نهاية ٢٠١٢.(الشروق ١٢ نوفمبر)

● **فى ١٤ نوفمبر ٢٠١١ قالت الشروق:** «إن اتحاد شباب الثورة قرر المشاركة فى مليونية تسليم السلطة المزمع تنظيمها الجمعة (١٨ نوفمبر).

● **وفى ١٧ من نوفمبر ٢٠١١** نظم المئات من المتظاهرين الإسلاميين ومتظاهرى مختلف القوى السياسية بخلاف الأحزاب السياسية التى أعلنت رفضها للمشاركة فى مليونية «المطلب الوحيد» عدة مسيرات طافت بميدان التحرير، للمطالبة – بحسب الشروق ١٩ نوفمبر – بسرعة تسليم المجلس العسكرى السلطة لحكومة مدنية منتخبة، والمطالبة برفض وسحب وثيقة السلمى.. وأعلن أهالى الشهداء ومصابى الثورة واتحاد شباب الثورة المستقلين، دخولهم فى اعتصام مفتوح بالتحرير، حتى تتم الاستجابة لأهداف جمعة «المطلب الوحيد».

وطافت مسيرات لعشرات المتظاهرين جميع أرجاء الميدان، مرددين هتافات معادية للحكم العسكرى ولعلى السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء، من بينها: «يا مشير يا مشير، إحنا رجعنا التحرير»، و«اشهد اشهد يا زمان، لن يحكمنا رئيس أركان»، و«واحد اتنين، تسليم السلطة فين»، و«تسقط تسقط الوثيقة».

● **فى ١٨ من نوفمبر ٢٠١١ قالت الأهرام:** «إن القوى السياسية الإسلامية بفصائلها المختلفة الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية.. قررت الاحتشاد فى مظاهرات الجمعة (١٨ نوفمبر) فيما يسمى مليونية رفض وثيقة السلمى، والمطالبة بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة فى موعد غايته أبريل ٢٠١٢.

ورفض الحزب الناصرى المشاركة فى المليونية، مؤكداً أن المليونية لا تستحق كل هذا الجدل.

بينما قررت حركة «كفاية» المشاركة فى التظاهر، وأكد بعض التيارات السلفية الاعتصام فى الميدان.

جمعة المطلب الوحيد (١٨ نوفمبر ٢٠١١)

● **فى ١٨ من نوفمبر ٢٠١١** استعاد ميدان التحرير ذاكرته الثورية - بحسب تعبير الشروق ١٩ نوفمبر - فى جمعة «حماية الديمقراطية»، واحتشد مئات الآلاف من المصريين من مختلف الاتجاهات السياسية والدينية لمطالبة المجلس العسكرى لتسليم السلطة للمدنيين فى موعد أقصاه مايو ٢٠١٢، كما طالبوا بإسقاط وثيقة المبادئ فوق الدستورية المسماة بوثيقة السلمى، وشارك عدد من مرشحى الرئاسة المحتملين فى المليونية من بينهم د. محمد سليم العوا، وعبدالمنعم أبو الفتوح، وحازم صلاح أبو إسماعيل.

واتفقت غالبية القوى السياسية المشاركة فى الانتخابات على عدم الاعتصام فى الميدان، بينما دعت قوى سياسية وإسلامية من بينها أنصار حازم أبو إسماعيل وحركة ٦ أبريل ومصابو الثورة للاعتصام.

وقالت **المصرى اليوم** (١٩ نوفمبر) إن الإسلاميين يستعرضون القوة فى ميدان التحرير، وإن مئات الآلاف احتشدوا فى الميدان فى غياب تام لأجهزة الأمن، وعقب صلاة الجمعة انضمت مسيرات قادمة من عدة مناطق بالقاهرة والجيزة إلى المليونية، وهددت الأحزاب والحركات الرافضة لوثيقة المبادئ الدستورية التى طرحها د. على السلمى نائب رئيس الوزراء بالتصعيد فى حالة عدم إلغائها، وفيما وصفته تيارات ليبرالية ومدنية بأنه «استعراض للقوة» سيطر الإسلاميون على الميدان، وكان لافتا انتشار الدعاية الانتخابية لمرشحى القوى السياسية، ووزع حزب النور السلفى بياناً بعنوان «لماذا سأعطى صوتى لحزب النور»، كما وزع بعض الإسلاميين منشوراً دعوا فيه إلى انتخاب «رجل دين زاهد فى الإمارة والرئاسة» ولديه أجندة ومنهج إسلامى.

- بينما تناولت **الأهرام** (١٩ نوفمبر) المشهد فى التحرير بشىء من التفصيل حيث قالت:

احتكم الإسلاميون بكل فصائلهم إلى ميدان التحرير بعد فشل المفاوضات التى لم تسفر عن نتائج ملموسة مع السلمى. فتوافد مئات الآلاف من التيار الإسلامى إلى ميدان التحرير منذ مساء الخميس (١٧ نوفمبر) ولسان حالهم يرفع مطلبين، الأول هو إسقاط وثيقة السلمى، والثانى تسليم السلطة للمدنيين عن طريق إجراء الانتخابات الرئاسية فى أبريل وتسليمها للرئيس فى مايو ٢٠١٢.

وانضمت بعض الحركات لميدان التحرير فى مسيرات عقب صلاة الجمعة، وعلى رأسها حركة ٦ أبريل منادية بسقوط حكم العسكر، ومجموعة لا للمحاكمات العسكرية وحركة كلنا مينا دانيال ومسيرة لحزب الأصالة السلفى وأخرى قادها

حازم صلاح أبوإسماعيل المرشح المحتمل لمنصب رئيس الجمهورية، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة.

وغاب عن المشهد فى ميدان التحرير جميع الأحزاب والقوى السياسية والليبرالية.

وتعددت المنصات فى الجمعة التى تم الحشد إليها تحت شعارين، الأول هو المطلب الوحيد ولكن مع تصعيد الأزمة ضد وثيقة السلمى أصبح هناك مطلب آخر ولذلك رفعت المنصة الرئيسية فى الميدان لافتة كبيرة مكتوبا عليها جمعة حماية الثورة.

أما المنصات الرئيسية (٦ منصات) فسيطر عليها حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين)، ومنصات لحزب النور السلفى، ولا للمحاكمات العسكرية والسلامة والتنمية وحزب جماعة الجهاد، والبناء والتنمية حزب الجماعة الإسلامية، ومنصة كبيرة لحازم صلاح أبوإسماعيل على مقربة أمتار من الرئيسية.

وفى مشهد أعاد للأذهان الأيام الأولى لثورة يناير وتصعيد حجم المطالب عزف السلام الجمهورى عقب صلاة الجمعة، وارتفعت أعلام مصر وإن تخللها أعلام قليلة غير مصرية، وهتف المتظاهرون «يسقط حكم العسكر»، و«قول اتكلم السلطة لازم تتسلم».

ومن بين الهتافات أيضا: «يا مصرى قولها قوية ميش عايزنها عسكرية عايزنها دولة فيها حرية عايزين دولة مدنية، إحنا نزلنا ومش خايفين ولو قتلونا فى الشوارع صوت الثورة طالع طالع».

وهتفوا أيضا لامبادئ دستورية عايزين دولة فيها حرية.. ويا ابن الثورة اهتف قول حكم العسكر ميش هيطول، حدد مدة مش هتطول خلى بلدنا تشوف النور، والشعب يريد تسلم السلطة فى مايو».

وقد القى المستشار محمد فؤاد جاد الله نائب رئيس مجلس الدولة بيان القوى المشاركة تحت عنوان جمعة حماية الديمقراطية وتسليم السلطة.

وحدد عدة مطالب وهى تسليم السلطة فى موعد أقصاه مايو ٢٠١٢، وذلك من خلال انتخابات الشعب، وتشكيل البرلمان ثم انتخابات رئاسة، وأكد البيان مواجهة جميع القوى التى تعادى الثورة وتريد تحويلها إلى انقلاب عسكرى، وانتقد البيان تجاهل المجلس العسكرى لمطالب إسقاط وثيقة السلمى، وتحديد جدول زمنى لتسليم السلطة.

وطالب البيان المجلس العسكرى تحديد موعد لتسليم الإدارة كاملة فى مايو ٢٠١٢.

وحمل البيان المسئولية كاملة للمجلس العسكرى فى حماية وتأمين الانتخابات. وإلا

فسوف يتم إعلان نهائى عن فشل المجلس العسكرى فى إدارة المرحلة الانتقالية، وقد وقع على البيان ٣٦ قوى هى: جبهة التوافق الشعبى واللجنة التنسيقية وائتلاف شباب الثورة ومجلس أمناء الثورة والإخوان المسلمون، وجبهة الإرادة الشعبية، وحركة ٦ أبريل والأكاديميون المستقلون، وائتلاف صوت الثورة، وحركة ٢٥ يناير، وشباب الباحثين وائتلاف شباب الجامعة وائتلاف ٢٥ يناير وتيار الاستقلال الوطنى، واتحاد شباب الثورة واتحاد قوى الثورة، والائتلاف الإسلامى الحر، والائتلاف العام للثورة، والتيار الرئيسى، والثائر الحر، والجبهة الثورية، والدعوة السلفية بالعبور، وائتلاف الشباب السلفى والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح وحركة الوحدة وحركة شعب، ودعوة أهل السنة والجماعة، ورابطة النهضة والإصلاح ورابطة نشطاء الثورة «كلنا معتقلون» ومنتدى الدلتا ومؤسسة التوافق وحزب السلامة والتنمية وحزب النور وحزب الوعد.

وبعد الانتهاء من إلقاء البيان ترددت الهتافات مدوية «ميش هنخاف من الفلول»، و«المبادئ الدستورية طلعت والله خيبة قوية»، «لا مبادئ فوق دستورية مش عايزنها بكرة تغور»، «١ ، ٢ تسليم السلطة فين».

وانهالت المسيرات على ميدان التحرير عقب الصلاة فجاءت مسيرة لحركة ٦ أبريل ودخلت الميدان من جهة قصر العينى، مرددة هتافات ١ ـ ٢ تسليم السلطة فين».

كما جاءت مسيرة أخرى من رمسيس، واتجهت إلى التحرير لجماعة «كلنا مينا دانيال»، مرددة هتافات مشابهة ضد المجلس العسكرى.

ومن جانبهم نظم السلفيون العديد من المسيرات من المساجد الكبرى بالقاهرة والجيزة بعد صلاة الجمعة إلى ميدان التحرير، وكان أبرزها تلك التى انطلقت من مسجد التوحيد بغمرة وقام الشيخ فوزى السعيد أحد رموز التيار السلفى بخطبة الجمعة، وحث جميع المصلين على المشاركة فى المظاهرة، وعدم التخلف عن الخروج إلى ميدان التحرير.

كما انطلقت مسيرة من أمام ميدان طلعت حرب، رافعة أعلام السويس.

- ومن جانبه دعا محمد سليم العوا المرشح المحتمل لمنصب رئيس الجمهورية الإخوان والسلفيين والتيارات الأخرى لتوحيد كلمتهم ورفع أعلامهم جنبا إلى جنب، وهتف ضد وثيقة السلمى التى وصفها بالباطلة وتسعى للتحايل على الإرادة الشعبية.

وطالب العوا من أعلى المنصة فى كلمته التى ألقاها للثوار فى التحرير بأن يلتزم المجلس العسكرى بتسليم السلطة وإجراء الانتخابات فى موعدها.

أما حازم صلاح أبوإسماعيل فقد نظم مسيرة حاشدة ضمت عشرات الآلاف

تجمعت فى ميدان طلعت حرب، ثم دخلت إلى الميدان وسط تكبير للمتظاهرين.

وعن الاعتصامات فقد أكد ائتلاف حازم صلاح أبواسماعيل وائتلاف دعم المسلمين الجدد بقاءهم بالميدان حتى يتم تحديد موعد للانتخابات الرئاسية قبل نهاية شهر أبريل.

أما الدعوة السلفية وحزب النور ومعهما الجماعة الاسلامية فقد انصرفوا من الميدان بعد صلاة المغرب، وطالبوا بعدم الاعتصام بالميدان، والعودة فى حالة عدم إصدار وثيقة إعلان دستورى حفاظا على الأمن.(الأهرام ١٩ نوفمبر)

وفى سياق متصل نظم عدد كبير من المواطنين من مختلف الفئات والأعمار والتيارات السياسية وحركة كلنا خالد سعيد مسيرة حاشدة بميدان جامع مصطفى محمود بالمهندسين، للمطالبة بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة بحد أقصى نهاية شهر أبريل المقبل، وقد انطلقت المسيرة عقب صلاة الجمعة من مسجد مصطفى محمود فى اتجاه ميدان التحرير، وردد المشاركون فى المسيرة عدة هتافات منها «واحد اتنين تسليم السلطة فين».

وقد أعلن اتحاد حماة ثورة مصر برئاسة المهندس هشام صبرة اعتصامهم المفتوح حتى يستجيب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطالب الثوار.

● وفى المقابل رفض «ائتلاف روكسى» النزول إلى الميدان، وذلك تضامنا مع المجلس العسكرى.

مشاهد من المحافظات

● **فى الإسكندرية** تحدى أكثر من مائة ألف متظاهر من مختلف الأطياف السياسية وعلى رأسهم الإخوان والسلفيون برودة الطقس، وتجمعوا - وفقا للأهرام ١١/١٩ - أمام مسجد القائد إبراهيم، مطالبين بإقالة السلمى وسحب الوثيقة، وتسليم السلطة للمدنيين.

اعتبر الشيخ أحمد المحلاوى خطيب وإمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية فى خطبة الجمعة أن المجلس العسكرى خرج عن المسار ولم ينفذ مطالب الشعب، مشيرا إلى أن وقتا طويلا انقضى، ومازالت البلاد تعانى من الفوضى والانفلات الأمنى وعدم الاستقرار، ويعلم المجلس العسكرى أن هذه الأمور من تدبير الطغاة وأعداء الثورة والوطن.

وطالب الثوار بضرورة قيام ثورة أخرى لتصحيح مسار ثورة يناير، حيث إن الفاسدين بالنظام السابق يريدون العودة مرة أخرى فى ظل تباطؤ المجلس العسكرى فى اتخاذ القرارات التى تؤدى لاستقرار البلاد.

بينما رأت وطالبت بعض ائتلافات الثورة والحركات السياسية بحذف المادتين التاسعة والعاشرة من المبادئ فوق الدستورية وتعديل بعض النصوص، وقد اتجهت المظاهرات إلى طريق الكورنيش وشارع بورسعيد إلى المنطقة العسكرية الشمالية.

وقد اقترح حزب النور «السلفى» ثلاثة مطالب للتصدى لعلى السلمى الذى انقلب على إرادة الشعب على حد وصفهم، وهى إقالة السلمى وسحب الوثيقة، ووضع وثيقة يدعو حزب النور كل القوى الوطنية للتوافق عليها وتكون وثيقة استرشادية دون انفراد فصيل فى تحديد مصير الوطن، بشرط أن تتضمن الوثيقة التحاكم إلى الشريعة الإسلامية المظلة لجميع التشريعات مع الحفاظ على الحريات العامة وأن يظل الجيش حاميا، لحدود الوطن ومحافظا على شرعية الثورة.

ومن أهم ما ميز المليونية - بحسب **الأهرام** ١٩ نوفمبر - أنه تم شحن المشاركين فيها من أجل الشهادة، واستمرت عملية الشحن خلال المسيرة، حيث طلب ترديد قسم الشهادة رافعين اليد اليمنى خلال أداء القسم.

كما شاركت حركات ائتلاف الثورة بأعداد كبيرة فى مليونية الجمعة بالإسكندرية، وإن اختلفت مطالبهم بشأن وثيقة السلمى.

وكان واضحا اختفاء رجال الشرطة من المشهد، ولم يظهر حتى جندى مرور فى الشوارع التى شهدت حشوداً جماهيرية كبرى.

- **وفى السويس-** ووفقًا **للوفد** (١١/١٩) تجمع عقب صلاة الجمعة آلاف المتظاهرين بالسويس تحت شعار (جمعة تسليم السلطة)، ورفعوا شعارات أخرى منها جمعة المطلب الواحد وجمعة حماية الديمقراطية. واحتشد المتظاهرون فى ميدان الأربعين، وطافوا فى مظاهرات بشوارع السويس، وطالبوا بسرعة إعلان جدول زمنى لتسليم السلطة فى أقرب وقت من المجلس العسكرى إلى مجلس انتقالى مدنى مكون من رموز المعارضة الوطنية، وسحب وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة، وتحقيق أهداف الثورة بجدية بدلاً من المماطلة والتحايل والتسويف.

- وأضافت **الأهرام** (١١/١٩) إن مظاهرات السويس شهدت انقساما للمرة الأولى بين التيارات السياسية الإسلامية والليبرالية وتكتل الشباب، وندد الآلاف منهم بوثيقة المبادئ فوق الدستورية التى قدمها الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء الذى نال القسط الأعظم من هتافات المظاهرات.

- **وفى بورسعيد** خرجت بعد صلاة الجمعة مسيرة ضمت المئات من شباب وشابات بورسعيد تضامنا مع مسيرة مليونية رفض وثيقة السلمى، وحمل المتظاهرون لافتات تندد بالوثيقة وبنودها التى تقيد الحريات العامة، كما نددوا باستمرار

الغموض حول موقف المجلس العسكرى لتسليم السلطة، ورفضهم استمرار حكم البلاد من جانب المجلس العسكرى (**الأهرام** ١٩ نوفمبر).

– **وفى العريش** وعقب الانتهاء من صلاة الجمعة، تظاهر نحو ٢٠٠ شخص بميدان الحرية فى منطقة وسط مدينة العريش، وينتمى معظمهم لحزب النور السلفى، للمطالبة بإلغاء وثيقة السلمى الدستورية. (**الأهرام** ١١/١٩)

– **وفى البحيرة:** نظم نحو٣ آلاف شخص، أغلبهم من حزب النور بالبحيرة، وقفة احتجاجية فى ميدان الساعة بدمنهور أمام مبنى أمن الدولة سابقاً للتعبير عن رفضهم وثيقة السلمى.

– **وفى الإسماعيلية** تظاهر المئات من القوى الإسلامية وعلى رأسها السلفين وجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى ائتلاف ثورة ٢٥ يناير بميدان الممر بمدينة الإسماعيلية عقب صلاة الجمعة وذلك دعما للمتظاهرين فى ميدان التحرير، فيما يعرف بجمعة المطلب الوحيد، وذلك للتأكيد على رفض وثيقة الدكتور على السلمى ومقترحاته لمسودة المبادئ فوق الدستورية، وللتأكيد على تسليم السلطة لمدنيين فى شهر أبريل المقبل.(**الأهرام** ١١/١٩).

– **وفى الغربية** شهدت مدينة طنطا، عقب أداء صلاة الجمعة، مؤتمرًا حاشدًا للجماعة السلفية بالجزيرة الوسطى بشارع البحر الرئيسى أمام ديوان عام محافظة الغربية، طالبت فيه القيادات السلفية برفض وثيقة السلمى، جملة وتفصيلاً، وتحديد موعد لتسليم السلطة لرئيس منتخب عقب انتخابات مجلس الشعب المقبلة، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق قانون العزل السياسى على أعضاء مجلسى الشعب والشورى من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، وكذلك أعضاء لجنة السياسات، وغيرهم ممن أسهموا فى إفساد الحياة السياسية بمصر. (**الأهرام** ١١/١٩)

– **وفى أسيوط** ووفقًا **للأهرام** (١١/١٩) شهدت مدينة أسيوط تظاهر الآلاف فى ثلاثة أماكن متفرقة، للمطالبة بإسقاط وثيقة الدكتور على السلمى، وتسليم الحكم لمجلس مدنى منتخب، ورددوا شعارات منها «يسقط حكم العسكر»، «قول اتكلم لازم السلطة تتسلم»، «يا حرية فينك فينك السلمى بينا وبينك»، «يلا يا مصرى أنقذ وطنى من فلول الحزب الوطنى».

وتظاهرت جماعة الإخوان المسلمين أمام مسجد الهلالى، بينما خرجت الائتلافات الشبابية والتى ضمت حملة أسيوط ضد الطوارئ والفلول والجمعية الوطنية لتغيير وائتلاف شباب الثورة، وحملة دعم البرادعى، وحملة عبدالمنعم أبوالفتوح، وحازم أبو إسماعيل و٦ أبريل والديمقراطية الشعبية وصوت الحرية وجبهة الدفاع عن

الثائر أحمد عبدالكريم بمسيرة بدأت من شارع الهلالى وتجولت فى شوارع المحافظة، والنميس ويسرى راغب، وقاموا بتمزيق لافتات مرشحى الوطنى المنحل، ورفعوا لافتات يطالبون فيها برئيس مدنى قبل أبريل ٢٠١٢.

كما خرجت الجماعة الإسلامية من أمام مسجد الجمعية الشرعية بأسيوط، مرددين هتافات منها «مهما تعمل يا علمانى حكم الشرع راجع تانى»، ثم التقوا بالجماعة السلفية عند مسجد الرحمة وتجولوا بالشوارع الرئيسية والميادين العامة، وتقدم المسيرة مرشحو حزب النور، وتوقفوا عند ميدان المحطة. (**الأهرام** ١١/١٩)

– **وفى الدقهلية:** شهد ميدان الثورة بالمنصورة تجمع أكثر من ٥٠٠ من شباب حركة ٦ أبريل وائتلاف شباب الميدان، معظمهم أقل من ٢٥ عاما، مطالبين بتحديد موعد غايته شهر أبريل المقبل لإجراء الانتخابات الرئاسية. (**الأهرام** ١١/١٩)

– **وفى المنيا** حشدت التيارات الإسلامية آلاف المواطنين فى مراكز المنيا التسعة، للتوجه إلى ميدان التحرير. (**الأهرام** ١١/١٩).

– **وفى الزقازيق** فيما توجه عدد كبير من أعضاء القوى والتيارات السياسية لميدان التحرير بالقاهرة للمشاركة فى مليونية رفض وثيقة السلمى، نظم المئات من السلفيين والتيارات الإسلامية مسيرة ضخمة، انطلقت عقب صلاة الجمعة من مسجد المدينة بحى الزهور لتجوب عدداً من الشوارع حتى مسجد الفتح وانطلقت بعدها عقب توافر أعداد كبيرة إلى ديوان عام المحافظة لتستقر هناك. وقد ندد المشاركون بوثيقة السلمى واصفين إياها بالهدامة والباطلة. (**الأهرام** ١١/١٩)

– **وفى مطروح**: نظمت الدعوة السلفية بمطروح تظاهرة عقب صلاة الجمعة بشارع الإسكندرية بمطروح ضد وثيقة السلمى، أعرب خلالها المتظاهرون من خلال اللافتات الورقية عن رفضهم للوثيقة، وطالبوا بتسليم السلطة لحكومة مدنية.

– ووفقًا **للوفد** (١١/١٩) تظاهر المئات من شباب الإخوان المسلمين والسلفيين، وأحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية والحرية والعدالة وائتلاف شباب الثورة فى ميدان الشهداء أمام محطة أسوان، للمطالبة بوضع جدول زمنى محدد لتسليم السلطة، وإجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى موعدها، والإسراع بالعملية الانتخابية من أجل الوصول حكومة منتخبة قوية ومؤهلة لإدارة البلاد.

وشهدت التظاهرات حضورًا مكثفًا من الفتيات والسيدات الأسوانيات للإعراب عن تأييدهن للتظاهر ورفض وثيقة السلمى، ووضع أى مبادىء حاكمة للدستور.

– **وفى دمياط** احتشد قرابة ألف شخص معظمهم من السلفيين وغابت جماعة الإخوان للمشاركة فى مليونية ميدان التحرير وغابت حركة ٦ أبريل احترامًا

للظروف التى تمر بها المحافظة فى ظل أزمة موبكو التى انتهت الجمعة (١٨ نوفمبر).

– **وفى سوهاج** تظاهر المئات من مختلف الأعمار السنية بميدان الثقافة؛ تضامنًا مع مليونية التحرير، وجمعة المطلب الوحيد «تسليم السلطة وسحب وثيقة السلمى».

أحداث التحرير ومحمد محمود

– **وفى ٢٠ من نوفمبر ٢٠١١** جاءت عناوين مانشيت **الأهرام** كالتالى: «حرب شوارع تنتهى بانسحاب الشرطة من التحرير»، «المتظاهرون يسيطرون على الميدان.. ودعوات لاعتصام مفتوح»، «إصابة ٦٧٦ مواطنًا بينهم ٤٠ شرطيا وإحراق سيارات وتحطيم واجهات المبانى»..

بينما قالت **الوفد** (١١/٢٠) إن الأمن يستخدم الصواعق الكهربائية فى تفريق معتصمى «الوثيقة».

وقالت **المصرى اليوم** «فلاش باك»: دم ونار ودموع فى «التحرير».

وجاء فى متن مانشيت **المصرى اليوم** (١١/٢٠) إن ميدان التحرير ومداخل شوارع قصر العينى ومحمد محمود وطلعت حرب تحولت إلى ساحة معركة و«كر» بين قوات وزارة الداخلية ومئات المتظاهرين– معظمهم من مصابى الثورة الذين أعلنوا الاعتصام فى الميدان لحين تحقيق مطالب مليونية الجمعة (١٨ نوفمبر) وأبرزها سرعة تسليم السلطة، وإلغاء وثيقة المبادىء الدستورية.. وقد بدأت الأحداث فى التاسعة صباح السبت (١٩ نوفمبر) عندما تدخلت قوات الأمن المركزى لفض الاعتصام بالقوة، فأصيب العشرات بجروح، وألقت القبض على ١٠ من المعتصمين الموجودين بالميدان، ومزقت اللافتات والملصقات المرفوعة فى الميدان، ثم استخدمت القنابل المسيلة للدموع والعصى وطلقات الخرطوش لتفريق المتظاهرين الذين ازدادت أعدادهم إلى نحو ٤ آلاف بعد تناقل مواقع التواصل الاجتماعى أخبار المواجهات..

واستولى عدد من المتظاهرين على سيارة أمن مركزى، وأحرقوها تمامًا، ومنعوا التعزيزات الأمنية من دخول الميدان ورشقوها بالحجارة حتى خرجت من التحرير، واتجهت نحو شارع الجامعة الأمريكية ومسجد عمر مكرم.

وتابعت **الأهرام** (٢٠ نوفمبر) القول: شهد يوم (السبت ١١/١٩) ما يشبه حرب الشوارع بين المتظاهرين وقوات الأمن فى ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به فى وسط البلد، مما أسفر عن إصابة ما يزيد على ٦٧٦ شخصاً، بينهم٤٠ من الشرطة، بينما ألقت قوات الأمن القبض على ١٨ من المتظاهرين.

وقد بدأت الاشتباكات عند محاولة قوات الشرطة فض الاعتصام، الذى حاول البعض تنفيذه فى الميدان، إلا أن الصبية ومثيرى الشغب اشتبكوا مع قوات الأمن، وألقوا الحجارة على المحال التجارية، وقذفوا رجال الشرطة بزجاجات المولوتوف، وحطموا بعض المرافق العامة وواجهات المبانى.

غير أن المشهد تغير بعد ساعات، حيث تجمع متظاهرون يمثلون القوى السياسية، وتوجهوا إلى الميدان، مما أدى بقوات الشرطة إلى ترك الميدان، والعودة إلى مقر وزارة الداخلية، وتوجهت إلى الميدان مجموعات من شباب الأحياء المجاورة للتحرير، ورددوا هتافات ضد الشرطة والمجلس العسكرى.

ودعا الشيخ حازم أبو إسماعيل ـ المرشح المحتمل للرئاسة ـ أنصاره، فى رسالة بثها على موقع تويتر، للنزول إلى الميدان، وعند التاسعة مساء (السبت) كان الميدان قد امتلأ عن آخره بالمتظاهرين من مختلف القوى السياسية.

وبينما دخلت الميدان مسيرة من السلفيين تردد «إسلامية إسلامية.. لا غربية ولا مدنية»، قابلتهم مجموعة أخرى بهتاف «إيد واحدة.. إيد واحدة».

وقد وصلت أعداد المصابين إلى ٩٢٨ مصاباً بسبب المواجهات، تم نقلهم إلى المستشفيات، وكان المتظاهرون قد أحرقوا إحدى سيارتين للشرطة، واستولوا على ما بها من أسلحة وأدوات، بينما قامت قوات الأمن المركزى بإطلاق الغازات المسيلة للدموع، وطلقات الخرطوش.

– وأضافت **المصرى اليوم** (١١/٢٠) القول: عاد المئات من المتظاهرين من شارع محمد محمود للتظاهر من جديد اعتراضاً على تفريقهم بالقوة، لكنهم وجدوا فى مواجهتهم ٥ عربات أمن مركزى لفض الاعتصام..

ووقعت الاشتباكات وبدأ المتظاهرون رمى الحجارة، وانسحبت ٤ سيارات أمن مركزى، واستولى المتظاهرون على السيارة الخامسة، وتم سحبها حتى مدخل الميدان وقاموا بتكسيرها، وحدثت بعدها اشتباكات، وجاءت قوات إضافية من الأمن المركزى إلى مداخل الميدان، وألقوا قنابل الغاز المسيلة للدموع والرصاص المطاطى والخرطوش، وبدأت أعداد المتظاهرين فى الازدياد ليصلوا إلى أكثر من ٤ آلاف متظاهر، وتحول الميدان إلى ساحة معركة تبادل فيها المتظاهرون، كماً كبيراً من الحجارة واستخدمت قوات الأمن المركزى كل أدوات الصد لتفرقة المتظاهرين، ولكن دون جدوى، فيما أصيب عدد من المتظاهرين بضيق فى التنفس، واختناقات نتيجة استنشاق قنابل الغاز المسيلة للدموع.

من جانبها، قالت وزارة الداخلية، على لسان مسئول مركز الإعلام الأمنى بالوزارة، إن قوات الأمن وجهت «النصح لعدد من المواطنين المعتصمين بميدان التحرير عدة

مرات، ثم نفذت القانون، واضطلعت بفض اعتصامهم، وإزالة جميع الخيام التى أقيمت بميدان التحرير».

– فى المقابل، وصف «اتحاد شباب الثورة» محاولات فض الاعتصام بـ«الاعتداء الوحشى» على المعتصمين السلميين بالتحرير، مؤكداً أن (هذا الاعتداء يخالف جميع القوانين، ويعتبر انتهاكاً صريحاً من قبل المجلس العسكرى والحكومة المصرية لحقوق المواطن فى التعبير عن حقوقه ورأيه ومطالبه التى يصر المجلس العسكرى على عدم تنفيذها والالتفاف عليها.

واستنكر حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، فض اعتصام ميدان التحرير بالقوة، متهماً وزارة الداخلية باللجوء إلى نفس ممارسات جهاز أمن الدولة المنحل. (**المصري اليوم** ٢٠ نوفمبر)

ردود أفعال فى المحافظات

– وفقًا **للشروق** (٢١ نوفمبر ٢٠١١): أثارت أحداث الاعتداء على مصابى وشباب الثورة المعتصمين بميدان التحرير، من قبل قوات الأمن المركزى، وسقوط قتلى ومصابين، غضب الآلاف من المواطنين بالمحافظات، حيث خرجت مسيرات ومظاهرات تندد بالأحداث، وتظاهر فى وقت متأخر من مساء السبت (١٩ نوفمبر)، المئات من المواطنين بمشاركة شباب ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة، أمام **مديرية أمن أسوان**، تضامنًا مع نشطاء التحرير.

– كما واصل العشرات من النشطاء الشبان من **مدينة الشيخ زويد**، اعتصامهم لليوم الثانى، والذين كانوا قد بدأوه مساء السبت (١٩ نوفمبر)، بميدان الشهداء، تضامنًا مع ثوار التحرير، وشارك فى الاعتصام شباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير، والحركة الثورية الاشتراكية وآخرون لدعم مطالب الثورة، ورفض الممارسات الأمنية ضد مصابى ثورة ٢٥ يناير.

– **وفى محافظة قنا** خرج المئات من المواطنين فى مظاهرة حاشدة لميدان بنزايون وسط المدينة، للتنديد بأحداث التحرير والاعتداء على المتظاهرين، مطالبين بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى من السياسيين، وإقصاء رجال النظام السابق وإسقاط حكم العسكر.

– على جانب آخر، غادرت بعض الحافلات **محافظة البحر الأحمر**، محملة بعشرات من شباب الثورة وائتلاف الثورة و٦ أبريل من ست مدن بالمحافظة، فى طريقها إلى ميدان التحرير، للانضمام إلى زملائهم الموجودين فى الميدان، خاصة بعد أن علموا باحتكاكات الشرطة مع المتظاهرين.

وتنديدا بالأحداث، نظمت حركة شباب **٦ أبريل بدمياط**، مسيرة حاشدة مساء السبت.

- **كما شهدت مدينة أسيوط** خروج المئات من ائتلاف شباب الثورة وأعضاء التيارات الدينية، فى مظاهرة بميدان المنفذ، تضامنا مع المتظاهرين فى التحرير.

وشهد **الشارع المنياوى** أحداثا متلاحقة، رفضا لما شهده ميدان التحرير، حيث قام ائتلاف شباب الثورة بالدعوة لعقد اجتماع طارىء مع شباب الإخوان وعدد من الأحزاب الجديدة لبحث دورهم فى المرحلة المقبلة.

- **وشهدت شوارع مدينة المنصورة** بمحافظة الدقهلية، عشرات المسيرات، والتى جابت أرجاء المدينة، احتجاجا على أحداث التحرير. (**الشروق** ١١/٢٢).

- **وفى السويس** وفى ميدان الأربعين خرج آلاف المواطنين وأعضاء الحركات السياسية فى تكتل شباب السويس لكى يعبروا عن رفضهم لما تعرض له المعتصمون فى التحرير.

وأضافت **المصرى اليوم** (٢٢ نوفمبر) أن نحو ١٠٠٠ شاب من حركة «٦ أبريل» وتكتل شباب السويس نظموا مظاهرة أمام قسم شرطة الأربعين للتنديد بالأحداث.

أحداث الإسكندرية

- بدأت الأحداث فى الإسكندرية فى الخامسة من مساء السبت ١٩ نوفمبر (وفقًا **للشروق** ٢١ نوفمبر) بدعوة وجهها بعض النشطاء السياسيين عبر فيس بوك بضرورة مؤازرة المعتصمين فى ميدان التحرير ممن تعاملت الشرطة معهم بعنف.. فى تلك الأثناء توافد العشرات صوب مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل لينطلقوا فى مسيرة ضمت العشرات، واستمرت الأعداد فى التزايد حتى قاربت الـ٥٠٠ شخص من أعضاء بحركة ٦ أبريل والاشتراكيين الثوريين وحملة مطالب التغيير، وبعض أعضاء الأحزاب الليبرالية والاشتراكية والإسلامية حتى وصلوا إلى مقر المنطقة الشمالية العسكرية بسيدى جابر لينضم إليهم مئات المستقلين، أو ما أطلق عليهم «ائتلاف الألتراس».

ثلاث ساعات من الهتافات المتواصل بعبارات منددة بتردى الأوضاع الأمنية وبتزايد أعداد المتظاهرين قرر الثوار التوجه صوب مديرية الأمن لإعلان اعتراضهم وإيصال رسالة شجب وتنديد، واعترضتهم اللجان الشعبية اعتقادًا منها بأنهم سيتسببون فى أعمال شغب دون جدوى، إذ سلك المتظاهرون شارع أبو قير مرورًا بنفق كيلوباترا إلى أن وصلوا لمقر مديرية الأمن، والتى كانت أعلنت حالة استنفار قصوى على مداخلها الثلاثة، وفوجىء المتظاهرون- وفقًا للشروق ٢١ نوفمبر- بإنارة الشوارع تنطفىء تدريجيا فبادر البعض منهم بإلقاء الحجارة على مقر المديرية.

وبإعلان وفاة أحد المواطنين بميدان التحرير قام أحد المتظاهرين بإشعال النيران

فى سيارة «بوكس» لترد عليهم مديرية الأمن بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى فى محاولة لتفريقهم مما سبب حالة من الهرج الشديد جعلت الجميع يهرول إلى الشوارع المحيطة بالمديرية هربا من قنابل الغاز المسيل للدموع.

وفى تلك الأثناء تزايد دوى إطلاق الرصاص المطاطى، وفوجئ المتظاهرون بسقوط شاب مصاب بطلق فى الرأس وهو بهاء الدين محمد حسن السنوسى ٢٥ عاما، وتوفى نتيجة طلق شبه مطاطى فى الرأس، وأصيب آخرون، ليستغل أفراد الأمن فرصة تفريق المتظاهرين لينتشروا خارج أسوار المديرية، حاملين العصى الخشبية وبعض الأسلحة، وانضمت إليهم اللجان الشعبية الموجودة بسموحة وتم عمل كردون لمنع أى فرد من دخول المنطقة.

– **وفى ٢٠ من نوفمبر ٢٠١١** نظم نحو ٣ آلاف طالب وطالبة من مختلف كليات جامعة الإسكندرية (وفقا للمصرى اليوم ٢٢ نوفمبر) بالتضامن مع العديد من الطلبة المنتمين إلى الحركات الطلابية والائتلافات مسيرة كبيرة تنديدا بالأحداث التى شهدها ميدان التحرير، مطالبين بإسقاط المجلس العسكرى وتسليم السلطة إلى إدارة مدنية منتخبة.

تصاعد المواجهات فى التحرير

– **فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١١** تصاعدت سخونة الأحداث بتصاعد المواجهات بين الأمن والمتظاهرين فى ميدان التحرير والشوارع المحيطة به، وهو ما جعل الشروق (١١/٢١) تصف الأحداث بقولها: «التحرير» الغاضب فى مواجهة جديدة مع «الداخلية». وأضافت الجريدة القول: اندلعت الاشتباكات مجددا فى ميدان التحرير والشوارع المحيطة به. بعد ساعات من الهدوء المشوب بالحذر – التى اعقبت مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المعتصمين فى قلب الميدان فجر (السبت ١٩ نوفمبر)، وانتهت بسقوط شهيدين ومئات المصابين، وعززت قوات الأمن من وجودها فى مداخل الشوارع المؤدية إلى وزارة اداخلية فى لاظوغلى، وذلك مع بداية اليوم الثانى للاعتصام، فيما شكل المتظاهرون لجانا لتنظيم الدخول إلى الميدان، كما شكلوا فرقة طبية لعلاج المتظاهرين من الاختناقات الناجمة عن الغازات السامة والحارقة.

– وفى سياق متصل قالت **الأهرام** (٢١ نوفمبر) إن المواجهات تصاعت بين الأمن والمتظاهرين فى ميدان التحرير، وقد أخلت قوات مشتركة من الشرطة العسكرية والمدنية مساء الأحد (٢٠ نوفمبر) ميدان التحرير من المعتصمين به، إلا أنها عادت وانسحبت ليعود المعتصمون مجدداً إلى الميدان.

وقد تزايدت حدة المواجهات والعنف بين قوات الأمن والمعتصمين بميدان التحرير والشوارع المؤدية إليه خلال عمليات كر وفر امتدت إلى شوارع قصر العينى والشيخ ريحان ومحمد محمود، التى تزايدت فيها أعداد المتظاهرين. وأسفر القذف المكثف للقنابل المسيلة للدموع على الحديقة الدائرية بوسط الميدان عن احتراق الخيام وسقوط عدد من المصابين، كما لقى أحد الأشخاص مصرعه إثر سقوطه تحت أقدام المتظاهرين ويدعى شهاب الدين أحمد إبراهيم.

أحداث الأحد ٢٠ نوفمبر

وجاءت البداية وفقًا **للأهرام** (٢١ نوفمبر) عدما تجددت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزى صباح الأحد (٢٠ نوفمبر) فى ميدان التحرير، وذلك عقب الليلة العصيبة التى أمضاها المتظاهرون فى مواجهات وصدامات عنيفة مع عناصر الأمن المركزى؛ حيث قامت قوات الأمن المركزى بقذف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم؛ حتى لا يتمكنوا من المرور والوصول إلى مبنى وزارة الداخلية، وشهد ميدان التحرير عدة مسيرات حول أرجائه نددت بحكم المجلس العسكرى، وطالبت برحيله، وتسليم السلطة إلى مجلس مدنى. كما أعلن متظاهرو التحرير قرارهم بالاعتصام، وذلك على خلفية الأحداث، حتى تلبى جميع مطالبهم، مؤكدين عدم تركهم للميدان وقاموا بنصب العديد من الخيام داخل الجزيرة الوسطى بالميدان لتهيئة وضعهم فى الاعتصام، والغريب فى الأمر – بحسب الصحيفة – أنه فى ظل هذه الاشتباكات والصراعات المستمرة بين المتظاهرين وعناصر الأمن المركزى، لم يخل ميدان التحرير من الباعة الجائلين الذين ارتبط وجودهم بالميدان من بداية الثورة إلى جانب انتشار الأطباء لإسعاف المصابين من حالات الإغماءات على إثر القنابل المسيلة للدموع. وقام المتظاهرون بغلق جميع مداخل الميدان، وتم تأمين المداخل باللجان الشعبية حتى لايتم السماح لأشخاص مجهولى الهوية للدخول لإثارة الشغب والبلطجة(**الأهرام** ٢١ نوفمبر).

أحداث محمد محمود

حاصر المعتصمون بميدان التحرير مقر وزارة الداخلية بعد ظهر الأحد (٢٠ نوفمبر) من جميع الجهات لإجبار قوات الشرطة على التراجع وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، حيث أمطر المعتصمون رجال الشرطة بالطوب والحجارة، وردت عليهم قوات الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع مما أسفر – بحسب الأهرام ٢١ نوفمبر – عن سقوط إصابات بين الجانبين، حيث بلغ عدد مصابى الشرطة ٧٧ شخصاً، أحدهم يدعى شريف شعبان، وأصيب بطلق خرطوش، وآخر

اسمه أحمد عطية مصاب بطلق نارى بمنطقة البطن تسبب فى تفتيت الطحال والكبد للمجند، وتم نقله إلى مستشفى الشرطة فى حالة صحية سيئة.

وكانت بداية الأحداث عندما خرجت مجموعات من شرطة المرافق وقوات الأمن المركزى صباح السبت (١٩ نوفمبر) لإخراج الباعة الجائلين وبعض المعتصمين أمام مجمع التحرير ممن ينسبون إلى أنفسهم أنهم من مصابى الثورة، وبعد أن تعددت شكاوى مصابى الثورة الحقيقيين لحصولهم على منافع وفوائد مادية باسم الثورة على خلاف الحقيقة. وما إن قامت وزارة الداخلية بإخلاء الميدان من المخيمات حتى قام المعتصمون بالاستيلاء على السيارات المرورية الموجودة بالميدان، وأغلقوا الطريق العام لتعطيل المرور، والإعلان عن استيائهم من فض الاعتصام، ثم تدافعت عناصر من المعتصمين مستخدمة العصى والحجارة وأشعلوا النيران فى إحدى سيارات ترحيلات الجنود وسط ميدان التحرير، ثم قاموا برشق قوات الشرطة التى تعاملت مع مثيرى الشغب بالقنابل المسيلة للدموع، وأصيب من قوات الشرطة ٤٣ شرطياً، وألقت الشرطة القبض على عدد من مثيرى الشغب، وعقب وصول عدد من أتباع القوى السياسية الليبرالية لميدان التحرير انسحبت قوات الشرطة إلى مداخل مقار وزارة الداخلية من جميع الاتجاهات، كما قامت بدعم المنشآت الحكومية المهمة بقوات تأمينية، للحفاظ عليها من الاعتداءات، ورغم ترك الميدان للقوى الثورية فإن الاشتباكات استمرت على مدار أكثر من ١٤ ساعة تقريباً، وأسفرت عن وقوع إصابات بين جنود الشرطة، بينما بلغ عدد الذين ألقى القبض عليهم ٥٢ شخصاً تم إحالتهم للنيابة العامة لمباشرة التحقيقات معهم.

– وقد توفى أحمد محمود أحمد (٢٣ عاماً) بميدان التحرير، إثر إصابته بطلق نارى فى الصدر، أما حالة وفاة الإسكندرية فهى لشخص بطلق فى الرأس (**الأهرام** ٢١ نوفمبر)

وقد اختلف شكل الميدان ليلة الأحد (٢٠ نوفمبر) عن الليلة التى سبقتها تماماً من حيث العدد والتنظيم. حيث انتشرت اللجان الشعبية على جميع مداخل الميدان، عدا الثلاثة شوارع المؤدية إلى مبنى وزارة الداخلية وهى: (قصر العينى ومحمد محمود والريحانى) التى شهدت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة التى تراجعت من صفوف الهجوم إلى الدفاع باستماتة عن مبنى الداخلية.

وقد أسهم بشكل كبير فى توافد الآلاف إلى الميدان الدعوات التى أطلقها النشطاء السياسيون المشاركون فى الأحداث منذ صباح السبت (١٩ نوفمبر)، عبر تويتر، والفيس بوك خاصة الدعوة التى وجهها الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية عبر حسابه على موقع تويتر التى توجه بعدها الآلاف من أنصاره ومؤيديه الذين أسهموا بشكل كبير فى تجهيز متاريس، ومصدات فى الشوارع التى شهدت المواجهات.

وقسم المتظاهرون أنفسهم إلى ثلاث فرق، الأولى كانت عبارة عن حوائط بشرية فى الصفوف الأولى المواجهة لقوات الشرطة، أما الفرقة الثانية فكانت مهمتها تكسير الحجارة وتجميعها فى كراتين وأجولة لإمداد الصفوف الأولى بها للدفاع عن الميدان، أما الفرقة الثالثة فكانت مهمتها إعداد متاريس وحوائط صد فى جميع المداخل مقسمة إلى ثلاث مراحل، وقاموا بإشعال إطارات السيارات خلف تلك المتاريس لحمايتهم ومنع تقدم قوات الشرطة.

ونظراً للزحام الشديد فى المنطقة المواجهة لمبنى مجمع التحرير فقد تمركزت - بحسب الأهرام ٢١ نوفمبر - سيارات الإسعاف عند مداخل شوارع قصر النيل وعبدالمنعم رياض، بينما كان يتم نقل المصابين بواسطة دراجات بخارية والتروسيكلات التى لم تتوقف لحظة طوال ليلة السبت (١٩ نوفمبر) حتى الصباح هذا بالإضافة إلى العيادات الميدانية التى أنشأها أعداد من طلبة وأطباء كلية طب قصر العينى.

استمرت هجمات الكر والفر بين الأمن الذى كان يكثف من هجماته فى بعض الأحيان مستخدماً القنابل المسيلة للدموع، وطلقات الخرطوش بشكل كثيف والمتظاهرين الذين لم تهبهم الطلقات وعدد المصابين الذين يسقطون من بينهم فى إصرار على مواجهة الرصاص بصدورهم حتى إن عدداً كبيراً من المصابين كانوا يعودون بعد علاجهم إلى صفوف الهجوم وبرغم تعدد الأطياف المشاركة سواء من الانتماءات الحزبية أو الأيدلولوجية، إلا أنه لم تكن هناك شعارات تميز أياً من تلك الفصائل، وكانت الشعارات الوحيدة التى يرددها المتظاهرون تندد بالمجلس العسكرى ووزارة الداخلية مثل: «يسقط حكم العسكر. ومش بنخاف مش بنطاطى إحنا أخدنا عالمطاطى».

كما شهدت الشوارع الثلاثة التى دارت على أرضها الأحداث انقطاعاً مفاجئاً للتيار الكهربائى فى نحو الساعة الثانية والنصف من صباح الأحد (٢٠ نوفمبر) وتوجه أعداد أخرى لحمايتهم.

فى الوقت الذى قام عدد من المتظاهرين بشراء كميات من البطاطين، وتوزيعها على المعتصمين لحمايتهم من البرد، كما قام البعض الآخر بإيقاد نيران للتدفئة عليها.

كما شهد مجمع التحرير حريقاً محدوداً داخل إحدى الشرفات بسبب سقوط قنبلة مسيلة للدموع بداخلها، لكن ما لبث أن تمت السيطرة عليه، كما نشبت النيران فى كميات من القمامة خلف مبنى المجمع، مما أثار الذعر بين المتظاهرين الذين كانوا حريصين على عدم المساس به؛ حتى لا يتهموا بأعمال تخريب. كما توجه الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل إلى ميدان التحرير فى الواحدة من صباح الأحد (١٩

نوفمبر) وسط حشد كبير من أنصاره، وطالب المتظاهرين بالصمود، والإصرار على مطالبهم حتى تتحقق، مشدداً على أهمية التفكير فى مواجهة مخطط عزل ميدان التحرير والمرابطين فيه، وتسيير الأمور من حولهم، مؤكداً أن ميدان التحرير هو صاحب القرار النهائى فى إدارة المرحلة الانتقالية وليس أى جهة أو سلطة.

ضحايا أحداث التحرير

– وقد أسفرت المظاهرات أمام وزارة الداخلية ومواجهات ميدان التحرير عن وقوع ١٩٢ إصابة جديدة بين المتظاهرين والجنود مما رفع أعداد المصابين النهائية إلى ١٣٨٦، كما تُوفى ٣ مواطنين، تم إسعاف ٨٢ حالة بموقع الأحداث، بينما تم نقل ١١٠ حالات إلى مستشفيات المنيرة وقصر العينى والفرنساوى وأحمد ماهر، وبلغ المصابين من الشرطة ٩٤ مصاباً، بينهم ٢١ ضابطاً و٧٣ مجنداً، أصيب أحدهم بطلق خرطوش، والآخر بطلق نار فى الطحال. (**الأهرام** ٢١ نوفمبر).

السويس:

– وفى ٢٠ من نوفمبر ٢٠١١ تواصلت لليوم الثالث على التوالى مظاهرات المواطنين بالسويس، وحمَّل المتظاهرون الحكومة والمجلس العسكرى مسئولية تصعيد الاحتجاجات الشعبية، وأكدوا أن ثورة الشعب لا تزال قائمة إلى حين تحقيق جميع الأهداف التى قامت من أجلها الثورة، وسقط مئات الشهداء وآلاف المصابين، حاول المتظاهرون اقتحام قسم شرطة الأربعين مجددا، وتصدت لهم قوات الجيش التى قامت بتكثيف ووضع حواجز وأسلاك شائكة حول قسم الشرطة، وقاموا بقذف مبنى جهاز الأمن الوطنى بالحجارة، وأشعلوا بالقرب منه إطارات السيارات، وأطلقوا الشماريخ باتجاهه، وقاموا بقطع عدة طرق وتم استخدام القنابل المسيلة للدموع وإطلاق طلقات الرصاص فى الهواء لتفريق المتظاهرين.

وأسفرت المظاهرات وأحداث الشغب عن سقوط ٤٥ مصابًا تم نقل ١٤ منهم إلى مستشفى السويس العام، وعلاج الباقين فى مواقع المظاهرات، ومعظمهم أصيب باختناقات نتيجة إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم. (**الوفد** ١١/٢٢)

ردود أفعال المجلس العسكرى والحكومة

– ناشد اللواء محسن الفنجرى، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وسائل الإعلام عدم المتاجرة بملف أسر شهداء ومصابى الثورة، (وأن يتقوا الله فى مصر).

وأكد ـ فى مؤتمر صحفى عقب لقائه الدكتور عصام شرف – بحسب **الأهرام** ٢١

نوفمبر ـ أن الانتخابات ستجرى فى موعدها، وأن هناك تنسيقاً كاملاً مع الداخلية بشأن تأمينها وتأمين الشارع المصرى.

وحول الاحتقان فى الشارع المصرى، قال: إن الشعب ٨٠ مليوناً وليس ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، مشيراً إلى أنه سيتم كشف الحقائق فى الوقت المناسب، وقال: إن تجمع أسر المصابين فى ميدان التحرير بدأ منذ ثمانية أيام من خمسة أفراد ادعوا الإصابة، ثم تم إشعال الموقف بعد انضمام عدد آخر من الحالات إليهم، مؤكداً تقديم كل الدعم والرعاية لهم.

– وفى سياق متصل ووفقًا **للأهرام** (١١/٢١) وفى تطور مفاجئ تقدم د. عماد أبوغازى باستقالته احتجاجاً على معالجة الحكومة للأحداث.

ومن ناحية أخرى أنهى مجلس الوزراء اجتماعه الطارئ، وتوجه بكامل هيئته للاجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وصعدت قوى سياسية من مواقفها الرافضة لاستخدام العنف المفرط ضد (الميدان)، والمطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، تكون أولوياتها استعادة الأمن، وتنظيم الانتخابات البرلمانية فى موعدها، بينما عقدت حكومة شرف اجتماعاً طارئاً لبحث تداعيات الموقف، وهو الاجتماع الذى نفى فيه منصور عيسوى وزير الداخلية إطلاق الرصاص على المتظاهرين.

– ردود أفعال الأحزاب السياسية وقوى الثورة

وقد استمرت الاشتباكات وسط إدانات واسعة من جانب الأحزاب وقوى الثورة والسياسيين مع تصاعد الاحتجاجات والتهديدات باستمرار الاعتصامات فى ميدان التحرير، حيث أكد اتحاد شباب الثورة – بحسب الأهرام ٢١ نوفمبر – استمراره فى الاعتصام بميدان التحرير؛ وعدد من ميادين مصر، كما أدان الاتحاد العنف المفرط من جانب وزارة الداخلية والذى أدى إلى إصابة المئات بإصابات خطيرة. ودعت ١٨ من القوى الثورية إلى اعتصام مفتوح حتى يتم تشكيل حكومة إنقاذ وطنى ووقع على البيان ائتلاف شباب الثورة، وحركة شباب ٦ أبريل (الجبهة الديمقراطية) ومجلس أمناء الثورة، واتحاد شباب الثورة، وثورة الغضب الثانية، وحزب التيار المصرى وآخرون.

وأعلنت الجمعية الوطنية للتغيير انزعاجها الشديد لحالة التصعيد الخطير وغير المبرر ضد المتظاهرين السلميين، وأدانت الجمعية – فى بيان أصدرته – صمت المجلس الأعلى للقوات المسلحة إزاء جريمة استخدام القوة المفرطة.

وقالت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: إن هذه الاحداث تعد تطوراً خطيراً على الساحة المصرية، وطالبت شبكة «مراقبون بلا حدود» باتخاذ إجراءات حاسمة

لمعالجة أسباب التوتر السياسى الداخلى، ودعا المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة الحكومة إلى احترام تعهداتها (**الأهرام** ١١/٢١)

كما أرسلت ٦٨ شخصية عامة و١١ من شباب الثورة، رسالة إلى المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قدموا فيها خطة لإنقاذ البلاد. وحددت الرسالة فى هذا الشأن ٥ مطالب رئيسية منها: تشكيل حكومة (إنقاذ وطنى) من شخصيات وعناصر تعبر عن روح الثورة المصرية، وبصلاحيات كاملة تمكنها من المواجهة الفعالة للتحديات التى يواجهها الوطن.

المواجهات فى شارع محمد محمود

● **فى ٢١ من نوفمبر ٢٠١١**فشلت مفاوضات عقد هدنة بين الأمن والمعتصمين فى ميدان التحرير، ظهر الاثنين (٢١ نوفمبر)، بعد عدة جولات من الكر والفر، وتبادل التقدم والتقهقر من الجانبين فى محيط وزارة الداخلية، خصوصاً شارع محمد محمود.

كانت المواجهات قد تجددت منذ الصباح الباكر ـ بحسب المصرى اليوم ٢٢ نوفمبر ـ واشتدت فى ساعات الظهيرة فى شارع محمد محمود، ونجح المعتصمون فى التقدم إلى منتصفه، مستخدمين حواجز متحركة، ورشقوا قوات الأمن بالحجارة، فيما قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط: إن المتظاهرين استخدموا أيضاً زجاجات المولوتوف الحارقة، وامتدت المواجهات إلى ميدان الفلكى وشارع منصور، بينما تولت قوات الجيش تأمين شارع الشيخ ريحان بـ٤ مدرعات. وحاول أحد ضباط الشرطة عقد هدنة مع المعتصمين، غير أن معتصمين رشقوه بالحجارة فى تلك الأثناء، فردت قوات الأمن بإطلاق قنابل مسيلة للدموع، وتوقفت مفاوضات الهدنة، ما أدى لتجدد المواجهات وسقوط عشرات المصابين.

ـ ووفقا **للأهرام** (٢٢ نوفمبر) فقد تصاعدت حدة الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن بميدان التحرير صباح الاثنين (١١/٢١) وذلك بعد مرور ست ساعات فقط من الإعلان عن الاتفاق على وقف العنف، وترك الميدان للمتظاهرين للاعتصام، وفض الاشتباك الدامى الذى أسفر عن وقوع عشرين قتيلا، وإصابة أكثر من ألف بين صفوف المتظاهرين والشرطة.

ووسط حالة من الترقب والحذر والتشكيك بين جميع الأطراف، وبعد مرور نحو ٤٨ ساعة من «الحرب» الدائرة بميدان التحرير بين المتظاهرين وقوات الأمن المشتركة من الشرطة والجيش، تم الإعلان فى الثالثة والنصف من صباح الاثنين (١١/٢١) عن الاتفاق الذى أبرمه ممثلون عن المتظاهرين من جانب، وقيادات

الشرطة والجيش من الجانب الآخر، والذى تضمن ثلاث نقاط حقنا للدماء، وهى ترك الميدان للمتظاهرين وإعلان حقهم فى الاعتصام بداخله؛ بشرط سلميته على أن يلتزم المتظاهرون بعدم الاقتراب من مبنى وزارة الداخلية، وأن يكون تأمين مداخل ومخارج الميدان مسئولية المتظاهرين.

الاتفاق الذى أعلنه الشيخ مظهر شاهين عبر مكبرات الصوت بمسجد عمر مكرم، وطالب فيه المتظاهرين بالالتزام به، ووصفه بالنصر الكبير، محذرا من وجود عناصر مندسة من البلطجية تسعى لإفشال الاتفاق، قوبل بحالة من الرفض من قبل عدد من المتظاهرين، تخوفا من عدم التزام الطرف الآخر بتنفيذه، حتى وصل الأمر الى محاولة أحد الأشخاص الاعتداء على الشيخ شاهين عقب خروجه من المسجد.

وبعد الإعلان عن الاتفاق أخلى المتظاهرون الشوارع المؤدية الى مبنى وزارة الداخلية، والعودة إلى الميدان، وبدأت بالفعل مجموعات من الشباب بتنظيف أرض الميدان من القمامة، حتى أطلق عدد من الشباب شائعة فى التاسعة صباحا عن توجه قوات الأمن إلى الميدان لاقتحامه فهرع المتظاهرون إلى شارع محمد محمود لصد الهجوم المزعوم، وقد استغلت بعض العناصر المثيرة للشغب الآلام التى يعانيها أهالى ضحايا الأحداث، وقامت برشق رجال الشرطة بالحجارة وزجاجات المولوتوف، فى الوقت الذى حاولت فيه القوات ضبط النفس إلا أنها قامت بعد ذلك برد الاعتداء وإلقاء قنابل مسيلة للدموع لتفريقهم لتتجدد الاشتباكات مرة أخرى بعد توقف استمر نحو ٦ ساعات فقط. ولم تكن ليلة الأحد (٢٠ نوفمبر) أفضل من التى سبقتها، حيث اتسع نطاق أعمال العنف لتشمل منطقة باب اللوق، وذلك عقب تدخل قوات من الشرطة العسكرية لمؤازرة قوات الشرطة (المدنية) فى تنفيذ مهمتها وإخلاء الميدان من المتظاهرين والتى أسفرت عن مقتل عشرة وإصابة ما يقرب من ٣٠٠ آخرين ليرتفع إجمالى عدد القتلى منذ يوم السبت (١٩ نوفمبر) إلى **عشرين قتيلاً وارتفع عدد المصابين إلى أكثر من ١٢٠٠ مصاب** فى أعمال عنف وكر وفر استمرت حتى صباح الاثنين (٢١ نوفمبر).

وتوجهت أعداد كبيرة من المتظاهرين عقب تلك الأحداث إلى الميدان، بالإضافة الى مسيرات أخرى من عدة محافظات مثل السويس والإسكندرية والإسماعيلية ودمياط وبورسعيد لحماية الميدان وإعلان رفضهم للمعاملة الوحشية التى تعامل بها قوات الشرطة المتظاهرين؛ خاصة بعد بث إحدى القنوات الفضائية صورا لضابط شرطة يقوم بسحل أحد المتظاهرين، ويلقى به فى صندوق قمامة.

كما تعرض المستشفى الميدانى إلى هجوم بالقنابل المسيلة للدموع، مما اضطر إلى نقلها إلى مسجد عمر مكرم الذى تكدس بالمصابين الذين تم علاجهم ميدانيا.

ولوحظ وجود عناصر جديدة وسط المتظاهرين قاموا بجلب عدد كبير من زجاجات المولوتوف، وقاموا بإدخالها إلى مبنى الجامعة الأمريكية لصد قوات الشرطة التى حاولت إجلاء الشارع من المتظاهرين دون جدوى.

وقد تمكن المتظاهرون من السيطرة على جميع الشوارع المؤدية إلى مبنى وزارة الداخلية، ومحاصرته، وانحسار القوات المشتركة حول المبنى فقط، وشهد شارع محمد محمود أشرس معركة منذ بدء الأحداث، حيث استمرت المواجهات به على مدار ثلاثة أيام متتالية دون توقف سوى الساعات الست الهدنة التى بدأت فى الثالثة والنصف صباح الاثنين وانتهت فى التاسعة والنصف.

كما تسببت القنابل المسيلة للدموع التى ألقتها قوات الشرطة لتفريق المتظاهرين فى نشوب حريق فى إحدى الشقق السكنية بشارع التحرير؛ بسبب إلقاء قنبلتين عن طريق الخطأ، بينما تمكنت قوات الدفاع المدنى من السيطرة على الحريق دون وقوع إصابات أو خسائر فى الأرواح.

من ناحية أخرى كاد الشيخ حازم صلاح أبواسماعيل يتسبب فى انقسامات بين القوى السياسية الموجودة بالميدان فاعتبر البعض ذلك نوعا من الدعاية الانتخابية، وأجبروهم على التحرك والتوجه إلى مداخل الشوارع المؤدية للميدان لتأمينها بدلا من الانشغال بمثل تلك المؤتمرات التى وصفوها بأنه ليس مكانها الميدان، بعد ذلك غادر الشيخ أبوإسماعيل الميدان ثم عاد بعد نحو ساعة مرة أخرى، وتجمع أنصاره حوله أمام مسجد عمر مكرم، وطالب إسماعيل المتظاهرين بعدم ترك الميدان.

الشهداء ٢٢ والمصابون ١٧٧٠

ـ ووفقا **للوفد** (١١/٢٢) فقد أعلنت وزارة الصحة عن وقوع ٢٢ حالة وفاة بين المتظاهرين حتى الاثنين (٢١ نوفمبر)، حيث إن حالتى وفاة وقعتا يوم السبت بالقاهرة والإسكندرية، و١٤ حالة وفاة يوم الأحد، و٦ حالات يوم الاثنين كلهم بالقاهرة، وبلغت أعداد المصابين من التاسعة صباح الأحد حتى التاسعة صباح يوم الاثنين نحو ٦٦٧ مصاباً أمام مبنى وزارة الداخلية وميدان التحرير ليصل إجمالى عدد المصابين إلى ١٧٧٠.

ـ بينما قالت **الشروق** (١١/٢٢) نقلاً عن رويترز عمن وصفتهم «مصادر طبية» إن مشرحة زينهم فى القاهرة تسلمت ٣٣ جثة جراء الاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن.. وأكدت مصادر أن حصيلة المواجهات خلال الأيام الأربعة الماضية بلغت ٣٣ شهيداً و١٧٠٠ مصاب.

بينما أكد د. هشام شيحة وكيل وزارة الصحة للطب العلاجى ـ بجسب **الأهرام** ٢٢

نوفمبر ـ ارتفاع عدد القتلى بسبب أحداث ميدان التحرير إلى ٢٤ قتيلا ـ جميعهم تحت تصرف النيابة والطب الشرعى لمعرفة سبب الوفاة ـ مشيرا إلى أن ١٢ جثة منهم فى مشرحة زينهم، و٦ جثث فى مشرحة مستشفى قصر العينى، وواحدة فى الهلال وجثة أخرى فى مشرحة مستشفى أحمد ماهر.

كما أشار إلى أن إجمالى الإصابات التى وقعت الاثنين بلغ ٤٤٦ إصابة، وتم حجز ٨٦ حالة بالمستشفيات، ليرتفع بذلك عدد الإصابات النهائى الى ١٨٣٠، تراوحت الإصابات بين كسور وارتجاج فى المخ وسحجات واختناقات.

ردود الأفعال فى المحافظات

ـ وفى المحافظات تواصلت ردود الأفعال والمظاهرات.. ففى الإسكندرية تصاعدت الأحداث أمام مديرية أمن الإسكندرية بعد بدايتها السلمية (وفقا **للأخبار** ١١/٢٢) وذلك عقب مطالبة المتظاهرين بالإفراج عن كل المحتجزين من زملائهم داخل مديرية الأمن.

ألقى المتظاهرون ورابطة الألتراس الشماريخ تجاه قوات الأمن التى ردت عليهم بقنابل مسيلة للدموع مما أدى لتفريق المتظاهرين إلى الشوارع الجانبية وأغلقت المحلات التجارية شرق الإسكندرية، ووجهت الدعوة السلفية نداء إلى أهالى الإسكندرية لتشكيل دروع بشرية لحماية المتظاهرين من مطاردات قوات الأمن لهم، ووصل عدد المصابين فى الاشتباكات إلى ٣ حالات، تم نقلهم إلى مستشفى جامعة الإسكندرية.. وكان مدير أمن الإسكندرية قد حاول تهدئة المتظاهرين أمام المديرية، وأكد لهم احترام حقهم فى التعبير عن آرائهم.

ـ **وفى أسيوط** نظم أكثر من ٣٠٠٠ شاب وفتاة من جامعة أسيوط القوى السياسية بأسيوط مظاهرة. بدأت المظاهرة من جامعة أسيوط، ثم طافت الشوارع الرئيسية بأسيوط، وتوقفت أمام مبنى ديوان محافظة أسيوط احتجاجًا على أحداث التحرير.

من ناحية أخرى شهدت مدينة أسيوط (الاثنين ٢١ نوفمبر) ليلة لم تشهدها منذ سنين طويلة، حيث تحول شارع الهلالى إلى ساحة قتال بين قوات الأمن المركزى وآلاف الشباب المتظاهرين، وشهدت المعركة عمليات كر وفر بين الطرفين.

حاول المتظاهرون اختراق الكردون الأمنى المحيط بمديرية أمن أسيوط، واقتحام مبنى مديرية الأمن ولكن الشرطة تصدت لهم بقوة.

وأسفرت الاشتباكات عن إصابة ٥ من أفراد الشرطة، بينهم ضابط وأربعة جنود، بينما أصيب أكثر من ٢٠ متظاهرا بجروح وإصابات سطحية وأصيب أكثر من ٥٠ آخرين بالاختناق إثر إطلاق قنابل الغاز المسيل، وأخذت سيارات الإسعاف فى نقل

المصابين إلى مستشفيات أسيوط الجامعى وأسيوط العام والايمان، وتم احتجاز ٣٢ متظاهرا أغلبهم من خارج أسيوط.(**الأخبار** ٢٢ نوفمبر)

- **وفى قنا** واصلت الائتلافات الثورية بقنا والتيارات الدينية والأحزاب السياسية مظاهراتها وتعرضت لهم قوات الأمن المركزى بإطلاق قنابل غاز، مما أدى إلى تفريق المتظاهرين، وألقت أجهزة الأمن القبض على ثلاثة منهم.

كما ارتفع عدد المصابين بأحداث مدينة قنا التى حدثت مساء الأحد (٢٠ نوفمبر) إلى عشرة من بينهم معاون مباحث قسم قنا وثلاثة مجندين وستة من المواطنين. (**الأخبار** ١١/٢٢)

- **وفى دمياط** نظمت حركة ٦ أبريل ليلة الاثنين (٢١ نوفمبر) مسيرة بأعلام مصر ضمت العشرات من أعضاء الحركة والمتعاطفين معها، وقد سارت فى الشوارع الرئيسية فى مدينة دمياط، ثم توجهت إلى استاذ دمياط الرياضى حيث مقر تمركز القوات المسلحة والحاكم العسكرى لدمياط، ورددوا الشعارات والهتافات المنددة بحكم العسكر والمجلس العسكرى، ثم انفضت فى ساعة متأخرة من الليل.

- **وفى العريش** نظم حزب الوفد بالاشتراك مع اللجان والحركات الشبابية والائتلافات الثورية والقيادات الطبيعية والمستقلين وبعض القوى والتيارات السياسية مظاهرة ومسيرة بوسط مدينة العريش.. وذلك تضامنا مع متظاهرى ميدان التحرير بالقاهرة، واحتجاجا على الممارسات الأمنية ضد الثوار.

- **وفى دمنهور** نظمت القوى السياسية بدمنهور مسيرة حاشدة أنطلقت من ميادين «شبرا» و«الأتوبيس» و«الساعة» وطافت شوارع المدينة، واستقرت أمام ديوان عام المحافظة للتنديد بأحداث ميدان التحرير، وطالبوا بمحاكمة وزير الداخلية وإقالة وزارة شرف.

- **وفى الإسماعيلية** فرضت وحدات عسكرية من الجيش الثانى الميدانى نطاقات أمنية بمحيط مديرية أمن وأقسام شرطة الإسماعيلية.. ومنعت الاقتراب منها تحت أى ظرف من الظروف.. وذلك تحسباً لتجدد تصاعد مظاهرات الغضب المستمرة التى تشهدها المدينة عاصمة المحافظة منذ الجمعة (١٨ نوفمبر) تضامناً مع الثوار المعتصمين بميدان التحرير فى القاهرة.. وكانت الإسماعيلية شهدت مساء الأحد (١١/٢٠) تصاعداً حادا للمظاهرات والمسيرات التى استقطبت المئات من الشباب والأهالى، وعناصر من التيارات السياسية يتصدرهم ائتلاف شباب الثورة.

● **وفي السويس** قرر تكتل شباب السويس التوجه إلى ميدان التحرير للاعتصام، فيما استمرت المواجهات بين القوات وعدد من الخارجين على القانون بشارع الشهداء تبادلوا خلالها إطلاق الأعيرة النارية فى الهواء وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وأغلق أصحاب المحلات والمقاهى والمتاجر أبوابها ووقف الأهالى على مداخل مخارج الشوارع حاملين فى أيديهم ما استطاعوا لحماية أنفسهم من عمليات السرقة.(الأخبار ٢٢ نوفمبر)

ردود أفعال الأحزاب والقوى السياسية

- وفى سياق متصل صعّدت الأحزاب والقوى السياسية من لهجتها الغاضبة تجاه العنف الذى استخدمته أجهزة الأمن تجاه المتظاهرين طوال الأيام الثلاثة الماضية، وقررت - بحسب المصرى اليوم ٢٢ نوفمبر - تنظيم مظاهرة جديدة، تحت عنوان «مليونية التوافق المدنى»، للمطالبة بإقالة الحكومة، وطالبت بوقف القتل، واتهمت المجلس العسكرى بقيادة ثورة مضادة، ودعته إلى التنحى، وأعلنت عن تشكيل دروع بشرية لحماية المتظاهرين.

- ووفقاً **للأهرام** (٢٢ نوفمبر) اجتمع أكثر من ٢٥ حزبا سياسيا وممثلون عن مرشحى الرئاسة فى لقاء تشاورى لبحث تطورات الأحداث والجرائم التى وقعت فى ميدان التحرير منذ يوم ١٩ نوفمبر الماضى، وقال بيان إن المشاركين فى الاجتماع الذى عقد بمقر حزب الغد تابعوا بكل الحزن والألم هذه الاعتداءات، وعبروا عن دعمهم الكامل، ومساندتهم للشباب الذين وقفوا فى الصفوف الأمامية، وتعرضوا للقتل وللإصابات البالغة.

وأبدت القوى السياسية اعتذارها عن التأخر فى الوقوف مع المتظاهرين والمعتصمين بالميدان، وأكدوا تضامنهم الكامل معهم ورفضهم استمرار سياسة القمع التى تمارسها أجهزة وزارة الداخلية بنفس سياسة النظام السابق.

- وفى سياق متصل دعت الجبهة الحرة للتغيير السلمى إلى مظاهرة مليونية الجمعة (٢٥ نوفمبر) للتعبير عن الرغبة فى التسليم الفورى للسلطة، وسرعة تشكيل حكومة إنقاذ وطنى.

وأعلن المستشار هشام البسطويسى نائب رئيس محكمة النقض انسحابه من سباق الرئاسة، وطالب بمجلس مدنى وحكومة إنقاذ.

وشدد المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية عمرو موسى على فورية إنهاء استحقاقات مصابى الثورة، وأسر الشهداء، وأعلن رفضه العنف ضد المواطنين (**الشروق** ١١/٢١)

- كما أدان المرشح المحتمل للرئاسة د. محمد البرادعى الاستخدام المفرط للقوة وأعلن تأييده للثوار. (**الشروق** ٢٢ نوفمبر)

- ودعا الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربى إلى عودة الهدوء والتحلى بأعلى درجات المسئولية.

- ووفقاً **للأهرام** (٢٢ نوفمبر) أصدرت القوى السياسية وأحزاب التحالف الشعبى الاشتراكى والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، وحملة دعم البرادعى وائتلاف شباب الثورة، وحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، وائتلاف ثورة اللوتس، وتيار الاستقلال الوطنى بيانا عقب اجتماعهم (٢١نوفمبر) حول تفاقم الأحداث فى التحرير.

واتهمت هذه القوى - فى بيانها - المجلس العسكرى واعتبرته القائد الحقيقى للثورة المضادة، وأنه فشل عن عمد فى إدارة البلاد، ورسم طريق لمرحلة انتقالية، وزادت من هجومها، حيث أكد البيان أن المجلس العسكرى لا ينتوى إجراء أى تغيير حقيقى نحو مجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية. وأشار البيان إلى أن اجتماع هذه القوى بهدف بناء جبهة موحدة، تناضل مع الجماهير فى ميادين التحرير بطول مصر وعرضها لاستكمال مسيرة الثورة.

- كما حمل حزب الحرية والعدالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسئولية الكاملة عما يحدث بالبلاد، باعتباره المسئول الأول عن إدارة المرحلة الانتقالية وطالب بإحالة المتورطين فى العنف من ضباط وجنود الشرطة إلى النيابة العامة (**الأهرام** ٢٢ نوفمبر).

- كما طالبت الدعوة السلفية المجلس العسكرى وقوات الداخلية بعدم استخدام الأساليب الإجرامية فى قمع المتظاهرين السلميين حيث يؤدي ذلك إلى اشتعال الموقف بما لايمكن استدراكه.(**الأهرام** ٢٢نوفمبر)

- كما عقدت الهيئة العليا للوفد اجتماعاً طارئاً لبحث التطورات والتداعيات الخطيرة بميدان التحرير. وقال رئيس الحزب إن الموقف أصبح يهدد استقرار البلاد، ويشكل انتكاسة كبرى، وأنه لم يعد مقبولاً من المجلس العسكرى أو الحكومة الحلول التقليدية.

- كما أدانت نقابة الصحفيين الاعتداءات التى تعرض لها ٥ من الزملاء الصحفيين بالإسكندرية أثناء تغطيتهم لمظاهرات الأحد (٢٠نوفمبر).

خسائر البورصة

خسرت الأسهم نحو ١٠ مليارات جنيه من رأسمالها السوقى فى البورصة، خلال جلسة الاثنين (٢١ نوفمبر) وأغلق المؤشر الرئيسى بعد فقدان ١٦٢ نقطة دفعة واحدة، **ليبلغ إجمالى ما فقده رأس المال السوقى ١٨٧ مليار جنيه بنسبة ٤٦٪ منذ بداية العام الحالى حتى الآن.**

● **وفى ٢٣ من نوفمبر ٢٠١١** استحوذت الأحداث الجارية فى مصر على اهتمام جريدة **الحياة** (١١/٢٣) فأفردت لها مانشيت الصفحة الأولى بعنوان **«مليونية صاخبة تختصر عهد المجلس العسكرى»**.. وقالت فى متنه:

«استعادت الثورة المصرية بريقها، بعد «مليونية الإنقاذ الوطنى» الصاخبة، التى نجحت فى اختصار «عهد المجلس العسكرى». وكان الثوار طالبوا بتنفيذ كل الأهداف دفعة واحدة، وأبدى رئيس المجلس العسكرى المشير حسين طنطاوى استعداد القوات المسلحة للعودة إلى الثكنات وتسليم السلطة فوراً «إذا أراد الشعب ذلك من خلال استفتاء شعبى». وأكد، فى كلمة عبر التلفزيون «التزام إجراء الانتخابات البرلمانية فى موعدها والانتهاء من إجراء انتخابات الرئاسة بحلول نهاية حزيران (يونيو) لكن رد الفعل على كلمة طنطاوى لم يكن فى مصلحته، إذ ردد محتشدون هتافات تعكس إصراراً على تنحية العسكر بسرعة.

وبدا أن سيناريو «ثورة ٢٥ يناير» يتكرر بمختلف مشاهده، ومقابل زخم الحشود فى الميادين استعادت الأطراف الفاعلة الأخطاء التى وقعت فيها قبل سقوط نظام مبارك. المجلس العسكرى ظل على إيقاعه البطيء ودخل فى مسارات تزيد من غضب المحتشدين، ولا تلبى طموحاتهم، خصوصاً بعد تجاهل دعوة ممثلين عن الشباب إلى اجتماع عقده نائب رئيس المجلس العسكرى الفريق سامى عنان مع مرشحين للرئاسة ورؤساء للأحزاب، وتوارت إلى خلفية المشهد القوى السياسية التقليدية، إذ قاطعت جماعة «الإخوان المسلمين» مليونية التحرير ومعها أحزاب تقليدية.

وقال المشير طنطاوى فى كلمته إنه قرر قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف مع تكليفها بمواصلة عملها حتى الانتهاء من تشكيل حكومة جديدة لها الصلاحيات التي تمكنها من استكمال الفترة الانتقالية بالتعاون مع المجلس الأعلي للقوات المسلحة، والالتزام بإجراء انتخابات رئيس الجمهورية قبل نهاية شهر يونيو ٢٠١٢. (**الأخبار** ٢٣ نوفمبر).

وشدد فى أكثر مناسبة أن القوات المسلحة لا تطمح فى الحكم ، مذكراً بتعهدها تسليم السلطة إلى المدنيين وأنها لن تكون بديلاً للشرعية. وأشار إلى أن إدارة المرحلة الانتقالية ليست أمراً سهلاً، لافتاً إلى الوضع الاقتصادى الصعب. واستغرب زيادة الاضطرابات والتوتر كلما اقترب موعد الانتخابات. واعتبر طنطاوى أن الأحداث الجارية تعود بالبلاد إلى الخلف، معزياً أهالى ضحاياها.

لكن الحشود فى ميدان التحرير ردت على كلمة طنطاوى بهتافات رافضة لها منها، «ارحل» و«الشعب يريد إسقاط المشير».

● وجاء مانشيت **الأهرام** (٢٣ نوفمبر) بعنوان «ثورة التحرير مستمرة» ونقلت فى الصفحة الثالثة قول المشير طنطاوى: «لا نطمع فى الحكم ولسنا بديلاً عن الشرعية، وإن الجيش لم يطلق رصاصة واحدة على صدر مصرى».

● وعقدت المصرى اليوم (٢٣ نوفمبر) مقارنة فى صدر صفحتها الأولى بين حالتى مصر وتونس، فبينما بدأت تونس بناء «الجمهورية الثانية» بانعقاد أولى جلسات

«المجلس التأسيسى» المنوط به وضع دستور جديد والتى حضرتها عائلات الشهداء، وتقاسمت الأحزاب الرئيسية المناصب فى البلاد فإن المشهد فى مصر لايزال يراوح مكانه حيث «تدفع دماء الثورة الثانية» - وفقا لتعبير المصرى اليوم - ثمن أخطاء «العسكرى».

المشهد فى القاهرة

قالت **المصرى اليوم** (٢٣ نوفمبر) إن مئات الآلاف من الثوار والمواطنين احتشدوا بميدان التحريرالثلاثاء (٢٢ نوفمبر)، فى مليونية «الإنقاذ الوطنى»، للمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين، فيما تواصلت المواجهات على الجبهة الاستراتيجية فى شارع محمد محمود بين الأمن والمتظاهرين، وسط إدانات دولية واسعة للعنف المفرط واستخدام الأسلحة المحرمة فى مواجهة المحتجين.

وعلى النقيض من حشود جمعة الغضب فى ٢٨ يناير الماضى، غابت جماعة الإخوان المسلمين عن المشهد تماماً، فيما شاركت التيارات الثورية والليبرالية والسلفية بكثافة، مدعومة بمسيرات من طلاب المدارس الثانوية والجامعات والأقباط، وأغلقت الشرطة العسكرية جميع المداخل المؤدية إلى وزارة الداخلية بالأسلاك الشائكة، وتحول ميدان التحرير إلى مستشفى ميدانى واسع لعلاج المصابين بطلقات الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع، الذين كانوا ينتقلون إليه من مواقع الاشتباكات، كما امتدت المواجهات إلى ميدان باب اللوق الذى انتقل إليه عدد من المتظاهرين لتخفيف الضغط عن زملائهم فى جبهة «محمد محمود».

- وأضافت **الأهرام** (١١/٢٣) استمرت قوات الشرطة فى إطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى على المتظاهرين بالقرب من وزارة الداخلية، وتجددت الاشتباكات بشارع محمد محمود بعد هدنة لم تتجاوز ربع ساعة قامت خلالها قوات الشرطة بإلقاء العشرات من القنابل المسيلة للدموع وغيرها من الأسلحة؛ بهدف تفريق المتظاهرين مما جعل قوات الشرطة العسكرية تتدخل لتهدئة المتظاهرين. وأسفرت الأحداث الدامية عن سقوط خمسة شهداء جدد، من بينهم ٣ بمستشفى قصر العينى وحالة أخرى بمدينة الإسماعيلية، ليصبح إجمالى الوفيات منذ يوم السبت (١٩ نوفمبر) ٢٩ حالة (وفقًا للأخبار ٢٣ نوفمبر) بالإضافة إلى٥٢٠ من المصابين الجدد تم إسعاف ١٨٥ منهم.

بينما أكد أطباء المستشفيات الميدانية بالتحرير استقبال أكثر من٧٠٠ مصاب بمعدل أربعة مصابين كل دقيقة؛ نتيجة للاختناقات بالغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطى، ورصاص البلى.

وقد رفض المشاركون فى مليونية «إنقاذ الوطن» إقامة منصات للخطابة، كما رفضوا أى شكل من أشكال التعبير الحزبى والفئوى، رافعين شعار «مصريون من أجل مصر».

وقالت جريدة **الأخبار** (١١/٢٣) إن إجمالى عدد ضباط وأفراد الشرطة الذين أصيبوا خلال الأحداث ١٧٨ (٥١ ضابطا و١٣٧ مجندًا).

- ووفقًا **للمصرى اليوم** (٢٣ نوفمبر) تسبب تقدم قوات الشرطة، صباح الثلاثاء (٢٢ نوفمبر)، فى شارع محمد محمود المؤدى إلى ميدان التحرير، فى وصول عدة قنابل مسيلة للدموع وسط ميدان التحرير وداخل الجامعة الأمريكية، مما أثار حالة من الرعب وسط المتظاهرين، فيما قام عدد من الشباب بتسلق سور الجامعة الأمريكية لإنقاذ من حاصرهم الغاز بالداخل، فيما أغلقت قوات الشرطة العسكرية المداخل المؤدية إلى وزارة الداخلية عبر وضع الأسلاك الشائكة.

وشكل المتظاهرون لجانا شعبية أمام شارع الشيخ ريحان؛ تجنبا لأى احتكاكات بقوات الجيش المتمركزة أمام الباب رقم «٥» المؤدى لمجلسى الشعب والشورى، وأصيب المئات باختناق نتيجة الاستخدام المكثف للقنابل المسيلة للدموع من قبل الشرطة.

واستمر تدافع العشرات ممن يمتلكون الدراجات البخارية للصفوف الأولى فى خط المواجهة، لحمل المصابين إلى الخيام التى تم نصبها وسط الميدان كمستشفيات، وتطوع العشرات من كليات الطب لإسعاف المصابين، ومعظم إصاباتهم حالات اختناق.

وتطور الموقف فى الميدان بعد الكر والفر فى شارع محمد محمود، حيث اتجه العشرات من المتظاهرين إلى ميدان باب اللوق، وشكلوا خطا آخر للمواجهة لتخفيف الهجوم على زملائهم فى شارع محمد محمود، مما دفع الشرطة للتعزيز بتشكيلات قوات الأمن المركزى والاستعانة بمزيد من الجنود الذين يعسكرون داخل مجلسى الشعب والشورى.

وأضافت **المصرى اليوم** (٢٣ نوفمبر) إنه استجابة للدعوة المليونية نظم الآلاف من طلاب وطالبات جامعة القاهرة مسيرة حاشدة من أمام البوابة الرئيسية للجامعة إلى ميدان التحرير تضامناً مع متظاهرى التحرير، واحتجاجا على الاعتداءات الأخيرة من قبل رجال الشرطة.

بدأت التظاهرة منذ الصباح بالحرم الجامعى، ثم طافت أرجاء الجامعة، تبعتها وقفة احتجاجية أمام مسلة الجامعة أمام البوابة الرئيسية للجامعة، وخرج المتظاهرون فى مسيرة حاشدة من أمام الجامعة مرورا بالسفارة الإسرائيلية، كوبرى الجامعة ومنيل الروضة إلى شارع قصر العينى وحتى ميدان التحرير، رافعين علم مصر بطول نحو ٥ أمتار، وهتفوا «حرية حرية»، داعين المواطنين من سكان المناطق التى مروا عليها إلى الانضمام إليهم فى مسيرتهم.

– ونظم مئات من جامعة عين شمس مسيرة، طافت جميع أرجاء الجامعة، ثم توجهت إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مليونية الإنقاذ الوطنى.

كما توافد على الميدان العشرات من طلاب المدارس الإعدادية والثانوية المداخل المختلفة، وخرج العشرات من أهالى شبرا فى مسيرة، اتجهت إلى الميدان استجابة للدعوة المليونية.

وانضمت إلى الميدان جنازة تقدر بالمئات خرجت من مستشفى المنيرة العام، ومرت بشارعى المبتديان وقصر العينى فى طريقها إلى ميدان التحرير، مرددين هتافات ضد المجلس العسكرى والمشير حسين طنطاوى، مطالبين بالثأر من قتلة الشهداء.

ونظم عدد من أعضاء الدعوة السلفية مسيرة دخلت الميدان من كوبرى قصر النيل، حاملين علم مصر ومرددين هتافات: «المشير باطل وعنان باطل»، وطالب الجميع باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة ائتلاف وطنى.

– ووفقًا **للشروق** (١١/٢٣) قرر ائتلاف واتحاد شباب الثورة وحركة الاشتراكيين الثوريين مواصلة اعتصامهم المفتوح فى ميدان التحرير، الذى دخل يومه الرابع على التوالى، لأسباب مختلفة، ففى الوقت الذى يصر فيه الائتلاف على تشكيل حكومة إنقاذ وطنى بصلاحيات كاملة قبل إنهاء الاعتصام، يصر الاتحاد والاشتراكيون الثوريون على تنحى المجلس العسكرى عن إدارة شئون البلاد «فى أسرع وقت ممكن».

وقد قررت الجماعة الإسلامية وحزب النور السلفى وحزب التحرير المصرى، التابع للطرق الصوفية، الاعتصام فى ميدان التحرير لحين تحقيق مطالب الثورة (**المصرى اليوم** ٢٣ نوفمبر).

رانيا.. أول شهيدة من أطباء المستشفى

– استشهدت، مساء الثلاثاء (١١/٢٢) رانيا فؤاد، الطبيبة بالمستشفى الميدانى بميدان التحرير، نتيجة اختناقها بالغاز المسيل للدموع الذى أطلقته قوات الأمن المركزى ضد المتظاهرين فى الاشتباكات التى استمرت حتى ظهر الأربعاء (٢٣ نوفمبر).

ووفقًا **للأهرام** (٢٣ نوفمبر) انطلقت خمس مسيرات لميدان التحرير، تنادى بهدف واحد وهو تنحى المجلس عن السلطة السياسية، وتسليم السلطة إلى حكومة إنقاذ وطنى مدنية لها كل الصلاحيات.

انطلقت المسيرة الأولى من دوران شبرا، وضمت: اتحاد شباب ماسبيرو، وحركة رابطة شباب الثورة، وحركة ثورة اللوتس، والمسيرة الثانية من ميدان مصطفى

محمود وتضم «المصرى الحر»، والتيار المصرى، وحزب الجبهة، والمسيرة الثالثة، انطلقت من شارع الوحدة بامبابة، وتضم: حملة دعم البرادعى، والتحالف الاشتراكى، والتحالف الشعبى، والمسيرة الرابعة من مسجد الاستقامة فى الجيزة وتضم: حركة ٦ أبريل، واللجان الشعبية، وحركة ثوار الجبهة القومية والثوريين الاشتراكيين والمصرى الديمقراطى.

كما انطلقت مسيرة خامسة من جامعة القاهرة تضم نحو ١٠ آلاف متظاهر منهم أطباء وصيادلة من كليات جامعة القاهرة (**الأهرام** ١١/٢٣).

– وفى سياق متصل ألقت الأجهزة الأمنية القبض على ٣ أجانب فى أثناء مشاركتهم للمتظاهرين فى إلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف على قوات الشرطة أمام مبنى وزارة الداخلية.

● وفى سياق متصل نظم العشرات من أعضاء حركتى نساء مصر وصوت الأغلبية الصامتة وعدد من الأهالى وقفة احتجاجية بميدان العباسية للمطالبة ببقاء المجلس العسكرى فى السلطة.. ورفعوا لافتات دون عليها «الجيش والشعب إيد واحدة»، «يا قائدنا يا مشير إحنا معاك للأخير».. وقاموا بتوزيع بيان للمارة وسائقى السيارات، أكدوا فيه أن المجلس العسكرى هو حائط الصد الأخير للدولة، وأن هناك من يسعى لإسقاط الدولة.(الأخبار ٢٣ نوفمبر)

– وفى سياق متصل عقد الفريق سامى عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لقاء مع عدد من مرشحى الرئاسة ورؤساء الأحزاب السياسية بمقر وزارة الدفاع بكوبرى القبة (**الأهرام** ٢٣ نوفمبر) لبحث الأحداث المؤسفة.

وأكد تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، تحقق أهداف ثورة ٢٥ يناير، ووضع خطة زمنية لتسليم السلطة فى موعد غايته قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٢، ووقف جميع أعمال العنف ضد المتظاهرين فورا، والإفراج عن المقبوض عليهم وعلاج مصابى الأحداث الأخيرة على نفقة الدولة.

ودعا جميع القوى السياسية والوطنية إلى التكاتف لمواجهة الظروف الحالية التى تواجهها مصر للنيل من استقرارها فى هذا التوقيت، وإعلاء النظرة القومية على المصالح الخاصة للحفاظ على كيان الدولة، وسرعة التحول لبناء النظام الديمقراطى الذى ينشده الجميع لمصر وشعبها العظيم.

وأكد عنان أن القوات المسلحة مصرة على إجراء الانتخابات التشريعية فى موعدها يوم ٢٨ نوفمبر الحالى، ووضع العديد من الإجراءات والتدابير الخاصة بتأمين أدق التفاصيل المرتبطة بالعملية الانتخابية.

ردود أفعال إزاء خطاب المشير

- رصدت **الأهرام** (٢٣ نوفمبر) ردود أفعال المتظاهرين.. قائلة:

«ارحل» هو الهتاف الذى دوى فى الميدان عقب إلقاء المشير البيان الذى انتظره الجميع، كما لو كان سيناريو٢٥ يناير يتكرر من جديد، حيث قام أحد المتظاهرين برفع لافتة، «الخطاب الأول راسب.. باقى خطابين وتخلع».

وقاموا بتعليق لافتة كبيرة فى الميدان، لم تعلق منذ الصباح مكتوب عليها «الشعب قرر تسليم السلطة الآن»، واللافتة الأخرى «المجلس العسكرى.. عفوا لقد نفد رصيدكم».

وانطلقت ردود الفعل داخل الميدان حول بقاء المجلس العسكرى، رافضين أن يكون هناك استفتاء على وجوده واستمراره.

- والقوى السياسية

رفضت حركة ٦ أبريل البيان - شكلا وموضوعا - وأعلنت استمرارها فى الاعتصام إلى أن يتم تشكيل مجلس رئاسى، مكون من خمسة أشخاص: البرادعى وأبوالفتوح وأبوإسماعيل وزكريا عبدالعزيز وممثل من المجلس العسكرى.

مشاهد من المحافظات

- استمرت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، والمظاهرات والاحتجاجات الغاضبة فى المحافظات (**المصرى اليوم** ٢٣ نوفمبر) ، للمطالبة بتسليم السلطة ومحاكمة قتلة المتظاهرين فى ميدان التحرير، وتشكيل مجلس رئاسى، وعودة الجيش إلى ثكناته.

وفى الإسكندرية، واصل آلاف المتظاهرين - بحسب الأهرام ٢٣ نوفمبر - الوجود أمام المنطقة الشمالية العسكرية، حيث تباينت ردود الفعل بين مؤيد ورافض لبيان المشير محمد حسين طنطاوى. وبدأت الأعداد تصل أمام المنطقة الشمالية مع وجود دعوات للاعتصام حتى رحيل النظام وتسليم السلطة للمدنيين.

- وعلى مدى ثلاثة أيام (الأحد - الثلاثاء) شهدت الإسكندرية العديد من المشاهد الإنسانية وسط القنابل المسيلة للدموع، والاشتباكات المتبادلة بين المتظاهرين وقوات الأمن فى مديرية الأمن، حيث الاشتباكات التى استمرت حتى الساعات الأولى من فجرالثلاثاء (٢٣ نوفمبر) وسقوط عشرات الإصابات باختناقات جراء القنابل المسيلة للدموع، وقيام الشباب - حسبما تقول **الأهرام** ٢٣ نوفمبر - باستخدام الدراجات البخارية؛ كوسيلة لنقل المصابين للمستشفى الميدانى الذى

ظهر لأول مرة داخل الإسكندرية، وظهر لأول مرة جمهور الألتراس مساء (الاثنين ٢١ نوفمبر) فى المواجهات باستخدام الشماريخ ضد القنابل المسيلة للدموع، وكذلك استخدم بعض الشباب زجاجات المولوتوف فى مواجهة قوات الشرطة التى واصلت الدفاع عن مبنى مديرية الأمن.

- وقد زادت حدة الغضب لدى المتظاهرين مع زيادة أعداد المصابين (٣٩ مصاباً) وخروج المعتقلين من المتظاهرين الذين أخلت النيابة سبيلهم (٤٣) بروايات حول تعرضهم لممارسات الداخلية من ضرب وإهانة، مما زاد حدة التوتر والمصادمات التى أسفرت عن تلف عدد من السيارات الخاصة.. وردد المتظاهرون هتافات تطالب بنقل السلطة وإنهاء الحكم العسكرى.

- كما شهدت الإسكندرية (الاثنين ٢١ نوفمبر) مسيرة سلفية من شباب الدعوة والشباب الليبرالى تجاه المديرية، ورغم محاولات التهدئة من جانب السلفيين فإن رد الداخلية بإطلاق القنابل المسيلة للدموع زاد الأمر سوءاً.

بينما شهدت سموحة حدة فى المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، تحولت إلى حرب شوارع، مما أدى لانتشار الذعر والفزع بين سكان المنطقة، ونجح نحو ٣ آلاف من حزب النور والدعوة السلفية فى إقناع المتظاهرين بالانسحاب من ميدان فيكتور عمانويل بعيداً عن مبنى مديرية الأمن فى منتصف ليلة الثلاثاء (٢٢ نوفمبر).

كما شهدت نقابة الصحفيين بالإسكندرية تجمعاً كبيراً من أعضاء النقابة احتجاجاً على ممارسات قوات الأمن تجاه الصحفيين من احتجاز البعض، والاعتداء عليهم بمبنى مديرية الأمن.

اشتباكات بالحجارة والمولوتوف

رصدت (**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر) تفاصيل ٨ ساعات من المواجهات «الدامية»، هى الأعنف بالإسكندرية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، نتيجة سقوط قتيل من المتظاهرين ومئات المصابين، غالبيتهم تعرضوا لحالات اختناق وإصابات بخرطوش الأمن المركزى.

وقد ارتفع بعدها عدد ضحايا أحداث العنف فى الإسكندرية بين المتظاهرين والأمن إلى ٣ شهداء، فيما تظاهر نحو ١٥ ألف مواطن أمام المنطقة الشمالية العسكرية، الثلاثاء (١١/٢٢)، للمطالبة بنقل السلطة إلى مدنيين.

توافد آلاف المتظاهرين الذين خرجوا فى مسيرات من مناطق متفرقة، منها سموحة وسيدى جابر والقائد إبراهيم والإبراهيمية وشارع أبوقير وانضموا إلى المتظاهرين أمام المنطقة الشمالية العسكرية.

وسيطر هتاف «الشعب يريد إسقاط المشير» على المتظاهرين الذين رددوا العديد من الهتافات الرافضة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وطريقة إدارته للمرحلة الانتقالية، كان منها «ارحل»، و«الشعب يريد إسقاط النظام»، و«مش ناسيين ٢٥ إحنا شباب عاوزين تغيير».

وانضم عدد كبير من أبناء الدعوة السلفية فى الإسكندرية وحزب النور إلى المتظاهرين فى المنطقة الشمالية، بعد مسيرة خرجت من مسجد القائد.

● **كما شهدت مدينة الإسماعيلية** (وفقاً **للأهرام** ٢٣ نوفمبر) أحداثا مؤسفة ومصادمات عنيفة بين وحدات من الجيش الثانى الميدانى وأجهزة الشرطة وقوات الأمن المركزى من جانب وعناصر اندست وسط المتظاهرين المسالمين، واستمرت حتى الساعات الأولى من صباح الثلاثاء (٢٢نوفمبر)، واستخدمت فيها طلقات الخرطوش والحجارة وقنابل المولوتف، مما أسفر عن استشهاد مواطن (قالت الشروق ٢٣ نوفمبر إنهما قتيلان)، وإصابة ٤٩ آخرين، كما أسفرت المواجهات التى استهدفت اقتحام قسم أول وقسم ثان وقسم الضواحى مرة أخرى، عن إصابة ٧١ جنديا من القوات المسلحة، وعميد من قوات الأمن المركزى وتحطيم عدد من المحال التجارية بشارع رضا والسلطان حسين، فى الوقت الذى أعلن فيه ائتلاف شباب الثورة عدم مسئوليته عن الأحداث، وانسحابه من ميدان الممر فى السادسة من مساء (الاثنين ٢١ نوفمبر)، بعد اندساس عناصر غريبة بين المتظاهرين منددين بأى اعتداءات على المنشآت الشرطية واستخدام العنف ضد المواطنين.

وكانت المظاهرات قد استمرت الاثنين لليوم الرابع على التوالى، وانضم إليها عدد من طلاب جامعة قناة السويس، وكانت فى بدايتها هادئة لكنها انقلبت رأساً على عقب بعد أن اندست عناصر مخربة، وأعداد كبيرة من البلطجية بين المتظاهرين فى ميدان الممر الذى شهد عمليات كر وفر بين المتظاهرين والقوات المسلحة والشرطة بعد أن حاولوا اقتحام قسم ثان وقسم أول مرة أخرى.

– **وفى قنا** استمرت لليوم الثانى على التوالى عمليات الكر والفر بين قوات الأمن والمتظاهرين، وأسفرت حتى صباح الثلاثاء (٢٢نوفمبر) عن سقوط١٤ مصابا منهم ٨ متظاهرين و٦مجندين.

بدأت الاشتباكات (وفقاً **للأهرام** ١١/٢٣) بعد ساعتين من تظاهر المئات من القوى السياسية وائتلاف شباب الثورة بميدان الساعة أشهر ميادين قنا، بعد إطلاق قوات الأمن المركزى عشرات القنابل المسيلة للدموع حتى فجر الثلاثاء (٢٢ نوفمبر) وتفرق المتظاهرون بالشوارع والميادين المحيطة، وقاموا بالرد على الأمن بالحجارة والمولوتوف بميدان مسجد ناصر وشارع المدارس. وقد أصر المتظاهرون

على اقتحام مديرية الأمن بعد إشعالهم النيران بجذوع الأشجار، ومحاولة الاقتراب بها ناحية مديرية الأمن إلا أن الطلقات الكثيفة من جانب قوت الأمن بالقنابل المسيلة للدموع حالت دون ذلك

– **وفى الشرقية** تواصلت المظاهرات بمدينة الزقازيق ومختلف أنحاء المحافظة – بحسب **الأهرام** ٢٣ نوفمبر – ضمت الآلاف من الشباب وأعضاء التيارات والقوى السياسية تضامنا مع متظاهرى التحرير واحتجاجا على أعمال العنف والقمع التى شهدتها الأيام الماضية، وطالب المتظاهرون الذين طافوا عددا من الشوارع الرئيسية والميادين بإقالة الحكومة والإسراع بوضع جدول زمنى لتسليم السلطة.

– **وفى السويس** واصل آلاف المواطنين بالسويس لليوم الرابع التدفق إلى ميدان الأربعين للانضمام لشباب الثورة، مرددين – بحسب الشروق ٢٣ نوفمبر – هتافات واحدة تطالب بتسليم السلطة إلى مدنيين، وسط إصرار على عدم ترك الميدان إلا بعد تحقيق مطالب الثورة.

وتصاعدت الاشتباكات العنيفة بين الجيش وغاضبين حول ما يعرف بـ«مثلث الرعب» الموجود بداخله نادى الشرطة الذى يصر الغاضبون على تدميره والذين قاموا بإسقاط عشرات من الزجاجات المولوتوف داخله، فيما ردت قوات الجيش بإطلاق القنابل المسيلة للدموع من أجل تفريقهم، لتصل الإصابات بين الجانبين لأكثر من ٦٠، بجانب الاختناقات بسبب القنابل المسيلة للدموع.

وأفرجت السلطات عن ٧٥ معتقلا من الشباب، قامت قوات الجيش والشرطة بالقبض عليهم، وتم الإبقاء على ٦ معتقلين فقط.

وارتفعت المواجهة أمام مديرية الصحة بالسويس بقيام غاضبين بحرق الأشجار وقطع الطريق لترد قوات الجيش بمطاردتهم، وتتمكن فى النهاية من القبض على عدد منهم، وفتح الطريق الذى ظهرت عليه آثار الدمار (**الشروق** ٢٣ نوفمبر).

– **وفى أسيوط** تطورت الأحداث وتصاعدت بحدة (وفقاً **للأهرام** ٢٣ نوفمبر) بعدما واصل المتظاهرون تجمهرهم بالقرب من مقر مديرية أمن أسيوط لليوم الثالث على التوالى

حيث انفجر الشارع الأسيوطى – بحسب **الأهرام** ٢٣ نوفمبر – وعبر عن غضبه الأحداث المؤسفة التى شهدها ميدان التحرير، وحاول المتظاهرون اقتحام المبنى فى واقعة غريبة لم تشهدها المحافظة من قبل، وعندما عجزوا عن اقتحامه أخرجوا قذائف مولوتوف وحجارة وألقوا بها على مقر مديرية الأمن وأفراد الأمن المركزى، مما أحدث خسائر مبدئية بالمبنى وأصاب بعض الجنود، وتم القبض على

عدد من المتظاهرين، وكانت المفاجأة أن بعض هذه العناصر يحملون بطاقات رقم قومى من محافظات القاهرة والإسكندرية (**الأهرام** ٢٣ نوفمبر).

– **وفى بنى سويف** نظم طلاب جامعة بنى سويف مسيرة حاشدة داخل الحرم الجامعى شارك فيها (وفقاً للشروق ٢٣ نوفمبر) أكثر من ٣ آلاف طالب وطالبة تضامنا مع شباب التحرير، مطالبين بإسقاط المجلس العسكرى وإنهاء حالة الطوارىء.

كما خرجت مظاهرة فى التوقيت نفسه لطلاب كلية التعليم الصناعى بمدينة بنى سويف الجديدة بشرق النيل شارك فيها أكثر من ٤ آلاف طالب وطالبة.

– **وفى القليوبية** تظاهر أكثر من١٠٠٠ مواطن (**الأهرام** ١١/٢٣) وطافوا بشارع فريد ندا الرئيسى ببنها من أمام مجمع الكليات وصولا إلى مبنى ديوان عام المحافظ وذلك عقب تشييع جثمان الشهيد مصطفى محمد بيومى الذى لقى مصرعه بميدان التحرير الاثنين (٢١نوفمبر) وهو من مدينة بنها.

ردد المحتجون شعارات وهتافات ضد المجلس العسكرى وأجهزة الأمن التى تعاملت مع المتظاهرين بطريقة وحشية.

– **وفى الفيوم** شهد ميدان قارون بالفيوم موكبا جنائزيا حزينا، امتزجت فيه مشاعر الحماسة الوطنية بالحزن لوفاة شاب من أبناء المحافظة أثناء مشاركته فى أحداث ميدان التحرير، حيث توفى مختنقا بالغاز المسيل للدموع.

أحاط الآلاف من أهالى الفيوم بجثمان الشهيد شهاب الدين أحمد إبراهيم (٢٥ عاما) فى مسيرة بدأت من ميدان قارون، وطافت بكل الشوارع الرئيسية للمدينة، وسط هتافات المشاركين، والتى حملت تنديدا بسياسة قمع المتظاهرين، وبقوات الأمن والشرطة (**الأهرام** ٢٣ نوفمبر).

– **وفى الغربية:** حاصر مئات المتظاهرين مبنى قسم شرطة ثان المحلة، وأشعلوا النيران فى سيارة شرطة، وأصيب ٥ متظاهرين، فى اشتباكات مع قوات الأمن، مما جعل المحتجين يردون بإلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف على الشرطة.(**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

– **وفى بورسعيد**، انضم المئات إلى الاعتصام المفتوح أمام مديرية الأمن، وسط هتافات بسقوط المجلس العسكرى، وتشكيل مجلس رئاسى، وتقديم قتلة المتظاهرين إلى المحاكمة.

– فيما واصل المئات فى **أسوان** مظاهراتهم تضامناً مع «متظاهرى التحرير».

وفى المنيا، نظم المئات مسيرة احتجاجية إلى مديرية الأمن، تضامناً مع «معتصمى التحرير»، وطالبوا بمحاكمة اللواء منصور عيسوى، وزير الداخلية، وتسليم السلطة للمدنيين، ونددوا باستخدام القوة مع المتظاهرين.

- **وفى العريش** نظم عدد من الأحزاب السياسية والتيارات الدينية بالاشتراك مع اللجان والحركات الشبابية والائتلافات الثورية والمستقلين مظاهرة بوسط مدينة العريش تضامناً واحتجاجاً على الممارسات الأمنية ضد الثوار (**المصرى اليوم** ٢٣ نوفمبر).

تداعيات الأحداث

- ألقت أحداث ميادين التحرير فى أنحاء الجمهورية بظلالها على البورصة المصرية التى خسرت نحو١١,٧ مليار جنيه مع إغلاق تعاملات الثلاثاء (٢٢ نوفمبر) مدفوعة بعمليات بيع من مؤسسات وصناديق استثمار أجنبية، وسط مخاوف من تصاعد أكبر للأحداث مع تدفق الآلاف من المواطنين إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مليونية الإنقاذ الوطنى.

ردود الأفعال المحلية

- تواصلت ردود الأفعال إزاء ما يحدث بالتحرير حيث:

- أدان الاتحاد العام للصحفيين العرب الاعتداءات التى وقعت على أكثر من ٢٠ صحفياً بالقاهرة والإسكندرية.

- ناشد الأزهر الشريف المواطنين حقن الدماء وتجنب التخريب.

- طالب المرشح المحتمل للرئاسة عمرو موسى بوقف أعمال العنف ضد المتظاهرين (الآن) والبدء فى التحقيق فى الاعتداءات، ومحاكمة المدنيين أمام قاضيهم الطبيعى ورفض فكرة المجلس الرئاسى (**الأهرام** ١١/٢٣)

- وحمدين صباحى المرشح المحتمل للرئاسة يعلن تجميد حملته الانتخابية؛ بسبب الالتباس والوضع الحالى.

- الجمعية الوطنية للتغيير ترحب بقبول استقالة حكومة شرف.

- حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للإخوان المسلمين) يدعو لإعمال العقل، ويحذر من تعطيل نقل السلطة.

- السلفيون: الحديث عن مجلس رئاسى يدفع بالبلاد إلى حافة الهوية.

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب النائب العام بالإسراع فى تشكيل آلية مستقلة للتحقيق فى أحداث التحرير.

- الكتلة المصرية وحزبا العدل و«الثورة مستمرة» تعلق حملاتها الانتخابية؛ بسبب أحداث التحرير.. واعتراضا على ممارسة العنف ضد المتظاهرين.

- نقابة المهن التمثيلية تدين الاعتداء على المتظاهرين، وتعلن تأييدها للمتظاهرين فى ميدان التحرير، وجميع الميادين.

- مجلس نقابة الصحفيين يصعد موقفه الرافض للاعتداء على الصحفيين خلال عملهم بتنظيم مسيرة جماهيرية احتشد فيها الصحفيون، خرجت من مقر النقابة إلى دار القضاء العالى لتقديم بلاغ رسمى للنائب العام يختصمون فيه رئيس مجلس الوزراء عصام شرف ووزير الداخلية منصور العسيوى ومديرى أمن القاهرة والإسكندرية، بسبب ما وقع من انتهاكات بحق ١٧ مصورا ومحرراً بالمحافظتين سالفتى الذكر.

- شباب حركة (٦ أبريل) يحذر شركات المحمول من قطع الاتصالات.

- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقدم بلاغا إلى المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، يتهم الضابط محمد صبحى الشناوى، بالاشتراك مع مجموعة من قوات الأمن المركزى، فى استخدام القوة المفرطة تجاه المتظاهرين، وتعمد إصابتهم فى مناطق خطيرة.

وتضمن البلاغ، الذى حمل رقم ٢٠٨٠٢ لسنة ٢٠١١ أسطوانة مدمجة (سى دى) عليها فيديوهات خاصة بالواقعة، تظهر الضابط وزملاءه القناصة يطلقون الرصاص تجاه أعين المتظاهرين.

ردود أفعال دولية

- البيت الأبيض يدعو جميع الأطراف فى مصر لضبط النفس وإنهاء العنف ويشدد على ضرورة إجراء الانتخابات.

- المرصد الأورومتوسطى لحقوق الإنسان يدين بشدة استهداف المتظاهرين السلميين على يد قوات الأمن والجيش المصرى واستخدام القوة المفرطة ضدهم، معتبرا استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص الحى وسلاح القناصة، فى فض اعتصام سلمى أمراً غير مقبول، ويتناقض بشكل تام مع جميع المواثيق والأعراف الدولية. (**المصرى اليوم** ٢٣ نوفمبر).

- الاتحاد الأفريقى يناشد كل الأطراف فى مصر ضبط النفس.

- اتفقت الصحافة الغربية - بحسب الشروق ٢٣ نوفمبر - على تحميل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية التعامل الوحشى لقوات الأمن مع المتظاهرين خلال أحداث التحرير الدامية التى راح ضحيتها ٣٣ شهيدا، وما يقارب ألفى مصاب.

نصحت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية المجلس العسكرى بالرضوخ لمطالب المحتجين الذين يطالبونه بتسليم السلطة لحكومة مدنية، معتبرة أنه الحل الوحيد لإنهاء أسوأ اضطرابات تشهدها مصر منذ رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك، وأخطر تحد يواجه المجلس العسكرى.

وهو ما اتفقت معها فيه صحيفة إندبندنت التى دعت المجلس العسكري إلى إفساح المجال للديمقراطية القادمة لمصر. أما صحيفة جارديان فقد رأت أن الجميع فى

مصر من مسلمين وأقباط «ذاقوا الكثير من الأذى» من سلطة الجيش التى تعاملهم بأسوأ مما كان عليه الحال على عهد مبارك بحسب وصف منظمة العفو الدولية.

لكن ليس كل القوى السياسية تقف ضد العسكريين، فقد رأت صحيفة نيويورك تايمز أن الإخوان المسلمين، الذين رفضوا المشاركة فى مليونية الثلاثاء، هم من يقفون مع المجلس العسكرى.

ودعت الصحيفة الإدارة الأمريكية إلى الحذر من الإخوان المسلمين الذين أصبحوا قوة سياسية فعالة من جهة أخرى.

تجدد الاشتباكات ونزيف الدم

– **فى ٢٣ من نوفمبر ٢٠١١** تجدد نزيف الدم، وعادت الاشتباكات بعد مصالحة لمدة ساعة بين المتظاهرين والأمن – بحسب **الأهرام** ٢٤ نوفمبر – التى قالت:

تجددت الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين المحتشدين بشارع منصور بالقرب من الداخلية، وتبادل الطرفان الاعتداء كل منهما على الآخر، حيث قام المتظاهرون برشق قوات الأمن الموجودة ورجال القوات المسلحة بالحجارة، وقد أطلقت قوات الأمن المركزى خمس قنابل غاز مسيل للدموع فى محاولة لتفريق المتظاهرين.

وفى السياق نفسه، تعرضت قوات الأمن ورجال القوات المسلحة المتمركزة بشارع منصور للضرب بطلقات خرطوش من مصادر مجهولة.

جاء ذلك بعد مرور نحو ساعة تقريبا على المصالحة بين الثوار وقوات الشرطة، وتولى القوات المسلحة مهمة تأمين مقر وزارة الداخلية، وكشف مصدر أمنى مسئول بوزارة الداخلية عن هجوم مفاجىء شنه عدد من الشباب صغار السن من فوق أسطح المنازل بشارعى محمد محمود، وفهمى المواجه للبوابة الرئيسية لوزارة الداخلية، وإلقاء أعداد كبيرة من زجاجات المولوتوف على رجال القوات المسلحة؛ مما دفعها إلى إطلاق أعيرة نارية فى الهواء.

على الفور عادت قوات الأمن المركزى إلى الشارع، وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع، وتدافعت أعداد كبيرة من معتصمى التحرير ظنا أن هجوما سيقع على الميدان لإخلائه. وكشف مصدر مسئول – بحسب الصحيفة – عن أن من يهاجمون مقر وزارة الداخلية الموجودين بشارع محمد محمود «بلطجية مأجورون» لا علاقة لهم بالمتظاهرين فى ميدان التحرير، وأحدهم أقر صراحة لأحد القيادات الأمنية بتلقى الواحد منهم ٢٥٠٠ جنيه نظير وجوده فى شارع محمد محمود، وأن هناك عناصر من هؤلاء هى التى تقوم بعمليات الكر والفر، والاعتداء على قوات الأمن والمتظاهرين، وتم القاء القبض على ٢٠ بلطجيا منهم.

بينما أشار بعض المتظاهرين إلى أنهم تعرضوا للضرب بالقنابل المسيلة للدموع داخل ميدان التحرير نفسه لمدة ١٠ دقائق أثناء صلاة العشاء.

وكانت الجهود الشعبية والسياسية قد نجحت فى وقف العنف بشارع محمد محمود، وانتشرت قوات من الجيش فى الشارع، بعد أن قام بعض المتظاهرين ورجال الدين وأهالى المنطقة بمصافحة رجال الأمن، والاتفاق معهم على وقف إلقاء القنابل المسيلة للدموع، والانسحاب من الشارع، وتعهد المتظاهرون بقصر اعتصامهم على ميدان التحرير، وعدم الخروج إلى شوارعه الجانبية.

ونفى المجلس الأعلى للقوات المسلحة استخدام قنابل محرمة دوليا فى تفريق المتظاهرين.

وقد رصدت **الأهرام** (١١/٢٤) مواجهات دامية فى ليلة عصيبة (مساء الثلاثاء حتى صباح الأربعاء ٢٣ نوفمبر) بين الشرطة والمتظاهرين وسط إصرار غريب من الجانبين على الفوز بالمعركة بعد أن بلغت حصيلة الوفيات ٢٩ شهيدا، وقرابة ثلاثة آلاف مصاب.

حيث شهدت المنطقة المحيطة بوزارة الداخلية حرب شوارع وعمليات كر وفر.

وكان لشارع محمد محمود نصيب الأسد فى تلك المواجهات التى استمرت دون توقف منذ يوم السبت (١٩ نوفمبر)، بينما خصص المعتصمون بالميدان حارات مرورية لتسهيل مهمة سيارات الإسعاف بين ـ شارع الموت ـ والمستشفى الميدانى أمام مجمع التحرير، حيث لا تتوقف حركة السيارات أو الدراجات البخارية التى تنقل المصابين لتلقى الإسعافات للحظة واحدة.

وبدأ الشباب فى تقسيم أنفسهم إلى مجموعات لتأمين الشارع من الداخل لمدة ساعة تقريبا، وتخرج مجموعة لتدخل أخرى مكانها حتى يتمكنوا من مواصلة صد هجمات الأمن وتحجيمهم لضمان عدم دخولهم الميدان.

وأرسلت القوات المسلحة تعزيزات أمنية لحماية مبنى وزارة الداخلية ونشرت المدرعات فى شارع الفلكى الرابط بين شارعى باب اللوق ومحمد محمود، بينما فشلت فى عزل المنطقة المحيطة بالوزارة بالأسلاك الشائكة، ووصف المتظاهرون تعامل الشرطة معهم بالغباء الشديد، وقالوا إن جهاز الأمن يكرر نفس أخطاء الماضى، ويمارس نفس أسلوبه القمعى مع المواطنين.

وشهد الميدان تزايدا واضحا فى حالات الاختناق والإغماء نتيجة قذف القوات لهم بالقنابل المسيلة للدموع بكثافة شديدة.

- ووفقاً **للمصرى اليوم** (١١/٢٤) أسفرت المواجهات بين قوات الشرطة

والمتظاهرين فى شارع محمد محمود، عن سقوط ٦ شهداء من الثوار صباح الأربعاء (٢٣ نوفمبر)، ليدخل الميدان الذى يشهد موجة ثانية من الثورة منعطفا جديدا بدخول اعتصام التحرير يومه الخامس على التوالى.

وتصاعد الغاز المسيل للدموع حتى وصل لأسطح المبانى فى شارع محمد محمود، بعد أن كثفت قوات الداخلية إلقاءها للقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين، وأصبحت الرؤية ضبابية فى الشارع، الأمر الذى أسقط العشرات مختنقين ومغشيًا عليهم من أدخنة القنابل.

وشب حريق هائل بمبنى الجامعة الأمريكية بشارع محمد محمود، نتيجة تبادل قوات الشرطة والمتظاهرين إلقاء القنابل المسيلة للدموع والحجارة، وغطت سحابة الدخان المنطقة المحيطة بالجامعة والشارع، وظهرت ألسنة اللهب من نوافذ المبنى.

يأتى ذلك فى الوقت، الذى استمرت فيه حشود المتظاهرين فى التجمهر فى شارع محمد محمود، وعدد من الشوراع المؤدية له من ميدان «الفلكى»، حيث واجهت قوات الأمن المركزى هذه الحشود بإلقاء العشرات من قنابل الغاز المسيل للدموع بصورة مكثفة.

وداخل «محمد محمود» استقبلت سيارات الإسعاف المتأهبة عددا كبيرا من الجرحى جراء إطلاق الرصاص الحى والخرطوش منذ ساعات الصباح الأولى، تمهيدا لنقلهم إلى مستشفى قصر العينى لتلقى العلاج.

وفى داخل الميدان، وعلى مقربة من مواقع الاشتباكات واصل الآلاف اعتصامهم فى ميدان التحرير، للمطالبة بإنهاء حكم العسكر، ملعنين رفضهم بيان المشير، مؤكدين أنه «خدعة» يجب عدم تصديقها(**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

وغابت الحركات والتيارات السياسية عن الوجود فى الميدان لليوم الخامس وواصل الميدان رفع شعار «لا قيادة للميدان»، وجدد المعتصمون رفضهم لخطاب المشير طنطاوى، واستنكروا مقترح إجراء استفتاء على استمرار المجلس العسكرى فى السلطة، مطالبين بتسليم السلطة فورا لمجلس انتقالى مدنى، وتساءل بعضهم عن كيفية إجراء الاستفتاء رغم أن المجلس نفسه لم يتول السلطة باستفتاء وانقسمت الآراء حول الانتخابات البرلمانية ما بين مؤيد لإجرائها فى موعدها، وآخرين يؤكدون ضرورة تأجيلها، وفريق ثالث طالب بإلغائها، والعودة إلى «الدستور أولا» (**الشروق** ٢٤ نوفمبر)..

من جانبهم نظم عدد من مشايخ الأزهر مسيرة بالزى الأزهرى من مسجد عمر مكرم عقب صلاة الظهر، فى اتجاه شارع محمد محمود، رافعين شعار «الشعب يريد إيقاف النزاع»، داعين إلى وقف المواجهات وحمامات الدماء المستمرة منذ

أيام، ووضع المتظاهرون قواعد نظام للميدان تحت شعار «معركة سنخوضها جميعا.. والسيادة للشعب وحده»، وعلقوا لافتة مدوناً عليها «ممنوع إقامة أى منصة منفردة وممنوع رفع شعارات حزبية»، فيما رفعوا لافتات أخرى: «لن ننسى للمجلس العسكرى الذى عينه مبارك تفريطهم فى حقوق جنودنا الذين قتلتهم إسرائيل واستمرارهم فى استيراد أدوات القمع المحرمة من أمريكا وإسرائيل» (**الشروق** ٢٤ نوفمبر).

وفى استمرار لخرق الهدنة التى تتم بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزى بين الحين والآخر فى شارع محمد محمود، أطلقت قوات الأمن وابلا من القنابل المسيلة للدموع ليرد عليهم المتظاهرون بوابل من الحجارة، فيما استمرت الاشتباكات فى الشوارع الجانبية، المؤدية إلى محمد محمود من ناحية ميدان باب اللوق، وكان أغلبهم من الطلاب، واستخدموا الحجارة والمولوتوف، وخلفت الاشتباكات عشرات الإصابات بالاختناق.

وكان لافتا اتساع حيز المستشفيات الميدانية فى الميدان لكثرة أعداد المصابين، واصطف عدد من الشباب بالميدان أمام سيارات التبرع بالدم، لإنقاذ المصابين (**الشروق** ٢٤ نوفمبر).

– كما شهدت وزارة الداخلية (وفقاً للشروق ١١/٢٤) حالة من القلق والرعب بعد استدعاء عدد من قيادات الداخلية للتحقيق معهم فى أحداث التحرير الأخيرة، والتى أسفرت عن استشهاد ٣٢ متظاهرا وإصابة أكثر من ألفى مصاب، وتطور المصادمات بين الشرطة والشعب، وشهدت الوزارة عددا من الاحتجاجات داخل مبنى الوزارة لرفض العديد منهم العمل والوقوف فى مواجهة المتظاهرين؛ خوفاً من إدراج أسمائهم ضمن المتهمين بقتل المتظاهرين.

شهداء التحرير ومحمد محمود وباقى المحافظات

وقد استقبلت مشرحة زينهم جثث خمسة شهداء جدد، ليصل عدد شهداء الميدان إلى ٣٠ شهيدًا، وقد لقى الشهداء الخمسة مصرعهم نتيجة إطلاق أعيرة نارية عليهم من أسلحة خرطوش فى الرأس والقلب مما أدى إلى مقتلهم وسط الميدان بحسب كبير الأطباء الشرعيين د. محمود محمد على. (**الأهرام** ٢٤ نوفمبر)

– **وفى ٢٤ من نوفمبر ٢٠١١** نشرت **الأهرام** أسماء شهداء إنقاذ الثورة فى ميدان التحرير وباقى محافظات مصر وقالت: مازالت الثورة مستمرة، ولايزال شباب مصر الشرفاء يدفعون أرواحهم الطاهرة ثمنا للحرية والكرامة، فالشباب كان مفجر ثورة ٢٥ يناير وهم من أسقطوا النظام البائد.. واليوم هم وليس غيرهم المدافعون عن ثورتهم المجيدة لتروى دماؤهم أرض الوطن ويحفروا أسماءهم

بحروف من نور صفحات العز والانتصار. وفى وجدان كل الشعب المصرى، وفيما يلى قائمة بأسماء هؤلاء الشهداء.

إبراهيم سليمان محمد سليمان (٢٢ سنة – من مدينة أبو صوير ـ الإسماعيلية)، إبراهيم عبد الناصر قطب، أحمد سمير أحمد رمضان، أحمد طارق ـ أسيوط ـ ثالثة ثانوى، أحمد محمد محمد عبد الحميد، أحمد عبد الرءوف ـ الفيوم، أحمد محمد أحمد عبد العليم، أحمد محمود أحمد، أيمن أحمد عبدالرءوف، بدرى حمد بدرى (٤٦ عاما)، بهاء السنوسى (الإسكندرية)، حازم مشحوت محمد إبراهيم (٣٣ عاما)، حسام حمدى خليفة ـ اختناق بالغاز وإصابة بالرأس، شهاب الدين أحمد إبراهيم الدكرورى (الفيوم – ٢٥ عاما)، شهاب الدين الدكرورى ٢٢ سنة، عاطف محمد محمد عوض ـ إصابة بطلقة بالرأس، عبد الخالق عبد السيد عبد الخالق، عبد الرحمن عبد الحميد (١٩ سنة)، عبد الرحمن عبد الحميد سيد على (١٩ سنة)، عزت عبد الواحد ـ قصر العينى القديم ثم زينهم، عصام السيد صابر ـ قصر العينى القديم ثم زينهم، على صلاح خضر، عمرو محمد أحمد عبد الخالق ـ طلق نارى، عمرو محمود محمد ـ طب شرعى وفاة نتيجة طلق بخرطوش، عمرو محمود البحيرى (٢١ سنة) ضرب على الرأس وخرطوش فى الوجه من مسافة قريبة، يوم٢١ نوفمبر، محمد أحمد السيد العباوى، محمد الحسينى البرعى طب شرعى: وفاة نتيجة طلق بخرطوش، محمد السيد محمد عبد الفتاح (٣٢ عاما)، محمد أنور محمد عبد الله ـ مستشفى أحمد ماهر، محمد بشير تهامى قصر العينى القديم، ثم زينهم، محمد ربيع نبيل شحاتة (٣٥ عاما)، محمد سعيد إمام ـ قصر العينى القديم ثم زينهم، محمد سمير رمضان ـ قصر العينى القديم ثم زينهم، محمد عبد النبى عبد الغنى مصيلحى، محمد صلاح محمد، محمد محمود ـ قصر العينى القديم ثم زينهم، مصطفى محمد عبد المنعم شحاتة، مصطفى محمد عمر السيد.

أصغر ضحايا الثورة

– ووفقًا **للشروق** (١١/٢٤) لقى طفل لم يكمل عامه الأول مصرعه بطنطا متأثرا بالغازات المنبعثة من القنابل المسيلة للدموع التى ألقتها الأجهزة الأمنية بالغربية فى محاولتها لتفريق المتظاهرين المحاصرين لمبنى مديرية الأمن بطنطا.

كان الرضيع ويدعى محمد (٩أشهر) يعانى من نزلة شعبية، واضطرت والدته لحمله للتوجه إلى الطبيب لتوقيع الكشف عليه، وأثناء عودتها لمنزلها وسيرها بالشارع الجانبى المجاور لمديرية الأمن، تصادف هجوم المتظاهرين على المبنى لاقتحامه وإلقاء القوات القنابل المسيلة للدموع لصد الاقتحام، فأصيب الطفل باختناقات وضيق فى التنفس ما أدى لوفاته.

مشاهد من المحافظات

– وقد رصدت **المصرى اليوم** (١١/٢٤) الأوضاع فى بعض المحافظات حيث تزايدت حدة الاحتجاجات المؤيدة لثوار التحرير والرافضة لتعامل الأمن بعنف معهم فى المحافظات، بعد بيان المشير طنطاوى، واشتعلت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وأسفرت عن سقوط قتيل فى مطروح وعشرات المصابين فى عدة محافظات، إثر حصارهم عدداً من أقسام الشرطة ومحاولتهم اقتحامها، فيما انتشرت أعمال السلب والنهب التى يقودها بلطجية اندسوا وسط المتظاهرين.

– **فى الدقهلية،** واصل الآلاف تظاهرهم أمام مبنى المحافظة ومديرية الأمن، وحاول عدد منهم اختراق الحواجز الأمنية فتصدت لهم قوات الأمن المركزى بالقنابل المسيلة للدموع، وبادلهم المتظاهرون الضرب بالحجارة والمولوتوف.

وأصيب ٧٣ متظاهراً بينهم ٤ برصاص خرطوش، والباقى باختناقات، بالإضافة إلى إصابة ٢١ مجنداً بجروح فى اشتباكات بين قوات الشرطة والمتظاهرين فى الدقهلية مساء الثلاثاء ٢٢ نوفمبر بحسب مصادر طبية..

– **وفى الغربية،** نظم الآلاف مسيرة انطلقت من ميدان الشون فى المحلة الكبرى، وحاصروا قسمى أول وثان المحلة الكبرى، وهتفوا ضد ممارسات الداخلية، وطالبوا برحيل المجلس العسكرى.

وتصاعدت الأحداث بعد أن حاول المتظاهرون اقتحام شعبة البحث الجنائى بالمحلة، حيث شهدت مناطق «أسو» وسكة طنطا والبوابة الأولى مواجهات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين، ألقى فيها الأمن قنابل غاز بشكل مكثف، مما أدى إلى إصابة ٢٥ متظاهراً بحالات اختناق وإغماء، بالإضافة إلى إصابة ٥ بطلقات خرطوش.

وحاول المتظاهرون اقتحام مديرية الأمن، وألقوا قنابل المولوتوف والحجارة عليها ـ بحسب شهود عيان ونشطاء ـ واتجهوا بعدها بكثافة إلى قسمى أول وثان طنطا، وأشعلوا النار فى الأخير، إلا أن الأمن نجح فى السيطرة على الحريق، ورد باستخدام قنابل الغاز والخرطوش. وقطع المتظاهرون شارع البحر مما أدى إلى شلل تام فى حركة المرور، وشهد الشارع أعمالاً تخريبية من قبل مجهولين، وتعرضت واجهة ديوان المحافظة للتحطيم، وكذلك إشارات المرور.(**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

– **وفى المنوفية،** تظاهر عدد من شباب مدينة منوف للتنديد بحكم العسكر، وأحداث التحرير، وطالبوا بسرعة تسليم السلطة لمجلس رئاسى مدنى، وعودة

الجيش لثكناته، وإجراء الانتخابات فى موعدها بعد تشكيل حكومة إنقاذ وطنى، ونظم مئات الطلاب بالمجمع النظرى بشبين الكوم وأعضاء حركتى ٦ أبريل وكفاية وحملة البرادعى وحزب التجمع مسيرة انطلقت من أمام مجمع الكليات بديوان المحافظة للمطالبة بالتحقيق مع أفراد الداخلية والشرطة العسكرية المتهمين بقتل المتظاهرين.

– **وفى البحيرة،** نظم نحو ٥٠٠٠ مواطن مسيرة، جابت الميادين الرئيسية بمدينة دمنهور، واستقرت فى ميدان الساعة، ورددوا خلالها هتافات ضد المجلس العسكرى، كما هتفوا «ثورتنا ثورة شعبية مش إخوان ولا سلفية»، وبعد انتهاء المظاهرة الرئيسية، توجه عدد من المتظاهرين إلى مديرية الأمن، وهتفوا ضد وزارة الداخلية والمجلس العسكرى.

– **وفى الإسماعيلية،** أسفرت الاشتباكات فى ميدان الممر بين المتظاهرين وقوات الشرطة والجيش عن إصابة ٣٧ شخصاً بإصابات متنوعة ما بين اختناقات وإغماءات وجروح قطعية، وقد بدأت المصادمات عندما قام العديد من العناصر المجهولة والصبية برشق قوات الشرطة والجيش بالحجارة، وإلقاء قنابل المولوتوف عليهم، فقامت الشرطة بالرد بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، مما أدى لوقوع هذه الإصابات، وأشعل عدد من مثيرى الشغب النيران بأحد الأتوبيسات بالقرب من نفق الممر، واستقبل المستشفى العام ٣٠ حالة مصابة، وتم علاج ٤٣ حالة من المصابين بالمستشفى الميدانى الذى تم إنشاؤه بميدان الممر.

– **وفى المنيا،** أصيب ٢٢ متظاهراً و٣ مجندين فى المصادمات أمام مقر مديرية الأمن، واستمرت المظاهرات عدة ساعات سلمية إلى أن تسلل بعض الصبية والبلطجية أمام مديرية الأمن، وألقوا الحجارة للوقيعة بين الأمن والمتظاهرين.

– **وفى أسيوط،** تظاهر الآلاف من النشطاء وطلاب الجامعة بميدان الحرب والسلام وسط مدينة أسيوط، وتوجه عدد منهم إلى مبنى مديرية الأمن، وقاموا برشق أفراد الشرطة بالحجارة والطوب وزجاجات المولوتوف، مما أدى إلى إصابة ٥ مجندين واحتراق سيارة شرطة، وألقت قوات الأمن المركزى القنابل المسيلة للدموع ما تسبب فى إصابة العشرات بالاختناق وحالات الإغماء وسقوطهم بالشارع الرئيسى «الهلالى»، وتم فرض كردون حول مبنى المديرية، وتمركزت سيارات الشرطة وقوات الأمن المركزى حول المبنى وأغلقت جميع المحال التجارية بالمنطقة.(**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

– **وفى قنا،** تظاهر المئات بميدان الساعة، وانضم إليهم المئات من طلاب جامعة جنوب الوادى، ورددوا هتافات ضد الشرطة والمجلس العسكرى، منها: «قالوا فترة

انتقالية طلعت فترة انتقامية»، و«الشرطة بلطجية»، و«واحد اتنين تسليم السلطة فين»، وانسحبت الشرطة من ميدان الساعة، وقامت بتعزيز وجودها أمام مديرية الأمن، خوفاً من محاولة المتظاهرين اقتحامها.

– **وفى الأقصر،** تظاهر نحو ٣ آلاف من شباب الائتلافات والحركات السياسية للتنديد بالعنف مع متظاهرى التحرير، وعددهم نحو ٤٠ لاقتحام مديرية الأمن، وألقوا الحجارة والزجاجات الفارغة على أبوابها، إلا أن رجال الأمن تصدوا لهم، وحاولوا إلقاء القبض عليهم، إلا أنهم تمكنوا من الهرب.

● **وفى مطروح،** لقى شاب يدعى محمد منصور محمد العليمى «٢١ سنة» مصرعه خلال المظاهرات، وأصيب ١٠ آخرون بحالات اختناق نتيجة إطلاق الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع، وأكد تقرير لمفتش الصحة أن الجثة بها طلق نارى فى البطن جهة اليمين ولها فتحة دخول وفتحة أخرى للخروج (المصرى اليوم ٢٤ نوفمبر».

– فى بادرة حضارية من متظاهرى ميدان الأربعين بالسويس، التى شارك فيها – بحسب **الأهرام** ٢٤ نوفمبر – تكتل شباب السويس، وحركة ٦ أبريل، والقوى السياسية، قرروا قصر الاحتجاج والتظاهر فى منطقة ثابتة بميدان الأربعين، والحرص على تأمين حركة التجارة والمرور فى المنطقة التجارية المجاورة، مع حرية إبداء الرأى والاعتراض والتضامن مع متظاهرى التحرير، ونددوا بأعمال العنف ضد المتظاهرين، وسجلوا اعتراضهم فى بيان المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكرى بصورة حضارية لأول مرة، فى بادرة هى الأولى من نوعها على مستوى المحافظات لتضرب السويس مثلا جديدا، كما كانت مفجرة لثورة ٢٥ يناير، لتفجر طاقات جديدة فى التظاهر بدون عنف، أو إعطاء الفرصة للدخلاء من مثيرى الشغب والفتن للالتحام معهم فى أثناء مسيرات الاحتجاج التى أدت إلى أعمال عنف وشغب فى بداية الأسبوع بمنطقة زرب والشوارع المحيطة بنادى الشرطة ومبنى الأمن الوطنى، ومجمع المحاكم، ومديرية الأمن.

تداعيات الأحداث

– ألقت الأحداث المتصاعدة فى ميدان الحرير بظلالها على حركة الطيران فى مطار القاهرة، حيث انخفضت الرحلات القادمة إلى مصر بنحو ٢٥٪، فيما تزايد وصول رجال الإعلام والصحافة العالمية لتغطية الأحداث.

ردود أفعال محلية

– أبدى ٤ مرشحين محتملين لرئاسة الجمهورية انزعاجهم الشديد من استمرار العنف ضد المتظاهرين فى ميدان التحرير، وطالبوا – بحسب **المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر –

بوقف فورى لـ «المجزرة» التى تحدث، وسحب قوات الشرطة لمسافة «مقبولة»، ومحاسبة كل من أمر ونفذ العنف بشكل سريع.

- رفض الدكتور محمد البرادعى العنف الذى تستخدمه وزارة الداخلية ضد المتظاهرين، واصفا ما يحدث فى شارع محمد محمود بأنه «مجزرة».

- وطالب عمرو موسى المجلس العسكرى بالعمل على الوقف الفورى للعنف ضد المتظاهرين ومحاسبة المسئولين عنه.

- ووجه الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح نداء عاجلا لـ «العسكرى» قال فيه: «لا نريد أن تسجل فى تاريخ القوات المسلحة كارثة إنسانية»، يتعين الوقف الفورى لإطلاق النار واستخدام العنف، وسحب قوات وزارة الداخلية لمسافة مقبولة بعيدا عن ميدان التحرير والمناطق المحيطة به.

- ووصف الفريق مجدى حتاتة ما حدث بأنه مأساة حقيقية تهدد بقطع جسور إعادة الثقة التى كان الجميع يسعى لها، لأن دماء المعتصمين غالية، ولا ينبغى أن يفلت من العقاب كل من تسبب فى إسالة قطرة دم واحدة.

- ووفقاً **للأهرام** (٢٤ نوفمبر) طالب الدكتور يوسف القرضاوى ئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين ـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتنفيذ الفورى لما أعلنه المشير حسين طنطاوى فى خطابه الثلاثاء (٢٢ نوفمبر)، مشددا على ضرورة التحقيق الفورى فيما وقع بميدان التحرير، ومحاسبة المتورطين فى عمليات العنف والقتل الهمجى ضد المتظاهرين سلميا، والوقوف مع الشعب المصرى والعودة السريعة إلى مهامه الأساسية.

- ووفقاً **للمصرى اليوم** (١١/٢٤) رفضت الحركات والتيارات القبطية خطاب المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكرى، واعتبرته تكرارا لخطابات الرئيس السابق حسنى مبارك، من حيث اتخاذ نفس «الخطوات المتباطئة».

وأكد نشطاء أقباط أن الخطاب لا يلبى مطالب الثوار، مشيرين إلى أن المجلس العسكرى يجنى ثمار تحالفه مع التيارات الدينية، وإهماله الثوار الحقيقيين.

كما وصف حزب الوسط خطاب المشير طنطاوى بأنه «مخيب للآمال» بسبب عدم تضمينه مطالب الثوار فى ميدان التحرير، مؤكدا استمرار شباب الحزب فى الاعتصام فى ميدان التحرير.

- وطالبت حركة ٦ أبريل فى بيانها جميع المتظاهرين والمعتصمين بالتحرير وجميع ميادين مصر بالاستمرار فى الاعتصام المفتوح لحين استجابة العسكرى للمطالب التى تم ذكرها، ورفض المعتصمون بميدان التحرير دعوة المجلس العسكرى لإجراء

استفتاء شعبى على موافقته على التنحى، مؤكدين أن هذا الأمر يعد مماطلة من المجلس من أجل الاستمرار والبقاء فى السلطة. (**الشروق** ١١/٢٤)

- ودعا عدد من القوى السياسية، إلى تنظيم مظاهرة مليونية الجمعة (٢٥ نوفمبر)، للمطالبة بضرورة تنحى المجلس العسكرى وتشكيل حكومة ثورية.

وأصدر شباب ثورة الغضب الثانية، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، واتحاد شباب الثورة، وتحالف القوى الثورية، بيانات دعت فيها جموع المواطنين إلى المشاركة فى المظاهرة.(**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

ودعا اتحاد شباب الثورة إلى التظاهر فى جميع ميادين مصر للتأكيد على الرفض التام لبقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى السلطة، بسبب ما سماه الاتحاد فشل المجلس فى إدارة المرحلة لانتقالية. (**المصرى اليوم** ٢٤ نوفمبر).

ردود أفعال دولية

- المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند تندد بالاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين.. وواشنطن ترسل إشارة قوية بضرورة وقف العنف.

- وزير الخارجية الإيطالى جوليو تيرسى يعرب عن القلق الشديد حيال الأوضاع بمصر، ويوجه نداءً لجميع الأطراف بوقف العنف.

- هيومن رايتس ووتش تطالب بوقف استخدام الذخيرة الحية.

والمتحدثة باسم الخارجية الأمريكية تعرب عن ارتياحها لخطاب المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مساء الثلاثاء (٢٢ نوفمبر).

والمفوضة العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة «نافى بيلاى» تدعو إلى ضرورة وقف الاستخدام المفرط للقوة بالذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى والضرب الوحشى، وتندد بأفعال الجيش وقوات الأمن **(المصرى اليوم ٢٤ نوفمبر).**

- ووفقاً **للشروق** (١١/٢٤) طالبت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان المجلس العسكرى بانسحاب فورى للقوات العسكرية من المناطق المدنية، وإجراء تحقيق فورى بشأن الاعتداءات ضد المتظاهرين فى ميدان التحرير وباقى ميادين مصر، وتقديم المسئولين عنها للعدالة، معربة عن إدانتها الشديدة للاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين فى ميدان التحرير من قبل قوات الجيش والشرطة.

- كما نظم عدد من المصريين مظاهرات فى مدينة نيويورك الأمريكية للتنديد بأحداث العنف التى شهدها ميدان التحرير.

● **فى ٢٤ من نوفمبر ٢٠١١** هدأت الأوضاع فى ميدان التحرير، ووضعت «الحرب» أوزارها بعد أربعة أيام من الاشتعال، وبدأ الميدان استعداده لمليونية الجمعة (٢٥ نوفمبر) واتفقت القوى السياسية على أهدافها واختلفت حول مسمياتها.

المليونية - كما تقول **«الشروق»** ٢٥ نوفمبر - حملت مسميات «تنحى العسكرى»، و«حق الشهداء» و«القصاص».

أما الأهداف فأهمها: رحيل المجلس العسكرى عن السلطة وتسليمها لحكومة إنقاذ وطنى، ومحاكمة المسئولين عن قتل الشهداء فى ميدان التحرير.

أعلنت قوى سياسية بارزة مشاركتها فى التظاهرة، منها اتحاد وائتلاف شباب الثورة والاشتراكيون الثوريون و٦ أبريل، واتحاد شباب ماسبيرو.

وعلى صعيد الأحداث فى الميدان، خيم الهدوء التام على جميع أرجاء التحرير، وتوقفت للمرة الأولى منذ أسبوع مشاهد المصابين والدراجات النارية التى تنقل الجرحى، وخفتت أصوات سيارات الإسعاف.

وانتشرت قوات الجيش داخل شارع محمد محمود، وأقامت حواجز أسمنتية وأسلاكاً شائكة للفصل بين المتظاهرين، وقوات الأمن المركزى التى انسحبت من شارع محمد محمود، وتمركزت عند وزارة الداخلية.

وطافت أرجاء الميدان عدة مسيرات قادمة من المحافظات، أبرزها مسيرة قادمة من السويس حملت شعار «السويس خلاص أسقطت المشير»، ومسيرة أخرى رفعت شعار «الشعب يريد حقن الدماء»، والثالثة نظمها أطفال المدارس، مرددين: «يا مشير قول لعنان الأطفال فى الميدان».

من ناحيتها، دعت جماعة الإخوان المسلمين أعضاءها للمشاركة فى مظاهرة حاشدة من مسجد الأزهر الشريف دعماً للقضية الفلسطينية والمسجد الأقصى.

وتأتى هذه المظاهرة بالتوازى مع المليونية التى دعت لها مجموعة من القوى السياسية وائتلاف شباب الثورة تحت عنوان «حق الشهيد وإرادة الشعب» (**الشروق** ٢٥ نوفمبر)

- بينما قالت **الأهرام** (٢٥ نوفمبر)، أعلنت ٤٧ حركة وائتلافاً سياسياً اعتزامها المشاركة فى مليونية «الفرصة الأخيرة» الجمعة (٢٥ نوفمبر)، مع الاعتصام فى ميدان التحرير إلى حين تحقيق مطالبها كاملة.

من ناحيته، طالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة الشعب باليقظة والحذر والتكاتف لمنع انعطاف الدولة ودخولها فى دوامة الفوضى الشاملة التى تهدد أمن واستقرار الوطن وأشار - فى رسالته رقم ٨٥ عبر موقعه الرسمى على شبكة الإنترنت - إلى أن تطورات الموقف والمواجهات بين المتظاهرين، ومن يندس بينهم،

وقوات الأمن تهدد بتداعيات خطيرة يجب أن نتذكرها، من احتمالات تعرض وزارة الداخلية لمخاطر شديدة تؤثر على حالة الأمن والاستقرار لفترات طويلة.

وناشد المجلس المواطنين الشرفاء المعاونة فى الفصل بين أبناء الشعب المصرى الواحد من المتظاهرين وقوات الأمن من وزارة الداخلية، ومشاركة القوات المسلحة فى تنفيذ مهام تأمين المواطنين والمنشآت الحيوية وإتاحة الفرصة لإخلاء المصابين إلى المستشفيات للحد من تداعيات وتطورات الموقف.

كما ناشد المجلس شباب الثورة والمتظاهرين عدم إزالة الحواجز التى أقامتها القوات المسلحة بشارع محمد محمود للفصل بين المتظاهرين وقوات الشرطة.

وأكد المجلس التزامه بالتحقيق الفورى والحاسم لمحاكمة كل من تسبب فى الأحداث، بالإضافة إلى تقديم الرعاية المتكاملة لأسر الشهداء فورا من صندوق رعاية أسر الشهداء والمصابين، وعلاج المصابين حتى إتمام الشفاء.

وقال اللواء أركان حرب مختار الملا - عضو المجلس الأعلي للقوات المسلحة: اذا تخلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن السلطة فإن ذلك يعد خيانة للأمانة (**الأهرام** ٢٥ نوفمبر).

الوضع فى الميدان

- وفى ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ وفى الميدان، حدد المتظاهرون تسعة مطالب لإنهاء الأزمة من بينها: تشكيل مجلس رئاسى وطنى، وحكومة إنقاذ، ولجنة تحقيق قضائية برئاسة المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادى القضاة السابق للتحقيق فى الأحداث، ووقف المحاكمات العسكرية، ومنع فلول الحزب الوطنى من خوض الانتخابات، وتطهير مؤسسات الإعلام، وإلغاء وزارة الإعلام، ومحاكمة مبارك ورموز نظامه بتهمة الخيانة العظمى.

وعلى صعيد آخر، ارتفع عدد شهداء الأحداث إلى ٣٨ شهيداً، بينهم صبى استشهد مساء الأربعاء (٢٣ نوفمبر) بالإسماعيلية، وحمَّلت ٣٨ منظمة حقوقية وائتلافاً ثورياً و٢٨ شخصية عامة - فى بيان - المجلس العسكرى المسئولية السياسية والجنائية عن وقوع قتلى ومصابين فى الاشتباكات بالميادين.

وكان الهدوء قد ساد شارع محمد محمود بعد إطلاق شباب التحرير مبادرة لوقف العنف من جانب واحد، وانسحابهم من الشارع، ومشاركة عدد كبير منهم فى تنظيفه، وإعادته إلى صورته السابقة.

وفى محاولة لإحكام السيطرة على مداخل الميدان ومخارجه، انتشرت عدة لجان من المتطوعين لتأمين المعتصمين. (**الأهرام** ٢٥ نوفمبر)

- وفى السياق ذاته، قالت **«المصرى اليوم»** (٢٥ نوفمبر): أعلن الثوار رفضهم اعتذار المجلس العسكرى عن سقوط ضحايا فى الميدان، ووصفوه بالمناورة السياسية لامتصاص غضبهم، وقالوا إن المجلس غير قادر على التفاهم مع هذا الجيل، واعتذاره لن يغير مطالبنا.

وقد استمر الاعتصام فى التحرير لليوم السادس، وسيطرت حالة من الهدوء على المحاور الجانبية للميدان، وأخلى المعتصمون شارع محمد محمود، لينهوا ٥ أيام من المواجهات الدامية مع الأمن المركزى.

جاء إخلاء الشارع بعد اتمام بنود الاتفاق الذى تم التوصل إليه بواسطة ممثلى القوى السياسية والتحالفات الشبابية بعد أن تم إطلاق سراح ٥٠ متظاهراً جرى القبض عليهم خلال الاشتباكات.

- ووفقاً لـ **«المصرى اليوم»** (١١/٢٥) تسلمت النيابة العامة عدة أسطوانات مدمجة «سى. دى» حول الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، خلال الأيام الخمسة الماضية، وأسطوانات أخرى تتضمن اعتداء عدد من الأشخاص على الشرطة والمتظاهرين خلال الأحداث.

واستمعت النيابة إلى أقوال عدد من شهود العيان، وتسلمت عدة تقارير حول حالات المصابين ونوعية الإصابات، وقد أفادت التقارير - بحسب المصرى اليوم ٢٥ نوفمبر - بوجود بعض الإصابات الناجمة عن إطلاق رصاص من أسلحة «خرطوش» بالإضافة إلى الاختناق بالغاز، كما أكدت التقارير وفاة عدد من المتظاهرين نتيجة إصابتهم بطلقات رصاص حى وخرطوش ومطاطى».

● **وفى الإسكندرية** وسط أجواء شديدة التوتر وبعد تصاعد حدة المواجهات كشفت الأحداث عن انضمام مخربين وبلطجية من خارج وداخل الإسكندرية بذلوا محاولات مستميتة لاقتحام مديرية الأمن فى ظل منشورات ودعاوى من جانب القوى السياسية تحث المواطنين على المشاركة فى مليونية الفرصة الأخيرة.

وقد شهدت منطقة سموحة الراقية أحداثا كبيرة ومحاولات للتخريب وتكسير السيارات، بهدف الحصول على الكاوتشوك، مما أصاب الأهالى بحالة من الذعر والخوف، وارتفع عدد الشهداء بالإسكندرية من جراء المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين إلى ثلاثة مواطنين ومجند فى أعنف اشتباكات حولت منطقة سموحة الراقية والهادئة إلى ساحة قتال، استخدم فيها إطلاق النيران والمولوتوف والغازات المسيلة للدموع، حيث نقل المصابون إلى المستشفى الميدانى بميدان سموحة وأصدر ائتلافات شباب الثورة بالإسكندرية «شباب بيحب مصر» بياناً يندد بالأحداث (**الأهرام** ١١/٢٥).

جمعة الانقسام (جمعة الفرصة الأخيرة) ٢٥ نوفمبر ٢٠١١

● **فى ٢٥ من نوفمبر ٢٠١١** شهدت القاهرة ٣ مظاهرات حاشدة: الأولى مليونية فى ميدان التحرير؛ للمطالبة بتسليم السلطة لمجلس رئاسى مدنى بصلاحيات كاملة، ورفض تشكيل حكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى، والثانية ألفية فى ميدان العباسية لتأييد المجلس العسكرى، والثالثة مئوية فى الجامع الأزهر نظمها أعضاء جماعة الإخوان، ضمن فعاليات جمعة «إنقاذ الأقصى»، شارك فيها نحو ألفى متظاهر.

وقد لخصت **«الأهرام»** (٢٦ نوفمبر) مشهد الانقسام فى السطور التالية: تحول المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى نقطة شد وجذب بين المصريين الذين خرج مئات الآلاف منهم إلى ميدان التحرير وميادين أخرى فى عواصم المحافظات، مطالبين برحيل المجلس، وتسليم السلطة للمدنيين، بينما تظاهر الآلاف فى العباسية وعواصم عدة محافظات، داعين إلى بقاء المجلس كضمانة للاستقرار فى البلاد؛ الأمر الذى يؤشر إلى أن البلاد تدخل مرحلة الانقسام.

إلا أن الحدث السياسى الأبرز كان فى مقر وزارة الدفاع، حيث أصدر المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى قرارا بتعيين الدكتور كمال الجنزورى رئيسا للوزراء بصلاحيات كاملة.

وسيطر الموقف من المجلس ومن تعيين الجنزورى على مواقف المتظاهرين وعلى اللافتات والشعارات المرفوعة، وقد خرج الجنزورى ليؤكد فى مؤتمر صحفى أن حكومته كاملة الصلاحيات، وتهدف إلى الصالح العام وتحقيق رضا كل القوى السياسية إلا أن متظاهرى التحرير، هددوا بمنعه من دخول مقر مجلس الوزراء إذا حاول التوجه إليه.

المشهد فى ميدان التحرير

فى ميدان التحرير احتشد مئات الآلاف - بحسب **المصرى اليوم**- ٢٦ نوفمبر - فيما عرف بمليونية «الفرصة الأخيرة» أو «حق الشهيد»، ونددوا باستمرار حكم العسكر، وطالبوا بنقل السلطة إلى مجلس مدنى، معلنين رفضهم تشكيل حكومة إنقاذ برئاسة الجنزورى، وخالف حزب النور السلفى قرار الهيئة الشرعية بعدم المشاركة فى المليونية، وقررت هيئته العليا مغادرة الميدان فى السادسة مساء الجمعة.

وانتشرت اللافتات المطالبة بتنحى المجلس العسكرى، وإجراء الانتخابات الرئاسية فورا، ووزع المتظاهرون بيانا بشروط تعيين أعضاء المجلس الرئاسى المدنى وهى: أن

يكون لهم مؤيدون فى الميدان، ويعبرون عن شريحة شاركت فى المظاهرات السابقة والحالية، وتحملت عبء الدفاع عن الوطن، وتضمن البيان أسماء الدكتور محمد البرادعى، والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح، والدكتور حسام عيسى أستاذ القانون.

وشدد البيان على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية عن طريق المجلس المدنى لإدارة المرحلة الانتقالية، وإجراء انتخابات عاجلة، ووضع جدول زمنى لكتابة الدستور لمدة عام.

وقد شارك محمد البرادعى وعبدالمنعم أبو الفتوح المرشحان المحتملان لرئاسة الجمهورية فى مليونية «الفرصة الأخيرة»، بينما أصدر عمرو موسى بيانا حذر فيه من تدهور الأوضاع فى مصر، وأعلن تأييده لحق التظاهر السلمى.

– ووفقا للمصرى اليوم (٢٦ نوفمبر) فقد قضى معتصمو التحرير ليلة هادئة فى قلب الميدان دون أن تخنقهم الغازات المسيلة للدموع بعد هدنة ناجحة، أبرمت مع قوات الأمن المركزى.. فقط طلقات الشماريخ والألعاب النارية، تسببت فى فزع البعض قليلا فى البداية،حتى اعتاد عليها الجميع، مطلقوها كانوا ممن وصفهم غالبية متظاهرى الميدان بأحد «أبطال محمد محمود»، إنهم الألتراس، الذين أثبتوا أنه لا فرق بين «أهلاوى» و«زملكاوى» إلا بمقدار حب الحرية.

– ووفقا **للشروق** (٢٦ نوفمبر) وتحت عنوان «حق الشهيد»، أو «الفرصة الأخيرة»، احتشد ميدان التحرير مجددا ضد استمرار المجلس العسكرى أمس، وردد مئات الآلاف: «الشعب يريد إسقاط المشير».

وشكلت اللجان الشعبية بوابة على مخارج ومداخل الميدان لتأمينه، وتفتيش المشاركين، لمنع دخول مندسين.

ومنعت اللجان الشعبية المتظاهرين من دخول شارع محمد محمود، وتم تعليق لافتة ضخمة عليه، تشير إلى تغيير اسم الشارع إلى شارع عيون الحرية أو شارع الشهداء.

كما تم تعليق لافتة ضخمة تعلن عن مطالب الثورة الثانية، وعلى رأسها تقديم المجلس العسكرى اعتذارا فوريا عن قتل المتظاهرين، والعودة إلى ثكناته، وتشكيل مجلس رئاسى مدنى، وعلقوا لافتة أخرى تدعو إلى محاكمة اللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية بتهمة قتل الثوار (**الشروق** ٢٦ نوفمبر).

ورفض غالبية المتظاهرين فى المليونية قرار «العسكرى» بتكليف كمال الجنزورى رئاسة حكومة الإنقاذ الوطنى، واعتبروا القرار يثبت أن «العسكرى» مازال متمسكا بموقفه فى احتكار السلطة.

وفى خطبة الجمعة أعلن الشيخ مظهر شاهين خطيب مسجد عمر مكرم عن

تشكيل حكومة إنقاذ وطنى من قلب الميدان، تضم عددا من الشخصيات العامة الثورية - على حد قوله - من بينهم محمد البرادعى وعبدالمنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحى.

ولفت شاهين إلى أن الخلاف مع المجلس العسكرى لا يعنى الخصومة مع الجيش، مطالبا بتسليم المجلس السلطة للمدنيين فورا قائلا: «كفاكم حكما وسلطة».

وشكلت مجموعات قبطية من بينها اتحاد شباب ماسبيرو، و«حركة أقباط أحرار» لجانا شعبية لحماية المصلين أثناء الصلاة، وأعلن شباب الإخوان اعتصامهم بالميدان حتى تحقيق كل مطالب الثورة. وأشاروا فى بيان لهم إلى أنهم يحترمون قرار الجماعة بعدم النزول للميدان، ولكنهم رأوا أن النزول فى هذا التوقيت واجب وطنى.

وأعلن غالبية المعتصمين فى الميدان رفضهم قرار المجلس العسكرى بتكليف كمال الجنزورى تشكيل حكومة الإنقاذ الوطنى، وقاموا بتعليق لافتة ضخمة مكتوب عليها، «لا لرموز النظام السابق.. لا للجنزورى».

وتباينت المواقف من تكليف الجنزورى، حيث رفض حزب الوسط تكليفه وقال فى بيان رسمى إنه كان واحدا من أعمدة النظام السابق، وابنا من أبنائه، وأشار إلى أن التكليف مخالفة صارخة لما تم الاتفاق عليه فى اجتماع المجلس العسكرى مع بعض رؤساء الأحزاب السياسية.

وأخذ تحالف ثوار مصر الموقف نفسه طارحا البرادعى وأبو الفتوح وحسام عيسى محل الجنزورى.

وأكد المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادى القضاة السابق أن الجنزورى رجل مناسب فى الوقت غير المناسب.

وعلى الجانب الآخر، أعرب الإخوان، وعدد من الأحزاب السلفية وحزب التجمع عن تأييدهم لاختيار الجنزورى.

وأكد د.سليم العوا أن كمال الجنزورى قيمة كبيرة، ومحل ترحيب الكثيرين، وقال إن ما يعنينى أكثر من اسم من يتولى الحكومة أن تكون تلك الحكومة محققة لأهداف الثورة.

بينما قال سامح عاشور رئيس الحزب الناصرى إن القضية ليست فى الجنزورى ولكن فى صلاحيات رئيس الحكومة، واصفا رئيس الوزراء المكلف بأنه شخصية قوية ومستقلة (**الأهرام** ٢٦ نوفمبر).

النائب العام يطلب «قناص العيون»

وفى سياق آخر أمر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام بضبط وإحضار الملازم أول محمد صبحى المنشاوى، بتهمة استخدام القوة وأسلحة قنص لاستهداف المتظاهرين ما أسفر عن إصابة عدد منهم بإصابات بالغة فى الأعين، لسؤاله فى البلاغات المقدمة ضده، وتلقى النائب العام أكثر من ٢٥ بلاغا من نشطاء حقوقيين ومحامين وقضاة ومواطنين، يطالبون بالتحقيق مع الضابط الذى ظهر فى فيديوهات على الإنترنت، يصوب سلاحه تجاه أعين المتظاهرين، وأظهرت المقاطع مجندا يثنى على مهارة الضابط فى إصابة متظاهر فى عينه (**المصرى اليوم** ٢٦ نوفمبر).

.. وحشود العباسية تساند المجلس العسكرى

– وفى المقابل وللمرة الأولى تجمع عشرات الآلاف فى ميدان العباسية لمساندة المجلس العسكرى ورفض مطالب متظاهرى التحرير برحيله.

وردد المتظاهرون – بحسب الأهرام ٢٦ نوفمبر – شعارات مناهضة لهتافات التحرير، من بينها «يا مشير يا مشير.. أوعى تسيبها للتحرير، و«يا مشير يا مشير مصر شعب مش التحرير».

ووزع المتظاهرون بيانات تطالب جموع الشعب المصرى بتوحيد الصفوف وعدم الانسياق وراء الشعارات الرنانة، وأكدوا رفضهم القاطع لتشكيل مجلس رئاسى مدنى، كما رفع المتظاهرون أعلام الشرطة، وأشادوا بتضحياتهم جنبا إلى جنب الجيش والقضاء، مرددين «الشعب والجيش والشرطة إيد واحدة»، وكان الآلاف قد توافدوا على العباسية تحت مسمى «مليونية الدفاع عن مصر»، وأعلنوا أنهم يمثلون ائتلافات الأغلبية الصامتة، وأدى المتظاهرون صلاة الجمعة بالميدان، حيث طالب الخطيب الشعب المصرى بالوقوف إلى جوار المجلس الأعلى، معتبرا أن دعوة البعض إلى حصر المظاهرات المليونية بميدان التحرير يهدف إلى الوقيعة بين الجيش والشعب، وأكد المحتشدون أنهم خرجوا بإرادتهم الحرة للتعبير عن آرائهم، ولم يحركهم سوى ضمائرهم وحبهم لمصر، وانتقد المتظاهرون بعض الفضائيات الإخبارية والإعلاميين، متهمين إياهم بإثارة الشعب وتضليله.

وندد المتظاهرون فى ميدان العباسية – بحسب المصرى اليوم ٢٦ نوفمبر – بمظاهرات ميدان التحرير، واتهموا الثوار بالاستبداد، وحملوا أحد جنود الشرطة العسكرية، مرددين هتافات «الجيش والشرطة والشعب إيد واحدة». ووزعت حركة «شباب بتحب مصر» بيانا للاستفتاء على بقاء المجلس العسكرى فى السلطة حتى مايو (٢٠١٢).

مظاهرة الأزهر

تظاهر مئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين داخل جامع الأزهر، للتنديد بمحاولات إسرائيل اقتحام المسجد الأقصى، فيما دعا الدكتور أحمد الطيب «شيخ الأزهر»، إلى ضرورة تكاتف الشعوب الإسلامية، وزعمائهم للعمل على تحرير المسجد الأقصى وقال: «مصر تحررت ويجب العمل على تحرير الأقصى».

وردد المتظاهرون هتافات تندد بمحاولات الإسرائيليين هدم المسجد الأقصى من بينها: «يا أقصانا لا تهتم.. راح نفيدك بالروح والدم»، و«إحنا شباب ٢٥.. مش هنسيبك يا فلسطين»، وقام شباب جماعة الإخوان المسلمين بتوزيع الأعلام المصرية والفلسطينية، كما وزعوا بيان الجماعة بشأن موقفها من أحداث التحرير، ورفض المشاركة فيها على المصلين والمارة بشارع الأزهر الشريف، فيما شكلوا لجانا لتنظيم مرور وجلوس المصلين لسماع كلمات قيادات الحركات الإسلامية (**الأهرام** ٢٦ نوفمبر).

مشاهد من المحافظات

- تظاهر الآلاف فى المحافظات بعد صلاة الجمعة تضامناً مع ثوار ميدان التحرير بالقاهرة فى جمعة «حق الشهيد وتسليم السلطة» وسط غياب تام لأنصار التيار الدينى.

تصدرت الأحداث الأخيرة خطب الجمعة بمعظم مساجد المحافظات واختلف الخطباء فى الدعوة إلى تأييد المتظاهرين بميدان التحرير أو إلى الحفاظ على وحدة الصف، وتأييد المجلس العسكرى، واتفقوا جميعاً على الدعوة لحقن دماء المصريين.

- **فى الإسكندرية** تظاهر نحو ١٥ ألفا من النشطاء السياسيين وطلبة الجامعات وممثلى الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية - بحسب **المصرى اليوم** ٢٦ نوفمبر - أمام مسجد القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل عقب صلاة الجمعة استجابة لدعوة مليونية «الفرصة الأخيرة»، وتوجه المتظاهرون فى مسيرة إلى المنطقة الشمالية العسكرية بمنطقة سيدى جابر، كما توجهت مسيرة أخرى تضم نحو ١٥٠٠ تجمعت أمام مسجد المرسى أبو العباس إلى قصر رأس التين لتأييد استمرار المجلس العسكرى فى حكم البلاد.

ردد المتظاهرون هتافات: «الشعب يريد إسقاط المشير»، و«شيدى حيلك يا بلد.. الحرية بتتولد»، و«ثورة ثورة حتى النصر» و«الشعب يريد إسقاط النظام».

وعلى صعيد متصل عقد ممثلوا نحو ١٥ حزبا وحركة سياسية وائتلافا اجتماعا على خلفية المليونية لاختيار رئيس حكومة إنقاذ وطنى، وتم اختيار د. محمد البرادعى رئيسا للحكومة، والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح وحسام عيسى نائبين له (**المصرى اليوم** ٢٦ نوفمبر).

وقد سيطر على المشهد السياسى بالمظاهرات - بحسب الأهرام ٢٦ نوفمبر - اختلاف فى الرؤيا ما بين مؤيد للمجلس العسكرى فى البقاء لحين إجراء الانتخابات، ومعارض مطالب برحيله الآن، وتسليم السلطة لمجلس رئاسى مكون من شخصيات عامة تتسم بالسمعة الطيبة والكفاءة.

- وقد رصدت **المصرى اليوم** (١١/٢٦) الوضع فى بعض المحافظات.. **ففى الدقهلية** تظاهر الآلاف من ائتلاف شباب الميدان و٦ أبريل وعدد من شباب الأحزاب والمستقلين أمام مبنى المحافظة، مطالبين بتشكيل مجلس رئاسى مدنى، والتحقيق مع مسئولى الداخلية فى الاعتداء على المتظاهرين السلميين بميدان التحرير، وخرجت المظاهرات من مسجدى النصر والجمعية الشرعية، ورفع المتظاهرون خلالها أعلام مصر، ورددوا هتافات منها: «ويا شهيد نام وارتاح واحنا هانكمل الكفاح»، ووزع شباب ٦ أبريل بيانا بعنوان: «ثورتنا ثورة سلمية.. مش ثورة تخريب وبلطجية» ونشبت مشاجرة بين المتظاهرين وعدد من البلطجية الذين حاولوا قطع خط سير المظاهرة.

- **وفى القليوبية** تظاهر المئات أمام عدد من المساجد وأمام ميدان المحطة ببنها، ونظموا مسيرة جابت شوارع المدينة، مرددين هتافات منها: «يا أهالينا انضموا لينا»، و«يسقط يسقط حكم العسكر»، و«الداخلية بلطجية والثوار مش بلطجية».

- **وفى دمياط** نظم المئات مسيرة طالبت برحيل المجلس العسكرى، وسرعة تسليم السلطة لمجلس رئاسى مدنى، ونددت بالاعتداءات على متظاهرى التحرير، وتجمع على الجانب الآخر من الكورنيش المئات من المواطنين يهتفون مؤيدين المجلس العسكرى، ويطالبون ببقائه فى السلطة ورفعوا لافتات تقول: «نعم للمجلس العسكرى»، وهتفوا: «الجيش والشعب إيد واحدة».

- **وفى الشرقية** تظاهر المئات فى مدينتى الزقازيق وفاقوس، وردد المتظاهرون شعارات تندد بقتلة المتظاهرين، وتطالب بتقديمهم للمحاكمة الفورية، ورحيل المجلس العسكرى، وتعيين مجلس رئاسى يتولى شئون البلاد فى الفترة الانتقالية.

- **وفى كفر الشيخ** خرجت مسيرة للشباب بمدينة كفر الشيخ من أمام مسجد الاستاد الرياضى، شارك فيها نحو ٥٠٠ شاب طالبوا برحيل المجلس العسكرى، وأعلنوا تضامنهم مع ثوار ميدان التحرير.

- **وفى الإسماعيلية** تظاهر العشرات بميدان الممر، وطالبوا المجلس العسكرى بتسليم السلطة فورا، والتحقيق فى قتل المتظاهرين.

- **وفى بورسعيد** تظاهر مئات المصلين عقب خروجهم من مسجد الرحمة بحى الشرق بمدينة بورسعيد، وهتفوا ضد المشير والمجلس العسكرى، وطالبوا بحكومة إنقاذ وطنى.

– **وفى السويس** تظاهر نحو ١٠٠٠ من الأحزاب والقوى السياسية وقلة من السلفيين، وتكتل شباب السويس، وهتفوا ضد المجلس العسكرى، وطالبوا برحيله دون إجراء استفتاء.

– **وفى البحيرة** تظاهر الآلاف فى مدينتى دمنهور ورشيد.

– **وفى الفيوم** تظاهر المئات بميدان السواقى، ورفع المتظاهرون بعض أسر شهداء التحرير فوق الأعناق، ورددوا هتافات تطالب بالقصاص من قتلتهم.

– **وفى المنيا** خرج أكثر من ٥٠٠ مواطن فى مظاهرة من أمام مسجد الرحمن بمدينة المنيا إلى مبنى المحافظة.. وتظاهر مئات آخرون بميدان شارع الجلاء بمدينة ملوى، وألقت قوات الأمن قنابل مسيلة للدموع على عدد من مثيرى الشغب، حاولوا اقتحام قسم شرطة ملوى ورشقه بالحجارة وألقت القبض على عدد منهم.

– **وفى الدقهلية** ووفقا **للأهرام** «١١/٢٦» شارك آلاف الشباب من جميع الانتماءات فى مليونية الفرصة الأخيرة حيث خرجوا – بحسب **الأهرام** ٢٦ نوفمبر – فى مجموعات من أمام مسجد النصر والجمعية الشرعية والسلاب، وتجمعوا بميدان الثورة أمام مبنى ديوان محافظة الدقهلية، ورفع المتظاهرون لافتات تطالب برحيل المجلس العسكرى، ورددوا الهتافات الداعية إلى تسليم السلطة إلى قيادة مدنية منتخبة، تمثل جميع أطياف الشعب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وشملت الهتافات «ارحل ارحل يا مشير.. الثوار عايزين تغيير»، و«الشعب يريد إسقاط المشير».

– **وفى الجيزة** تظاهر المئات – بحسب **المصرى اليوم** ٢٦ نوفمبر – من ائتلاف شباب الثورة وشباب ٦ أبريل والمستقلين وأعضاء الجماعة الإسلامية، وطالبوا بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، تحظى بالقبول وإلغاء حالة الطوارىء وسرعة تسليم السلطة إلى المدنيين.

– **ووفقاً للأهرام (٢٦ نوفمبر)** نظم الآلاف بعد صلاة الجمعة مسيرات حاشدة خرجت من مسجدى الاستقامة ومصطفى محمود بالجيزة، إضافة إلى الآلاف الذين حضروا من محافظات الصعيد عبر منطقة المنيب من خلال أتوبيسات وميكروباصات، للانضمام إلى المتظاهرين فى ميدان التحرير للمطالبة بسرعة تسليم السلطة إلى رئيس مدنى منتخب وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، إضافة إلى تقديم المتورطين فى قتل الشهداء إلى المحاكمة، وتحديد جدول زمنى لذلك، وعودة الجيش إلى ثكناته لحماية البلاد من الأخطار على الحدود.

وانضم إلى المسيرة أعداد غفيرة أثناء سيرهم بشارع الجامعة، وانضم إليهم عدد من طلاب جامعة القاهرة وواصلوا سيرهم للانضمام إلى المتظاهرين فى التحرير– – كما خرج الآلاف من مسجد مصطفى محمود بالمهندسين عقب صلاة الجمعة

بعد أن تجمعوا فى الميدان، وبدأوا السير بشارع البطل أحمد عبدالعزيز، حاملين الأعلام واللافتات، ومرددين هتافات «ارفع صوتك أنت مصرى».. وظلوا يطلبون من الأهالى الانضمام إليهم، واستمروا فى السير حتى وصولهم إلى ميدان التحرير، حاملين علم مصر طوله ٣٠ مترا.

ردود أفعال محلية

- أطلق اتحاد شباب الثورة بمشاركة الجبهة الحرة للتغيير السلمى حملة البصمة الشعبية لرفض اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الأسبق لتشكيل حكومة الإنقاذ الوطنى وأعلنت الجبهة جمع ١٠ آلاف بصمة (**المصرى اليوم** ١١/٢٦).

- أعلن تحالف ثوار مصر عن رفضه لما جاء فى بيان المجلس العسكرى رقم ٨٥ ورفض ترك ميدان التحرير قبل رحيل الحكم العسكرى وأكد أن المجلس لم «يع» بعد درس ثورة ٢٥ يناير، ومازال يعتقد أنه أزمة وسوف تمر (**الأهرام** ١١/٢٦).

ردود أفعال دولية

- البيت الأبيض يطالب المجلس العسكرى بنقل السلطة لحكومة مدنية فى أسرع وقت.. وواشنطن تخلى مسئوليتها عن «قنابل الغاز» وتتبرع بـ١٠٠ ألف دولار لضحايا التحرير (**المصرى اليوم** ١١/٢٦).

- روسيا تدعو جميع الأطراف إلى التحلى بالحكمة.. ومسيرة فى «سول» للتضامن مع شهداء التحرير.

صحيفة الإندبندنت البريطانية: أحداث مصر تثير التشاؤم حول مستقبل «الربيع العربى» (**الأهرام** ١١/٢٦).

- حملات الاعتصام المفتوح تنطلق أمام السفارات والقنصليات المصرية فى نيويورك وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وروسيا وهولندا ولندن وإيطاليا للتضامن مع متظاهرى التحرير، والتنديد بسياسات المجلس العسكرى فى التعامل معهم، وفى طريقة إدارته لشئون البلاد (**المصرى اليوم** ١١/٢٦).

● **وفى ٢٥ نوفمبر ٢٠١١** وقعت مصادمات بين الأمن وعدد من مثيرى الشغب فى محافظات المنيا والبحيرة وأسوان.. حيث أحبط المتظاهرون - بحسب (**الشروق** ٢٧ نوفمبر) محاولة مئات البلطجية اقتحام أقسام شرطة حوش عيسى ورشيد ومقر مديرية الأمن بدمنهور، أثناء مسيرات داعمة لمليونية التحرير، وقام شباب الثورة بعمل كردونات أمنية حول الأقسام والجهات الشرطية، للتصدى لأعمال الشغب.

وفى مدينة كوم أمبو، وقع تبادل لإطلاق النار بين محتجين وقوات من الشرطة، بعد محاولتهم اقتحام قسم شرطة كوم أمبو.

وكان المئات منهم قد تظاهروا تضامنا مع ثوار التحرير، واحتجاجا على حالة الانفلات الأمنى، وانتشار تجارة المخدرات، أمام قسم الشرطة، الذى أغلق أبوابه بناء على طلب من اللجان الشعبية، والتى فشلت فى السيطرة عليهم.

وفى مركز ملوى بمحافظة المنيا، قام أكثر من ألف شاب بالتوجه نحو مركز الشرطة، محاولين اقتحامه، واشتبكت معهم قوات الأمن، ما نتج عنه إصابة ١٠ من الطرفين، بعد أن قامت القوات المكلفة بحراسة المركز بإلقاء القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، وتم نقل المصابين إلى مستشفى ملوى العام. على جانب آخر، فوجئ رواد محطة السكك الحديدية بملوى، بأكثر من ١٥٠٠ بلطجى يقتحمون المحطة، ويحطمون نوافذها، واستولى البعض منهم على متعلقات الركاب تحت تهديد السلاح.

وحاول عشرات البلطجية مساء الجمعة (٢٥نوفمبر)، اقتحام سجن دمو العمومى بالفيوم لتهريب عدد من السجناء، لكن قوات الأمن تصدت لهم.

كما شهد قسم شرطة بندر الفيوم، هجوما من بلطجية ألقوا زجاجات المولوتوف على القسم، وأتلفوا سيارة تابعة للشرطة. (**الشروق** ٢٧ نوفمبر)

اعتصام مجلس الوزراء

- جاء اعتصام مجلس الوزراء كرد فعل من جانب المتظاهرين احتجاجاً على تكليف د. الجنزورى بتشكيل الحكومة على غير رغبة ميدان التحرير ، وكانت البداية حين توجه الآلاف من شباب القوى السياسية فى مسيرة من ميدان التحرير (٢٥ نوفمبر) إلى مجلس الوزراء لرفض حكومة الجنزورى والدعوة لتشكيل حكومة ثورية تتفق مع إرادة الميدان، وأعلنوا - وفقاً **للمصرى اليوم** ٢٦ نوفمبر - تأييدهم لمبادرة تشكيل حكومة إنقاذ وطنى برئاسة الدكتور محمد البرادعى والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح أو حمدين صباحى أو حسام عيسى نائبا له، وأعلنت القوى المنظمة وهى الجبهة الحرة للتغيير السلمى وائتلاف شباب الثورة وحزب التيار المصرى و١٢ حركة سياسية أخرى فى بيان وزعته فى مؤتمر صحفى عقد أمام مجلس الوزراء عن نتيجة استطلاع رأى أجرى فى ميدان التحرير فى الأيام السابقة، تم فيه ترشيح ٣ أسماء لمنصب رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطنى، على أن يتم تحويل جميع الصلاحيات السياسية والاقتصادية والتشريعية من المجلس العسكرى لهذه الحكومة، ودعت هذه الحركات إلى اعتصام مفتوح أمام مجلس الوزراء حتى تتم إقالة الجنزورى، وتعيين رئيس وزراء من داخل الميدان.

وكان المتظاهرون قد توجهوا إلى مقر مجلس الوزراء، معبرين عن رفضهم لحكومة الجنزورى، هاتفين: «ارفع صوتك يالا قول: الجنزورى من الفلول»، و«يا بلدنا ثورى ثورى ضد العسكر والجنزورى»، و«اعتصام اعتصام.. حتى يسقط النظام».. كما قام عدد من الشباب بعمل كردون أمنى حاجز أمام وزارة الصحة لمنع المتظاهرين من التوجه إلى وزارة الداخلية حتى لا تتكرر أحداث شارع محمد محمود.

- **ووفقاً للأهرام (٢٦ نوفمبر)** هددت القوى فى الميدان أنه إذا توجه د. الجنزورى لمبنى مجلس الوزراء سوف تمنعه من دخول المجلس.

وأصدرت القوى الثورية بالميدان، وعلى رأسها الجمعية الوطنية للتغيير وائتلاف شباب الثورة منشورا تحت عنوان «قول اتكلم السلطة لازم تتسلم».

وحدد المنشور ملامح خطة الطريق التى تبدأ باستلام جميع صلاحيات رئيس الجمهورية من المجلس العسكرى، وتحديد مهمتهم فى حفظ أمان مصر وتعيين حكومة إنقاذ وطنى، ووضع جدول زمنى لمدة عام يتم فيه كتابة الدستور، والاستفتاء عليه ثم مجلس الشعب، وانتخابات الرئاسة.

غليان أمام مجلس الوزراء

● **وفى ٢٦ من نوفمبر ٢٠١١** وفى الوقت الذى سادت فيه حالة من الهدوء النسبى ميدان التحرير، فيما يشبه التقاط الأنفاس، تصاعدت وتيرة الأحداث إلى ما يصل لدرجة الغليان فى محيط الميدان، خاصة فى شارع مجلس الشعب الذى يقع به مبنى مجلس الوزراء بعد سقوط شهيد جديد صباح السبت (٢٦ نوفمبر) دهسا تحت عجلات عربة أمن مركزى، بينما تضاربت روايات الثوار - الذين يحاصرون مجلس الوزراء - والداخلية حول ملابسات الحادث، الذى أجج مشاعر المتظاهرين (وفقاً **للأهرام** ٢٧ نوفمبر).

وقد اعتذرت وزارة الداخلية لأسرة الشهيد أحمد سيد سرور ونفت محاولة الشرطة فض الاعتصام أمام مجلس الوزراء بالقوة، بينما أكدت د. منى مينا منسق أطباء بلا حدود أن المعتصمين تعرضوا لاعتداءات خطيرة من قوات الأمن المركزى، وقال متظاهرون إن عربات الشرطة حاولت فض الاعتصام واقتحام مواقعهم فى أثناء نومهم، مما أدى لاستشهاد سرور، وإصابة آخر.

- ودعت٤٧ من القوى الثورية جموع المصريين وأهالى الشهداء ومصابى الثورة، للنزول الأحد (٢٧ نوفمبر) والمشاركة فى جميع الميادين، خاصة ميدان التحرير فى مليونية أسموها مليونية نقل السلطة، وحكومة الإنقاذ والشرعية الثورية، لدعم حكومة الثورة التى أعلنت من الميدان (الجمعة ٢٥ نوفمبر) برئاسة د.البرادعى،

ومنحها الشرعية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية، ونقل جميع الصلاحيات التنفيذية للمجلس العسكرى إليها.

وعلى الصعيد نفسه، دعا تحالف ثوار مصر واتحاد شباب الثورة لمليونية أخرى الثلاثاء، (٢٩ نوفمبر) لمنح الشرعية لحكومة الإنقاذ الثورية برئاسة البرادعى ود.حسام عيسى والمهندس أبوالعلا ماضى نائبين، على أن يكون يمين الولاء من تلك الحكومة أمام صاحب السلطات الأول شعب مصر ـ على حد تعبير عامر الوكيل المتحدث باسم تحالف ثوار مصر ـ الذى دعا جميع الكيانات الثورية للتوافق على هذه الحكومة.

- بينما قالت **المصرى اليوم** (٢٧ نوفمبر) استشهد، صباح السبت (٢٦ نوفمبر) أول متظاهر بعد الهدنة التى تم التوصل إليها بين الداخلية والمعتصمين، على يد قوات الأمن المركزى فى شارع قصر العينى أثناء محاولة فض اعتصام المتظاهرين فى شارع مجلس الوزراء بالقوة احتجاجاً على تعيين «الجنزورى» رئيساً للوزراء. وقال شهود عيان إنهم فوجئوا بقوات الشرطة داخل ٦ سيارات أمن مركزى تحاول الدخول إلى مقر الاعتصام لفضه بالقوة، إلا أن المتظاهرين ألقوا بالحجارة عليهم لإجبارهم على التراجع فدهست إحدى السيارات شاباً أثناء عودتها إلى الخلف، فيما نفى مصدر أمنى فى وزارة الداخلية محاولة قوات الشرطة فض اعتصام المتظاهرين بالقوة، وقال إن السيارة اصطدمت بالشاب عن طريق الخطأ أثناء رجوعها للخلف.

- وأضافت **الأهرام** (٢٧ نوفمبر) مزيداً من التفاصيل قائلة: إن تفاصيل ماحدث يكشفها شباب المتظاهرين من الثوار الذين وضعوا خطة للرد على قرار المجلس العسكرى بتكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل حكومة الإنقاذ، حيث توجه عشرة آلاف متظاهر مساء الجمعة (٢٥ نوفمبر) للتمركز بشارع مجلس الشعب، واحتلاله وغلقه من ناحيتى قصر العينى ونوبار، وغلق مداخل مبنى مجلس الوزراء لمنع الجنزورى من الدخول على غرار ما حدث أثناء ثورة ٢٥ يناير، عندما اتبعوا نفس السيناريو لإقالة الفريق أحمد شفيق الذى ظل يدير حكومته من وزارة الطيران حتى تنحى مبارك، وتجمع فعلا الشباب وظلوا يرددون الهتافات، ومع تفاقم الموقف تعرضوا للاحتكاكات والاعتداءات، وحاولت قوات الأمن منعهم من التظاهر فى شارع مجلس الشعب حتى تطور الأمر إلى هرج ومرج وفى لحظة واحدة سقط الشاب أحمد سيد سرور مدهوسا تحت عجلات سيارة الأمن المركزى ليعود المشهد إلى المربع الأصعب، وتبدو مهمة الجنزورى أكثر صعوبة.

وقد فوجئ المتظاهرون فى السادسة صباحا بحصار عربات الأمن المركزى لهم

محاولة فض الاعتصام بالقوة، وقد نجحت القوات فى اقتحام مواقع الثوار، وهم نائمون مما أدى إلى استشهاد الشاب أحمد سيد سرور أحد المعتصمين بعد أن دهسته سيارة الداخلية، كما أصيب متظاهر آخر، ونقل إلى مستشفى الميدان بالتحرير.

وهكذا تصاعدت صباح (السبت ٢٦ نوفمبر) اللهجة المعادية فى التحرير للمجلس العسكرى وأعلنوا رفضهم صراحة للجنزورى باعتباره واحدا من فلول النظام البائد وعدم تأييده المسبق للثورة، فضلا على كبر سنه حيث يبلغ ٧٨ عاما، وعدم تمتعه باللياقة البدنية والذهنية المناسبة التى تتطلبها ظروف المرحلة إلى جانب سياساته الشمولية القديمة، وعدم امتلاكه الرؤية التى توائم مرحلة وظروف الثورة، وتمسك الثوار بطلبهم بتشكيل مجلس رئاسى مدنى، تنبثق منه حكومة إنقاذ وطنى.

كما افترشوا الأرض ونصبوا الخيام أمام مجلس الوزراء وأقاموا الحواجز لمنع دخول الأمن أو الشرطة العسكرية، وشكلوا لجان شعبية لحماية المداخل.

مطالب الثوار فى التحرير

وأكدت القوى الثورية على ٦ مطالب لإنقاذ الوطن من عثرته والخروج به من أزمته - بحسب **الأهرام** ٢٧ نوفمبر - وهى:

١- تشكيل حكومة إنقاذ وطنى لها جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية لإدارة المرحلة الانتقالية لحين نقل جميع الصلاحيات إلى سلطة منتخبة (برلمان ورئيس) فى موعد أقصاه منتصف أبريل ٢٠١٢.

٢- عودة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للقيام بدوره الأصيل فى الدفاع عن الوطن، والمشاركة فى صنع القرار من خلال وزارة الدفاع مع الحفاظ على رمزية القوات المسلحة.

٣- قيام حكومة الإنقاذ الوطنى بفتح تحقيق عاجل، وإحالة كل المتورطين فى دماء الثوار لمحاكمات قضائية ناجزة.

٤- إعلان وتنفيذ خطة أمنية واضحة للقضاء على الفوضى والبلطجة دون المساس بحرية وكرامة المواطنين، وإعادة هيكلة وتطهير وزارة الداخلية من عناصر الفساد.

٥- إعادة هيكل الإعلام الحكومى ليعبر عن إرادة الشعب،

٦- تشكيل لجان شعبية لسد الفراغ الأمنى بحيث تكون نواة لجهاز أمنى لحماية المجتمع.

متظاهرو العباسية

- وفى المقابل أنهى المعتصمون بميدان العباسية اعتصامهم صباح السبت (٢٦نوفمبر) لعدم تعطيل حركة المرور، مؤكدين استمرارهم فى الوقفات الاحتجاجية؛ تضامنا مع المجلس العسكرى مطالبين باستمراره لحين انتهاء الفترة الانتقالية وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة.

وأكدوا أنهم سينظمون مظاهرة حاشدة الجمعة (٢٩ نوفمبر)، ولن يتوقفوا عن هذه المظاهرات حتى يتم إخلاء ميدان التحرير، مؤكدين أنه ميدان للتعبير عن الرأى وليس لفرض الرأى.

وأشاروا إلى أنهم يرفضون تولى الدكتور محمد البرادعى لأى منصب إلا من خلال صندوق الانتخابات، ومرحبين بتولى الدكتور كمال الجنزورى حكومة الإنقاذ ومهددين بالاعتصام المفتوح فى حالة تولى البرادعى الحكومة. (**الأهرام** ٢٧ نوفمبر).

وفى سياق آخر طلب المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام من وزارة الداخلية كشفا بأسماء ضباط وقوات الأمن المتعاملين مع أحداث ميدان التحرير وشارع محمد محمود ومنصور، وذلك لمطابقته مع ما ورد من أسماء لضباط وجنود اعتدوا على المتظاهرين، كما ورد بأقوال الشهود من المصابين الذين استمعت النيابة العامة إلى أقوالهم (**الأهرام** ٢٧ نوفمبر).

مشاهد من المحافظات

- استمرت المظاهرات والاشتباكات فى ٦ محافظات، وألقت قوات الأمن القبض على عدد من البلطجية والمتظاهرين، وفشلت محاولات التهدئة فى بعض المحافظات.

- فى الإسكندرية، استمر مسلسل الاشتباكات والمناوشات المتقطعة بين المتظاهرين وقوات الأمن المسئولة عن تأمين مديرية الأمن لليوم السادس على التوالى(وفقا للأهرام ٢٧ نوفمبر)، وتحولت منطقة سموحة مساء الجمعة (٢٥ نوفمبر) إلى ساحة قتال بين البلطجية وبعض المواطنين وعناصر الداخلية، فى تداخل عجيب، استخدمت فيها السيوف والأسلحة البيضاء وزجاجات المولوتوف والقنابل المسيلة للدموع، وألقت قوات الأمن القبض على٦٠ شخصا من المشاركين فى محاولة اقتحام مبنى مديرية الأمن مساء الجمعة، كما أمرت النيابة بحبس مسجل جنائى على ذمة التحقيق بعد اتهامه بالشروع فى القتل؛ لإطلاقه طلق خرطوش على أحد المتظاهرين، ونشطت المبادرات للتهدئة والمحافظة على سلمية الثورة وتخفيف حدة الاشتباكات.

وقد تجددت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة أمام مديرية الأمن،(المصرى اليوم ٢٧ نوفمبر) وأطلقت القوات القنابل المسيلة للدموع والخرطوش على المتظاهرين، مما أسفر عن إصابة عدد من المحتجين باختناقات وكدمات وجروح. وانقسم المعتصمون فى ميدان فيكتور عمانويل بسموحة بين مؤيد ومعارض للاشتباك مع الشرطة، وفشلت لجنة التهدئة فى عقد هدنة بين المتظاهرين والأهالى.

– **وفى الدقهلية،** ألقت الشرطة العسكرية القبض على ٤ بلطجية، وبحوزتهم أسلحة بيضاء ومولوتوف أثناء تحريضهم المتظاهرين على التوجه إلى مديرية الأمن بالمنصورة.

– **وفى الغربية،** تظاهر المئات فى ميدان الشون بالمحلة الكبرى، وحاول عدد من مثيرى الشغب اقتحام قسم ثان المحلة بعد رشقه بالحجارة، ووقعت اشتباكات بين الطرفين، فيما تظاهر المئات فى ميدان الشهداء بمدينة طنطا، وتوجهوا إلى ميدان السيد البدوى ومسجد الشيخة صباح للمطالبة بتسليم السلطة إلى المدنيين.

– **وفى المنيا** استنكرت حركة «٦ أبريل» أحداث الشغب التى نشبت أمام قسم شرطة ملوى، وتخريب محطة القطار، وإتلاف مكتب جريدة «الأهرام» بمحطة السكة الحديد (**المصرى اليوم** ٢٧ نوفمبر).

المجلس العسكرى يبحث سبل التهدئة

– وفى إطار التهدئة عقد المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لقاءين منفصلين، مع كل من الدكتور محمد البرادعى وعمرو موسى، المرشحين المحتملين للرئاسة، للتشاور معهما حول إيجاد مخرج للأزمة السياسية التى تمر بها البلاد، قبل إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة – بحسب **المصرى اليوم** ٢٧ نوفمبر – عُقد اللقاءان فى مقر وزارة الدفاع، بحضور الفريق سامى عنان، رئيس الأركان، وفى التوقيت نفسه عقد الدكتور كمال الجنزورى، المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، لقاء مع ممثلى عدد من ائتلافات الثورة للاستماع لمطالبهم، غير أن نشطاء بـ(التحرير) نفوا أى صلة لهؤلاء بالثورة.

– فى المقابل، قال عدد من شباب الثورة إن الذين حضروا الاجتماع مع (الجنزورى) لا يمثلون التحرير. قال ناصر عبدالحميد، عضو ائتلاف الثورة: «لا أحد منا يعرفهم»، فيما قال زياد العليمى إن غالبيتهم أعضاء فى حزب يضم فلول الحزب الوطنى المنحل، مشدداً على أنه لا تراجع عن مطالبهم بتنحى العسكرى ورفض (الجنزورى). (**المصرى اليوم** ٢٧ نوفمبر)

ردود أفعال محلية

أكد الدكتور محمد البرادعى استعداده للاستجابة لطلب شباب وقوى الثورة المجتمعة فى ميادين مصر والقوى السياسية وقبول مسئولية تشكيل حكومة إنقاذ وطنى، تمثل جميع القوى الوطنية، على أن تكون ذات صلاحيات كاملة لإدارة المرحلة الانتقالية، واستعادة الأمن والاقتصاد. (**الأهرام** ١١/٢٧).

– كمال طالبت ١١ منظمة حقوقية فى بيان لها بنقل جميع سلطات المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحكومة مدنية مؤقتة لحين تسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، ورئيس جمهورية منتخب، وإسناد مهمة إجراء تحقيقات مستقلة إلى مجلس القضاء الأعلى بشأن الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين فى الأحداث الأخيرة. (**الأهرام** ١١/٢٧).

وقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أنها تتفق مع المتظاهرين بميدان التحرير فى أهداف انتقال السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمدنيين، لكنها تختلف معهم فى الوسائل، وأنه من غير المنطقى مطالبة المجلس العسكرى بتسليم السلطة للمدنيين فى ظل عدم وجود مؤسسات دستورية. (**الأهرام** ١١/٢٧).

ردود أفعال دولية

– دعا الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء انتخابات برلمانية حرة، معربا عن قلقه إزاء أعمال العنف فى مصر خلال الأيام القليلة الماضية، وقال «إنه يأسف للخسائر فى الأرواح والعدد الكبير من الجرحى».

كما طالبت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى كاثرين أشتون بأن تتوقف أعمال العنف فى مصر التى خلفت أكثر من ٤٠ قتيلا (**الشروق** ٢٧ نوفمبر).

– مظاهرات مصرية فى أمريكا وتونس تدين قتل المتظاهرين.. وتطالب برحيل «العسكرى». (**المصرى اليوم** ٢٧ نوفمبر)

«مليونية نقل السلطة» (الأحد ٢٧ نوفمبر ٢٠١١)

– فى ٢٧ من نوفمبر ٢٠١١ شدد المتظاهرون فى ميدان التحرير على ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ وطنى مطلقة الصلاحيات، خصوصا بعد أن أعلن الدكتور محمدالبرادعى (وفقاً للمصرى اليوم ٢٨ نوفمبر) عن استعداده للتنازل عن خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة فى حال تكليفه بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى.

وشهدت الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير توافد العشرات، تلبية لدعوة المظاهرة المليونية (الشرعية الثورية) وزادت الأعداد بشكل ملحوظ، وفتحت المحال التجارية المحيطة بميدان التحرير أبوابها بصورة جزئية.

– هطلت أمطار غزيرة بالقاهرة، وأشعلت حماسة آلاف المتظاهرين الذين وجدوا فى ميدان التحرير (وفقا **للأهرام** ٢٨ نوفمبر) وأطلقوا الألعاب النارية، ورددوا الهتافات التى تطالب المجلس العسكرى بتسليم السلطة، ودعوا الله أن ينصر مصر، ورددوا هتافات «الشعب يريد إسقاط المشير».. و«يسقط حكم العسكر».

وطالبت الائتلافات التى وجهت الدعوة لمليونية نقل السلطة وحكومة الإنقاذ من المتظاهرين بالبقاء فى الميدان رغم هطول الأمطار، ولجأ المئات منهم إلى العمارات المحيطة بالميدان للاحتماء بها، وكان اللافت للنظر اختفاء المئات من الباعة الجائلين الذين كانوا يملأون ميدان التحرير، وشارك نحو ١٠ آلاف فى تظاهرة الأحد (٢٧ نوفمبر)، ووضع الكثير من المتظاهرين الأكياس البلاستيكية والمظلات فوق رءوسهم وهم يرددون «الله أكبر.. يارب»، «مش هنمشى.. هوا يمشى..»، وطالب عدد من الموجودين بفض الاعتصام، ومنح المجلس العسكرى مهلة لتنفيذ وعوده، لكنهم رفضوا هذه الدعوات، مؤكدين استمرارهم فى اعتصامهم مهما تكن الظروف.

اعتصام مجلس الوزراء يتواصل..

– **فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١١** واصل المئات اعتصامهم أمام مجلس الوزراء، لليوم الثالث على التوالى، مطالبين بتعيين حكومة من الأسماء التى طرحها ميدان التحرير.

وردد المتظاهرون – بحسب **المصرى اليوم** ٢٨ نوفمبر – هتافات تندد بقيام سيارة الأمن المركزى بدهس زملائهم، كما أعلنوا دخولهم فى اعتصام مفتوح حتى الاستجابة لجميع مطالبهم المتمثلة فى تنحى المجلس العسكرى، وتسليم السلطة لسلطة مدنية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، ورفض اختيار الجنزورى رئيساً للوزراء.

افترش المتظاهرون الأرض، ونصبوا الخيام، وأقاموا الحواجز لمنع دخول الأمن أو الشرطة العسكرية، وشكلوا لجاناً شعبية لحماية المداخل المؤدية إلى مكان الاعتصام، فيما استمرت اللجان الشعبية فى أداء عملها، ومنع دخول متظاهرين جدد إلا بعد تفتيشهم، لحماية المعتصمين، خوفا من دخول أى مندسين أو بلطجية، لإحداث أعمال شغب وافتعال المشاكل.

– وفى الوقت نفسه، قام أطباء المستشفيات الميدانية بشارع مجلس الشعب بمتابعة المصابين من المتظاهرين الموجودين أمام مجلس الوزراء، وقامت لجان الإعاشة بتوزيع وجبات الإفطار على المعتصمين، وقام عدد من الشباب بتنظيف الشارع، حرصا على المظهر الحضارى للاعتصام.

– وفى سياق متصل دعا تكتل الأغلبية الصامتة إلى مليونية جديدة (الجمعة ٢ ديسمبر) تحت عنوان «جمعة دعم الشرعية» لدعم المجلس العسكرى واستمراره فى إدارة شئون البلاد، حتى تتسلمها سلطة مدنية منتخبة.

ردود أفعال

– وفى سياق آخر – ووفقا للمصرى اليوم (٢٨ نوفمبر) شنت التيارات والأحزاب الإسلامية هجوماً حاداً على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بسبب تصريحات اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشئون القانونية، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، (السبت ٢٦ نوفمبر) مع الإعلامى محمود مسلم فى برنامج «مصر تقرر» على قناة «الحياة ٢» والتى قال خلالها إن البرلمان المقبل لا يستطيع تشكيل حكومة أو سحب الثقة من الحكومة الحالية.

أكد أعضاء المجلس المصرى للشئون الخارجية (**الأهرام** ٢٨ نوفمبر) ضرورة إجراء تحقيق مستقل ومحاسبة المسئولين عن استشهاد مجموعة من شباب مصر فى الأحداث المؤسفة الأخيرة. جاء ذلك فى بيان أصدره المجلس .

– كما سادت حالة من الغليان بين المعتصمين (**الشروق** ٢٨نوفمبر) بسبب تصريحات اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكرى، والتى أكد فيها أن البرلمان المقبل بلا صلاحيات رقابية على الحكومة، وأن المجلس العسكرى هو الذى سيحدد اللجنة التى ستضع الدستور.

– وفى سياق آخر رفضت الجماعة الاسلامية فرض اسم بعينه رئيساً للوزراء، وأبدت تحفظاتها على بعض الأسماء المطروحة.. بينما اعتبر حزب النور السلفى رئاسة د.محمد البرادعى لحكومة إنقاذ وطنى أولى خطوات هدم الدولة، ورفض الحزب فكرة اختياره لتولى الحكومة.

بينما اتهمت جماعة الإخوان المسلمين «جهة مجهولة» بالمسئولية عن أحداث التحرير، وإشعال الحرائق فيها، وأن المجلس العسكرى ووزارة الداخلية يعلمان هذه الجهة، ولكن لم يتم محاسبتها حتى الآن، وأن هناك «يدا واحدة آثمة» دبرت الأحداث وغيرها فى إمبابة وماسبيرو، كى لا تقطف مصر ثمار ثورتها، ولجرجرة الشعب إلى ما تريد، ولابد من محاسبتها (**الأهرام** ٢٨ نوفمبر).

● **فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١** تواصل الاعتصام فى ميدان التحرير لأكثر من ١١ يوماً، انعكست أجواء الانتخابات، التى بدأت، على ميدان التحرير، حيث شهد انخفاضا ملحوظا فى أعداد المتظاهرين، فلم تتجاوز بضعة آلاف، وانقسم المشاركون فى الحلقات النقاشية إلى فريقين، الأول، وهم من شباب التيارات السياسية والليبراليين، يؤكدون عدم جدوى المشاركة فيها، وحثوا المتظاهرين على استكمال الاعتصام، متبنين وجهة نظر مفادها أن المجلس العسكرى لم يستمع إلى مطالبهم بإنشاء حكومة إنقاذ وطنى، يقودها أحد رموز الثورة، بعد أن أتى المجلس بالدكتور كمال الجنزورى، الذى ينتمى للنظام البائد، بينما رأى

الفريق الثانى، وغالبيته من المستقلين غير المسيسين، ضرورة المشاركة فى الانتخابات وإدلاء المتظاهرين بأصواتهم، معتبرين أنها نقطة البداية للتحول الديمقراطى، محاولين إقناع الموجودين بجدوى المشاركة على المدى الطويل، وقد اتفقت غالبية القوى السياسية المشاركة فى الاعتصام بالميدان على تقسيم أنفسهم إلى مجموعات يتجه عدد منها لرصد المخالفات الانتخابية، بينما تستمر مجموعات أخرى فى الميدان لمواصلة الاعتصام (**الأهرام** ٢٩ نوفمبر).

– وفى سياق آخر أمرت نيابة قصر النيل – بحسب المصرى اليوم ٢٩ نوفمبر – بإخلاء سبيل ضابط و٨ مجندين، بعد أن استمعت لأقوالهم فى حادث دهس شاب بسيارة أمن مركزى أمام مجلس الوزراء.

– وأضافت **الشروق** (٢٩ نوفمبر) إن عدد شهداء أحداث ميدان التحرير (فجر الاثنين ٢٨ نوفمبر) ارتفع إلى ٤٤ شهيدًا بعد وفاة الشهيد مصطفى محمود حلمى (٣٠ عامًا) متأثرا بإصابته بطلق خرطوش أثناء فض اعتصام ميدان التحرير من جانب قوات الأمن.

– **فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١١** شهد ميدان التحرير قبل منتصف ليلة الثلاثاء (٢٩ نوفمبر) هجوما على المعتصمين استخدمت فيه الأسلحة النارية من جانب الباعة الجائلين، وانضم إليهم العشرات من المواطنين الذين اقتحموا الميدان، وأطلقوا وابلا من الرصاص على المعتصمين، كما ألقوا زجاجات المولوتوف وأسطوانات البوتاجاز، وأشعلوا النيران.

وتحولت ساحة الميدان (وفقا **للأهرام** ٣٠ نوفمبر) إلى معركة أصيب خلالها ٥٨ شخصا – حسب وزارة الصحة – كما حدثت حالة من الهلع بين المواطنين وأصحاب المحال التجارية ومستقلى السيارات الذين هربوا من الشوارع المحيطة بالميدان لتجنب الرصاص. بدأ الهجوم بعد نحو ساعتين من الاشتباكات التى وقعت بين المعتصمين والباعة الجائلين والتى أصيب خلالها عدد من الأشخاص، عندما أصر هؤلاء المعتصمون على إخراج الباعة وجميع العناصر المشبوهة من الميدان؛ مما تسبب فى وقوع الاشتباكات مجددا، إلا أن الباعة قاموا بتجميع أنفسهم، واقتحموا الميدان من عدة اتجاهات بالأسلحة والزجاجات الحارقة. واحتمى المعتصمون بصناديق القمامة الحديدية، والتى استخدموها كمصدات للوقاية من الأعيرة النارية، وأقام المئات من المعتصمين دروعا بشرية عند مدخل عبد المنعم رياض، ووضعوا المتاريس لمنع دخول البلطجية إلى الميدان، وناشدهم أمام مسجد عمر مكرم بالحفاظ على الميدان، والثبات على موقفهم وعدم ترك أماكنهم.

– **وفى سياق آخر أكد مصدر عسكرى مسئول** أن جميع أفراد القوات المسلحة

والشرطة المدنية يقومون بتأمين نقل الصناديق ومراكز الاقتراع، وليس لهم صلة بأحداث التحرير التى وقعت مساء الثلاثاء (٢٩ نوفمبر) ونفى وجود عناصر من الجيش أو الشرطة المدنية فى الميدان والاحتكاك بالمعتصمين فيه (**الأهرام** ٣٠ نوفمبر).

– **فى ٢٩ من نوفمبر ٢٠١١** أعلن معتصمو مجلس الوزراء مواصلة اعتصامهم حى تتحقق مطالبهم بتسليم السلطة للمدنيين ورفض حكومة د.كمال الجنزورى.

– وقد دعا٥٠ ائتلافا وقوى ثورية ـ فى بيان له ـ إلى مليونية التصعيد يوم الجمعة، وأكدوا (وفقًا **للأهرام** ٢٩ نوفمبر) أن ما يحدث من المجلس العسكرى من قبيل الحرب النفسية ضد المعتصمين لا تعنى المعتصمين فى شىء، ولقد أصدر التكتل البيان الأول بقبول استقالة عصام شرف، والبيان الثانى الذى احتوى على حكومة إنقاذ وطنى وعودة الجيش إلى ثكناته، كما دعا الائتلاف أطياف الشعب المصرى إلى نسيان الإخفاق الذى قام به المجلس العسكرى فى إدارة١٠ أشهر من الثورة، مما أساء للثورة ونحن الآن بصدد إصلاح ما أفسده الآخرون فتمت مناقشة عدة أوجه للتصعيد، وقالوا إننا ندعو جموع الشعب المصرى لتلك الجمعة حتى نظهر أمام الشعب المصرى بأننا متسامحون لأقصى درجات ضبط النفس..

وتؤكد القوى الثورية أن المعتصمين فى ميادين مصر يمثلون القطاع العريض من الشعب المصرى، ونعلن تصميمنا على عدة مطالب.

١ – تشكيل حكومة إنقاذ وطنى لها جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية لإدارة المرحلة الانتقالية لحين نقل جميع الصلاحيات إلى سلطة منتخبة(برلمان ورئيس) فى موعد أقصاه منتصف أبريل ٢٠١٢ .

٢ – عودة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للقيام بدوره الأصيل فى الدفاع عن الوطن والمشاركة فى صنع القرار من خلال وزارة الدفاع مع الحفاظ على رمزية القوات المسلحة.

٣ – قيام حكومة الإنقاذ الوطنى بفتح تحقيق عاجل وإحالة كل المتورطين فى دماء الثوار لمحاكمات قضائية ناجزة.

٤ – إعلان وتنفيذ خطة أمنية واضحة للقضاء على الفوضى والبلطجة دون المساس بحرية وكرامة المواطنين وإعادة هيكلة وتطهير وزارة الداخلية من عناصر الفساد.

٥ – إعادة هيكلة الإعلام الحكومى ليعبر عن إرادة الشعب وتطهير جميع مؤسسات الدولة، خاصة الإعلام، من عناصر الفساد.

٦ – تشكيل لجان شعبية لسد الفراغ الأمنى بحيث تكون نواة لجهاز أمنى لحماية

المجتمع والإعلان عن الاتحاد المصرى للجان الشعبية، والاستعداد لتأمين المرحلة الانتقالية والانتخابات (**الأهرام** ٢٩ نوفمبر).

– **وفى ٣٠ من نوفمبر ٢٠١١** ساد الهدوء الحذر ميدانى التحرير وعبدالمنعم رياض، وانتظمت حركة المرور فى الميدان والشوارع المحيطة به، وذلك بعد المصادمات العنيفة التى وقعت ليلة الثلاثاء (٢٩ نوفمبر) بين المعتصمين وعدد من الباعة الجائلين، وأدت إلى إصابة نحو ١٠٨ أشخاص، ٨٨ منهم من المعتصمين.

وقال شهود العيان: إن غالبية من اشتبكوا مع المعتصمين لم يكونوا من الباعة الجائلين، وإنما أشخاص كانت مهمتهم فقط تشويه صورة الميدان؛ بهدف إخلائه دون إطلاق رصاصة واحدة، وأنهم ارتكبوا أفعالا تنوعت ما بين تعاطى المخدرات وبيعها بشكل علنى أمام المتظاهرين، وافتعال مشاجرات وممارسة التحرش الجنسى.

وقال الشهود: إن هؤلاء (المندسين) أحضروا خياما، وعسكروا بالميدان لإضفاء الشرعية على أنفسهم، وعمدوا إلى نشر الشائعات وإثارة وتحريض المعتصمين على العنف.

قناص العيون يسلم نفسه

– وفى سياق متصل سلم الملازم أول محمود صبحى الشناوى الشهير بـ (قناص العيون) نفسه إلى وحدته بقطاع الأمن المركزى، تمهيدا لعرضه على النيابة.

المجلس الاستشارى

● **فى الأول من ديسمبر ٢٠١١** أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوى قراراً بتشكيل المجلس الاستشارى، ويضم ٣٠ عضوا وأكد المجلس العسكرى أن مهمة المجلس الاستشارى هى «معاونة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى جميع الأمور التى تهم البلاد والرأى العام» وتنتهى مهمته بمجرد انعقاد مجلسى الشعب والشورى، وذلك فيما يتعلق بإبداء الرأى فى القوانين والاتفاقيات الدولية.

وتنتهى مهمته باتمام انتخاب رئيس الجمهورية وللمجلس الحق فى ضم من يراه إلى عضويته. (بالعربية CNN).

وقد تم تعيين منصور حسن رئيساً للمجلس، وكل من سامح عاشور وأبو العلا ماضى نائبين، وتعيين د.نور فرحات أميناً عاماً. (**الدستور الإلكترونى** ١١ ديسمبر).

– **وفى اليوم نفسه** أمر الدكتور المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام بحبس المتهم الملازم أول شرطة محمود صبحى الشناوى. الذى اشتهر بـ«قناص العيون» أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

وقد تم -وفيما بعد- تجديد حبسه على ذمة التحقيقات ١٥ يومًا لاتهامه بالقتل العمد المقترن بجرائم الشروع فى قتل آخرين بشارع «محمد محمود» فى ٣٠ من (ديسمبر ٢٠١١).

- كما واصل المئات اعتصامهم أمام مجلس الوزراء (الأول من ديسمبر) لليوم السادس على التوالى اعتراضا على تكليف الدكتور الجنزورى بتشكيل الحكومة الجديدة باعتباره أحد وجوه النظام السابق، وأعلنوا استمرارهم فى الاعتصام على الرغم من قلة عددهم وحتى تتحقق أهداف الثورة.

- وفقًا **للأهرام** (٢ ديسمبر) قررت القوى السياسية والوطنية بالإسكندرية التى تضم أحزاب الكرامة والوفد والعدل والغد والمصرى الديمقراطى والخضر والتحالف الاشتراكى وحركات الاشتراكيين الثوريين وكفاية و٦ أبريل وشباب من أجل الحرية والعدالة وكلنا مستقلون وشباب التغيير واتحاد القوى السياسية الذى يضم ١٢٠ ائتلافا وحزبا واتحادا وحركة ورابطة وجمعية، إقامة مليونية بعد صلاة الجمعة (٢ ديسمبر) بساحة مسجد القائد إبراهيم تحت مسمى مليونية تحية الشهداء.

- فى ٢ من ديسمبر ٢٠١١ شهد ميدان التحرير مسيرات شارك فيها الآلاف الذين دعوا إلى سرعة تسليم السلطة للمدنيين. وتكريم الشهداء بينما تجمع آلاف آخرون فى العباسية للاحتفال بنجاح المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية. وفى الوقت نفسه دعا مجلس أمناء الثورة إلى ما سماه - بحسب الأهرام ٣ ديسمبر - استراحة محارب، ووقف الاعتصامات مؤقتا، لإعطاء الفرصة لإعادة عجلة الإنتاج والاستقرار.

وفى طلب المتظاهرون فى التحرير، تشكيل مجلس رئاسى مدنى، وأعلنوا رفضهم حكومة الجنزورى، وطالبوا بدلا منها بحكومة سموها حكومة ثورية للإنقاذ الوطنى.

وشهد الميدان بعض الحلقات النقاشية، صباح الجمعة، بين المعتصمين وبعض المتظاهرين الوافدين للميدان، حول جدوى الاعتصام، وحاول كل طرف أن يقنع الآخر بوجهة نظره فى إطار من الحوار الديمقراطى.

ووزعت اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة منشورا بعنوان «أنقذوا الثوار والوطن»، وطالبوا بتقديم جميع المسئولين عن قتل وإصابة الثوار للمحاكمة، وتطهير الداخلية تحت قيادة مدنية، وكذلك تطهير أجهزة الإعلام.

وتضمنت المطالب أيضا، إيقاف المحاكمات العسكرية، وتكريم أهالى الشهداء، والسيطرة على الأسعار، وإقرار حد أدنى للأجور١٥٠٠ جنيه، وحد أقصى لايتجاوز١٥ ألفا.

وقد طالب مجلس أمناء الثورة بوقف جزئى مؤقت للاعتصام فى ميدان التحرير،

للسماح بعودة الحياة الطبيعية لسكان الميدان، والمناطق المحيطة به، مع تأكيد حق العودة للميدان فى أى لحظة ولمدد مفتوحة إن لم يتم تنفيذ جميع مطالب الثوار.

ومن جانبه، شدد مظهر شاهين خطيب مسجد عمر مكرم، فى خطبة الجمعة بالميدان، على أن المصريين كلهم يساندون الثورة، وقال إن الذين فى التحرير والعباسية، كلهم مصريون، وقال إن الثورة هى السبب الأساسى لنجاح الانتخابات البرلمانية الحالية، وللتحول الديمقراطى.

وقال شاهين: إن التحرير ليست لديه أجندات خارجية، بل هى أجندات طنطا، وأسوان، والسويس، والإسكندرية، وجميع المحافظات.

وفى السياق نفسه، انطلقت مسيرة من مسجد مصطفى محمود، تحمل نعوشا ملفوفة بالعلم المصرى، مكتوبا عليها أسماء شهداء الثورة، خاصة الذين سقطوا فى الاعتصام الأخير، وأحداث شارع محمد محمود، وتوجهت المسيرة إلى ميدان التحرير (**الأهرام** ٣ ديسمبر).

- أضافت **المصرى اليوم** (٣ ديسمبر) إن الانتخابات خطفت الأضواء تماما من مليونية التحرير والعباسية اللتين شهدتا مشاركات محدودة من المتظاهرين، حيث شارك عدة آلاف فيما عرف بجمعة «رد الاعتبار للشهداء» بميدان التحرير، وشهد عدد من ميادين المحافظات مشاركات محدودة للتضامن مع الثوار، وقال سياسيون إن السبب فى تراجع العدد يعود إلى ملل المصريين من المظاهرات، فضلا عما رآه الناس فى الانتخابات ونزاهتها.

ووزعت الأحزاب والحركات الداعية للمظاهرات، ومنها الجبهة الوطنية للتغيير، وحركة شباب «٦ أبريل» بيانا استنكرت فيه عدم تقديم المتهمين بقتل الشهداء إلى المحاكمة، وشاركت بعض الحركات القبطية فى فعاليات الجمعة، رافضة تنظيم مسيرات من حى شبرا إلى التحرير، فيما غابت جماعة الإخوان والسلفيون والجماعة الإسلامية عن المظاهرات.

- ووفقاً **للشروق** (٣ ديسمبر) استمر المعتصمون من ثوار التحرير فى اعتصامهم أمام مبنى مجلس الوزراء، مطالبين بعدم دخول د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء مجلس الوزراء لحين تشكيل مجلس رئاسى مدنى لإدارة البلاد، ورحيل المجلس العسكرى عن السلطة. وشارك فى الاعتصام شباب جماعة الإخوان المسلمين، وعدد من أهالى الشهداء، وائتلاف شباب الثورة وحزب التيار المصرى، وشباب حزب العمال، وحركة شباب ٦ أبريل. وحكومة ظل الثورة، واتحاد شباب ماسبيرو، إضافة إلى أنصار المرشح المحتمل للرئاسة حازم أبو إسماعيل.

متظاهرو العباسية

– وفى المقابل شارك الآلاف فى مظاهرة ميدان العباسية لتأييد المجلس العسكرى ودعم حكومة الدكتور كمال الجنزورى، تحت شعار «نعم للشرعية»، وأشاد المتظاهرون بنجاح المجلس فى إدارة الانتخابات، وأعلنوا تأييدهم بقاءه فى السلطة حتى يونيو المقبل. وشن المتظاهرون هجوما على الدكتور محمد البرادعى، المرشح المحتمل للرئاسة، ومتظاهرى «التحرير» واتهموهم بالعمالة وتلقى أوامر من الخارج.

وانطلقت مسيرة من ميدان العباسية إلى شارع أكاديمية الشرطة لمطالبة المجلس بعدم الرضوخ لمطالب ميدان التحرير، واتهم ائتلاف الأغلبية الصامتة، فى بيان أصدره الأحزاب بأنها عصابة طامعين فى السلطة على حساب الوطن (**المصرى اليوم** ٣ ديسمبر).

– ووفقًا **للأهرام** ٣ ديسمبر ردد المتظاهرون هتافات كان منها: «فين مبادئك؛ فين أخلاقك.. جيش بلدنا عمره ما خانك».. وشهد الميدان، وجود باعة الأعلام، والباعة الجائلين، وقالت المتحدث باسم ما سموه ائتلاف الأغلبية الصامتة، إن هدف هذه المليونية هو التعبير عن الفرحة والاحتفال بنجاح المرحلة الأولى من الانتخابات.

– وفى الإسكندرية: خرج العشرات من النشطاء وممثلى القوى السياسية فى مظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم، مطالبين بتعويض أسر الشهداء ومصابى الثورة. (**المصرى اليوم** ١٢/٣).

– وفى المقابل نظم المئات من تجمع «شباب بيحب مصر» مظاهرة لتأييد الجيش أمام قصر رأس التين بمنطقة بحرى، كما تظاهر العشرات فى أرض المعارض **بمحافظة السويس** للسبب نفسه. (**المصرى اليوم** ١٢/٣).

– ووفقًا **للشروق** (٣ ديسمبر) انتظم مئات من محافظات **المنوفية والدقهلية وسيناء والفيوم**، فى مظاهرات مؤيدة للمجلس العسكرى ورئيس الوزراء المكلف د. كمال الجنزورى.

وقد انتظم مئات بشبين الكوم، وقرية جروان بالمنوفية مسقط رأس الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء، فى مظاهرة تأييد للمجلس العسكرى ورئيس الوزراء المكلف أمام ديوان المحافظة عقب صلاة الجمعة.

أما فى المنصورة فتحت شعار «ثورتنا ثورة شعب كبير.. مش بس فى التحرير» نظم ائتلاف الثورة لدعم الاستقرار مظاهرة أمام بوابة جامعة المنصورة لدعم المجلس العسكرى وتأييد الجنزورى بالدقهلية، شارك فيها قرابة ١٠٠ شخص، ودعا إليها الائتلاف، كما انتشرت دعواتها على قناة الفراعين.

– أما فى سيناء فخرج العشرات (قالت الأهرام، إنهم آلاف يمثلون جميع طوائف المجتمع السيناوى بجميع مدن المحافظة) من أبناء جنوب سيناء من بدو وحضر فى

مظاهرات سلمية لتأييد المجلس العسكرى من أمام مسجد المنشية إلى ديوان عام المحافظة، وهتف المتظاهرون: «الجزيرة فين شعب سيناء أهو.. وأبناء سيناء يؤيدون المجلس العسكرى (**الشروق** ٣ ديسمبر).

وفى الفيوم، تظاهر عشرات من المواطنين بميدان المسلة بمدينة الفيوم تأييدا للمجلس العسكرى، واستمراره فى السلطة بعد المرحلة الانتقالية، حاملين أعلام مصر.

– **وفى دمياط:** نظم العشرات من أهالى مدينة رأس البر بمحافظة دمياط وقفة لتأييد المجلس العسكرى عقب صلاة الجمعة بميدان الشهابية بمدينة دمياط.

– وفى سياق آخر، أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعم حكومة الدكتور كمال الجنزورى بجميع الصلاحيات التى تمكنها من أداء دورها الوطنى ومهمتها فى خدمة الشعب المصرى.. وحتى الانتهاء من مهمتها، مع إعطاء الأولوية القصوى لاستعادة الأمن وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لذلك من خلال وزارة الداخلية، وبما يمكنها من تنفيذ دورها الرئيسى فى خدمة الشعب.

وشدد المجلس فى رسالته رقم ٨٨ عبر موقعه الرسمى على سرعة محاسبة المتسببين فى أحداث ماسبيرو والتحرير خلال الفترة الأخيرة، وتقديمهم للمحاكمة بعد انتهاء تحقيقات النيابة العامة، واتخاذ جميع الإجراءات التى تحول دون تكرار ذلك. (**الأهرام** ١٢/٣)

– **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١** واصل العشرات من شباب القوى والحركات السياسية اعتصامهم المفتوح على رصيف مجلس الوزراء لليوم التاسع على التوالى، للمطالبة بإلغاء تولى الدكتور كمال الجنزورى تشكيل حكومة جديدة، وسرعة محاكمة المتورطين فى مقتل وإصابة شهداء ثورة الغضب الثانية، وسرعة تسليم السلطة لمجلس رئاسى مدنى.

ووضع المعتصمون (وفقًا **للمصرى اليوم** ٤ ديسمبر) نعوشًا رمزية لشهداء أحداث شارع محمد محمود بمنتصف شارع مجلس الشعب، أمام البوابة رقم (٢) للمجلس، مغطاة بعلم مصر، كما وضعوا لافتات تحمل اسم وصورة كل شهيد، بينما قضى بعضهم وقته فى تنظيف الشارع من المخلفات، وأصدر المعتصمون بالميدان بياناً يحمل اسم «ثوار ميدان التحرير»، أشاروا فيه إلى عقدهم عدداً من الاجتماعات يومى الخميس والجمعة (الأول والثانى من ديسمبر)، قرروا خلالها فتح ميدان التحرير لمرور السيارات فيه بشكل طبيعى مراعاة لمصالح الوطن.

– وفى سياق متصل انقسمت الحركات السياسية حول دعوة مجلس أمناء الثورة لتعليق الاعتصام «من أجل المصلحة الوطنية» وإتاحة الفرصة للمعتصمين فى ميدان التحرير لتقييم ما تم من نتائج حتى الآن، والسماح لسكان ومرتادى ميدان التحرير بعودة الحياة الطبيعية إليهم مجدداً.. وواصل مئات المتظاهرين اعتصامهم

فى ميدان التحرير، وخلا الميدان تماماً من ترديد الهتافات الحماسية، وسط انتشار الباعة الجائلين بجميع أرجائه، بسبب اختفاء اللجان الشعبية من الميدان، إلا اللجنة الشعبية المختصة بتأمين شارع محمد محمود المؤدى لوزارة الداخلية ومدخل شارع قصر النيل، فيما قامت شركة البيئة بتنظيف الميدان وتجميع المخلفات الناتجة عن الاعتصام بالميدان، ورش شوارعه بالمياه، وذلك تحت إشراف الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة.

● **فى ٤ من ديسمبر ٢٠١١** دخل اعتصام التحرير يومه السادس عشر، واعتصام مجلس الوزراء يومه التاسع للمطالبة برحيل المجلس العسكرى، ورفض حكومة الدكتور كمال الجنزورى، وتشكيل مجلس رئاسى بصلاحيات كاملة بدلا عن المجلس العسكرى.. فيما أعلنت الأحزاب والائتلافات المنبثقة عن الطرق الصوفية تعليق اعتصامها - **المصرى اليوم** ٥ ديسمبر - بميدان التحرير بعد إعلان مجلس أمناء الثورة إعطاء فرصة لتقييم نتائج الاعتصام، مؤكدين أنهم استشاروا عددا من ممثلى القوى السياسية والوطنية قبل اتخاذ قرارهم.

- كما واصل مئات المواطنين اعتصامهم أمام مجلس الوزراء - بحسب الأهرام ٥ ديسمبر - وقاموا بنصب خيام جديدة، وذلك بعد أن انضم إليهم بعض الوافدين من ميدن التحرير، والعشرات من موظفى مركز البحوث الزراعية، والنقابة العامة للفلاحين وطالب المعتصمون بسرعة محاكمة المتورطين فى مقتل المتظاهرين.

وفى شارع مجلس الشعب القريب من ميدان التحرير،انتشرت اللافتات المنددة بحكم العسكر فى اعتصام مجلس الوزراء، بالإضافة إلى وجود النعوش الرمزية لشهداء الثورة.

- ووفقا **للأخبار** (١٢/٥) اتفق شباب ١٠ أحزاب وحركات ثورية من القوى المشاركة فى اعتصام ميدان التحرير على نقل اعتصامهم من وسط الميدان فى شارع مجلس الشعب بجوار مبنى رئاسة الوزراء، وأصدرت تلك القوى بيانا أكدت فيه أن قرارها جاء لمنع أى تحايل على إرادة الشعب، وإهدار دماء شهدائه، ووقع على البيان كل من حزب التيار المصرى وحزب الجبهة الديمقراطية وحزب الوعى، وجبهة التحرك الإيجابى، والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، وحملة دعم حمدين صباحى لرئاسة الجمهورية، واللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، وتحالف حركات التوعية، وائتلاف شباب الثورة والائتلاف العام للثورة.

- كما أعلن اتحاد حركات الأغلبية الصامتة تعليق المليونيات بميدان العباسية من أجل إتاحة الفرصة للدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء المكلف لوضع وتنفيذ سياسات الحكومة الجديدة ووضع مصر على طريق التنمية.

- وفى سياق آخر قرر النائب العام المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود إرسال ملف التحقيقات التى أجرتها النيابة فى وقائع الاعتداء على المتظاهرين بشارع محمد محمود التى وقعت اعتبارا من يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١١ فى محافظات القاهرة، والإسكندرية، والمنصورة، والإسماعيلية، وقنا إلى قضاة التحقيق الذين تقرر انتدابهم لمباشرة أعمال التحقيق فى تلك القضية (**الأهرام** ٥ ديسمبر).

● **فى ٥ من ديسمبر ٢٠١١** أعلنت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة و٦٠ حركة وحزبا، إعادة هيكلة الاعتصام بميدان التحرير بما يسمح - بحسب المصرى اليوم ٦ ديسمبر - بفتح الميدان أمام السيارات والمارة دون فض الاعتصام، فيما رفضت «اللجان الأمنية» بالميدان هذا القرار، مؤكدين أن من أصدروه لا يمثلون إلا أنفسهم. وشهد الميدان عدة مشادات كلامية بين المعتصمين الراغبين فى فتح الطريق والرافضين للقرار، وأكد عدد من المعتصمين أن هؤلاء الأشخاص لا ينتمون إلى القوى المعتصمة فى الميدان، وأنهم «يريدون فرض سيطرتهم على المعتصمين، وإظهارهم بمظهر سيىء أمام الشعب المصرى.

من جانبها، أزالت قوات من الجيش الأسلاك الشائكة من مدخل شارع محمد محمود الذى شهد اشتباكات دامية بين المتظاهرين وقوات الأمن على مدار ٥ أيام.

وأكدت اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة فى بيان أصدرته وحمل توقيع ٦٠ حركة وحزبا إعادة هيكلة الاعتصام بميدان التحرير بما يسمح بفتح الطريق أمام السيارات والمارة دون فض الاعتصام، وبالتوازى مع الاعتصام أمام مجلس الوزراء، موضحة أن هذا القرار يأتى استجابة لرغبة قطاع عريض من شعب مصر فى فتح ميدان التحرير، ولإنجاح الانتخابات البرلمانية، وكذلك لإعطاء الفرصة للمبادرة السياسية، وعلى رأسها مبادرة شيخ الأزهر لإيجاد حلول سياسية للأزمة الراهنة، تضمن تحقيق أهداف الثورة والقصاص العادل للشهداء.

وطالب البيان بإحالة جميع المتورطين فى «دماء الثوار الذين سقطوا منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير لمحاكمات قضائية ناجزة» (**المصرى اليوم** ٦ ديسمبر).

- وفى سياق آخر تسلم قضاة التحقيق، فى وقائع الاعتداء على المتظاهرين، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نوفمبر (٢٠١١) «ملفات التحقيقات التى أجراها فريق من نيابة وسط القاهرة حول الأحداث. (**المصرى اليوم** ١٢/٦)

● **فى ٦ من ديسمبر ٢٠١١** شهد ميدان التحرير حالة من الهدوء وحركة مرور جزئية، وسمح بعض الموجودين من اللجان الشعبية ناحية شارع قصر النيل بمرور الدراجات النارية «الموتوسيكلات» فى اتجاه شارع طلعت حرب والمتحف المصرى. (**المصرى اليوم** ٧ ديسمبر).

من جانبهما كشفت حركتا اتحاد شباب الثورة و٦ أبريل - الجبهة الديمقراطية - عن أن غالبية الموجودين بالميدان خلال الأيام الأخيرة خصوصا على مخارجه ومداخله «بلطجية مأجورون».

وتواصل عبور الأشخاص بشكل طبيعى من شارع محمد محمود الذى شهد الأحداث الدامية فى شهر نوفمبر، وكذلك الأمر فى شارع الشيخ ريحان الذى تتقدمه الأسلاك الشائكة وجنود القوات المسلحة، وأمام مجلس الوزراء ظل العشرات معتصمين، وأكدوا رفضهم الرحيل حتى تنفيذ المطالب التى سبق أن أعلنوا عنها سابقا، بينما ظلت «النعوش الرمزية» للشهداء على الأرض مغطاة بعلم مصر، ومكتوبا عليها أسماء ضحايا الأحداث الأخيرة.

● **فى ٧ من ديسمبر ٢٠١١** أعلنت ١١ حركة سياسية نقل اعتصامها من ميدان التحرير لمجلس الوزراء.

وأصدرت بيانا - بحسب **الأهرام** ٨ ديسمبر - أكدت فيه أن قرار نقل الاعتصام جاء لمنع أى تحايل على إرادة الشعب بإهدار دماء الشهداء، ورفض تشكيل الحكومة الجديدة، والدعوة لإسناد المهمة إلى حكومة إنقاذ وطنى بديلة.

من بين هذه القوى ٦ أبريل، الجبهة الديمقراطية، وائتلاف شباب الثورة، وحزب التيار المصرى، وحملة حمدين صباحى، كما أبدى الشباب رفضهم التام لتولى محمد إبراهيم وزارة الداخلية، وقالوا إنه متهم بقتل متظاهرى الإسكندرية.

وقد تباينت آراء الشباب ما بين منع الجنزورى من دخول مقر الحكومة سلميًا، بوقوفهم كدروع بشرية، وبين استقباله بالعنف.

واستمرت المشاورات بين شباب التحرير حول الاستمرار فى إغلاق الميدان، وأكدوا أن موقفهم يتحدد الجمعة (٩ ديسمبر) إما بالاستمرار فى إغلاق الميدان أو فتحه.

● ووفقا **للمصرى اليوم** (١٢/٨) دعت حركة «ثورة الغضب الثانية» إلى وقفة فى شارع قصر العينى الجمعة (٩ ديسمبر) تحت شعار «أفرجوا عن مصر»، وطالب بيان أصدرته الحركة بالإفراج عن كل النشطاء السياسيين.

وفى التحرير وبعد انتقال المتظاهرين إلى الاعتصام أمام مجلس الوزراء انتشر الباعة الجائلون، وحاول عدد من البلطجية السيطرة على الميدان، ومنع المرور فيه وحدث العديد من المشادات الكلامية مع المواطنين الذين يرغبون فى فتح الميدان أمام السيارات.

كما واصل المتظاهرون أمام مجلس الوزراء وضع النعوش الرمزية الملفوفة بالعلم المصرى، فى تقاطع شارع قصير العينى مع شارع مجلس الشعب وعلقوا بعض الرسومات التى تؤكد ضرورة استمرار الاعتصام.

- وفى سياق آخر استقبل الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وفدا من شباب حركة ٦ أبريل يضم (وفقا **للأهرام** ١٢/٨) أحمد ماهر ووليد شوقى، واستمع الإمام الأكبر لآرائهم فى كثير من القضايا السياسية والثقافية ومن أهمها إعادة الاعتبار للإنسان المصرى، ومحاولة صناعة نموذج حضارى معتدل، وأشاد الإمام الأكبر ببعض الآراء النيرة والوسطية التى استمع إليها، وقال إن المصريين أصَّلوا عبر التاريخ لمبدأ الحرية، ولكن للأسف وقع ارتداد على الحرية بالاستبداد.

ويأتى هذا اللقاء الثانى من نوعه بين ثوار ميدان التحرير وشيخ الأزهر فى إطار وساطته بين المعتصمين بميدان التحرير وأعضاء المجلس العسكرى وحكومة الدكتور الجنزورى للاستجابة لمطالب المعتصمين.

● **فى ٨ ديسمبر ٢٠١١** رفض عشرات المعتصمين أمام مقر مجلس الوزراء فض اعتصامهم قبل تحقيق مطالبهم بإنشاء مجلس رئاسى مدنى أو تشكيل حكومة بصلاحيات حقيقية وليست بلا صلاحيات مثل الحكومة الحالية - **المصرى اليوم** ٩ ديسمبر - فيما بدأ الدكتور كمال الجنزورى رئيس حكومة الإنقاذ الوطنى بعد حلف حكومته اليمين الدستورية أول أيام عمله رسميا بمقر وزارة التخطيط، وقال المعتصمون إنهم قرروا نقل اعتصامهم من ميدان التحرير إلى مجلس الوزراء كونهم «لا يعرفون مين اللى فى التحرير»، وأشاروا إلى أن معظم القوى السياسية المشاركة فى الاعتصام أصدرت بيانات تؤكد ضرورة فتح الميدان.

● **فى ٩ من ديسمبر ٢٠١١** تجمع مئات من المتظاهرين فى ميدان التحرير فى مظاهرة «حراس الثورة» - بحسب **المصرى اليوم** ١٠ ديسمبر - وسط مقاطعة من جميع القوى السياسية والشبابية الثورية التى انضمت إلى اعتصام مجلس الوزراء، بسبب سيطرة الباعة الجائلين على مداخل الميدان قبل عدة أيام، وأدى العشرات من معتصمى مجلس الوزراء صلاة الجمعة فى شارع مجلس الشعب، مؤكدين استمرارهم حتى إقالة حكومة الدكتور كمال الجنزورى.

وفى سياق متصل أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء أن الدولة قادرة على تفريق الاعتصامات الموجودة فى التحرير وأمام مقر مجلس الوزراء فى أقل من ربع ساعة، لكنه لا يرغب فى ذلك ويريد الحوار مع الجميع.

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١** استمر انقسام المعتصمين بالميدان حول فض الاعتصام أو استمراره (الأهرام ١١ ديسمبر).

وأعربت الأغلبية العظمى من ممثلى الائتلافات والقوى السياسية عن موافقتها على تعليق الاعتصام بشكل جزئى ومؤقت لحين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية.

وفى المقابل رأى فريق آخر من غير المنتمين للأحزاب والقوى السياسية الاستمرار

فى الاعتصام، بالإضافة إلى الاعتصام أمام مجلس الوزراء؛ اعتراضا على حكومة الدكتور الجنزورى. (**الأهرام** ١١ ديسمبر).

وعادت حركة المرور إلى ميدان التحرى لأول مرة منذ الاشتباكات التى وقعت بين المتظاهرين وقوات الأمن بشارع محمد محمود فى ٢٠ نوفمبر (٢٠١١)، بعد أن فتح المتظاهرون جميع المنافذ، باستثناء شارع محمد محمود الذى يفصله عن التحرير جدار أسمنتى أقامته القوات المسلحة للفصل بين المتظاهرين والأمن، وشكلوا لجانا شعبية لتنظيم المرور فيما استمر اعتصام بعضهم فى الحديقة الدائرية.

كما أعلنت وزارة الصحة وفاة الشاب أحمد صالح فى مستشفى قصر العينى متأثرا بإصابته بطلق نارى فى العمود الفقرى أثناء أحداث شارع محمد محمود.

وبوفاة صالح تصل أعداد وفيات أحداث شارع محمد محمود إلى ٤٥ حالة، وحمل العشرات نعش رمزى لـ«صالح» من قصر العينى إلى مشرحة زينهم، مرددين هتافات: «لا إله إلا الله.. الشهيد حبيب الله».

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١** قام المشير حسين طنطاوى القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بزيارة مفاجئة لميدان التحرير دون أى مرافقين، وتفقد المشير طنطاوى سير الحياة فى ميدان التحرير وعبدالمنعم رياض على طبيعتها متجولا بسيارته. (**الأهرام** ١٢ ديسمبر).

وقد ساد الهدوء ميدان التحرير والشوارع المؤدية إليه لليوم الثانى على التوالى بعد فض الاعتصام، فيما استمر بعض المعتصمين وسط الميدان وأمام مجمع التحرير، ونقل آخرون اعتصامهم إلى شارع مجلس الوزراء؛ اعتراضا على تكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل حكومة الإنقاذ الوطنى.

فيما شهد شارع مجلس الوزراء وجود أعداد كبيرة من المعتصمين مقارنة بالأيام الماضية، بعدما استقبل عدداً من المعتصمين فى التحرير.

● **وفى ١٣ من ديسمبر ٢٠١١** أعلن معتصمو مجلس الوزراء استمرار اعتصامهم لحين تنفيذ مطالبهم، وذلك فى بيانين أصدروهما مساء الاثنين (١٢ ديسمبر)، كما أكدوا أنه لا أحد يمثلهم من الوفد الذى التقى الدكتور كمال الجنزورى وأن المعتصمين لم يخرج منهم أحد لهذا اللقاء، وقد وقعت على البيان الثانى - بحسب الأهرام ١٤ ديسمبر - حركات بداية ومؤيدو ضباط ٨ أبريل و٦ أبريل بجناحيها وشباب من أجل العدالة والحرية واستقلال الأزهر وحزب العدل.

فى اليوم نفسه أعلن د. عادل عدوى مساعد وزير الصحة للطب العلاجى أن ٥٥ شخصا من المعتصمين أمام مجلس الوزراء أصيبوا بحالة تسمم جراء تناول سندوتشات (حواوشى) وتم نقلهم لمركز السموم بقصر العينى ومستشفى المنيرة لتلقى العلاج (**الأهرام** ١٥ ديسمبر).

وفى سياق متصل نفى المعتصمون فى ميدان التحرير والمتظاهرون أمام مجلس الوزراء ما يثار بشأن تلقيهم أموالا أو تمويلات من الخارج، مؤكدين أن الهدف من تصعيد هذا الموضوع فى الوقت الحالى هو تحويلهم عن مواصلة الاعتصام والانشغال بالدفاع عن أنفسهم، متهمين بقايا النظام السابق بإثارة مثل هذه الاتهامات حولهم (**المصرى اليوم** ١٥ ديسمبر).

أحداث مجلس الوزراء

● **فى ١٦ من ديسمبر ٢٠١١** وقع انفجار مفاجىء للعنف أمام مجلس الوزراء (الأهرام ١٧ ديسمبر) وانضم شارع جديد إلى خريطة الدم (المصرى اليوم ١٧ ديسمبر) وتحركت مصر فى الصناديق وتعثرت عند مجلس الوزراء (الشروق ١٧ ديسمبر).. وفى تفاصيل الأحداث قالت **الأهرام**:

بعد اعتصام استمر نحو شهر أمام مبنى مجلس الوزراء، انفجرت فجر الجمعة (١٦ ديسمبر) على نحو مفاجئ أحداث عنف بين قوات الأمن والمعتصمين، تراشق خلالها الجانبان بالحجارة.. وانتقلت المصادمات بعد ظهر الجمعة إلى شارع قصر العينى.. وأسفرت تلك الأحداث عن نشوب حريق محدود بحديقة مجلس الشورى، وإحراق ثلاث سيارات، وارتفع عدد المصابين من المعتصمين إلى ٩٩، أغلب الإصابات جروح وكسور دون حدوث أى وفيات فى الأحداث.

وعلى الجانب الآخر أصيب ٣٢ من قوة تأمين المنشآت بشارع قصر العينى.. وقد تابع الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء تلك الأحداث، ورفض التعليق عليها، إلا بعد انتهاء التحقيقات، وأوضح مسئول بمجلس الوزراء أن المواجهات حدثت بعد محاولة عدد من المعتصمين القفز على أسوار المجلس، وتحطيم كاميراته، والاحتكاك برجال الأمن.. وقد تباينت الروايات حول أسباب وكيفية اندلاع الأحداث فى هذه المنطقة، فقد نفى مصدر أمنى - بحسب **الأهرام** ١٧ ديسمبر - وجود عناصر من الشرطة العسكرية فى نطاق مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، حيث تتولى عناصر من وحدات المظلات تأمين المنشآت الحيوية بالمنطقة.

وأضاف المصدر إن ضابطا من القوات المسلحة برتبة ملازم أول، أصيب بخرطوش، وعولج فى مستشفى المعادى للقوات المسلحة.. وأشار المصدر الأمنى إلى أن الأحداث بدأت عندما قام المعتصمون، بالاحتكاك بالقوات الموجودة، واستفزازها، وتوجيه الشتائم وإلقاء الكرة داخل مبنى مجلس الشعب، ومن ثم بدأت القوات فى التعامل معهم، فى الوقت الذى بدأ إلقاء عبوات المولوتوف من قبل المعتصمين، وإلقاء الحجارة بين الجانبين.

ونفى المصدر، وجود أفراد من الأمن والقوات المسلحة فوق أسطح المبانى بشارع مجلس الشعب، وقيام هذه القوات برشق المتظاهرين بالحجارة، مشددا على أن حق التظاهر مكفول للجميع، بما لا يعطل أداء المصالح العامة للمواطنين، وتساءل المصدر، عن كيفية تصرف قوات الأمن، حيال مهاجمة المنشآت الحيوية، والتعدى على عناصر التأمين..؟!.

وفى المقابل، أكد شهود العيان - بحسب **الأهرام** ١٧ ديسمبر - من المعتصمين أن الأحداث بدأت فى شارع مجلس الشعب، منتصف ليل الخميس (١٢/١٥) بمباراة كرة قدم للألتراس الأهلاوى، أمام مبنى وزارة الصحة الملاصق لمبنى مجلس الوزراء.. وقالوا: إن الكرة دخلت فى المنطقة العازلة، بين الجيش والشرطة والمعتصمين، وتقدم الشاب عبودى إبراهيم العبودى، طالبا استردادها، ولكن طلبه قوبل بالرفض من القوات التى احتجزته واعتدت عليه، فتجمع عدد من المعتصمين أمام باب «٤» لمجلس الشعب، مطالبين بإطلاق الشاب المحتجز.

وبعد مفاوضات استمرت ساعة، تسلم المعتصمون الشاب عبودى من مبنى وزارة الداخلية، فوجدوه مصابا بإصابات بالغة، منها كسر فى الجمجمة، الأمر الذى أثار المعتصمين، وذلك وفقا لشهود العيان.

وأوضح شهود العيان، أن جنودا اعتلوا أسطح المبانى المجاورة، ورشقوا المعتصمين بقطع من البلاط الكامل، ثم أطلقوا «الخرطوش» والقنابل المسيلة للدموع، إضافة إلى استخدام خراطيم المياه.

وأضافوا إن الأحداث سرعان ما تطورت بصورة مذهلة حيث جرى إحراق خيام المعتصمين، وإخراجهم من الشارع بالقوة، وإغلاق الشارع.

● بينما قالت **المصرى اليوم** (١٧ ديسمبر): فضّت قوات الجيش اعتصام مئات المحتجين أمام مقر مجلس الوزراء، فجر الجمعة (١٦ ديسمبر) بعد ساعات من اشتباكات عنيفة بدأت مساء الخميس (١٥ ديسمبر)، استخدمت فيها قوات الجيش وأفراد الشرطة الحجارة وبعض قطع الأثاث التى ألقاها الجنود على المعتصمين من أعلى مجلس الشعب، فيما رد المتظاهرون بالحجارة و(المولوتوف)، وألحقت الحجارة التى ألقاها عدد من أفراد الجيش بمعاونة بعض الأفراد يرتدون ملابس مدنية الإصابة بالعشرات من المعتصمين والمتظاهرين؛ احتجاجا على ما سموها «موقعة الدولاب» التى قادها أفراد الشرطة والجيش لفض اعتصام مجلس الوزراء بالقوة.

وسيطرت قوات الجيش على شارع مجلس الشعب، فيما تراجع المعتصمون ناحية شارع قصر العينى وجاردن سيتى، وطاردتهم قوات من الجيش واعتقلت عدداً

منهم، وتمركز أفراد الأمن المركزى قرب مسرح السلام بالشارع نفسه، فيما أكد عدد من المعتصمين وشهود العيان أن أفراد القوات المسلحة يلجأون لأساليب «الكر والفر» المستخدمة فى الحروب.

وكتب نشطاء على موقع التواصل الاجتماعى «تويتر» أن قوات الجيش تلاحقهم بالعصى، وتلقى القبض على بعضهم وتضربهم.

واستمر التراشق بالحجارة بين قوات الجيش وأفراد يرتدون ملابس مدنية احتلوا أسطح مبنى مجلس الشعب من جانب، والمعتصمين أمام مجلس الوزراء من جانب آخر، ما أسفر عن إصابة العشرات بإصابات وجروح بالرأس والوجه - حسب أحد الأطباء الميدانيين - وذلك خلال الساعات الأولى من صباح الجمعة (١٦ ديسمبر) وحتى الحادية عشرة من اليوم نفسه.

وقال شهود عيان إن أفراداً من الجيش بمبنى مجلس الشعب ألقوا دولابًا حديديًا و«أطقم صينى» على المعتصمين، ورصدت «المصرى اليوم» إلقاء بلاطات كاملة من السيراميك على المعتصمين.

واستخدم المتظاهرون الدولاب لاحقاً كدرع لمواجهة الحجارة التى تلقيها قوات الجيش والمدنيون الذين اعتلوا سطح مجلس الشعب، وظلت النيران مشتعلة فى بعض خيام ومتعلقات المعتصمين لساعات، التى أكد المتظاهرون أن أفراداً من الجيش والشرطة قاموا بحرقها من خلف أسوار مجلس الشعب.

كما تصاعدت أعمدة دخان من أحد المبانى الملحقة بمقر مجلس الشعب، والمطلة على شارع قصر العينى، وكذلك تصاعد دخان من مبنى هيئة الطرق والكبارى خلف مقر مجلس الوزراء.

والبداية كانت فى الواحدة صباح الجمعة، حيث قال شهود عيان - **المصرى اليوم** ١٧ ديسمبر- إن عبودى إبراهيم وكريم محمد، من أعضاء الألتراس، ومعهما مجموعة من المعتصمين كانوا يلعبون الكرة أمام مجلس الوزراء، وعن طريق الخطأ سقطت الكرة داخل فناء المجلس، فطلبوا من أفراد الأمن الموجودين على البوابة الرئيسية أن يجلبوا لهم الكرة، لكنهم رفضوا فاضطر عبودى إبراهيم وكريم محمد إلى الدخول من سور المبنى للحصول على الكرة، فتم إلقاء القبض عليهما.

وأضاف الشهود أنهم فوجئوا بعدها بنصف ساعة بالإفراج عن عبودى وكريم، بعد تعرضهما للضرب المبرح على يد أفراد الشرطة العسكرية وهما فى حالة إغماء كاملة وينزفان من الأذن والعينين والأنف والفم؛ نتيجة تعرضهما للتعذيب والضرب المبرح وإلقائهما أمام بوابة المجلس.

وأسرع المعتصمون بطلب سيارة الإسعاف، وتوجهوا بالمصابين إلى مستشفى قصر

العينى، وأثناء ذلك قامت قوات الشرطة العسكرية بفض الاعتصام بالقوة من أمام المجلس، وأشعلوا النيران فى الخيم، وتمت مطاردة المعتصمين، وأثناء ذلك تم إشعال النيران فى سيارتين (مينى باص وربع نقل) فى فناء مبنى هيئة الطرق والكبارى، ثم انتقلت النيران إلى غرفة المحولات الرئيسية بمجلس الشعب، فقام المعتصمون بتكسير السور الحديدى لمجلس الشعب لمحاولة إخماد النيران المشتعلة، حسبما أكد بعضهم.

وتجمهر المعتصمون وسيطرت حالة من الفوضى على الاعتصام، وتعالت الهتافات: «الشعب يريد إسقاط المشير»، وقام أفراد من الجيش والأمن المركزى بالرد على هذه الهتافات برشق المعتصمين بالحجارة، وبدأت الاشتباكات المتبادلة، التى ردت عليها قوات الجيش بفتح خراطيم المياه على المعتصمين، وتقدم نحو ٢٠٠ من أفراد الجيش إلى خارج المجلس، وهدموا الخيام، وأشعلوا بها النيران، وفى دقائق معدودة ظهرت عبوات المولوتوف بين أيدى المتظاهرين، وألقوا بها على أفراد الجيش والشرطة الموجودين داخل مجلس الشعب، كما قاموا بتخريب كاميرات المراقبة الموجودة على رصيف مجلس الشعب ومجلس الوزراء.

وفى الرابعة صباح الجمعة، شرعت قوات من الأمن المركزى – التى جاءت إلى مجلس الشعب من البوابة الخلفية وبمشاركة قوات من الجيش – فى محاولة فض الاعتصام بالقوة، واستخدمت قوات الشرطة والجيش الرصاص المطاطى والخرطوش، وأطلقوا الرصاص الحى فى الهواء – بحسب **المصرى اليوم** – وفى التوقيت نفسه شوهدت مجموعة من البلطجية يلقون الحجارة على المعتصمين من أسطح العقارات، ما أدى إلى إحداث إصابات بين عدد كبير من المعتصمين.

وفى السادسة والنصف صباحاً تمكنت قوات الأمن من فض الاعتصام بالكامل وإخلاء شارع مجلس الشعب من جميع الموجودين بعدما أحرقت جميع الخيام الموجودة به، إلا أنه بعد نصف ساعة تمكن المعتصمون من العودة إلى الشارع بعد اشتباكهم مع قوات الجيش والشرطة، فضلا على قيام البعض بإشعال النيران فى إحدى سيارات الإسعاف الموجودة بجوار كنيسة قصر الدوبارة.

ودعا المعتصمون عبر مواقع التواصل الاجتماعى زملاءهم من الثوار إلى التوجه إليهم عند مجلس الوزراء وميدان التحرير لمساندتهم فى التصدى لبطش الجيش والشرطة.

وتمركز معظم المعتصمين فى السابعة والنصف صباحاً فى شارع قصر العينى من ناحية ميدان التحرير، حيث افترشوا الرصيف المقابل لمبنى مجلس الشورى، فى الوقت الذى دعاهم فيه البعض للتوجه إلى ميدان التحرير، والتمركز بداخله وغلقه أمام المارة والسيارات كرد على أفعال رجال الجيش التى وصفوها بـ«الوحشية».

- ووفقا **للمصرى اليوم** (١٧ ديسمبر) استمرت الاشتباكات «الدامية» بين المعتصمين أمام مجلس الوزراء وقوات الشرطة العسكرية، حتى عصر «الجمعة»، وتبادل الطرفان التراشق بالحجارة ما أسفر عن إصابة العشرات بجروح فى الرأس والوجه، فيما رد المعتصمون بإلقاء الحجارة و«قنابل المولوتوف».

كما حاول المتظاهرون اقتحام المبنى الملحق بمجلس الشعب من ناحيتى شارع قصر العينى وشارع مجلس الشعب، فى محاولة منهم للوصول إلى أفراد الأمن والشرطة العسكرية الموجودين أعلى المبنى، وقاموا بتكسير السور الخارجى ونوافذ الدور الأرضى لمقر المجلس، وقذفوا المبنى بالمولوتوف، ما أسفر عن نشوب حريق فى الدور الأرضى لمبنى مجلس الوزراء الملحق بمجلس الشعب، لكن قوات الجيش تمكنت من السيطرة على الحريق.

فى البداية حاول المتظاهرون الدخول من نوافذ المبنى، لكنهم فوجئوا بمطاردة قوات الجيش لهم فى شارع قصر العينى، وتجددت الاشتباكات، على خلفية إلقاء القبض على عشرات منهم، بعد حالة من الهدوء لم تستغرق نصف ساعة، وشن أفراد الشرطة العسكرية هجوما على المعتصمين من اتجاه شارع قصر العينى، وقاموا برشقهم بالحجارة وأطلقوا أعيرة نارية فى الهواء، لمحاولة تفريقهم، ورد المتظاهرون بإشعال إطارات السيارات وبعض البطاطين وقذفوا أفراد الشرطة بالحجارة والمولوتوف لمنع تقدمهم ناحية ميدان التحرير. كما تعرض عدد من الصحفيين ومراسلى وسائل الإعلام للضرب على يد أفراد القوات المسلحة الذين قاموا بتكسير الكاميرات الخاصة بهم، وأصيب الزميل إبراهيم قراعة، والمصور محمد فوزى، من جريدة الوفد، بكدمات وجروح سطحية أثناء تغطيتهم الأحداث وتواصل الاشتباكات (**المصرى اليوم** ١٧ ديسمبر).

وحاول بعض المتظاهرين التفاوض مع قوات الجيش لإطلاق سراح زملائهم ممن تم القبض عليهم، لكن فشلت المفاوضات بعد تجدد الاشتباكات. وقام الشيخ مظهر شاهين، خطيب ميدان التحرير، بالخروج فى مسيرة عقب صلاة الجمعة، انطلقت من الميدان إلى مقر اعتصام مجلس الوزراء، لمحاولة منع الاشتباكات، إلا أن المعتصمين رفضوا تدخله، للإفراج عن زملائهم.

وعقب صلاة الجمعة بفترة قصيرة تجددت الاشتباكات مرة أخرى، بعدما أفرجت قوات الجيش عن نحو ٢٠ من المعتصمين وهم فى حالة إعياء شديدة، بسبب الضرب المبرح الذى تعرضوا له أثناء احتجازهم، ثم رشق المتظاهرون أفراد الشرطة بالحجارة، وألقوا عليهم زجاجات المولوتوف، وقام أفراد من الجيش والموجودين فى مبنى مجلس الشعب، بإلقاء «دولاب» حديد على المعتصمين.

وظل المتظاهرون وقوات الأمن والجيش يتبادلون إلقاء الحجارة، واحتدمت الاشتباكات أمام مبنى مجلس الوزراء، فى الوقت الذى بدأ فيه عشرات المتظاهرين يتراجعون إلى ميدان التحرير.

وفى الثانية ظهراً سيطرت قوات الجيش على شارع مجلس الشعب، فيما تراجع المعتصمون ناحية شارع قصر العينى، ومنطقة جاردن سيتى، وطاردتهم قوات من الجيش، واعتقلت عدداً منهم، فيما تمركز أفراد الأمن المركزى قرب مسرح السلام بالشارع نفسه.

وفى محاولة لوقف تقدم قوات الأمن والجيش لجأ المتظاهرون بشارع قصر العينى إلى تجميع القمامة وإشعال النيران فيها فى منتصف الشارع، للفصل فيما بينهم وبين قوات الأمن.

فيما قام بعض المتظاهرين بإغلاق ميدان التحرير من جهة المتحف المصرى، وتحويل حركة مسار السيارات يسارا إلى شوارع وسط القاهرة. وحدثت بعد التراشقات اللفظية بين عدد من قائدى السيارات والمتظاهرين لقيامهم بإغلاق مدخل ميدان التحرير مرة أخرى.

ثم تراجعت قوات الجيش المسئولة عن تأمين مجلس الوزراء إلى تقاطع شارع قصر العينى مع شارع مجلس الشعب، لتأمينه وإقامة حاجز بشرى، وإلقاء الحجارة بكثافة على المتظاهرين الذين بادلوهم إطلاق الحجارة والمولوتوف، فيما قامت قوات الجيش بإغلاق شارع الشيخ ريحان بالحواجز الحديدية والأسلاك الشائكة، واصطف خلفها العشرات من أفراد الجيش منعا لتسلل المتظاهرين إلى وزارة الداخلية.

عودة الاعتصام لميدان التحرير

وفيما له صلة بما جرى أمام مجلس الوزراء توافد المئات على ميدان التحرير، للاعتصام به عقب اشتباكات مجلس الوزراء، فجر الجمعة (١٦ ديسمبر)، وأغلق المعتصمون مداخل الميدان، وأقاموا لجانا شعبية، على مداخل الميدان من ناحية شارع محمد محمود، وشارع الشيخ ريحان، تحسبا لهجوم قوات الجيش والشرطة عليهم.. وفى المقابل كثفت قوات الجيش أعدادها فى شارع الشيخ ريحان وشارع محمد محمود خلف الحائط الأسمنتى (**المصرى اليوم** ١٧ ديسمبر).

– فى سياق متصل ارتفعت حصيلة المصابين جراء الاشتباكات إلى ٩٩ مصابا، كما ألقت الشرطة العسكرية القبض على ٣ نشطاء من حركة ٦ أبريل (**الأهرام ١٢/١٧**).

ردود الأفعال

أصدر المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى لقوات المسلحة أوامره بعلاج جميع المصابين من المدنيين فى أحداث الجمعة (١٦ ديسمبر) التى وقعت أمام مبنى مجلس الشعب فى مستشفيات القوات المسلحة (**الأهرام** ١٢/١٧).

كما انتقد د. محمد البرادعى وحمدين صباحى المرشحان المحتملان فى الانتخابات الرئاسية المقبلة الاعتداء على المعتصمين أمام مجلس الوزراء، فيما أعلن الدكتور محمد سليم العوا المرشح المحتمل عن عقد اجتماع عاجل للمجلس الاستشارى لدراسة الأحداث (**المصرى اليوم** ١٢/١٧).

كما دعا الدكتور منصور حسن رئيس المجلس الاستشارى إلى عقد جلسة طارئة لبحث تطورات أحداث اعتصام مجلس الوزراء، وفيما أعلن الدكتور معتز بالله عبدالفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأحمد خيرى القيادى بحزب المصريين الأحرار عضوا المجلس الاستشارى استقالتهما من المجلس؛ احتجاجا على ما وصفه بـ«العنف غير المبرر من جانب الشرطة العسكرية».

كما أعرب عدد من قيادات الأحزاب عن رفضهم فض اعتصام شارع مجلس الوزراء بالقوة، واعتبروه استمراراً للأساليب السابقة، وأكدوا أن المجلس العسكرى يعمل بنفس طريقة نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، وطالبوا د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء بالتحقيق فى الواقعة (**المصرى اليوم** ١٢/١٧).

السبت ١٧ ديسمبر.. يوم احترق فيه «قلب القاهرة»

● **وفى ١٧ من ديسمبر ٢٠١١** احترق قلب مصر بوقوع ٩ وفيات و٣٦١ مصابا.. وإحراق ٢٠٠ ألف كتاب نادر بالمجمع العلمى (الأهرام ١٢/١٨).

كما وقعت معركة دامية على «جثة مصر» (المصرى اليوم ٨ ديسمبر) وظلت «الثورة مستمرة بمزيد من الدم والشهداء»، و«النار تلتهم تاريخ مصر» (**الشروق** ١٨ ديسمبر).

وجاءت تفاصيل المشهد على النحو التالى:

- فيما وصف بأنه شرارة الموجة الثالثة للثورة انفجر بركان الغضب مجددا فى ميدان التحرير - بحسب **الشروق** ١٨ ديسمبر - وهاجمت الشرطة العسكرية المتظاهرين فى شارع قصر العينى، وأجبرتهم على التراجع إلى ميدان التحرير، ثم إلى طلعت حرب وأغلقت الميدان من جميع مداخله تماما.

وأجهزت تشكيلات من الشرطة العسكرية على خيام المعتصمين، واقتحم عشرات البلطجية مقار القنوات الفضائية التى كانت تنقل الأحداث من العقارات المطلة

على التحرير، وحطموا الكاميرات، وألقوا بها من الأدوار العليا، واعتدوا بالضرب المبرح على عامليها وعلى إحدى الساكنات.

وأغلقت الشرطة العسكرية شارع قصر العينى بالأسلاك الشائكة، وطاردت المتظاهرين واعتقلت العشرات منهم، واعتدت عليهم بالضرب المبرح، وأحرقت خيام المعتصمين فى قلب الميدان، وانفجرت أسطوانات الغاز مخلفة دويا هائلا.

واندلعت اشتباكات من جهة المتحف المصرى، بينما أصر المتظاهرون على البقاء، وإعادة لم صفوفهم كلما نجح الجيش فى فضهم وتبادلوا التراشق بالحجارة مرددين هتافات: «يسقط يسقط حكم العسكر».

وقالت **المصرى اليوم** (١٨ ديسمبر): يوم طويل دام من الاشتباكات بين المتظاهرين المعتصمين فى شارع مجلس الوزراء، وقوات الشرطة العسكرية، وتواصلت عمليات الكر والفر ما بين الطرفين.

انتقلت المواجهات من شارع قصر العينى إلى ميدان التحرير، بعد أن أشعلت الشرطة العسكرية النار فى خيام المعتصمين، وفضت اعتصامهم بالقوة، ثم انسحبت إلى منتصف شارع مجلس الوزراء، بينما اعتلى المعتصمون سور مبنى المجلس، ورشقوا أفراد الأمن بالحجارة بشكل كثيف، محطمين زجاج نوافذ الدورين الأول والثانى، قبل أن يستطيع أفراد الأمن إعادتهم للشارع مرة أخرى باستخدام خراطيم المياه والرصاص الصوتى والعصى الكهربائية.

خرجت قوات شرطة عسكرية بأعداد كبيرة إلى شارع مجلس الوزراء، وطاردت المتظاهرين الذين كانوا يرشقون مبنى المجلس بالحجارة وكرات النار، وتراجع المتظاهرون حتى ميدان التحرير، وتمركزت القوات عند مدخل الميدان من ناحية قصر العينى.

رشق المتظاهرون القوات بالحجارة، ورد عليهم بعض أفراد الأمن بالحجارة أيضاً، وطاردوا المعتصمين فى الشوارع الجانبية، فيما شب حريق بالطابق الأول من مبنى المجمع العلمى المصرى الملاصق لمبنى مجلس الشورى، بعد أن قام البعض بإلقاء كرات النار عليه.

واقتحمت الشرطة العسكرية المستشفى الميدانى بمسجد عمر مكرم، وألقت القبض على عدد من الأطباء والمصابين.

انسحبت قوات الأمن مجدداً، وعاد المتظاهرون إلى ميدان التحرير مرة أخرى، وأثناء ذلك تواصلت عمليات رشق الحجارة من جانبهم تجاه قوات الجيش، على إثرها تقهقرت الأخيرة حتى حدود مبنى مجلس الشورى بشارع قصر العينى، وتمركزت هناك، وقامت بعمل فاصل من الأسلاك الشائكة والدروع الحديدية

بعرض شارع قصر العينى من مقدمة مجلس الشعب، لمنع الهجوم عليها، ومنع المتظاهرين من الوصول لشارع مجلس الوزراء.

وحاول بعض المتظاهرين تحطيم سور مجلس الوزراء، وتصدت عناصر تأمين القوات المسلحة لهم، وقررت القوات المسلحة بناء موانع أسمنتية كبيرة، للفصل بين المتظاهرين وعناصر التأمين، لحماية المبنى.

وقد تحولت الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير، إلى ساحات لمواجهات مستمرة بين قوات الجيش والشرطة العسكرية من جانب والمعتصمين من جانب آخر، تناوب خلالها الطرفان التقدم والانسحاب فى معارك أسفرت عن ٩ قتلى وما يتراوح بين ٣٥٤ و٥٠٠ مصاب، بينهم ١٠ بطلقات نارية - حسب تأكيد أطباء فى المستشفى الميدانى للمصرى اليوم - واحتراق مبنى هيئة الطرق ومقر المجمع العلمى المصرى.

كانت الاشتباكات قد تجددت منذ فجر السبت (١٧ ديسمبر)، وفى الثانية عشرة ظهراً سيطرت قوات الجيش على ميدان التحرير، وأشعلت النيران فى الخيام المنصوبة فيه، فيما فرّ المتظاهرون إلى الشوارع الجانبية.

وانتقلت المعركة، عصر السبت، إلى مدخل كوبرى قصر النيل، فيما منع مئات المتظاهرين عناصر القوات المسلحة من بناء حاجز خرسانى على مدخل قصر العينى من جهة ميدان التحرير، وألقوا الحجارة على الونش الذى كان ينقل الكتل الخرسانية.

وقالت **الأهرام** (١٨ ديسمبر) لليوم الثالث على التوالى استمرت المصادمات الدامية بين عناصر من القوات المسلحة وعدد من المتظاهرين بمنطقة مجلس الشعب وشارع قصر العينى وتمكن رجال القوات المسلحة من السيطرة على ميدان التحرير كاملا، وإغلاق جميع المنافذ المؤدية إليه بعد إحراق الخيام، ومطاردة المعتصمين والمتظاهرين فى الشوارع الجانبية للميدان.

وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة - فى بيان له - اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للوقف الفورى لأعمال العنف بين المتظاهرين وعناصر التأمين، وتكليف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بإنشاء حاجز خرسانى يؤمن المنشآت العامة، ويفصل بين المتظاهرين وعناصر تأمين المنشآت الحيوية.

كما ارتفعت حالات الوفاة إلى تسع حالات، وبلغ عدد المصابين حتى ظهر السبت ٣٦١ مصابا.

حريق المجمع العلمى

وقد التهمت نيران الحريق الذى شب فى مبنى المجمع العلمى المصرى المجاور لمقر رئاسة الوزراء - جميع محتوياته التى تمثل تراث مصر القديم.

وقال محمد الشرنوبى الأمين العام للمجمع: إن كل المؤلفات والمقتنيات منذ عام١٧٩٨ حتى اليوم أتلفت تماما، ويضم هذا المبنى الأثرى نحو٢٠٠ ألف كتاب. وإن احتراق هذا المبنى العريق يعنى أن جزءا كبيرا من تاريخ مصر انتهى.

وأكد مصدر مسئول - بحسب **الأهرام** ١٨ ديسمبر - أن مجموعة من البلطجية، بدأوا بإطلاق الرصاص على أفراد القوات المسلحة، وإحداث العديد من الإصابات، وإلقاء زجاجات المولوتوف مما أدى إلى اشتعال النيران فى مبنى المجمع العلمى.

وشدد المصدر على أن القوات المسلحة لم ولن تستهدف ثوار مصر، وأوضح أن العناصر التى استمرت فى الاحتكاك بقوات التأمين والتى شاهدها الجميع عبر شاشات الفضائيات، لم تقابل إلا بضبط النفس من قبل القوات المسلحة حتى تم التصعيد الأخير، الذى استوجب إيقاف هؤلاء الخارجين على القانون.

ورصدت **الأهرام** (١٨ ديسمبر) مزيدا من تفاصيل ما حدث أمام مجلس الوزراء ننقله فى السطور التالية:

ليلة السبت (١٧ ديسمبر) اندلع حريق هائل فى مبنى المجمع العلمى الكائن بشارع قصر العينى بعد إلقاء الزجاجات الحارقة، مما أدى إلى انهيار جدران المبنى، وبرغم جهود إخماد النيران واستخدام الحواجز الحديدية للفصل بين المبنى والمحتجين فإن الاشتباكات ظلت تتزايد بين المحتجين وقوات الجيش.

وكانت الحجارة تتطاير يمينا وشمالا فى كل الاتجاهات وكأنها حرب الحجارة وبعد أن أخلى الجيش بعض مناطق الاشتباكات بدأت بعد ظهر السبت عودة مجموعات من المحتجين إلى ميدان التحرير لكنها لم توقف حركة المرور، واستمرت المجموعات فى رشق قوات الجيش بالحجارة أثناء عودتها إلى منطقة قصر العينى وظل الكر والفر يتكرر فى عدة مناطق مجاورة للميدان، وقامت قوات الجيش بفض الخيام والمستشفيات الطبية ونقلوا المصابين إلى سيارات الاسعاف، كما تم القبض على عدد من المحتجين ومثيرى الشغب وسط هتافات ومطاردات أمنية فى الشوارع المحيطة وصعد أفراد من قوات الأمن إلى أسطح العقارات المطلة على الميدان لضبط كل كاميرات القنوات الفضائية، ومنع المتسللين.. ومعرفة ما إذا كان هناك من يمارسون أنشطة مخالفة للقانون خاصة فى الشقق المؤجرة.. بجوار الميدان.

وبرغم محاولات قوات الجيش إخلاء الميدان فسرعان ما كانت تعود مجموعات

المحتجين بعد نحو الساعة، وفى شارع قصر العينى عكفت قوات الحماية المدنية على مكافحة الحرائق التى اشتعلت فى عدد من المبانى الحكومية، ومنها المقران الإداريان الشعب والشورى والمبنى التاريخى لهيئة الطرق والكبارى والنقل البرى والمجمع العلمى.

وطاردت قوات الجيش عددا من المتظاهرين والمحتجين الذين هرعوا إلى ميدان طلعت حرب وبعض الأماكن المجاورة له خوفا من إلقاء القبض عليهم والذين أكدوا إصرارهم على العودة إلى ميدان التحرير، وأنهم سوف يجددون الاعتصام.

الأمر الذى دعا قوات الجيش إلى الابتعاد عن الميدان، والعودة إلى خطها الأول فى تأمين المبانى والمنشآت الحكومية بعد اكتشاف عدد من الإصابات بين أفراد وجنود القوات المسلحة.

وجلس المتظاهرون على رصيف شارع طلعت حرب، مرددين هتافات يسقط يسقط حكم العسكر، وغيرها من الكلمات التى تندد بما يحدث.

وقد ألقت قوات الجيش القبض على أربعة من المتظاهرين، منهم سيدة فى عقدها الرابع كانت تقوم بالهتاف ضد الجيش، وكانت ترتدى جلبابا أسود، وتضع طرحة بيضاء وفتاة أخرى فى العقد الثالث واثنان من الشباب.

- بينما أصيب ثلاثة من الجنود جراء رشقهم بالحجارة من قبل المتظاهرين على الرصيف.

وكان رجال القوات المسلحة قد بدأوا فى الساعات الأولى من صباح السبت بوضع حواجز واسلاك شائكة حول منطقة مجلس الوزراء ومجلس الشعب والشوارع المؤدية اليهما سواء من ناحية شارع قصر العينى أو من ناحية ميدان التحرير، كما تم إرسال تعزيزات أمنية إلى مكان الأحداث فى الوقت الذى استمرت فيه الاشتباكات بين قوات الجيش والمتظاهرين من ناحية مجلس الشعب، وتبادل التراشق بالحجارة، كما تم استخدام خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين الذين قاموا بتكثيف هجماتهم ناحية القوات خاصة بالقرب من مبنى المجمع العلمى المصرى التابع لمجلس الشعب والذى نشبت فيه النيران وتم تدميره بالكامل، كما دوت انفجارات داخل المبنى حيث قام بعض المتظاهرين بإلقاء أسطوانات البوتاجاز داخل النيران، وقد خرجت منه ألسنة اللهب والدخان الكثيف الذى غطى سماء ميدان التحرير بالكامل.

وظلت النيران مشتعلة به لأكثر من ثلاث ساعات، وعلى الجانب الآخر كانت هناك جبهتا قتال وتراشق بالحجارة بين المتظاهرين، واحدة فى شارع قصر العينى من جهة التحرير، والأخرى من ناحية سور المجلس المجاور لمبنى الجامعة الأمريكية كما ظلت

النيران مشتعلة فى المبنى التابع لهيئة الطرق والكبارى فى حوالى الساعة الثانية عشرة من ظهر السبت، احتدت المواجهات، وتمكن خلالها المتظاهرون من تحطيم مبنى سور مجلس الشعب، واقتحموا الحديقة المحيطة بمبنى مجلس الشعب، وقاموا بالاستيلاء على خراطيم المياه التى كانت تستخدمها القوات لتفريقهم وانتقلت الاشتباكات إلى داخل المبنى، وبعدها قامت قوات الجيش بتكثيف هجماتها على المتظاهرين، وسمع صوت دوى طلقات نارية وهرول المتظاهرون الى خارج المبنى فى اتجاه ميدان التحرير، وظلت قوات الجيش تطاردهم، وتم اقتحام ميدان التحرير، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع حتى فرضت قوات الجيش سيطرتها على الميدان.

واستمرت عمليات الكر والفر حتى سيطرت أجهزة الأمن على كوبرى قصر النيل بالكامل الذى ما لبثت أن جاءت مسيرة من اتجاه الدقى بعد أن جمع المتظاهرون أنفسهم مرة أخرى، وتمكنت من الوصول إلى نهاية الكوبرى فى اتجاه ميدان التحرير لتبدأ مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والجيش بهذه المنطقة لتتمكن خلالها قوات الجيش من السيطرة على الكوبرى مرة أخرى حتى منطقة الأوبرا، كما استمرت المواجهات على الجانب الآخر حتى وصلت إلى ميدان طلعت حرب وفى تلك الأثناء سقط عشرات المصابين الذين قامت سيارات الإسعاف بنقلهم إلى مستشفى قصر العينى.

كما تم إغلاق منافذ مترو الأنفاق ومنع صعود ونزول أى شخص منها.

وخلفت الأحداث مزيدا من التدمير والتكسير وتحطيم زجاج بعض السيارات الخاصة وعربات الباعة الجائلين وواجهات بعض المحال والمناطق السكنية المجاورة للأحداث.

وقد لوحظت عمليات النهب والحرق المنظمة لمبنى الطرق والكبارى والمجمع العلمى كما تم ضبط عناصر مندسة بين المتظاهرين، تحاول اقتحام مجلس الوزراء، وتصدت لها عناصر التأمين بالمجلس، فضلا على ضبط مجموعات تخريبية تحاول سرقة وثائق المجمع العلمى المصرى أو حرقها.

ردود أفعال

أعرب الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء، عن حزنه العميق لوقوع تلك الأحداث، وأكد أن كل من أهدر دما سيعاقب، وكل من أخطأ سيعاقب، مشيرا إلى أن ملف الأحداث الأخيرة جرت إحالته إلى النيابة العامة، للتحقيق فيه، وتحديد المخطئ لمعاقبته.

وشدد الدكتور الجنزورى - فى مؤتمر صحفى - على أن الشرطة والجيش لم يطلقا طلقة واحدة، وأنهما تدخلا لحماية المنشآت فقط، وأن الإصابات بالطلقات النارية كانت من داخل المعتصمين.

وخاطب رئيس مجلس الوزراء جميع المصريين قائلا: تكاتفوا.. مصر فى خطر.. ما يحدث انقضاض على الثورة، وأضاف إنه يحاول إسراع الخطى لتحقيق الأمن بالشارع، وتحريك عجلة الإنتاج.

وقد ارتفع عدد المستقيلين من المجلس الاستشارى، احتجاجا على الأحداث إلى تسعة أعضاء، هم: المهندس أبوالعلا ماضى رئيس حزب الوسط، والأستاذ لبيب السباعى الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة، والدكتورة نادية مصطفى، والدكتورة منار الشوربجى، وحنا جريس، وزياد على، ومحمد أسامة برهان، والدكتور معتز عبدالفتاح، وأحمد خيرى (**الأهرام** ١٨ ديسمبر).

جنازة الشيخ عفت

● **فى ١٧ من ديسمبر ٢٠١١** أدى ١٠ آلاف شخص صلاة الجنازة بالجامع الأزهر على روح الشهيد الشيخ عماد الدين عفت مدير إدارة الحساب الشرعى بدار الإفتاء، والذى توفى فى أحداث مجلس الوزراء السبت (١٦ ديسمبر) وقام د. على جمعة مفتى الجمهورية بإمامة المصلين.

وقد نعت دار الإفتاء المصرية فى بيان صادر عنها الشيخ عماد عفت، وتقدمت الدار بخالص العزاء لأسرة الفقيد، مؤكدة أنها تعزى نفسها والأمة كلها فى فقد عالم فاضل وفقيه متميز من علماء الأزهر الشريف، الذى كان دائماً يسعى للصلح بين الناس، مشيرة إلى أنه بفقده تجددت الأحزان التى ذاقتها بيوت مصرية كثيرة، استشهد أحد أبنائها، وأنها تحتسبه عند الله عز وجل من الشهداء، وأبدت الدار شديد أسفها وحزنها لما آلت إليه الأوضاع فى مواجهات الجمعة، مشددة على أن الإسلام حرم سفك الدماء، وجعلها أشد حرمة من بيته الحرام، لافتة إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم: «**لحرمة دم المسلم أشد عند الله من حرمة الكعبة**».

ودعت فى بيانها الأطراف جميعاً إلى الاحتراز من أن تلطخ أيديهم بدماء الأبرياء، مشددة على ضرورة فتح تحقيق فورى لمعرفة ملابسات الحادث الأليم. (**الأهرام** ١٢/١٨)

ردود الأفعال

– أصدرت الجمعية الوطنية للتغيير بياناً يتهم المجلس العسكرى بالوحشية فى التعامل مع المعتصمين (**المصرى اليوم** ١٨ ديسمبر) ويحمله المسئولية عن إراقة دماء الشهداء منذ أحداث ماسبيرو مروراً بمواجهات محمد محمود، ثم شارع مجلس الوزراء، وطالبت الجمعية باستقالة الجنزورى والمجلس الاستشارى، وأدانت جبهة الدفاع عن متظاهرى مصر ما وصفته بحملات اعتقال عشوائية تنفذها الشرطة العسكرية.

وحذرت التيارات والأحزاب الإسلامية من محاولة استغلال الأحداث الأخيرة للتأثير على سير العملية الانتخابية، ووصفت الجماعة الإسلامية الاعتصام أمام مجلس الوزراء بأنه ليس له ما يبرره.

قال الدكتور محمد البرادعى، إن الأبرياء يتعرضون منذ الثورة للقتل والإرهاب بشكل وصفه بأنه غير مقبول، فى ظل حالة من الإنكار من السلطات المسئولة.

واعتبر عمرو موسى أن ما حدث يعكس قصوراً متكرراً فى التعامل مع الأزمات التى تكررت خلال الشهور الماضية، ونبعت من أخطاء جسيمة فى التعامل مع المتظاهرين والمعتصمين، سواء فى التحرير، أو أمام ماسبيرو، أو شارع محمد محمود، وأخيراً أمام مجلس الوزراء، وما يزيد الأمر صعوبة هو عدم وصول التحقيقات إلى نتائج محددة، وعدم عرض الوقائع على الرأى العام بشفافية.

وأدان الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح فض الاعتصام بالقوة من قبل الشرطة العسكرية، محملاً المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية ما حدث. (**المصرى اليوم** ١٨ ديسمبر).

- وفى سياق متصل، ربط أعضاء المجلس الاستشارى مصير مجلسهم بتنفيذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالب خمسة، اتفقوا عليها خلال جلسة مشتركة جمعتهم باللواء محمد العصار، عضو المجلس العسكرى، واللواء محمد صابر، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وأكدت هيئة المجلس فى بيان صحفى تعليق عمل المجلس حتى تنفيذ مطالبهم، وحسب البيان، فقد جاء على رأس تلك المطالب: الوقف الفورى للعنف، واستخدام القوة بكل أنواعها ضد المتظاهرين، والاعتذار عن الأحداث، وتعويض أسر الشهداء، وعلاج المصابين على نفقة الدولة، مع إحالة المسئولين عن هذه الأحداث إلى تحقيق فورى، وإصدار قرار فورى بالإفراج عن جميع المعتقلين.

ودعا بيان صادر عن مجلس أمناء الثورة حول أحداث مجلس الوزراء إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة من قضاة، وتحديد المسئولية القانونية عما جرى من أحداث.

وأكد البيان - بحسب **الأهرام** ١٨ ديسمبر - أنه ثبت باليقين وجود طرف ينتمى للنظام السابق، يدير ملف الأحداث.

ورحب المجلس الاستشارى - فى اجتماعه مساء السبت (١٧ ديسمبر) برئاسة منصور حسن، وحضور ٢٠ عضوا - ببيان المجلس العسكرى، وما تضمنه حول التحقيق الفورى فى الأحداث، ووقف العنف فورا.

وانتقد رئيس المجلس، وعدد من أعضائه، الاستقالات التى تقدم بها تسعة من أعضائه، وقد ارتفع عدد المستقيلين إلى ١١ عضوا، بعد استقالة كل من الدكتور مصطفى كامل السيد، والدكتورة نيفين مسعد (**الأهرام** ١٩ ديسمبر).

ونظم أعضاء هيئة تدريس وطلاب جامعة عين شمس، مسيرة إلى وزارة الدفاع بالبلاطى البيضاء، احتجاجاً على مقتل علاء عبدالهادى الطالب بالفرقة الخامسة بكلية الطب، بعد إصابته بطلق نارى فى الرأس فى أحداث مجلس الوزراء (**الشروق** ١٨ ديسمبر).

- وفى سياق متصل، عثرت النيابة أثناء معاينتها موقع أحداث مجلس الوزراء، عقب الاشتباكات التى نشبت بين الأمن والمتظاهرين (الجمعة ١٦ ديسمبر) على أسلحة بيضاء وقنابل مولوتوف فى مدخل مجلس الوزراء وأحد المنازل فى شارع قصر العينى، وتسلمت من بعض المتظاهرين عدداً من الطلقات النارية الفارغة، التى تم إطلاقها خلال الأحداث.

وقررت النيابة التحفظ على ٧ كاميرات مراقبة تابعة لمجلس الوزراء والسفارة الأمريكية. سجلت الأحداث منذ بدايتها، وأظهرت أطرافها .(**المصرى اليوم** ١٢/١٨)

شهداء وخسائر

وقد ارتفعت حالات الوفاة إلى ٩ بسبب أحداث التشابك بين المعتصمين أمام مجلس الوزراء وقوات الأمن، وهم: عادل عبدالرحمن مصيلحى (٢٠ عاما) وعلاء محمد عبدالهادى (٢٢ عاما) ومحمد عبدالله محمد (٣٠عاما) وأشرف عمر أحمد على (١٦عاما) وعماد الدين عفت (٥٢ عاما) وأحمد محمد منصور (٢٧عاما) وثلاثة مجهولى الاسم.

كما أوضح الحصر الميدانى لحالات الإصابة فى أحداث شارع مجلس الوزراء والتحرير - بحسب **الأهرام** ١٨ ديسمبر - إن عدد المصابين منذ العاشرة صباح الجمعة وحتى العاشرة من صباح السبت (١٧ ديسمبر) بلغ نحو ٥٥٠ مصاباً أغلبهم حسب شهادات أطباء التحرير، جروح قطعية وحروق وإصابات بالخرطوش والرصاص الحى وكسور وجروح وكدمات؛ نتيجة التقاذف بالطوب والرخام وقطع الزجاج والمولوتوف والخرطوش. (**الأهرام** ١٨ ديسمبر).

- فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١.. «تحدى العنف مبادرات التهدئة فأصيب ٣٧٣ مدنيًا و٥٨ من الأمن المركزى برغم جهود الأزهر والنواب الجدد» (الأهرام ١٩ ديسمبر).

وفى تفاصيل ما حدث قالت **الأهرام** (١٢/١٩): فى رابع أيام أحداث العنف المتفجرة أمام مقر مجلس الوزراء، وبميدان التحرير، وشارع قصر العينى، دخلت الأزمة بين المتظاهرين والمعتصمين وقوات الجيش نفقا مظلما، وتحولت الأحداث إلى ما يشبه معركة ثأرية، استخدمت فيها أنواع عديدة من الأسلحة، وسادت فيها لغة التراشق بالحجارة، وأغلقت كل السبل أمام محاولات التفاهم وجهود التهدئة.

ولم يكل المتظاهرون وجنود الجيش من التراشق بالحجارة والمولوتوف حتى صباح

الأحد (١٢/١٨) لتكون حصيلة تلك الليلة الدامية احتجاز ثلاثة من قوات الجيش بين أيدى المتظاهرين وفقا لروايتهم، وسقوط عشرات المصابين الجدد من المتظاهرين، وجدار عازل ارتفاعه نحو خمسة أمتار عند مدخل شارع قصر العينى ليتحول الشارع إلى جبهتين للقتال.

وانتشر عدد كبير من الشباب والناشطين داخل ميدان التحرير والشوارع المحيطة به يوزعون صورا لفتاة تتعرض للضرب المبرح والدهس بالأحذية بعد تمزق ملابسها لحث المواطنين للانضمام إليهم، بينما كانت الكلمات الوحيدة التى يرددونها للمارة «ترضى أختك يتعمل فيها كده» فى محاولة لحشد أكبر عدد من المواطنين، وتحول شارع قصر العينى إلى خلية نحل حيث نظم الشباب أنفسهم إلى أربع مجموعات، الأولى مهمتها رشق قوات الجيش بالحجارة والثانية لنقل المصابين إلى المستشفيات الميدانية والثالثة لتجميع الحجارة فى كراتين أو أكياس بلاستيكية وجلبها للمجموعة الأولى، أما المجموعة الأخيرة فقد سمح لها بأخذ قسط من الراحة للتبديل مع المجموعة الأولى حتى لا يصابوا جميعا بالإرهاق دفعة واحدة، بينما اعتلى عدد من قوات الجيش وفقا لإحدى الروايات أسطح أحد مبانى مجلس الشعب وتبادلوا رشق المتظاهرين بالحجارة بعد أن تم قطع الإضاءة حتى لا يتمكن المتظاهرون من رؤيتهم إلا أن الشباب استخدموا أشعة الليزر، وقاموا بتسليطها عليهم، وكان كل فريق يستخدم الأسلحة المتاحة فى محاولة لإجهاد الآخر وإنزال الهزيمة به.

ووفقا لرواية بعض المعتصمين تمكن المتظاهرون - بحسب **الأهرام** - من احتجاز ثلاثة جنود، وقاموا بالتعدى عليهم بالضرب، ثم نقلوهم على متن إحدى الدراجات البخارية إلى مكان مجهول؛ بهدف التفاوض للإفراج عن المعتقلين من المعتصمين الذى ألقت قوات الجيش القبض عليهم فى مشهد مؤسف، وكأنه صفقة تبادل أسرى بين أعداء وفى حالة حرب، وكان المتظاهرون قد ألقوا القبض على المجند الأول فى نحو الساعة الواحدة من صباح الاثنين (١٩ ديسمبر) عندما شنت قوات الجيش هجوما على الميدان، وتمكن أحد الشباب من جذب المجند وشل حركته لينال قسطا كبيرا من الضرب المبرح حتى أن دعوات تعالت بقتله لولا تدخل بعض العقلاء من بين الشباب الذين طالبوا بأسره واقتياده إلى مكان مجهول للتفاوض لمبادلته بعدد من الشباب المقبوض عليهم، بينما نفت مصادر بالقوات المسلحة احتجاز الجنود الثلاثة وقالت إنه تم طعنهم بسلاح أبيض.

ومن خلف الجدار العازل يتبادل المحتجون والقوات إلقاء زجاجات المولوتوف والحجارة مع قوات الجيش فى وقت عانى فيه الميدان نقصا فى الأدوية والإسعافات.

وفى الساعة الرابعة من صباح فجر الأحد (٢/١٨) شنت قوات الجيش إحدى

الهجمات العنيفة والتى وصلت خلالها إلى الحديقة الدائرية بمنتصف ميدان التحرير، وقامت بمطاردة المتظاهرين فى جميع الاتجاهات، إلا أن الحال لم يدم طويلا، واستجمع المتظاهرون قواهم ثم عادوا فى هجمة مرتدة تمكنوا خلالها من القبض على جنديين آخرين، وضربوهما ضربا مبرحا كاد يودى بحياتهما وتم اقتيادهما أيضا لحجزهما مع زميلهما السابق فى مكان مجهول.

وفى الساعة الرابعة والنصف من صباح الأحد كان الميدان على موعد مع هجمة هى الأشرس والأعنف فى تلك الليلة حيث هاجمت القوات المتظاهرين من اتجاهين: الأول من ناحية شارع قصر العينى والثانى من شارع مسجد عمر مكرم لتستمر المواجهات لأكثر من نصف ساعة من تبادل إلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف داخل الميدان، وقاموا خلالها بحرق الخيام الجديدة التى كان قد أعدها المتظاهرون كما تم حرق دراجة بخارية بجوار مسجد عمر مكرم ولكن باءت محاولتهم لحصار المتظاهرين الذين استبسلوا فى الدفاع عن مكانهم بوسط الميدان بالفشل، ومع ارتفاع أذان الفجر ارتفعت أصوات المتظاهرين بالتكبير والتهليل وهو ما زادهم حماسة حتى تمكنوا من إعادة قوات الجيش إلى مكانهم خلف الأسوار، ليتضح بعد ذلك أن تلك الهجمات كانت للتغطية على باقى القوات فى أثناء بناء الجدار العازل ليبلغ ارتفاعه خمسة أمتار من خلال أوناش كانت ترفع تلك الكتل وتقوم بوضع بعضها فوق بعض، ثم انسحبت قوات الجيش إلى مكانها خلف هذا السور، وسار التراشق من خلف جدار عازل تماما.

وكانت حركة المرور قد توقفت تماما بميدان التحرير فى حوالى الساعة الرابعة صباحا وحتى الساعة السادسة، وبعد عودة قوات الجيش إلى أماكنها خلف الجدار العازل الذى تم بناؤه بدأت هدنة التقاط الأنفاس، بينما قام بعض المتظاهرين بتجميع الحجارة، وعمل تلال أمام الجدار، تحسبا لأى هجوم من قوات الجيش.

وكان المتظاهرون قد طالبوا بعدم إنهاء المواجهة إلا بعد القصاص لشهداء الثورة ومحاكمة الجناة وأنهم لن يكرروا ما اعتبروه خطأ فى شارع محمد محمود عندما اتفقوا على عمل هدنة والعودة إلى الميدان، معتبرين تصريحات الدكتور كمال الجنزورى بأنه يمتلك جميع الصلاحيات اعترافا منه بارتكاب تلك الجرائم فى حق المتظاهرين، مستنكرين تجاهله فى خلال خطابه الأخير لسقوط الشهداء، وأكدوا أن قوات الجيش الموجودة بالمكان هى التى تبدأ بالتعدى عليهم، مشيرين إلى أن الجنود يقومون بحركات استفزازية، مثل الصعود على الجدار العازل والقيام بالرقص واستفزازهم بألفاظ نابية (**الأهرام** ١٩ ديسمبر).

– وبعد يومين من بدء حريق المجمع العلمى المصرى، تمكنت عناصر من القوات

المسلحة، بالتعاون مع مجموعة من المتظاهرين، من إنقاذ بعض الكتب والمراجع النادرة وغيرها من مقتنيات المجمع، ونقلها إلى دار الكتب، وانهار السقف العلوى من المجمع بعد تجدد اشتعال النيران به.

وقال وزير الآثار - بحسب **المصرى اليوم** ١٩ ديسمبر - إن آلاف الكتب القيمة والنادرة احترقت، أهمها النسخة الأصلية من كتاب «وصف مصر».

وتجدد الحريق بالمبنى وارتفعت سحب الدخان بكثافة أعلى المبنى، وقام بعض رجال الإطفاء بمحاولة إخماد الحريق الداخلى به غير أن المواجهات بين متظاهرين وأشخاص يعتلون سطح مبنى المجمع باستخدام الحجارة أعاقت عمل قوات الدفاع المدنى.

ومن جانبها، استمعت نيابة جنوب القاهرة إلى أقوال ١٦٤ من المتهمين فى الأحداث، وقالت مصادر قضائية إن التحقيقات كشفت عن أن ٨٣ من المقبوض عليهم اعترفوا بأن شخصاً يدعى «على عفت» وشهرته «على أبوالرجال» جاءهم من منطقة السيدة عائشة، وحرضهم على إلقاء المولوتوف والحجارة على الأمن والهيئات الحكومية مقابل أموال، كما كشفت تقارير الطب الشرعى عن قتلى الأحداث أنهم توفوا بطلقات رصاص، أطلقت عليهم من مسافات قريبة جداً لا تتجاوز ٣ أمتار (**المصرى اليوم** ١٩ ديسمبر).

جهود التهدئة

وفى مبادرة للأزهر الشريف وعدد من النواب الجدد والنشطاء والمثقفين للتهدئة ووقف العنف، توجه إلى ميدان التحرير كل من الدكتور حسن الشافعى - ممثلا لشيخ الأزهر - وعمرو حمزاوى، وباسل عادل، ومصطفى النجار، وأحمد سعيد، ووائل غنيم، ومعتز بالله عبدالفتاح، ومعز مسعود، وآخرين، لبناء جدار عازل بين الجيش والمتظاهرين ووقف نزيف الدم.

وقد تجاوب مع هذه المبادرة بعض المعتصمين، بينما رفضها آخرون، متسائلين: أين كنتم عندما اعتدى بالضرب علينا وعلى بناتنا؟!.

وطالب الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر وبعض العلماء والمثقفين والمفكرين بضرورة وقف جميع أشكال العنف والمواجهات الحالية حقنا لدماء المصريين من جميع الأطراف.

وأكدوا فى بيان مشترك - عقب اجتماع طارىء بمقر مشيخة الأزهر - ضرورة الالتزام بسلمية التظاهرات والاعتصامات، وحماية المؤسسات والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة، مع التعبير عن الحزن العميق لما حل بمبنى ومحتويات المجمع العلمى العريق الذى يضم تراثا ثقافيا مصريا فريدا ونادرا.

وطالب الدكتور على جمعة مفتى الجمهورية بالوقف الفورى لنزيف الدم، وإظهار الحقائق كاملة أمام الرأى العام. وناشد جميع الأطراف ضبط النفس، ووأد الفتنة التى تطل برأسها (**الأهرام** ١٩ ديسمبر).

المجلس العسكرى ينفى.. ويحذر

ونفى المجلس العسكرى - من خلال صفحته على الإنترنت - ما تردد عن اختطاف المعتصمين والمتظاهرين جنودا من القوات المسلحة، لمبادلتهم بمجموعة من المعتقلين.

وحذر المجلس من الشائعات التى ترددت على صفحات بعض المواقع، مشيرا إلى أنها تستهدف إشعال الأوضاع فى مصر. وأكد أن مصر - شعبا وجيشا - ستتصدى بكل قوة للعملاء المعروفين لكل مصرى صادق.

وكان شهود عيان قد أكدوا اختطاف المعتصمين والمتظاهرين ثلاثة جنود كانوا ضمن قوات الجيش التى حاولت محاصرة المعتصمين وطردهم من الميدان.

وفى تطور آخر مهم، كشف صبرى إبراهيم شلبى مؤسس الائتلاف الشعبى لحماية وإنقاذ مصر أنه شاهد فى قلب الأحداث نحو ٥٠٠ شخص من البلطجية والمسجلين الخطرين، وأطفال الشوارع يمارسون أعمال التخريب والحرق، وهم عبارة عن مجموعات يتراوح عدد الواحدة بين ٣٠ و٥٠ فردا، كما أن أعمارهم تتراوح بين ١٥ و٢٥ سنة، ولكل مجموعة قائد.

مشاهد من المحافظات

وقد رصدت **المصرى اليوم** (١٢/١٩) ردود الأفعال فى بعض محافظات مصر حيث أدانت القوى السياسية والشعبية فى عدد من المحافظات الاعتداء على المعتصمين أمام مجلس الوزراء، وتظاهر المئات فى الإسكندرية وقنا والسويس وبورسعيد والمنوفية والغربية والدقهلية، للتعبير عن رفضهم فض الاعتصام بالقوة، كما أصدر عدد من المنظمات والائتلافات بيانات إدانة، مطالبين بسرعة إجراء تحقيقات محايدة وتقديم المتورطين للنيابة العامة.

- فى الإسكندرية، تظاهر عشرات النشطاء، الذين ينتمون لمختلف الحركات السياسية أمام مقر قيادة المنطقة الشمالية العسكرية بسيدى جابر، للتنديد بفض قوات تابعة للجيش اعتصام مجلس الوزراء بالقوة.

وتظاهر عشرات النشطاء، أمام مقر اعتصام ميدان فيكتور عمانويل بمنطقة سموحة، اعتراضاً على اعتداء الشرطة العسكرية على معتصمى مجلس الوزراء.

وأدانت كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس فى المحافظة الأحداث، محذرة من الرجوع إلى الوراء، و«قصم» ظهر البلاد، وإثارة الفتن.

– **وفى قنا،** نظم العشرات من شباب ائتلاف الثورة وقفة احتجاجية بميدان الساعة، للتضامن مع المعتصمين أمام مجلس الوزراء، وإدانة استخدام العنف المفرط ضدهم، ورددوا هتافات رافضة حكومة الجنزورى.

– **وفى الجيزة**، شن اتحاد شباب الثورة وشباب مصر وشباب إنقاذ الثورة بأكتوبر ومراكز الجيزة هجوماً عنيفاً على المجلس العسكرى، واتهموه بالمسئولية عن أحداث العنف.

– **وفى الدقهلية،** نظم العشرات من شباب ٦ أبريل وقفة صامتة بالملابس السوداء أمام مبنى المحافظة، حداداً على أرواح الشهداء.

– **وفى المنوفية،** تظاهر العشرات من طلاب مجمع الكليات بشبين الكوم، احتجاجاً على الأحداث، وانضم إليهم أعضاء حركة ٦ أبريل وطلاب كلية الطب، ورفعوا صوراً للشهداء، منددين بما حدث من انتهاكات ضد المتظاهرين.

– **وفى الشرقية** نظم أكثر من ٣ آلاف طالب بجامعة الزقازيق مظاهرة حاشدة أمام المبنى الرئيسى، ورددوا هتافات تطالب برحيل الجنزورى والمجلس العسكرى.

– كما نظم المئات من النشطاء مظاهرات تأييد للمتظاهرين فى محافظات الإسكندرية والغربية وقنا والسويس والدقهلية والشرقية والمنوفية والجيزة والمنيا.

واحتلت أحداث الاشتباكات صدارة اهتمامات الصحف العالمية، إذ اتهمت «واشنطن بوست» الأمريكية – وفقًا **للمصرى اليوم** ١٢/١٩ – الجيش باستخدام القوة الوحشية لتفريق المتظاهرين.

واعتبرت «جارديان» البريطانية أن ما يحدث هو حرب شوارع، تهدد بانفجار الأوضاع فى مصر.

وذكرت «ديلى تليجراف» أن ما يجرى قد يعصف بالانتخابات.

وتوقعت «نيويورك تايمز» الأمريكية استمرار دوامة العنف فى ظل رفض المجلس العسكرى الاستجابة لمطالب المتظاهرين.

– وقد أصابت أحداث مجلس الوزراء البورصة والسياحة المصرية بخسائر كبيرة، تضمنت تراجع المؤشر الرئيسى للبورصة بنسبة ٣,٤٪، وإلغاء حجوزات الفنادق، وتأثر مطار القاهرة تأثرا سلبيا بالأحداث.

ردود أفعال نقابة المهن العلمية

وصف الدكتور محمد فهمى طلبة، نقيب المهن العلمية، حريق المجمع العلمى بأنه «جرح غائر لن يطويه النسيان» واتهمت نقابة المهن العلمية - بحسب المصرى اليوم ٢٠ ديسمبر - الجيش والشرطة بالمسئولية عن حرق أكثر من ١٩٠ ألف دورية وكتاب ومخطوط تاريخى، على رأسها كتاب «وصف مصر» خلال أحداث مجلس الوزراء وحريق المجمع العلمى، مطالبين بفتح تحقيق محايد حول الأحداث (**المصرى اليوم** ٢٠ ديسمبر).

- **فى ١٩ من ديسمبر ٢٠١١** سادت حالة من الهدوء النسبى ميدان التحرير فى اليوم الرابع من أحداث مجلس الوزراء، حيث توقفت الاشتباكات بين المتظاهرين والجيش فى شارع الشيخ ريحان، بعد بناء قوات الجيش والشرطة - بحسب المصرى اليوم ٢٠ ديسمبر - حائطاً خرسانياً فى الشارع، كما شهد الميدان مناقشات حول ضرورة الاعتصام أو الانتظار حتى الإعداد والحشد الجيد.

المجمع العلمى يلفظ أنفاسه الأخيرة

أما المجمع العلمى فلفظ انفاسه الأخيرة، بعد أن تصدعت جدرانه من الداخل والخارج؛ بسبب الحريق الذى اشتعل فيه لساعات طويلة، أدت إلى حريق الكثير من الكتب العلمية المهمة، وكتب عليه المعتصمون «تاريخك يا مصر حرقوه»، و«العسكر حرق المجمع العلمى»، وحاول عدد من المعتصمين الدخول إلى مقر المجمع العلمى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه (**المصرى اليوم** ٢٠ ديسمبر).

- ووفقًا **للأهرام** (٢٠ ديسمبر) فقد اجتاحت قوات الجيش والأمن المركزى فى تمام الساعة الثانية والنصف صباح الاثنين (١٩ ديسمبر) ميدان التحرير بعد إطفاء الأنوار وطاردت المتظاهرين فى اتجاهات مختلفة، واعتدت - وفق رواية أحد الأطباء - على أطباء المستشفى الميدانى بنهاية امتداد شارع الشيخ ريحان.

وبنفس طريقة الحل لأزمة «محمد محمود» لجأ الجيش للوسيلة نفسها وهى العزل ووضع أحجار لفض الاشتباك الذى استمر منذ ليلة الجمعة (١٦ ديسمبر).

فقد تم عزل شارع الشيخ ريحان بعد اشتباكات متبادلة ومواجهات عنيفة استمرت طيلة ليلة الاثنين (١٩ ديسمبر) تبادل فيها الطرفان السيطرة على الميدان إلى أن انتهى الأمر بعزل شارع الشيخ ريحان ليكون بذلك ثالث شارع يغلق بعد شارع «محمد محمود» وشارع مجلس الشعب، لتصبح بذلك كل الطرق المؤدية للمنشآت الحيوية مغلقة بالعازل الحجرى والأسلاك الشائكة ووقوف قوات الجيش والأمن، على بعد عدة أمتار من هذه العوازل حتى يكونوا بعيدين عن أى حجارة للمتظاهرين.

وشهد الميدان هدوءا حذرا مشوبا بالخوف والتوتر بعد الأحداث الدامية التى استمرت نحو ٣ أيام، كما شهد الميدان أيضا حلقات نقاشية كبيرة بين المواطنين لتهدئة الأوضاع ومناقشة الأحداث بالعقل والمنطق من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث مرة أخرى، الأمر الذى نتج عنه مشادات بين مؤيد ومعارض. وحمَّل الجميع هناك المجلس العسكرى مسئولية ما حدث، ومسئولية دماء أُريقت طيلة الأيام الثلاثة الماضية.

وعقب ظهر الاثنين خرجت مسيرة من عشرات المتظاهرين فى ميدان التحرير إلى مسجد عمر مكرم لأداء صلاة الجنازة على أحد الشهداء الذين سقطوا فى أحداث فجر الاثنين، إثر إصابته بطلق نارى، وذلك بعد ليلة طويلة من الاشتباكات سقط فيها العديد.

وردد المشاركون فى المسيرة هتافات «يسقط يسقط حكم العسكر».. وأسفرت تلك المواجهات ـ حسب تصريحات أحد أطباء المستشفى الميدانى – عن سقوط خمسة شهداء جدد، ونحو ١٥٠ مصابا.

على الجانب الآخر وفى نهاية يوم الاثنين (١٩ ديسمبر) انتشر الباعة الجائلون بالميدان ,وتوافد أعضاء الألتراس وطلاب المدارس والصبية الذين قاموا بحركات استفزازية (ا**لأهرام** ٢٠ ديسمبر) ورشق الأمن بالحجارة من وراء الأسوار الأسمنتية؛ مما أدى الى قيام قوات الأمن بالرد عليهم، واستمر التراشق المتبادل قرابة ساعة أدت الى وقوع العديد من الإصابات خاصة من الصبية وتم نقلهم بواسطة دراجات بخارية الى المستشفى الميدانى بجوار مسجد عمر مكرم.

– ونظم عدد من المتظاهرين مسيرة من شارع قصر العينى لدعوة الموجودين فى شارع الشيخ ريحان إلى العودة لميدان التحرير.

وأكد منظمو المسيرة أن ميدان التحرير هو الذى بدأت فيه ثورة ٢٥ يناير، والمكان الأمثل لتسجيل الاعتراضات هو الميدان .. واصفين أنه «خير صوت للثوار»، مما أدى إلى حدوث بعض الحلقات النقاشية الحادة بين المتظاهرين.

– ووفقًا **للأهرام** (٢٠ ديسمبر) وقعت حالة وفاة جديدة بمستشفى المنيرة ليرتفع عدد ضحايا اشتباكات شارع قصر العينى إلى ١٢ حالة، إلى جانب ٨١٥ إصابة.

– كما أصدر المستشار عبدالمعز إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة، قرارا بندب المستشارين وجدى محمد عبدالمنعم ومحمد وجيه، لاستكمال التحقيقات فى الأحداث التى وقعت أمام مقر مجلس الوزراء اعتبارا من ١٦ ديسمبر وما يرتبط بها من وقائع.

جهود تهدئة.. وردود أفعال

كثفت القوى السياسية من تحركاتها - بحسب **الأهرام** ٢٠ ديسمبر - بطرح عدة مبادرات للتهدئة ووقف الاشتباكات، بينما لجأ بعضها إلى القيام باعتصام رمزى أمام دار القضاء العالى، بعد تقديم بلاغات ضد الشرطة العسكرية ووزير الداخلية للنائب العام.

وطرح اتحاد شباب الثورة مبادرة لإطفاء نار الفتنة تقوم على أساس وقف الاشتباكات فورا، والتحقيق العلنى فى الأحداث، وانسحاب جميع المتظاهرين من محيط مجلس الوزراء وفض الاعتصام فورا.

ودعت معظم القوى والحركات الثورية الموجودة بميدان التحرير إلى توحيد المبادرات فى تحرك واحد، يعتمد على انسحاب كامل للجيش والشرطة من الشوارع المحيطة بالميدان، وقيام شباب الثورة بعمل لجان شعبية لحماية المنشآت الحيوية ومطاردة البلطجية.

لكن بعض القوى السياسية الأخرى قررت تنظيم اعتصام مفتوح أمام دار القضاء العالى بدءا من الاثنين (١٩ ديسمبر)، وذلك عقب اجتماع شاركت فيه أحزاب: الحرية والعدالة والغد والكرامة والكتلة المصرية وتحالف الثورة مستمرة، وطالب المجتمعون بالوقف الفورى للعنف والإفراج عن المعتقلين، وضرورة محاكمة من أصدر الأوامر بالاعتداء على المتظاهرين، وتشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة لهذا الغرض، كما طالبوا بضرورة التعجيل بنقل السلطة بشكل كامل عقب انتخابات مجلس الشعب (**الأهرام** ٢٠ ديسمبر).

مخطط لحرق مجلس الشعب

وفى سياق متصل كشف اللواء عادل عمارة عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة - فى مؤتمر صحفى عن وجود مخطط ممنهج للاعتداء على قوات التأمين والشرطة وحرق المبانى العامة، موضحا أنه لم تصدر أوامر بفض الاعتصام بالقوة، لكن تحرش بعض المعتصمين بقوات التأمين أدى إلى اندلاع الأحداث.

وأكد وجود معلومات عن مخطط لإحراق مبنى مجلس الشعب، ضمن خطة تستهدف إسقاط الدولة المصرية، التى تبدأ بالإعلان عن سلمية المظاهرات، ثم تتحول من سلمية إلى استهداف للمنشآت الحيوية، مؤكدا أن مصر فى خطر.

وعرض اللواء عمارة - خلال المؤتمر - عدة شرائط «فيديو» توضح قيام متظاهرين، وبينهم نشطاء وناشطات سياسيون بمحاولة اقتحام مجلس الشعب، واعترافات

لصبية وبلطجية عن تلقيهم أموالا من أشخاص نظير إلقائهم المولوتوف والحجارة على الأمن وإحراق المبانى العامة (**الأهرام** ٢٠ ديسمبر).

– وفى المقابل أدان تحالف من ٣٠ منظمة نسوية (وفقًا **للمصرى اليوم** ٢٠ ديسمبر) قيام عناصر من الجيش بالاعتداء على فتاة منتقبة وخلع النقاب عن وجهها، وتعرية جسدها وسحلها وضربها بالأحذية العسكرية (البيادة) فى أجزاء من جسدها، والاعتداء على سيدة عجوز تم جذبها من شعرها وضربها بعصا جنود الجيش، وطالب التحالف المجلس العسكرى بوقف جميع أشكال العنف ضد المعتصمين، وإجراء تحقيق عادل وفورى من قبل هيئة قضائية مستقلة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ضد كل من تثبت إدانته فى ارتكاب هذه الجرائم.

كما نظم نحو ٤٠ شخصية، تمثل جميع التيارات السياسية فى مصر، اعتصاماً أمام دار القضاء العالى، لحين تنفيذ المجلس العسكرى مطالبهم المتمثلة فى وقف فورى للعنف فى منطقة ميدان التحرير، وعدم التعرض للمتظاهرين، وإصدار المشير محمد حسين طنطاوى، بصفته القائم بأعمال رئاسة الجمهورية، مرسوماً بتعيين لجنة تحقيق مستقلة، يرأسها المستشار زكريا عبدالعزيز للتحقيق فى أحداث شارعى قصر العينى ومجلس الوزراء، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع فى تسليم السلطة لرئيس مدنى فى ٢٥ يناير المقبل (**المصرى اليوم** ٢٠ ديسمبر).

وفى رد فعل حول المؤتمر الذى عقده المجلس العسكرى، وعرض خلاله فيديوهات اتهم خلاله المتظاهرين بأعمال التخريب والحرق للمجمع العلمى وهيئة الطرق والكبارى عقدت حركة ٦ أبريل جبهة أحمد ماهر (وفقًا **للأهرام** ٢٠ ديسمبر) مؤتمرا موازيا بحضور عدد من الشخصيات العامة ممثلى الائتلافات الثورية، وتتضمن الفيديوهات التى تم عرضها، مقاطع تكشف سحل الفتيات، واستخدام الرصاص الحى ضد المتظاهرين والمعتصمين فى محيط مجلس الوزراء على مدى اليومين الماضيين.

كما طالبت الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بتقديم المتورطين فى أحداث قصر العينى للمحاكمة، وإطلاع الشعب على نتائج التحقيقات، مؤكدة أن المصريين لن يقبلوا السكوت على هذه الدماء النازفة دون حساب أو عقاب، وما لم يقدَّم المتورِّطون فى هذه الأحداث وأحداث محمد محمود إلى العدالة فإن الرد الشعبى سوف يكون عنيفًا (**الأهرام** ١٢/٢٠).

وأدان عدد من منظمات المجتمع المدنى الأحداث التى وقعت أمام مجلس الوزراء، وأدت لسقوط ما يقرب من ١٠ ضحايا وإصابة قرابة ٤٠٠ آخرين، واحتمال استمراريتها وتوسعها على نحو يقوض الاستقرار النسبى فى البلاد، وضرورة تشكيل لجنة تقصى حقائق لمحاسبة المسئولين عن الأحداث.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بيان لها بضرورة إجراء تحقيق عاجل وشفاف فى هذه الأحداث الخطيرة، على نحو يضمن محاسبة المتورطين أيا كانت صفاتهم.

وأعرب المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة، عن قلقه بشأن العنف والاستخدام المفرط للقوة تجاه تفريق هذه التجمعات والاعتصامات السلمية.

ووصف عمرو موسى المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، حرق المجمع العلمى بأنه يمثل تدميرا لصفحات لا تعوض من تاريخ مصر وتراثها.

وحمَّل حمدين صباحى، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، المجلس العسكرى «وزر» ما يحدث، لأنه لم يقم بعمل تحقيق جاد، للكشف عن مرتكبى المذابح السابقة والحالية، مشيرا إلى أن الإدارة الخاطئة والمعالجة الأمنية باستخدام العنف للمواقف السياسية، هما السبب فيما وصل إليه الحال وسقوط مئات الشهداء.

وأصدر أعضاء مجلس الشعب فى بيان وقعه ١٥ منهم، أعلنوا فيه إدانتهم لأعمال الشغب والاعتداء على المجمع العلمى والمطالبة بإيقاف استخدام العنف وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق من نواب الشعب.

كما دخل طلاب جامعة القاهرة فى إضراب سلمى من بداية اليوم الدراسى امتنعوا فيه عن ممارسة نشاطهم ومهامهم كطلاب، احتجاجا على أحداث مجلس الوزراء (**الأهرام** ٢٠ ديسمبر).

كما أدان تحالف المصريين بأمريكا ما حدث للمتظاهرين، وطالب بإنهاء المرحلة الانتقالية بسرعة.

مظاهرات فى بعض المحافظات

● **ففى ١٩ من ديسمبر ٢٠١١** تواصلت المظاهرات المنددة بأحداث مجلس الوزراء فى عدد من المحافظات - بحسب **المصرى اليوم** ٣٠ ديسمبر، مطالبة بإيقاف استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، والتحقيق الفورى مع المستببين فيما جرى، كما طالب ممثلو ورموز القوى السياسية بفتح تحقيق عاجل، محذرين من استمرار تساقط الشهداء بعد قيام الثورة؛ مما ينذر بعواقب وخيمة قد لا تحمد عقباها.

وفى الإسكندرية، طالبت جمعية أنصار حقوق الإنسان، المجلس العسكرى، فى بيان، بإجراء تحقيق قضائى مستقل فى ملابسات الأحداث، وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة مع تعويض المضارين وإطلاق سراح جميع المعتقلين.

وطالب حزب العدل النائب العام ببدء تحقيق فى الأحداث، وتقديم المجلس الأعلى للقوات المسلحة اعتذاراً رسمياً، وحذر الائتلاف المدنى الديمقراطى بالإسكندرية من استمرار تساقط الشهداء.

وأصدر نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية بياناً استنهض فيه كل القوى والفصائل السياسية لتتحمل مسئولياتها التاريخية تجاه مصر.

وفى الغربية، شهدت مدينتا طنطا والمحلة مظاهرتين حاشدتين.. وفى بنى سويف، تظاهر المئات من الشباب للتنديد بأحداث قصر العينى.

وفى الفيوم، تقدم ٣٦ أديباً وقاصاً وروائياً باستقالات جماعية من عضويتهم فى المؤسسات الثقافية وجمدوا أنشطتهم، ودعا الأدباء فى بيان القوى الفاعلة فى المجتمع إلى تدارس هذه الفكرة وتطبيقها لتحقيق نوع من العصيان المدنى، يعيد الثورة إلى مسارها الصحيح.

ردود أفعال دولية

- طالبت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، قوات الأمن المصرية باحترام وحماية حقوق الإنسان العالمية لكل المواطنين المصريين، بما فى ذلك حق التعبير السلمى عن الرأى وحرية التجمع.

أما بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة، فقد اتهم قوات الأمن المصرية بالاستخدام «المفرط» للعنف ضد المتظاهرين، معربا عن «قلقه الشديد من تصاعد العنف». (**الأهرام** ٢٠ ديسمبر)

● **فى ٢٠ من ديسمبر ٢٠١١** نظم مئات المتظاهرين مسيرة لتأبين الشهيد الشيخ عماد عفت أمين لجنة الفتوى بدار الإفتاء، وانطلقت المسيرة من مسجد عمر مكرم إلى شارع طلعت حرب، واستمرت أكثر من ساعتين، رفعوا خلالها صور الشيخ الشهيد، ورددوا هتافات: «انزل ما تخافشى.. انزل قول للعسكر يمشى».(**المصرى اليوم** ٢١ ديسمبر).

● **فى ٢١ من ديسمبر ٢٠١١** وفى تطور مفاجئ قطع الهدوء الحذر فى ميدان التحرير، تجمع نحو مائة شخص بصورة مفاجئة بجوار مسجد عمر مكرم باتجاه ميدان سيمون بوليفار، ورشقوا قوات الجيش التى تؤمن محيط السفارة الأمريكية بوابل من الحجارة، فى حين التزمت القوات أقصى درجات ضبط النفس **(الأهرام** ٢٢ ديسمبر).

- وقضى المعتصمون ليلتهم - بحسب **المصرى اليوم** (٢٢ ديسمبر) دون ضحايا فى اليوم السادس لاندلاع أحداث مجلس الوزراء، ونصب المحتجون خيمة فى الحديقة الدائرية بالميدان للتأكيد على مطالبهم المتمثلة فى تسليم السلطة إلى المدنيين،

ومحاكمة قتلة المتظاهرين، فيما أقام الجيش حائطا رابعاً فى شارع يوسف الجندى خلف الجامعة الأمريكية.

من جانبه، دعا الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، شباب ائتلاف الثورة إلى هدنة حقيقية مع قوات الأمن، لكشف المندسين والبلطجية الذين يقومون بعمليات الحرق والتخريب.

وقد أصدرت الجمعية الوطنية للتغيير بيانا، دعت فيه الجماهير للمشاركة فى جمعة «رد شرف الحرائر» احتجاجا على ما سمته جريمة شارع مجلس الوزراء التى هزت العالم، ووضعت سمعة الجيش على المحك بحسب تعبيرها. (**المصرى اليوم** ٢٢ ديسمبر).

وفى المقابل، دعت حركة صوت الأغلبية الصامتة القوى السياسية للمشاركة فى جمعة «لا للتخريب ولا للوصاية الأجنبية» فى ميدان العباسية، لمواجهة ما سمته الانشقاق الذى تسعى إليه القوى المخربة.

وفى سياق متصل دخل اعتصام أعضاء مجلس الشعب وعدد من الناشطين والشخصيات العامة للمطالبة بوقف العنف يومه الثالث أمام نقابة الصحفيين.. ورشح المعتصمون المستشار زكريا عبدالعزيز لرئاسة لجنة تقصى الحقائق المستقلة للتحقيق فى الأحداث الأخيرة.. فى الوقت نفسه استمر فيه اعتصام المؤيدين للمجلس العسكرى أمام مكتب النائب العام، فيما طالب قانونيون بانتداب قضاة مدنيين للمشاركة فى التحقيق مع العسكريين.. (**المصرى اليوم** ٢٢ ديسمبر).

ـ وفيما له صلة بالأحداث أعلن الدكتور عادل عدوى مساعد وزير الصحة أن عدد الإصابات منذ اندلاع الأحداث بلغ ٩٢٦ إصابة (**الأهرام** ٢٢ ديسمبر).

● وفى سياق آخر استأنف المجلس الاستشارى مساء الأربعاء (٢١ ديسمبر) أعماله وجلساته العادية، بمقر مركز إعداد القادة بالعجوزة.. لمناقشة زيادة عدد أعضاء «الاستشارى» بدعوة قوى سياسية أخرى غير ممثلة للانضمام إليه.

قال منصور حسن رئيس المجلس الاستشارى، إن قرار استئناف الجلسات العادية جاء بعد قبول الأعضاء البيان المشترك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب اجتماعهم بالمشير حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى، (الثلاثاء ٢٠ ديسمبر).

من جانبه، قال الدكتور حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية، عضو المجلس الاستشارى، إنه تم الاتفاق على ضرورة دعوة الأعضاء المستقيلين من المجلس إلى العودة إلى طاولة الحوار، مؤكدا أن هناك مناقشات تجرى حاليا من أجل توسيع المجلس ليشمل أطيافا من القوى السياسية غير الممثلة فيه، مؤكدا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس لديه مانع للاستجابة إلى ما يتم التوافق حوله (**المصرى اليوم** ٢٢ ديسمبر).

ـ وفى سياق متصل رفض حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، المبادرة التى أطلقها التحالف الديمقراطى، وعدد كبير من القيادات الحزبية والشخصيات العامة، والتى تدعو المجلس العسكرى إلى الإسراع فى تسليم السلطة عبر انتخابات رئاسية، تجرى فى يناير أو فى موعد قبل المحدد سلفا فى يونيو المقبل (**المصرى اليوم** ٢٢ ديسمبر).

وفيما له صلة بأحداث مجلس الوزراء كشفت تحقيقات النيابة مع المتهمين بإثارة الشغب والفوضى أمام مقر مجلس الوزراء، عن أن سيارات فارهة طافت بشارع قصر العينى والمنطقة المحيطة به، ووزع أصحابها أموالا ومأكولات على بعض الأشخاص مقابل قيامهم برشق القوات، الأمن والجيش، بالحجارة والقيام بأعمال تخريبية ·**الأهرام** ٢٢ ديسمبر).

إخلاء سبيل «سيدة الحواوشى»

ـ كما أخلت نيابة جنوب القاهرة الكلية سبيل نيللى عصمت صبرى، المعروفة إعلاميا بـ «سيدة الحواوشى» بضمان محل إقامتها، كما سلمت النيابة ملف تحقيقات أحداث «مجلس الوزراء» إلى قضاة تحقيق منتدبين من وزارة العدل.

● وفى اليوم نفسه أعلن المستشار عادل عبدالحميد وزير العدل أن التحقيقات المبدئية فى أحداث ميدان التحرير وشارع محمد محمود الأخيرة كشفت عن تورط عدد من الأشخاص بدفع مبالغ مالية طائلة لمجموعات من الشباب والصبية نظير القيام بأعمال تخريبية بالبلاد، وكشف عبدالحميد عن أنه تم حبس مائتى متهم فى أحداث مجلس الوزراء الأخيرة، معظمهم من العاطلين والحرفيين والأطفال بعد أن تبين تورطهم فى القيام بأعمال تخريب.. (**الأهرام** ١٢/٢٢).

ردود فعل محلية

● وقد أدانت أكثر من ٢٥ منظمة نسائية مصرية الاعتداءات التى تعرض لها المعتصمون ـ رجالاً ونساء ـ من قبل عناصر من الجيش ـ وعلى ما وقع للفتاة المنتقبة التى خلع النقاب عن وجهها، وتمت تعرية أجزاء من جسدها وضربها والاعتداء على سيدة عجوز تم جذبها من شعرها وضربها بالعصا.. وطالبت المنظمات ومن بينها مركز قضايا المرأة والجمعية المصرية لتنمية الأسرة ومؤسسة المرأة الجديدة وملتقى المرأة بوقف جميع أشكال العنف التى ترتكب ضد المعتصمين.

حريق المجمع خسارة لا يمكن تعويضها

وقالت مديرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو»، إيرينا بوكوفا، إن حرق المجمع العلمى خسارة لا يمكن تعويضها بالنسبة لمصر والعالم، حيث أدى حرق المجمع العلمى إلى إتلاف ما يقرب من ٧٠٪ من محتوياته النادرة.

وأضافت «بوكوفا» فى بيان صحفى أن «مخطوطات المجمع العملى تمثل تاريخ وهوية شعب بأكمله».. مطالبة بالعمل على معرفة أسباب هذا الحريق وسرعة إنقاذ ما تبقى منه (**المصرى اليوم** ٢٢ ديسمبر).

كشف مخطط للتخريب

● وفيما له صلة بالأحداث كشف مصدر مسئول رفيع المستوى ـ بحسب **الأهرام** ٢٢ ديسمبر ـ عن رصد جهات أمنية سيادية لتحركات واتصالات لعناصر داخلية مع جهات أجنبية خارجية لتنفيذ سيناريو مخطط يوم ٢٥ يناير المقبل ٢٠١٢ من خلال قيام ثورة أخرى جديدة هدفها فقط الدخول فى اشتباكات دامية مع عناصر القوات المسلحة بعد استفزازهم فى أماكن حيوية وسقوط قتلى، بالإضافة إلى التجهيز لإشعال الحرائق وإثارة الفوضى فى الشارع.

وقال المصدر: إن المخطط يقوم على استدراج الشباب الطاهر، والخاسرين فى الانتخابات البرلمانية، وأكد أن الهدف من هذا المخطط هو إفشال كل العمليات الديمقراطية، وإسقاط الجيش، ومن ثم إسقاط الدولة، ويقوم المخطط على توجيه الدعوات للمشاركة فى مظاهرات سلمية يوم٢٥يناير، ثم الدعوة لاعتصامات تتحول إلى مناوشات واستفزاز واحتكاك مع الشرطة، ثم مع عناصر من القوات المسلحة.

وقال المصدر: إن الجهات الأمنية السيادية تمكنت من رصد هذه الاتصالات والتحركات ,وتأكد أن الهدف منها تحويل البلاد إلى فوضى عارمة، وحرب أهلية بين الشعب والقوات المسلحة، تمهيدا لصدور قرارات بتدخل قوات أجنبية للفصل بين الشعب والقوات المسلحة.

وأضاف المصدر إن الاتصالات كشفت عن تورط جهات خارجية، تسعى لتوريط شخصيات وعناصر فى الداخل لتنفيذ هذا السيناريو، وهو الجزء الأول من المخطط، على أن تتولى هذه الجهات الأجنبية تنفيذ بقية المخطط بالعمل على التدخل فى مصر، وفرض الوصاية الدولية على البلاد، وأكد المصدر أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال الدخول فى اعتصام، ثم حدوث اشتباكات وسقوط قتلى، مع استمرار العنف فى كل اتجاه.

وكشف المصدر عن اتخاذ الدولة كل الإجراءات ـ بما فيها الأمنية ـ للتصدى لهذا المخطط للحفاظ على المنشآت والممتلكات، وحماية أرواح المصريين من هذه الفوضى، وأشار المصدر إلى أن ما يفصل بين٢٥ يناير وفتح باب الترشح على منصب رئيس الجمهورية نحو شهرين ونصف الشهر، لتتحقق أول انتخابات رئاسية لاختيار رئيس مدنى للبلاد.

● **فى ٢٢ من ديسمبر ٢٠١١** بعد أسبوع من المعاناة، وبعد أن سالت دماء المصريين على أرض وشوارع منطقة مجلس الوزراء عاد الهدوء المشوب بالحذر، وبدأت تظهر من جديد الخيام بقلب ميدان التحرير وأمام مجمع التحرير استعدادا للمليونيات التى تعود معها المعارك السياسية.

وخلال الـ ٢٤ ساعة الماضية حدثت - بحسب **الأهرام** ٢٣ ديسمبر - تراشقات من جانب المتظاهرين قوبلت بثبات وضبط للنفس من جانب الأمن والقوات المسلحة.

وتراجعت حالات الاستفزاز؛ ولليوم الثانى على التوالى قضت القوات الأمنية ليلة شبه هادئة خلف الموانع الأسمنتية.

ولم تتأثر حركة المرور فى الميدان باستثناء القادم من قصر العينى والمتجه إلى شارعى الشيخ ريحان ومحمد محمود.. وفتحت المحال التجارية أبوابها وسط انتشار الباعةالجائلين وانتظام العمل بمجمع التحرير.. كما استمرت الحلقات النقاشية اليومية بين رواد الميدان والمتظاهرين الذين تركزوا داخل الجزيرة الوسطى.. وطافت مسيرة صغيرة من الطلبة الميدان منددين بقتل الشهيد محمد مصطفى.

وأدانت حركتا «أنا المصرى» و«السلام والاستقرار» المنظمتان لتلك المظاهرات العنف المتصاعد، ومحاولات الوقيعة بين أفراد الشعب (**الأهرام** ٢٣ ديسمبر).

- وعلى جانب آخر، اتفقت قوى سياسية وحزبية بالإسكندرية على نقل احتجاجاتها واعتصاماتها من ساحة ميدان مسجد القائد إبراهيم إلى ميدان التحرير؛ تضامنا مع المتظاهرين والمعتصمين به فى مليونية «رد الشرف».

كما دعا شباب ائتلاف الثورة بالإسكندرية المواطنين للمشاركة فى مليونية «رد الشرف» بساحة مسجد القائد إبراهيم اعتراضا على انتهاك حرمة الفتيات وقتل المتظاهرين.

وقد تواصلت ردود الفعل إزاء المطالبة بالتعجيل بالانتخابات الرئاسية، حيث جدد الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة رفض التعجيل بالانتخابات، محذرا من أن هناك من يحاول إعاقة المسار الطبيعى للديمقراطية، فى حين رحب حزب النور بالدعوات المطالبة بإجراء انتخابات الرئاسة بعد مجلس الشعب، وطالب بإلغاء انتخابات مجلس الشورى.

كما رحب عمرو موسى بالمبادرات الداعية إلى التبكير بالانتخابات الرئاسية، ودعا حمدين صباحى إلى فتح باب الترشيح لها ١٥ يناير ٢٠١٢.

وفى الوقت نفسه أشادت قوى سياسية عديدة ـ منها الجماعة الإسلامية وحزب النور وجماعة الإخوان المسلمين ـ بقرار المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، دعوة مجلس الشعب إلى الانعقاد يوم ٢٣ يناير ٢٠١٢.

وقد ارتفع عدد الوفيات فى الأحداث الأخيرة إلى ١٧ بعد وفاة ضحية جديدة الخميس (٢٢ ديسمبر).

وشارك الآلاف فى تشييع جنازة الشهيد محمد مصطفى الطالب بهندسة عين شمس، وذلك من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر (**الأهرام** ٢٣ ديسمبر).

وقالت **المصرى اليوم** ٢٣ ديسمبر: واصل طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس مسيراتهم الطلابية لليوم الرابع على التوالى، للتنديد بأحداث مجلس الوزراء والشيخ ريحان، التى راح ضحيتها طالبان من جامعة عين شمس، ونظم ما يقرب من ١٠ آلاف طالب من طلاب جامعة عين شمس مسيرة طلابية (الخميس ٢٢ ديسمبر) إلى وزارة الدفاع بمشاركة الناشط السياسى والنائب مصطفى النجار احتجاجا على استشهاد زميلهم محمد مصطفى الذى أصيب بطلق نارى مع بداية اندلاع الأحداث، فيما نظم المئات من الطلاب جامعة القاهرة مسيرة حاشدة داخل الجامعة للتنديد بحكم المجلس العسكرى..

– فى سياق متصل أنهى عدد من أعضاء مجلس الشعب المنتخبين وبعض شباب القوى السياسية اعتصامهم أمام نقابة الصحفيين، مؤكدين أن إنهاء الاعتصام جاء بهدف المشاركة فى مليونية الجمعة (٢٣ ديسمبر).

جمعة الحرائر(٢٣ ديسمبر ٢٠١١)

● **فى ٢٣ من ديسمبر ٢٠١١**..وانتصارا لسيدات مصر وبناتها.. احتشد عشرات الآلاف فى ميادين التحرير، وانطلقت مسيرات من عدة مناطق بالقاهرة والإسكندرية، ومسيرات أخرى فى محافظات السويس وبورسعيد والأقصر وقنا وأسوان والبحر الأحمر والمنيا والوادى الجديد وسوهاج والإسماعيلية والقليوبية والدقهلية، احتجاجا على العنف المفرط من جانب قوات الشرطة العسكرية ضد معتصمى مجلس الوزراء وسحل فتيات وضرب أخريات.. (**الشروق** ٢٤ ديسمبر).

ميدان التحرير

● شارك عشرات الآلاف فى «جمعة الحرائر»، بميدان التحرير – حسب **المصرى اليوم** ٢٤ ديسمبر – وأدوا صلاة الجمعة، ثم صلاة الغائب على أرواح الضحايا منذ يناير

٢٠١١، وحتى أحداث مجلس الوزراء، ورددوا هتافات تطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتسليم السلطة إلى رئيس مدنى منتخب، فيما أعلن الآلاف انشقاقهم عن جماعة الإخوان المسلمين والدعوة السلفية، وتشكيل ائتلاف الإسلاميين الأحرار.

ونصب المتظاهرون خيمة كبيرة بألوان علم مصر، علقوا عليها صوراً فوتوغرافية ورسوما كاريكاتيرية توثق لأحداث الثورة منذ بدايتها، ورفعوا لافتات تُحمّل المجلس العسكرى مسئولية الأحداث الأخيرة، ووجهوا انتقادات شديدة إلى الإخوان المسلمين، والسلفيين، وطافت مسيرة تحمل نعشا رمزياً أرجاء الميدان، ورددت عدة هتافات تندد بالاعتداء على الفتيات. وأعلن ياسر راضى، أحد شباب السلفيين، تشكيل ما يسمى «تحالف الإسلاميين الأحرار»، بمشاركة ٣١ ائتلافاً وحركة تضم ٥ آلاف من الشباب المنشقين عن الإخوان والسلفيين، وقال إنهم سيفضحون ما سماه «مخطط قيادات مكتب الإرشاد فى الجماعة والدعوة السلفية»، للسيطرة على مقدرات الأمور بالبلاد، وإزالة الستار عن الاجتماعات السرية التى جمعت بين الطرفين، والمجلس العسكرى، وأسفرت عن إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية (**المصرى اليوم** ٢٤ ديسمبر).

ووزع المتظاهرون بياناً طالبوا فيه بتشكيل مجلس رئاسى مدنى، يضم رئيس مجلس الشعب المنتخب، والدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح، وحمدين صباحى، المرشحين المحتملين فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، والدكتور حسام عيسى، أستاذ القانون بجامعة عين شمس، وجورج إسحاق، عضو حركة كفاية.

وطالب حزب التحالف الشعبى الاشتراكى، فى بيان بعنوان «فليرحل المجلس العسكرى» بتشكيل لجنة تقصى حقائق فى أحداث مجلس الوزراء، وإلغاء انتخابات مجلس الشورى، وإجراء الانتخابات الرئاسية فور انتهاء انتخابات مجلس الشعب.

- وانطلقت مسيرة من المصلين فى الجامع الأزهر، عقب صلاة الجمعة إلى التحرير، ندد المشاركون فيها بحكم المجلس العسكرى، فيما نظم الاتحاد النسائى مسيرة أخرى من المسجد نفسه إلى الميدان، بقيادة الدكتورة نوال السعداوى، كما خرج مئات المصلين من أمام مسجد مصطفى محمود حتى التحرير بمشاركة نسائية، احتجاجاً على أحداث العنف الأخيرة. وألقى الشيخ عبدالعزيز النجار، خطبة الجمعة فى التحرير، وقال فيها إن الشعب المصرى قرر رحيل المجلس العسكرى، على أن يسلم السلطة إلى مجلس رئاسى مدنى، فيما أكد الدكتور نصر فريد واصل، مفتى الجمهورية الأسبق، فى خطبة الجمعة بالأزهر، أن دم المسلم أشد حرمة عند الله من البيت الحرام. (**المصرى اليوم** ٢٤ ديسمبر)

● فى المقابل شارك الآلاف فى مظاهرة «لا للتخريب» بميدان العباسية، وطالبوا

المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالبقاء فى الحكم لحين تسليم السلطة للمدنيين، ورفضوا استمرار المظاهرات فى ميدان التحرير، ونددوا بوسائل الإعلام التى وصفوها بـ «المضللة».

هتف المتظاهرون «يا مشير أوعى تسيبها للتحرير» و«يا مشير إحنا زهقنا من التحرير» و«يا إعلام يا جبان إنت عميل للأمريكان».. ووزعوا بيانا يطالب ببقاء المجلس العسكرى حتى تسليم السلطة للمدنيين، ورفعوا لافتات مناهضة لبعض وسائل الإعلام، وأخرى تحمل عبارات «نرفض التخريب»، و«مين الصح ومين الغلط إحنا قربنا ناكل زلط» (**المصرى اليوم** ٢٤ ديسمبر).

المحافظات

● **فى الإسكندرية** لم يختلف المشهد كثيرا حيث تجمع فيها آلاف المتظاهرين فى ساحة القائد إبراهيم، ثم توجهوا عقب صلاة الجمعة إلى المنطقة العسكرية الشمالية؛ تعبيرا عن رفضهم إهدار كرامة النساء فى المظاهرات وقتل الثوار.

وحمل المتظاهرون لافتات تطالب بتسليم السلطة لمجلس مدنى إلى حين انتخاب رئيس للجمهورية ومحاكمة قتلة الثوار فورا، وكذلك رموز النظام الفاسد.

وكان الشيخ أحمد المحلاوى خطيب مسجد القائد إبراهيم قد طالب المصريين بالوحدة والتكاتف من جديد، لكنه اتهم المتظاهرين والمعتصمين بأنهم رغم حسن نيتهم ستار للبلطجية والمندسين الذين يدمرون ويقتلون.. وتساءل: ماذا فعلت الاعتصامات والمظاهرات منذ قيام الثورة، مطالبا بالكف عما أسماه بالعبث الحالى.. وتكرر المشهد نفسه -وإن كان علي نطاق أقل - فى المحافظات خاصة السويس والأقصر والفيوم والبحر الأحمر، والغربية، وبورسعيد، وكفر الشيخ والدقهلية. (**الأهرام** ٢٤ ديسمبر)

● وقد رصدت **المصرى اليوم** مشاهد من بعض المحافظات ننقلها فيما يلى:

- **وفى الجيزة،** شارك ائتلاف شباب الثورة فى ٦ أكتوبر، فى مظاهرات ميدان التحرير وحملوا نعوشاً رمزية للشهداء، وطالبوا بمحاكمة المتورطين فى قتلهم ومستخدمى العنف ضد النساء، لافتين إلى أن اعتذار المجلس العسكرى لا يكفى.

- **وفى الدقهلية،** نظم العشرات من الاشتراكيين الثوريين وحركة مقاومة و٦ أبريل وحزب العمال الديمقراطى، وقفة احتجاجية بميدان الشهداء أمام مبنى ديوان المحافظة احتجاجاً على الاعتداء على المتظاهرين أمام مجلس الوزراء.

- **وفى كفر الشيخ،** شارك العشرات من شباب ٦ أبريل وعدد من الحركات

الاحتجاجية فى وقفة أمام مسجد الاستاد الرياضى بمدينة كفر الشيخ، وطالبوا بتسليم السلطة للمدنيين، ثم سافروا للقاهرة للمشاركة فى مليونية التحرير.

– **وفى بورسعيد،** شارك عدد من شباب ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة وشباب أحزاب التجمع والوفد والجبهة الديمقراطية فى مظاهرة، خرجت من مسجد الشاطئ بمدينة بورسعيد وطافت شوارع المدينة، ورددوا خلالها هتافات تطالب بسقوط حكم العسكر ومحاكمة قتلة الشهداء، وتدين تعرية النساء.

– **وفى الإسماعيلية،** نظم العشرات من النشطاء وشباب ائتلاف شباب الثورة، مظاهرة بميدان الممر، نددوا خلالها بسياسات المجلس العسكرى والاعتداء على المتظاهرين، وطالبوه بتسليم السلطة فوراً إلى جهة مدنية، والتحقيق فى قتل المتظاهرين وتنفيذ باقى مطالب الثورة.

– **وفى المنيا،** نظم العشرات من ائتلاف شباب الثوره وحركة ٦ أبريل مظاهرة بميدان شهداء ثورة ٢٥ يناير «بالاس» سابقا؛ تضامنا مع المتظاهرين فى ميدان التحرير لدعم جمعة رد الشرف.

– **وفى أسيوط،** تظاهر المئات من النشطاء، من بينهم فتيات، ونددوا خلال مظاهرة انطلقت من مسجد الهلالى بمدينة أسيوط بسحل وتعرية المتظاهرات والمعتصمات بميدان التحرير، ورفع المتظاهرون لافتات عليها عبارات «يسقط حكم العسكر»، و«تسقط بلطجة الداخلية»، «والحرية للمتظاهرين».

– **وفى قنا،** نظم العشرات من شباب ائتلاف الثورة وقفة احتجاجية بميدان المحطة، أدانوا خلالها استخدام العنف ضد المتظاهرات.

– **وفى الأقصر،** نظم العشرات من شباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير وقفة احتجاجية، بميدان أبوالحجاج، كما نظم العشرات وقفة مؤيدة للمجلس العسكرى، على بعد أمتار من وقفة شباب الائتلاف بنفس الميدان.

– **وفى البحر الأحمر،** شهدت مدينة الغردقة مظاهرتين، الأولى عقب صلاة الجمعه بميدان الدهار، شارك فيها عشرات المتظاهرين من حركة ٦ أبريل وحزب العدل وائتلاف شباب الثورة والاتحاد العام للثورة وحركة البحر الأحمر للتغيير (**المصرى اليوم** ٢٤ ديسمبر).

ردود الأفعال

– وجهت مجلة «فورين بوليسى» الأمريكية انتقادات شديدة اللهجة لكل أطراف اللعبة السياسية فى مصر، قائلة: إن المصريين سواء كانوا من الجنود أو الشرطة أو الناشطين أو الإسلاميين أساءوا إلى هذه الأرض المقدسة.. واتهمت المجلة فى

تقرير لها الجميع بالمسئولية عن المأزق الذى تشهده ثانى دول الربيع العربى، والذى وصفته بأنه «لا يليق بمصر» وحمل المحلل الأمريكى ستيفن كوك الجميع «المؤسسة العسكرية» والمجموعات الثورية والإسلاميين والليبراليين، مسئولية المأزق السياسى والانهيار الاقتصادى، قائلاً: إن الجميع ترك المجتمع على الحافة، وأصبح أى حادث بسيط يتحول إلى أعمال شغب.

كما ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية أن الإعلاميين المصريين تحطمت آمالهم فى إعلام مهنى مستقل على صخرة المصالح والأيديولوجيات، مشيرة فى تقرير لها إلى أن الإعلام بجناحيه الرسمى والخاص يقدم مواد إعلامية غير موضوعية، وتعتمد على الإثارة ويشملها التحيز بشكل سافر. (**الأهرام** ٢٤ ديسمبر)

● **فى ٢٤ من ديسمبر ٢٠١١** سادت حالة من الهدوء بميدان التحرير وسط حالة من الجدل بين المعتصمين حول الاعتصام فى الميدان أو تركه، فيما حضر مهندسون وعمال من شركة المقاولين العرب لترميم المجمع العلمى المصرى، وفتح المعتصمون الميدان بعد غلقه لمدة ٢٤ ساعة بسبب أحداث «جمعة الحرائر».

وأطلق مجموعة من النشطاء مبادرة لإنقاذ الثورة، دعوا فيها إلى النزول لميدان التحرير يوم ٢٥ يناير المقبل لمطالبة المجلس العسكرى بفتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة، وغلقه فى يوم ١١ فبراير ٢٠١٢، على أن تنتهى إجراءات الانتخابات وتنصيب رئيس جديد لمصر فى غضون ٦٠ يوماً.

وأعلنت حركة شباب ٦ أبريل «الجبهة الديمقراطية» تعليق اعتصامها بميدان التحرير عقب مظاهرات جمعة رد الشرف، استعدادًا لحشد الجماهير فى الذكرى الأولى لثورة ٢٥ يناير، وإمهال المجلس العسكرى فرصة أخيرة لتنفيذ مطالب الثورة التى يأتى فى مقدمتها تسليم السلطة فورا لرئيس مدنى منتخب، من خلال التعجيل بالانتخابات الرئاسية عقب انتهاء انتخابات مجلس الشعب مباشرة، وأضاف بيان للحركة أن انتخاب رئيس للبلاد، وتسليمه السلطة هو مطلب غير قابل للتأجيل حرصا على المصلحة العامة للدولة.

وطالبت حركة ٦ أبريل بضرورة تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة، لا تمت بأى صلة للمجلس العسكرى؛ للوقوف على حقائق الأمور، ومحاسبة المتورطين فى قتل الثوار فى كل الأحداث التى تلت الثورة.

وتراجعت أعداد المعتصمين قبيل صلاة الفجر، واستمرت فى التناقص تدريجيا حتى غادر معظم الموجودين الميدان فى الساعات الأولى من صباح السبت ٢٤ ديسمبر)، بينما استمر عدد قليل منهم، وأعلنوا استمرارهم فى الاعتصام (**المصرى اليوم** ٢٥ ديسمبر).

● **فى ٢٦ من ديسمبر ٢٠١١** سادت حالة من الهدوء ميدان التحرير، ولم يعكر

صفوها إلا شد وجذب بين المعتصمين والمارة فى الميدان، حول جدوى استمرار الاعتصام، وفيما تواصلت أعمال «المقاولين العرب» لترميم المجمع العلمى من آثار الحريق الذى تعرض له خلال أحداث مجلس الوزراء الأخيرة، ضبطت أجهزة الأمن «سباكاً» بحوزته ١١ كتابا تخص المجمع.

– وفى سياق آخر أخلى قاضيا التحقيق فى قضية أحداث مجلس الوزراء، سبيل حدثين، و١٤ مصابا من بين المتهمين فى أحداث مجلس الوزراء. (**الشروق** ٢٧ ديسمبر)

● **فى ٢٧ من ديسمبر ٢٠١١** وتحت شعار «حب مصر» أطلق ٨٥ حزبا سياسياً و١٣٥ حركة وائتلافاً شبابياً ومجموعة الأغلبية الصامتة (٢٠ ائتلافاً) مبادرة لجمع الشمل من خلال مليونية تجمع بين متظاهرى التحرير والعباسية الجمعة (٣٠ ديسمبر) (**الأهرام** ٢٨ ديسمبر ٢٠١١).

وفى سياق متصل استمر الهدوء فى ميدان التحرير، وتراجعت أعداد الخيام الموجودة به، ولم يتبق سوى عدد قليل منها بالكعكة الحجرية، يضم نشطاء يحيط بهم الباعة الجائلون وبعض المارة الذين يدخلون معهم فى نقاشات حادة حول جدوى استمرار الاعتصام (**المصرى اليوم** ٢٨ ديسمبر).

– فى سياق آخر ألزمت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بوصفه المسئول عن إدارة شئون البلاد، بعدم توقيع أى كشوف طبية على عذرية الفتيات اللاتى، يتم احتجازهن من قبل ضباط وجنود القوات المسلحة سواء داخل الثكنات أو السجون العسكرية (**الأهرام** ٢٨ ديسمبر).

● **فى ٢٨ من ديسمبر ٢٠١١** فشلت دعوة «لم الشمل» التى أطلقها «تحالف القوى الوطنية» للتوحيد بين متظاهرى «التحرير» و«العباسية»، وأعلن ائتلاف شباب الثورة الذى يضم ٧ أحزاب و٦ حركات شبابية رفضه المشاركة فى المليونية التى دعا إليها التحالف الجمعة (٣٠ ديسمبر) بعنوان «لم الشمل» وتوحيد الصف، فيما وصف ائتلاف الأغلبية الصامتة بالعباسية الدعوة بـ«المجهولة»، مؤكداً أن المصالحة بين الجانبين لا تحتاج إلى تظاهرات.

كما سادت حالة من الهدوء ميدان التحرير واستمرت مناقشات المعتصمين داخل الكعكة الحجرية التى أحاطوها بالحبال، وأنشأوا بوابتين من أسياخ الحديد لتنظيم الدخول إليها ومنع اقتحامها من البلطجية وعناصر الأمن (**المصرى اليوم** ٢٩ ديسمبر).

● **فى ٢٩ من ديسمبر ٢٠١١** أكد المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن القوات المسلحة ملتزمة بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة وفق خارطة الطريق التى أعلنتها والتى تنتهى فى ٣٠ يونيو المقبل بانتخاب رئيس الجمهورية.

وطالب خلال لقائه بقادة وضباط الجيش الثانى الميدانى بالإسماعيلية بضرورة الالتزام بضبط النفس لأقصى درجة، تجسيدا للثقة بالنفس والقوة والحكمة للحفاظ على كيان القوات المسلحة، وأمن واستقرار مصر، ولتفويت الفرصة على المغرضين والمأجورين (**الأهرام** ٣٠ ديسمبر).

– فى سياق آخر تمكنت أجهزة الأمن بالقاهرة من القبض على كريم السويسى (١٨ عاما) مسجل خطر، المتهم الرئيسى بإحراق المجمع العلمى بالتحرير الذى ظهرت صورته فى لقطات الفيديو المصورة بمعرفة بعض النشطاء؛ حيث كان يقوم بإلقاء قنابل المولوتوف الحارقة، وكرات اللهب على المجمع، وهو يرقص فرحا، كلما اشتعلت النيران بالمبنى.

وأمر قضاة التحقيق بحبس المتهم ٣٠ يوما بعد اعترافه بالمشاركة فى حرق المجمع وفى أثناء وجوده بمحكمة التجمع الخامس تعرف السويسى على متهم آخر يدعى مينا عادل الذى كان يتم عرضه على قاضى التحقيقات، وقال: إنه ممن شاركوا معه فى إحراق المجمع، فتم القبض على الأخير وصدر القرار بحبسه أيضا ٣٠ يوما (**الأهرام** ٣٠ ديسمبر).

● **فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١١** غابت القوى السياسية عن جمعة لم الشمل بين التحرير والعباسية، وحضر إلى ميدان التحرير نحو ألفى شخص تركزوا حول المنصة الوحيدة بالميدان، ولم تتأثر حركة المرور، وانتشر الباعة الجائلون وغابت اللجان الشعبية، ورفض البعض مسمى «لم الشمل»، وأطلقوا عليها «الثورة مستمرة».

ومن ناحية أخرى دعت عدة حركات وائتلافات سياسية إلى وقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالى السبت (٣١ ديسمبر) احتجاجا على براءة ضباط قسم السيدة زينب من تهمة قتل المتظاهرين (**الأهرام** ٣١ ديسمبر).

فيما قالت **المصرى اليوم** (٣١ ديسمبر) تظاهر المئات فى ميدان التحرير الجمعة (٣٠ ديسمبر) معلنين رفضهم إطلاق مسمى جمعة لم الشمل وأصروا أن يطلقوا عليها «جمعة الثورة مستمرة» مؤكدين استحالة أن يضعوا أيديهم فى أيدى من قالوا «آسفين يا ريس»، فيما أعلنت القوى السياسية والشبابية وعدد من كبار رجال الدين المسيحى والإسلامى احتفالا بمناسبة رأس السنة الميلادية يوم السبت (٣١ ديسمبر) بميدان التحرير؛ استجابة لدعوة الإعلامية جميلة إسماعيل.

وفى ميدان التحرير نظم المئات مسيرة من مسجد عمر مكرم لكنيسة قصر الدوبارة المواجهة له، قادها الشيخ مظهر شاهين والمستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادى القضاة السابق وأحمد دراج عضو الجمعية الوطنية للتغيير لتهنئة القس سامح موريس كاهن كنيسة قصر الدوبارة الإنجيلية بأعياد الميلاد المجيدة (**المصرى اليوم** ٣١ ديسمبر).

وفى سياق آخر تصاعدت ردود الأفعال الغاضبة من جانب منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تجاه اقتحام قوات من الشرطة والجيش وفريق من النيابة العامة مقار ١٧ منظمة فى القاهرة والجيزة الخميس (٢٩ ديسمبر) وتفتيشها بحثاً عن مستندات فى قضية التمويل الأجنبى وطالبت واشنطن الحكومة المصرية بوقف ما سمته إرهاب المجتمع المدنى، واستدعت الخارجية الألمانية السفير المصرى فى برلين، وطالبت بتحقيق فورى فيما حدث، فيما قرر قضاة التحقيق استدعاء ١٣ ناشطاً ومحامياً للاستماع لأقوالهم فى اتهامهم بتلقى تمويل خارجى.

وعقد ممثلو ٢٨ منظمة اجتماعا (الخميس ٢٩ ديسمبر) بمقر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لمدة ساعتين لبحث الأزمة، عقدوا بعده مؤتمراً صحفياً، اتهموا فيه المجلس العسكرى بشن حملة ضارية لتكميم أفواه المدافعين عن حقوق الإنسان، للتغطية على فشله فى إدارة المرحلة الانتقالية وتصفية حسابات؛ بسبب تصديها للتعذيب، مؤكدين استمرارهم فى فضح الانتهاكات، وهددوا بالتصدى لهذه الهجمة بالوقفات الاحتجاجية.

وحذر المجلس القومى لحقوق الإنسان فى بيان آخر من أن مداهمة مقار المنظمات تلوث سمعة المدافعين عن الحقوق أمام الرأى العام دون وجه حق، وطالب المجلس العسكرى بعدم المساس بمناخ الحريات (**المصرى اليوم** ٣١ ديسمبر).

● **فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١** تقرر فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية فى شهر أبريل ٢٠١٢، وإجراء الانتخابات عقب الانتهاء من الاستفتاء على الدستور الجديد.

وقال المستشار محمد عطية وزير شئون مجلس الشعب والشورى - بحسب الأهرام أول يناير - إنه سيتم تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور فى اجتماع مشترك لمجلسى الشعب والشورى بعد إتمام الانتخابات البرلمانية، وتقوم هذه الجمعية بوضع الدستور خلال شهر، ثم يجرى الاستفتاء عليه لتبدأ بعد ذلك انتخابات الرئاسة.

وأشار إلى أنه لا تغيير فى الشروط الواجب توافرها فى المرشحين، ومنها ألا تقل السن عن ٤٠ عاما، وفقا للإعلان الدستورى، ولن تزيد مدة الرئاسة على ٤ سنوات تجدد لمرة واحدة فقط، وقال إن اللجنة التشريعية انتهت من مناقشة قانون انتخابات رئاسة الجمهورية الذى ينظم إجراءات الترشح للرئاسة، ثم يتم عرضه على مجلس الوزراء لإقراره، وإرساله إلى المجلس العسكرى لإصدار مرسوم به.

وأوضح أن من أهم شروط الترشح الحصول على موافقة ٣٠ عضوا من أعضاء مجلسى الشعب والشورى، بالإضافة إلى ٣٠ ألف مواطن من مختلف المحافظات، وسيتم تخصيص مكاتب مستقلة للشهر العقارى لإثبات توقيعات وبيانات هؤلاء المواطنين لكل مرشح.

وأكد المستشار محمد عطية أن عملية انتخاب رئيس الجمهورية ستخضع لتنظيم محكم ودقيق - حسب المصرى اليوم أول يناير ٢٠١٢ - حيث سيتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على هذه الانتخابات مماثلة للجنة العليا لانتخابات الشعب والشورى، وتضم رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس استئناف القاهرة والنائب الأول لكل من محكمة النقض ومجلس الدولة.

وتنظم هذه اللجنة عملية الاقتراع من خلال لجان الانتخاب فى المحافظات ووضع قواعد الدعاية وتمويلها وضوابطها (**الأهرام** أول يناير ٢٠١٢).

● وفى سياق آخر عادت فى يوم السبت (٣١ ديسمبر) المنصات لتظهر من جديد فى ميدان التحرير للاحتفال برأس السنة وإحياء لذكرى شهداء ثورة ٢٥ يناير التى كان مقررا لها مساء السبت، فيما أكد المتظاهرون - حسب **المصرى اليوم** أول يناير ٢٠١٢ - استمرارهم فى الاعتصام لحين تحقيق مطالبهم المتمثلة فى ضرورة القصاص للشهداء، وتصحيح مسار الثورة على حد وصفهم، وبدت حركة المرور بالميدان طبيعية بعد فتح مداخل ومخارج الميدان أمام المارة، فيما قام عمال الهيئة العامة للنظافة والتجميل بمحافظة القاهرة بتنظيف وتجميل مداخل ومخارج الميدان، وأشرفت الإعلامية جميلة إسماعيل على أكبر منصة أقيمت أمام مجمع التحرير بعدما دعت قبل أيام إلى الاحتفال برأس السنة فى ميدان التحرير بالشموع تحت شعار «صلوات ودعوات من أجل مصر سعيدة فى ٢٠١٢».

- ودعا المعتصمون جميع أفراد الشعب المصرى لمشاركتهم الاحتفال بعيد الميلاد، وذلك بترديد ترانيم قبطية، وبعض الأغانى الدينية، لافتين إلى استعدادهم لما وصفوه بـ«الموجة الثانية» من الثورة المصرية لاستكمال مطالبهم التى لم تتحقق بعد، وطالب المعتصمون المجلس العسكرى بفتح شارع قصر العينى أمام السيارات، متهمينه بالعمل على تشويه صورتهم فى الشارع، وإظهارهم فى صورة قاطعى الطرق، مشيرين إلى أنه رغم مرور أسبوعين على أحداث مجلس الوزراء واستقرار الأوضاع فإن شارع مجلس الوزراء مازال مغلقا أمام السيارات، وهو ما يتسبب فى معاناة شديدة للمواطنين الذين يتهمونهم بإغلاقه.

واستمرت المناقشات والمناوشات داخل الميدان حول جدوى الاعتصام، حيث طلب عدد من المواطنين المترددين على الميدان من المعتصمين ضرورة فض الاعتصام وإعادة الهدوء للشارع، وهو ما رفضه المعتصمون، مؤكدين ضرورة القصاص للشهداء.

وبعد عام من الثورة

كيف كانت أحوال البورصة المصرية والاحتياطى النقدى للبنك المركزى؟!

أشار التقرير السنوى للبورصة - بحسب **الأهرام** - إلى وجود خسائر قياسية خلال العام المنتهى (٢٠١١)، حيث سجلت البورصة المصرية خسائر تجاوزت نحو ١٩٥ مليار جنيه من رأسمالها السوقى، متأثرة بالأحداث التى شهدتها مصر منذ مطلع العام بداية من اندلاع الثورة فى ٢٥ يناير مرورا بتنحى الرئيس السابق، وأحداث الانفلات الأمنى والاعتصامات والمطالب الفئوية والمواجهات الدامية بين المتظاهرين وقوات الأمن فى أحداث ماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء، فضلا على الانتخابات البرلمانية.

وأظهرت بيانات أولية للبورصة المصرية أن رأس المال السوقى للشركات المقيدة بلغ فى آخر جلسات العام نحو ٢٩٣ مليار جنيه، مقابل ٤٨٨ مليار جنيه نهاية العام الماضى، وأوضحت أن مؤشر السوق الرئيسى فقد ما يقارب من نصف قيمته طوال العام بما نسبته ٤٩,٣٪، وسجل المستثمرون الأجانب صافى بيع خلال العام بلغت ٢,٤ مليار جنيه بعد استبعاد الصفقات وصافى بيع ٢٥٥ مليون جنيه بعد حساب الصفقات مما يشير إلى استحواذ الأجانب بتنفيذ صفقات استحواذ كبيرة بالسوق المصرية خلال العام.

أما الاحتياطى النقدى للبنك المركزى فقد واصل نزيفه المستمر على مدار الشهور الاثنى عشر الماضية (عام ٢٠١١)، ليصل إلى ١٨,١١٩ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠١١، مقابل ٣٦ مليار دولار فى الشهر نفسه من العام الماضى.

كيف كانت معدلات الجريمة فى مصر عام ٢٠١١؟!

معدلات الجريمة فى ٢٠١١ لم تشهدها مصر من قبل، حيث تغير وجه التاريخ فى مصر بعد أن أسقط الشعب نظاما جثم فوق أنفاسه طيلة ٣٠ عاما ولكنه شهد من الأحداث الأمنية والجرائم ما لم تشهده البلاد من قبل، بسبب الانفلات الأمنى وقد سجلت إحصاءات الأمن العام أعلى معدلات للجريمة خلال عام حيث بلغت جرائم القتل الجنائى عن عمد ٢٧٧٤ جريمة، وجاءت أسيوط فى المقدمة تليها الجيزة ثم القليوبية وارتفعت جرائم السرقة بالإكراه إلى ٣٣١٢ جريمة، بينما بلغت جرائم الخطف مقابل فدية ٢٢٢٩ والسطو المسلح ٤٩٥ حادثا، وسجلت سرقات السيارات نحو ١٨ ألف سيارة.

.. وانتهى العام ولم تنته بعد موجات الثورة ولا الاحتجاجات والانقسامات السياسية.. ولا توقف نزيف الاقتصاد.. ولا تراجعت معدلات الجريمة.. والأمل فى الله كبير أن تتحسن الأحوال فى عام ٢٠١٢ .

الفصل السادس

الدستور: مبادىء ومعارك

الدستور ومبادئه.. ومن يصوغ مبادئه ونصوصه.. وكيف يجرى اختيار لجنته التأسيسية، ومَن يختارها.. قضية شغلت الوسط السياسى ومصر كلها.. وتصدرت المشهد الثورى فى مصر وكانت سببًا فى خروج المليونيات.. وأثارت جدلاً كبيرًا ما بين شد وجذب، وقبول ورفض، وتوافق وانقسام ويمكن تلخيص القضية فى محورين الأول «الدستور أولاً أم الانتخابات، وثانياً المبادىء الدستورية، وفوق الدستورية وسنكتفى بوثيقة الأزهر التى لاقت قبولاً وتوافقاً بين مختلف التيارات والقوى السياسية.. وعلى النقيض منها تماماً وثيقة السلمى التى لاقت اعتراضاً ورفضاً وهجوما كبيراً.

(٣/١) الدستور أولاً أم الانتخابات

● **فى ٢ من يونيو ٢٠١١** طالب المجلس القومى لحقوق الإنسان بضرورة إقرار دستور جديد للبلاد أولاً، فى إطار مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير العظيمة، وشدد على أهمية التأسيس لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتحقق أهداف الثورة. وأن تتم إجراءات نقل السلطة وفقاً لدستور جديد يتم وضعه وإقراره أولاً، قبل أى انتخابات برلمانية أو رئاسية، إرساءً لقواعد الدولة الحديثة، بشكل يتفق مع المنطق والمصلحة الوطنية، وتجارب وثورات الأمم ولا يخالفها.

● **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** طلبت الجمعية الوطنية للتغيير من جماعة الإخوان المسلمين تقديم ضمانات فى حال إجراء الانتخابات قبل وضع الدستور الجديد، تضمن مدنية الدولة، وتشمل الاتفاق على مبادئ عامة فوق دستورية تلزم الجماعة بعدم انتهاك الحريات، وانتهاج الديمقراطية، ووضع معايير لتشكيل اللجنة التأسيسية لإعداد الدستور بعد الانتخابات، منها تحديد عدد الشخصيات العامة والنقابات والأحزاب والمجتمع المدنى المشاركين فى إعداده، بحيث لا ينفرد تيار واحد بالأمر.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** تصاعدت معركة «الانتخابات أم الدستور أولاً»، بين الجمعية الوطنية للتغيير وعدد من الأحزاب والقوى السياسية من جهة، وجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى، وقدمت الجمعية، خطاباً إلى الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، وقع عليه ٥٤ من ممثلى الأحزاب والسياسيين، لمطالبته باستصدار فتوى من لجنة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لحسم الخلاف، وإقرار ما إذا كان يجب إجراء الانتخابات أولاً أم وضع الدستور الجديد.

كما بدأت الجبهة الحرة للتغيير السلمى، بالتنسيق مع القوى الوطنية، حملة لجمع ١٥ مليون توقيع على بيان يطالب بإقرار وضع الدستور الجديد قبل الانتخابات. (**المصرى اليوم** ١٥ يونيو ٢٠١١).

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** أعلنت الجبهة الحرة للتغيير السلمى وتحالف ممثلى الإرادة الشعبية انضمام ٤ أحزاب هى الوفد والغد والناصرى والجبهة الديمقراطية، و٣٦ حركة وائتلافا سياسيا لحملة جمع ١٥ مليون توقيع على بيان الدستور أولاً، فى مواجهة التيارات الدينية.

وفى سياق تصاعد معركة الدستور أولا هاجم عدد من قيادات الجمعية الوطنية للتغيير جماعة الإخوان المسلمين، وقالوا إن ممثلى الجماعة الثلاثة فى الجمعية سبق أن وافقوا على اللجوء للجنة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، لحسم الخلاف حول إجراء الانتخابات أم تعديل الدستور أولا، ثم عادوا ورفضوا بأوامر من مكتب إرشاد الجماعة (المصرى اليوم ١٧ يونيو).

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١ قالت الأهرام:** فى محاولة لتوحيد الصف والقضاء على حالة الانقسام بين القوى السياسية حول مأزق أيهما يتم أولا: الدستور أم الانتخابات، طرح ائتلاف ثورة مصر الحرة مبادرة جديدة تتضمن حلا وسطا يتلخص فى إجراء استفتاء شعبى على عدد من المواد فوق الدستورية، تضمن عدم احتكار أى فصيل الحياة السياسية والسلطة، إذا حصل على الأغلبية فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، كما تضمنت هذه المواد الجديدة قيام الجيش بحماية الدستور الجديد، وإقامة الدولة المدنية فى وضعها الصحيح، والتداول السلمى للسلطة.

كما دعا ٥٦ من ممثلى القوى السياسية ـ باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط ـ المجلس العسكرى الأعلى، ومجلس الوزراء إلى تأجيل الانتخابات من ٣ إلى ٦ أشهر، لإعداد المجتمع لانتخابات جادة، وطالبت هذه القوى، بأن تكون الأولوية للدستور على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبعثت بمذكرة إلى المجلس العسكرى ورئيس الوزراء فى هذا الصدد.. ننقلها فيما يلى:

نص المذكرة:

«يتشرف بتقديم هذا إلى سيادتكم ممثلو قوى سياسية مصرية متعددة بهدف السعى للخروج من حالة الخلاف السياسى والاجتماعى السائد فى أرجاء مصر منذ الاستفتاء على تعديلات دستور ١٩٧١ فى ١٩ مارس الماضى ثم صدور الإعلان الدستورى عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣١ مارس.

ومحتوى هذا الخلاف السياسى هو: هل يكون انتخاب مجلسى الشعب والشورى أولا وسابقا على وضع الدستور الجديد؟ أم أنه يجب وضع الدستور الجديد ثم على أساسه يجرى بناء مؤسسات الدولة ومنها البرلمان كما يجرى شغل موقع الرئيس؟

وتتمثل أهم الحجج التى يستند إليها القائلون بالرأى الأول فى التالى:

١- إن من شأن صدور إعلان أو قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتبنى خيار أولوية وضع الدستور على انتخاب البرلمان مخالفة إرادة الشعب التى أفصح عنها بالموافقة على تعديلات دستور ١٩٧١ فى ١٩ مارس ٢٠١١ ومنها المادة ١٨٩ مكرر والتى جرى نقلها بحرفها إلى الإعلان الدستورى فى المادة ٦٠ منه ومؤداها أن الأعضاء المنتخبين فى أول مجلسين للشعب والشورى هم الذين يشكلون لجنة وضع الدستور الجديد.

٢- كما يستند القائلون بأولوية انتخاب مجلسى البرلمان قبل وضع الدستور الجديد إلى حجج سياسية متعددة أهمها أن المادة ٦٠ من الإعلان الدستورى ومن قبلها المادة ١٨٩ مكرر من تعديلات دستور ١٩٧١ قد نهجت نهجا ديموقراطيا فى وضع الدستور الجديد إذ أناطت بممثلى الشعب أن يختاروا لجنة وضع هذا الدستور بدلا من أن يكون تشكيل هذه اللجنة بقرار من الرئيس أو من يقوم مقامه.

أما الذين يطالبون بأولوية وضع الدستور الجديد قبل انتخاب مجلسى البرلمان فيستندون إلى الحجج التالية:

١- أن وضع قواعد البيت سابق ومقدم على إقامته. ومن شأن إقامة البناء السياسى على قواعد مؤقتة (الإعلان الدستورى) ثم إعادة صياغة القواعد مرة ثانية بوضع الدستور الدائم، من شأن ذلك أن يدخل مصر فى متاهات من تشكيل وإعادة تشكيل المؤسسات وفقا للقواعد المؤقتة أولا ثم القواعد الدائمة ثانيا، وما أغنانا عن ذلك إن اتبعنا منطق الأمور على استقامتها بوضع القواعد الدستورية أولا ثم إقامة المؤسسات على هديها.

٢- إنه من غير المقبول سياسيا أو دستوريا أن تستأثر بتشكيل لجنة وضع الدستور القوى السياسة التى ستمتلك مواقع التأثير فى البرلمان المقبل، لأن الدستور وثيقة توافق وطنى لا يجب أن تنفرد بها أغلبية حزبية، ولأن الأغلبية الحزبية اليوم قد

تكون أقلية غدا أما الدستور فوثيقة دائمة، ولأن الجمعية التأسيسية لوضع الدستور هى أعلى فى المرتبة من السلطات التى ينظمها الدستور ومنها البرلمان فكيف يكون تشكيل الهيئة الأعلى بواسطة هيئة أدنى؟

٣- إن إعطاء أعضاء البرلمان المقبل سلطة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور فيه مصادرة على مضمون الدستور المقبل: فكيف سيقوم برلمان نصفه من العمل والفلاحين بتشكيل لجنة قد تلغى نسبة العمال والفلاحين؟ وكيف سيقوم مجلس الشورى بتشكيل لجنة قد تلغى وجود مجلس الشورى؟ هذا كله فى غيبة أية ضوابط دستورية حول معايير تشكيل جمعية وضع الدستور الجديد.

٤- إن ما يتذرع به الفريق الآخر من أن تشكيل جمعية وضع الدستور قبل انتخاب البرلمان يتعارض مع ما وافق عليه الشعب فى الاستفتاء من إضافة المادة ١٨٩ مكرر إلى الدستور والتى تنص على أن الأعضاء المنتخبين بمجلسى الشعب والشورى هم الذين يشكلون هذه الجمعية مردود عليه بما يلى:

إن نتائج الاستفتاء على تعديل الدستور فيما يتعلق بمنهج وضع الدستور الجديد لم يتم تبنيها تماما بواسطة الإعلان الدستورى، فعلى حين أغفل الإعلان النص على الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩ التى أضافتها التعديلات ووافق عليها الشعب والتى تشترط أن يكون وضع الدستور الجديد بناء على طلب رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء أو نصف أعضاء مجلسى الشعب والشورى، تبنى الإعلان فى مادته رقم ٦٠ نص المادة ١٨٩ مكرر من التعديلات التى توجب على الأعضاء غير المعينين بالبرلمان تشكيل لجنة لوضع الدستور الجديد فى إطار زمنى محدد دون إحالة إلى المادة ١٨٩ التى أغفلها الإعلان، مما يكشف عن أن الإعلان الدستورى قد تعامل مع نتائج الاستفتاء على التعديلات بطريقة انتقائية وأن مصدر القوة الإلزامية لنصوص الإعلان ليس مرجعها موافقة الشعب عليها وإنما صدورها عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

إن مؤدى الاستفتاء على التعديل والموافقة عليه أن يعود دستور ١٩٧١ إلى النفاذ بنصوصه المعدلة وغير المعدلة، وموافقة الشعب على إلغاء المادة ١٧٩من دستور ١٩٧١ الخاصة بالإرهاب تعنى موافقته على إلغاء هذه المادة وحدها دون أن يشمل الإلغاء الدستور بأكمله، وهذا لم يحدث بل جرى إلغاء الدستور بأكمله واستبدل به الاعلان الدستورى الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مما يفيد أن هذا الإعلان يستند إلى إرادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون الاستفتاء.

إنه لو قلنا إن بعض مواد الإعلان الدستورى تستمد شرعيتها من موافقة الشعب فى الاستفتاء عليها والبعض الآخر من صدورها عن المجلس الأعلى للقوات

المسلحة دون استفتاء، لكان هذا مبعثا للتمييز والاضطراب فى التعامل مع نصوص الإعلان الدستورى.

ولتحقيق الاتساق بين مواد الاعلان فلا بديل عن التسليم بأن الاستفتاء الشعبى على بعض المواد كان مصدرا استثناسيا استرشاديا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن كل نصوص ومواد الإعلان الدستورى تستمد قوتها الملزمة من صدورها عن السلطة صاحبة السيادة التشريعية والدستورية وهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ولما كان الشق الأكبر من خلاف الفريقين يرجع إلى مسائل قانونية يمكن إجمالها فيما يلى:

ما هو مصدر القوة الإلزامية للإعلان الدستورى.. هل هو استفتاء الشعب على مواده أم واقعة صدوره عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة؟ باعتباره الجهة السيادية التى تستمد شرعيتها من الثورة؟

هل يجوز للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر إعلانا دستوريا تكميليا يخالف فى أحكامه المادة ٦٠ من الإعلان الدستورى النافذ بإعادة ترتيب الأولويات بحيث يشكل المجلس جمعية لوضع الدستور الجديد أولا ثم يجرى انتخاب الرئيس والبرلمان على هدى من أحكام الدستور الجديد؟ أم أن هذا الإعلان الدستورى المقترح يصطدم بما وافق عليه الشعب فى الاستفتاء؟

وتقضى المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا بأنه: «تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك إذا أثارت خلافا فى التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها ويقدم طلب التفسير وزير العدل (م٣٣).

وغنى عن البيان أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب سلطة التشريع والتنفيذ وفقا للإعلان الدستورى، وبالتالى تنطبق على قرارات الأحكام المتعلقة بالتشريع الصادر عن البرلمان وعن رئيس الجمهورية.

كما تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة فقرة (أ) على «اختصاص الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بابداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة» (**الأهرام** ٢٠١١/٦/١٨).

- **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** شهدت لجنة القوات المسلحة والهيئات الاستشارية

والرقابية بمؤتمر الوفاق القومى، جدلا واسعا حول «الدستور أم الانتخابات أولا»، ورفض أعضاء اللجنة التخوف من سيطرة الإخوان على البرلمان المقبل إذا تم إجراء الانتخابات أولا.

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١** دعت ٢٤ منظمة حقوقية المجلس الأعلى للقوات المسلحة للتعامل البناء مع مطالب قوى الثورة؛ بإعادة النظر فى ترتيب أولويات المرحلة الانتقالية بما يضمن إعطاء الأولوية لإعداد دستور جديد للبلاد، ينتظم فى ظل قواعد مؤسسات نظام حكم ديمقراطى بديل، وتجرى بعده الانتخابات الرئاسية والنيابية وفقا لهذه القواعد، وأكد بيان المنظمات أن الاستجابة لمطلب «االدستور أولا» تشكل خطوة منطقية يقتضيها الانحياز المعلن من جانب القوات المسلحة لمشروعية الثورة وما رتبته من سقوط نظام حكم وتقويض دعائمه الدستورية (**الوفد** ٦/٢١).

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١ قالت الأهرام:** نفى مصدر عسكرى ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية (السبت ١٨ يونيو) من أن مسئولا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر صرح فى لقاء بالغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة بأن المجلس الأعلى يدرس مطالب الأحزاب الداعية إلى وضع الدستور أولا وقبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة.

وأضاف أن حقيقة ما قيل هى أن المجلس ملتزم بنتائج الاستفتاء الشعبى الذى قرر إجراء الانتخابات قبل وضع الدستور الجديد.

وأضاف إن المجلس على استعداد لدراسة وضع ضمانات دستورية للمرحلة المقبلة، إذا توافقت عليها كل القوى السياسية.

● **فى ٢١ من يونيو ٢٠١١ قالت الأهرام:** رحبت قوى سياسية بإعلان المجلس العسكرى التزامه بنتائج الاستفتاء الشعبى الذى قرر إجراء الانتخابات قبل وضع الدستور الجديد، بينما تمسكت أخرى بموقفها المؤيد لـ «الدستور أولا».

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** شهدت معركة «الدستور أم الانتخابات أولا» تطورا جديدا، حيث أوصت لجنة النظام الانتخابى بمؤتمر الوفاق القومى بوضع دستور جديد للبلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فيما أطلق حزب الوسط حملة موازية لإجراء الانتخابات أولا.

وقالت روزاليوسف (٢٢ يونيو): انضمت ٤٨ منظمة حقوقية جديدة للجبهة الشعبية للتغيير السلمى الساعية لصياغة دستور سابق على الانتخابات البرلمانية.

بينما قالت الشروق (٢٢ يونيو): طالبت ٤ أحزاب جديدة، المجلس العسكرى بتأجيل الانتخابات المقررة فى سبتمبر لحين «تحسن معدلات الوجود الأمنى بما يمكن الناخبين من التصويت فى مناخ جيد». وأكد ممثلو الأحزاب الأربعة فى بيان

مشترك، أن مصلحة مصلحة مصر تتمثل فى تحقيق توافق وطنى واسع حول مجموعة من المبادىء الدستورية الأساسية، تضمن احترام كرامة وحريات المواطنين وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدنية الدولة والمواطنة والحقوق المتساوية وتداول السلطة.

وقال البيان إن أفضل السبل العملية لتجاوز هذه المشكلة هو «الاجتهاد الجماعى لتحديد معايير رشيدة وموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية على نحو يتضمن تمثيل جميع القوى السياسية والمجتمعية، ويضمن حضورا متوازنا للمواطنين المصريين بغير تمييز بسبب الدين أو الجنس.

● **فى ٢٣ من يونيو ٢٠١١ قالت الشروق:** تصاعد الجدل بين شيوخ القضاة والقانونيين فى مصر حول إمكانية تعديل الإعلان الدستورى لإعداد دستور جديد قبل إجراء الانتخابات، فى ظل اتساع هوة الخلاف بين القوى السياسية حول تفسير المادة ٦٠ التى يؤكد البعض أنها «واضحة وقاطعة بإجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى، ثم اختيار جمعية تأسيسية تضع الدستور» ويصفها آخرون بأنها لا تعبر عن إرادة الشعب لعدم النص على هذا الترتيب صراحة وفق خطة زمنية واضحة.

وقال المستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية إن المطالبين بإعداد الدستور قبل إجراء الانتخابات البرلمانية خائفون من الديمقراطية، مستبعدا أن يقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعديل الإعلان الدستورى.

وقالت الأهرام (٢٣ يونيو): أصدرت الدعوة السلفية بيانا شديد اللهجة، أكدت فيه رفضها لكتابة الدستور أولا، وحذرت من الاستجابة للاصوات المطالبة بذلك، معتبرة انها مخالفة صريحة لإرادة الأمة وموضحة أن الاستجابة لها معناها: تعريض البلاد لخطر الفوضى والدمار لأن جموع الشعب المصرى المتمسكة بمرجعية الشريعة، تعلم أن كل هذه المحاولات لكتابة الدستور أولا من قبل نخبة غير معبرة عن إرادة الأمة هى لصياغة دستور علمانى ليبرالى يفرض على الشعب.. وهذه الجموع لن تسكت على هذه المحاولات، وأهل العلم والدعاة لن يسكتوا لو تمت الاستجابة لها.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** انحاز حزب الوفد إلى المعسكر المنادى بـ «الانتخابات أولا»، بعد أسابيع من رفعه شعار «الدستور أولا».

● **فى ٨ من ديسمبر ٢٠١١** أكد اللواء مختار الملا عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ فى تصريحات للصحفيين الأجانب ـ أنه لابد من التوافق على لجنة الدستور الجديد وموافقة الحكومة المؤقتة على تشكيلها.

وأوضح أن وضع هذين الشرطين لا يعنى عدم الثقة فى البرلمان؛ لأن لجنة الدستور الجديد لابد أن تمثل كل قطاعات وفئات الشعب المصرى.

وقال: إن البرلمان الجديد سوف يتولى اختيار الجمعية التأسيسية المؤلفة من مائة عضو لوضع الدستور، بما يتوافق مع الإعلان الدستورى الذى صدر عقب ثورة ٢٥ يناير، وأكد اللواء مختار الملا ضرورة الاتفاق على الضوابط لاختيار الشخصيات التى ستتكون منها الجمعية التأسيسية قبل قيام البرلمان بالاختيار.

وكشف الملا عن أن تشكيل الجمعية التأسيسية سوف يتم التوافق عليه مسبقا بين مجلس الوزراء، والمجلس الاستشارى والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومجلسى الشعب والشورى.

وقال الملا: إن المجلس العسكرى سوف يختار أعضاء المجلس الاستشارى من المثقفين والسياسيين والشخصيات المدنية، وأكد أن هذه هى الخطوة الأولى نحو الديمقراطية.

وأوضح أنه من المفترض أن يستمر الدستور الجديد سنوات كثيرة مقبلة، لذلك يجب أن تضعه مجموعة تمثل قطاعا أكبر من الأغلبية فى البرلمان، ولابد أن تشمل عمالا ومهنيين وأحزابا ونقابات وجهات أخرى.

وشدد الملا - فى مقابلة مع صحفيى الجارديان، وبعض وكالات الأنباء - على بقاء ميزانية الجيش بعيدا عن الرقابة البرلمانية.

وقال: إن ذلك سببه الحالة غير المستقرة للبلاد حاليا، بالإضافة إلى أن البرلمان لا يمثل الشعب المصرى كله، مشيرا إلى أن الجيش كان شفافا فى كل شئونه المالية، وأن أعماله تخضع لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات (الأهرام ١٢/٩).

● **فى ٩ من ديسمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** بدأت مبكراً معركة الدستور الجديد بين القوى الإسلامية من جانب والمجلس العسكرى من جانب آخر، إثر تصريحات أدلى بها اللواء مختار الملا لمراسلى الصحف الأجنبية فى القاهرة، قال فيها إن البرلمان المقبل لن يمثل جميع طوائف الشعب، وإنه يجب الاتفاق على «ضوابط» الجمعية التأسيسية قبل أن يختارها البرلمان.

وبعد ساعات قليلة من نشر تصريحات الملا، أعلن حزب «الحرية والعدالة» التابع لجماعة الإخوان المسلمين انسحابه من «المجلس الاستشارى»، وقال الدكتور سعد الكتاتنى، أمين عام الحزب، إنه كان من المفترض أن يكون رأى المجلس الاستشارى استشارياً، ثم تبين أنه سيتدخل فى إعداد الجمعية التأسيسية للدستور، ما ينتقص من دور المؤسسة التشريعية، لذا قرروا الاعتذار عن عدم الاستمرار فيه.

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** تصاعدت الأزمة بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بسبب تصريحات اللواء مختار الملا، عضو المجلس، التى قال فيها إن الجمعية التأسيسية التى ستتولى وضع

الدستور لابد أن تحظى بموافقة الحكومة والمجلس الاستشارى، وهددت الجماعة بحشد الشعب فى الميادين إذا تم ذلك.

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١ قالت الأهرام:** فى كلمات محددة واضحة، حسم اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الجدل الدائر حول الجهة المختصة باختيار أعضاء اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور الجديد.

وشدد على أن الجهة الوحيدة المنوط بها تشكيل اللجنة التأسيسية هى البرلمان بأعضائه المنتخبين دون المعينين.

وأوضح أن المجلس الاستشارى والحكومة والمجلس العسكرى لن يكون لهم رأى فى اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية لكتابة نصوص الدستور الجديد.

وأكد شاهين أن المجلس العسكرى ملتزم تماما بما جاء فى الإعلان الدستورى، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك أى تغيير من أى نوع على خريطة الطريق التى وافق عليها الشعب، كما شدد على أن المجلس الاستشارى يقتصر دوره على تقديم الآراء والاقتراحات، وليس له أى دور تشريعى، ولن ينازع البرلمان فى اختصاصاته.

وفى الوقت نفسه، طالب عدد من القوى السياسية والشخصيات العامة المناصرة للدولة المدنية بتشكيل لجنة تأسيسية، لوضع الدستور الجديد بالتوافق أو الانتخاب فى سياق مستقل عن البرلمان.

ومن ناحية أخرى جدد حزب الحرية والعدالة رفضه المشاركة فى المجلس الاستشارى.

أما الدكتور ياسر برهامى نائب رئيس الدعوة السلفية فأكد رفضه أى تدخل للمجلس الاستشارى فى اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية، ووصف تصريحات اللواء شاهين بأنها متوافقة مع الإعلان الدستورى، ومنحازة لإرادة الشعب.

معارك الدستور لم تتوقف، بل تعددت وثائق المبادئ الدستورية ولم تكن وثيقة الأزهر ولا وثيقة السلمى اللتين نفرد لهما الصفحات التالية، هما أول ولا آخر المحاولات التى جرت لصياغة مبادئ أساسية للدستور (فوق دستورية) وطرح معايير وضوابط لتشكيل لجنة إعداد الدستور بل صدرت نحو ٦ وثائق تدور كلها حول هذا الموضوع، تتفق فى جوهرها.. لكنها تختلف فى بعض التفاصيل، أو مفردات الصياغة وهى:

(١) وثيقة المجلس الوطنى لمبادئ الدستور الجديد.

(٢) وثيقة الأزهر.

(٣) وثيقة د.محمد البرادعى (إعلان حقوق الإنسان المصرى).

(٤) وثيقة إعلان مبادئ الدستور المصري القادم (أعدته مجموعة العمل الوطنية لنهضة مصر).
(٥) وثيقة أحزاب التحالف الديمقراطى لمستقبل مصر (وثيقة السلمى).
(٦) وثيقة الأحكام الأساسية في الدستور (لمنظمات حقوق الإنسان المصرية).
(٧) مشروع دستور الثورة (اللجنة الشعبية للدستور المصرى).
(٨) وثيقة المستشار هشام البسطويسى.

(٣/٢) وثيقة الأزهر

فى مقاله **بالأهرام** (٦/٣٠) قال الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد فى مقال بعنوان «وثيقة الأزهر»:

لقيت وثيقة الأزهر التى تضم عددا من المبادىء والضمانات التى تساعد مصر على استكشاف طريق المستقبل، وسط زحام الآراء المتضاربة والمتناقضة التى زادت من حيرة المجتمع، ترحيبا واسعا من معظم فئات المجتمع، رأت فى الوثيقة خطوط أساس صحيحة يمكن أن تغنينا عن مغبة الدوران حول أنفسنا فى متاهة بلا مخرج تلتزم روح الإسلام الصحيح، وتتوافق مع مقتضيات عصرنا الراهن، وتلبى اشتياق المصريين الى العدالة والحرية والديمقراطية، وتعيد للأزهر دوره التليد، باعتباره المرجعية الصحيحة لوسطية الإسلام واعتداله التى ترفض الشطط والغلو كما ترفض التسيب والتفريط.

وما يزيد من قيمة الوثيقة التى أعلنها الإمام الأكبر أحمد الطيب، أنها انتصرت للدولة المدنية الديمقراطية التى تجعل الأمة مصدر كل السلطات، وتلتزم بدستور ترتضيه الأمة جمعاء يعتمد النظام الديمقراطى القائم على انتخابات حرة، ويضمن الحريات الأساسية للمجتمع خاصة حرية الرأى والتعبير، ويفصل بين السلطات، ويوازن بين الحقوق والواجبات، كما تضع وثيقة الأزهر الدين فى مكانة رفيعة بتأكيد دوره فى الحفاظ على قيم السماحة والتواصل مع الآخر، والصدق مع النفس والالتزام بمصالح العباد، والاحترام الكامل لدور العبادة وأتباع الديانات السماوية الثلاث، ورفض استخدام الدين فى بث الفرقة والشقاق والامتناع عن التخوين والتكفير والالتزام بآداب الحوار.

وترسخ الوثيقة فى محاورها الأساسية مفهوم الدولة المدنية الحديثة بتركيزها على أهمية العلم والمعرفة والبحث العلمى باعتبارهما القاطرة التى تصنع تقدم المجتمع.

وإذا كانت وثيقة الأزهر قد بثت روحا من التفاؤل بإمكانية أن يستعيد الأزهر دوره العظيم، فإن ما يزيد من قيمة هذه الوثيقة ويؤكد قدرتها على تلبية مطالب التقدم فى

العالم الإسلامى، أن يتحصل الأزهر على استقلاله الفعلى ويتم انتخاب شيخه من بين هيئة كبار علمائه، ليصبح صوت الأزهر صوت الإسلام الصحيح مجردا من أى شبهة تدخل حكومى، وأن تؤكد الدولة بكل مؤسساتها الرسمية والشعبية التزامها بالأزهر كمرجعية دينية وحيدة، تنطوى تحت لوائها كل المرجعيات الأخرى لكل الفرق والطوائف، لايغلق باب الاجتهاد ولكن يظل صاحب القول الفصل فى كل ما يتعلق بأمور العقيدة.

وثيقة الأزهر

● فى ٢١ من يونيو ٢٠١١ نشرت الأهرام نص وثيقة الأزهر وفيما يلى نصها:

بمبادرة كريمة من الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر اجتمعت كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية مع عدد من كبار العلماء والمفكرين فى الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخية الفارقة التى تمر بها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وأهميتها فى توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها فى الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصرى وتستبصر فى سيرها بالخطى الرشيدة لتصل فى النهاية إلى الأطر الفكرية الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم.

واعترافا من الجميع بدور الأزهر القيادى فى بلورة الفكر الاسلامى الوسطى السديد فإن المجتمعين يؤكدون اهميته واعتباره المنارة الهادية التى يستضاء بها، ويحتكم إليها فى تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التى ينبغى انتهاجها ارتكازا على خبرته المتراكمة وتاريخه العلمى والثقافى الذى ارتكز على الأبعاد التالية:

١. البعد الفقهى فى إحياء علوم الدين وتجديدها طبقا لمذهب أهل السنة والجماعة الذى يجمع بين العقل والنقل، ويكشف عن قواعد التأويل المرعية للنصوص الشرعية.

٢. البعد التاريخى لدور الأزهر المجيد فى قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

٣. البعد الحضارى لإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة.

٤. البعد العملى فى قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأى فى الحياة المصرية.

البعد الجامع للعلم والريادة والنهضة والثقافة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى.

وقد حرص المجتمعون على أن يستلهموا فى مناقشتهم روح تراث أعلام الفكر والنهضة والتقدم والإصلاح فى الأزهر الشريف، ابتداء من شيخ الإسلام الشيخ حسن العطار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوى إلى الإمام محمد عبده وتلاميذه المجتهدين من أمثال المراغى ومحمد عبدالله دراز ومصطفى عبدالرازق وشلتوت وغيرهم من شيوخ الإسلام وعلمائه إلى يوم الناس هذا.

كما استلهموا فى الوقت نفسه إنجازات كبار المثقفين المصريين ممن شاركوا فى التطور المعرفى والإنسانى، وأسهموا فى تشكيل العقل المصرى والعربى الحديث فى نهضته المتجددة، من رجال الفلسفة والقانون، والأدب والفنون، وغيرها من المعارف التى صاغت الفكر والوجدان والوعى العام، اجتهدوا فى كل ذلك وركزوا فى وضع القواسم المشتركة بينهم جميعا، تلك القواسم التى تهدف إلى الغاية السامية التى يرتضيها الجميع من عقلاء الأمة وحكمائها، والتى تتمثل فى الآتى: تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة فى المرحلة الدقيقة الراهنة، وذلك فى إطار استراتيجية توافقية، ترسم شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، وتدفع بالأمة فى طريق الانطلاق نحو التقدم الحضارى، بما يحقق عملية التحول الديمقراطى ويضمن العدالة الاجتماعية، ويكفل لمصر دخول عصر إنتاج المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم، مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافى، وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التى استقرت فى وعى الأمة وضمير العلماء والمفكرين من التعرض للإغفال والتشوية أو الغلو وسوء التفسير، وصونا لها من استغلال مختلف التيارات المنحرفة التى قد ترفع شعارات دينية طائفية أو إيديولوجية بعيدة عن ثوابت أمتنا ومشتركاتها تحيد عن نهج الاعتدال والوسطية، وتناقض جوهر الإسلام فى الحرية والعدل والمساواة، وتبعد عن سماحة الأديان السماوية كلها.

من هنا نعلن توافقنا نحن المجتمعين على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التى تتمثل أساسا فى عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين، ونجملها فى المحاور التالية:

أولا: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التى تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة.

ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل افرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب، بما يتوافق مع المفهوم الإسلامى الصحيح حيث لم يعرف الإسلام لا فى تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه مايعرف فى الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التى تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية فى بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة

الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام الى شرائعهم الدينية فى قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيا: اعتماد النظام الديمقراطى، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذى هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمى للسلطة، وتحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء، ومحاسبة للمسئولين أمام ممثلى الشعب، وتوخى مصالح الناس العامة ومنافعهم المرسلة فى جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون والقانون وحده وملاحقة الفساد، وتحقيق الشفافية التامة، وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثا: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية فى الفكر والرأى، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، واعتبار المواطنة وعدم التمييز على أساس من الدين أو النوع أو الجنس أو غير ذلك، مناط التكليف والمسئولية، وتأكيد مبدأ التعددية واحترام جميع العقائد الدينية السماوية الثلاث.

رابعا: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، بحيث يتم اجتناب التكفير والتخوين، وتأثيم استغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، واعتبار الحث على التمييز الدينى والنزعات الطائفية والعنصرية جريمة فى حق الوطن، واعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما فى التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أى تفرقة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامسا: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية فى العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصرى فى عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة فى التعايش السلمى ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادسا : الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية، والحفاظ على عزتها الوطنية وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أى معوقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفنى والأدبى فى إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعا: اعتبار التعليم والبحث العلمى مسئولية الدولة ودخول مصر عصر المعرفة وقاطرة التقدم الحضارى، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا فى هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامنا: إعمال فقه الأولويات فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ومواجهة

الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة ونهضة المجتمع فى الجوانب الاقتصادية والبرامج الإجتماعية والثقافية والإعلامية بحيث تكون على رأس الأوليات التى يتبناها شعبنا فى نهضته الراهنة مع اعتبار الرعاية الصحية واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعا.

تاسعا: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامى ودائرتها الأفريقية خصوصا دول حوض نهر النيل وبقية دول العالم على أساس التعاون على الخير المشترك وابتغاء مصلحة الشعوب فى إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة فى الجهد الإنسانى النبيل لتقدم البشرية والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم والتوفيق بين مصالحها المختلفة، مع مناصرة الحق الفلسطينى والحفاظ على استقلال الإرداة المصرية واستعادة دورها القيادى التاريخى.

عاشرا: تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وقيام هيئة كبار العلماء باختيار الإمام الأكبر، والعمل على تطوير مناهج التعليم الأزهرى ليسترد دوره الفكرى الأصيل، وتأكيد الدور العالمى للأزهر الشريف فى مختلف الأنحاء، والاعتداد بجهوده الرشيدة فى التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

حادى عشر: اعتبار الأزهر الشريف الجهة المختصة التى يرجع اليها فى شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهادات الفكر الإسلامى، مع عدم مصادرة حق الجميع فى إبداء الرأى متى توافرت له الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

ويهيب علماء الأزهر والمثقفون المشاركون فى إعداد هذا البيان بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن يلتزموا بالعمل على تقدم مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى إطار المحددات الأساسية التى وردت فى هذا البيان.

★★★

● **وقد توالت ردود الأفعال حول الوثيقة**

– **ففى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** وفى بداية جلسة مجلس الوزراء، طلب الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الكلمة للإشادة بوثيقة الأزهر الأخيرة لدعم الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة فى مصر، وقد انضم إليه فى الثناء على هذه الوثيقة ـ بوصفها تسجل تطورا تاريخيا فى مسيرة الأزهر الخالدة يضاهى إنجازات الأئمة الكبار أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ محمود شلتوت ـ عدد كبير من الوزراء منهم الدكتورة فايزة أبوالنجا والمهندس ماجد جورج والمهندس سيد مشعل والدكتور جودة عبدالخالق والدكتور حسن يونس، وأيدوا اقتراح الدكتور الجمل بضم هذه الوثيقة إلى وثائق مجلس الوزراء؛ بوصفها من الوثائق المهمة جدا فى تاريخ

الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية فى مصر، وقد دون ذلك فى محضر الجلسة.

كما أبدى عدد من الأحزاب السياسية ترحيبها بوثيقة الأزهر ووصفتها بأنها أعادت للأزهر دوره الريادى فضلا على قدرتها على حسم الكثير من النقاط الخلافية.

● **وفى ٢٥ من يونيو ٢٠١١** نشرت **الشروق** مقالا للباحث الدكتور عمرو حمزاوى بعنوان «وثيقة الأزهر الشريف» وفيما يلى نصه:

تحمل وثيقة الأزهر الشريف المعنونة بـ«مستقبل مصر» الكثير من الأفكار والمضامين الإيجابية.

فعندما يؤكد الأزهر على أن مستقبل مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بتبنى دولة المواطنة والمساواة وسيادة القانون والديمقراطية، فهو بذلك يقدم الإسناد والشرعية الدينية لمطلب الدولة المدنية الذى دأبت بعض الأصوات والمجموعات المدعية انتماءها للفكرة الإسلامية على رفضه بحجة تعارضه مع المرجعية الدينية. وفى حين نسعى نحن دعاة الدولة المدنية من سياسيين ومفكرين وإعلاميين إلى تفنيد هذه الحجة الواهية بالتشديد على أن التعارض غير قائم وأن المدنية تعنى حقوق المواطنة المتساوية وتنظيم العلاقة بين الدينى والسياسى، يدحض الأزهر الحجة من داخل المرجعية الدينية ومنظومة الخطاب الدينى وهو ما يكسب الدحض هنا صفة الإلزام بالمعنى الدينى.

تدعو وثيقة مستقبل مصر أيضا إلى المساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات بين المصريين بغض النظر عن الانتماء الدينى.

الأزهر هنا يغلق الباب على كل المتمسحين بالمرجعية الدينية، وهم فى صدد المطالبة بالتمييز بين المصريين وحرمان المصريات والمصريين المسيحيين من بعض حقوقهم السياسية والمدنية.

لا حديث باسم الدين بعد اليوم عن منع ترشح المصرية المسيحية أو المصرى المسيحى لرئاسة الجمهورية، أو عن مواطنة منقوصة لهم وكاملة للمصريين المسلمين، بل إن الوثيقة تؤسس على هذه المساواة الكاملة لتدعو إلى اعتماد قوانين موحدة لدور العبادة ولمنع الممارسات التمييزية.

وثيقة الأزهر تقرر بلغة عصرية أن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينبغى أن تحترم فى مصر ما بعد الثورة، مصر المستقبل. الرائع فى هذا السياق هو الربط بين طبيعة هذه الحقوق الإلزامية، بما لا يتعارض مع المرجعية الدينية، وبين المصلحة العامة للوطن القاضية بضمان حقوق المواطنين لبناء مجتمع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات.

نحن أمام عودة رائعة للأزهر الشريف لموقعه التاريخى كقبلة الإسلام المستنير ومعبر عن الضمير الجمعى للمصريين، كل المصريين على اختلاف انتماءاتهم ومعتقداتهم.

لم يكن استدعاء هامات الأزهر المستنيرة كالشيخ رفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده من قبيل تزيين الوثيقة بأسمائهم، بل استعادة لدور الأزهر التاريخى، وإعلانا عن الالتزام بإحيائه وتجديده.

وفى هذا خير مصر ومحيطها العربى والإسلامى.

عودة الأزهر الشريف واستعادة دوره المستنير سيستكملان بالانتصار لاستقلالية المؤسسة الدينية الأهم فى العالم الإسلامى وتحريرها من قيود التبعية للدولة ولسلطة الحكم.

● **فى ١١ من يوليو** أصدر التحالف الديمقراطى الذى يتكون من ٢٥ حزبا - عدد منهم تحت التأسيس من أجل مصر بيانات يؤيد فيه وثيقة الأزهر، وقد طالب البيان بتحديد جدول زمنى لتحقيق ما تتضمنه تلك الوثيقة على أرض الواقع وإلا فقدت معناها.(**روزاليوسف** ٧/١٣).

- **فى ١٧ من أغسطس ٢٠١١** فى رحاب الأزهر الشريف، وقع المرشحون لرئاسة الجمهورية (عمرو موسى، محمد البرادعى، محمد سليم العوا، أيمن نور)، ورؤساء الأحزاب، وممثلو القوى السياسية، الوثيقة التى أعدها الأزهر الشريف كإطار قيمى يصون أساسيات الأمة وثوابتها، مؤكدين أنهم يتفقون على كل ما احتوته من مبادئ وبنود، وأنهم يعتبرونها ملزمة للجميع، بوصفها هادية ومرشدة للأمة فى هذه المرحلة الدقيقة.

● **فى ١٧ من يوليو ٢٠١١** تحولت الندوة التى عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لمناقشة «وثيقة الأزهر» إلى معركة كلامية بين المؤيدين للوثيقة الذين اعتبروها تقدمية وتعبر عن توافق القوى الوطنية، ومنتقديها الذين قالوا إنها تتبنى فكر جماعة الإخوان المسلمين.

● **فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١١** أعلن المجلس الأعلى للطرق الصوفية برئاسة الشيخ عبدالهادى القصبى تأييده لوثيقة الأزهر مطالبا كافة القوى والتيارات السياسية والإسلامية بالموافقة عليها.

● **فى ٩ من سبتمبر** وافق أعضاء المجلس الأعلى للأزهر، فى اجتماعهم برئاسة الشيخ عثمان إسماعيل زوبعة الأمين العام للمجلس على تدريس وثيقة الأزهر فى بعض المناهج الدراسية لطلبة المعاهد الأزهرية.

***

٣/٣ وثيقة السلمى

● أثارت وثيقة السلمى جدلاً وانقساماً كبيرين بين القوى السياسية، وتسببت فى توسيع هوة الخلاف بينها.. والسطور التالية تتناول الوثيقة وما صاحبها من جدل وخلاف.

● **فى ١٢ من أغسطس ٢٠١١** قالت **الأهرام** فى صدر صفحتها الأولى: استجابة لمطالب ثورة الشعب المصرى، أعلن الدكتور على السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون السياسية ووزير قطاع الأعمال أن مجلس الوزراء نجح فى وضع وثيقة متكاملة أطلق عليها اسم **«وثيقة التحالف الديمقراطى من أجل مصر»**، وتضم الخطوط العريضة والمبادئ العامة، التى وردت فى ١١ وثيقة أعدتها قوى وشخصيات سياسية من مختلف الاتجاهات خلال الفترة الماضية منذ سقوط النظام السابق.

وفيما يلى نص مسودة إعلان المبادىء الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة:

أولاً: المبادى الأساسية:

(١) جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أى تمييز أو تفرقة، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

(٢) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم فى أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

(٣) السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائى، ووفقا لنظام انتخابى يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أى تمييز أو إقصاء.

(٤) النظام السياسى للدولة جمهورى ديمقراطى يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمى للسلطة، ونظام تعدد الأحزاب، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس دينى أو جغرافى أو عرقى أو طائفى أو فئوى أو أى مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة فى هذا الإعلان.

(٥) سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنين كافة للقانون دون أى تفرقة. واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة. وتختص المجالس العليا للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشئونها ويجب موافقتها على مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل اصدارها.

(٦) يقوم الاقتصاد الوطنى على التنمية الشاملة والمستدامة التى تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعى وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين، وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطنى المادى والمعنوى.

(٧) نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن ادارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

(٨) مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهى جزء من العالم الإسلامى تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل فى الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية فى تحقيق السلام العالمى وتعزيز مبادىء العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.

(٩) الدولة وحدها هى التى تنشىء القوات المسلحة، وهى ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها وحماية الشرعية الدستورية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر فى كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقما واحدا فى موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أى تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب.

(١٠) ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطنى يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى، والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد اجبارى وفقًا للقانون، كما تنظم التعبئة العامة بقانون.

ثانياً: الحقوق والحريات العامة

(١١) الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون فى الحقوق والحريات العامة ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التى تستدعى الحماية.

(١٢) تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية وتحمى دور العبادة.

(١٣) الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو ابعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، إلا بحكم قضائى مسبب.

(١٤) حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصرى، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائى مسبب ولمدة محددة.

(١٥) لكل إنسان الحق فى المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة فى الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمى والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى.

(١٦) لكل إنسان الحق فى التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة.

(١٧) لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائى مسبق، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فى القانون، والمتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعى.

(١٨) الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائى ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية فى تنمية الاقتصاد الوطنى.

(١٩) الحق فى العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية، ولكل مواطن الحق فى تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.

(٢٠) لكل مواطن الحق فى حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق فى الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق فى التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعى.

(٢١) لكل مواطن الحق فى التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم فى مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار فى الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسى على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.

(٢٢) للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمى دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادىء والحقوق الأساسية الواردة فى هذا الإعلان.

● **فى ٢ من نوفمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** انقسمت القوى السياسية حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، التى طرحها الدكتور على السلمى، على ممثلى الأحزاب والشخصيات العامة، خلال اجتماعه معهم، رحب الحاضرون بالوثيقة مع بعض التحفظات، فيما فتح الإسلاميون النار على الاجتماع والوثيقة، واعتبروها بلا قيمة.

● **فى ٣ من نوفمبر ٢٠١١** أعلن د. على السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطى أنه تم إدخال بعض التعديلات على مسودة وثيقة المبادىء الأساسية للدستور، خاصة بالمادتين التاسعة والعاشرة اللتين كانتا محل خلاف واعتراض من القوى السياسية.

● **فى ٤ من نوفمبر ٢٠١١ قالت الشروق:** دخلت الأزمة التى أثارتها وثيقة المبادىء الدستورية التى أعلنها نائب رئيس الوزراء على السلمى مرحلة جديدة من التصعيد، حيث أكد السلمى تمسكه بالوثيقة، فى الوقت الذى هددت فيه قوى سياسية عديدة بتصعيد المواجهة من أجل إسقاط الوثيقة.

وأمهلت جماعة الإخوان المسلمين المجلس العسكرى أسبوعين لإقالة نائب رئيس الوزراء على السلمى، والتبرؤ من وثيقته لمبادىء الدستور الأساسية وإعلان أبريل المقبل حدا أقصى لإجراء الانتخابات الرئاسية.

فى المقابل قال السلمى إن الوثيقة طرحت للنقاش ووافق عليها السواد الأعظم من الأحزاب فى حين أن هناك فصيلا يعارضها من أجل احتكار الحياة السياسية؛ وهو ما يعنى العودة إلى عهد اللاديمقراطية.

● **فى ٤ من نوفمبر ٢٠١١** فى ختام اجتماع موسع، أصدرت لجنة المتابعة والتصعيد المنبثقة عن التحالف الديمقراطى، بيانا شديد اللهجة طالبت فيه بإدخال تعديلات جذرية على معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد الدستور؛ شريطة أن يكون التوافق هو المعيار الأساسى للاختيار، على أن تعبر عن جميع فئات الشعب، بصرف النظر عن عدد أعضاء الجمعية.

كما طالب البيان بإلغاء النص الذى جاء فى وثيقة مبادئ الدستور المعروفة باسم وثيقة السلمى، الذى ينص على أن القوات المسلحة هى حامية الشرعية الدستورية واستبداله بأن الشعب هو حامى الشرعية الدستورية.

وشدد البيان على رفضه النص الوارد فى وثيقة السلمى الخاص بحق المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى تعيين جمعية تأسيسية بديلة لإعداد الدستور، إذا عجزت الجمعية التأسيسية عن وضع الدستور خلال فترة ستة أشهر كحد أقصى.

وأكد البيان تمسك التحالف الديمقراطى بالمقدمة الواردة فى وثيقة السلمى الخاصة بأن الشعب هو مصدر السلطات، داعية إلى إعادة صياغة الوثيقة، بما يتوافق مع هذه المقدمة، ولا يتناقض معها بما هى عليه الآن بوصفها بأنها استرشادية **(الأهرام ٥ نوفمبر)**.

● **وفى اليوم نفسه قالت المصرى اليوم:** أعلن الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء، عن إجراء تعديلات فى وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، تتعلق بالمادتين ٩ و١٠، الخاصتين بالقوات المسلحة، وتعديل آخر بالمادة الخاصة بتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقال السلمى فى مؤتمر صحفى: إن تعديل المادة المتعلقة بالجيش يتضمن حذف عبارة «دون غيره» الواردة فى اختصاص المجلس العسكرى للنظر فى الشئون الخاصة بالقوات المسلحة.

وقال إن مجلس الدفاع الوطنى، الذى تنص عليه المادة العاشرة، يتولى الرقابة على موازنة القوات المسلحة ويحدد القانون اختصاصاته، وهناك مقترحات بأن يتضمن التشكيل رئيسى مجلسى الشعب والشورى ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

وذكر أن التعديلات الجديدة فى الوثيقة تضمنت تعديل تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور بوجود ١٠ ممثلين للمرأة من عضوات الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان، وزيادة ممثلى الأزهر إلى ثلاثة بدلاً من واحد، والكنيسة إلى ثلاثة بدلاً من واحد، وأضيف ممثل لاتحاد الكتاب وممثل لاتحاد الغرف السياحية، وتخفيض عدد المستشارين إلى ١٢ بدلاً من ١٥، وتخفيض ممثلى أساتذة الجامعات إلى ١٢ بدلا من ١٥، والاستغناء عن ١٠ الذين كان سيرشحهم رئيس الوزراء من الشخصيات العامة.

● **فى ٥ من نوفمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** أعلنت أحزاب التحالف الديمقراطى، ويضم ١١ حزباً يتزعمها الحرية والعدالة الإخوانى، بالإضافة لأحزاب الوسط، والعدل، والبناء والتنمية، والأصالة، والجماعة الإسلامية، والتيار، رفضها التعديلات التى أجراها الدكتور على السلمى، نائب رئيس مجلس الوزراء، على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، وأكدت مشاركتها فى المظاهرة المليونية، المقرر تنظيمها ١٨

نوفمبر الجارى، إذا أيدت الحكومة الوثيقة، فيما أيدت ٣ أحزاب ليبرالية التعديلات.

– وقالت **الشروق** (١١/٥): لم تفلح التعديلات التى بادر الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء بإدخالها على المادتين ٩ و١٠ ضمن وثيقة المبادىء الدستورية، فى تهدئة غليان القوى السياسية ضده وضد ما سموه بـ «وثيقة السلمى» بل زادت الأمر تعقيدا وأعلنت الأحزاب فيما يشبه الإجماع رفضها للتعديلات والوثيقة معا، والتمسك برحيل السلمى.

● **فى ٦ من نوفمبر قالت الأهرام:** وجه الدكتور جودة عبدالخالق وزير التضامن الاجتماعى، انتقادات حادة لوثيقة إعلان المبادىء الدستورية فى صيغته الأخيرةوالمعروفة بوثيقة السلمى.

وقالت **الشروق** (٨ نوفمبر): توعدت القوى الإسلامية، وفى مقدمتها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور الذراع السياسى للدعوة السلفية، الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء بمليونية حاشدة تسبقها مظاهرات احتجاجية فى المحافظات.

ووصف كلام السلمى الذى أشار فيه إلى عدم أهمية رفض الإخوان للوثيقة فى حال موافقة باقى القوى عليها بأنه «بعيد عن الواقعية»، مؤكدا تمسك الإخوان بإقالته.

● **فى ٩ نوفمبر ٢٠١١ نشرت الأهرام مقالاً للدكتور على السلمى بعنوان «الحقيقة فى قضية المبادىء الأساسية للدستور هذا نصه:**

من حق جماهير الشعب أن تتعرف على حقيقة ما يجرى على الساحة السياسية حول قضية المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة فى مصر ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد حتى تتضح الحقائق وتتكشف المواقف التى تتخفى وراء الأصوات العالية والتهديد بالمليونيات التى كان الأصل فيها المناداة بأهداف الثورة والدفاع عن مصالح الشعب.

والحقيقة أن الحوار حول مستقبل مصر على طريق التحول الديمقراطى لم يتوقف منذ قيام الثورة فى ٢٥ يناير٢٠١١ حيث طالبت معظم القوى السياسية بإصدار دستور جديد للبلاد وليس مجرد إجراء تعديلات على بضع مواد محدودة من دستور١٩٧١ الذى صدر الإعلان الدستورى فى١١ فبراير٢٠١١ بتعطيله. واستمر الجدل السياسى بعد أن تقرر إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية الجديدين، وكانت القوى السياسية التى جاءت نتيجة الاستفتاء الذى جرى يوم ١٩ مارس معبرة عن توجهاتها من أشد الداعين إلى التعجيل بإجراء الانتخابات التشريعية حتى قبل تعديل قانون الأحزاب وتخفيف شروط تأسيس أحزاب جديدة!

ولما كان صدور الإعلان الدستورى فى٣٠ مارس٢٠١١ قد حسم أمر وضع الدستور بأن جعله بعد الانتخابات التشريعية، فقد نشأت فكرة وضع مجموعة من المبادئ الدستورية الأساسية التى يجب أن يتضمنها الدستور الجديد كضمان لكى لا ينفرد أى فصيل سياسى صاحب الأغلبية فى البرلمان من صياغته وفق توجهاته فقط دون مجمل آراء طوائف الشعب.

والحقيقة الغائبة عن الجماهير ـ والتى يريد المعارضون للوثيقة تناسيها ـ أن بدايتها كانت ورقة بعنوان معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر صدرت عن جماعة الاخوان المسلمين ونوقشت فى جلسة الحوار من أجل مصر الخامسة التى انعقدت بمقر الكتلة البرلمانية للجماعة يوم الأربعاء ١٦ من مارس٢٠١١ ودعى إلى الاجتماع رؤساء الأحزاب وممثلو القوى السياسية. وكان مما جاء فى الورقة... لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التى تشتمل على المبادئ الأساسية التى نعتقد أنها محل إجماع من كل أطياف المجتمع المصرى للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار، آملين أن تحظى بالقبول لتكون دليلا لحركة الشعب المصرى إلى الأمام للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار والتنمية.

وقد استعرضت الورقة المبادئ الأساسية فى مجالات بناء الإنسان المصرى، وفى المجال السياسى والحريات العامة، وفى مجال التأكيد على استقلال القضاء، وفى المجال الاقتصادى، وفى المجال الاجتماعى، وفى المجال الزراعى وأثره فى الأمن القومى، وفى مجال تطوير قطاع الشرطة، وانتهاء بالمجال الخارجى بهدف استعادة مكانة مصر الإقليمية والدولية.

ويومها تقرر يومها تشكيل لجنة لصياغة الوثيقة وكنت ممثلا عن حزب الوفد فيها وكان منسقها د. وحيد عبد المجيد.

ولكن كان رأى لجنة الصياغة أن الورقة المعدة من قبل جماعة الاخوان المسلمين قد جمعت بين مجموعة مبادئ أساسية وإجراءات مرحلية، وكان قرار اللجنة التركيز على فكرة المبادئ الأساسية انطلاقا من ورقة كنت قد أعددتها فى الأيام الأولى للثورة بعنوان وثيقة الوفاق القومى.. المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة كانت محل القبول العام من لجنة الصياغة.

ثم كانت الخطوة الثانية فى تطور مسيرة وثيقة المبادئ الأساسية حين دعا حزب الوفد لتكوين الائتلاف الوطنى من أجل التغيير فى فبراير٢٠١١ بعد ايام قليلة من قيام ثورة الشعب، وكان أساس الدعوة لذلك الائتلاف وثيقة مبادئ لم تخرج عن السياق الذى كانت عليه وثيقة الإخوان المسلمين بعد تعديلها وفقا لاقتراحى.

وقد شارك كل من الائتلاف الوطنى من أجل التغيير مع حزب الوفد وجماعة

الإخوان المسلمين وأحزاب التجمع والناصرى والوسط والغد والكرامة والجبهة الديمقراطية، اتحاد شباب الثورة وائتلاف شباب الثورة كما شارك فيه نواب الشعب علاء عبدالمنعم، مصطفى بكرى وسعد عبود والأستاذ السيد الغضبان.

كما شارك فى الائتلاف المستشار محمود الخضيرى والناشط السياسى سمير عليش، وحضر أحد اجتماعاته الدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور يحيى الجمل.

ومع اشتداد الجدل السياسى حول الطريق الأفضل للانتقال السلمى إلى دولة المواطنة والقانون وإنهاء الفترة الانتقالية وتسليم مسئولية إدارة شئون البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطيا، فقد انعقد عزم مجموعة أحزاب سياسية فى مقدمتها الوفد والحرية والعدالة إلى تنشيط ذلك الائتلاف، فدعا حزب الوفد إلى اجتماع انعقد يوم ١٤ يونيو٢٠١١ فى بيت الأمة بمقره الرئيسى وبحضور اثنى عشر حزبا، وكانت الدعوة الى التحالف واضحة وصريحة فى كونه صيغة للعمل الوطنى المشترك لا يقصى أى فصيل أو تيار سياسى طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون والمواطنة كمبادئ فوق دستورية لا يجوز لأى حزب أو تيار سياسى الخروج عنها.

وتم فى الاجتماع مناقشة وثيقة مبادرة التحالف الوطنى من أجل دولة المواطنة والقانون السابق الإشارة إليها.

وتبلورت فكرة التحالف فى وثيقة أعدها ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الحوار صاغتها لجنة مشتركة كان مقررها أيضا دكتور وحيد عبد المجيد وهى التى ناقشها وأقرها ممثلو ثمانية عشر حزبا اجتمعوا فى مقر حزب الحرية والعدالة يوم ٢١ يونيو٢٠١١ وتم تسميتها وثيقة التحالف الديمقراطى من أجل مصر والتى تضمنت المبادئ الدستورية الرئيسة التى توافق عليها المجتمعون لتكون إطارا يحدد نظام الحكم ومبادئ الحرية والعدالة والمواطنة والقيم التى يجب تضمينها فى دستور البلاد الجديد، كما اتفق المجتمعون على ضرورة إضافة فقرة إلى الوثيقة تحدد شكل نظام الحكم، رئاسى، برلمانى، أم مختلط وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدستور الجديد.

وقد استمر هذا التحالف بمشاركة أغلب أعضائه لمواجهة الظروف المستجدة على البلاد بعد نجاح الثورة وإسقاط رأس النظام البائد وكبار معاونيه، وظهور دور الثورة المضادة واستمرار الانفلات الأمنى وزيادة حدة أعمال البلطجة التى هددت أمن الوطن والمواطنين.

وكانت وثيقة مبادرة التحالف الديمقراطى من أجل مصر هى الأساس الذى أجمع عليه أعضاء التحالف وتم التوقيع عليه فى اجتماع عقد بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين.

وتعتبر صيغة التحالف الديمقراطى من أجل مصر تعبيرا عن الرغبة المخلصة التى يشترك فيها أعضاؤه لتهيئة كل الظروف المساعدة على تحقيق التحول الديمقراطى وإنجاز أهداف الثورة فى إقامة دولة الديمقراطية والحرية والعدالة، دولة المواطنة والقانون.

وفى سبيل هذه الغاية الوطنية النبيلة، اتفق أعضاء التحالف على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية لحشد القوى الوطنية فى عمل سياسى وطنى مشترك يوفر القدرة على مواجهة مطالب التحول الديمقراطى والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة فى مرحلة الخمس سنوات التى تبدأ مع تشكيل مجلسى الشعب والشورى الجديدين، وهى أهم وأدق مراحل الوطنية المصرية فى تاريخها الحديث، والتى لا يقوى فصيل سياسى واحد على تحمل مسئولياتها والنهوض بتبعاتها، وكان التحالف الوطنى من أجل إقامة حكومة وحدة وطنية هو صيغة للعمل الوطنى المشترك لا يقصى أى فصيل أو تيار سياسى وطنى طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون والمواطنة كمبادئ فوق دستورية لا يجوز لأى حزب أو تيار سياسى الخروج عنها.

ثم كانت الخطوة التالية فى تطور مسيرة وثيقة المبادئ الأساسية حين أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا إلى الأمة فى١٢ يوليو ٢٠١١ جاء فيه فى البند سادسا إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لاعداد دستور جديد للبلاد وإصدارها فى إعلان دستورى بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليها.

وعقب تشكيل الحكومة الحالية أعلنت مبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطى من أجل بناء توافق وطنى على إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة ومعايير تأسيس الجمعية التأسيسية، وتم تنظيم لقاءات مع القوى الوطنية الفاعلة خلال المدة من ٨/٨/٢٠١١ حتى٢٥/٨/٢٠١١ وبلغ مجموع هذه اللقاءات اثنين وعشرين لقاء، وقد شارك ممثلون عن أربعة وثلاثين من الأحزاب السياسية المشهرة رسميا وتحت التأسيس، واتحادات ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية، المنظمات والجمعيات الحقوقية والتنموية والنسوية، والطرق الصوفية والجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية، والجمعية الوطنية للتغيير، وحركات وائتلافات شباب الثورة، وعدد من الشخصيات العامة.

ولم يلب الدعوة للمشاركة فى هذه اللقاءات التشاورية بعض قيادات الدعوة السلفية وحزب الأصالة السلفى، كما اعتذر عن عدم حضورها كل من التيار الرئيسى والتيار المصرى «شباب الإخوان» وقد أيد الحضور إعلان المبادئ الأساسية ومعايير تشكيل

الجمعية التأسيسية ومن ضمنها أحزاب الوفد، الحرية والعدالة، الوسط، والعدل ولكن باعتبار الوثيقة استرشادية تتمتع بالتزام أدبى غير ملزم، ومن ثم فإنها طالبت بحذف بنودها التى تشير إلى أنها ملزمة أو محصنة ضد التعديل، ولكن الحزب عاد ليؤكد قبوله الوثيقة وصادقت عليها الهيئة العليا للحزب.

كما وافقت الجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية على إعلان المبادئ الأساسية للدستور من حيث المبدأ، وطالبت باستبعاد أو ضبط الكلمات التى تحمل أكثر من دلالة خاصة مفهوم الدولة المدنية، ومفهوم غير المسلمين، وراجعت الأولى الإعلان مراجعة دقيقة وقدمت رأيها مكتوبا بملاحظاتها حول مضمون الإعلان، وأخذ بعدد من هذه الملاحظات فى الصياغة النهائية لإعلان المبادئ الأساسية للدستور، فيما رفضت هاتان الجهتان معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

كما وافق عدد من ائتلافات الثورة والحركات الشبابية على إعلان المبادئ الأساسية ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية مع إبداء بعض الملاحظات عليها.

وقد اتفقت مبدئيا مع إعلان المبادئ الأساسية للدستور ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية مجموعة كبيرة من الشخصيات العامة من المثقفين ورجال الصحافة والإعلام وأساتذة الجامعات، بلغ عددها نحو سبعمائة شخصية عامة، وذلك فى اللقاءين التشاوريين الموسعين اللذين عقدا معهما بالتنسيق مع الهيئة القبطية الإنجيلية، وكان أولهما بمحافظة المنيا ١٨/٨/٢٠١١ وكان ثانيهما فى٢٠١١/٨/٢٥ وقد رفض حزب النور واللجنة التنسيقية لشباب الثورة إعلان المبادئ الأساسية للدستور من حيث المبدأ.

وكان الاتجاه الغالب لدى القوى الوطنية المشاركة يدعو إلى إصدار المبادئ الأساسية للدستور ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية فى شكل إعلان دستورى ملزم، ويرى هذا الاتجاه أنه بدون سلوك هذا السبيل لن يكون لهذا العمل أية جدوى أو قيمة حقيقية.

وفى تطور لاحق عقد اجتماع يوم ١ أكتوبر٢٠١١ برئاسة الفريق سامى عنان نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضم ثلاثة عشر من رؤساء الأحزاب على وضع ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية كوثيقة شرف يتعهد الجميع بالالتزام بما جاء فيها أثناء اختيار الجمعية التأسيسية وإعداد مشروع دستور للبلاد. ومن أجل تفعيل ذلك الاتفاق، كان اللقاء الأخير الذى انعقد فى الأول من نوفمبر الحالى وحضره ممثلون عن خمسين حزبا ومائة وخمسة من النقابات ومنظمات المجتمع واتحادات الثورة، وامتنع عن الحضور حزب الحرية والعدالة وغيره من الأحزاب ذات التوجهات الدينية ثم بدأت الحملة ضد الوثيقة واستخدموها فى جمع الأحزاب لأغراض انتخابية.

والحقيقة إنه فيما عدا المادتين التاسعة والعاشرة والتى قصد بهما حماية أمن الوطن من خلال ضمان سلامة قواته المسلحة وسرية معلوماتها فليس فى الوثيقة المطروحة للنقاش أى جديد لم يشارك حزب الحرية والعدالة فى صياغته، ولو أنهم لم يقاطعوا اللقاء التشاورى الأخير لكان فى إمكانهم المساهمة بالرأى والمشاركة الإيجابية مع جموع المواطنين فى صنع مستقبل لجميع المصريين.

● **فى ١٣ من نوفمبر ٢٠١١** اتفق قادة «التحالف الديمقراطى» وعدد من القوى السياسية والائتلافات الشبابية ومرشحى الرئاسة على منح المجلس العسكرى والحكومة مهلة ٣ أيام تنتهى الأربعاء ١٦ نوفمبر، لسحب وثيقة المبادىء الدستورية التى أعدها الدكتور على السلمى، نائب رئيس مجلس الوزراء، وتأجيل حسم قرار المشاركة فى مليونية ١٨ نوفمبر لما بعد انتهاء هذه المهلة.

● **فى ١٦ من نوفمبر ٢٠١١ قالت الشروق**: بعد نحو أسبوعين من التباحث، استجاب الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء لشئون التحول الديمقراطى للمطالب والتحفظات التى أعلنتها قوى سياسية ومرشحون مرتقبون لرئاسة الجمهورية، على وثيقة المبادىء الدستورية التى أعلنها مؤخرا، وقوبلت بحزمة من الاعتراضات، بلغت حد الدعوة إلى مظاهر مليونية فى ميدان التحرير (الجمعة ١٨ نوفمبر).

● **فى ٢٠ من نوفمبر ٢٠١١ نشرت الأهرام التعديل النهائى لوثيقة إعلان المبادىء الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة وفيما يلى نصه:**

اعتزازا بنضال الشعب المصرى عبر تاريخه العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية والاخاء الإنسانى وسلام البشرية واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية. مدركين التحديات التى تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة وإدراكا بأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة فى ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير٢٠١١ فى الحرية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التى توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم فى ثوراته المتعاقبة وإدراكا بأن الشعب هو مصدر السلطات ولاينبغى المصادرة على إرادته بأى حال من الأحوال وأن الاعلان الدستورى فى مارس الماضى فيه ما يكفى لإدارة المرحلة الانتقالية وأن هذه الوثيقة ووثيقة الأزهر وغيرها من الوثائق تعد مبادىء استرشادية لمشروع الدستور الذى سيوضع على هديها، ويعرض على الشعب فى نهاية المطاف ليقول كلمته فى الاستفتاء عليه، وتشكل بهذا المعنى التزاما أدبيا من الموقعين عليها.

فإننا نؤكد المبادىء والحقوق والحريات العامة لدستور الدولة المصرية الحديثة وذلك على النحو التالى:

أولا: المبادىء الأساسية:

١- جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أى تمييز أو تفرقة، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

٢ - الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم فى أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

٣ - السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة تحت الاشراف القضائى ووفقا لنظام انتخابى يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أى تمييز أو إقصاء.

٤ - النظام السياسى للدولة جمهورى ديمقراطى يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمى للسلطة ونظام تعدد الأحزاب شريطة ألا تكون عضويتها على أساس دينى أو جغرافى أو عرقى أو طائفى أو أى مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة فى هذا الاعلان.

٥ - سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

وتختص الجمعيات العامة للهيئات القضائية بنظر كل مايتعلق بشئونها ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.

٦ - يقوم الاقتصاد الوطنى على التنمية الشاملة والمستدامة التى تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعى وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وتشجيع الاستثمار. وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين، وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطنى المادى والمعنوى.

٧ - نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

٨ ـ مصر جزء من القارة الإفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها وهى جزء من العالم الاسلامى تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه وتعتز بدورها الاصيل فى الحضارة الانسانية وتسهم بإيجابية فى تحقيق السلام العالمى وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الانسان والتعاون بين الدول والشعوب.

٩ ـ الدولة وحدها هى التى تنشىء القوات المسلحة، وهى ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولايجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة، والدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد إجبارى.

وينظم القانون التعبئة العامة كما ينظم القانون القضاء العسكرى ويحدد اختصاصاته، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشئونها التفصيلية المتصلة بالأمن القومى والتى يجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها، والقوات المسلحة كباقى مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية.

ويكون لها مجلس أعلى يختص دون غيره بالنظر فى جميع شئونها ويؤخذ رأيه فى التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها.

ورئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة.

١٠ ـ ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطنى، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بالأمن القومى ووسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة ميزانية القوات المسلحة ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطنى واختصاصاته الأخرى.

ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى وموافقة مجلس الشعب.

● **فى ٢٠ من ديسمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** كشف الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء السابق، عن خطاب أرسله الدكتور محمد سعد الكتاتنى، أمين عام حزب الحرية والعدالة، إلى الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء الأسبق، يوم ٢٨ يونيو الماضى، يشير فيه إلى أن التحالف الديمقراطى انتهى إلى الاتفاق على وثيقة للمبادئ الحاكمة للدستور، بما يمكن اعتباره تجاوزاً لأزمة «الدستور أم الانتخابات أولاً».

وأشار «السلمى»، فى الحلقة الثانية من حواره مع «المصرى اليوم» (١٢/٢٠)، إلى أن وثيقة المبادئ الدستورية كانت نتاج اجتماع تم فى مقر الكتلة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة، وحضره عدد من الأحزاب، وتم الاتفاق على استكمال الحوار بشأن وضع المعايير الخاصة بأمر التنسيق الانتخابى بين أحزاب التحالف، والمعايير الخاصة بضوابط اختيار الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، ما يدل على أن حزب الحرية والعدالة مشارك منذ البداية ومقر ومعترف وموقع على وثيقة المبادئ، وسماها «المبادئ الحاكمة»، فى حين أننى لم أستخدم تعبير «الحاكمة»، ولست أذكر مصطلح المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة، موضحاً أن الأحزاب الموقعة على الخطاب هى: الوفد، والحرية والعدالة، والناصرى، والتكافل، والغد، والفضيلة، والكرامة، والخضر، والعمل، والتوحيد العربى، والجيل، والشعب، وشباب الثورة، والحضارة، ومصر العربى الاشتراكى، والأحرار، وفرسان المستقبل، وجبهة أحزاب الثورة، والتكنولوجيا.

واعترف نائب رئيس الوزراء السابق بأن الإخوان اعتبروه وسيلة لإرهاب المجلس العسكرى، مؤكداً أن الغرور أصابهم بعد الثورة، وأن ممارساتهم تتناقض مع كلامهم المعسول، وأن تصريحاتهم المتضاربة عبارة عن توزيع أدوار فيما بينهم.

وحول الخلاف على الوثيقة المعروفة بأسم «وثيقة السلمى» قال إن الخلاف الأساسى كان على كلمة «مدنية» وكلمة «استرشادية»، وآخر كلام قاله الممثلون عن حزب الحرية والعدالة إنهم يؤمنون بأن كل المؤسسات والمحاولات يجب أن تكون وثائقها استرشادية، وإنهم يهتمون بوثيقة الأزهر لأنها استرشادية، والأكثر من هذا أنهم رفضوا التوقيع على وثيقة المبادئ، عندما قلنا إنها ستكون استرشادية ولا تلزم إلا من وقّع عليها.

وأضاف: صدمت من الإخوان فى الممارسة وفى لغة الخطاب، فهى لغة لا تعبر عن مضمون إسلامى فى السماحة، والاقتداء بالحكمة والموعظة الحسنة، «وجادلهم بالتى هى أحسن»، فهم نسوا هذا الكلام، واتجهوا إلى الاستعلاء والتكبر، ومحاولة فى تحطيم إنسان كل ما جناه أنه حاول تقديم فكرة للوطن.

الفصل السابع

محاكمة مبارك ورموز نظامه

تنوعت القضايا التى حوكم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك ورموز نظامه ما بين قضايا قتل المتظاهرين (الثوار) وقضايا التربح واستغلال النفوذ والإضرار العمدى بالمال العام، وتكوين الثروات غير المشروعة.

وتتناول الصفحات التالية هذه المحاكمات التى جرى تصنيفها على شقين، الأول قتل المتظاهرين، والثانى قضايا الفساد والتربح والثروات.

أولاً: محاكمة مبارك فى قضية قتل المتظاهرين (محاكمة القرن)

فى مقر أكاديمية الشرطة بالتجمع الخامس، بدأت أولى جلسات محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك، ونجليه، ووزير داخليته، و٦ من كبار مساعديه.

وكان الرئيس السابق قد دخل هذه الأكاديمية ـ التى كانت تحمل اسمه ـ يوم الثالث والعشرين من يناير الماضى، قبل يومين فقط من ثورة ٢٥ يناير وسط دقات الطبول ونغمات الموسيقى، لحضور احتفالات الشرطة بعيدها وإلقاء خطابه كالمعتاد كل عام، ولكن تشاء الأقدار أن يدخل مبارك الأكاديمية نفسها هذه المرة ليواجه بقرار الاتهام بقتل الثوار! إنها لحظة لم يكن أحد يتصور أن تحدث وبهذه السرعة المذهلة، لكن إرادة الشعب من إرادة الله، ولا راد لإرادته تعالى. ولا شك أن هذه المحاكمة حدث تاريخى يثلج صدور كل المصريين وأهالى الشهداء خصوصا، فالمصريون ظلوا يعانون طوال سنوات حكم مبارك القهر والاستبداد والفقر، على أيدى رجال الحكم السابق، الذين انتشروا فى جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعاثوا فيها فسادا وإفسادا. وهذه المحاكمات تثبت كم الجرائم التى ارتكبها مبارك وأعوانه فى حق هذا الشعب من فساد ونهب وسلب وإهدار للمال العام وقتل الأبرياء، كما ستجعل أى حاكم أو أى مسئول فى أى موقع يفكر ألف مرة قبل أن يحيد عن الطريق الصحيح أو يستغل منصبه، لأنه سيجد آلافًا يقفون له بالمرصاد

ويحاسبونه، ويأخذون حقوقهم منه. إنها بحق محاكمة القرن.. محاكمة رئيس مصرى أسقطه شعبه فى ثورة بيضاء. (**الأهرام** ٣ أغسطس ٢٠١١)

● **فى ١٤ من أبريل ٢٠١١** قدمت **المصرى اليوم** ما يشبه بطاقة تعريف لرموز النظام السابق والاتهامات الموجهة لكل منهم.. يتصدرهم الرئيس المخلوع حسنى مبارك.. وهو ما ننقله فى السطور التالية..

الاسم: محمد حسنى مبارك (٨٣ سنة) رئيس جمهورية مصر العربية السابق

الاتهام: الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة فى قتل متظاهرى ٢٥ يناير، والتربح وتسهيل الاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ.

الاسم: جمال مبارك (٤٦ سنة) أمين السياسات السابق بالحزب الوطنى (المنحل)

الاتهام: الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة فى قتل متظاهرى ٢٥يناير، والتربح وتسهيل الاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ.

الاسم: علاء مبارك (٤٩سنة)

الاتهام: التربح واستغلال النفوذ وتسهيل الاستيلاء على المال العام.

الاسم: زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس جمهورية مصر العربية السابق

الاتهام: التربح والكسب غير المشروع

الاسم: صفوت الشريف (٧٨ سنة) رئيس مجلس الشورى السابق والأمين العام الأسبق للحزب الوطنى

الاتهام: الكسب غير المشروع والتربح والتحريض على قتل المتظاهرين

الاسم: أحمد عز (٥١ سنة) أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى

الاتهام: التربح واستغلال النفوذ.

الاسم: أحمد نظيف (٦٢ سنة) رئيس مجلس الوزراء الأسبق.

الاتهام: إهدار المال العام فى قضية اللوحات المعدنية والتربح، وتربيح آخرين.

الاسم: حبيب العادلى (٧٣ سنة) وزير الداخلية الأسبق

الاتهام: قتل المتظاهرين، والتسبب فى انفلات أمنى، عاشت فيه البلاد أيام الثورة، وغسل الأموال، وإهدار المال العام.

الاسم: أحمد المغربى (٥٤ سنة) وزير الإسكان السابق

الاتهام: التربح والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام

الاسم: محمد إبراهيم سليمان (٦٦ سنة) وزير الإسكان الأسبق

الاتهام: التربح والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام

الاسم: زهير جرانة (٥٢ سنة) وزير السياحة الأسبق

الاتهام: التربح والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام

الاسم: أنس الفقى وزير الإعلام الأسبق

الاتهام: التربح والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام

الاسم: أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق

الاتهام: كسب غير مشروع، واستغلال نفوذ (أحد المتهمين فى موقعة الجمل)

أولا: محاكمة مبارك فى قتل المتظاهرين

● **فى ١٢ فبراير ٢٠١١** قدم عدد من المحامين بلاغات إلى النائب العام ضد حسنى مبارك، رئيس الجمهورية السابق، وحبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، للمطالبة بضبطهما وإحالتهما إلى محاكمة عاجلة، والتحقيق معهما فى تهم إطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، وسحب قوات الشرطة من الشوارع، لإحداث الفوضى فى البلاد وتحريض البلطجية والمسجونين والمسجلين خطرا على تخريب البلاد. (**المصرى اليوم** ٢/١٣).

● **فى ٢٢ من مارس ٢٠١١** تلقى المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام تقرير لجنة تقصى الحقائق المشتركة للمجلس القومى لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وقد اتهم التقرير (بحسب **الأهرام** ٣/٢٣) الرئيس السابق مبارك، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى بالمسئولية المشتركة عن إطلاق الرصاص الحى والنار، واستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، والقتل العمد خلال أحداث ثورة ٢٥يناير.

وركز التقرير على ضرورة تقاسم المسئولية والمحاسبة بينهما لوجودهما على رأس الجهاز الإدارى للدولة، وجهاز وزارة الداخلية، وعدم إفلات أحدهما من توجيه الاتهام إليه.

● **فى ٢٤ مارس ٢٠١١** وعلى ضوء ما جاء فى التقرير النهائى لأعمال لجنة تقصى الحقائق قالت **الأهرام**: فيما يخص مسئولية وزارة الداخلية عن أعمال القتل والاعتداءات البدنية على المتظاهرين، فقد أشارت التسجيلات التى تضمنها القرص المضغوط (C.D) الخاص بتسجيلات مكالمات قيادات قوات الأمن المركزى عقب أحداث

٢٥ يناير التى تحفظت عليها النيابة العامة من غرفة عمليات قطاع الأمن المركزى عن صدور أوامر بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين من وزارة الداخلية.

كما أدان تقرير لجنة تقصى الحقائق - وفقاً للمصرى اليوم ٢٤ مارس - بشأن وقائع قتل المتظاهرين خلال ثورة ٢٥ يناير، كلا من حسنى مبارك، الرئيس السابق (باعتباره رئيسًا للمجلس الأعلى للشرطة)، وحبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، والحزب الوطنى، وعبدالناصر الجابرى، ويوسف خطاب، عضوى الحزب، إضافة إلى عناصر تابعة للدكتور أحمد فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب السابق، إضافة إلى اتهام الإعلام الحكومى بالتحريض ضد المتظاهرين.

● **فى ١٢ من أبريل ٢٠١١** وللمرة الأولى منذ تنحيه عن السلطة فى ١١ فبراير الماضى خضع الرئيس السابق حسنى مبارك للتحقيق بمستشفى شرم الشيخ عن طريق النيابة العامة تحت إشراف المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام.

وبحسب **الأهرام** (٤/١٣) تم توجيه خمسة اتهامات للرئيس السابق حسنى مبارك هى: **التحريض والاشتراك فى قتل المتظاهرين بميدان التحرير فى أثناء أحداث الثورة، والحسابات السرية الخاصة بمكتبة الإسكندرية، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وتسهيل تربح صديقه الهارب رجل الأعمال حسين سالم من خلال تخصيص أراضى الدولة، وقيامه بالإضرار بالمال العام من خلال إهدار ملايين الجنيهات من أموال الدولة نتيجة فروق أسعار تصدير الغاز لإسرائيل، بالإضافة إلى تضخم الثروة.**

● **فى ١٤ من أبريل ٢٠١١** قالت الوفد: أصدر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام قرارا فى ساعة مبكرة من صباح الاربعاء (٤/١٣) بحبس الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ١٥ يوما على ذمة التحقيق وجهت النيابة إلى مبارك اتهامات بالتحريض على قتل المتظاهرين فى ميدان التحرير وجميع المحافظات والاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والحصول على منافع وصفقات مختلفة والتربح من وظيفته، وكان النائب العام قد حدد يوم الثلاثاء (١٢ أبريل) للتحقيق مع مبارك وولديه جمال وعلاء بمقر مكتبه فى القاهرة إلا أن اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية طلب استجوابهم بعيدا عن القاهرة؛ بسبب المحاذير الأمنية فضلا عما تردد عن سوء حالة الرئيس الصحية. وفى ضوء خطاب وزير الداخلية أصدر النائب العام قرارا بتشكيل لجنة طبية وأثبت تقريرها أن حالة الرئيس مبارك تستدعى نقله للمستشفى فأصدر النائب قرارا بتشكيل فريق تحقيق للسفر إلى شرم الشيخ من المحامين العموم وتم سؤاله بالمستشفى فى حضور الطبيب المعالج ومحاميه وأصيب مبارك بانخفاض حاد فى ضغط الدم، كما فقد بصر عينه اليسرى، ويرقد داخل العناية المركزة بعد أن عرف بقرار حبس نجليه جمال وعلاء احتياطيا.

● **وفى ١٥ من أبريل قالت الشروق** واجه المحققون جمال وعلاء مبارك بتحريات تثبت قيامهما «بإعداد وتنظيم وإدارة جبهة من فلول الحزب الوطنى لاجهاض الثورة بالقوة منذ بدايتها». وأن جمال طلب من صفوت الشريف أمين عام الحزب الوطنى رئيس مجلس الشورى المنحل، سرعة نزول أعضاء الحزب الوطنى وأتباعهم إلى الشارع لتأييد مبارك وإنقاذ النظام قبل انهياره.

ووجهت سلطات التحقيق لجمال وعلاء تهمتى القتل والشروع فى قتل المتظاهرين وإدارة وتنظيم عصابات من البلطجية للاعتداء على المتظاهرين وتكدير السلم العام وقيادة الثورة المضادة.

● **فى ١٦ من أبريل ٢٠١١ قالت الأهرام:** فى ثالث أيام حبس الرئيس السابق حسنى مبارك على ذمة التحقيقات فى الاتهامات الموجهة إليه بقتل المتظاهرين واستغلال السلطة والنفوذ والاعتداء على المال العام وغيرها قرر المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام نقل الرئيس السابق إلى أحد المستشفيات العسكرية وتوفير الرعاية الصحية له وتعيين الحراسة اللازمة عليه، واتخاذ الإجراءات المقررة بشأن كونه «محبوساً» احتياطيا وفقاً لأحكام قانون السجون.

● **فى ٢٢ من أبريل ٢٠١١** قرر المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام تجديد حبس الرئيس السابق حسنى مبارك ١٥يوما على ذمة التحقيقات الجارية فى عدة قضايا جنائية.

تناول التحقيق، الذى استمر ساعتين، مواجهة الرئيس السابق والاستماع إلى أقواله، بما توافر خلال المرحلة الماضية من أدلة بشأن وقائع الاعتداء على المتظاهرين، والتعاقد على تصدير الغاز إلى دولة إسرائيل بسعر متدن يقل عن الأسعار العالمية، مما ترتب عليه الإضرار بمصلحة البلاد. (**الأهرام** ٤/٢٣)ً.

● **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** أمر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، بإحالة حسنى مبارك الرئيس السابق، ونجليه علاء وجمال إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بعدة اتهامات، تتضمن القتل العمد والشروع فى قتل المشاركين فى مظاهرات ثورة ٢٥ يناير، واستغلال النفوذ والإضرار العمدى بأموال الدولة والحصول على منافع وأرباح لهم ولغيرهم دون وجه حق.

وتتضمن لائحة الاتهامات تمكين حسين سالم، رجل الأعمال الهارب، من التربح بـ ٢ مليار دولار فى صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، وخسارة الدولة ٧١٤ مليون دولار قيمة الفارق بين التصدير والأسعار العالمية، مقابل الحصول على قصر و٤ فيلات فى شرم الشيخ بأثمان صورية، رغم أن سعرها الفعلى يتجاوز ٤٠ مليون جنيه، ومنح حسين سالم أيضا ملايين الأمتار من أراضى الدولة فى المناطق الأكثر تميزا بجنوب سيناء.

● **فى ٢٨ من مايو ٢٠١١** نشرت **المصرى اليوم** أقوال الرئيس السابق فى تحقيقات قتل المتظاهرين الذى قال: عقدت اجتماعاً بحضور وزير الدفاع وزكريا عزمى وعمر سليمان وأمرت «العادلى» بضبط النفس.. الداخلية أبلغتنى بأن القتلى من البلطجية والشرطة والتقارير كانت تأتينى من المخابرات، ولم أشاهد التليفزيون واكتفيت بالوكالات الأجنبية.. وبكى الرئيس السابق ٣ مرات خلال التحقيقات ويرد بكلمة «محصلش» على ٣ أسئلة ويطالب النيابة بسؤال شهود الإجماع.

● **فى الأول من يونيو ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة ٣ أغسطس (٢٠١١) لمحاكمة حسنى مبارك، الرئيس السابق، ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم بتهم قتل المتظاهرين والتربح والرشوة، أمام الدائرة الخامسة بمحكمة جنايات شمال القاهرة.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١ قالت الأهرام** إن النيابة العامة استندت فى قرارها بإحالة الرئيس السابق حسنى مبارك لمحكمة الجنايات إلى أدلة تجمعت خلال التحقيقات، تفيد بأنه تابع عمليات قتل المتظاهرين، كما سمح مبارك لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى باستخدام الأسلحة النارية وسيارات الشرطة فى قتلهم وإطلاق الضباط والأفراد الرصاص على المتظاهرين فى أماكن قاتلة من أجسامهم، ودهس بعضهم بالمركبات، ووافق الرئيس السابق على الاستمرار فى الاعتداء عليهم دون أن يتدخل بما يملكه من سلطات وصلاحيات لمنع ذلك، وفقا لقرار الإحالة.

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١ نشرت الوفد** على صفحتها الحادية عشرة النص الكامل لقرار إحالة مبارك ونجليه وحسين سالم للجنايات وجاء فيه أنه اشترك مع العادلى بطريق الاتفاق على قتل وإصابة المتظاهرين ودهسهم بالمركبات، وبصفته رئيس الجمهورية قبل وأخذ لنفسه ولنجليه ٥ فيلات قيمتها ٣٩ مليون جنيه، واستغل نفوذه واتفق مع وزير البترول لإسناد حق بيع وتصدير الغاز لحسين سالم (للمزيد راجع **الوفد** ٢٠١١/٦/١٢، ص١١)

مبارك ونظامه فى قبضة العدالة حضوريًا

● **فى ٣ من أغسطس ٢٠١١** فى داخل أكاديمية مبارك للأمن انعقدت أولى جلسات محاكمة مبارك، والتى تعد واحدة من أبرز محاكمات العصر الحديث. ففى مشهد تاريخى غير مسبوق فى مصر، رقد الرئيس المخلوع على نقالة داخل قفص المتهمين، ووقف بجواره نجلاه علاء وجمال، بينما جلس فى الجانب الآخر من القفص بقية المتهمين، وعلى رأسهم حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق.

ووجهت المحكمة برئاسة المستشار أحمد رفعت إلى المتهمين، وعددهم ١١ متهما، هم

الرئيس السابق ونجلاه علاء وجمال ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى ومساعدوه الستة، تهم الاتفاق والتحريض على قتل المتظاهرين عمدا ومع سبق الإصرار، وإلحاق الضرر بأموال ومصالح الجهات التى عملوا بها، ويحاكم مبارك ونجلاه ورجل الأعمال الهارب حسين سالم عن وقائع تتعلق بقبول وتقديم رشاوى وفساد مالى واستغلال النفوذ، بهدف تربيح الغير (حسين سالم) دون وجه حق فى شأن صفقة تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل، والحصول على أراضٍ شاسعة فى شرم الشيخ.

وقد أنكر الرئيس السابق ونجلاه كل التهمً الموجهة إليهم.

وقررت المحكمة فى ختام جلستها تأجيل محاكمة الرئيس السابق إلى جلسة٥ أغسطس، (**الأهرام** ٢٠١١/٨/٤) .

لقطات من المحاكمة

- أمسك الرئيس السابق حسنى مبارك بمصحف فى يديه خلال المحاكمة، بينما أمسك نجلاه علاء وجمال بيديه عدة مرات وهو على السرير الطبى داخل قفص الاتهام وقبل بدء الجلسة.. بدا مبارك فى كامل وعيه، وفى لياقة ذهنية تسمح له بالمناقشة وتفهم الاتهامات المسندة إليه.

- وقف كل من المتهمين علاء وجمال مبارك لمتابعة وقائع الجلسة بإصغاء شديد، وتبادلا الهمسات فى مواقف كثيرة من المحاكمة، وحرصا على حجب الرؤية قدر الإمكان عن والديهما أثناء نومه على السرير الطبى.

- صدرت عن بعض أهالى الضحايا عبارات سباب بصوت خافت أثناء دخول مبارك وباقى المتهمين قفص الاتهام، وهو ما دفع برئيس المحكمة لإصدار تعليمات صارمة بضرورة التزام الجميع الهدوء أثناء المحاكمة، وعدم الخروج على تقاليدها حرصا على تحقيق العدالة.

- التزم الرئيس السابق الصمت الكامل طوال فترة المحاكمة، ولم يعلق على أى من طلبات وأقوال المحامين سواء دفاعه أو المدعون بالحقوق المدنية.

● وقد تصدرت أخبار المحاكمة مانشيتات الصفحات الأولى للصحف، وأثارت ردود فعل شعبية ورسمية فى الداخل والخارج.. وقالت جريدة الحياة (٨/٤) فى صفحتها الأولى: قدمت الثورة المصرية للعالم نموذجاً متحضراً لأول محاكمة لحاكم مصرى منذ عهد الفراعنة، نزولا عند الضغوط الشعبية. وظهر الرئيس السابق حسنى مبارك للمرة الأولى منذ خطابه الأخير، قبل تنحيه بيوم واحد فى شباط (فبراير) الماضى، ليمثل أمام محكمة الجنايات وهو ممدد على سرير داخل قفص الاتهام الذى ظهر فيه أيضاً نجلاه علاء وجمال ووزير الداخلية فى عهده اللواء حبيب العادلى

وستة من كبار مساعدى الأخير. وغاب عن الجلسة الصديق الشخصى لمبارك رجل الأعمال حسين سالم الموجود فى إسبانيا والذى يحاكم غيابياً.

وبعد تلاوة النيابة لائحة الاتهامات التى تضمنت التحريض على قتل المتظاهرين سأل رئيس المحكمة القاضى أحمد رفعت الرئيس المصرى السابق عن هذه التهم فنفى مسئوليته وقال: «كل هذه الاتهامات أنا أنكرها كاملة». وهى العبارة التى كررها من بعده ابناه فى رد على سؤال للقاضى حول لائحة الاتهام فى جرائم تصل عقوبتها بالنسبة إلى مبارك والعادلى إلى الإعدام، وبالنسبة إلى علاء وجمال إلى السجن المؤبد.

وطلب الدفاع عن مبارك حضور رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوى ونائب الرئيس السابق عمر سليمان لسماع شهادتيهما فى القضية.

وطلبت النيابة من المحكمة توقيع أقصى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات، والتى تصل إلى الإعدام شنقا فى ما يتعلق بالاتهامات الخاصة بالتحريض على قتل المتظاهرين مع سبق الإصرار، بينما تصل العقوبات إلى السجن المشدد فى قضايا الفساد المالى.

وأمرت المحكمة بإيداع مبارك مستشفى المركز الطبى العالمى على طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوى التابع للقوات المسلحة مع توفير الرعاية الطبية التى تستلزمها حاله الصحية، والسماح للفريق الطبى المعالج له بمتابعته.

وبدت مصر كلها وكأنها تعيش يوماً استثنائياً فى تاريخها، إذ خلت الشوارع تقريباً من السيارات والمارة، فما من منزل فى مصر إلا وشاهد المحاكمة التى نقلها التلفزيون الرسمى على الهواء مباشرة.

وما أثار الاستياء لدى المصريين ظهور ضباط فى الجيش والشرطة وهم يصافحون العادلى وعلاء مبارك وهم يضحكون ويبتسمون عقب الجلسة، وأثناء ترحيلهما إلى سجن طرة، وكأن ما كان يجرى فى القاعة احتفال بتكريمهم وليس محاكمة لهم.

● **فى ٩ من أغسطس ٢٠١١** استكملت محكمة استئناف القاهرة فض الأحراز فى قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك ونجلاه جمال وعلاء بالإضافة إلى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق و٦ من كبار مساعديه، والتى أودعتها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت، دار القضاء العالى، للاطلاع عليها لمدة أسبوع.

وبعد الاطلاع على دفاتر قوات الأمن المركزى، تبين للمحامين أنها تحتوى على دفاتر خاصة بمنطقة القاهرة الكبرى، وقطاع الإسكندرية ووسط وغرب الدلتا، ومناطق شمال وجنوب الصعيد. وتوضح هذه الدفاتر أوقات خروج القوات من المعسكرات

بالإضافة إلى أماكن خدمات التشكيلات وعددها من الضباط والأمناء والجنود كما توضح نوعية الأسلحة والمعدات التى كانت بحوزتهم أيام ٢٠ يناير وحتى ٢٨ يناير.

وكشفت الدفاتر أن تعليمات صدرت يوم ٢٥ يناير الماضى بإغلاق جميع كبارى الجيزة المؤدية إلى القاهرة، وتوجيه تشكيلات من منطقة الجيزة إلى الكبارى المؤدية إلى القاهرة لمنع المتظاهرين من الوصول إلى ميدان التحرير، وفى يوم ٢٦ يناير، تم إخطار التشكيلات الموجودة بميدان التحرير والتى يرأسها المقدم هانى رزق ببدء التعامل لفض المتظاهرين بميدان التحرير بالمياه والدروع والعصى، وصدور تعليمات بخروج قوات الانتشار بالتسليح الكامل. (**الشروق** ٨/١٠)

● **فى ١٢ من أغسطس ٢٠١١** أكد عدد من هيئة الدفاع عن كل من الشهداء والمتهمين استياءهم من أسلوب فحص الأحراز داخل محكمة استئناف القاهرة.

واعتبر المحامون أن عدم إطلاعهم على شرائط الفيديو بمثابة محاولة لإخفاء الحقائق وإهدار العدالة أمام الرأى العام.

وفى سياق متصل، انتهت محكمة استئناف القاهرة، من فض الأحراز أمام المحامين وتسليم بعضهم نسخة من ملف القضية المدمج به أحراز دفاتر الأمن المركزى، وصور الأسلحة المضبوطة وغيرها من البنادق والأسلحة وفوارغ الطلقات التى عثر عليها أثناء معاينة النيابة، (الشروق ٨/١٢)

● **فى ١٥ من أغسطس ٢٠١١** بعد جلسة لم تستمر أكثر من نصف ساعة، ومداولات مغلقة استمرت ساعة ونصف ساعة فى ثانى جلسات محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه، قرر المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة ضم قضية مبارك إلى قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، وستة من مساعديه وتأجيلها إلى يوم الخامس من سبتمبر المقبل، للبدء فى سماع شهود الإثبات.

كما قررت المحكمة وقف البث التليفزيونى لوقائع الجلسات اعتبارا من الجلسة المقبلة، وذلك حفاظا على المصلحة العامة.

● **فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١١** للمرة الثانية انتهى فريق الدفاع المدعين بالحق المدنى فى قضية قتل المتظاهرين من الاطلاع على جميع أحراز القضية، والتى شملت ٣٥ حرزًا عبارة عن عدة فوارغ لطلقات دافعة وخرطوش وبلى ومطاطى وبعض الطلقات الحية، وقنابل مسيلة للدموع.

● **فى ٢٢ من أغسطس ٢٠١١** كشف محضر تفريغ دفاتر السلاح الخاصة ببعض قطاعات الأمن المركزى - منذ يوم ٢٥ يناير وحتى يوم ٢٨ من الشهر نفسه، وهو جمعة الغضب - عن مفاجآت مثيرة تمثلت فى التعليمات التى صدت إلى المجندين

والضباط من قيادات الأمن المركزى بإطلاق الأعيرة النارية من الأسلحة الخرطوش على أقدام المتظاهرين الذين توجهوا إلى مبنى وزارة الداخلية.

وقد أظهرت هذه الأحراز أنه كان هناك ٤١٩ بندقية خرطوش وآلية يحملها المجندون وبعض الضباط وأمناء الشرطة تتبع قوات الأمن المركزى، بالإضافة إلى نحو ٢٤ ألف طلقة من بين هذه الطلقات طلقات كاوتشوك، وأخرى رش ثقيل ورش خفيف، وطلقات مطاطية.

● **فى ٢٣ من أغسطس ٢٠١١** كشف دفتر عمليات وزارة الداخلية المحرز فى قضية قتل المتظاهرين عن أنه لم تصدر فى أى لحظة قرارات بانسحاب قوات الشرطة من مختلف الجهات الشرطية، وأن ما جرى كان متروكا لتقدير الموقف، كما أن الأعداد الضخمة للمتظاهرين فى معظم المدن والمناطق أدت إلى تشتيت القوات، وعدم تمكنها من السيطرة على الموقف فانهارت القوات بشكل مفاجئ.

وأوضحت التحقيقات أن قطع الاتصالات الهاتفية المحمولة، ونفاذ شحن بطاريات أجهزة الاتصال اللاسلكية، أدى إلى عدم التواصل بين القيادات، كما أن نفاد قنابل الغاز أسهم فى اختفاء وانسحاب الشرطة. (الأهرام ٨/١٦).

● **فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات جنوب القاهرة الاستماع إلى الشهود فى ثالث جلسات محاكمة الرئيس السابق، بعد غياب عدسات التليفزيون لأول مرة.

واضطر المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة إلى رفع الجلسة ٤ مرات بعد مشادات مع محامى المدعين بالحق المدنى حول بعض طلباتهم وأسئلتهم المكررة للشاهد الأول اللواء حسين سعيد موسى، لتسود حالة من الفوضى قاعة المحاكمة خلال الاستراحة فى كل مرة، ويتبادل أنصار ومعارضو مبارك التراشق بالأحذية بمشاركة بعض المحامين من الطرفين.

وأكد الشاهد الأول الذى كان مسئولا عن الاتصالات بالأمن المركزى طوال فترة المظاهرات، أن اللواء أحمد رمزى مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن المركزى - وقتئذ - أصدر قرارا بتسليح القوات الموجودة أمام مبنى وزارة الداخلية بالأسلحة النارية والذخيرة دون الرجوع إلى قياداته.

وأشار الشاهد إلى أنه فى أثناء وجوده بغرفة العمليات دار الحديث بين الضباط على أجهزة اللاسلكى حول نقل الأسلحة والذخائر من وإلى ميدان التحرير عن طريق سيارات الإسعاف، لأن سيارات الشرطة كانت مستهدفة، وتم بالفعل نقل الأسلحة إلى مبنى الداخلية والتحرير بسيارات الإسعاف لمواجهة المتظاهرين.

وأوضح الشاهد أن التعليمات الصادرة من اللواء أحمد رمزى يوم ٢٨ يناير كانت منع المتظاهرين من دخول ميدان التحرير، والتعليمات لقادة الأمن المركزى بالميدان التعامل

مع المتظاهرين طبقا للموقف، وحسب رؤيتهم الشخصية، حيث ترك لهم حرية التعامل طبقا للتجهيزات التى لديهم، والتى كانت حسب علمه الدرع والعصا والمياه والخرطوش بدون أى أسلحة نارية، إلا أن القطاعات المختلفة طلبت تعزيزات على مقر وزارة الداخلية وأقسام الشرطة بالأسلحة الآلية والخرطوش، فناقش اللواء أحمد رمزى الأمر مع اللواء عبدالعزيز فهمى مدير غرفة العمليات الذى أخبره بعدم استطاعته إخراج التعزيزات، لكن يمكن الدفع ببعض المجموعات من داخل ميدان التحرير إلى وزارة الداخلية وتعزيزها بالأسلحة الآلية والذخائر والخرطوش وهو ما تم بالفعل.. وأقر الشاهد باستخدام مدرعات الشرطة فى تفريق المتظاهرين.

وقد استمرت الجلسة أكثر من ٨ ساعات لإصرار القاضى على سماع أقوال ٣ شهود من ضباط الأمن المركزى.

وطلب الدفاع عن مبارك ونجليه الحصول على بيان مفصل من محافظة جنوب سيناء بالأراضى التى تم تخصيصها بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى عام ٢٠١٠ وأسماء من حصلوا عليها. (**الأهرام** ٩/٦).

● **وقالت المصرى اليوم (٩/٦)** أقر اللواء حسين سعيد محمد موسى، مدير إدارة الاتصالات بالأمن المركزى، الشاهد الأول فى القضية حين سؤاله، بأنه صدر ضده حكم بالسجن سنتين لإتلافه تسجيلات مسجلة على أسطوانة مدمجة. وأن النيابة وجهت له تهمة إخفاء أدلة فى قضية قتل المتظاهرين، وذلك بإتلاف الأسطوانة التى تحوى تسجيلات الاتصالات بين مساعدى وزير الداخلية، وكذلك أوامر تسليح القوات.

● **فى ٦ من سبتمبر ٢٠١١** وافق المستشار محمد عبد العزيز الجندى وزير العدل على منح التصريح لخمسة من المحامين الكويتين بالانضمام لفريق الدفاع عن الرئيس السابق حسنى مبارك.

● **فى ٧ من سبتمبر ٢٠١١** وفى الجلسة الرابعة لمحاكمة القرن قرر المستشار أحمد رفعت رئيس محكمة الجنايات القاهرة فى جلسة الثلاثاء ٧ من سبتمبر سماع شهادة المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق وذلك يوم الأحد (١١ سبتمبر) فى جلسة سرية تشمل قائمة الشخصيات العامة الذين سيتم سماع شهادتهم كلاً من الفريق سامى عنان، نائب رئيس المجلس الأعلى، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة يوم الاثنين، ونائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان (الثلاثاء)، ومنصور عيسوى وزير الداخلية (الأربعاء)، ومحمود وجدى وزير الداخلية الأسبق يوم الخميس ١٥ سبتمبر.

وكلفت المحكمة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود بإعلان هؤلاء الشهود

لحضور الجلسات، وجعل تلك الجلسات سرية ومقصورة الحضور على هيئة الدفاع عن المدعين بالحق المدنى والمتهمين ودفاعهم وحظر النشر فى وسائل الإعلام لتلك الجلسات، وقالت المحكمة إن قرار حظر النشر، إنما جاء حفاظا على الأمن القومى المصرى ومصلحة الوطن العليا وحسن سير العدالة. (**الأهرام** ٩/٨).

كما قرر المستشار أحمد رفعت الإفراج عن الشاهد الخامس فى نهاية الجلسة بعد التحفظ عليه بتهمة الشهادة الزور. (**الأهرام** ٩/٨)

وكانت النيابة طالبت بالتحفظ على الشاهد الخامس محمد عبدالحكيم محمد (نقيب بالأمن المركزى) وتوجيه تهمة الشهادة الزور إليه لمخالفته الشهادة التى أدلى بها فى النيابة وقد حرص المستشار مصطفى سليمان ـ المحامى العام الأول لنيابة استئناف القاهرة ـ أن يوجه إليه التهمة فى حضوره وإثباتها فى محضر الجلسة قبل الانصراف من المحكمة قائلا: إن النيابة العامة استأذنت فى إبداء ملاحظة نظر لأن الشاهد قد ذكر فى تحقيقات النيابة العامة بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ الإجابة على سؤال صريح عن نوع الذخيرة التى تم التسليح بها يوم ٢٨ يناير الماضى حيث ذكر أنها عبارة عن٣٠٠ طلقة خرطوش فى حين نفى ذلك متعمدا، وبعد حلف اليمين فى المحكمة.

● **فى ٨ من سبتمبر ٢٠١١** كشف المقدم عصام شوقى الضابط بالإدارة العامة لشئون المجندين والشاهد الثامن فى قضية قتل المتظاهرين عن اتفاق قيادات الداخلية خلال اجتماعهم يوم٢٧ يناير على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لقمع المظاهرات فى الأيام الأولى للثورة.

وقال شوقى إن المعلومات التى توافرت لديه وصلته شفاهة من رئيسه اللواء حسن عبدالحميد. وأوضح أن التعليمات كانت صريحة بمنع وصول المسيرات إلى ميدان التحرير مهما يكن الثمن.

● تحول مثير فى محاكمة مبارك

وأكد شوقى تكليف العادلى عددا كبيرا من الضباط الإضافيين بالانتشار فى ميدان التحرير لدعم قوات الأمن خلال مواجهتها المتظاهرين.

وتطلب نشر أعداد إضافية من الضباط بوسط القاهرة استدعاء ضباط الأمن المركزى الذين خرجوا من الخدمة خلال عام سابق.

وأثارت أقوال الشاهد استياء شديدا داخل قفص المتهمين، خاصة بالنسبة للعادلى، الذى وصف اجتماع ٢٧ يناير بأنه مجرد اجتماع لتقييم الموقف، واتهم الشاهد بأنه أخطأ فى تفسير كل ما حدث فيه.

وبالنسبة لمواجهات مدينة السويس، قال المقدم شوقى إن قوات الأمن لم تتحرك لوضع حد لقتل الشرطة المتظاهرين فى السويس.

واختتمت الجلسة فى نحو الخامسة والنصف وتستأنف المحكمة الأحد (١١ سبتمبر) (لمزيد من تفاصيل أقوال الشاهد السابع راجع الأهرام ٢٠١١/٩/٩، ص٧)

● **فى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت تأجيل سماع شهادة المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى جلسة ٢٤سبتمبر الحالى، وهى الشهادة التى كان مقررا إدلاؤه بها فى جلسة (١١ سبتمبر)، كما قررت المحكمة تأجيل سماع شهادة الفريق سامى عنان رئيس أركان القوات المسلحة إلى جلسة٢٥من الشهر نفسه، فى حين قررت المحكمة سماع أقوال السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق بجلسة (١٣ سبتمبر)، وسماع أقوال اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية بجلسة الأربعاء (١٤ سبتمبر)، وسماع شهادة اللواء محمود وجدى وزير الداخلية السابق بجلسة الخميس (١٥ سبتمبر)، وفق المواعيد التى كانت المحكمة قد حددتها بجلسة الخميس (٨ سبتمبر). (**الأهرام** ٩/١٢).

وفى سياق آخر قضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بعدم اختصاصها بنظر دعوى قرار تخلى مبارك عن السلطة.

سليمان يدلى بشهادته

● **فى ١٣ من سبتمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة إلى شهادة السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق وذلك على مدى ثلاث ساعات، كما قام المدعون بالحق المدنى والدفاع بمناقشته.

● **فى ١٤ من سبتمبر ٢٠١١** استمعت المحكمة ذاتها إلى شهادة اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية فى قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، ووزير داخليته الأسبق حبيب العادلى، وستة من مساعديه، كما تطرقت إلى الدور الذى يقع على وزارة الداخلية فى أثناء المظاهرات.

• مبارك أمام الجنايات

● **فى ١٥ من سبتمبر٢٠١١** للمرة الأولى منذ بدء محاكمته بتهمة قتل المتظاهرين، دافع محمد حسنى مبارك، الرئيس السابق، عن نفسه، خلال جلسة (١٥ سبتمبر)، وقال موجها حديثه إلى هيئة محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت: «أريد أن أوضح أن عمل رئيس الجمهورية ينظمه الدستور، ولا يمكنه أن يصدر قراراً بضرب المتظاهرين».

كانت الجلسة شهدت إدلاء اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية السابق، بشهادته فى قضية قتل المتظاهرين، وتمثلت الشهادة - حسب مصادر - فى إجابات عن أسئلة حول أوامر قتل المتظاهرين، والاستعانة بقناصة، وحرق ملفات أمن الدولة.

وللمرة الثانية تحدث «العادلى» مع «مبارك»، دون أن يعرف أحد ما الحوار الذى دار بينهما، إلا أنه كان ملاحظاً أن الحوار كان من طرف واحد فقط من جانب «العادلى»، فيما اكتفى الرئيس السابق بالتلويح بيده فقط.

ولاحظ المحامون الذين حضروا الجلسة توتر «العادلى» أثناء إدلاء «وجدى» بشهادته، حيث ظل يسجل ملاحظات تمهيداً لتقديمها إلى دفاعه لاستخدامها فى المرافعة، ولم يعلق أى من المتهمين على ما قاله الشاهد فى المحكمة.

وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة السبت (١٧ سبتمبر)، لعرض شرائط الفيديو الموجودة فى أحراز القضية، وتمت إعادة المتهمين إلى مكان حبسهم. **(المصرى اليوم** ٩/١٦).

● **فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١١** كشفت مشاهدة بعض أحراز القضية التى بدأت المحكمة فى فضها وعرضها من خلال شاشة عرض معدة لذلك بقاعة المحكمة بمقر أكاديمية الشرطة، عن العديد من المفاجآت التى تضمنتها بعض مشاهد الأسطوانات المدمجة التى أرسلتها النيابة إلى المحكمة ضمن ملف القضية، وهى عبارة عن قتل بعض الثوار بالإسكندرية والسويس برصاص حى وسماع صراخ وعويل بعض السيدات اللائى شاهدن وقائع التعدى على المتظاهرين، كما شهدت استعراض ما يزيد على ٣٥ أسطوانة مدمجة معظمها تم الحصول عليه من مجهولين، وآخر من بعض الأطباء، تفيد توافد العديد من المصابين بالخرطوش «الرش» والطلقات المطاطية التى تحدث إصابة بسيطة بالجسد، كما تبين أن معظم الإصابات بالساقين والذراعين وبعضها بالوجه.

وقد تضمنت المشاهد صورة لسيارة شرطة دهست مواطنا ومشاهد لجثة الشهيد معتز محمد على وقد حطم رأسه تماما، ومشاهد رش المياه فى أثناء قيام المتظاهرين بأداء الصلاة فى جمعة الغضب.

وقالت المصرى اليوم (١٨ سبتمبر) أظهرت تسجيلات الفيديو التى شاهدتها محكمة جنايات القاهرة، فى قضية قتل المتظاهرين، أشخاصا يقفون فوق وزارة الداخلية، ويصوبون أسلحتهم «القناصة» باتجاه المتظاهرين، ويظهر فى أحد التسجيلات ضوء على وجه أحد الشباب، وسقط بعدها على الأرض قتيلاً.

وشاهدت المحكمة برئاسة المستشار محمد عاصم، عضو اليمين فى الدائرة التى تنظر القضية، أسطوانات مدمجة «C.D» مقدمة من أمير سالم، المحامى، إلى

النيابة العامة، وأظهرت محتوياتها نحو ٥ أشخاص يعتلون مبنى وزارة الداخلية، وهم يحملون أسلحة آلية يصوبونها نحو المتظاهرين.

واطلعت المحكمة على نحو ٣ أسطوانات، الأولى مسجل عليها بطاقات وكارنيهات رجال شرطة، وأعضاء فى الحزب الوطنى المنحل تم القبض عليهم من قبل المتظاهرين بميدان التحرير، والثانية بها صور للشهداء والمصابين، والثالثة حوارات مسجلة بين المتظاهرين المصابين يروون ما حدث معهم.

وشاهدت المحكمة أكثر من ٢٠ أسطوانة عبر شاشة عرض كبيرة تم تجهيزها داخل القاعة، يظهر فيها ضرب المتظاهرين من قبل أفراد الشرطة، وعملية تهريب سيارات الشرطة فى مناطق صحراوية، وتهريب مساجين، وإحراق أقسام شرطة، وظهر فى إحدى الأسطوانات أشخاص يحملون فوارغ طلقات رصاص حى.

● **فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١ قالت المصرى اليوم** أثارت تسجيلات الفيديو الخاصة بجهاز المخابرات، والتى شاهدتها محكمة جنايات القاهرة، فى قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، جدلاً كبيراً داخل قاعة المحكمة، لعدم احتواء التسجيلات على أحداث ٢٥ يناير حتى ٣١ يناير المدونة فى أمر الإحالة التى كان من المفترض أن يتم عرضها فى جلسة ١٨ سبتمبر، واكتفت الشرائط بالتسجيلات الخاصة بأيام ١، و٢، و٣ فبراير الماضى، ويظهر فيها أشخاص مدنيون يقفون أعلى أسطح العقارات مع اختفاء تام لرجال الشرطة ولا توجد أى مقاطع فيديو تشير إلى أن الشرطة قامت بالاعتداء على المتظاهرين، وإنما أظهرت مقاطع للمظاهرات فى ميدان التحرير وعبدالمنعم رياض وأسفل كوبرى أكتوبر.

وشاهدت المحكمة برئاسة المستشار محمد عاصم بسيونى، عضو اليمين فى الدائرة التى تنظر القضية، ٦ شرائط فيديو تحتوى على مقاطع مختلفة وصورة مشوشة ويظهر فيها بعض المتظاهرين، بالإضافة إلى صور ليست لها صلة بأحداث ٢٥ يناير والمتظاهرين، وتوالت المفاجآت بالجلسة عندما طلب رئيس المحكمة تغيير جهاز الفيديو لظهور الصورة مشوشة وغير واضحة بالمرة، وأثناء العرض ظهر فيلم «الباشا تلميذ»، مما أثار ضحك الحاضرين.

وأكد المستشار محمد عاصم أن عرض مقطع فيديو «الباشا تلميذ» غير مقصود، موضحاً أن المسئول عن تشغيل الجهاز حاول تنظيفه من خلال عرض الفيلم، للتأكد مما إذا كانت الشرائط المحرزة الصورة بها مشوشة أم أن الجهاز هو السبب.

وأبدى المدعون بالحق المدنى اعتراضهم على تخصيص ضابط شرطة فى عرض وتشغيل الفيديوهات، فعلق رئيس المحكمة بأن تشغيل الفيديوهات يتم أمام الجميع

وأن الضابط المسئول عن التشغيل يجلس أمام هيئة المحكمة، التى تقوم بنفسها بتقديم الشرائط ويتم عرضها وتشغيلها أمامها، وطلب المدعون بالحق المدنى عدم حضور دفاع المتهمين لمشاهدة الشرائط، فرد القاضى: «هم أحرار.. والمحكمة لا تجبر أحداً على الحضور».

شهادة المشير

● **فى ٢٤ من سبتمبر ٢٠١١** أدلى المشير محمد حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بشهادته أمام محكمة جنايات القاهرة، فى قضية قتل المتظاهرين فى أحداث ثورة ٢٥ يناير المتهم فيها حسنى مبارك الرئيس السابق، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى و٦ من كبار مساعديه.

واستغرقت الشهادة قرابة ٦٠ دقيقة حيث أدى المشير اليمين القانونية أمام هيئة المحكمة بالزى العسكرى، وقد طلب منه رئيس المحكمة أن يدلى بشهادته وهو يجلس على كرسى، إلا أن المشير رفض وأصر على الإدلاء بشهادته واقفا.

وأجاب عن جميع الأسئلة التى وجهتها له هيئة المحكمة، وكذلك أسئلة دفاع المدعين بالحق المدنى والمتهمين، وذلك من منطلق تأكيد احترام المحكمة وسيادة القانون وتحقيق العدالة، حيث أجاب عن ٢٦ سؤالا للمحكمة بينها مناقشة من الدفاع عن المتهمين والمدعين بالحق المدنى، ورفضت المحكمة سؤالين للنيابة العامة كانت وجهتهما للمشير وفى مفاجأة غير متوقعة طالب المحامون المدعون بالحق المدنى برد هيئة المحكمة فى القضية، وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢٦ سبتمبر لاتخاذ إجراءات الرد ولجلسة ٣٠ أكتوبر لاستئناف المحاكمة إذا تم الفصل فى طلب الرد. (**الأهرام** ٩/٢٥).

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة، التى تنظر طلب رد المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٢ أكتوبر المقبل.

● **فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١١** أجلت محكمة استئناف القاهرة النظر فى دعوى رد المستشار أحمد رفعت، رئيس محكمة جنايات شمال القاهرة، التى تنظر قضية قتل المتظاهرين لجلسة ٢٦ ديسمبر المقبل لإخطار مجلس القضاء الأعلى مرة أخرى لإرسال ما يفيد عن انتداب أو عدم انتداب المستشار أحمد رفعت لجهات حكومية.

● **فى ٢٥ من أكتوبر ٢٠١١** تقدم ٣١ محاميا من المدعين بالحق المدنى يمثلون ٢٤٠ من أسر الشهداء والمصابين فى أحداث الثورة بطلب لرئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار عبدالمعز إبراهيم يلتمسون فيه تقصير موعد نظر دعوى رد قاضى محكمة مبارك ونجليه، وتحديد أقرب موعد لنظر الدعوى والفصل فيها.

● **فى ٢٩ من أكتوبر ٢٠١١** وافق المستشار عبد المعز إبراهيم رئيس محكمة

استئناف القاهرة على الطلب الذى تقدم به المستشار مصطفى عبدالرحمن رئيس الدائرة التى تنظر طلب رد المستشار أحمد رفعت عن نظر قضية قتل المتظاهرين وتصدير الغاز لإسرائيل بتنحيه عن نظر الدعوى.

● **٣٠ أكتوبر ٢٠١١** بعد جلسة سريعة لم تستغرق أكثر من عشر دقائق، قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محاكمة الرئيس السابق مبارك ونجليه علاء وجمال، ووزير داخليته حبيب العادلى، وستة من مساعديه، بالإضافة إلى رجل الأعمال الهارب حسين سالم فى قضية قتل المتظاهرين، واستغلال النفوذ والإضرار بالمال العام، لجلسة ٢٨ ديسمبر، وذلك لحين الفصل فى طلب رد المحكمة، مع استمرار حبس المتهمين.

● وفى سياق متصل حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة الثالث من نوفمبر (٢٠١١) لبدء نظر دعوى رد المستشار أحمد رفعت رئيس الدائرة الخامسة التى تنظر قضية قتل المتظاهرين. (**الأهرام** ١٠/٣١)

● **فى ٣١ من أكتوبر ٢٠١١** تقدم عبد العزيز عامر المحامى وأحد المدعين بالحق المدنى، فى قضية قتل المتظاهرين بدعوى مخاصمة، ضد المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس محكمة استئناف القاهرة، والمستشارين أحمد فهمى رفعت رئيس الدائرة الخامسة جنايات شمال القاهرة، وفتح الله عكاشة رئيس الدائرة٦٢ تجارى، سمير ذكى، أحمد رضا، وحامد راشد أعضاء الهيئة.

فيما لم يستجب المستشار رفعت وأرسل لهيئة الدائرة ٥٢ تقريرًا يفيد بأن هناك خطورة من استخراج صورة رسمية من محاضر الجلسات لما بها من أسرار، وعليه قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٦ ديسمبر المقبل، إلا أن طالب الرد فوجئ بتنحى المستشار مصطفى عبدالرحمن رئيس الدائرة استشعارا للحرج، وتحديد الدائرة ٦٢ تجارى لنظر الدعوى فى جلسة ٣ نوفمبر، مؤكدًا أن التصرف بتحديد جلسة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى، وإعلان إحالة القضية لدائرة أخرى قبل الجلسة مخالف لصحيح القانون. (**الشروق** ١١/١)

● **فى ٣ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة تأجيل نظر دعوى مخاصمة رئيس محكمة استئناف القاهرة وهيئة المحكمة التى تنظر طلب رد محكمة جنايات القاهرة التى تنظر قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، إلى جلسة ١٦ نوفمبر الحالى.

● **فى ٣٠ من نوفمبر ٢٠١١** أكدت محكمة القضاء الإدارى أن محاكمة رئيس الجمهورية السابق حسنى مبارك أمام القضاء المدنى العادى أو القضاء العسكرى هو قرار قضائى بحت، لا يدخل ضمن القرارات الإدارية التى يجوز الطعن عليها أمام محاكم مجلس الدولة.

وقضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى المقامة من أحد المحامين والمطالبة بمحاكمة مبارك وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق أمام القضاء العسكرى.

● **فى ٧ من ديسمبر ٢٠١١** رفضت الدائرة ٢٦ تجارى بمحكمة استئناف القاهرة، طلب رد المستشار أحمد رفعت، رئيس محكمة جنايات القاهرة، التى تحاكم الرئيس السابق حسنى مبارك، ونجليه جمال وعلاء، ووزير الداخلية الأسبق، فى قضايا قتل المتظاهرين، والاستيلاء على المال العام، وتصدير الغاز إلى إسرائيل بأسعار متدنية، وقررت تغريم عبدالعزيز عامر، المحامى الذى أقام دعوى الرد، ٦ آلاف جنيه، لأنه أراد عرقلة سير القضية، وأن الأسباب التى أوردها فى طلبه واهية ولا تستدعى رد القاضى.

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم إنها بعد الاطلاع على محاضر جلسات القضية، ومن خلال مشاهدتها وقائع الجلسات التى تم بثها على الهواء مباشرة، لم تجد ما يعد من الناحية القانونية إخلالاً بحق الدفاع.

● **فى ١٣ من ديسمبر ٢٠١١** أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها برفض دعوى المخاصمة المقامة من المحامى عبدالعزيز عامر ضد المستشار عبدالمعز إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة والمستشار فتح الله عكاشة الذى نظر دعوى رد قاضى مبارك والمستشار أحمد رفعت رئيس الدائرة التى تنظر محاكمة الرئيس السابق وتغريم المحامى مبلغ ٤ آلاف جنيه.

● **فى ٢٨ من ديسمبر ٢٠١١** أرجأت محكمة جنايات القاهرة جلسة محاكمة حسنى مبارك الرئيس السابق ونجليه علاء وجمال وحبيب العادلى و٦ من مساعديه إلى الاثنين ٢ من يناير ٢٠١٢.. وقد رفع أسر الشهداء مشنقة لمبارك، وتبادلوا الاتهامات بالخيانة مع مؤيدى الرئيس السابق (**المصرى اليوم** ٢٩ ديسمبر).

كما كلفت المحكمة النيابة العامة بتقديم الكشوف النهائية للشهداء والمصابين منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير مع تمكين دفاع المتهمين من الاطلاع على مذكرة هيئة الرقابة الإدارية الواردة للمحكمة، بشأن عمليات بيع وشراء محتملة لفيلات بمنتجع شرم الشيخ تخص الرئيس السابق. (**الأهرام** ٢٩ ديسمبر).

قضية قطع الاتصالات

حكم قضائى بتغريم مبارك ونظيف والعادلى ٥٤٠ مليون جنيه

● **فى ٢٨ من مايو ٢٠١١..** وعلى جانب آخر، قضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة برئاسة المستشار حمدى ياسين بإلزام الرئيس السابق مبارك، ورئيس مجلس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى

بأداء تعويضات قدرها ٥٤٠ مليون جنيه لمصلحة الخزانة العامة للدولة، (حبيب العادلى ٣٠٠ مليون جنيه، والرئيس السابق حسنى مبارك ٢٠٠ مليون، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف ٤٠ مليوناً) لصالح الخزانة، وذلك لقيامهم بقطع خدمات الاتصالات المحمولة خلال أحداث الثورة.

وألزمت المحكمة مبارك ونظيف والعادلى بدفع المبلغ بالتضامن فيما بينهم على أن يدفعوه من مالهم الخاص، فى ضوء ما تسببوا فيه من أضرار بخطئهم الشخصى، لحقت بالاقتصاد القومى فى قطاع خدمات الاتصالات والإنترنت.

وقالت المحكمة فى حيثياتها (الشروق ٥/٢٩) إن المسئولين الثلاثة اتخذوا قرارا إدارياً بصفتهم المسئولين عن البلاد آنذاك ألحق ضرراً جسيماً بالاقتصاد الوطنى، وحرم السوق المحلية من مبلغ مالى ضخم قدرته التقارير المختصة بنحو ٥٤٠ مليون جنيه، مما يقتضى معه تغريمهم بهذا المبلغ وسداده للخزانة العامة للدولة، مع أحقية الخزانة العامة فى طلب مبالغ إضافية حسب تقديرها خلال السنة المالية الحالية.. وأضافت المحكمة أن المسئولين الثلاثة تعسفوا فى استخدام قانون الاتصالات، واستغلوا شركات المحمول بأن هددوها بسحب التراخيص فى حالة عدم الانصياع لأمر القطع، وأهدروا المبادئ الدستورية العامة التى تعلو بحق المواطنين فى الاتصال والاجتماع، وذلك لأغراض شخصية بحتة.

واستندت المحكمة إلى مستند رسمى قدمته هيئة قضايا الدولة محامى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، يحمل العادلى مسئولية قطع الاتصالات عن مصر يوم جمعة الغضب ٢٨ يناير ٢٠١١ باعتباره الوزير المختص لتقييم الحاجة لتطبيق المادة ٦٧ من قانون تنظيم الاتصالات التى تجيز قطع الاتصالات عن البلاد فى حالات الكوارث الطبيعية والتعبئة العامة.

وكشف المستند الذى قدمته الهيئة نيابة عن الجهاز القومى للاتصالات عن انعقاد مجموعة وزارية مختصة قبل يومين من اندلاع ثورة ٢٥ يناير برئاسة أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وعضوية وزراء الداخلية والخارجية والإعلام والاتصالات لدراسة إلزام شركات المحمول الثلاث وشركات الإنترنت بقطع الخدمة عن مصر نهائياً عند الحاجة حسب تفسيرهم الخاص للمادة ٦٧ من قانون الاتصالات.

وأوضح المستند أن المجموعة الوزارية قررت اتخاذ هذا الإجراء عند الحاجة التى يحددها وزير الداخلية مع إخطار لجنة الأمن القومى العليا التى تضم رئاسة الجمهورية والجهات السيادية وجهاز الأمن القومى وأنه فى يوم ٢٧ يناير أخطر وزير الداخلية الأسبق اللجنة الوزارية بضرورة اتخاذ الإجراء المتفق عليه بقطع الاتصالات وأنه أخطر جهاز الأمن القومى بذلك وتم إعلام رئاسة الجمهورية

والمخابرات العامة قبل القطع، مع تهديد الشركات الثلاث بسحب ترخيصها فى حالة عصيان أمر القطع.

وأكدت المحكمة أن حالة اندلاع الثورة فى شكل مظاهرات متتالية سلمية منذ ٢٥ يناير لا تندرج تحت بند الكوارث الطبيعية أو التعبئة العامة المنصوص عليها فى القانون.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١ قالت الوفد:** أقام حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق طعناً على الحكم بتغريمه ٣٠٠ مليون جنيه فى قضية قطع الاتصالات فى ٢٥ يناير.

حمل «العادلى» الرئيس المخلوع وأحمد نظيف رئيس الوزراء مسئولية قطع الخدمة وفقاً لقانون الاتصالات، وأكد العادلى فى طعنه أمام الإدارية العليا أن قرار قطع الاتصالات للحفاظ على مصلحة البلد بسبب المظاهرات، وأضاف «العادلى» بعد التأكد من سلمية المظاهرات تم إرجاع الخدمة.

وكان الرئيس المخلوع قد طعن هو الآخر فى قضية قطع الاتصالات وحمل «نظيف» مسئولية قطع الخدمة، كما ألقى «نظيف» مسئولية القرار على عاتق الرئيس السابق..

● **فى ٢٥ يوليو ٢٠١١،** مبارك ونظيف يطعنان على تغريمهما ٢٤٠ مليون جنيه تعويضاً عن قطع الاتصالات خلال الثورة.

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** دفع الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك فى الطعن الذى أقامه أمام المحكمة الإدارية العليا لإلغاء الحكم الصادر بتغريمه ٢٠٠ مليون جنيه لقطع الاتصالات خلال الأيام الأولى للثورة بعدم مسئوليته عن قرار قطع الاتصال. (**روز اليوسف** ٧/٢٧)

● **فى ٢٩ من يوليو ٢٠١١،** قرر المستشار مجدى العجاتى رئيس دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا تحديد جلسة ٨ أغسطس القادم لنظر الطعون المقدمة من الرئيس السابق حسنى مبارك ورئيس وزرائه أحمد نظيف ووزير داخليته حبيب العادلى ضد الحكم الصادر من القضاء الإدارى بتغريمهم مبلغ ٥٤٠ مليون جنيه.

● **فى ٨ من أغسطس ٢٠١١،** قررت المحكمة الإدارية العليا تأجيل الطعن إلى ٣ أكتوبر المقبل.

.. وتقرير مفوضى الدولة يوصى بإلغاء الحكم

فجر تقرير لهيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة مفاجأة كبيرة، حيث أوصى بإلغاء الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإدارى «أول درجة» الذى ألزم الرئيس السابق حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى، بدفع تعويضات مالية قدرها ٥٤٠ مليون جنيه من أموالهم الشخصية للخزانة العامة للدولة، واستند التقرير إلى أنه تبين أن موضوع القضية يتعلق بدعوى تعويض، وأن مقيمى الدعوى عجزوا عن إثبات الضرر الواقع عليهم بالأدلة القاطعة

على نحو يستوجب إلغاء حكم القضاء الإدارى.. كما أوصى التقرير ببطلان الطعنين المقدمين من مبارك ونظيف على حكم القضاء الإدارى، استناداً إلى عدم التوقيع على صحيفتى الطعن المقدمين منهما، على نحو يمثل مخالفة شكلية للأسس الواجب اتباعها فى تقديم الطعون على أحكام القضاء الإدارى. (**الأهرام** ٨/٩)

● **فى ٢٠ من نوفمبر** تم تأجيل طعون مبارك ونظيف والعادلى فى قضية «قطع الاتصالات» إلى ١٦ يناير ٢٠١٢.

موقعة الجمل

وقعت أحداث موقعة الجمل فى ميدان التحرير يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١ غداة خطاب الرئيس السابق حسنى مبارك والذى خلق شيئا من التعاطف سرعان ما تراجع على وقع الخيول والجمال والبغال التى داهمت المتظاهرين «العزل» فى الميدان.

● **فى ٢٤ من فبراير** بدأ فريق من المحامين العموم بنيابة استئناف القاهرة وأعضاء النيابات التحقيقات فى الأحداث التى شهدتها مصر خاصة ما حدث يوم الأربعاء الموافق ٢ فبراير والتى عرفت إعلاميا بمعركة الجمل، حيث بدأت النيابة التحقيق فى البلاغات المقدمة ضد كل من صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق ومحمد أبو العينين عضو مجلس الشعب السابق وعائشة عبدالهادى وزيرة القوى العاملة السابقة وحسنين مجاور رئيس اتحاد العمال، وإيهاب العمدة عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الزاوية الحمراء والتى تم توجيه الاتهام لهم فيها بالتحريض على اقتحام ميدان التحرير والذى كان يوجد فيه المتظاهرون وذلك لإخلائه بالقوة. (**الأهرام** ٢٥ فبراير)

● **فى ١١ من مارس ٢٠١١** ألقى القبض على عبدالناصر الجابرى، عضو مجلس الشعب السابق «حزب وطنى» عن دائرة الهرم، بتهمة التواطؤ الجنائى لقتل المتظاهرين فى ميدان التحرير. (**الأهرام** ١٣/١٢).

● **فى ١٢ مارس ٢٠١١** واجهت نيابة وسط القاهرة عبدالناصر الجابرى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى بتقرير لجنة تقصى الحقائق حول تورطه فى التخطيط لقتل شباب ثورة ٢٥ يناير وإثارة الفوضى والإخلال بالأمن العام والتحريض على البلطجية وترويع المواطنين باستخدام أسلحة نارية وسنج ومطاوى وزجاجات مولوتوف والشروع فى قتل آلاف المتظاهرين فى «موقعة الجمل» الشهيرة بميدان التحرير، كما واجهت النيابة المتهمين بأقوال الشهود فى الواقعة.

وعرضت النيابة على الجابرى أدلة وقرائن محددة ضده، منها اعترافات عدد من

الخيالة الذين أمرهم بالذهاب إلى ميدان التحرير، والاعتداء على المتظاهرين، ومن بينهم من تسلم أموالا منه، وآخرون تمت إصابتهم فى معركة الجمل، وألقى القبض عليهم والاتفاقات التى تمت بينه وبين اللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة المتهم بالاشتراك فى التخطيط لأحداث «الأربعاء الدامى» أو «موقعة الجمل» وكذلك كل من رجل الأعمال محمد أبو العينين مع ٣ من كبار عائلات نزلة السمان لتحريك أبنائهم لقتل المتظاهرين فى ميدان التحرير.

أنكر الجابرى وقال إنه شاهد موقعة الجمل فى الفضائيات فقط وأنه كان موجودا فى منزلة أثناءها.

● **فى ١٣ من مارس ٢٠١١** أصدرت اللجنة القومية لتقصى الحقائق فى وقائع الاعتداء على المواطنين فى القاهرة خلال مظاهرات الثورة بيانا أكدت فيه مجددا تورط قيادات بالحزب الوطنى، وأعضاء فى مجلسى الشعب والشورى، وضباط كبار بالداخلية فى الاعتداءات.

وضم التقرير الذى قدمته اللجنة اسماء المحرضين على مهاجمة شباب الثورة، ومديرى «واقعة الجمل» والجهة التى أمدت جحافل البلطجية بالطوب وقطع كسر الرخام المسننة المستخدمة فى مهاجمة المتظاهرين، وأجرت النيابة العامة تحقيقات مع كل من عائشة عبدالهادى وزيرة القوى العاملة السابقة وحسين مجاور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن تورطهما فى واقعة الجمل، ومحاولاتهما تعبئة العمال ضد المتظاهرين المسالمين فى التحرير، كما شملت التحقيقات رجل الأعمال إبراهيم كامل وقررت النيابة صرفهم عقب الاستماع إلى أقوالهم.

● وفى اليوم نفسه أصدر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام قرارا بحبس النائب الوطنى السابق عبدالناصر الجابرى قائد موقعة الجمل فى ميدان التحرير ١٥ يوما على ذمة التحقيق.

● **فى ٢٦ من مارس ٢٠١١ قالت الشروق:** كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى موقعة الجمل عن مفاجآت جديدة فى الجريمة المتهم فيها عبدالناصر الجابرى، عضو مجلس الشعب المحبوس حاليا على ذمة القضية ويوسف خطاب عضو مجلس الشورى الهارب.

أكدت التحقيقات أن ٤ من رءوس الحزب الوطنى أداروا الموقعة قبل تنفيذها بـ٢٤ ساعة، وعلى رأسهم صفوت الشريف أمين عام الحزب الوطنى، وزكريا عزمى، أمين ديوان رئاسة الجمهورية والدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى.

تبين أن الأربعة تابعوا التخطيط والتجهيز لإعداد مظاهرة التأييد لمبارك فى جميع

المحافظات، والذهاب إلى ميدان التحرير لاحتلاله وطرد شباب المتظاهرين منه، وأنهم أجروا عدة اتصالات بأمناء الحزب، وأكدوا عليهم ضرورة تجميع أعداد غفير من البلطجية وأعضاء الحزب للذهاب إلى ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامى وإخلائه من شباب الثورة بالقوة، ووصل الأمر بالأربعة إلى تهديد الأعضاء بالانتقام منهم فى حال رفض أوامر صفوت الشريف.

● وفى اليوم نفسه استمعت نيابة استئناف القاهرة إلى أقوال إيهاب العمدة نائب الحزب الوطنى بالزاوية حيث نفى ما نسبته إليه البلاغات المقدمة ضده من التحريض على التعدى على المتظاهرين والدفع بالبلطجية لمواجهتهم يوم الأربعاء الدامى المعروف إعلاميا باسم «موقعة الجمل».

● وفى سياق متصل نفى رجل الأعمال إبراهيم كامل وعائشة عبدالهادى وزيرة القوى العاملة السابقة وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال السابق ما نسب إليهم من تحريض على قتل وإصابة المتظاهرين فى ميدان التحرير، حيث أكدوا أمام النيابة العامة أنهم اشتركوا فى المظاهرات التى تواجد بها المواطنون فى ميدان مصطفى محمود لتأييد الرئيس السابق وذلك عقب خطابه الذى تأثر به الرأى العام فى ذلك الوقت وبهدف عودة الهدوء وتسيير الأعمال بشكل طبيعى.

● **فى ٢٣ من مارس** أعلنت لجنة تقصى الحقائق فى تقريرها من أحداث ثورة ٢٥ يناير أن ثمة شهادات موثقة بأحد الأفلام تفيد بمسئولية عناصر تابعة للدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق فى ترتيب أحداث العنف وكذا ثبوت تشكيل تنظيم سرى شبه عسكرى للقيام بأعمال بلطجة بالمخالفة للقانون واستخدام قناصة يحملون أسلحة متطورة يتبعون الأمن.

● **فى ٩ من أبريل ٢٠١١** قرر المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق المنتدب للتحقيق فى وقائع الاعتداءات بحق المتظاهرين بميدان التحرير «موقعة الجمل» استدعاء صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق لسؤاله حوال تلك الوقائع.

كما تقرر استدعاء ماجد الشربينى أمين التعليم السابق بالحزب الوطنى لسؤاله فى شأن الوقائع ذاتها.

● **فى ١٠ أبريل ٢٠١١** أمرت النيابة العسكرية بحبس رجل الأعمال إبراهيم كامل ١٥ يوما على ذمة التحقيق فى اتهامه بالتورط فى أحداث ميدان التحرير يوم الجمعة الماضى من خلال الدفع ببعض اتباعه للقيام بأعمال بلطجة وترويع للمواطنين.

● **فى ١٠ من أبريل ٢٠١١** أصدر قاضى التحقيق فى موقعة الجمل قرارا بحبس المتهم ماجد الشربينى أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، كما أصدر المستشار سامى زين الدين قرار باستدعاء كلٍ من شريف

وإلى أمين التنظيم بالحزب الوطنى ووليد ضياء الدين بسؤالهم فيما حدث يوم ٢ فبراير (موقعة الجمل) (**الأهرام** ١١ أبريل).

● **فى ١٢ من أبريل ٢٠١١** وبعد تحقيقات استمرت ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف الساعة، أمر المستشار محمود السبروت رئيس التحقيقات المنتدب فى إجراءات التحقيقات حول واقعة الاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير فى موقعة «الجمل» بحبس صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق، ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه بالتورط فى هذه الواقعة.

وقد أمضى صفوت الشريف الرجل القوى فى النظام السابق ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه بالتورط فى هذه الواقعة.

● **فى ١٣ من ابريل ٢٠١١** قرر محمود السبروت، قاضى التحقيق المنتدب، حبس مرتضى منصور، المحامى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، فى اتهامه بالتحريض على الاعتداء على المتظاهرين فى القضية التى عرفت باسم «موقعة الجمل»، وواجهتت النيابة مرتضى بفيديو يظهر فيه وهو يدعو المواطنين إلى التحرك باتجاه ميدان التحرير وطرد المتظاهرين من داخله. (**المصرى اليوم** ٤/١٤).

● **فى ٢٠ من ابريل ٢٠١١** أمر المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق فى قضية «موقعة الجمل» بحبس د.فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بتهمة التحريض على ضرب المتظاهرين ونسبت النيابة لـ«سرور» وقائع الاتفاق بالاشتراك والمساعدة مع آخرين من قيادات الحزب الوطنى على دفع آلاف من البلطجية وضباط وأفراد فى الشرطة للهجوم على المتظاهرين فى ميدان التحرير لإخراجهم بالقوة؛ ما أدى لوقوع اشتباكات عنيفة أدت لمقتل العشرات، وأفادت التحريات التى أعدتها لجنة تقضى الحقائق وجهات رقابية - بأن «سرور» اتفق مع نواب فى مجلس الشعب المنحل، من بينهم «أحمد شيحة وايهاب العمدة» على تجميع عدد كبير من أنصارهما وبلطجية من مناطق الدرب الأحمر والسيدة زينب والقلعة ومصر القديمة، وطلب منهما دفع أموال لهؤلاء البلطجية تراوحت بين «٢٠٠» و«٥٠٠» جنيه للخروج فى مظاهرات لتأييد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك قبل تنحيه، وهو ما دفع البلطجية إلى الهجوم على ميدان التحريات وإطلاق زجاجات «المولوتوف»، والحجارة على المتظاهرين الذين دافعوا عن أنفسهم، ما أدى لسقوط قتلى منهم.

وواجه المحقق «سرور» بما جاء فى التحريات فرد بأنه رجل قانون ويستحيل أن يرتكب مثل تلك الجرائم التى قال إنها لن يمحوها التاريخ. (**المصرى اليوم** ٤/٢١).

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** وجه المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق فى «موقعة

الجمل»، اتهاما رسميا، إلى حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال، ومحمد أبو العينين وإيهاب العمدة نائبى الوطنى السابقين، بالتخطيط والتحريض على قتل المتظاهرين بميدان التحرى، وأمر بحبس إيهاب العمدة وحسين مجاور ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

بينما قرر المستشار سامى زين الدين قاضى التحقيق المنتدب للتحقيق فى وقائع «موقعة الجمل» إخلاء سبيل رجل الأعمال محمد أبو العينين بكفالة مالية قدرها ١٠٠ ألف جنيه على ذمة التحقيق.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** قرر المستشار محمود السبرورت تجديد حبس كل من ماجد الشربينى أمين التنظيم السابق للحزب الوطنى وشريف وإلى أمين الحزب الوطنى بالجيزة ووليد ضياء الدين أمين ذات الحزب بالجيزة، وعبدالناصر الجابرى عضو مجلس الشعب دائرة الهرم والعمرانية ١٥ يوما أخرى، لاتهامهم بالتورط بالتحريض ودفع عناصر من البلطجية نحو المتظاهرين بميدان التحرير.

● **فى ٢٧ ابريل ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة قبول التظلم المقدم من مرتضى منصور، رئيس نادى الزمالك الأسبق، وإخلاء سبيله على ذمة التحقيقات التى تجرى معه فى «موقعة الجمل».

«بينما قررت المحكمة رفض التظلم المقدم من عبدالناصر الجابرى عضو مجلس الشعب المنحل عن الحزب الوطنى بدائرة الهرم والعمرانية ضد قرار حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

● **فى ٣ من مايو ٢٠١٠** تجديد حبس حسين مجاور وإيهاب العمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

● **فى ٤ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس شريف حسن والى ووليد ضياء الدين صالح وعبدالناصر الجابرى وماجد الشربينى ١٥ يوما على ذمة التحقيق للمرة الثانية.

● **فى ١١ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس يوسف خطاب للمرة الرابعة لاتهامه فى موقعة الجمل.

● **فى ١٥ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس حسين مجاور وإيهاب العمدة ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات وترحيل إبراهيم كامل لسجن طرة لتنفيذ قرار حبسه فى واقعة الجمل.

● **فى ٢٦ من مايو ٢٠١١** حبس محمد الغمراوى وأحمد شيحة عضوى مجلس الشعب السابقين عن الحزب الوطنى بالقاهرة لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى الاعتداء على المتظاهرين بموقعة «الجمل» نسبت لهما النيابة تهم التحريض والاشتراك فى الاعتداء على المتظاهرين.

● **فى ١٨ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس حسين مجاور وايهاب العمدة ١٥ يوما على ذمة موقعة الجمل.

● **١٩ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس ماجد الشربينى وليد ضياء الدين وعبدالناصر الجابرى ١٥ يوما.

كما قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيل رجل الأعمال إبراهيم كامل بضمان مالى قدره ٢٠٠ ألف جنيه، وإخلاء سبيل محمد الغمراوى أمين الحزب الوطنى السابق بالقاهرة بضمان محل إقامته وإلغاء القرار الصادر بحبسهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى ضوء ما نسب إليهما من اتهام بالتورط فى موقعة الجمل..

ومن جهة أخرى قررت محكمة جنايات القاهرة استمرار حبس رجب هلال حميدة لاتهامه بالتورط فى موقعة الجمل، ورفض النظام المقدم منه على القرار الصادر بحبسه على ذمة هذه القضية. (الأهرام ٥/٢٠)

● **فى ٢٦ من مايو ٢٠١١** قرر المستشار محمود السبروت تجديد حبس يوسف خطاب عضو مجلس الشورى السابق عن دائرة العمرانية ١٥ يوما، كما قرر التحقيق فى ذات اليوم مع النائبين السابقين على رضوان وطلعت القواس.

● **فى ٢٩ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس فتحى سرور ١٥ يوماً لاتهامه بالتورط فى قضية موقعة الجمل.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس رجب هلال حميدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه بالتحريض على الجريمة فى ميدان التحرير، وحبس محمد عودة، عضو المجلس السابق عن دائرة شبرا الخيمة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بعد أن وجهت إليه التهمة نفسها.

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** محكمة جنايات القاهرة ترفض التظلم المقدم من د. فتحى سرور على قرار تجديد حبسه ١٥ يوماً فى قضية موقعة الجمل.

● **فى ٢ من يونيو ٢٠١١** تجديد حبس عبدالناصر الجابرى عضو مجلس الشعب المنحل عن دائرة الهرم والعمرانية وقياديين بالحزب الوطنى المنحل هما شريف والى ووليد ضياء الدين ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى اتهامات تتعلق بالتحريض على قتل الثوار.

● **فى ٥ من يونيو ٢٠١١** نقل عبدالناصر الجابرى إلى أحد المراكز الطبية المتخصصة فى علاج الأورام بناء على توصية من لجنة طبية مشكلة من طبيب برتبة لواء من مصلحة السجون، وذلك عقب توقيع الكشف الطبى عليه والذى اتضح منه إصابته بتليف وأورام بالكبد.

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** تقرر حبس سعيد عبدالخالق عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة باب الشعرية ١٥ يوما لاتهامه بالتورط فى موقعة الجمل.

● **فى ١٣ من يونيو ٢٠١١** تجديد حبس رجب حميدة ٣٠ يوما فى موقعة الجمل.

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** إخلاء سبيل عبدالناصر الجابرى بكفالة ٢٠٠ ألف جنيه.

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١:** تجديد حبس سعيد عبدالخالق ٣٠ يوما للتحقيق فى موقعة الجمل.. وإخلاء سبيل وليد ضياء الدين.

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** إخلاء سبيل شريف والى بكفالة ١٠ آلاف جنيه على ذمة التحقيقات فى موقعة الجمل.

● **فى ٢٣ من يونيو ٢٠١١** تجديد حبس طلعت القواس ويوسف خطاب ٣٠ يوما فى موقعة الجمل.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** رفض تظلم أحمد فتحى سرور وإيهاب العمدة ورجب هلال حميدة ووائل أبو الليل واستمرار حبسهم على ذمة بموقعة الجمل.

● **فى ٧ من يوليو ٢٠١١** بعد خمس أشهر من التحقيقات الكاملة فى واقعة الجمل تقررت إحالة ٢٥ شخصا من أقطاب النظام السابق، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى المنحلين ورجال الأعمال إلى محكمة الجنايات محبوسين بتهم التواطؤ الجنائى لقتل أبرياء ويتصدر المتهمين صفوت الشريف رئيس الشورى السابق، وأحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق وإبراهيم كامل رجل الأعمال، وعائشة عبدالهادى وزيرة القوى العاملة السابقة، ورجب هلال حميدة عضو مجلس الشعب السابق ومرتضى منصور المحامى ومحمد أبو العينين رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب السابق.

وجاء فى قرار الإحالة أن المتهمين نظموا وأداروا عصابات وجماعات إرهابية مؤلفة من مجهولين من الخارجين على القانون والبلطجية بالإضافة إلى بعض رجال الشرطة لمهاجمة المتظاهرين فى ميدان التحرير؛ بهدف إشاعة الخوف بينهم، وإخراجهم من الميدان بالقوة وقتلهم إذا اقتضى الأمر ذلك.

ووصف القرار المتهمين بأنهم فريقان، أحدهما أراد الدفاع عن بقاء النظام السابق ليستمروا فى مواقعهم فيه، والفريق الثانى أراد تقديم قرابين الولاء والطاعة. (**الأهرام** ٧/٨).

● **وفى ١٣ من يوليو ٢٠١١** تسلم المستشار الدكتور عبدالجيد محمود النائب العام ملف «موقعة الجمل» كاملا والذى يتضمن إحالة ٢٥ متهما إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة لنظر القضية ودائرة المحكمة التى ستباشر محاكمة المتهمين، وتضمن ملف القضية، القائمة الكاملة لأدلة الثبوت، والتى تشمل أقوال ٨٧ شاهدا من شهور الإثبات على ارتكاب المتهمين الجرائم المسندة إليهم و٢٩ ملاحظة لمستشارى التحقيق تفيد إثبات التهم ضد المتهمين.

● **فى ١٤ من يوليو ٢٠١١** كشفت أدلة الثبوت وأقوال الشهود التى أعدتها هيئة التحقيق المنتدبة من وزير العدل أن صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى هو العقل المدبر لـ«موقعة الجمل» من خلال تواصله هاتفيا مع نواب مجلسى الشعب والشورى من أعضاء الحزب الوطنى والموالين له، وتحريضهم على فض التظاهرات بالقوة حتى إذا اضطروا إلى القتل.

● **فى ٢٠ من يوليو ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة ٢٠ أغسطس المقبل لبدء محاكمة ٢٥ متهما فى «موقعة الجمل» أمام الدائرة الرابعة بمحكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار عادل عبد السلام جمعة. (**الأهرام** ٧/٢١).

● **فى ٢١ من يوليو ٢٠١١** نشرت **المصرى اليوم** نص اعترافات «والى» و«ضياء الدين» و«الشربينى» بتلقى الأوامر من صفوت الشريف فيما عُرف بموقعة الجمل (للمزيد راجع **المصرى اليوم** ٢١ يوليو ص٧).

● **فى ٢٧ من يوليو ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم** إن محكمة استئناف القاهرة حددت جلسة ١١ سبتمبر المقبل لبدء محاكمة المتهمين فى موقعة الجمل أمام المستشار مصطفى حسن رئيس محكمة جنايات الجيزة بجنوب القاهرة.

● **فى ١٠ اغسطس ٢٠١١** نشرت **الأهرام** قائمة أدلة الشهود والإثبات فى قضية موقعة الجمل وقالت إن ثمة ٧٨ شاهد إثبات من صحفيين وأصحاب شركات شاهدوا قتل المتظاهرين بميدان التحرير، وجاء على لسان اللواء فؤاد علام مدير أمن بورسعيد السابق أنه شاهد البلطجية بميدان مصطفى محمود يحملون السيوف والمطاوى.

● **فى ١٢ من اغسطس ٢٠١١** نشرت **الأهرام** قائمة أدلة شهود الإثبات فى موقعة الجمل حيث لم تتوقف المفاجآت التى فجرها شهود الإثبات فى القضية المتهم فيها ٢٥ متهما على رأسهم فتحى سرور وصفوت الشريف، حيث أكد الشهود تورط المتهمين فى قتل المتظاهرين.

وكشف الشهود عن أن صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وأمين عام الحزب الوطنى المنحل طلب من عدد من قيادات الوطنى بينهم شريف والى وماجد الشربينى تجميع البلطجية والمسجلين خطر فى ميدان مصطفى محمود والتوجه بهم إلى ميدان التحرير لطرد المتظاهرين بكل وسيلة حتى لو وصل الأمر إلى قتلهم.

● **فى ١٤ اغسطس ٢٠١١** واصلت **الأهرام** نشر نص التحقيقات مع المتهمين فى موقعة الجمل حيث قالت الوزيرة السابقة عائشة عبدالهادى للمحقق: أنا عاوزة العدل لأن تاريخى وتركيبتى ضد العنف فى موقعة الجمل، وتنفى التهم المنسوبة إليها بالتحريض على قتل المتظاهرين، ولم آخذ التعليمات من صفوت الشريف، ولكن خرجت بالاتفاق مع مجاور للتعاطف مع خطاب الرئيس.

● **فى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات القضية المعروفة إعلاميا بـ«موقعة الجمل» والمتهم فيها ٢٥ من رموز النظام السابق وقررت المحكمة حظر البث التليفزيونى للجلسات عدا جلسة النطق بالحكم.

● **فى ١٢ من سبتمبر ٢٠١١** فى ثانى جلسات محاكمة المتهمين فى موقعة الجمل قامت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار مصطفى حسن عبدالله بمشاهدة الاسطوانات المدمجة المحرزة بالقضية، وهى عبارة عن عشر اسطوانات تحتوى على مشاهد لموقعة الجمل تفضح مواقف بعض المتهمين.

● **فى ١٣ من سبتمبر ٢٠١١** بدأت محكمة الجنايات سماع شهود الإثبات فى القضية المعروفة إعلاميا باسم موقعة الجمل، وشهدت وقائع الجلسة الثالثة من محاكمة المتهمين الـ٢٥ وعلى رأسهم صفوت الشريف وفتحى سرور العديد من المفارقات وذلك فى أثناء استماع هيئة المحكمة إلى شهادة شهود الإثبات حيث تنازل الدفاع عن طلب ١٩ متهما فى مناقشة شهود الإثبات.

● **فى ١٤ سبتمبر ٢٠١١** شاهد إثبات يتهم مرتضى منصور بالبلطجة.. والمحكمة تمنع الأخير من حضور جلسة «موقعة الجمل».. وشاهدان يتراجعان عن أقوالهما.. وتأجيل القضية لجلسة ٨ أكتوبر لسماع شهود النفى.

● **فى ١٨ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار عبدالمعز إبراهيم تأجيل نظر دعوى الرد والخاصة المقامة من مرتضى منصور ضد المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق فى «موقعة الجمل» وفريق التحقيق الذى باشر التحقيقات وهما المستشاران سامى زين الدين ومحمد راشد لجلسة ١٧ ديسمبر المقبل وذلك لعدم تقدم المستشار محمود السبروت بمذكرة للرد على الاتهامات الموجهة له من قبل مرتضى منصور كما يلزمه القانون.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** وفاة عبدالناصر الجابر المتهم فى موقعة الجمل متأثراً بمرض السرطان.

● **فى ٨ من اكتوبر ٢٠١١** سادت حالة من التوتر الشديد كما اندلعت بعض المشادات والاشتباكات فى الجلسة التى عقدتها محكمة جنايات القاهرة لمحاكمة المتهمين الـ٢٤ فى قضية الاعتداء على المتظاهرين يومى ٢ و٣ فبراير التى عرفت إعلاميا بموقعة الجمل والتى خصصت لسماع شهود النفى.

واستمعت المحكمة إلى طلبات المدعين بالحق المدنى حيث طالب أحدهم بالتصريح باستخراج صورة رسمية من ديوان رئاسة الجمهورية بمحضر أو تفريغ تسجيل اجتماع رئيس الجمهورية السابق عقب ارتكاب واقعة الجمل والذى ضم وزير الداخلية السابق محمود وجدى ورئيس الوزراء السابق أحمد شفيق ود. فتحى سرور وصفوت الشريف وعمر سليمان والمشير محمد حسين طنطاوى.

وطالب دفاع المدعين بالحق المدنى باستدعاء الفريق سامى عنان ومصطفى بكرى ود. حسام بدراوى لسماع أقوالهم، واستعجال أمر الإحال الخاص بضم متهمين جدد وهم: علاء وجمال مبارك وسيد مشعل وزير الانتاج الحربى السابق وأنس الفقى وزير الإعلام السابق ود. سامح فريد وزير الصحة السابق، كما طالب دفاع أحد المدعين بالحق المدنى بإدخال عمر سليمان ومحمود وجدى متهمين فى القضية.

● **فى ٩ من أكتوبر ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة ١٩ ديسمبر المقبل لنظر طلب رد مرتضى منصور لقاضى محكمة «موقعة الجمل».

● **فى ١٩ ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة «الدائرة الثامنة تجارى» تأجيل طلب الرد المقدم من مرتضى منصور المتهم العاشر فى قضية «موقعة الجمل» ضد المستشار حسن عبدالله رئيس محكمة جنايات الجيزة التى تنظر القضية إلى جلسة ٦ يناير ٢٠١٢، ولا تزال القضية مفتوحة.

محاكمة العادلى وكبار معاونيه فى قضية قتل المتظاهرين

● **فى ٧ فبراير ٢٠١١** بدأت النيابة تحقيقاتها مع حبيب العادلى وزير الداخلية، ووجهت له اتهامات بالقتل العمد لمتظاهرين والقتل الخطأ والإضرار العمدى والإضرار غير العمدى بالمال العام بأن تسبب بتركه لمهام عمله فى إحداث فوضى، ترتب عليها إشعال النيران فى أقسام الشرطة وسرقة ونهب منازل ومتاجر وشركات.

تمت التحقيقات بمقر مباحث أمن الدولة بمدينة الشيخ زايد، حيث جرى التحفظ على العادلى داخل أحد المكاتب.

ونسبت التحقيقات للعادلى تركه عمله يوم الجمعة ٢٨ يناير فى الخامسة عصراً؛ احتجاجاً على قرار الرئيس مبارك بنشر القوات المسلحة فى الشوارع، حيث ترك العادلى مقر وزارة الداخلية وترك قوات الشرطة بلا قيادة، وتوجه إلى مقر مباحث أمن الدولة بمدينة الشيخ زايد قبل أن يعود إلى مكتبه بوزارة الداخلية مرة أخرى بعد عدة ساعات بناءً على تكليف الرئيس مبارك بالعودة، وفى اليوم التالى قامت القوات المسلحة بالتحفظ عليه بناءً على قرار رئيس الجمهورية، وكان النائب العام قد تحفظ على أموال العادلى ووضع اسمه على قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد تمهيداً للتحقيق معه ومحاسبته. (**الشروق** ٢/٨)

● **فى ٢٤ من فبراير ٢٠١١** بدأت نيابة استئناف القاهرة، التحقيق فى بلاغ يتهم اللواء

حبيب العادلى وزير اداخلية السابق، ورئيس مباحث ومأمور وضباط وأمناء ومندوبى قسم مدينة السلام أول، بإطلاق الرصاص على ٢٠ من أهالى المدينة وقتلهم، وإصابة العشرات، والتقصير فى أداء الواجب، وترويع الآمنين. (**الشروق** ٢/٢٥)

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى قضية الانفلات الأمنى، وإصدار قرارات بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين خلال الأحداث التى شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير الماضى، وأسفرت عن استشهاد ٣٦١ شخصاً، وإصابة أكثر من ٤ آلاف آخرين، ونسبت إليه التحقيقات إصدار قرارات من شأنها إثارة الرعب فى نفوس المواطنين، منها فتح السجون، وغرف الحجز فى عدد من أقسام الشرطة فى القاهرة الكبرى المحافظات. (**المصرى اليوم** ٣/١)

● **فى الأول من مارس ٢٠١١** واصلت مساء الثلاثاءأول مارس نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع حبيب العادلى بتهمة بإعطاء أوامر لقيادات الداخلية بسحب قوات الشرطة من الشوارع قبل دخول رجال القوات المسلحة لتأمين المتظاهرين؛ مما أحدث فجوة كبيرة أدت إلى الانفلات الأمنى بالشوارع.

وأنكر العادلى خلال التحقيقات جميع الاتهامات، مؤكداً ان اللواء حسن عبدالرحمن رئيس مباحث أمن الدولة قدم له التقارير الأمنية، وأن هناك من قام بإعطاء أوامر لقيادات بالحزب الوطنى بالجيزة لتفعيل دور بعض أعضاء مجلس الشعب من أبناء الحزب الوطنى بتكوين مجموعات مضادة للمتظاهرين.

وقال العادلى إنه لا يعلم عن واقعة الجمل والخيول شيئاً لأنه كان قد أقيل موضحاً أن عملية إطلاق النيران على المتظاهرين لا يعلم عنها شيئاً، ورجال الأمن المركزى بقيادة اللواء أحمد رمزى مساعد الوزير هم المسئولون عن إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وقال إن عملية فتح أبواب السجون لا يعلم عنها شيئاً بل هناك مجموعات استغلت غياب الأجهزة الأمنية وقامت بمهاجمة السجون وفتح أبوابها.

● **فى ٤ من مارس ٢٠١١** نشرت **«الأهرام»** ما انتهت إليه اللجنة القومية لتقصى الحقائق فى أحداث ثورة ٢٥ يناير من الاستماع لـ١٢٠ شاهد عيان أكدوا للجنة أن قناصة من الأمن كانوا يرتدون ملابسهم الرسمية فوق مبنى الجامعة الأمريكية وبعض المبانى المحيطة، أطلقوا النار على المتظاهرين بميدان التحرير، إضافة إلى تشكيلات كاملة من قوات الأمن المركزى أمعنت فى ضرب المتظاهرين ودهسهم بالسيارات.

وأضاف تقرير اللجنة: «ظهرت فوق كوبرى الجلاء بالقاهرة قوات عمدت إلى تفريق المتظاهرين بطلقات الرصاص الحى بقصد القتل العشوائى، الذى يصل إلى حد الإبادة والدهس بالسيارات والقنابل المسيلة للدموع»، ومن بين الوقائع إطلاق

١٤ رصاصة حية على أحد الشباب بعد تفاديه محاولة دهسه بإحدى السيارات، إضافة إلى إسقاط قتلى أمام مسجد عمر مكرم أحدهم كان يحمل فوق رأسه لافتة مكتوباً عليها «سلمية» تهشم رأسه بالكامل، واستدراج متظاهرين إلى شوارع جانبية لقتلهم دون رحمة لمن يسقط أرضاً لضمان إنهاء حياته.

وقدم أحد الأطباء عدة صور فوتوغرافية لمصابين وقتلى بأعيرة نارية ومطاطية، ولاحظت اللجنة أن الإصابات جاءت فى منطقة الرأس والرقبة والجزء العلوى من الجسم. (**المصرى اليوم** ٤ مارس)

● **فى ١٠ من مارس ٢٠١١** أمرت النيابة العامة لجنوب القاهرة بحبس اللواءات عدلى فايد مساعد وزير الداخلية للأمن العام وحسن عبدالرحمن رئيس قطاع مباحث أمن الدولة وإسماعيل الشاعر مساعد أول الوزير لأمن القاهرة وأحمد رمزى مساعد أول الوزير لقطاع الأمن المركزى السابقين لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، بعد أن وجهت لهم تهم القتل والشروع فى القتل، وإحداث فراغ أمنى. وقررت النيابة استدعاء اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق لمواجهته بأقوال مساعديه. (**الأهرام** ١٢ مارس)

وفى التحقيقات قال «الشاعر» إنه تلقى تعليمات واضحة من العادلى بالتعامل بشكل حازم مع المتظاهرين حتى لو تطلب الأمر تفريقهم بالرصاص الحى، ونقلت تعليماته لقيادات الضباط فى ميدان التحرير، لكنى طلبت منهم عدم استخدام الرصاص إلا فى حالة الدفاع عن النفس، وألقى أحمد رمزى بالمسئولية على العادلى والشاعر، وقال: «إنهما أمراه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين»، لكنه اعترض وتشاجر مع الشاعر على الهاتف، فيما قال «فايد» إن دوره كان يقتصر على إعداد التقارير حول الموجودين فى الميدان، أما «عبدالرحمن» فكشف عن أن الاتصالات كانت متوقفة، وأن أحداً لم يأخذ تعليمات من أحد.

من جهة أخرى، اعترف اللواء حسن عبدالرحمن أمام النيابة بإصداره أوامر بحرق ملفات أمن الدولة، لأنها كانت تحتوى على أسرار يخشى من استيلاء أجانب أو أشخاص خطرين عليها ما يضر بأمن البلاد ـ على حد قوله. (**المصرى اليوم** ١٢ مارس)

● **فى ١١ من مارس ٢٠١١** النيابة تواجه حبيب العادلى بتهمتى قتل المتظاهرين والانفلات الأمنى، وقد نفى العادلى إصداره أى تعليمات لمساعديه بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين أثناء أيام الثورة، وحذرهم من التعامل بشدة..

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** قرر النائب العام حبس العادلى ١٥ يوماً على ذمة التحقيق؛ بتهمة القتل العمد والشروع فى القتل والاعتداء على المتظاهرين، بالإضافة إلى مسئوليته عن الانفلات الأمنى.

● **في ١٩ من مارس ٢٠١١** قالت **«الوفد»** إن النيابة وجهت تهمة قتل المتظاهرين عمداً والتعدى عليهم، أثناء تظاهرهم سليماً فى يناير الماضى، للواء حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق واللواءات إسماعيل الشاعر وعدلى فايد وحسن عبدالرحمن وأحمد رمزى مساعدى الوزير السابقين و٤٨ ضابطا وشرطيا آخر، وأمرت باستمرار حبسهم على ذمة التحقيقات.

● **فى ١٩ مارس ٢٠١١** نشرت **«الشروق»** أقوال حبيب العادلى فى قضية قتل المتظاهرين والتى قال فيها: «إن مبارك مسئول عما حدث للبلاد، باعتباره رئيس المجلس الأعلى للشرطة، خرجت من الوزارة صباح ٢٩ يناير فى حماية قوات الجيش، ولم أصدر أوامر بقتل المتظاهرين، طلبت من الرئيس السابق اتخاذ إجراءات سياسية لحماية البلاد، ولم يستجب وإن لجنة وزارية ترأسها نظيف قررت قطع الاتصالات والإنترنت، وقلت لهم: «الشرطة تعتمد على اللاسلكى».(لمزيد من التفاصيل راجع جريدة **«الشروق»** (٢٠١١/٣/١٩ ص٧)

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** أكد مساعدو وزير الداخلية الأسبق الأربعة، خلال التحقيقات التى أجريت معهم، أن حبيب العادلى هو المسئول عن إعطاء التعليمات الخاصة بالتعامل مع المتظاهرين، وأنه طلب منهم فض المظاهرات بأى وسيلة، وأن عملية سحب القوات جاءت طبقا لتعليمات الوزير، مما سبب حالة الانفلات الأمنى. (**الأهرام** ٣/٢٢)

● **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١** أحالت النيابة العامة إلى محاكم الجنايات كلاً من حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، وعدد من قيادات الأمن وكبار مساعديه السابقين بتهمة قتل المتظاهرين عمدا مع سبق الإصرار ,بالإضافة إلى عدد من التهم الأخرى.

وقد أسندت النيابة العامة إليهم ارتكابهم جرائم الاشتراك فى قتل بعض المتظاهرين عمدا مع سبق الإصرار، والتى اقترنت بجنايات القتل العمد والشروع فيه لآخرين، والتسبب فى إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات العامة والخاصة، مما أدى إلى الإضرار بمركز البلاد الاقتصادى وحدوث فراغ أمنى، وإشاعة الفوضى، وتكدير الأمن العام، وترويع الآمنين وجعل حياتهم فى خطر، وذلك حال قيام المجنى عليهم بالتظاهرات السلمية، احتجاجا على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى البلاد.

وضمنت النيابة العامة الاتهام الظرف المشدد للعقوبة، باعتبار أن بعض المجنى عليهم أطفال وفقا لأحكام قانون الطفل.

كما أحالت النيابة العامة كلا من اللواء أسامة يوسف المراسى مدير أمن الجيزة السابق، واللواء عمر عبدالعزيز فرماوى مدير أمن٦ أكتوبر إلى المحاكمة الجنائية لأنهما تسببا بخطئهما فى إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التى يعملان بها وأموال

ومصالح الغير المعهود بها لتلك الجهة، مما ترتب عليه ضرر جسيم، وإشاعة الفوضى، وتكدير الأمن العام، وترويع الآمنين وجعل حياتهم فى خطر، وذلك حال قيام المجنى عليهم بالتظاهرات السلمية بمحافظتى الجيزة، والسادس من أكتوبر.

ومن ناحية أخرى، أمر المستشار عبدالمجيد محمود بإحالة كل من اللواء محمد إبراهيم مدير أمن الإسكندرية السابق، ونائب رئيس قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية، واللواء عادل اللقانى مدير إدارة قطاع الأمن المركزى بالإسكندرية، ومدير الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزى بوزارة الداخلية، واللواء مجدى أبوقمر مدير أمن البحيرة السابق، ومحمود عبدالله بركات وكيل التدريب بالإدارة العامة للأمن المركزى، وسبعة ضباط شرطة بمديريتى أمن الإسكندرية والبحيرة، وأربعة أفراد من الشرطة السرية، وضابط بإدارة الحماية المدنية إلى محكمتى جنايات الإسكندرية والبحيرة بتهمة قتل المتظاهرين (**الأهرام** ٢٤ مارس).

كما أحالت النيابة مجموعة من الضباط وأفراد الشرطة بذات التهم إلى محاكم الجنايات المختصة فى محافظات: الإسكندرية، والسويس، والسادس من أكتوبر، والجيزة، والبحيرة ,والغربية، والقليوبية، والدقهلية، والشرقية، ودمياط، وبنى سويف، لقتلهم وإصاباتهم أعدادا من المواطنين حال تظاهرهم السلمى بهذه المحافظات.

وأمرت النيابة باستمرار حبس المتهمين المحبوسين منهم احتياطيا ,وضبط وإحضار الآخرين الذين حددهم المجنى عليهم فى التحقيقات بأنهم مرتكبو جرائم القتل العمد، مع حبسهم على ذمة القضايا المحالين فيها.

● **فى ٢٩ من مارس ٢٠١١** حدد المستشار عبدالعزيز عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة جلسة ٢٤ أبريل المقبل لبدء أولى جلسات محاكمة وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى، وعدد من كبار مساعديه، ومجموعة من ضباط وجنود الشرطة بتهمة قتل المتظاهرين.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل قضية قتل المتظاهرين بميدان التحرير إدارياً إلى جلسة (٢٦ أبريل)، والمتهم فيها وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى ومساعدوه.

● **فى ٢٦ من أبريل ٢٠١١** طالبت النيابة العامة بإعدام وزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلى، و٤ من قيادات وزارة الداخلية بتهمة التحريض على قتل ١٤٦ متظاهرا وإصابة ٨١٨ آخرين، فى أولى جلسات القضية.

وأجلت المحكمة، برئاسة المستشار عادل عبدالسلام جمعة، القضية إلى ٢١ مايو المقبل (**الشروق** ٢٧ أبريل).

– ووفقاً لـ «**المصرى اليوم**» (٤/٢٧) طلب أحد المحامين خلال الجلسة إدخال

الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وابنه جمال وأحمد عز أمين التنظيم السابق فى الحزب الوطنى سابقا كمتهمين فى القضية. (راجع محاكمة مبارك)

دليل إثبات جديد ضد العادلى

● **فى ٢٩ أبريل ٢٠١١** قالت **«الأهرام»** طبقا للتقرير النهائى التفصيلى للجنة تقصى الحقائق فى جرائم قتل المتظاهرين فى الأيام الأولى للثورة من يوم ٢٥ يناير وحتى يوم ٢٨ من الشهر نفسه؛ فإن الدليل المادى الذى يثبت مسئولية وزير الداخلية السابق حبيب العادلى ومعاونيه مباشرة عن هذه الجرائم موجود، وتم تحريزه، وقدم إلى المحكمة برغم إتلاف أو اختفاء التسجيل الصوتى، المعروف إعلاميا باسم الـ **(C.D)**.

وكان هذا التسجيل يحتوى - طبقا لما نشر - على أوامر بصوت اللواء أحمد رمزى رئيس قطاع الأمن المركزى السابق لقواته باستخدام الرصاص الحى ضد المتظاهرين، تنفيذاً لأمر الوزير العادلى نفسه، وفقاً لما ذكر أنه ورد فى التسجيل.

أما الدليل المادى الجديد فهو دفتر أوامر العمليات الذى تسجل فيه الأوامر كتابة، كما يسجل تنفيذها كتابة أيضاً، ويحتوى هذا الدفتر على أوامر بتسليح قوات الأمن المركزى بالرصاص الحى والخرطوش وبرشاشات فى بعض الأحيان، وعلى تدوين أسماء الضباط والأفراد الذين تسلموا هذه الأسلحة «كعهدة» وتوقيعهم عليها. وهذا الدليل هو ما يستند إليه الادعاء العام أمام المحكمة فى طلب الحكم بأقصى العقوبة على العادلى ومعاونيه.

وقُدِّم اللواء حسين موسى المشرف على الاتصالات فى قطاع الأمن المركزى للمحاكمة فى واقعة إتلاف أو اختفاء التسجيل الصوتى، وأن أقواله فى التحقيق ردا على هذا الاتهام انحصرت فى قوله إنه لم يكن يقصد، وقيدت القضية كجنحة إتلاف أدلة جنائية.

وكانت الأوامر المسجلة والمدونة منسوبة إلى اللواء رمزى قد صدرت فور انتهاء اجتماع بوزارة الداخلية ترأسه العادلى وحضره رمزى مع جميع المعاونين. (**الأهرام** ٢٩ أبريل)

● **فى ٦ من مايو ٢٠١١** وفى تأكيد جديد لتورط وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى فى ضرب الثورة، وعزل المتظاهرين، كشف الدكتور ماجد عثمان وزير الاتصالات عن أن العادلى أصدر توجيهاته بقطع الاتصالات عن الهواتف المحمولة والإنترنت، ليلة ٢٨ يناير (٢٠١١).

● **فى ٢١ من مايو ٢٠١١** فى جلسة قصيرة لم تستغرق عدة دقائق قرر المستشار عادل عبدالسلام جمعة تأجيل القضية إلى ٢٦ يونيو المقبل.

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١** نقل عضو اليمين بالدائرة الرابعة بمحكمة جنايات القاهرة فى محاكمة العادلى المستشار محمد حماد إثر خلاف نشب بينه وبين المستشار عادل عبدالسلام جمعة رئيس المحكمة حول السماح بإذاعة جلسات محاكمة السبعة الكبار بوزارة الداخلية.. وتعيين المستشار أسامة الصعيدى خلفاً له.

● **فى ٢٦ يونيو ٢٠١١** شهدت جلسة قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، وستة من قيادات الشرطة، أحداثاً ساخنة حيث قام أحد المحامين عن المدعين بالحق المدنى برد هيئة المحكمة عن نظر القضية، مما اضطر رئيس المحكمة إلى إصدار قرار بوقف نظر القضية وتأجيلها إلى جلسة ٢٥ يوليو المقبل، مع استمرار حبس المتهمين.

● **فى ٢٤ من يوليو ٢٠١١** اعتذر المستشار عادل عبدالسلام جمعة لرئيس محكمة استئناف القاهرة عن عدم نظر قضية «موقعة الجمل»، نظراً لانشغال الدائرة التى يرأسها، وهى دائرة قصر النيل، بالنظر فى قضايا أخرى تحول بينه وبين التفرغ لهذه القضية.

علنية المحاكمات

● **فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١** ولأول مرة منذ إحالته للمحاكمة بتهمة قتل المتظاهرين تابع ملايين المصريين والعرب على الهواء مباشرة مشهد وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى خلف القضبان بملابس زرقاء وبجانبه الستة الكبار ـ مساعدو وزير الداخلية الذين نفذوا أوامر قتل المتظاهرين، فاستشهد منهم ٨٥٠ على الأقل بالقاهرة والمحافظات خلال الـ ١٨ يوما الأولى للثورة.

وقرر المستشار عادل عبدالسلام جمعة ضم قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها العادلى، ومساعدوه الستة إلى قضية الرئيس السابق حسنى مبارك نظرا لتماثل أدلة الثبوت فى القضيتين، مع إمكان ضم متهمين جدد إلى القضية.

● **فى ٤ من أغسطس** قررت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت، تأجيل محاكمة وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى و٦ من كبار مساعديه من قيادات الداخلية السابقين فى قضية اتهامهم بقتل المتظاهرين سلميا خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير إلى جلسة ١٤ أغسطس الحالى.

كانت المحكمة قد قامت بفض أحراز القضية وتضمنتت أسلحة استخدمت فى قتل المتظاهرين سليماً، وفوارغ طلقات نارية وأسطوانات مدمجة وشرائط كاسيت وفيديو بعضها من المخابرات العامة، ودفاتر ومستندات ورقية تتعلق بخطط التعامل مع المتظاهرين وقمع المظاهرات السلمية من جانب الأمن المركزى، وملابس خاصة بالشهداء عليها آثار طلقات رصاص.

● **فى ٧ من أغسطس ٢٠١١** بدأت هيئة دفاع المتهمين والمدعين بالحق المدنى فى قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، و٦ من مساعديه السابقين، الاطلاع على أحراز القضية، وعددها ٧ الأول عبارة عن كرتونة تحتوى على ١٢ دفترا خاصا بغرفة عمليات الأمن المركزى، والثانى يضم ٢٢ دفترا للأمن المركزى والثالث والرابع يضمان ٢٢ دفترا لدفاتر السلاح الخاصة بالأمن المركزى، والخامس يحتوى على مجموعة من المظاريف، أولها به ٢٥ اسطوانة مدمجة لصور المصابين، وثانيها به أحراز واردة من مكتب التعاون الدولى، وثالثها عبارة عن ٦ شرائط فيديو واردة من «المخابرات»، والرابع لملابس خاصة بأحد المصابين، أما الحرز السادس فعبارة عن كرتونة بها ٧١ مظروفا وعدد كبير من الطلقات، بينما السابع عبارة عن ٤ أسلحة.

● **فى ١٠ أغسطس ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: شهدت عملية فض الأحراز فى قضية قتل المتظاهرين العديد من المفاجآت فقد تضمن الحرز رقم ١٤٨٤ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل اسطوانة معدنية متوسطة الحجم على شكل «قنبلة» مدون عليها باللغة الأجنبية **ERIOTCS518** كانت النيابة العامة قد أرسلتها إلى هيئة المحكمة ضمن باقى الأحراز التى تضمنت ٤ بنادق من بينها بندقية خرطوش ماركة موس برج الأمريكية الصنع بماسورة سوداء اللون عيار ١٢ م. م تحمل رقم ٣٩٤٦٧٤ بى.

وكذلك الحرز الذى يحمل عوارض ٦٩٥ وهو عبارة عن بندقية ماركة موس برج خرطوش سوداء اللون تحمل رقم ٨٤٥٨٢٩ مقدمة من المقدم علاء محمد شفيق قائد الكتيبة الثانية قطاع أحمد شوقى.

كما قام أمين سر المحكمة عبدالحميد بيومى، المكلف بمناظرة الأحراز للمحامين، بفض كرتونة تحتوى على ٧١ مظروفا فارغا متعدد الشكل واللون تشبه مظاريف طلقات الخرطوش عثر عليها بسطح المبنى الرئيسى للجامعة الامريكية بالتحرير بمعرفة أفراد أمن الجامعة فى ٢٨ يناير فى أثناء إطلاق رجال الشرطة هذه الطلقات على المتظاهرين وقد تسلمتها النيابة العامة فى أثناء إجرائها المعاينة بالجامعة الأمريكية فى ٥ مارس ٢٠١١.

● **فى ١١ من أغسطس ٢٠١١** انتهت هيئة الدفاع عن حبيب العادلى، وزير الداخلية الاسبق والمحامون المدعون بالحق المدنى، من الاطلاع على أحراز قضية «قتل المتظاهرين» المتهم فيها العدالى و٦ من مساعديه بإصدار أوامر بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين أثناء الثورة.

● **فى ١٤ من أغسطس ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: كشفت النيابة العامة بالدليل القطعى والثابت بدفتر العمليات الخاص بغرفة العمليات المركزية بقوات الأمن المركزى عن

قيام الشرطة باستخدام القناصة فى قتل المتظاهرين، وذلك طبقا لما جاء بالامر الذى يحمل رقم ٣٤ أحوال بذلك الدفتر والصادر عن النقيب محمد أبوالعينين فى تمام الساعة ١٢,٥٥دقيقة مساء يوم موقعة الجمل الموافق ١ فبراير، حيث تضمن الأمن انتظام عدد ٢ قناصة وسلاح متعدد أرضى وثابت، وقد تأكد هذا الأمر بتفريغه بأوراق تحقيقات النيابة العامة فى صفحة ١٩٤٢ جنايات العادلى.

وثبت من الأوراق أن مدير الأمن إسماعيل الشاعر كان موجودا هو وأحمد رمزى رئيس قوات الأمن المركزى مساعدى العادلى على ارض ميدان التحرير اعتبارا من تاريخ ٢٥ يناير لإدارة معركة قتل الثوار السلميين وذلك طبقا للبند رقم ١٠٥ أحوال فى الساعة ١,٢٦ دقيقة مساء إخطار النقيب حسن السويسى الموجود بغرفة الأزمات بعمليات نجدة القاهرة، وطبقا للبند رقم ٦٣ أحوال الصادر بتاريخ ٢٦ يناير فى الساعة ٤,٣٠ صباحا كتوجيهات اللواء مساعد الوزير أحمد رمزى يتم خروج قوات الانتشار صباح ذلك اليوم بالتسليح الكامل وطبقا للبند رقم ١٢٧ أحوال الساعة ١١,٥٠ صباحا كتعليمات اللواء أحمد رمزى يتم توجيه جميع القوات المنتشرة على مستوى المنطقة المركزية وأنه فى حالة وجود تجمعات وصدور توجيه لهم بالانصراف ولم ينصاعوا يتم التعامل الفورى معهم طبقا لشهادة اللواء المهندس حسن سعيد الضرب بالأسلحة النارية الآلى والبنادق والطبنجات وصرفهم وذلك طبقا للموقف ودرجات تصعيده مع تمشيط جميع القوات الاحتياطية سواء فض شغب أو قتالى للدفع الفورى بهم إذا تطلب الأمر.

والبند ١٣٥ أحوال الساعة ١٢,٤٠ دقيقة يوم ٢٨ يناير بجمعة الغضب بناءً على توجيهات إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة بنزول خدمات تأمين قطاع الشرق بالكامل على الأرض والبند رقم ٢٠١ أحوال الساعة ١٠ مساء كتعليمات اللواء مساعد الوزير تم إخطار غرفة عمليات المنطقة المركزية بسرعة خروج مأموريات لاستلام ذخيرة من مخازن رئاسة القوات بطريق مصر السويس.. والبند رقم ٢٤٤ أحوال الساعة ٥,٣٠ مساء يوم ٢٨ يناير أخطر العقيدة أحمد قدومى مشرف خدمات تأمين مبنى وزارة الداخلية بطلب العقيد محمد جلال من أمن الدولة فى الوزارة بأن يتم تذخير السلاح بصحبة القوات وإطلاق النيران على المتظاهرين مباشرة وكتوجيهات اللواء مساعد الوزير بأنه يتم تذخير السلاح والمجندين وتمشيط الخدمة والتدرج فى استخدام القوة والبدء فى استخدام السلاح الخرطوش.

● **فى ١٤ من أغسطس ٢٠١١:** تأجيل محاكمة العادلى ومساعديه لجلسة ٥ سبتمبر للاستماع لطلبات الدفاع.

● **فى ١٧ من أغسطس ٢٠١١** دفاع العادلى يقدم ٣٠ ملاحظة عن أحراز قضية قتل المتظاهرين منها عدم وجود فوارغ رصاص حى ضمن الأحراز واختلاف نوعية الفوارغ.

● **فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١١** كشفت أحراز قضية محاكمة وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى و٦ من مساعديه، ومن واقع شهادات أطباء مستشفى قصر العينى، عن أن قتلة المتظاهرين تعمدوا إحداث إصابات جسيمة أو قاتلة فى الضحايا.

● وفى سياق متصل، كشفت تحقيقات النيابة العامة عن مفاجآت مثيرة استنتجتها ملاحظات المحامين المدعين بالحق المدنى من شهادة الرائد محمد محمود جلال عبد الرحمن من قوات الأمن المركزى. فى أقواله إنه فى الفترة الخاصة بخدمته يوم ٢٨ يناير لاحظ أن هناك تعاملا بالسلاح أمام وزارة الداخلية، إلا أنه لم يحدد عدد القتلى أو الجرحى بالميدان، مشيرا إلى أن القناصة الموجودين فى وزارة الداخلية يتبعون وحدة الإرهاب الدولى بأمن الدولة، وأن هؤلاء القناصة يأخذون الأوامر والتعليمات مباشرة من وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى، معلقا على أن الانفلات الأمنى يرجع إلى سوء تقييم القيادات بوزارة الداخلية وهم الوزير ومساعدوه، بينما قرر باسم محمد حسن العطيفى المسئول عن تلقى الإخطارات العامة والجغرافية والنوعية وإبلاغها أيضا إلى الخدمات أنه قام بتجهيز البند رقم٢٤٤ أحوال دفاتر الأمن المركزى يوم٢٨ يناير ومضمونه تذخير السلاح وإطلاق النيران على المتظاهرين مباشرة بتوجيهات من مساعد الوزير بعد أن اتصل به هاتفيا أحد الضباط وأبلغه بأن أحد زملائه بأمن الدولة العقيد محمد جلال يطالب بتذخير الأسلحة الخاصة بمبنى الوزارة لقيام المتظاهرين بمحاولة اقتحام المبنى، مشيرا إلى أن القائد الميدانى فى كل مكان يتحرك بتعليمات من مديرية الأمن التابع لها جغرافيا.

بينما فجر الشاهد عماد بدوى سعيد محمد مسئول عن قيد حركة تلقى إخطارات من القوات والرد عليها مفاجأة أخرى، بأن مساعد وزير الداخلية للأمن المركزى اتخذ قرارا بتعزيز كل الخدمات الخارجية بسلاح آلى وخرطوش ومن بينها السفارة الإسرائيلية والسفارة الأمريكية والمنشآت الحيوية والمهمة، وأن مسئولية حمايتها للأمن المركزى.

أما بالنسبة للبند رقم٢٩٧ المحرر فى الساعة٢٧, ١١ مساء يوم٢٨ يناير, ٢٠١١ والخاص باستعمال القوات لسرعة توصيل الذخيرة للقوات الموجودة فى خدمة الوزارة، قرر أن اللواء إسماعيل الشاعر هو المسئول عن إعطاء هذه التعليمات. (**الأهرام** ٢١ أغسطس ٢٠١١)

● فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١ وفى جلسة ماراثونية (الشرق الأوسط ٩/٦) استمعت محكمة جنايات القاهرة لأقوال ٤ شهود فى محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ووزير داخليته حبيب العادلى، بالإضافة إلى ٦ من كبار مساعديه وجاءت أقوال الشهود لتصب فى صالح مبارك والعادلى، حيث قال الشاهد الأول اللواء حسين

سعيد محمد موسى مدير جهاز الاتصالات بقطاع الأمن المركزى أثناء الثورة إن الأسلحة التى تم إمداد القوات بها لمواجهة المتظاهرين كانت بأوامر مباشرة من اللواء أحمد رمزى رئيس قطاع الأمن المركزى وبصورة منفردة دون علم العادلى.

● **فى ٩ من سبتمبر ٢٠١١** نشرت **«المصرى اليوم»** على صفحتها الخامسة نص شهادة الشاهد الثامن الذى حمل العادلى ومساعديه مسئولية قتل الثوار فى ميدان التحرير، وهى أول شهادة إدانة لمسئولى النظام السابق بقتل المتظاهرين. (للمزيد راجع **«المصرى اليوم»** ٩/٩، ص٥)

● **فى ١٨ من سبتمبر ٢٠١١** أصابت خيبة الأمل ـ وفقا لـ **«الشروق»** ٩/١٩ دفاع المدعين بالحق المدنى، فى جلسة قضية قتل المتظاهرين، حيث شاهدوا التسجيلات التى قدمتها المخابرات العامة «والتى لا تكشف عن شئ» حسب عدد من المحامين.

وكانت تلك الجلسة خصصت لعرض أشرطة الفيديو التى قدمتها المخابرات العامة، والتى كان من المفترض أن تحوى مواد فيلمية توثق للفترة من ٢٥ إلى ٣١ يناير الماضى.

وطالب المحامون المنسحبون من الجلسة بإلزام جهاز المخابرات والمتحف المصرى، واتحاد الإذاعة والتليفزيون بتقديم كل ما لديهم من أشرطة سجلتها الكاميرات. (للمزيد راجع «محاكمة مبارك فى قتل المتظاهرين»)

محاكمة ضباط وأفراد الشرطة فى قتل المتظاهرين بالقاهرة والمحافظات

● **فى ٦ من فبراير ٢٠١١** قدم العديد من المواطنين بلاغات متفرقة للنائب العام وبها بيانات بأسماء أعضاء بمجلس الشعب وقيادات بالحزب الوطنى، منسوب إليهم تجميع بلطجية، واستخدامهم خلال المظاهرات وارتكاب مذبحة ميدان التحرير.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** بدأت النيابة العامة بالإسكندرية تحقيقاتها الموسعة فى وقائع قتل الشهداء فى أحداث «جمعة الغضب»، وأمرت باستعجال ضبط وإحضار ثلاثة رؤساء مباحث هم: وائل الكومى رئيس مباحث الرمل ثان، ومحمد سعفان رئيس مباحث المنتزه ثان، ومصطفى الراعى رئيس مباحث محرم بك؛ لتسببهم طبقاً لأقوال المبلغين من أسر الشهداء فى مقتل ٢٠ مواطناً وإطلاق الرصاص الحى.

● **فى ٢٥ من فبراير ٢٠١١** كشفت تحقيقات النيابة العامة عن مفاجآت فى قضية مقتل شهداء ثورة ٢٥ يناير بالدقهلية على يد أفراد من الشرطة، حيث أفاد تقرير الطب الشرعى بإصابة اثنين منهم بالرصاص الحى، وقررت نيابة قسم ثان

المنصورة استدعاء اللواء أحمد عبدالباسط مدير أمن الدقهلية السابق، ومدير إدارة الأمن المركزى لسؤالهما فى بلاغ يتهمها بالتسبب فى مقتل أبنائهم.

● **فى ٢٦ من فبراير ٢٠١١**، واصلت نيابة استئناف القاهرة تحقيقاتها فى الأحداث التى شهدتها مصر من مقتل وإصابة المتظاهرين وإحداث فوضى فى البلاد، حيث أمرت النيابة بإحضار تقارير الطب الشرعى الخاصة بالمجنى عليهم وطلب الأشرطة والتسجيلات التى تم عرضها بالفضائيات، وتحوى مشاهد من الأحداث التى وقعت فى مصر.

واستمعت إلى أقوال مواطن من رفح اتهم ضابط شرطة بالأمن المركزى بأنه أطلق النار عشوائياً على المتظاهرين، فأصاب ولده (١٠ سنوات) فلقى مصرعه.

● **فى الأول من مارس ٢٠١١**، قال عدد من مصابى الثورة بالسويس أمام نيابة جنوب القاهرة إن الشرطة أطلقت عليهم الرصاص بشكل عشوائى. (**المصرى اليوم** ٢ مارس)

● **فى ٢ من مارس ٢٠١١** طلبت النيابة العامة بالسويس سرعة القبض على إبراهيم فرج وأولاده المتهمين بقتل ٩ من شهداء السويس يوم جمعة الغضب «٢٨ يناير».

● **فى ٣ من مارس ٢٠١١** تسلمت النيابة العامة بالسويس تقارير الطب الشرعى بشأن ٣٠ شهيداً.. وأكدت أن جميع الشهداء أصيبوا بطلقات نارية استهدفت الرأس والقلب.

● **فى ١٠ من مارس ٢٠١١** بدأت نيابة شرق الإسكندرية التحقيق مع ٣ ضباط شرطة بعد القبض عليهم وهم: وائل الكومى ومحمد سعفان ومعتز العسقلانى بتهمة قتل والشروع فى قتل ٢٥ متظاهراً يوم ٢٨ يناير (جمعة الغضب).. وأمر المستشار ياسر رفاعى بضبط وإحضار ضابط رابع هو مصطفى الدامى لاشتراكه فى الجريمة نفسها.

● **فى ١١ من مارس ٢٠١١**، تقرر حبس كل من وائل الكومى رئيس مباحث الرمل ثانى ومحمد سعفان رئيس مباحث المنتزه ثان ومعتز العسقلانى ضابط مباحث ٤ أيام على ذمة التحقيق لاتهامهم بالقتل العمد والشروع فى قتل ٣٨ من شهداء ثورة ٢٥ يناير، كما تقرر ضبط مصطفى الدامى رئيس مباحث محرم بك للتحقيق معه. (**الأهرام** ١٢ مارس)

– وفى اليوم نفسه قررت نيابة استئناف الإسماعيلية حبس ٣ ضباط مباحث بالسويس ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات؛ لاتهامهم بقتل المتظاهرين فى ثورة ٢٥ يناير وهم: محمد غراب بقسم شرطة الأربعين ومحمد عادل بقسم شرطة السويس ومحمد صابر ضابط بالمديرية.

- كما واصلت نيابة شرق الكلية بالإسكندرية تحقيقاتها مع كل من اللواء محمد إبراهيم مساعد وزير الداخلية مدير أمن الإسكندرية، واللواء عادل اللقانى مدير قطاع الأمن المركزى حول وقائع الفراغ الأمنى الذى شهدته المحافظة يوم «جمعة الغضب» والذى وجه كاتهام للقيادات الأمنية بعدم إطاعة أمر رئيس الجمهورية بتكليفه الشرطة بجانب القوات المسلحة للحفاظ على الأمن وإطاعة أمر وزير الداخلية السابق حبيب العادلى بتعطيل أمر رئيس الجمهورية، وأن هذا الفراغ تسبب فى حوادث تخريب، وإشاعة الفوضى والذعر بين المواطنين، وإحراق وسرقة للمتلكات العامة والخاصة.

وأكدت القيادات الأمنية فى التحقيقات أن قطع الاتصالات الهاتفية المحمولة والإنترنت لم يكن يتم بصورة لا مركزية، وأنه تم بقرار مركزى لا شأن لهم فيه، وأن التعليمات الصادرة بتكليفات واضحة من وزارة الداخلية كانت منع إقامة المظاهرات وتفريقها من خلال رش المياه، وإلقاء القنابل المسيلة للدموع. (**الأهرام** ١٣ مارس ٢٠١١).

● **فى ١٢ من مارس،** أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار مدير أمن السويس السابق وحكمدار مديرية أمن السويس ورئيس مباحث قسم شرطة الأربعين السابق، للتحقيق فى اتهامهم بقتل ٢٣ شهيداً، وإصابة الآلاف بالرصاص الحى أثناء مظاهرات ثورة ٢٥ يناير بالسويس.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١،** قررت محكمة استئناف السويس تأييد قرار النائب العام بحبس ثلاثة من ضباط المباحث ١٥ يوماً لاتهامهم بالاشتراك فى قتل شهداء السويس، بالاتفاق والتحريض والمساعدة فى قتل المجنى عليهم من المتظاهرين مع الاقتران بالشروع فى قتل آخرين.

والضباط هم: النقيب محمد عادل والنقيب محمد عزب والنقيب محمد صابر.

- وفى اليوم نفسه بدأت نيابات طنطا والمحلة تحقيقاتها مع ٣٧ ضابطاً و١٠٠ شرطى ومجند، بتهمة إطلاق الرصاص على المتظاهرين فى ثورة ٢٥ يناير.. وتم استدعاء اللواء رمزى تعلب مدير أمن الغربية السابق ومدير أمن القليوبية الحالى، واللواء مصطفى البرعى مدير أمن الغربية الحالى، لسؤالهما على سبيل الاستدلال فى أحداث الثورة، ووقائع انسحاب الشرطة وأحداث العنف التى أسفرت عن مصرع ٩ شهداء.. وتضمنت التحقيقات اتهام ٣ ضباط مباحث بقسم ثانى طنطا إطلاق الرصاص على شاب، مما أدى إلى وفاته وإصابة آخر.. ووجهت النيابة للمتهمين التسبب فى وفاة الأول والشروع فى قتل الثانى، وقررت النيابات صرف ٢٠ ضابطاً بضمان وظائفهم. (**الوفد** ٣/١٥)

● **فى ٢٠ من مارس ٢٠١١**، وجهت النيابة العامة بالسويس ١٣ اتهاماً إلى اللواء

محمد عبدالهادى، مدير أمن السويس السابق ورؤساء مباحث، من بينها إصدار أوامر بقتل المتظاهرين والاستخدام المفرط للعنف وإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، وتعذيب المعتقلين خلال الأيام الأولى للثورة.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** بعد أن تصاعدت وتيرة الاحتجاجات من قبل أسر الشهداء، قرر المستشار شريف زغلول رئيس محكمة جنح مستأنف باب شرق - الإسكندرية، حبس كل من وائل الكومى رئيس مباحث الرمل ثان، ومعتز العسقلانى معاون مباحث قسم الجمرك، ومحمد سعفان معاون مباحث المنتزه ثان ١٥ يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات.

● **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١،** أحال النائب العام كلا من اللواء محمد إبراهيم مدير أمن الإسكندرية ونائب رئيس قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية واللواء عادل اللقانى مدير إدارة قطاع الأمن المركزى بوزارة الداخلية واللواء مجدى أبو قمر مدير أمن البحيرة ومحمود عبدالله بركات وكيل التدريب بالإدارة العامة للأمن المركزى وسبعة ضباط شرطة بمديريتى أمن الإسكندرية، والبحيرة وأربعة أفراد من الشرطة السرية وضابط بإدارة الحماية المدنية إلى محكمتى الإسكندرية والبحيرة بتهمة قتل المتظاهرين.

● **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١**، قرر النائب العام إحالة مدير أمن السويس السابق اللواء محمد عبدالهادى حمد و٣ ضباط من مباحث السويس و٤ ضباط أمن مركزى لمحكمة الجنايات، وإحالة عدد جديد من مديرى الأمن فى محافظات مختلفة إلى محكمة الجنايات بتهمة قتل المتظاهرين.. ضم قرار الإحالة مديرى أمن الغربية الحالى والسابق، و٤ لواءات آخرين و٧ ضباط فى الغربية، ومدير أمن القليوبية السابق، وضابطين فى السويس، وضابطاً فى كفر الشيخ.

● **فى ٢٥ مارس ٢٠١١،** قرر المحامى العام لنيابات بنى سويف إحالة كل من المقدم محمد ضبش رئيس مباحث ببا السابق والنقيبين محمد هشام درويش وحازم على حماد والرقيب محمد عبدالموجود، وصديق غريب صديق، ووائل صموئيل لبيب إلى محكمة جنايات بنى سويف فى تهمة قتل المتظاهرين الـ١٠ من شهداء مركز ببا والشروع فى قتل ٢٢ مصاباً من الشباب الذى خرجوا يوم الثورة فى مظاهرات سلمية فى مدينة ببا.

● **فى ٢٩ من مارس ٢٠١١**، استمعت نيابتا غرب، وشرق القاهرة لأقوال ٣٥ ضابطاً بمديرية أمن القاهرة، وذلك فى أحداث قتل المتظاهرين يوم جمعة الغضب ٢٨ يناير.

● **فى ٣٠ من مارس ٢٠١١**، نشرت الشروق أقوال الشهود عن مذبحة الثوار فى السويس، وقالت إن إبراهيم فرج ورجال شرطة حاصروا ٦ شباب، يرددون «سلمية»

فى حارة جانبية، وأمطروهم بالرصاص، وإن أحد المخبرين قبض على متظاهر وألقى به على الأرض، وأفرغ فى صدره دفعة من سلاحه الآلى.. (للمزيد راجع جريدة **الشروق** ٣٠ مارس، ص٤)

● **فى ٣٠ مارس ٢٠١١**، قررت نيابة الجيزة إحالة ١٩ ضابطاً بأقسام ومراكز الجيزة و٦ أكتوبر إلى محكمة الجنايات، وذلك بعد أن وجهت لهم تهم إطلاق الرصاص على المتظاهرين فى جمعة الغضب، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين. (**الأهرام** ٣/٣١)

● فى اليوم نفسه، حددت محكمة جنايات بنى سويف، جلسة السبت ١٢ أبريل، لمحاكمة اللواء أحمد شوقى عبده أبوزيد، مدير أمن بنى سويف، والعميدين محمد محمد عبدالمقصود على، قائد قطاع الأمن المركزى، ومحمد صلاح عثمان عبدالناصر، مدير إدارة التفتيش والرقابة بقطاع الأمن المركزى ببنى سويف، لاتهامهم بقتل وإصابة المتظاهرين، خلال مظاهرات ثورة ٢٥ يناير فى بنى سويف.

كما حددت جنايات بنى سويف الجلسة نفسها لمحاكمة المقدم محمد مصطفى ضبش، رئيس مباحث ببا، والملازم أول حازم محمد على، والملازم أول محمد هشام درويش، والرقباء السريين «وائل صموئيل درويش ومحمد عبدالموجود قطب وصديق غريب صديق» بتهمة قتل ١٠ مواطنين والشروع فى قتل ٢٦ من متظاهرى مركز ببا. (**المصرى اليوم** ٣/٣١)

● **وفى اليوم نفسه،** قررت نيابة جنوب الجيزة إحالة أكثر من ١٠٠ ضابط شرطة فى ٥ أقسام بالجيزة وأكتوبر إلى محاكمة عاجلة، ووجهت لهم النيابة تهمتى القتل العمد والشروع فى قتل المتظاهرين فى ثورة ٢٥ يناير

تضمن قرار الإحالة رؤساء مباحث ومعاونى قسم شرطة الجيزة ومركز الجيزة والحوامدية والبدرشين وبولاق الدكرور، كشفت التحقيقات عن تورط عدد من الضباط فى جريمة قتل الثوار بعد سماع أقوال أهالى شهداء ثورة ٢٥ يناير، والمصابين بأنهم اتهموا ضباط شرطة تعمدوا إطلاق النار وقتل الثوار. (**الشروق** ٣/٣١)

● **وفى اليوم نفسه،** قررت نيابتا غرب وشرق القاهرة إخلاء سبيل ٣٥ ضابط شرطة بمديرية أمن القاهرة يعملون بأقسام شرطة قطاعى غرب وشرق القاهرة بضمان وظيفتهم.

● **فى ٢ من أبريل ٢٠١١**، شهدت محكمة جنايات شبرا الخيمة جلسة ساخنة فى أولى جلسات محاكمة ٤ قيادات بمديرية أمن القليوبية، وتم إحالتهم إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك فى قتل المتظاهرين والتحريض على قتل وإصابة عدد كبير من المتظاهرين سلمياً، فضلاً على إحداث فوضى أدت إلى الانفلات الأمنى بالبلاد، وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لدور يونيو ٢٠١١ للاطلاع.

المتهمون الأربعة هم: اللواءات فاروق لاشين مساعد وزير الداخلية لمنطقة الجيزة الحالى ومدير أمن القليوبية سابقاً، وجمال محمد حسنى نائب مدير الأمن لقطاع جنوب القليوبية، وأحمد ممتاز الهلالى مساعد مدير أمن القليوبية لفرقة شبرا الخيمة، وسمير زكى بدرى نائب مدير الأمن لشئون الأمن.

وطلب رئيس المحكمة من هيئة الدفاع عن المتهمين تسجيل طلباتهم، والتمسوا التأجيل لحين الاطلاع على القضية.. فقررت المحكمة تأجيل القضية إلى الدور الأول من شهر يونيو المقبل.

● **فى ٥ أبريل ٢٠١١** نشرت **الأهرام** بعض ما جاء فى تقرير نقص الحقائق، وقالت إن القناصة ـ بحسب التقرير ـ أصابوا وقتلوا ما يزيد على ٢٠٠ شخص فى التحرير.. وإن انضمام القضاة ورجال الأزهر وأساتذة الجامعات للمتظاهرين أربك النظام.

● **فى ٦ أبريل ٢٠١١** تابعت **الأهرام** نشر ما رصده التقرير النهائى عن جرائم قتل وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، حيث تعمدت الشرطة ـ بحسب التقرير والصحيفة ـ قتل المتظاهرين وفتح السجون من الداخل وليس من الخارج، وأنه تم استخدام قناصة مزودة بأسلحة غير متاحة بصورة موسعة مع ضباط وزارة الداخلية.

● **فى اليوم نفسه** نشرت **الشروق** ما كشفت عنه تحقيقات النيابة فى قضية مقتل شهداء ثورة ٢٥ يناير بالسويس، عن «مآس» جديدة، فبحسب إحدى الشهادات، أطلقت مباحث مرافق السويس النار على مواطن احتمى بمسجد، وأصابته فى قلبه، ثم منعت المصلين من نقله إلى المستشفى.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة أن السبب الرئيس لعدم ضم ٢٠ تقريراً من الطب الشرعى خاصة بشهداء الثورة بالسويس والاكتفاء بعشرة تقارير فقط هو أن مدير أمن السويس السابق المتهم الأول فى القضية، أمر رجاله بإجبار أسر الشهداء على دفن أبنائهم سرا، دون عرضهم على الطب الشرعى.. وهو ما أكدته شهادات رجال أمن ومقربون من مدير أمن السويس السابق.

● **فى ٩ من أبريل ٢٠١١**، قرر المستشار عدلى فاضل رئيس محكمة الدائرة الأولى جنايات السويس تأجيل جلسة محاكمة مدير أمن السويس السابق و٩ ضباط ومخبرين وصاحب معرض سيارات وأولاده الثلاثة والمتهمين بقتل شهداء السويس فى ثورة ٢٥ يناير والشروع فى قتل المصابين وذلك لجلسة ٨ مايو المقبل أمام نفس الدائرة الأولى. (**الأهرام** ٤/١٠)

● **فى اليوم نفسه،** وفى الغربية بدأت محكمة جنايات طنطا، محاكمة مديرى أمن الغربية السابق اللواء رمزى تعلب والحالى مصطفى البرعى، و٥ قيادات أمنية.

واستمعت المحكمة لمرافعة النيابة، التى وجهت تهم قتل ١٥ متظاهراً وإصابة ٦٠ آخرين والشروع فى قتل عدد آخر من المتظاهرين وإحداث حالة من الفراغ الأمنى والفوضى بين المواطنين. (**المصرى اليوم** ١٠ أبريل)

● **فى ١٠ أبريل ٢٠١١** قررت النيابة العسكرية حبس رجل الأعمال إبراهيم كامل و٣ آخرين لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بتهمتى ضرب المتظاهرين وتحريضهم ضد القوات المسلحة. (**المصرى اليوم** ٤/١١)

● **فى ١٢ أبريل ٢٠١١،** قرر المستشار محمد السيد عمر رئيس محكمة استئناف بنى سويف نقل جلسات محاكمات مدير أمن بنى سويف الحالى و١١ ضابطاً وشرطيًا المتهمين بقتل ٢٣ متظاهراً فى أحداث ثورة يناير إلى محكمة جنايات المنيا، وتقرر تأجيل المحاكمة، وجاء قرار نقل المحاكمة من بنى سويف إلى المنيا لأسباب أمنية.

قائمة الاتهام تضم كلا من اللواء أحمد شوقى عبده أبوزيد مدير أمن بنى سويف الحالى والعميد محمد عبدالمقصود قائد قطاع قوات الأمن المركزى بشمال الصعيد والعميد محمد صلاح عثمان رئيس قطاع قوات الأمن بشمال بنى سويف، والمقدم محمد مصطفى دبش رئيس مباحث، والملازم أول حازم محمد على إبراهيم والملازم أول محمد هشام أحمد و٥ رقباء شرطة وهم محمد عبدالموجود قطب ووائل صموئيل لبيب وصديق غريب صديق، وصلاح تقى على مجدى وعلى مصطفى عبدالعظيم، بالإضافة إلى وحيد سيد عبدالجواد خفير نظامى.

● **وفى اليوم نفسه،** قرر المستشار أبو النصر عثمان المحامى العام لنيابات استئناف المنصورة إحالة ٨ من قيادات ورجال الأمن بالشرقية لمحكمة الجنايات بتهمة قتل المتظاهرين والشروع فى قتل آخرين خلال المواجهات يوم جمعة الغضب (٢٨ يناير) بمركز منيا القمح، شمل القرار اللواء حسين أبو شناق مدير أمن الشرقية، ومن القيادات ٣ برتبة لواء ومقدمان واثنان من الملازمين.

وقد تحدد ٧ مايو المقبل لنظر جلسة المحاكمة أمام الدائرة السادسة جنايات الزقازيق برئاسة المستشار عادل عبدالمحسن.

● **فى ١٣ من أبريل ٢٠١١،** حدد المستشار أحمد البرديسى رئيس محكمة جنايات المنصورة يومى ٧ و١٤ مايو لنظر القضايا المتهم فيها مدير أمن الدقهلية السابق والشرقية ودمياط وقائدو قطاعات الأمن المركزى بالمديريات الثلاث و٨ من الضباط وأفراد الشرطة فى اتهامهم بقتل ١١ مواطناً، وإصابة العشرات من المتظاهرين فى أحداث ثورة ٢٥ يناير.

● **فى ١٤ من أبريل ٢٠١١،** تقدم دفاع رؤساء مباحث السويس المتهمين بقتل الشهداء خلال الثورة، بطلب استدعاء الرئيس السابق حسنى مبارك ووزير

الداخلية الأسبق حبيب العادلى للإدلاء بشهاداتهم فى القضية. (راجع محاكمة مبارك والعادلى)

● **فى ١٦ من أبريل ٢٠١١،** قررت محكمة جنايات الإسكندرية تأجيل محاكمة كل من اللواء محمد إبراهيم مدير أمن الإسكندرية السابق واللواء عادل اللقانى مدير الإدارة العامة للأمن المركزى المتهمين، بقتل المتظاهرين مع استمرار حبسهم وضبط وإحضار مصطفى الدامى معاون مباحث محرم بك إلى جلسة ٢٠ يونيو.

● **فى ٢٠ أبريل،** نشرت **الأهرام** التقرير النهائى للجنة التحقيق وتقصى الحقائق فى قتل المتظاهرين، وقالت إن أوامر قتل المتظاهرين صدرت من العادلى ومعاونيه، وإن المظاهرات كانت سلمية والشرطة حولتها إلى دموية، وإن عمر سليمان قال أمام النيابة: لم أسمع من مبارك أوامر بإطلاق النار على الثوار. (للمزيد راجع **الأهرام** ٢٠ أبريل صفحات ٤، ٥، ٦).

● **فى ٢٢ من أبريل ٢٠١١** نشرت **الأهرام** قائمة الشهود من ضباط الداخلية فى قضية قتل المتظاهرين، حيث أصدر العادلى أوامره بالتعامل مع المتظاهرين وفقاً للأحداث، وأجمع الشهود ـ بحسب الجريدة ـ على تزويد القوات الشرطية بأسلحة آلية وخرطوش وذخيرة حية.. (للمزيد راجع **الأهرام** ٤/٢٢، ص١٥)

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** واصلت **الأهرام** نشر ملاحظات النيابة العامة فى قضية قتل المتظاهرين، حيث قرر مدير إدارة العمليات الخاصة بالأمن المركزى «العقيد مصطفى خيرى نصر الله» أن القوات تسلحت بالذخيرة الحية فى جمعة الغضب (٢٨ يناير)، وأن ثمة إخطاراً من ضابط تأمين وزارة الداخلية بإطلاق الرصاص الحى مع المتظاهرين.. (للمزيد راجع **الأهرام** ٤/٢٣)

● **وفى اليوم نفسه** نشرت **الشروق** أقوال اللواء أحمد رمزى مدير قطاع الأمن المركزى السابق الذى قال: لم أهرب من الميدان وعندى ١٢ مديراً، كل منهم مسئول عن موقعه، اسألوا من طلب من القوات ذخيرة وأسلحة أثناء المظاهرات السلمية، منعت تسليح رجال قوات الأمن بالأسلحة النارية وهذا ثابت بالدفاتر.. (للمزيد راجع **الشروق** ٢٣ أبريل ٢٠١١، ص٧).

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** نظرت محكمة جنايات إيتاى البارود أولى جلسات قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها كل من اللواء مجدى أبو قمر، مدير أمن البحيرة السابق، والعميد محمود بركات، وكيل التدريب بالإدارة العامة للأمن المركزى، والضابطين عمرو علام، رئيس مباحث قسم شرطة رشيد، وعلى الزينى معاون مباحث قسم شرطة رشيد، والأفراد حسن الشبراوى وسامى شعبان وعصام بيومى وسعيد أبو سمك وخالد يوسف، حيث قررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٤ مايو بناء على طلب الدفاع وتمكين المدعين بالحق المدنى من تقديم طلباتهم.

● **فى ٣ من مـايو ٢٠١١** شـهـدت مـحكمـة جنوب القـاهرة الابتـدائيـة أولى جلسـات محـاكمة ١٣ من ضبـاط وأفراد الشـرطة المتهمين بإطلاق الرصـاص على المتظاهرين، وقتل ٦ وإصابة ١٨ أمام قسمى شـرطة إمبابة وكرداسة يومى ٢٨ و٢٩ يناير (٢٠١١)، وانتهت الجلسـة بإقدام الأهـالى على تحطيم قـاعـة المحكمـة بالكامل، احتجـاجـاً على قرار تأجيل القضية إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١١ واستمرار إخلاء سبيل المتهمين.

● **فى ٥ من مـايو ٢٠١١،** وقـبل ٤٨ سـاعـة من مـوعـد جلسـة مـحـاكـمـة مـدير أمن السويس السـابق و١٣ متهماً آخـر فى قضيـة مقتل شهداء ثورة ٢٥ ينايـر بالسويس، بادر مدير الأمن السابق اللواء محمد عبدالهادى بتسليم نفسه إلى محكمة جنايات السـويس بعـد تخلفـه عن حضـور الجلسـة الأولى، وهـو الشـىء نفسـه الذى قـامت به قيادات الأمن المركزى، الذين رفضوا حضور الجلسة الماضية أيضاً.

● **وفى ٧ من مـايو ٢٠١١** قـررت مـحكمـة الجنايات بالزقـازيق، تأجيل قـضيـة قـتل المتظاهرين المتهم فيها اللواء حسين أبو شناق مدير أمن الشرقية السابق والنقيب شريف مكاوى معاون مباحث منيا القمح والرائد محمد عبدالرحيم رئيس مباحث أبو كبير و٤ من أمناء الشرطة إلى جلسة ١٩ يونيو ٢٠١١.

● **فى اليوم نفسه** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محاكمة أيمن نشأت نقيب بقسم شرطة شبرا، وسامى عبدالعظيم أمين شرطة المتهمين بالشروع فى قتل المتظاهرين، وطالب المدعون مدنيا بتعويض ٣ ملايين جنيه ضد الضابط المتهم و١٠ آلاف وجنيه واحد ضد أمين الشرطة، لشهر سبتمبر (٢٠١١) للاطلاع على الأوراق والمرافعة.

● **فى ٨ من مايو ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات السويس نظر قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها مدير أمن السويس و٦ من ضباط الشرطة، وثلاثة من أفراد الشرطة، ورجل أعمال وأبناؤه الثلاثة، وانتهت الجلسة بالتأجيل لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١١ للاطلاع واستخراج صورة رسمية من تقرير لجنة تقصى الحقائق حول الواقعة.

● **وفى اليوم نفسه** قالت **الأهرام** إن التحقيقات كشفت عن أن جنود الأمن المركزى كانوا يتسلحون بالدروع والعصى والقنابل المسيلة للدموع، والبنادق الخرطوش، وأن بعض ضباط المباحث كانوا يتسلحون بالسلاح الشخصى، وقاموا بجمع البلطجية والمسجلين خطر فى أحياء القاهرة للاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات المنيا تأجيل محاكمة ١٢ ضابطا وشرطيا بمديرية أمن بنى سويف، بينهم مدير الأمن والمتهمون بقتل ٢٣ متظاهرا فى مراكز ومدن بنى سويف فى أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير إلى جلسة يوم ١٤ يونيو المقبل.

● **فى ١٤ من مايو ٢٠١١** وسط إجراءات أمنية مشددة بدأت محكمة جنايات الجيزة أولى جلسات محاكمة ١٧ من ضباط وأمناء الشرطة بأقسام بولاق الدكرور والجيزة والحوامدية والبدرشين وذلك فيما نسب إليهم من اتهام بقتل والشروع فى قتل عدد من المتظاهرين، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٨ يونيو لسماع شهود الإثبات.

● **وفى اليوم نفسه** بدأت محكمة جنايات المنصورة، أولى جلسات محاكمة قيادات بمديرية أمن الدقهلية، بتهمة قتل وإصابة المتظاهرين بالمحافظة، وقررت تأجيل نظر القضية إلى ١٢ يونيو، واستمرار إخلاء سبيل المتهمين.

– **فى اليوم نفسه** بدأت محكمة جنايات القاهرة نظر القضية المتهم فيها ٩ من ضباط الشرطة وخمسة أمناء من العاملين فى قسم حدائق القبة، لاتهامهم بالتسبب فى قتل ٦٢ شهيدا وإصابة ١٢٥ آخرين، وتقدم المدعون بالحق المدنى بعدة طلبات من بينها ضم مستندات من القضية المتهم فيها حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق.. كذلك الاعتراض على أمر الإحالة لكونه ينقصه متهمون آخرون، وطلبوا إدخال متهمين جدد، وشهود جدد، وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٢ يونيو للاطلاع وكذلك الموافقة على كل طلبات المدعين بالحق المدنى.

– **وفى اليوم ذاته** أجلت محكمة جنايات دمياط، محاكمة اللواء عصمت رياض مدير أمن دمياط والعميد محمود السيد رئيس قطاع الأمن المركزى بجمصة ودمياط، إلى جلسة ١٤ يونيو للاطلاع واستكمال الأوراق.

الحكم الأول فى قتل الثوار.. أوراق السنى للمفتى

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** صدر أول حكم قضايا قتل الثوار، حيث قررت محكمة جنايات القاهرة إحالة أوراق أمين الشرطة محمد إبراهيم عبدالمنعم وشهرته محمد السنى بقسم شرطة الزاوية الحمراء «هارب» إلى فضيلة المفتى لأخذ رأيه، مع تحديد جسة ٢٦ يوليو (٢٠١١) للنطق بالحكم بإعدامه لإدانته بقتل ٢٣ متظاهرا فى أحداث يوم جمعة الغضب.

● **فى ٢٤ مايو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات دمنهور تأجيل محاكمة اللواء مجدى أبو قمر مدير أمن البحيرة السابق والعميد محمود بركات وكيل الإدارة العامة لقطاع الأمن المركزى بالإسكندرية و٧ آخرين بتهمة قتل المتظاهرين إلى جلسة ٢٥ يونيو القادم لسماع الشهود.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١** فى جلسة سريعة اتسمت بالهدوء قضت محكمة جنايات شمال القاهرة فى أولى جلساتها المنعقدة بالتجمع الخامس بمعاقبة محمد إبراهيم عبدالمنعم السنى «هارب» أمين الشرطة بقسم شرطة الزاوية الحمراء بالسجن

المؤبد «غيابيا» لاتهامه بالشروع فى قتل اثنين من المتظاهرين فى أحداث الثورة «جمعة الغضب» يوم ٢٨ يناير، مما أحدث بهما عاهة مستديمة.

● **فى اليوم نفسه** قررت محكمة جنايات شبرا الخيمة فى ثانى جلساتها تأجيل نظر قضية ضباط الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين بمحافظة القليوبية لجلسة ١٢ يوليو المقبل لطلب الدفاع الاطلاع للمرة الثانية بعد أن ضمت النيابة ٤٠٠ ورقة جديدة لملف القضية.

● **فى ٥ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل محاكمة ١٣ ضابطا وشرطيا من قوات قسمى شرطة كرداسة، وإمبابة، لاتهامهم بالتسبب فى قتل ٦ أشخاص وإصابة ١٨ آخرين أثناء إطلاقهم الرصاص على المواطنين أمام القسمين، إلى جلسة ٣ يوليو المقبل.

● **فى ٩ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الزقازيق تأجيل قضية الضباط المتهمين بقتل متظاهرى ثورة ٢٥ يناير إلى جلسة ٣ يوليو ٢٠١١ وذلك لاستدعاء مأمور مركز فاقوس وشهود الإثبات وعرض تقارير المجنى عليهم على الطب الشرعى بالقاهرة.

● **فى ١١ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات طنطا تأجيل نظر القضية المتهم فيها مديرا أمن الغربية السابقان، وعدد من قيادات وضباط الشرطة بالغربية إلى جلسة ١٠ سبتمبر المقبل بناء على طلب دفاع المتهمين الاطلاع على المحاضر التى أرفقت بأوراق الدعوى عقب قرار الإحالة.

● **وفى السياق نفسه** فجر والد أحد شهداء ثورة ٢٥ يناير مفاجأة كبيرة، فى جلسة محاكمة قيادات مديرية أمن الغربية، بإعلان تنازله عن اتهام اللواءات السابقين رمزى تعلب ومصطفى البرعى وعادل البيبانى، نائب مدير الأمن، وصلاح محرم، مدير الإدارة العامة لقطاع الأمن المركزى و٣ ضباط شرطة بقتل ابنه.

قال سمير عاشور والد الشهيد «سامح» إن مسجلاً خطرًا قتل ابنه فى قرية ميت حبيش، ونقله إلى منطقة القريشى أمام قسم أول طنطا، حتى يتم اتهام الضباط بقتله، وأثبت الأب تنازله عن الدعاوى فى محضر الجلسة. (**المصرى اليوم** ٦/١٢).

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات المنصورة الدائرة الخامسة تأجيل محاكمة المتهمين فى قضية قتل المتظاهرين بالدقهلية إلى جلسة ٥ سبتمبر المقبل..

● **فى ١٣ من يونيو ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات محاكمة ٤ ضباط و٣ أمناء شرطة لاتهامهم بإطلاق الأعيرة النارية من سلاحهم الميرى بطريقة عشوائية أثناء اقتحام مجهولين قسم المرج والتسبب فى وفاة ٢ من المتظاهرين وإصابة طفل.. طلب دفاع المجنى عليهم إدخال الرئيس السابق حسنى

مبارك وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق و٣ من الوزراء ضمن المتهمين فى القضية والادعاء مدنيا بمبلغ ٥٠ ألفًا وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت.. وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ١٤ نوفمبر بناء على طلب دفاع المتهمين والمجنى عليهم.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** أجلت محكمة جنايات المنيا محاكمة مدير أمن بنى سويف ومعاونيه بتهمة قتل المتظاهرين إلى جلسة ١٣ سبتمبر بحضور المتهمين فى القفص.

● **فى ١٧ من يونيو ٢٠١١** قرر المستشار محمد غراب المحامى العام لنيابات بنى سويف فتح تحقيقات موسعة فى بلاغ تقدم به اثنان من المصابين فى أحداث الثورة حيث أكد أنهما تصالحا مع الشرطة فى الشق المدنى فقط ولم يتنازلا عن الشق الجنائى فى قضية المتظاهرين بالمحافظة

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** شهدت ثانى جلسات محاكمة ١٧ ضابطاً وأمناء شرطة بأقسام شرطة بولاق الدكرور وقسم الجيزة والحوامدية لاتهامهم بقتل والشروع فى قتل المتظاهرين تناقض أقوال الشهود فى التحقيقات عما أبدوه من شهادتهم أمام المحكمة حيث قرر أكثر من شاهد عدم مشاهدته لأحد من المتهمين وهو يطلق النيران نحو المجنى عليهم بينما قرر زوج إحدى السيدات المجنى عليها قيام أحد المتهمين بإطلاق عيار نارى أدى إلى وفاة زوجته.. وقد تقرر تأجيل القضية لجلسة ١٧ سبتمبر لاستكمال سماع باقى الشهود.

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الاسكندرية تأجيل نظر قضية محاكمة الضباط المتهمين بالقتل والشروع فى قتل المتظاهرين إلى جلسة ١٧ أكتوبر المقبل وإخلاء سبيل كل من وائل الكومى ومحمد سعفان ومعتز العسقلانى.

● **وفى اليوم نفسه** فجرت تحقيقات نيابة بنى سويف بإشراف المستشار محمد غراب المحامى العام الأول لنيابات استئناف بنى سويف مفاجأة كبرى وأثبتت أن مبلغ الرشوة الذى عرضه ضباط بنى سويف المتورطون فى قتل الثوار تم صرفه من حساب مديرية أمن بنى سويف بموجب شيك بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ باسم أحد الاشخاص ويدعى «على مصطفى على زايد» لتقديمه إلى المتنازلين (**روز اليوسف** ٢١ يونيو).

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** فى جلسة ساخنة شهدت مشادات ومشاحنات استأنفت محكمة جنايات القاهرة نظر محاكمة ١٤ ضابطا وأمين شرطة بقسم حدائق القبة المتهمين بقتل ٢٢ متظاهر وإصابة ٤٤ آخرين. وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢٠ سبتمبر لسماع باقى الشهود.

● **فى ٢٥ من يونيو ٢٠١١** شهدت محاكمة اللواء مجدى أبو قمر مدير أمن البحيرة

السابق والمتهمين فى قتل المتظاهرين حالة من الغضب بين أهالى الهداء والمصابين ودفاعهم بعد أن طلب محامى المتهمين تحويل المجنى عليهم من شهداء ومصابين إلى متهمين فى القضية بسبب إصابة عدد من رجال الشرطة أثناء أحداث الثورة.. وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٧ يونيو ٢٠١١.

● **فى ٢٦ من يونيو ٢٠١١** وبعد أخذ رأى فضيلة مفتى الجمهورية قضت محكمة جنايات القاهرة وبإجماع الآراء غيابيا بمعاقبة محمد إبراهيم عبدالمنعم وشهرته محمد السنى أمين شرطة بقسم الزاوية الحمراء (هارب) المتهم بقتل ١٨ شخصا وإصابة ٣ آخرين بالإعدام شنقا.

● **فى ٤ من يوليو ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات السويس بالتجمع الخامس أحداثاً ساخنة أثناء محاكمة اللواء محمد عبدالهادى مدير الأمن وضباط آخرين بتهمة قتل المتظاهرين واقتحم أهالى الضحايا قاعة المحكمة بعد صدور قرار بإخلاء سبيل جميع المتهمين بكفالة ١٠ آلاف جنيه لكل منهم ورشقوا الضباط المكلفين بتأمين المحكمة بالحجارة وحاولوا تحطيم سيارات الشرطة الموجودة أمامها وبلغ غضبهم ذروته فقطعوا طريق القاهرة السويس عند النصب التذكارى للشهيد وسمحت قيادة الجيش الثالث الميدانى لسيارة الترحيلات التى تقل المتهمين بالدخول إلى مقر القيادة لتفادى هجوم الأهالى عليها.

كانت المحكمة قررت تأجيل محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين بالسويس لجلسة ١٤ سبتمبر (٢٠١١) وطالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهمين لانعدام مبررات الحبس الاحتياطى.

● **فى ٤ من يوليو ٢٠١١** قرر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود الطعن فى قرار المحكمة القاضى بإخلاء سبيل ضباط الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين فى السويس خلال الثورة بكفالة ١٠ آلاف جنيه لكل منهم.. كما قرر المستشار أحمد محمود المحامى العام لنيابات السويس فتح تحقيق جديد لإثبات الأدلة الجديدة لدى هيئة دفاع الشهداء والمصابين.

– **وفى اليوم نفسه** قررت محكمة الزقازيق تأجيل محاكمة اللواء حسين أبو شناق مدير أمن الشرقية السابق و٧ من الضباط والمخبرين المتهمين بقتل المتظاهرين فى مراكز الزقازيق ومنيا القمح والصالحية الجديدة وبلبيس وكفر صقر والعاشر من رمضان لجلسة ٧ سبتمبر المقبل.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات الإسماعيلية «المنتدبة» قرار إخلاء سبيل سبعة من الضباط المتهمين بقتل شهداء ثورة ٢٥ يناير، ومن بينهم مدير أمن السويس السابق، ورفض طعن النيابة العامة على قرار محكمة الجنايات بإخلاء سبيلهم بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه قبل ثلاثة أيام؛ وقالت المحكمة فى

أسباب حكمها إنه بمجرد انتقال القضية من حوزة النيابة العامة إلى محكمة الموضوع تصبح هى المختصة بالفصل فى القضية، ويكون لها سلطة حبس المتهمين احتياطيا أو الإفراج عنهم.

● **فى ١٢ من يوليو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات شبرا الخيمة تأجيل محاكمة مدير أمن القليوبية السابق، و٣ لواءات شرطة إلى جلسة ٣ سبتمبر (٢٠١١).

● **فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١** وافق النائب العام على قرار الاتهام بإحالة كل من حازم عز العرب مأمور قسم الأميرية ومصطفى الحبشى رئيس المباحث ومعتز الجوهرى معاون مباحث بالقسم وأحمد الديب أمين شرطة بالقسم وضابط بمباحث قسم الوايلى إلى محكمة الجنايات؛ وذلك لاتهامهم بالتعدى على المتظاهرين وقتلهم.

● **فى ٢٨ من يوليو ٢٠١١** قرر المستشار أحمد محمود المحامى العام لنيابات السويس حبس رجل الأعمال إبراهيم فرج ونجله عادل وتقديمهما للمحاكمة محبوسين فى جلسة ١٤ سبتمبر المقبل لاتهامهما و١٠ ضباط وأفراد شرطة بقتل وإصابة والشروع فى قتل آخرين (**المصرى اليوم** ٧/٢٩).

● **فى ٧ من أغسطس ٢٠١١** أحال النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود مدير أمن بورسعيد السابق وقائد قوات الأمن المركزى بالمحافظة ومدير الأمن المركزى لمنطقة القناة وضباطا للجنايات بتهمة قتل المتظاهرين فى أحداث ٢٥ يناير.

حيثيات الحكم بإعدام السنى

فى ٩ من أغسطس ٢٠١١ أودعت محكمة جنايات شمال القاهرة حيثيات حكمها فى القضية رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠١١ جنايات الزاوية الحمراء المتهم فيها محمد إبراهيم عبدالمنعم وشهرته محمد السنى أمين شرطة بقسم شرطة الزاوية الحمراء بقتل ١٨ من المتظاهرين وإصابة ٣ آخرين فيما عرف بجمعة الغضب، حيث قضت المحكمة بإعدامه غيابيا بإجماع الآراء وبعد أخذ رأى فضيلة المفتى الذى أكد فى رأيه للمحكمة أنه أمام كل هذه القرائن التى تقطع بوقوع الجرم بحق المتهم والذى خالف ما تعارف عليه الفقهاء من أن للخارجين على النظام الحق فى القيام بمظاهرة سلمية، وإذا اشتعلت الثورة أو قامت حرب أهلية كان على ولى الأمر أن يقصد من القتال ردع الخارجين لإقتالهم وإفنائهم إلا أن المتهم كان له رأى آخر فحمل سلاحه وذخيرته وأطلق لنفسه العنان فى إطلاق النار على جموعهم، فقتل من قتل وأصاب من أصاب لذلك وجب منه القصاص، بينما أكدت المحكمة فى مستعرض حيثياتها أنه ثبت لها يقينا قيام المتهم بالواقعة المنسوبة إليه وذلك بعد سماع شهادة ٦٥ شاهد رؤية شاهدوا المتهم أمام القسم فى الساعة الثانية

ظهر يوم الحادث يطلق الرصاص بطريقة عشوائية مما أسفر عن مصرع كل من محمد رفعت سعيد عادل صالح محمد، عمرو إبراهيم عبدالغنى عبدالرحمن حامد أحمد، عبدالعليم حسن عبدالعليم، محمد سعيد إبراهيم، محمد عبالحميد عبدالهادى، محمد على حسن، شريف شحات السيد، محمود فتح الله إبراهيم، وليد عبدالفتاح محمد، علاء ياسين محسن، شعبان على على، أحمد حسن أحمد، أحمد محمد أنور، إيهاب حسين سليم، إسلام محمد أحمد ومنشاوى عبدالظاهر، بينما أصاب ثلاثة آخرين كانوا أمام قسم شرطة عين شمس وقد أكدت المحكمة انه تم إعلان المتهم بالطرق القانونية بورقة تكليفه بالحضور ولم يحضر فإن حكمها بالإعدام شنقا غيابيا للمتهم بإجماع الآراء وبعد أخذ رأى فضيلة المفتى.

● **فى ٣ من سبتمبر ٢٠١١** أجلت محكمة جنايات شبرا الخيمة نظر قضية ضباط الشرطة المتورطين فى قتل المتظاهرين إلى جلسة الأول من أكتوبر المقبل للاطلاع.

● **فى ١٠ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة طنطا تأجيل محاكمة مدير أمن الغربية الاسبق و٥ من معاونيه إلى جلسة الثانى عشر من نوفمبر القادم.

● **فى ١٤ من سبتمبر ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات السويس قضية قتل المتظاهرين بالسويس وتسلمت المحكمة فى خامس جلساتها صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالمجنى عليهم وتبين أن عدد من المصابين ١٣٠ مصابا و٢١ قتيلا فى الأحداث التى شهدتها السويس، واجهت المحكمة المتهمين بالتهم المنسوبة إليهم فأنكروها وطلب الدفاع عن المتهمين عدة طلبات من بينها التأجيل للاطلاع وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة اليوم الثانى من دورة انعقاد شهر نوفمبر للاطلاع على المحاضر المقدمة من النيابة العامة.

– **وفى اليوم نفسه** قررت محكمة جنايات المنصورة تأجيل نظر القضية المتهم فيها أربعة من قيادات وضباط الشرطة بالدقهلية بقتل المتظاهرين لجلسة ١٥ نوفمبر المقبل لضم التقارير الطبية الخاصة بباقى المصابين وتقرير الأمن المركزى حول تسليح جنوده خلال الثورة وسماع باقى الشهود فى القضية.

● **فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات الجيزة تطورات أثناء مناقشتها شهود الإثبات فى قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها ١٧ ضابطا وفرد أمن بقتل ٥ وإصابة ١٧ من المتظاهرين يومى ٢٨ و٢٩ يناير (٢٠١١) أمام أقسام شرطة بولاق الدكرور والحوامدية والبدرشين وأبو النمرس حيث جاءت أقوال الشهود لتقرر عدم معرفتهم من أطلق عليهم الرصاص وقامت المحكمة بمناقشة الشهود ومواجهة بعضهم بالمتهمين.

● **فى ١٨ من سبتمبر ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات بورسعيد أولى جلسات محاكمة

اللواء صلاح الدين جاد أحمد مدير أمن بورسعيد السابق والعقيد أشرف عزت عبدالحكيم مدير إداراة قوات أمن بورسعيد والعقيد عصام الأمير محمد مدير إدارة التدريب بمنطقة القناة للأمن المركزى فى تهمة قتل ٣ من المتظاهرين وإصابة آخرين أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير.

ووجهت النيابة لمدير أمن بورسعيد السابق تهمة الإضرار الجسيم بأموال ومصالح جهة عمله وطلب الدفاع ضم شهادة اللواء منصور العيسوى وزير الداخلية الحالى وشهادة اللواء محمود وجدى وزير الداخلية السابق فى قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس المخلوع حسنى مبارك وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق (**الشروق** ٩/١٩).

● **فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات الجيزة إلى شهادة كل من اللواء أحمد جمال الدين مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن العام ومأمور ونائب مأمور مركز شرطة أبو النمرس فى قضية قتل المتظاهرين بالجيزة المتهم فيها ١٧ ضابطا وفرد أمن، وقررت تأجيل القضية إلى جلسة ٢١ سبتمبر لاستكمال سماع الشهود.

● **فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة لأربعة من شهود الإثبات فى القضية المتهم فيها ١٤ من ضباط وأمناء قسم حدائق القبة المتهمين بقتل ٢٢ شخصا وإصابة ٤٤ أخرين وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٢ سبتمبر لسماع باقى الشهود.

● **فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١** فى جلسة لم تستغرق سوى ٥ دقائق قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل نظر قضية قتل المتظاهرين بأقسام شرطة بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية وأبو النمرس لجلسة ١٨ أكتوبر المقبل لسماع شهود النفى وباقى شهود الإثبات.

● **فى ٢٢ من سبتمبر ٢٠١١** واصلت محكمة جنايات القاهرة محاكمة ١٤ ضابطا وأمين شرطة بقسم حدائق القبة استمعت المحكمة إلى ١٢ من شهود الإثبات والنفى من بينهم ضابط عمليات القسم وأكد بعض الشهود أنهم فوجئوا بالمتظاهرين يتجمهرون أمام القسم ويرشقونه بالحجارة وزجاجات المولوتوف ما أدى إلى اشتعال النيران بالطابق الأول.

● **وفى اليوم نفسه** للمرة الثانية قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة أمين الشرطة محمد عبدالمنعم السنى «هارب» بالسجن المؤبد لاتهامه بقتل أحد المواطنين فى أثناء مظاهرات ٢٨ يناير الماضى وبذلك يكون صدر ضد المتهم حكمان: الأول الإعدام والثانى المؤبد وينتظر أحكاما فى قضيتين أخريين.

● **فى ٢٥ من سبتمبر ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات محاكمة وائل أبو الليل مدير مكتب رجل الأعمال إبراهيم كامل وأسامة الششتاوى محام وعمرو يوسف هاربين لاتهامهم بالتحريض على تفريق المتظاهرين والتسبب فىً

وفاة مواطن وإصابة ٧٩ آخرين من متظاهرى ميدان التحرير فى جمعة التطهير «٨ أبريل ٢٠١١».

● **فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات دمنهور تأجيل نظر قضية قتل المتظاهرين بالبحيرة، المتهم فيها مدير أمن البحيرة السابق ومساعده و٤ ضباط أخرين لجلسة ٢٢ أكتوبر (٢٠١١) لسماع الشهود والاطلاع على دفاتر أحوال الأقسام وفض باقى الأحراز.

● **فى ٣ من أكتوبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات الجيزة بالتجمع الخامس إلى أقوال ٣ من شهود الإثبات فى قضية قتل المتظاهرين فى كرداسة.

وقد نجح أحد الشهود فى التعرف على ضابط قال إنه أطلق الرصاص على المتظاهرين يوم ٢٩ يناير، وبعد إدلائه بشهادته تعالت هتافات أهالى الضحايا داخل محكمة جنايات الجيزة بالتجمع الخامس مرددين «الله أكبر».

● **فى ١٣ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات بنى سويف وضع ١٢ ضابطاً بينهم مدير أمن بنى سويف السابق و٣ من مساعديه قيد الإقامة الجبرية، ومنعهم من السفر لاتهامهم بقتل ١٧ مواطنا والشروع فى قتل ٢٦ آخرين خلال المظاهرات السلمية التى اندلعت فى يناير ٢٠١١.

وقررت تأجيل القضية إلى جلسة ١٥ نوفمبر المقبل لاستكمال سماع أقوال الشهود.

● **فى ١٥ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل قضية قتل الثوار فى حدائق القبة لجلسة ١٩ نوفمبر المقبل.

● **فى ١٧ من أكتوبر ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات القاهرة سماع أقوال شهود الإثبات فى قضية قتل متظاهرى الدرب الأحمر، المتهم فيها كل من أحمد الشاذلى معاون مباحث القسم، وأمين الشرطة خالد أبو زيد لاتهامهما بقتل ٥ متظاهرين وإصابة ٧ آخرين أمام ديوان القسم فى جمعة الغضب ٢٨ يناير، واستمعت المحكمة لشاهدى إثبات فقط أكدا أن الضباط كانوا يقاومون المتظاهرين بالرصاص الحى، بينما تضاربت أقوالهما فى أعداد المتظاهرين وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٨ أكتوبر لسماع أقوال باقى الشهود.

● **وفى اليوم نفسه** قضت محكمة جنايات الإسكندرية بتأجيل نظر محاكمة اللواء محمد إبراهيم مدير أمن الاسكندرية السابق وآخرين متهمين بقتل والشروع فى قتل المتظاهرين فى أحداث «جمعة الغضب» إلى جلسة ٢٠ ديسمبر المقبل مع التصريح لمحامى الدفاع بالحق المدنى بالحصول على صورة رسمية من تقرير لجنة القاعة بتجهيزات للسماح بمشاهدة الأسطوانات المدمجة المعدة ضمن شواهد الإثبات.

- **فى اليوم نفسه** أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً جديداً بمعاقبة محمد إبراهيم عبدالمنعم أمين الشرطة الشهير بـ«محمد السنى» (هارب) بالسجن المشدد ١٠ سنوات؛ لإدانته بقتل متظاهرين أمام قسم الزاوية الحمراء فى أحداث الثورة وهو الحكم الرابع ضده بعد أن سبق الحكم عليه مرتين بالإعدام ومرة بالسجن المؤبد.

● **فى ١٨ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل قضية قتل المتظاهرين بالجيزة والمتهم فيها ١٧ ضابطا لجلسة ١٩ ديسمبر المقبل.

● **فى ١٨ من أكتوبر ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات القاهرة التى تنظر محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين أمام قسم شرطة الدرب الأحمر يوم «جمعة الغضب» مفاجأة عندما تعرف محمد حمادة أحد المصابين فى الأحداث على الضابط المتهم أحمد الشاذلى فى أثناء مثوله بقفص الاتهام.

وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلستى ٢٣ و٢٤ من شهر نوفمبر (٢٠١١) لاستكمال سماع باقى الشهود بعد سماعها لـ ٢٦ شاهدا.

● **فى ٢٢ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل ثانى جلسات محاكمة النقيب عبدالعزيز علاء الدين الحامولى معاون مباحث قسم شرطة الوايلى المتهم بالشروع فى قتل مجدى صبحى وآخرين من المتظاهرين السلميين أمام ديوان قسم الشرطة يوم ٢٩ يناير الماضى لجلسة ٣٠ نوفمبر المقبل.

● **فى ٢٣ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل القضية المتهم فيها كل من المقدم طاهر راسخ والرائد محمد صادق دويدار ضابطى مباحث قسم السلام المتهمين بالشروع فى قتل اثنين من المتظاهرين يوم ٢٨ يناير (٢٠١١) لجلسة ٢٤ ديسمبر المقبل للمرافعة.

● **فى ٣ من نوفمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار عصام خشبة إلى شهادة اللواء أحمد جمال الدين مساعد وزير الداخلية مدير مصلحة الأمن العام فى رابع جلسات محاكمة ١٣ ضابطا وأمين شرطة من قسمى إمبابة وكرداسة، وأكد اللواء جمال الدين أمام المحكمة وجود مخطط منظم لحرق أقسام الشرطة وأشار إلى أن المظاهرات بدأت سلمية ثم تحولت بعد ذلك إلى عنف وتخريب وأنه فى يومى ٢٨ و٢٩ يناير (٢٠١١) تسلمت مصلحة الأمن العام الأسلحة من أقسام الشرطة للحفاظ عليها، وتم نقل المساجين من الأقسام لمنع هروبهم، وإن الضباط لم يطلقوا النار على المتظاهرين إلا بعد الهجوم على أقسام الشرطة فرد عليه دفاع المجنى عليهم بقوله إن نتائج لجنة تقصى الحقائق أثبتت أن اطلاق النار بدأ يوم ٢٥ بقتل ٣ متظاهرين بالسويس ثم قتل ألف شهيد يوم ٢٨ دون وجود حالة واحدة للهجوم على مراكز أو أقسام الشرطة (**الشروق** ١١/٤).

● **فى ١٢ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات طنطا تأجيل محاكمة قيادات وضباط الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين بالغربية إلى جلسة الاثنين ١٤ نوفمبر لسماع أقوال شهود الإثبات.

● **فى ١٣ من نوفمبر ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات السويس مشاحنات ومشادات بين أهالى المتهمين والمجنى عليهم فى ثالث جلسات محاكمة ١٤ من الضباط وأفراد الأمن وآخرين فى قضية اتهامهم بقتل ١٧ متظاهرا وإصابة ٣٠٠ آخرين وقررت المحكمة التأجيل لجلسة السادس من دور شهر يناير (٢٠١٢).

● **فى ١٥ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات المنصورة تأجيل نظر قضية قتل المتظاهرين بالدقهلية إلى الدور الرابع من الانعقاد، فى شهر يناير.

● **فى ١٦ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات طنطا، تأجيل جلساتها فى قضية قتل المتظاهرين بالغربية إلى دور الانعقاد الأول من شهر فبراير الموافق ٢٠١٢/٢/١١ للاستماع إلى شهور النفى، وأحد شهود الإثبات.

● **فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١** واصلت محكمة جنايات القاهرة محاكمة ١٤ ضابطا وأمين شرطة بقسم حدائق القبة، تقدمت النيابة العامة بقائمة جديدة من المتوفين فى القضية وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة (٢٢ نوفمبر)، بناء على طلب الدفاع، لسماع مرافعة النيابة ودفاع المتهمين والمدعين بالحق المدنى.

● **فى ٢٢ من نوفمبر ٢٠١١** استكملت محكمة جنايات القاهرة محاكمة ١٤ ضابطا وأمين شرطة بقسم حدائق القبة وقال دفاع الشهداء إن وزارة الداخلية هى الراعى الرسمى للبلطجية وأحد المصابين الذى قيل عنه بلطجى سائق بمديرية أمن القاهرة وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٣ نوفمبر لاستكمال سماع المرافعات.

● **فى ٢٣ من نوفمبر ٢٠١١** قرر محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر محاكمة كل من الضابط أحمد الشاذلى وأمين شرطة خالد أبو زيد الحلو المتهمين بقتل ٥ مواطنين واصابة ٧ آخرين فى أثناء التظاهر أمام قسم شرطة الدرب الأحمر لجلسة ٢٤ نوفمبر لسماع أقوال الشهود بالقضية.

● **فى ٢٤ من نوفمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة إلى طبيب استقبال فى مستشفى قصر العينى فى قضية المتظاهرين أمام (قسم الدرب الأحمر) والذى أكد أن أغلبية الحالات التى استقبلها المستشفى يوم جمعة الغضب كانت إصابات متنوعة ما بين اختناق بالغاز المسيل للدموع والدهس بسبب التدافع بالإضافة إلى أن أغلب حالات الوفاة ناتجة عن الإصابة بالطلق النارى والخرطوش وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلستى ٢١ و٢٢ ديسمبر للمرافعة.

أول حكم بالبراءة

● **فى ٢٩ من نوفمبر ٢٠١١** وفى حكم هو الأول من نوعه، قضت محكمة جنايات القاهرة بالعباسية، ببراءة أمين الشرطة صبحى عبدالوهاب الشهير بأبو صدام، أمين شرطة بقسم الزاوية الحمراء، من تهمة الشروع فى قتل أحد المتظاهرين أمام القسم يوم ٢٨ يناير الماضى، فيما عرف بجمعة الغضب.

وأكدت المحكمة فى أسباب حكمها أنه ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى الدمرداش، أنه تم بتر الذراع اليمنى للمجنى عليه محمد إبراهيم حميدة، إلا أنه ثبت من مناظرة النيابة العامة للمجنى عليه عدم وجود بتر لأى من ذراعيه، وبرغم ذلك تمت إحالة المتهم إلى النيابة العامة لمحاكمته، كما أكدت المحكمة فى أسباب حكمها أنه ثبت من اعتراف المتهم بالتحقيقات أن الموجودين أمام القسم فى ذلك الوقت كانوا يحملون الأسلحة البيضاء، وزجاجات المولوتوف، راغبين فى الفتك بمن داخل القسم.

وأضافت المحكمة أن هذه الظروف تبيح للموجودين داخل القسم من ضباط الدفاع عن القسم وعن أنفسهم.

وركزت المحكمة على أن ما قام به هؤلاء المتظاهرون غير السلميين يعد تخريبا لمنشآت الدولة، وأن ذلك لا يعد من قبيل أعمال الثورة السلمية، وأن ثوار ٢٥ يناير المجيدة لا يقبلون، أن يكون من بينهم مجرم أو بلطجى لارتكاب جرائمه للنيل من قسم شرطة، أو ضابط شرطة، فقضت المحكمة بالبراءة، وطلبت من النيابة العامة التحقيق مع مسئولى مستشفى الدمرداش الذين قاموا بإعداد التقرير المخالف للحقيقة.

● **فى ٣٠ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محاكمة النقيب عبدالعزيز علاء الدين معاون مباحث قسم شرطة الوايلى لجلسة ٢٤ ديسمبر المقبل لسماع أقوال الشهود.

● **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القليوبية تأجيل محاكمة مدير أمن القليوبية السابق وثلاث من قيادات الأمن السابقين بالقليوبية فى قضية اتهامهم بقتل المتظاهرين إلى جلسة ٢ يناير.

● **فى ٥ من ديسمبر ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات الجيزة مشادات كلامية وحالة من الهرج والمرج والبكاء والشتائم بين أهالى المجنى عليهم والضباط المتهمين والمحامين الحاضرين عنهم خلال قيام المحكمة بعرض الصور ومشاهد الفيديو الخاصة بأحداث يومى ٢٨ و٢٩ يناير أمام قسمى شرطة إمبابة وكرداسة والتى ظهرت فيها جثث عدد من الضحايا، واستمعت المحكمة إلى ٩ شهود وقال إحدهم ويدعى فتحى

محمد إنه كان يقف بشارع النيل أمام قسم امبابة وشاهد شابا يسقط فجأة وتخترق إحدى الطلقات رأسه ويخرج منها المخ كاملا. (**الشروق** ١٢/٦)

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر قضية قتل متظاهرى السلام لجلسة ١١ يناير لمناقشة شهود الإثبات وتقديم المستندات.

● **فى ١٤ ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محكمة ضابط بقسم شرطة شبرا متهم بالشروع فى قتل مواطن إلى جلسة ٢٤ فبراير ٢٠١٢ لاستكمال سماع الشهود.

● **فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١** واصلت محكمة جنايات بورسعيد، محاكمة ضباط الشرطة المتهمين بالتسبب فى قتل ٣ والشروع فى قتل ٢٥ وطلب الدفاع من المحكمة مشاهدة بعض مقاطع الفيديو التى تظهر فيها بعض الاعتداءات، وتبين عدم حضور شهود الإثبات المقرر مناقشتهم فى الجلسة بينما حضر ٦ من شهود النفى، وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى ١٨ مارس ٢٠١٢ لسماع شهود النفى والاثبات.

● **فى ١٩ من ديسمبر ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات الجيزة نظر قضية قتل المتظاهرين بالجيزة، فى دوائر أقسام الجيزة والحوامدية والبدرشين وبولاق الدكرور وأبو النمرس وقررت التأجيل إلى جلسة ١٨ فبراير ٢٠١٢ .

● **فى ٢٤ من ديسمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة إلى مرافعة الدفاع فى قضية قتل اثنين من المتظاهرين أمام قسم شرطة السلام المتهم فيها المقدم محمد طاهر راسخ والرائد محمد صادق دويدار وقال دفاعهما إن أقوال الشهود متضاربة.

● وفى اليوم نفسه ناقشت المحكمة نفسها الشهود فى قضية مثل المتظاهرين بالوايلى، وقال مأمور قسم الوايلى إن أهالى أحد المتهمين اقتحموا القسم بزجاجات المولوتوف لتهريبه.

براءة من قتل المتظاهرين

● **وفى ٢٩ ديسمبر ٢٠١١** فى مفاجأة غير متوقعة قضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة أربعة ضباط وأمين شرطة من تهمة قتل المتظاهرين خلال يومى ٢٨ و٢٩ يناير الماضى أمام قسم شرطة السيدة زينب، واستندت حيثيات حكم البراءة إلى أن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس وعن منشأة عامة، وأن اثنين من الذين وجهت إليهم النيابة تهمة قتل خمسة أشخاص، والشروع فى قتل ستة آخرين لم يكونا بالقسم فى أثناء وقوع الأحداث.

وقد استقبل أهالى الضحايا الحكم بالعويل والبكاء، ورددوا هتافات رافضة له، خاصة أنهم لم يتمكنوا من دخول قاعة المحكمة.
كما أشارت حيثيات الحكم إلى أن المتهمين الأول والثانى، حينما أطلقا الرصاص الحى على المتظاهرين الذين هاجموا القسم كانا يستخدمان حقهما الذى كفله لهما القانون بالدفاع عن نفسيهما، وعن المنشأة المنوط بهما حمايتها.
وضمت لائحة الاتهام النقيب شادى محمد عبدالحميد، والنقيب إيهاب عبدالمنعم الصعيدى، وعمر حمدى الخراط، والعقيد هشام لطفى محمد مفتش مباحث شرطة جنوب وأمين الشرطة محمد شعبان متولى. (**الأهرام** ٣٠ ديسمبر)

تصدير الغاز: تفجيرات ومحاكمات

ظلت عقود تصدير الغاز خاصة لإسرائيل تحت أعلى مستويات الحماية لنظام الرئيس المخلوع ورجاله، لذلك أعلن النائب العام فتح هذا الملف واتهام مبارك بتهمة بيع الغاز المصرى لإسرائيل بأسعار زهيدة بما أضر بمصالح الدولة، حيث بلغت الخسائر المبدئية ٧١٤ مليون دولار.. ولم تكن هذه هى فقط المشكلة بل إن تصدير الغاز نفسه رغم الحاجة له حاليا ومستقبلا واستيراد المواد البترولية يحمل الشعب المصرى أعباء مهولة.. رغم أنه يجرى الالتفاف حول المشاكل الحقيقية لقطاع البترول، فالمشكلة الواقعية كيفية تلبية احتياجات السوق المحلية من المواد البترولية، والواقع أننا نستورد ٢ مليون طن من البوتاجاز، ويمكن أن يكون الغاز الطبيعى بديلاً لها، كما نستورد ٢ مليون طن بنزين، والغاز الطبيعى بديل للبنزين، كما أننا نستورد ٥ ملايين طن سولار، والغاز بديل له أيضاً لتشغيل المصانع وكهربة السكة الحديد، كما تستورد مصر ٢ مليون طن من المازوت والغاز الطبيعى بديل فى محطات الكهرباء.. وهو ما يعنى أن تصدير الغاز يصب فى غير صالح هذا البلد..!!

● وقد تناولت (**المصرى اليوم** ٢من يونيو ٢٠١١) أهم محطات تصدير الغاز إلى إسرائيل وحوادث تفجيراته على النحو التالى:

● **فى ١٨ مارس ٢٠٠٠:** مجلس الوزراء يفوض وزارة البترول لبيع ٧مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويا لشركة غاز شرق البحر الأبيض المتوسط.

● فى ١٩ مارس ٢٠٠١: رئيس الوزراء يبعث برسالة إلى شركة غاز شرق المتوسط تفيد بأن الشركة تستطيع أن تعتمد على قرار مجلس الوزراء الصادر عام ٢٠٠٠ كأساس لجذب الاستثمارات.

● **٢٦ يناير ٢٠٠٤:** وزير البترول يصدر قرارا يعطى صلاحيات لرئيس الهيئة العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعى كـ«بائع» لإبرام عقد توريد مع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط.

● **٣٠ يونيو ٢٠٠٥:** الحكومتان الإسرائيلية والمصرية توقعان مذكرة تفاهم، تتعلق بشراء إسرائيل الغاز المصرى ونقله عبر خط أنابيب لـ«تل أبيب».

● **يوليو ٢٠٠٨:** بدء تصدير الغاز المصرى لإسرائيل عبر خط الأنابيب من العريش إلى عسقلان فى إسرائيل.

● **٣١ مايو ٢٠٠٩:** تعديل فى العقد لأسعار الغاز مع شركة غاز المتوسط، وتنفيذه بأثر رجعى، مع وضع بند لتعديل دورى للأسعار ليكون أول تعديل جديد فى ٢٠١٢.

● **٥ فبراير ٢٠١١:** توقف ضخ الغاز بالخط جراء تفجير على أيدى مجهولين، استهدف محطة فلترة بخط الأنابيب مدينة العريش.

● **١٧ مارس ٢٠١١:** استئناف جزئى لضخ الغاز الطبيعى بخط العرش عقب إصلاحه.

● **٢٨ أبريل ٢٠١١:** وقف جديد لضخ الغاز الطبيعى بخط أنابيب العريش، جراء تفجير ثان لمحطة التحكم فى الخط.

● **ويمكننا أن نضيف إليها حوادث تفجيرات أخرى لخط نقل الغاز فى الأسطر التالية:**

● **٨ من يونيو ٢٠١١:** إعادة ضخ الغاز «تجريبيا إلى إسرائيل والأردن».

● **فى ٤ من يوليو ٢٠١١:** ملثمون يفجرون خط الغاز الرئيس فى شمال سيناء، وتوقف الضخ إلى الأردن.

● **فى ١٢ من يوليو ٢٠١١** تفجير محطة الغاز المصرية قرب الشيخ زويد قرب مطار العريش.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** تفجير خط الغاز فى شمال سيناء للمرة السادسة خلال ٩ أشهر.

● **فى ٣٠ من سبتمبر ٢٠١١:** وفى سياق متصل بدأت «شركة غاز شرق المتوسط» إجراءات التحكيم ضد مصر بعد التفجير السادس لخط العريش.

● **فى ١٠ نوفمبر ٢٠١١:** تفجير خط الغاز الطبيعى المصدر إلى إسرائيل والأردن للمرة السابعة خلال ٩ أشهر.. بعد استئناف ضخه تجريبياً إلى إسرائيل بأقل ٤٨ ساعة.

● **فى ٢٥ من نوفمبر ٢٠١١** ملثمون يفجرون خط تصدير الغاز فى العريش للمرة الثامنة.

● **فى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١١** وقع التفجير التاسع لخطوط الغاز فى سيناء.

محاكمات تصدير الغاز

● **فى ٤ مارس ٢٠١١:** بدأت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها فى اتهام الخبير البترولى إبراهيم زهران لوزير البترول السابق سامح فهمى بإهدار المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه، وتلقى الرشاوى والتربح وتخصيص حقول بترول وغاز طبيعى لشركات بعينها بالمخالفة للقانون وبما يضر المصلحة العامة للبلاد.

وقال زهران أمام النيابة إن فهمى صدر البترول لـ٧ دول هى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان بقيمة دولار وربع الدولار عن كل ألف قدم مكعب موضحا أن كل عقود التصدير التى وقعها فهمى كانت بالأمر المباشر بالمخالفة للقانون لأن هذه العقود كانت من المفترض أن يوافق عليها مجلس الشعب ورئيس الجمهورية.

وكشف الحساب الختامى للهيئة العامة للبترول فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ عن مفاجأة حيث إن الوزارة حصلت على ٧١ مليار جنيه إعانات من وزارة المالية، وحققت صافى فائض ٢١ مليار جنيه، أى أن ما حققته من فائض أقل من ثلث الإعانات التى حصلت عليها الهيئة من وزارة المالية فى نفس العام، حيث تخطت ٧١ مليار جنيه، وفق القوانين الصادرة عن مجلس الشعب بربط حساب ختامى الهيئة العاملة للبترول.

وكشفت التحقيقات أن سامح فهمى أهدر المال العام فى استبدال المازوت بالغاز الطبيعى، حيث منع إمداد محطات الكهرباء بالغاز الطبيعى، وأجبرها على استيراد المازوت حتى يتمكن من تصدير الغاز للخارج وتخصيصه لشركات بعينها، وخدع فهمى الرأى العام بقوله إن الدولة تستورد ٦,٥ مليون طن مازوت وتصدر ٦,٥ مليون طن غاز، وهذا لا يمثل خسارة للدولة.

لكن الحقيقة كشفتها تقارير الخبراء وهى أن كمية الغاز الطبيعى التى تستهلك محليا الآن والتى تبلغ ٦,٥ مليون طن سنويا تكلف الدولة ٦٩١ مليون دولار سنويا، بينما تكلف نفس النسبة من المازوت الدولة ١٧٤٣ مليون دولار (أى مليار و٧٠٠ مليون دولار تقريبا) أى أن خسائر استبدال المازوت بالغاز تبلغ أكثر من مليار دولار سنويا؛ كفارق سعر بين كمية المازوت، ونفس الكمية من الغاز، بالإضافة إلى خسائر تصدير الغاز المتعلقة بتدنى الأسعار، وثباتها طوال مدة الاتفاقات. (**الشروق** ٤ مارس)

● **فى ٥ من مارس ٢٠١١** أصدر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود قرارا بمنع المهندس سامح فهمى وزير البترول السابق من مغادرة البلاد على ذمة التحقيقات.

● **فى ٣٠ مارس ٢٠١١** أمرت نيابة أمن الدولة العليا باستدعاء سامح فهمى، وزير البترول السابق، لسماع أقواله فى تحقيقات تجريها بشأن بلاغات تؤكد بيع الغاز

الطبيعى المصرى لإسرائيل و٦ دول أوروبية بأسعار بخسة، مما تسبب فى إهدار ٣ مليارات جنيه على الدولة خلال ٥ سنوات.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١:** وافق النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود على حبس سامح فهمى وزير البترول الأسبق لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى قضية تصدير الغاز إلى اسرائيل.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** وافق النائب العام على إصدار الأمر بالاحالة لمحكمة جنايات القاهرة لكل من أمين سامح سمير أمين فهمى وزير البترول الأسبق ومحمود لطيف محمود عامر نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول لمعالجة وتصنيع الغازات سابقاً وحسن محمد محمد عقل نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول والإنتاج سابقاً، واسماعيل حامد اسماعيل كرارة نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول للتخطيط سابقا، ومحمد إبراهيم يوسف طويلة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات سابقا وابراهيم صالح محمود رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول سابقا ورجل الأعمال حسين كمال الدين إبراهيم سالم.

أسندت النيابة للمتهمين فى تلك القضية ارتكابهم جرائم الإضرار بمصلحة البلاد وإهدار المال العام وتمكين الغير من تحقيق منافع مالية، وذلك بقيامهم ببيع وتصدير الغاز المصرى إلى دولة إسرائيل بسعر متدن لا يتفق والأسعار العالمية.

● **فى ٢٤ من أبريل ٢٠١١** كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل عن أن رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد أرسل خطابا إلى رجل الأعمال قال فيه: «يسعدنى أن أخطركم أن مجلس الوزراء قد وافق على ان تتولى شركة البحر الأبيض المتوسط تصدير الغاز إلى سوريا ولبنان وتركيا وإسرائيل».

كما كشفت التحقيقات عن أن حسين سالم اعتاد أن يرسل خطابات إلى هيئة البترول كانت تبدأ بقوله:« بناء على التكليفات الصادر إليكم!

● **فى ٢٥ من أبريل ٢٠١١** كشف الدكتور البيومى محمد البيومى نائب رئيس مجلس الدولة أن رئاسة المحكمة الإدارية العليا بالمجلس قد تعرضت لضغوط شديدة من رئيس الجمهورية المخلوع محمد حسنى مبارك وسامح فهمى وأحمد نظيف ويوسف بطرس غالى وذلك أثناء تداول قضية تصدير الغاز لإسرائيل.(**الأهرام** ٢٦ أبريل)

● **فى ١٦ من مايو ٢٠١١** قالت هيئة الدفاع عن إبراهيم صالح محمود، الرئيس الأسبق لهيئة البترول، المتهم السادس فى قضية تصدير الغاز لإسرائيل، عن تفاصيل جديدة فى هذه القضية: إن الدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق،

شكل لجنة عليا لتصدير الغاز عام ٢٠٠٤، تتولى مراجعة ومتابعة عقود تصدير الغاز الطبيعى، ضمت فى عضويتها سامح فهمى، وزير البترول الأسبق، والوزير السابق عمر سليمان، ورجل الأعمال حسين سالم. (المصرى اليوم ١٧ مايو)

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات القضية التى عرفت إعلامياً بـ«صفقة تصدير الغاز لإسرائيل».

وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى ٢٨ يونيو المقبل، للاطلاع على التحقيقات.

● **فى ٣ من يونيو ٢٠١١** كشفت التحقيقات التى أجراها المستشار مصطفى سليمان المحامى العام الأول عن أن الرئيس السابق حدد شركة البحر الأبيض المتوسط للغاز والمملوكة لرجل الأعمال حسين سالم ووافق على التعاقد معها بالأمر المباشر ودون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة لبيع وتصدير الغاز إلى إسرائيل.

وكشف عمر سليمان نائب الرئيس السابق خلال التحقيقات عن أن مبارك اتخذ فى عام ٢٠٠٠ قرارا بتصدير الغاز إلى إسرائيل بدلا من البترول، وجاء هذا القرار عقب توقف تصدير البترول منذ عام ١٩٩٨ وكان يتم تصديره تنفيذا لاتفاقية السلام الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٩.. وقال سليمان: إن الرئيس السابق قرر وقف تصدير البترول لإسرائيل فى هذه الفترة نتيجة حاجة السوق المحلية إليه، وكان البديل عنه تصدير الغاز وأكدت هيئة الرقابة الإدارية أن التعاقد مع شركة حسين سالم جرى عام ٢٠٠٥ بالأمر المباشر وحققت هذه الشركة مكاسب مالية ضخمة من وراء تلك الصفقة (**الأهرام** ٦/٤).

● **فى ٢٧ من يونيو ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم** إنها حصلت على ٣٠ وثيقة سرية لصفقة تصدير الغاز لإسرائيل التى أبرمها نظام مبارك مع تل أبيب، وتضم الوثائق مكاتبات ومراسلات بين كبار رجال الدولة مع وزارة البترول وبين المسئولين المصريين مع نظرائهم الإسرائيليين لتسهيل الصفقة، وتكشف عن الأدوار المحورية التى قام بها عمر سليمان مدير المخابرات العامة السابق، وعاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق وسامح فهمى وزير البترول السابق. (للمزيد: راجع **المصرى اليوم** ٢٧ يونيو، ص١٤)

● **فى ١٦ من يوليو ٢٠١١** شهدت جنايات القاهرة أحداثا ساخنة فى محاكمة سامح فهمى وزير البترول الأسبق و٥ من قيادات الوزارة ورجل الأعمال الهارب حسين سالم فى قضية تصدير الغاز لإسرائيل إذ طلب دفاع المتهمين حظر النشر فى القضية؛ لأنه يؤثر على موقف المتهمين بالإضافة إلى تأثيره على الأمن القومى وطلب ضم صورة رسمية من القضية المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، بينما طالب باقى دفاع المتهمين الخامس والسادس باستخراج صورة من العقد المبرم بين فهمى وسالم لتقديمه إلى المحكمة الدولية لاحتوائه على غش وتدليس للمطالبة بفسخ ذلك العقد.

وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ١٠ سبتمبر المقبل للسماح للدفاع بالاطلاع وتصوير التحقيقات التى تمت مع الرئيس السابق وجميع العقود المبرمة بشأن صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل.

● **فى ١٠ من سبتمبر ٢٠١١** طلب المدعون بالحق المدنى من محكمة الجنايات ضم الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه «جمال وعلاء» إلى قضية تصدير الغاز المتهم فيها المهندس سامح فهمى وزير البترول الأسبق وآخرون.

قال عثمان الحفناوى أحد المدعين مدنياً إن مبارك وعلاء وجمال حصلوا على رشاوى عبارة عن ٥ فيلات فى شرم الشيخ من رجل الأعمال حسين سالم المتهم فى القضية وطلب أقصى عقوبة للمتهمين، وتعديل قيد ووصف القضية، واعترض دفاع المتهمين على حديث المدعين بالحق المدنى مع الشاهد الأول إبراهيم زهران، ووقعت مشادة بين الجانبين تدخلت المحكمة لإنهائها، وطلب دفاع المتهم الثالث سماع أقوال شهود الاثبات وتقديم ترجمة على نفقته الخاصة لعقود التصدير ومدى مشروعية هذه العقود.

وقال إن هناك أخطاء فى نصوص المواد المحال بها المتهمون والخاصة بالرشوة واستغلال النفوذ وطلب من المحكمة رفض الدعاوى المدنية ضد المتهمين، وأثبتت المحكمة حضور شهود الإثبات الـ١١ فى الدعوى وقال الجيولوجى إبراهيم زهرام شاهد الإثبات الأول إن جميع المتهمين بمن فيهم فهمى على علم بأسعار التصدير العالمية، وإن صفقة بيع الغاز لإسرائيل تمت بالمخالفة للقانون لأن نواب الشعب لم يوافقوا عليها، وأضاف الشاهد: المتهمون لم يتبعوا الإجراءات السليمة أثناء تحرير عقد التصدير ومصر لا تملك الاحتياطى الكافى الذى يؤهلها لتصدير الغاز، وكان الأولى استغلال الكميات المصدرة محليا بدلا من تصديرها، وشدد على أن هدف الصفقة هو إرضاء تل أبيب، وقال إنها استفادت من العقد بنحو ١٠ مليارات دولار سنويا، وقدم أسطوانة مدمجة تحوى تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلى حول استفادة بلاده من تصدير الغاز المصرى إليها.

وتابع الشاهد إن تعيين المهندس محمود لطيف نائب رئيس الهيئة العامة للبترول السابق أحد المتهمين فى القضية بشركة شرق المتوسط للغاز كان مكافأة خدمة له لإبرام العقد مع إسرائيل (**المصرى اليوم** ١١ سبتمبر).

● **فى ١٥ من سبتمبر ٢٠١١** فجر عمرو حسن الأرناؤطى عضو هيئة الرقابة الإدارية مفاجأة خطيرة أمام محكمة جنايات القاهرة أثناء الإدلاء بشهادته فى قضية تصدير الغاز لإسرائيل، حيث اتهم الأرناؤطى الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق بأنه أصدر قرارا فى ١٨ نوفمبر عام ٢٠٠٠ بإسناد بيع الغاز

الطبيعى المصرى إلى شركة شرق البحر المتوسط التى يمتلك رجل الأعمال الهارب حسين سالم ٧٠٪ منها بالأمر المباشر والتى تتولى تصدير الغاز إلى إسرائيل، كما جاء فى شهادة عضو الرقابة الإدارية أن المهندس سامح فهمى وزير البترول السابق فوض رئيس هيئة البترول ورئيس الشركة القابضة للغازات الطبيعية عام ٢٠٠٤ بإنهاء إجراءات التعاقد مع شركة حسين سالم، ثم صدر قرار فى مايو عام ٢٠٠٥ بتفويض رئيس هيئة البترول ورئيس الشركة القابضة للغازات فى التوقيع على العقد المبرم بين شركة شرق المتوسط وشركة كهرباء إسرائيل (**الوفد** - ٩/١٦).

● **فى ٢٧ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر قضية تصدير الغاز لإسرائيل لجلسة ٢٧ ديسمبر المقبل لترجمة عقود الغاز.

● **فى ٢٧ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر قضية تصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل بأسعار بخسة المتهم فيها سامح فهمى وزير البترول الأسبق ورجل الأعمال الهارب حسين سالم لجلسة ٢٢ يناير (٢٠١٢) للاطلاع على عقود تصدير الغاز بعد ترجمتها.

ثانياً: ثروات ومحاكمات مبارك ورموز نظامه

تمهيد

.. الحديث عن الثروات فى مصر بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، حديث اختلطت فيه الحقائق بالأوهام والشائعات، وقد ركز عليه الإعلام عامة، والصحافة خاصة، نظرًا لشغف الناس بمتابعة مثل تلك الأخبار والتقارير والتحقيقات الصحفية؛ ولأن الثورة لم تكن لتقوم لولا وجود فساد عظيم فإن أول ما تفعله الثوارات أن تهدم النظام القديم، وتفتش فى دفاتره، خاصة رئيسه ومن حوله أو من معه، وفى البدء قيل إن ثروت مبارك وعائلته تناهز الـ٧٠ مليون دولار، ثم أخذت الأقوال بالنزول بها حتى أوصلتها صحيفة التايم البريطانية إلى ٣,٥ مليار جنيه استرلينى (راجع مقال د. عبدالمنعم سعيد بالأهرام (٤/٢٠) وبعد ذلك نزلت بها صحيفة النيويورك تايمز إلى ٥ مليارات دولار فقط، ومن ثم فإن أكثر ما يقال عن الثروات، هو كلام مرسل لا معنى له سوى إرضاء الجمهور - بحسب مصادر قضائية للمصري اليوم ٨ فبراير - ومن ثم فلابد من التحرى والتثبت وتأجيل الحكم حتي تصدر أحكام قضائية تستند إلى أدلة، يمكنها أن تساعد - دون غيرها - فى استرداد ثروات منهوبة جرى تهريبها للخارج.. وطال انتظار وشوق المصريين واتسع خيالهم إلى استردادها واقتسامها.

وفى الصفحات التالية نتناول أهم ما نشر عن ثروات مبارك ورموز نظامه، وما يتعلق بها من اتهامات بالتربح والإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ.. وما أثير حولها من اتهامات وما انعقد بشأنها من تحقيقات ومحاكمات..

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: طالبت النيابة العامة فى مصر السلطات القضائية فى نحو ١٢٠ دولة حول العالم، بتجميد ومصادرة وإعادة الأموال والممتلكات الخاصة بـ ١٥٠ مسئولا مصريا سابقا وأسرهم وبعض رجال الأعمال. وعلى رأسهم الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته، وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وزوجته، وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق وعائلته، وأحمد عز وزوجاته ونجله، وتجاوبت ٢٧ دولة أوروبية، وتحفظت على أموال ١٩شخصا من القائمة، كما جمدت سويسرا وكندا وتونس أموال بعض المتهمين، الذين أرسلت طلبات إنابة بشأنهم.

وفيما يلى قائمة بأسماء هؤلاء، كما نشرتها الأهرام (٧ يونيو ٢٠١١)

● محمد حسنى مبارك، وزوجته سوزان صالح مصطفى ثابت، ونجله علاء محمد حسنى مبارك، وزوجته هيدى محمد مجدى حسين راسخ، ونجله جمال محمد حسنى مبارك، وزوجته خديجة محمود يحيى الجمال، ونجلته فريدة جمال محمد حسنى مبارك.

● أحمد عبد العزيز عز، وزوجته عبلة محمد فوزى على أحمد سلامة، وزوجته خديجة أحمد أحمد كامل ياسين، وزوجته شاهيناز عبدالعزيز عبدالوهاب النجار، ونجله أحمد أحمد عبدالعزيز عز.

● أحمد علاء الدين أمين المغربى، وزوجته نجلاء عبد الله الجزائرلى

● رشيد محمد رشيد، وزوجته هانية محمود عبد الرحمن فهمى

● حبيب إبراهيم العادلى، وزوجته الهام سيد سالم شرشر، ونجله شريف حبيب إبراهيم العادلى

● حسين كمال الدين إبراهيم سالم، وزوجته نظيمة عبد المجيد إسماعيل محمد، ونجله خالد حسين كمال الدين إبراهيم سالم، وزوجته عين الحياة عباس مسعد الحمامى، ونجله حسين خالد حسين كمال الدين سالم، ونجلته دنيا خالد حسين كمال الدين سالم، ونجلته نورا خالد حسين سالم، ماجدة حسين كمال الدين سالم، ونجلتها نورا حاتم حسين إبراهيم الشيخ، ونجلها عمر حاتم حسين إبراهيم أحمد الشيخ.

● أمين سامح سمير فهمى، وزوجته ناهد توفيق محمود سعد

● محمد إبراهيم سليمان، وزوجته منى صلاح الدين المنيرى

- محمد مجدى حسين راسخ، وزوجته مرفت عبد القادر صالح عيد
- صفوان أحمد حسن ثابت، وزوجته بهيرة إبراهيم إبراهيم الشاوى
- عبد المنعم الصوالحى محمد سعودى، وزوجته نجلاء أحمد فؤاد عبد المجيد
- أحمد بهجت فتوح عبد الفتاح، وزوجته لونه صبرى مالكى، ونجلته ميرا أحمد بهجت فتوح عبد الفتاح
- شفيق محمد البغدادى أبو الوفا، وزوجته منى عبدالقادر صالح عيد.
- نبيل على محمد سليم، وزوجته غادة محمد محمد ملماط
- مدحت حسن سمير إبراهيم المليجى، وزوجته رشا مصطفى حامد الشربينى، ونجلته زينة مدحت حسن سمير المليجى، ونجلته لينة مدحت حسن سمير المليجى،
- منير صالح مصطفى ثابت، ونجله خالد منير صالح مصطفى ثابت، طارق منير ثابت، وجيلان عبد المنعم على رشدى الطويل زوجة خالد منير صالح مصطفى ثابت
- حسن خالد فاضل طنطاوى، وزوجته خديجة إسماعيل متولى.
- سامية محمد صالح، وزوجها محمود عبد الفتاح حسانين
- أحمد علاء الدين أمين المغربى، وزوجته نجلاء عبد الله الجزائرلى
- على إبراهيم أحمد أبو حلاوة، وزوجته فاطمة حسن مرسى حسن
- مصطفى نصرت محمد جاب الله محمد، وزوجته سناء لطفى المرسى هويدى، ونجله وليد مصطفى نصرت محمد جاب الله.
- أنس أحمد نبيه الفقى، وزوجته سحر صلاح الدين حسن سليم، ونجله أحمد أنس أحمد نبيه الفقى، ونجلته هنا أنس أحمد نبيه الفقى
- أسامة عبد الله محمود نصر الشيخ، وزوجته ابتسام محمد نجيب مقصود
- سليمان سليمان عامر طعيمة، وزوجته أحلام أحمد مصطفى أحمد
- حلمى إبراهيم حلمى أبو العيش، وزوجته كرتامن الندا أبو العيش، ونجلته سلمى حلمى إبراهيم حلمى أبو العيش
- أدهم أسعد نديم، وزوجته هند مصطفى نبيل مصطفى، ونجله نديم أدهم سعد نديم، ونجلته حبيبة أدهم أسعد نديم
- محمد عهدى عباس فضلى، وزوجته سعاد عبد المجيد أحمد عبدالرحمن، ونجله محمد محمد عهدى عباس فضلى
- وحيد متولى يوسف عطا الله
- ياسين إبراهيم لطفى منصور، وزوجته شيرين محمد كامل مصطفى كامل، ونجلته

راوية ياسين إبراهيم لطفى منصور، ونجله محمد ياسين إبراهيم لطفى منصور، ونجله إسماعيل ياسين لطفى منصور، ونجلته خديجة ياسين إبراهيم لطفى منصور

- حامد الشيتى محمد على الشيتى، وزوجته تيودورا هيلين انطوان تيودورس
- منير غبور حنا وزوجته مارى وليم بانوب مطر
- أحمد محمود محمد نظيف، وزوجته زينب عبد اللطيف محمد زكى
- يوسف رءوف بطرس غالى، وزوجته ميشال خليل حبيب صايغ، ونجله نجيب يوسف رءوف بطرس غالى، ونجله نادر يوسف رءوف بطرس غالى، ونجله يوسف يوسف رءوف بطرس غالى
- عمرو محمد محمد عسل، وزوجته مها محمود رأفت شحاتة الحلوجى، ونجله محمد عمرو محمد محمد عسل، ونجلته فريدة عمرو محمد محمد عسل، ونجلته منه الله عمرو محمد محمد عسل، عاطف محمد محمد عبيد، وزوجته نجد محمد خميس حميدة
- مختار عبد المنعم عبد العزيز خطاب، وزوجته نانيس عثمان لبيب إبراهيم، ونجلته لمياء مختار عبد المنعم خطاب
- محمد عادل أحمد أحمد الدنف، وزوجته نادية كامل محمد صالح
- محمد محمد محمد أبو العينين، ونجله طارق محمد محمد محمد أبو العينين
- محمد زهير محمد وحيد جرانة، وزوجته جيلان شوكت حسنى جلال الدين، ونجله أمير محمد زهير محمد وحيد جرانة، ونجلته حبيبة محمد زهير محمد وحيد جرانة، ونجله أدهم محمد زهير محمد وحيد جرانة، أمير محمد وحيد جرانة، وزوجته شريفة إبراهيم أبو الفتوح سعيد، ونجله ياسين أمير محمد وحيد جرانة، ونجله محمد أمير محمد وحيد جرانة، محمد كريم محمد زهير جرانة، وزوجته سونيا محمود حسن مصطفى، ونجله علاء أحمد هانى جرانة، ونجله هانى علاء أحمد هانى جرانة، ونجلته تيار علاء أحمد هانى جرانة، مارينا ايزابيلا لتيتيا فيوريللى فرنسية الجنسية زوجة علاء أحمد هانى جرانة
- هشام السيد محمد الحازق، وزوجته أوكسانا يافيكينا، وزوجته رانية عبدالكريم محمد الخطابى، ونجله عمر خشام السيد الحازق
- حسين على حبيب سجوانى
- محمد محمود فرج عبدالوهاب، وزوجته عائشة عبدالحميد سامى
- فراس زهير عبداللطيف سكجها
- فيصل ملود الشعبى

● علاء سعد أبوالخير، وزوجته نوره محمد نور الدين أحمد الدالى، ونجله عمر علاء سعد أبوالخير

● مصطفى كامل محمد على بريقع، وزوجته إنعام عمر السيد أبوالنيل

● إبراهيم سالم أحمد محمد محمدين، وزوجته هدايت أمين عبدالحافظ

● نهاد بهيج إبراهيم رجب فهمى، وزوجته رانيا محمد نبيل حسن الحريرى ونجله مروان نهاد بهيج إبراهيم رجب فهمى ونجله سيف نهاد بهيج إبراهيم رجب فهمى

● محمد على عبدالفضيل قنديل وزوجته نيفين محمود كامل العجوز، ونجله أحمد محمد على عبدالفضيل قنديل، ونجلته فريدة محمد على عبدالفضيل قنديل

● مصطفى محمود مصطفى ثابت، وزوجته سمية سعد ثابت،

● محمود يحيى على الجمال.

● **فى ٢١ من فبراير ٢٠١١** تساءلت «الوفد» كيف نسترد أموال مصر المنهوبة التى قدرتها لجنة مصرية بـ٣ تريليونيات دولار وفقاً للجنة استرداد أموال مصر المهنوبة من الخارج والتى شكلتها مجموعة من المحامين المصريين؟!

وهناك تقدير بأن جملة المبالغ المنهوبة تصل لـ«٥٠» مليار دولار، كما أعلن أحمد الغندور عضو مجلس إدارة البنك المركزى السابق ووفقاً لتقرير هيئة السلامة المالية العالمية (الصادر فى أكتوبر من العام الماضى ٢٠١٠) وهى منظمة أمريكية قال التقرير ان حجم الاموال المهربة من إفريقيا وصل الى «٢١٠» مليارات دولار نصفها من ثلاث دول هى: مصر والجزائر والمغرب نصيب مصر وحدها «٧٠» مليار دولار، مشيراً الى أن معدل زيادة تهريب الأموال تصل لـ ١١٪ سنوياً!!!.

ويبقى السؤال كيف يمكن استرداد تلك الأموال المنهوبة والمهربة؟

وتتناول الصفحات التالية أهم ما جرى بشأن محاكمات الفساد والتربح والثروات:

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** أصدر النائب العام عبدالمجيد محمود قرارات جديدة بمنع كل من الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق، والدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق، وأنس الفقى وزير الإعلام السابق، وفاروق حسنى وزير الثقافة الأسبق، وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأمين أباظة وزير الزراعة السابق، ورجال الأعمال، محمد أبوالعينين، وياسين منصور، وحامد الشيتى، وحلمى أبوالعيش، وعمرو عسل، ومدحت المليجى، وأدهم نديم، ونهاد رجب، ونبيل عبدالعظيم، وسليمان عامر، حيث تم وضع كل هؤلاء على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول.

كما قررت محكمة شمال القاهرة تأييد قرار النائب العام بمنع عدد من أباطرة الفساد

من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة هم وزوجاتهم وأولادهم البالغين والقصر، ومن بينهم أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، وأحمد المغربى وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، ورجل الأعمال هشام الحاذق وزوجته، بالإضافة إلى عدد آخر من رجال الأعمال الذين ساعدهم المتهمون فى التربح والاستيلاء على قوت الشعب المصرى، أمرت المحكمة بإيداعهم جميعا داخل قفص الاتهام وسط اكتظاظ القاعة بالحضور، بينما بدت علامات الذهول على وجه عز وجرانة.

.. ثروات مبارك وعائلته

● **فى ١٤ من فبراير ٢٠١١** بدأت نيابة استئناف القاهرة التحقيقات فى بلاغات قدمها محامون وشخصيات عامة، يتهمون فيها حسنى مبارك، رئيس الجمهورية السابق، وعائلته، بالاستيلاء على المال العام وتهريب ثرواتهم إلى خارج البلاد.

● **فى ١٦ من فبراير ٢٠١١** قالت **«المصرى اليوم»** كشفت بيانات ونتائج أعمال المجموعة المالية «هيرمس» عن أن حصة جمال مبارك، نجل الرئيس السابق، فى شركة «هيرمس للاستثمار المباشر»، بلغت ١٨٩,٤٥ مليون جنيه، منذ ٢٠٠٧، وأكدت أن المجموعة المقيدة بالبورصة تمتلك ٦٥٪ من أسهم الشركة، فى حين يمتلك جمال مبارك ١٨٪.

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** قالت جريدة **«الفجر»** الأسبوعية: أكد الخبراء أن ثروة الرئيس المصرى السابق تصل إلى ٤٣ مليار استرلينى وهى ثروة ضخمة تتضمن استثمارات فى بنوك بريطانيا وسويسرا، وكذلك استثمارات عقارية فى لندن، نيويورك، لوس انجلوس إلى جانب مساحات كبيرة على ساحل البحر الأحمر.

● **فى ٢١ من فبراير ٢٠١١** طلب النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود من وزير الخارجية مخاطبة الدول الأجنبية بالطرق الدبلوماسية المقررة لتجميد الحسابات والأرصدة الخاصة بالرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان صالح ثابت ونجله علاء وزوجته هايدى مجدى راسخ، ونجله الثانى جمال وزوجته السيدة خديجة محمود الجمال.. وقد أحالت الخارجية طلبات النيابة العامة بشأن ممتلكات مبارك وأسرته للسفارات فى الخارج.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** قالت **«الشروق»** إن المستشار عاصم الجوهرى، مساعد وزير العدل رئيس جهاز الكسب غير المشروع، قال إن السلطات السويسرية «جمدت أرصدة الرئيس مبارك وحساباته، وعائلته، وكذلك حسابات وأرصدة المسئولين السابقين فى نظامه، عقب إعلان قرار التنحى بساعة واحدة».

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: كشف مصطفى بكرى عضو مجلس الشعب السابق فى بلاغ تقدم به إلى النائب العام الدكتور عبدالمجيد محمود، عن وجود حسابات سرية فى البنوك المصرية لأفراد من أسرة الرئيس السابق حسنى مبارك، فى مقدمتهم حرمه سوزان، ونجلاه علاء وجمال تزيد على ٢٠٠ مليون جنيه، و١٤٧ مليون دولار.

● **فى ٢٨ من فبراير ٢٠١١** أصدر المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام أمس قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة والعقارية والنقدية والأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية فى البنوك والشركات وغيرها المملوكة للرئيس السابق حسنى مبارك، وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصر. كما قرر النائب العام منع الرئيس السابق وأسرته من مغادرة البلاد.

وقد حدد المستشار السيد عبدالعزيز عمر رئيس محكمة استئناف القاهرة جلسة السبت «٥ مارس» للنظر فى قرار النائب العام بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة والعقارية والسائلة والأسهم والسندات المملوكة للرئيس السابق محمد حسنى مبارك وأسرته، وكذلك النظر فى منعهم من السفر.

من ناحية أخرى، أمر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع بسرعة الكشف عن سرية الحسابات الخاصة بالرئيس السابق، والأرصدة البنكية الخاصة بزوجته ونجليه علاء وجمال مبارك داخل البنك الأهلى أو أى بنوك أخرى داخل البلاد.

● **فى الأول من مارس ٢٠١١** أمرت محكمة جنايات القاهرة بالكشف عن أرصدة الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته، وذلك بناءً على طلب المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام، حتى يتم التحقق من صحة البلاغات المقدمة فى هذا الشأن.

وفى الوقت نفسه، أكد محمد عبدالسلام رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزى أنه تم بالفعل تجميد الأرصدة والأسهم والسندات الخاصة بالرئيس السابق مبارك وعائلته بالبورصة المصرية فور صدور قرار النائب العام بهذا الخصوص.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بمنع الرئيس السابق حسنى مبارك،وعائلته من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية والسندات التى يمتلكها بالبنوك والشركات وغيرها مؤقتاً.

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١** قررت البنوك المصرية التحفظ على أموال ١٣٨ شخصاً على رأسهم الرئيس السابق حسنى مبارك.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع منع الرئيس السابق حسنى مبارك من التعامل على حساب مكتبة الإسكندرية بفرع البنك الأهلى بمصر الجديدة.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** قرر وزراء خارجية الدول الأعضاء فى الاتحاد الاوروبى تجميد أموال وأرصدة وأملاك الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته وعدة مسئولين آخرين متهمين بالفساد والإثراء على حساب المال العام، ضمتهم قائمة من ١٩ شخصية مصرية.

وشملت قائمة الاتحاد الاوروبي، الرئيس السابق وزوجته سوزان، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما إلى جانب عدة شخصيات مقربة منه، من بينهم حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، ومسئولون فى الحزب الوطنى. (الأهرام ٢٢ مارس)

● **فى ٢٢ من مارس ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار إدارة الكسب غير المشروع الصادر ١٤ مارس بمنع الرئيس السابق حسنى مبارك من التصرف فى جميع حسابات مكتبة الإسكندرية بالبنك الأهلى فرع مصر الجديدة.

● **فى ٢٦ من مارس ٢٠١١** قالت «**المصرى اليوم**» إن البورصة أدرجت أكواداً جديدة بأسماء مبارك وعائلته ومسئولين سابقين بعد ١٧ يوماً من التنحي. (للمزيد راجع «**المصرى اليوم**» ٣/٢٦ صفحة ٥).

● **وفى ٢٨ من مارس ٢٠١١** قالت **«الأهرام»**: منح سامح فهمى وزير البترلو الاسبق الرئيس السابق حسنى مبارك سبيكة ذهبية تزن ٥ كيلو جرامات ونصف الكيلو فى شهر مايو عام ٢٠٠٩ والتى تم إنتاجها من مناجم شركة همس مصر لمناجم الذهب.

وكشف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات الواقعة بعد مراجعة القوائم المالية للشركة، حيث تبين تسوية مبلغ ١٧٠١٣٩ دولارا على المصروفات يمثل قيمة ٥,٤٧٧ كيلو جرام ذهب، تم إهداؤها إلى الرئيس السابق فى ٩ يناير عام ٢٠٠٩ بعد موافقة أعضاء الجمعية العمومية على تسليم السبيكة لوزير البترول لإهدائها إلى الرئيس السابق، واحتساب قيمتها ضمن مصروفات التشغيل للشركة.

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١** قرر المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تشكيل لجنة قضائية تختص باتخاذ كل الإجراءات القضائية والقانونية ضد الرئيس السابق حسنى مبارك وأفراد عائلته، المتعلقة بتضخم ثرواتهم، والتأكد من المعلومات المنشورة بشأن تملك مبارك وعائلته عقارات ومنقولات وحسابات مصرفية خارج مصر، وأن يخضع مبارك وأفراد عائلته للسؤال القضائى، والتحقيق معهم بمعرفة إدارة الكسب غير المشروع (الأهرام ٦ أبريل).

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١** أمر المستشار عاصم الجوهري مساعد الوزير لشئون الكسب غير المشروع باستدعاء جمال مبارك نجل الرئيس السابق للتحقيق معه فى اتهامه بتضخم ثروته لما لا يتناسب مع مصادر دخله المشروعة.

– ووفقاً لـ «**المصرى اليوم** (٤/٦) ذكرت التحريات بشأن ثروة جمال مبارك انه

يمتلك العديد من الحسابات فى البنوك والبورصة داخلياً وخارجياً، لا يتناسب حجمها مع مصادر دخله المشروعة، وطلبت هيئة الفحص والتحقيق استدعاء ضباط الرقابة الإدارية لمناقشتهم فى تحرياتهم عن ثروات الرئيس السابق وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما هايدى راسخ وخديجة الجمال.

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** بدأت اللجنة القضائية جلسات الاستماع الخاصة بثروة الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته مع تسعة من أعضاء هيئة الرقابة الإدارية، واطلعت اللجنة، التى شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على المعلومات الخاصة بالأرصدة البنكية والممتلكات العقارية داخل البلاد، وكذلك المعلومات الواردة من دولة أجنبية توجد بها ممتلكات وأرصدة سائلة، وذلك فى ضوء ما طلبته السلطات المصرية من حكومات هذه الدول.

● **فى ٧ من أبريل ٢٠١١** قالت **الشروق**: كشف النيابة عن أن علاء مبارك نجل الرئيس المخلوع «يساهم فى شركة بالم هيلز للإنشاء والتعمير وأنه انتهج أسلوب التخفى واللصوصية عن طريق شركة المنصور والمغربى الشركة الأم التى خرج من رحمها هذا المارد الشيطانى الأحمر المسمى بالم هيلز ليحصل على محفظة عقارية من أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على امتداد ٢٣ مدينة فى ربوع الجمهورية».

● **فى ٨ من أبريل ٢٠١١** قالت **المصرى اليوم**: واصلت الجهات الرقابية والقضائية التحقيقات فى قضايا الفساد المتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، وعدد من رجاله.

كان المستشار خالد سليم قد ناقش ضباط هيئة الرقابة الإدارية الذين أعدوا تحرياتهم عن ممتلكات وثروات أسرة الرئيس السابق، وأكدوا فى التحقيقات أن مبارك وأسرته استغلوا نفوذهم وجمعوا ثروة بطرق غير مشروعة بلغت نحو ٢٥٠ مليون جنيه فى البنك الأهلى المصرى - فرع مصر الجديدة، وأنه سمح لأفراد أسرته باستغلال نفوذهم، وأنهم يمتلكون ٣٧ حسابا بنكيا، بجانب حسابات لمكتبة الإسكندرية بـ ١٤٥ مليون دولار تتولى إدارتها سوزان مبارك، عبارة عن منح من الخارج. وأكد الضباط أن هناك حسابات سرية فى البنوك المصرية لأفراد من أسرة الرئيس السابق، تم تقديرها بـ ٢٠٠ مليون جنيه و ١٤٧ مليون دولار، وأن أموال علاء فى البنك الأهلى فرع مصر الجديدة تزيد على ١٠٠ مليون جنيه، أغلبها تحصل عليه عبر ممارسات عمليات السمسرة والابتزاز فى مواجهة المستثمرين، بجانب عشرات الحسابات البنكية.

● **وفى ١٠ أبريل ٢٠١١** أصدر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود قرارا بطلب الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه جمال وعلاء للتحقيق.

● وفى سياق متصل أطل الرئيس السابق حسنى مبارك عبر قناة العربية الفضائية

وأنكر امتلاك أي أموال أو عقارات بالخارج.. وقال إنه بعد تقديم إقرار ذمته المالية النهائى، الذى أكد فيه عدم امتلاكه أى حسابات أو أرصدة خارج مصر، فإنه يوافق على التقديم بأى مكاتبات أو توقيعات تمكن النائب العام أن يطلب من الخارجية المصرية الاتصال بكل وزارات الخارجية فى دول العالم. لتؤكد لهم موافقته وزوجته على الكشف عن أى أرصدة منذ اشتغاله بالعمل العام (عسكريًا وسياسيًا) وحتى الآن وذلك ليتأكد الشعب المصرى أنه يمتلك بالداخل فقط أرصدة وحسابات بأحد البنوك المصرية.

● **فى اليوم نفسه** أصدر مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية بيانا أكد فيه عدم علمه بوجود حساب مصرفى يحتوى على ١٤٥ مليون دولار باسم سوزان مبارك وطالب باعادة المبلغ.

● **فى ١١ من أبريل ٢٠١١** وفى أول تعليق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة على الرسالة الصوتية للرئيس السابق حسنى مبارك، التى بثتها قناة العربية، أكد أعضاء المجلس عدم وجود أى اتصالات بينهم وبين مبارك.

● **وفى اليوم نفسه** تلقت وزارة الداخلية (بحسب **الوفد** ٤/١٢) خطابا من النائب العام لاتخاذ الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة لتنفيذ قرار استدعاء الرئيس السابق (حسنى مبارك) ونجليه للتحقيق معهم.

علاء وجمال فى طرة

● **فى ١٥ من أبريل ٢٠١١** قالت **الأهرام**: شهد سجن طرة يوما غير مسبوق حيث تجمع فيه رجال مبارك ونجلاه، فى الصباح الباكر، وسألوا عن صحة الرئيس السابق، فأجابهم علاء وجمال باقتضاب «الحمد لله» والتزما الصمت، وفضلا أن يظلا بعيدين عن المسجونين، وبدت عليهما علامات الارتياح عندما علما أن والدتهما سوزان ثابت لم تخضع للتحقيق وأنها موجودة إلى جوار زوجها فى المستشفى، وتبادلا التهنئة بهذا الخبر مع رموز النظام السابق!

وحصل علاء وجمال على رقمي ٢٣ و ٢٤، ونزلا فى زنزانة واحدة، بينما حصل فتحى سرور على رقم ٢٥ وقام فريق طبى من مستشفى السجن، بتوقيع الكشف على كل من فتحى سرور وصفوت الشريف، وزكريا عزمى، وعدد من الوزراء السابقين، ورجال الأعمال المحبوسين، وصرف الأدوية اللازمة لهم، وتبين أن معظمهم مصابون بأمراض الشيخوخة إلى جانب الحالة النفسية السيئة التى لازمتهم.

● **فى ١٥ من أبريل ٢٠١١** عقدت اللجنة القضائية التى شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاسترداد أموال عائلة مبارك و١٨ مسئولا آخرين من الخارجى عدة اجتماعات لاستيفاء وإعداد المستندات والأوراق التى طلبها الجانب البريطانى والفرنسى والأمريكى لاسترداد الأموال.

● **فى ١٧ من أبريل ٢٠١١** باشر فريق من النيابة العامة إجراء تحقيق موسع مع علاء وجمال مبارك واستجوابهما فى حضور محاميهما داخل سجن طرة بشأن الاتهامات المتعلقة بعلاقة كل منهما بشركة كائنة بقبرص وبإحدى الجزر البريطانية وتعمل هذه الشركة فى إدارة صناديق الاستثمار ويتم تمويلها من بعض رجال الأعمال ومواجهتهما بمدى تداخلهما فى موضوعات خاصة بالمشاركة الإجبارية فى بعض التوكيلات التابعة لشركات أجنبية تعمل فى مصر، ومدى صلة كل منهما بموضوعات خصخصة شركات قطاع الأعمال وتقويم وبيع أصول تلك الشركات (**الأهرام** ٤/١٨).

● **وفى ١٩ أبريل ٢٠١١ قالت الأهرام:** فى تقرير تلقاه جهاز الكسب غير المشروع كشف هيئة الرقابة الإدارية عن تضخم ثروة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال وزوجته سوزان ثابت بصورة كبيرة لا تتناسب مع دخلهم الشرعى.

وأكد التقرير الذى تسلمه المستشار عاصم الجوهرى رئيس الجهاز أن الجانب الأكبر من ثروة أسرة مبارك عبارة عن ممتلكات ضخمة للغاية لعلاء مبارك يليه شقيقه جمال ثم جاءت الثروات على نحو أقل عنهما كثيرا باسم سوزان ثابت ثم الرئيس السابق.

وأوضح التقرير أن ثروة مبارك وأسرته اشتملت على ثرورة عقارية ضخمة من القصور والفيلات والشاليهات والشقق الفاخرة التى تركز معظمها فى شرم الشيخ والتجمع الخامس والقاهرة وفايد والاسكندرية وطريق القاهرة – الإسماعيلية.

كما اشتملت على مساحات كبيرة من الأراضى الفضاء والزراعية فى أماكن متفرقة من مصر فضلا علي أرصدة مالية بالعملات الأجنبية والجنيه المصرى بالبنوك المصرية والأجنبية فى عدد من الدول الأوروبية.

● وفى سياق متصل طلب جهاز الكسب غير المشروع فى اليوم نفسه من القوات المسلحة ووزارة الداخلية اختيار الموعد والمكان المناسبين لبدء التحقيق مع الرئيس السابق حسنى مبارك فيما يخص تضخم ثروته.

● **فى ٢٠ من أبريل ٢٠١١** استمع المستشار خالد سليم رئيس هيئة الفحص والتحقيق إلى أقوال اللواء محسن راضى مدير إدارة الكسب غير المشروع والعقيد حمدى هاشم حول تحرياتهما التى أفادت بتضخم ثرورة حسنى مبارك الرئيس السابق وعائلته بطرق غير مشروعة منها ٤٠ فيلا وقصرا وحسابات فى البنوك المصرية منها ١٤٧ مليون دولار فى أحدها، يتصرف فيها الرئيس السابق سحبا وإيداعاً و١٤٠ مليون جنيه فى حساب باسم علاء و١٠٠ مليون لـ«جمال» (**المصرى اليوم** ٤/٢١).

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** كشفت التحقيقات التى يجريها جهاز الكسب غير المشروع حول ثروات الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته عن استغلال علاء

مبارك سلطات والده فى التلاعب مع المسئولين السابقين بالبورصة ما أدى لتربحه ٣٠ مليون جنيه فى أسبوع واحد.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** وفي سياق آخر قضت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة برفع اسم الرئيس السابق مبارك وزوجته وصورهما من جميع الشوارع والميادين وكل منشآت الدولة.

● فى اليوم ذاته قرر جهاز الكسب غير المشروع استدعاء كل من هايدى راسخ زوجة علاء مبارك وخديجة الجمال زوجة جمال مبارك لسؤالهما حول تضخم ثروتيهما وثروات زوجيهما.

● **فى ٢٤ من أبريل ٢٠١١ قالت الأهرام** إن القائمة المالية الخاصة بثروات مبارك وعائلته بلغت ٦٠٦ ملايين جنيه نقدا بأحد البنوك داخل مصر، وذلك وفقا لما كشفته تقارير رقابية جرى تسليمها لإدارة الكسب غير المشروع.

وتصدر علاء مبارك القائمة بـ٣٠٠ مليون جنيه، وبعده جمال بـ١٨٠ مليونا وسوزان ١٢٠ مليونا، والرئيس السابق بـ ٦ ملايين.

● **فى ٢٥ أبريل ٢٠١١ قالت الأهرام:** أمر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام بنقل الرئيس السابق حسنى مبارك إلى مستشفى ليمان مزرعة طرة وكلف وزارة الداخلية بسرعة استكمال التجهيزات الطبية اللازمة وأبلغ ذلك لوزير الداخلية.

وأمر النائب العام بنقل الرئيس السابق إلى أحد المستشفيات العسكرية بصفة مؤقتة لحين نقله إلى مستشفى السجن.

● **فى ٢٦ من أبريل ٢٠١١** أكد النائب العام تعذر إتمام إجراءات نقل مبارك من مستشفى شرم الشيخ لأسباب طبية وأمنية، كما أصدر قرار بتجديد حبس كل من علاء وجمال مبارك ١٥ يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات.

● **فى ٣٠ أبريل ٢٠١١ قالت الأهرام:** أعلن المستشار عبدالعزيز الجندى وزير العدل أن التحقيقات والتحريات أكدت وجود ثروات للرئيس السابق حسنى مبارك وأفراد عائلته تتمثل فى قصور وفيلات وشاليهات وشقق داخل مصر وفى دول كثيرة أخرى، كما تبين أن للأسرة أرصدة مالية كبيرة فى أكثر من بنك فى مصر، لم يتم الحصر النهائى لها.

وأوضح المستشار الجندى أنه بالنسبة لثروة زوجة الرئيس السابق وولديه علاء وجمال فهى ضخمة وقد انتهت إجراءات حصرها تقريبا.

وفى السياق ذاته ووفقا لـ«الأهرام» أيضا أدلت هايدى وخديجة زوجتا علاء وجمال مبارك بأقوالهما حول ثروات مبارك وعائلته فى إطار التحقيقات التى أجراها معهما جهاز الكسب غير المشروع حول تضخم ثروتيهما.

● **فى ٢ من مـايو ٢٠١١** أعلنت وزارة الخـارجـيـة السـويسـرية تجـمـيـد نحـو ٤١٠ ملايين فرنك سويسرى تخص الرئيس السابق حسنى مبارك.

● **وفى ٤ من مايو ٢٠١١ قالت المصرى اليوم** إن نيابة الأموال العامة بدأت التحقيق فى بلاغ يـتـهم سـوزان ثابت، زوجـة الرئيس السـابق، وأنس الفـقى وجـمـال وعـلاء مـبـارك، وأحـد الناشـرين البـارزين، بالاسـتـيـلاء على أمـوال الدعم الأجنبى لمشـاريع تنموية وثقافية على رأسها مهرجان القراءة للجميع.

● **فى ٥ من مايو ٢٠١١ قالت الشروق** إن نيابة أمن الدولة العليا بدأت التحقيق مع سوزان مبارك وعاطف عبيد وزكريا عزمى ومحمد إبراهيم سليمان وسامح فهمى و١٧ من رؤساء مجالس إدارات شركات بترول فى إهدار أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه من أمـوال الدولة فى إنشـاء حـديقـة سـوزان مـبـارك بالتـجـمع الأول فى القـاهرة الجديدة.

● **وفى ٦ من مـايو ٢٠١١ قـالت المصـرى اليوم** إن فـريقـا من مـحققى جهـاز الكسب غير المشروع بدأ التحقيقات مع علاء وجمال مبارك فى وقائع اتهامهما بتضخم ثروتيهما نتيجة استغلالهما سلطات وظيفة والدهما، إضافة إلى استغلال جمال مبارك منصبه فى الحزب الوطنى المنحل، وتحقيقهما كسباً غير مشروع.

وبدأ المستشار خالد سليم التحقيقات مع جمال وعلاء، وواجههما بتحريات الجهات الرقابية التى أفادت بتضخم ثروات أسرة مبارك بطريقة غير مشروعة، منها ٢٥٠ مليون جنيه فى بنك واحد، هو «الأهلى المصرى» فرع مصر الجديدة، وأن الرئيس السابق تواطأ مع أفراد أسرته، وسمح لهم باستغلال نفوذه، وامتلاك «علاء» ١٠ حسابات خاصة فى بنوك مختلفة، و«جمال» ٨ حسابات، و«سوزان» ٦ حسابات، وحساب خاص فى مكتبة الإسكندرية بـ١٤٥ مليون دولار.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١ قالت الأهرام** إن جمال مبارك أنكر تهمة غسل الأموال ونفى ماجاء بتقارير الأجهزة الرقابية حول ثروته، وطلب مهلة لتقديم المستندات.. وانتهت التحقيقات بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى واجهته بتحريات مباحث الأموال العامة التى أفادت بحصوله على ٥٪ عمولة من قيمة عقد تصدير الغاز إلى إسرائيل، وحصول رجل الأعمال حسين سالم على نسبة مماثلة، وإنه أى جمال - استغل نفوذه وتمت الموافقة على تصدير ١,٧ مليار متر مكعب سنويا من الغاز لمدة ٢٠ عاما بثمن يتراوح بين ٧٥ سنتا و١,٥ دولار للمليون وحدة حرارية، بينما يصل سعر التكلفة إلى ٢,٦٥ دولار، مما أضر بالمال العام.

● **فى ٩ من مـايو ٢٠١١** أصـدر النائب العـام قـراراً بتـجـديد حـبس عـلاء وجـمـال مبارك ١٥ يوماً أخرى.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** قرر النائب العام بعد تحقيقات متواصلة فى مستشفى شرم الشيخ تجديد حبس الرئيس مبارك للمرة الثالثة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية قتل المتظاهرين والعدوان على المال العام، ومخالفات صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل.

● **فى ١٢ من مايو ٢٠١١** بدأ جهاز الكسب غير المشروع التحقيق مع الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان ثابت فى قضية تضخم ثرواتهما.

● **فى ١٣ من مايو ٢٠١١** وبعد تحقيقات استمرت ٣ ساعات، قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع، حبس السيدة سوزان ثابت صالح قرينة الرئيس السابق حسنى مبارك لمدة ١٥ يوما، على ذمة التحقيقات لاتهامها بتحقيق ثراء غير مشروع، مستغلة فى ذلك الصفة الوظيفية لزوجها كرئيس سابق للبلاد.

وفور انتهاء التحقيقات معها أصيبت سوزان ثابت بحالة إغماء شديدة تبين بعدها أنها تعانى ذبحة صدرية. وتم نقلها لغرفة العناية المركزة بمستشفى شرم الشيخ.

● كما أصدر جهاز الكسب غير المشروع قرارا بحبس الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه بالثراء غير المشروع بما يتنافى مع مصادر دخله الوظيفى، وأنكر مبارك فى التحقيقات الاتهامات الموجهة إليه بالثراء غير المشروع، وحصل الجهاز على إقرارات كتابية باللغتين الانجليزية والفرنسية موقعة من الرئيس السابق وحرمه للكشف عن سرية حساباتهما المصرية والممتلكات فى الدول الأجنبية لتتمكن اللجنة القضائية المكلفة باسترداد الأموال المهربة من إعادتها إلى خزانة الدولة.. (**الوفد** ٥/١٤).

– بينما قالت **الشروق** (٥/١٤) إن سوزان مبارك عجزت عن تبرير مصادر ثروتها.

● **فى ١٥ من مايو ٢٠١١ قالت الأهرام**: إن مبارك وزوجته مستعدان للتنازل عن جميع الأموال والممتلكات الخاصة بهما لمصلحة الشعب.

● فى التاسعة من مساء ١٥ مايو تحدد ـ بحسب **الأهرام** ٥/١٦ ـ إجراء عملية قسطرة تشخيصية وعلاجية لاستكشاف حالة شرايين القلب لدى سوزان مبارك.

● **فى ١٦ من مايو ٢٠١١** وقعت سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق حسنى مبارك على إقرار أمام مندوب الشهر العقارى بتنازلها عن أملاكها المتمثلة فى فيلا مصر الجديدة وجميع حساباتها بالبنوك التى تضم٢٠ مليون جنيه، وذلك لمصلحة الدولة، وقد قامت سوزان ثابت بعمل ثلاثة توكيلات موثقة للمستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل والكسب غير المشروع تتيح للجهاز سحب أموالها بالبنوك وبيع فيلاتها.

● **فى ١٧ من مايو ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع إخلاء سبيل سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق حسنى مبارك على ذمة التحقيقات، وذلك بعد أن قدمت مستندات تؤكد أن فيللا مصر الجديدة مملوكة لرئاسة الجمهورية، وليست ملكية شخصية لها، بالإضافة إلى تنازلها عن أموالها الموجودة بالبنوك والتى تبلغ ٢٤ مليون جنيه.

أقوال هيكل عن ثروة مبارك

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١** أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه لا صحة مطلقا لما نشر بشأن اتجاه المجلس للعفو عن الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته.

وكان الكاتب الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل قد قال حرفيا فى حواره مع لبيب السباعى رئيس مجلس إدارة الأهرام: «إن الأرقام التى قرأتها عن ثروة الرئيس السابق متوافرة لدى البنك الدولى ومتوافقة مع تقارير وكالة المخابرات الأمريكية، تتحدث عن هذه الأموال فى الخارج وتقدرها فيما بين ٩ إلى ١١ مليار دولار. وهذا فى حد ذاته رقم مهول. (الأهرام ٢٠ مايو)

● وقد أعلن المستشار عاصم الجوهرى، مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، استدعاء هيكل، لسماع أقواله فيما أدلى به من تصريحات تفيد بأن لديه معلومات موثقة حول امتلاك حسنى مبارك الرئيس السابق، ثروة تتراوح بين ٩ و١١ مليار دولار.

● **فى ٢٠ من مايو ٢٠١١** مظاهرات التحرير والمحافظات تطلب علانية محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك.

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** استمع جهاز الكسب غير المشروع لأقوال الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل حول ما نشر فى حواره مع صحيفة الأهرام بشأن ثروة الرئيس السابق حسنى مبارك.

● **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** نشرت **الأخبار** أقوال الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل عن ثروة مبارك حيث قال: «لست شاهدا فى هذه القضية.. وقد جاء ذكر موضوع ثروة الرئيس السابق بصورة عرضية وفرعية، بمناسبة الكلام عن الصحافة المصرية. وما تنشره من مبالغات عن حجم ثروة الرئيس السابق.

وأضاف الأستاذ هيكل قائلاً: ما قلته كان صحيحا ومستندا إلى مصادر لها أهمية دولية، وهى بالنسبة لى مصادر موثوقة، لكنى لم أتحدث عن أدلة موثقة وليس لدى ما أزيده على مانشرته فى الأهرام.

وركز الأستاذ هيكل فى أقواله على مسألتين؛ الأولى:

أن معلومات الصحفى ملك لقارئه وليس أى طرف آخر، والثانية: أن مصادر الصحفى ملك لضميره ولايشاركه فيها أى طرف آخر.

● **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** قرر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود إحالة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال وحسين سالم إلى محكمة الجنايات مع استمرار حبس مبارك وولديه وتكليف الإنتربول بالقبض على الهارب حسين سالم.. كما تلقت البورصة إخطارا من النائب العام بمنع عائلة مبارك من التصرف فى أموالهم وأرصدتهم الشخصية المملوكة لهم فى البورصة (**الوفد** ٥/٢٥).

● **فى ٢٦ من مايو ٢٠١١** تلقى جهاز الكسب غير المشروع تحريات تكميلية عن ثروات الرئيس السابق ونجليه.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع حبس علاء مبارك ١٥ يوما على ذمة التحقيقات حول ثروة مبارك وعائلته.

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** قرر النائب العام الإبقاء على الرئيس المخلوع مبارك فى مستشفى شرم الشيخ، وذلك نظرا لسوء حالته الصحية. (**الأهرام** أول يونيو).

– فى اليوم نفسه كشف علاء وجمال مبارك خلال التحقيقات التى أجراها معهما جهاز الكسب غير المشروع، عن حساباتهما بعدد من البنوك فى الداخل والخارج.

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** وضع جهاز الكسب غير المشروع واللجنة القضائية لاسترداد أموال مصر، «خريطة» «بأملاك» وأموال وشركات علاء وجمال مبارك نجلى الرئيس السابق فى الخارج، عبر الاستعانة برئيس إحدى أكبر شركات إدارة الثروات والاستثمار فى مصر، الذى أمد الجهاز خلال عدة جلسات جمعته بمحققى الجهاز بكمية كبيرة من المعلومات والمستندات تساعد بشكل كبير فى تتبع أموال جمال وعلاء وشركاتهما فى الخارج.

وتمكن عضوا اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة المستشاران آسر حرب وأحمد سعد بمساعدة رئيس الشركة من إجراء حصر لجميع الشركات التى يستثمر عبرها نجلا الرئيس السابق وعدد من رموز النظام أموالهم فى الخارج، وهى الشركات التى يطلق عليها اسم شركات وصناديق «الأوف شور» التى يصعب مراقبتها فى الداخل ولا يعرف تفاصيلها فى الخارج سوى عدد قليل من رجال الاستثمار والبيزنس فى مصر. كما تمكنت اللجنة من حصر أرصدة علاء وجمال مبارك فى الداخل والخارج. (**الشروق** الأول من يونيو ٢٠١١)

● **فى الأول من يونيو ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار السيد عبدالعزيز عمر جلسة الثالث من أغسطس المقبل لمحاكمة مبارك ونجليه وجمال وعلاء، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم أمام.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١** كشفت التحقيقات التى أجرتها النيابة مع الرئيس السابق حسنى مبارك عن أن الأموال المودعة بحساب مكتبة الإسكندرية جاءت من تبرعات الملوك والرؤساء العرب، وعلى رأسهم الراحلون الملك فهد بن عبدالعزيز، والشيخ زايد بن سلطان، والرئيس صدام حسين، وبلغ حجم هذه التبرعات ٧٠ مليون دولار، بينما المبلغ الموجود حاليا فى حساب المكتبة يبلغ ١٤٣ مليون دولار، وأن الفارق بين المبلغين يمثل فوائد لهذه الإيداعات، وقال الرئيس السابق: إن هناك خمسة حسابات لا يتم التصرف فيها إلا بأمر منه شخصيا. (**الأهرام** ٦/٥)

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** قالت ا**لشروق** إن جهاز الكسب غير المشروع حصل على أوراق ومستندات جديدة من دول أجنبية تثبت تورط الرئيس السابق ونجليه فى عمليات غسل أموال.

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١** نشرت **الأهرام** ما جاء فى تقرير لجنة جرد القصور والمقار الرئاسية وتبين أن الخزائن خاوية من الأموال السائلة والمجوهرات وأن دواليب السكرتارية فارغة، واختفاء الهدايا التى تلقتها أسرة الرئيس السابق من بعض الدول.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** قالت **الأهرام** إن رئيسة سويسرا أعلنت عن تهريب ٤٢٠ مليون فرانك سويسرى من مصر فى سابقة هى الأول من نوعها.

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، منع الرئيس المخلوع حسنى مبارك وزوجته سوزان ثابت، ونجليهما علاء وجمال مبارك وزوجتيهما هايدى راسخ وخديجة الجمال، وحفيديه القصر عمر علاء مبارك، وفريدة جمال مبارك، من السفر. (**الوفد** ١٧ يونيو).

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** أعلنت النيابة الفرنسية أنها فتحت تحقيقين قضائيين (الثلاثاء ١٤ يونيو) بشأن تورط الرئيس السابق حسنى مبارك، والرئيس التونسى السابق زين العابدين بن على فى تهم تتعلق بغسل الأموال، فى إطار من الجريمة المنظمة إثر تقدم منظمة الشفافية الدولية - فرع باريس، واتحاد المحامين «شيريا» ببلاغات ضد الرئيسين المخلوعين تتعلق أيضا بتهريب أموال عامة.

● **فى ٢٣ من يونيو ٢٠١١** قال السفير البريطانى الجديد فى القاهرة إن بلاده جمدت أموال الرئيس السابق حسنى مبارك و٣٩ مسئولاً وقد قاربت الأموال المجمدة على ٤٠ مليون جنيه استرلينى. (**المصرى اليوم** ٦/٢٤).

● **فى ١٤ من يوليو ٢٠١١** انتهى خبراء جهاز الكسب غير المشروع من إعداد تقديرهم حول فيلتى مارينا اللتين حصلت عليهما هايدى راسخ زوجة علاء مبارك وأكد التقرير حصولها على ١٣ مليون جنيه كسبًا غير مشروع من ورائهما. (**الأهرام** ٧/١٥).

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** نفى البنك المركزى المصرى استيلاء الرئيس السابق حسنى مبارك، على شيك بمبلغ ١٢٠ مليون دولار.

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** استمع المستشار خالد سليم رئيس هيئة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع إلى أقوال أعضاء اللجنة المشكلة لفحص تعاملات الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال فى البورصة، حيث أكدوا تحقيقهم لأرباح نتيجة التلاعب فى البورصة منها ٣٠ مليون جنيه حققها علاء مبارك فى ٥ أيام نتيجة التلاعب فى أسهم بالم هيلز. (**الأخبار** ٧/٢٧).

● **فى ٢٨ من يوليو ٢٠١١** وجهت النيابة اتهامات عديدة لجمال وعلاء مبارك منها التلاعب فى صناديق الاستثمار وخصخصة شركات قطاع الأعمال والتوكيلات الأجنبية والحصول على عمولات من بيعها، والشراكة الإجبارية فى بعض الشركات، وتعيين جمال مبارك ممثلاً للبنك المركزى المصرى فى مجلس إدارة البنك العربى الافريقى، الأمر الذى يوضح وجود مخالفات مالية وإدارية. (**الدستور** ٢٩ يوليو)

● **فى ٣٠ من يوليو ٢٠١١** كشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع عن تعاملات بالملايين لعلاء مبارك وزوجته هايدى راسخ بالبورصة. (**الأهرام** ٧/٣١)

● **فى ٣١ من يوليو ٢٠١١** تلقى السيد منصور عيسوى وزير الداخلية خطابا من النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود يطلب إحضار الرئيس السابق حسنى مبارك للمثول أمام المحكمة.

وفى سياق آخر بدأ جهاز الكسب غير المشروع أولى جلسات التحقيق مع الدكتور أحمد سعد عبداللطيف، رئيس هيئة سوق المال الأسبق لاتهامه بـ«تربيح» علاء مبارك، نجل الرئيس السابق، نحو ٣٠ مليون جنيه، نتيجة التلاعب فى البورصة بأسهم شركة بلم هيلز، كما حقق الجهاز معه فى عدة بلاغات تتهم نجل الرئيس فى مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه أخرى.

● **فى الأول من أغسطس ٢٠١١** قام اللواء محمد نجيب عيسى مدير أمن جنوب سيناء، بإخطار مبارك رسميا بموعد ومكان مثوله أمام المحكمة بناء على طلب نيابة وسط القاهرة، وطلب الرئيس السابق فرصة لمراجعة المحامى الخاص به، وبعد اتصاله بالمحامى خلال دقائق قام بالتوقيع على الإخطار وتضمن الإخطار التنبيه بإرسال المتهم محمد حسنى مبارك المحبوس احتياطيا على ذمة الجناية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل، وذلك صباح الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١، لمحاكمته أمام الدائرة الخامسة المنعقدة بأكاديمية الشرطة بالقاهرة. (**الأهرام** ٨/٢)

● **وفى ٩ من أغسطس ٢٠١١** نشرت **المصرى اليوم** نص أقوال جمال مبارك فى تحقيقات النيابة حيث سأله المحقق - بحسب الصحيفة: ما مصدر ثروتك؟

فأجاب، جمال: اشتريت ٣ فيلات وقطعتى أرض وأسهما فى شركة قبرصية من مالى الخاص.

فقال له المحقق: شقيقك «علاء» قال إنك وضعت له رأسماله فى شركة بليون القبرصية فقال جمال: صحيح.. ووقتها كان علاء يرفض الاستثمار وأقنعته بأنه مجال مربح.

قال له المحقق: ورد فى بلاغ أن صحيفة الجارديان البريطانية أكدت أن ثروة أسرة الرئيس السابق ٧٠ مليار دولار؟!

فأجاب جمال: هذا الكلام غير صحيح.. وكل ما ذكر فى تلك الجريدة غير صحيح (للمزيد راجع **المصرى اليوم** ٢٠١١/٨/٩).

● **فى ٢٤ من أغسطس ٢٠١١** قرر المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام إحالة ملف قضية ميناء العين السخنة المتهم فيها جمال مبارك، نجل الرئيس السابق إلى نيابة الأموال العامة بعد أن كشفت التحقيقات عن دور نجل الرئيس فى إعطاء صديقه رجل الأعمال عمر طنطاوى وشركاء أجانب حق إدارة ميناء العين السخنة لـ٢٥ عاما مقابل ٨٠٠ مليون جنيه.. بالرغم من قيام الدولة بتحمل جميع تكاليف إنشاء الميناء والتى تجاوزت مليار جنيه و٢٠ مليون جنيه فى حين لم تدفع الشركة الحاصلة على الميناء أى تكاليف سوى ٨٪ فقط.

● **فى ١١ من أكتوبر ٢٠١١:** منع سوزان مبارك من السفر إلا بإذن خاص من جهات عليا (**روز اليوسف** ١٠/١٢).

● **فى ١٧ من أكتوبر ٢٠١١** توصلت اللجنة القضائية المشكلة لاسترداد أموال مصر المنهوبة بالخارج إلى معلومات مؤكدة تفيد بأن علاء وجمال، نجلى الرئيس السابق حسنى مبارك لديهما ودائع فى بنوك بسويسرا تقدر بنحو ٣٤٠ مليون دولار؛ أى ما يوازى مليارى جنيه.

● **فى ٢٠ من أكتوبر ٢٠١١** جمدت اللجنة القضائية المكلفة باسترداد الأموال المهربة أموال الرئيس السابق حسنى مبارك وعائلته، وتدخلت جنائيا فى ٢٩ سبتمبر الماضى فى القضية المتهم فيها علاء وجمال مبارك نجلا الرئيس السابق وزهير جرانة وزير السياحة الأسبق ورجل الأعمال ياسين منصور، بتكوين تشكيل عصابى لغسل الأموال فى الخارج.

وقال «الجوهرى»: إن نجلى الرئيس السابق يمتلكان ٣٥٢ مليونا و٥٠٠ ألف دولار فى سويسرا بجانب حسابات أخرى لـ«جمال» فى لندن وحصص فى شركات منها «بليون» و«إيجيبت كون» فى إحدى الجزر البريطانية و«EFG» و«هيرمس» بجانب محافظ مالية بقيمة ٣,٣ مليون جنيه استرلينى، وبعض الشركات فى أمريكا و٤٤

مليونا ونصف المليون فى بنك BNB، وصفها الجوهرى بأنها «فكة» وشقة لـ«خديجة الجمال» فى باريس. (الشروق ١٠/٢١).

● **فى ٢٤ من أكتوبر ٢٠١١ قالت جريدة الفجر الأسبوعية أن ٥٧ مليارا و٢٠٠ مليون دولار أموالا غير مشروعة تم تهريبها من مصر خلال ثمانى سنوات فقط، وأن الصحافة السويسرية قدرت ثروة مبارك بـ٤٠ مليار دولار، وجمال ١٧ مليارا ، وعلاء ٩ مليارات وسوزان ٤ مليارات دولار فقط (للمزيد راجع جريدة الفجر، العدد ٣٢٦ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤).**

● **فى ٢٧ من أكتوبر ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات الجيزة قرار جهاز الكسب غير المشروع بالتحفظ على أموال وجميع ممتلكات الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما خديجة الجمال «وهايدى راسخ» وطفليهم عمر وفريدة، وشمل قرار جهاز الكسب جميع أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية أيًا كان نوعها والتى تم الكشف عنها منتصف الشهر الحالى.

وقالت المحكمة فى أسباب حكمها إن التحقيقات التى أجرتها هيئة الفحص والتحقيق المنصوص عليها بقانون الكسب غير المشروع أسفرت عن وجود دلائل على تضخم ثروة مبارك واستفادته وزوجته ونجليه من هذا الكسب. (**الأهرام** ٢٨ أكتوبر).

■ **فى ٣١ من أكتوبر** نشرت الفجر على صفحتيها (٤و٥) ممتلكات عائلة مبارك المسجلة بالشهر العقارى، وهو ما أعادت الأخبار نشره فى ١٢ ديسمبر، وهو ما تنقله فى السطور التالية:

وكان المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع مساعد وزير العدل قد أصدر قرارًا بالتحفظ على جميع اموالهم وممتلكاتهم العقارية والسائلة والمنقولة ومنعهم من التصرف فيها.. كما تقرر حبس حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال واخلاء سبيل سوزان وخديجة وهيدى على ذمة التحقيقات لاتهامهم بتحقيق كسب غير مشروع نتيجة استغلال نفوذ الرئيس السابق..

وقد أصدر رئيس جهاز الكسب غير المشروع كتاباً رقم ٣٢٥٨ سرى فى ١٦ أكتوبر ٢٠١١ بصدور أمر هيئة الفحص والتحقيق رقم ع ب ج بجلسة ١٦ أكتوبر ٢٠١١ فى الشكوى رقم ٢٢ سرى لسنة ٢٠١١ كسب غير مشروع والمقيدة برقم ٣ لسنة ٢٠١١ بمنع التصرف فى كل الأموال والممتلكات لكل من المتهم محمد حسنى السيد مبارك ويعمل رئيس جمهورية سابقاً وكان يقيم قبل حبسه فى المستشفى فى الفيلا ٢١١ بمرسى الموقع بشرم الشيخ محافظة جنوب سيناء وزوجته سوزان صالح مصطفى ثابت وأولاده علاء وزوجته هيدى محمد مجدى راسخ وجمال وزوجته خديجة محمود الجمال وأحفاده عمر علاء وفريدة جمال، وكشف القرار عن:

اولاً : ممتلكات حسنى مبارك

أ- الممتلكات العقارية:

١- وحدة سكنية رقم ٥ بالدور الثالث بالعقار الكائن ١ منطقة الليدو - محافظة مطروح وذلك بموجب العقد المشهر رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى مطروح.

٢- فيلا رقم ٢١١ بمساحة ٣٥٠ م٢ كائنة بمرسى الموقع - شرم الشيخ - محافظة جنوب سيناء - والمقامة على قطعة أرض بإجمالى مساحة ١٥٦٤٠ م٢.

ثانياً: ممتلكات باسم علاء مبارك.

أ- الممتلكات العقارية:

١- الشقة رقم ٢٠٢ الدور العشرين بالعقار الكائن ٩ شارع السعادة مصر الجديدة بمساحة حوالى ٣٣٠ م٢ تم شراؤها عام ١٩٨٨.

٢- الشقة رقم ١٠٢ بالعقار الكائن ١٤ شارع نهرو مصر الجديدة والبالغ مساحتها حوالى ٣٠٠ م٢.

٣- عدد ٢ شقة بالدور السابع والثامن بالعقار الكائن ١٤ مكرر شارع عمر بن الخطاب مصر الجديدة تبلغ مساحة كل منهما حوالى ٣٦٥ م٢.

٤- فيلا رقم ١٦١ بمنطقة الجولف - القطامية القاهرة الجديدة - حلوان والمقامة على قطعة أرض بمساحة ٢٩٣٤ م٢.

٥- فيلا رقم ٢١٢ بمرسى الموقع شمال خليج نعمة شرم الشيخ - جنوب سيناء بمساحة مبانى حوالى ٣٤٥ م٢ والمقامة على قطعة أرض بمساحة ١٨١٠ م٢.

٦- عدد ٢ فيلا رقمى ٢١٤، ٢١٥ بمرسى الموقع شمال خليج نعمة شرم الشيخ مناصفة بينه وبين شقيقه جمال.

٧- عدد ٢ فيلا رقمى ٧، ٨ بالعقار رقم ١ أ بالدور السادس والسابع بمدينة النور، امتداد شارع عباس العقاد منطقة رابعة الاستثمارى مدينة نصر أول - القاهرة، الأولى باسمه والثانية باسم نجله المرحوم محمد علاء محمد حسنى مبارك.

٨- عدد ٤ قطع أراضى بجمعية أحمد عرابى التعاونية الزراعية الكائنة بطريق مصر الاسماعيلية الصحراوى وذلك كالآتى:

أ- قطعة رقم ٥٥١ بحوض ٨ تقسيم الجمعية والبالغ مساحتها ٣ أسهم، ٢ قيراط، ٩ أفدنة مقام عليها فيلا، عنبر دواجن دورين، ومبنى إدارى المشهر رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٩٧ شهر عقارى بنها.

ب- قطعة رقم ٦٠٠٠ حوض ٨ تقسيم الجمعية والبالغ مساحتها ١٧ سهمًا، ٢٢ قيراطًا، ١٢ فدانًا بموجب العقد المشهر رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٩٧ شهر عقارى بنها.

ج- قطعة ٩٩٦ حوض ٨ تقسيم الجمعية والبالغ مساحتها ١٥ سهمًا، ٥ قراريط، ٥ أفدنة، بموجب العقد المشهر رقم ٤٩٠ لسنة ٢٠٠٣ شهر عقارى بنها.

د- القطعة رقم ١٧ قطاع ١٦٠٠٣ مشروع الغرود بمساحة إجمالية حوالى ٢٧٠٠ م٢ وفقا للإفادة الواردة من جمعية أحمد عرابى.

٩- قطعة أرض تم شراؤها من جمعية بين المطارين التعاونية الزراعية لاستصلاح الأراضى ببلبيس التابعة لمراقبة صان الحجر- محافظة الشرقية بمساحة إجمالى ٢ سهم، ٢٠ قيراطًا، ٢١ فدانًا خارج الزمام برقمى ١٥٠، ١٥٣ تقسيم الجمعية بموجب العقد المشهر رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٩٢ شهر عقارى الزقازيق.

١٠- قطعة أرض بمساحة ٢١ سهمًا، ١٣ قيراطًا، ٩ أفدنة بالقطعة ص١ بحوض البحيرة المرة نمرة ٥ حالياً وسابقا نمرة ١١ مشتراة من الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للضباط الطيارين - مركز فايد الإسماعيلية مناصفة مع شقيقه جمال مبارك.

١١- الفيلا الكائنة ١٨ شارع الدكتور حليم أبوسيف تقسيم مربع ٩٠٠ مصر الجديدة مناصفة مع شقيقه جمال مبارك وذلك بموجب العقد المشهر برقم ١١٨٣ لسنة ١٩٩١.

١٢- قطعة أرض رقم ٦٢ بالتجمع الأول مدينة ميراج لملاعب الجولف بمساحة قدرها ٤٦٤٠ م٢ تم شراؤها من شركة سقارة للاستثمارات السياحية.

١٣- شاليه رقم صفر نموذج ج بمشروع قرية سيدى كرير الإسكندرية، تم شراؤها من جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة عام ١٩٩٠ مناصفة بينه وبين شقيقه جمال مبارك.

١٤- كابينة رقم ٧ ب شاطئ الحرملك بمنطقة قصر المنتزه بالإسكندرية حق انتفاع ويورث بموجب الترخيص الصادر ١٩٨٥ من منطقة قصر المنتزه بالإسكندرية التابع لوزارة السياحة.

١٥- قطعة رقم ١ زوائد تنظيم جبانة مصر الجديدة منطقة رقم ٥ بمساحة ١٤٢٨، ٦٢ م٢ مخصصة كحق انتفاع.

١٦- أرض وبناء العقار رقم ١ مكرر شارع عبد القادر مهنى مربع ٩٠٠ بمسطح ٨٢٠ م٢ مصر الجديدة مسجل شهر عقارى ١٢٩٤ لسنة ١٩٩٢ بالمشاركة مع شقيقه جمال.

ب- المنقولات:

١- سيارة ماركة بويك تحمل لوحات أرقام ص ط أ/٨٢١ ملاكى

٢- سيارة ماركة بى إم دبليو تحمل لوحات أرقام د ج ى /٩٣٥ ملاكى

٣- سيارة ماركة جاجوار تحمل لوحات أرقام ص ط أ / ٨٢٩ ملاكى

جـ - حصص المساهمة فى الشركات:

١- شركة بالم هيلز للتعمير - شركة مساهمة مصرية، شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية تأسست عام ٢٠٠٥ بغرض الاستثمار العقارى يساهم فيها بعدد ٣٢٧٥٤٥٢٨ سهماً بنسبة ٣,١٢٪ من رأسمالها بقيمة اسمية تبلغ ٦٥,٥٠٩٠٦٠ مليون جنيه.

٢- يساهم بطريقة غير مباشرة من خلال شركة بالم هيلز للتعمير بالعديد من شركات المساهمة وذلك كالآتى:

أ- شركة بالم هيلز للشرق الأوسط والاستثمار العقارى بنسبة ٣,١٢ ٪من رأس مالها بما قيمته مبلغ ٤,٦٨٦٢٥٠ مليون جنيه.

ب- شركة كولدويل بانكر بنسبة ١,٥٣ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٧,٦٥٠ ألف جنيه.

ج- شركة جودة للخدمات التجارية بنسبة ٣,١٢ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٨٧١,٠٩٠ ألف جنيه.

د- شركة الشرق الأوسط للاستثمار والتنمية السياحية يساهم فيها بنسبة ١,٨٤٪ من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٧٣٤,٢٥٠ ألف جنيه.

هـ- شركة القاهرة الجديدة للتنمية العقارية يساهم فيها بنسبة ٣,١٢ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٣,١٢٤٠١٠ مليون جنيه.

و- شركة المتحدون للبناء والتعمير يساهم فيها بنسبة ١,٥٣ ٪من رأسمالها بما قيمته ١٥٣,١٠٠ ألف جنيه.

ز- شركة المدن الجديدة للمشروعات والتنمية العمرانية يساهم فيها بنسبة ١,٥٩٪ من رأسمالها بما قيمته ٢٣٩,٠٢٠ ألف جنيه

س- شركة النعيم للفنادق والقرى السياحية يساهم فيها بنسبة ٠,١٠ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٦,٣٣٦٤٤٠ مليون جنيه.

ص- شركة بالم أكتوبر للفنادق ويساهم فيها بنسبة ٣,٩ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٣,٠٦٩٦٤٠ مليون جنيه.

ع- شركة جمشة للتنمية السياحية ويساهم فيها بنسبة ١,٨٤ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٩,٢١٧٢١٠ مليون جنيه

غ- شركة نايل بالم النعيم ويساهم فيها بنسبة ١,٥٩٪ من رأسمالها بما قيمته ١,٥٨٠٥١ مليون جنيه.

ف- شركة بالم هيلز للفنادق ويساهم فيها بنسبة ٣,٠٦ ٪من رأسمالها بما قيمته مبلغ ٧,٦٥٠ ألف جنيه.

ق- عدد ١٥٤٩٢٠ سهماً فى شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة.

ل- عدد ٥٤٨٥٤٨ سهماً بشركة الخدمات الملاحية البترولية ماريديف رأس مال الشركة بالدولار الأمريكى.

ك- مساهمته فى شركة بان وورلد للاستثمار شركة مؤسسة خارج البلاد التى كانت تمتلك حصة تبلغ قيمتها ٢٥٠ ألف دولار بصندوق حورس واحد، فضلاً على مساهمته بنسبة ١٠٪بصندوق بقبرص International Secorities Fund المدار بمعرفة شركة بوليون.

الأموال السائلة والعقارية التى أُقر بها بالتحقيقات:

١- حصته وشقيقه جمال بشركة بوليون بقبرص

٢- حصته وشقيقه جمال بشركة Egypt Fund بدولة جزيرة كايمان.

٣- حصته وشقيقه جمال بشركة EFG-Hermes بدولة جزيرة كايمان البريطانية.

ثالثاً: ممتلكات هايدى راسخ (زوجة علاء مبارك)

أ- العقارات:

١- حصة فى الفيلا رقم ٥٢/٥١ بقرية بيفرلى هيلز، الشيخ زايد، محافظة ٦ أكتوبر.

٢- حصة فى الوحدة السكنية رقم ٨١ بالدور الثامن فوق الأرضى بالعقار الكائن فى ٩٢ شارع النيل، الدقى، محافظة الجيزة.

٣- قطعتا الأرض رقما ٤، ٥ بالمنطقة ٢٢ بمركز مارينا العلمين السياحى، والبالغ جملة مساحتهما حوالى ١٠٠٠ متر مربع، آلت إليهما بموجب إخطار تخصيص صادر عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة المؤرخ فى ٢٨ /١٢ / ٢٠٠٣، مقام عليهما عدد ٢ فيلا من عام ٢٠٠١.

٤- عدد ٣٠٠ سهم بشركة بيفرلى هيلز لإدارة المدن والمنتجعات .

٥- عدد ٥٢٨٠٠٠ سهم بشركة جاردن سيتى للتنمية والاستثمار.

٦- عدد ١٢٠٠٠٠ سهم بشركة مجموعة وادى النيل القابضة للاستثمار.

٧- عدد ٦٥١٢٥٠ سهما بشركة مجموعة وادى النيل القابضة.

٨- عدد ١٢٣٧٥ سهما بشركة وادى النيل للتنمية الزراعية.

٩- عدد ٢٨٦٥١ سهما بشركة النيل للاتصالات.

١٠- عدد ١٧٥٠٠ سهم بشركة رابية للتنمية الزراعية والعمرانية.

رابعاً: ممتلكات جمال مبارك..

أ- العقارات:

١- الشقة رقم ٢١٢ الدور الحادى والعشرين بالعقار ٩ شارع السعادة مصر الجديدة والبالغ مساحتها ٣٣٠ م٢.

٢- شقة رقم ١١٢ بالعقار الكائن فى ١٤ شهر نهرو، روكسى، مصر الجديدة، بالغ مساحتها حوالى ٣٠٠ م٢.

٣- فيلا رقم ٢١٣ بمرسى الموقع شمال خليج نعمة، شرم الشيخ، جنوب سيناء، بمساحة أرض إجماليها ١٩٦٠ م٢، بمساحة مبانى ٢٨٠ م٢.

٤- فيلا رقم ٢١٤ بمرسى الموقع شمال خليج نعمة، شرم الشيخ، جنوب سيناء، بمساحة أرض إجماليها ١٩٤٠ م٢، بمساحة مبانى ٢٦٥ م٢ مناصفة مع شقيقه علاء مبارك.

٥- فيلا رقم ٢١٥ بمرسى الموقع شمال خليج نعمة، شرم الشيخ، جنوب سيناء، بمساحة أرض إجماليها ١٠٨٥ م٢، بمساحة مبانى ٢٣٥ م٢ مناصفة مع شقيقه علاء مبارك.

٦- قطعتا أرض بجمعية أحمد عرابى التعاونية الزراعية وذلك على النحو الآتى:

أ- القطعة رقم ٥٥٠ بحوض ٨ بمساحة إجمالية ٣ أسهم، ٣ قراريط، ٩ أفدنة بموجب العقد المشهر رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٩٧ شهر عقارى بنها.

ب- القطعة رقم ١٨ قطاع ١٦٠٠٣ مشروع الغرود بمساحة إجمالية حوالى ٢٥٠٠ م٢ وفقاً للإفادة الواردة من جمعية أحمد عرابى التعاونية.

٧- قطعة أرض مخصصة من جمعية بين المطارين التعاونية الزراعية لاستصلاح الأراضى ببلبيس التابعة لمراقبة صان الحجر بمحافظة الشرقية بمساحة إجمالية ١ سهم، ٢٠ قيراطاً، ٢١ فداناً برقمى ١٥١، ١٥٢ تقسيم الجمعية خارج الزمام بموجب العقد المشهر رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٩٢ شهر عقارى بلبيس.

٨- قطعة أرض رقم ٦٣ بالتجمع الأول مدينة ميراج بملاعب الجولف بمساحة قدرها ٤٦٤٠ متر مربع، والتى تم شراؤها بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٨ من شركة سقارة للاستثمارات السياحية.

٩- شاليه رقم صفر نموذج ج بمشروع قرية سيدى كرير الإسكندرية، بالمشاركة مع شقيقه علاء.

١٠- قطعة أرض بمساحة ٢١ سهمًا، ١٣ قيراطًا، ٩ أفدنة، بالقطعة ص١ بحوض

البحيرة المرة نمرة ٥ حالياً، ١١ سابقا، والمشتراة فى ٢١ /١١/ ١٩٩٣ من الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للضباط الطيارين، مركز فايد، الإسماعيلية، مسجلة مناصفة مع شقيقه علاء .

١١- حصة قدرها ٥٠٪من رأسمال شركة بوليون المحدودة، قبرصية الجنسية، وتساهم تلك الشركة بحصة فى رأسمال إحدى شركات مجموعة هيرمس المالية، وهى شركة . EFG Hermes Private Equity

خامساً: ممتلكات خديجة الجمال (زوجة جمال مبارك)..

أ المتلكات العقارية:

١- الفيلا رقم ١٢ بقرية العين ريزورت الكائنة بمنطقة جبل عتاقة بمساحة ٢٣٠ مترًا مربعاً بموجب العقد المشهر رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ شهر عقارى السويس.

٢- شركة ديسكفرى لكنوز البحر تساهم فيها بنسبة ٦٪من رأسمالها بما قيمته ١,٢ مليون جنيه.

٣- شركة مركز القاهرة للقسطرة القلبية كايرو كاث تساهم فيها بنسبة ١,٣ ٪من رأسمالها بما قيمته ١٦٠ ألف جنيه.

ب- الأموال السائلة والممتلكات التى أقرت بها بالتحقيقات:

١- شقة بالحى الثامن بمدينة باريس بفرنسا.

وقرر رئيس جهاز الكسب غير المشروع بمنع نقل ملكية هذه الأموال المملوكة للخاضعين المذكورين بعاليه للغير أو ترتيب أى حقوق شخصية أو عينية أصلية أو تبعية عليها.

وتبين أن سوزان ثابت بعد إعادتها فيلا قصر العروبة إلى الدولة لا تمتلك عقارات بمصر.

● **فى ٣١ أكتوبر ٢٠١١** بدأت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، تنفيذ حكم محكمة الجنايات بالتحفظ على أموال الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما هايدى وخديجة.

كما تم التحفظ على أموال وممتلكات رجل الأعمال الهارب حسين سالم وزوجته ونجليه خالد وماجدة وأبنائهما، وأخطر البنك المركزى المصرى جميع البنوك داخل البلاد بالتحفظ على الأرصدة وحساباتهم جميعا، كما أخطرت هيئة سوق المال بإبلاغ البورصة بالتحفظ على أسهم شركاتهم.

● **فى ١١ من نوفمبر ٢٠١١** أعلنت اللجنة السويسرية الرسمية للإشراف على الأسواق المالية «فينما» بدء إجراءات التحقيق مع ٤ بنوك سويسرية تحتوى على

حسابات مالية للرئيس السابق حسنى مبارك، ونظيره التونسى السابق زين العابدين بن على، والعقيد الليبى الراحل معمر القذافى، أو كما وصفتها بـ«أصول ديكتاتورية».

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١** قالت **الأهرام** إن مسئولا سويسرا رفيع المستوى كشف عن أن هناك انفراجة فى مسألة عودة الأصول المصرية المجمدة فى سويسرا والمهربة بواسطة الرئيس السابق حسنى مبارك وأفراد عائلته.

● **فى ١٢ من ديسمبر ٢٠١١** مثلت هايدى راسخ زوجة علاء مبارك نجل الرئيس السابق، أمام جهاز الكسب غير المشروع، حيث تم مواجهتها على مدى ٥ ساعات كاملة بتحريات الأجهزة الرقابية حول ثروتها وثروة زوجها.

● **فى ١٧ من ديسمبر ٢٠١١** قالت **الأهرام** إن مسئولين أوروبيين كشفوا النقاب عن بدء تحقيقات فى أوروبا وأمريكا الشمالية، قد تسفر عن مصادرة أرصدة وممتلكات الرئيس السابق حسنى مبارك ونظيره التونسى زين العابدين بن على. وأوضح يوانيس ثوى المتحدث باسم منظمة يوروجاست، وهى هيئة للتنسيق القضائى بين دول الاتحاد الأوروبى، والذراع القانونية للشرطة الأوروبية يوروبول، أن التحقيقات بدأت بعد لقاءات استمرت يومين بين مسئولين مصريين وتونسيين فى لاهاى، حيث يوجد مقر المنظمة.

حسين سالم.. الصندوق الأسود لنظام مبارك

● ولد حسين سالم فى حى الخليفة بالقاهرة فى ١١ نوفمبر عام ١٩٣٣ لأب مدرس من «الصف بالجيزة».

بدأ حسين سالم حياته موظفاً براتب ١٨ جنيهاً سنة ١٩٥٥.. وبدأ الاستثمار فى شرم الشيخ عام ١٩٨٢ واستحوذ على معظم خليج نعمة، وفى عام ٢٠٠٥ وقع عقد تصدير الغاز لإسرائيل بـ ١,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية، وفى عام ٢٠٠٧ باع حصته فى الشركة قبل ضخ الغاز.

– فى عام ٢٠١١ هرب إلى دبى وبحوزته ٥٠٠ مليون دولار سائبة وقرر النائب العام إحالته للجنايات بتهمة الإضرار بمصلحة البلاد وإهدار المال العام.

– الإنتربول الدولى يضع اسمه فى النشرة الحمراء للمطلوب القبض عليهم.. (**المصرى اليوم** ٢٠١١/٥/٢٢).

– وقالت عنه **الوفد** (١٠ فبراير): حسين سالم شريك مبارك الهارب.. نجا بنفسه وأسرته على متن أول طائرة تاركاً «صديقه» للمجهول، أنشأ شركة «فورواينجز» مع

المخابرات الأمريكية وتم اتهامه بالتزوير وخيانة الأمانة فدفع ٣ ملايين دولار كرشوة لينجو من السجن.

– بينما قالت **الجمهورية الأسبوعى** (١٠/٢٠) إن قصة صعود رجل الاعمال الهارب وصديقه المخلوع حسنى مبارك أشبه بالخيال وتعبير حقيقى عن الفساد الذى استشرى فى جسد مصر فقد بدأ سالم حياته موظفاً بسيطاً فى صندوق دعم الغزل يتقاضى راتباً لايزيد عن ١٨ جنيهاً بعدها التحق بالكلية الجوية ثم طيارا شارك فى حروب ٦٧ و ١٩٧٣ من هنا جاءت علاقته وصداقته بالرئيس السابق مبارك.

بدأ سالم حياته رجلاً عسكرياً فى عهد الرئيس عبدالناصر ولكن جاء التحول المفاجئ فى منتصف الخمسينيات لتتوقف حياته العسكرية بعد رفضه أى إجراء يؤدى إلى الحرب مع إسرائيل.. ومع تولى السادات مقاليد الحكم عاد سالم من جديد ليصبح أحد المستشارين للسادات المؤيدين لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل.

علاقة سالم بالرئيس السابق حسنى مبارك جاءت بحكم عمله كطيار فى القوات الجوية واستمرت علاقتهما بعد تولى مبارك مقاليد الحكم فى عام ١٩٨١.. وظلت العلاقة بين سالم ومبارك قوية لايعرفها سوى قليلين ولكن النائب علوى حافظ عضو مجلس الشعب تقدم بطلب إحاطة عن الفساد فى مصر، وطالت هذه الاتهامات سالم كشريك فى شركة الأجنحة البيضاء التى تم تسجيلها فى فرنسا وهى المورد الرئيسى لتجارة السلاح فى مصر وقيد أنها تتضمن أربعة مؤسسيين أبرزهم مبارك (وكان نائباً لرئيس الجمهورية فى ذلك الوقت) وسالم رغم النفى من قبل مؤسسة الرئاسة.

توالت الأخبار وسلطت الأضواء حول حسين سلم وثرواته ومشروعاته والتى قدرها البعض بـ٣٥٠ مليار جنيه وهو ما يعادل ميزانية مصر فى عام كامل طبقاً لبلاغ للنائب العام وقضايا التهرب الضريبى ومشاركته فى إحدى شركات البترول العالمية وقروض من أحد البنوك التى حصل عليها بضمانات ورفضه السداد وانتهى الأمر ببيع بقية الشركة للبنك الأهلى.

حسين سالم عرف بأنه الاب الروحى لشرم الشيخ ولرول المستثمرين فيها منذ عام ١٩٨٢، ويمتلك خليج نعمة بالكامل إلا قليلاً بكل مشتملاته، وقد أهدى مبارك قصراً فخيماً على أطراف المنتجع السياحى الذى أقامه فى شرم.

– **فى ١٣ من فبراير ٢٠١١** النائب العام يصدر قراراً بإدراج اسم رجل الأعمال حسين سالم على قوائم ترقب الوصول لوجوده خارج البلاد.

● **فى ٤ من مارس ٢٠١١** كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا عن تفاصيل كثيرة فى قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل و٦ دول أوروبية تبين أن الشركة الوسيطة التى يملكها رجل الأعمال حسين سالم وشريك إسرائيلى، رفضت عرضا

تقدمت به إسرائيل لرفع قيمة التعاقد، وحصل سالم على ما يمكن تسميته ـ بحسب **المصرى اليوم** ٥ مارس ـ مكافأة قدرها مليار جنيه من تلك الدولة بعد أن وفر لها مليارات الدولارات.

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** نشرت **المصرى اليوم** عقود بيع فيلات حسين سالم لأسرة الرئيس المخلوع حسنى مبارك، بينها واحدة باسم مبارك الأب، و٢ باسم نجله علاء ومثلهما باسم جمال بسعر ٥٠٠ ألف جنيه للفيلا الواحدة.

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** كشفت اللجنة الثلاثية التى شكلتها حكومة د. أحمد شفيق «المستقيلة» لمراجعة السجلات التجارية لسلسلة فنادق «مارتيم جولى فيل» المملوكة لرجل الأعمال حسين سالم، أن سالم يمتلك ٤ فنادق فئة ٥ نجوم فى مدينة شرم الشيخ باسم نجله خالد.. وتضم الفنادق نحو ٢٤٠٠ غرفة، وعددا من المطاعم، والبازارات، وملاعب الجولف، وقاعات المؤتمرات، وتقع على مساحة نحو ٢,٥ مليون متر مربع، وتحمل علامة «مارتيم جولى فيل».

وأوضحت اللجنة أن فحص السجلات أثبت أن سالم شريك بنسب مختلفة فى فنادق «جولى فيل» الأقصر، والإسكندرية، ويمتلك محطة لتوليد الكهرباء فى شرم الشيخ لتغذية الفنادق بالتيار الكهربي.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار بالتحفظ على أموال رجل الأعمال حسين سالم وزوجته وأولاده القصر.

● **فى ١٦ من مارس ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة تأييد طلب النائب العام بالكشف عن سرية الحسابات البنكية لرجل الأعمال حسين سالم فى البنوك العاملة فى مصر هو وأولاده وزوجاتهم.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** قررت نيابة أمن الدولة العليا إخطار الإنتربول المصرى لمخاطبة نظيره فى عدد من الدول الأجنبية لإلقاء القبض على رجل الأعمال حسين سالم، على خلفية التحقيقات التى تجريها فى قضية تصدير الغاز لإسرائيل.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** أزاح رجال الجمارك الستار عن طرود تخص حسين سالم فى طريقها إلى جدة، تزن ٣ أطنان (١٠٠ طرد) وتتكون من تحف ذهبية وفضية وساعات ثمينة وأوان مطلية بالذهب وملابس من ماركات عالمية وعدد من كروت الفيزا كارد وكانت بأسم الأمير منصور عبدالعزيز النايف آل سعود.. (**الأهرام** ٢٥ أبريل).

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** حققت نيابة الأموال العامة العليا فى قضية جديدة كشفت مستنداتها عن أن الملياردير الهارب حسين سالم تربح وأهدر ١٣٠ مليون دولار من أموال الدولة نتيجة فروق بيع أسهم شركاته التى تسهم فيها شركات مصرية.

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** تلقى الإنتربول المصرى إخطاراً من إنتربول مدريد بإسبانيا يفيد إلقاء القبض على رجل الأعمال الهارب حسين سالم.

● **فى ١٧ من يونيو ٢٠١٠** سلمت وزارة الخارجية المصرية ملف استرداد حسين سالم إلى السلطات الإسبانية..

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** مثل رجل الأعمال حسين سالم أمام المحكمة الجنائية العليا بعد توافر معلومات عن قيامه بعمليات غسيل أموال فى إسبانيا، وكانت الشرطة الإسبانية قد ألقت الأربعاء (٦/١٧) القبض على حسين سالم وابنه خالد ورجل الأعمال التركى «على أفسن» فى أحد الأحياء الراقية فى العاصمة الإسبانية مدريد.

وفيما يعد أعلى كفالة يفرضها القضاء الإسبانى فى تاريخه، تم تغريم حسين سالم ٢٧ مليون يورو وذلك لتجنب إيداعه السجن خلال فترة التحقيقات.

● **فى ٢١ من يونيو ٢٠١١** النائب العام يشكل لجنة قضائية لإعادة حسين سالم إلى مصر.

● **فى ٢٣ من يونيو ٢٠١١** النائب العام الإسبانى يطلب وضع حسين سالم تحت الإقامة الجبرية بعد دفع الكفالة ٢٧ مليون يورو، وذلك بهدف السيطرة عليه ومنع هروبه خارج إسبانيا (المصرى اليوم ٢٤ يونيو).

● **فى ٢٤ من يونيو ٢٠١١ قدم المدعى العام بالمحكمة الوطنية الإسبانية طعنا فى الحكم الذى صدر ضد حسين سالم فى قضية غسل الأموال والذى يقضى بدفعه كفالة ١٢ مليون يورو.**

● **فى ٢٧ من يونيو ٢٠١١** نشرت **الأهرام** «تصرفات حسين سالم ونجله خالد العقارية فى مدينة شرم الشيخ وتبين منها أن مجموع ما اشترياه من أراضى المدينة وسجلها اعتبارا من عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٦ يتجاوز مليونا وستمائة ألف متر مربع أى نحو ٤٥٠ فدانا وينخفض سعر شراء المتر المربع منها كما هو موثق فى الشهر العقارى إلى خمسة جنيهات.. علما بأن قيمة المتر ذاته الآن وفق تقديرات خبراء عقاريين تتراوح بين ٥ آلاف وخمسين ألف جنيه.. وفيما يلى بيان بالأراضى المسجلة:

أولاً: باسم خالد حسين كمال الدين سالم: ٤٣٠ ألفا و٦٥١ مترا مربعا بمبلغ ٤٤٦ ألف جنيه لشركة «فيكتوريا» السياحية المالكة لفندق «جولى فيل» قبل عام ١٩٨٨.

- ٧١٠ آلاف و٤٩٤ مترا مربعا لشركة «فيكتوريا» بمبلغ ٣٥٧ ألفا و٤٧٣ جنيها فى عام ١٩٨٩.

- ١٠ آلاف متر مربع لشركة «فيكتوريا» بمائة ألف جنيه فى عام ١٩٩٢.

- ٧٣٧٠ مترا مربعا لشركة «فيكتوريا» بمبلغ ٨١٦ ألفا و١٨٥ جنيها فى عام ١٩٩٨.

– اشترى من والده فيللا من نعمة للجولف رقم ٢٢٦ بسعر ٢٠٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٢.

– اشترى من والده فيللا رقم ٢٢٥ من نعمة للجولف بسعر ٢٠٠ ألف جنيه فى العام نفسه.

– اشترى من والده فيلتين برقمى ٢٢٣ ايه و٢٢٤ بى بمليون جنيه معا فى عام ٢٠٠٧.

– اشترى من والده فيللا رقم ٢٢٢ فى أرض الجولف بمبلغ ٥٥٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٧.

ثانياً: باسم حسين سالم نفسه: مليون متر مربع لشركة «نعمة للجولف والاستثمار السياحى» بسعر ١٩ جنيها للمتر الواحد فى عام ١٩٩٨.

– ٥٠ ألف متر مربع لشركة مياه جنوب سيناء بإجمالى ٢٥٠ ألف جنيه فى عام ١٩٩٩.

– ٢٠ ألفا و٢٥٧ مترا مربعا لشركة مياه جنوب سيناء بإجمالى ٤٠٥ آلاف و١٥٦ جنيها فى عام ١٩٩٩.

– ١٤٣ ألف متر مربع لشركة نعمة للجولف بإجمالى ٨٧٨ ألفا و٨٤٠ جنيها فى عام ٢٠٠٠.

– ٧٠ ألفا و٥٠٠ متر مربع لشركة نعمة للجولف بمليون و٤٠١ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٣.

– ٥٤ ألفا و٦٢ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى ٣٥٤ ألفا و٨٨٦ جنيها فى عام ٢٠٠٣.

– ٤٥ ألفا و٤٤٣ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى ٩٨٠ ألفا و٨٦٠ جنيها فى عام ٢٠٠٣.

– ٣٣٥٧ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى ٦٧ ألفا و١٤٥ جنيها فى عام ٢٠٠٣.

– ٦٥٤٧ مترا مربعا لشركة مياه جنوب سيناء بإجمالى ١٢٨ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٥.

– ١٦ ألف متر مربع لشركة نعمة للجولف بسعر ٧٥ جنيها للمتر الواحد فى عام ٢٠٠٥.

– ١٨٦ ألفا و٧٨٧ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى مليون و٢٠٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٥.

- ٢٢١ ألفا و٣٣٣ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى مليون و٧٦٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٥.

- ١٧١٩ مترا مربعا لشركة فيكتوريا بإجمالى ٣٧٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٥.

- ٤٤ ألفا و٢٧٣ مترا مربعا لشركة نعمة للجولف بإجمالى ٢ مليون و٤٥٩ جنيها فى عام ٢٠٠٦.

خمس فيللات لمبارك وجمال وعلاء بأقل من ٢ مليون جنيه

● فى اليوم نفسه نشرت **الأهرام** من واقع سجلات الشهر العقارى بمدينة «الطور» أن حسين سالم باع فى عام ٢٠٠٠ خمس فيللات فى أغلى منطقة بشرم الشيخ إلى الرئيس المخلوع حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال وهى بمثابة قصور فخمة وبيانها كالتالى:

١ ـ فيلا رقم ٢١١ لمحمد حسنى مبارك بسعر ٥٠٠ ألف جنيه فى خليج نعمة بالجولف مسطح ١٤٣ ألفا و٩٤٢ مترا مربعا.

٢ ـ فيلا لعلاء محمد حسنى مبارك بسعر ٤٠٠ ألف جنيه رقم ٢١٢ بالمنطقة ذاتها مسطح ١٨١٠ أمتار مربعة.

٣ ـ فيلا لجمال محمد حسنى مبارك بسعر ٤٠٠ ألف جنيه رقم ٢١٣ مسطح ١٩٦٠ مترا مربعا.

٤ ـ فيلا لعلاء وجمال معا بسعر ٣٠٠ ألف جنيه رقم ٢١٤ مسطح ١٩٤٠ مترا مربعا.

٥ ـ فيلا لعلاء وجمال مرة أخرى بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه رقم ٢١٥ بمسطح ١٠٨٥ مترا مربعا من مساحة فيلا الأب رقم ١.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة التحفظ على أموال رجل الأعمال حسين سالم وزوجته وأولاده وأسرتيهما ومنع التصرف فيها وذلك لاتهامه فى جرائم غسل أموال وتربيح الغير، وشهدت الجلسة عدم حضور أى دفاع عن الصادر فى حهم أمر المنع.

● **فى ٢٩ من يونيو ٢٠١١** نشرت **الشروق** فصلاً جديداً من مسلسل فساد حسين سالم حيث: بدأت نيابة الأموال العامة العليا التحقيق فى ثانى قضايا الفساد المتهم فيها رجل الأعمال الهارب حسين سالم بإهدار ٢٦٠ مليون دولار أمريكى من المال العام والتربح من خلال شركة ميدور للكهرباء «ميدالك» شركة مساهمة مصرية.

كشفت التحقيقات أن حسين سالم أسس فى عام ١٩٩٨ شركة «ميدور للكهرباء» كشركة مساهمة مصرية، بالمنطقة الحرة فى محافظة الإسكندرية، برأسمال

مرخص ٧٥ مليون دولار أمريكى ورأسمال مصدر ٢٧ مليون دولار، يمتلك حسين سالم ونجلاه خالد وماجدة منها نسبة ٦٠٪ من أسهم الشركة، وتمتلك شركة كول تكس فرجن الايرلندية نسبة ٤٠٪ بعدد ٢٧٠ ألف سهم، قيمة السهم الواحد ١٠٠ دولار، ونشاط الشركة توفير الكهرباء لشركة الشرق الأوسط لتكرير البترول «ميدور» التى يمتلكها أيضا حسين سالم وشركة العامرية لتكرير البترول، وشركة الإسكندرية للبترول.

بعد مرور شهور من تأسيس الشركة قام سالم بزيادة رأسمال الشركة ليصبح ٣٥٠ ألف سهم بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى، وزيادة رأس المال المصدر إلى ١٥٠ ألف سهم بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى، حتى أصبح حسين سالم يمتلك ٢٧٢ ألف سهم ونجله خالد ٧٠ ألف سهم وابنته ماجدة ١٧ ألف سهم وشركة كولتكس ١٤٠ ألف سهم.

وفى أوائل عام ١٩٩٩ تم زيادة رأس المال المصدر إلى مبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكى حتى أصبح حسين سالم يمتلك ٨٥٤ ألف سهم ونجله خالد ٣٥ ألف سهم، وابنته ماجدة ١٧ ألف سهم، وشركة كولتكس ١٤٠ ألف سهم والبنك العقارى ١٨ ألف سهم.. وشركة كايمان ليمتد «كمونولث» ١٣٥ ألف سهم.

وثبت من التحريات أنه خلال الفترة ما بين ٢٩ مارس ١٩٩٨ و٨ يوليو ١٩٩٩.. تم زيادة رأس المال المصدر لشركة ميدور من ٢٧٠ ألف سهم إلى ١٢٠ مليون سهم، على أن يمتلك هو وأبناؤه مليونا و٢٠٠ ألف سهم بالشركة، وفى نهاية عام ١٩٩٩، قام حسين سالم بسداد مبلغ ٥٢ مليون دولار، من كامل القيمة الاسمية لرأس المال البالغ ٧٠ مليون دولار، وسدد للشركة ١٠٪ من القيمة الاسمية لأسهم الزيادة البالغة ٦٨ مليون دولار، التى استحوذ عليها مع نجليه.

من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٢، قام حسين سالم ببيع كامل حصته بالشركة بسعر ٢٣٨ دولارا للسهم الواحد، على الرغم من أن القيمة الاسمية للسهم تبلغ ١٠٠ دولار فقط، وعلى الرغم من سداده قيمة ١٠٪ فقط من أسهم زيادة رأس المال، إلى جانب أن الشركة فى ذلك الوقت كانت مدينة للبنك الأهلى بمبلغ ١٢٠ مليون دولار، وقبل قيامه ببيع أسهم الشركة قام بتحصيل مبلغ ٢٣ مليون جنيه مصرى كإيرادات تشغيل منها ١٨ مليونا ونصف المليون جنيه من شركة ميدور للبترول وهو رئيس مجلس إدارتها وقتها يمثل المبلغ قيمة استهلاك ٤ سنوات مقدما، على الرغم من أن شركة ميدور لم تحقق أرباحا حتى عام ٢٠٠٤ مما أضر بأموال المساهمين بشركة ميدور للبترول التى تسهم فيها الهيئة المصرية العامة للبترول بمبلغ ٢٣ مليون جنيه، ووقع على العقد سامح فهمى وزير البترول السابق وكان يشغل وقتها نائب رئيس شركة ميدور لعدم تمكن حسين سالم من التوقيع على العقد لأنه يشغل رئيس مجلس إدارة الشركتين، كما تحصل حسين سالم على ٣,٢ مليون جنيه من

شركة العامرية و١,٧ مليون جنيه من شركة الإسكندرية للبترول، واستخدم هذه الأموال فى سداد القروض التى حصلت عليها شركة ميدور للكهرباء من البنك الأهلى المصرى.

وأوضحت التحريات أنه تم بيع أسهم الشركة المملوكة له ونجليه إلى شركة ماسكا السويسرية، صندوق الاستثمار العقارى العربى، شركة الشرق الأوسط للصهريج وخطوط الأنابيب التى يساهم فيها حسين سالم. والبنك الأهلى وبنك مصر وبنك السويس وفيصل والبنك العقارى العربى، بسعر مغالى فيه لا يتناسب مع الأرباح المتوقعة للشركة، لأن إيراداتها السنوية لا تتجاوز ٥ ملايين دولار أمريكى، قيمة ما تنتجه من كهرباء وهو لا يتناسب مع المبالغ التى تم شراء أسهمها، والتى تقدر بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار أمريكى، وكشفت التحريات عن قيام شركة الإسكندرية بسداد قيمة التعاقد مع شركة ميدور بدءا من شهر أكتوبر ٢٠١٠ وحتى الآن، وأكدت التحريات أن الغرض من عمليات الشراء، كان تربيح حسين سالم والإضرار العمدى بالمال العام، وأصبحت شركة ميدور للكهرباء لا تعد مشروعا قوميا.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١** وافقت الحكومة الإسبانية على بدء الإجراءات القانونية الخاصة بتسليم رجل الأعمال حسين سالم بناء على طلب خاص من الحكومة المصرية.

● **فى ١٤ من ٢٠١١** ألقت السلطات الإسبانية القبض على خالد وماجدة نجلى حسين سالم، عقب طلب تقدم به الإنتربول المصرى لاعتقالهما فى قضية غسل أموال وتحويلات بنكية مشبوهة.

● **فى ٢١ من يوليو ٢٠١١ قالت المصرى اليوم:** كشفت مستندات رسمية صادرة عن السجلات التجارية البريطانية أن رجل الأعمال المصرى حسين سالم الهارب فى إسبانيا ارتكب مخالفات فى بيع أسهمه فى شركة شرق المتوسط لتكرير البترول «ميدور» فى الفترة من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢.

يقول أحد المستندات إن حسين سالم باع ١٨٪ من حصته فى «ميدور» عام ٢٠٠٠ إلى البنك الأهلى المصرى الذى اشتراها بسعر ٤٣٠٠ دولار للسهم، فى حين أن قيمته الحقيقية كانت ١٢٠٠ دولار للسهم وفقا لصفقة قبل أقل من عام تمت لصالح الهيئة العامة للبترول.

وتظهر المستندات أن سالم استطاع رفع قيمة السهم فى هذه الصفقة بنحو ٣٦٠٪ رغم عدم بدء «ميدور» أعمالها فعليا، حيث أكدت ميزانيات الشركة أنها بدأت أعمالها فى أكتوبر ٢٠٠٢.

لكن المفاجأة الكبرى التى تفجرها المستندات هى أن حسين سالم نفذ إحدى صفقات «ميدور» بالبورصة فى ١٣ يوليو ٢٠٠١، وهو يوافق يوم جمعة، فى وقت كانت فيه البورصة المصرية مغلقة.

● كما نشرت **المصرى اليوم** (٧/٢١) خريطة ممتلكات حسين سالم (شركات في ثلاث دول) (للمزيد: راجع المصري اليوم)

● **فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١١** ادعت اللجنة القضائية المشكلة لاستعادة الأموال المهربة للخارج، إن اللجنة ادعت مدنيا ضد رجل الأعمال حسين سالم، المحبوس فى إسبانيا، وكلفت مكتب محاماة متخصصا لمتابعة القضية، ويتولى المكتب حضور جلسات نظر طلب مصر استرداد حسين سالم بعد التنسيق مع مكتب النائب العام.

● **فى ٢ من سبتمبر ٢٠١١** وافقت الحكومة الإسبانية على تسليم نجلى رجل الأعمال المصرى، حسين سالم «ماجدة وخالد» إلى مصر، المتهمين بالتورط فى عملية غسل أموال.

● **فى ٢ من سبتمبر ٢٠١١** أمر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع بمنع كل من حسين سالم وزوجته نظيمة عبدالمجيد ونجليه خالد وماجدة وأحفاده دنيا ونورا وحسين من التصرف فى أموالهم ووضعهم على قوائم ترقب الوصول وأمر بضبطهم واحضارهم فور دعوتهم وتسليمهم لمصر.

● **فى ١٤ من سبتمبر ٢٠١١** تقرر تشكيل لجنة ثلاثية من الهيئة العامة للاستثمار لمراجعة الشركات التى يمتلكها رجل الأعمال الهارب حسين سالم وأسرته وكذلك الشركات التى سبق لحسين سالم الدخول فيها وادخاره منها بعد ذلك هو وأفراد أسرته، وكذلك حصر جميع الشركات التى عمل فى إدارتها التى تتبع قطاع البترول وللمال العام فيها نصيب كبير وكذلك البنوك والهيئات الأخرى.

● **فى ٥ من أكتوبر ٢٠١١** الحكومة الإسبانية توافق بالفعل على تسليم رجل الأعمال الهارب حسين سالم ونجليه للسلطات المصرية.

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١ قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة رجل الأعمال الهارب حسين سالم ونجليه خالد وماجدة «هاربين» بالسجن ٧ سنوات لكل منهم وتغريمهم ٤ مليارات و٦ ملايين و٣١٩ ألف دولار لاتهامهم بارتكاب جريمة غسل الأموال المتحصلة من بيع الغاز المصرى لإسرائيل، والمتهم فيها المهندس سامح فهمى وزير البترول السابق.**

● **في ١٧ من أكتوبر ٢٠١١** وضعت اللجنة القضائية يدها علي وثائق مهمة تؤكد امتلاك حسين سالم رجل الأعمال الهارب، ونجليه خالد وماجدة، ثروة طائلة بعدة دول بالخارج تجاوزت ٢٤ مليار جنيه تم التوصل إليها من خلال التحويلات البنكية العديدة، التي أجراها سالم ونجلاه بعدة بنوك بالخارج خلال الشهور الستة الأخيرة، عقب ثورة ٢٥ يناير، التي قاموا من خلالها بتحويل عدة أصول يمتلكونها بتلك الدول إلي أموال سائلة.

● **فى ٢٠ من أكتوبر** نشرت **الجمهورية الأسبوعى** تفاصيل ثروة حسين سالم كما جاءت فى تقارير جهاز الكسب غير المشروع.. وننقلها فى السطور التالية:

أولاً: الحصص والأسهم المملوكة للمتهم وذويه بالشركات المساهمة:

- شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى (مجمع سياحى) مقيدة بالسجل التجارى رقم ١١٩٥ الطور فى ١٩٩٥/٦/٢٧ مقرها الكائن فندق مارتيم جولى فيل- خليج نعمة- شرم الشيخ- جنوب سيناء كالاتى:

٦٣١٦٥٨سهماً باسم المتهم، ١١٨٤١٣٢ سهماً باسم نجله/ خالد، ٧١٠٥٢٦ سهماً باسم نجلته/ ماجدة وذلك بالجنيه المصرى.

- شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق مقيدة بالسجل التجارى رقم ٢٧٨ الطور فى ١٩٨٥/١٢/٢٥ مقرها الكائن ٣ شارع أبو الفدا ١٤ الزمالك- القاهرة كالاتى:

١٠٦٣٥٠ سهماً باسم المتهم، ٥١٧٣٨٤ سهماً باسم نجله/ خالد، ٥٠١٧٦٠ سهماً باسم نجلته/ ماجدة وذلك بالجنيه المصرى.

- شركة مياه جنوب سيناء مقيدة بالسجل التجارى رقم ٩٧٧ الطور فى ١٩٩٣/١٢/٢٢ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة كالاتى: ١٣١٣٨ سهماً باسم المتهم، ١٢٩٠٦٢ سهماً باسم نجله خالد، ١٣٣٥٠ سهماً باسم نجلته ماجدة وذلك بالجنيه المصرى.

- شركة فيكتوريا للسياحة والنقل السياحى مقيدة بالسجل التجارى رقم ٩٨١ الطور باسم المتهم ونجله خالد وآخر.

- شركة شرم الشيخ للفنادق ومراكز المؤتمرات مقيدة بالسجل التجارى رقم ١٧٠٩ فى ٢٠٠٦/٧/٢٠ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى- ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم ونجله خالد ونجلته ماجدة.

- شركة فندق الأقصر جراند اوتيل ميدترينيان للفنادق ومقرها الكائن ٣ شارع أبو الفدا الزمالك- القاهرة باسم نجله خالد ونجلته ماجدة.

- الشركة العربية للاستثمارات البترولية والطاقة مقيدة بالسجل التجارى رقم ٦٤٦٨ فى ٢٠٠١/١/٢٩ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى- ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة باسم نجله خالد.

- شركة شرم الشيخ للأسواق الحرة مقيدة بالسجل التجارى رقم ٩٠٢٩ فى ٢٠٠٢/٩/١٧ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى- ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم ونجله خالد ونجلته ماجدة.

- شركة التمساح للمشروعات السياحية مقيدة بالسجل التجارى رقم ٣٤٨٣٥٩ فى

٢٠٠٢/٩/٢مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى- ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة كالاتى:-

١٤٩٩٥٠ سهماً باسم المتهم، ١١٢٥٠٠٠ سهم باسم نجله خالد، ٥٠ سهماً باسم نجلته ماجدة، ٧٥٠٠٠ سهم باسم حفيدته نورا خالد، ٧٥٠٠٠ سهم باسم حفيدته دونيا خالد وذلك بالجنيه المصرى.

- شركة ميدور للكهرباء ميدالك مقيدة بالسجل التجارى رقم ١٤٦٥٧٧ فى ١٩٩٨/٣/٢٤ مقرها الكائن ٢٢ شارع البادية- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم ونجله خالد ونجلته ماجدة.

- شركة كولتكس ايرلندية باسم المتهم ونجله خالد ونجلته ماجدة واحفاده ليلى، مينا محمد إيهاب فتوح.

- شركة اكزا جينتز وينجز افياشين مقيدة بالسجل التجارى رقم ٣١٥٥٠٧ فى ١٩٩٨/٧/٢٧ مقرها الكائن ٢٠٨، ٢٠٩ مبنى مركز التصدير الدولى بجوار مطار القاهرة الجوى- مصر الجديدة- القاهرة بأسم نجله خالد.

- شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز emg مقيدة بالسجل التجارى رقم ١٥٣٨٧٣ فى ٢٠٠٠/٤/١٩ مقرها الكائن ٢٤ شارع رشدى- ميدان العروبة- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم.

- شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) مقيدة بالسجل التجارى رقم ٣٠٢٩٦٣ فى ١٩٩٧/٣/١٧+ سجل رقم ١٣٦٥٣٨فى ١٩٩٤/٧/٢٥ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى- مصر الجديدة- القاهرة وكذا ٢٢ شارع البادية من شارع بيروت- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم.

- شركة الشرق الأوسط للصهاريج وخطوط أنابيب البترول «ميدتاب» مقيدة بالسجل التجارى رقم ١٤٣٢٥٥ فى ١٩٩٧/٤/١ مقرها ٢٢ شارع البادية من شارع بيروت- مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم.

- شركة غاز الشرق ش.م.م مقيدة بالسجل التجارى رقم ١٥٦١٣٧ فى ٢٠٠١/١/٢٤ مقرها الكائن ٢٦ شارع شريف- عمارة الايموبيليا- الدور العاشر شقة ١٠٦٨، ١٠٧٠ جنوب القاهرة باسم المتهم.

- شركة ماريتيم شرم لإدارة الفنادق والمنتجعات مقيدة بالسجل التجارى رقم ٢٤٣٠٤ فى ٢٠٠٧/٥/٦ مقرها الكائن ٢٦ شارع رشدى ميدان العروبة مصر الجديدة- القاهرة باسم المتهم ونجله خالد.

- شركة المواد الطبيعية والكيماوية المحدودةncpl مقيدة بالسجل التجارى رقم

٣٢٥١٤ فى ٢٠٠٨/٥/٢٥ مقرها الكائن ٢٤ شارع رشدى ميدان العروبة- مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- عدد ١٧٢٥٠٠ سهم ببنك قناة السويس باسم المتهم.

ثانيا: الممتلكات المنقولة:-

أ- الطائرات طائرة خاصة بالمتهم ماركة gedhy طراز ٢٠٠٠ f وجنسيتها انجليزى ومقرها بروكسل-٠ بلجيكا.

ب- اللنشات لنش بحرى مسجل برقم ٣٣ بميناء شرم الشيخ ويحمل اسم بلولجون باسم نجله خالد.

ج- السفن:- عدد ثلاث سفن مؤمن عليها لصالح شركتى التمساح للمشروعات السياحية وشركة فيكتوريا للفنادق الخاصين بالمتهم وذويه.

د- السيارات:

- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات ارقام ب ج ل/ ٧٣٨ ملاكى.
- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات ارقام ب ج ل/ ٧٣٩ ملاكى.
- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام ى ول/٤٥٦ ملاكى.
- سيارة ماركة تويوتا تحمل لوحات أرقام ى ج و/ ٢٨٦ ملاكى.
- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام ن ق ا/ ٨٦٢ ملاكى
- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام ل ص ج/ ٧١٢ باسم شركة ميدور
- سيارة ماركة هامر تحمل لوحات أرقام ل ص ج/٧١٢ باسم شركة ميدور
- سيارة ماركة هوندا أوكورد موديل ٢٠٠٧ تحمل لوحات أرقام ٣٠٤١ باسم شركة نعمة للجولف.
- سيارة ماركة تويوتا داينا موديل ٢٠٠٦ تحمل لوحات أرقام ٧٧٩ بسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.
- سيارة ماركة هوندا اكورد موديل ٢٠٠٧ تحمل لوحات أرقام ٣٠٤٢ باسم شركة نعمة للجولف.
- سيارة ماركة هوندا اكورد موديل ٢٠٠٧ تحمل لوحات ارقام ٣٠٤١ باسم شركة نعمة للجولف.
- سيارة ماركة بيجو ٤٠٥ موديل ١٩٩٣ تحمل لوحات ارقام ٥٠٣ باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية.
- سيارة ماركة شيروكى موديل ١٩٩٨ تحمل لوحات ارقام ٢٤٩ باسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق- جولى فيل- شرم الشيخ.

- سيرة ماركة باسات موديل ٢٠٠٧ تحمل لوحات أرقام ٤٤٨٨ باسم شركة التمساح للشروعات السياحية المالكة لفندق ماريتيم جولى .
- سيارة ماركة سوزوكى فان موديل ٢٠٠٩ تحمل لوحت ارقام ١٦٤٥ باسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق شرم الشيخ خليج نعمة.
- سيارة ماركة جيب شيروكى موديل ٢٠٠٣ تحمل لوحات ارقام ٣٩٩ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٣ تحمل لوحات أرقام ٢٦٨ باسم شركة مياه جنوب سيناء.
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٤ تحمل لوحات أرقام ١٢ باسم فندق ماريتيم جولى فيل شرم الشيخ.
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٧٦٩ باسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.
- سيارة ماركة اسكانيا موديل ١٩٨٨ تحمل لوحات ارقام ٣ باسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.
- سيارة ماركة كرايسلر موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ١٤٤١ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة هوندا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٨١٢ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة هوندا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٨٥٩ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة هوندا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٧٣٤ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة هيونداى موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ١٨٠١ باسم شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.
- سيارة ماركة هيونداى موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٤١٠٣٥٢ باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية.
- سيارة ماركة هوندا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ١٨٥٥ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.
- سيارة ماركة مرسيدس موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٤١٢٨٨٠ باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية.

- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٩٦٥ باسم فندق ماريتيم جولى فيل- شرم الشيخ.
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٧٣٥ باسم فندق ماريتم جولى فيل- شرم الشيخ.
- سيارة ماركة تويوتا/ كوستر موديل ٢٠١١ تحمل لوحات أرقام بدون باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية (فندق جولى فيل موفنييك).
- سيارة ماركة تويوتا/ كوستر موديل ٢٠١١ تحمل لوحات أرقام بدون باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية (فندق جولى فيل موفنييك).
- سيارة ماركة تويوتا/ كوستر موديل ٢٠١١ تحمل لوحات أرقام بدون باسم شرم التمساح للمشروعات السياحية (فندق جولى فيل موفنييك).
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠١١ تحمل لوحات أرقام بدون باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية (فندق جولى فيل موفنييك).
- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٦ تحمل لوحات أرقام ٣٠٠٩٣٩٣ باسم شركة مياه جنوب سيناء.
- سيارة ماركة ميتسوبيشى موديل ٢٠٠٦ تحمل لوحات أرقام ١٧٥٩٦٣ باسم شركة ميدور للكهرباء (ميداليك).
- سيارة ماركة ميتسوبيشى موديل ٢٠٠٨ تحمل لوحات أرقام ٣٩٧ باسم شركة ميدور للكهرباء (ميداليك).
- سيارة ماركة دايهاتسو موديل ٢٠٠٨ تحمل لوحات أرقام ٢١١ باسم فندق ماريتيم جولى فيل شرم الشيخ.
- سيارة ماركة مرسيدس موديل ٢٠٠٥ تحمل لوحات أرقام ٧١٣ باسم شركة ميدور للكهرباء (ميداليك).
- سيارة ماركة شيفروليه موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام ٥٤٩ باسم شركة ميدور للكهرباء (ميداليك).
- سيارة ماركة سكودا موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام ٩١٣ باسم شركة ميدور للكهرباء.
- سيارة ماركة كرايسلر موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام أ ط ل / ٢٨٣ باسم شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز.
- سيارة ماركة جيب شروكى موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام ٢٨٣ باسم شركة التمساح للمشروعات السياحية.

- سيارة ماركة فولكس واجن موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام أ ط ل/٢٧٨ باسم شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز.

سيارة ماركة فولكس واجن موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام أ ط ل/ ٢٨١ باسم شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز.

سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠١٠ تحمل لوحات أرقام و س ر ٤٢٨ باسم شركة غاز الشرق.

- سيارة ماركة مرسيدس موديل ٢٠١١ بدون أسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.

- سيارة ماركة تويوتا موديل ٢٠٠٨ تحمل لوحات أرقام ٤٣٠ باسم شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.

- سيارة فولكس واجن موديل ٢٠٠٨ تحمل لوحات أرقام ع ط ى/ ٩٣٤ باسم شركة ميدور للكهرباء (ميداليك).

- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام و ط ج/ ٣٨٥ ملاكى باسم/ زوجته هالة صلاح الدين اسماعيل.

- سيارة ماركة نصر تحمل لوحات أرقام أ ط ن/ ١٤٧ ملاكى باسم زوجته نظيمة عبدالمجيد اسماعيل محمد.

- سيارة ماركة هيوندای تحمل لوحات أرقام أ ص ج/ ٢٣٧ ملاكى باسم نجله خالد.

- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام ص ع ط/ ٤٦١ ملاكى باسم نجله خالد.

- سيارة ماركة كرايسلر تحمل لوحات أرقام ص ب ل/ ٢٧٨ باسم نجله خالد.

- سيارة ماركة أودى تحمل لوحات أرقام ص ج ل/ ٩٧٨ ملاكى باسم نجلته ماجدة.

- سيارة ماركة بى أم دبليو تحمل لوحات أرقام هـ ق أ/٦٥٢ ملاكى باسم نجلته ماجدة.

سيارة ماركة دودج تحمل لوحات أرقام ع ن ب/ ٨٩٦ نقل باسم نجلته ماجدة.

- سيارة ماركة اودى تحمل لوحات ارقام ط ف ع/٧٤٢ ملاكى باسم نجلته ماجدة.

- سيارة ماركة كيا تحمل لوحات ارقام ن د هـ/٤٧٨ ملاكى باسم نجلته ماجدة.

ثالثاً: الممتلكات العقارية:-

أ- الفيلات:-

١- الفيلا رقم ٣٨ نموذج «G» الكائنة بقرية مينا جاردن سيتى محافظة ٦ اكتوبر باسم المتهم.

٢- الفيلا رقم ٢٩ بمنطقة الجولف مدينة شرم الشيخ بمساحة ٢٥٨٤ م٢ مخصصة للمتهم من قبل شركة نعمة للجولف والاستثمار.

٣- فيلا ٩٦ حالى - ٨٨ سابقاً شارع النزهة مصر الجديدة باسم زوجته نظيمة عبدالمجيد إسماعيل محمد ونجليها خالد وماجدة.

٤- عدد ٥ فيلا بالجولف شمال خليج نعمه أرقام ٢٢٢ B، A٢٢٣، B٢٢٤، A٢٢٥، B٢٢٦، باسم نجله خالد.

٥- عدد ٢ فيلا B٢٢٧، A٢٢٨، فيلات بالجولف - شمال خليج نعمة كامل أرض بناء - العقار ٢٨ حالى - ٢٦ سابق شارع رشدى - مصر الجديدة - القاهرة باسم/ ماجدة حسين وشقيقها خالد.

٦- عدد ١٨ فيلا عبارة عن دورين تابعة لشركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى بمنطقة خليج نعمة.

٧- فيلا رقم ٢٢٩ عبارة عن دورين بمنطقة فيلات الجولف - منطقة شمال خليج نعمة.

ب- الفنادق:-

١- فندق جولى فيل ماريتم رويال بيننسيولا - شرم الشيخ تابع لشركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.

٢- فندق موفينبيك شرم الشيخ التابع لشركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.

٣- فندق ماريتم جولى فيل للجولف - شرم الشيخ تابع لشركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى

٤- فندق ماريتم جولى فيل الاقصر التابع لشركة التمساح للمشروعات السياحية باسم نجله خالد.

ج- القرى السياحية:-

١- قرية ماريتم جولى فيل ريزورت آند كازينو - فندق سياحى وكائنة شرم الشيخ تتبع شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق بمنطقة خليج نعمة - شرم الشيخ - جنوب سيناء.

د- العقارات

١- عقار مكون من ٤ أدوار كائن ٩٦ شارع النزهة (٨٨ سابقاً) ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة باسم نجله خالد ونجلته ماجدة وحرمه نظيمة عبدالمجيد اسماعيل.

٢- عقار مكون من بدروم ودور ارضى وعدد ٣ أدوار كائن فى ٢٨ شارع رشدى - ألماظة - القاهرة باسم نجله خالد ونجلته ماجدة، ويشغله شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق المملوكة للمتهم ونجله خالد.

٣- العقار ٢٤ أ حالى - ٢٢ أ سابق شارع رشدى - مصر الجديدة - القاهرة باسم/ ماجدة حسين وشقيقها خالد حسين عبارة عن مبنى ادارى وتجارى مكون من خمسة أدوار.

٤- كابينة تم حجزها رقم A٥٩ بمشروع هاسيندا وايت - شركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلز.

٥- كالبينة تم حجزها رقم A٦٠ بمشروع هاسيندا وايت - شركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلز.

س - قطع أراضى بناء:-

١- قطعتا أرض رقما ٦و٧ بمنطقة القصور شمال المشتل بالاصول المقامة عليها بالقاهرة الجديدة بمحافظة حلوان باسم نجله خالد.

٢- قطعتا أرض رقمى ٥٥ مميز، ٥٦ مميز بمساحة ١٥٤٠ م٢، ١٥٨٢ م٢ باسم نجله خالد تم شراؤهما من جمعية الإسكان التعاونى لأعضاء نادى الرياضات البحرية بشرم الشيخ..

٣- عدد ٦ قطع أراضى أرقام ٦١٥٣، ٦١٥٤، ٦١٥٥، ٦١٥٦، ٦١٥٧، ٦١٥٨ تقسيم بلوك ١٥ المنطقة ج - المقطم باسم نجلته ماجدة.

٤- قطعة أرض مساحتها ٨٠٩١٧ م٢ مخصصة من الهيئة العامة للتنمية السياحية للشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية بالعنوان الجريفات - السخنة.

٥- قطعة أرض مساحتها ٤٥١٧٣ م٢ مخصصة من الهيئة العامة للتنمية السياحية لشركة غاز الشرق بالعنوان طابا - خليج العقبة.

ص - الشقق:-

- شقة كائنة ٨ شارع افلاطون من شارع ابو بكر الصديق - النزهة - مصر الجديدة باسم زوجته هالة صلاح الدين اسماعيل.

- شقة رقم ٥ بالدور الرابع بعد الارضى بالعنوان رقم ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- شقة رقم ٤ بالدور الثالث بعد الارضى بالعنوان رقم ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- شقة رقم ٣ بالدور الثانى بعد الارضى بالعنوان رقم ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- شقة رقم ١ بالدور الارضى بالعنوان رقم ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- شقة رقم ٧ بالدور السابع فوق الارضى بالعنوان رقم ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجله خالد.

- شقة رقم ٦ بالدور السادس بعد الارضى بالعنوان ٢٨ شارع فريد - مصر الجديدة باسم نجلته ماجدة.

ط - الوحدات السكنية:-

- وحدة سكنية رقم G٤٨ بشركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلز باسم نجلته ماجدة.

- وحدة سكنية رقم G٤٩ بشركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلز باسم نجلته ماجدة.

- وحدة سكنية رقم F٤٨ بشركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلز باسم نجلته ماجدة.

- وحدة سكنية رقم ٩ بشركة الشرق الاوسط للاستثمار العقارى من مجموعة شركات بالم هيلزباسم نجلته ماجدة.

ع - الأراضى الزراعية:-

١- قطعة أرض مستصلحة باسم نجله خالد مساحتها ٦١ فداناً و٢ قيراط ١٩ سهماً كائنة الحوض برقم ٢ بناحية البساتين الثانية مركز ابو المطامير محافظة البحيرة مشتراة فى ٢٠٠٦/٤/١ من السيد/ سعيد هلال عبدالله الظاهرى - اماراتى الجنسية.

٢- قطعة أرض مساحتها ٦٠ فداناً، ٩ قراريط بناحية البستان الثانية مركز ابو المطامير - بحيرة باسم نجله خالد.

٣- قطعة ارض مساحتها ٣٦ فداناً، ١٨ قيراطاً، ٢٠ سهماً كائنه بناحية زمام البياضية مركز الاقصر - قنا لصالح شركة التمساح للمشروعات السياحية.

ف - محطات مياه:-

١- محطة مياه تابعة لشركة محطة مياه حنوب سيناء بمنطقة خليج نعمة - شرم الشيخ - جنوب سيناء.

٢- محطة رفع مياه تابعة لشركة محطة مياه جنوب سيناء بمنطقة التاور - خليج نعمه - شرم الشيخ - جنوب سيناء.

رابعاً :- وثائق التأمين:-

١- وثيقة تأمين بمبلغ ٨٦٠٠٦٨٤٩ مليون جنيه على فندق ماريتم جولى فيل

الاقصر مؤمن له شركة التمساح للمشروعات السياحية باسم/ حسين كمال الدين سالم.

٢- وثيقة تأمين بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ مليون جنيه على لنش نزهة خاص اسم الوحدة بلولاجون باسم/ خالد حسين كمال الدين سالم.

٣- وثيقة تأمين بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه على لنش نزهة خاص اسم الوحدة «شارمنج» باسم/ خالد حسين كمال سالم.

٤- وثيقة تأمين بمبلغ ١,١٥٠,٠٠٠ مليون جنيه على سيارة ماركة تويوتا لكزس «باسم خالد حسين كمال الدين سالم».

٥- وثيقة تأمين بمبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ بالدولار على شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى «رويال كلوب».

٦- وثيقة تأمين بمبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ بالدولار على شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى «مبنى الخدمات».

٧- وثيقة تأمين بمبلغ ٩,٥٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على فندق ماريتم جولى فيل «ريزوت اندكازينو».

٨- وثيقة تأمين بمبلغ ٨,٤٤٠,٠٠٠ بالدولار على كازينو رويال المملوك لشركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.

٩- وثيقة تأمين بمبلغ ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ بالدولار على الشركة الدولية للفنادق والمنتجعات السياحية قاعة مؤتمرات.

١٠- وثيقة تأمين بمبلغ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ بالدولار على الشركة الدولية للفنادق والمنتجعات السياحية فندق ماريتم جولى فيل.

١١- وثيقة تأمين بمبلغ ٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على فندق ماريتم جولى فيل الجولف اند ريزورت.

١٢- وثيقة تأمين بمبلغ ٢٦٣,٣٣٥,٠٠٠ بالجنيه المصرى على ماريتم جولى «ريزورت اند كازينو».

١٣- وثيقة تأمين بمبلغ ٢٨,٦٦٢,٠٠٠ بالجنيه المصرى على شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق.

١٤- وثيقة تأمين بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على محطة معالجة مياه الصرف الصحى.

١٥- وثيقة تأمين بمبلغ ١٥٢,٠٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على محطة تحلية مياه جنوب سيناء.

١٦- وثيقة تأمين بمبلغ ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى.

١٧- وثيقة تأمين بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على فندق ماريتم جولى (ريزوت آندكازينو).

١٨- وثيقة تأمين بمبلغ ٣٢٣,١٥٨,٣٢٩ بالجنيه المصرى على فندق ميليا شرم ملك شركة شرم للمشروعات السياحية.

١٩- وثيقة تأمين بمبلغ ٦٧,٦١٣,٠٩٣ بالجنيه المصرى على فندق كوريتشيا تحت الانشاء ملك شركة شرم للمشروعات السياحية.

٢٠- وثيقة تأمين بمبلغ ١٠٩,٦٠٠,٠٠٠ بالجنيه المصرى على شركة شرم للاستثمار السياحى (فندق سول سيزين).

٢١- وثيقة تأمين بمبلغ ١٠١,٦٣٦,٠٠٠ بالجنيه المصرى على شركة شرم للفنادق (فندق سول شرم).

٢٢- وثيقة تأمين رقم (٩٦٣) أجسام سفن تابعة لشركة التمساح للمشروعات السياحية.

٢٣- وثيقة تأمين رقم (١١٣٢) أجسام سفن تابعة لشركة فيكتوريا للفنادق.

٢٤- وثيقة تأمين رقم (١١٣٣) أجسام سفن تابعة لشركة فيكتوريا للفنادق.

● **فى ٢ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل نظر دعوى التحفظ على أموال وممتلكات رجل الأعمال الهارب فى إسبانيا حسين سالم وأسرته، لجلسة ٣ ديسمبر المقبل، لإعلان نظيمة محمد عبدالرحمن زوجة الهارب حسين سالم مع استمرار سريان القرار.

● **فى ٢٧ من نوفمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة بالتجمع الخامس تأجيل نظر قضية تصدير الغاز المتهم فيها حسين سالم وسامح فهمى وغيرهما لجلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١١.

● **فى ٣ ديسمبر ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات الجيزة القرار الصادر من جهاز الكسب غير المشروع بتأييد منع كل من حسين سالم وزوجته ونجليه وأحفاده من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والأسهم والسندات، والتحفظ عليها، وقالت إن ا لمتهمين لم يتمكنوا من إثبات شرعية حصولهم على الأموال.

● **فى ٢٧ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل قضية تصدير الغاز المتهم فيها سامح فهمي وحسين سالم وغيرهما لجلسة ٢٢ يناير المقبل للاطلاع على تقارير ترجمة عقود تصدير الغاز.

محاكمة نظيف والعادلى فى قضية اللوحات المعدنية

● **فى ٥ أبريل ٢٠١١** أصدرت نيابة الأموال العامة قراراً بالقبض على أحمد نظيف رئيس وزراء مصر الأسبق ووزير ماليته الهارب يوسف بطرس غالى، ويواجه نظيف وغالى، إلى جانب وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى اتهامات بالتربح وإهدار ٢٥ مليون يورو من أموال الدولة فى قضية توريد لوحات معدنية لإدارة المرور، وإسنادها بالأمر المباشر لشركة ألمانية.

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١**، قرر النائب العام، حبس حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى قضية اتهامه ووزير المالية السابق يوسف بطرس غالى بتحقيق منفعة مالية لممثل لإحدى الشركات الألمانية بأن أسند إليه بالأمر المباشر توريد ٥ ملايين من لوحات السيارات المعدنية بسعر ٤٠ جنيهاً للوحة الواحدة بما يزيد على التكلفة الفعلية للوحة بمبلغ ٢٠ جنيهاً، بما أضر بأموال أصحاب السيارات المتعاملين مع إدارات المرور بتحميلهم تلك القيمة المغالى فيها حيث وصل إجمالى الضرر ٩٢ مليون جنيه.

● **فى ١٠ من أبريل،** استمعت نيابة الأموال العامة العليا إلى أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق لاتهامه فى قضية تزوير اللوحات المعدنية فى وزارة الداخلية بالأمر المباشر، مما ألحق أضراراً بالمال العام وكانت النيابة قد سبقت وحققت فى قضية توريد خمسة ملايين من اللوحات المعدنية الخاصة بالسيارات إلى وزارة الداخلية بقيمة ٩٢ مليون جنيه، حيث قام أحمد نظيف بالموافقة على إسناد هذا التوريد إلى شركة ألمانية بالأمر المباشر ودون عمل مناقصات أو مزادات بالمخالفة للقانون، وكلف يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق بتوريد تلك اللوحات إلى وزارة الداخلية، مما أضرر بالمال العام، وألقى المسئولية كاملة على أحمد نظيف وبطرس غالى، وقرر أن دوره اقتصر على تسلم تلك اللوحات فقط ولم يكن له سلطة البت فى هذا الأمر أو إبداء الرأى فى الأسعار.

● ووفقاً **للأهرام** «**١١ أبريل**»، أمرت نيابة الأموال العامة بحبس أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق ١٥ يوماً لاتهامه فى قضية اللوحات المعدنية حيث أسفرت تحقيقات النيابة عن قيامه مع كل من يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق بتربيح ممثلى شركة أوتش الألمانية بمبلغ ٩٢ مليون جنيه بغير حق بأن أصدر أمرا بالإسناد المباشر لتوريد هذه اللوحات بدون توافر حالة من حالات الضرورة أو الاستعجال لهذا الإسناد. «**الأهرا**م ١٢ أبريل»

● **فى ١٧ من أبريل ٢٠١١**، وافق النائب العام على إحالة كل من أحمد نظيف رئيس

مجلس الوزراء الأسبق، وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق «محبوسين» ويوسف بطرس غالى «هارب»، وهيلموت جينجيليث مسئول بشركة أوتش الألمانية، إلى محكمة الجنايات فى قضية اللوحات المعدنية.

● **فى ٢١ من مايو ٢٠١١** .. دخل أحمد نظيف القفص لأول مرة، فى قضية اللوحات المعدنية وفى نهاية الجلسة الأولى للمحاكمة قررت محكمة جنايات القاهرة التأجيل لجلسة ٢٥ يونيو ٢٠١١.

● فى **٢٥ من يونيو ٢٠١١**، شهدت ثانى جلسات قضية اللوحات المعدنية مشادات ساخنة بين المدعين بالحق المدنى والدفاع والنيابة وهيئة المحكمة، وذلك لإصرار دفاع المتهمين على سماع الشهود فى يوم واحد وبجلسة واحدة، وقد استمعت المحكمة إلى مرافعة النيابة العامة فى القضية.. وطالبت النيابة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين، وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل ٢٧ يونيو ٢٠١١.

● **فى ٢٧ من يونيو ٢٠١١**، استمعت محكمة جنايات القاهرة لشهود الإثبات فى قضية «اللوحات المعدنية».

● **فى ٩ من يوليو ٢٠١١** شهدت جلسة التحقيق فى قضية اللوحات المعدنية أحداثاً ساخنة، حيث اتهم أحمد نظيف المتهم فى القضية ودفاعه شاهد الإثبات الثالث بالإهمال والتقاعس.. واتهم دفاع نظيف الشاهد الثانى بالتزوير.. وطلب محامى العادلى لجنة خبراء لإعادة فحص القضية.. وقررت المحاكمة التأجيل لجلسة الاثنين «١١ يوليو».

● **فى ١١ من يوليو ٢٠١١**، عاقبت محكمة جنايات القاهرة أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، بالسجن سنة مع الإيقاف لمدة ٣ سنوات، ويوسف بطرس غالى، وزير المالية السابق،(هارب) بالسجن ١٠ سنوات، وحبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، (محبوس) بالسجن ٥ سنوات، ورجل الأعمال الألمانى صاحب شركة «أوتش» الألمانية، بالسجن عاما مع الإيقاف، وألزمتهم برد مبلغ ٩٢ مليون جنيه وتغريمهم مبلغاً مساوياً فى قضية اللوحات المعدنية (**المصرى اليوم** ١٣ يوليو).

محاكمة نظيف.. فى قضايا إهدار المال العام والتربح

● **فى ١٠ من مارس ٢٠٠٧** أيدت محكمة القاهرة القرار الصادر عن النائب العام بالتحفظ على أموال د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق.

● فى ١٢ من فبراير ٢٠١١ قرر المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام منع كل من الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق، وأنس الفقى وزير الإعلام، وحبيب العادلى وزير الداخلية السابق، من مغادرة البلاد فى ضوء

البلاغات المقدمة ضدهم وضد بعض المسئولين الحاليين والسابقين. (**الشروق** ٢/١٣)

● **فى ١٣ من فبراير ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة مخاطبة الجهاز المركزى للمحاسبات لضم أصول تقارير رسمية تتهم الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق بتسهيل الاستيلاء على نحو ١٠٠ مليار جنيه من المال العام لصالح رجال أعمال امتلكوا أراضى شاسعة فى طريق مصر - الإسكندرية الصحراوى، ولم يسددوا فارق السعر عن تحويلها من أراض زراعية حصلوا عليها إلى أراضى استثمار عقارى.

ورصدت التقارير قيام نظيف بإهدار نحو ٩٥ مليار جنيه أخرى مستحقة على رجال أعمال آخرين فى حالات مشابهة لصالح شركات فى طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى.

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** بدأت نيابة الأموال العامة العليا التحقيق فى اتهام الدكتور أحمد نظيف وهانى سيف النصر رئيس الصندوق الاجتماعى للتنمية بإهدار نحو ٢٠ مليار جنيه من أموال الصندوق واستخدامها فى غير الأغراض المخصصة لها، واستمعت النيابة لأقوال مقدم البلاغ الخبير المصرفى أمين على الحداد.

● **فى ٢٨ من مارس ٢٠١١** تسلمت نيابة الأموال العامة، عدداً من تقارير الجهات الرقابية حول قضايا الفساد، أهمها تقرير يشير إلى تورط الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق و٥ وزراء سابقين فى الاستيلاء على نحو ٣ مليارات جنيه من أموال الدولة.

● **فى ٣٠ من مارس ٢٠١١ قالت الوفد:** بدأ المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق المنتدب من وزير العدل، التحقيق فى البلاغ المقدم من الجمعية المصرية النوبية للمحامين، ضد الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور يوسف والى وزير الزراعة الأسبق، وأمين أباظة وزير الزراعة السابق، وسوزان محمد كامل مدير المكتب التنفيذى لمشروع العون الغذائى لمنظمة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة واتهمهم البلاغ بإهدار مبلغ مليار جنيه كانت مخصصة لدعم منطقة النوبة.

● **فى ١٦ من أبريل ٢٠١١** أمر المستشار على الهوارى المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة بحبس أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق ١٥ يوما بتهمة الاستيلاء على المال العام.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١** بدأ جهاز الكسب غير المشروع، تحقيقات موسعة مع الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق فى بلاغات تتهمه بتحقيق كسب غير مشروع، نتيجة استغلال سلطات وظيفته، بعد أن تلقى الجهاز تحريات من الرقابة

الإدارية ومباحث الأموال العامة، أفادت بتضخم ثرواته بطريقة لا تتناسب مع مصادر دخله المشروعة.. وحصل الجهاز على موافقة «نظيف» بالكشف عن سرية حساباته فى الداخل والخارج، ونفى رئيس الوزراء الأسبق تحقيقه كسبا غير مشروع، لكنه لم يفسر الممتلكات التى لم تذكر فى إقرار الذمة المالية. (**المصرى اليوم** ٣١ مايو)

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار جهاز الكسب غير المشروع بمنع كل من أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وأسرته، ومحمد عهدى فضلى رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم السابق وزوجته، وهانى كامل مدير إدارة الإعلانات بأخبار اليوم السابق وزوجته، من التصرف فى أموالهم لاتهامهم بتضخم ثرواتهم والكسب غير المشروع.

● **فى ٥ من يونيو ٢٠١١** استمع جهاز الكسب غير المشروع لأقوال خالد وشريف نجلى د. أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، كما استمع الجهاز لأقوال زينب عبداللطيف زوجة نظيف الثانية بشأن تضخم ثرواتهم من خلال إنشاء نظيف لـ ٦ شركات فى مجال المعلومات والاتصالات بإدارة أسرية، وقام باستغلال منصبه كوزير للاتصالات بتكليف هذه الشركات العائلية بتنفيذ عدد من المشروعات بالأمر المباشر، وهو الأمر الذى كشفت عنه تقارير الأجهزة الرقابية المقدمة للجهاز.

وكشفت التقارير امتلاك نظيف وأسرته لأرصدة مصرفية ببعض البنوك، وعدد من الشقق والفيلات فى القاهرة والجيزة والإسكندرية والساحل الشمالى.

● **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** حصلت **« الأخبار»** على قائمة رسمية بالأملاك الحرام – بحسب تعبير الصحيفة – التى جمعها أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وأنس الفقى وزير الإعلام السابق وأسرتيهما، اللذين يتهمهما جهاز الكسب غير المشروع بجمعها بطرق غير مشروعة نتيجة استغلال النفوذ فى الوزارة.. وقد أصدر المستشار خالد سليم رئيس هيئة الفحص والتحقيق قراراً بمنع التصرف فى كل الأموال والممتلكات ضد المتهم أحمد محمود محمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق والمحبوس على ذمة التحقيقات وزوجته زينب عبداللطيف محمد زكى عبدالباقى وأولاده شريف وخالد، وتشمل ٢١ قصراً وفيللا وقطعة أرض وأسهم فى ٧ شركات تعمل كلها فى مجال تكنولوجيا المعلومات لتستغل نفوذ نظيف فى وزارة الاتصالات ثم رئاسة الوزارة و٤ سيارات فارهة .

وتبين أن نظيف وزوجته وولديه يمتلكون فيللا بمدينة الغردقة ومساحتها ٧٠٠ متر باسمه، وحصة بقطعة أرض كائنة بحوض غرب طريق مصر ـ إسكندرية الصحراوى مساحتها ٤ أفدنة و ١٦ قيراطاً والمشتراة من شركة وادى النخيل للتنمية الزراعية باسمه، والفيللا رقم ٢٢٣ أ بمنتجع وادى النخيل بالكيلو ٥٢ طريق

مصر - إسكندرية الصحراوى باسمه، وحصة فى الشقة رقم ٨ بالدور الرابع بالعقار (٢ أ) شارع عقبة بميدان المساحة باسمه، وحصة فى الشقة رقم ١ بالدور ١٣ برج ٤ (أبراج شيراتون المنتزه) بالإسكندرية باسمه، وحصة فى الشقة رقم ١ بالدور ٢١ برج ٣ نموذج (٢ ب) بمشروع سان استيفانو بالإسكندرية باسمه، وحصة قدرها ١١٪ بشركة بيير للنظم والمعلومات، وقطعة أرض مساحتها فداناً و٢١ قيراطاً بقطا - بإمبابة بجمعية صحراء الأهرام باسمه، وقطعة أرض زراعية مساحتها ١٢ قيراطاً بالمزاريق بالبدرشين باسمه، وحصة ٨,٥٪ من قطعة الأرض البالغ مساحتها فداناً و٤ قراريط ومزرعة وادى النخيل باسمه، وحصة قدرها ٢٥٪ فى قطعة الأرض البالغ مساحتها ٨٤٦ متراً بأبو رواش امبابة تقسيم الريفيرا بالكيلو ٢٦ مصر - إسكندرية باسمه، وحصة قدرها ٢٥٪ فى الفيللا البالغ مساحتها ٣٦٣ متراً ببنى سلامة فيللا داخل مزرعة النخيل باسمه، وحصة قدرها ٢٥ ٪ فى الشقة البالغ مساحتها ٣٨٦ متراً بأبراج سان ستيفانو باسمه، وقطعة أرض رقم ٤٥ منطقة B بمنتجع وادى النخيل بالكيلو ٥٢ طريق مصر - إسكندرية الصحراوى مساحتها ١٥١٥ متراً مقام عليها فيللا مساحتها ٣٢٠ متراً باسم زوجته، وفيلا رقم ٤٩ قطاع E بحدائق السليمانية الشيخ زايد محافظة ٦ أكتوبر باسم زوجته، وسيارة ميتسوبيشى تحمل لوحات أرقام ب . ف ١٨٥٧ باسم زوجته بالكيلو ٥٢ طريق مصر - إسكندرية الصحراوى مساحتها ٣٦٣ متراً باسم نجله شريف وقطعة أرض مقابر رقم ١٣٠٦ نموذج «ج» مساحتها ٦٠ متراً بمدينة ٦ أكتوبر باسم نجله شريف، وحصة قدرها ٢٥٪ من رأسمال الشركة الدولية لخدمات التدريب وتكنولوجيا المعلومات سجل تجارى رقم ٢٥٣٣٩ استثمار القاهرة، ومقرها ١٤ شارع الكوثر بالمهندسين باسم نجله شريف، وحصة قدرها ١٧٠ ألف جنيه بشركة كومنكس لتكنولوجيا الاتصالات ومقرها (٦٤ أ) شارع أحمد عرابى بالمهندسين باسم شريف وحصة قدرها ١٥٪ من رأسمال الشركة الدولية للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية وقمرها شقة ١١ بالدور ١٧ عقار (٢ ب) أبراج المعادى ستار باسم شريف، وأسهم بالشركة المصرية لتنمية المدن أسدك بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه سجل تجارى رقم ٨٧٣ استثمار الإسكندرية باسم شريف، وسيارة أو دى تحمل أرقام (ل . ع ٤٨٣١) باسم شريف.

● **فى ١٣ من يونيو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات شمال القاهرة التحفظ على أموال أحمد نظيف وأسرته.

● **فى ١٨ من يوليو ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع منع نجلى نظيف «خالد وشرف» وزوجته زينب عبداللطيف من السفر والتصرف فى أموالهم (**الأهرام** ٧/١٩).

● **فى ١٩ من يوليو ٢٠١١** كشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع عن قيام

هشام طلعت مصطفى بتخصيص شقة بمبنى الفورسيزون ـ المملوك لشركته ـ لأحمد نظيف بتخفيض ٣ ملايين جنيه عن السعر الحقيقى.

● **فى ٩ من أغسطس ٢٠١١** أخلت المحكمة العسكرية سبيل أحمد نظيف بضمان محل إقامته فى قضية الاستيلاء على أراضى الدولة والإضرار العمدى بالمال العام فى «قضية الحمام الأوليمبى» والمتهم معه فيها سمير فرج محافظ الأقصر السابق ورجل الأعمال ممدوح فيليب.

● **فى ١٨ من أغسطس ٢٠١١** بلاغ جديد يتهم «نظيف» ببيع أرض المقطم لشركة «إعمار» بالأمر المباشر.

● **فى ٢٣ من أغسطس ٢٠١١** جدد المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع حبس أحمد نظيف ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى قضايا فساد عديدة (**الشروق** ٨/٢٤).

● **فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١** قرر المستشار «عاصم الجوهرى» مساعد أول وزير العدل ورئيس جهاز الكسب غير المشروع تجديد حس أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجرى معه بشأن تضخم ثروته والحصول عليها عن طريق الكسب غير المشروع (**الدستور** ٩/٦).

● **فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١** قررت غرفة المشورة بمحكمة جنوب الجيزة، تجديد حبس الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق ٤٥ يوما فى قضية الكسب غير المشروع وتضخم ثروته حيث تمت إحالته من جهاز الكسب غير المشروع إلى غرفة المشورة بعد انتهاء مدة تجديد حبسه التى وصلت إلى ٤٥ يوماً (**الشروق** ٩/٢٠).

● **فى ١٢ ديسمبر ٢٠١١** أمرت غرفة المشورة بمحكمة جنوب الجيزة بتجديد حبس د. أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات حول تضخم ثروته واستغلال نفوذه.

محاكمة العادلى بتهم التربح وغسل الأموال

● **فى ١٤ من فبراير ٢٠١١** تسلمت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بالتحفظ على أموال حبيب العادلى وزير الداخلية السابق وأفراد أسرته ومنعهم من التصرف فيها.

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بمنع حبيب العادلى وزير الداخلية السابق وزوجته إلهام شرشر وابنه القاصر شريف من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة والأسهم والسندات.

كما أمر النائب العام بالكشف عن جميع الحسابات السرية الخاصة بالعادلى وزوجته ونجله القاصر بجميع البنوك.

● **فى ١٨ من فبراير ٢٠١١** قرر النائب العام حبس حبيب العادلى ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات؛ لاتهامه بالاستيلاء على مبلغ ٤,٥ مليون جنيه والتربح منها وغسل الأموال خلال عمله وزيرًا للداخلية.

فى ٢١ من فبراير ٢٠١١ قرر النائب العام إحالة كل من حبيب إبراهيم العادلى وزير الداخلية السابق وزهير جرانة وزير السياحة السابق إلى محكمة استئناف القاهرة لمحاكمة المتهم الأول بتهمتى التربح وغسل أموال لقيام إحدى شركات المقاولات بإيداع ٤ ملايين و٥٠٠ ألف جنيه فى حساب الوزير السابق وقد كشفت التحقيقات أن المقاول كان قد أسندت وزارة الداخلية لشركته تنفيذ إنشاء بعض العمارات السكنية.

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة ٥ مارس ٢٠١١ لبدء محاكمة حبيب العادلى لاتهامه بالتربح وغسل الأموال.

● **فى ٥ من مارس ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات الجيزة أولى جلسات محاكمة حبيب العادلى بتهمة التربح وغسيل الأموال المتحصلة من جرائم الرشوة بمبلغ ٤ ملايين و٥٠٠ ألف جنيه.

وواجه رئيس المحكمة حبيب العادلى بالتهم المنسوبة إليه فأنكرها وبعد جلسة قصيرة لم تستغرق سوى عدة دقائق قررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢ أبريل (٢٠١١) مع استمرار حبس العادلى والسماح لدفاعه بالاطلاع.

● **فى ١٠ من مارس ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة القرار الصادر من النائب العام بالتحفظ على أموال حبيب العادلى وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق ويوسف بطرس غالى وزير المالية السابق وزهير جرانة وزير السياحة السابق وأحمد المغربى وزير الإسكان السابق ومحمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق وإبراهيم سالم وزير الصناعة الأسبق وزوجاتهم القصر وكل من رجال الأعمال محمد أبو العينين ونهاد بهيج ومجدى راسخ وصفوان ثابت وعبدالمنعم الصوالحى وأحمد بهجت وشفيق البغدادى وعلاء سعد أبو الخير ومصطفى كامل بريقع وإبراهيم سالم حسين سجوانى وأمير محمد وحيد زهير جرانة ومحمد كريم محمد زهير جرانة ومنير غبور ومحمد زهير جرانة وزوجاتهم وأولادهم القصر وذلك فى إطار التحقيقات التى تجريها النيابة العامة فى الاتهامات الموجهة إليهم بالتربح وإهدار المال والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام.

● **فى ٢٦ من مارس ٢٠١١** نشرت **الشروق** بياناً بممتلكات وزير الداخلية الأسبق

حبيب العادلى حيث انتهت الأجهزة الرقابية من حصر ممتلكاته وأسرته فى محافظات مصر، بناء على إخطارات من المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، والمستشار عاصم الجوهرى، رئيس جهاز الكسب غير المشروع إلى الأجهزة الرقابية ومكاتب الشهر العقارى والوحدات المحلية.

وأسفرت عمليات الفحص عن امتلاك العادلى وأسرته ٩ فيللات و٧٥ فداناً و١٣ قطعة أرض بجمعيات الشرطة.

وجاء بيان ممتلكات العادلى كما يلى: فيللا بمدينة ٦ أكتوبر بها حمام سباحة محاط بالزجاج المضاد للرصاص، وفيللا فى ماكسيم بمحافظة الإسكندرية، وثالثة بشرم الشيخ بجانبها مول تجارى يمتلكه أيضاً، بالإضافة إلى فيللتين بتقسيم لسان الوزراء بمارينا، وثلاث فى مارينا أيضاً بأسماء بناته داليا ورانيا وجيهان.

كما جاء فى البيان امتلاك العادلى فيللا فى منطقة سيدى عبدالرحمن، وأخرى فى بالم هيلز بالقاهرة باسم زوجته إلهام شرشر، وشقتين بالمعمورة بمحافظة الإسكندرية، وشقتين بشارع لبنان بالمهندسين حصل عليهما هدية من رجل أعمال يدعى بدر الدين سعيد.

ويمتلك العادلى، طبقاً لتقارير جهاز الكسب غير المشروع والأجهزة الرقابية، ثلاث شقق فى أبراج سان ستيفانو بالإسكندرية، ومزرعة على مساحة ٢٠ فداناً بالشيخ زايد، ومزرعة أخرى على مساحة ٥٠ فداناً فى وادى النطرون، ومساحات شاسعة من الأراضى بالعين السخنة، و٥ أفدنة من جمعية ضباط الشرطة بمحافظة الفيوم، و١٣ قطعة أرض من جمعيات الشرطة فى محافظات القاهرة والإسكندرية وجنوب سيناء وغيرها، و٤ سيارات مرسيدس.. بالإضافة لبعض الممتلكات التى لم تتمكن الأجهزة الرقابية وجهاز الكسب غير المشروع من حصرها، إذ تم تسجيلها بأسماء أصدقاء ومعارف له.

● **فى ٢٩ من مارس ٢٠١١** طالبت النيابة العامة حبيب العادلى فى جلسة محاكمته برد المبلغ المتهم بأنه أخذه لنفسه إلى الدولة، وبتوقيع أقصى العقاب عليه، متهمة إياه باستغلال وظيفته ببيع قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ متر لمقاول يقوم بأعمال بناء لمصلحة وزارة الداخلية، محققاً لنفسه منفعة، فضلاً على تربحه مبلغ أربعة ملايين و٥١٣ ألف جنيه. (**الأهرام** ٣٠ مارس)

● **فى ٣ من أبريل ٢٠١١ :** طالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى العقوبة على حبيب العادلى، فى قضية التربح وغسل الأموال، وهى السجن المشدد ٧ سنوات والغرامة.

● **فى ٤ من أبريل ٢٠١١**، قررت محكمة جنايات الجيزة حجز قضية غسل الأموال والتربح المتهم فيها حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق للنطق بالحكم بجلسة ٥ مايو المقبل، وذلك بعد سماع مرافعة النيابة والدفاع.

● **فى ٥ من مايو ٢٠١١**، فى أول حكم ضد رموز الفساد فى النظام البائد؛ قضت محكمة جنايات الجيزة بالسجن لمدة ١٢ عاماً ضد حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق فى قضية التربح وغسل الأموال المتهم فيها، وقد استقبل العادلى الحكم بحالة من الوجوم، ولم يعلق بكلمة واحدة، حيث سارع الحراس بإخراجه من قفص الاتهام فور سماع منطوق الحكم الذى تلاه المستشار المحمدى قنصوة رئيس المحكمة فى جلسة قصيرة لم تستغرق سوى خمس دقائق.

وقد تضمن الحكم معاقبة العادلى بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ ٤ ملايين و٨٥٣ ألف جنيه، وإلزامه برد مبلغ مماثل، وذلك عن تهمة التربح من أعمال وظيفته، كما عاقبته المحكمة بالسجن خمس سنوات وتغريمه ٩ ملايين و٢٦ ألف جنيه عن تهمة غسل الأموال، كما قضت بمصادرة مبلغ ٤ ملايين و٥١٣ ألف جنيه، وهى قيمة الأموال التى تم ضبطها بحسابات المتهم، وقضت المحكمة بعزله من وظيفته، وإلزامه بالمصاريف الجنائية، وقررت عدم قبول الدعاوى المدنية المقامة من المدعين بالحق المدنى.

● **فى ١٢ من مايو ٢٠١١**، قرر المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع منع حبيب إبراهيم العادلى وزير الداخلية الأسبق وزوجتيه إلهام شرشر والألمانية أنوشكا كارولين رود وأبنائه جيهان وداليا ورانيا والقاصر شريف من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية أياً كان نوعها وما يستجد من ممتلكات أخرى يتم الكشف عنها فى أثناء التحقيقات.

● **فى ١٥ من مايو ٢٠١١**، بدأ جهاز الكسب غير المشروع إجراءات التحقيق مع حبيب العادلى، فى تهمة تضخم ثرواته بطريقة غير مشروعة، نتيجة استغلاله سلطات وظيفته.. وتلقت إدارة البورصة المصرية إخطاراً من النائب العام لتجميد أرصدة وحسابات العادلى وأسرته فى بلاغات جديدة ضده تم تقديمها فى ١١ مايو (٢٠١١).

● **فى ١٦ من مايو ٢٠١١**، تقرر حبس حبيب العادلى خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيقات حول تضخم ثروته وواجه المستشار صفوت طرة رئيس هيئة الفحص بجهاز الكسب غير المشروع العادلى بتحريات الأجهزة الرقابية التى أفادت تحقيقه ثروة ضخمة اشتملت على تسع فيللات، و٧٥ فداناً، و١٣ قطعة أرض بأكتوبر والشيخ زايد، ومزرعة بوادى النطرون، وأخرى بالشيخ زايد، وثالثة بالعين السخنة، وعشرة أفدنة بالفيوم، وأربع شقق بالمهندسين والزمالك، بالإضافة إلى فيللات أخرى وقصور فاخرة وأراض شاسعة بمارينا ولسان الوزراء، والإسكندرية، وطريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوى.

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١**، أيدت محكمة جنايات القاهرة التحفظ على أموال حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، وزوجته وأولاده القصر، فى قضية غسل الأموال والاستيلاء على المال العام.

● **فى ٢٩ من مايو ٢٠١١**، قرر جهاز الكسب غير المشروع برئاسة المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل صرف إلهام شرشر زوجة وزير الداخلية الأسبق اللواء حبيب العادلى، بعد موافقتها الكتابية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية للكشف عن حساباتها المصرفية السرية فى جميع البنوك العاملة داخل مصر وخارجها.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١**، أعلنت محكمة جنايات الجيزة أسباب حكمها الذى أصدرته فى الخامس من شهر مايو الحالى بإدانة حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق بالسجن المشدد ١٢ عاماً، وتغريمه ١٤ مليون جنيه، ومصادرة مبلغ أربعة ملايين و٥١٣ ألف جنيه لاتهامه بالتربح وغسل الأموال.

أكدت المحكمة أن المتهم لم يكن حسن النية فى قيامه ببيع أرض مساحتها ١٥٠٠ متر لأحد المقاولين، بعد تخصيصها للمتهم من جمعية بناء وإسكان الضباط العاملين بأكاديمية الشرطة.. وأضافت أن الدفع بعدم وجود سلطة رئاسية له على رئيس مجلس إدارة جمعية النخيل والضباط العاملين بها غير سديد، لأن الضباط الذين صدر لهم التكليف بإيجاد مشتر لأرض المتهم يخضعون لرئاسته، بصرف النظر عما إذا كانوا يشغلون مناصب أخرى، وبالتالى فإن ما يطلبه منهم سواء كتابة أو شفاهة يعد تكليفاً لهم، لأن مصير وجودهم فى مناصبهم مرتبط بانصياعهم لأوامره. (للمزيد راجع **الأهرام** ٢٠١١/٥/٣١، صفحة ٤)

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر قرار الكسب غير المشروع بالتحفظ على أموال حبيب العادلى وزوجته وأولاده.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** قالت **«المصرى اليوم»** إنها حصلت على مستندات رسمية من جهاز الكسب غير المشروع بحصر ثروة وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى، وزوجته إلهام سيد سالم شرشر و«كارولين رود سرابيل» وأولاده جيهان ودواليا ورانيا والقاصر شريف مر التصرف فى ممتلاتهم التى وردت بالخطاب.

وتضمنت الممتلكات فدانًا بجمعية أكتوبر الزراعية بـ٦ أكتوبر، باسم زوجته المتوفاة أمينة محمد عزت و٨ أفدنة بجمعية ٢٥ يناير الزراعية لضباط شرطة الفيوم ووحدة سكنية بمشروع برج الشرطة بالعجوزة محافظة الجيزة ووحدة سكنية بمشروع الجمعية التعاونية للبناء والإسكان لضباط الشرطة ببورسعيد ووحدة أخرى كائنة فى ١٨ شارع غيث بالعجوزة، بالإضافة إلى وحدة بمساكن ضباط مباحث أمن الدولة برأس سدر بجنوب سيناء ووحدة سكنية بمشروع ضباط

أكاديمية الشرطة بالقاهرة ووحدة بمساكن الضباط بالعين السخنة بالسويس، ووحدة سكنية بمساكن أمن الدولة بالإسكندرية، ووحدة بالعقار رقم ٥ بشارع بهاء الدين بالزمالك وشقة سكنية بالعقار ٥٠ شارع لبنان ـ المهندسين وشاليه بتقسيم مكسيم بالمعمورة ـ محافظة الإسكندرية و٢ سيارة مرسيدس باسم زوجته الثانية الهام سيد سالم شرشر والفيلا رقم ١٦ على ١١٦ مساحتها ٢٦٩ متراً بالدورين الأرضى والأول بملحق الجناح رقم ٢ بموقع مكسيم بالمعمورة ـ محافظة الإسكندرية ـ والشقة رقم ٥١ بالعقار ٥٠ شارع لبنان ـ المهندسين محافظة الجيزة والشقة رقم ٥٢ بالعقار ٥٠ شارع لبنان بالمهندسين الجيزة والشقة رقم ٦٢ بالعقار ٥٠ شارع لبنان بالمهندسين محافظة الجيزة وعدد ٣ غرف أرقام ٢٤ و٢٥ و٢٦ بالبدروم بموقع مكسيم أسفل الجناح الأوسط رقم ٢ أمام شاطئ البحر بالمعمورة محافظة الإسكندرية وقطعتى أرض رقمى ٢ و٣ حوض ١ بشركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح وتعمير وتنمية الأراضى بمساحة ١٧ فدانا و٢٠ قيراطا.

والوحدة رقم ٥ أ بالدور الخامس بالمجموعة رقم ١١ عمارة قصر المنتزه والمشتراة من الجمعية التعاونية للإسكان لضباط أمن الدولة وقطعة أرض مساحتها ٣ أفدنة و٣٦ قيراطًا على واجهة طريق الوحدات والمشتراة من شركة الوادى الأخضر للتنمية العقارية والزراعية بالحزام الأخضر لمدينة ٦ أكتوبر وضمت القائمة أيضا فيلا مساحتها حوالى ١٥٠ مترًا بطريق الواحات «حرم الطريق» وقطعتى أرض مساحة كل منهما ١ فدان و١٦ قيراطًا مشتراة من الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية بمطوبس ـ محافظ كفر الشيخ والفيلا رقم ٨٠٢ نموذج (١) تاون هاوس بمنتجع فيلات زايد ٢٠٠٠ والفيلا رقم ٨٠١ نموذج ١١ تاون هاوس بمنتجع فيلات زايد ٢٠٠٠ وقطعتى أرض رقمى ٤ مكرر و٥ مكرر بالحى الثالث عشر بالمجاورة السادسة بمدينة الشيخ زايد و٤ قطع أرض أرقام من ١ ـ ٤ أمام حدائق السليمانية بجهاز تنمية الشيخ زايد وفيلا بقرية مارينا العلمين نموذج الجوهرى رقم ٨ بالمنطقة ٢٢ معدلة ج، والفيلا رقم ١١٩ بقرية مارينا نموذج زمردة بالمنطقة رقم ٣١ والفيلا رقم ١٦١ بقرية مارينا نموذج الجوهرة بالمنطقة ٢٥، والفيلا رقم ٢٠ بقرية مارينا نموذج زمردة بمنطقة رقم ٣١، الفيلا رقم ١٩ بقرية مارينا بالمنطقة ٢٥ بوابة ٧، والفيلا رقم ٤٠ بقرية مارينا نموذج زمرد بالمنطقة ٢٥ بوابة ٧، والفيلا رقم ٤٠ بقرية مارينا نموذج زمردة بالمنطقة ٣١، وشقة بالعقار رقم ١١ أ شارع شجرة الدر بالزمالك، محافظة القاهرة، وشقة رقم ٩٠٢ ببرج جمعية الوفاء التعاونية بعمارة الكوثر بشارع النصر بالمعموردة الشاطئ محافظة الإسكندرية وقصر بين منطقة الخمائل ومجمع فيلات بالم هيلز بجهاز مدينة ٦ أكتوبر وسيارة ماركة BMW كحلى اللون موديل ٢٠٠٩ وتحمل أرقام ٤١٣١ ملاكى القاهرة باسم ابنته جيهان،

وسيارة مرسيدس C ٢٥٠ نبيتى اللون موديل ٢٠١١ وتحمل أرقام أ ث ج ٣٣٣ باسم زوجته إلهام سيد سالم شرشر وقطعة أرض مساحتها ٢٠ فدانا بمنطقة بنجر السكر بالنوبارية بالبحيرة.

● **فى ٧ من يوليو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات شمال القاهرة تأييد القرار الصادر من جهاز الكسب غير المشروع بالتحفظ على أموال العادلى وزوجته ونجله شريف السائلة والمنقولة والعقارية ومنعهم من التصرف فيها.

محاكمة زكريا عزمى وصفوت الشريف وفتحى سرور

● **فى ٧ من أبريل ٢٠١١** قرر عاصم الجوهرى، مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع، حبس الدكتور زكريا عزمى الرئيس السابق لديوان رئيس الجمهورية والذراع اليمنى للرئيس السابق ١٥ يوما على ذمة التحقيق فى البلاغات المقدمة ضده من مباحث الأموال العامة وهيئة الرقابة الإدارية، والبلاغات تشير إلى تضخم ثروته بشكل كبير جدا، لا يتناسب مع إقرار الذمة المالية المقدم منه من سنوات، وقد واجه الجهاز عزمى بالتقارير والمعلومات عن هذه الثروات والممتلكات العقارية والسائلة التى جمعها من وراء استغلاله لنفوذ منصبه السياسى السابق، وقد تضمنت قائمة الممتلكات شققا وفيلات وأراضى فضاء.

● فى اليوم نفسه حدد المستشار السيد عبدالعزيز عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة ١٠ أبريل **لنظر قرار التحفظ ومنع التصرف فى أموال كل من: الدكتور زكريا عزمى، والدكتور أحمد فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المنحل، والدكتور محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق.**

كان جهاز الكسب غير المشروع قرر الكشف عن سرية الحسابات الخاصة بكل من عزمى وسرور والشريف وزوجاتهم، بعد التحقيقات التى اتهمتهم بتضخم ثرواتهم، من خلال التربح واستغلال مناصبهم، وأحيل القرار إلى محكمة الاستئناف التى أيدته، **كما قرر الجهاز منعهم وزوجاتهم من السفر والتصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية،** وتم إخطار جميع المؤسسات المصرفية بالقرار.

● **فى ٢٠ من أبريل ٢٠١١** أمر رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتجديد حبس زكريا عزمى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى يجريها الجهاز حول تضخم ثروته بطريقة غير شرعية، وامتلاكه العديد من الأراضى والعقارات، وحسابات باسمه بالملايين داخل مصر وخارجها، وذلك بعد مواجهته بتقارير حصر ثرواته وأملاكه.

– وتمت مواجهة عزمى بما احتوته تقارير رقابية حول استيلائه على آلاف الأفدنة

الزراعية والصحراوية فى مناطق مختلفة، إلى جانب امتلاكه قصورا وفيللات وشققا فاخرة وشاليهات بكل من القاهرة والإسماعيلية والإسكندرية وشرم الشيخ، قدرتها لجنة الفحص بنحو ١٠ مليارات جنيه، وامتلاكه أرصدة ضخمة فى بنوك مصرية وأجنبية بالداخل والخارج، استنادا لتقارير الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة. (**الشروق** ٤/٢١)

● **فى ٤ من مايو ٢٠١١** وبعد ٥ ساعات متواصلة من التحقيقات مع زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق قرر جهاز الكسب غير المشروع تجديد حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

● **فى ١٤ من مايو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات شمال القاهرة استمرار حبس الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان الجمهورية السابق، ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات التى يجريها جهاز الكسب غير المشروع.

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١** قالت **الشروق**: فتحى سرور وسوزان مبارك وزكريا عزمى، ثلاثة من رموز النظام السابق تم إخلاء سبيلهم فى القضايا المتعلقة بالكسب غير المشروع خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، وهو ما أثار مخاوف لدى قانونين من إفلات كبار المسئولين من العقاب فى قضايا الكسب غير المشروع.

● فى اليوم نفسه أكد المستشار عاصم الجوهر أن إخلاء سبيل «سوزان مبارك» دون ضمان لا يعنى حفظ القضية كما أعلن أن الجهاز يجرى تحقيقا جديدا مع علاء مبارك فى محبسه بسجن مزرعة طرة، وشدد على أن الجهاز لا يخضع للشارع، ويتخذ قراراته من واقع التحقيقات ووصف الجدل الدائر فى الفضائيات والصحف حول إخلاء سبيل سوزان مبارك وزكريا عزمى بأنه يستند إلى معلومات مغلوطة ومحزنة وطالب الإعلاميين بعدم «الفتوى» فى أمور قانونية قد تؤدى إلى إثارة الفوضى والبلبلة بين المواطنين، وجدد التأكد على أن ما يتم تداوله حول امتلاك مبارك ٧٠ مليار دولار غير صحيح.

ونفى «الجوهرى» وجو صفقات مع جهات التحقيق كما نفى تعرض الجهاز لأى ضغوط. (**المصرى اليوم** ٥/١٩)

● وفى اليوم نفسه قبلت محكمة جنايات شمال القاهرة الطعن المقدم من جهاز الكسب غير المشروع على قرار إخلاء سبيل زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، الصادر من محكمة جنح مستأنف مدينة نصر، وقضت المحكمة باستمرار حبس المتهم ٣٠ يوماً أخرى على ذمة التحقيقات. (المصرى اليوم ٥/٢٠)

● **١٨ من يونيو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة بالتجمع الخامس القرار الصادر من جهاز الكسب غير المشروع بالتحفظ على أموال زكريا عزمى وأسرته ومنعه من التصرف فيها.

● **فى ٢١ من يونيو ٢٠١١** وعلى مدار ٣ ساعات قام خبراء جهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل باستجواب زكريا عزمى لتحديد ثمن ما يمتلكه من قصور وعقارات وذلك تمهيداً لصدور قرار إحالته لمحكمة الجنايات بتهمة تضخم ثروته بشكل غير مشروع نتيجة استغلال نفوذه فى الرئاسة والحزب الوطنى المنحل.

● **فى٢٧ من يونيو ٢٠١١ قالت الأهرام:** مازالت المفاجآت تتوالى أثناء التحقيق مع زكريا عزمى رئيس ديوان الجمهورية السابق بعد أن تم استدعاؤه لمواجهته بتقارير رقابية جديدة كشفت عن استغلاله لمنصبه الوظيفى فى الحصول على شقق سكنية فى عمارة مخالفة بمنطقة هليوبوليس بمصر الجديدة، والتى كان قد صدر لها قرار إزالة لعدد من أدوارها لمخالفتها إلا أن حصول عزمى على شقق بها حال دون تنفيذ تلك القرارات لاستغلاله منصبه فى ذلك، الأمر الذى أدى إلى عدم إزالة هذه الأدوار حتى الآن، كما كشفت التحقيقات أيضا عن حصوله على عدد من الشقق والفيلات لم تتضمنها التقارير السابقة، مما يؤكد تحقيقه كسباً غير مشروع بالإضافة إلى أراض شاسعة بالمدن الجديدة.

● **فى ١٧ من أغسطس ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع إحالة زكريا عزمى وشقيق زوجته، إلى محكمة الجنايات لاتهامهما باستغلال نفوذ وسلطات منصبه وعضويته فى البرلمان فى تحقيق ثروات طائلة على نحو يمثل كسبا غير مشروع.

وقرر الجهاز إرسال ملف القضية إلى محكمة الاستئناف، كما طالب محكمة الجنايات بالحكم على المتهمين بالسجن على أن يقوما برد مبلغ ٨٦ مليون جنيه، وهذا يمثل قيمة الكسب غير المشروع والغرامة.

● **فى ٢٤ من أغسطس ٢٠١١** باشر رئيس هيئة قضاة التحقيق المنتدب من وزارة العدل للتحقيق فى فساد وزارة الزراعة، والاستيلاء على أراضى الدولة، المستشار أحمد إدريس، التحقيق مع زكريا عزمى فى الاتهامات المنسوبة إليه بإهدار المال العام، وتسهيل الاستيلاء على أراضى الدولة، وتربيح الغير فى قضية بيع أرض محمية جزيرة البياضة بالأقصر لشركة التمساح التى يملكها رجل الأعمال الهارب حسين سالم، وإجراء مواجهة قانونية بينه وبين أحمد عبد الفتاح المستشار القانونى لوزير الزراعة الأسبق يوسف والى.

● **فى ٤ من سبتمبر ٢٠١١** حدد المستشار السيد عبد العزيز عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة ٢٤ أكتوبر المقبل لنظر أولى جلسات محاكمة الدكتور زكريا عزمى، الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية، وشقيق زوجته جمال عبد المنعم حلاوة بتهمة الكسب غير المشروع، وذلك أمام محكمة جنايات جنوب القاهرة.

● **فى ٢٤ من سبتمبر ٢٠١١** اعترف د. زكريا عزمى رئيس ديوان الجمهورية السابق بأنه يمتلك عدة فيلات فى أبو سلطان ومارينا والتجمع الخامس، كما يمتلك هو وزوجته ودائع بملايين الجنيهات فى البنوك المصرية، والعديد من الهدايا القيمة التى تلقاها من الملوك والرؤساء العرب والأجانب.

وأقر عزمى بحصوله على هدايا من «الأهرام» بلغت قيمتها مليونا و٥٣٥٠ جنيها فى الفترة من ٢٠٠٦ حتى بداية ٢٠١١، وأعرب عن استعداده رد جميع الهدايا التى حصل عليها أو رد قيمتها.

وكشفت الاعترافات عن حصول عزمى على «لانش» من شركة أوراسكوم التى تمتلكها عائلة ساويرس واعترف بشرائه له وإهدائه لابن أخته (**الأهرام** ٢٣ سبتمبر ٢٠١١).

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** قالت **الأهرام** إنها حصلت على أدلة ثبوت الاتهامات بقضية الكسب غير المشروع المنسوبة لزكريا عزمى وزوجته بهية حلاوة وشقيقها جمال والتى تضمنت سماع ١٥ شاهداً فى القضية، وأكدوا حصول عزمى على مساحات مميزة من الأراضى لم يكن فى إمكان أى شخص آخر الحصول عليها لتميزها الشديد.

ودلت تحريات الرقابة الإدارية على أن زكريا عزمى حصل لنفسه ولزوجته بهية عبدالمنعم حلاوة على كسب غير مشروع باستغلال أعمال وظيفته والتى طوعت له الحصول على أموال سائلة ومنقولة وعقارية تمثلت فى أرض بأبوسلطان بالإسماعيلية، وتدخل لدى المسئولين بالمحافظة لتخصيصها لنفسه ولزوجته بلغت مساحتها اثنى عشر قيراطا وثمانية أسهم ثم تقدم بطلب للمحافظة لتقنين وضع يده على تلك المساحة والتى تقع فى موقع متميز للغاية ولم تكن متاحة للكافة، وسميت تلك المنطقة بلسان الوزراء، بنى عليها عدد من الفيلات لكبار المسئولين كان من بينهم عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق، وحرم فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المنحل، وحرم صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق، وزوجة على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ومحمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق، ومصطفى أحمد كامل مساعد وزير الداخلية لشئون أمن الدولة فى ذلك الوقت، وكمال الجنزورى رئيس الوزراء الأسبق، ويوسف صبرى أبوطالب محافظ القاهرة الأسبق، وعبدالقادر عبدالوهاب رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

وأضاف الشاهد الأول فادى محمد مختار عضو هيئة الرقابة الإدارية أن عزمى قام بشراء شقة بالدور التاسع بالعقار رقم٢١ شارع فريد خلف فندق ميرديان هليوبوليس بلغت مساحتها٤٥٨ م بمبلغ٢٥٤ ألف جنيه وبسعر متدن جدا فى ذلك الوقت، وكان ذلك نظير استغلال عزمى لسلطات وظيفته بالتدخل لدى المختصين

بحى مصر الجديدة لإيقاف قرار إزالة صدر للعقار ثم حفظه إداريا بالنيابة المختصة.

وأضاف الشاهد أن عزمى حصل على قطعتى أرض بمحافظة البحر الأحمر بمدينة الغردقة مساحتها٤٠٥ م٢ بالمخالفة لشرط التخصيص، كما حصل لزوجته على قطعة أرض بأرض المشتل بالقاهرة الجديدة بأن تقدم بطلب لوزير الإسكان فى ذلك الوقت لتخصيص تلك المساحة، وهو ما يخالف المتبع بتقديم الطلب لرئيس هيئة المجتمعات العمرانية.

كما أخفى تملكه لشقة بأبراج سان ستيفانو ببرج الكاميليا بالطابق السابع عشر ولم يدونها بإقرارات ذمته المالية المتعاقبة وسجلها باسم شقيق زوجته جمال حلاوة.

كذلك حصل عزمى على الفيلا (١٥) نموذج الجوهرة بالساحل الشمالى بالأمر المباشر من بنك التعمير والإسكان، وأن ذلك التخصيص لم يكن متاحا للكافة.

وأضاف الشاهد عضو الرقابة الإدارية أن عزمى طوعت له وظيفته الحصول على عقارات أخرى متميزة مثل الموقع ومنها الشقة رقم٧٠٦ بالعقار٥٨ شاطئ المعمورة، وقطعة أرض بصحراء الأهرام، وشقة١٢بعمارات العبور بصلاح سالم، وشاليه١٨ نموذج٢ بقرية تبوليت بالعين السخنة، وقطعة أرض بجمعية أحمد عرابى الزراعية.

وانتهت أدلة الثبوت إلى أن مبلغ الكسب غير المشروع الذى حصل عليه عزمى تمثل فى الآتى:

١٠ ملايين جنيه قيمة أرض المشتل، و٣,٩ مليون جنيه قيمة الربح الذى حصل عليه عزمى نتيجة استغلاله لمنصبه، والشراء بثمن بخس والبيع بأسعار عالية، و٤,٤ مليون جنيه فارق السعر فى ثمن شقة برج سان ستيفانو و٢,١مليون جنيه قيمة الهدايا المستولى عليها من المؤسسات الصحفية و٤,٢ مليون جنيه قيمة عقارات مملوكة للدولة والموجودة بمارينا والبحر الأحمر، والتى لا يجوز للمتهم بصفته النيابية الحصول عليها، ومبغ٢,٤ مليون جنيه قيمة أثاث وتحف بمنزله، بالإضافة لمبلغ١٤ مليون جنيه قرر الخبراء الحسابيون أن هذا المبلغ لا يقابله مصدر مشروع. (المصدر **الأهرام** ٩/٢٧)

● **فى ٢٥ من ديسمبر ٢٠١١** استكملت محكمة جنايات القاهرة بالتجمع الخامس رابع جلسات محاكمة كل من زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وزوجته بهية حلاوة وشقيقها جمال عبدالمنعم حلاوة المتهمين بالكسب غير المشروع.

ودفع محامى زكريا عزمى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لإحالتها من غير ذى صفة وقدم مذكرة باللائحة التنفيذية الخاصة بالكسب غير المشروع وطلب شهادة من اللجنة المختصة من محكمة النقض لم تصدر قرارا بعدم اختصاصها

فى التحقيق مع زكريا عزمى وبيان الموقف القانونى لمحاضر الإجراءات التى بدأت فى مباشرتها والتى لم تنته منها بعد، وانضم الدفاع إلى المدعين بالحق المدنى فيما يخص المستندات، وطلب استخراج شهادة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبيان أسماء من خصصت لهم تلك المساحات وأخرى بشأن المنطقة المخصص لها فيلا مارينا الواردة بأمر الإحالة. (**الوفد** ٢٦ ديسمبر ٢٠١١)

د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المنحل

● **فى ٢ من مارس ٢٠١١** تلقى جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات مخاطبات رسمية مرفقاً بها صور البلاغات المقيدة لدى النيابة العامة والمقدمة من عدة مواطنين ضد كل من د. أحمد فتحى سرور وصفوت الشريف وحبيب العادلى وأنس الفقى ومفيد شهاب، ود. زكريا عزمى، ود. عاطف عبيد، وطلب النائب العام فحص ما ورد بها والإفادة بما يتوصل إليه الفحص.

● **فى ٤ من مارس ٢٠١١** تم منع فتحى سرور وصفوت الشريف وزكريا عزمى و١٧ رجل أعمال ومسئولاً سابقاً من السفر.. وسحب جوازات السفر الدبلوماسية من رئيس مجلسى الشعب والشورى (سرور وصفوت الشريف) وأعضاء المجلسين وأسرهم.

● **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١** تلقت النيابة عدة بلاغات ضد كل من الدكتور زكريا عزمى، والدكتور فتحى سرور، وصفوت الشريف، وتم إرسالها إلى جهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل.

● **فى ٣١ من مارس ٢٠١١**، قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع، منع كل من الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق، والدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، وزوجاتهم جميعاً، من مغادرة البلاد.

● **فى ٤ من أبريل ٢٠١١**، قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع التحفظ على أموال الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق، والدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية، ووزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان ومنعهم هم وزوجاتهم وأولادهم القصر من التصرف فى أرصدتهم المصرفية وأموالهم السائلة والمنقولة وإدارتها، ومطالبة محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة عاجلة أمام محكمة جنايات القاهرة للنظر فى تأييد القرار، وأيدت محكمة استئناف القاهرة قرار المستشار الجوهرى بالكشف عن سرية الحسابات المصرفية والبيانات

والمعلومات الخاصة بالودائع والخزائن والمعاملات النقدية المختلفة، الخاصة بكل من الدكتور فتحى سرور وصفوت الشريف وزكريا عزمى وزوجاتهم.. واستمع جهاز الكسب غير المشروع إلى أقوال اللواء محسن راضى مدير إدارة الكسب غير المشروع بمباحث الأموال العامة بشأن حجم ثروات الدكتور فتحى سرور وزوجته، والذى قام بإعداد التقرير بشأنهما، وكانت التحقيقات الأولية التى باشرها الجهاز بشأن ثرواتهم، قد كشفت عن تضخمها على نحو يفوق قيمة ما حصلوا عليه من دخل وظائفهم، وأن تلك الثروات يمكن أن تكون وليدة استغلال لنفوذ سياسى.(**الوفد** ٤/٥)

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١**، أرسلت اللجنة الفنية المشكلة من جهاز الكسب غير المشروع، والإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، والرقابة الإدارية ـ إخطاراً إلى البنك المركزى لإعداد بيان رسمى بالحسابات البنكية والودائع والشهادات والمجوهرات الموضوعة بخزائن فى البنوك، والأسهم بالبورصة، الخاصة بكل من الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق، وزوجته وأولاده البالغين، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وزوجته وأولاده الثلاثة البالغين، وزكريا عزمى وزوجته، وذلك لضمها لملف التحقيقات الخاصة بهم.

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** تلقت إدارة البورصة المصرية إخطارات من النائب العام لتجميد أرصدة أسهم وحسابات كل من زكريا عزمى، وأحمد فتحى سرور، وصفوت الشريف، وإبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق، وقالت مصادر بالبورصة المصرية إن القرار يتضمن المذكورين وعائلاتهم.

● **فى ١٢ أبريل ٢٠١١** أيد محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بمنع أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق وأفراد أسرته من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية.. اتخذت المحكمة هذا القرار بعد دفاع مطول من فريق الدفاع عن سرور ذكروا فيه أن تحريات هيئة الرقابة الإدارية تتطلب إعادة النظر لأن ٩٠٪ من الممتلكات المذكورة فى التحريات لا تخص سرور، كما طعن المحامون على سلامة الإجراءات.

● **١٣ من أبريل ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل حبس أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق لمدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، حول تضخم ثروته وأولاده وزوجته بشكل غير مشروع.

وقد أشارت التحقيقات إلى امتلاكه فيلا بمارينا وأخرى بأبو سلطان بالاسماعيلية، وفيلا بجولف القطامية، وشقة بالإسكندرية، وفيلا بالغردقة ومكتب محاماة بجاردن سيتى، وشاليها باسم ابنه بمارينا، و٢١ فدانًا بطريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوى باسم زوجته، وأراضى زراعية باسم زوجته وسيارتين فارهتين.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** نشرت **الأهرام** قائمة بممتلكات فتحى سرور وأسرته، وهى القائمة التى أرفقها المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل ورئيس جهاز الكسب غير المشروع فى خطاب أرسله إلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق، وتتضمن تلك الممتلكات عددا من الاسهم فى بعض الشركات بالإضافة إلى عدد من السيارات والعقارات فى القاهرة والجيزة والساحل الشمالى باسمه واسم أبنائه وزوجته.

● **أولا: ممتلكات أبنائه فى الشركات.**

١- الشركة المصرية اللبنانية للاستثمار العقارى والسياحى «أحمد صلاح الدين العبد وشركاؤه» أحمد فتحى وأكرم عبدالله عضاضة وعنوانهما ٧٣ أ ش ٩ المعادى ٤٣٧١١ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١.

٢- شركة جرين لايف تورز للسياحة (تضم حنان أحمد فتحى عضو مجلس إدارة ومروة وتامر محمد مصطفى) وعنوانها ٣٥ أ ش على شعراوى حدائق القبة، وحاليا مقرها ١٤ عمارات العبور صلاح سالم مدينة نصر رقم السجل ٣٤٢٣١ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨.

٣- شركة أدكوم ليميتد (حنان أحمد فتحى مدير وشريك وأكرم عبدالله عضاضة مدير وشريك) وعنوانها ١٣ شارع عامر ميدان المساحة الدقى محافظة الجيزة رقم السجل ١١٤٣٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٤.

ثانيا: العقارات والسيارات «ممتلكات باسم أحمد فتحى سرور».

١- فيلا بعنوان ١٠ ياقوتة قرية مينا السياحية بالساحل الشمالى.

٢- فيلا رقم ٢٣ بمنطقة لسان الوزراء أبو سلطان.

٣- فيلا رقم ٥ بمشروع أرابيلا بارك بالجولف القطامية».

٤- شقة بالعقار رقم ٥ شارع دار الشفاء الدور السادس، جاردن سيتى.

٥- شقة بعمارة الصفا شارع الكازينو ميدان ستيفانو بالإسكندرية.

٦- سيارة ماركة مرسيدس تحمل لوحات أرقام (وص ب ٩٤١).

● **ثالثا: ممتلكات باسم زوجته زينب محمود محمد الفولى الحسينى.**

١- وحدة عقارية سياحية تابعة لمشروع بورتو السخنة (عامر جروب).

● **رابعا: ممتلكات باسم نجلته هناء.**

١- فيلا على مساحة ٦٠٠ متر بالقطعة رقم ١٧٦ تقسيم شمال الأحياء الغردقة محافظة البحر الأحمر.

٢- ١٤ فدانًا و٢٠ قيراطا و٧ أسهم طريق شرق مصر - إسكندرية الصحراوى الكيلو ٧٦ مركز امبابة محافظة الجيزة.

٣- سيارة بى إم دبليو تحمل لوحات أرقام (س ب ٧٣٤٥).
كما نشرت المصرى اليوم (٤/٢٢) القائمة نفسها مضافا إليها حصر رسمى بممتلكات صفوت الشريف.

● **فى ٢٧ من أبريل ٢٠١١** تجديد حبس فتحى سرور ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى اتهاهه بتضخم ثروته.. وإعادته إلى طرة.

● **فى٣٠ من أبريل ٢٠١١** قالت **«الأهرام»** صدر قرار تجديد حبس الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق لمدة ١٥ يوماً أخرى، بناءً على مفاجأة قدمتها هيئة الرقابة الإدارية إلى المحققين، وتتمثل فى توسيط سرور لدى محافظ القاهرة السابق الدكتور عبدالعظيم وزير لبيع مساحة ثمانية أفدنة بالهضبة الوسطى بالمقطم، لشركة «يونايتد» المملوكة لصديقه م. م. ك المقيم فى لندن،وذلك بسعر المتر ١٥٠٠ جنيه فقط بالأمر المباشر فى عام ٢٠٠٧، فى حين أن سعر المتر فى قطعة الأرض الملاصقة لها فى ذلك الوقت كان ٦ آلاف جنيه، وبذلك أضاعت وساطة سرور واستجابة عبدالعظيم وزير على الدولة مبلغ ١٨٥ مليون جنيه، وقد أحيلت القضية إلى نيابة الأموال العامة تحت رقم ٤٣٥ لسنة ٢٠١١، وكانت تحريات الرقابة الإدارية قد قدمت إلى المحققين مع سرور توصية بخط يده وتوقيعه إلى المحافظ، لتسهيل الصفقة مع الصديق المقيم فى لندن كما أثبتت تحريات الرقابة أن سرور اشترى فيلا فى قرية «مراسى» السياحية بالساحل الشمالى، التى تنفذها شركة «إعمار» الإماراتية، بثمن بلغ ٧,٥ مليون جنيه، دفع منها ٩٠٪ من القيمة، وهى مسجلة باسم ابنه طارق فتحى سرور.

● **فى ١٦ من مايو ٢٠١١** جهاز الكسب غير المشروع يخلى سبيل د. فتحى سرور بكفالة ١٠٠ ألف جنيه على ذمة التحقيقات.

● **فى١١ من يونيو ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع بدء تحقيقات جديدة مع د. فتحى سرور لوصول تحريات تكميلية إلى الجهاز.

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١** المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق فى موقعة الجمل يجدد حبس د. سرور للمرة الرابعة ٣٠ يوماً على ذمة التحقيقات فى تلك القضية.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١** نشرت **«الأخبار»** ما أسفرت عنه تحريات الرقابة الإدارية فيما يخص ثروة فتحى سرور وأحمد نظيف وجمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس السابق.. وقد كشفت الرقابة الإدارية فى تحرياتها التكميلية التى تم تسليمها للكسب غير المشروع عن ٣ فيللات جديدة يمتلكها فتحى سرور فى مشروع تلال السخنة بالعين السخنة ومسجلة بأسماء زوجته زينب الفولى ونجله طارق وابنته حنان وثمنها ٦ ملايين جنيه، كما تبين أن نجله طارق يمتلك سيارتين

بورش وليس سيارة واحدة الأولى نمر جمارك والثانية نمر ملاكى وثمن الواحدة يتجاوز مليون جنيه، كما تبين أن سرور كان قد اشترى شقة بشارع جامعة الدول العربية بمساحة ٢٥٠ مترًا من رجل أعمال بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه فقط، وكتبها باسم نجله طارق وهى فى الدور ١٥ المخالف لرخصة البناء فلم يتم إزالة المخالفات ثم باع الشقة بعد ذلك بمبلغ ضخم لرجل أعمال إماراتى.

كما أنه يمتلك أرضا مساحتها ٢٠٠٠ متر بمنطقة شمال المشتل سجلها باسم أحفاده، كما أنه أصدر قرارات علاج على نفقة الدولة لصالح أبنائه بالمخالفة للقانون حيث إن لديهم تأمينا صحيا، ومنها قرار بعلاج حنان بمبلغ ١٧ ألف يورو رغم أنها تعمل بجامعة الدول العربية.

● **فى ١٩ من يوليو ٢٠١١** أكدت التحقيقات مع مدير الشئون القانونية بجهاز القاهرة الجديدة تخصيص ٨ قطع أراض إلى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق وأفراد أسرته بالمخالفة للقانون مما يؤكد تحقيقه لكسب غير مشروع واستغلاله لمنصبه.

صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى المنحل

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** استمعت نيابة أمن الدولة العليا لأقوال جمال عبدالرحيم عضو مجلس نقابة الصحفيين فى بلاغه ضد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى رئيس المجلس الأعلى للصحافة يتهمه فيه بتقاضى هدايا عينية من محمد عهدى فضلى رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم (سيارتين ثمنهما مليون و٢٨٨ ألف جنيه) مقابل الإبقاء عليه فى منصبه بعد بلوغه سن المعاش والمحدد بـ ٦٥ عاما.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** قالت **«الشروق»** إن صفوت الشريف أوضح أن ما ذكره جمال عبدالرحيم عار من الصحة، وقال فى بيان إن السيارة الأولى المشار إليها فى البلاغ مملوكة للمجلس الأعلى للصحافة، فى حين أن الثانية مشتراة من أخبار اليوم وفقا للنظم واللوائح المعمول بها.

● **فى ٤ من أبريل ٢٠١١** أيدت محكمة استئناف القاهرة طلب جهاز الكسب غير المشروع بالكشف عن سرية حسابات صفوت الشريف.

● **فى ٨ من أبريل ٢٠١١** قالت **الأهرام**: حدد المستشار عاصم الجوهرى الاثنين (١١ أبريل) لفتح ملف التحقيق مع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وأمين عام الحزب الوطنى الأسبق، ومواجهته بتقارير الأجهزة الرقابية عن تضخم ثرواته من عقارات وأموال وأرصدة بنكية استغل فيها نفوذه السياسى السابق.

● **فى ٩ من أبريل ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بمنع صفوت الشريف من التصرف فى أمواله.

● **فى ١١ أبريل ٢٠١١** وبعد تحقيق ١٢ ساعة أعلن المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع أنه تقرر حبس صفوت الشريف ١٥ يومًا على ذمة التحقيق فى الاتهامات الموجهة إليه بتضخم ثروته، إذ وجهت له تهمة استغلاله واستثماره الوظيفة العامة لصالحه وصالح أسرته، مما أدى لتضخم ثروتهم على نحو واضح (**الأهرام** ١٢ أبريل) وإخفائه تلك الأموال المتحصلة من جريمة الكسب غير المشروع بإدخالها فى عناصر الذمة المالية الخاصة بزوجته وأولاده على نحو ما انتهت إليه تقارير الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة.

وأكدت هذه التقارير امتلاكهم العديد من الفيلات والشركات والسيارات الفارهة.. وانضم صفوت الشريف إلى الوزراء والمسئولين السابقين المحبوسين فى سجن المزرعة بطرة على ذمة التحقيقات التى تجرى معهم.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** تقرر تجديد حبس صفوت الشريف على ذمة التحقيقات.

● **فى ٢٢ أبريل ٢٠١١** نشرت **الأهرام** القائمة الكاملة لممتلكات صفوت الشريف وعائلته وتتضمن عددا من الأسهم في بعض الشركات، بالإضافة لعدد من السيارات والعقارات.

● **ممتلكات المتهم محمد صفوت الشريف علي النحو التالي:**

١ـ فيلا رقم ٢١ منطقة لسان الوزراء ـ أبو سلطان، ٢ ـ فيلا منفصلة رقم ١٢١ ميراج سيتي ـ التجمع الأول ـ القاهرة الجديدة، ٣ ـ شاليه ٢١ نموذج ب اتحاد ملاك قرية سيدي كرير، ٤ ـ شقة رقم ٤ الدور الثاني عشر العقار رقم (ا) شارع الخليفة المأمون ـ روكسي ـ مصر الجديدة، ٥ ـ شقة بالدور الثامن بالعقار ٤١ ش فريد خلف المريديان ـ مصر الجديدة، ٦ ـ قطعة أرض مسجد ـ مركز خدمات الياسمين، ٧ ـ الوحدة ١٨٧ مشروع هاسيندا وايت، ٨ ـ الوحدة ٣٢ Eمشروع هاسيندا وايت، ٩ ـ الشقة رقم ٤٢ بالعقار رقم ٨ عمارات خلف العبور، ١٠ ـ عدد ٢٨٦٠ سهما بالدولار بالمصرية للأقمار الصناعية

● **ممتلكات الزوجة إقبال محمد عطيه حلبي:**

١ ـ فيلا ١٢٢ ميراج سيتي ـ التجمع الأول ـ القاهرة الجديدة، ٢ ـ شاليه بسرابيوم أبو سلطان ـ الإسماعيلية، ٣ ـ قطعة أرض رقم ١١ شمال المشتل ـ القاهرة الجديدة، ٤ ـ عدد ٢٨٦٠ سهمًا بالدولار بالمصرية للأقمار الصناعية، ٥ ـ عدد ١٠٦٠سهمًا بالجنيه بالمصرية للأتصالات، ٦ ـ عدد ١٣٣١ سهمًا بالجنيه بمدينة الإنتاج الإعلامي

● **ممتلكات نجله أشرف محمد صفوت الشريف وزوجته وأبنائهما:**

١ ـ شركة ميراج لإدارة وصيانة ميراج سيتي مكتتب ٨٨,٣٥٠. (٢) شركة ارتوك سات ـ شريك ١٥,٠٠٠ (٣) شركة العلاقات العامة ـ رئيس مجلس إدارة٧٥,٠٠٠٠ مؤسس، ٤ ـ شركة المصرية العربية للاستديوهات بلاتوه ـ عضو مجلس إدارة ٢٠٠٠٠٠ مساهم، ٥ ـ شركة المصرية العربية للأعمال الفنية ـ مدير ١٧٠٠٠ شريك، ٦ ـ شركة النيل للعلاقات العامة عضو مجلس إدارة ٧٥٠٠٠ مؤسس، ٧ ـ شركة أوسكار للإنتاج الإعلامي ٤٠٠ ألف مؤسس، ٨ ـ شركة ايجيبت كابيتال للمطاعم ١٥٠ ألف مساهم، ٩ ـ شركة برايم بيتشرز ايجيبت ٢٥٠٠٠ مؤسس، ١٠ ـ شركة فيفابيتل للتوزيع الفني، ١١ ـ شركة مايتركس للخدمات والتسويق، ١٢ ـ شركة نايل برودكشن للمقاولات، ١٣ ـ شركة هاي فلاش للرسائل الإعلانية، ١٤ ـ الشركة العربية المصرية للمشروعات الترفيهية بلاتوه، ١٥ ـ فيلا ١٦ ميراج سيتي ـ التجمع الأول ـ القاهرة الجديدة، ١٦ ـ فيلا ١٥٣ جولف متميز ـ القاهرة الجديدة، ١٧ ـ فيلا ١٧ نموذج الجوهرة منطقة ١٧ مارينا العلمين السياحي، ١٨ ـ فيلا ١٧٤ قرية الدبلوماسيين الساحل الشمالي، ١٩ ـ وحدة رقم ٥٢ نموذج مميز مارينا ـ الساحل الشمالي، ٢٠ ـ شاليه رقم ٩١ مارينا الشمالية، ٢١ ـ وحدة مساحتها ١٠٠ م كائنة ٣٠٩٢٧ نموذج B. بورتو السخنة، ٢٢ ـ وحدة مساحتها ١٠٠ م كائنة ٣٠٩٢٨ نموذج B. بورتو السخنة، ٢٣ ـ وحدة مساحتها ١١٠ م كائنة ٣٠٩٢٩ نموذج A. بورتو السخنة، ٢٤ ـ شقة رقم ٥ الدور الثاني بالعقار رقم ٦ ش محمد عزت ـ أرض الجولف

٢٥ ـ شقة بالدور الأرضي بذات العقار، ٢٦ ـ شقة بالدور السابع العقار رقم ٤١ شارع فريد خلف المريديان ـ مصر الجديدة، ٢٧ ـ شقة بالدور الأول بالعقار رقم ٦ شارع محمد عزت ـ أرض الجولف ـ مصر الجديدة، ٢٨ ـ قطعة رقم ١٠٨ جنوب الأحياء السكنية ـ القاهرة الجديدة، ٢٩ ـ قطعة أرض زراعية مساحتها ٢٠ فدانا جمعية العاشر من رمضان الزراعية بالإسماعيلية، ٣٠ ـ القطعة رقم ٢٣ المجموعة ج المساحة ٧٢٨ مباني بذات الجمعية، ٣١ ـ استغلال جزء من شاطئ البحر جزيرة ٢١ شاطئ خاص بمركز مارينا العلمين السياحي عن طريق شركة ايجيبت كابيتال للمطاعم، ٣٢ ـ الوحدة ١٨٣ مشروع هاسيندا وايت، ٣٣ ـ الوحدة ٣٤ Eمشروع هاسيندا وايت، ٣٤ ـ سيارة ستروين لوحات رج ط / ٥٧٣ ملاكي، ٣٥ ـ سيارة هيونداي لوحات ق ر ط / ١٢٣، ٣٦ ـ عدد ٨٨٠٠ سهم بالدولار بالمصرية للأقمار الصناعية، ٣٧ ـ عدد ١٠٦٠ سهما بالجنية بالمصرية للاتصالات، ٣٨ ـ عدد ٦٨ سهما بالسادس سوريك بالجنيه، ٣٩ ـ عدد ١٠٠٠ سهم بالجنيه بمجموعة هشام طلعت مصطفي، ٤٠ ـ سيارة ميني كوبر باسم آية أشرف صفوت الشريف.

ممتلكات إيهاب محمد صفوت الشريف وزوجته ونجليه:

١ ـ فيلا ١٥٠ ميراج سيتي ـ التجمع الأول ـ القاهرة الجديدة، ٢ ـ فيلا ٤٣ نموذج الزمردة منطقة ٣١ مارينا العلمين، ٣ ـ شقة بالدور الثاني بالعقار رقم ٤١ ش فريد خلف المريديان ـ مصر الجديدة، ٤ ـ شقة بشارع أحمد حسني ـ مدينة نصر، ٥ ـ وحدة رقم ٣١١١٤ بورتو السخنة، ٦ ـ كابينة ٣١٨٨ شاطئ ايزيس، ٧ ـ الوحدات أرقام ٢٢٦٠١٨٨ G، ٣ B ـ ٣٦١ A ـ ٣١ E مشروع هاسيندا وايت باسم إيهاب صفوت وزوجته وأولاده، ٨ ـ شركة ميراج لإدارة وصيانة ميراج سيتي، ٩ ـ شركة جود نيوز نورا إيجيبت، ١٠ـ عدد ١٠٦٠ سهمًا بالجنيه بالمصرية للاتصالات، ١١ ـ عدد ٨٣٧ سهمًا بالجنيه للانتاج الإعلامي، ١٢ ـ سيارة ميني كوبر، ١٣ـ سيارة مرسيدس باسم محمد إيهاب صفوت الشريف

● **ممتلكات إيمان محمد صفوت الشريف:**

١ ـ الفيلا رقم ١٢٢ Aميراج سيتي ـ التجمع الأول ـ القاهرة الجديدة، ٢ ـ الشقة رقم ٢ الدور الثاني عشر بالعقار ١٩ » أ « شارع الخليفة المأمون ـ روكسي ـ مصر الجديدة، ٣ ـ الوحدة ٢٢٨ G مشروع هاسيندا وايت ٢. (٤) الوحدة ٣٣ Eمشروع هاسيندا وايت ٢٢ (٥) عدد ٢٢٣ سهمًا بالجنيه بمدينة الإنتاج الإعلامي.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١:** تجديد حبس صفوت الشريف ١٥ يوماً لتضخم ثروته.

● **فى ٢٤ من أبريل** قالت **الشروق** إن مصدراً رقابياً قال إن ثروت صفوت الشريف ٢٩ مليار جنيه.

● **فى ٢٧ من أبريل ٢٠١١** قالت **الشروق** إن تقارير رقابية تلقاها جهاز الكسب غير المشروع تكشف عن استيلاء الشريف على أكثر من ٥٠ مليار جنيه قيمة ضرائب مستحقة علي وزارة الإعلام خلال فترة توليه منصب وزير الإعلام والمتمثلة فى ٣٦٪ كضريبة تمغة من قيمة الإعلانات المذاعة بالتليفزيون والتى يحصل على قيمتها اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

● **فى ٢٧ من أبريل ٢٠١١** تحقيقات مطولة مع أبناء صفوت الشريف الثلاثة أجراها جهاز الكسب غير المشروع بتهم تضخم الثروة واستغلال نفوذ والدهم لتحقيق مكاسب شخصية.

● **فى ٨ من مايو ٢٠١١** تجديد حبس صفوت الشريف ١٥ يوماً للمرة الثالثة على ذمة تحقيقات خاصة بتضخم ثروته.

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** قررت غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة تجديد حبس صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق والأمين العام للحزب الوطنى

السابق ٤٥ يومًا على ذمة التحقيقات حول تضخم ثروته بطرق غير مشروعة.

● **فى ٣ من يوليو ٢٠١١** قررت غرفة المشورة بمحكمة جنح مستأنف مصر الجديدة تجديد حبس صفوت الشريف لمدة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيقات التى يجريها معه جهاز الكسب غير المشروع.

● **فى ٢٥ من سبتمبر ٢٠١١** قالت **الوفد**: فجر الحصر النهائى لثروة صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى المنحل العقارية مفاجآت مثيرة كشف الحصر امتلاك الشريف فيلا فى لندن وفيلا بقرية ميراج سيتى بالقاهرة الجديد و٢ فيلا بقرية ديانا بيتش بالعين السخنة وفيلا بسيدى كرير بالساحل الشمال وثلاث شقق خلف الميرلاند والعبور والخليفة المأمون بمدينة نصر ومصر الجديدة، ويمتلك الشريف شاليها فى قرية مراقيا بالساحل الشمالى وقطعة أرض بمجمع خدمات الياسمين بالقاهرة الجديدة.

وفجر الحصر قيام الشريف بشراء أرض وفلل وشاليهات وشقق فى الأحياء الراقية وتوزيعها بالتساوى على أولاده أشرف وإيهاب وإيمان وأنه لم يفرق فى المعاملة بينهم وكشف الحصر عن امتلاك كل من إيمان وإيهاب وأشرف على حدة فيلا فى ميراج سيتى بالقاهرة الجديدة وشقة فى شارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة وشقة خلف حديقة الميرلاند وشقة بألماظة وقطعة أرض فى منتجع شمال المشتل بالقاهرة الجديدة، وقطعة أرض فى منطقة أرض الجولف، وفيلا فى قرية الدبلوماسيين بالساحل الشمالى وفيلا بمارينا وشقة فى الدقى، و٢٠ فدانًا فى القصاصين بالإسماعيلية، و٥ فدادين فى جمعية ٦ أكتوبر الزراعية و٢٥٠٠ مقر فى منطقة الاطباء السكنية بمدينة ٦ أكتوبر وشقة فى شارع محمد عزت بأرض الجولف بمصر الجديدة وشقة فى برج السخنة بالسويس، وشاليه بسيدى كرير بالساحل الشمالى وشاليه ببورتو السخنة وفيلا بقرية فينسيا بالساحل الشمالى وكشف الحصر امتلاك اقبال عطية زوجة الشريف فيلا بمنطقة لسان الوزراء بفايد فى محافظة الإسماعيلية وأرضًا فى منطقة شمال المشتل المتميزة بالقاهرة الجديدة.

محاكمة أحمد عز ورشيد محمد رشيد وعمروعسل

● **فى ٣ من فبراير ٢٠١١** أصدر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود قراراً بمنع أحمد عز ومحمد زهير جرانة وأحمد علاء الدين المغربى من السفر خارج البلاد وتجميد حساباتهم فى البنوك لحين إجراءات التحرى والتحقيق.

● **فى ٦ من فبراير ٢٠١١** ارتفع عدد البلاغات المقدمة ضد المسئولين السابقين بالدولة، أحمد عز، أحمد المغربى، وزهير جرانة إلى مائة بلاغ حتى صباح ٦ فبراير.

● **فى ٧ من فبراير ٢٠١١** تقدم الدكتور سمير صبرى المحامى والدكتور صلاح جودة المحامى ببلاغ جديد إلى المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام فضلاً على البلاغات السابقة ضد أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى وزهير جرانة وزير السياحة السابق حول وقائع فساد واستيلاء على المال العام والإضرار العمدى مع سبق الإصرار بأموال الشعب.

وأكد البلاغ أن أحمد عز اشترى مصنع حديد عز بمدينة السادات الصناعية عام ١٩٩٨ وبالتزوير تم إدخاله إلى البلاد حيث إنه مصنع متهالك تم استيراده من أوكرانيا بموجب تسهيلات ائتمانية من بعض البنوك وأن قيمة المصنع المتهالك لا تزيد على أربعة ملايين جنيه وبالمخالفة للقانون والقواعد المصرفية والائتمانية. تم تقييم المصنع بمبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكى وذلك بالاشتراك مع شركة الأهلى لتقييم العقارات وهى إحدى الشركات التابعة للبنك الأهلى المصرى ضاربة فى ذلك بأبسط الإجراءات البنكية وهى التمويل بنسبة ١:١ مما يؤدى إلى تخفيض قيمة الضمانات العينية المقدمة للبنوك.

وأكد البلاغ ان الفساد بتعديل وهمى لرأس مال الشركة حيث تمت زيادته إلى رقم سوقى وهمى مما أثر على سوق المال المصرى.

كما قام أحمد عز خلال عام ٢٠٠١ بشراء حصة تمثل ٢٪ من حصة العاملين بشركة حديد الدخيلة (الشركة الوطنية للحديد) وذلك مقابل تسهيلات من البنك الأهلى المصرى وأن البنك أحد ملاك الشركة السابقة وأحمد عز لم يسدد أى مبالغ نقدية للبنك وكلها تسهيلات بنكية وان تلك الاجراءات السابقة ارتكب فيها العديد من المخالفات تمثلت فى شراء حصة الجانب اليابانى بما يعادل ٧٪ من رأس مال الشركة دون سداد أى مبالغ نقدية وتم التمويل بالمخالفة للقانون وبالتزوير عن طريق تسهيلات بنكية ممنوحة من بنك مصر والبنك الأهلى المصرى.

● **فى ٩ من فبراير ٢٠١١** نشرت **الوفد** التفاصيل الكاملة لاستيلاء أحمد عز على شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وكيف أن ثروته بدأت بـ ٢٠٠ ألف جنيه فقط ثم تضخمت إلى عشرات المليارات، وكيف تسبب فى خراب شركة الحديد بحلوان وكيف حولته قروض البنك وصداقته لجمال مبارك إلى أكبر محتكر للحديد فى مصر. (للمزيد راجع جريدة **الوفد** ٩ فبراير ٢٠١١، ص١٠)

● **فى ١٠ من فبراير ٢٠١١** أعلن النائب العام ان التحقيقات كشفت عن استيلاء أحمد عز على أموال شركة الدخيلة للحديد والصلب بمبادلة صورية مع أسهم شركته، واحتكار ٦١ ٪ من إنتاج الحديد بمصر والامتناع عن سداد ديونه للبنوك .. واتهام رشيد محمد رشيد بالاستيلاء على ٢٠٠ مليون جنيه من صندوق دعم تنمية

الصادرات لشركاته هو وعائلته، وتسهيل تهرب أحمد عز من سداد ٣٤٥ مليون جنيه رسوما على مصنع الحديد بالسويس.

● **فى ٩ من فبراير ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأييد قرار النائب العام بمنع كل من أحمد عز أمين عام التنظيم السابق بالحزب الوطنى السابق وأحمد المغربى وزير الإسكان السابق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ورشيد محمد رشيد وزير التجارة السابق و ٥ مسئولين بالشركات وهم حسن خالد فاضل رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى وسامية محمد صالح بدر الدين مديرة تنفيذية بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى وعلى إبراهيم أبوحلاوة ونبيل على سليم رئيس شركة (ايجوث للسياحة ومصطفى محمد (إيجوث للمقاولات) من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة الشخصية دون الشركات التى يساهمون فيها وكذا الأسهم والسندات المملوكة لهم فى البنوك والبورصة والشركات وغيرها.

● **فى ١٩ من فبراير ٢٠١١** استكملت نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها الموسعة مع الوزراء السابقين زهير جرانة وأحمد المغربى ورجل الأعمال أحمد عز بعد اتهامهم بإهدار المال العام واستغلال سلطاتهم ونفوذهم للاستيلاء عليه.

● **فى ٢٠ من فبراير ٢٠١١** قررت محكمة جنايات شمال القاهرة رفض التظلم المقدم من شاهيناز النجار زوجة أحمد عز على قرار منعها من التصرف فى أموالها السائلة والمنقولة والعقارية، والسندات والأسهم التى تمتلكها بالبنوك والشركات وغيرها، وذلك لتقديمه قبل الميعاد المحدد قانونا.

● **فى ٧ من مارس ٢٠١١** النائب العام يشكل لجاناً لفحص أرصدة أحمد عز وزهير جرانة ويوسف بطرس غالى وحبيب العادلى ورشيد محمد رشيد.

● **فى ١٠ مارس ٢٠١١** وافقت محكمة جنايات القاهرة على تنفيذ قرار النائب العام بالتحفظ على أموال الوزراء السابقين أحمد المغربى، وزهير جرانة وحبيب العادلى ورشيد محمد رشيد ورجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم فى الحزب الوطنى.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** قال أحمد عز فى لقاء خاص مع قناة العربية إنه لن يعلق على الربط بينه وبين إسقاط النظام أو على وصفه بـ «مهندس الانتخابات» وعن كونه «كبش فداء» لآخرين رد عز باقتضاب: أتمنى ألا أكون كبش فداء للبعض، وتفاجأت بقرار النائب العام بمنعى من السفر.

● **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١** و افق النائب العام على إحالة كل من رشيد محمد رشيد وعمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية ورجل الأعمال أحمد عز إلى الجنايات لاتهامهم فى واقعة منح عز رخصتى إنشاء مصنعين للحديد فى السويس دون وجه حق.

● **فى ٢٦ من مارس ٢٠١١** قررت هيئة محكمة الجنايات التنحى عن نظر قضية «رخصتى حديد عز» لوجود صلة قرابة بين القاضى ومحامى أحد المتهمين.

وكانت النيابة وجهت تهمة الموافقة على إصدار تراخيص لأحمد عز لإنتاج الحديد الاسفنجى والبليت بالمجان للشركات المملوكة له بالمخالفة للقرارات الوازرية.

وكشفت التحريات أن عز قدم رشاوى لعدد من المسئولين السابقين لإنهاء بعض المصالح الخاصة به (**المصرى اليوم** ٣/٢٧)

● **فى ٢٩ من مارس ٢٠١١** حددت محكمة مدنى جنوب القاهرة جلسة ٣ مايو (٢٠١١) لنظر دعوى أقامها ٤٨ مواطنا يتهمون فيها العادلى والمغربى وعز وجرانة بالاستيلاء على أموال الشعب والتربح من وظائفهم.

● **فى ٣٠ من مارس ٢٠١١** قرر المستشار السيد عبد العزيز عمر رئيس محكمة الاستئناف العالى بالقاهرة، نقل جلسات محاكمة رجل الأعمال أحمد عز ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الأسبق وعمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية فى قضية التربح والاستيلاء على المال العام إلى أرض المعأرض بمدينة نصر بدلا من محكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١** شهدت جلستا محاكمة أحمد عز ورشيد محمد رشيد وعمرو عسل وزهير جرانة ورجلى أعمال فى قضيتى تراخيص الحديد، وتخصيص الأراضى السياحية - توجيه اتهامات لحسنى مبارك الرئيس السابق فى قضية «رخصتى الحديد» وقد خرج «عز و«عسل» للمرة الأولى عن صمتهما وتحدثا أمام المحكمة، واعترف «عسل» بأن منح الرخصتين لشركات «عز» كان بقرار جمهورى من الرئيس السابق، وإنه لا دخل له بهذا القرار، وإنه كان ينفذ ما يطلب منه وفى قضية «جرانة» شهدت المحكمة تسجيل فيديو على أسطوانة «CD» يظهر فيه حسنى مبارك، وهو يعطى توجيهات لأحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، بتحديد سعر المتر فى الأراضى بدولار واحد.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١:** تأجيل محاكمة عز ورشيد وعسل فى قضية رخصتى الحديد إلى جلسة ١٢ مايو.. والدفاع يطلب استدعاء وزير الصناعة والتجارة لسماع شهادته.

● **فى ١٢ من مايو ٢٠١١** واصلت محكمة جنايات الجيزة محاكمة أحمد عز ورشيد محمد رشيد، فى القضية المعروفة برخصتى الحديد المتهمين فيها بإهدار ٦٦٠ مليون جنيه من أموال الدولة، باستكمال سماع شهادة المهندس هشام أمين، الشاهد الخامس، الخبير الهندسى بإدارة الكسب غير المشروع وقررت التأجيل إلى جلسة ١١ يونيو لسماع شهود النفى.

● **فى ٢٢ من مايو ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع حبس رجل الأعمال أحمد عز ١٥ يوما ومنعه وزوجاته الثلاث خديجة أحمد كامل، وشاهيناز النجار، وعبلة فوزى من السفر، كما قام بالتوقيع على إقرارات بالكشف عن سرية حساباته بالبنوك، واعترف عز خلال التحقيقات بوجود حسابات له بالخارج، إلا أنه رفض الكشف عن حجم هذه الحسابات والبنوك الموجود بها.

وكان عز قد فشل فى تبرير تضخم ثروته التى تجاوزت ١١ مليار جنيه، نتيجة استغلاله نفوذه وتحقيق كسب غير مشروع شمل امتلاكه مصانع وشركات وأراضى وقصورا فى أماكن مختلفة بالمحافظات.

● **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** صرف زوجتى عز من الكسب غير المشروع بعد توقيعهما على إقرارات بالكشف عن سرية حساباتها فى البنوك بالداخل والخارج.

● **فى ٢٦ من مايو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع منع أحمد عز وزوجتيه وأولاده من التصرف فى أموالهم.

● **فى ٢٩ من مايو ٢٠١١** البورصة تتلقى إخطار من جهات الكسب غير المشروع لتجميد أرصدة عز وزوجاته وأولاده ومنعهم من التصرف فى جميع الأموال النقدية والممتلكات العقارية والمنقولة.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١** شاهيناز النجار زوجة أحمد عز تقدم ٣٦ مستنداً فى ٣٦ محافظة تؤكد براءة ذمتها المالية وجهاز الكسب غير المشروع يصرفها بعد تحقيقات استمرت ساعة.

● **فى ٦ من يونيو ٢٠١١** قررت مقاطعة لا ينشتاين السويسرية المستقلة تجميد أرصدة أحمد عز.. وسلطات مطار القاهرة تمنع عبلة فوزى زوجة أحمد عز من السفر بناء على قرار النائب العام.

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** محكمة جنايات القاهرة تقرر تأجيل الحكم فى قرار الكسب غير المشروع ضد أحمد عز وزوجتيه بالتحفظ على أموالهم ومنعهم من التصرف فيها.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات الجيزة، لمرافعة النيابة فى قضية الإضرار العمدى بالمال العام، المتهم فيها رشيد محمد رشيد، «هارب» وعمرو عسل، والمعروفة بقضية «تراخيص الحديد» ونسبت النيابة للمتهمين تهمتى التربح وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة ضدهم.

● **فى ٢٦ من يونيو ٢٠١١** وافق النائب العام على إحالة كل من أحمد عبد العزيز

عز صاحب مجموعات عز لحديد التسليح وإبراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق وخمسة من مسئولى شركة الدخيلة للحديد والصلب إلى المحاكمة الجنائية بتهم التربح بغير حق والإضرار العمدى الجسيم بالمال العام.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** نيابة الأموال العامة تقرر حبس أحمد عز فى القضية الثالثة المتهم فيها باحتكار الحديد والتسبب فى رفع أسعاره لتحقيق أرباح لشركاته.

● فى اليوم نفسه وبعد تحقيقات استمرت ٥ ساعات بمقر جهاز الكسب غير المشروع تمت إعادة أحمد عز إلى محبسه بسجن طرة.

● **فى ٧ من يوليو ٢٠١١** حددت محكمة جنايات شمال القاهرة جلسة ٣ من سبتمبر (٢٠١١) لإصدار حكمها فى القرار الصادر من جهاز الكسب غير المشروع بمنع أحمد عز وزوجاته من التصرف فى أموالهم.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١** أحمد عز بطلب جلسة تحقيق أخرى بعد أن واجهه المستشار خالد سليم رئيس هيئة الفحص بجهاز الكسب غير المشروع بتحريات الأجهزة حول امتلاكه لشركتين بالخارج ووجود أموال له بالبنوك فى الخارج لم يقم بإثباتها فى التحقيقات السابقة.

● فى اليوم نفسه بدأت نيابة أمن الدولة العليا وللمرة الأولى التحقيق فى تورط أحمد عز المحبوس على ذمة قضايا فساد، فى قضية غسل أموال تحصل عليها من نشاطه الإجرامى والمتمثل فى التربح والاستيلاء على المال العام (**الشروق** ٧/١٠)

● فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١ إيقاف التعامل على أسهم شركات أحمد عز بالبورصة لتجاهل إرسال القوائم المالية (**الوفد** ٧/٢٦)

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** فجرت تحقيقات الكسب غير المشروع مع المتهم أحمد مفاجآت مثيرة، تمثلت فى امتلاكه عقارات وشركات بالخارج لم يتضمنها إقرار ذمته المالية.

وقد تمت مواجهته باتهامه بارتكاب جرائم جنائية ليحقق كسبا غير مشروع ٦٦٠ مليون جنيه فى قضية تراخيص شركتى الحديد بالسويس و٥,٦ مليار جنيه فى قضية استيلائه على شركة حديد الدخيلة واستغلال نفوذه بالحزب الوطنى ليمتلك ١٩ شركة رأسمالها يتجاوز ٧ مليارات جنيه منها مجموعة العز القابضة وسيراميك الجوهرة وعز للصلب المسطح وعز الدخيلة وعز للدرفلة وشركة حديد عز، كما يمتلك ٢٣ قصرا وشقة فارهة وقطع أراض و٢٥ سيارة من أغلى الأنواع وطائرة خاصة.

ثروات أحمد عز وزوجته وأولاده

● **فى الأول من سبتمبر ٢٠١١** نشرت **الأخبار** فى صفحتها السابعة تقريراً بثروات أحمد عز وزوجتيه وأولاده كما يلى:

فيللات وشقق

وتضمنت الممتلكات ٧٠٠ ألف سهم باسم ابنتيه ملك وعفاف بشركة العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة مناصفة فيما بينهما، وعدد ٢ وحدة سكنية رقمى ٢٤٠١ ، ٢٤٠٢ بالدور ٢٣ مدخل رقم ١ بمشروع الفورسيزون والنى بلازا رقم ١٠٨٩ ش كورنيش النيل جاردن سيتى ، وحدة سكنية رقم ١ بالدور العاشر بالعقار و ٢ شارع احمد حشمت بالزمالك، وعدد ٤ وحدات سكنية ارقام B١٦، A١٦، B١٥، A١٥ بالدور الخامس عشر برج فرست ريزيدانس بالعقار رقم ٣٨ بشارع الجيزة، وحصة قدرها سبعة أسهم وأربعة قراريط فى كامل أرض وبناء العقار رقم ٣٥ شارع لبنان – المهندسين – الجيزة – ويختص بالوحدة القبلية الشرقية بالدور الاول فوق البدروم والأرضى والميزانين بمسطح ١٩٨ مترًا ومعرض بالدور الأرضى فوق البدروم بمساحة ٢٢١ مترًا ومعرض بالدور الميزانين فوق الأرض والبدروم المستوى الثانى بمسطح ٢٢٥ مترًا وعدد ٤ أماكن مخصصة بجراج العقار وعدد ٤ وحدات سكنية ارقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ بالدور الثالث بالعقار رقم ٨ شارع السد العالى – الدقى بالجيزة ووحدة سكنية رقم ١٢ بالدور الثانى العلوى بالعقار رقم ٤ تنظيم وبرقم ٥ شارع أحمد عرابى قسم العطارين بالإسكندرية وعدد ٢ وحدة سكنية بالطابقين التاسع والعاشر عبارة عن فيللا مزدوجة بالعقار رقم ٣ ميدان الجمهورية المتحدة بالدقى بالجيزة، ووحدة ببرج الفورسيزون بمساحة ٥٥٣ مترًا مستقلة كمقر ادارى للمتحرى عنه بالعقار ١٠٨٩ كورنيش النيل، وقطعة أرض مساحتها ٤ أفدنة وواحد قيراط و ١١ سهما مقام عليها مبنى ادارى بمساحة ١٦٠ مترًا كائنة بالكيلو ٢٣ طريق مصر – إسكندرية الزراعى وقطعة أرض مساحتها ٧٣٣٧ مترًا مقام عليها مبنى ادارى ومخازن كائنة ٥٧ شياخة كينج مريوط حوض برنجى وكنجى وفيللا رقم ٣٠ قرية غزالة النموذجين بالكيلو ١٤٦ طريق مطروح الإسكندرية بمساحة ٧٠٠ متر وملحق بها حديقة بمساحة ٣٠٠ متر وشاليه رقم ٧٩/١٥ قرية الديبلوماسيين النموذجية بالكيلو ١٦٠ طريق مطروح الإسكندرية بمساحة ١٥٧ مترًا وملحق به حديقة بمساحة ٦٤٣ مترًا .

الشركات

وكشفت التحقيقات ان ممتلكات عز تضم شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار مجموعة عز الصناعية شركة مساهمة مقيدة برقم ١٢٣٤٩٨ سجل تجارى الجيزة ومقرها ١٠ شارع شهاب العجوزة وحصة المتهم فى شركة حديد عز

وهى شركة مساهمة مقيدة برقم ٤٧٢ سجل تجارى منوف ومقرها المنطقة الصناعية الرابعة القطعة رقم ١٢٩ ب حديقة السادات محافظة المنوفية ويبلغ رأسمالها المدفوع حوالى ٢ مليار ٧١٦ مليون جنيه والمقومات المادية للشركة حصة المتهم وانجاله فى شركة العز لصناعة الصلب المسطح وهى شركة مساهمة مقيدة برقم ٣٣٢٩٦ سجل تجارى استثمار القاهرة وتم تأسيسها بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨ ومقرها بالمنطقة الصناعية الاقتصادية بعتاقة بشمال غرب خليج السويس برأسمال ٢٤٥ مليون دولار وحصة المتهم وانجاله فى مصانع العز للدرفلة ومقرها بالعقار ١٠ شارع شهاب بالمهندسين وحصة المتهم فى شركة العز الدخيلة للصلب بالإسكندرية ومقرها طريق إسكندرية مطروح السريع، كما يمتلك احمد عز حصة فى شركة العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة ومقرها القطعة رقم ١ المنطقة الصناعية الاولى بمدينة السادات بالمنوفية وحصة المتهم فى شركة تنمية خليج السويس وهى شركة مساهمة مقيدة برقم ٣٣١٨٣ سجل تجارى استثمار القاهرة ومقرها المنطقة الصناعية الخامسة بشمال غرب خليج السويس وحصة المتهم فى شركة الوطنية البركة للحديد والصلب مقرها ٢٠ شارع رمسيس بالقاهرة وحصة المتهم وأولاده فى شركة العز لتجارة وتوزيع مواد البناء وهى شركة مساهمة مقيدة برقم ٣٨١٦١ سجل تجارى استثمار القاهرة ومقرها ٣٠ شارع شريف بالقاهرة وحصة المتهم فى شركة الجوهرة للاستثمار العقارى ومقرها ٣٥ شارع لبنان بالمهندسين – جيزة – وحصة المتهم فى شركة خليج السويس للاستثمار الصناعى .

وحصة المتهم أحمد عز فى شركة العز للدخيلة للحديد والصلب ZDK شركة ذات مسئولية محدودة مقرها ١٠ شارع شهاب بالمهندسين، وحصة المتهم واولاده فى الشركة الاتحادية للاستثمارات الصناعية شركة ذات مسئولية محدودة مقرها ١٠ شارع شهاب بالمهندسين، وحصة المتهم فى شركة القاهرة التعليمية شركة ذات مسئولية محدودة مقرها منطقة الخدمات بزهراء المعادى الشطر الثالث للقاهرة، وشركة تنمية للاستثمارات المعدنية شركة ذات مسئولية محدودة ومقرها ١٠ شارع شهاب ورأسمالها ١٠٠ ألف جنيه، والشركة المصرية الدولية للاستثمارات الصناعية ذات مسئولية محدودة مقرها ١٠ شارع شهاب بالمهندسين، والشركة الوطنية لتنمية الصناعات المعدنية شركة ذات مسئولية محدودة ومقرها ٨ شارع عمرو بالمهندسين والشركة المصرية العالمية للاستثمارات التجارية شركة ذات مسئولية محدودة ومقرها ١٠ شارع شهاب بالمهندسين بالجيزة وشركة سيراميك كايرو وشركة ذات مسئولية محدودة ومقرها ٨ شارع السد العالى بالدقى ويبلغ رأسمالها ٥٠ ألف جنيه وحصة المتهم فى الشركة العربية للصلب المخصوص – اركوستيل – شركة مساهمة ومقرها مدينة برج العرب بالإسكندرية وحصة المتهم فى شركة العز للتجارة الخارجية وهى

شركة توصية بسيطة مقرها العقار رقم ٥ شارع احمد عرابى بالمنشية بالإسكندرية وطائرة خاصة تحمل حروف تسجيل UPBAE طراز G ٤ جنسيتها برمودى ومقرها ليتون انجلترا وتقوم على خدمتها شركة تايجر لخدمات الطيران بمصر .

خديجة وعبلة

وكشفت التحقيقات أن خديجة زوجة أحمد عز تمتلك عدد ٤٥٦ ألفا و ٨٠٩ أسهم بشركة العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة، وكذلك عدد ٣٠ ألف سهم بشركة حديد عز وفيللا سكنية كائنة بكفر حكيم بالمنصورية محافظة الجيزة مقامة على قطعة أرض مساحتها ٢ فدان، وفيللا رقم ٣١ بالمرحلة الأولى بقرية الجونة بالغردقة بالبحر الأحمر وتبلغ مساحة المبانى ٤٩٧ مترًا على قطعة أرض مساحتها ٨٠٠ متر، وفيللا رقم ٢٨ بالعجمى بمحافظة الإسكندرية تبلغ مساحة المبانى ٢٤٠ مترًا على قطعة أرض مساحتها ٨٢٠ مترًا وحصة فى شركة العز لتجارة وتوزيع مواد البناء رأسمالها ٢٨٤ ألف جنيه وحصة فى شركة الاتحادية للاستثمارات الصناعية وحصة فى شركة القاهرة التعليمية .

كما تمتلك زوجته عبلة عدد ١٠٣٥٥ وثيقة بصندوق استثمار أصول الخاص بالبنك التجارى الدولى ووحدة سكنية رقم ١٦ بالعقار رقم ٣ شارع الثورة ميدان الجمهورية المتحدة العجوزة، وفيللا رقم ٤١١ بقرية هاسيندا تبلغ مساحة المبانى ٣٤٠ مترًا على قطعة أرض مساحتها ١٠٨٣ مترًا بسيدى عبدالرحمن مركز العلمين بمحافظة مرسى مطروح بالكيلو ٣٨ طريق إسكندرية مطروح الصحراوى.

● **فى ٣ من سبتمبر ٢٠١١** جنايات القاهرة تؤيد التحفظ على أموال عز وأسرته ومنعهم من التصرف فيها لوجود شبهة فى الحصول عليها واستغلال نفوذه فى التربح وتكوين ثروة طائلة عجز عن إثبات مصدر شرعى لها.

● **فى ٦ من سبتمبر ٢٠١١** أجلت محكمة جنايات الجيزة محاكمة أحمد عز فى قضية التربح من أسهم حديد الدخيلة، وإبراهيم سالم أحمد محمدين وزير الصناعة الأسبق وخمسة من مسئولى شركة الدخيلة للحديد والصلب لجلسة الأول من أكتوبر للاطلاع على الأحراز.

● **فى ١٥ من سبتمبر ٢٠١١**عاقبت محكمة جنايات الجيزة، رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة الأسبق الهارب، بالسجن المشدد ١٥ سنة وغرامة مليار و٤١٤ مليون جنيه، كما عاقبت أحمد عز، أمين التنظيم الأسبق بالحزب الوطنى، وعمرو عسل، رئيس هيئة التنمية الصناعية السابق، بالسجن المشدد ١٠ سنوات لكليهما، وألزمتهما متضامنين برد ٦٦٠ مليون جنيه فى قضية «تراخيص الحديد»، وقررت رفض الدعوى المدنية، ورد الرخص الممنوحة لشركات «عز»، والشركة

المصرية للحديد الإسفنجى والصلب، وشركة السويس للصلب، وطيبة للحديد. حضر «عز» و«عسل» من محبسيهما بسجن طرة فى التاسعة صباحاً، وفى الواحدة ظهراً دخلا قفص الاتهام، وتهافتت عليهما كاميرات المصورين، فحاولا الاختباء منها، لكن رئيس المحكمة أصر على رؤيتهما قبل النطق بالحكم، وأصيب «عز» بصدمة عصبية بعد سماعه الحكم، وظل يهذى ويردد كلمات تعبر عن سخطه، وقال أثناء مغادرته القفص «إن شاء الله مش هيسكتوا إلا بعد ما يعدمونا»، وكشفت التحقيقات عن قيام «رشيد وعسل» بالاتفاق مع «عز» على إصدار ترخيص إنتاج الحديد الإسفنجى والبليت بالمجان للشركات المملوكة لأمين التنظيم السابق، واتهمت «عسل» بالتواطؤ معهما، ما ألحق ضرراً بالمال العام، بلغ ٦٦٠ مليون جنيه، قيمة رسوم تراخيص لم يسددها «عز».

● **فى الأول من أكتوبر ٢٠١١** نظرت محكمة جنايات الجيزة ثالث جلسات قضية «حديد الدخيلة» وقررت تأجيل القضية إلى الأول من نوفمبر لاستكمال الاطلاع ومناقشة شهود الإثبات.

● **فى ٣١ من أكتوبر ٢٠١١** نشرت جريدة **الفجر** قائمة بممتلكات أحمد عز حيث يمتلك ويشارك بحصص مع زوجته وأولاده فى ٢٠ شركة ويملك ١٦ شقة بأرقى أحياء القاهرة والإسكندرية وفيللا بقرية غزالة بمطروح وشاليه بحديقة على مساحية ٨٠٠ متر كما يملك طائرة خاصة فى ليتون البريطانية. (للمزيد راجع جريدة **الفجر** ١٠/٣١)

● **فى الأول من نوفمبر ٢٠١١** محكمة جنايات الجيزة وتوقف نظر الدعوى المتهم فيها أحمد عز وإبراهيم سالم وأحمد محمدين وآخرون بالتربح والإضرار بالمال العام لحين الفصل فى طلب الرد المقام من دفاع المدعين بالحق المدنى.

وحددت جلسة ١٢ نوفمبر لنظر دعوى الرد.

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة استئناف القاهرة الدائرة ١٩ مدنى تأجيل دعوى الرد المقامة من المتهم أحمد عز ضد المستشار المحمدى قنصوة رئيس الدائرة التى تنظر قضية حديد الدخيلة لجلسة ٨ يناير ٢٠١٢ مع التصريح بإجراء توكيل خاص من المتهم لدفاعه والسماح بانتقال موظف من الشهر العقارى للسجن لعمل التوكيل.

رشيد محمد رشيد وعمرو عسل

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** قررت محكمة شمال القاهرة تأييد قرار النائب العام بمنع رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق من التصرف فى أمواله السائلة والمنقولة وأرصدته والسندات والأسهم التى يمتلكها بالبنوك والشركات

وغيرها لاتهامه مع غيره فى بلاغات بإهدار المال العام والاستيلاء عليه وتسهيل الاستيلاء والتربح.

● **فى ٢٤ من فبراير ٢٠١١** أحال النائب العام الوزير السابق رشيد محمد رشيد وعمرو محمد عسل وأحمد عز لمحكمة الجنايات.. حيث كشفت أوراق التحقيق أن الوزير السابق رشيد محمد رشيد وعمرو عسل قاما بالاتفاق مع أحمد عز على إصدار موافقة على الترخيص بإنتاج الحديد الاسفنجى والبليت بالمجان للشركات المملوكة لأحمد عز بالمخالفة للقرارات الوزارية التى تقضى بأن منح هذه التراخيص يكون بالمزايدة العلنية بين الشركات، كما رخص عمرو عسل له بإقامة مصنعين بالمنطقة الحرة بالسويس بالمخالفة للشروط رغم عدم جواز منع أكثر من ترخيص لذات المستثمر مما ألحق ضرراً بالمال العام قيمته ٦٠٠ مليون جنيه.

● **فى ٢٦ من فبراير ٢٠١١** تسلم الانتربول الدولى طلب النائب العام بضبط واحضار رشيد محمد رشيد ود. يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق وعدد من المسئولين وكبار رجال الأعمال المتهمين فى قضايا فساد.

● **فى ١٠ من مارس ٢٠١١** أمرت نيابة الأموال العامة بضبط وإحضار رشيد محمد رشيد بعد أن وجهت إليه تهمة الاستيلاء على ٢٠٠ مليون جنيه من صندوق دعم الصادرات.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار المستشار عبد المجيد محمود النائب العام بالتحفظ على أموال المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، ورجل الأعمال محمد عبد الوهاب وأسرتيهما ومنعهما من التصرف فى أموالهما السائلة والعقارية والمنقولة ومنعهما من السفر.

● **فى ٢٧ من مارس ٢٠١١** أمر المستشار على الهوارى المحامى العام لنيابة الأموال العامة العليا بإحالة رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق «هارب» إلى محكمة جنايات القاهرة، وذلك لاتهامه بالتربح لنفسه بمبلغ ٩,٥ مليون جنيه من خلال مساهمته فى ٥ شركات وكشفت التحقيقات عن قيام رشيد بصفته وزير التجارة والصناعة، بالمساهمة فى رأس مال ٥ شركات.

● **فى ٩ أبريل ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة، تأجيل محاكمة المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الأسبق، وعمرو عسل، رئيس هيئة التنمية الصناعية السابق، وأحمد عز، أمين التنظيم السابق فى الحزب الوطنى، فى قضية «تراخيص الحديد» إلى جلسة الثلاثاء ١٢ أبريل.

● **فى ١٢ من أبريل ٢٠١١** محكمة جنايات الجيزة تقرر تأجيل القضية لجلسة ٧ مايو ٢٠١١ لسماع الشهود والاطلاع على أوراق القضية.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١** شهدت محاكمة عز ورشيد مفاجآت.. وعز يعترض على أقوال الشاهد بأنه يصدر الحديد إلى إسرائيل وبناء الجدار العازل.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** تأجيل قضية عز وعسل ورشيد إلى جلسة ١٢مايو استجابة لطلبات الدفاع للاطلاع على محاضر الجلسات.

● **فى ٢٥ من مايو ٢٠١١** قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة وزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد (هارب) بالسجن المشدد لمدة خمس سنوات وعزله من وظيفته، مع تغريمه نحو ٩,٥ مليون جنيه، وذلك بعد إدانته بالتربح والاستيلاء على أموال من صندوق تنمية الصادرات دون وجه حق على نحو يمثل إضرارا عمديا بالمال العام.

وقررت المحكمة إرسال الشيك الذى تقدم به محامى رشيد خلال جلسة بقيمة المبلغ محل الاتهام إلى النائب العام.

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل ورئيس جهاز الكسب غير المشروع منع كل من رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الأسبق وزوجته هنيا محمود عبد الرحمن على وبناته عالية وسلمى وراوية من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة، كما طلب الجوهرى أيضا من محكمة استئناف القاهرة الإذن بالكشف عن سرية حسابات رشيد وزوجته وبناته بالبنوك فى الداخل والخارج.

● **فى ٨ يونيو ٢٠١١** حددت محكمة جنايات القاهرة جلسة ٥ يوليو المقبل، للنطق بالحكم فى قضية اتهام رشيد محمد رشيد،«هارب»، وحلمى أبو العيش، رئيس لجنة الإدارة بمركز تحديث الصناعة، وأدهم نديم، مدير المركز السابق «هارب» بالتربح وإهدار المال العام.

● **فى ٩ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة، تأييد أمر المنع من التصرف فى الأموال السائلة والمنقولة والعقارية الخاصة بالمهندس رشيد محمد رشيد وأسرته.

● **فى ١١ من يونيو ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة نظر محاكمة رشيد محمد رشيد وعمرو عسل وأحمد عز إلى شهود النفى بالقضية، حيث أكد الشاهد «رئيس مجلس إدارة شركة أركو استيل» أن قرار إصدار التراخيص صائب.. مما ينفى تهمة إهدار المال العام.. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٢ من يونيو لسماع شهود الإثبات.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** النيابة تطالب بأقصى عقوبة لـ «عز ورشيد وعسل» فى قضية الحديد.

● **فى ١٥ من يونيو ٢٠١١** دفاع رشيد يدفع بعدم دستورية فرض الرسوم على التراخيص.. وعسل يترافع عن نفسه.

● **فى ٢٥ من يونيو ٢٠١١** أصدرت محكمة جنايات القاهرة فى ثانية جلسات محاكمة رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق حكمها كأول حكم منذ هروبه بمعاقبته بالسجن المشدد ٥ سنوات وعزله من وظيفته وتغريمه مبلغ ٩ ملايين و٥٨٣ألفاً وجنيها قيمة الأموال المتهم بالتربح بها لنفسه من أموال صندوق تنمية الصادرات.

● **فى ٧ من أغسطس ٢٠١١** أعلن رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الهارب فى خطاب موجه للاتحاد الأوروبى عن استعداده للمحاكمة فى مصر.

وطلب رشيد من المفوضية العليا للاتحاد الأوروبى التدخل لإنقاذه من مصير محاكمة مبارك التى أثرت بشدة فى نفسيته.

وتعهد للاتحاد الأوروبى أنه مستعد للرجوع إلى مصر إذا ضمنوا له عدم «البهدلة» والتمثيل به أمام الصحافة العالمية. (**روزاليوسف** ٧/٨)

حيثيات سجن رشيد وعسل وعز

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١** كشفت محكمة جنايات القاهرة الغموض الذى أحاط بعقوبة «رد الرخصة الممنوحة لشركات عز والسويس وبشاى وطيبة»، التى تضمنت أحمد عز وعمرو عسل بالسجن المشدد ١٠ سنوات وتغريمهما متضامنين ٦٦٠ مليون جنيه، وسجن رشيد محمد رشيد ١٥ عاماً وتغريمه ١,٤ مليار جنيه.

قالت المحكمة، فى حيثياتها، إن المقصود هو إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الجريمة، ولما كانت الشركات حصلت على تراخيص إنتاج الحديد والصلب بغير حق، وأن مقومات التراخيص تشمل الأراضى المخصصة للمشاريع وكمية الغاز فهذا يتطلب ردها إلى الدولة.

وقالت المحكمة إن أحمد عز أراد توسيع نشاطه فى إنتاج الحديد والصلب بالحصول على مزيد من الأرباح بطرق غير مشروعة، مستغلاً وضعه المتميز بالحزب الحاكم السابق، وأنه اتفق مع رئيس هيئة التنمية الصناعية على منحه أكبر قدر من الطاقة المخصصة لمشروعات الحديد والصلب، بلغت ٤٦٪ من حجم الرخص.

وقالت المحكمة إن رشيد محمد رشيد وافق على حصول «عز» على الطاقة مجاناً، وبذلك حصل لغيره على ربح ومنفعة من أعمال وظيفته، مؤكدة أن «رشيد» ألحق ضرراً بأموال ومصالح وزارة التجارة والصناعة بعدم تحصيل ١,٤ مليار جنيه قيمة التراخيص الأربعة.

أنيس الفقى وأسامة الشيخ ويوسف بطرس غالى

● **فى ١٢ من فبراير ٢٠١١** قدم مصطفى بكرى بلاغا للنائب العام يطلب سرعة التحقيق مع وزير الإعلام أنس الفقى لاتهامه بإهدار ١٢ مليار جنيه من أموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. وسلطات أمن المطار تمنعه من السفر ليلحق بأسرته فى باريس.

● **فى ١٤ من فبراير ٢٠١١** تلقت نيابة الأموال العامة بلاغات جديدة تتهم أنس الفقى بإهدار المال العام.

● **فى ٢٥ فبراير ٢٠١١** النائب العام يصدر قراراً بمنع أنس الفقى من التصرف فى أمواله.. بعد أن استكملت نيابة الأموال العام تحقيقاتها مع الفقى وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون واتهمت الأول بإهدار ٥ ملايين جنيه خلال فترة انتخابات مجلس الشعب الماضية، واتهمت الثانى بإهدار الملايين، حيث ثبت إنفاقه مبالغ وصلت إلى ملیارى جنيه على تصوير وشراء ٤٢ مسلسلاً تليفزيونياً.

● **فى ٢٨ من فبراير ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأييد أوامر النائب العام بمنع وزير الإعلام السابق أنس الفقى، ورئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابق أسامة الشيخ، ومجموعة أخرى من الوزراء السابقين والمسئولين ورجال الأعمال من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية.

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١** تجديد حبس أنس الفقى وأسامة الشيخ ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية اتهامها بالتربح لنفسيهما وللغير دون وجه حق بالمخالفة للقانون والإضرار العمدى بالمال العام.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** وافق المستشار عبد المجيد محمود النائب العام على إحالة أنس الفقى وزير الإعلام السابق، وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى محكمة الجنايات بتهمة إهدار ٧٠ مليون جنيه من أموال الدولة فى قطاع التليفزيون.

● **فى ٢٢ من مارس ٢٠١١** إحالة أنس الفقى ويوسف بطرس غالى للجنايات بسبب الدعاية الانتخابية للرئيس السابق حسنى مبارك والحزب الوطنى وإنفاقه مبلغ ٣٦ مليون جنيه على التغطية الإعلامية للحزب الوطنى الحاكم فى انتخابات مجلس الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥.

● **فى ٢ مايو ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة نظر أولى جلسات محاكمة كل من وزير الإعلام السابق أنس الفقى (محبوسا) ووزير المالية السابق يوسف بطرس غالى (هارب)، بتهمة الإضرار العمدى بالمال العام، حيث قام المتهم الأول بطلب أموال من

وزارة المالية لصرفها على الحملة الإعلانية للانتخابات البرلمانية والرئاسية، ووافقه المتهم الثانى على ذلك بتعزيز موازنة وزارة الإعلام بمبلغ ٣٦ مليون جنيه من أموال قسم الاحتياطات العامة، وعلى هذا الأساس قام الأول بصرف مبلغ يتعدى الـ ٩ ملايين ونصف المليون جنيه من هذه الأموال بالمخالفة للقانون.

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٥ يونيو المقبل.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١** نيابة الأموال العامة تستمع لأنس الفقى فى بلاغ يتهمه بإهدار المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه فى فى مشروع القراءة للجميع، إلى جانب سوزان مبارك وفاروق حسنى وزير الثقافة الأسبق.

● **فى ٢٨ من مايو ٢٠١١** وافق النائب العام على إحالة أنس الفقى وزير الإعلام السابق إلى محكمة جنايات القاهرة للمرة الثانية، بتهمة الإضرار العمدى بأموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون بما قيمته ١,٨٨٨ مليون دولار، وكشفت تحقيقات النيابة العامة أن الوزير السابق قرر بدون مقتضى من القانون إعفاء القنوات الفضائية المصرية الخاصة من سداد قيمة إشارة البث المباشر لمباريات كرة القدم للموسم الرياضى ٢٠٠٩/٢٠١٠ وبداية الموسم الرياضى ٢٠١٠/٢٠١١ بالمخالفة لأحكام القانون.

● **فى ٥ من يونيو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى رئيس جهاز الكسب غير المشروع منع أنس الفقى وزير الإعلام السابق وزوجته سحر صلاح الدين وأبناءه فرح وإسلام وأحمد وهالة من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة.

● وفى اليوم نفسه عقدت محكمة الجنايات ثانية جلساتها لنظر القضية المتهم فيها أنس الفقى ويوسف بطرس غالى وطالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى العقوبات فى شأن جريمة الإضرار العمدى بالمال العام المسندة إلى غالى والفقى.. وقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٥ يوليو ٢٠١١.

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** باشر جهاز الكسب غير المشروع التحقيق مع وزير الإعلام السابق أنس الفقى فى اتهامات بتضخم ثروته بطريقة لا تتناسب مع دخله الذى حدده له القانون، واستغلال وظيفته فى تحقيق كسب غير مشروع.

● **فى ٩ من يونيو ٢٠١١** حدد المستشار السيد عبد العزيز عمر رئيس محكمة استئناف القاهرة جلسة ١٣ يوليو المقبل لنظر أولى جلسات محاكمة وزير الإعلام السابق أنس الفقى فى قضية ثانية تتعلق بإهداره للمال العام والإضرار العمدى بأموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

– **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** قالت **الأخبار**: صدر قرار بمنع أنس أحمد نبيه الفقى وزير الإعلام السابق والمحبوس على ذمة التحقيقات وزوجته سحر صلاح الدين حسن سليم وأولاده فرح وإسلام وهنا وأحمد، من التصرف فى ١٦ قصراً وقطعة

أرض وشقة وشركة وأوراق مالية بالبورصة فى ١٩ شركة وسيارتين فارهتين ودراجة نارية ولنشين قيمتها ٤ ملايين جنيه.

وشمل القرار فيللا دوبلكس بمساحة ٥٠٠ متر بالدورين الثانى والثالث + روف بمساحة ٨٥ متراً فى ١٤ شارع اسماعيل محيى الدين بأرض الجولف، وفيللا بمنطقة أبو رمانة بمدينة فايد بالاسماعيلية، وشقة رقم ١ بمساحة ١٨٠ متراً كائنة فى ٢٣ شارع سمير مختار أرض الجولف بالقاهرة، وشقة بمساحة ١٢٠ متراً كائنة فى ٢٣ شارع سمير مختار أرض الجولف بالقاهرة، ووحدة سكنية كائنة فى ٢٤ شارع نبيل الوقاد مصر الجديدة، ومكتب كائن بالعقار رقم ٦ شارع سمير مختار أرض الجولف بالقاهرة، وقطعة أرض بمساحة ٨٣٥ متراً كائنة فى ١٣٨ المربع الأول امتداد غرب الجولف بالتجمع الخامس، وشركة المجموعة الثقافية المصرية الكائن مقرها ٦ شارع سمير مختار أرض الجولف، وفيللا رقم ٢١ نموذج زمردة معدل منطقة ٢٤ بمركز مارينا العلمين السياحى فينيسيا، وفيللا بمساحة ١٥٠٠ متر منها ٥٠٠ متر مبانى كائنة فى ٤/٤٧٤ A ضمن التجمع السكنى LAKVIEW بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة، مشتراة من الشركة المتحدة للاستثمارات السياحية، وشقة رقم ٤ الدور الأول بالعقار ٦ شارع أبو المحاسن منشية البكرى مصر الجديدة وشقة رقم ٨٦ شارع السعودية المعادى الجديدة، وفيللا مقامة على جزء من مساحة ١٠٩٩ متراً وضع يد والملكية سجلات جهاز وتخطيط وتنمية البحيرات . كما تبين أنه يمتلك أوراقاً مالية بالبورصة هى ١١٣٢ سهماً بشركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة و١٩٧٠ سهماً بالبنك الأهلى سوسيتيه، و٦٧٦٠ سهماً بالبنك التجارى الدولى، و١٧٩٨ سهماً بالبنك المصرى لتنمية الصادرات و٣٤١٤ سهماً بشركة الخدمات الملاحية والبترولية مادة و ٧٠٢ سهم بالسويدى اليكتريك، و٣ آلاف سهم بالعربية لحليج الأقطان، و١٠ آلاف سهم بالقلعة للاستشارات المالية، و١٠٢٢ سهماً بالشركة المالية والصناعة و٥١٠٠ سهم بالمجموعة المالية هيرمس ألفا و٥٨٠٣ أسهم بالمصرية للاتصالات، و ٤٨ ألفاً و٧٥٥ سهماً بأوراسكوم تليكوم القابضة.

● **فى ١٥ من يونيو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات القاهرة التحفظ على أموال أنس الفقى وزوجته سحر صلاح الدين وأولاده ومنعهم من التصرف فى ممتلكاتهم العقارية والسائلة والمنقولة.

● **فى ١٨ من يوليو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظر قضية بث مباريات كرة القدم المتهم فيها أنس الفقى بإهدار ١٠ ملايين جنيه إلى جلسة ١٨ سبتمبر للاطلاع.

● **فى ١٩ من يوليو ٢٠١١** أودعت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمد

فتحى صادق وعضوية المستشارين مجدى البتيتى وعبد الغفار جاد الله حيثيات حكمها فى قضية أنس الفقى وزير الإعلام السابق ويوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق والتى قضت فيها ببراءتهما من اتهامات إهدار المال العام على الدعاية الانتخابية للحزب الوطنى والنظام السابق وأوضحت فى بداية أسبابها انها لم تتأثر بالرأى العام وأن الأحكام صدرت وفقا لضميرها فقط، وأوضحت المحكمة أن مبلغ الـ ٩ ملايين جنيه الذى انفق على الدعاية الانتخابية تم صرفها بعد موافقة رئيس الوزراء الذى استخدم صلاحياته وفقا للقانون وأنه استخدم سلطاته فى ذلك.

● **فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١١** النيابة تطعن فى براءة أنس الفقى ويوسف بطرس غالى.

● **فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١** وفى جلسة لم تستغرق أكثر من ١٠ دقائق قضت محكمة جنايات شمال القاهرة بمعاقبة أنس الفقى وزير الإعلام السابق بالسجن المشدد ٧ سنوات كما قضت بمعاقبة أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابق بالسجن المشدد ٥ سنوات وعزلهما من الوظيفة وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة للفصل فيها.

● **فى ٤ من نوفمبر ٢٠١١** التحقيق فى قضية فساد جديدة لأنس الفقى.. أهدر خمسة ملايين جنيه فى شراء ١١ سيارة جيب شروكى ومكافآت لموظفى مكتبه بما قيمته ٥ ملايين و١٨٥ ألف جنيه.

أسامة الشيخ

● **فى ٢٤ من فبراير ٢٠١١** ألقت مباحث الأموال العامة القبض على أنس الفقى وزير الإعلام السابق وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون على ذمة التحقيق معهما فى عدة قضايا حيث نسبت لهما اتهامات بالاستيلاء على المال العام وإهدار ما قيمته ١٢ مليار جنيه فضلا عن تضخم الثروة.

● **فى ٢٨ من فبراير ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات شمال القاهرة قرار النائب العام بمنع اسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون من التصرف فى أمواله.

● **فى ٢٣ من مارس ٢٠١١** وافق المستشار عبدالمجيد محمود على إحالة أسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون السابق إلى محكمة الجنايات محبوسا لمخالفته قرار مجلس الأمناء السابق وإهداره ما يقرب من ١١ مليون جنيه بتعاقده على إنتاج خمسة عشر عملا فنيا مع القطاع الخاص بإرادة منفردة ودون تشكيل لجان مما حمل الدولة مبالغ مالية ضخمة بسبب تعاقده بقيمة مغالى فيها عن القيمة الحقيقية.

● **فى ٧ أبريل ٢٠١١** قرر النائب العام إحالة أسامة الشيخ لمحكمة الجنايات بتهمة الإضرار العمدى بأموال ومصالح جهة عمله.

● **فى ٢٠ من أبريل ٢٠١١** كشفت تحقيقات نيابة الأموال العامة العليا عن مفاجآت عديدة فى قضية أتهام اسامة الشيخ بإهدار ما يقرب من ٢٠ مليون جنيه من أموال الاتحاد وتربيح أصحاب شركات إنتاج خاصة ومن بينها شركة رجل الأعمال المعروف أشرف صفوت الشريف «عرب سكرين».

ووافق الشيخ على إنتاج ٤٢ مسلسلاً تليفزيونيًا بقيمة مالية تصل لمئات الملايين من الجنيهات وتم تنفيذ هذه المسلسلات بطريقة تسببت فى تربيح الشركات المنفذة بشكل حقق خسائر فادحة لأموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

● **فى ٣ من مايو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة بالتجمع الخامس تأجيل القضية إلى جلسة ٤ يونيو المقبل.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١** استأنفت محكمة القاهرة نظر محاكمة أسامة الشيخ وقد شهدت الجلسة مفاجأة مذهلة بإعلان المدعى بالحق المدنى تراجعه عن ادعائه ضد المتهم معلنا أمام هيئة المحكمة انضمامه للدفاع عنه واستمعت المحكمة لشهود الإثبات فى القضية الذين جاءت أقوالهم تأكيدا لما جاء بالتحقيقات، وأن أسامة الشيخ خالف قرار مجلس الوزراء رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠٠٧ الذى يستلزم عرض ميزانيات الأعمال المطلوب إنتاجها على اللجنة المنوط بها تقدير تكلفة الساعة الإنتاجية للعمل الفنى وتقدير قيمة المشاركة وإبرام التعاقد فى ضوء هذا التقدير، وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٦ يونيو لاستكمال سماع الشهود.

● **فى ٦ من يونيو ٢٠١١** قررت المحكمة التأجيل لجلسة الخميس ٩ يونيو.

● **فى ٩ من يونيو ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة حجز القضية لجلسة ٥ يوليو (٢٠١١) للحكم.

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات محاكمة المهندس اسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون السابق فى قضية إبرام ١٠ عقود لشراء حق عرض مجموعة من الأعمال الفنية والتسبب فى إهدار ١٩ مليونا و٦٠٠ ألف جنيه وطالبت النيابة بتوقيع أقصى عقوبة عليه وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ١٨ يوليو المقبل للاطلاع بناء على طلب الدفاع.

● **فى ١٨ من يوليو ٢٠١١** واصلت محكمة جنايات القاهرة محاكمة أسامة الشيخ وطلب دفاعه من المحكمة إخلاء سبيله فى هذه القضية أسوة بالقضية التى نظرتها محكمة الجنايات بالإضافة إلى تشكيل لجنة من صناع السينما لفحص الموضوع قررت المحكمة التأجيل.

● **فى ٨ من سبتمبر ٢٠١١** برأت محكمة جنايات القاهرة أسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون السابق من تهمة إهدار المال العام فى قضية بيع مسلسلات التليفزيون.

● **فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١** قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة أنس الفقى وزير الإعلام السابق بالسجن المشدد سبع سنوات كما قضت بمعاقبة أسامة الشيخ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون السابق بالسجن المشدد خمس سنوات كما قضت بعزلهما من الوظيفة وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها وذلك فى ضوء ما توصلت إليه المحكمة من إدانتهما بإهدار المال العام باتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزارة الإعلام.

محاكمة زهير جرانة وزير السياحة الأسبق

● **فى ٨ من فبراير ٢٠١١** بدأت نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها فى البلاغات المقدمة ضد وزير السياحة السابق زهير جرانة.

● **فى ٩ فبراير ٢٠١١** كشفت تحقيقات النيابة عن اتهام زهير جرانة بتخصيص ٢٥ مليون متر مربع بالمخالفة للقانون لشركة اوراسكوم، وتمكين « المحاسيب » بمجال السياحة بترسية مزايدة قرية آمون على شركة بالم هيلز المملوكة له ولابن خالته، والاستيلاء على ٥ ملايين متر بالغردقة وبيعها لشركة بالم هيلز، وتسهيل التعدى على أرض شركة ايجوث بالتحرير لشركة يمتلك فيها أسهما ورفض إلغاء تخصيص ٣ ملايين متر لمستثمر عربى بالتجمع الخامس رغم مخالفته لشروط الترخيص. (**الأخبار** ٢/١١)

● **١٧ من فبراير ٢٠١١** قرر النائب العام حبس زهير جرانة ١٥ يوماً بتهمة التربح من إنشاء شركات السياحة، حيث كشفت التحقيقات ارتكابه جرائم التربح، وتسهيل التعدى على أراضى الدولة، والإضرار العمد بالمال العام وذلك بتخصيص مساحة ٢٥ مليون متر مربع بالمخالفة للقواعد والإجراءات واجبة الاتباع لشركة أوراسكوم للسياحة والفنادق بمحافظة البحر الأحمر بسعر دولار واحد للمتر مقابل قيام الأخيرة بشراء ٥١٪ من شركة جرانة للسياحة الخاسرة المملوكة للوزير السابق وآخرين بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه.. وتبين من التحقيقات حصول بعض المستثمرين فى المجال السياحى على منافع مالية بدون وجه حق من خلال علاقتهم به، إذ كان الوزير قد أصدر قراراً بوقف قبول وزارة السياحة لطلبات إنشاء الشركات السياحية بفئاتها الختلفة غير أنه منح شركات أخرى، بصفة استثنائية على خلاف القرار المذكور، ترخيصاً لمزاولة النشاط مما ربحهم بملايين الجنيهات بدون وجه حق.. كما رفض تنفيذ العشرات من الأحكام القضائية واجبة التنفيذ بإلزامه بمنح

الترخيص لآخرين فى مزاولة شركات سياحية بقصد تمكين الغير من الحصول على منافع مالية دون وجه حق.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** محكمة شمال القاهرة تقرر تأييد قرار النائب العام بمنع زهير جرانة وزير السياحة السابق وزوجته وأولاده من التصرف فى أموالهم السائلة والمنقولة وأرصدتهم والسندات والأسهم التى يملكونها بالبنوك والشركات وغيرها.

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة العليا إحالة وزير السياحة السابق زهير جرانة ورجل الأعمال هشام الحاذق وحسين سجوانى إلى محكمة الجنايات بتهم إهدار المال العام والاستيلاء عليه وتربيح الغير نظير منافع.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** قرر النائب العام إحالة زهير جرانة ورجل الأعمال هشام الحاذق إلى محكمة الجنايات لقيام جرانة بتخصيص ٥ ملايين متر مربع من أرض هيئة التنمية السياحية بالعين السخنة إلى شركة النعيم التى يمتلكها رجل الأعمال هشام الحاذق بأسعار أقل من سعر المتر فى السوق.

● **فى ٢٧ من مارس ٢٠١١** نظرت محكمة جنايات شمال القاهرة أولى جلسات محاكمة زهير جرانة وزير السياحة السابق وقررت التأجيل إلى جلسة ٢٢ أبريل ٢٠١١ للاطلاع على الأوراق وسداد رسوم الادعاء بالحق المدنى .

● **فى ١٦ من أبريل ٢٠١١** تأجيل أولى جلسات محاكمة زهير جرانة وهشام الحاذق لجلسة ١٩ مايو (٢٠١١).

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات القاهرة مفاجأة جديدة فى ثانى جلسات محاكمة زهير جرانة، إذ قررت ضم ١٣ متهماً جديداً فى قضية اتهامه بمنح تراخيص لشركات سياحية بالمخالفة للقانون والتأجيل لجلسة ٢١ مايو لإعادة القضية إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات.

وتضم قائمة المتهمين الجدد الذين ضمتهم المحكمة للقضية كلا من: جمال مبارك، نجل الرئيس المخلوع، وأحمد فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل، ومرسى عطا الله، رئيس مجلس إدارة موسسة الأهرام السابق، بالإضافة إلى عدد من رجال الأعمال ومسئولين سابقين وهم: محمد عبدالسميع السويدى، واشرف البارودى، وأحمد أبو طالب وفاروق البيلى ومحمد محمود حامد وفايدة كامل وعمر طاهر وبهاء الدين ابو الحسن ومحمد حيدر بغدادى ومحمد البنا.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** فى ثانى حكم ضد رموز الفساد من المسئولين السابقين، **عاقبت محكمة جنايات الجيزة زهرى جرانة وزير السياحة السابق بالسجن المشدد خمس سنوات، وبالحكم نفسه غيابياً على رجلى الأعمال الهاربين هشام الحاذق،**

والإماراتى حسين السجوانى لاتهامهم بالتربح وإهدار المال العام فى أرض شركة «الجمشة» بالغردقة.

كما قضت المحكمة برئاسة المستشار محمود سامى كامل بإلزام جرانة بالتضامن مع الحاذق بسداد غرامة تماثل ثمن الأرض وقدرها ٥٧ مليونا و١٨٦ ألف جنيه، وتغريم جرانة أيضاً متضامناً مع السجوانى ٢٣٦ مليونا و٧٠٠ ألف جنيه مع عزل جرانة من وظيفته.

● **فى ٢١ من مايو ٢٠١١** وفى خطوة مفاجئة شهدتها ثالثة جلسات محاكمة زهير جرانة فى قضية منح تراخيص لإنشاء شركات سياحة بالمخالفة للقانون، قررت هيئة المحكمة برئاسة المستشار محمد خلف الله التنحى عن نظر القضية وإحالتها إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد دائرة أخرى لنظرها.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** حبس زهير جرانة وزير السياحة الأسبق المسجون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية فساد جديدة.

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات شمال القاهرة نظر أولى جلسات محاكمة محمد زهير جرانة فى واقعة اتهامه باصدار تراخيص لبعض الشركات السياحية بالمخالفة للقواعد والقرارات الوزارية وبالمخالفة للقانون؛ مما أضر بالشركات السياحية الأخرى التى لم يشملها قرار السماح بالترخيص وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ أغسطس المقبل للاطلاع.

● **فى ١٤ أغسطس ٢٠١١** محكمة جنايات القاهرة تقرر حجز قضية زهير جرانة لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠١١ للنطق بالحكم.

● **فى ١٦ من أغسطس ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار عصام فريد تأجيل محاكمة زهير جرانة وزير السياحة الأسبق ورجل الأعمال الهارب هشام الحاذق فى قضية اتهامهما بالتربح وإهدار المال العام لجلسة ١٥ أكتوبر لسماع مرافعة النيابة.

● **فى اليوم نفسه،** حكمت محكمة جنايات القاهرة بقبول تظلم عائلة زهير جرانة وزير السياحة الاسبق، وإلغاء قرار النائب العام بالتحفظ على أموال أبناء المسئول السابق وزوجاتهم.

● **فى ١٨ من سبتمبر ٢٠١١** عاقبت محكمة جنايات القاهرة، زهير جرانة، وزير السياحة السابق بالسجن ٣ سنوات لإدانته بالتربح واستغلال النفوذ فى منح تراخيص إنشاء شركات سياحية لنفسه، ورجال أعمال مقربين منه، وقضت بعزله من الوظيفة، فيما برأته من تهمة الإضرار بمصالح الغير، ورفضت الدعاوى المدنية المقامة ضده.

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها إن «المتهم اعترف فى تحقيقات النيابة بأنه وافق على السعر فى إجراءات ترخيص إنشاء شركات سياحية عامة (فئة أ) خلال فترة سريان القرارات الوزارية الصادرة بوقف قبول طلبات التراخيص بتأسيس شركات سياحية وتعديل فئاتها دون معايير محددة، وبناءً على رؤيته الشخصية.

مضيفة إنه «تبين بالقطع واليقين، إن جرانة خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ وبصفته موظفاً عاماً (وزير السياحة) حصل لغيره دون وجه حق على ربح من وظيفته، بأن اصدر تراخيص تأسيس شركات سياحية (فئة أ) على خلاف ما تنص عليه القرارات الوزارية، وبشأن براءة جرانة من تهمة الإضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى وزارته قالت: «المحكمة لم يطمئن وجدانها إلى سلامة الدليل القائم فى هذه التهمة».

واستقبل جرانة الحكم بالبكاء عقب سماعه الحكم وقال: «ده جزاء إنى شغلت ٣٥٠ ألف شاب» وكاد يصاب بحالة انهيار.

● **فى ١٩ من أكتوبر ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع حبس زهير جرانة، وزير السياحة السابق، ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى اتهامه بتضخم الثروات وتحقيق كسب غير مشروع من خلال استغلال سلطات وظيفته، بعد مواجهته بحصر ممتلكاته وشركاته فى القاهرة والمحافظات، فضلاً على التهمة الموجهة إليه من السلطات السويسرية بغسل الأموال، بالاشتراك مع علاء مبارك، نجل الرئيس السابق حسنى مبارك، ورجل الأعمال ياسين منصور.

● **فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل نظر القضية المتهم فيها كل من أحمد مغربى وزير الإسكان الأسبق، وزهير جرانة وزير السياحة السابق وخالد محمد مخلوف رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة التنمية السياحية بالتربح والاضرار بالمال العام، والاستيلاء على أرض بالغردقة لجلسة ٢٠ فبراير.

محاكمة أحمد المغربى وزير الإسكان الأسبق

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** أمر النائب العام بحبس أحمد المغربى ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بتهمة الاستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء والتربح من أعمال وظيفته.

وتضمنت أوراق التحقيقات اتخاذه إجراءات لإرساء مزايدة بيع قرية أمون بأسوان المملوكة لشركة مصر للسياحة على شركة بالم هيلزم التى يسهم فيها والمملوكة لابن خالته وذلك بإجراءات مخالفة ولا تتفق وثمن المثل.. وكشفت التحقيقات عن قيامه بالتعدى على أرض مملوكة لشركة ايجوث الكائنة بميدان التحرير، وذلك ببيعها إلى تحالف شركات أوكور سوستيه جنيرال الذى يسهم فيه بثمن يتنافى مع

سعرها الحقيقى وقيمتها السوقية المتعارف عليها والاستيلاء على مساحة ٥ ملايين متر مربع من أراضى منطقة جماشا بالغردقة وقيامه ببيع مساحات مختلفة من الأراضى المملوكة للدولة والكائنة فى أماكن متفرقة من البلاد، بلغت عدة ملايين من الأمتار إلى شركة بالم هيلز، حال كونه شريكاً فى شركة المنصور والمغربى والاستثمار والتنمية والتى تمتلك أكثر من ٩٠٪ من شركة بالم هيلز.

● **فى ٢٢ من فبراير ٢٠١١** حبس أحمد المغربى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية اتهامه بالإضرار العمدى بالمال العام، ومنحه شركة الفطيم للتنمية العقارية أراضى بدون وجه حق.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة القاضى عبدالستار إمام بتأييد قرار النائب العام بمنع أحمد المغربى وزير الإسكان السابق من التصرف فى أمواله.

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** أمرت نيابة الأموال العام العليا بحبس أحمد المغربى وزير الإسكان السابق ١٥ يوما على ذمة التحقيق فى الاتهام الموجه إليه بتخصيص ٢٠ فدانا لرجل أعمال مغربى الجنسية بالأمر المباشر وبالمخالفة للقانون ويعتبر هذا هو الاتهام الخامس الموجه لوزير الإسكان.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات محاكمة وزير الإسكان السابق أحمد المغربى ومحمد عهدى فضلى رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ورجلى الأعمال الإماراتى وحيد متولى يوسف وياسين منصور لاتهامهم بالتربح وإهدار المال العام وتمكين الغير من منافع مالية، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣ أبريل المقبل.

● **فى ١١ من مارس ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة استدعاء أحمد المغربى وزير الإسكان السابق للتحقيق معه فى قضية فساد ثالثة، وقالت مصادر قضائية إن المغربى أصدر قرارا بتخصيص ٤,٥ مليون متر مربع من أراضى الدولة بالأمر المباشر لرجل الأعمال «منير غبور» مقابل شراء رجل الأعمال برج ميراج سيتى بسعر مرتفع على خلاف الحقيقة.

وأفادت التحقيقات أن المغربى ضغط على رجل الأعمال لشراء البرج مقابل تخصيص الأرض له، واعترف غبور فى التحقيقات بهذا الأمر، وقال إنه وافق تحت ضغط الوزير السابق.

● **فى ١٢ من مارس ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة العليا تجديد حبس أحمد المغربى١٥ يوما على ذمة التحقيقات ووجهت له تهمتى التربح والإضرار العمدى بالمال العام.

فى سياق متصل أجرت نيابة الأموال العامة العليا مواجهة بين وزير الإسكان السابق أحمد المغربى ورجل الأعمال المتهم منير غبور بالاستيلاء على أراضى الدولة والمال العام انتهت إلى أن المغربى ارتكب مخالفات جسيمة وغير مبررة لمصلحة غبور وتربيحه وحقق له منافع وشركته على حساب المال العام بلغت قيمتها ٧٧ مليون جنيه قررت النيابة حبس الوزير فى القضية الجديدة.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١** أمر النائب العام بإحالة أحمد المغربى وزير الإسكان السابق ورجل الأعمال منير غبور إلى محكمة الجنايات بتهمة التربح والإضرار العمدى بالمال العام مع استمرار حبس المتهمين، كانت تحقيقات نيابة الأموال العامة العليا قد كشفت أن شركة سقارة للاستثمارات السياحية التى يمثلها غبور كانت استولت على ١٨ فداناً تقع بجوار قطع أراض أخرى سبق لشركته التعاقد عليها مع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية بالقاهرة الجديدة.

● **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١** وافق النائب العام على قرار إحالة كل من د. أحمد المغربى «ومحمد عهدى فضلى ورجل الأعمال الإماراتى وحيد متولى ورجل الأعمال ياسين إبراهيم لطفى منصور إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بتهمتين: التربح وتمكين الغير من منافع مالية، والإضرار العمدى بالأموال العامة فى واقعة تخصيص أراضى ملك الدولة بالأمر المباشر.

● **فى ٣١ من مارس ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة العليا حبس أحمد المغربى وزير الإسكان السابق ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات عقب الانتهاء من حبسه فى القضايا الأخرى المحبوس على ذمتها.

● **فى ٧ من أبريل ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات القاهرة محاكمة أحمد المغربى ومحمد عهدى فضلى رئيس إدارة الاخبار السابق واثنين آخرين وهما رجلا أعمال هاربان وقد شهدت الجلسة مشادة ساخنة بين النيابة والدفاع، ورفع ورئيس المحكمة الجلسة لاستعادة الهدوء وتقرر التأجيل لجلسة ٢ مايو لاستكمال مرافعة الدفاع مع استمرار حبس المتهمين.

● **فى ٢٣ من أبريل ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات القاهرة نظر أولى جلسات القضية المتهم فيها وزير الإسكان السابق أحمد المغربى ورجل الأعمال منير غبور وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٧ أبريل الجارى للاطلاع.

● **فى ٢٦ من أبريل ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع منع أحمد المغربى وزوجته نجلاء عبدالله من التصرف فى أموالهما وتأجيل التحقيق فى تضخم ثورة المغربى ومواجهته بتقارير الأجهزة الرقابية يوم الثلاثاء (٤ يونيو).

● **فى ٣٠ من أبريل ٢٠١١** كشفت حيثيات قرار إحالة أحمد المغربى وزير السياحة

والإسكان الأسبق وزهير جرانة وزير السياحة السابق فى الجناية السادسة بتهمة التربح والإضرار العمدى بأموال وممتلكات الدولة عن مفاجآت خطيرة تتمثل فى قيام المغربى بمجاملة جرانة أثناء توليه منصب وزارة السياحة وإهدائه قطعة أرض مملوكة للدولة لصالح إحدى شركات جرانة بسعر المتر دولار واحد؛ مما أدى إلى خسائر كبيرة وإضرار بأموال الدولة.

● **فى ٢ من مايو ٢٠١١** استأنفت محكمة جنايات القاهرة الاستماع لمرافعة الدفاع فى القضية المتهم فيها وزير الإسكان السابق أحمد المغربى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم محمد عهدى فضلى ورجلا أعمال هاربان لاتهامهم بالتربح والإضرار العمدى بالمال العام فى ضوء واقعة بيع قطعة أرض مساحتها ١١٣ فدانا كانت مخصصة لمؤسسة أخبار اليوم إلى شركة راكين إيجبت التى استحوذت عليها لاحقا شركة بالم هيلز للاستثمارات العقارية التى يشارك فى ملكيتها وزير الإسكان السابق بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق لبيع الأراضى فى المناطق المجاورة، حيث دفع محامى المتهم الأول بعدة دفوع أهمها أن الدعوى مدنية ودفع بانتفاء الركن المعنوى، وأكد عدم مسئولية المتهم فيما يخص تحديد سعر متر الأرض محل القضية وكذلك عد مسئوليته بالموافقة على إبرام عقد البيع، وتم حجز القضية للمحكمة فى جلسة ٥ يوليو المقبل.

● فى اليوم نفسه تسلم جهاز الكسب غير المشروع تقرير الإدارة العامة لمباحث الأموال العام حول ثروة وممتلكات أحمد المغربى وزير الإسكان الأسبق التى تصل إلى مليارات الجنيهات، حيث وصلت ثروته من خلال أسهمه فى شركة بالم هيلز وحدها التى يمتلك ٥٪ من أسهمها إلى ٢,٥ مليار جنيه كما ورد فى تقرير الرقابة الإدارية.

أكد تقرير مباحث الأموال العام أن أحمد المغربى مساهم ومؤسس ومكتتب فى أكثر من ٢٢ شركة نشاطها إقامة المنشآت والقرى السياحية وإدارتها وشركات زراعية مثل شركة المنصور والمغربى للإنشاءات العقارية والمنصور للاستثمار وإدارة الفنادق والمطاعم، كما أن المغربى مساهم بأحد البنوك فى مصر ويمتلك المغربى ١٤٧ فدانا من الأراضى الزراعية بوادى النطرون ومساهم مع إخوته وأولاد عمه فى نحو ١٠ أفدنة غرب أبو رواش بالجيزة، ويمتلك أكثر من ١٠٠ فدان بوادى النقرة مركز كوم أمبو بأسوان ويمتلك عددا من الأفدنة بمركز أجا بالدقهلية وأكثر من ٥٠ ألف متر مملوكة له بمنطقة نبق خليج نعمة بالعقبة، وعددا من الأفدنة بالغردقة أيضا.

أشار التقرير إلى أن المغربى يمتلك فيلا بالزمالك وفيلا بالمنصورية وفيلا بالساحل الشمالى بمنتجع هاى سيندا وفيلا بالبيطاش بالعجمى.

أما زوجته فتمتلك فيلا و٣ قطع أراض زراعية، ويمتلك المغربى ٧ سيارات فاخرة باسمه واسم زوجته و٢٢ سيارة فارهة بأسماء الشركات التى يمتلكها، كما يمتلك المغربى عددا كبيرا من الأسهم فى ٢٢ شركة متداولة أسهمها بالبورصة.

ويشير تقرير الرقابة الإدارية إلى تضخم ثرورة المغربى بعد قيامه بتعديل قواعد بيع الأراضى فور توليه منصب وزير الإسكان مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضى وتربح الشركات التى يمتلكتها وقد ارتفع رأسمال شركة بالم هيلز التى يسهم فيها المغربى بـ٥٪ من أسهمها، حيث كان رأس مالها ٨٠٠ مليون جنيه قبل تولى المغربى وزارة الإسكان، ووصل رأسمالها إلى ٥٠ مليار جنيه مع بداية العام ٢٠١١ ووصلت ثروة المغربى فيها إلى ٢,٥ مليار جنيه، ويمتلك المغربى حسابات بالبنوك داخل وخارج مصر.

● **فى ٣ من مايو ٢٠١١** قرر جهاز الكسب غير المشروع حبس أحمد المغربى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** محكمة جنايات القاهرة تقرر تأجيل محاكمة أحمد المغربى ورجل الأعمال منير غبور لجلسة ٢٥ مايو ٢٠١١.

● **فى ٢٥ من مايو ٢٠١١ قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة أحمد المغربى وزير الإسكان السابق بالسجن المشدد خمس سنوات والحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لمدة ٣ سنوات لرجل الأعمال منير غبور وتغريمهما ٧٢ مليونا و٢٤٤ ألف جنيه، وإلزامهما برد مبلغ مماثل، وذلك فى قضية اتهامهما بالاستيلاء على ١٨ فدانا بمنطقة القاهرة الجديدة.**

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة استدعاء كل من المغربى وحامد الشيتى للتحقيق معهما.

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** نظرت محكمة جنايات القاهرة أولى جلسات محاكمة كل من أحمد المغربى بصفته وزير السياحة الأسبق ومحمد زهير جرانة بصفته وزير السياحة السابق «محبوسين» وخالد محمد مخلوف رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للتنمية السياحية «مخلى سبيله» لاتهامهم بالتربح وإهدار نحو ثمانية ملايين وستمائة واثنين وعشرين ألف جنيه من المال العام حيث قام المتهم الأول بالموافقة على تخصيص قطعة أرض تبلغ مساحتها نحو ٢٠٣ آلاف متر مربع بالغردقة لصالح المتهم الثانى.

وطلب دفاع المتهمين تأجيل القضية للاطلاع على أوراقها، وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٧ سبتمبر المقبل للاطلاع.

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** قررت نيابة الأموال العامة العليا حبس أحمد المغربى وزير الإسكان الأسبق المسجون حاليا على ذمة قضايا فساد ١٥ يوما على ذمة

التحقيقات لاتهامه بإهدار المال العام وتخصيصه بالأمر المباشر مساحات شاسعة لشركة داماك التى يمتلكها رجل الأعمال الإماراتى «الهارب» حسين سجوانى بالمخالفة لقانون المزايدات والمناقصات وبسعر يقل عن سعرها الحقيقى.

● **وفى ٥ من يوليو ٢٠١١** قضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة أحمد المغربى فى قضايا إهدار مال وتربح.

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** أودعت محمة جنايات القاهرة حيثيات حكمها فى قضية الإضرار بالمال العام وتربيح الغير بما يبلغ ٢٧٢ مليونا و٨٩٥ ألف جنيه من خلال بيع قطعة أرض ملك الدولة تبلغ مساحتها ١١٣ فدانا بالحى الثامن بمدينة ٦ اكتوبر فى قضية أرض أخبار اليوم والتى صدر الحكم فيها ببراءة أحمد المغربى وزير الإسكان الأسبق ود. محمد عهدى فضلى رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ورجلى الأعمال وحيد متولى يوسف عطا الله وياسين منصور. وأكدت المحكمة أن شركة أخبار اليوم تقدمت بطلب للمغربى بعد توليه منصب وزير الإسكان مضمونه تعديل الثمن من عينى إلى نقدى فلم ينفرد المتهم الأول بالقرار بل استخدم سلطته وعرض الطلب على مجلس إدارة هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وهى أعلى سلطة والذى وافق على طلب استبدال السعر؛ حيث إن تلك الأرض مخصصة لشركة أخبار اليوم للاستثمار التى تتبع مؤسسة أخبار اليوم وهى مؤسسة قومية إعلامية ولها مكانتها الأدبية.

● **فى١٧ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل ثانى جلسات محاكمة وزير الإسكان الأسبق أحمد المغربى وزهير جرانة وزير السياحة السابق ورئيس الجهاز التنفيذى لهيئة التنمية السياحية خالد محمد مخلوف لجلسة ١٩ أكتوبر (٢٠١١).

● **فى ١٩ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل قضية الاستيلاء على أراضٍ بالغردقة إلى جلسة ١٨ ديسمبر.

● **فى ٢٥ من اكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار عاصم عبدالحميد تأجيل أولى جلسات محاكمة كل من أحمد المغربى وزير الإسكان الاسبق ورجل الأعمال الهارب أكرم عبدالله عضاضة فى قضية إهدار المال العام والاستيلاء على أراضى الدولة وذلك لجلسة ٢٦ ديسمبر ٢٠١١ لتمكين الدفاع من الاطلاع على أوراق القضية.

● **فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل نظر القضية المتهم فيها أحمد المغربى وزهير جرانة وخالد محمد مخلوف إلى جلسة ٢٠ فبراير ٢٠١٢ للاطلاع.

يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق

● **فى ٢٢ من مارس ٢٠١١** أصدر النائب العام قرارا بإحالة يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق وأنس الفقى وزير الإعلام السابق إلى محكمة الجنايات لاتهامهما بإنفاق ٢٦ مليون جنيه من أموال الدولة على التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس الشعب والشورى (٢٠١٠).

● **فى ٣٠ أبريل ٢٠١١** قرر النائب العام إحالة يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق، إلى محكمة الجنايات مجددا، بتهمتى الإضرار العمدى بأموال ومصالح الغير المعهود بها لجهة عمله، والتربح لنفسه.

وأشارت التحقيقات إلى استيلاء الوزير السابق على ٩٦ سيارة من مخازن مصلحة الجمارك وتخصيصها لبعض الجهات والمستشارين، بالإضافة إلى تخصيص ٦ سيارات فارهة لاستخدامه الشخصى.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١ عاقبت محكمة جنايات شمال القاهرة وزير المالية السابق يوسف بطرس غالى «هارب» بالسجن المشدد ٣٠ عاما وعزله من الوظيفة وإلزامه برد ٣٥ مليون جنيه وغرامة مماثلة فى واقعتى اتهامه بتخصيص ست سيارات فارهة لنفسه من أصل ١٠٢ سيارة متحفظ عليها بمصلحة الجمارك، وقام بتوزيع الباقى على أصدقائه من الوزراء، مما أضر بالمال العام فى مبالغ قدرت بأكثر من ٣٥ مليون جنيه، وقيامه بنقل أجهزة الحاسب الآلى والطابعات والعاملين عليها بوزارة المالية من الوزارة إلى مقره الانتخابى بمنطقة شبرا.**

ورفضت المحكمة الدعوى المدنية المقامة من هيئة قضايا الدولة بتعويض مدنى مؤقت قدره ١٠١ ألف جنيه (للمزيد راجع أنس الفقى).

محاكمة أمين أباظة وزير الزراعة الأسبق وعمرو منسى ومحمد أبو العينين

● **فى ١٦ من فبراير ٢٠١١** أصدر القاضى أحمد إدريس مستشار التحقيقات بمكتب النائب العام قراراً بمنع كل من أمين أباظة وزير الزراعة السابق ورجلى الأعمال محمد أبو العينين وعمرو منسى من مغادرة البلاد والتحفظ على أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة بجميع البنوك وأسهمهم فى البورصة، وأبلغ القرار للموانئ والمطارات، وكان النائب العام قد تلقى عدة بلاغات مقدمة ضدهم.

● **فى ١٧ من فبراير ٢٠١١** حددت محكمة جنايات الإسماعيلية جلسة الأحد (٢٠

فبراير) لنظر دعوى منع أمين أباظة وزوجته وأولاده ومحمد أبو العينين وزوجته وأولاده وعمرو أحمد منسى وأولاده القصر من التصرف فى أموالهم.

● **فى ٢٠ من فبراير ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الإسماعيلية تأجيل نظر القضية لجلسة ٢٣ فبراير.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** قضت محكمة جنايات الإسماعيلية أمس، بمنع كل من أمين أباظة وزير الزراعة السابق ورجل الأعمال محمد محمد أبو العينين، وعمرو أحمد منسى ونصر الله عياد، وزوجاتهم وأولادهم القصر من التصرف فى أموالهم وممتلكاتهم العقارية والمنقولة والسائلة والنقود بمختلف أنواعها والأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** أودعت محكمة جنايات الإسماعيلية برئاسة المستشار دكتور فتحى عزت وعضوية المستشارين خليفة الجيوشى خليفة وخالد حماد أسباب الحكم فى منع كل من أمين أباظة وزير الزراعة السابق وزوجته نرمين حازم محمود ونجلته القاصر إنجى، وكذلك رجل الأعمال محمد ابو العينين وولده القاصر طارق وكذلك عمرو أحمد منسى ابراهيم نصر الله عياد وزوجته هبة السيد منسى وأولاده القصر أحمد وجودى وجومانة من التصرف فى جميع أموالهم وممتلكاتهم العقارية والمنقولة والسائلة سواء من النقود بجميع أنواعها، أو الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، حيث أشارت المحكمة إلى أن تحقيقات قاضى التحقيق كشفت عن قيام أمين أباظة بتدمير زراعة القطن المصرى بتصريحه بإدخال بذور قطن غير مملوح مستورد من دولتى أوزبكستان وسوريا بالرغم من عدم موافقة الحجر الزراعى بميناء الإسكندرية لتهديدها زراعة القطن فى مصر؛ مما أدى إلى تدهور تلك الزراعات وتقليل المساحات المزروعة بالقطن إلى ٢٠٠ ألف فدان تقريباً خلال فترة ولايته برغم أنها كانت تتراوح سابقا بين ٥٠٠ و٧٠٠ ألف فدان، وهو الأمر الذى ترتب عليه تعطيل الإنتاج بمحالج القطن المملوكة للشركة العربية لحليج الأقطان والتى يسهم أمين أباظة بنسبة فى رأسمالها مما أدى إلى بيع تلك المحالج بأسعار باهظة وحقق منها أرباحاً طائلة لشرائه جميع المحالج بمبلغ ٦٠ مليون جنيه فقط.

● **فى ٦ من مارس ٢٠١١** كشف المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق بوزارة العدل عن تورط عدد كبير من مسئولى الدولة فى وقائع فساد تضمنت الاعتداء على مساحات شاسعة من أراضى الدولة بمساعدة وزير الزراعة السابق أمين أباظة حيث قام بتخصيص مساحة ٦٤٦٥ فداناً من الأراضى المخصصة فى مشروع مبارك لشباب الخريجين لصالح ١٦٠ شخصاً من كبار المسئولين بالدولة والوزراء وأعضاء مجلسى الشعب والشورى وأقاربهم.

وأوضحت التحقيقات أنه فى مقدمة من حصولا على تلك الأراضى دون وجه حق، الدكتور أحمد فتحى سرور وأولاده وأحفاده والدكتور زكريا عزمى وعلى المصيلحى وعاطف أباظة ابن عم وزير الزراعة وحسين وجيه أباظة صاحب توكيل سيارات بيجو فى مصر.

كما أوضحت التحقيقات، من حصلوا على الأراضى من أعضاء مجلس الشعب السابق، وهم: عبدالرحيم الغول وأحمد منسى وبهاء أبو الحمد وأحمد عبدالعزيز بركات ويحيى المسارع وإبراهيم محروس أبو شادى ونصر شحاتة ورجل الأعمال سليمان عامر والحسين أبو قمر ومحمد مصطفى شردى وعبدالله مسعود ومحيى الدين فتح الله قطان وغنيوه محمود رجب وأيمن ماهر عبدالخالق ورمضان محمد راضى، وأضافت التحقيقات أن أسماء المتورطين من مجلس الشورى هم: أحمد الطويل وفريد محمد صالح وعبدالسلام موسى وفؤاد يحيى عبدالمجيد وأكدت التحقيقات أن تلك التصرفات من جانب أباظة تمثل مخالفة صريحة للقانون فى بيع وتخصيص أراضى الدولة بغير المزاد العلنى فى الأراضى المستصلحة، وكشفت التحقيقات أنه صدر عن مجلس الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية قرارات بزيادة المساحة المخصصة للبناء على تلك الأراضى من ٧٪ إلى ١٢٪ وذلك يعد مخالفة وخرقا للقانون أيضاً، بالإضافة إلى قيام الهيئة بالموافقة على تغيير مساحات كبيرة من الأراضى فى طريق القاهرة ـ الإسكندرية إلى اغراض سكنية، وذلك أيضاً يعد مخالفة للقانون. (**الأهرام** ٧ مارس)

● **فى ١١ من مايو ٢٠١١** مَثُل المهندس أمين أباظة، وزير الزراعة السابق للتحقيق أمام جهاز الكسب غير المشروع فى البلاغات التى تتهمه بتضخم ثرواته بطريقة غير مشروعة، واستغلال وظيفته فى تحقيق كسب غير مشروع وإصدار قرارات لتخصيص أراض للشركات بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية.

● **فى ٣ من يوليو ٢٠١١** قرر المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق المنتدب من وزير العدل فى شأن وقائع الفساد بوزارة الزراعة حبس المهندس أمين أباظة لمدة ١٥ يوما بصفة احتياطية على ذمة التحقيقات التى تجرى معه.

ونسب إلى أمين أباظة تهمة تسهيل الاستيلاء على مساحة ١٠ آلاف فدان بسيناء لرجل الأعمال عمرو أحمد منسى نجل أحمد منسى أمين عام الفلاحين بالحزب الوطنى المنحل، حيث تبين أن تلك المساحة من الأرض تقع داخل زمام محافظة الإسماعيلية، فضلاً على كونها مسرحا للعمليات للقوات المسلحة.. وتبين من التحقيقات إصدار أمين أباظة تأشيرات بالأمر المباشر لبيع تلك المساحة من الأرض لعمرو منسى بالمخالفة للقانون وبما يتجاوز سلطاته بمنح هذه الأراضى.

كما نسب المستشار إدريس إلى عمرو منسى تهم الاضرار العمدى بالمال العام ممثلا فى أموال ومصالح وزارة الزراعة بمبالغ قيمتها ٣٥ مليون جنيه على نحو أربح عمرو منسى تلك المبالغ دون وجه حق.

● **فى ١٦ من يوليو ٢٠١١** تجديد حبس أمين أباظة وزير الزراعة السابق ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.

● **فى ١١ من أغسطس ٢٠١١** إحالة أمين أباظة ورجل الأعمال عمرو أحمد منسى رئيس مجلس إدارة شركة براعم مصر، المحبوسين احتياطيا إلى محكمة جنايات الاسماعيلية.

● **فى ٢ من أكتوبر ٢٠١١** بدأت محكمة جنايات الإسماعيلية أولى جلساتها لمحاكمة المهندس أمين أباظة ورجل الأعمال عمرو منسى لاتهام الأول بالتسهيل للمتهم الثانى الاستيلاء على أراض مملوكة للدولة شرق البحيرات بمحافظة الإسماعيلية تصل مساحتها إلى ١٥٠، ١٠ أفدنة، مما أسفر عن تحقيق خسائر مالية للدولة تصل إلى ٢٠ مليون جنيه، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢ نوفمبر المقبل، وذلك للاستماع إلى شهود الاثبات بناءً على طلب دفاع المتهم الأول والثانى واستخراج صور لطلبات الدفاع مع استمرار حبس المتهمين.

● **فى ٧ من ديسمبر ٢٠١١** تأجيل القضية إلى جلسة ٣ يناير ٢٠١٢، وذلك لضم أحراز القضية الموجودة لدى مستشار التحقيق وسماع أقوال الشهود.

جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس السابق

● **فى ١٩ من يوليو ٢٠١١** استمع محقق جهاز الكسب غير المشروع إلى أقوال عضو بهيئة الرقابة الإدارية فى شأن التحريات التى أعدها بخصوص ثروات جمال عبدالعزيز رئيس طاقم سكرتارية الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته واللذين سبق للجهاز منعهما من مغادرة البلاد فى ضوء ما كشفت عنه التحريات من وجود تضخم فى عناصر ثرواتهما بشكل لا يتفق ومصادر دخلهما المشروعة، بما يشير إلى استغلال عبد العزيز لنفوذ منصبه.

● **فى ٩ من أغسطس ٢٠١١** استمتع المستشار أحمد عبداللطيف، رئيس هيئة الفحص والتحقيق، إلى أقوال المختصين فى جمعية الطيارين، حول قطعة أرض مخصصة لجمال عبدالعزيز، سكرتير الرئيس السابق مبارك، وناقش المحقق مع المختصين قواعد التخصيص فى ظل ما أظهرته التحريات، أن «عبدالعزيز» حصل على الأرض بطرق غير مشروعة.

● **وفيما يلى مفردات ثروة جمال عبدالعزيز رئيس السكرتارية الخاصة لمبارك وزوجته ماجدة عبدالفتاح البندارى وأولاده رحاب وشرين نقلا عن الجمهورية الأسبوعى (٢٠ أكتوبر)**

أولا: قطعة أرض رقم ٨١ تقسيم المنطقة ط بلوك ٣٢ مساحة ١٠١١ نزلة السمان ـ الجيزة.

● قطعة أرض رقم ١٨٢٦ جمعية أحمد عرابى بمساحة ١٠س ١٤ق ٧ف.

● شقة سكنية رقم ٧١ بالدور السابع عقار ١٢ إسكان القوات المسلحة بجوار سيتى ستارز ـ مدينة نصر.

● أرض فضاء بمساحة ٤٠٠م٢ بحلوان.

ثانيا: ممتلكات زوجة المتهم السيدة ماجدة عبدالفتاح البندارى «العقارية»

● فيلا رقم ١ نموذج ((C+I حوض تونس القبلى نمرة ٢ ـ قسم ثان زمام المشترك قبلى مركز ابشواى قرية الربوع ـ الفيوم ـ الأرض الممتدة ما بين بحيرة قارون والطريق السياحى.

● شقة رقم ٥١ ـ ٦ شارع السباق ـ مصر الجديدة.

● شقة رقم ٥٢ ـ ٦ شارع السباق ـ مصر الجديدة.

● شقة رقم ١٠١ ـ ٦ أ شارع السباق ـ مصر الجديدة.

● شقة رقم ١٠٢ ـ ٦ أ شارع السباق ـ مصر الجديدة.

● فيلا رقم ١٥١ قرية العبد السياحية رأس وجزيرة أبو حشيش ـ منطقة رأس الحكمة ـ الساحل الشمالى ـ محافظة مطروح.

● فيلا رقم ١٥٢ قرية العبد السياحية رأس وجزيرة أبو حشيش ـ منطقة رأس الحكمة ـ الساحل الشمالى ـ محافظة مطروح.

● فيلا رقم ١٥٣ قرية العبد السياحية رأس وجزيرة أبو حشيش ـ منطقة رأس الحكمة ـ الساحل الشمالى ـ محافظة مطروح.

● محل تجارى رقم ٢ الدور الأرضى فوق البدروم العقار ٦ أ شارع السباق ـ مصر الجديدة.

● قطعة أرض رقم ١١ من المربع ١١٠١ تقسيم مصر الجديدة ـ القاهرة بدورم ، أرضي، ٦ أدوار.

● قطعة أرض رقم ١١ مكرر من المربع ١١٠١ تقسيم مصر الجديدة ـ القاهرة بدورم، أرضي، ٦ أدوار.

● شاليه رقم ١٠ دوبلكس بلوك ماريا قرية البندقية ـ العين السخنة ـ محافظة السويس.

● شاليه ببلاج التعاون ـ الاسماعيلية.

● أرض فضاء بالمنطقة الصناعية بمدينة العبور.

ثالثا: ممتلكات نجلة المتهم السيدة رحاب جمال الدين «العقارية»

● شقة رقم ١٦ الدور الأول عقار ١٤ عمارات العبور شارع صلاح سالم ـ مصر الجديدة.

● شقة بالعقار ١١٠ شارع السيد الميرغنى سابقا ٣ شارع البادية حاليا ـ مصر الجديدة ـ القاهرة.

● قطعة أرض جولف جنيفة نمرة ١ قطعة ٥ أ كبريت البحارة ـ الجناين ـ محافظة السويس مشتراة من «الجمعية التعاونية لبناء المساكن للضباط الطيارين بالقوات المسلحة».

● شاليه قرية سيدى كرير الساحل الشمالى مساحة ٢٠٠م.

رابعا: ممتلكات نجلة المتهم السيدة شرين جمال الدين «العقارية»

١ـ شقة رقم ٢٦ الدور الثانى عقار ١٤ عمارات العبور شارع صلاح سالم.

٢ـ قطعة أرض حوض جنيفة نمرة ١ قطعة ٥ أ كبريت المجاورة ـ الجناين ـ محافظة السويس مشتراة من «الجمعية التعاونية لبناء المساكن للضباط الطيارين بالقوات المسلحة».

٣ـ قطعة أرض بالقطعة ٩٧ حوض البحيرات المرة نمرة ٥ بناحية مركز فايد ـ الاسماعيلية مساحة ١٣٢٢م٢.

٤ـ قطعة أرض بالقطعة ١ اصابة حوض البحيرات المرة نمرة ٥ بناحية مركز فايد ـ الاسماعيلية مساحة ١٣٤١م٢.

٥ـ شقة ٥٤ عقار ١٤ شارع نهرو مصر الجديدة ـ القاهرة.

٦ـ فيلا رقم ١٥٤ قرية العبد السياحية رأس وجزيرة أبو حشيش رأس الحكمة ـ الساحل الشمالى ـ مرسى مطروح.

٧ـ فيلا رقم ٣ نموذج ((C + I حوض تونس القبلى نمرة ٢ ـ قسم ثان زمام المشترك قبلى ـ مركز ابشواى ـ قرية الربوع ـ الفيوم.

خامسا: الممتلكات المنقولة «السيارات» المملوكة لجمال عبدالعزيز وذويه:

١ـ سيارة BMW تحمل أرقام أ ق ع ٤٦٣ باسم جمال الدين عبدالعزيز.

٢ـ سيارة سكودا أوكتافيا تحمل أرقام س د ى ٢٦٤ باسم ماجدة عبدالفتاح البندارى.

٣. سيارة BMW تحمل أرقام ف ى ق ٢٨٧ باسم رحاب جمال الدين عبدالعزيز.

٤. سيارة جيب تحمل أرقام ر ق هـ ٦٢٧ باسم شرين جمال الدين عبدالعزيز.

سادسا: الشركات المملوكة لجمال عبدالعزيز وذويه.

١. (شركة فينوس انترناشيونال منطقة حرة لتداول الحبوب والخدمات البحرية) ومقرها بالمنطقة الحرة الخاصة بالاسكندرية وتأسست فى ١٩٩٦/٥/١٨ ويسهم فيها كل من جمال، وماجدة، وشرين، ورحاب.

٢. (شركة دريم لاند للمؤتمرات) المقيدة بسجل تجارى رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨ ومقرها مدينة ٦ أكتوبر ويسهم فيها كل من ماجدة، وشرين، ورحاب.

٣. (الشركة المصرية لصناعات التبريد والتكييف «ايجى ايركون») المقيدة بسجل رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٨ ومقرها مدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها ماجدة.

٤. «شركة دريم لاند بيراميدز للجولف) يساهم فيها ماجدة.

٥. (شركة دريم لاند للتنمية العمرانية) المقيدة بسجل تجارى رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١١ ومقرها مدينة دريم لاند ـ مدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها ماجدة.

٦. (شركة دريم لاند بيراميدز للرياضات) المقيدة بسجل تجارى رقم ١٨٦٦ بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٣ ومقرها مدينة ٦ أكتوبر ويسهم فيها كل من ماجدة، وشركة دريم لاند بيراميدز للجولف.

٧. (الشركة المصرية لصناعة الرخام «ايجى ماريل») المقيدة بسجل رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٩٨/٦/٧ ومقرها المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها ماجدة.

٨. (شركة مصر للأعمال الفنية) المقيدة بسجل رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٦ ومقرها مدينة دريم لاند ـ مدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها ماجدة.

٩. (شركة المنيا لصناعة الأسمدة العضوية) المقيدة برقم ١٦٧٥ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٥ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٠. (شركة المنيا لصناعة المفروشات) المقيدة برقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٥ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١١. (شركة المنيا للصناعات الالكترونية) المقيدة بسجل رقم ٥٢٦٨٣ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٩ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٢. (شركة المنيا للزيوت والصابون) مقيدة برقم ١٨٦٢ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٣. (شركة المنيا لتصنيع الأثاث) مقيدة برقم ١٦٩١ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٤. (شركة المنيا للصناعات الغذائية) مقيدة برقم ١٧٠٢ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٩ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٥. (شركة المنيا لصناعة الرخام) مقيدة بسجل رقم ٥٢٨٨٤ بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٩ ومقرها بالمنيا ويساهم فيها ماجدة.

١٦. (الشركة المصرية للأعمال السينمائية) مقيدة بسجل رقم ٢١٥٥ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢ ومقرها بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها كل من ماجدة، وشركة دريم لاند للملاهى.

١٧. (شركة جولدى للتجارة) مقيدة بسجل رقم ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٥ ومقرها برج التطبيقيين بالعباسية ويساهم فيها ماجدة.

١٨. (شركة جنرال اليكتروليكس اند تريدنج «جيت للالكترونيات والتجارة») مقيدة برقم ١٨ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ ومقرها المنطقة الصناعية الثانية بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها كل من ماجدة، وشركة انترناشيونال اليكتروليكس.

١٩. (شركة دريم لاند للسفر والسياحة) مقيدة بسجل رقم ١٩٦١ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٥ ومقرها عمارات العبور ـ صلاح سالم ويساهم فيها ماجدة.

٢٠. (شركة جولدى للصيانة) مقيدة بسجل رقم ١٩٦٢ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٥ ومقرها المنطقة الصناية الأولى ـ مدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها كل من ماجدة، وشركة انترناشيونال اليكتروليكس

٢١ ـ «شركة فلوويست أيجيبت» مقيدة بسجل رقم ١٢٩١١٢ بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٧ ومقرها شبرا منت ـ الجيزة ويساهم فيها كل من / ماجدة، وشرين، ورحاب .

٢٢ ـ «شركة لوويست لتدوير المخلفات» مقيدة بسجل رقم ١٣٢٧٠٧ بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٦ ومقرها شبرا منت ـ الجيزة ويساهم فيها كل من / ماجدة، وشيرين، ورحاب.

٢٣ ـ «شركة البيت لتأسيس مساكن الشباب»مقيدة بسجل رقم ٤٧٠٤ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢ ومقرها شارع السباق ـ بمصر الجديدة ويساهم فيها كل من / ماجدة، وشيرين، ورحاب.

٢٤ ـ «شركة دريم لتنمية البيئة الأساسية» مقيدة بسجل رقم ٤٧٠٤ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢ ومقرها ٦ أكتوبر ويساهم فيها / ماجدة.

٢٥ ـ «شركة دريم سبا» مقيدة برقم ٩٣٢ بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٤ ومقرها خليج القرش ـ شرم الشيخ ويساهم فيها كل من / ماجدة، وشيرين، ورحاب.

٢٦ ـ «شركة السلام للمنتجعات السياحية» مقيدة بسجل رقم ٣٢٢٥٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣ ومقرها شارع كمال الدين حسين ـ بمصر الجديدة ويساهم فيها كل من / ماجدة، وشيرين، ورحاب.

٢٧ ـ «شركة المصرية للافتات «بروموساين» » مقيدة بسجل رقم ١٧٣٩ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨ ومقرها شارع المرغنى ـ بمصر الجديدة ويساهم فيها / رحاب.

٢٨ ـ «شركة بروموسبورت للتسويق الرياضى» مقيدة بسجل رقم ٩٣٤٥ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢، وسجل أخر ١٧٦٦٣ فى ٢٠٠٦/٢/٧ ومقرها شارع وادى النيل ـ المهندسين ويساهم فيها /رحاب.

٢٩ ـ «شركة بروموتريلد للسياحة» مقيدة بسجل رقم ٩٤٧٤ بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ ومقرها شارع ابراهيم عثمان ـ المهندسين ويساهم فيها /رحاب.

٣٠ ـ «شركة ترانس جلوب للنقل» ويساهم فيها كل من / شرين، ورحاب.

٣١ ـ «شركة مدينة فرسان دريم لاند» مقيدة بسجل رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٤، ومقرها مدينة دريم لاند بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها/ رحاب

٣٢ ـ «شركة اسواق دريم لاند» مقيدة بسجل رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠، ومقرها مدينة دريم لاند بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها / ماجدة.

٣٣ ـ «شركة مدينة دريم لاند للملاهى» مقيدة بسجل رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠، ومقرها مدينة دريم لاند بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها/ ماجدة.

٣٤ ـ «شركة مصر للإعلام والتسويق«ميديا مارت ايجينيسى» » مقيدة بسجل رقم ٣٧٥٠ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥، ومقرها الجيزة ـ ويساهم فيها / ماجدة.

٣٥ ـ «شركة منتجع دريم لاند الصحى» مقيدة بسجل رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٤، ومقرها المنطقة الصناعية الثانية بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها/ ماجدة.

٣٦ ـ «الشركة العالمية للأجهزة الكهربائية «جولدى ستار» » مقيدة بسجل رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٤، ومقرها المنطقة الصناعية الثانية بمدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها/ ماجدة.

٣٧ ـ «شركة انترناشيونال اليكترونيكس» تأسست فى ١٩٨٥/٥/٢ ومقرها مدينة ٦ أكتوبر ويساهم فيها كلٌ من/ ماجدة ،وشركة اسواق دريم لاند، شركة دريم لاند بيراميدز للجولف، وشركة دريم لاند للمؤتمرات، شركة منتجع دريم لاند الصحى ، وشركة فرسان دريم لاند، وشركة دريم لاند للتنمية العمرانية.

٣٨ ـ «شركة بروموتورز ايجيبت للدعاية والاعلان» مقيدة بسجل رقم ٧٩٤٧ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٩ ومقرها شارع السباق ـ مصر الجديدة ويساهم فيها/ ماجدة.

سابعاً :- التعاملات ببورصة الأوراق المالية وهى كالاتى:-

أ/جمال الدين عبدالعزيز أمين رشيد:

١ ـ عدد ١٠٠٠ سهم بشركة الكابلات الكهربائية.

ب / ماجدة عبدالفتاح البندارى:-

١ ـ عدد ٥٤٣٨ سهما بشركة اسواق دريم لاند.

٢ ـ عدد ٣١٨٩٨ سهما بالشركة العالمية للاجهزة الالكترونية.

٣ ـ عدد ٨٧٧٥٣ سهما بشركة انترناشيونال الكترونيكس.

٤ ـ عدد ٧٣٢٧٢٢ سهما بشركة دريم لاند للتنمية العمرانية.

٥ ـ عدد ١٨٢٢٣١٣ سهما بشركة دريم لاند للتنمية العمرانية.

٦ ـ عدد ١٧٦٩١٤ سهما بشركة مدينة لاند للملاهى.

٧ ـ عدد ٢٠٧٥٣٢ سهما بشركة مدينة فرسان دريم لاند.

٨ ـ عدد ١٤٤٥٥٩ سهما بشركة منتجع دريم لاند الصحى.

ج / شرين جمال الدين عبد العزيز

١ ـ عدد ٦٠٠ سهم بشركة الخدمات الملاحية والبترولية مارا.

٢ ـ عدد ٢٣٠٠ سهم بشركة سوديك.

● **فى ٢٦ من أكتوبر ٢٠١١** محكمة جنايات الجيزة تؤيد التحفظ على أموال جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس السابق.

● **فى ٨ من ديسمبر ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع، حبس جمال عبدالعزيز، السكرتير الخاص للرئيس السابق حسنى مبارك، لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، لاتهامه وزوجته ماجدة عبدالفتاح البندارى بتحقيق ثروات مالية عن طريق استغلال الصفة الوظيفية على نحو يمثل كسبا غير مشروع، وتمت مواجهة السكرتير الخاص للرئيس السابق فى التحقيقات بتحريات الأجهزة الرقابية والأموال العامة التى أكدت تضخم ثرواته بطريقة غير مشروعة وامتلاكه عددا كبيرا من العقارات والفيلات فى مناطق مختلفة فضلا على عقار فى العين السخنة مملوك لنجلته وزوجها كريم كمال الدين، بمساحة ٢٨٠ مترا مربعا وتقدر قيمته بمليون ونصف المليون جنيه.

● **فى ٢١ من ديسمبر ٢٠١١** تجديد حبس جمال عبدالعزيز ١٥ يوما جديدا على ذمة التحقيقات.

أبو الوفا رشوان سكرتير الرئيس السابق

● **فى ١٦ من سبتمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأييد قرار التحفظ على أموال أبو الوفا رشوان سكرتير الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وأسرته الصادر من الجهاز الكسب غير المشروع.

وتشمل ثروة **أبو الوفا حسين رشوان موسى** الذى يعمل/ السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية السابق والمقيم/ ٣٥ أ شارع عبدالعزيز فهمى ـ مصر الجديدة ـ القاهرة وزوجته/ أمانى أحمد الهادى نصار وأولاده/ بريهان ، مها، داليا بحسب **الجمهورية الأسبوعى** (١٠/٢٠):

١ ـ الأرض الفضاء البالغ مساحتها ١١٠ فدان بزمام مركز أبو تشت بلاد المال قبلى ـ قنا.

٢ ـ الشقة السكنية الكائنة بالطابق العاشر قطعة ١٤/١٣ مربع ٦١١ تقسيم مصر الجديدة.

٣ ـ الشقة السكنية رقم ٧٠١ عمارة الحرس الجمهورى عمارات العبور.

٤ ـ الفيلا الكائنة بالمنطقة الأولى الوحدة رقم ١٨ مركز مارينا العالمين.

٥ ـ الأرض الزراعية البالغ ١٠ أفدنة بقرية يوسف السباعى فيصل ـ محافظة السويس.

٦ ـ الشقة السكنية الكائنة بمدينة الاسكندرية تابعة لشركة سان استيفانو.

٧ ـ قطعة الأرض رقم ٣ منطقة الفيلات غرب الخزان ـ التجمع الخامس بأسماء أنجاله بريهان، مها، داليا.

٨ ـ قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٢٨ فدانا، ١٨ قيراطا بمركز أبو تشت خارج الزمام محافظة قنا.

٩ ـ الفيلا رقم ١٨ بمنطقة سور الاحلام نموذج مضافة (ب) منطقة رقم (١) الساحل الشمالى مارينا.

١٠ ـ الشقة السكنية الكائنة الكيمات نجع حمادى ـ محافظة قنا.

١١ ـ السيارة B.M.W شاسية رقم ٤٨٢٩٤٤ لوحات معدنية رأع/٠٧٢٣ .

ممتلكات الزوجة / أمانى أحمد الهادى نصار:-

١ ـ شاليه رقم ٣٠٣ موقع مكسيم المعمورة.

٢ ـ قطعة أرض مساحتها ١٣٨م٢ بطريق مصر الاسماعيلية الصحراوى.

٣ ـ الغرفة رقم ٣ الكائنة أسفل الجناح الأوسط بمجموعة مكسيم المعمورة الشاطىء.

٤ ـ السيارة ماركة تويوتا، موتور رقم ٢٤٣٣٨٥ شاسيه رقم ٩٠٣٠٤٢٠ لوحة معدنية أرقام ح ف هـ/٥٣١.

٥ ـ السيارة ماركة تويوتا، لوحة أرقام ص ن س/١٣٤ موتور ٢٥٤٥٩٦٩ شاسيه رقم ٠٦٠٣٠٤٨٨١٥ .

ممتلكات باسم نجلتيه/ داليا ومها:-

١ ـ السيارة ماركة B.M.W موديل ٢٠٠٧ لوحات معدنية د ط ل / ٤٨٦ شاسيه رقم ٦١٨٨٣ موتور ٨٠٣ H ٦٤٩ .

٢ ـ السيارة مينى كوبر معدنية رقم ٧٧١١ ملاكى القاهرة شاسيه ٩٠٤٤١ موتور ٣٤٢ S ٣٢٠ .

٣ ـ الشقة رقم ٢٠ الدور العاشر ٧١ شارع الحجاز مصر الجديدة.

٤ ـ الشقة رقم ٢ بالدور السادس كائنة شارع سيف والى خلف مؤسسة الكهرباء عمارة (هـ) رئاسة الجمهورية ـ المعمورة.

٥ ـ السيارة B.M.W موديل ٢٠٠٧ لوحات معدنية رقم م هـ أ / ٥١٥ شاسيه رقم ٢٤٦١٧ موتور ٣٩٩٤١١٦.

٦ ـ الشقة السكنية رقم ٢٠ الكائنة ١٣٣ شارع عبدالعزيز فهمى ـ مصر الجديدة.

٧ ـ الشقة السكنية رقم ١ نموذج حرف C4 بالطابق الخامس برج ٢ الأوركيد بمشروع سان استيفانو.

٨ ـ قطعة الأرض البالغ مساحتها ٨٨١ م٢ والمقام عليها الفيلا رقم ١ نموذج لابااليا منطقة ٢٢ الساحل الشمالى.

● **فى ٢٢ من نوفمبر ٢٠١١** أجلت محكمة جنايات القاهرة نظر التظلم المقدم من اللواء أبو الوفا رشوان، ضد القرار الصادر من جهاز الكسب غير المشروع بالتحفظ على أمواله السائلة والعقارية والمنقولة إلى جلسة ٢٠ ديسمبر المقبل لتقديم المستندات.

كان جهاز الكسب غير المشروع برئاسة المستشار عاصم الجوهرى أصدر قراراً بالتحفظ على أموال «رشوان» وأسرته بعد إجراء تحريات الرقابة الإدارية حول البلاغ من المقدم من أبو النجا المحرزى، عضو مجلس الشعب السابق يتهم فيه «رشوان» باستغلال منصبه الوظيفى فى رئاسة الجمهورية للحصول على دخل غير مشروع وتضخم ثروته بطريهقة غير «مشروعة» وكشفت التحريات عن امتلاك سكرتير الرئيس أرضا بمساحة ١١٠ أفدنة بزمام مركز أبوتشت بمحافظة قنا

وشقة سكنية بعمارة الحرس الجمهورى بالعبور وأخرى بمصر الجديدة وأخرى بالإسكندرية وفيلا بمارينا وأرضا زراعية بالسويس وغيرها بمحافظة قنا بلغت مساحتها ١٢٨ فدانا.

● **فى ٢١ من ديسمبر ٢٠١١** أصدرت محكمة جنايات شمال القاهرة قرارًا بتأييد التحفظ على أموال أبو الوفا رشوان وأسرته.

عاطف عبيد وفساد الخصخصة

● **فى ٢٠ من فبراير ٢٠١١** قالت **الأهرام** إن د. عاطف عبيد كان صاحب فضل كبير فى بيع مصر وتخريبها تحت مسمى الخصخصة..

ففى عام ٢٠٠٠ باع عاطف عبيد شركة الاسكندرية للأسمنت البورتلاندى - إحدى الشركات الوطنية الاستراتيجية التى تقع بمنطقة المكس بغرب المدينة - لمستثمرين إنجليز «بلو سركل» بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرلينى، أى ما يعادل ٦٠٠ مليون جنيه مصرى، وكانت الشركة وقتها تمتلك اسهما بشركة السويس للأسمنت قيمتها ١٥٠ مليون جنيه، أى أن الشركة تم بيعها بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه، وكان بها أربعة خطوط إنتاج تعمل بكفاءة عالية، وقبل البيع بأسبوعين، تمت إضافة خط خامس جديد استوردته الدولة من شرق ألمانيا بقيمة تصل إلى ١٥٠ مليون جنيه، وقام المستثمرون الانجليز بعد ٣ سنوات ببيع الشركة لمستثمرين فرنسيين «شركة لابارج» بمبلغ مليارى جنيه لكون الشركة تقع على مساحة ٣٠ فدانا بمنطقة وادى القمر، وتمتلك مصنعا لإنتاج الشكائر بمنطقة أم زغيو الصناعية على مساحة ٤ أفدنة، بالإضافة إلى ٦ أفدنة تمتلكها الشركة بمنطقة العجمى السكنية عند البوابة «٨»، علاوة على تملك الشركة لمنطقة سكنية مجاورة للمصنع تضم ٢٠ فيلا وعمارتين سكنيتين وعددا من الفروع المستأجرة بوسط المدينة، كما أن الشركة خلال تبعيتها للقطاع العام المصرى كانت تضم عددا من محاجر الثروة المعدنية، منها محجر بالكيلو ٢٤ - ٢٨ وآخر بالكيلو ٤٠ - ٤٥ جنوب طريق الإسكندرية - مطروح الساحلى، وثالث محجر طفلة بمنطقة الحمام، ومحجر للحجر الجيرى بالرويسات وذلك بسعر المتر ١٢٠ مليمًا، وبعد بيع الشركة أصبح سعر المتر ١٢٠ قرشا، فى حين أن السعر السوقى للمتر لا يقل عن ١٢ جنيهًا، والغريب فى الأمر أن الفرنسيين صمموا على شراء الشركة ليس لغرض الإنتاج فقط وإنما الهدف الأساسى كانت المحاجر التى تضم كنوزًا أثرية، وبالفعل تم حفر بعض المحاجر بالساحل الشمالى الغربى بعمق تحت الأرض يصل إلى ٢٤ مترًا بمخالفة قانون المحاجر، وتم استخراج العديد من الآثار التى ترجع إلى مختلف العصور، حيث إن الفرنسيين يعلمون الكثير عن الخرائط الأثرية المصرية. .

● **فى ١٤ من فبراير ٢٠١١** أصدر النائب العام قرارا بمنع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق من مغادرة البلاد لحين انتهاء التحقيقات فى البلاغات المقدمة ضده.

● **فى الأول من مارس ٢٠١١** كشف العاملون بشركة النيل لحلج الأقطان فى بلاغ للنيابة العامة عن مفاجآت من العيار الثقيل، حيث إنه تم بيع شركتهم فى عهد حكومة د. عاطف عبيد بمبلغ ٢٩٤ مليون جنيه عام ١٩٩٧، بينما تم تقييم أصولها من إحدى الشركات المتخصصة بمليار و٤٥٠ مليون جنيه، وذلك بعد ٣ سنوات من تاريخ البيع.

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** بدأت نيابة الأموال العامة العليا التحقيقات فى ملف الخصخصة حيث طلبت النيابة تحريات الأجهزة الرقابية، وضبط المستندات المتعلقة بإهدار المال العام فى بيع ٩ شركات بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها الحقيقية والشركات التسع منها: الشركة القابضة للكيماويات والأهرام للمشروبات والمعدات التليفونية والأهرام للمشروبات والمعدات التليفونية وشركات الأسمنت وشركات الأسمدة..

● **فى ١٩ من مارس ٢٠١١** قرر النائب العام التحفظ على أموال وممتلكات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام الأسبق والدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار السابق، إضافة إلى أموال وممتلكات أسرهم، وذلك على خلفية التحقيقات التى تجرى فى بلاغات تتهمهم ببيع شركات «قطاع عام» من خلال عمليات الخصخصة بأقل من ثمنها، وتسهيل استيلاء الغير على المال العام، بالإضافة إلى تهم التربح لأنفسهم ولأفراد أسرهم.

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١** انتهت الرقابة الإدارية من إعداد تقريرها حول خصخصة ٢١ شركة، منذ بدايتها فى عهد الدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق، ومرورا بولاية الدكتور مختار خطاب، وزير قطاع الأعمال السابق، وانتهاء بحقبة الدكتور محمود محيى الدين، وزير الاستثمار السابق، تمهيدا لإرساله إلى النائب العام للبت فيه.

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** أمر النائب العام بالتحفظ على أموال الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال الأسبق، ومحمد الدنف رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

● **فى ٧ من أبريل ٢٠١١** قرر الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء إلغاء قرار رئيس الوزراء ١٠١٦ لسنة ٢٠١٠ الذى يتضمن تعيين الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق، ممثلا لمصر فى المصرف العربى الدولى للتنمية.

● **فى ٩ من أبريل ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة لمرافعة النيابة العامة فى أمر النائب العام بمنع كل من عاطف عبيد وزوجته ومختار خطاب وزوجته وابنته القاصر ومحمد عادل الدنف رئيس مجلس إدارة شركة اسمنت أسيوط من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة حيث طالبت النيابة بتأييد أمر المنع وذلك بعد أن تيقنت من جدية الاتهام الموجه للمتهمين الثلاثة بارتكاب مخالفة فى عملية بيع شركة أسمنت أسيوط إلى شركة سيمكس المكسيكية الجنسية فى إطار ما سمى بعمليات الخصخصة.

● **فى ١٤ من ابريل ٢٠١١** قرر النائب العام منع كل من الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق ورجال الأعمال أحمد هيكل صاحب شركة القلعة للاستثمارات المالية من السفر وإدراج اسميهما بقوائم الممنوعين من مغادرة البلاد.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١** محكمة القضاء الإدارى تصدر حكما تاريخيا بفسخ عقد «عمر أفندى» وتحيل المتورطين للنيابة العامة.

● **فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١** بدأت نيابة الأموال العامة التحقيق فيما شاب ملف الخصخصة من مخالفات فى ٣٢٩ شركة ومصنعا وطلبت النيابة من الجهاز المركزى للمحاسبات إرسال تقاريره، وكذلك تقارير خبراء وزارة العدل حول برنامج الخصخصة والقوانين التى حكمت عمليات البيع.

● **فى ٢٨ من يونيو ٢٠١١** قرر المستشار تيمور مصطفى رئيس هيئة النيابة الإدارية إحالة الدكتور عاطف عبيد، والدكتور مختار خطاب إلى النيابة العامة لمسئوليتهما عن بيع الشركة العربية للتجارة الخارجية بقيمة زهيدة وأقل من قيمتها الحقيقية مما ترتب عليه الإضرار بالمال العام.

● **فى ٢٠ من يوليو ٢٠١١** بعد تحقيقات استمرت أكثر من «٤» ساعات بجهاز الكسب غير المشروع، وقع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق على إقرارات بالكشف عن سرية حساباته داخليا وخارجيا.

وقد تناولت التحقيقات تضخم ثروته بصورة كبيرة واستغلاله نفوذه الوظيفى فى تحقيق منافع مالية له ولأفراد أسرته.. حيث ورد فى تحريات الأجهزة الرقابية ومباحث الأموال العامة امتلاكه العديد من الشقق والفيلات بأماكن متفرقة بعدد من الأحياء الراقية بالقاهرة والجيزة، إضافة إلى فيلات بالساحل الشمالى ومارينا وعدد من قطع الأراضى بالمدن الجديدة، وتقدر هذه الممتلكات بملايين الجنيهات والتى تبين من خلال تحريات الأجهزة الرقابية أنه حقق كسبا غير مشروع.

● **فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١** قرر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل

لشئون الكسب غير المشروع انتداب لجنة من مفتشى البنك المركزى لفحص الحسابات الخاصة بالدكتور عاطف عبيد فى البنوك.

● **فى ٢٧ من يوليو ٢٠١١** تقرر تجديد حبس عاطف عبيد رئيس الوزراء الاسبق ١٥ يوما على ذمة التحقيق فى قضية بيع محمية جزيرة البياضية بالأقصر لرجل الأعمال حسين سالم بأقل من سعرها الحقيقى.

● **فى ٩ من أغسطس ٢٠١١** تجديد حبس الدكتور عاطف عبيد، ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، فى القضية المتهم فيها والدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق بالإضرار العمدى بالمال العام بعد موافقتهما وآخرين من مسئولى الوزارة على بيع أرض بمدينة البياضية فى الأقصر إلى رجل الأعمال حسين سالم بسعر أقل بكثير من قيمتها.

● **فى ١٥ من سبتمبر ٢٠١١** أوصت هيئة مفوضى الدولة بإعادة جميع أصول وممتلكات ومعدات شركة النصر لصناعة المراجل البخارية وأوعية الضغط إلى الدولة، وكذلك إعادة العاملين إلى سابق أوضاعهم مع ما يترتب على ذلك من آثار، وذلك فى الدعوى رقم ٤٠٥١٠ لسنة ٦٥ قضائية التى أقامها عدد من العاملين بالشركة الذين أجبروا على المعاش المبكر، والتى انضم لها كل من المهندس حمدى الفخرانى وخالد على ووائل حمدى المحامين.

● **فى ٢١ من سبتمبر ٢٠١١** قضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإدارى ببطلان عقود بيع شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج وشركة طنطا للكتاتن، وشركة النصر للمراجل البخارية وأوعية الضغط.

● **فى ١٣ من أكتوبر ٢٠١١** تسلمت نيابة الأموال العامة، تقارير رقابية جديدة عن ملف الخصخصة، وبدأت التحقيق فى القضية، واستمعت لأقوال عدد من الضباط الذين حرروا التقارير، حيث أكدوا أن ١٩ وزيرا سابقا و٧ شخصيات عامة تورطوا فى عمليات بيع شركات قطاع عام إلى رجال أعمال بالمخالفة للقانون وبسعر أقل من نصف سعرها.

● **فى ١٦ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات الجيزة، تأجيل أولى جلسات قضية أرض البياضية إلى جلسة ١٩ نوفمبر للاطلاع وسماع الشهود والمتهم فيها كل من عاطف عبيد، رئيس الوزراء الاسبق، ويوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، وأحمد عبدالفتاح، مستشار وزير الزراعة الاسبق، واللواء محمود عبدالبر، رئيس الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية، وسعيد عبدالفتاح مدير الإدارة العامة لأملاك الدولة ورجل الأعمال الهارب حسين سالم ونجله «خالد» العضو المنتدب لشركة التمساح.

● **فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١** شهدت محكمة جنايات الجيزة أحداثًا ساخنة فى ثالث

جلسات محاكمة عاطف عبيد، ويوسف والى، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، ونجله خالد وأحمد عبدالفتاح وآخرين، لاتهامهم بتسهيل الاستيلاء على المال العام، واستعمال محرر مزور خاص بأرض جزيرة البياضية، حيث قدم دفاع المتهم الثالث «عبدالفتاح» مذكرة برد هيئة المحكمة، وعندما واجه القاضى المتهم بمذكرة دفاعه أجاب بأنه هو الذى طلب منه تقديمها بسبب حرمانه من حضور الجلسة الماضية وإنزاله إلى الحجز أثناء نظر القضية.

وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٠ نوفمبر لتمكين «عبدالفتاح» من اتخاذ اجراءات الرد.

● **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١** قضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإدارية، ببطلان عقد بيع وخصخصة ٩٠٪ من أسهم الشركة العربية للتجارة الخارجية، كان المهندس حمدى الفخرانى، والمحامى خالد على، مدير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قد أقاما دعوى للطعن على صحة العقد الذى كان أبرمه الدكتور كمال الجنزورى، وقت توليه رئاسة وزراء مصر ١٩٩٩.

● **فى ٦ من ديسمبر ٢٠١١** نشرت **«الأهرام»** ملخص تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات يكشف عن ضياع نحو ٢٠ مليار جنيه من أموال الخصخصة لا توجد لها مستندات تدل أين ذهبت تلك الأموال حيث حصلت الشركات القابضة على ٢٣ مليارا و٦٥٥ مليون جنيه للإصلاح الفنى والإدارى وإعادة تأهيل الشركات المتعثرة، الا انه لم يتم استخدام غير ٣ مليارات و٧٦٦ مليون جنيه تمثل ١٥,٩٪ من إجمالى المبالغ التى حصلت عليها الشركات القابضة، وأشار التقرير إلى أن إجمالى حصيلة الخصخصة منذ بدأت فى ١٩٩٢ وحتى توقفها بلغت ٥٠ مليارا و٤٩ مليون جنيه وبلغ ما تم تحصيله من عمليات البيع ٤٨ مليارا و١٢٨ مليون جنيه والباقى وقدره مليار و٩٢١ مليون جنيه لم يتم تحصيله من المشترين، وقد حصلت وزارة المالية من أموال الخصخصة على ١٦ مليارا و٦١٠ ملايين إلا أن تأثير ذلك لم يظهر على انخفاض الدين العام الذى تفاقم أو عجز الموازنة، كما تم استخدام ٨٢ مليون جنيه من هذه الحصيلة لمصلحة شركات توظيف الأموال وهذا يعد مخالفاً.

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١** خضع الدكتور عاطف عبيد لجلسة تحقيق داخل جهاز الكسب غير المشروع وتم سؤاله عن تقييم عناصر ذمته المالية طبقا لما جاء بتقارير خبراء وزارة العدل والأجهزة الرقابية التى كشفت عن حجم ثرواته العقارية والسائلة والمنقولة والحسابات المصرفية السرية له ولأسرته وكان عاطف عبيد قد أحضر من محبسه من سجن طرة إلى ديوان وزارة العدل للمثول أمام الخبراء والإجابة عن أسئلتهم حول ثرواته المشروعة.

محاكمة محمد إبراهيم سليمان ومجدى راسخ

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** أمر النائب العام، بحبس محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات معه فى القضية المتهم فيها بتربيح شركة «سوديك» التى يمثلها رجل الأعمال مجدى راسخ ـ صهر الرئيس السابق حسنى مبارك ـ والإضرار بالمال العام بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه، وأصدرت النيابة قرارًا بضبط وإحضار مجدى راسخ.

● **فى ٧ من أبريل ٢٠١١** بدأ خبراء إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل فحص جميع القرارات التى أصدرها محمد إبراهيم سليمان طوال ١٢ عامًا، لكشف ما بها من مخالفات خصوصا ما يتعلق بإسناد عمليات إنشائية لمكتبه الهندسى الخاص ومكاتب استشارية وشركات مقاولات لمقربين منه.

ذكرت التحريات التى تلقاها الجهاز أن «سليمان» أعتاد الحصول على منافع مالية وعينية مقابل عمليات الإسناد والصفقات.

وأرسلت النيابة العامة اخطارا للإنتربول الدولى لضبط واحضار مجدى راسخ رجل الأعمال الهارب، المتهم مع محمد إبراهيم سليمان فى قضية الفساد التى شابت تخصيص أرض لشركة «سوديك» مما تسبب فى إهدار ٦١٢ مليون جنيه على خزينة الدولة.

● **فى ٢٢ من أبريل ٢٠١ نشرت الأهرام قائمة بممتلكات محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق وجاءت على النحو التالي:**

١ ـ فيلا ٩ شارع امتداد رمسيس ـ مدينة نصر، ٢ ـ عدد ٢ فيلا رقمي ١٦ و١٧ بمنطقة لسان الوزراء ـ منطقة أبو سلطان محافظة الإسماعيلية، ٣ ـ عدد ٣ قطع أرض مقابر أرقام ١٣٥ و١٣٦ و ١٣٧ نموذج «و» بالتجمع الخامس

٤ ـ كابينة رقم ٢١ / ١ شاطئ عايدة ـ الإسكندرية، ٥ ـ قطعة أرض مساحتها ٣٥٠ مترا مقام عليها فيلا دورين بجزيرة شعير البحرية ـ قرية مرجانة ـ القناطر الخيرية، ٦ ـ الوحدة السكنية رقم ١٦ نموذج «ب» بمساحة ٢٠٠ متر من الجمعية التعاونية لبناء مساكن نقابة أطباء القاهرة باسم الزوجة، ٧ ـ الوحدة السكنية رقم ٣ الدور الثاني بالعقار رقم ٥٠ ش الحجاز ـ مصر الجديدة باسم الزوجة، ٨ ـ الوحدة السكنية رقم ١٠ الدور الخامس بالعقار رقم ٥١ ش الحرية ـ مصر الجديدة، ٩ ـ الوحدة السكنية رقم ١٤ الدور الثالث ش فريد ـ مصر الجديدة باسم شريف محمد ابراهيم سليمان، ١٠ ـ الوحدة السكنية رقم ٦ الدور العاشر البرج رقم ٢ بمشروع ابراج شيراتون المنتزه ـ الإسكندرية، ١١ ـ الوحدة السكنية رقم ٩

بالدور الثامن بالعقار رقم ٢ بعمارات الجمعية التعاونية للبناء والاسكان لضباط الحرس الجمهوري بمشروع مدينة النور- مدينة نصر، ١٢ - الوحدة السكنية رقم ٣ مدخل الباب الأخضر قسم الجمالية - محافظة القاهرة، ١٣ - قيلا بأبو سلطان مركز فايد - محافظة الإسماعيلية باسم الزوجة، ١٤ - قطع أراضي أرقام ١٤٨و١٤٩و١٥٠و١٥١ بالحي المتميز بمنطقة غرب الجولف التجمع الخامس - القاهرة الجديدة ومقام عليها أربعة قصور علي هذه القطع واحاطتها بسياج خارجي ومسجلة باسم نجله شريف، ١٥- قطعة الأرض رقم ٣٥ بمنطقة غرب الجولف بالحي المتميز بالتجمع الخامس باسم نجلته جودي، ١٦ - الفيلا رقم ٥٦ بالمنطقة ٢٢ بقرية مارينا العلمين - الساحل الشمالي محافظة مطروح باسم نجله شريف. - الفيلا رقم ١١ بالمنطقة رقم ٢٤ بقرية مارينا العلمين باسم نجلته دينا.

١٨- الفيلا رقم ١٢ بالمنطقة رقم ٢٤ بقرية مارينا العلمين باسم نجلته جودي

١٩- قطعة الأرض رقم ١٨٩ بالتجمع الخامس مساحتها ٦٩٢ مترا وأخري ٦٩٩ مترا باسم أولاده شريف ودينا وجودي (٢٠) سيارتان مرسيدس باسم محمد ابراهيم سليمان. (٢١) سيارة رينو باسم الزوجة. (٢٢) سيارتان الفاروميو ومتسوبيشي باسم نجلته دينا. (٢٣) سيارة BMWباسم نجلته جودي. (٢٤) سيارة أودي باسم نجله شريف. (٢٥) فيلا رقم ٨٣ D1 علي مساحة ١٣٤٠ مترا المشتراة من شركة القطامية للاستثمارات العقارية باسم نجله شريف.

● **فى ٤ من مايو ٢٠١١** ناقش جهاز الكسب غير المشروع محمد إبراهيم سليمان فى قرارات تخصيص الأراضى.

● **فى ١٨ من مايو ٢٠١١** أحال النائب العام د. محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، و٤ من نوابه ورجل الأعمال محمد مجدى راسخ إلى محكمة الجنايات لاتهامهم بارتكاب جريمتى «التربح والإضرار العمدى بالمال العام» والاشتراك فيها.

● **فى ٢٦ من مايو ٢٠١١** قام جهاز الكسب غير المشروع باستدعاء محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق للتحقيق معه حول فيلا بشارع العروبة وردت ضمن ثروته إلا أن أحد الاشخاص تقدم إلى الجهاز وأكد أنها ملك له وليست مملوكة لسليمان.

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** حددت محكمة استئناف القاهرة جلسة ٢٧ أغسطس لبدء محاكمة محمد إبراهيم سليمان ومجدى راسخ و٤ آخرين فى قضية أرض سوديك.

● **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** قرر المستشار على الهوارى المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة حبس محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق ١٥ يوما فى

قضية جديدة تتعلق بمنح أفراد أسرته أراضى وفيلات فى القطامية ومارينا واستغلال وضعه الوظيفى فى التربح له وللغير.

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** أحال النائب العام، محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، للمرة الثانية، ورجلى الأعمال يحيى أحمد السيد الكومى، وعماد السيد محمد الحاذق إلى محكمة الجنايات بتهم التربح للنفس والغير والاشتراك فيها، بعد أن تقدم ٤٧ عضوا بمجلس الشعب ببلاغ إلى النائب العام يتهم «سليمان» بتخصيص أراض ملك للدولة لأفراد أسرته ورجال أعمال مقربين منه.

● **فى ٢٧ يوليو ٢٠١١** كشفت جهاز الكسب غير مشروع مع محمد إبراهيم سليمان، المتهم بتضخم ثروته عن قيامه باستغلال نفوذه ومنصبه بتخصيص مئات الأفدنة فى أرقى المناطق والأحياء المتميزة لزوجته وأولاده وعدد من رجال الأعمال فى مناطق أكتوبر والغردقة والساحل الشمالى، حيث أوضحت التحقيقات أن سليمان قام بتخصيص العديد من الأراضى التى تخص الدولة لعدد من رجال الأعمال تعامل معهم شخصيا عن طريق البيع والشراء، وذلك لقاء مصالح شخصية تربط بينهم وذلك بالمخالفة للقوانين التى تنظم بيع تلك الأراضى حيث استغل منصبه كوزير للإسكان فى إصدار قرارات مختلفة بالأمر المباشر قاصدا تربيح عدد من أسرته وأصدقائه وحصولهم على تلك الأراضى دون وجه حق.

● **فى ١٠ من أغسطس ٢٠١١** أمر المستشار عاصم الجوهرى مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، بحبس الدكتور محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية الكسب غير المشروع.

● **فى ٢٧ من أغسطس ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محكمة محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق، فى قضيتى تربح وإهدار مال عام إلى جلسة ٢٤ سبتمبر (٢٠١١)، لتمكين دفاع المتهمين من الاطلاع على ملفات القضيتين وفض الأحراز.

اتهمت النيابة سليمان فى القضية الأولى مع رجل الأعمال الهارب مجدى راسخ صهر الرئيس السابق مبارك و٤ من قيادات هيئة المجتمعات العمرانية السابقين، بالسماح لراسخ بالتلاعب فى الأراضى المخصصة له وتربيحه بشكل غير قانونى نحو ٩٧٠ مليون جنيه إلى جانب ٨١ مليون جنيه أخرى من بيع جزء من الأرض.

واتهمت فى القضية الثانية سليمان ورجلى الأعمال يحيى الكومى وعماد الحاذق «هارب» بتخصيص أراض بالمخالفة للقانون أدت إلى تحقيق أرباح بلغت ٢٣ مليون جنيه.

● **فى ٢١ من سبتمبر ٢٠١١** قضت محكمة جنايات القاهرة بتأييد أوامر منع التصرف فى جميع الأموال والممتلكات الصادرة من جهاز الكسب غير المشروع ضد

كل من محمد إبراهيم سليمان وزوجته منى صلاح الدين يوسف محمد وأبنائه دينا ووجدى وشريف.

● **فى ٢٦ من سبتمبر ٢٠١١** استمعت محكمة جنايات القاهرة إلى مرافعة النيابة فى قضية تخصيص أراضى الدولة إلى رجال أعمال بالمخالفة للقانون والمتهم فيها محمد إبراهيم سليمان و٤ من رجال الأعمال، بينهم يحيى الكومى، وهشام الحاذق وطالبت النيابة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين لإهدارهم ملايين الجنيهات ووصفتهم ـ فى المرافعة بـ«المفسدين فى الأرض» وهو ما نفاه المتهمان اللذان حضرا الجلسة.

● **فى ٢٥ من أكتوبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل نظرًا القضية المتهم فيها إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق، ورجل الأعمال يحيى الكومى لاتهامها بالاستيلاء على أراضى الدولة لجلسة ٢٥ ديسمبر المقبل للمرافعة.

● **فى ٢٥ من ديسمبر ٢٠١١** قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل قضية الاستيلاء على أراضى الدولة «والمعروفة بقضية سوديك» المتهم فيها محمد إبراهيم سليمان ومجدى راسخ وفؤاد مدبولى وحسن خالد فاضل ومحمد أحمد عبدالدايم وعزت عبدالرءوف الحاج لجلسة الأربعاء ٢٨ ديسمبر.

كما قررت تأجيل قضية الاستيلاء على أراضى الدولة، والمتهم فيها كل من محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق «محبوس» ورجلى الأعمال يحيى الكومى «مخلى سبيله» وعماد الحاذق «هارب» والمتهم بتخصيص قطع أراض سكنية بمناطق متميزة بمدينة القاهرة الجديدة لأفراد أسرته إلى جلسة ٢٣ يناير ٢٠١٢ .

يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق

● **فى ١٩ من فبراير ٢٠١١** أمر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود بالتحقيق فى بلاغ مقدم من ١٥ أسرة من محافظة الفيوم ضد وزير الزراعة الأسبق يوسف والى يتهمونه بالاستيلاء منهم على ٤٥ فدانًا أرضًا زراعية بالفيوم منذ عام ١٩٩٧، مستغلا نفوذه كوزير للزراعة آنذاك.

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** واصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع الدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، لليوم الثانى على التوالى، لاتهامه فى قضايا تتعلق بإهدار والاستيلاء على المال العام، والموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة تسببت فى إصابة المئات من المواطنين بأمراض خطيرة والموافقة على تخصيص أرض توشكى للأمير الوليد بن طلال بأسعار أقل من المتفق عليها أو المحددة.

● **فى ٢٠ من مارس ٢٠١١** واصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع يوسف

والى حول إجراءات عقد تمليك الأمير السعودى الوليد بن طلال مساحة ١٠٠ ألف فدان بمشروع توشكى، بواقع ٥٠ جنيها للفدان.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** قرر المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق المنتدب من وزير العدل فى التحقيق فى واقعة فساد فى قطاعات وزارة الزراعة، التحفظ على أموال كل من الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق، ومحمد عزب سويلم المفوض فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ورجل الأعمال سليمان عامر ومنعهم من التصرف فى أموالهم العقارية والسائلة والمنقولة وإدارتها، حيث قام والى وعزب بالسماح لعامر بتحويل المساحة المخصصة للزراعة المقامة على مساحة ٢٧٥٠ فدانا إلى استثمار عقارى وسياحى.

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** أيدت محكمة جنايات الجيزة القرار الصادر بمنع يوسف والى وسليمان عامر ومحمد عزب سويلم وزوجاتهم وأولادهم القصر من التصرف فى أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة، وذلك فى ضوء التحقيقات التى تجرى حول اتهامهم بإهدار الثروة الزراعية.

● **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** تحفظ قاضى التحقيقات على مستندات وصفتها المصادر بـ«مهمة» فى القضية المتهم فيها الدكتور يوسف والى، بالسماح بإدخال مبيدات مسرطنة والإضرار بالمال العام وتربيح رجل الأعمال الهارب حسين سالم ٢٠٠ مليون جنيه دون وجه حق على نحو أضر بالمال العام.

● **فى ١٠ من يوليو ٢٠١١** أصدر المستشار أحمد ادريس مستشار التحقيق فى قضايا الفساد بوزارة الزراعة قرارا بضبط وإحضار الدكتور يوسف والى، والعرض عليه فور ضبطه وإحضاره مقبوضا عليه، وذلك للتحقيق معه فى قضية اتهامه بإدخال مبيدات مسرطنة إلى البلاد وكذلك اتهامه بإهدار ٢٠٠ مليون جنيه على الدولة.

● **فى ١٢ من يوليو ٢٠١١** تقرر حبس د.يوسف والى ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات فى قضية المبيدات المسرطنة.

● **فى ٢٦ من يوليو ٢٠١١** تجديد حبس يوسف ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات.

● **فى ٨ من أغسطس ٢٠١١** تجديد حبس الدكتور يوسف والى ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات فى قضية اتهامه بتسهيل الاستيلاء على ٥ آلاف فدان فى محمية البرلس الطبيعية بكفر الشيخ.

● **فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١١** قرر المستشار أحمد إدريس قاضى التحقيق تجديد حبس يوسف والى للمرة الرابعة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه بتسهيل الاستيلاء على أرض المحمية الطبيعية بجزيرة البياضية بالأقصر لصالح رجل الأعمال حسين سالم.

● **فى ٤ من سبتمبر ٢٠١١:** تجديد حبس يوسف والى لمدة ١٥ يوما، على ذمة قضية أراضى المحمية الطبيعية بالبياضية بالأقصر.

● **فى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** قرر مستشار التحقيق المنتدب فى وقائع الفساد بوزارة الزراعة احالة كل من د.عاطف عبيد ود.يوسف والى وأحمد عبدالفتاح المستشار القانونى السابق للدكتور والى ورجل الأعمال حسين سالم إلى محكمة جنايات القاهرة مع استمرار حبس عبيد ووالى على ذمة القضية.

● **فى ١٦ من أكتوبر ٢٠١١** قرر مستشارو التحقيق فى وقائع الفساد بقطاعات وزارة الزراعة استدعاء عدد من المسئولين السابقين للاستماع لأقوالهم فى اهدار ٨٢ مليون جنيه جراء خصخصة مشروع الصالحية والذى تم بموافقة د.كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء الأسبق.

● فى اليوم نفسه قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل محاكمة د.يوسف والى ود.عاطف عبيد لجلسة ١٩ نوفمبر.

● **فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١** استكملت محكمة جنايات الجيزة ثانى جلسات محاكمة فى يوسف والى ود.عاطف عبيد، وأحمد عبدالفتاح وقررت التأجيل لجلسة ٢٢ نوفمبر.

● **فى ١٧ من ديسمبر ٢٠١١** تأجيل قضية أرض البياضية لـ١٤ يناير ٢٠١٢ لحين الفصل فى طلب رد المحكمة.

الفصل الثامن

احتجاجات.. اعتصامات.. إضرابات

● تفجر المشهد الاحتجاجى فى مصر فى عام ٢٠١١ بدرجة هائلة، فاقت ما قبله، متأثراً بتفجر ثورة ٢٥ يناير، وأخذت الاحتجاجات أشكالاً متنوعة، وبدت كأنها «ثورات صغرى» تفجرت على هامش الثورة الأم (ثورة يناير) وشملت فئات عديدة، بدأت بالاعتصام ثم الإضرابات وجنحت أحيانا إلى احتجاز رؤساء مجالس إدارات الشركات، وانتهت إلى قطع طرق المواصلات العامة وتعطيل مسيرة الحياة، وهو ما ترك أثراً سلبيا كبيراً على كافة مناحى الحياة فى مصر أوصلها أحيانا لحد الشلل، وأضر باقتصادها ضرراً بالغاً، فتدهور معدل النمو الاقتصادى، وتآكل الاحتياطى النقدى الدولى حتى وصل لنحو ٢٠ مليار دولار من أصل ٣٧ ملياراً .. ناهيك عن هروب الاستثمارات الموجودة، وإحجام الاستثمارات الخارجية عن المجىء لمصر، وهو ما تزامن مع تأثر السياحة وانحسارها نتيجة ما شهدته مصر من توترات واضطرابات وأحداث متعاقبة على مدار العام.

وفيما يلى نرصد أهم ملامح المشهد الاحتجاجى فى مصر على مدى عام كامل:

● **فى الأول من يناير ٢٠١١** تظاهر أكثر من ٥٠٠ مواطن بمنطقة العوامية بجنوب الأقصر احتجاجاً على قرار إزالة مسجد النور التابع لجماعة أنصار السنة المحمدية.

● وقفة احتجاجية لـ ٣٠٠ عامل بشركة جنوب الوادى بتوشكى لتأخر صرف مستحقاتهم.

● **فى ٢ من يناير ٢٠١١:** وقفة احتجاجية لأكثر من ٦٠٠ سائق تاكسى بكفرالدوار اعتراضا على قيام أكثر من ثلاثة آلاف سيارة ملاكى بالعمل فى نقل الركاب.. وقف احتجاجية لعدد من مواطنى المنصورة لمنع بيع حديقة شجرة الدر.

● **فى ٤ من يناير ٢٠١١** مجلس الدولة يشهد وقفتين احتجاجيتين.. الأولى لمرضى الكبد ضد الإنترفيرون المصرى.. والأخرى نظمها نشطاء نوبيون يطالبون بإعادة توطينهم فى أراضيهم.

● **فى ٥ من يناير ٢٠١١** تجمهر أهالى قرى بر بحرى بالبرلس لمصادرة المحافظة أراضيهم وتحويلها لمزارع سمكية.. واعتصام ١٦٥ من العاملين بجمعية الشباب المسلمين بالمنصورة احتجاجاً على استقالة رئيسها.

● **فى ٦ يناير ٢٠١١** وقفة احتجاجية لنشطاء القوى السياسية أمام دار القضاء العالى للمطالبة بالإفراج عن ٨ نشطاء جرى اعتقالهم أمام كنيسة مسرة.

● **فى ٧ من يناير ٢٠١١** .. اعتصام مفتوح لعشرات العمال بشركة الموانىء بالإسماعيلية لمماطلة الشركة فى صرف مستحقاتهم.. واعتصام عمال شركة الكراكات المصرية يدخل يومه الثالث فى الإسماعيلية وبورسعيد احتجاجاً على عدم المساواة فى ساعات العمل والراحة.

● **فى ٩ من يناير ٢٠١١** تجمهر أولياء أمور مدرسة النصر أمام لجنة تقصى حقائق مجلس الشعب، احتجاجا على قرار وزير التربية والتعليم (٤٧٥ لسنة ٢٠١٠) بتحويلها من مدارس خاصة لمدارس تجريبية.

● **فى ١٠ من يناير ٢٠١١** تجمهر نحو ١٥٠٠ مواطن بقرية ريدة فى محافظة المنيا احتجاجاً على قرار إغلاق مخبز بعد تشغيله بفترة وجيزة.

● **فى ١٢ من يناير ٢٠١١** تظاهر مئات الأقباط بمنشأة ناصر وقطعوا طريق الأوتوستراد احتجاجاً على إطلاق «مندوب شرطة» النار على ركاب قطار بمحطة سمالوط مما أسفر عن مقتل قبطى وإصابة آخرين.

● **١٣، ١٤ يناير ٢٠١١** مظاهرات الغضب تجتاح قرى مركز سمالوط تندد بحادث قطار سمالوط.

● **فى ١٥ من يناير ٢٠١١:** إضراب عمال ورش الإشارات بالسكة الحديد بالقاهرة للمطالبة بالمساواة بزملائهم فى حوافز التميز.. ووقفة احتجاجية لناشطى حركة ٦ أبريل بعد منع طلبة زملائهم من الامتحان فى جامعة عين شمس.

● **فى ١٦ من يناير ٢٠١١** مظاهرة عمالية بالمنطقة الصناعية بشمال غرب السويس احتجاجاً على استقدام ٦٠٠ عامل تايلاندى.. ووقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين تأييداً لانتفاضة تونس.. ومئات الموظفين يتظاهرون ويطالبون بعزل وزير التعليم د. أحمد زكى بدر داخل ديوان وزارتهم.

● **فى ١٨ من يناير ٢٠١١:** محامو «عابدين» يحتجون لاسترداد غرفتهم فى

المحكمة ويعتصمون فى غرفة نقيبهم.. والعاملون بمراكز الاستكشاف للعلوم يتظاهرون ضد قرار أحمد زكى بدر بإلغاء ندبهم للعمل بالمراكز وفروعها فى المحافظات.. وعشرات الموظفين المؤقتين بمركز بحوث الصحراء ينظمون وقفة احتجاجية أمام ديوان وزارة الزراعة للمطالبة بالتثبيت وصرف رواتبهم.

● **فى ١٩ يناير ٢٠١١** اعتصام ٣٠٠ عامل بمصنع خشب بدشنا (محافظة قنا) احتجاجا على عدم حصولهم على حقوقهم المالية.. ووقفة احتجاجية لأولياء أمور طلاب المدارس القومية فى الإسكندرية للمطالبة بعزل الوزير أحمد زكى بدر.. واعتصام عمال صندوق دعم صادرات الغزل والنسيج بالإسكندرية يدخل يومه الثانى احتجاجا على ممارسات الفساد بالصندوق بحسب بيان أصدروه.. و١٠٠ من أصحاب محال المواد التموينية بالجيزة يتجمهرون أمام الشركة المصرية لتجارة الجملة بسبب نقص المقررات التموينية.. ووقفة احتجاجية لـ٣٠٠ موظف بغزل الفيوم أمام النائب العام للمطالبة بحقوقهم.. و١٥٠ من خريجى أقسام هندسة البترول بالجامعات المصرية يتظاهرون أمام وزارة البترول للمطالبة بتعيينهم.. وتجمهر العشرات من سكان منطقة تقسيم خطاب بالمنصورة احتجاجاً على عدم توصيل المرافق.. وإضراب العشرات فى الإسكندرية من موظفى صندوق دعم الغزل للمطالبة بتطبيق العلاوة الاجتماعية.

● **فى ٢٠ من يناير ٢٠١١** تظاهر ٢٠٠ من عمال غزل المنوفية بمنطقة مبارك الصناعية بقويسنا لعدم صرف رواتبهم منذ ٤ أشهر.. وتجمهر أولياء أمور احتجاجاً على اقتحام بلطجية مدرسة السيدة خديجة الإعدادية بنات بالمنصورة.

● **فى ٢١ من يناير ٢٠١١**.. شركات الإعلان تطفىء لوحات الشوارع احتجاجاً على حملات الإزالة بمحافظة القاهرة.. وتحذر من تشريد ٣٥ ألف عامل.. واحتجاج موظفى الضرائب العقارية بالإسكندرية على صعوبة حصولهم على مستحقاتهم المالية (الحوافز) وتأخر صرفها..

● **فى ٢٢ يناير ٢٠١١** تجمهر طلاب بكلية التربية النوعية ببنها واحتجزوا عميد الكلية احتجاجاً على تعرضهم للنصب من خلال برنامج وهمى لدراسة التمريض والحصول على شهادات غير معترف بها (الوفد ٢٣ يناير).

– عمال غزل المحلة المنقولون تعسفيا يدخلون فى اعتصام مفتوح احتجاجاً على توقيع جزاءات جزافية عليهم.. واضراب عمال مستشفى جامعة المنصورة احتجاجاً على عدم تثبيتهم.. و٤٥٠ عاملاً بصندوق دعم صناعة الغزل بالسيوف ـ الإسكندرية يواصلون اعتصامهم لليوم الرابع احتجاجاً على عدم صرف العلاوة السنوية منذ ٢٠٠٣.. وعمال بتروتريد ينظمون اعتصاما مفتوحاً أمام وزارة البترول.. لكشف فضائح وزيرهم (**الوفد** ٢٣ يناير).

● **فى ٢٣ من يناير ٢٠١١:** المظاهرات الغاضبة تعود إلى رصيف مجلس الشعب.. وتصاعد الإضرابات والاعتصامات فى المحافظات:

ـ ٢٠٠ مزارع من مدينة الزرقا بدمياط يتظاهرون أمام البوابة الرابعة للمجلس الشعب احتجاجا على ممارسات بنك التنمية والائتمان الزراعى.. و١٥٠ عاملاً بشركات قطع غيار السيارات يحتجون على رفض قطاع التجارة الخارجية الإفراج عن المعدات المستوردة من الخارج.. وأكثر من ١٠٠ خريج من أوائل كليات الأزهر دفعة ٢٠٠٨ يحتجون على استبعادهم من العمل معيدين.. و١٥٠٠ عامل موقت بمستشفى جامعة المنصورة يحتجون على عدم تعيينهم.

● **فى ٢٤ من يناير ٢٠١١** أهالى الوراق وجزيرة والورد وإمبابة ينظمون وقفة احتجاجية اعتراضا على نزع ملكية أراضيهم بحجة تطوير شمال الجيزة.. ووقفة لعشرات من أعضاء النقابة العامة المستقلة للضرائب العقارية للمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الصحية.. وعمال مراكز البحوث الزراعية بشمال سيناء يضربون عن الطعام أمام وزارة الزراعة للمطالبة بعقود مميزة.. وعشرات من موظفى مركز الأجهزة العلمية والمركز القومى للإعلام بأكاديمية البحث العلمى يتظاهرون احتجاجاً على قرار الوزير بتحويل تبعية المركزين للمركز القومى للبحوث بدلاً من الأكاديمية.. والعشرات من موظفى العيادات الشاملة بكفرالدوار يتظاهرون أمام دار القضاء العالى احتجاجاً على عدم تثبيتهم.. وأصحاب «التاكسى الأبيض» يتظاهرون ضد وزير المالية يوسف بطرس غالى لعدم ضمهم لمشروع الإحلال.. والعشرات من الأوائل بجامعة الأزهر يتظاهرون على سلالم نقابة الصحفيين لعدم تنفيذ ٥ قرارات بتعيينهم.

● **٢٥، ٢٦ يناير ٢٠١١** (راجع الفصل الثانى: أيام الغضب والثورة)

● **فى ٢٧ من يناير ٢٠١١** تظاهر المئات بالسويس للصلب بسبب تدهور أوضاعهم الوظيفية.

● **فى ٢ من فبراير ٢٠١١** أعمال شغب بأسوان بعد خطف فتاتين، وقطع طريق مصر ـ أسوان السريع عند كمين دلانة.

● **فى ٤ من فبراير ٢٠١١** اعتصام العاملين بمستشفى جراحات اليوم الواحد فى وادى النطرون احتجاجا على خفض حافز الإثابة.

● **فى ٥ من فبراير ٢٠١١** مظاهرات بالإسماعيلية تطالب بإسقاط المحافظ.

● **فى ٧ من فبراير ٢٠١١** شهدت ٨ محافظات احتجاجات متنوعة.. مئات الموظفين فى قطاع المعاهد الأزهرية ومجمع البحوث الإسلامية يتظاهرون احتجاجاً على تدنى رواتبهم.

ـ موظفو عمر أفندى يعتصمون احتجاجاً على عدم صرف الرواتب.. وعمال شركة المصرية تراست يقطعون طريق السخنة ـ البحر الأحمر احتجاجاً على تأخر الراتب.. واعتصام فى «حرير كفرالدوار» بسبب الحوافز.. و٤ اعتصامات عمالية بالإسكندرية للمطالبة بالتثبيت وتعديل نظام صرف الراتب.. و٦٠٠ موظف بمديرية المساحة بطنطا يعتصمون للمطالبة بزيادة الحوافز.. و٣ وقفات احتجاجية بالفيوم بسبب نقص مياه الرى بمنطقة قارون وإغلاق مخابز بقرية دسيا، واعتراض شباب الخريجين على سعر أسطوانات البوتاجاز.. وتجدد مظاهرات سائقى نقل المواد المحجرية أمام نقطة القرداحى لزيادة أسعارك البلوك.. و٥٠٠ سيدة من سكان عشوائيات زرزارة ومستحقى إسكان مشروع زمزم ببورسعيد يتظاهرون للمطالبة بتسكينهم.. وأهالى النهضة والسلام يقطعون طريق الإسماعيلية لعدم تسليمهم شققا أعلنت عنها محافظة القاهرة.. العشرات من سائقى التاكسى الأبيض يتظاهرون أمام وزارة المالية لحل مشكلة الأقساط.

● **فى ٨ من فبراير ٢٠١١.. مصر فى حالة اعتصام**.. حيث شهدت المحافظات والمرافق العامة والشركات الخاصة اعتصامات بالجملة.. تظاهر العمال والموظفون فى جميع المحافظات للمطالبة بتحسين أوضاعهم المالية.. وأعلن المتظاهرون فى جميع المحافظات رفضهم للفساد فى المرافق التى يعملون بها.. ووضع المحتجون قائمة من المطالب تضمنت جميعها صرف الحوافز، والتعيين وصرف العلاوات ومطالب بإلغاء الرسوم غير المبررة والمغالى فيها، وتوفير العلاج، وانضم لمظاهرات وإضرابات العاملين والموظفين عدد من رؤساء مجالس إدارات شركات السياحة.. الكل يطالب بالقضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين.(**الوفد** ٢/٩)

وقالت المصرى اليوم (٢/٩): ٢٠ مظاهرة فى ٩ محافظات تطالب بزيادة الأجور والتعيينات والشقق.. حيث دخل أكثر من ١٠ آلاف عامل فى شركات تابعة لقناة السويس إضرابا مفتوحا عن العمل احتجاجا على تجاهل مطالبهم.

● مظاهرات وإضرابات بسنترالات الجمهورية تطالب بالعدالة فى الأجور.. والعاملون يهددون بوقف الخدمات التليفونية.. ويطردون الرئيس التنفيذى من مقر الشركة المصرية للاتصالات ويطالبون بإقالته (**الوفد** ٩ فبراير).. و٤٠٠ رئيس شركة سياحية ينظمون وقفة احتجاجية أمام غرفة شركات السياحة بالدقى.. واعتصام العاملين بمستشفى الحسين الجامعى اعتراضا على عدم صرف الحوافز.. واعتصام موظفى بنك التنمية والائتمان الزراعى بالمنوفية احتجاجا على عدم التثبيت.. وتظاهرات واحتجاجات بالفيوم (٨ احتجاجات) لليوم الثانى.. وتظاهر موظفى المحليات والإسماعيلية.. ووقفة احتجاجية للعاملين بعمر أفندى أمام محافظة كفرالشيخ احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم.. وتظاهر ٢٠٠٠ من

العاملين بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفرالدوار احتجاجاً على سوء أوضاعهم.. وتجدد مظاهرات المناطق العشوائية (زرزارة والكابوطى) ببورسعيد مطالبين بضرورة تسكينهم.. وعمال «إنجوى» بكرداسة يحتجون على رواتب الإدارة.. وعشرات من موظفى الشركة المصرية للتنمية الزراعية بالمنوفية يعتصمون داخل مقر الشركة احتجاجاً على عدم تثبيتهم.. وفى الإسماعيلية أضرب عشرات من العاملين بشركة التمساح للمطالبة بمساواتهم بالعاملين بهيئة القناة.

● **فى ١٠ من فبراير ٢٠١١** شهدت القاهرة والمحافظات، موجة جديدة من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات العمالية، ضمت مئات الآف على مستوى الجمهورية، للمطالبة بتحسين الأجور والأحوال المعيشية، وهددت قطاعات واسعة من مختلف قطاعات العمال بتصعيد الاحتجاجات والانضمام إلى المتظاهرين فى ميدان التحرير، مؤكدين تأييدهم لمطالب ثورة «٢٥ يناير».

● **فى ١١ من فبراير ٢٠١١:** ٧ مظاهرات فى مراكز وقرى الفيوم احتجاجاً على سوء الأحوال المعيشية والبطالة.. واعتصام ٣٠٠ موظف بمرفق إسعاف الأقصر احتجاجاً على عدم تثبيتهم، وإضراب ٢٧ شركة وهيئة ومصلحة حكومية بالسويس ضد استمرار النظام فى الحكم: وعمال البريد والصحة وجامعة القناة بالإسماعيلية يتظاهرون للمطالبة بعقود وتثبيت.

● **فى ١٢ من فبراير ٢٠١١** الاحتجاجات تتواصل فى مختلف القطاعات لليوم الثالث على التوالى.. وتظاهرات سلمية للعاملين بالإسكندرية لرفع أجورهم وتعيين المؤقتين.. والإسماعيلية تشهد حركة إضراب ومظاهرات كبيرة.. وتظاهر فيها عمال البريد والصحة وجامعة القناة للمطالبة بعقود و«تثبيت».. وفى أسيوط تظاهر نحو ٣ آلاف من العاملين المؤقتين فى الورش والسائقين بشركة المقاولين العرب للمطالبة بالتثبيت.

● **فى ١٣ من فبراير ٢٠١١** تصاعدت حدة الاحتجاجات الفئوية فى القاهرة والمحافظات، حيث اندلعت عشرات المظاهرات شارك فيها موظفو البنوك، والصحة، والبترول، والكهرباء، والسكك الحديدية، والشركات السياحية، والمدارس، وغيرها من الهيئات الحكومية، للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية، وتثبيت المؤقتين، وزيادة الرواتب، ووضع حد أدنى للأجور، ومحاربة الفساد. طالب موظفو بنوك الأهلى، ومصر، والقاهرة، والإسكندرية، وقناة السويس، والتجارى الدولى، والتنمية والائتمان الزراعى، بتحسين أحوالهم المعيشية.

وتعليقا على المشهد الاحتجاجى يوم الأحد (١٣ فبراير) قالت **الشروق** (١٤ فبراير) إن تسونامى «ثورات صغرى» يجتاح المحافظات.. حيث اندلعت عشرات الاعتصامات والتظاهرات والوقفات الاحتجاجية للمطالبة برفع الأجور والتثبيت..

وجاءت أسيوط فى المقدمة بـ ١١٠ احتجاجات.. كما ضربت «موجة اعتصام» مؤسسات الإسكندرية.

ورصدت **الوفد** (٢/١٤) اضراب عمال ورش السكة الحديد وشركات البترول وتوقف القطارات بالوجهين البحرى والقبلى.. واستمرار الاعتصام داخل مستشفيات وزارة الصحة.. وإضراب ٥ آلاف عامل بالمؤسسات الحكومية بالدقهلية.. وإضراب الجامعة والحاويات ومظاهرات لحاجزى شقق بورسعيد.. وشلل فى مستشفيات كفر الشيخ وتوقف مصنع السكر بالحامول.

● **فى ١٤ فبراير ٢٠١١**: ٢٢ اعتصاماً ووقفة احتجاجية فى الإسكندرية للمطالبة بزيادة الرواتب وتثبيت العمالة.. تجمهر ومشادات فى مرور الجيزة والمواطنون يطالبون بسقوط المخالفات أسوة بسقوط النظام.

● وقد رصدت **المصرى اليوم** (٢/١٥) اعتصام عمال السكة الحديد بالمنصورة والزقازيق وهو ما تسبب فى توقف القطارات.. واعتصام عمال البترول لليوم الثالث مطالبين بالتعيين الفورى.

ورصدت **الوفد** (١٥ فبراير) تصاعد الإضرابات والاعتصامات بالقاهرة وتظاهر عمال ١٣ شركة وهيئة فى الإسكندرية.. واحتجاج المدرسين والعاملين بالإدارات التعليمية على تردى أوضاعهم المالية أمام ديوان عام الوزارة.. ومجمع المصالح الحكومية الإسماعيلية يشهد إضراب آلاف من الموظفين احتجاجاً على تأخر تثبيت العمال المؤقتة وتدنى الأجور.

– وقد شهدت مصر خلال يومى ١٤، ١٥ فبراير أكثر من ٣٥ إضراباً واعتصاماً.. وهو ما زاد من نزيف الخسائر الاقتصادية التى قدرها الخبراء بما لا يقل عن ٩ ملايين دولار (٢٠ مليون جنيه) يومياً.

● **فى ١٥ من فبراير ٢٠١١** هدأت حدة الاحتجاجات والإضرابات التى نظمتها مجموعات من العمال والموظفين فى عدة قطاعات بالدولة.. فقد واصل العمال والموظفون فى أنحاء مصر كافة احتجاجاتهم، حيث اعتصم ما يقرب من ١٥٠٠ موظف بالإسعاف بالقاهرة بالإضافة إلى عدد من عدة محافظات أمام قسم الجيزة لتثبيت العمالة، واعتصم أكثر من ٣٠٠٠ عامل تابعين لوزارة الزراعة بالدقى لرفع الحد الأدنى إلى ١٢٠٠ جنيه، وتظاهر ٤ آلاف عامل بشركة الدلتا للغزل والنسيج بطنطا للمطالبة ببدل رئيس مجلس الإدارة، وشهدت محافظة ٦ أكتوبر ٥ تظاهرات واعتصامات فى مواقع متعددة وواصل الصيادون بالدقهلية تجمهرهم على طريق ترعة السلام الدولى لليوم الثالث على التوالى، مطالبين باسترداد آلاف الأفدنة التى استولى عليها أصحاب النفوذ من بحيرة المنزلة.

● كما نظم مجموعة من أمناء وأفراد الشرطة بسوهاج مظاهرة حاشدة للمطالبة بإقالة مدير الأمن.. كما اندلعت مظاهرة ضخمة من شرطة قوات أمن شمال سيناء للمطالبة برحيل مدير الأمن ووزير الداخلية.

● وتواصلت الاعتصامات فى الإسكندرية فى جميع قطاعات المحافظة لليوم الرابع على التوالى حيث أضرب عمال بشركة الإسكندرية لتداول الحاويات مطالبين بزيادة المرتبات، كما تظاهر أكثر من ١٥٠٠ من الأطباء وهيئة التمريض والعمال بمستشفى بسيون المركزى احتجاجا على تدنى أوضاعهم.. وفى دمياط اعتصم نحو ٢٠٠٠ عامل بمصنع الغزل والنسيج لزيادة أجورهم.

● **فى ١٦ من فبراير ٢٠١١** استمرت الاحتجاجات العمالية فى عدد من الشركات والمصالح الحكومية والهيئات، وشهد الأربعاء (١٦ فبراير) انخفاضا نسبيا فى عدد التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية، بعد نداءات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعدم إجراء أى احتجاجات عمالية بمواقع العمل، وتحذيرها من ذلك سيؤدى إلى الإضراب بالأمن القومى».. وقد نظم نحو ٢٠ ألف عامل من عمال شركة غزل المحلة إضرابا عن العمل.. واعتصم موظفو الجهاز المركزى للمحاسبات للمطالبة باستقلالية الجهاز.. واعتصم نحو ٢٠٠٠ عامل وموظف بوزارة القوى العاملة ومديرياتها للمطالبة بوقف الفساد المالى والإدارى.. وشهدت حلوان عدداً من الاعتصامات فى مصانع الإنتاج الحربى وشركات فى الأسمنت لرفع الرواتب.. وفى المنيا قطع الآلاف من قريتى البيهو والبرجاية طريق القاهرة - أسوان للمطالبة بإعادة محاكمة المتهمين فى تسريب أسئلة امتحانات الثانوية العامة.. وتواصلت الاحتجاجات فى السويس (مئات من موظفى التضامن، وعشرات من هيئة التمريض) والدقهلية (آلاف الصيادين)، وكفر الشيخ (ألف إمام وخطيب وعامل) وبنى سويف (٢٠٠ من المسعفين وألف من الإداريين والمعلمين) والشرقية (عمال الشركة الدولية للنظافة).. والغربية (٣٠٠ عامل وموظف بالرى) وكل هؤلاء طالبوا إما بالتثبيت أو زيادة الأجور .. كما احتشد الآلاف من موظفى محافظة القاهرة مطالبين برفع أجورهم.

● **فى ١٧ فبراير ٢٠١١** تواصلت الاحتجاجات الفئوية والإضرابات العمالية فى مختلف أنحاء البلاد للمطالبة بتغيير قياداتهم وزيادة أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وذلك لليوم الخامس على التوالى استمر اعتصام العاملين بشركة غزل المحلة (٣٠ ألف عامل).. و١٠ وقفات احتجاجية بالإسكندرية تطالب برفع الأجور وتعيين العمالة المؤقتة.. وآلاف المتظاهرين يقتحمون جهاز مدينة ١٥ مايو للحصول على وحدات سكنية أسوة بالبلطجية .. و٥ آلاف شخص يتظاهرون فى أكتوبر وزايد للحصول على شقق.. وأكثر من ١٠ آلاف بشركة النيل للبترول وموظف

ومـدرس يعلنون الإضـراب عن العـمل لحـين تثبـيت المؤقـتين وزيادة الحـوافـز.. وإضـراب ٨ آلاف مـوظف وعـامل بأسـيـوط للمطالبـة بالتـثبـيت وزيـادة الحـوافـز.. والآلاف من أبنـاء العـاملين بمجـمـع الألومنيـوم بنجع حـمـادى يقـتـحـمـون المجـمع للمطالبة بتعيينهم بالمصنع..

● **وفى ١٨ من فبـراير ٢٠١١** تواصلت لليـوم السـادس على التـوالى الاحـتـجـاجـات والاضـرابات الفـئـوية والعـمـالـيـة المطالبـة بـزيادة الرواتب والأجـور وتحـسـين الأحـوال المعـيـشـيـة وتغـيـيـر قـيـادات الشـركـات فى النقـابات.. إضـراب ألفى سـائق فى عـبـود (بالقاهرة) احتجاجاً على المواقف العشوائية.. واستمرار اعتصام عمال المحلة ودمياط.

● **فى ١٩ من فبـراير ٢٠١١** تواصلت الاعـتـصـامـات فى مـصـر، حيث واصل عـمـال غـزل المحلة (٢٠ ألفـا) اعـتـصـامهم مـتـمسكين بعـزل رئيس مـجلس الإدارة.. وفى الجـيـزة تظاهـر سـائقو الأجـرة والسـرفيس أمـام إدارة مـرور الجيـزة احـتـجـاجـا على سـوء المعـاملة وارتفـاع قيـمـة المخـالفـات.. كما قـطع العـشرات من أصـحـاب وسـائقى سـيارات الركاب طريق القـاهـرة - أسـيـوط الزراعى احـتـجـاجاً على ارتفـاع غرامـات المرور وإتاوات المرور (**الوفد** ٢٠ فبراير).

● **فى ٢٠ من فبـراير ٢٠١١** أضـرب سـائقو الأجـرة على خط السنبـلاوين المنصـورة احـتـجـاجاً على ارتفـاع قـيـمـة الكارتة المجـمـعـة.. صـيـادو بورسـعـيـد يوقـفـون الصـيـد للمطالبـة بصـرف مـسـتـحـقـاتهم.. وسـكان زرزارة يعـاودون التظاهـرات.. وإضـراب العـاملين الدائمين فى شـركة «جابكو» بالسـويس عن الطعـام للمطالبة بتعيين العمالة المؤقتة.. و٣٠ ألف مـواطن يحـاصـرون فى ديوان عـام مـحـافظة السـويس احـتـجـاجـاً على عدم توزيع شقق المحافظة المتأخرة.

.. وبدو جنوب سـيناء يعتصـمون أمـام المحافظة لإسـقـاط مـحـافظها.. وخفـراء الآثار بالأقصر يحتجون احتجاجاً على إهانة وزير الآثار لهم.. وأفراد الشرطة المفصولون يتظاهرون أمام مقر الداخلية مطالبين بإعادتهم إلى العمل.

● **فى ٢١ من فبراير ٢٠١١** .. وقفـة احتجاجية لمدرسى كفر الشـيخ (٨٠٠) للمطالبة بتثبيتهم.. وعمال مشـروع المواقف ببنها يعتدون على مدير المواقف مطالبين بإنشاء لجنة نقـابية تحـافظ على حـقـوقهم.. والعـاملون بالبـريد بسـوهاج (٢٠٠٠ شـخص) ينظمون وقفـة احـتـجـاجـية ويغلقـون شـارع الكورنيش لتحـسـين أحوالهم المعـيشـية.. و١٥٠٠ من السـائقين بموقف حلوان يتظاهـرون احـتـجـاجاً على قـرار المحـافظ بضم أكـثـر من ألف مـيـكروباص وتـرخـيـص قليـوبيـة» إلى مـوقف حلوان.. وتواصلت الاحتجاجات فى بورسعيد وشمال سيناء ورأس غارب والمنيا والإسكندرية.

● **فى ٢٢ من فـبـراير ٢٠١١** مظاهـرتان فى القـاهـرة والإسكندرية لـلإسـراع بعـودة

المصريين من ليبيا.. وآلاف العمال بـ ١٣ مصنعا بأكتوبر يتظاهرون للمطالبة بزيادة رواتبهم.. ومظاهرة لأصحاب السيارات (٧٠٠ شخص) الملاكى والأجرة لرفضهم سداد المخالفات، واعتصام عمال النقل الداخلى بالقليوبية والإضرابات الفئوية تجتاح محافظة المنيا.

● **فى ٢٢ من فبراير ٢٠١١** وقفات احتجاجية فى دمياط للمطالبة بالتعيين ورفع الأجور.. ومظاهرة طلابية حاشدة تندلع بجامعة القاهرة احتجاجاً على دمج التبرعات الدراسية، وتأجيل امتحانات التعليم المفتوح.. ومعلمو الحصة والعقود يتظاهرون أمام محافظة كفر الشيخ للمطالبة بالتثبيت.. والأهالى يتظاهرون داخل ديوان محافظة الفيوم لتحسين أوضاعهم وتثبيتهم.. وأكثر من ١٠٠٠ من العاملين بوزارة التربية والتعليم أمام ديوان الوزارة للمطالبة بالتثبيت.. ومئات العاملين بهيئة السلامة البحرية بالإسكندرية يتظاهرون للمطالبة بإقالة رئيس الهيئة.

● **فى ٢٣ من فبراير ٢٠١١** أضرب ٩٦ معتقلاً فلسطينيا فى سجن العقرب عن الطعام للإفراج عنهم وترحيلهم لبلدهم.. ومحافظتا الجيزة و٦ أكتوبر تشهدان العديد من المظاهرات الفئوية المطالبة بالتعيين بوزارات الزراعة والتنمية المحلية ومحافظة الجيزة.. حيث تظاهر ٦ آلاف موظف من العاملين بالزراعة أمام مبنى الوزارة احتجاجاً على عدم تعيينهم.. ٣ آلاف قبطى يتظاهرون فى أسيوط بعد العثور على جثة كاهن بشقته (**الوفد** ٢/٢٤)

● **فى ٢٤ من فبراير ٢٠١١** استمرار الاحتجاجات الفئوية بالمنوفية (٤ مظاهرات) أمام مبنى المحافظة.. واعتصام العاملين بمستشفى الكهرباء بالإسماعيلية للمطالبة بحل مجلس نقابة العاملين بشركة كهرباء شرق الدلتا.. واضراب ٥ آلاف عامل فى الشركة المصرية للأدوية لزيادة الحوافز، واعتصام ٣٠٠ عامل بالشركة المصرية للخدمات البترول للمطالبة بتعيينهم بالشركة.. ومظاهرة لـ ٤ آلاف مزارع من العياط أمام هيئة المساحة بالدقى للمطالبة بالحصول على أموالهم المستحقة نظير نزع ملكية الأراضى لازدواج طريق العياط - بنى سويف منذ عام ٢٠٠٣.. و٣ آلاف من مدرسى الحصة بمطاى وبنى مزار وأبو قرقاص وملوى يتظاهرون احتجاجاً على العقود المميزة.

● **فى ٢٥ من فبراير ٢٠١١:** مسيرة لأهالى إمبابة للمطالبة بعودة الشرطة إلى الشارع.. وسائقو النقل الداخلى بالقليوبية يعتصمون لليوم السادس للتثبيت.. واستمرار المظاهرات أمام وزارة الزراعة والمصانع بأكتوبر للمطالبة بزيادة الرواتب.

● **فى ٢٦ من فبراير ٢٠١١** مظاهرات أمام مديرية أمن القاهرة والجيزة وحلوان لعودة الشرطة.. ومئات العاملين فى بنك فيصل الإسلامى يتظاهرون ضد الفساد

المالى والإدارى.. وتجمهر آلاف المواطنين على طريق المنصورة - دمياط احتجاجاً على إنشاء محرقة نفايات طبية بقرية ديسط التابعة لمركز طلخا.. وعمال شركة أدفينا للأغذية يعتصمون لليوم الثانى بالإسكندرية لتثبيت العمالة.

● **فى ٢٧ من فبراير ٢٠١١** ثلاثة آلاف من سائقى السرفيس يتظاهرون أمام محافظة الجيزة للمطالبة بإلغاء الكارتة.. ومئآت السماسرة والعاملين بشركات الوساطة المالية يتظاهرون أمام البورصة للمطالبة بإلزام الشركات برفع رواتبهم.. ومستثمرون يتظاهرون احتجاجاً على استئناف التداول.. و٤٠٠ مدرس بالأجر يحاصرون مبنى محافظة البحيرة للمطالبة بتثبيتهم.. و٣٠٠ عامل بشركة الأهرام للتنمية الصناعية بمدينة السادات يضربون عن العمل لزيادة الحوافز والرواتب.. و٥ آلاف شخص يتظاهرون بالإسكندرية لعودة اللواء عبد السلام المحجوب محافظاً لها.. و٣ آلاف عامل يعتصمون داخل مصانع عز بالدخيلة.. ومثلهم يتظاهرون فى الأقصر لبقاء مدير الأمن.. ومسيرة لـ ١٠٠٠ إمام للمطالبة بوقف تدخلات الأمن فى التعيينات و«خطب الجمعة».

● **فى ٢٨ من فبراير ٢٠١١** العاملون بشركات الكهرباء ومستثمرو البورصة وأطباء الحسين الجامعى يواصلون الاحتجاجات.. ومظاهرات أمام هيئة الأوقاف بالدقى للمطالبة بتقنين أوضاع الأراضى.. وموظفو مدينة مبارك التعليمية وقطاع الكتب والمعلمون يواصلون احتجاجاتهم للمطالبة بحقوق مهنية ووظيفية.. واعتصام ١٠٠ مكفوف بالدقهلية لإقالة مديرة جمعية «النور والأمل».. وفلاحو المنصورة يحاصرون مبنى المحافظة احتجاجاً على بيع الهيئة بالمزاد العلنى لأراضيهم.. ومظاهرات بالبنك الوطنى للتنمية احتجاجاً على فصل موظف بتهمة إفشاء الأسرار..«أطباء بلا حقوق» تعتصم للمطالبة بسرعة إجراء الانتخابات بالنقابة.. ووقفة احتجاجية للعاملين بالمنطقة الحرة بمدينة نصر للكشف عن بعض القضايا الخاصة بوجود تجاوزات بالمنطقة.. و٢٠ ألف مواطن بالشرقية يقطعون الطريق احتجاجاً على قيام هيئة الإصلاح الزراعى بالمحافظة ببيع أراضيهم التى ملكتها لهم هيئة الأوقاف بالشرقية.

● **فى الأول من مارس ٢٠١١** اشتعلت الحركات الاحتجاجية للمعلمين بالمعاهد الأزهرية بمختلف محافظات مصر، احتجاجا على عدم تثبيت المعلمين المتعاقدين.. وطلاب الثانوية العامة يتظاهرون لمد فترة الامتحانات.. وآلاف الطلاب والمعلمين يحاولون اقتحام وزارة التربية والتعليم.. والجيش يأمر بإخلائها.. ووفاة عامل بشركة حاويات شرق بورسعيد وإصابة ٩ بهبوط الدورة الدموية بعد ٣ أيام من إضراب عمال الشركة عن الطعام للمطالبة بتحسين الأجور.

● **فى ٢ من مارس ٢٠١١**: احتجاجات بمعهد القلب القومى بإمبابة ووزارة التعليم.. و٤٠٠ عامل وموظف مؤقت يتظاهرون أمام شركة إنبى مطالبين بالتثبيت.. واشتباكات بين ٣ آلاف من معلمى الأجر وموظفى التربية والتعليم بالقاهرة.. و١٥٠٠من أهالى العاشر من رمضان يتظاهرون أمام الهيئة العامة للاسكان التعاونى للمطالبة بإصدار عقود لهم.

● **فى ٣ من مارس ٢٠١١** احتجاجات واعتصامات للمدرسين والإداريين فى جميع المحافظات، خاصة العاملين بالعقود المؤقتة، مطالبين بتثبيتهم.. كما اعتصم العاملون بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة؛ احتجاجاً على قرار ضم العاملين فى المديريات إلى الجهاز.. وواصل أهالى النهضة والسلام اعتصامهم لليوم الثانى أمام مجلس الوزراء للمطالبة بشقق بديلة للخيام.

● **فى ٤ من مارس ٢٠١١**: عمال بتروجت يواصلون الإضراب عن الطعام لليوم الرابع للمطالبة بالتثبيت.. ومئات البلطجية يتظاهرون للمطالبة بتملك شقق فى القليوبية.. ومظاهرات حاشدة (٣ آلاف) بالهرم ومصطفى محمود للمطالبة بعودة الشرطة و٣ آلاف مزارع يتجمهرون أمام مديرية رى المنيا احتجاجاً على نقص مياه الرى.. المئات يتظاهرون أمام منزل د. أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق ويطالبونه بتأسيس حزب والترشح للرئاسة.. واحتجاجاً على تكليف د.عصام شرف بمنصب رئيس الوزراء.

● **فى ٥ من مارس ٢٠١١** مظاهرة لـ٥٥ من المعيدين والمدرسين بمعهد هندسة الطيران بامبابة للمطالبة بحقهم فى التعيين.. وأربعمائة من أهالى المعتقلين السياسيين يتظاهرون أمام مقر وزارة الدفاع يناشدون المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر قراره بإعلان العفو العام عنهم.. وموظفو مستشفى الدعاة يحتجون للمطالبة بالتعيين.. واعتصام مفتوح للمراقبين الجويين فى ٦ مطارات مصرية اعتراضا على قيام رئيس قطاع المراقبة الجوية بسبهم بألفاظ نابية.

● **فى ٧ من مارس ٢٠١١** عمال اليومية بمجلس الشعب يحاصرون مكتب الأمين العام ويحاولون الاعتداء عليه بالضرب وطالبوه بالرحيل.. ووقفة احتجاجية للعاملين بالآثار أمام المتحف المصرى للمطالبة بالانفصال عن وزارة الثقافة.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** العاملون فى الطيران المدنى يتظاهرون للمطالبة برحيل وزير الطيران ومحاكمة شفيق وزيرهم السابق.. والاحتجاجات الفئوية تحاصر د.عصام شرف فى أول يوم بمجلس الوزراء واستمرار الوقفات الاحتجاجية لمزارعى كفر الشيخ بسبب نقص مياه الرى.. وإضراب العمالة المؤقتة بقناة السويس عن الطعام وارتفاع عدد السجناء المضربين عن الطعام إلى الألف.

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١:** مسيرة لمئات الإعلاميين المصريين تطالب بنقابة لهم.. ووقفة احتجاجية لمئات الموظفين من الأثريين والإداريين أمام متحف الاسكندرية ضد زاهى حواس.. وألفا عامل بشركتى «اسك وانكو ستيل» بطريق مصر الإسكندرية الصحراوى يواصلون اعتصامهم المفتوح لإعادة العمال المفصولين وزيادة الرواتب.

● **فى ١٠ من مارس ٢٠١١** وقفة احتجاجية للعاملين المؤقتين بمصنع السكر بكوم امبو للمطالبة بالتثبيت ورفع الأجور.. ومظاهرات لطلاب المدارس بالجيزة وأكتوبر تطالب بعودة الشرطة.. وعشرات الأطباء بالمستشفى الجامعى بالاسكندرية ينظمون وقفة احتجاجية للتنديد بالفساد الإدارى.

● **فى ١٢ من مارس ٢٠١١** واصلت الاحتجاجات الفئوية اندلاعها فى القاهرة والمحافظات حيث تجمع آلاف المحتجين فى أماكن مختلفة وكان العامل المشترك الوحيد فى مطالبهم هو إقصاء رؤوس الفساد من المناصب ومواقع العمل الحكومية.

ففى القاهرة شهد شارع مجلس الوزراء مظاهرة للعشرات من أهالى المعتقلين من محافظتى بورسعيد وكفر الشيخ للمطالبة بالإفراج الفورى عن ذويهم.

● **فى ١٣ من مارس ٢٠١١** تظاهر ٧٥ شركة وساطة أمام مجلس الوزراء لإعادة فتح السوق.. وإضراب العاملين بمياه الشرب بدمياط لحين عودة رئيسها السابق.. ومسيرة لألف أزهرى من مسجد النور للمجلس العسكرى للمطالبة باستقلالية الأزهر.. وسائقو الأجرة يقطعون طريق القاهرة - الفيوم احتجاجاً على التراجع عن قرار نقل موقف القاهرة.. ومظاهرات بالآلاف من المعاقين بالبترول واستصلاح الأراضى والرائدات الريفيات مطالبين بمطالب فئوية عديدة.

● **فى ١٤ مارس ٢٠١١** تواصل المظاهرات أمام مكتب رئيس الوزراء.. موظفو التنظيم والإدارة فى المحافظات يتظاهرون احتجاجا على إلغاء قرار نقل تبعيتهم لجهاز التنظيم والإدارة.. ومرضى الفشل الكلوى يتظاهرون ضد «هايدلينا» وعمال ومرضى الفشل الكلوى يتظاهرون ضد «هايدلينا» وعمال المحالج يطالبون بالإنصاف.. وعمال الزراعة الآلية بمحافظة البحيرة والمنوفية وشمال سيناء ومحافظات الصعيد يتظاهرون أمام مجلس الوزراء مطالبين بتثبيت ٦٢٠٠ عامل ورفع الأجور.

● **فى ١٥ من مارس ٢٠١١:** طلاب الأزهر يحتجون على إلحاق أطباء غير أزهريين بالمستشفى الجديد.. واحتجاجات بطب الأزهر بأسيوط ضد سوء معاملة العميد.. ووقفتان احتجاجيتان لأفراد الشرطة والعاملين بالتربية والتعليم للمطالبة بتحقيق العدل والمساواة..

● **فى ١٦ من مارس ٢٠١١** خريجو الحقوق يتظاهرون للمطالبة بتكافؤ الفرص عند

التعيين فى النيابة.. وتصاعد الاعتصامات فى قطاعات الكهرباء لإقالة الكثير من قيادات الوزارة.

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** احتجاج العاملين أمام الشركة القابضة للمياه.. وموظفو الهيئة العامة للكتاب يمنعون «مجاهد» من دخول مكتبه بعد تعيينه رئيسا للهيئة.. ووقفة احتجاجية لشباب الاستقرار أمام وزارة التربية والتعليم ضد «مبارك» من المناهج.

● **فى ٢٠ من مارس ٢٠١١** توسعت الاحتجاجات الاجتماعية فى القاهرة والمحافظات وتنوعت بين احتجاجات البترول والبريد وأصحاب أراضى الاصلاح الزراعى وأصحاب التاكسى الأبيض وشركات التأمين العامة وتميزت بأعدادها الصغيرة نسبيا.

● **فى ٢١ من مارس ٢٠١١:** ٣ مظاهرات فئوية تطالب بزيادة الأجور والتعيينات أمام مجلس الوزراء.. و٧ آلاف موظف بالزراعة يمنعون شرف من مغادرة مكتبه للمطالبة بتعيينهم.

● **فى ٢٢ مارس ٢٠١١** استمرار الوقفة الاحتجاجية للعاملين بالتنظيم والإدارة.. موظفو الأزهر يمنعون مستشارى شيخ الأزهر د. أحمد الطيب من دخول المشيخة احتجاجاً على الرواتب الهزيلة ومعركة بين موظفى الأزهر «المعتصمين» و«الصعايدة» المؤيدين للطيب.. اعتصام المزارعين ضد الفساد فى جمعية إدكو لاستصلاح الأراضى.. واعتصام العاملين بمواقف القليوبية للمطالبة برحيل الإدارة الفاسدة.. اعتصام أمناء وأفراد الشرطة بالقاهرة والمحافظات يطالبون بإقالة وزير الداخلية منصور العيسوى وعودة محمود وجدى.

● **فى ٢٣ من مارس٢٠١١** مظاهرة حاشدة لموظفى الأوقاف بالدقى.. وإشعال النيران فى مكتب رئيس الهيئة لعدم حصولهم على مرتباتهم.

● **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١** نظم عدد من المؤيدين للدكتور محمد البرادعى مظاهرة للمطالبة بضبط المعتدين عليه يوم ١٩ مارس أثناء إدلائه بصوته فى الاستفتاء.

● **فى ٢٥ من مارس ٢٠١١** مظاهرة أمام وزارة الدفاع للإفراج عن عمر عبدالرحمن.. والمعتصمون فى طب الإسكندرية يقتحمون ندوة لتقديم مطالبهم.

● **فى ٢٦ من مارس ٢٠١١** تراجع ملحوظ فى المظاهرات الفئوية.. موظفو الكهرباء يتظاهرون لتسوية مؤهلاتهم.. و٤ آلاف موظف فى المجتمعات العمرانية يحتجون على قرار د. عصام شرف بمد سن العمل ويطالبون بتثبيت العمالة المؤقتة.

● **فى ٢٧ من مارس ٢٠١١** مظاهرة للعاملين بجهاز المحاسبات تتهم الملط بتجاهل

فساد الرئاسة.. وتظاهر العاملين فى مديرية أوقاف الجيزة لنقلهم بعيداً عن حظيرة المواشى.. أهالى طحانوب أوقفوا حركة القطارات ٥ ساعات للمطالبة بإقامة مزلقان لحماية أرواحهم.

● **فى ٢٨ مارس ٢٠١١:** ٧ مظاهرات فى القاهرة والمحافظات.. واعتصام للمعلمين المكفوفين لإسقاط «شرط التربوى».. وموظفو محو الأمية يطلبون العودة للتعليم.. وسائقو أسيوط يحتجون على المطبات العشوائية.. واستمرار إضراب عمال السويس للأسمدة للاسبوع الثالث للمطالبة برفع المرتب الأساسى للعمال.

● **فى ٢٩ من مارس٢٠١١**: مظاهرة أمام مجلس الدولة تطالب بالكشف عن مكان وجود كاميليا شحاتة.

● **فى ٣٠ من مارس ٢٠١١** المظاهرات الفئوية تعود إلى القاهرة والمحافظات للمطالبة بتحسين الأجور والتثبيت.

● **فى ٣١ مارس ٢٠١١** الاحتجاجات تتراجع.. موظفوا الإسكان (٥٠٠ موظف) يعتصمون أمام الوزارة للمطالبة بتحسين الأجور.. ومظاهرة لموظفين بالبحوث الزراعية بكفر الشيخ للمطالبة بالتثبيت. وعمال مصنع سيراميك كليو باترا بالسويس (٥ آلاف) يعتصمون احتجاجاً على عدم صرف الزيادة السنوية.. و٤٠٠ عامل بمصانع شركة الجوهرة بالبحيرة يقطعون طريق دمنهور - حوش عيسى للمطالبة بتطبيق قانون العمل عليهم.

● **فى الثانى من أبريل ٢٠١١** العشرات من أهالى قرية الجعارة بالقصاصين يتجمهرون أمام مجلس مدينة التل الكبير بالإسماعيلية احتجاجاً على نقص إنتاج الخبز فى القرية.

● **فى ٤ من أبريل ٢٠١١** إضراب العشرات من المعاقين والمكفوفين عن الطعام بجمعة «الإرادة» ببنها اعتراضا على قرار إغلاق الجمعية.. ومئات من خريجى الحقوق يتظاهرون أمام دار القضاء العالى للمطالبة بالعدالة فى التعيين فى النيابة العامة.. و٣ آلاف متظاهر من الأئمة والدعاة يتظاهرون فى عدة محافظات تأييداً لشيخ الأزهر.. واعتصام عمال ٧ شركات تابعة لقناة السويس.. اعتراضا على عدم دمج الشركات ومساواة العاملين بها بالعاملين بالهيئة.. وتظاهر عمال محلج الأقطان وسيارات الأجرة والغزل بالمحلة.

● **فى ٥ من أبريل ٢٠١١** مظاهرة لعمال مصر للتأمين تطالب بتأجيل فصل الأنشطة.

● **فى ٦ من أبريل ٢٠١١** أربع وقفات احتجاجية لحركة ٦ أبريل فى القاهرة والجيزة و٦ أكتوبر وحلوان فى احتفالها بذكراها الرابعة.. وإضراب ٣ آلاف عامل بإدارة الإنتاج الزراعى بسخا للمطالبة بالتعيين.

فى ٧ من أبريل ٢٠١١ طلاب التعليم الصناعى يقطعون شارع «قصر العينى» بعد محاولة أمن وزارة التعليم العالى فض اعتصامهم بالقوة.. والمظاهرات الفئوية تجبر الوزراء على الخروج من البوابات الخلفية لمجلس الوزراء.. واعتصام عمال القوى الكهربائية بعد إلغاء التعاقد معهم يهدد التكييف والإضاءة بالقطارات.

● **فى ٨ من أبريل ٢٠١١** خمسة آلاف يتظاهرون أمام السفارة الإسرائيلية لطرد السفير الإسرائيلى بالقاهرة.

● **فى ٩ أبريل ٢٠١١** وقفة احتجاجية للشيعة أمام السفارة السعودية للتنديد بفتاوى هدم الأضرحة وتكفير الصوفية.. واعتصام فى الإسماعيلية لإقالة المحافظ.. ووقفة احتجاجية فى مكتبة الاسكندرية تنديداً بالفساد.

● **فى ١١ من أبريل ٣٠٠** رائدة ريفية من محافظات أسيوط وكفر الشيخ وأكتوبر والقاهرة ينظمن وقفة احتجاجية أمام مجلس الوزراء للمطالبة بالتعيين.. والعاملون بـ٢٠ محطة كهرباء على مستوى الجمهورية يحتجون لإقالة رئيس الشركة القابضة للكهرباء.. وموظفو المحاكم يحتجون أمام النائب العام للمطالبة بمساواتهم بموظفى الشهر العقارى فى الحوافز والرواتب.. وأهالى شباس الشهداء بدسوق يعطلون حركة القطارات احتجاجا على بيع أسطوانات الغاز فى السوق السوداء.

● **فى ١٢ من أبريل ٢٠١١** استمرار الاحتجاجات الفئوية بالقاهرة والمحافظات واعتصام ٣٥٠ موزع اسطوانات بوتاجاز بطلخا بسبب تخفيض حصصهم.

● **فى ١٤ من أبريل ٢٠١١** اعتصام العشرات من أصحاب شركات السياحة احتجاجاً على تشكيل هيئة للحج.. وأصحاب المعاش المبكر بشركة النصر للسيارات يتظاهرون للمطالبة بباقى مستحقاتهم.. وعشرات العمال بشركة تليمصر يهددون بنقل اعتصامهم لمجلس الوزراء احتجاجاً على عدم حل مشاكلهم مع الإدارة.

● **فى ١٥ أبريل ٢٠١١** المئات بنقابة المهن العلمية يعتصمون مع أسرهم أمام مجلس الوزراء.. ويهددون بالتدويل لإقرار قرار لوزير الصحة.

● **فى ١٦ من أبريل ٢٠١١** تجمهر العاملون بالتعمير والتنمية السياحية لإجبار المسئولين بالوزارة على تجديد تعاقدهم.

● **فى ١٧ من أبريل ٢٠١١** المئات من موظفى حلوان و٦ أكتوبر يقطعون شارع قصر العينى احتجاجاً على إلغاء المحافظتين.. وسكان الدويقة يقطعون طريق الأوتوستراد لرفض رئيس الحى مطالبهم بعدم إزالة بيوتهم.

● **فى ١٨ من أبريل ٢٠١١** المظاهرات الفئوية تجتاح مصر وتطوق مجلس الوزراء، وتشمل قطاعات مهنية فى القاهرة والمحافظات.

● **فى ٢١ من أبريل ٢٠١١** مظاهرة أمام النائب العام للإفراج عن معتقلى مباراة الزمالك والإفريقى التونسى والمعروفة بموقعة «الجلابية» التى شهدت بلطجة واجتياحًا لأرض الملعب.. أطباء «البحوث الزراعية يتظاهرون لإقالة د.أيمن أبو حديد وزير الزراعة.. وقفة احتجاجية أمام السفارة الأمريكية للمطالبة بالإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن.

● **فى ٢٧ من أبريل ٢٠١١** أصحاب محال وسط البلد يضربون عن العمل احتجاجًا على انعدام التواجد الأمنى.. وسائقو الميكروباص بوسط القاهرة يضربون عن العمل احتجاجًا على ارتفاع قيمة الغرامات المرورية.. ومسيرة طلابية من جامعة القاهرة إلى السفارة الإسرائيلية للمطالبة بالغاء التطبيع.

● **فى ٢٨ من أبريل ٢٠١١**.. إضراب سائقى الشاحنات بسفاجا لعدم صرف عمولتهم.. وتوقف نقل القمح إلى ٥ محافظات بالصعيد.. وتفاقم أزمة الاعتصام بقناة السويس للمطالبة بتحسين أجورهم.

● **فى ٢٩ من أبريل ٢٠١١** مئات المنتقبات يتظاهرن أمام دار الافتاء احتجاجًا على قرار المحكمة الإدارية العليا حظر النقاب فى الامتحانات استنادًا لفتوى د.على جمعة.

● **فى ٣٠ أبريل٢٠١١** أهالى المتهمين بتفجيرات سيناء يقطعون الطريق المؤدى إلى قوات حفظ السلام للمطالبة بالإفراج عن ذويهم.. احتجاجات طلابية فى ٣ محافظات هى القليوبية والدقهلية والمنيا.. ووقفة احتجاجية أمام منزل خالد سعيد بالإسكندرية.

● **فى ٢ من مايو ٢٠١١** تظاهر خريجو الكليات الشرعية المبعدون أمنيًا للمطالبة بالتعيين أئمة بالمساجد.. وإضراب سائقين بالإسماعيلية مطالبين برفع الأجرة.

● **فى ٣ من مايو ٢٠١١** المئات يتظاهرون فى شبرا الخيمة للمطالبة بعزل كبير الأطباء الشرعيين أحمد السباعى من منصبه.

● **فى ٦ من مايو ٢٠١١** تظاهر مئات الأقباط أمام الكاتدرائية المرقسية بالعباسية فى مواجهة لمظاهرات السلفيين.. وآلاف السلفيين ينظمون مسيرة حاشدة للسفارة الأمريكية تنديدا بمقتل بن لادن.

● **فى ٧ من مايو ٢٠١١** تواصلت الاحتجاجات الفئوية المطالبة بتحسين الأجور فى القاهرة والمحافظات ورصيف مجلس الوزراء يستقبل ٥ مظاهرات فئوية شارك فيها المئات من خريجى كليات الصيدلة، والعاملين المؤقتين بديوان عام محافظة الإسكندرية، وموظفى السجلات المدنية، ومئات الآباء المحتجين على استمرار العمل بقانون الأسرة.

● **فى ٨ من مايو ٢٠١١** أهالى المفقودين يحتجون أمام مكتب النائب العام للكشف عن أماكن وجود ذويهم.. والبدو يغلقون طريق رأس سدر ـ شرم الشيخ احتجاجًا على عدم الإفراج عن سجنائهم.

● **فى ٩ من مايو ٢٠١١** الإضرابات العمالية تشل ميناء العين السخنة الدولى وخسائر يومية تصل لـ٩٠ ألف دولار.

● **فى ١٠ من مايو ٢٠١١** أهالى نجع حمادى بالأقصر يقطعون الطريق احتجاجًا على اختفاء طالبتين.. ووقفة احتجاجية من ناشطين شيعة وصوفيين وحقوقيين أمام السفارة السعودية احتجاجًا على مساندتها للسلفيين.

● **فى ١١ من مايو ٢٠١١** التليفزيون يشهد احتجاجات عنيفة لعدم صرف المستحقات المالية للعاملين فى قطاعات الاتحاد منذ ٤ أشهر.. وتهديدات بقطع الارسال.

● **فى ١٣ من مايو ٢٠١١** الاعتصام أمام السفارة المصرية بباريس يدخل يومه السابع للمطالبة برحيل السفير ناصر كامل.

● **فى ١٥ من مايو ٢٠١١** الآلاف يشاركون فى مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومظاهرات فى الجامعات المصرية للغرض نفسه.

● **فى ١٦ من مايو ٢٠١١** إضراب سائقى النقل الثقيل بالقليوبية احتجاجًا على اختفاء السولار.. ومواقف المحافظة تتحول إلى ساحة معارك بين الركاب والسائقين.

● **فى ١٧ من مايو ٢٠١١** تظاهر أكثر من ألفى عامل بعقود مؤقتة بمشروع المواقف بالإسكندرية احتجاجًا على فصلهم تعسفيا.. واعتصام الآباء أمام الأزهر للمطالبة بإقالة «الطيب» و«جمعة» **لاستمرار قانون الحضانة والرؤية لعام ٢٠٠٧.**

● **فى ١٨ من مايو ٢٠١١** الأطباء يعلقون إضرابهم بعد تعهد عصام شرف بالاستجابة لمطالبهم وتحسين المنظومة الصحية.. و٦ احتجاجات فى القاهرة والمحافظات تطالب بعقود عمل دائمة وتعديل هياكل الحوافز.. وعمال مخابز الإسكندرية ينقلون اعتصامهم إلى مقر قيادة المنطقة الشمالية.

● **فى ١٩ من مايو ٢٠١١** تجمهر العشرات من العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات بعد حبس زميل لهم لوجود منشورات ضد قيادة الجهاز على حاسوبه الشخصى.

● **فى ٢١ من مايو ٢٠١١** .. العشرات من أصحاب السيارات المسروقة يحتجون أمام التوكيل تحت شعار: لو عربيتك «كيا» يبقى هتتسرق من غير ما تتكسر.. ومسيرة

بالشموع وملابس الحداد فى الدقهلية لتعزيز الوحدة الوطنية.. واعتصام أصحاب النقل الثقيل يهدد بشل حركة نقل البضائع بطريق أم زغبو اعتراضا على تعرضهم للسرقة نتيجة غياب الأمن.

● **فى ٢٢ من مايو ٢٠١١** العشرات من الصم والبكم بالأقصر يتظاهرون أمام الديوان العام للمحافظة احتجاجًا على عدم إنشاء جمعية تتولى رعايتهم.

● **فى ٢٣ من مايو ٢٠١١** اعتصام مساعدى السائقين للمطالبة بتصعيدهم لقيادة القطارات.. ووقفة احتجاجية للباعة الجائلين فى القليوبية لطردهم من الموقف العمومى

● **فى ٢٤ من مايو ٢٠١١** وقفة احتجاجية لعدد من العاملين بالأهرام أمام وزارة العدل للمطالبة بالتحقيق فى الملف المالى للمؤسسة.

● **فى ٢٥ من مايو ٢٠١١** أربعة اعتصامات عمالية أمام رصيف مجلس الشعب للمطالبة بتحسين الأوضاع والتثبيت وقبيلة الفواخرية بسيناء تغلق طريق السويس لمواجهة الانفلات الأمنى.. والعشرات من خريجى كليات التربية من محافظتى القاهرة والشرقية ينظمون من وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية والتعليم للمطالبة بالتكليف.

● **فى ٢٩ من مايو ٢٠١١** أول اعتصام فى عرض البحر لصيادى ٣٠ لنشا فى محمية رأس محمد احتجاجًا على تأخر صرف التعويضات.. واضراب ٤٠٠ عامل بمستشفى جمال عبدالناصر بالإسكندرية.

● **فى ٣٠ من مايو ٢٠١١** أمناء شرطة يطردون المأمور والضباط من قسم شرطة ثالث بالإسماعيلية احتجاجًا على سوء المعاملة.. و٣ مظاهرات تقطع شارع قصر العينى ومجلس الوزراء.

● **فى ٣١ من مايو ٢٠١١** الشرطة تفض اعتصام ائمة المساجد بالقوة والخطباء يهددون بالإضراب عن الطعام.. المحامون يواصلون احتجاجهم داخل نقابتهم لعدم تنفيذ حكم الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٠٠ الخاص بانتخابات النقابات.. والأطباء يصعدون أزمتهم مع وزارة الصحة.. و٣ اعتصامات فئوية بمحافظة المنوفية.. ومظاهرة ضد محافظ أسوان احتجاجًا على إهانة رئيس رابطة النوبة.

● **فى الأول من يونيو ٢٠١١** اتساع نطاق الاحتجاجات فى شركة مساهمة البحيرة لعدم صرف رواتبهم منذ شهرين.

● **فى ٢ من يونيو ٢٠١١** المئات يحتجزون محافظ المنيا للمطالبة بتعيينهم..

ونوبيون يطالبون بإقالة محافظ أسوان وحق العودة لـ«بحيرة ناصر» وموظفون يقطعون شارع الجمهورية الرئيسى بالمنصورة للمطالبة بالتثبيت.

● **فى ٣ من يونيو ٢٠١١** المئات من ائتلاف شباب سيناء ينظمون مسيرة لمستشفى شرم الشيخ مطالبين برحيل الرئيس السابق عن المدينة.

● **فى ٤ من يونيو ٢٠١١** العاملون بإدارات الأمن بهيئة قناة السويس يتمون يومهم الثلاثين فى الاعتصام احتجاجًا على عدم زيادة رواتبهم.. والأشراف يعتصمون لتدريس فقه آل البيت بالأزهر.

● **فى ٥ من يونيو ٢٠١١** موظفو المبانى التعليمية يحتجزون الوزير أحمد جمال موسى للمطالبة بالحصول على بدلات طبيعة العمل والمخاطر والانتقال.. ودبلوماسيون يحتجون بديوان عام وزارة الخارجية لإعادة هيكلة الوزارة.. ومظاهرات احتجاج فوق مياه النيل للمرة الأولى نظمها حزب الخضر المصرى احتجاجًا على المظاهرات الفئوية والطائفية.. وأهالى العياط يقطعون طريق الصعيد والسكك الحديدية واحتجاز ٢٠ ألف راكب داخل ١٨ قطارا اعتراضا على إنشاء محطة محمول.. وسائقو الأجرة بالإسماعيلية يتظاهرون ضد عمل الملاكى فى نقل الركاب.

● **فى ٦ من يونيو ٢٠١١** ثلاث وقفات احتجاجية واعتصام أمام البرلمان.. عمال مجلس الشعب يعتصمون داخل المجلس للمطالبة بالتثبيت.. وأوائل الأزهر يطالبون بالتعيين وأصحاب المعاش المبكر يطلبون الإنصاف.. والعاطلون ينظمون مظاهرة بصور المؤهلات والبطاقات الشخصية.. واعتصام سكان الدويقة يصل «ماسبيرو» والشلل يصيب فيصل لإضراب الميكروباص.. وعمال المترو يطالبون برفع الرواتب.. وتظاهر عشرات الفلاحين بالجيزة لنقص المياه وجفاف الترع.

● **فى ٧ من يونيو ٢٠١١** اعتصام سكان مخيمات السلام يدخل يومه الثالث أمام ماسبيرو لعدم تسليمهم الشقق.. و٣ آلاف صياد فى البرلس يتظاهرون للمطالبة بمحاسبة ضباط الشرطة المتورطين فى حبس ٣٠٠ صياد.. والعاملون فى «مشروع العون الغذائى» يتجمهرون بأسوان احتجاجًا على عدم تثبيتهم.. وإضراب عمال باخرتين سياحيتين عن الطعام فى الأقصر لتأخر صرف رواتبهم.

● **فى ٨ من يونيو ٢٠١١** فض اعتصام قصر العينى.. الذى ضم عشرة احتجاجات فئوية.. والمراقبون الجويون يعلقون إضرابهم.. و«ثورة المحامين» تعلق اعتصاما دام ١١ يوما وتبدأ حملة توقيعات لعزل النقيب حمدى خليفة ومجلسه.

● **فى ٩ من يونيو ٢٠١١** تجمهر أمام مركز إبشواى بالفيوم بعد اتهام الشرطة بقتل طالب. (**المصرى اليوم** ١٠ يونيو).. وإضرابات حول محكمة فارسكور تنتهى بتدخل

قوات الأمن.. وإضرابات أمام مبنى محافظة الغربية بسبب الشقق.. والمتظاهرون يرشقون السيارات المارة بسبب تأجيل قرعة الإسكان.

● **فى ١٠ من يونيو ٢٠١١** حافظ سلامة رئيس جمعية الهداية الإسلامية يعود للاعتصام مع أنصاره داخل مسجد النور بالعباسية للمطالبة بالحصول على المسجد من وزارة الأوقاف تنفيذًا لحكم القضاء.. والوزارة ترفض تنفيذه..

● **فى ١٢ يونيو ٢٠١١** تكلفة الاستجابة للمطالب الفئوية منذ بداية ثورة ٢٥ يناير تبلغ ١,٥ مليار جنيه، و٣٦٪ انخفاضا فى أرباح شركات قطاع الأعمال (**الأهرام** ١٢ يونيو).

● **فى ١٢ من يونيو ٢٠١١** عمال الأمن الصناعى «المؤقتون» بوزارة النقل يسجلون أول حالة اقتحام لمقر وزارى للمطالبة بالتثبيت.. والشرطة العسكرية تمنعهم من دخول مكتب الوزير.. و٥ آلاف صياد بالبرلس يطالبون بالإفراج عن المحتجزين بليبيا.. والأئمة المستعبدون أمنيا يواصلون اعتصامهم المفتوح.. وطالبات بالإعدادية بمدرسة الشيماء بالمقطم يتجمهرن أمام الوزارة احتجاجًا على النتيجة.

● **فى ١٣ من يونيو ٢٠١١**: المعاقون فى «عز الدخيلة» يطالبون بزيادة الرواتب وعمال بتروجت يريدون العودة للعمل.

● **فى ١٤ من يونيو ٢٠١١** تظاهر ٥٠٠ موظف أمام مكتب وزير الصناعة.. والوزير «الصياد» يصفهم بالهمجية والإساءة لسمعة مصر.. ومظاهرة بدمياط احتجاجًا على منع صيد السنار والشانشيلة.

● **فى ١٥ من يونيو ٢٠١١** عمال ورش السكك الحديدية يتظاهرون فى ٦ محافظات مطالبين بزيادة حوافزهم.. وشلل مؤقت لقطارات الشرقية وأسيوط.. والجيش يفتح الطريق بالقوة.. وسكان السلام والنهضة يغلقون الكورنيش للمرة الثانية احتجاجًا على عدم تسليمهم وحدات سكنية.. واعتصام مشايخ الصوفية يدخل شهره الثانى.. للمطالبة بإقالة شيخ المشايخ وحل المجلس الأعلى للطرق الصوفية.

● **فى ١٦ من يونيو ٢٠١١** إضراب ٤٠٠ موظف وعامل بمحطة الجبل الأصفر بالخانكة لعدم صرف الرواتب.

● **فى ١٧ من يونيو ٢٠١١** العاملون فى «صوت القاهرة» يحتجون أمام مجلس الوزراء للمطالبة بإبقائها كوكيل إعلانى حصرى للتليفزيون.

مظاهرات فى المنيا: ٣٥٠ مواطنا يقطعون الطريق الدائرى للمطالبة بأنابيب البوتاجاز.. ومظاهرة من أجل البوتاجاز والبنزين فى مطوبس.. وعمال شركة التمساح بهيئة قناة السويس يواصلون الاعتصام لليوم الخامس على التوالى لعدم صرف العلاوة الدورية.

● **فى ١٨ من يونيو ٢٠١١** السكة الحديد تتكبد ٩٥ مليون جنيه خسائر فى ٥ أشهر بسبب الشغب والبلطجة والمطالب الفئوية.. ومظاهرة لاستعادة أرض جامعة الأزهر بدمياط.. وفلاحو «الحفير» بالدقهلية يدخلون اعتصاما مفتوحا أمام مجلس الوزراء احتجاجًا على نقص مياه الرى.. و٣ مظاهرات أمام مجلس الوزراء.

● **فى ١٩ من يونيو ٢٠١١** وقفة احتجاجية للباحثين بمركز البحوث الزراعية لإقالة وزير الزراعة ورجاله.. وعمال شركات قناة السويس يواصلون اعتصامهم لليوم السادس على التوالى للمطالبة بمساواتهم بالعاملين بهيئة القناة.

● **فى ٢٠ من يونيو ٢٠١١** أهالى مدينة الداخلة يقتحمون مكتب رئيس المدينة ويتجمهرون أمام قسم الشرطة للمطالبة باقالته.

● **فى ٢١ من يونيو ٢٠١١** ملاك وحدات «مدينتى» يتظاهرون أمام مجلس الدولة احتجاجًا على نظر دعوى «سحب الأرض».. وأئمة مساجد بالقنطرة شرق يتظاهرون احتجاجًا على تأخر صرف بدلات ومستحقات مالية.

● **٢٢ من يونيو ٢٠١١** موظفو الشهر العقارى بالقاهرة وعدد من المحافظات يضربون عن العمل للمطالبة بتحويل المصلحة لهيئة مستقلة وصرف الحوافز المتأخرة.. وموظفو مراكز المعلومات يعودون للاعتصام للمطالبة بتثبيتهم.. وخمس وقفات احتجاجية فئوية أمام مجلس الوزراء.

● **فى ٢٣ من يونيو ٢٠١١ :** ٣ آلاف عامل يتظاهرون بمصنع سكر الحامول للمطالبة بتعيين المؤقتين.. وموظفو الشهر العقارى يضربون عن العمل.. وموجة احتجاجية تضرب الإسكندرية للمطالبة بالمستحقات المالية والتثبيت.

● **فى ٢٤ من يونيو ٢٠١١** تجار الدواجن يقطعون الكورنيش أمام ماسبيرو للمطالبة بإلغاء قانون حظر تداول الطيور الحية.. اشتعال مظاهرات شركات قناة السويس لليوم الحادى عشر للمطالبة بإقالة الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة القناة.

● **فى ٢٥ من يونيو ٢٠١١** الاعتصامات تتواصل أمام مجلس الوزراء.. واشتباكات بين الأهالى والأمن بعد منعهم من تقديم شكاوى لـ«عصام شرف».. ووقفة صامتة لأهالى شبرا الخيمة ضد البلطجة.

● **فى ٢٦ يونيو ٢٠١١** حملة الماجستير والدكتوراة يعتصمون بأكاديمية البحث العلمى لليوم الثانى للمطالبة بالتعيين بالجامعات.

● **فى ٢٨ من يونيو٢٠١١** مئات المعلمين يحتجون أمام وزارة التعليم لتغيير المسمى الوظيفى.. وإضراب ٥٧٥ عاملا بمشروع توشكى للتثبيت.

● **فى ٢٩ من يونيو ٢٠١١** مئات العاملين بمركز البحوث الزراعية بالجيزة يتظاهرون للمطالبة بلجنة تقصى حقائق حول فساد المركز.

● **فى الأول من يوليو٢٠١١** تجار الدواجن يتظاهرون أمام ماسبيرو للجمعة الثانية على التوالى.. وأهالى السلام يواصلون الاعتصام ويرفضون الرحيل.

● **فى ٢ من يوليو ٢٠١١** إضراب العاملين بشركة دمياط لتداول الحاويات يدخل يومه السادس وخسائر الشركة تصل لـ ٦ ملايين جنيه.. ووقفة للعاملين بالقناة الرابعة أمام محكمة بورسعيد ضد حسام حسن لضربه زميلهم.

● **فى ٤ من يوليو ٢٠١١** مواطنو إدكو «دمياط» ينظمون جنازة احتجاجًا على فرع لـ«بريتش بتروليم» مما يهدد حياتهم بالتلوث.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** تجدد اعتصام المراقبين الجويين فى مطار القاهرة.. و٣ محافظات تشهد اضطرابات ومظاهرات لأسباب متعددة.

● **فى ٧ من يوليو٢٠١١** وقفة احتجاجية لعشرات الأقباط أمام وزارة العدل للمطالبة بالزواج والطلاق دون «تصريح».

● **فى ١٠ من يوليو٢٠١١** اعتصام موظفى الدمغة والموازين اعتراضًا على إقالة رئيس المصلحة.. واعتصام لعمال الحدائق المتخصصة بالقاهرة للتثبيت والإفراج عن زملائهم.

● **فى ١١ من يوليو ٢٠١١** العشرات يقطعون كوبرى أخميم بسوهاج للمطالبة بالتثبيت.. والمئات من موظفى وزارة العدل يحتجزون الوزير عبدالعزيز الجندى داخل سيارته احتجاجًا على عدم صرف حوافزهم المالية.

● **فى ١٢ من يوليو٢٠١١** واصل العشرات من موظفى مراكز المعلومات المفصولين اعتصامهم أمام مقر وزارة التنمية، لليوم الثانى على التوالى، للمطالبة بإنهاء مشاكلهم وعودتهم إلى العمل مرة أخرى.. وإضراب مستأجرى البازارات بمحافظة جنوب سيناء يدخل يومه الثالث للمطالبة بتخفيض القيمة الإيجارية.. وآلاف العمال يدخلون فى اعتصامات وتظاهرات بالإسكندرية احتجاجًا على تدهور الأوضاع.

● **فى ١٣ من يوليو ٢٠١١** أهالى قرية صناديد بمركز طنطا يقطعون طريق شبين الكوم احتجاجًا على قيام سائقى الميكروباص برفع الأجرة بنسبة ٥٠٪.. والمئات يتظاهرون أمام وزارة الزراعة، ويطالبون بإقالة مدير المعمل المركزى للمبيدات.

● **فى ١٤ من يوليو ٢٠١١** تظاهر العاملون بطباعة البنك المركز لتعيين أبنائهم.

● **فى ١٥ من يوليو ٢٠١١** جماهير الاتحاد السكندرى تعتصم أمام المنطقة الشمالية لإنهاء الهبوط فى مسابقة الدورى.

● **فى ١٦ من يوليو٢٠١١** العاملون والباحثون بالمركز القومى للبحوث يبدأون اعتصاما مفتوحا لتغيير القيادات القديمة.. وعمال المسافات القصيرة فى محطة طنطا يعتصمون على شريط السكة الحديد.. واعتصام مفتوح بنقابة المهندسين لرفع الحراسة.

● **فى ١٧ من يوليو ٢٠١١** إضراب عمال مستشفى أرمنت المركزى عن الطعام يدخل يومه الثالث للمطالبة بالتثبيت.. ومدرسو الحصة بالمنوفية يتظاهرون للعودة إلى عملهم..

● **فى ١٨ من يوليو ٢٠١١** أهالى دسوق يتظاهرون على خطوط السكة الحديد بعد أن أطاح القطار بطفلة أثناء عبورها خط السكة الحديد.

● **فى ١٩ من يوليو٢٠١١** عشرات الأثريين يتظاهرون أمام مجلس الوزراء احتجاجًا على عدم ترشيح عبدالفتاح البنا وزيرا للآثار.

● **فى ٢٠ من يوليو ٢٠١١** مظاهرة أمام دار القضاء العالى للمطالبة بإقالة النائب العام.

● **فى ٢١ من يوليو ٢٠١١** العاملون بمطار القاهرة يواصلون اعتصامهم بعد تخفيض منحة رمضان ٥٠٪.

● **فى ٢٣ من يوليو ٢٠١١** إضراب سائقى القطارات فى محطة مصر للمطالبة ببدل المخاطر وتأمين المزلقانات.. المحامون يغلقون نيابة الجمالية احتجاجًا على ضرب أمين شرطة زميلهم.. عمال الأسمنت أمام مجلس الوزراء للمطالبة بعودة الشركات للدولة.

● **فى ٢٥ من يوليو٢٠١١** اعتصام أوائل الأزهر للمطالبة بتعيينهم.. وموجة الاحتجاجات تضرب شركات الحديد والصلب لرفع الأجور وإقالة رئيس الشركة القابضة للحديد والصلب.. و٥٠٠٠ عامل بمصانع المنطقة الحرة بالإسماعيلية يقطعون طريق الإسماعيلية ـ القاهرة الصحراوى احتجاجًا على انتهاكات أصحاب المصانع حقوق العمل.. و٢٥ ألف نقابى ينظمون وقفة احتجاجية ضد وزير القوى العاملة لإقالته.

● **فى ٢٦ من يوليو٢٠١١** مصدرو الحاصلات الزراعية يحتجون أمام المفوضية الأوروبية بعد قرار حظر استيراد أوروبا ١٣ منتجا مصريا.. و٣ مظاهرات فئوية بالقاهرة.

● **فى ٢٨ من يوليو ٢٠١١** إضراب السائقين فى مدينة أبو تيج بأسيوط احتجاجًا على المطبات العشوائية.. ومتظاهرون يرشقون بوابة مجلس الوزراء بالحجارة.

● **فى ٢٩ من يوليو٢٠١١** موظفو تأمينات العبور يحتجون على ممارسات مديرة المكتب.. والعاملون بالتليفزيون يتظاهرون اعتراضا على تأجيل تطبيق اللائحة.

● **فى ٣٠ من يوليو٢٠١١** فنيو الأشعة بمستشفى قناة السويس الجامعى يضربون عن العمل.. وشركات النظافة توقفت.

● **فى ٣١ من يوليو ٢٠١١** إضراب الشاحنات يتواصل لليوم الثانى على التوالى فى ميناءى الإسكندرية والدخيلة.. واعتصام أعضاء ائتلاف شباب العلاج الطبيعى أمام مكتب وزير الصحة احتجاجًا على عدم فصل الوزارة أقسام العلاج الطبيعى عن أقسام الروماتيزم.

● **فى ٧ من أغسطس ٢٠١١** عمال نظافة الجيزة يقطعون شارع السودان.. احتجاجًا على عدم صرف حوافز لهم.. وينجحون فى الإطاحة برئيس هيئة النظافة والتجميل.. وتصاعد الغضب الشعبى ضد محافظى الإسكندرية والمنيا.

● **وفى ٩ من أغسطس٢٠١١** وقفة احتجاجية لعمال «حديد الدخيلة» تضامنًا مع العمال الموقوفين عن العمل.. وأهالى قرية إلياس بمركز أبشواى يقطعون طريق الفيوم والقاهرة احتجاجًا على تكرار انقطاع مياه الشرب.. وأهالى عزبة القصاصين ببنها يقطعون طريق السكة الحديد بعد مصرع سيدة تحت عجلات القطار.

● **فى ١٠ من أغسطس ٢٠١١** العشرات يقتحمون أسوار وزارة التربية والتعليم للمطالبة بالاجتماع بالوزير أحمد جمال الدين أسوة بلقائه مع الإداريين.. والعاشر من رمضان تستقبل رئيس الوزراء بمظاهرات وإضرابات و٥ حالات إغماء.

● **فى ١١ من أغسطس ٢٠١١** إضراب أطباء وممرضات أسيوط الجامعى بسبب اعتداء الأهالى.. واستمرار اعتصام موظفى المركز الصحى بالمنصورة.. وسائقو التاكسى يقطعون طريق الكورنيش بدمياط احتجاجًا على تعرض سياراتهم للسرقة.

● **فى ١٢ من أغسطس٢٠١١** أسرة عمر عبدالرحمن تعتصم أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة للمطالبة بالافراج عنه.

● **١٣ من أغسطس٢٠١١** فض اعتصام أهالى السلام أمام ماسبيرو.. والعشرات من سكان المرج يعتصمون أمام عشهم للمطالبة بتسليمهم وحدات سكنية.

● **فى ١٤ من أغسطس٢٠١١** موظفو الرى منعوا الوزير من دخول مكتبه.. والحرس يهربه من الأبواب الخلفية.. وأهالى الدويقة يعتصمون أمام منزل شرف بالدقى للمطالبة بالحصول على شقق سكنية.

● **فى ١٥ من أغسطس ٢٠١١** مركز أولاد الأرض يكشف عن انتحار ومصرع ٧ وتشريد ٢٤٠٠ خسائر ٧٥ احتجاجًا عماليا فى شهر يونيو.. اعتصام أمناء وأفراد الشرطة بالشرقية وعمال التأمين الصحى يقطعون طريق الكورنيش بأسيوط.

● **فى ١٦ أغسطس٢٠١١** توقف حركة القطارات بالوجه البحرى بسبب إضراب العمال فى طنطا.

● **فى ١٨ من أغسطس٢٠١١** احتجاجات العمال والموظفين تشتعل فى المحافظات.. عمال إيبكو يهددون بالإضراب عن الطعام بسبب غلق المصنع.. ووقفة ضد تدنى الرواتب فى كابو بالإسكندرية.

● **فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١١** اعتصام الخفراء النظاميين بالمنيا للمطالبة بصرف الحافز.

● **فى ٢٣ من أغسطس ٢٠١١** موجة احتجاجات تؤرق راحة المحافظات: ٤ آلاف أزهرى فى بنى سويف يواصلون اعتصامهم لليوم الثالث للتثبيت.. وأئمة أسوان يتظاهرون ضد إلغاء الحافز.

● **فى ٢٤ أغسطس ٢٠١١** اعتصام ١٢٠٠ عامل بالوحدات الصحية بمطوبس للتعيين.. واعتصام موظفى الوحدة المحلية بالغردقة للغرض نفسه.

● **فى ٢٥ من أغسطس٢٠١١** مظاهرة للعاملين برى البحيرة تطالب بتحسين أوضاعهم المالية.

● **فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١١** أهالى صفط يقطعون الطريق الدائرى بسبب انقطاع مياه الشرب.

● **فى ٣٠ أغسطس ٢٠١١** ألفان من أهالى وادى النظرون يقطعون طريق مصر ـ الإسكندرية، وأسوان ـ القاهرة احتجاجًا على دهس سيارة مجهولة صبيًا حتى الموت.

● **فى ٢ سبتمبر ٢٠١١** تعطل حركة القطارات ٧ ساعات فى طنطا بسبب احتجاجات الأهالى.

● **فى ٣ سبتمبر ٢٠١١** حافز الـ٢٠٠٪ يشعل الإضرابات فى مكاتب البريد بعدد من المحافظات.. واحتجاجات فى ٤ محافظات بسبب العيش والبوتاجاز والفساد.

● **فى ٤ سبتمبر ٢٠١١** معتصمون نوبيون يشعلون النار فى محافظة أسوان ويقطعون طريق الكورنيش مطالبين باستقالة محافظها.. عمال المترو يعتصمون على رصيف الشهداء للمطالبة بالحوافز.. وأئمة المساجد يعتصمون أمام الأوقاف مطالبين بإنشاء نقابة لهم.

● **فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١** احتجاجات واسعة أمام وزارة الزراعة من المؤقتين وعمال اليومية للمطالبة بالتثبيت.

● **فى ٦ من سبتمبر ٢٠١١** البلطجة وقطع الطرق والاعتصامات تشل المحافظات (عمال النظافة بأسيوط يقطعون شارع ديوان المحافظة، شباب القرارشة يقطعون طريق شركة بترول بلاعيم، اعتصام النوبيين لليوم الثالث، عمال شركة المياه يهددون بإغلاق محابس البحر الأحمر.. وإضراب عمال الرى فى الشرقية.

● **فى ٧ سبتمبر ٢٠١١** أهالى العياط يوقفون حركة القطارات بعد تأخر القطار الذى سيقلهم إلى عملهم بالقاهرة والجيزة.. وعمال فيرو للبلاستيك يواصلون اعتصامهم لليوم الخامس على التوالى بمقر الشركة.

● **فى ٨ من سبتمبر٢٠١١** موجة جديدة من الاحتجاجات الفئوية تتفجر فى أنحاء متفرقة فى البلاد، واستمرار الإضراب فى بعض مكاتب البريد رغم الاستجابة لعدد من المطالب.

● **فى ١٠ سبتمبر ٢٠١١** تواصل الارتباك فى مطار القاهرة بسبب إضراب عمال التحميل.. آلاف المعلمون يقطعون شارع قصر العينى.. والمهندسون يقطعون شارع رمسيس وإضراب عام للأطباء.

● **فى ١٢ من سبتمبر ٢٠١١** وقفة احتجاجية لغطاسى البحر الأحمر للمطالبة بإنشاء نقابة مهنية.. وتصاعد حدة الاعتصام بالجامعة الأمريكية من جانب الطلاب والعاملين بسبب زيادة الرسوم والمصروفات.. وعشرات من موظف هيئة الاستعلامات يواصلون اعتصامهم لليوم الثانى احتجاجًا على تجاهل مطالبهم.

● **فى ١٣ من سبتمبر ٢٠١١** مظاهرات فى الأوقاف والصحة والنقل العام والتعليم والغزل والنسيج ونقابة المهندسين والاستعلامات للضغط والمطالبة بتنفيذ بعض المطالب الفئوية.

● **فى ١٤ من سبتمبر ٢٠١١** وقفة صامتة لـ«الإخوان» والسلفيين وأحزاب بالسويس احتجاجًا على قطع الطرق.

● **فى ١٥ من سبتمبر٢٠١١** أهالى السلام يعاودون الاعتصام أمام مجلس الوزراء للمطالبة بشقق سكنية.

● **فى ١٦ من سبتمبر ٢٠١١** استمرار الإضراب بمصانع سكر أرمنت بعد فشل مفاوضات التسوية.

● **فى ١٨ من سبتمبر ٢٠١١** الإضراب يصيب ميناء السد العالى بالشلل احتجاجًا على عدم صرف حافز الإثابة ٢٠٠٪.. وإضراب عمال شركة «فاركو» للأدوية بالإسكندرية.

● **فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١** إضراب ٥ آلاف عامل بمصانع السكر فى إدفو وأرمنت وكوم أمبو.

● **فى ٢٠ سبتمبر٢٠١١** سائقو النقل العام يعلقون إضرابهم بعد استجابة الهيئة لمطالبهم، وصرف حافز الـ٢٠٠٪.

● **فى ٢١ من سبتمبر ٢٠١١** الاعتصامات تجتاح المحافظات: ألف عامل بسكر الحوامدية يحتجون لتحسين أوضاعهم.. و١٥٠٠ فى الصالحية الزراعية.. وموظفو أورام طنطا يطالبون بالإثابة والمئات يقطعون طريق السويس الصحراوى ويهاجمون قسم الجناين بسبب مقتل شاب.

● **فى ٢٢ من سبتمبر ٢٠١١** تصاعدت أجواء الاحتجاجات العمالية بإعلان سائقى وعمال الهيئة العامة للنقل استمرارهم فى الإضراب عن العمل وتأكيد حركات وروابط المعلمين استمرار اضرابهم فى المدارس فيما شهد رصيف مجلس الوزراء ٣ مظاهرات.

● **فى ٢٣ من سبتمبر ٢٠١١** قررت شركة دبى العالمية محتكرة تشغيل ميناء العين السخنة لسفن البضائع والحاويات بالسويس إغلاق الميناء بالضبة والمفتاح ووقف تداول البضائع بالميناء إلى أجل غير مسمى ومنح جميع العاملين إجازة إجبارية مفتوحة ردًا على إضراب جزئى نظمه العاملون بالشركة منذ ٩/٢٠ لتحسين أوضاعهم.

● **فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١١:** ٤ آلاف من موظفى محافظة الشرقية المؤقتين يحتجون أمام مجلس الوزراء للمطالبة بتثبيتهم.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** اعتصام مفتوح وإضراب العاملين بجهاز تعمير سيناء بالعريش للمطالبة بصرف الحافز بواقع ١٥٠٪.

● **فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١** إضراب العاملين بهيئة بحيرة السد بعد اسبتعادهم من صرف الحوافز.

● **فى ٢٩ من سبتمبر ٢٠١١** مظاهرات حاشدة بالسويس احتجاجًا على قانون لمجلسى الشعب والشورى.. وسائقو النقل العام يواصلون اضرابهم الشامل لليوم الحادى عشر على التوالى.

● **فى الأول من أكتوبر ٢٠١١** وقفة تضامنية لأبناء الدقهلية مع الضباط المحالين للنيابة العسكرية.. والعشرات من عمال الشركة المصرية للاتصالات يحتجون أمام المقر الرئيسى للشركة بشارع للمطالبة بإقالة مجلس الإدارة.

● **فى ٢ من أكتوبر ٢٠١١** تظاهر معلمو الأزهر أمام مقر مشيخة الأزهر مطالبين شيخ الأزهر بالرحيل.. وقطعوا طريق صلاح سالم وحاولوا اقتحام مشيخة الأزهر، وتصدت لهم قوات الأمن.

● **فى ٣ من أكتوبر ٢٠١١** تصاعدت الاحتجاجات الفئوية المطالبة بتحسين مستوى المعيشة ورفع الأجور وتثبيت المؤقتين فى عدد من المحافظات، ففى الإسكندرية نظم عشرات الممرضات بمستشفى الشاطبى وقفة احتجاجية داخل المستشفى احتجاجًا على عدم صرف الحوافز..واعتصام ٤ آلاف عامل بسماد طلخا للمطالبة بإقالة مجلس الإدارة.

● **فى ٤ من أكتوبر ٢٠١١** ست وقفات احتجاجية أمام مجلس الوزراء.. وثلاث فى شارع مجلس الشعب لغزل شبين والعاملين بالرى والبيطريين.. وعمال النقل العام يعلقون اضرابهم حتى الأول من يناير انتظارا لتحقيق مطالبهم.. وعمال شركة الحمالين يغلقون ميناء سفاجا ويحتجزون الركاب.. وحملة الماجستير والدكتوراة والعاملون بالرى يطالبون بالتعيين.

● **فى ٥ من أكتوبر ٢٠١١:** ست وقفات احتجاجية أمام مجلس الوزراء وخريجو تمريض طنطا يحاولون اقتحام الصحة للمرة الرابعة اعتراضًا على عدم صدور قرار اعتماد شهاداتهم.. وتظاهر عمال النظافة والتشجير بالمنوفية.. ووقفة احتجاجية لمرشدى الأقصر.

● **فى ٦ من أكتوبر ٢٠١١:** إضراب أطباء مستشفى شبرا العام حتى إقالة مديره.. ووقفة احتجاجية للمحامين أمام دار القضاء العالى احتجاجًا على مشروع المستشار «أحمد مكى» لقانون السلطة القضائية.. والمحامون بالبحر الأحمر يواصلون إضرابهم لليوم الرابع على التوالى اعتراضا على دمج نقابتهم مع نقابة محامى قنا.

● **فى ٨ أكتوبر ٢٠١١:** إضراب المحافظات.. لا تراجع ولا استسلام.. مظاهرة لعمال نسيج السويس لإقالة العضو المتندب، واستمرار إضراب الصرف المغطى بغرب الدلتا.. واعتصام ٤٥ عاملا بشركة بوليفارا يدخل يومه الثامن.

● **فى ٩ أكتوبر ٢٠١١:** ١٠ مظاهرات تغلق شارع مجلس الوزراء ووقفات احتجاجية لمعاقى الفيوم وعمال المراجل وأهالى الدويقة.. وتجار بورسعيد يغلقون المحلات ويعلنون الإضراب.

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١:** احتجز عدد من العاملين بالشركة المصرية للاتصالات بسنترال الأوبرا الرئيس التنفيذى للشركة المهندس محمد عبدالرحيم فى إحدى الغرف بالسنترال لعدة ساعات حتى يستجيب لمطالبهم.

● **فى ١٣ أكتوبر ٢٠١١:** القوات الخاصة تهدم حائطا لتحرير رئيس المصرية للاتصالات من المعتصمين.. والمضربون يقطعون خدمات الشركة عدا الاتصالات

الأرضية. (**المصرى اليوم** ١٤/١٠).. والركاب المتأخرون يقطعون السكة الحديد بين القاهرة والوجه البحرى اعتراضا على تحرك القطار فى موعده المحدد.

● **فى ١٥ أكتوبر ٢٠١١:** شباب سفاجا يقطعون الطريق الرئيسى احتجاجًا على جولات الفلول الانتخابية.

● **فى ١٦ أكتوبر ٢٠١١:** عدوى الاعتصامات تضرب عدداً من سنترالات القاهرة والمحافظات لإعادة هيكلة الأجور.

● **فى ١٨ من أكتوبر ٢٠١١:** تظاهر المعاقون بالسويس احتجاجًا على منحهم تأشيرات تعيين مضروبة من المحافظ.. وخبراء الطب الشرعى يواصلون احتجاجاتهم مطالبين باستقلالهم عن العدل.

● **فى ٢٢ من أكتوبر ٢٠١١:** عمال مصر إيران للغزل يقطعون طريق قصر العينى بعد علمهم بالاعتداء على زميل لهم بمقر الحكومة.. وأهالى دمنهور يقطعون الطريق الزراعى احتجاجًا على تكرار الحوادث.

● **فى ٢٥ من أكتوبر ٢٠١١:** انفراج أزمة المصرية للاتصالات بعد الإفراج عن ٥ محبوسين.

● **فى ٢٦ من أكتوبر ٢٠١١:** عمال غزل شبين الكوم يقطعون شارع قصر العينى ويطالبون برحيل السلمى للمطالبة بعودة الشركة للقطاع العام.

● **فى ٢٧ من أكتوبر ٢٠١١:** انتفاضة أزهرية ـ صوفية لمساندة المفتى ضد اتهامات المتشددين.

● **فى ٢٨ أكتوبر ٢٠١١:** العاملون فى ٨ مطاحن يمتنعون عن صرف الدقيق للمخابز احتجاجًا على خفض شهور الأرباح السنوية.

● **فى ٢٩ من أكتوبر ٢٠١١:** موظفو مكتبة الإسكندرية يتظاهرون مطالبين بإقالة مدير المكتبة وتأمين أوضاعهم المهنية.

● **فى ٣٠ من أكتوبر ٢٠١١:** ذوو الإعاقة بمكتبة الإسكندرية يهددون بالانتحار الجماعى أمام مجلس الوزراء للمطالبة بإقالة د. إسماعيل سراج مدير المكتبة.. وهدوء فى إيقاع الاحتجاجات فى المحافظات.

● **فى ٢ من نوفمبر ٢٠١١:** العاطلون يهددون بانتحار جماعى شنقاً أمام مجلس الوزراء للمطالبة بالحصول على فرصة عمل.. وعمال الشركة المصرية للخدمات البترولية أبيسكو ومتظاهرو الرخص المهنية يقطعون طريق قصر العينى أمام حركة المرور للمطالبة بالتعيين واستخراج الرخص.

● **فى ٣ من نوفمبر ٢٠١١:** غليان فى المترو بعد استقالة محمد شيمى رئيس

الشركة وعشرات العاملين يحتجون عليها.. ويحتجزون وزير النقل فى محطة الشهداء ويطالبونه بالتراجع عن قبولها.

● **فى ٤ من نوفمبر ٢٠١١:** ركاب «العبارة المنكوبة بيلا» يتظاهرون للمطالبة بالتعويض بسبب احتراق أمتعتهم.

● **فى ٧ من نوفمبر ٢٠١١:** مسيرة للعشرات من المتظاهرين تنطلق من ميدان طلعت حرب إلى القضاء العالى للتضامن مع المحاكمين عسكريا.. والمقدر عددهم بأكثر من ١٢ ألف سجين.. ود. ليلى سويف والدة الناشط علاء عبدالفتاح تواصل إضرابها عن الطعام احتجاجًا على حبس نجلها ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامه فى أحداث ماسبيرو (الشروق ٨ نوفمبر).

● **فى ٩ من نوفمبر ٢٠١١** أطباء الاستقبال بقصر العينى يضربون عن الطعام لحين توافر الأمن بعد أن هاجمهم ١٥ بلطجيا، وأطلقوا أعيرة نارية بالمستشفى.. و٣ نشطاء يضربون الطعام تضامناً مع والدة علاء عبدالفتاح.

● **فى ١٠ نوفمبر ٢٠١١** الفلاحون يعودون للشارع احتجاجاً على بنك الائتمان الزراعى بعد حبس فلاحى الفيوم والمنيا المتعثرين لدى البنك.

● **فى ١١ من نوفمبر ٢٠١١:** أهالى عزبة خير الله يقطعون الطريق الدائرى احتجاجًا على مصرع طفل تحت عجلات سيارة نقل.

● **١٢ من نوفمبر ٢٠١١:** تظاهر معلمو الأزهر بالمنيا للمطالبة بالعقود.. ووقفة لأهالى شهداء الإسكندرية أمام مجلس الوزراء احتجاجًا على تجاهل تكريم أبنائهم.. ومظاهرة لعمال إيديال للمطالبة بنصيبهم فى أسهمها وأرضها.

● **فى ١٣ من نوفمبر ٢٠١١:** المظاهرات تعود لرصيف مجلس الوزراء وتشمل المطالب قانون الرؤية وفساد البترول والشرطة والآثار.

● تجديد حبس علاء عبدالفتاح.. ووقفة تضامنية مع ليلى سويف أمام قبة جامعة القاهرة.. وعودة الاعتصامات لمكتبة الإسكندرية رغم الموافقة على قائمة المطالب.

● **١٤ من نوفمبر ٢٠١١:** أهالى اسطنها يقطعون طريق بنها ـ الباجور بسبب حادث مقتل أحد أبناء القرية.

● **١٥ من نوفمبر ٢٠١١** وقفة احتجاجية لأصحاب التاكسى الأبيض احتجاجًا على غياب الأمن.. ومئات العاملين فى مصنع «مبكو» دمياط ومراكز المعلومات والبترول يغلقون شارع قصر العينى لمطالب فئوية.. وموجة احتجاجات جديدة تضرب المحافظات.. وإضراب العاملين بصحة الغربية.. وتصاعد أزمة طنطا للكتان.

● **فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١:** آلاف العاملين بجراج المظلات يعترضون على نقل

رئيس القطاع ورئيسة هيئة النقل العام ترفض التراجع عن القرار.. وعودة عمال «موبكو ـ دمياط» لديوان المظالم.

● **فى ٣٠ من نوفمبر ٢٠١١:** اعتصام العاملين باللجان الانتخابية فى عدة محافظات احتجاجًا على انخفاض قيمة المكافآت.

● **فى الأول من ديسمبر ٢٠١١:** موجة من الاحتجاجات تستيقظ فى ٤ محافظات.. عمال السكة الحديد يحتجون على تأخر صرف مستحقاتهم.. وطلاب دار العلوم بالمنيا يصرون على إقالة الدكتورة نعمة.. و٥٠٠ شاب يقتحمون مكتب وزارة التعليم بطنطا.

● **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١:** مصريون وأمريكيون يتظاهرون «موتاً» أمام مقر **csi** المصنعة لقنابل الغاز المسيل للدموع بمدينة جيمس تاون فى ولاية بنسلفانيا الأمريكية اعتراضًا على تصديرها قنابل الغاز لوزارة الداخلية فى مصر **(المصرى اليوم** ٤ ديسمبر).

● تقرير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية يرصد ٦٠ حالة احتجاج خلال النصف الثانى من شهر نوفمبر (**الأهرام** ٧ ديسمبر).

● **٤ من ديسمبر ٢٠١١:** عمال المراجل البخارية والنقابات المستقلة يحاصرون وزارة التخطيط اعتراضًا على ترشيح د. سيد فؤاد بسطويسى وزيراً للقوى العاملة.

● **فى ٧ من ديسمبر ٢٠١١:** تظاهر ٩٠٠ طالب وطالبة من خريجى معاهد التمريض فى استقبال وزير الصحة الجديد فؤاد النواوى بعد حلفه اليمين الدستورية.

● **١١ من ديسمبر ٢٠١١:** النقابات المستقلة تعلن الحرب على «القوى العاملة» وعمال شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج ينظمون مظاهرة بسبب تأخر الرواتب ٨ أشهر.. واحتجاجات وإضرابات عاصفة تضرب المحافظات ومحتجون فى العريش يقطعون الطريق الدولى احتجاجًا على اختطاف ٣ منهم.

● **١٢ من ديسمبر ٢٠١١:** بقالون يتجمهرون أمام وزارة التموين للمطالبة بصرف الحصص التموينية المتأخرة.

● **فى ١٨ من ديسمبر ٢٠١١:** وقفة احتجاجية للصحفيين تتحول إلى مواجهة مع مواطنين غاضبين من الصحافة.

● **فى ٢٦ من ديسمبر ٢٠١١:** إضراب المئات من سائقى سيارات الميكروباص فى الهرم، وإمبابة، وميدان الجيزة عن العمل يصيب محافظة الجيزة بالشلل المرورى ٥ ساعات.. احتجاجًا على المخالفات التى تم تحريرها ضدهم، وقيادات الأمن تتمكن من إقناعهم بفضه، بعد وعدهم ببحث تخفيض الغرامات.

إضراب سائقى النقل العام

كان لسائقى النقل العام أكثر من موعد مع الإضراب الذى شل الحركة فى القاهرة تمامًا وكبد المحافظة خسائر يومية قاربت المليون جنيه.

● **فى ١٥ من فبراير ٢٠١١** مر أسبوع على إضراب سائقى النقل العام وعمال ورش هيئة النقل العام مطالبين برفع الحد الأدنى للأجور لـ١٢٠٠ جنيه ونقل تبعيتهم من هيئة النقل العام إلى وزارة النقل ورفع رواتبهم وحوافز.

● وفى ٢ من مايو تجدد الإضراب من جانب سائقى النقل العام وهو ما أحدث شللا مروريا فى القاهرة.

● **فى ١٧ من أغسطس ٢٠١١** توقفت حركة القطارات تماما بعد إضراب السائقين فى ٧ محافظات.. وكان المشهد فى محطة مصر كيوم الحشر للزحام الرهيب.

● **فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١١** عاود سائقو النقل العام إضرابهم من جديد.. وتصاعدت الأزمة يوم ١٩ سبتمبر بانضمام العديد من العاملين بجراجات الأميرية والترعة والفتح للمطالبة بصرف حافز الإثابة ٢٠٠٪.

● **فى ٢٦ من سبتمبر ٢٠١١** دخلت أزمة عمال هيئة النقل «سائقين كمسارية وفنيين» نفقًا مظلمًا بعد انضمام شركة القاهرة الكبرى إلى الإضرابات فيما بلغ عدد المضربين عن الطعام ١٢ سائقًا.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** وبعد إضراب ١٠ أيام قرر عمال هيئة النقل العام بالقاهرة تعليق إضرابهم لمدة أسبوعين بعد تعهدات بزيادة الأجور.

● **فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١** عمال النقل يهددون بالتصعيد والحكومة تلغى اتفاق السوية.

● **فى ٤ من أكتوبر ٢٠١١** أنهى العاملون بهيئة النقل العام إضرابهم وانطلقت «أتوبيسات» الهيئة من جميع الجراجات، حيث قرر العمال تعليق إضرابهم، الذى استمر ١٧ يوما، وإمهال الحكومة حتى أول يناير ٢٠١٢ لدراسة مطالبهم.

اعتصام ماسبيرو الأول

شهد عام ٢٠١١ عدة حوادث طائفية، وبدأ العام بحادث مؤلم، ففى **الأول من يناير ٢٠١١** شهد شارع خليل حمادة فى الإسكندرية انفجاراً ضخماً استهدف كنيسة القديسين بمنطقة سيدى بشر عشية احتفالات رأس السنة الميلادية مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا وإصابة ٩٦ آخرين.

● **فى ٦ من مـارس ٢٠١١** نظم آلاف الأقـبـاط اعـتـصـامـاً مـفـتـوحـاً أمـام مـبنى التليـفـزيون المصرى بمشـاركة عشـرات القسـاوسـة من مطرانيتى الجيـزة وحلوان احـتـجـاجـا على هدم كنيسـة قـرية صـول التـابعـة لمركـز أطفـيح بمحـافظة حلوان مطالبين بضرورة إعادة بنائها.

.. وبدأت الأحداث **فى ٥ من مارس ٢٠١١** حيث شهدت قرية صول أحداث شغب تسببت فى إشعال الحرائق فى كنيسة الشهيدين مارى جرجس ومارى ماينا وبعض المنازل المجاورة على خلفية تسرب شائعة حول وجود علاقة غير شرعية بين شاب مسيحى وفتاة مسلمة من أهالى القرية. (الوفد ٦ مارس).

ولقى شـخـصـان مـصـرعـهـمـا وأصـيب آخـرون فى قـرية صـول بمركـز أطفـيح إثر مصادمات وقعت بين الأهالى **(الشروق ٦ مارس)**.

● **فى ٧ من مـارس ٢٠١١** توافـد آلاف الأقـبـاط من المحـافظات للمـشـاركـة فى اعتصام الأقباط أمام ماسبيرو.

● **فى ٧ من مـارس ٢٠١١** فـور أداء اليـمـين التـقـى الدكـتـور عـصـام شـرف رئيس مجلس الوزراء مع المتظاهرين أمام مبنى التليفزيون، حيث أكد لهم قرار إعادة بناء كنيسـة قرية صول مركز أطفيح والتحقيق مع المتسببين فى هدمها والإفراج عن الأب متاؤس كاهن كنيسة كرداسة بالهرم.

وفى تطور لاحق قطع نحو ألف قبطى **(مساء الاثنين ٧ مارس)** طريق محور ٢٦ يوليو احتجاجا على ما وصفوه بطرد إخوانهم بقرية صول من مساكنهم بعد إحراق كنيسة أطفيح.

● **فى ٩ من مارس ٢٠١١** وبعد ليلة دامية أسفرت عن سقوط ١٠ قتلى ونحو ١١٠ مصـابين إثر الاشـتبـاكـات التى شـهـدتهـا مـناطق السـيـدة عـائشـة والقلعـة والمقطم انطلقت الدعوات لمحاصرة الفتنة فى مهدها بمدينة أطفيح والتى كانت مسرحا لأول مواجهات بين مسلمين وأقباط بعد الثورة (الشروق ٣/١٠).

● **فى ١٣ من مـارس ٢٠١١** نظم الآلاف من المواطنين مسـيـرات ومظاهرات فى ٣ محافظات للتأكيد على الوحدة الوطنية بمشاركة تلاميذ المدارس وشباب ثورة ٢٥ يناير (**المصرى اليوم** ١٤ مارس)

● **فى ١٤ من مارس ٢٠١١** قرر الآلاف من المسيحيين فض اعتصامهم الذى استمر ٩ أيام على أن يعودوا يوم ٢٥ مارس الحالى فى حال **عدم تحقيق باقى مطالبهم** .. فى حين افترش عشرات الأقباط الرصيف المواجه لمبنى ماسبيرو على كورنيش النيل، رافضين مغادرة المكان أو فض الاعتصام. (**الأهرام** ٣/١٥).

الاعتصام الثانى للأقباط

● **فى ٨ من مايو ٢٠١١** نظم اتحاد شباب ماسبيرو القبطى وقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام، ثم أتبعها بمسيرة إلى مبنى الاذاعة والتليفزيون بماسبيرو، حيث بدأوا اعتصاما مفتوحا حتى تحل جميع المشكلات التى يواجهها الأقباط.

ويرجع الاعتصام إلى وقوع أحداث مؤسفة فى إمبابة حيث تلقت الأجهزة المختصة بلاغاً فى **٧ من مايو** من شخص يدعى «أبو يحيى» أكد فيه اعتزام بعض السلفيين التوجه بصحبة ياسين ثابت أنور خليل «سائق» للبحث عن زوجته عبير طلعت فخرى التى اعتنقت الإسلام فى **٢٣ سبتمبر ٢٠١٠** واحتجزت داخل منزل بجوار كنيسة مارمينا بشارع المشروع فى إمبابة وأرشد عن المكان.

وتجمع نحو ١٥٠٠ من السلفيين والمسيحيين أمام الكنيسة وسرعان ما ارتفع العدد إلى ٢٠٠٠ شخص، وحدث إطلاق للرصاص فى الهواء من عادل لبيب بولس وشقيقه عونى مما أدى إلى تبادل إطلاق الرصاص ومقتل ١٢ شخصا، كما أسفرت الأحداث عن احتراق كنيسة وعشر شقق و١٣ محلا تجاريا وتصدع عمارات (**الأهرام** ٩ مايو).

● **فى ٨ من مايو ٢٠١١** قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إحالة ١٩٠ شخصاً تم القبض عليهم فى أحداث إمبابة (٧ مايو) إلى النيابة العسكرية العليا، متوعداً بتوقيع العقوبات الرادعة لكل من تسول له نفسه العبث بمقدرات هذا البلد.

● **فى ١٥ من مايو ٢٠١١** عاد الهدوء مرة أخرى إلى منطقة ماسبيرو بعد الاشتباكات العنيفة التى شهدتها المنطقة وأسفرت عن إصابة ٦٧ شخصاً فجر الأحد ١٥ مايو بين الأقباط المعتصمين أمام مبنى التليفزيون ومجهولين.. وواصل آلاف الأقباط اعتصامهم لليوم الثامن على التوالى مؤكدين أن الاعتصام مستمر حتى تحقيق جميع مطالبهم، وألقى القبض على ٥٢ متهما من العناصر التى هاجمت المعتصمين أمام ماسبيرو.

● **فى ١٧ من مايو:** النائب العام يحيل ١٨ متهما فى أحداث ماسبيرو للجنايات.

● **فى ٢٠ من مايو ٢٠١١** واصل الأقباط بالإسكندرية مظاهراتهم أمام مكتبة الإسكندرية لليوم الثالث على التوالى؛ احتجاجاً على أحداث ماسبيرو والتعدى على كنائس القديسين وصول وإمبابة.

وفى اليوم نفسه أعلن القمص متياس نصر كاهن كنيسة مارمرقص بعزبة النخل عن فض اعتصام الأقباط بماسبيرو رسميا بعد الإفراج عن المقبوض عليهم فى أحداث كنيسة عين شمس.

● **فى ٢١ من مايو ٢٠١١** فض الأقباط اعتصامهم أمام ماسبيرو الذى استمر ١٣ يوما وقاموا بجمع متعلقاتهم ورفع الخيام.

اعتصام ماسبيرو الثالث

● **فى ٢ من أكتوبر ٢٠١١ قالت «المصرى اليوم»** تظاهر عشرات الأقباط والمسلمين أمام دار القضاء العالى احتجاجا على قيام بعض الشباب المسلم بإزالة مبان أقامها أقباط داخل مضيفة قديمة، بهدف تحويلها إلى كنيسة فيما خرجت مسيًرة من شبرا، ضمت مئات المواطنين للمطالبة بإقالة اللواء مصطفى السيد محافظ أسوان، بعدما أنكر وجودها رغم وجود تصاريح هدم وبناء باسم كنيسة مارجرجس وقعها بنفسه.

بينما قالت **الأهرام (الأول من أكتوبر ٢٠١١)** شهدت قرية «مارى ناب» بالقرب من مدينة إدفو حريقا محدودا بإحدى المضايف المملوكة لمواطنين مسيحيين وترددت شائعات بأن المضيفة سيتم تحويلها إلى كنيسة مما أثار سكان القرية وقام خطيب المسجد بدعوتهم لهدمها، وكان قد نشب خلاف منذ نحو شهرين بين المسلمين والأقباط بالقرية حول المضيفة بعد بناء قباب وصلبان فوقها، وإثر تدخل الكبار تم الاتفاق على إزالة القباب غير أن تأخر أعمال الإزالة دفع نحو ١٥٠ شابًا من المسلمين للالتفاف حول المضيفة وألقى أحدهم كرة نارية أصابت مخزنًا للأخشاب مجاورًا لها، وتمكنت قوات الحماية المدنية من السيطرة عليه، وعاد الهدوء إلى المنطقة ولم يسفر الحادث عن أى خسائر بشرية.

● **فى ٣ من أكتوبر ٢٠١١ قالت الشروق**: تصاعد الغضب القبطى احتجاجا على أحداث حرق كنيسة مار جرجس بقرية المارياب بأسوان.

ونظم أكثر من ٥٠٠ قبطى وقفة احتجاجية أمام مبنى ديوان عام محافظة أسوان احتجاجاً على هدم القباب وإزالة الأجراس من المضيفة بقرية المارياب بأسوان.

● **فى ٧ من أكتوبر ٢٠١١** أعلن الأقباط المعتصمون أمام ديوان محافظة أسوان احتجاجا على هدم كنيسة المارياب عن فض اعتصامهم.

أحداث ماسبيرو

● **فى ٩ من أكتوبر ٢٠١١** انطلقت مسيرات قبطية احتجاجا على أحداث قرية المارياب بأسوان وعلى فض اعتصام الأقباط بالقوة أمام ماسبيرو يوم الثلاثاء (٥ أكتوبر) وفيما بدأت المظاهرات فى القاهرة و٦ محافظات سلمية لكنها سرعان ما تحولت إلى عنف مؤسف حينما وصلت مسيرة قادمة من دوران شبرا تضم عدة

آلاف إلى منطقة ماسبيرو، وبدأ العنف برشق جنود الجيش والشرطة بالحجارة ثم أطلق متظاهرون أعيرة نارية مما أدى إلى استشهاد **٣ جنود من الجيش وإصابة ١٠٠ جندى آخرين (الأهرام١٠/١٠).**

فيما قالت المصرى اليوم (١١ أكتوبر) أسفرت المواجهات الدامية التى شهدتها منطقة ماسبيرو (ليلة الأحد ٩ أكتوبر) عن سقوط ٢٥ قتيلا و٣٣٩ مصابا بين عسكريين ومدنيين، وقرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تكليف الحكومة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق، مؤكدا اتخاذ إجراءات قانونية رادعة ضد من يثبت تورطه بالاشتراك أو التحريض.

.. وتواصلت المظاهرات المنددة بالأحداث

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١ قالت الأخبار** تقدم د. حازم الببلاوى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية باستقالته احتجاجا على إدارة الحكومة للأزمة خلال أحداث ماسبيرو لكنها قوبلت برفض المجلس العسكرى .

● **فى ١٣ نوفمبر ٢٠١١ قالت الأهرام** أكد تقرير لجنة تقصى الحقائق المشكلة من المجلس القومى لحقوق الإنسان عن أحداث ماسبيرو أن أفراد الشرطة العسكرية الموجودين أمام مبنى الاذاعة والتليفزيون لم يستخدموا الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين الأقباط والمسلمين بل كان رصاص فشنك فى الهواء وأن بداية إطلاق النار كانت لمدنيين مجهولين ومصادر لم يتم تحديدها.

فى ٢٥ من نوفمبر قال سامى متولى فى الأهرام: لا شك أن أحداث ماسبيرو الدامية والمثيرة التى فقدت مصر بسببها ٢٨ شهيدا منهم ٢٦ من المسيحيين وواحد من العسكريين وواحد من المسلمين، بينهم ١٢ ماتوا بالدهس و٧ ماتوا بطلق نارى فى الرأس والصدر، بالإضافة إلى ٣٢١ مصابا من المدنيين والعسكريين هددت الوحدة الوطنية ولولا المخزون الحضارى للشعب المصرى الذى رفضت جموعه محاولات التحريض والاستعداء ضد المواطنين المسيحيين لتحولت هذه الأحداث إلى كارثة قومية تتعلق بالوحدة الوطنية.

أزمة القيادات الجامعية

● شهدت الجامعات عاما عاصفا وثورات صغرى من الطلاب والأساتذة ضد القيادات الجامعية بحسبانهم من بقايا فلول النظام المخلوع.. حتى تم استبدال القيادات الجامعية بقيادات جديدة عن طريق الانتخابات.. وكان أبرز الاحتجاجات فى جامعة القاهرة وفى كلية الإعلام على وجه أخص إذ شهدت أحداثا ساخنة وتصعيدا خطيرا.

● **فى ١٦ من مارس ٢٠١١:** اعتصامات طلابية فى ٣ كليات تطالب بإقالة عمداء كفر الشيخ.

● **فى ٧ من مارس ٢٠١١** ثورة طلابية ضد القيادات الجامعية بجامعة القاهرة.

● **فى ٨ من مارس ٢٠١١** المتظاهرون بجامعة القاهرة يصرون على رحيل رئيس الجامعة وعمداء الكليات.. كما واصل الآلاف من طلاب الجامعات، الحكومية والأزهر والخاصة اعتصاماتهم للمطالبة برحيل رؤساء الجامعات وعمداء الكليات فيما أعلنت عدة جامعات حل مجالس الاتحادات الطلابية وفتح باب الترشح لانتخابات جديدة.. وقررت جامعات أخرى تعليق الدراسة.

● **فى ٢٢ من مارس٢٠١١** وللأسبوع الثانى على التوالى استمرت مظاهرات الغضب فى جامعة القاهرة وعين شمس والمنصورة وسوهاج لإسقاط رؤساء الجامعات.. ورفض طلبة كلية الإعلام فض اعتصامهم المفتوح وأصروا على استكمال المبيت.. كما أعلنت الطالبات وبعض الهيئة المعاونة تضامنهم والمبيت فى خيام أمام الكلية لحين استقالة العميد دكتور سامى عبدالعزيز، فى حين بدأ طلاب جامعة حلوان اعتصاما مفتوحا حتى إقالة دكتور الطيب ناصر رئيس الجامعة.

● **فى ١٦ من مارس ٢٠١١** واصل أعضاء هيئات التدريس والطلاب فى الجامعات، انتفاضاتهم المطالبة برحيل رؤساء الجامعات وعمداء ووكلاء الكليات ورؤساء الأقسام وإعادة تشكيل هذه المناصب بالانتخابات.

● **فى ١٧ من مارس ٢٠١١** أعلن أساتذة قسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة تعليق الدراسة بدءا من الأحد حتى الخميس ٢٤ مارس تضامنا مع مطالب القاعدة الطلابية بإقالة عميد الكلية.

● **فى ٢٤ من مارس ٢٠١١** فض اعتصام كلية الاعلام بالقوة.. والتحقيق مع الأساتذة.

● **فى ١١ أبريل ٢٠١١**: استمرار الاحتجاجات الطلابية للمطالبة بإقالة القيادات الجامعية فى القاهرة والمحافظات.

● **فى ١٥ من أبريل ٢٠١١** جامعة القاهرة تحيل ٣ أساتذة بكلية الإعلام إلى مجلس التأديب بتهمة تحريض الطلاب على الاعتصام.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** اشتعلت أزمة القيادات الجامعية بالجامعات وقرر رؤساء الجامعات والعمداء الدخول فى مواجهة مع مجلس الوزراء مباشرة اعتراضًا على قرار تغييرهم أول أغسطس المقبل، وأرسلوا خطابات للمجلس الأعلى للقوات

المسلحة تدين القرار فيما استمر عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى اعتصامهم لليوم الرابع على التوالى، للمطالبة بسرعة تصديق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على القرار.

● **فى ٢٢ من أغسطس ٢٠١١** بعد تقدم الدكتور حسام كامل رئيس جامعة القاهرة باستقالته إلى وزير التعليم العالى أعلن ٤ رؤساء جامعات آخرين استعدادهم لتقديم استقالاتهم، كما تقدم نائبا رئيس جامعة القاهرة باستقالتيهما.

● **فى ٢٣ من أغسطس٢٠١١** التقى الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء و١٩ قيادة جامعية لاستطلاع وجهات نظرهم فى الآلية التى اختارها أعضاء هيئة التدريس لانتخاب القيادات الجامعية.

● **فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١** وزير التعليم العالى يعلن فتح بات الترشح لرؤساء الجامعات والجدول الزمنى لاختيار القيادات الجامعية.

● **فى ٢٠ من سبتمبر ٢٠١١** جرت بالجامعات المصرية أول انتخابات للقيادات الجامعية بعد إلغائها منذ ١٧ عاما بدأت أعمال التصويت بالكليات لاختيار المرشحين لتولى مناصب رؤساء الأقسام فى الأماكن الشاغرة بانتهاء مدة رئاسة القسم أو بلوغ السن القانونية.

● **فى ٢٢ من سبتمبر ٢٠١١** قبول استقالة رؤساء خمس جامعات بينها: «القاهرة، حلوان، الفيوم، بورسعيد، وجنوب الوادى».

● **فى ٢٤ من سبتمبر ٢٠١١** استقالة جماعية لرئيس وعمداء عين شمس.

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١** استقالة رؤساء جامعات الإسكندرية وأسيوط وسوهاج.

● **فى ١٣من أكتوبر ٢٠١١:** حسام كامل رئيسا لجامعة القاهرة بالانتخاب.

● **فى ٣٠ من أكتوبر ٢٠١١** يوم الغضب فى جامعة الأزهر: آلاف الطلاب والأساتذة يطالبون بإقالة القيادات الجامعية.

.. والمعلمون يضربون عن العمل على مستوى الجمهورية

كان للمعلمين أكثر من موعد مع الإضراب أيضاً، لمطالب فئوية بدأت بمظاهرات العاملين بنظام العقود فى ١٧ فبراير، للمطالبة بالتثبيت واستمرت بين مد وجزر على مدار العام وشهدت ذروتها فى بداية العام الدراسى، وهو ما أحدث شللاً فى معظم مدارس الجمهورية.

● **فى ٢٣ أبريل ٢٠١١** احتج٢٠٠ معلم بكفر الشيخ بسبب تأخر الرواتب.

● **فى ٩ أغسطس ٢٠١١** مدرسو المعاهد الأزهرية بأسيوط يقطعون الطريق للمطالبة بالتثبيت.

● **١٧ أغسطس ٢٠١١:** ٣ آلاف معلم يتظاهرون أمام مجلس الوزراء للمطالبة بـ«الإثابة» وإقالة الوزير.. وتحسين أحوالهم المالية.

● **١٩ من أغسطس ٢٠١١** مظاهرة للمعلمين بأسوان تطالب بإقالة وزير التعليم.

● **الأول من سبتمبر ٢٠١١:** ٥٢ حركة ورابطة تعليمية تعلن المشاركة فى «مظاهرة المعلم» ١٠ سبتمبر وتهديدات بالإضراب العام.

● **فى ٧ من سبتمبر ٢٠١١** نظم آلاف المعلمين فى المحافظات وأعضاء فى حركة «معلمون بلا نقابة» ومعلمى جماعة الإخوان المسلمين و«اللجنة التنسيقية للمعلمين» وعدد من الحركات التعليمية المختلفة، وقفات احتجاجية أمام مديريات التربية والتعليم بالمحافظات للمطالبة بوضع حد أدنى لأجر المعلم ١٢٠٠ جنيه، وصرف حافز إثابة ٢٠٠٪ دون احتسابه من مكافأة الامتحانات.

● **فى ١٠ من سبتمبر ٢٠١١** تظاهر عشرات الآلاف من المعلمين أمام مجلس الوزراء بالقاهرة وفى عدد من المحافظات للمطالبة بتطبيق كادر خاص بهم، معلنين إضرابًا عامًا عن التدريس مع بداية العام الدراسى ٢٠١١ / ٢٠١٢.

● **فى ١٦ من سبتمبر ٢٠١١ قالت الأهرام**: مليون و٣٠٠ ألف معلم هم جملة المدرسين بالتربية والتعليم يهدد معظمهم بأن يكون هذا العام بلا معلمين إذا لم تبادر الدولة بتحسين أوضاعهم المالية بما يتناسب مع ظروف المعيشة.

وثارت الاعتصامات الأخيرة بشوارع مجلس الوزراء ووزارة التربية والتعليم والتى شارك فيها نحو ١٥ ألفا من المعلمين.. ولكن بلا مجيب مما جعل فئات المعلمين تهدد بالإضراب.

● **فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١١** إضرابات محدودة للمدرسين بالمحافظات مع بداية العام الدراسى للمطالبة بصرف حافز الـ٢٠٠٪ كاملا.

● **فى ١٨ سبتمبر ٢٠١١** انتظام الدراسة رغم إضراب المعلمين (**الأهرام** ١٩ سبتمبر).. وتصاعد الأزمة.. وبنى سويف وأسوان وبورسعيد الأعلى إضرابًا.

● **فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١** وصل إضراب المدرسين لليوم الثالث على التوالى فى المحافظات إلى منحنى خطير، حيث دخل أولياء الأمور والتلاميذ فى معارك مع المدرسين وتظاهر الطلاب فى مواقع عديدة ضد الإضراب، كما أشعل أولياء الأمور بمدارس إهناسيا التعليمية فى بنى سويف النيران فى الإدارة التعليمية،

احتجاجًا على إضراب المعلمين فى ٧٥ مدرسة من إجمالى ١١٣، بينما يصر المدرسون على عدم دخول الفصول، مطالبين بضرورة الاستجابة لمطالبهم المعلنة بصرف حافز الإثابة ٢٠٠٪ وزيادة الحد الأدنى للأجور، ومكافأة نهاية الخدمة واحتساب المعاش على آخر أجر شامل، وتثبيت جميع العامين المؤقتين وتطهير الوزارة من الفاسدين.

● **فى ٢١ من سبتمبر ٢٠١١** عصام شرف رئيس الوزراء يلتقى وزير التربية والتعليم د. أحمد جمال الدين لبحث تداعيات إضراب المعلمين.

● **فى ٢٢ سبتمبر٢٠١١**: «المعلمين المستقلة» تعلن الإضراب للأسبوع الثانى على التوالى.

● **٢٥ من سبتمبر ٢٠١١** المعلمون يعلقون إضرابهم بعد ٨ أيام إثر تعهد وزير التربية والتعليم بحل مشكلاتهم.. ومهلة شهر للحكومة لتنفيذ المطالب.. وانتظام الدراسة بجميع المحافظات بنسبة حضور ٩٧٪.

أزمة أجريوم جديدة

● **فى ٩ من نوفمبر ٢٠١١** قطع المئات من أهالى دمياط ومنطقة السنانية الطريق الغربى المؤدى إلى رأس البر ودمياط الجديدة وميناء دمياط وطريق المنصورة وأشعلوا النيران فى إطارات السيارات ونصبوا خياما وسط الطريق احتجاجًا على استمرار إنشاءات مصنع مصر للأسمدة «موبكو» وتوسعات مصنعى ٢ و٣ المندمجين مع شركة «أجريوم» الكندية للبتروكيماويات وطالب الأهالى بوقف إنشاءات المصنعين ٢ و٣ نهائيا وإلغائها، بسبب تأثير المصانع على الأهالى والبيئة.

● **فى ١٣ من نوفمبر ٢٠١١** تصاعدت أزمة «أجريوم» خلال يومها السادس بمقتل أحد أبناء قرية السنانية وإصابة ١٢ آخرين، خلال مواجهات بين الشرطة والمحتجين، أثناء فض قوات الأمن الاعتصام واستمر المحتجون فى قطع الطرق المؤدية إلى دمياط الجديدة، والميناء ورأس البر وطريق المنصورة الغربى.

● **فى ١٥ من نوفمبر ٢٠١١** رفع المعتصمون فى دمياط سقف مطالبهم، وأعلنوا إصرارهم على رحيل جميع مصانع البتروكيماويات من المحافظة نهائيًا، ورفضوا الاكتفاء بقرار الحكومة غلق المصنع لمدة ٣ أشهر، وشدد المحتجون حصارهم لميناء دمياط، ومنعوا دخول وخروج شاحنات البضائع، كما قطعوا الطرق المؤدية إلى رأس البر ودمياط الجديدة والميناء.

● **فى ٥ من ديسمبر ٢٠١١** قطع المئات من أهالى السنانية بدمياط الطريق المؤدى إلى مدخل مصنع «موبكو» وتوسعاته والطريق القريب من مدخل ميناء دمياط

الرئيسى المؤدى للمصنع احتجاجًا على عودة العمال إلى المصنع وقرر المعتصمون محاصرة المصنع ووضع لجان لمنع دخول أى معدات أو أفراد إليه.

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١** قطع العشرات من أهالى منطقة السنانية فى دمياط جميع الطرق المودية إلى مصنع موبكو احتجاجًا على توزيع الشركة منشورًا أكدت من خلاله أن مصنعها مطابق للمواصفات القياسية والبيئية.

الفصل التاسع

انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١
(المرحلتان الأولى والثانية)

● جاءت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ برداً وسلاماً على مصر، ليس لأن نتائجها عبرت عن رغبات الناس وإرادتهم فحسب - بل لأنها كانت بمثابة أضخم مليونية للثورة، وأهم مكاسبها فى عام الآلام، رغم أن البرلمان الجديد لم يكن لشباب الثورة الذين تقدموا صفوفها الأولى وضحى بعضهم بروحه فداء للوطن .. لم يكن لهم فيه نصيب يكافئ تلك التضحيات.. وتظل الانتخابات رغم ذلك بمثابة تصويت على الاستقرار والخروج من عنق الزجاجة، وإنهاء حالة الانقسام استناداً لإرادة جماهيرية لم يمارس عليها أحد ضغوطا أو تزويراً.

ورغم ما شاب الانتخابات من خروقات وانتهاكات فإنها لا تطعن فى سلامة العملية برمتها، ولا تنال من نزاهتها ومصداقيتها اللتين أبهرتا العالم - إلى جانب الإقبال الكبير للناخبين على التصويت.

أخرجت الانتخابات - بصرف النظر عن نتائجها - مصر من كبوات الانقسام ونزيف الدماء ومحاولات دق الأسافين والمؤامرت وأخطاء المرحلة الانتقالية.. وفى السطور التالية نعرض لأهم ملامح المرحلتين الأوليين من الانتخابات ومشاهدهما الرئيسية.

● **فى ١٢ من مارس ٢٠١١** فوضت المحكمة الدستورية العليا المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاتخاذ القرار المناسب فى تحديد الهيئة القضائية التى ستفصل فى صحة عضوية البرلمان القادم بعد خلاف على نقل اختصاص الفصل فى العضوية من محكمة النقض.

● **فى ١٥ من يونيو ٢٠١١** أطلق ١٢ حزبا وقوى سياسية هى «الوفد» و«الحرية والعدالة» «والتجمع» «والناصرى» و«الغد» و«الكرامة»، و«العدل»، و«العمل»،

و«الوسط»، و«التوحيد العربى»، و«مصر الحرية»، و«الجمعية الوطنية للتغيير» «التحالف الوطنى من أجل مصر».. بهدف حشد القوى السياسية المتوافقة على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية للعمل المشترك فى معركة الانتخابات البرلمانية.

● **فى ٦ من يوليو ٢٠١١** أكد رئيس وفد الاتحاد الأوروبى بالقاهرة أن الحكومة المصرية أعلنت رفضها التام وجود رقابة دولية على الانتخابات.

● **فى ٢٣ من يوليو ٢٠١١** أكد المستشار عبدالمعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المشرفة على الانتخابات البرلمانية، أنه لن يتم السماح باستخدام شعارات دينية فى العملية الانتخابية.

● **فى ١٩ من أغسطس ٢٠١١** اللجنة العليا للانتخابات تقر اللائحة التنفيذية (٣٨ مادة) لقانون مباشرة الحقوق السياسية الجديد.. وتنص على هيمنة اللجنة العليا على إدارة العملية الانتخابية بكافة مراحلها، بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين حتى حفظ أوراق ومحاضر الانتخابات.

● **فى ٢٦ من أغسطس ٢٠١١** أعلنت اللجنة العليا للانتخابات انتهاءها من إعداد كشوف وقواعد بيانات الناخبين، وأوضحت أن ٥٠ مليون مصرى يحق لهم التصويت فى الانتخابات البرلمانية المرتقبة فى النصف الثانى من تشرين الثانى (نوفمبر) المقبل.

● **فى ٧ من سبتمبر ٢٠١١** أقر المجلس القومى لحقوق الإنسان أول مدونة سلوك لمراقبى حقوق الإنسان ومنظمات مراقبة الانتخابات التى تم صياغتها بمبادرة وحدة دعم الانتخابات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان، وتضمنت الوثيقة سلوك هيئات مراقبة الانتخابات وألزمتها بضرورة احترام سيادة القانون (حياد مسئولى الهيئات فى مواجهة التنافسية فى العملية الانتخابية).

● **فى ١١ من سبتمبر ٢٠١١** التقى المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة برؤساء الهيئات القضائية العليا للإشراف على الانتخابات لمناقشة الأوضاع والمستجدات على الساحة الداخلية.

● **فى اليوم نفسه** أعلن المستشار محمد عبدالعزيز الجندى وزير العدل **أنه تمت زيادة مبلغ الغرامة على من يتخلف عن الإدلاء بصوته فى الانتخابات أو الاستفتاء برفع الحد الأقصى منه إلى ٥٠٠ جنيه.**

● **فى ٢١ سبمتبر ٢٠١١** أكد اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع عضو المجلس العسكرى، أن الانتخابات البرلمانية ستجرى فى موعدها، بنظام مختلط بين الفردى والقائمة النسبية، مؤكدا الفصل بين موعدى انتخابات مجلسى الشعب والشورى.

● **فى ٢٧ من سبتمبر ٢٠١١** حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الثامن والعشرين من شهر نوفمبر المقبل موعدا لبداية المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، والتى ستجرى على ثلاث مراحل، على أن تبدأ أولى مراحل انتخابات مجلس الشورى اعتبارا من ٢٩ يناير المقبل. (**الشروق** ٩/٢٨).

● **فى ٣ من أكتوبر ٢٠١١** أعلن المستشار عبدالمعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات فتح باب تلقى أوراق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى اعتبارا من ١٢ أكتوبر الجارى وحتى الثلاثاء ١٨ أكتوبر.

● **فى ٤ من أكتوبر ٢٠١١** عقدت اللجنة العليا للانتخابات اجتماعها فى مقر اللجنة بمصر الجديدة، وأصدرت عدة قرارات مهمة وحاسمة فى العملية الانتخابية، حيث إن نتيجة الانتخابات فى النظام الفردى سيتم الإعلان عنها بعد انتهاء كل مرحلة على حدة من المراحل الثلاث التى ستمر بها العملية الانتخابية، بينما سيتم الإعلان عنها فى نظام القوائم مجمعة أى بعد انتهاء عملية الإعادة فى المرحلة الثالثة.

● **فى ٥ أكتوبر ٢٠١١** قررت اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشيح للانتخابات البرلمانية (شعب وشورى) يوم الاربعاء ١٢ أكتوبر الحالى وحتى يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر.

وقررت اللجنة تحديد ١٤٩ رمزا انتخابيا، مع استبعاد كل الرموز السابقة التى تشير إلى حيوان أو لها دلالات دينية أو سماوية.

● **فى ٧ من أكتوبر ٢٠١١** قرر ٣٣ حزبا أعضاء فى التحالف الديمقراطى خوض الانتخابات على قائمة واحدة مع حزب الحرية والعدالة.. بعد أن أعلن حزب الوفد تفضيله خوض الانتخابات بقائمة مستقلة.

● **فى ١٢ من أكتوبر ٢٠١١،** بدأت لجان تلقى طلبات الترشيح لانتخابات مجلسى الشعب والشورى عملها ولمدة أسبوع فى القاهرة ومختلف المحافظات.

وحددت اللجنة العليا يوم ١٩ أكتوبر لتلقى الطعون ويوم ٢٦ أكتوبر للحصول على الرموز.

● **فى ١٧ من أكتوبر ٢٠١١،** أعلن المستشار يسرى عبدالكريم، رئيس المكتب الفنى، عضو الأمانة العامة باللجنة العليا للانتخابات، عن بعض القواعد المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأهمها «عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأى من المرشحين، والالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية، والامتناع عن استخدام الشعارات أو الرموز أو القيام بأنشطة ذات طابع دينى، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة». (**الشروق** ١٠/٢٨)

● كما واصل فلول الحزب الوطنى لليوم الرابع تقديم طلبات ترشيحهم لبرلمان الثورة وسط استياء شديد من المواطنين الذين قادوا المظاهرات ضدهم فى بعض المحافظات وأمام محاكم الاستئناف ووصفهم بـ«المهرولين» لخطف مقاعد البرلمان بالبلطجة وسلاح المال. (**الوفد** ١٠/١٨)

● **فى ٢٥ من أكتوبر ٢٠١١،** قضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بإلزام الحكومة بإنشاء مقار انتخابية فى السفارات المصرية بالخارج، لتمكين المصريين المقيمين هناك من ممارسة حقهم فى الانتخابات والتصويت فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

● **وفى اليوم نفسه،** أعلنت اللجنة العليا للانتخابات، عن الإحصائيات النهائية لأعداد المرشحين لخوض انتخابات مجلسى الشعب الشورى، قبل إغلاق باب الترشيح، حيث وصل عدد المرشحين على المقاعد الفردية لمجلس الشعب ٦٥٩١ مرشحاً يتنافسون على ١٦٦ مقعداً فى مجلس الشعب إضافة إلى ٥٠ قائمة انتخابية تتنافس فى ٤٦ دائرة، وبالنسبة لمجلس الشورى بلغ عدد المرشحين ٢٠٣٦ مرشحاً على المقاعد الفردية، و٢٧٢ قائمة انتخابية، على مستوى الجمهورية.

● **فى الأول من نوفمبر ٢٠١١** وافقت اللجنة التشريعية بوزارة العدل على «تصويت» المصريين بالخارج فى الانتخابات البرلمانية بمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وذلك بعد تعديل المادة (٣٩) من الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس الماضى.

● **فى ٣ من نوفمبر ٢٠١١** قرر المجلس العسكرى، فى اجتماعه مع الحكومة تشكيل لجنة حكومية لدراسة السبل القانونية والتكنولوجية لتمكين المصريين بالخارج من الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، تنفيذاً لحكم القضاء الإدارى.

● **فى ١٠ من نوفمبر ٢٠١١** أعلن اللواء أبو بكر الجندى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد المصريين الذين لهم حق التصويت فى الخارج فى الانتخابات البرلمانية بلغ نحو ٨ ملايين مواطن وهو رقم تقديرى.. بينما لا يتعدى العدد المسجل فى السفارات ١,٥ مليون مصرى.

● **فى ٩ نوفمبر ٢٠١١،** صدق المشير حسين طنطاوى القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ بالموافقة على تصويت المصريين المقيمين بالخارج فى الانتخابات العامة والاستفتاء.

● **فى ٢١ من نوفمبر ٢٠١١،** أكد المستشار عبدالمعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، أن مرسوم قانون «إفساد الحياة السياسية»، الذى أصدره المجلس العسكرى، «لن نرى أثره قبل عام على الأقل»، وأنه فى حال تطبيق القانون على

أحد أعضاء المجلسين بعد انعقادهما، ستجرى انتخابات تكميلية فى جميع الدوائر، التى ستخلى من الأعضاء الذين يصدر بحقهم، أحكام قضائية «نهائية».

● **فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١١،** أوقفت محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة إعلان كشوف المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب بمحافظة الدقهلية بسبب مخالفة اللجنة المشرفة على الانتخابات الدستور والقانون وحق المواطنة بوضعها خانة للديانة مع بيانات المرشحين المعلنة.

● **فى ٢٥ من نوفمبر ٢٠١١،** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون بتعديل مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانية، بحيث يتم مد فترة العمل فى التصويت فى الانتخابات والإعادة على يومين بدلاً من يوم واحد لكل المراحل.

● **فى ٢٦ من نوفمبر ٢٠١١،** قال رئيس نادى القضاة، المستشار أحمد الزند، إن النادى وقع وثيقة للتأمين على حياة القضاة المشرفين على الانتخابات البرلمانية، بمليون جنيه فى حالة الوفاة، و٧٥٠ ألف جنيه للعجز الكلى، وفى حالة الإصابة تتولى شركة التأمين نفقات العلاج كاملة. (**الشروق** ١١/٢٧)

● **فى ٢٧ من نوفمبر ٢٠١١،** انتهت عملية تصويت المصريين فى الخارج للانتخابات التشريعية لأول مرة فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية.

●● **فى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١١** وفى أول انتخابات برلمانية، بعد ثورة يناير المجيدة، ووسط أجواء من الأمن والشفافية والتنظيم، تنهى عقودا من التزوير والسطو على إرادة الأمة، وتفتح أبواب الأمل فى فجر جديد من الحرية والديمقراطية والتمثيل الحقيقى للشعب تدفق ملايين المصريين فى ٩ محافظات إلى صناديق الاقتراع، وشكلوا سلاسل بشرية طويلة، امتدت لعدة كيلومترات أمام اللجان الانتخابية للإدلاء بأصواتهم، واختيار نوابهم لمقاعد البرلمان الجديد، وذلك فى اليوم الأول من المرحلة الانتخابية الأولى التى تجرى على يومين.

تنافس فى الجولة الأولى ١٤٥٢ مرشحا على١١٢ مقعدا مخصصة للقوائم الحزبية و٢٣٥٧ مرشحا على٥٦ مقعدا من مقاعد الفردى فى محافظات: القاهرة والإسكندرية والفيوم وكفر الشيخ وبورسعيد ودمياط وأسيوط والبحر الأحمر والأقصر.

وإلى جانب الإقبال غير المسبوق، الذى شهدته معظم اللجان، فقد شهدت العملية الانتخابية ظواهر إيجابية جديدة فى القاهرة والمحافظات، من أهمها اختفاء ظاهرة البلطجة، وشراء الأصوات التى كانت تحدث عادة أمام اللجان، واقتصر الأمر على بعض الحوادث والمشاجرات والمخالفات المحدودة التى لم تخل بسير وانتظام العملية الانتخابية فى مجملها.

وتركزت أبرز ملاحظات ممثلى المرشحين والمجتمع المدنى، على تأخر فتح بعض اللجان لتأخر وصول القضاة، وعدم ختم بعض بطاقات التصويت وعدم السماح لبعض وسائل الإعلام بالدخول إلى داخل مقار اللجان.

وفى ترجمة عملية للتعهدات الحاسمة، التى أطلقها المشير محمد حسين طنطاوى القائد العام، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتأمين الانتخابات تفقد المشير طنطاوى عددا من اللجان الانتخابية فى مدينة نصر، ومصر الجديدة، والوايلى، وتابع سير إجراءات العملية من داخل وخارج اللجان.

فيما تم توزيع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة على محافظات المراحل التسعة الأولى.

وقد فتحت نحو ١٨٥٠٠ لجنة فرعية أبوابها أمام الناخبين فى ٩ محافظات، وفى نحو ١٦ دائرة للقوائم، و٢٨ للفردى تحت إشراف ما يقرب من عشرة آلاف قاض، وبمتابعة نحو ثمانية آلاف مراقب، علاوة على المئات من مراسلى الصحف والقنوات العربية والأجنبية.

وتنافس فى الانتخابات بمراحلها الثلاث نحو ٦٩٥١ مرشحاً عن المقاعد الفردية، و٥٩٠ مرشحاً على القوائم الحزبية لاختيار ٤٩٨ عضواً بمجلس الشعب، على أن يتم اختيار ثلثى الأعضاء وعددهم ٣٣٢ فى ٤٦ دائرة انتخابية بنظام القوائم المغلقة، والثلث الأخير «١٦٦» عضوا بنظام الانتخاب الفردى فى ٨٣ دائرة انتخابية، على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين.

مشاهد من انتخابات المرحلة الأولى

وفى القاهرة، كشف المشهد الانتخابى عن مشاركة جماهيرية غير مسبوقة، حيث امتدت الطوابير أمام اللجان لعدة كيلومترات، واستأجر المرشحون سيارات الميكروباص والسرفيس لنقل ناخبيهم إلى اللجان، كما قامت بعض اللجان الشعبية، بمشاركة الجيش والشرطة فى تأمين اللجان، خاصة فى المناطق الشعبية كالبساتين ودار السلام ومصر القديمة والسيدة زينب والمناطق النائية نوعاً فى طرة وحلوان و١٥ مايو والتبين.

وفى الإسكندرية، شهدت مختلف اللجان إقبالاً كثيفاً خاصة فى دوائر مينا البصل والعامرية وبرج العرب والدخيلة والعجمى برغم هطول الأمطار وانتشار برك المياه أمام بعض اللجان.

وفى أسيوط والأقصر، شهدت العملية الانتخابية مشاركة كثيفة من المرأة والتى حرصت على الإدلاء بصوتها منذ ساعات الصباح الأولى.

وفى كفر الشيخ شهدت جميع مراكز المحافظة إقبالاً لافتاً طغى عليه حضور كبار السن.

وقد رصدت **«الأهرام»** (٢٩ نوفمبر) مشاهد من الانتخابات فى القاهرة والمحافظات، حيث كان هناك تدفق جماهيرى كبير فى دائرة جنوب القاهرة التى تضم ١٣ منطقة من السيدة زينب إلى حلوان وامتدت الطوابير لأكثر من كيلو متر أمام اللجان.. وكان هناك إقبال شديد وتأخر فى بعض اللجان بمدينة نصر ووقعت مشادات بين الناخبين والإداريين لكن الجيش سيطر على الموقف.. وتقدم كبار السن المشهد الانتخابى فى دائرة قصر النيل وبولاق أبو العلا وعابدين والموسكى والأزبكية والزمالك.

وقد أكد المستشار عبدالمعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن القضاة واجهوا العديد من المشكلات أثناء ذهابهم لمقرات اللجان الانتخابية التى يشرفون عليها، حيث لم يستدل بعضهم على اللجنة فتوجهوا إلى قسم الشرطة، وقامت قوات الأمن بتوصيلهم للجانهم، وهو ما تسبب فى تأخر بعض القضاة. (**الشروق** ١١/٢٩)

وقد صدق المشير حسين طنطاوى على تخصيص طائرات نقل عسكرية للعمل كمجهود جوى لنقل صناديق الانتخابات والقضاة، فى الأماكن النائية، على مدار الجولات الثلاث ومراحل الإعادة.

وحرص عدد كبير من مرشحى الرئاسة المحتملين على المشاركة فى العملية الانتخابية، ومن بينهم عمرو موسى، الذى رفض أن يتجاوز الطابور الممتد أمام لجنة مدرسة فاطمة الزهراء فى التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة، وأحمد شفيق الذى امتدح الإخوان المسلمين وأثنى على دورهم خلال الثورة، خلال الإدلاء بصوته أمام لجنة مدرسة سيزا نيراوى بمنطقة التجمع الخامس، علاوة على عدالمنعم أبو الفتوح، والذى أدلى بصوته أمام لجنة مدرسة ترميم الآثار الفنية فى مدينة نصر. (**الشروق** ١١/٢٩)

● **فى الإسكندرية** توافد آلاف السكندريين منذ صبيحة الاثنين «٢٨ فبراير» على اللجان الانتخابية المنتشرة داخل ١٧٥٤ مقرا انتخابيا تضم ٣٣٤٩ لجنة فرعية، فى ٤ دوائر، لـ«الفردى» يختارون ٨ مرشحين من إجمالى ٤١٨، و٢ لـ«القائمة» يختارون ١٦ مرشحاً من إجمالى ٢٦٢، للإدلاء بأصواتهم فى أولى مراحل الانتخابات البرلمانية لاختيار ٢٤ نائباً ببرلمان الثورة عن محافظة الإسكندرية. (**الشروق** ١١/٢٩)

● **فى الأقصر** توافد المئات بالأقصر فى الساعات الأولى من صباح، على ٦٩٤ لجنة انتخابية داخل ٣٧٣ مقراً، لاختيار ٦ مرشحين بين ٧٩ النظام الفردى، و٤٨ مرشحا ضمن ١٢ قائمة حزبية، وتميزت العملية الانتخابية بتنوع أعمار الناخبين من الشباب وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، ولعل الأبرز كان الإقبال غير

المسبوق من النساء التى فاقت فى أحيان كثيرة أعداد الرجال، وامتدت الطوابير لمسافة عشرات الأمتار خارج اللجان مما أربك الحركة المرورية أمام العديد منها.

● **فى الفيوم** شهدت اللجان الانتخابية بمحافظة الفيوم إقبالاً غير مسبوق من الناخبين للإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات البرلمانية، وسط تأمين كامل داخل المقار الانتخابية من ضباط وجنود الجيش والشرطة العسكرية وبعض أفراد الشرطة.

● فى بورسعيد استيقظت المحافظة منذ الصباح الباكر على طوابير طويلة وجماعات بأعداد كثيفة تتوجه نحو اللجان الانتخابية للمشاركة فى انتخاب أول مجلس للشعب بعد الثورة بكل حرية، وفى مشهد غير مسبوق فى تاريخ بورسعيد خرج المواطنون بدوافع ذاتية بعيداً عن الرشاوى الانتخابية وغيرها من الأساليب التى دفنت مع الثورة.

● **فى كفر الشيخ** فرضت الأمطار والظروف الجوية السيئة نفسها على بداية الانتخابات فى كفر الشيخ، حيث كان الإقبال ضعيفاً صباحاً، إلا أن الأعداد بدأت بالزيادة مع انتصاف النهار، وزادت كثافتها فى الساعات التالية، وشهدت اللجان بعض المشكلات نتيجة إصرار القضاة على التطبيق الصارم للإجراءات.

● **وفى أسيوط** كما هو متوقع تماماً.. سيطرت العصبية والقبلية على اللجان فى القرى والنجوع بأسيوط وبدت وكأن كل قرية تصوت لمرشحها أما فى مدينة أسيوط نفسها فإن الصراع اشتعل بين ثلاثة أطراف هم الإخوان المسلمون والسلفيون وفلول الحزب الوطنى، وتأخرت اللجان فى بدء عملها فى عدد من المدن والقرى.

● **وفى البحر الأحمر** على امتداد ١٠٨٠ كيلو مترا من الزعفرانة شمالا ومن رأس حدربه جنوبا على الحدود مع السودان، ساد الهدوء اليوم الأول من انتخابات مجلس الشعب بمحافظة البحر الأحمر، ولعبت اللجان الشعبية دوراً فاعلاً وإيجابياً فى شرح كيفية التصويت للناخبين الذين حرصوا على الوجود منذ الصباح الباكر، كما قام شباب اللجان الشعبية بتوجيه الناخبين إلى لجانهم عن طريق الموقع الإلكترونى للجنة العليا.

ولم يعكر صفو اليوم إلا ظهور محاولات تقديم الرشاوى للناخبين على طريقة الحزب الوطنى المنحل، إلا أن الشباب تصدوا لتلك المحاولات. (**الأهرام** ٢٩ نوفمبر).

● **وفى دمياط** بدأت الانتخابات فى يسر وسهولة وجدية رغم أنها تتميز بصراع خاص بين القوى الإسلامية بمختلف أطيافها، حيث تتركز المنافسة بين الإخوان المسلمين والسلفيين وحزب الوسط.

وتضم دمياط دائرتين انتخابيتين يتنافس عليهما ١٣ حزبا و١٠٣ مرشحين على المقاعد الفردية.

تجاوزات المرحلة الأولى

تلقت اللجنة العليا للانتخابات ما يقرب من ٧٠ شكوى وبلاغاً معظمها بسبب تأخير فتح اللجان وعدم وصول أوراق التصويت إلى لجان أخرى ووصول الأوراق غير مختومة بعدد من اللجان الأخرى.

ورصد تقرير لجنة الحريات بنقابة المحامين عدم التزام الأحزاب بالصمت الانتخابى.

بينما قالت غرفة عمليات الأحزاب إن الورقة الدوارة وتأخر اللجان وتجاوزات المندوبين أبرز المخالفات.

وسجلت غرفة عمليات القضاة احتجاز قاضيين فى أسيوط والبساتين.

● فى النصف الثانى من يوم التصويت رصد المراقبون التابعون لمنظمات المجتمع المدنى المصرى مجموعة من الانتهاكات النوعية تمثلت فى حدوث معارك انتخابية بين أنصار المرشحين المستقلين والأحزاب فى محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والأقصر للسيطرة على التصويت فقد حدثت مشاحنات لأسباب دينية (**الأهرام** ٢٩ نوفمبر) فى محافظات القاهرة بمنطقة حلوان بين بعض السيدات بمدرسة عاطف السادات بحلوان وفى بورسعيد بدأت معركة بالأسلحة البيضاء وزجاجات المياه الغازية بين أنصار حزب النور والجماعة الإسلامية من ناحية وأنصار حزب المصريين الأحرار من ناحية أخرى أمام مدرسة التيمورى بقسم شرطة شرق بسبب قيام أنصار حزب النور بتوزيع أوراق دعاية انتخابية لهم، وكذلك قيام حزب الحرية والعدالة بنقل أنصاره فى أسيوط بسيارات لأماكن التصويت.

كما رصد التحالف المصرى قيام مجموعة من الشباب المنتمين للأحزاب السياسية ذات الصبغة الدينية باستخراج أرقام اللجان للناخبين بالقاهرة والإسكندرية والفيوم، وإلغاء الانتخابات فى اللجنة رقم ٣٤٧ بالوايلى لقيام الموظفين داخلها ببدء التصويت بسبب تأخر القاضى وفور وصوله ألغى التصويت بها، بالإضافة إلى بدء بعض اللجان متأخرة جدا لمدة ٣ ساعات فى محافظة الأقصر.

ورصد مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية عدداً من الملاحظات شملت تأخر فتح اللجان عن الموعد المحدد وتأخر وصول الاستثمارات إلى اللجان الانتخابية، ووجودا أمنيا مكثفا من الجيش والشرطة لحماية اللجان وارتفاع نسبة الإقبال على التصويت من قبل المواطنين.

أما المجلس القومى لحقوق الإنسان فقد رصد انتهاكات فى الساعات الأولى للانتخابات تمثلت فى تأخر القضاة وفتح اللجان وعدم ختم بعض بطاقات التصويت.

● فى اليوم ذاته بدأ فرز أصوات المصريين فى الخارج داخل السفارات بحضور ممثلى الجاليات.

ردود الأفعال الدولية

الصحف الأمريكية: إقبال غير متوقع.. والحشود تتحدى الفوضى والعنف.

الصحف البريطانية: أكبر اختبار للديمقراطية فى المنطقة والإخوان تملؤهم الثقة.

الصحف الفرنسية: الإسلاميون يتجهون بقوة لتولى زمام السلطة.

رئيس لجنة المشاركة الديمقراطية بالكونجرس الأمريكى: مصر تشهد يوماً عظيماً.. وجئت لمشاهدة الإجراءات الانتخابية.

سفيرة أمريكا بالقاهرة: الانتخابات لحظة تاريخية وواشنطن ستعمل مع من يختاره المصريون.

الأمم المتحدة تشيد بالإقبال الكبير للناخبين على الإدلاء بأصواتهم.

بنيامين بن البغازر ممثل حزب العمل بالكنيست: إسرائيل مطالبة بالاستعداد لأسوأ سيناريو فى المنطقة بعد الربيع العربى.

اليوم الثانى من المرحلة الأولى

● **فى ٢٩ من نوفمبر ٢٠١١** تراجع الإقبال على لجان الاقتراع فى اليوم الثانى من المرحلة الأولى بعد توافد الملايين على اللجان فى ٩ محافظات فى اليوم الأول (٢٨ نوفمبر) أكد الشعب المصرى نجاحه فى اختبار الديمقراطية، وتوافد الناخبون على لجان الاقتراع لليوم الثانى، وأشارت التقديرات الأولية إلى أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى محافظة البحر الأحمر ٥٠٪ وفى الفيوم ٦٠٪ والأقصر ٥٥٪ وبورسعيد ٦٥٪ وكفر الشيخ ٥٠٪ والإسكندرية ٥٥٪ وأسيوط ٦٠٪ و٦٥٪ فى دمياط.

ووفقاً لـ **«المصرى اليوم»** (٣٠ نوفمبر) رصد تقرير مراقبى لجنة الحريات بنقابة المحامين لليوم الثانى للتصويت فى المرحلة الأولى من الانتخابات انخفاض نسبة الإقبال خلال الساعات الأربع الأولى من فتح باب التصويت بمحافظات القاهرة والإسكندرية والأقصر وكفر الشيخ، مؤكداً أن أزمة التأخر فى فتح اللجان مستمرة

فى هذه المحافظات أيضاً، لافتا إلى عدم رصد أى مشاكل أو شكاوى تتعلق بتخزين الصناديق من اليوم الأول إلى اليوم الثانى، وقيام لجان شعبية بمساعدة الشرطة والجيش فى حمايتها.

ولفت التقرير إلى أن المخالفات الرئيسية التى تم رصدها فى محافظة القاهرة خلال اليوم الثانى للتصويت تتمثل فى استمرار ممثلى الأحزاب والمرشحين فى خرق فترة الصمت الانتخابى، وتأخر فتح اللجان ونقص فى بطاقات الانتخاب شهدته بعض اللجان.

● **وفى الإسكندرية** رصد التقرير انخفاض أعداد الناخبين بشكل ملحوظ عن اليوم الأول، مع التزام القضاة بفتح اللجان فى مواعيدها فى غالبية الدوائر، وأوضح التقرير أن قائمتى الحرية والعدالة والكتلة هما الأكثر خرقا لفترة الصمت الانتخابى إضافة إلى قائمة حزب الوسط الجديد. (**المصرى اليوم** ١١/٣٠)

وتلقت غرفة العمليات المركزية بالمجلس القومى لحقوق الإنسان ٩٦٤ شكوى فى اليوم الثانى للانتخابات تم التعامل مع ٥٧٩ منها.

● كما تلقت غرفة عمليات نادى القضاة نحو ١٠٠٠ شكوى منذ بدء الانتخابات من القضاة المشرفين على الانتخابات، وقد قرر القاضى المشرف على لجان دائرة قصر النيل وقف إجراءات فرز الأصوات مؤقتًا بسبب الفوضى والبلطجة التى سادت مقر اللجنة.

كما استمرت الدعاية الانتخابية لأحزاب الكتلة المصرية والحرية والعدالة وحزب الثورة المصرية والمصريين الأحرار، ولوحظ الإقبال الكبير من النساء فى اليوم الثانى فى المحافظات حيث انتظمن فى صفوف طويلة فى اللجان المخصصة لهن تجاوزت بكثير طوابير الرجال أمام لجانهم، متشجعات بمناخ الهدوء والتأمين الجيد للجان وعدم وجود أعمال عنف. (**الأهرام** ١١/٣٠)

● وقد أعلنت منظمة العفو الدولية أنها لم ترصد أى انتهاكات لحقوق الناخبين فى العملية الانتخابية، التى جرت حاليا فى إطار المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية. (**الأهرام** ١١/٣٠)

● كما أعرب المشير حسين طنطاوى، القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، عن سعادته للإقبال الشديد على الانتخابات من جميع فئات المجتمع، وقدم لهم الشكر على الاستجابة لدعوته للانتخابات، وحرصهم على نجاح عمليات الاقتراع. (**الأهرام** ١١/٣٠)

● وقد رصدت **الأهرام** مشاهد من اليوم الثانى نوجزها فى النقاط التالية:

– **فى الإسكندرية**: حشد الأحزاب والمستقلون مندوبيهم لجمع أكبر عدد من الأصوات.. تدفق العاملين بالمناطق الصناعية يرفع نسبة الإقبال مساء.. والقوات المسلحة تتصدى للبلطجية وتعيد فتح لجنتين فى غربال.

– **بورسعيد:** ساد الهدوء اليوم الثانى.. و٣٤٣ صندوقاً إضافياً بعد إقبال اليوم الأول.

– **أسيوط:** غضب واستياء فى اليوم الثانى بسبب اتهامات وجهت للمشرفين على بعض اللجان بغلق الصناديق قبل موعدها.. وإقبال متوسط فى جميع القرى.

– **الفيوم:** هدوء وانضباط واختفاء السلبيات

– **كفر الشيخ:** غضب مرشحى الفردى لمنع الوكلاء من دخول اللجان

– **الأقصر:** لجان فارغة صباحاً.. نشطة ظهراً

– **دمياط:** إقبال محدود بسبب عمود الأسبوع (اليوم الرئيسى لورش صناعة الأساس) واتهامات متبادلة بين الوسط والإخوان.

– **البحر الأحمر:** المنتقبات يرفضن كشف وجوههن لرئيس اللجنة.. والسلفيون اشتكوا القاضى فى المحكمة.

● **وفى اليوم نفسه** تلقت غرف متابعة الانتخابات بمنظمات المجتمع المدنى ومجلس حقوق الإنسان عدة شكاوى من الناخبين والمرشحين والمراقبين عن سير عملية التصويت فى المرحلة الأولى، وبلغ إجمالى عدد الشكاوى التى تلقاها مجلس حقوق الإنسان ١١٤٦.

● كما رصدت **الأهرام** مخالفات وسلبيات شهدتها المرحلة الأولى جاء نتيجة الإقبال الشديد من المواطنين على التصويت والمشاركة، لكنها لم تعكر صفو العملية الانتخابية، منها وصول القضاة إلى مقار اللجان فى وقت متأخر عن الموعد المحدد، وكذلك بطاقات التصويت، مما ترتب عليه فتح بعض مقار التصويت فى مواعيد متأخرة، وهو ما أحدث نوعا من الارتباك.

قيام بعض الأحزاب مثل الحرية والعدالة، والكتلة المصرية وغيرهما بمخالفة القانون، وذلك بتوزيع بعض ملصقات الدعاية لمرشحيهم أمام مقار اللجان. ومن جانب الناخبين كانت أكثر المشكلات التى تفرض نفسها عدم قدرة بعضهم على اختيار مرشح ما لكثرة المرشحين وتوزيعهم فى مقار لجان انتخابية بعيدة عن محال سكنهم، على الرغم من كثرة المدارس المحيطة بهم، وهو ما فسره البعض بأن التوزيع يأتى حسب بطاقة الرقم القومى.

● بينما رصدت غرفة عمليات مراقبة الانتخابات بنقابة الصحفيين حالتى احتجاز

لصحفيين بجريدة الدستور بدائرة (٩) فردى حلوان.. وأشادت بانضباط القضاة والأمن.

● كما رصد التحالف المصرى لمراقبة الانتخابات «استمرار ظاهرة تأخر فتح أبواب اللجان فى بعض الدوائر الانتخابية»، وانتقد التحالف الذى يضم ١٢٣ منظمة وجمعية حقوقية وتنموية موزعة فى ٢٦ محافظة بشمال وجنوب مصر، «استمرار الدعاية الانتخابية لصالح بعض المرشحين والأحزاب، خاصة الحرية والعدالة، والنور، خلال يومى الاقتراع».

وقد نالت الانتخابات البرلمانية فى مصر استحسانا غربيا واسعا مع سير هادئ ومنظم للجولة الأولى منها.

بينما أجمع المراقبون الأمريكيون المستقلون، الذين يتابعون الانتخابات المصرية، على أنهم كونوا «انطباعًا إيجابيًا أول» عن سير العملية الانتخابية، بحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر.

● **وفى اليوم نفسه** أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن ١٠٠ ألف مغترب صوتوا فى المرحلة الأولى للانتخابات بنسبة تجاوزت ٧٠٪ من عدد المسجلين بموقع اللجنة العليا للانتخابات.

● وتصدرت الانتخابات المصرية، اهتمام وسائل الإعلام العالمية واحتلت الصفحات الأولى لأبرز الصحف والمواقع الإخبارية، وأشادت وسائل الإعلام بالإقبال الكثيف الذى شهده اليوم الأول من الاقتراع ومروره بسلاسة دون أحداث عنف، وركز العديد من وسائل الإعلام على صعود التيار الإسلامى وجماعة الإخوان المسلمين واقترابهم من السلطة، ومخاوف بعض المسيحيين من ذلك، ووصفت وسائل الإعلام الانتخابات بأنها تاريخية، مشيرة إلى أنها أول انتخابات تشهدها مصر منذ سقوط نظام الرئيس السابق حسنى مبارك. وكان من أبرز التعليقات:

– **كريستيان ساينس مونيتور:** «المصريون يقطفون ثمار ثورة ٢٥ يناير»..

– **نيويورك تايمز:** «المجلس العسكرى الفائز الأكبر من الإقبال الكثيف».

– **تايم:** «مصر تشهد انتفاضة جديدة بعد سنوات من اللامبالاة السياسية».

– **واشنطن بوست:** «بزوغ فجر الديقراطية فى مصر.

– **وول ستريت جورنال:** «الانتخابات تحدد مناخ الاستثمار الاقتصادى».

– **جارديان:** «الشعب المصرى تحدى الخوف..»روبرت فيسك: «الانتخابات المصرية أقرب إلى الخيال». (**المصرى اليوم** ١١/٣٠)

● **وفى ٣٠ من نوفمبر ٢٠١١** أشاد المراقبون الدوليون بحجم الإقبال على المرحلة

الأولى من الانتخابات المصرية وجودة تنظيمها، رغم المخاوف التى سادت قبيل عقدها، وأكدوا أن التجاوزات التى حدثت فى العملية الانتخابية هى «تجاوزات بسيطة وغير جوهرية».

● وشنت أحزاب الكتلة المصرية هجوما عنيفا على التيارات الإسلامية، واتهمتها باستخدام الدين فى الدعاية، وإنفاق أموال طائلة لرشوة الناخبين.

– وفيما يخص المصريين بالخارج فقد شارك فى التصويت نحو ١٢٠ ألف صوت من بين ٣٣٥ ألفًا سجلوا أسماءهم فى المرحلة الأولى للانتخابات. (**الأهرام** ١٢/٢).

نتائج المرحلة الأولى

● **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١** نشرت جريدة **المساء الأسبوعية** النتائج الرسمية للمرحلة الأولى من انتخابات الشعب وننقلها فيما يلى:

– استطاعت الكتلة المصرية أن تحقق المركز الثالث بقوائمها فى انتخابات المرحلة الأولى التى جرت فى٩ محافظات بنسبة١٥٪ بعد قوائم الحرية والعدالة التى حصلت على٤٠٪ والنور السلفى الذى حصل على٢٠٪.

وأظهرت نتائج فرز الأصوات فى القوائم بالمحافظات التسع والتى بلغ مجموعها٩ ملايين و٧٣٤ ألف و٥١٣ صوتًا حصول حزب الحرية والعدالة على أكبر قدر من الأصوات بلغ٣ ملايين و٥٦٥ و٩٢ صوتًا يليه حزب النور٢٣٧,٧١٣ ثم الكتلة١٢٩٩٨١٩ والوفد٦٩٠٠٧٧ والوسط٤١٥٥٩٠ ثم الثورة مستمرة ٣٣٥٩٤٧ ومصر القومى ١٥٣٤٢٩ والحرية ١٣٦٧٨٤ (**الأهرام** ٤ ديسمبر).

● أما نتائج القوائم الحزبية فى المحافظات التسع التى أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات يوم ٤ ديسمبر فكان بيانها كالتالى:

حصلت قوائم التحالف الديمقراطى على نصيب الأسد، وتصدرت المشهد، بالحصول على ثلاثة ملايين و٥٦٥ ألفًا و٩٢ صوتًا، من عدد الأصوات الصحيحة، بنسبة بلغت ٣٤,٩٪، فيما حل ثانيا، تحالف حزب «النور»، الممثل للتيار السلفى، بحصوله على ٢ مليون و٣٧١ ألفًا و٧١٣ صوتًا، بنسبة ٢٣,٢٪، ثم جاء تحالف «الكتلة المصرية»، فى المركز الثالث، بعدما تحصل على مليون و٢٩٩ ألفًا و٨١٩ صوتًا، بنسبة ١٢,٧٪، فيما حصلت قوائم حزب «الوفد»، على المركز الرابع بالحصول على ٦٩٠ ألفًا و٧٧ صوتًا، بنسبة ٦,٧٪، يليها حزب «الوسط» فى المركز الخامس، بحصوله على ٤١٥ ألفًا و٥٩ صوتًا، بنسبة ٤٪.

وحل تحالف «الثورة مستمرة» فى المركز السادس، بحصوله على ٣٣٥ ألفًا و٩٤٧

صوتًا، بنسبة ٣,٢٪، بينما حصلت قوائم حزب «الإصلاح والتنمية» على المركز السابع، بتحصلها على ١٨٥ ألفًا و٢٣٨ صوتًا، بنسبة ١,٨٪، ثم حزب «مصر القومى» فى المركز الثامن، وحصل على ١٥٣ ألفًا ٤٢٩ صوتًا، بنسبة ١,٥٪، وحزب «الحرية» فى المركز التاسع، بالحصول على ١٣٦ ألفًا و٧٨٤ صوتًا، بنسبة ١,٣٪، فيما جاء حزب «العدل» فى المركز العاشر، حيث حصل على ٧٦ ألفًا و٧٦٩ صوتًا، بنسبة ٠,٧٪.

وبلغ عدد الأصوات الصحيحة ١٠ ملايين و٢١ ألفًا و٣٦٣ صوتًا، من إجمالى عدد المشاركين فى أولى مراحل العملية الانتخابية، والذى بلغ ١٠ ملايين و٦٣٤ ألفًا و٧٦ ناخبًا، فيما وصل عدد الأصوات الباطلة إلى ٦١٢ ألفًا و٧١٣ صوتًا، وذلك من بين إجمالى ١٧ مليونا و٥٢٢ ألفًا و٥٨٣ ناخبًا، ممن لهم حق الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، وقدرت نسبة المشاركة بنحو ٦٠,٧٪. (**الشروق** ٥ ديسمبر)

● **فى ٣ من ديسمبر ٢٠١١** وافقت اللجنة العليا للانتخابات على طعن تقدم به حزب الوفد ضد مرشح حزب النور بكفر الشيخ لوقف إعلان نجاحه؛ نظرا لعدم حصوله على الأغلبية اللازمة، وقررت اللجنة إدخاله انتخابات الإعادة.

بينما قررت محكمة القضاء الإدارى بأسيوط وقف الانتخابات بالدائرة الثالثة بالمحافظة.

فى الوقت نفسه تقدم٧٥ مرشحًا عن دائرة شمال القاهرة فردى بطعن ببطلان الانتخابات، بسبب فقدان أكثر من١٥ صندوقًا واستبعاد٩٠ صندوقًا أخرى من الفرز.

فى حين طعن حزب الوسط.. أمام اللجنة العليا للانتخابات ـ على نتائج الدائرة الخامسة بالقاهرة (عين شمس/ المطرية/ السلام/ المرج) بسبب اختفاء٣٠٠ صندوق من لجنة الفرز.

● كما قضت محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية باختصاص محكمة النقض بنظر دعاوى بطلان إعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب وعدم اختصاصها بنظر الدعوى التى أقامها أحد المرشحين بالدائرة الثالثة بالإسكندرية.

أول ضحية للانتخابات

شهدت محافظة المنوفية سقوط أول ضحية فى انتخابات «برلمان الثورة».. أمام ميدان «صيدناوى» بمدينة تلا.. حيث لقى إبراهيم شعبان عبدالله مصرعه مع الساعات الأولى لصباح ٣ ديسمبر.. فى مشاجرة بالأسلحة النارية بين أنصار بعض المرشحين.

تأييد الحكم ببطلان دائرة الساحل

● **فى ٥ من ديسمبر ٢٠١١** شهدت انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب ـ إقبالا محدودا فى معظم الدوائر، ومن المتوقع أن يبدأ إعلان النتائج مساء اليوم.

وقد حسمت المحكمة الإدارية العليا الموقف فى الدائرة الأولى بالقاهرة ومقرها قسم شرطة الساحل، حيث أيدت الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإدارى ببطلان نتيجة الانتخابات بها. ورفضت المحكمة الطعون المقامة من مرشحى حزب الحرية والعدالة الذين تضامنت معهم اللجنة العليا للانتخابات فى طعنهم ضد الحكم.

ويعد هذا الحكم باتا ونهائيا ولايجوز الطعن عليه بأى صورة من صور التقاضى.

وتضم هذه الدائرة ١٢ مقعدا منها عشرة مقاعد بنظام القائمة، ومقعدان للفردى.

من ناحية أخرى أكد المستشار محمد حسن نائب رئيس مجلس الدولة، أن إجراء الانتخابات فى الدائرة الثانية والثالثة بأسيوط والثالثة بالإسكندرية والساحل بالقاهرة ـ تعد باطلة، لأن الأحكام الصادرة بوقفها واجبة النفاذ والطعن عليها لا يوقف تنفيذها. (١٢/١٦) .

● **وقالت المصرى اليوم** (١٢/٦) عادت ظاهرة الصناديق الفارغة التى كانت السمة الرئيسية للانتخابات فى ظل النظام السابق، فى جولة الإعادة للمرحلة الأولى، فيما تصاعدت تجاوزات المرشحين وأنصارهم أمام اللجان.

ورصدت تقارير المنظمات الأهلية وغرف العمليات، سواء بوزارة الداخلية أو النيابة الإدارية أو النقابات، تراجع الإقبال على التصويت فى المحافظات التسع، بدرجة وصفتها لجنة الحريات بنقابة المحامين بـ«الضعيف جداً».

وذكر تقرير لجنة الحريات بنقابة المحامين استمرار مخالفات المرشحين سواء التابعون لحزب «الحرية والعدالة» أو «النور» أو «الكتلة المصرية» أو المستقلين، فى الدعاية الانتخابية، خاصة فى القاهرة والإسكندرية والأقصر.

– فى سياق متصل، أعلن المستشار عبدالمعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وقف إعلان النتائج فى الدوائر التى صدرت بشأنها أحكام بالبطلان لحين صدور أحكام نهائية من المحكمة الإدارية العليا.

فى المقابل، اعتبر عدد من شباب ائتلافات واتحادات الثورة أن النتائج التى أسفرت عنها المرحلة الأولى وصعود التيار الإسلامى، لا تعبر عن الشباب، أو ما قامت الثورة من أجله.

● **فى ٦ من ديسمبر ٢٠١١** أكد المستشار عبدالمعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن المرحلة الأولى بجولتيها الأولى والثانية لم تشبها أى حالات تزوير، وشدد على حرص اللجنة العليا على تنفيذ أحكام القضاء بشأن الطعون فى العملية الانتخابية.

وقد قررت اللجنة العليا تأجيل إعلان نتائج «القوائم» للمراحل الثلاث، لحين إعادة الانتخابات بدائرة الساحل يومى ١٠، ١١ يناير، والإعادة يومى ١٧ و١٨ يناير المقبل.

وأوضح المستشار عبدالمعز إبراهيم أن الانتخابات بدائرة الساحل ألغيت نتائجها، تنفيذا لحكم المحكمة الإدارية العليا، التى أبطلت الانتخابات بها.

اختتمت جمعية «يلا نشارك للتنمية الاجتماعية» متابعتها لليوم الثانى لجولة الإعادة للمرحلة الأولى، أكد عدد من المتابعين أن نسبة المشاركة فى جولة الإعادة لم تتخط ٢٠٪ وهى ظاهرة خطيرة ومقلقة، لأن جولة الإعادة تعد هى الفرصة الأخيرة لحسم المقاعد والتى تتطلب مشاركة أكبر من الناخبين وليس العكس لإضفاء الإرادة الشعبية على الاختيار بصورة كبيرة.

● **فى ٨ من ديسمبر ٢٠١١** نشرت **الأهرام** النتيجة النهائية للمقاعد الفردية فى المرحلة الأولى، وبيانها كالتالى:

محافظة القاهرة:

الدائرة الأولى (مؤجلة).

الدائرة الثانية: عمرو زكى فئات(الحرية والعدالة)، ياسر عبدالله ـ عمال (الحرية والعدالة).

الدائرة الثالثة: د.مصطفى النجار ـ فئات (العدل) عمرو عودة ـ عمال(مستقل)

ـ الدائرة الرابعة: عمرو حمزاوى فئات(مصر الحرة)، هشام سليمان ـ عمال (فلول)

ـ الدائرة الخامسة: سيد جاد الله ـ فئات (الحرية والعدالة)، أشرف سعد ـ عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة السادسة: محمد أبو حامد- عمال(الكتلة المصرية)، مصطفى فرغلى عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة السابعة: د.خالد محمد ـ فئات(الحرية والعدالة)، ناصر عثمان ـ عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثامنة: خالد حنفى فئات(الحرية والعدالة)، يسرى بيومى عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة التاسعة: مصطفى بكرى فئات (مستقل)، رمضان عمر ـ عمال (الحرية والعدالة)

محافظة بورسعيد:

د .أكرم الشاعر ـ فئات (الحرية والعدالة)، البدرى فرغلى عمال (مستقل)

محافظة الإسكندرية:

ـ الدائرة الأولى: حسنى دويدار ـ فئات (الحرية والعدالة)، مصطفى محمد مصطفى عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثانية: المستشار محمود الخضيرى فئات (مستقل)، المحمدى سيد أحمد ـ عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثالثة: محمود عطية-فئات (الحرية والعدالة)، صابر أبوالفتوح - عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الرابعة: عصام حسانين ـ فئات(النور)، عصام محمود ـ عمال(مستقل يدعمه حزب النور)

محافظة دمياط:

ـ الدائرة الأولى: د .على الداى فئات (الحرية والعدالة)، محمد أبوموسى عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثانية: محمد الفلاحجى فئات (الحرية والعدالة)، عمران مجاهد ـ عمال (مستقل)

محافظة كفرالشيخ:

ـ الدائرة الاولى: محمد إبراهيم منصور ـ فئات (النور)، القبطان محمود زعفان - عمال (النور)

ـ الدائرة الثانية: محمد عامر ـ فئات (الحرية والعدالة)، أشرف السعيد- عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثالثة: محمد الحليسى - فئات (الحرية والعدالة)، عبدالعليم داود ـ عمال (حزب الوفد)

محافظ أسيوط:

ـ الدائرة الأولى: د .سمير خشبة ـ فئات (الحرية والعدالة)، الشيخ بيومى إسماعيل ـ عمال(النور)

ـ الدائرة الثانية: محمد سلامة بكر - فئات (الحرية والعدالة)، محمد موسى مضر - عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثالثة: عبد العزيز خلف – فئات (الحرية والعدالة)، عبدالله صادق – عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الرابعة: حسن على عبدالعال ـ فئات (الحرية والعدالة)، عامر عبدالرحيم ـ عمال (الجماعة الإسلامية)

محافظة الأقصر:

عبدالموجود راجح دردیرى فئات (الحرية والعدالة)، خالد مجاهد ـ فلاح (الحرية)

محافظة الفيوم:

ـ الدائرة الأولى: حمدى طه ـ فئات (الحرية والعدالة)، عادل إسماعيل ـ عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثانية: سيد جبر ـ فئات (الحرية والعدالة)، أسامة يحيى عمال (الحرية والعدالة)

ـ الدائرة الثالثة: فوزى على عبدالعزيز ـ فئات (الحرية والعدالة)، جمال حسن ـ عمال (الحرية والعدالة)

محافظة البحرالأحمر:

محمد يوسف قطامش ـ فئات (الحرية والعدالة)، عبدالباسط قوطة ـ عمال (المواطن المصرى)

● **فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١١** قضت محكمة القضاء الإدارى بتمكين المدون علاء عبد الفتاح المحبوس احتياطيا على ذمة قضية أحداث ماسبيرو ومن الإدلاء بصوته فى المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية.

● **فى ١١ من ديسمبر ٢٠١١** أرست المحكمة الإدارية العليا، مبدأ انتخابيًا قانونيًا، بأنه لا يجوز دستورياً حرمان مرشحى القائمة ذوى الأوراق السليمة من الترشح، وأخذهم بذنب غيرهم ممن لم يكتمل شرط ترشحه بالقائمة الحزبية. وكذلك بطلان قرار اللجنة العليا للانتخابات باستبعاد قوائم أى من الأحزاب التى تضم بعضًا أو أحد المرشحين الذين لم يستوفوا شروط الترشيح المقررة قانوناً.

المرحلة الثانية للانتخابات

● **فى ١٤ من ديسمبر ٢٠١١** جرت أحداث اليوم الأول للمرحلة الثانية للانتخابات التشريعية فى هدوء وسلاسة دون أحداث عنف تذكر، فى مؤشر قوى على الروح الإيجابية الجديدة التى تسود مصر بعد ثورة ٢٥ يناير (الأهرام ١٢/١٥) وسط إقبال كثيف فى معظم المحافظات التسع التى تجرى فيها الانتخابات، وهى:

الجيزة، والشرقية، والمنوفية، وبنى سويف، وسوهاج، وأسوان، والبحيرة، والسويس، والإسماعيلية، وشهدت بعض اللجان فى الشرقية، وسوهاج، والجيزة، والمنوفية إقبالا فاق ما شهده كثير من اللجان فى المرحلة الأولى للانتخابات.

ورصدت غرف عمليات منظمات المجتمع المدنى عددا من التجاوزات، شملت استمرار الدعاية للأحزاب والمرشحين خلال فترة الصمت الانتخابى، وتأخر فتح بعض اللجان، والتصويت الجماعى، ومنع بعض مراقبى المنظمات من متابعة العملية الانتخابية.

● **وشهد يوم ١٤ ديسمبر** تحالف حزبى «الحرية والعدالة» ـ إخوان ـ و«النور» ـ سلفى ـ لتقاسم المقاعد الفردية ببعض دوائر محافظة الجيزة.

وفى معظم المحافظات جرت العملية الانتخابية بشكل طبيعى، وقد شهد بعض الدوائر إقبالا كثيفا لسخونة المنافسة بين بعض المرشحين، ومنها دوائر: الدقى، والجيزة، ودمنهور، ومركز سوهاج، وساقلتة، وبلبيس، والزقايق.

وفى محافظة الشرقية، وقعت معركة بالأسلحة البيضاء بين أنصار بعض المرشحين سقط على إثرها أحد المصابين.

وفى الإسماعيلية، شهدت اللجان إقبالا كبيرا، خاصة القنطرة شرق وغرب والتل الكبير، وأمضى الناخبون ساعات طويلة انتظارا لدورهم فى التصويت وسط تأمين قوى للجان من جانب القوات المسلحة وأجهزة الشرطة، وسارت العملية الانتخابية بسلاسة وهدوء.

وفى بنى سويف، شهدت اللجان إقبالا محدودا فى الصباح، وتزايدت نسب الحضور بصورة كبيرة مع مضى ساعات النهار، خاصة بعد الساعة الرابعة مساء. (**الأهرام** ١٢/١٥)

كما اشتعلت حرب الدعاية الانتخابية بين الأحزاب، خاصة الدينية، ووزع حزب النور دعاية لمرشحيه عليها صور الشيخ محمد حسان، وانتقد عدد من المرشحين وجود أسماء متوفين فى ٢٢ لجنة. (**المصرى اليوم** ١٢/١٥).

● وقد احتلت النساء صدارة المشهد فى اليوم الأول من المرحلة الثانية للانتخابات، وامتدت طوابيرهن لعشرات الأمتار فى لجان عديدة، خصوصاً فى محافظة الجيزة.

وفى المنوفية، اعتمد السلفيون على مجموعات من المنتقبات للمرور على ربات البيوت وتشجيعهن على الخروج والتصويت لحزب النور، وكرر حزب الحرية والعدالة الأمر نفسه فى محافظة الشرقية.(**المصرى اليوم** ١٢/١٥)

● وقد شهد أول أيام التصويت فى المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب إقبالاً كبيراً من المواطنين، الذين اصطفوا أمام اللجان فى طوابير، وصلت إلى كيلومتر فى بعض المحافظات، واستمرت ظاهرة الدعاية الانتخابية داخل وخارج مقار اللجان، من قبل أنصار حزبى «النور» و«الحرية والعدالة» وعدد من المرشحين المستقلين رغم محاولات القوات المسؤولة عن تأمين اللجان من الجيش والشرطة، منع هذه الظاهرة، وحرر رجال الشرطة محاضر ضد أنصار حزب الحرية والعدالة فى الجيزة، وشهدت اللجان الانتخابية بالمحافظة مشادات ومناوشات بين مندوبى أحزاب «الحرية والعدالة» و«النور» و«الكتلة المصرية» بسبب اتهامات متبادلة بمحاولة توجيه الناخبين لاختيار مرشحين وقوائم بعينها، واشتكى عدد من القضاة من سوء تنظيم العملية الانتخابية بالمحافظة، ما أدى إلى إغلاق بعض اللجان فى أطفيح.(**المصرى اليوم** ١٢/١٥)

وفى سوهاج، توفى أحد المرشحين على المقاعد الفردية، وطاردت الشرطة العسكرية إحدى السيدات بعد أن اتهمها البعض بتوزيع مبالغ مالية أمام اللجان.

وفى البحيرة، تأخر فتح بعض اللجان للتصويت بسبب تأخر وصول القضاة المسئولين عنها، وتوجه عدد من الحقوقيين من مركز «كارتر» لمتابعة التصويت فى لجان كفر الدوار.

وفى السويس، رصدت تقارير حقوقية عدة تجاوزات، تمثلت فى استمرار الدعاية رغم الصمت الانتخابى، وتأخر فتح بعض اللجان.

تجاوزات رصدتها منظمات حقوقية

رصدت عدة منظمات حقوقية عدة ملاحظات فى اليوم الأول من الجولة الأولى فى المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب (المصرى اليوم ١٥ ديسمبر) أبرزها تأخر فتح العديد من اللجان، نتيجة عدم حضور القضاة، واستمرار الدعاية، وأخطاء إدارية فى ترتيب المرشحين بالكشوف، وتصويت جماعى، وأعمال عنف.

تلقت غرفة العمليات المركزية بالمجلس القومى لحقوق الإنسان ٢٠ شكوى تتعلق بعدم وصول القضاة، أو تأخرهم، ما أدى إلى تأخر فتح بعض اللجان.

ورصد مراقبو التحالف المصرى عدم الالتزام بحظر الدعاية خلال فترة الصمت، وعمليات تصويت جماعى فى لجان بالجيزة، والإسماعيلية، وأسوان. ورصدت غرفة عمليات الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات أعمال عنف فى دائرة الصف بالجيزة، وإطلاق الجيش النار فى الهواء لفض إحدى المشاجرات.

وقال تقرير لجنة الحريات بنقابة المحامين إن الساعات الأولى شهدت إقبالاً

متوسطاً على التصويت، وسط حضور مكثف من النساء، واستمرار الدعاية، وأشاد بتأمين قوات الشرطة والجيش اللجان بشكل جيد، وتدخلها أكثر من مرة لوقف الدعاية، مشيراً إلى استمرار أزمة المنتقبات فى عدد من اللجان، فى ظل عدم وجود موظفات للتعامل معهن.

ورصد المركز المصرى لحقوق المرأة بعض الانتهاكات، أبرزها حشد حزبى النور والحرية والعدالة النساء ونقلهن فى سيارات إلى اللجان، واستمرار الدعاية.

● **فى ١٥ من ديسمبر ٢٠١١** انتهت المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية، والتى شهد يومها الثانى، إقبالا متوسطا من قبل الناخبين، والذين توافدوا بأعداد متباينة على لجان الاقتراع فى ٩ محافظات، فيما استمرت الاتهامات المتبادلة بين الأحزاب والمرشحين بانتهاك فترة «الصمت الانتخابى» والتى تحظر خلالها اللجنة العليا للانتخابات أعمال الدعاية بجميع أشكالها، داخل الدوائر وفى محيط لجان التصويت. حسبما ورد لغرفة عمليات اللجنة العليا للانتخابات.

وتلقت غرفة عمليات نادى القضاة، عددا قليلا من الشكاوى، حول تجاوزات اليوم الثانى من المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب، وحسبما أفاد المستشار يسرى موسى، عضو غرفة عمليات نادى القضاة: «تلقت الغرفة نحو ١٠ بلاغات، عن تجاوزات وقعت جميعها فى دوائر محافظة الجيزة».

ورصدت غرفة عمليات الكتلة المصرية «عددا من التجاوزات التى كان القضاة طرفا فيها».

إيجابيات.. وتجاوزات المرحلة الثانية

رصدت غرف عمليات منظمات المجتمع المدنى عددا من الإيجابيات فى المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية شملت نجاح قوات الأمن من الجيش والشرطة فى تأمين الصناديق الانتخابية وانتظام عمليات التصويت فى معظم لجان الاقتراع مع استمرار عدد من السلبيات شابت العملية الانتخابية، ورصد الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات انتشار أوراق دعائية باسم الجماعة الإسلامية تدعو المسلمين إلى عدم التصويت لائتلاف الكتلة المصرية وأن التصويت لصالح الكتلة «حرام شرعًا» وتم توزيع تلك الأوراق بالدائرة الثانية بالجيزة.

واشار التقرير الى رصد اعمال حشد جماعى لصالح مرشحى حزب الحرية والعدالة ببنى سويف وقيام حزب النور السلفى باعمال الدعاية داخل اللجان.

وأكد مراقبو شبكة مراقبون بلا حدود «راصد» لمؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الانسان أن نسبة التصويت تراوحت بين٣٠ ٪ و٤٠٪ فى غالبية اللجان الانتخابية.

وأكد تقرير التحالف المصرى لمراقبة الانتخابات أن الساعات الاولى من اليوم الثانى للاقتراع شهدت حدوث أعمال عنف بين أنصار حزب النور والكتلة المصرية.

وأشار التقرير الى وجود عملية تسويد بطاقات بمدرسة الثانوية بنات بالزقازيق بمحافظة الشرقية.

ورصد مراقبو الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى وقوع مشاجرة بالأسلحة البيضاء بين انصار مرشح مستقل وأنصار حزب الحرية والعدالة بالدائرة الرابعة مركز اقتراع مدرسة شكر الإعدادية لجنة رقم ٢٦٦ وحدوث اشتباكات بين أنصار مرشحى حزب النور وانصار مرشحى حزب الحرية والعدالة وذلك لقيامهم بالدعاية داخل المقر الانتخابى وقيام الأمن بفضها.

● كما تلقت غرفة العمليات بالمجلس ١٥٠ شكوى من المحافظات التسع التى تجرى فيها انتخابات المرحلة الثانية وجاءت أبرز المخالفات والانتهاكات فى استمرار الدعاية الانتخابية والتى تجاوزت ٦٠٪ من الشكاوى الواردة من حزب الحرية والعدالة وحزب النور والكتلة المصرية وبعض المرشحين المستقلين وعدم فتح بعض مقار الاقتراع فى موعدها المقرر بسبب تأخر وصول القضاة المشرفين عليها وعدم تمكين عدد من المراقبين من القيام بمهامهم.(**الأهرام** ١٦ ديسمبر)

● **فى ٢١ من ديسمبر ٢٠١١:** شهد اليوم الأول من جولة الإعادة فى انتخابات المرحلة الثانية التى أجريت فى ٩ محافظات إقبالا ضعيفا من المواطنين على لجان الاقتراع، وتأخر بدء التصويت فى عدة محافظات، وظهرت «البطاقة الدوارة» لأول مرة وتصاعدت وتيرة الاتهامات بين مرشحى حزبى الحرية والعدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، والنور السلفى، واستمرت ظاهرة خرق فترة الصمت الانتخابى.

● **فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١١** شهد اليوم الثانى من انتخابات الإعادة فى محافظات المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب، إقبالا محدودا من الناخبين، وواصل انصار المرشحين، خاصة حزبى الحرية والعدالة والنور، الدعاية أمام اللجان وتبادلوا الاتهامات بتوجيه الناخبين، ووقعت اشتاكات بين عدد منهم فى عدة محافظات، ولقى مواطن فى بنى سويف مصرعه وأصيب شقيقه إثر تعدى ابن عمومتهما عليهما لخلافهما على تأييد مرشح فى الانتخابات.

ورصدت مصادر قضائية ضعف الإقبال فى منتصف اليوم على المشاركة فى عمليات التصويت، حيث سجلت محافظتا المنوفية وبنى سويف أعلى معدلات للتصويت بنسبة ١٥٪، بينما سجلت محافظتا الشرقية والإسماعيلية ٥٪، فى حين سجلت بقية المحافظات الخمس حوالى ١٠٪.(**المصرى اليوم** ٢٣ ديسمبر)

● **فى ٢٥ من ديسمبر ٢٠١١** نشرت **الأخبار** نتائج المرحلة الثانية

نتيجة المرحلتين

وقد جرت المنافسة فى المرحلتين على ٣٢٢ مقعدا من بين ٣٤٨ مقعدا.. وذلك بعد إلغاء الانتخابات على ٢٢ مقعدا، تعاد عليها الانتخابات وهى ٤ مقاعد بدائرة القائمة بأسوان و١٣ مقعدا بالقاهرة، بينها مقعدان للفردى بالساحل، و١٠ مقاعد للقائمة بالدائرة الأولى و٦ مقاعد فى ٣ دوائر فردية هى ديروط والفتح بأسيوط ومحرم بك بالإسكندرية وأيضا تأجيل إعلان نتيجة ٤ مقاعد فى دائرتين فرديتين بالشرقية هى الثانية والخامسة انتظارًا لحكم المحكمة الإدارية العليا.

وتكون النتيجة الإجمالية لـ٣٢٢ مقعدا هى حصول الحرية والعدالة على ١٤٩ مقعدا بنسبة ٤٦٪ والنور على ٨٠ مقعدا بنسبة ٢٥٪ ليحصل الحزبان معا على ٧١٪ والوفد ٢٥ مقعدا والكتلة المصرية ٢٣ مقعدا والمستقلين ١٢ مقعدا والإصلاح والتنمية ٧ مقاعد والوسط ٧ مقاعد والمواطن المصرى ٤ مقاعد ومصر القومى ٤ والثورة مستمرة ٥ مقاعد والحرية مقعدين ومقعد لكل من الاتحاد المصرى العربى والمستقلين الجدد والاتحاد والعدل.

أسماء الفائزين فى المرحلة الثانية

محافظة الجيزة

● الفردى

١- خطاب سيد خطاب مراد ـ الحرية والعدالة ٢- محمد إبراهيم أحمد حسين ـ الحرية والعدالة ٣ ـ جمال عبدالفتاح على عشرى ـ الحرية والعدالة ٤ ـ حسن بريك خليفة ـ الحرية والعدالة ٥- د.عمرو الشوبكى ـ مستقل ٦- أيمن محمود صادق ـ الحرية والعدالة ٧- عبدالسلام زكى بشندى ـ الحرية والعدالة ٨- محمد عبدالمنعم الصاوى ـ تحالف ـ الحرية والعدالة ٩- مصطفى محمد إبراهيم سالمان ـ مستقل ١٠- محمود محمد على عامر ـ الحرية والعدالة

● القوائم: الدائرة الأولى

١- عصام الدين محمد حسين العريان ـ الحرية والعدالة ٢- عزب مصطفى مرسى ـ الحرية والعدالة ٣- جمعة محمد البدرى ـ الحرية والعدالة ٤- أحمد عبده محمد سيد ـ الحرية والعدالة ٥- محمد الكردى ـ النور ٦- وجدى الصيفى ـ النور ٧- أحمد جبريل ـ النور ٨- سالم محمد عبدالمجيد أبو شنب ـ الكتلة ٩- عبدالوهاب حسن خليل ـ الوفد ١٠- محيى الدين عبده ـ الوسط.

● **الدائرة الثانية:**

١- حلمى السيد عبدالعزيز الجزار ـ الحرية والعدالة ٢- خالد محمود الأزهرى ـ الحرية والعدالة ٣- كمال محمد أبو عيطة ـ الحرية والعدالة ٤- عزة محمد إبراهيم الجرف ـ الحرية والعدالة ٥ ـ الشيخ عادل العزازى ـ النور ٦ ـ فريد أبوخشرة ـ النور ٨ ـ أيمن زحمد حسين أبوالعلا ـ الكتلة ٩- محمد على عيسى هيبة ـ الوسط ١٠- سفير السيد محمد نور ـ الوفد

محافظة الإسماعيلية

● **الفردى:**

١- محمد هشام مصطفى الصولى ـ الحرية والعدالة ٢- محمد عبدالله على هوارى ـ النور

● **القائمة:**

١- حمدى محمد إسماعيل ـ الحرية والعدالة ٢- علاء الدين خليفة عمر ـ الحرية والعدالة ٣ ـ جمال على أحمد حسان ـ النور ٤- ماجدة النويشى ـ الوفد

محافظة السويس

● **الفردى:**

١- هانى نور الدين أبو بكر ـ النور ٢- عباس عبدالعزيز عباس ـ الحرية والعدالة

● القائمة:

١- عبدالخالق محمد عبدالخالق ـ النور ٢- عباس محمد عباس ـ النور ٣- أحمد محمود إبراهيم ـ الحرية والعدالة ٤- حكيم سليمان محمد ـ الكتلة

محافظة الشرقية

تم تأجيل إعلان نتيجة ٤ مقاعد بدائرتى الفردى الثانية والخامسة

● **الفردى:**

١- السيد عبدالعزيز نجيدة ـ الحرية والعدالة ٢- صالح على أحمد سليمان ـ الحرية والعدالة ٣- إبراهيم محمد محمد سليم ـ الحرية والعدالة ٤- محمد فياض محمد ـ الحرية والعدالة ٥- محمد صفوت الهادى سويلم ـ الحرية والعدالة ٦- محمد عوض شاويش ـ الحرية والعدالة

● **القائمة:**

● **الدائرة الأولى:**

١- أحمد السيد شحاتة ـ الحرية والعدالة ٢- مؤمن زعرور ـ الحرية والعدالة ٣-

مهندس رضا عبدالله ـ الحرية والعدالة ٤- عادل رضوان عثمان ـ الحرية والعدالة ٥- د.محمد شرف ـ النور ٦- الشيخ جمال متولى ـ النور ٧- محمد هانى درى أباظة ـ الوفد ٨- د.محمد نور فرحات ـ الوفد ٩- الشيخ عادل عبدالرحمن ـ النور ١٠- بدر براءة زاخر نعمان ـ الوسط.

● الدائرة الثانية:

١- د.فريد إسماعيل ـ الحرية والعدالة ٢- أحمد على إبراهيم عز ـ الحرية والعدالة ٣- لواء عباس مخيمر ـ الحرية والعدالة ٤- محمود الوصيد ـ الحرية والعدالة ٥- إبراهيم الحيوان ـ النور ٦- هشام النجار ـ النور ٧- طلعت السويدى ـ الوفد ٨- مصطفى الحوت ـ الوفد ٩- سيف محمد رشاد ـ الاتحاد المصرى ١٠- محمد مجدى سعد ـ المستقلين الجدد

محافظة أسوان

تم تأجيل انتخابات القائمة على ٤ مقاعد

● الفردى:

١- محمد محمود على حامد ـ مستقل ٢- فرج الله جاد الله أحمد ـ النور

محافظة المنوفية

● الفردى:

١- سعد محمد يوسف ـ الحرية والعدالة ٢- حلمى السيد محمد بكر ـ الحرية والعدالة ٣- محمد أنور عصمت السادات ـ الإصلاح والتنمية ٤- سعيد الغرب عبدالقادر ـ الحرية والعدالة ٥- محمود على أبو المجد ـ الحرية والعدالة ٦- نصر على طاحون ـ الحرية والعدالة ٧- إبراهيم مصطفى حجاج ـ الحرية والعدالة ٨- أنور سعيد البلكيمى ـ النور

● القوائم:

الدائرة الأولى:

١- صبرى محمد خضر ـ الحرية والعدالة ٢- بدر عبدالعزيز الفلاح ـ الحرية والعدالة ٣- محمد السعيد إبراهيم ـ الحرية والعدالة ٤- صلاح عبدالمعبود فايد ـ النور ٥- عاطف سيد قنصوه ـ النور ٦- عصام محمد الصباحى ـ الوفد ٧- أحمد سيد عبدالعال ـ مصر القومى ٨- أحمد رفعت محمد سعيد ـ الإصلاح والتنمية

● الدائرة الثانية:

١- أشرف بدر الدين ـ الحرية والعدالة ٢- عبدالفتاح عيد ـ الحرية والعدالة ٣- عطية عدلان ـ الحرية والعدالة ٤- محمد كامل مصطفى ـ الوفد ٥- محمود أبو

السعود مرسى ـ الوفد ٦- جمال منصور محمد ـ النور ٧- حلمى السيد إبراهيم ـ الإصلاح والتنمية ٨- شفيق محمد شاهين ـ مصر القومى.

محافظة البحيرة

● **الفردى:**

١- أسامة محمد إبراهيم ـ الحرية والعدالة ٢- طارق رجب صالح ـ الحرية والعدالة ٣- محمود عبدالله هيبة ـ النور ٤- ياسر على عبدالرافع ـ الحرية والعدالة ٥- مصرى سعد محارب ـ الحرية والعدالة ٦- أحمد زهير محمد ـ الحرية والعدالة ٧- عبدالله محمد سعد ـ النور ٨- حامد عبداللاه الطحان ـ النور ٩- سعد محمود أبو طالب ـ الحرية والعدالة ١٠ ـ أحمد السيد خاطر ـ الحرية والعدالة

● **القوائم:**

١- يونس زكى مخيون ـ النور ٢- عبدالعزيز عبدربه الأقرع ـ النور ٣- جمال عبدالمحسن على ـ النور ٤- إبراهيم راغب إبراهيم ـ النور ٥- خالد عبدالمولى عبدالرازق ـ النور ٦- محمد جمال حشمت ـ الحرية والعدالة ٧- محمد عوض عبدالعاطى ـ الحرية والعدالة ٨- مهدى عبدالحميد محمد ـ الحرية والعدالة ٩- محمد عبدالكافى حمد ـ الحرية والعدالة ١٠- أشرف محمد أبو العينين ـ الوفد ١١- وجيه عبدالفضيل عيادى ـ الكتلة ١٢- عادل سعد شعلان ـ المواطن المصرى

● **الدائرة الثانية:**

١- علاء الدين سعد عثمان ـ النور ٢- عبدالعزيز صبحى عمارة ـ النور ٣- محمد حافظ النعمانى ـ النور ٤- محمد إبراهيم الهوارى ـ الحرية والعدالة ٥- محمد شعبان محمد ـ الحرية والعدالة ٦- محمد حسينى جنيدى ـ الحرية والعدالة ٧- عبدالفتاح حرحش ـ الوفد ٨- محمد شوقى خليل بدر ـ الاتحاد

محافظة بنى سويف

● **الفردى:**

١- نجم الدين عزيز فاضل ـ النور ٢- جابر منصور عبدالوهاب ـ الحرية والعدالة ٣- محمد شاكر الديب ـ الحرية والعدالة ٤- عبدالحكيم محمد مسعود ـ النور ٥- عبدالقادر عبدالوهاب ـ الحرية والعدالة ٦- نهاد القاسم خضير ـ الحرية والعدالة

● **القوائم:**

١- حمدى زهران ـ الحرية والعدالة ٢- الحاج عبدالرحمن شكرى ـ الحرية

والعدالة ٣- دكتور محمود صابر ـ الحرية والعدالة ٤- شعبان أحمد عبدالحليم ـ النور ٥- محمد مصطفى عبدالحافظ ـ النور ٦- محمد محروس أحمد ـ النور ٧- عمر عبدالجواد عبدالعزيز ـ الوفد ٨- خالد حفنى عبدالله ـ الثورة مستمرة.

● **الدائرة الثانية:**

١- سعد عبود ـ الحرية والعدالة ٢- فاروق عبدالحفيظ ـ الحرية والعدالة ٣- عبدالتواب محمد أحمد ـ النور ٤- محمد قرنى عبدالوهاب ـ الكتلة

محافظة سوهاج

● **الفردى**

١- وليد عبدالأول محمود ـ النور ٢- مصطفى عبدالحميد على ـ الحرية والعدالة ٣- محمد محمد عبدالرحمن ـ الحرية والعدالة ٤ - عدلان محمود أحمد ـ النور ٥- لحظى أحمد نجدى ـ النور ٦- محمد سعد الإمام ـ الحرية والعدالة ٧- جابر عبدالمنعم على ـ النور ٨- فيصل محمد على حسن ـ مستقل ٩- يوسف أبو حمدى ـ مستقل ١٠- رأفت أبوالخير ـ مستقل

● **القوائم:**

الدائرة الأولى:

١- محمد الصغير عبدالرحيم ـ النور ٢- على بهى الدين الأنصارى ـ النور ٣- عبدالناصر حسن محمد ـ النور٤- رفعت محمد سليمان ـ النور ٥- محمد عطية الصغير ـ الحرية والعدالة ٦- محمد يوسف القاضى ـ الحرية والعدالة ٧- مختار أحمد محمد ـ الحرية والعدالة ٨- عبدالراضى عوف العارف ـ الحرية والعدالة ٩- أحمد هريدى محمود ـ الوفد ١٠- حسين عبدالرحمن إبراهيم ـ الكتلة ١١- صلاح العمدة ـ الكتلة ١٢- على الدرديرى ـ الإصلاح والتنمية.

● **الدائرة الثانية:**

١- د.محمد مصطفى الأنصارى ـ الحرية والعدالة ٢- على الشاذلى بدوى ـ الحرية والعدالة ٣- د.محمود حمدى أحمد ـ النور ٤- أشرف أحمد عجوز ـ النور ٥- محمد عبدالرحمن هلالى ـ الكتلة ٦- عبدالمنعم أبو الفتوح ـ الوفد ٧- عبدالفتاح على قاسم ـ المواطن المصرى ٨- رأفت سيفين حليم ـ الإصلاح والتنمية

● فى ٢٤ من ديسمبر ٢٠١١ قضت المحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار مجدى العجانى نائب رئيس مجلس الدولة بتأييد حكم القضاء الإدارى بالزقازيق ببطلان انتخابات الدائرة الخامسة بالشرقية «نظام الفردى»، وإلغاء إعلان النتيجة بها أكدت المحكمة أن الانتخابات تمت بدائرة الحسينية رغم وجود مرشح متوفى وحصوله على ٤٠٠٠ صوت، وعدم استبعاده من القوائم.

● أما المرحلة الثالثة فقدجرى التصويت فيها والكتاب ماثل للطبع.

الفهرس

الموضوع	صفحة
مواقف **بقلم: أنيس منصور**	٥
تقديم (عشت وشفت) **بقلم : محمد فودة**	٧
مقدمة **بقلم : عثمان الدلنجاوى**	٩
الفصل الأول	
أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	١١
الفصل الثانى	
أيام الغضب واالثورة	
(١٨ يومًا أسقطت رءوس النظام)	٤١
الفصل الثالث	
شهداء الثورة	٣٠٥
الفصل الرابع	
التعديلات الدستورية .. الإعلان الدستورى وقوانين ما بعد الثورة	٣٢٩
الفصل الخامس	
مسارات الثورة بعد التنحى	٣٩٥
الفصل السادس	
الدستور: مبادىء ومعارك	٦٩٧
الفصل السابع	
محاكمة مبارك ورمور نظامه	٧٢٩
أولاً: محاكمة مبارك فى قضية قتل المتظاهرين (محاكمة القرن)	٧٣١
قضية قطع الاتصالات	٧٤٨
موقعة الجمل	٧٥١
محاكمة العادلى وكبار معاونيه فى قضية قتل المتظاهرين	٧٦٠
محاكمة ضباط وأفراد الشرطة فى قتل المتظاهرين بالقاهرة والمحافظات	٧٧٠
الحكم الأول فى قتل الثوار.. أوراق السنى للمفتى	٧٧٩
تصدير الغاز: تفجيرات ومحاكمات	٧٩١
ثانياً: ثروات ومحاكمات مبارك ورموز نظامه	٧٩٧
.. ثروات مبارك وعائلته	٨٠٢

الفهرس

الموضوع	صفحة
علاء وجمال فى طرة	٨٠٦
حسين سالم.. الصندوق الأسود لنظام مبارك	٨٢٣
محاكمة نظيف والعادلى فى قضية اللوحات المعدنية	٨٤٣
محاكمة نظيف.. فى قضايا إهدار المال العام والتربح	٨٤٤
محاكمة العادلى بتهم التربح وغسل الأموال	٨٤٨
محاكمة زكريا عزمى وصفوت الشريف وفتحى سرور	٨٥٤
محاكمة أحمد عز ورشيد محمد رشيد وعمروعسل	٨٦٧
رشيد محمد رشيد وعمرو عسل	٨٧٦
أنس الفقى وأسامة الشيخ ويوسف بطرس غالى	٨٨٠
أسامة الشيخ	٨٨٣
محاكمة زهير جرانة وزير السياحة الأسبق	٨٨٥
محاكمة أحمد المغربى وزير الإسكان الأسبق	٨٨٨
يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق	٨٩٤
محاكمة أمين أباظة وزير الزراعة الأسبق وعمرو منسى ومحمد أبو العينين	٨٩٤
جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس السابق	٨٩٧
أبو الوفا رشوان سكرتير الرئيس السابق	٩٠٤
عاطف عبيد وفساد الخصخصة	٩٠٦
محاكمة محمد إبراهيم سليمان ومجدى راسخ	٩١١
يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق	٩١٤
الفصل الثامن	
احتجاجات.. اعتصامات.. إضرابات	٩١٧
اعتصام ماسبيرو	٩٥١
أزمة القيادات الجامعية	٩٥٥
.. والمعلمون يضربون عن العمل على مستوى الجمهورية	٩٥٧
أزمة أجريوم جديدة	٩٥٩
الفصل التاسع	
انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ (المرحلتان الأولى والثانية)	٩٦١
المؤلف فى سطور	٩٩٢

المؤلف فى سطور

عثمان الدلنجاوى

- صحفى بالجمهورية .
- يكتب مقالاً بالجمهورية الأسبوعى بعنوان «حديث المدونات» ، له إسهامات بمجلة حريتى .

كتب للمؤلف:

- مصر ٢٠٠٨ أحوال وطن .. صدر فى جزءين ٢٠٠٩ - سلسلة كتاب الجمهورية.
- مصر ٢٠٠٩ أحوال وطن .. جزء واحد ٢٠١٠ - سلسلة كتاب الجمهورية.
- مصر ٢٠١٠ أحوال وطن .. جزء واحد ٢٠١٠ - سلسلة كتاب الجمهورية.

للتواصل مع المؤلف Delengawy @ yahoo. com

رقم الإيداع : ٢٥٥ / ٢٠١٢
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 -236- 803 -X

طبع بمطابع دار الجمهورية للصحافة

هذا الكتاب

يوثق أحداث ثورة ٢٥ يناير يومًا بيوم، ويتناول أسبابها ويومياتها حتى سقوط رأس النظام ومن معه، ومثولهم لمحاكمات باتهامات عديدة، أقصاها قتل المتظاهرين، وأدناها قضايا الفساد والتربح، وتكوين الثروات باستغلال النفوذ.

يتناول الكتاب شهداء الثورة ومصابيها، وماذا قدمت الدولة لهم على مدار العام.

ويرصد مسارات الثورة بعد التنحى، وما حققته من نجاحات وإخفاقات، وكيف انحرف بها المسار، فوقعت فى انقسامات وأزمات، توجع لها قلب مصر واهتز لها ضميرها.. وكيف كان الاندماج الوطنى أحد تجليات المشهد الثورى فى البداية.. ثم تراجع تحت وطأة الخلافات السياسية التى نشبت بدءًا من طرح التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها وما تبعه من إعلان دستورى، ثم اشتد الجدل حول الدستور ومبادئه، ومن له الحق فى تشكيل جمعيته التأسيسية، وبلغ الانقسام ذروته بطرح مسألة الهوية فى ذلك الدستور المرتقب.

لم يغفل الكتاب الاحتجاجات الفئوية؛ بحسبانها ثورات صغرى تفجرت على جنبات الثورة الأم، وخصمت - رغم عدالة مطالب بعضها - من رصيد الاقتصاد المنهك، وأنهى الكتاب صفحاته بانتخابات البرلمان (المرحلتين الأولى والثانية) والتى كانت بمثابة مليونية ضخمة صوتت لصالح الاستقرار، وأشاعت الأمل فى نفوس المصريين، ونالت إعجاب المراقبين والأوساط السياسية فى الداخل والخارج.

(كتاب الجمهورية)

الثمن ٢٥ جنيهاً